

الحكافي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكوفي النازي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الرابع عشر

الفروع

الحدود، الدييات، الشهادات
القضاء، الإيمان والتدوير والكفارات

الإصدار ١٣٦٥ - ١٤٨١٥

تجقيق

قمر الحياء التراث

مركز بحوث بذاير الحديث

شبكة الفکر



مرکز بحوث دار الحديث: ۱۸۱

کلینی رازی، محمد بن یعقوب، ح ۲۵۹ - ۳۲۹ ق.

الکافی / ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي؛ باهتمام: محمد حسين الدرايتي. - قم: دار الحديث، ۱۴۲۹ ق = ۱۳۸۷ ش.

ج. - (مرکز بحوث دار الحديث؛ ۱۸۱).

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ISBN: 978 - 964 - 493 - 420 - 9

فهرست‌نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیما.

کتاب‌نامه: به صورت زیرنویس.

۱. احادیث شیعہ، قرن ۴ ق. الف. کلینی، محمد بن یعقوب، ۳۲۹ ق. الکافی. ب. درایتی، محمد حسین. ۱۳۴۳.

محقق. ج. عنوان.

۲۹۷/۲۱۲

BP ۱۲۹ک۸ک۲۴۰۲ ۱۳۸۷

الحكافي

ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الرابع عشر

الفروع

المحدود، الديات، الشهادات
القضاء، الإيمان والنذور والكفارات

(الطبعة ١٣٦٥ - ١٤٨١ هـ)

تحقيق
قسم لحياء التراث
مركز بحوث التراث الحديث



الكافي / ج ١٤

نفة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي

باحتمام : محمد حسين الدرايني

تقديم نض المتن : نعمة الله الجليلي ، علي الحميداوي

تقديم نض الأسناد وتحقيها : السيد علي رضا الحسيني ، بمراجعة : محمد رضا جديدي نجاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي

التخريج وذكر المشابهات : السيد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيد محمد الموسوي ، حميد الكتعاني ،

أحمد رضا شاه جعفري

مقابلة النسخ الخطية : السيد محمد الموسوي ، السيد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكتعاني ، علي عباسپور ،

حميد الأحمددي الجلفائي ، أحمد عالي شاهي

تنظيم الهوامش : حميد الأحمددي الجلفائي ، غلامحسين قيصره ها

المقابلة المطبعية : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، السيد محمد الموسوي ، مسلم مهدي زاده

نقد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، علي أكبري

الإخراج الفني : السيد علي موسوي كيا

الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ م

المطبعة : دار الحديث

الكمية : ٥٠٠



ايران: قم المقدسة، شارع معلّم، الرقم، ١٢٥ هاتف: ٣٧٧٤٠٥٤٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٢٥

<http://darolhadith.ir>

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 420 - 9

*** جميع الحقوق محفوظة للناسر ***

(٣٠)

كتاب الحدود

[٣٠]

كِتَابُ الْحُدُودِ^٢

١- بَابُ التَّحْدِيدِ

١٣٦٥٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي^٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٤ ﷺ: «حَدَّثَ يُقَامُ فِي الْأَرْضِ أَزْكَى^٥ فِيهَا مِنْ^٦ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا^٧».

١٣٦٥١ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ

١. في «جت»: «كتاب الحدود، بسم الله الرحمن الرحيم». وفي «بن، جد»: - «بسم الله الرحمن الرحيم». وفي

«ك» + «وبه نستعين، وعليه الثكلان». وفي «م»: + «وبه نستعين، وبه تفتي». وفي «جت»: + «وبه نستعين».

٢. في «ع، ل»: - «كتاب الحدود».

٣. في «ف»: «عدة من أصحابنا و» بدل «محمد بن يعقوب قال: حدثني».

٤. في «جت»: «أبو عبدالله».

٥. «أزكى» أي أنقى وأطهر. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٥ (زكا).

٦. في التهذيب: + «قطر».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٦، ٥٧٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٥، ص ٢٠٣، ح ١٤٩٠١؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢، ح ٣٤٠٩٣.

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي إِسْرَاهِيمَ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يُخِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا»^١ قَالَ: «لَيْسَ يُخَيِّبُهَا بِالْقَطْرِ»^٢، وَلَكِنْ يَبْعَثُ اللَّهُ رَجَالًا، فَيُخَيِّوْنَ الْعَذْلَ^٣، فَتُخَيَّا الْأَرْضُ لِإِخْيَاءِ الْعَذْلِ، وَلِإِقَامَةِ الْحَذِّ^٤ فِيهِ أَنْفَعُ فِي الْأَرْضِ مِنَ الْقَطْرِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا»^٥.

١٣٦٥٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِقَامَةُ حَدٍّ^٦ خَيْرٌ مِنْ مَطَرٍ^٧ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا»^٨.

١٣٦٥٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاطٍ^٩:

١. الروم (٣٠): ١٩ و ٥٠؛ الحديد (٥٧): ١٧.

٢. «الْقَطْرُ» المطر، الواحدة: قطرة. المصباح المنير، ص ٥٠٨ (قطر).

وفي مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٦٣: «قوله عليه السلام: ليس يحييها بالقطر، لعل المراد ليس هذا فقط».

٣. في التهذيب: «بالعدل». ٤. في «بف» والتهذيب: «حذ».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «الله».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٦، ح ٥٧٨، معلقاً عن الكليني الوافي، ج ١٥، ص ٢٠٤، ح ١٤٩٠٤؛ الوسائل، ج ٢٨،

ص ١٢، ح ٣٤٠٩٤. ٧. في حاشية «جت»: «الحذ».

٨. في «بف» وحاشية «جت»: «قطر». وفي «بح»: «القطر».

٩. الوافي، ج ١٥، ص ٢٠٣، ح ١٤٩٠٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢، ح ٣٤٠٩٥.

١٠. ورد تفصيل الخبر في المحاسن، ص ٢٧٥، ح ٣٨٤، عن عمرو بن عثمان، عن علي بن الحسين بن رباط

- والمذكور في البحار، ج ٧٦، ص ٤٣، ح ٢٩، هو علي بن الحسن بن رباط، وهو الصواب - عن أبي مخلد عن

أبي عبد الله عليه السلام، وهو الظاهر؛ فإنه مضافاً إلى ما يأتي في الحديث ١٤٤٦٣، من تفصيل الخبر، عن علي بن

الحسن بن رباط، عن أبي مَحَلَّد، عن أبي عبد الله عليه السلام، عُدَّ علي بن الحسن بن رباط من أصحاب أبي الحسن

الرضا عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥١، الرقم ٦٥٩؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٢، الرقم ٥٣٧٤.

ثم إن الظاهر وقوع التحريف في عنوان علي بن الحسن بن علي بن رباط؛ فإن المذكور في مصادر الترجمة

والأستاد، هو علي بن الحسن بن رباط، كما أن والده المذكور بعنوان الحسن بن رباط. راجع: رجال النجاشي،

ص ٤٦، الرقم ١٤؛ رجال الطوسي، ص ١٨١، الرقم ٢١٧١؛ رجال الكشي، ص ٣٦٨، الرقم ٦٨٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ^٢: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَجَعَلَ عَلَى كُلِّ^٣ مَنْ تَعَدَّى حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - حَدًّا، وَجَعَلَ مَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ الشُّهُدَاءِ مُسْتَوْرًا^٤ عَلَى الْمُسْلِمِينَ»^٥.

١٧٥/٧

١٣٦٥٤ / ٥. عَنْهُ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي نِصْفِ الْجِلْدَةِ وَثَلَاثُ الْجِلْدَةِ يُؤْخَذُ بِنِصْفِ السَّوْطِ وَثَلَاثِي السَّوْطِ»^٧.

١٣٦٥٥ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ^٨:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَمَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ الْحَدَّ كَانَ لَهُ حَدٌّ»^٩.

١٣٦٥٦ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي

١. في «بن» والوسائل: «رسول الله». في الوسائل: - «لسعد بن عبادة».

٣. في «ل، م، ن، يح، بن»، والوسائل: - «كل».

٤. في المرأة: «مستورا، أي في حكم المستور يجب عليهم ستره».

٥. المحاسن، ص ٢٧٥، ح ٣٨٥، عن عمر بن عثمان، عن علي بن الحسين بن رباط، عن أبي مخرمة الوافي.

ج ١٥، ص ٢٠٦، ح ١٤٩٠٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥، ح ٣٤١٠٠.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. في المحاسن: «و ثلثي السوط ثم يضرب به» بدل «و ثلثي السوط».

٨. المحاسن، ص ٢٧٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٨، عن علي بن الحكم الوافي، ج ٢٥، ص ٢٠٨، ح ١٤٩١٠؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ١٦، ح ٣٤١٠٤.

٩. في «م، جد» + «عن أبي بصير»، والظاهر أنه سهو؛ فقد روى درست بن أبي منصور في كتابه عن أبي المغراء

عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَلَمَنْ تَعَدَّى الْحَدَّ حَدًّا». راجع: الأصول الستة عشر، ص ٢٩٢، ح ٤٣٧.

١٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٢٠٥، ح ١٤٩٠٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧، ح ٣٤١٠٥.

جَمِيلٍ^١، عَنِ ابْنِ دُبَيْسٍ الْكُوفِيِّ^٢، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ^٣، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ^٤، أُشْعِرْتَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَرْسَلَ رَسُولًا،
 وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا، وَأَنْزَلَ^٥ فِي الْكِتَابِ كُلِّ مَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ لَهُ دَلِيلًا يَدُلُّ عَلَيْهِ،
 وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَلِمَنْ جَاوَزَ^٦ الْحَدَّ حَدًّا؟»
 قَالَ: قُلْتُ: أَرْسَلَ رَسُولًا، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا، وَأَنْزَلَ فِي الْكِتَابِ كُلِّ مَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ،
 وَجَعَلَ عَلَيْهِ^٧ دَلِيلًا^٨، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا؟
 قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: وَكَيْفَ جَعَلَ^٩ لِمَنْ جَاوَزَ الْحَدَّ حَدًّا؟
 قَالَ^{١٠}: قَالَ: «إِنَّ^{١٢} اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَدٌّ فِي الْأُمُورِ أَنْ لَا تَوْخِذَ إِلَّا مِنْ جِلِّهَا، فَمَنْ

١. هكذا في «ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «أبي جميلة»، وهو الظاهر؛ لما تكرر في الأسناد من رواية محمد بن علي هذا، عن أبي جميلة. ولكن بعد اتفاق النسخ على ما أثبتناه لا تطمئن النفس بثبوت «أبي جميلة» في النسخ العتيقة المعتبرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٣٨.

٢. في «بف»: «أبي إدريس بن دبيس الكوفي». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣. هكذا في «ك، ل، م، ن، بح، جت، جد». وفي «ن، بح، بف» والمطبوع والوسائل: «عمر بن قيس».
 والمراد من عمر بن قيس، هو عمر بن قيس الماصر؛ فقد روى عمر بن قيس في الكافي، ج ١٨٤، عن أبي جعفر ﷺ مضمون صدر الخبر، مع اختلاف في الألفاظ، وقد ورد ذلك الخبر في بعض الدراجات، ص ٦، ح ٣ وفيه: «عمر بن قيس الماصر»، ويأتي الخبر في الباب تحت الرقم ١١، والمذكور في المطبوع وأكثر النسخ: «عمر بن قيس الماصر» وهو سهو جزماً. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٤٨٤؛ الرقم ٤٢٩٦؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٨، ص ١٨٤.

٤. هكذا في «ك، ل، م، ن، بح، جت، جد». وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «عمر بن قيس».

٥. في «ن»: «+ عليه».

٦. في «جد»: «+ ذلك».

٧. في حاشية «م»: «وله».

٨. في «ك، م، ن، بح»: «+ يدل عليه».

٩. في «ك، ل، م، ن، بح، جت، جد»: «+ ولمن جاوز الحد حدًا». وفي «بح»: «+ ولمن تجاوز الحد حدًا».

١٠. في «ع، ك، ل، بح، بف، بن»: «- جعل».

١١. في «ل، بن، بف، جت» والوسائل: «- قال».

١٢. في «ع، ك»: «- إن».

أَخَذَهَا^١ مِنْ غَيْرِ جَلْهَا قُطِعَتْ يَدُهُ حَدًّا؛ لِمَجَاوَزَةِ الْحَدِّ، وَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَدًّا^٢ أَنْ لَا يُنْكَحَ النِّكَاحُ^٣ إِلَّا مِنْ جِلِّهِ، وَمَنْ فَعَلَ غَيْرَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ غَرَبًا حَدًّا، وَإِنْ كَانَ مُخَصَّنًا رُجِمَ؛ لِمَجَاوَزَتِهِ الْحَدَّ.^٤

٨ / ١٣٦٥٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ خَفِصِ بْنِ عَوْنٍ رَفَعَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَاعَةٌ مِنْ^٦ إِمَامٍ عَذِلَ^٥ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ سَبْعِينَ سَنَةً، وَحَدٌّ يَقَامُ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ أَفْضَلُ مِنْ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا».^٨

٩ / ١٣٦٥٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ^٩، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَخِي أَبِي حَسَّانَ الْعِجْلِيِّ^{١٠}، قَالَ:

١. في «ن»: «أخذ». ٢. في «ج»: «+حدًا».

٣. في «م»: «-النكاح». ٤. في «بف»: «فمن».

٥. الكافي، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، ح ١٨٤، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ، إلى قوله: «ولمن جاوز الحد حدًّا» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٠٥، ح ١٤٩٠٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥، ح ٣٤١٠١. ٦. في «ل»، «م»، «ن»، «بن، جت، جد»، والوسائل: «-من».

٧. في «ك، ل، ن، بن، بف، جت» وحاشية «م» والوسائل: «عادل».

٨. الوافي، ج ١٥، ص ٢٠٤، ح ١٤٩٠٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢، ح ٣٤٠٩٦.

٩. هكذا في «ك، م، ن، بج، بف، بن، جت، جد». وفي «ع، ل»: «معلّى بن محمد الوشاء». وفي المطبوع: «-عن الوشاء».

وطريق «الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن [الحسن بن علي] الوشاء، عن أبان [بن عثمان]» من الطرق المتكررة في أسناد الكافي.

١٠. هكذا في «ك، ل، م، ن، بج، بف، جت، جد». وفي «بن» والمطبوع: «سليمان بن أخي حسان العجلي». وفي حاشية «جت»: «سليمان بن أبي حسان العجلي».

ثم إن الخبر ورد في المحاسن، ص ٢٧٣، ح ٣٧٣، عن الحسن بن علي الوشاء عن أبان الأحمر عن سليم بن أبي حسان العجلي، لكن الظاهر صحة ما أثبتناه؛ فقد تقدّم الخبر في الكافي، ح ١٨٥، بسند آخر عن أبان عن سليمان بن هارون، والظاهر اتّحاد سليمان المذكور في سند خبرنا هذا مع المذكور هناك، وهو سليمان بن هارون العجلي المذكور في رجال الطوسي، ص ٢١٦، الرقم ٢٨٤٠؛ ورجال البرقي، ص ١٧.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا خَلَقَ اللَّهُ خَلَالًا وَلَا حَرَامًا إِلَّا وَلَهُ حُدُودٌ كَحُدُودِ دَارِي هَذِهِ، مَا كَانَ مِنَ الطَّرِيقِ فَهُوَ مِنَ الطَّرِيقِ، وَمَا كَانَ مِنَ الدَّارِ فَهُوَ مِنَ الدَّارِ حَتَّى أُرْسِيَ الْخَذَشِ^٢ فَمَا سِوَاهُ، وَالْجِلْدَةُ^٣ وَنَصْفُ الْجِلْدَةِ^٤».

١٣٦٥٩ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّجْمُ حَذُّ اللَّهِ الْأَكْبَرُ، وَالْجِلْدُ حَذُّ اللَّهِ الْأَصْغَرُ»^٥.

والمراد من أبي حسان العجلي هو موسى بن عبيدة أبو حسان العجلي الكوفي المذكور في رجال الطوسي، ص ٣٠٠، الرقم ٤٤٠٩.

٢. خدش الجلد: قشره بعد أو نحوه. وأرشه: ما يجبر نقصه من الدية. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ١٤ (خدش)؛ و ج ١، ص ٣٩ (أرش).

٣. جلده بجلده: ضربه بالسوط، وأصاب جلده. ونصفها أن يؤخذ بنصف السوط فيضرب. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٠١ (جلد)؛ الوافي، ج ١، ص ٢٦٩.

وأضاف في الوافي: «لا يخفى أَنَّ هذه الأخبار صريحة في أَنَّهُ ليس لأحد التصرف في أحكام الله برأيه، وَأَنَّ المتناقضات التي أدَّت إليها آراء المجتهدين لا يجوز العمل بها، لا لمن اجتهد، ولا لمن قلد، وَأَنَّ الحلال حلال دائماً، والحرام حرام أبداً، ولكلٍّ منهما حدّ معيّن ودليل معيّن أبداً».

٤. الكافي، كتاب فضل العلم، باب الردّ إلى الكتاب والسنة...، ح ١٨٥. بسنده عن أبان، عن سليمان بن هارون، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ المحاسن، ص ٢٧٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٣، بسنده عن أبان الأحمر، عن سليم بن أبي حسان العجلي. وفيه، ح ٣٧٢، بسند آخر، إلى قوله: «فهر من الدار»؛ بصائر الدرجات، ص ١٤٨، ح ٧، بسند آخر، مع زيادة، وفيهما مع اختلاف يسير. التواتر للأشعري، ص ١٦١، صدر ح ٤١٣، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٢٠٩.

٥. في «بف» وحاشية «جت»: «عن بعض أصحابه». و يأتي الخبر مع زيادة في آخره، في ح ١٣٦٦٣ عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام.

٦. في الكافي، ح ١٣٦٦٣، والتعذيب والاستبصار: «فإذا زنى الرجل المحصن يرمم (في التعذيب والاستبصار: رجم) ولم يجلد».

٧. الكافي، كتاب الحدود، باب الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك، ح ١٣٦٦٣؛ والتعذيب، ج ١٠، ص ٥، ح ١٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٧٥٨؛ والمحاسن، ص ٢٧٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٦، بسند آخر. الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٧، ح ١٤٩٥٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٦، ح ٣٤١٠٢.

١٣٦٦ / ١١ . عَلِيٌّ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ، عَنْ

عُمَرَ بْنِ قَيْسِ الْمَاصِرِ^٢ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ^٤ : «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَدْعُ شَيْئاً تَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَّهُ لِرَسُولِهِ^٥، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدّاً، وَجَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلاً يَدُلُّ عَلَيْهِ^٦، وَجَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى^٧ الْحَدَّ حَدّاً^٨» .

١٣٦٦ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقْدٍ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ يَقُولُ : «إِنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ^{١٠} قَالُوا لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ :

أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتَ عَلَى بَطْنِ امْرَأَتِكَ رَجُلًا، مَا كُنْتَ صَاحِباً بِهِ؟

قَالَ : كُنْتُ^{١١} أَضْرِبُهُ بِالسِّنْفِ .

قَالَ^{١٢} : فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ^{١٣}، فَقَالَ : مَاذَا يَا سَعْدُ؟

١ . في «بف، جت» : «علي بن إبراهيم» .

٢ . هكذا في حاشية «جت» . وفي «ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والمطبوع : «عمرو بن قيس الماصر» .
وتقدم في ذيل الحديث السابع من الباب أَنَّ الصواب ما أثبتناه . فلاحظ .

هذا، وقد ورد الخبر في الكافي، ح ١٨٤، بنفس السند عن عمر بن قيس .

٣ . في «بح، بف» والكافي، ح ١٨٤ وتفسير العياشي والبصائر : «سمعتة يقول» .

٤ . في «ك، م، ن، بف، جت، جد» والكافي، ح ١٨٤ وتفسير العياشي والبصائر : «يحتاج» .

٥ . في الكافي، ح ١٨٤ : «إلى يوم القيامة» . ٦ . في «جد» وحاشية «م» : «لرسول الله» .

٧ . في «ك، ل، ن، جت» : «وجعل لكل شيء حداً وجعل عليه دليلاً يدلُّ عليه» .

٨ . في الكافي، ح ١٨٤ وتفسير العياشي : «ذلك» .

٩ . الكافي، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة ...، ح ١٨٤، وفي بصائر الدرجات، ص ٦، ح ٣، بسنده عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن منذر، إلى قوله : «دليلاً يدلُّ عليه» . تفسير العياشي، ج ١، ص ٦، ح ١٣، عن عمرو بن قيس الوافقي، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٠٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٦، ح ٣٤١٠٣ .

١٠ . في «بن» وحاشية «جت» والوسائل والفتية : «رسول الله» .

١١ . في «ك» : «كنت» . ١٢ . في «بف» : «قال» .

قَالَ سَعْدٌ^١ سَعْدٌ قَالُوا: لَوْ وَجَدْتَ عَلَى بَطْنِي^٢ امْرَأَتَكَ رَجُلًا مَا كُنْتَ تَضَعُ^٣ بِهِ^٤، فَقُلْتُ^٥:
أَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ.

فَقَالَ: يَا سَعْدُ، وَكَيْفَ^٦ بِالْأَرْبَعَةِ الشُّهُودِ؟

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَعْدَ^٧ زَايِ غَيْبِي وَعِلْمِ اللَّهِ أَنْ^٨ قَدْ^٩ فَعَلَ؟

قَالَ^{١٠}: إِي وَاللَّهِ^{١١} بَعْدَ زَايِ غَيْبِكَ وَعِلْمِ اللَّهِ أَنْ^{١٢} قَدْ فَعَلَ، لِأَنَّ^{١٣} اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -

قَدْ^{١٤} جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَجَعَلَ لِمَنْ تَعْدَى ذَلِكَ الْحَدَّ حَدًّا^{١٥}.

١٣٦٦٢ / ١٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ

الْحَرَّازِ^{١٦}، عَنِ الْحَلِيِّ:

١. في الوسائل والفقهاء والمحسنين، ح ٣٨٢: «فقال».

٢. في «ن»: - «بطن».

٣. في «ع، ج، د»: - «به». وفي «ج، د»: «قال».

٤. في «ك، ب، ج، د»: «قلت». وفي «ب، ج، د»: «كنت».

٥. في «ب، ن»: «الوسائل والفقهاء والتهذيب، ح ٥ والمحسنين، ح ٣٨٢: «فكيف».

٦. في «ل»: «ويعده».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب، ح ٥. وفي المطبوع: «أنه».

٨. في حاشية «ب»: - «قد».

٩. في «م، ن»: «ن»، والفقهاء والتهذيب، ح ٥: «فقال».

١٠. في المرأة: قوله ﷺ: إِي وَاللَّهِ، لَعَلَّ هَذَا بِاعْتِبَارِ الثَّبُوتِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالتَّجَاةِ عَنِ الْقَوْدِ بِالْحُكْمِ الظَّاهِرِ، فَلَا يَنَافِي مَا وَرَدَ مِنْ جَوَازِ قَتْلِهِمَا مَعَ الْمَشَاهِدَةِ وَالْأَمْنِ، وَعَمَلُ بِهِ الْأَصْحَابِ.

١١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب، ح ٥. وفي «ب، ن»: «بأنه». وفي المطبوع: «أنه».

١٢. في «ب، ن»: «الوسائل: «أن».

١٣. في «ب، ن»: «الوسائل: «أن».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٣، ح ٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد. المحسنين، ص ٢٧٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٢،

بسنده عن فضالة بن أيوب؛ الفقيه، ج ٤، ص ٢٤، ح ٤٩٩٢، معلقاً عن فضالة، عن داود بن أبي يزيد، عن أبي

عبدالله ﷺ. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٣١٢، ضمن ح ١١٦٦؛ والمحسنين، ص ٢٧٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٤،

بسنده آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٠٦، ح ١٤٩٠٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٤، ح ٣٤٠٩٩.

١٦. هكذا في «ع، ك، ل، ن، ب، ج، د»، والوسائل. وفي «م، ب، ن»: «التهذيب: «الحرّاز». وما أنبتناه

هو الصواب، كما تقدّم ذيل ح ٧٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ بِالسَّوْطِ وَبِنِصْفِ السَّوْطِ وَبِنِصْفِهِ فِي الْحُدُودِ، وَكَانَ إِذَا أَتَى بِغَلَامٍ وَجَارِيَةٍ^١ لَمْ يَذْرِكَا^٢، لَا يَبْطُلُ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ كَانَ يَضْرِبُ^٣؟

قَالَ: «كَانَ يَأْخُذُ السَّوْطَ بِيَدِهِ مِنْ وَسْطِهِ أَوْ مِنْ ثَلَاثِهِ، ثُمَّ يَضْرِبُ بِهِ^٤ عَلَى قَدْرِ أَسْنَانِهِمْ، وَلَا يَبْطُلُ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٥.

٢- بَابُ الرَّجْمِ وَالْجُلْدِ وَمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ

١٣٦٦٣ / ١. حَدَّثَنِي^٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الرَّجْمُ حَدُّ اللَّهِ الْأَكْبَرُ، وَالْجُلْدُ حَدُّ اللَّهِ الْأَصْغَرُ، فَإِذَا زَنَى الرَّجُلُ الْمُخْضَنُ رَجْمًا^٧ وَلَمْ يُجْلَدْ»^٨.

١. في الفقيه والمحاسن: «أو جارية». ٢. في التهذيب: «+ يضربهما و».

٣. في الفقيه: «+ ببعضه». ٤. في «جت»: «به».

٥. المحاسن، ص ٢٧٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٧، عن الحسن بن محبوب؛ التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٦، ح ٥٧٩، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ الفقيه، ج ٤، ص ٧٤، ح ٥١٤٨، معلقاً عن أبي أيوب، عن الحلبي. راجع: رجال الكشي، ص ٣٨٤، ح ٧١٨؛ والاختصاص، ص ٢٠٦. الوافي، ج ١٥، ص ٢٠٧، ح ١٤٩٠٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١، ح ٣٤٠٩٢.

٦. في «بف»: «-»؛ «حَدَّثَنِي».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «يرجم».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٥، ح ١٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٧٥٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفي الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٥٩؛ والمحاسن، ص ٢٧٣، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٧٦، بسند آخر، إلى قوله: «حد الله الأصغر». وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٨، ضمن ح ٥٠٣٢؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٤، ضمن ح ١٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٠، ضمن ح ١٧٥٠؛ وص ٢٠١، ضمن ح ٧٥٧، بسند آخر، من قوله: «فإذا زنى الرجل» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٧، ح ١٤٩٥٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٦١، ح ٣٤٢٠٨.

١٣٦٦٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَرُّ وَالْحَرَّةُ إِذَا زَنِيَا جُلِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ، فَأَمَّا الْمُخَصَّنُ وَالْمُخَصَّنَةُ فَعَلَيْهِمَا الرَّجْمُ»^١.

١٣٦٦٥ / ٣. وَيَاسَنَادِهِ عَنْ^٢ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الرَّجْمُ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا زَنَى الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَازْجُمُوهُمَا النَّبْتَةَ، فَإِنَّهُمَا قَضَيَا الشَّهْوَةَ»^٣.

١٣٦٦٦ / ٤. وَيَاسَنَادِهِ عَنْ^٤ يُونُسَ، عَمَّنْ رَوَاهُ، عَنْ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمُخَصَّنُ يُرْجَمُ، وَالَّذِي قَدْ أَمْلِكَ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَجُلِدْ مِائَةً وَتَفِي سَنَةٌ»^٥.

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٣، ح ٦، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن. وفيه، ص ٤ و ٥، ح ١٣ و ١٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٧٥٣ و ٧٥٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية: «في المحصن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم». الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٧، ح ١٤٩٥٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣١٦، ح ٢٥٧١٢؛ وج ٢٨، ص ٦٢، ح ٣٤٢١٠.

٢. في «ك، ل، جت»: - «وياسناده عن». ومفاد السند على كلا التقديرين واضح.

٣. ليست هذه العبارة في المصحف الكريم. وقال العلامة المجلسي عليه السلام في المرأة: «عدت هذه الآية مما نسخت تلاوتها دون حكمها، ورويت بعبارات أخر أيضاً. وعلى أي حال فهي مختصة بالمحصن منهما على طريقة الأصحاب، ويحتمل التعميم كما هو الظاهر».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٣، ح ٧، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن سنان. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٩٥، ضمن ح ٦٨٤؛ والفتاوى، ج ٤، ص ٢٦، ح ٤٩٩٨؛ وعلل الشرائع، ص ٥٤٠، ح ١٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ٢، ص ٩٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. راجع: النوادر للأشعري، ص ١٤٥، ح ٣٧١؛ وعلل الشرائع، ص ٥٤٠، ح ١٣. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٨، ح ١٤٩٥٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٦٢، ح ٣٤٢١١.

٥. في «ك، ل، م، ن، بن، جت»: - «وياسناده عن».

٦. في المرأة: «لا خلاف بين الأصحاب في أنه يجب على البكر الجلد والتغريب عن مصره إلى آخر عاماً عن البلد، وجز رأسه. واختلف في تفسير البكر فقيل: من أملك، أي عقد على امرأته دواماً ولم يدخل بها كما بدل

١٣٦٦٧ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ أَبَانٍ ، عَنْ أَبِي

الْعَبَّاسِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام وَلَمْ يَجْلِدْهُ وَذَكَرُوا أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام رَجَمَ بِالْكُوفَةِ وَجْلَدَ ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، وَقَالَ ^١ : « مَا نَعْرِفُ هَذَا » ^٢ أَي لَمْ يَحْدُثْ رَجُلًا حَدَّثِينَ - رَجَمَ وَضَرَبَ ^٤ - فِي ذَنْبٍ وَاحِدٍ ^٥ .

١٣٦٦٨ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ فَضَالَةَ ^٧ ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « الَّذِي لَمْ يُخْصَن يَجْلَدُ ^٨ مِائَةَ جَلْدَةٍ ^٩ وَلَا يُنْفَى ، وَالَّذِي

عليه الخبر ، وذهب إليه الشيخ في النهاية وأتباعه ، واختاره العلامة في المختلف والتحري .

ويدل عليه كثير من الروايات ، وذهب الشيخ في كتابي الفروع وابن إدريس وأكثر المتأخرين إلى أن المراد بالكر غير المحصن مملوكاً كان أو غير مملوك لرواية عبدالله بن طلحة .

٧ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٣ ، ح ٨ ، معلقاً عن يونس بن عبدالرحمن ، عن زرارة . الوافي ، ج ١٥ ، ص ٢٣٩ ، ح ١٤٩٦٢ : الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٦٣ ، ح ٣٤٢١٣ .

١ . في «بح» : «فقال» .

٢ . في التهذيب والاستبصار : «قال يونس» .

٣ . في «بف» بالنون والياء معاً . وفي التهذيب «لم نحد» .

٤ . في الوسائل : «جلد ورجم» بدل «رجم وضرب» .

٥ . في الاستبصار : «قال يونس : إننا لم نجد رجلاً حَدَّ حَدَّين في ذنب واحد» . وفي التهذيب : «قال يونس : أي لم نجد رجلاً حَدَّين في ذنب واحد» بدل «أي لم يجد رجلاً حَدَّين رجم وضرب في ذنب واحد» .

٦ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٦ ، ح ١٩ ، والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٢٠٢ ، ح ٧٦٠ ، معلقاً عن يونس بن عبدالرحمن ، عن أبان . النوادر للأشعري ، ص ١٤٨ ، صدر ح ٣٨٠ ، مرسلاً من دون الإسناد إلى أبي عبدالله عليه السلام ، مع اختلاف يسير .

الوافي ، ج ١٥ ، ص ٢٤٣ ، ح ١٤٩٧٨ : الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٦٢ ، ح ٣٤٢١٢ .

٧ . في «ك، م، ن، جده» : «فضالة بن أيوب» .

٨ . في النوادر : «المحصن يرجم والذي لم يحصن يجلد» . وفي التهذيب والاستبصار : «المحصن يجلد مائة و يرجم ، ومن لم يحصن يجلد» .

٩ . في «ك، ل، م، ن، بح، بف، جت» : «التهذيب والاستبصار والنوادر للأشعري : - «جلدة» .

قَدْ أَمْلِكُ^١ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا يُجْلَدُ^٢ مِائَةً وَيَنْفَى^٣.

٧ / ١٣٦٦٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ أَنْ يُجْلَدَا

مِائَةً، وَقَضَى لِلْمُحْصَنِ الرَّجْمَ، وَقَضَى فِي الْبَكْرِ وَالْبَكْرَةِ إِذَا زَنَيَا جُلْدَ مِائَةٍ وَتَفْيَ سَنَةٍ فِي

غَيْرِ مَضْرِهِمَا، وَهُمَا اللَّذَانِ قَدْ أَمْلِكَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهِمَا^٤.

١. في التهذيب: «التي قد أملكك» بدل «الذي قد أملك».

٢. في «بف»: «فجلد». ٣. في التهذيب: «تجلد مائة وتنفى».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٤، ح ١٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٠، ح ٧٥٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. النوادر للأشعري، ص ١٤٥، ح ٣٧٣، عن زرارة، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٩، ح ١٤٩٦٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٦٣، ح ٣٤٢١٤.

٥. هكذا في «ك، م، ن، بف، جد». وفي «بح، بن، جت» والوسائل والتهذيب، ج ٩ والاستبصار، ح ٧٥٩: «لم يدخل بها». وفي المطبوع: «لم يدخلها بها». وفي المرأة: «يدلّ على اشتراك التغريب بين الرجل والمرأة كما ذهب إليه ابن أبي عقيل وابن الجنيد. والمشهور بين الأصحاب، بل ادّعى الشيخ في الخلاف الإجماع على اختصاصه بالرجل».

وقال الشيخ: «ليس يمتنع أنّه لم يذكر الرجم؛ لأنّه ممّا لا خلاف في وجوبه على المحصن، وذكر الجلد الذي يختص بإيجابه عليه مع الرجم، فاقصر على ذلك لعلم المخاطب بوجوب الجمع بينهما، على أنّه يحتمل أن تكون الرواية مقصورة على أنّهما إذا كانا غير محصنين، ألا ترى أنّه قال بعد ذلك: وقضى في المحصنين الرجم، مع أنّ وجوب الرجم للمحصنين مجمع عليه، سواء كان شيخاً أو شاباً». التهذيب، ج ١٠، ص ٦، ذيل ح ١٨.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٣، ح ٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٢، ح ٧٥٩، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٦، ح ١٢٣، بسند عن عاصم، عن محمد بن قيس، إلى قوله: «في غير مصرهما». وفيه، ص ٤، ح ١١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٠، ح ٧٥١، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «ونفي سنة». النوادر للأشعري، ص ١٤٥، ح ٣٧١، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «في غير مصرهما». وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٦، ح ٤٩٩٧؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٤، ح ١٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٧٥٤، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «ونفي سنة»، وفي السّنة الأخيرة الرواية هكذا: «الشيخ والشيخة جلد مائة والرجم». الوافي، ج ١٥، ص ٢٤٠، ح ١٤٩٦٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٦١، ح ٣٤٢٠٩.

١٧٨/٧

٣- بَابُ مَا يُحْصَنُ وَمَا لَا يُحْصَنُ وَمَا لَا يُوجِبُ الرَّجْمَ عَلَى الْمُحْصَنِ

١٣٧٠/١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^١، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنْ الرَّجْلِ^٢ إِذَا هُوَ زَنَى وَعِنْدَهُ السَّرِيَّةُ وَالْأَمَةُ يَطْوُهَاتُحْصِنُهُ^٣ الْأَمَةُ وَتَكُونُ^٤ عِنْدَهُ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ عَنِ الزَّنى».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ زَعَمَ^٥ أَنَّهُ لَا يَطْوُهَا؟فَقَالَ: «لَا يَصْدُقُ»^٦.قُلْتُ: فَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ مُتَعَةً، أَوْ تُحْصِنُهُ^٧؟قَالَ^٨: «لَا، إِنَّمَا هُوَ عَلَى الشَّيْءِ الدَّائِمِ عِنْدَهُ»^٩.

١. في «م، بف، جت»: «صفوان بن يحيى».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار والعلل. وفي المطبوع: «عن رجل».

٣. في «بف»: «هو».

٤. في التهذيب «أو الأمه».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «تحصنها».

٦. في «بف» والتهذيب والاستبصار والعلل: «تكون» بدون الواو.

٧. في «جت»: «يزعم».

٨. في «مراة العقول» ج ٢٣، ص ٢٦٩: «قوله عليه السلام: «لا يصدق» المشهور أنه يقبل قوله في عدم الدخول، إلا أن يحمل على أنه يدعي أنه لا يطأها بالفعل بعد ما كان وطأها سابقاً».

٩. في «بف» والتهذيب والاستبصار والعلل: «تحصنه» بدون همزة الاستفهام.

١٠. في الوسائل والعلل: «فقال».

١١. في «بج»: «عنده».

١٢. التهذيب ج ١٠، ص ١١، ح ٢٦؛ والاستبصار ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٧٦٣، معلقاً عن أبي علي الأشعري. علل

الشرائع ص ٥١١، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى. النوادر للأشعري، ص ١٤٥، ح ٣٧٤، عن أبي إسحاق،

عن أبي إبراهيم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ١٤٩٨٩؛ الوسائل ج ٢٨،

ص ٦٨، ح ٣٤٢٢٨.

١٣٦٧١ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ^١ وَخَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمُتَعَّةَ، أَتُخَصِّنُهُ؟
قَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَاكَ^٢ عَلَى الشَّيْءِ الدَّائِمِ عِنْدَهُ^٣».

١٣٦٧٢ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ رَبِيعِ الْأَصَمِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ لَهُ امْرَأَةٌ بِالْعِرَاقِ، فَأَصَابَ^٥ فُجُوراً وَهُوَ بِالْحِجَازِ^٦؟
فَقَالَ: «يُضْرَبُ حَدَّ الرَّائِي: مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَلَا يُرْجَمُ».

قُلْتُ: فَإِنْ^٨ كَانَ مَعَهَا فِي بَلَدَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ مَخْبُوسٌ فِي سِجْنٍ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَخْرُجَ
إِلَيْهَا وَلَا تَدْخُلَ هِيَ عَلَيْهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ زَنَى فِي السِّجْنِ؟
قَالَ: «هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْغَائِبِ عَنْ^٩ أَهْلِهِ، يَجْلَدُ مِائَةَ جَلْدَةٍ»^{١٠}.

١٣٦٧٣ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَرِيرٍ،
قَالَ:

١. في «بف»: «هشام بن سالم».

٢. في «ك، م، ن، ب، ج، ح، د»، التهذيب والاستبصار والعلل: «ذلك».

٣. في «ل، بف»، التهذيب والاستبصار والعلل: «عنده».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣، ح ٣٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٦، ح ٧٧٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. علل الشرائع، ص ٥١٢، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير الوافي، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ١٤٩٩٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٦٩، ح ٣٤٢٢٩.

٥. في «م، ن، ب، ج، ح، د»: «بن المغيرة».

٦. في «ن» والوسائل والفتية: «في الحجاز».

٨. في «ك، ل، ن، ب، ج، ح، د»: «فإن».

٩. في «ع، ل، ب، ج، د»، حاشية «ج» والوسائل والتهذيب: «عنه».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥، ح ٣٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الفتية، ج ٤، ص ٣٩، ح ٥٠٣٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب الوافي، ج ١٥، ص ٢٥٠، ح ١٤٩٩٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٧٣، ح ٣٤٢٤١.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُخَصَّنِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «الَّذِي يَزْنِي وَعِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ».^١

١٣٧٤ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْمُغِيبُ وَالْمُغِيبَةُ لَيْسَ عَلَيْهِمَا رَجْمٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ

الرَّجُلُ مَعَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ مَعَ الرَّجُلِ».^٣

١٣٧٥ / ٦. عَلِيُّ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْجَارِيَةُ، أَوْ تُخَصَّنَةُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِغْنَاءِ».

قَالَ: قُلْتُ: وَالْمَرْأَةُ الْمُتَعَتَّةُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الشَّيْءِ الدَّائِمِ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَطُوقُهَا؟

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢، ح ٢٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٧٦٤، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن.

تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٩٥، عن حريز، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ١٥، ص ٢٤٩، ح ١٤٩٩١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٦٩، ح ٣٤٢٣٠.

٢. هكذا في «م»، «ن»، «ي»، «ب»، «ج»، «د»، «و» والوسائل. وفي «ع»، «ل»: «عن أيوب الخزاز»، وهو سهو واضح. وفي المطبوع: «عن أبي أيوب الخزاز». وتقدم ذيل ح ٧٥ أن الصواب في لقب أبي أيوب هذا، هو الخزاز.

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥، ح ٣٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. النوادر للأشعري، ص ١٤٧، صدر ح ٣٧٦، بسند

آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٥٠، ح ١٤٩٩٤؛ الوسائل،

ج ٢٨، ص ٧٢، ح ٣٤٢٣٨.

٤. في «ج»: «عنه» بدل «علي».

٥. في «ع»، «ج»: «فيكون».

٦. في «م»، «ب»، «ج»: «ذاك».

قَالَ: فَقَالَ: «لَا يَصْدَقُ، وَإِنَّمَا^١ أُوجِبَ^٢ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا»^٣.

١٣٦٧٦ / ٧. عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٥، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قَالَ: «لَا يَكُونُ مُخَصَّنًا حَتَّى تَكُونَ^٦ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ يُغْلِقُ^٧ عَلَيْهَا بَابَهُ»^٨.

١٣٦٧٧ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَصَّالَةَ بِنْتِ أَيُّوبَ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الرَّجُلِ^٩ يَزْنِي قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِأَهْلِيهِ، أَوْ يَرْجَمَ؟

قَالَ: «لَا»^{١٠}.

١٣٦٧٨ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً^{١١}، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ

١. في «بح»: «فإنما».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «يوجب».

٣. الوافي، ج ١٥، ص ٢٥٠، ح ١٤٩٩٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٦٩، ح ٣٤٢٣١.

٤. الضمير راجع إلى يونس المذكور في السند السابق.

٥. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جد» والوسائل. وفي «جت» والمطبوع: «الخرّاز».

٦. في «ك، م، ن، جد»: «حتى يكون». ٧. في «بف»: «تغلق».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢، ح ٢٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٧٦٦، معلقاً عن يونس، عن أبي أيوب.

النوادر للأشعري، ص ١٤٧، ضمن ح ٣٧٦، عن أبي بصير، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٥٠، ح ١٤٩٩٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٧٠، ح ٣٤٢٣٢.

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٤١ والفتية، ح ٥٠٤٠ والعلل، ص ٥٠٢.

وفي المطبوع: «عن رجل».

١٠. علل الشرائع، ص ٥٠٢، ذيل ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، مع زيادة في

آخره. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦، ح ٤١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفتية، ج ٤، ص ٤٠، ح ٥٠٤٠، معلقاً عن

رفاعة بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٤٠، ح ٥٠٣٩؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٦، ح ٤٢؛ وعلل

الشرائع، ص ٥١١، ذيل ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٤١،

ح ١٤٩٦٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٧٦، ح ٣٤٢٤٧.

١١. في الكافي، ح ١٠٠٩٣: «وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً».

رثاب^١، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٢ فِي الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ الْحُرَّةَ، ثُمَّ يُعْتَقُ، فَيَصِيبُ فَاحِشَةً.

قَالَ: فَقَالَ: لَا رَجْمَ^٣ عَلَيْهِ^٤ حَتَّى يُوَاقِعَ الْحُرَّةَ بَعْدَ مَا يُعْتَقُ.

قُلْتُ: فَلِلْحُرَّةِ عَلَيْهِ خِيَارٌ^٥ إِذَا أُعْتِقَ^٦؟

قَالَ: لَا، قَدْ رَضِيتَ بِهِ وَهُوَ مَمْلُوكٌ، فَهُوَ عَلَى نِكَاحِهِ الْأَوَّلِ^٨.

١٠ / ١٣٦٧٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ،

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ^٩: مَا الْمُخَصَّنُ رَجَمَكَ اللَّهُ؟

قَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ فَرْجٌ يَغْدُو عَلَيْهِ وَيَزْوُجُ، فَهُوَ مُخَصَّنٌ^{١٠}.

١١ / ١٣٦٨٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ رَفَعَهُ^{١١}، قَالَ:

١. في «بف»: «علي بن رثاب».

٢. في «ن» بف» والكافي، ج ١٠٩٣ والفقيه والتهذيب: - «قال».

٣. في «بف» والكافي، ج ١٠٩٣ والتهذيب، ج ٨: «لا يرجم».

٤. في الكافي، ج ١٠٩٣ والتهذيب، ج ٨: - «عليه».

٥. في الكافي، ج ١٠٩٣ والفقيه والتهذيب، ج ٨: «الخيار». وفي الوسائل: «خيار عليه» بدل «عليه خيار».

٦. في «م»: «عق».

٧. في «ع، ك، ل، م، بح، بف، جت، جد» والتهذيب، ج ١٠: - «قد».

٨. الكافي، كتاب النكاح، باب المملوك تحته الحرّة فيعتق، ج ١٠٩٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦، ح ٤٠، معلقاً

عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٧، ح ٥٠٢٩؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٠٦،

ح ٧٢٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٢٠، ح ٢١٨٤٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٧٧،

٩. في «بح، بف» والفقيه والتهذيب والاستبصار: + «له».

ح ٣٤٢٥١.

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢، ح ٢٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٧٦٥، معلقاً عن أبي عليّ الأشعري. الفقيه،

ج ٤، ص ٣٤، ح ٥٠٢٢، معلقاً عن عبد الله بن سنان. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥،

ص ٢٥٢، ح ١٤٩٩٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٦٨، ح ٣٤٢٢٧.

١١. في «ك»: - «رفعه».

الْحَدُّ فِي السَّفَرِ الَّذِي إِنْ زَنَى لَمْ يُرْجَمْ إِنْ كَانَ مُخَصَّنًا؟
قَالَ: «إِذَا قَصَرَ وَأَفْطَرَ».^٢

١٢/١٣٨١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الرَّجُلِ الَّذِي لَهُ امْرَأَةٌ
بِالنَّبْضَةِ، فَفَجَرَ بِالْكُوفَةِ أَنْ يَذْرَأَ عَنْهُ الرَّجْمُ، وَيُضْرَبَ حَدَّ الرَّأْيِ».

قَالَ: «وَقَضَى عليه السلام فِي رَجُلٍ مَخْبُوسٍ فِي السَّجَنِ، وَلَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فِي بَيْتِهِ فِي
الْمِصْرِ وَهُوَ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا، فَزَنَى فِي السَّجَنِ، قَالَ: عَلَيْهِ الْجُلْدُ^٦، وَيَذْرَأُ عَنْهُ الرَّجْمُ».^٧

١٣/١٣٨٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنِ الْغَائِبِ عَنْ أَهْلِهِ يَزْنِي^٨، هَلْ يُرْجَمْ إِذَا كَانَتْ
لَهُ زَوْجَةٌ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا؟

قَالَ: «لَا يُرْجَمْ الْغَائِبُ عَنْ أَهْلِهِ^٩، وَلَا الْمَمْلُوكُ الَّذِي لَمْ يَبْنِ بِأَهْلِهِ^{١٠}، وَلَا صَاحِبُ
الْمُتَعَةِ».

قُلْتُ: فَبِأَيِّ حَدِّ سَفَرِهِ لَا يَكُونُ مُخَصَّنًا؟

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقهاء. وفي المطبوع: «إذا».

٢. في «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «جت»، «جد»، والوسائل: «فأفطر». وفي الفقيه: «فليس بمخصن».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠، ح ٥٠٣٧، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى الواسفي، ج ١٥، ص ٢٥٣، ح ١٥٠٠٢؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ٧٤، ح ٣٤٢٤٣. ٤. في «جت»: «أمير المؤمنين».

٥. في التهذيب: «يجلد».

٦. في «بف» وحاشية «جت» والوسائل: «الحَدَّ». وفي «ك»: «الجلدة».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥، ح ٣٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم الواسفي، ج ١٥، ص ٢٥٢، ح ١٥٠٠٠؛ الوسائل،

ج ٢٨، ص ٧٢، ح ٣٤٢٣٩. ٨. في «ك»: «هو».

٩. في «بج»: «إن». ١٠. في «ع»، «ك»، «ل»، «ن»، «جت»: «عن أهله».

١١. في الواسفي: «لم يبن بأهله: لم يرزقها، والأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها، فقل
لكل داخل بأهله: بان».

قَالَ: «إِذَا قَصَرَ وَأَفْطَرَ فَلَيْسَ بِمُخَصَّنٍ»^١.

٤ - بَابُ الصَّبِيِّ يَزْنِي بِالْمَرْأَةِ الْمُدْرَكَةِ وَالرَّجُلِ يَزْنِي بِالصَّبِيَّةِ غَيْرِ الْمُدْرَكَةِ

١٣٦٨٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ^٢، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي غُلَامٍ صَغِيرٍ لَمْ يُدْرِكْ، ابْنِ عَشْرِ بَسْنِينَ زَنَى بِامْرَأَةٍ، قَالَ:

«يُجْلَدُ الْغُلَامُ دُونَ الْحَدِّ، وَتُجْلَدُ الْمَرْأَةُ الْحَدَّ كَامِلًا».

قِيلَ لَهُ^٤: فَإِنْ كَانَتْ^٥ مُخَصَّنَةً؟

قَالَ: «لَا تُرْجَمُ»^٧؛ لِأَنَّ الَّذِي نَكَحَهَا لَيْسَ بِمُدْرِكٍ، وَلَوْ كَانَ مُدْرِكًا رَجِمَتْ»^٨.

١. في «م» وحاشية «بح، جت»: «لا يكون محصناً».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣، ح ٣٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٥، ح ٧٦٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. المحاسن،

ص ٣٠٧، كتاب العلل، ح ٢٠، بسنده عن عبد الرحمن بن حماد، عن حماد، عن عمر بن يزيد الوافي، ج ١٥،

ص ٢٥٢، ح ١٥٠٠١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٧٤، ح ٣٤٢٤٢؛ وفيه، ص ٧٣، ح ٣٤٢٤٠، من قوله: «لا يرجم

الغائب» إلى قوله: «ولا صاحب المتعة».

٣. هكذا في «ك، م، ن، بن، جت» والوسائل، ج ٢٨. وفي «ل، بح، بف، جد» والمطبوع: «الخرّاز»، وهو سهو،

كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥. وفي الوسائل، ج ٢٠ والفقيه: - «الخرّاز».

٤. في «ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والعلل: «له».

٥. في «بف»: «وإن».

٦. في الوسائل، ج ١: - «قال: يجلد الغلام دون الحدّ - إلى قوله - فإن كانت».

٧. في «بف، جت، جد»: «لا يرجم».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦، ح ٤٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٧، ح ٥٠٠٥، معلقاً عن الحسن

بن محبوب؛ علل الشرائع، ص ٥٣٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٩،

ح ١٥٠٠١؛ الوسائل، ج ١، ص ٤٤، ح ٧٤؛ وج ٢٠، ص ٣٢٠، ح ٢٥٧٢٢؛ وج ٢٨، ص ٨١، ح ٣٤٢٦٥.

١٣٨٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ^١،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي آخِرِ مَا لَقِيْتُهُ عَنْ غُلَامٍ لَمْ يَنْبَلِغِ الْخُلْمَ وَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ، أَوْ
فَجَرَ بِامْرَأَةٍ، أَيُّ شَيْءٍ يُضْنَعُ بِهِمَا؟

قَالَ: «يُضْرَبُ الْغُلَامُ دُونَ الْحَدِّ، وَيَقَامُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَدُّ».

قُلْتُ: جَارِيَةٌ لَمْ تَنْبَلِغْ وَجِدْتُ مَعَ رَجُلٍ يَفْجَرُ بِهَا؟

قَالَ: «تُضْرَبُ الْجَارِيَةُ دُونَ الْحَدِّ، وَيَقَامُ عَلَى الرَّجُلِ الْحَدُّ»^٢.

١٣٨٥ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانٍ،

عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَخْدُ الصَّبِيُّ إِذَا وَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ^٥، وَيَخْدُ الرَّجُلُ إِذَا

وَقَعَ عَلَى الصَّبِيَّةِ»^٦.

١. في الوسائل + «عن أبي مريم». وهو سهر؛ فإنما لم نجد رواية ابن بكير - وهو عبدالله - عن أبي مريم في شيء من الأسناد والطرق.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقهاء والتهديب. وفي المطبوع: + «الكامل».

٣. التهديب، ج ١٠، ص ١٧، ح ٤٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٧، ح ٥٠٠٦، بسند آخر. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٩، ح ١٥١٠١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٢، ح ٣٤٢٦٦.

٤. هكذا في «م، بف، جد»، وحاشية «بن» والوسائل، ج ٢٨، والتهديب. وفي «ك، ل، ن، بح، بن، جت» والوسائل، ج ٢٠، والمطبوع: - «عن أبي العباس». والمراد من أبي العباس، هو الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقاي، وقد تكرر في رواية أبان [بن عثمان] عن أبي العباس هذا في أسناد عديدة. وقواعد التحريف تحكم بسقوط «عن أبي العباس» بجواز النظر من «أبي» في «أبي العباس» إلى «أبي» في «أبي عبدالله عليه السلام»، فما أثبتناه هو الظاهر. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٦٣-٤٦٤؛ ج ٢١، ص ٤٠١-٤٠٢.

٥. في «ك، ل، م، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل والتهديب: «المرأة».

٦. التهديب، ج ١٠، ص ١٧، ح ٤٦، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٢٥٧، ح ١٠١٤ و ١٠١٥، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٠، ح ١٥١٠٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣١٩، ح ٢٥٧٢١؛ ج ٢٨، ص ٨٣، ح ٣٤٢٦٧.

٥- بَابُ مَا يُوجِبُ الْجُلْدُ

١٨١/٧

١٣٨٦ / ١ . حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي

عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَدَّ الْجُلْدُ أَنْ يُوجَدَا^١ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ^٢، وَالرَّجُلَانِ^٣يُجْلَدَانِ إِذَا أُخِذَا^٤ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ الْحَدَّ^٥، وَالْمَرْأَتَانِ تُجْلَدَانِ إِذَا أُخِذَتَا فِي لِحَافٍ وَاحِدٍالْحَدَّ^٦».

١. في التهذيب، ح ١٤٨: «أن يؤخذ». .

٢. في «بف»: «واحد».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ج ٢٨ والتهذيب، ح ١٤٨ والاستبصار، ح ٧٩٩. وفي

المطبوع: «فالجُلْدَانِ». . ٤. في «بف» والوسائل، ج ٢٨: «وجد».

٥. في «جت» والتهذيب، ح ١٤٨ والاستبصار، ح ٧٩٩: «الحد».

٦. قال الشهيد الثاني: «اختلف الأقوال والروايات في حد المجتمعين في إزار واحد ونحوه، فذهب الشيخ وابن إدريس والمحقق وأكثر المتأخرين إلى أنهما يعززان من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين ... وقال الصدوق وابن الجنيد: إنهما يجلدان مائة جلدة تمام الحد، وبه أخبار كثيرة ... وأجاب في المختلف عنها بحمل الحد على أقصى نهايات التعزير وهي مائة سوط غير سوط. وفيه نظر لأن هذه الروايات أكثر وأجود سنداً، وليس فيه التقيد بعدم الرحم بينهما؛ لأن المحرمية لاتجوز الاجتماع المذكور إن لم تؤكد التحريم». المسالك، ج ١٤، ص ٤١٠-٤١٢.

وفي الوافي: «ينبغي تقييد الحكم بما إذا لم تكن هناك ضرورة، وإذا كانا مجزدين كما وقع التصريح بهما في بعض الأخبار الآتية فإن المطلق يحمل على المقيد، بل لا يبعد استفادة التجرد من وحدة اللحاف أيضاً، وإلا فلا وجه لإقامة الحد كاملاً. ويحتمل أن يكون الحكم قد ورد مورد التقية كما يشعر به خبر عباد الآتي. وأما تأويل الحد بالتعزير كما في التهذيبين فمع بعده لا يجري في سائر الأخبار».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٢، ح ١٤٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٤، ح ٧٩٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب الحد في السحق، ح ١٣٧٦٩؛ والفتحية، ج ٤، ص ٤٣، ح ٥٠٥٠؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٤٤، ح ١٥٩؛ وص ٥٩، ح ٢١٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٨١١؛ والمحاسن،

١٣٨٧/٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُقْصِلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زَيْدِ الشُّحَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يُوجَدَانِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ^٢، قَالَ: «يُجْلَدَانِ مِائَةً^٣ مِائَةً غَيْرَ سَوَاطٍ^٤».

١٣٨٨/٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «حَدَّ الْجُلْدُ فِي الزَّنى أَنْ يُوجَدَا فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ، وَالرَّجُلَانِ^٦ يُوجَدَانِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ^٧، وَالْمَرْأَتَانِ تُوجَدَانِ^٨

ص ١١٤، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٣. الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٣، ح ١٥١٠٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٤، ح ٣٤٢٧٠؛ وفيه، ج ٢٠، ص ٣٢٤، ح ٢٥٧٣١، وتامم الرواية فيه: «حدَّ الجلد أن يوجد في لحاف واحد».

١. في «بف»: «+ بن عبيد».

٢. في «ع، ل، م، بن، جد» والوسائل: «في اللحاف». وفي «ك، ن»: «في لحاف» كلاهما بدل «في لحاف واحد».

٣. في التهذيب، ح ١٤١: «مائة».

٤. قال الشهيد الثاني: «اختلف الأصحاب والروايات في حكم المجتمعين في إزار واحد وما أشبهه، والاستمتاع بما دون الفرج، فقال الشيخ في النهاية: يجب به التعزير وأطلق. وقال في الخلاف: روى أصحابنا في الرجل إذا وجد مع امرأة أجنبية يفتلها ويعانقها في فراش واحد أن عليهما مائة جلدة، وروي ذلك عن علي عليه السلام. وقد روي أن عليهما أقل من الحد، وقريب منه قوله في المبسوط.

وقال المفيد: فإن شهدوا عليه بما عاينوه من اجتماع في إزار أو الصاق جسم بجسم وما أشبه ذلك، ولم يشهدوا عليه بالزنى قبلت شهادتهم ووجب على المرأة والرجل التعزير حسب ما يراه الإمام من عشر جلدات إلى تسع وتسعين، ولا يبلغ التعزير في هذا الباب حدَّ الزنى المختص به في شريعة الإسلام... والمعتمد ثبوت التعزير مطلقاً. وهو اختيار المصنف والمتأخرين». المسالك، ج ١٤، ص ٣٣٨-٣٣٩.

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٠، ح ١٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٣، ح ٧٩٢، معلقاً عن يونس... عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وسامعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٣، ح ٤٩٨٩؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٤٠ و ٤١، ح ١٤٤ و ١٤٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٣، ح ٧٩٥ و ٧٩٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٧، ح ١٥١٢٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٥، ح ٣٤٢٧٢.

٦. في «جت»: «فالرجلان».

٧. في «ع، ك، ل»: «والرجلان يوجدان في لحاف واحد».

٨. في «ع، بف، بن»: «يوجدان». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ^١.

١٣٦٨٩ / ٤ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ^٢؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ^٣، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا وَجِدَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ، وَقَامَتْ عَلَيْهِمَا

بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ، وَلَمْ يَطْلُعْ مِنْهُمَا عَلَى مَا سِوَى ذَلِكَ، جُلِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً»^٧.

١٣٦٩٠ / ٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدَّاءِ^٨، قَالَ:

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٢، ح ١٥٠؛ وص ٤٢، ح ١٤٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٤، ح ٨٠٠، وفيهما إلى قوله: «أن يوجد في لحاف واحد»؛ وص ٢١٤، ح ٨٠١، وفي كل المصادر معلقاً عن ابن محبوب. النوادر للأشعري، ص ١٥٢، ضمن ح ٣٩٠، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «الرجلان يوجدان في لحاف واحد» مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٤٠، ح ١٤٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٣، ح ٧٩٤؛ والنوادر للأشعري، ص ١٤٨، ح ٣٧٨. الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ١٥١٠٨؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٢، ح ٢٥٧٧٨؛ وج ٢٨، ص ٨٥، ح ٣٤٢٧٣؛ وفيه، ج ٢٠، ص ٣٢٥، ح ٢٥٧٣٢، إلى قوله: «أن يوجد في لحاف واحد».

٢. في «بف»:- «عن أبان».

٣. في «بف»+: «جميعاً».

٤. في «م»:- «عن أبي عبد الله عليه السلام قال» بدل «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».

٥. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل: «قامت» بدون الواو.

٦. في «بف» والوسائل والتهذيب والاستبصار:- «ما».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٤، ح ١٥٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٨١٠، بسندهما عن أبان بن عثمان، عن

عبد الرحمن بن أبي عبد الله. الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٤، ح ١٥١١٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٧، ح ٣٤٢٧٨.

٨. لم يثبت في رواتنا وجود راو اسمه عبد الرحمن ولقبه الحداء. والمذكور في رواتنا هو أبو عبد الرحمن

الحداء، وهو أيوب بن عطية الذي روى كتابه جماعة منهم صفوان بن يحيى. فلا يبعد كون الصواب في ما نحن

فيه: «أبي عبد الرحمن الحداء». راجع: رجال البرقي، ص ٤٢؛ رجال النجاشي، ص ١٠٣، الرقم ٢٥٥. لاحظ

أيضاً ما قدّمناه في الكافي، ذيل ح ١٠١٥٦.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِذَا وَجِدَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةَ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ، جَلَدَا^١ مِائَةَ جَلْدَةٍ^٢».

١٣٦٩١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِتَابِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يُوجَدَانِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ: «جَلَدَا مِائَةَ مِائَةٍ^٣».

١٣٦٩٢ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَيْلِ بْنِ شَذَّانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٤،
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٥، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام إِذَا أَخَذَ^٦ الرَّجُلَيْنِ^٧ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ^٨
ضَرَبَهُمَا الْحَدَّ^٩، فَإِذَا^{١٠} أَخَذَ^{١١} الْمَرَاتَيْنِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ^{١٢} ضَرَبَهُمَا الْحَدَّ^{١٣}».

١. في التهذيب، ح ١٥٥ والاستبصار، ح ٨٠٦ و ٨٠٨: «كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا».

٢. في التهذيب، ح ١٥٣ والاستبصار، ح ٨٠٤: «مِائَةٍ».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٣، ح ١٥٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٨٠٤، بسندهما عن صفوان. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٤٣، ح ١٥٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٥ و ٢١٦، ح ٨٠٦ و ٨٠٨، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي عليه السلام الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٥، ح ١٥١١٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٥، ح ٣٤٢٧٤.

٤. في «بف»: «جلدة».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣، ح ٤٩٩٠، معلقاً عن محمد بن الفضيل. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٤٣، ح ١٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٨٠٧، بسندهما عن محمد بن الفضيل، مع زيادة في آخره: «الوافي»، ج ١٥، ص ٣٠٥، ح ١٥١١٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٧، ح ٣٤٢٧٩.

٦. في «بف» والوسائل: «عن ابن أبي عمير».

٧. في «بف» والوسائل: «رجلين».

٨. في «م»، بن، جد، والوسائل: «وجد».

٩. في «بف»، جت، والتهذيب والاستبصار: «وإذا».

١٠. في «م»، بن، جد، والوسائل: «وجد».

١١. في «م»، بن، جد، والوسائل: «وجد».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٢، ح ١٥١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٤، ح ٨٠٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم.

٨ / ١٣٦٩٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى الرَّائِي أَنَّهُ قَدْ جَلَسَ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ».

قَالَ: «وَكَانَ عَلَيَّ عليه السلام يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ أَمَكَنْتَنِي مِنَ الْمَغْيِرَةِ، لِأَزْمِيَّتِهِ بِالْحِجَارَةِ^٢».

٩ / ١٣٦٩٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٦ عَنْ امْرَأَةٍ وَجَدْتُ مَعَ رَجُلٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ^٧؟

١. الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٦، ح ١٥١١٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٦، ح ٣٤٢٧٥.

١. في «بف»: «عليها». وفي التهذيب والاستبصار: «عليهما».

٢. في «مرأة العقول»، ج ٢٣، ص ٢٧٦: «الظاهر في الجمع بين الأخبار مع قطع النظر عن الشهرة بين الأصحاب أن يؤخذ بالأخبار الدالة على تمام الحد بأن يقال: لا يشترط في ثبوت الجلد المعاينة كالميل في المكحلة، وتحمل الأخبار الدالة على اشتراط ذلك على الرجم كما هو الظاهر من أكثرها، وتحمل الأخبار الدالة على ما نقص عن الحد على التقية؛ لموافقتها لمذاهبهم. ويؤمى إليه خبر عبدالرحمن بن الحجاج أيضاً. ولعل الكليني أيضاً فهم الخبر كذلك حيث ذكره في سياق الأخبار الدالة على تمام الحد، ويمكن الجمع بين الأخبار بتخيير الإمام أيضاً. وأما قصة المغيرة فإن الشهود شهدوا فيها بالمعاينة كما هو المشهور».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٢، ح ١٥٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٨٠٣، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٥، ص ٢٧٧، ح ١٥٠٤٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٢٥، ح ٢٥٧٣٤؛ وج ٢٨، ص ٨٨، ح ٣٤٢٨٢، وفيهما إلى قوله: «أقيم عليه الحد» وفيه، ص ٨٨، ح ٣٤٢٨٣، من قوله: «قال: وكان علي عليه السلام».

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٥. هكذا في «ل»، يع، بف، جت. وفي «ك»، م، ن، بن، جد، والطبوع والوسائل: «عن أبان». والمتكرر في كثير من الأسناد رواية علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة مباشرة، ولم يثبت توسط أبان، وهو ابن عثمان، بين علي بن الحكم وبين علي بن أبي حمزة في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٦٠٨-٦٠٩.

٦. في «بن» والوسائل: «سئل».

٧. في «ك»، ل، م، ن، يع، بف، بن، جد، والوسائل والتهذيب: «واحد».

قَالَ^١: «يُجْلَدَانِ مِائَةَ جَلْدَةٍ»^٢.

١٠/١٣٦٩٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْثُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام إِذَا وَجَدَ رَجُلَيْنِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ مُجَرَّدَتَيْنِ، جَلَدَهُمَا حَذَّ الرَّأْيِي مِائَةَ جَلْدَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَكَذَا^٣ الْمَرْأَتَانِ إِذَا وَجِدَتَا فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ مُجَرَّدَتَيْنِ، جَلَدَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ»^٤.

١١/١٣٦٩٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ،

قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبَادُ الْبَصْرِيِّ وَمَعَهُ أَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ لَهُ: حَدِّثْنِي^٥ إِذَا أُخِذَ الرَّجُلَانِ^٦ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ.

فَقَالَ لَهُ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام إِذَا أَخَذَ الرَّجُلَيْنِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ^٧ ضَرَبَهُمَا الْحَذَّ».

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «فقال».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٣، صدر ح ١٥٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٥، صدر ح ٨٠٥، بسندهما عن علي، عن أبي بصير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٥، ح ١٥١١٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٦، ح ٣٤٢٧٦.

٣. في «ع، ك، ل، م، ن، ي، جت، جد»، الوسائل، ح ٣٤٢٨٤؛ وكذلك.

٤. في «ع، ك، ل، م، ن، ي، جت، جد»، الوسائل، ح ٣٤٢٨٤؛ «جلدهما». وفي «بف» والوسائل، ح ٢٥٧٩٦: «جلدت».

٥. في «ع، ل، ن، ي، بن، جد»، والوافي: «واحد».

٦. الكافي، كتاب الحدود، باب الحد في السحق، ح ١٣٧٦٧؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٥٧، ح ٢٠٨، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، من قوله: «وكذا المرأتان»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٦، ح ١٥١١٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٩، ح ٣٤٢٨٤؛ وفيه، ج ٢٠، ص ٣٤١، ح ٢٥٧٧٧، إلى قوله: «وكل واحد منهما»؛ وفيه، ص ٣٤٩، ح ٢٥٧٩٦، من قوله: «المرأتان».

٧. في «ع، ك، ل، ن، ي، جت»: «وحدت عني».

٨. في «م، بن، ي، جد»، وحاشية «جت» والوسائل: «عن الرجلين إذا أخذا» بدل «إذا أخذ الرجلان». وفي «بج»: «عن الرجلين إذا وجدا» بدلها.

٩. في «ك، ل»: «- واحد».

فَقَالَ^١ عَبَادٌ: إِنَّكَ قُلْتَ لِي: غَيْرَ سَوْطٍ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ ذِكْرَ الْحَدِيثِ^٢ حَتَّى أَعَادَ^٣ عَلَيْهِ^٤ ذَلِكَ^٥ مِرَارًا، فَقَالَ: «غَيْرَ سَوْطٍ» فَكَتَبَ الْقَوْمُ الْحُضُورَ عِنْدَ^٦ ذَلِكَ الْحَدِيثِ^٧.

٦ - بَابُ صِفَةِ حَدِّ الزَّانِي

١٨٣/٧

١٣٦٩٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٨، قَالَ: «يُضْرَبُ الرَّجُلُ الْحَدَّ^٩ قَائِمًا، وَالْمَرْأَةُ قَاعِدَةً، وَيُضْرَبُ^{١٠} كُلُّ غَضُوٍّ، وَيُنْزَلُ الرَّأْسُ^{١١} وَالْمَذَاكِيرُ^{١٢}».

١. في «جد» والوسائل: «+» له.

٢. في «ك، ل، م، ن، بف، جت، جد» والتهذيب والاستبصار: «الحد».

٣. في «بف»: «عاد».

٤. في «ك، ل، م، ن، بف، بن، جد» والوسائل والاستبصار: «عليه».

٥. في «بح» والتهذيب: «ذلك عليه».

٦. في «ك، م، ن، بف، جت، جد»: «عنه».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٤١، ح ١٤٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٤، ح ٧٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٧، ح ١٥١٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨٤، ح ٣٤٢٧١.

٨. في «بح» والتهذيب: «الحد».

٩. في «م، بن، جد» والوسائل: «+» على.

١٠. «المذاكير»: جمع ذكر على غير قياس، ولعله إنما جمع شموله للخصيتين تغليباً، أو لما حوله أيضاً. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ١٦٤ (ذكر).

وقال المطرزي: «قطع مذاكيره»: إذا استأصل ذكره، وإنما جمع على ما حوله كقولهم: شابت مفارق رأسه. المغرب، ص ١٧٥ (ذكر).

١٢. الفقيه، ج ٤، ص ٢٩، ح ٥٠١١؛ معلقاً عن أبان: التهذيب، ج ١٠، ص ٣١، ح ١٠٤، بسنده عن أبان. وفيه، ص ٣١، ح ١٠٥، بسند آخر، مع زيادة في آخره. فقه الرضا^{١٣}، ص ٢٧٧، وفيهما من قوله: «ويضرب كل عضو» مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ح ١١٠٨٥؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٥١، ح ١٩١. الوافي، ج ١٥، ص ٢٧٨، ح ١٥٠٤٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩١، ح ٣٤٢٩٥.

١٣٦٩٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنِ الرَّائِي: كَيْفَ يُجْلَدُ؟^١ قَالَ^٢: «أَشَدُّ الْجُلْدِ».

قُلْتُ: فَمِنْ فَوْقِ ثِيَابِهِ؟ قَالَ: «بَلْ يُخْلَعُ^٣ ثِيَابُهُ».

قُلْتُ: فَالْمُفْتَرِي؟ قَالَ: «يُضْرَبُ بَيْنَ الضَّرْبَيْنِ، يُضْرَبُ^٤ جَسَدُهُ كُلُّهُ فَوْقَ ثِيَابِهِ»^٥.

١٣٦٩٩ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عَنِ الرَّائِي: كَيْفَ يُجْلَدُ؟ قَالَ: «أَشَدُّ الْجُلْدِ».

فَقُلْتُ: فَوْقَ الثِّيَابِ^٦ فَقَالَ: «بَلْ يُجَرَّدُ»^٧.

١. في الكافي، ح ١٣٨٢٤ والتهذيب، ح ٢٦٤: «عن أبي الحسن عليه السلام بدل قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام».

٢. في «جد»: «تجلد». ٣. في «ك»: «وقال».

٤. في «ن، ب، ج، بن، والوسائل»: «تخلع».

٥. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جد، والوسائل، ج ٢٨: - «يضرب».

٦. الكافي، كتاب الحدود، باب صفة حدِّ القاذف، ح ١٣٨٢٤. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٧٠، ح ٢٦٤، معلقاً عن

يونس. وفيه، ص ٧٠، ح ٢٦٣، بسنده عن إسحاق بن عمار، وفي كلها من قوله: «فالمفتري». النوادر

للأشعري، ص ١٤٢، ح ٣٦٤، عن ابن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الحدود،

باب ما يجب فيه الحد في الشراب، ذيل ح ١٣٨٣٩، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، من

قوله: «فالمفتري» مع اختلاف يسير. قرب الإسناد، ص ٢٥٧، ح ١٠١٧، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام،

وتمام الرواية فيه: «ويجلد الرائي أشد الجلد وجلد المفتري بين الجلدين». راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٢٩،

ح ٥٠١٢؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٦ و ٢٨٢. الوافي، ج ١٥، ص ٢٧٨، ح ١٥٠٤٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٢،

ح ٣٤٢٩٦؛ وفيه، ج ٢٠، ص ٣١٠، ح ٢٥٦٩٣، إلى قوله: «يُخْلَعُ ثِيَابُهُ».

٧. في «م، ب، ج، بن، والوسائل»: «من فوق». وفي «ن»: «هو في» بدل «فوق».

٨. في «بف»: «ثيابه».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١، ح ١٠٢، بسنده عن صفوان. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب صفة حدِّ القاذف،

ح ١٣٨٢٥؛ وقرب الإسناد، ص ١٤٤، ح ٥١٨؛ والجعفرات، ص ١٣٦. الوافي، ج ١٥، ص ٢٧٨، ح ١٥٠٥٠؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٢، ح ٣٤٢٩٧.

٧- بَابُ مَا يُوجِبُ الرَّجْمُ

١٣٧٠٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَدُّ الرَّجْمِ^١ أَنْ يَشْهَدَ أَرْبَعَةٌ رَأَوْهُ يَدْخُلُ وَيُخْرِجُ»^٢.
١٣٧٠١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ؛

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا يُرْجَمُ^٣ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ حَتَّى ١٨٤/٧
يَشْهَدَ عَلَيْهِ^٤ أَرْبَعَةٌ شُهُودٌ عَلَى الْإِبْلَاجِ وَالْإِخْرَاجِ»^٥.

١٣٧٠٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصير؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَجِبُ الرَّجْمُ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ^٦ الْأَرْبَعَةُ^٧ أَنَّهُمْ

١. في النوار للآشعري: «وفي الزنى».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢، ح ٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٨١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير. النوار للآشعري، ص ١٥٢، صدر ح ٣٩٠، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٢٥٧، ح ١٥٠٠٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٤، ح ٣٤٣٠٤.

٣. في الفقيه: «لا يجلد». ٤. في العلل: «عليهما».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢، ح ٣، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٨١٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن عاصم بن حميد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤، ح ٤٩٩١، معلقاً عن عاصم بن حميد. علل الشرائع، ص ٥٤٠، ح ١٧، بسند آخر، وفيهما مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٥، ص ٢٥٧، ح ١٥٠٠٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٤، ح ٣٤٣٠٥.

٦. في التهذيب، ح ١٥٦؛ والاستبصار، ص ٢١٦: «الشهود».

٧. في «ع، ن، بن، جت، جد»، «الأربع». وفي الوسائل: «يشهد الشهود الأربع» بدل «تقوم البيينة الأربع». ❦

قَدْ رَأَوْهُ^١ يَجَامِعُهَا^٢.

١٣٧٠٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَرْجُمُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةَ حَتَّى يَشْهَدَ^٣ عَلَيْهِمَا أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ^٤ عَلَى الْجَمَاعِ وَالْإِبْلَاجِ وَالْإِذْخَالِ^٥ كَالْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ^٦».

١٣٧٠٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْبُضْرِيِّ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شُعَيْبِ الْعَقَرُوفِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «حَدَّثَ الرَّجْمُ فِي الزَّوْنِ أَنْ يَشْهَدَ^٧ أَرْبَعَةُ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ يَدْخُلُ وَيُخْرَجُ^٨».

٨- بَابُ صِفَةِ الرَّجْمِ

١٣٧٠٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

«وفي التهذيب، ح ٢ والاستبصار، ح ٨١٣: «شهود».

١. في «ع، م، ن، بح، بف، بن، جت»: «رأوا».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢، ح ٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٨١٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي

التهذيب، ج ١٠، ص ٤٣، ذيل ح ١٥٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٥، ذيل ح ٨٠٥، بسندهما عن علي، عن أبي

بصير. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٤٣، ذيل ح ١٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٦، ذيل ح ٨٠٧، بسند آخر.

الوافي، ج ١٥، ص ٢٥٨، ح ١٥٠١٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٥، ح ٣٤٣٠٦.

٣. في «م، بف، جد»: «حتى تشهد».

٤. في «بف»: «شهودا».

٥. في النوار للآشعري: «والإخراج».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢، ح ١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٨١٢، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن. النوار

للآشعري، ص ١٤٥، ح ٣٧٢، عن سماعة وأبي بصير، عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره.

الوافي، ج ١٥، ص ٢٥٨، ح ١٥٠١٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٥، ح ٣٤٣٠٧.

٧. في «ك، م، جت»: «أن تشهد».

٨. الوافي، ج ١٥، ص ٢٥٨، ح ١٥٠١٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٥، ح ٣٤٣٠٨.

عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تُدفَنُ الْمَرْأَةُ إِلَى وَسْطِهَا^١ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَرْجُمُوهَا، وَيَرْمِي الإِمَامُ، ثُمَّ النَّاسُ بَعْدُ^٢ بِأَخْجَارٍ صَغَارٍ^٣». ^٥

١٣٧٠٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تُدفَنُ الْمَرْأَةُ إِلَى وَسْطِهَا، ثُمَّ يَرْمِي الإِمَامُ، ثُمَّ يَرْمِي

النَّاسُ بِأَخْجَارٍ صَغَارٍ^٦».

١٣٧٠٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ

رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَقَرَّ الرَّأْيِيُّ الْمُخَصَّنَ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجُمُهُ

الإِمَامُ، ثُمَّ النَّاسُ، فَإِذَا^٧ قَامَتْ^٨ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، كَانَ^٩ أَوَّلَ مَنْ يَرْجُمُهُ الْبَيِّنَةُ،

١. في المرأة: «قال أكثر الأصحاب: الرجل يدفن إلى حقويه، والمرأة إلى صدرها».

وقال الشهيد الثاني: «الظاهر أنَّ ذلك على وجه الوجوب. ووجه التأسي بالنبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام، فقد فعلا ذلك. لكن في كثير من الروايات أنَّ المرأة تدفن إلى وسطها من غير تقييد بالصدر. ويحتمل الاستحباب، بل إيكال الأمر إلى الإمام». المسالك، ج ١٤، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

٢. في «بن» والوسائل والتهذيب: «يرمي».

٣. في «بف»: «بعده».

٤. قال الشهيد الثاني: «ينبغي كون الحجارة صغاراً لئلا يسرع تلفه بالكبار وليكن ممَّا يطلق عليه اسم الحجر، فلا يقتصر على الحصاة لئلا يطول تعذيبه أيضاً». الروضة البهية، ج ٩، ص ٩٦.

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٤، ح ١١٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. النوادر للأشعري، ص ١٥٠، ضمن ح ٣٨٤، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٣، ح ١٥٠٢٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٨، ح ٣٤٣١٦.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٤، ح ١١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٣، ح ١٥٠٢٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٩، ذيل ح ٣٤٣١٦.

٧. في «جد» والفتية: «وإذا».

٩. في «جت»: «فكان».

٨. في «جت»: «أقامت».

ثُمَّ الْإِمَامُ، ثُمَّ النَّاسُ^١.

١٣٧٠٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَذْفَنُ الْمَرْأَةُ إِلَى وَسْطِهَا، ثُمَّ يَزِمِي الْإِمَامُ، وَيَزِمِي^٢ ١٨٥ / ٧

النَّاسُ بِأَخْبَارِ صَغَارٍ، وَلَا يَذْفَنُ الرَّجُلُ إِذَا رَجِمَ إِلَّا إِلَى حَقْوَيْهِ^٣».

١٣٧٠٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ^٤:

قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنِ الْمُخَصَّنِ إِذَا هُوَ هَرَبَ مِنَ الْحَفِيرَةِ^٥، هَلْ يُرَدُّ حَتَّى يَقَامَ عَلَيْهِ^٦ الْحَدُّ؟

١. في المرأة: «وبهذا التفصيل حكم المحقق وغيره». وقال الشهيد الثاني: «مستند التفصيل مرسله صفوان، وفي كثير من الأخبار بدء الإمام، ويحتمل حمل ذلك على الاستحباب لضعف المستند عن إثبات الوجوب ... ويظهر من كلام الشيخ عدم وجوب بدء الشهود؛ لأنه لم يوجب عليهم حضور موضع الرجم». المسالك، ج ١٤، ص ٣٨٦.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٤، ح ١١٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨، ح ٥٠٠٩، معلقاً عن عبدالله بن المغيرة وصفوان وغير واحد رفعوه إلى أبي عبدالله عليه السلام. وفيه، ص ٣٦، ح ٥٠٢٧، معلقاً عن صفوان وابن المغيرة، عمن رواه، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٣، ح ١٥٠٢٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٩، ح ٣٤٣١٧.

٣. في «جت»: «ثم يرمي».

٤. في «ن»: «حقوه». والحقو: الحضر ومشد الإزار. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣١٧ (حقو).

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٤، ح ١١٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٤، ح ١٥٠٣٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٩، ح ٣٤٣١٨.

٦. ورد الخبر في المحاسن، ص ٣٠٦، ح ١٩، بسنده عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن خالد، لكن المذكور في البحار، ج ١٧، ص ٤٤، ح ٣١، نقلاً من المحاسن هو «الحسين بن خالد». وهو الظاهر؛ فقد روى عمرو بن عثمان عن الحسين بن خالد في بعض الأسناد، والمذكور في أصحاب موسى بن جعفر والرضا عليه السلام أيضاً هو الحسين بن خالد الصيرفي. راجع: رجال البرقي، ص ٤٨، ح ٥٣؛ رجال الطوسي، ص ٣٣٤، الرقم ٤٩٧٥؛ و ص ٣٥٥، الرقم ٥٢٦٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٠٥.

٧. في «بف» وحاشية «م، جت» والتهذيب والمحاسن: «الحفرة».

٨. في «ن»: «- عليه».

فَقَالَ: «يُرَدُّ وَلَا يُرَدُّ».

فَقُلْتُ: وَكَيْفَ^١ ذَلِكَ^٢؟

فَقَالَ: «إِذَا^٣ كَانَ هُوَ الْمُقَرَّرُ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ هَرَبَ مِنَ الْحَفِيرَةِ^٤ بَعْدَ مَا يُصِيبُهُ شَيْءٌ مِنَ الْحِجَارَةِ، لَمْ يُرَدِّ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا قَامَتْ^٥ عَلَيْهِ النَّبِيَّةُ وَهُوَ يَجْحَدُ ثُمَّ هَرَبَ، رُدَّ وَهُوَ صَاعِرٌ حَتَّى يَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَذَلِكَ أَنَّ مَاعِزَ بْنِ مَالِكٍ^٦ أَقَرَّ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالزُّنَى، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، فَهَرَبَ مِنَ الْحَفِيرَةِ^٧، فَرَمَاهُ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ بِسَاقِ بَعِيرٍ، فَعَقَلَهُ^٨ فَسَقَطَ، فَلَجَعَهُ النَّاسُ فَعَتَلَوْهُ، ثُمَّ أَخْبَرُوا^٩ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُمْ: فَهَلَّا^{١٠} تَرَكْتُمُوهُ إِذَا^{١١} هَرَبَ يَذْهَبُ^{١٢}، فَإِنَّمَا هُوَ الَّذِي أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ^{١٣}، وَقَالَ لَهُمْ: أَمَا لَوْ كَانَ عَلَيَّ حَاضِرًا مَعَكُمْ لَمَا ضَلَلْتُمْ^{١٤}».

قَالَ: «وَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ^{١٥}».

١. في «بج»: «كيف» بدون الواو.
٢. في «بن» والوسائل والمحاسن: «إن».
٣. في «ع، ك، ل، بج، بف»: وحاشية «جت» والتهذيب والمحاسن: «الحفرة».
٤. في «بج، جت»: «أقامت».
٥. في المحاسن: «مالك بن ماعز بن مالك»، وهو سهو. راجع: أسد الغابة، ج ٥، ص ٦؛ الإصابة، ج ٥، ص ٥٢١، الرقم ٧٦٠٣.
٦. في «ع، ك، ل، م، بج، بف، بن، جد»: وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب والمحاسن: «الحفرة».
٨. «فَعَقَلَهُ أَي أَسْكَبَهُ وَنَعَهُ عَنِ الْمَشْيِ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٤٥٩ (عقل)».
٩. في «ن»: «فأخبروا» بدل «ثم أخبروا».
١٠. في «جت» والتهذيب والمحاسن: «هلا».
١١. في «م، جد»: «هو».
١٢. في «بج، جت، جد»: «أن يذهب».
١٣. في «بج، بف، جت، جد»: «التهذيب»: «+» وقال.
١٤. في المحاسن: «وأما لو أتى حاضركم لما طلبتم» بدل «أما لو كان علي حاضرًا معكم لما ضللتهم».
١٥. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أن المرجوم إن فرّ أعيد إن ثبت زناه بالبيّنة، وإن ثبت بالإقرار قال المفيد وسلاّر وجماعة: لم يعد مطلقاً، وقال الشيخ في النهاية: إن فرّ قبل إصابة الحجارة أعيد وإلا فلا».
١٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٤، ح ١١٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. المحاسن، ص ٣٠٦، كتاب العلل، ح ١٩، بسنده

١٣٧١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي

الْعَبَّاسِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَتَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله رَجُلًا، فَقَالَ: إِنِّي زَنْيْتُ^١، فَصَرَفَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وَجْهَهُ عَنْهُ، فَأَتَاهُ مِنْ جَانِبِهِ الْآخَرِ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ، فَصَرَفَ وَجْهَهُ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ^٢ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ لَهُ^٣: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنْيْتُ وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَيَّ^٤ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ^٥، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: أَبِصَاحِبِكُمْ بَأْسٌ؟ يَغْنِي جَنَّةً، فَقَالُوا^٦: لَا، فَأَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّابِعَةَ، فَأَمَرَ بِهِ^٧ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنْ يُزَجَّمَ، فَحَفَرُوا لَهُ حَفِيرَةً، فَلَمَّا أَنْ^٨ وَجَدَ مَسَّ الْجَبَّارَةِ خَرَجَ يَشْتَدُّ^٩، فَلَقِيَهُ الزُّبَيْرُ، فَرَمَاهُ بِسَاقِ بَعِيرٍ، فَسَقَطَ^{١٠} فَعَقَلَهُ^{١١} بِهِ، فَأَذْرَكَهُ النَّاسُ فَقَتَلُوهُ، فَأَخْبَرُوا النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله بِذَلِكَ، فَقَالَ: هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ^{١٢}.

ثُمَّ قَالَ: «لَوْ اسْتَرْتُمْ تَابَ، كَانَ خَيْرًا لَهُ^{١٣}».

١. عن عمرو بن عثمان، عن الحسن بن خالد. الفقيه، ج ٤، ص ٣٤، ح ٥٠٢٠، مرسلًا عن الصادق عليه السلام إلى قوله: «ثم

هرب ردة» مع اختلاف. وراجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٥٠، ح ١٨٧. الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٥، ح ١٥٠٣٢؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ١٠١، ح ٣٤٣٢٢.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ [فطهرني]».

٢. في «بف» والتهذيب: «+ وإليه».

٣. في «بف» بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب: «- له».

٤. هكذا في «بف» والتهذيب. وفي سائر النسخ والوسائل: «- علي» وفي المطبوع: «لي» بدل «علي».

٥. في «ك»: «+ قال: فصرف وجهه».

٦. في «بف» والتهذيب: «قالوا».

٧. في «ن» والتهذيب: «- به».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «- أن».

٩. اشتد: عدا، والشد: الغدو. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٢٥ (شدد).

١٠. في «ع» ك، ل، م، ن، ب، بن، جت» والوسائل والتهذيب: «- فسقط».

١١. في «ن» جت»: «فمقل».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «رسول الله».

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٨، ح ٢٢، معلقًا عن علي بن إبراهيم. النوادر للأشعري، ص ١٥١، ح ٣٨٧، مرسلًا من

٩- بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١٣٧١١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مِثْمٍ أَوْ صَالِحِ بْنِ مِثْمٍ^١، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

أَتَتْ امْرَأَةً مُجِجٌ^٢ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَطَهَّرْنِي طَهْرَكَ اللَّهُ، فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أُنْسَرُ^٣ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ الَّذِي لَا يَنْقُطِعُ.

فَقَالَ لَهَا: «مِمَّا أَطَهَّرَكَ؟» فَقَالَتْ: إِنِّي زَنَيْتُ.

فَقَالَ لَهَا: «أَوْ ذَاتُ^٤ بَغْلٍ أَنْتِ^٥، أَمْ غَيْرُ ذَلِكَ؟» فَقَالَتْ^٦: بَلْ ذَاتُ بَغْلٍ.

فَقَالَ لَهَا: «أَوْ فَحَاضِرًا كَانَ بَغْلُكَ إِذْ^٧ فَعَلْتِ مَا فَعَلْتِ، أَمْ غَائِبًا كَانَ عَنْكَ؟» فَقَالَتْ^٨: بَلْ حَاضِرًا^٩.

«دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف بسيرة الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٦، ح ١٥٠٣٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٠٢، ح ٣٤٣٢٣.

١. في «بف»: «أو صالح بن ميثم».

٢. «المجج»: الحامل المقرب التي دنا ولادها. النهاية، ج ١، ص ٢٤٠ (ججح).

وفي رواية العقول، ج ٢٣، ص ٢٨٣: «المشهور بين الأصحاب أنه لا يقام الحد على الحامل، سواء كان جلدًا أو رجماً، فإذا وضعت فإن كان جلدًا ينتظر خروجها عن النفاس لأنها مريضة، ثم إن كان للولد من يرضعه أقيم عليها الحد ولو رجماً بعد شربه اللبن بناءً على المشهور من أنه لا يعيش غالباً بدونه، وإلا انتظر بها استغناء الولد عنها، كذا ذكره الشهيد الثاني عليه السلام. ويشكل الاستدلال عليها بهذا الخبر؛ لأنه كانت تلك التأخيرات مدافعة عن الحد قبل ثبوته، ولهذا لم يؤخر عليه السلام بعد الثبوت بالأقارير الأربعة عما أخره قبله والله يعلم».

٣. في «بف» والمحاسن: «+ علي».

٤. في «ك»: «ما».

٥. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والتهذيب: «وذات» من دون همزة الاستفهام.

٦. في «بن» وحاشية «م» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧: «+ إذ فعلت ما فعلت».

٧. في «ع» «بف» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والبحار، ج ٤٠: «قالت».

٨. في «بف»: «إذا».

٩. في «ك، ل، م، ن، بف، بن، جد» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والتهذيب: «قالت».

١٠. في «بف»: «حاضر».

فَقَالَ لَهَا: «انْطَلِقِي^١ فَضْعِي مَا فِي بَطْنِكَ، ثُمَّ اثْبِتِي أَطْهَرَكِ». فَلَمَّا وَلَّتْ عَنْهُ الْمَرْأَةُ، فَصَارَتْ حَيْثُ لَا تَسْمَعُ كَلَامَهُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّهَا شَهَادَةٌ». فَلَمْ يَلْبَثْ^٢ أَنْ أَتَتْهُ، فَقَالَتْ: قَدْ وَضَعْتُ فَطْهَزِي، قَالَ: فَتَجَاهَلَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «أَطْهَرَكِ يَا أُمَّةَ اللَّهِ مِمَّا^٣ دَا؟» فَقَالَتْ^٤: إِنِّي زَنْيْتُ، فَطْهَزَنِي. فَقَالَ: «وَوَدَّاتُ بَغْلٍ أَنْتِ^٥ إِذْ فَعَلْتِ مَا فَعَلْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «وَوَكَانَ^٦ زَوْجُكَ حَاضِرًا، أَمْ^٧ غَائِبًا؟» قَالَتْ^٨: بَلْ حَاضِرًا. قَالَ: «فَانْطَلِقِي^٩ فَأَرْضِعِيهِ^{١٠} حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ». قَالَ: فَانْصَرَفَتِ الْمَرْأَةُ، فَلَمَّا صَارَتْ^{١١} مِنْ^{١٢} حَيْثُ لَا تَسْمَعُ كَلَامَهُ، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّهُمَا^{١٣} شَهَادَتَانِ».

قَالَ: فَلَمَّا مَضَى حَوْلَانِ^{١٤} أَتَتْ الْمَرْأَةُ، فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُهُ حَوْلَيْنِ، فَطْهَزَنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَتَجَاهَلَ عَلَيْهَا وَقَالَ^{١٥}: «أَطْهَرَكِ مِمَّا دَا؟» فَقَالَتْ: إِنِّي زَنْيْتُ، فَطْهَزَنِي.

١. في «ن»: «فانطلقِي».
٢. في «م، ن، بح، بف» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والتهذيب: «فلم تلبث».
٣. في «ك»: «عَمَّا».
٤. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والمحاسن: «قالت».
٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والبحار، ج ٤٠ والتهذيب والمحاسن. وفي المطبوع: «أنت».
٦. في «ك، ل، ن، بح، بن، جت» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والبحار، ج ٤٠ والتهذيب والمحاسن: «فكان». وفي «بف»: «وكان».
٧. في «ن»: «أو».
٨. في «ن، جت»: «فقال».
٩. في «ع، ك، ل، بف» والتهذيب: «انطلقِي».
١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والبحار، ج ٤٠ والتهذيب. وفي المطبوع: «وأرضعِيهِ».
١١. في «ع، ل، ن، بح، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والبحار، ج ٤٠ والتهذيب: «منه».
١٢. في «جت»: «فصارَتْ» بدل «فَلَمَّا صَارَتْ».
١٣. في «ع، ل، ن، بح، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والبحار، ج ٤٠ والتهذيب: «منه».
١٤. في «م»: «عنه».
١٥. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧: «الحولان».
١٦. في «بف» والمحاسن: «فقال».

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والبحار، ج ٤٠ والتهذيب. وفي المطبوع: «قال».
٢. في «جد»: «أو ذات».
٣. في «بف، بن»: «أنت».
٤. في «م، جد»: «أو بعلك». وفي «ل»: «بعلك» بدون الواو.
٥. في «جت» والبحار، ج ٤٠ والتهذيب: «عنك».
٦. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧: «أو حاضر».
٧. في «بج، بن» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧: «فقلت».
٨. في «ك، م، ن، بح، جت، جد» والبحار، ج ٤٠ والمحاسن والتهذيب: «انطلق».
٩. في المرأة عن بعض النسخ والمحاسن: «ولا يتهوى». وقال الفيروزآبادي: «هوى الشيء: سقط، كأهوى وانهرى» وقال: «تهوى الرجل: وقع في الأمر بقلّة مبالاة». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦٤ (هوى)؛ وج ١ ص ٦٩٠ (هور).
١٠. في «بف» والمحاسن: «وصارت».
١١. في «ل، م، بن»: «فقال».
١٢. في الوسائل، ح ٣٤٣٢٧: «هذه».
١٣. في «ع، ل» والمحاسن: «إني».
١٤. في «بف» والمحاسن: «ولا يتهوى».
١٥. في «بف» والتهذيب والمحاسن: «ولقد».

فَرَجَعَتْ فَأَخْبَرَتْ^١ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِقَوْلِ عَمْرٍو، فَقَالَ لَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهُوَ مُتَجَاهِلٌ^٢ عَلَيْهَا: «وَلِمَ يَكْفُلُ عَمْرٍو وَلَدَكَ؟».

فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي زَنْيْتُ، فَطَهَّرْنِي.

فَقَالَ: «وَأَذَاتٌ^٣ بَغْلٍ أَنْتِ^٤ إِذْ فَعَلْتِ مَا فَعَلْتِ^٥؟» قَالَتْ: نَعَمْ.

قَالَ: «أَفَغَائِبًا^٦ كَانَ^٧ بَعْلُكَ إِذْ فَعَلْتِ مَا فَعَلْتِ، أَمْ حَاضِرًا^٨؟» قَالَتْ: بَلْ حَاضِرًا^٩.

قَالَ^{١١}: «فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ^{١٢}: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَكَ^{١٣} عَلَيْهَا أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ، وَإِنَّكَ قَدْ^{١٤} قُلْتَ لِنَبِيِّكَ عليه السلام فِيمَا أَخْبَرْتَهُ بِهِ^{١٥} مِنْ^{١٦} دِينِكَ: يَا مُحَمَّدُ، مَنْ عَطَلَ خَدًّا مِنْ خُدُودِي فَقَدْ عَانَدَنِي، وَطَلَبَ بِذَلِكَ مُضَادَّتِي، اللَّهُمَّ فَإِنِّي^{١٧} غَيْرُ مُعْطِلٍ خُدُودَكَ، وَلَا طَالِبٍ مُضَادَّتِكَ^{١٨}، وَلَا مُضَيِّعٍ لِأَحْكَامِكَ، بَلْ مُطِيعٌ لَكَ، وَمُتَّبِعٌ سُنَّةَ نَبِيِّكَ عليه السلام».

قَالَ: فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ^{١٩} عَمْرٍو بْنُ حُرَيْثٍ وَكَانَمَا الرُّمَّانُ يُفْقَأُ^{٢٠} فِي وَجْهِهِ، فَلَمَّا رَأَى^{٢١}

١. في «بف، جد»: «وأخبرت».
٢. في «بف، جد»: «متجاهل».
٣. في «م، جد»: «أو ذات».
٤. في «ع»: «- أنت».
٥. في «ع، بف»: «- ما فعلت».
٦. في «بف، جد»: «عك».
٧. في «بف، جد»: «عك».
٨. في «بن، والوسائل، ح ٣٤٣٢٧»: «أم حاضراً».
٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٣٤٣٢٧ والبحار، ج ٤٠، والتهذيب والمحاسن. وفي المطبوع: «فقالت».
١٠. في «بف، جد»: «عك».
١١. في «م، جد»: «قال».
١٢. في «بن، والوسائل»: «لك».
١٣. في «بن، ج، بف، بن، جت، والوسائل، ح ٣٤٠٩٧ والتهذيب»: «به».
١٤. في «ك، ل، بف، بن، جت، والوسائل، ح ٣٤٠٩٧ والتهذيب»: «به».
١٥. في «بف، جد»: «عن».
١٦. في «بف، جد»: «عن».
١٧. في «بف، جد»: «وإنني». وفي «ل، بن»: «إنني».
١٨. في «م، وحاشية جت»: «إلى».
١٩. في «م، وحاشية جت»: «إلى».
٢٠. «يُفْقَأُ» أي يكسر وينشق. ويريد شدة الحمرة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٢٣ مجمع البحرين، ج ١، ص ٣٣٢ (نقا).
٢١. في حاشية «جت» والبحار، ج ٤٠: «نظر إلى» بدل «رأى».

ذَلِكَ عَمْرَوُ^١، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي^٢ إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ^٣ أَكْفَلَهُ إِذْ ظَنَنْتُ أَنَّكَ تَحِبُّ ذَلِكَ، فَأَمَّا إِذَا كَرِهْتَهُ فَإِنِّي لَسْتُ أَفْعَلُ.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٤: «أَبْعُدْ^٥ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ لَتَكْفُلَنَّهُ وَأَنْتَ صَاحِبُهَا».

فَصَعِدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ الْمُنْبَرَّ فَقَالَ: «يَا قَنْبَرُ، نَادِ فِي النَّاسِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ».

فَنَادَى قَنْبَرُ فِي النَّاسِ، فَاجْتَمَعُوا حَتَّى غَشِيَ الْمَسْجِدَ بِأَهْلِهِ^٧، وَقَامَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ -، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ^٨ إِمَامَكُمْ خَارِجَ بَهْذِهِ الْمَرْأَةِ إِلَى هَذَا الظَّهْرِ لِيَقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَعَزَمَ عَلَيْكُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا خَرَجْتُمْ وَأَنْتُمْ مُتَنَكِّرُونَ^٩، وَمَعَكُمْ أَحْبَارُكُمْ^{١٠}، لَا يَتَعَرَّفُ^{١١}

١. في «جت»: «+ بن حريث».

٢. في «بف» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧، والتهذيب والمحاسن: «إني».

٣. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بن، بف، جد» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧، والبحار، ج ٤٠، والتهذيب والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- أن».

٤. في «ع، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل، ح ٣٤٣٢٧، والتهذيب والمحاسن: «إذ».

٥. في «ك، ل»: «بعد» من دون همزة الاستفهام.

٦. في «ع، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل، ح ٢٣، ص ٢٨٤: «وقوله^٧: «الصلوة جامعة» قال الوالد العلامة: أي كداء الصلاة جامعة أولها بأن يكون المعبود أن ينادى: الصلاة جامعة عند أوقات الصلاة، ثم غلب حتى نودي بها عند وقوع الغرائب أيضاً ولو لم تكن وقت صلاة. ويمكن أن يكون قبيلة فناداهم ليسمعوا الخطبة ويصلوا بعدها».

وقال الفتيوي: «جامعة في قول المتنادي: الصلاة جامعة، حال من الصلاة، والمعنى عليكم الصلاة في حال كونها جامعة الناس. وهذا كما قيل للمسجد الذي تصلى فيه الجمعة: الجامع؛ لأنه يجمع الناس لوقت معلوم. المصباح المنير، ص ١٠٩-١١٠ (جمع).

٧. المنزل غاص بالقوم، أي متلئ بهم. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٧ (غصص).

٨. في «بف» والتهذيب والمحاسن: «يا أيُّها». ٩. في «ن»: «إنما».

١٠. في «ك»: «متكبرون». وفي «بف»: «منكرون». وفي «م، جد»: «متكبرون». وقوله: «متكبرون» أي بحيث لا يعرف أحد أحداً. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٧٥ (نكر).

١١. في التهذيب: «وأصحابكم».

١٢. في «ك، جد»: «ولا يتعرف». وفي المحاسن: «ولا ينصرف».

مِنْكُمْ أَحَدٌ^١ إِلَى أَحَدٍ^٢ حَتَّى تَنْصَرَفُوا^٣ إِلَى مَنْازِلِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ بُكْرَةً خَرَجَ بِالْمَرْأَةِ، وَخَرَجَ النَّاسُ مُتَنَكِّرِينَ^٤ مُتَلَثِّمِينَ بِعَمَائِمِهِمْ وَبِأَزْدِيَّتِهِمْ، وَالْحِجَارَةَ فِي أُرْدِيَّتِهِمْ وَفِي أَكْمَامِهِمْ حَتَّى انْتَهَى بِهَا وَالنَّاسُ مَعَهُ إِلَى الظَّهْرِ بِالْكُوفَةِ^٥، فَأَمَرَ أَنْ يُخْفَرَ لَهَا حَفِيرَةٌ^٦، ثُمَّ دَفَنَهَا فِيهَا^٧، ثُمَّ رَكِبَ بَغْلَتَهُ وَأَثَبَتْ رِجْلَهُ^٨ فِي غَرْزِ^٩ الرِّكَابِ، ثُمَّ وَضَعَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، ثُمَّ نَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «يَا^{١٠} أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَهَدَ إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ عَهْدًا عَهْدَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ إِلَيَّ بِأَنَّهُ لَا يَقِيمُ الْحَدَّ مَنْ لِلَّهِ عَلَيْهِ حَدٌّ، فَمَنْ كَانَ لِلَّهِ^{١١} عَلَيْهِ حَدٌّ^{١٢} مِثْلُ مَا لَهُ^{١٣} عَلَيْهِ^{١٤}، فَلَا يَقِيمُ عَلَيْهَا الْحَدَّ».

١. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٣٤١٩٧ والبحار، ج ٤٠، والتهذيب. وفي «بح» والمطبوع:

٢. في «ك، ل»: «حدّ».

«أحد منكم».

٣. في الوسائل، ح ٣٤١٩٧: «فانصرفوا» بدل «حتى تنصرفوا».

٤. في «بن» والوسائل، ح ٣٤١٩٧: «+ معه».

٥. في «ك»: «منكرين». وفي «م، جد»: «حاشية «ن»: «متنكرين».

٦. في «بف»: «إلى ظهر الكوفة» بدل «إلى الظهر بالكوفة».

٧. في «ع، م، ن، بف، بن، جد»: «حفيراً». ٨. في «ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جد»: «فيه».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٣٤١٩٧ والبحار، ج ٤٠، والتهذيب. وفي المطبوع:

«رجليه».

١٠. غرز رجله في الغرز - وهو ركاب من جلد - ووضعها فيه. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٤ (غرز).

١١. في «جت» والوسائل، ح ٣٤١٩٧: «- وبأ».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٣٤١٩٧ والبحار، ج ٤٠، والتهذيب والمحاسن. وفي المطبوع:

«- لله».

١٣. في «ك، ل، م، ن، بن، جد»: «الوسائل، ح ٣٤١٩٧ والبحار، ج ٤٠: «- وحدّ».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٣٤١٩٧ والبحار، ج ٤٠، والتهذيب والمحاسن. وفي المطبوع:

«- له».

١٥. في المرأة: «قوله ﷺ: مثل ما عليها، يحتمل أن تكون المماثلة في الجنس ليشمل ما يوجب التعزير أيضاً، ولذا

رجع محمد بن الحنفية ﷺ».

قَالَ: فَانْصَرَفَ النَّاسُ يَوْمَئِذٍ كُلُّهُمْ مَا خَلَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عليهما السلام، فَأَقَامَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ عَلَيْهَا الْخَدَّ يَوْمَئِذٍ، وَمَا مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ.

قَالَ: وَانْصَرَفَ فِيمَنْ انْصَرَفَ يَوْمَئِذٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ٢.

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ ٣: ١٨٨/٧
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ حَامِلٌ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَتْ لَهُ: إِنِّي فَعَلْتُ، فَطَهَّرْنِي، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ».

١٣٧٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ زَوْاءَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بَرَجْلٌ قَدْ أَقَرَّ

١. في المحاسن :- «والحسن والحسين عليهما السلام ... إلى هنا.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٩، ح ٢٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. المحاسن، ص ٣٠٩، كتاب العلل، ح ٢٣، بسنده عن علي بن حمزة. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢، ح ٥٠١٨، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٧، ح ١٥٠٣٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣، ح ٣٤٠٩٧، إلى قوله: «فقد عانديني وطلب بذلك مضادتي»؛ وفيه، ص ٥٣، ح ٣٤١٩٧؛ و ص ١٠٣، ح ٣٤٣٢٧، ملخصاً؛ بحار الأنوار، ج ٤٠، ص ٢٩٠، ح ٤٧؛ و ج ٤٢، ص ٩٧، ح ٣٠.

٣. في «ك»: «خالد بن خلف بن حماد بدل «خلف بن حماد». وهو سهو؛ فإننا لم نجد هذا العنوان في شيء من الأسناد والطرق. وخلف بن حماد هو خلف بن حماد الأسدي. روى محمد بن خالد البرقي كتابه، وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٧٦، الرقم ٢٧٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٣٩٢-٣٩٦.

وظهر ممّا تقدّم أنّ ماورد في التهذيب، ج ١٠، ص ١١، ح ٢٤ من نقل الخبر عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن خالد بن حماد، لا يخلو من تأملي.

ثم إنَّ خلف بن حماد عدّه النجاشي في كتابه، ص ١٥٢، الرقم ٣٩٩ من رواية موسى بن جعفر عليه السلام. ولم تثبت روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، فاحتمال وقوع السقط أو الإرسال في السند قوي جداً.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع :- «وله».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١١، ح ٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ١٥، ص ٢٧٠، ح ١٥٠٣٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٥٣، ذيل ح ٣٤١٩٧؛ و ص ١٠٣، ذيل ح ٣٤٣٢٧.

٦. في «بن» والوسائل :- «أو أبي عبد الله».

عَلَى نَفْسِهِ بِالْفُجُورِ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِأَصْحَابِهِ: اغْدُوا غَدًا^٢ عَلَيَّ^١ مُتَلَمِّينَ،
فَعَدُّوا عَلَيْهِ مُتَلَمِّينَ^٣، فَقَالَ لَهُمْ: مَنْ فَعَلَ مِثْلَ فِعْلِهِ فَلَا يَزِجْهُ وَلْيَنْصَرِفْ^٤، قَالَ:
«فَانْصَرَفَ بَعْضُهُمْ وَبَقِيَ بَعْضٌ^٥، فَرَجَمَهُ مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ»^٦.

١٣٧١٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ:

رَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: أَتَاهُ رَجُلٌ بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ^٧: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ،
إِنِّي زَنَيْتُ فَطَهَّرْنِي، قَالَ^٨: «مِمَّنْ^٩ أَنْتَ» قَالَ: مِنْ مَرْيَتِي، قَالَ: «أَتَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ
شَيْئًا؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَاقْرَأْ» فَقَرَأَ فَأَجَادَ^{١٠}، فَقَالَ: «أَبِكَ جِنَّةٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ:
«فَاذْهَبْ^{١١} حَتَّى نَسْأَلَ عَنْكَ».

فَذَهَبَ الرَّجُلُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي زَنَيْتُ فَطَهَّرْنِي،
فَقَالَ: «أَلْ لَكَ زَوْجَةٌ؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَمَقِيمَةٌ مَعَكَ فِي الْبَلَدِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ^{١٢}: فَأَمَرَهُ
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَذَهَبَ، وَقَالَ: «حَتَّى نَسْأَلَ عَنْكَ».

١. في «ع، ك، ل، بن، جت»: - «غداً».

٢. في «بح» والتهذيب: «علي غداً».

٣. في «بن» والوسائل: - «فعدوا عليه متلممين».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فليصرف».

٥. في «ع، م، بح، بن، جت، جد» والوسائل: «بعضهم».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١١، ح ٢٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٢٧٢، ح ١٥٠٤: الوسائل،
ج ٢٨، ص ٥٤، ح ٣٤١٩٨.

٧. في البحار: + «وله».

٨. في «ن، بح، بف»: «فقال».

٩. في «بف»: «من».

١٠. في «ك»: «وأجاده».

١١. في «بن» وحاشية «م» والوسائل، ح ٣٤٣٢٨: + «عني».

١٢. في «بف، بن» والوسائل، ح ٣٤٣٢٨: - «قال».

١٣. في «ع، ل، بف»: - «أمير المؤمنين».

فَبَعَثَ إِلَى قَوْمِهِ، فَسَأَلَ عَنْ خَبَرِهِ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، صَحِيحُ الْعَقْلِ.
فَرَجَعَ إِلَيْهِ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ لَهُ^١ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، فَقَالَ لَهُ^٢: «اذْهَبْ حَتَّى نَسْأَلَ عَنْكَ»
فَرَجَعَ إِلَيْهِ الرَّابِعَةُ، فَلَمَّا أَقَرَّ، قَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٣ لِقَنْبَرٍ: «اخْتَفِظْ^٤ بِهِ» ثُمَّ غَضِبَ.
ثُمَّ قَالَ: «مَا أَقْبَحَ بِالرَّجُلِ مِنْكُمْ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضَ هَذِهِ الْفَوَاحِشِ، فَيَفْضَحَ نَفْسَهُ عَلَى
رُؤُوسِ الْمَلَأِ، أَوْ فَلَا تَابَ فِي بَيْتِهِ؟ فَوَ اللَّهُ لَتَوْبَتُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ إِقَامَتِي
عَلَيْهِ الْحَدِّ»^٥.

ثُمَّ أَخْرَجَهُ وَتَادَى^٦ فِي النَّاسِ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ»^٧، أَخْرَجُوا لِيَقَامَ عَلَى هَذَا
الرَّجُلِ الْحَدَّ، وَلَا يَغْرِقَنَّ أَحَدَكُمْ صَاحِبَهُ.
فَأَخْرَجَهُ إِلَى الْجَبَّانِ^٨، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْظِرْنِي^٩ أَصْلِي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ
وَضَعَهُ فِي حُفْرَتِهِ^{١٠}، وَاسْتَغْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ^{١١}: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ»^{١٢}، إِنَّ
هَذَا حَقٌّ مِنْ^{١٣} حَقُوقِ اللَّهِ، فَمَنْ كَانَ لِلَّهِ فِي عُنُقِهِ حَقٌّ^{١٤} فَلْيَنْصِرْفْ، وَلَا يَقِيمْ^{١٥} حَدُودَ
اللَّهِ مَنْ فِي عُنُقِهِ لِلَّهِ^{١٦} حَدٌّ^{١٧}.

١. في «ع، ك، م، ن، بف، جد» والوسائل، ح ٣٤٣٢٨ والبحار: - «له».

٢. في «ل، بن»: - «له».

٣. في «ك»: «احفظه».

٤. في «بج»: «الحد عليه».

٥. في «م، جد»: «فنادى».

٦. في «بف» وحاشية «بج»: «يا معاشر».

٧. في حاشية «جت» والبحار: «الناس».

٨. الجبان والجبانة، مشدّتين: الصحراء. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٨ (جبن).

٩. في «ع، ك، ل»: - «أنظرنى».

١٠. في «م»: «حفرته».

١١. في «بن»: «ثم قال».

١٢. في «بج، بف، بن» وحاشية «جت»: «يا معشر».

١٣. في «بف»: «الناس».

١٤. في «ك، ل، م، ن، بن، جد» والبحار: «هذه» بدل «هذا حق من».

١٥. في «بف»: «من حقوق الله».

١٦. في «بف»: «ولا يقيم».

١٧. في «ك، ل، بج، بن، جت» والبحار: - «له».

١٨. في «ن» وحاشية «بج»: «حق».

١٨٩/٧ فانصرف النَّاسُ، وَبَقِيَ هُوَ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عليهما السلام، فَأَخَذَ حَجْرًا، فَكَبَّرَ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ رَمَاهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فِي كُلِّ حَجَرٍ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ رَمَاهُ الْحَسَنُ عليه السلام مِثْلَ مَا رَمَاهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، ثُمَّ رَمَاهُ الْحُسَيْنُ عليه السلام، فَمَاتَ الرَّجُلُ، فَأَخْرَجَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَأَمَرَ فَحْفَرَ لَهُ، وَصَلَّى عَلَيْهِ وَدَفَنَهُ.

فَقِيلَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا تَغْسِلُهُ؟

فَقَالَ: قَدْ اغْتَسَلَ بِمَا هُوَ طَاهِرٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَقَدْ صَبَرَ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ^٥.

١٠ - بَابُ الرَّجُلِ يَغْتَصِبُ الْمَرْأَةَ فَرْجَهَا

١٣٧١٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اغْتَصَبَ امْرَأَةً فَرْجَهَا؟

قَالَ: «يُقْتَلُ، مُخَصَّنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُخَصَّنٍ»^٦.

١. في البحار: «وأخذه».

٢. في «بن»: «وكبر».

٣. في «م»، بف، جت، جد: «ولقد».

٤. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب وجوب تغسيل المرحوم إن لم يغتسل قبل، ولعله عليه السلام أمره بالغسل قبل الرجم وإن كان ظاهر التعليل عدمه».

٥. تفسير القمي، ج ٢، ص ٩٦، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٧٢، ح ١٥٠٤١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٦، ح ٣٤١٥٥، إلى قوله: «أفضل من إقامتي عليه الحد» ملخصاً؛ وفيه، ص ١٠٥، ح ٣٤٣٢٨ ملخصاً؛ البحار، ج ٤٠، ص ٢٩٢، ح ٤٨.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧، ح ٤٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٤١، ح ٥٠٤٢، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٩، ح ١٥٠٧٥؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٢٠، ح ٢٥٧٢٣؛ وج ٢٨، ص ١٠٨، ح ٣٤٣٣٤.

١٣٧١٥ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ غَصَبَ امْرَأَةً نَفْسَهَا^١، قَالَ: قَالَ^٢: «يُضْرَبُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ^٣ بَالِغَةً^٤ مِنْهُ مَا بَلَغَتْ^٥».

١٣٧١٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ غَصَبَ امْرَأَةً نَفْسَهَا، قَالَ: «يُقْتَلُ»^٦.

١٣٧١٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَابَرَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ عَلَى نَفْسِهَا، ضُرِبَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ، مَاتَ مِنْهَا أَوْ عَاشَ»^٩.

١. في «ل، بن، وحاشية «م» والوسائل: «فرجها».

٢. في «م، بن، جده» والوسائل: - «قال».

٣. في «ن»: - «بالسيف».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «بلغت».

٥. في «مرآة العقول»، ج ٢٣، ص ٢٨٧: «ظاهر الرواية تركه إن لم يقتل بالضربة، وهو خلاف المشهور، وقال الشهيدان في اللعة وشرحها: القتل للزاني بالمحرم كالأم والأخت والزاني مكرهاً، ولا يعتبر الإحصان هنا، يجمع له بين الجلد والقتل على الأقوى جمعاً بين الأدلة، فإن الآية دلّت على جلد مطلق الزاني، والروايات دلّت على قتل من ذكر، ولا منافاة بينهما، فيجب الجمع. وقال ابن إدريس: إن هؤلاء إن كانوا محصنين جلدوا ثم رجموا، وإن كانوا غير محصنين جلدوا ثم قتلوا بغير الرجم جمعاً بين الأدلة. وما اختاره المصنف أوضح في الجمع». وانظر: الروضة البهية، ص ٦١-٧٢.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨، ح ٥٠، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٩، ح ١٥٠٧٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٠٩، ح ٣٤٣٣٦.

٧. في الفقيه: + «مسلمة».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧، ح ٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٤١، ح ٥٠٤١، معلقاً عن جميل. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٩، ح ١٥٠٧٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٠٩، ح ٣٤٣٣٧.

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧، ح ٤٩، معلقاً عن يونس. النوادر للأشعري، ص ١٤٧، ضمن ح ٣٧٦، عن أبي بصير، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٠، ح ١٥٠٧٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٠٩، ح ٣٤٣٣٩.

١٣٧١٨ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ جَمِيعاً، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: الرَّجُلُ يَنْصِبُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا؟ قَالَ: «يُقْتَلُ»^١.

١١ - بَابُ مَنْ زَنَى بِذَاتِ مَحْرَمٍ

١٩٠ / ٧

١٣٧١٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ بُكَيْرَ بْنَ أَعْيَنَ^٢ يَزُوي عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: «مَنْ زَنَى بِذَاتِ مَحْرَمٍ حَتَّى يُوَاقِعَهَا، ضُرِبَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ أَخَذَتْ مِنْهُ مَا أَخَذَتْ، وَإِنْ كَانَتْ تَابَعْتَهُ، ضُرِبَتْ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ أَخَذَتْ مِنْهَا مَا أَخَذَتْ».

قِيلَ لَهُ: فَمَنْ^٣ يَضْرِبُهُمَا وَلَيْسَ لَهُمَا خَصْمٌ؟

قَالَ: «ذَاكَ عَلَى^٤ الْإِمَامِ إِذَا رَفَعَا إِلَيْهِ»^٥.

١٣٧٢٠ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

١. الفقيه، ج ٤، ص ١٦٥، ح ٥٢٧٤، معلقاً عن جميل بن دراج، عن زرارة الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٠، ح ١٥٠٧٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٠٨، ح ٣٤٣٣٥.

٢. ورد الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ٤١، ح ٥٠٤٣ عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب قال: سمعت ابن بكير وهو سهو؛ فإنه لم يثبت رواية أبي أيوب وهو الخزاز، عن ابن بكير وهو عبدالله في موضع. ويؤكد ذلك كثرة رواية [الحسن] بن محبوب عن [عبدالله] بن بكير، كما يؤكد رواية ابن محبوب عن أبي أيوب و[عبدالله] بن بكير في بعض الأسناد، منها ما ورد في الكافي، ج ٢، ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٧٩١ و ١٤٢٦٣. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٩، ح ٣٥٤؛ ج ٢٣، ص ٢٤٤ و ص ٢٦٤.

٣. في «ك»: «من». ٤. في «م»، جدة وحاشية «ج»: «إلى».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٤١، ح ٥٠٤٣؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣، ح ٦٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٨، ح ٧٧٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٣، ح ١٥٠٨٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٣، ح ٣٤٣٤٨؛ وفيه، ج ٢٠، ص ٣٢٣، ح ٢٥٧٢٨، إلى قوله: «أخذت منها ما أخذت».

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيْنَ يُضْرَبُ الَّذِي يَأْتِي ذَاتَ مَحْرَمٍ بِالسَّيْفِ؟ أَيْنَ هُوَ الضَّرْبَةُ؟

قَالَ^١: «يُضْرَبُ^٢ عُنُقُهُ، أَوْ قَالَ: «تُضْرَبُ^٣ رَقَبَتُهُ»^٤.

٣ / ١٣٧٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِهْرَانَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى أُخْتِهِ؟
قَالَ: «يُضْرَبُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ يُخَلَّصُ؟

قَالَ: «يُخَبَسُ أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ»^٥.

٤ / ١٣٧٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَأْتِي ذَاتَ مَحْرَمٍ؟
قَالَ: «يُضْرَبُ ضَرْبَةً^٦ بِالسَّيْفِ».

قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنِي حَرِيرٌ عَنْ بُكَيْرٍ بِذَلِكَ^٧.

١. في «بف»: «فقال».

٢. في «ك، م، ن، بف، جد»: «يضرب».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٤١، ح ٥٠٤٤، معلقاً عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٤، ح ١٥٠٨٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٤، ح ٣٤٣٥٠.

٤. في المرأة: «لم أرَ قائلاً بها، بل المقطوع به في كلامهم القتل».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣، ح ٧٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٨، ح ٧٧٩، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن بعض أصحابه الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٤، ح ١٥٠٩٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٤، ح ٣٤٣٥١.

٦. في الوسائل: «ضربة».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣، ح ٦٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٨، ح ٧٧٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن

١٣٧٢٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِزْهَإِئِمِّمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ جَمِيلٍ^١، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَأْتِي ذَاتَ مَحْرَمٍ، أَيْنَ يُضْرَبُ بِالسَّيْفِ؟
قَالَ: «رَقَبَتُهُ»^٢.

١٣٧٢٤ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرَمٍ، ضَرَبَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ أَخَذَتْ مِنْهُ مَا أَخَذَتْ»^٣.

١٣٧٢٥ / ٧ . سَهْلٌ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيْنَ تُضْرَبُ^٥ هَذِهِ الضَّرْبَةُ، يَغْنِيهِ مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرَمٍ؟
قَالَ: «يُضْرَبُ^٦ عُنُقُهُ» أَوْ قَالَ^٧: «رَقَبَتُهُ»^٨.

١. خالد الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٥، ح ١٥٠٩٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٤، ح ٣٤٣٥٢.

٢. في «م، جد»: «جميل بن دراج».

٣. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٤، ح ١٥٠٨٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٣، ح ٣٤٣٤٩.

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣، ح ٦٦، معلقاً عن سهل بن زياد، عن عبد الله بن بكير؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٨، ح ٧٧٥، معلقاً عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن عبد الله بن بكير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٥، ح ١٥٠٩٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٢٣، ح ٢٥٧٢٩؛ وج ٢٨، ص ١١٥، ح ٣٤٣٥٣.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في «ع، ل، م، ن، بح، بن، جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «يُضْرَب».

٧. في «بف، بن» والوسائل والاستبصار: «تُضْرَب».

٨. في «ل»: «والاستبصار: + تُضْرَب».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣، ح ٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٨، ح ٧٧٨، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٤، ح ١٥٠٨٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٥، ح ٣٤٣٥٤.

١٢ - بَابُ فِي أَنْ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ يُقْتَلُ فِي الثَّالِثَةِ

- ١٣٧٢٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ^٣، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الزَّانِي إِذَا زَنَى^٤ جُلِدَ ثَلَاثًا، وَيُقْتَلُ فِي الرَّابِعَةِ» يَغْنِي إِذَا^٥ جُلِدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^٦.
- ١٣٧٢٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ﷺ، قَالَ: «أَصْحَابُ الْكِبَايِرِ كُلُّهَا إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِمُ^٧ الْحَدُّ^٨ مَرَّتَيْنِ، قُتِلُوا فِي الثَّالِثَةِ^٩»^{١٠}.

١. في «ك»: - «وفي».

٢. في الوسائل، ح ٣٤٣٥٩: + «عن أبيه»، وهو سهو. لاحظ ما قدمناه ذيل ح ١٨٨ و ١٢٧١.

٣. في «بف»: - «بن عبيد».

٤. في «ك»: - «إذا زنى».

٥. في «بن» والوسائل: «يجلد».

٦. في «ل» والوسائل، ح ٣٤١١٤: - «إذا».

٧. قال الشهيد الثاني: اختلف [الأصحاب] في حكم الحرّ على أقوال: أظهرها - وهو الذي اختاره المصنّف - قتله في الثالثة. وهو قول الصدوقين وابن إدريس؛ لصحيفة يونس عن الكاظم ﷺ: «أن أصحاب الكباير يقتلون في الثالثة». وأشهرها أنه يقتل في الرابعة. اختاره الشيخ في النهاية والمبسوط والمفيد والمرتضى والأتباع والعلامة... وأغربها أنه يقتل في الخامسة. ذكره الشيخ في الخلاف. المسالك، ج ١٤، ص ٣٧١-٣٧٢.

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٧، ح ١٢٩: والاحتصار، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٧٩٠، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن إسحاق بن عمار. النوادر للأشعري، ص ١٥٠، ضمن ح ٣٨٤، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٤٦، ح ١٤٩٨٥: الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩، ح ٣٤١١٤: و ص ١١٦، ح ٣٤٣٥٩.

٩. في «ع»، «ل»: «عليها». وفي «جد» وحاشية «م»: «عليه». وفي «ن»: - «عليهم».

١٠. في «بف»: «الجلد». وفي الوسائل، ح ٣٤٦٣٥ والكاظمي، ح ١٣٨٥١: «الحدود».

١١. حملة الشيخ على غير حدّ الزنى من شرب الخمر وغيره. أنظر: الاحتصار، ج ٤، ص ٢١٢، ذيل ح ٧٩١.

١٢. الكافي، كتاب الحدود، باب أن شارب الخمر يقتل في الثالثة، ح ١٣٨٥١. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٧٢، ح ٥١٣٨،

١٣- بَابُ الْمَجْنُونِ وَالْمَجْنُونَةِ يَزْنِيَانِ

١٣٧٢٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ مَجْنُونَةٍ زَنَتْ فَحَبِلَتْ، قَالَ: هِيَ مِثْلُ السَّائِبَةِ^١ لَا تَمْلِكُ أَمْرَهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهَا رَجْمٌ وَلَا جُلْدٌ وَلَا نَفْيٌ. وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ أَقْرَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهَا، قَالَ: هِيَ مِثْلُ السَّائِبَةِ لَا تَمْلِكُ نَفْسَهَا، فَلَوْ شَاءَ قَتَلَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهَا جُلْدٌ وَلَا نَفْيٌ وَلَا رَجْمٌ»^٢.

١٣٧٢٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي امْرَأَةٍ مَجْنُونَةٍ زَنَتْ، قَالَ: «إِنَّهَا لَا تَمْلِكُ أَمْرَهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ»^٤.

١. معلقاً عن صفوان بن يحيى. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٣٧، ح ١٣٠؛ و ص ٦٢، ح ٢٢٨؛ و ص ٩٥، ح ٣٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٧٩١؛ و ص ٢٢٥، ح ٨٤١، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب حد المرتد، ح ١٤٠٣٣؛ و عيون الأخبار، ج ٢، ص ٩٧، ضمن الحديث الطويل ١؛ و علل الشرائع، ج ٥٤٦، ح ١. الوافي، ج ١٥، ص ٢٤٦، ح ١٤٩٨٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩، ح ٣٤١٣٣؛ و ص ٢٣٤، ح ٣٤٦٣٥.

٢. «السائبة»: المهملة، والعبد يعتق على أن لا ولاء له. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٨٠ (سبب). وفي المرأة بعد نقل عبارة القاموس: «ولعل المعنى أنها كحيوان سائبة وطأها رجل، فكما أن الحيوان لعدم اختياره وشعوره لا حد عليه، فكذا هاهنا».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨، ح ٥٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ١٨، ح ٥٤، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٠، ح ٥٠٣٨؛ و التهذيب، ج ١٠، ص ١٨، ح ٥٢؛ و ٥٣؛ و الجعفریات، ص ١٣٦. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٠، ح ١٥٠٨٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١١، ذيل ح ٣٤٣٤٣.

٣. في «ل، م، يح، بف، بن، جد» والوسائل: «ليس» بدون الواو.

٤. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٧، ح ١٥٠٩٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٧، ح ٣٤٣٦٣.

١٣٧٣٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ، ١٩٢/٧، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا زَنَى الْمَجْنُونُ أَوْ الْمَعْتُوهُ^١ جُلِدَ الْحَدَّ، وَإِنْ كَانَ مُخَصَّنًا رَجِمَ».

قُلْتُ: وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ، وَالْمَعْتُوهُ وَالْمَعْتُوْهَةِ؟
 فَقَالَ^٢: «الْمَرْأَةُ إِنَّمَا تُؤْتَى، وَالرَّجُلُ يَأْتِي، وَإِنَّمَا يَزْنِي^٣ إِذَا عَقَلَ كَيْفَ يَأْتِي اللَّذَّةَ، وَإِنَّ الْمَرْأَةَ إِنَّمَا تُسْتَكْرَهُ وَيُفْعَلُ بِهَا وَهِيَ لَا تَفْعَلُ مَا يُفْعَلُ بِهَا»^٤.

١٤ - بَابُ حَدِّ الْمَرْأَةِ الَّتِي^٥ لَهَا زَوْجٌ فَتَزَوَّجُ^٦، أَوْ تَتَزَوَّجَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، وَالرَّجُلِ الَّذِي^٧ يَتَزَوَّجُ ذَاتَ زَوْجٍ

١٣٧٣١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ رَجُلًا وَلَهَا زَوْجٌ؟
 قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ كَانَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ مُقِيمًا مَعَهَا فِي الْمِصْرِ الَّذِي^٨ هِيَ فِيهِ، تَصِلُ إِلَيْهِ وَيَصِلُ^٩ إِلَيْهَا، فَإِنَّ عَلَيْهَا مَا عَلَى الرَّأْيِي الْمَخَصَّنِ: الرَّجْمُ».

١. «المعتوه»: المدهوش من غير متّ جنون، أو هو الناقص العقل. وقيل غير ذلك. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥١٢ (عته).

٢. هكذا في (ع، ل، م، بح، بف، بن، جد، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٣. في التهذيب: «يأتي».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩، ح ٥٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩٨، ح ١٥٠٩٩، الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٨، ح ٣٤٣٦٤.

٥. في (ع، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد، - «التي».

٦. في (م، جد، - «الذي».

٧. في (م، بح، بن، - «فتتزوج».

٨. في (ع، ل، م، بف، بن، جد، والتهذيب: «أو يصل».

٩. في «بف» والتهذيب: «التي».

قَالَ: «وَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ غَائِبًا عَنْهَا، أَوْ كَانَ مُقِيمًا مَعَهَا فِي الْمِصْرِ، لَا يَصِلُ إِلَيْهَا وَلَا تَصِلُ إِلَيْهِ، فَإِنَّ عَلَيْهَا مَا عَلَى الزَّائِنَةِ غَيْرِ الْمُخَصَّنَةِ، وَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا وَلَا تَفْرِيقَ».

قُلْتُ: مَنْ^٢ يَرْجُمُهُمَا أَوْ يَضْرِبُهُمَا^٣ الْحَدَّ وَزَوْجُهَا لَا يَقْدُمُهَا إِلَى الْإِمَامِ، وَلَا يُرِيدُ ذَلِكَ مِنْهَا؟

فَقَالَ^٤: «إِنَّ الْحَدَّ لَا يَزَالُ لِلَّهِ فِي بَدَنِهَا حَتَّى يَقُومَ بِهِ مَنْ قَامَ، أَوْ تَلْقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهَا غَضَبَانُ»^٥.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَتْ جَاهِلَةً بِمَا صَنَعَتْ؟

قَالَ: فَقَالَ^٦: «أَلَيْسَ^٧ هِيَ فِي دَارِ الْهَجْرَةِ؟» قُلْتُ: بَلَى.

قَالَ: «فَمَا مِنْ امْرَأَةٍ الْيَوْمَ مِنْ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا وَهِيَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَرَأَةَ الْمُسْلِمَةَ^٨ لَا يَجِلُّ^٩ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ^{١٠} زَوْجَيْنِ».

قَالَ: «وَلَوْ أَنَّ الْمَرَأَةَ إِذَا فَجَرَتْ قَالَتْ: لَمْ أَذِرْ أَوْ جِهَلْتُ أَنَّ الَّذِي فَعَلْتُ حَرَامٌ، وَلَمْ يَقَمْ عَلَيْهَا الْحَدُّ، إِذَا لَتَعَطَّلَ الْحُدُودُ»^{١١}.

١. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جد»: «فإن».

٢. في «بح، بف»: «فمن».

٣. في «ل، م، ن، بح، بف، جت»: «يرجمها و يضربها». وفي «ك»: «رجمها و يضربها».

٤. في «ل، بح، بن»: «قال».

٥. في «ع، ل، بف، بن، جد»: «والتهديب: - غضبان».

٦. في «بن»: «فقال».

٧. في «بف»: «ليس» بدون همزة الاستفهام.

٨. في «جد»: «المسلمة».

٩. في «م»: «لا تحل».

١٠. في «ك»: «أن تزوج».

١١. قال الشهيد الثاني: «يسقط الحد مع الشبهة، ويقبل قولهما فيها إن كانت ممكنة في حقهما، بأن كانا مقيمين في بادية بعيدة عن معالم الشرع، أو قريبي العهد بالإسلام، ونحو ذلك... ولو تزوجت الزوجة بغير الزوج فكتزويج المطلقة رجعيًا، وأولى بالحكم». المسالك، ج ١٤، ص ٣٣٩.

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠، ح ٦٠، معلقًا عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٥، ص ٣١١، ح ١٥١٢٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٥، ذيل ح ٣٤٣٨٣.

١٣٧٣٢ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِذْهِمٍّ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ،
عَنْ يَزِيدَ الْكُنَاسِيِّ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ عَنِ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا؟

قَالَ: «إِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ^٣ فِي عِدَّةٍ طَلَّقَ لِزَوْجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةَ، فَإِنَّ عَلَيْهَا الرُّجْمَ؛ ١٩٣/٧
وَإِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّةٍ لَيْسَ لِزَوْجِهَا عَلَيْهَا^٤ الرَّجْعَةُ، فَإِنَّ^٥ عَلَيْهَا حَدَّ الزَّانِي غَيْرِ
الْمُحْصَنِ؛ وَإِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّةٍ مِنْ^٦ بَعْدِ مَوْتِ زَوْجِهَا مِنْ قَبْلِ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ
أَشْهُرٍ^٧ وَالْعَشْرَةِ أَيَّامٍ^٨، فَلَا رَجْمَ عَلَيْهَا، وَعَلَيْهَا ضَرْبُ مِائَةِ جَلْدَةٍ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ^٩ ذَلِكَ مِنْهَا^{١٠} بِجَهَالَةٍ؟

قَالَ: فَقَالَ: «مَا مِنْ امْرَأَةٍ الْيَوْمَ مِنْ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا وَهِيَ تَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهَا عِدَّةً
فِي طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ، وَلَقَدْ كُنَّ نِسَاءَ الْجَاهِلِيَّةِ يَغْرِفُنَ ذَلِكَ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَتْ تَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهَا عِدَّةً، وَلَا تَذَرِي كَمْ هِيَ؟

قَالَ^{١١}: فَقَالَ: «إِذَا عَلِمَتْ أَنَّ عَلَيْهَا عِدَّةً^{١٢} لَزِمَتْهَا الْحُجَّةُ، فَتَسْأَلُ حَتَّى تَعْلَمَ^{١٣}».

١. ورد جزء من الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ٣٦، ح ٥٠٢٨ عن الحسن بن محبوب عن يزيد الكناسي. وهو سهو؛

فإن المتكسر في الأسناد توسط أبي أيوب [الخزاز] بين ابن محبوب ويزيد الكناسي. راجع: معجم رجال

الحديث، ج ٢١، ص ٢٩٢ و ص ٢٩٨.

٢. في «بح»: «تزوجت».

٣. في «بف»: «قال».

٤. في «بف»: «عليها».

٥. في «ن، بف، بن» والتعذيب: «من».

٦. في «ع، ن، بف، جد»: «الأشهر».

٧. في «جد»: «الأيام».

٨. في «جت»: «كانت». وفي «بح»: «بعد».

٩. في «ك»: «فيها».

١٠. في «بف» والتعذيب: «قال».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «العدة».

١٢. قال المحقق الحلبي: «لا تخرج المطلقة رجعية عن الإحصان. ولو تزوجت عالمة كان عليها الحد تاماً، وكذا

الخروج إن علم التحريم والعدة. ولو جهل فلا حد. ولو كان أحدهما عالماً حدّاً تاماً دون الجاهل، ولو

١٣٧٣٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، فَوَجَدَ لَهَا زَوْجًا؟
قَالَ: «عَلَيْهِ الْجُلْدُ^١، وَعَلَيْهَا الرَّجْمُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ^٢ تَقَدَّمَ بِغَيْرِ عِلْمٍ^٣، وَتَقَدَّمَتْ هِيَ بِعِلْمٍ،
وَكَفَّارَتُهُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ^٤ إِلَى الْإِمَامِ أَنْ يَتَصَدَّقَ^٥ بِخَمْسَةِ أَصْوَعٍ^٦ ذَقِيقٍ^٧».

١٣٧٣٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ^١ عَنِ امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهَا زَوْجٌ غَائِبٌ عَنْهَا، فَتَزَوَّجَتْ^٢

«أدعى أحدهما الجهالة قبل إذا كان ممكناً في حقّه، ويخرج بالطلاق البائن عن الإحصان». الشرائع، ج ٤، ص ٩٣٤.

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠، ح ٦١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦، صدر ح ٥٠٢٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن يزيد الكناسي، إلى قوله: «وعليها ضرب مائة جلدة». التهذيب، ج ٧، ص ٤٨٧، ضمن ح ١٩٥٨، بسند آخر، إلى قوله: «عليها حد الزاني غير المحصن» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٢، ح ١٥١٢٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٦، ح ٣٤٣٨٥.

١. في «ك، ل، م، بن، جد»: «الحد».

٢. في حاشية «بف» والتهذيب والاستبصار: «بعلم» بدل «بغير علم».

٣. في «ع، ل، ن، بف، بن، جت» والتهذيب والاستبصار: «لم يقدم».

٤. في «م»: «أن تصدق».

٥. في «بف»: «أصواع».

٦. في المرأة: «حمل على التعزير لتقصيره في التفطيش، أو على ما إذا ظن أن لها زوجاً، واحتمل الشيخ أن يكون

منهما في دعوى التزويج».

وفي الوافي: «في نسخ التهذيب: «قد تقدم بعلم» من دون لفظة «غير» لكن سياق الكلام يأبى العلم. وما في

الكافي أشد إشكالاً؛ إذ لا وجه لحد الجاهل إلا أن يحمل على ما يحمل عليه الأخبار الآتية».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١، ح ٦٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٩، ح ٧٨١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه،

ج ٣، ص ٤٧٠، ح ٤٦٣٧، معلقاً عن أبي بصير؛ التهذيب، ج ٧، ص ٤٨١، ح ١٩٣٤، بسنده عن أبي بصير،

وفيهما من قوله: «وكفارته» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٣، ح ١٥١٣٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٧،

ذيل ح ٣٤٣٨٧.

٩. في «بف»: «سألت».

١٠. في «ك»: «فزوجت».

زَوْجاً آخَرَ؟

فَقَالَ^٢: «إِنْ رُفِعَتْ إِلَى الْإِمَامِ، ثُمَّ شَهِدَ عَلَيْهَا شَهْوَدٌ أَنَّ لَهَا زَوْجاً غَائِباً، وَأَنَّ مَادَّةَ^٣ وَ خَبْرَةَ يَأْتِيهَا مِنْهُ، وَأَنَّهَا تَزَوَّجَتْ زَوْجاً آخَرَ، كَانَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْدَثَهَا، وَيُفَرِّقَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ الَّذِي تَزَوَّجَتْهُ».

قُلْتُ: فَالْمَهْرُ الَّذِي أَخَذَتْ مِنْهُ، كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ؟

قَالَ: «إِنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئاً فَلْيَأْخُذْهُ^٦، وَإِنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ^٧ شَيْئاً فَإِنَّ كُلَّ مَا أَخَذَتْ مِنْهُ^٨ حَرَامٌ عَلَيْهَا مِثْلُ أَجْرِ الْفَاجِرَةِ^٩».

١٣٧٣٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام ضَرَبَ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي نِفَاسِهَا قَبْلَ أَنْ

تَطْهَرَ^{١٠} الْحَدَّ^{١١}».

١. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد»: - «زوجاً».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت وحاشية «جت» والتهذيب. وفي «جت» والمطبوع: «قال».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام»: وَأَنَّ مَادَّةَ، أَي نَفَقَتِهِ. وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا لِرَفْعِ الشَّبَهَةِ الدَّائِرَةِ لِلْحَدِّ.

٤. في «ع، ل، بن، جد»: «تصنع».

٥. في التهذيب، ج ١٠: «منها شيئاً». وفي التهذيب، ج ٧: «منها شيئاً منه» بدل «منه شيئاً».

٦. في التهذيب، ج ١٠: «فلتأخذهُ». ٧. في التهذيب: «منها».

٨. في «بف»: - «منه».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١، ح ٦٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٧، ح ١٩١٦؛

والاستبصار، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٦٨٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٢، ح ١٥١٢٩؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٨، ذيل ح ٣٤٣٨٨. ١٠. في التهذيب، ج ٧ والاستبصار: - «قبل أن تطهر».

١١. قال الشيخ الطوسي: «كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابُوَيْهٍ عليه السلام يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّهُ إِنَّمَا

ضَرَبَهُ الْحَدَّ لِأَنَّهُ كَانَ وَطْأَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَطْأَهَا لَمَا وَجِبَ عَلَيْهَا الْحَدُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ بِوَضْعِهَا مَا

فِي بَطْنِهَا. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ عليه السلام يَحْتَمِلُ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُطْلَقَةً، فَأَمَّا إِذَا قَدَّرْنَا أَنَّهَا كَانَتْ مَتَوَفًى عَنْهَا زَوْجُهَا

فَوَضْعُهَا الْحَمْلَ لَا يَخْرِجُهَا مِنَ الْعِدَّةِ، بَلْ تَحْتَاجُ أَنْ تَسْتَوْفِيَ الْعِدَّةَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي

١٥ - بَابُ الرَّجُلِ يَأْتِي الْجَارِيَةَ وَلَغَيْرِهِ فِيهَا شُرَكَاءُ وَالرَّجُلُ يَأْتِي مُكَاتِبَتَهُ

١٣٧٣٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٣، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْمٌ اشْتَرَكُوا فِي شِرَاءِ جَارِيَةٍ، فَأَتَمَمْتُوا بَعْضَهُمْ، وَجَعَلُوا الْجَارِيَةَ عِنْدَهُ، فَوَطَّئَهَا؟

قَالَ: «يُجْلَدُ الْحَدَّ، وَيُذْرَأُ عَنْهُ مِنَ الْحَدِّ بِقَدَرِ مَا لَهُ فِيهَا، وَتَقَوَّمُ^٤ الْجَارِيَةُ، وَيَغْرَمُ ثَمَنُهَا لِلشُّرَكَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ الْقِيمَةُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي وَطَّئَهَا^٥ أَقْلَ مِمَّا اشْتَرَيْتَ بِهِ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُ^٦ أَكْثَرَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفْسَدَ^٧ عَلَى شُرَكَائِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْقِيمَةُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي وَطَّئَ أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَيْتَ بِهِ، يُلْزَمُ^٨ الْأَكْثَرُ؛

«كتاب النكاح، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه فأمر المؤمنين عليهم السلام إنما ضربه لأنها لم تخرج بعد من العدة التي هي عدة المتوفى عنها زوجها، والوجهان جميعاً محتملان». التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢، ذيل ح ٦٤.

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١، ح ٦٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٤٥٤، ح ١٨١٨؛ و ص ٤٧٣، ح ١٩٠٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٩١، ح ٦٩١، بسند آخر. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٤، ح ١٥٢١٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٧، ح ٣٤٣٨٦.

١. في «بح»: «شركة».

٢. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد»، والوسائل. وفي المطبوع: «عن أبيه».

وما أثبتناه هو الظاهر الموافق لسائر الأسناد. و يؤيد ذلك ورود الخبر في علل الشرائع عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن سعيد عن يونس. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٧٨.

٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ٧، ص ٧٢، ح ٣٠٩، بسنده عن يونس بن عبدالله، عن ابن سنان. والمذكور في بعض نسخه المعتمدة: «يونس، عن عبدالله بن سنان»، وهو الصواب.

٤. في «ن، بف»: «ويَقَوَّم».

٥. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جد»، وحاشية «م» والوسائل، ج ٢٨، والتهذيب، ج ١٠ والعلل: «وطئ».

٦. في «بن»: «يلزمه». ٧. في الوسائل، ج ٢٨: «أفْسَدَهَا» بدل «قد أفسد».

٨. في الوسائل، ج ٢٨: «يلزمه».

لَا سِتْفَسَادَهَا»^١.

١٣٧٣٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرُو بْنِ غُثْمَانَ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ جَارِيَتَهُ مِنَ الْفَيْءِ، فَوَطَّئَهَا قَبْلَ

أَنْ تُقَسَمَ^٣؟

قَالَ: «تَقْوَمُ» الْجَارِيَةُ، وَتُدْفَعُ إِلَيْهِ بِالْقِيمَةِ، وَيَحْطُّ لَهُ مِنْهَا مَا يُصِيبُهُ مِنْهَا^٤ مِنَ

الْفَيْءِ، وَيَجْلَدُ الْحَدَّ، وَيَذَرُ عَنْهُ مِنَ الْحَدِّ بِقَدْرِ مَا كَانَ لَهُ فِيهَا.

فَقُلْتُ: وَكَيْفَ صَارَتْ الْجَارِيَةُ تُدْفَعُ إِلَيْهِ هُوَ بِالْقِيمَةِ دُونَ غَيْرِهِ؟

قَالَ: «لِأَنَّهُ وَطَّئَهَا، وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ نَمًّا^٥ حَبْلًا»^٦.

١٣٧٣٨ / ٣. يُونُسُ^٨، عَنِ الْحَلَبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ^٩ عَلَى مَكَاتِبَتِهِ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَتْ^{١٠} أَدَّتِ الرُّبْعَ جَلْدًا، وَإِنْ كَانَ مُخَصَّنًا رَجِمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ^{١١} أَدَّتْ شَيْئًا

١. علل الشرائع، ص ٥٨٠، ح ١٣، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن سعيد. الكافي، كتاب المعيشة، باب نادر، ح ٨٩٧٨، بسنده عن يونس؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩، ح ٩٦، معلقاً عن يونس. التهذيب، ج ٧، ص ٧٢، ح ٣٠٩، بسنده عن يونس بن عبدالله، عن ابن سنان. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٧، ح ١٥١٣٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٩، ح ٣٤٣٦٨؛ وفيه، ج ٢٠، ص ٣٢٤، ح ٢٥٧٣٠، إلى قوله: «بقدر ماله فيها».

٢. في «ل، بن، جد»، وحاشية «بح» والوسائل: «وأصحابه».

٣. في «ك، ن، بح، بف، جت، جد»، والوسائل والفتاوى والتهذيب: «أن يقسم».

٤. في «ك، ن»: «يقوم».

٥. في الوسائل: «منها».

٦. في «ك»: «نم».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠، ح ١٠٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٤٦، ح ٥٠٥٧، مرسلاً. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٩، ح ١٥١٤٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٠، ح ٣٤٣٧٠.

٨. السند معلق على سند الحديث الأول. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن سعيد.

٩. في «بح»: «قد وقع».

١٠. في «بف، جد»: «وكان».

١١. في «م، بح، بن، جد»، والوسائل والتهذيب والاستبصار: «لم تكن». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ^١.

١٩٥/٧ ٤/١٣٧٣٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي
وَلَادِ الْحَنَاطِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ جَارِيَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أُغْتِقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنْهَا، فَلَمَّا رَأَى
ذَلِكَ شَرِيكَهُ وَتَبَّ عَلَى الْجَارِيَةِ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا؟

قَالَ: فَقَالَ: «يُجْلَدُ الَّذِي وَقَعَ^٢ عَلَيْهَا خَمْسِينَ جَلْدَةً، وَيُطْرَحُ عَنْهُ خَمْسِينَ^٣
جَلْدَةً، وَيَكُونُ نِصْفُهَا حَرًّا، وَيُطْرَحُ عَنْهَا مِنَ النِّصْفِ الْبَاقِي^٤ الَّذِي لَمْ يُغْتَقَ، وَإِنْ كَانَتْ
بِكْرًا عَشْرَ قِيمَتِهَا^٥، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ بَكْرٍ نِصْفُ^٦ عَشْرِ قِيمَتِهَا، وَتُسْتَسْعَى هِيَ فِي
الْبَاقِي^٧».

١. في المرأة: «يمكن حمله على أن ذكر الربع على سبيل التمثيل بقرينة مقابله بعدم أداء شيء».
٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩، ح ٩٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٠، ح ٧٨٥، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن الحلبي. الفقيه، ج ٤، ص ٢٧، ح ٥٠٣، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٠، ح ١٥١٤٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٠، ح ٣٤٣٦٩.
٣. في «جد»: «وثب».
٤. في «م، بح»: «خمسون».
٥. في حاشية «جت» الوافي والتهذيب: «+ وعلى».
٦. في «بف» والوسائل: «إن» بدون الواو. وفي «بح» الوافي والتهذيب: «ونكح عشر قيمتها إن كانت بكراً» بدل «وإن كانت بكراً عشر قيمتها».
٧. في «بف، بن» الوافي والوسائل والتهذيب: «فنصف».
٨. في «مأة العقول»، ج ٢٣، ص ٢٩٧: «وفي نسخ التهذيب: ويعتق عنها من النصف الباقي، وعلى الذي لم يعتق ونكح عشر قيمته إن كانت بكراً؛ ولعله أظهر. ثم إنه ينبغي حمل الخبر على ما إذا كان الأمة جاهلة بالتحريم أو مكرهه، وإلا فلا مهر لبغي، وحينئذ فالمراد بقوله عليه السلام: «يطرح عنها» من نصيب الحرة أيضاً فلا تحد مطلقاً، ثم الموافق لأصول الأصحاب أن يحمل ذلك على ما إذا لم يتحقق شرائط السراية، بأن يكون المولى معسراً. وأيضاً الأقوى لأصولهم أن يلزم ما هنا نصف مهر المثل للحرة؛ لأن لزوم المهر إنما هو في قدر الحرة فلا يلزم ما يلزم في وطء الأمة، وعلى تقديره يشكل الحكم بلزوم تمامه إلا أن يقال: يعتق جميعاً، وإنما يلزم عليها نصف القيمة، وسقوط الحد إنما هو لشبهة الملكية، والله يعلم».
٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠، ح ٩٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٨، ح ١٥١٤٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٨، ح ٣٤٣٦٥.

١٣٧٤٠ / ٥. ابْنُ مَخْبُوبٍ^١، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي أُمَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أُغْتِقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبُهُ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ^٢ شَرِيكَهُ وَتَبَّ عَلَى الْأُمَةِ^٣، فَاقْتَضَاهَا^٤ مِنْ يَوْمِهِ.

قَالَ: «يُضْرَبُ الَّذِي افْتَضَّهَا^٥ خَمْسِينَ جَلْدَةً، وَيُطْرَحَ عَنْهُ خَمْسِينَ^٦ جَلْدَةً بِحَقِّهِ^٧ مِنْهَا^٨، وَيَعْرَمَ لِلْأُمَةِ عَشْرُ قِيَمَتِهَا؛ لِمُوَاقَعَتِهِ إِيَّاهَا، وَتُسْتَسْعَى فِي الْبَاقِي^٩».

١٣٧٤١ / ٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فِي جَارِيَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَطِئَهَا^{١٠} أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، فَأُخْبِلَهَا، قَالَ: «يُضْرَبُ نِصْفَ الْحَدِّ، وَيَعْرَمُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ^{١١}».

١٣٧٤٢ / ٧. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمَيْمَنِيِّ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ:

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى.

٢. في الوسائل: «عنه».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «الجارية».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «فاقتضها».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «افتضها». و «اقتضها»: أزالته قسَّتها، أي بكارتها. المصباح المنير، ص ٥٠٧ (قضى).

٦. في «بح» وحاشية «م»: «خمسون».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «لحقه».

٨. في «ف» والوافي والوسائل: «فيها».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١، ح ١٠١، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٩، ح ١٥١٤١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٩، ح ٣٤٣٦٦. ١٠. في التهذيب: «فوطئها».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠، ح ٩٧، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٨، ح ١٥١٣٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٩، ح ٢٤٠٤١؛ وج ٢٨، ص ١٢١، ح ٣٤٣٧١.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلَيْنِ اشْتَرَيَا جَارِيَةً، فَتَكَحَّهَا أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ، قَالَ:
«يُضْرَبُ نِصْفَ الْحَدِّ، وَيَغْرَمُ^١ نِصْفَ الْقِيَمَةِ إِذَا أُخْبِلَ^٢».

١٣٧٤٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَبَّادَ الْبَصْرِيِّ يَقُولُ: كَانَ جَعْفَرٌ عليه السلام يَقُولُ: «يُذْرَأُ عَنْهُ مِنَ الْحَدِّ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ
مِنْهَا، وَيُضْرَبُ مَا سِوَى ذَلِكَ» يَغْنِي فِي الرَّجُلِ إِذَا وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ لَهُ فِيهَا حِصَّةٌ^٤.

١٦ - بَابُ الْمَرْأَةِ الْمُسْتَكْرَهَةِ

١٩٦/٧

١٣٧٤٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ
أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ عَلِيَّ عليه السلام بِامْرَأَةٍ مَعَ رَجُلٍ قَدْ فَجَرَ بِهَا، فَقَالَتْ:
اسْتَكْرَهَنِي وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَذَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ، وَلَوْ سِيلَ هَوْلَاءُ عَنْ ذَلِكَ لَقَالُوا: لَا
تَصَدَّقْ، وَقَدْ^٥ فَعَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام»^٦.

١. في «ج»: «وعليه يغرم».

٢. في «بن»: «أحمل».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠، ح ٩٨، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعه. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٨، ح ١٥١٣٨؛
الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢١، ح ٣٤٣٧٢.

٤. الوافي، ج ١٥، ص ٣١٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٩، ح ٣٤٣٦٧.

٥. في «بح» و«ف»، والوافي والتهذيب: «+ والله».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨، ح ٥١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٢٩١،
ح ١٥٠٨٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١١٠، ذيل ح ٣٤٣٤٠.

١٧- بَابُ الرَّجُلِ يَزْنِي فِي الْيَوْمِ مَرَارًا كَثِيرَةً

١٣٧٤٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً^١، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَزْنِي فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ مَرَارًا كَثِيرَةً^٣؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَاحِدَةً كَذَا وَكَذَا مَرَّةً، فَأَتَمَّا عَلَيْهِ حَدٌّ وَاحِدٌ؛ وَإِنْ هُوَ

زَنَى بِنِسْوَةٍ شَتَّى فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَفِي^٤ سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ امْرَأَةٍ فَجْرَ بِهَا

حَدًّا^٥».

١٨- بَابُ الرَّجُلِ يُزَوِّجُ أَمَتَهُ ثُمَّ يَقَعُ عَلَيْهَا

١٣٧٤٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ فِي^٧ رَجُلٍ زَوَّجَ أَمَتَهُ رَجُلًا^٨، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا، قَالَ: «يُضْرَبُ

الْحَدَّ^٩».

١. في «جت»: - «جميعاً».

٢. في «بف» والفقهاء: - «كثيرة».

٣. في «ع، ك، ل، م، بن، جد»: «فإن».

٤. في «بف» والوافي: «في» بدون الواو.

٥. في المرأة: «قال بعضهم ابن الجنيذ والصدوق في المقنع، والمشهور بين الأصحاب أَنَّ للزنى المكرَّر قبل إقامة الحدِّ حدًّا واحداً مطلقاً».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٧، ح ١٣١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٣٠، ح ٥٠١٥، معلقاً عن علي بن أبي حمزة الوافي، ج ١٥، ص ٢٤٦، ح ١٤٩٨٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٢، ح ٣٤٣٧٤.

٧. في الوسائل، ح ٣٤٢٦٤: - «عن حمَّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله^{١٠}».

٨. في «بف»: «عن».

٩. في الوسائل، ح ٣٤٢٦٤: «رجلاً».

١٠. في المرأة: «يدلُّ على أَنَّ شبهة الملكية لا تدفع الحدَّ هاهنا، وبه قال الشيخ في النهاية، ولم أره في كلام غيره».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦، ح ٧٩، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦، ح ٥٠٠٠، معلقاً عن ..

١٩ - بَابُ نَفْيِ الزَّانِي

١٩٧/٧

١٣٧٤٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « النَّفْيُ مِنْ بَلَدَةٍ إِلَى بَلَدَةٍ » وَقَالَ : « قَدْ نَفَى عَلِيٌّ -
صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - رَجُلَيْنِ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ »^١ .^٢

١٣٧٤٨ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ زُرْعَةَ ، عَنْ سَمَاعَةَ ،
قَالَ :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « إِذَا زَنَى الرَّجُلُ فَجُلِدَ ، يَنْتَبِيهِ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْفِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ
الَّتِي جُلِدَ فِيهَا إِلَى غَيْرِهَا ، فَإِنَّمَا عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنَ الْعِصْرِ الَّذِي جُلِدَ فِيهِ »^٣ .
١٣٧٤٩ / ٣ . يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :

-
- ١ . حماد الوافي، ج ١٥، ص ٣٢١، ح ١٥١٤٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٨١، ح ٣٤٢٦٤؛ ص ١٢١، ح ٣٤٣٧٣ .
٢ . في الوافي: «وقد» .
٣ . التهذيب، ج ١٠، ص ٣٥، ح ١٢٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم الفقيه، ج ٤، ص ٢٦، ذيل ح ٤٩٩٧، معلقاً عن حماد. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب حد المحارب، ح ١٣٩٩٠؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٣٣، ح ٥٢٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ٩٧٠؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩٥٠. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٨، ح ١٥٠٧٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٢، ح ٣٤٣٧٥ .
٤ . في «بن» والوسائل: - «فجلد» . وفي الفقيه: + «فليس» . وفي التهذيب: + «وليس» . وفي الوافي: «في الفقيه: فليس ينبغي للإمام . وهو الأظهر . وعلى التقديرين لا يخلو من إبهام وإجمال» .
٥ . في «جت»: «يجلد» .
٦ . في تفسير العياشي: + «سنة» .
٧ . في «بف» والوافي والتهذيب والفقيه: «وإنما» .
٨ . الفقيه، ج ٤، ص ٢٥، ح ٤٩٩٦، معلقاً عن زرعة؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٣٥، ح ١١٩، بسنده عن زرعة، وفيهما من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . النواذر للأشعري، ص ١٤٧، صدر ح ٣٧٧، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩٧، عن سماعة، إلى قوله: «فيها إلى غيرها» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٧، ح ١٥٠٧١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٣، ح ٣٤٣٧٧ .
٩ . السند معلق على سابقه . ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى .

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّائِي إِذَا زَنَى أَيْنَفَى^١
 قَالَ: فَقَالَ^٢: «نَعَمْ، مِنْ^٣ الْتِي جَلِدَ فِيهَا» إِلَى غَيْرِهَا^٤.
 ١٣٧٥٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُثْنَى الْحَنَاطِ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّائِي إِذَا جَلِدَ الْحَدَّ؟
 قَالَ: «يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ^٦ إِلَى بَلَدَةٍ يَكُونُ فِيهَا سَنَةٌ^٧».

٢٠ - بَابُ حَدِّ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ اللَّذَيْنِ^٨ يَجِبُ^٩ عَلَيْهِمَا الْحَدُّ تَاماً

١٣٧٥١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ
 الْعَبْدِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، قُلْتُ لَهُ: مَتَى يَجِبُ عَلَى الْغُلَامِ أَنْ يُؤْخَذَ بِالْحُدُودِ السَّامَةِ،
 وَتَقَامَ^{١٠} عَلَيْهِ، وَيُؤْخَذَ بِهَا؟
 فَقَالَ^{١١}: «إِذَا خَرَجَ عَنْهُ الْيَتَمُ وَأَذْرَكَ».

١. في الوافي والتهذيب: «ينفى» بدون همزة الاستفهام.

٢. في الوافي والتهذيب: - «فقال».

٣. في الوافي: «الأرض».

٤. في «ك، ل، بن»: «منها».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٥، ح ١٢١، معلقاً عن يونس. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٨، ح ١٥٠٧٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٢، ح ٣٤٣٧٦.

٦. في التهذيب: «+ (التي يأتيه)».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٥، ح ١٢٢، معلقاً عن سهل بن زياد. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤١٦، ح ٤٤٥١؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٨٩، ح ١٩٦٦؛ وج ١٠، ص ٣٦، ح ١٢٤ و ١٢٥؛ وقرب الإسناد، ص ٢٤٧، ح ٩٧٥. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٨، ح ١٥٠٧٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٢٣، ح ٣٤٣٧٨.

٨. في «ع، ك، م، ن، بن، جده» وحاشية «جت»: «الذي». وفي «بع، جت»: «التي».

٩. في «ك»: «يكون».

١٠. في «ك، ن، جده»: «ويقام».

١١. في «ع، ل، بن، جده» والوسائل، ج ١: «قال».

قُلْتُ: فَلِذَلِكَ حَدَّ يَعْرِفُ بِهِ^١

فَقَالَ: «إِذَا اخْتَلَمَ، أَوْ بَلَغَ^٢ خَمْسَ عَشْرَةَ^٣ سَنَةً، أَوْ أَشْعَرَ، أَوْ أَنْبَتَ قَبْلَ ذَلِكَ، أُقِيمَتْ^٤ عَلَيْهِ الْحُدُودُ الثَّامَّةُ، وَأُخِذَ بِهَا، وَأُخِذَتْ لَهُ».

قُلْتُ: فَالْجَارِيَةُ^٥ مَتَى تَجِبُ^٦ عَلَيْهَا الْحُدُودُ الثَّامَّةُ، وَتُؤْخَذُ بِهَا، وَتُؤْخَذُ لَهَا^٧

١٩٨/٧

قَالَ: «إِنَّ الْجَارِيَةَ لَيْسَتْ مِثْلَ الْغُلَامِ؛ إِنَّ الْجَارِيَةَ إِذَا تَزَوَّجَتْ وَدَخِلَ^٨ بِهَا وَلَهَا تِسْعَ سِنِينَ، ذَهَبَ عَنْهَا الْيُثْمُ، وَدَفِعَ إِلَيْهَا مَالُهَا، وَجَازَ أَمْرُهَا فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ، وَأُقِيمَتْ عَلَيْهَا الْحُدُودُ الثَّامَّةُ، وَأُخِذَ^٩ لَهَا بِهَا^{١٠}».

قَالَ: «وَالْغُلَامُ لَا يَجُوزُ أَمْرُهُ فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْيُثْمِ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ^{١١} سَنَةً، أَوْ يَخْتَلِمَ، أَوْ يَشْعِرَ، أَوْ يُنْبِتَ قَبْلَ ذَلِكَ^{١٢}».

١٣٧٥٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ

١. في «ع، ل، بن، جد» والتهذيب: «به».

٢. في «ع، ل، بن، ب، بن»: «وبلغ».

٣. هكذا في أكثر النسخ التي قبلت والوسائل، ج ١ والتهذيب. وفي «ن، ب، جت» والمطبوع: «خمس عشرة».

٤. في الوافي: «أقيم».

٥. في حاشية «جت»: «والجارية».

٦. في «ك، ل، بن، جد» والتهذيب: «يجب».

٧. هكذا في «ع، ل، ن، بح، بن، جت». وفي «ك»: «ويؤخذ لها وتؤخذ لها». وفي «م، جد»: «وتؤخذ لها».

٨. في «ب»: «وأخذت بها ولا يؤخذ لها». وفي الوافي والتهذيب: «وأخذت بها وأخذت لها». وفي الوسائل: «و

تؤخذ بها ويؤخذ لها». وفي المطبوع: «وتؤخذ لها ويؤخذ بها».

٩. في الوسائل، ج ١٨: «وأخذت».

١٠. في «ب، بن» والوسائل، ج ١٨ والتهذيب: «وبها».

١١. هكذا في أكثر النسخ التي قبلت. وفي «ن، ب» والمطبوع: «خمس عشرة».

١٢. في الوافي: «أشعر، أي نبت عليه الشعر. وأنبت، أي نبت شعر عاتنه، ولعل المراد بتزويج الجارية والدخول

بها قابليتها للأمريين دون حصولهما لها». وانظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٨٥ (أشعر)؛ النهاية، ج ٥، ص ٥

(نبت).

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٧، ح ١٣٢، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٥، ص ٣٠٠، ح ١٥٠١٤؛ الوسائل،

ج ١، ص ٤٣، ح ٧٢؛ وفيه، ج ١٨، ص ٤١٠، ح ٢٣٩٤٦، من قوله: «إِنَّ الْجَارِيَةَ لَيْسَتْ مِثْلَ الْغُلَامِ».

الْخَزَّازِ^١، عَنْ يَزِيدَ الْكُنَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «الْجَارِيَةُ إِذَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ، ذَهَبَ عَنْهَا الْيَتَمُ، وَزَوْجَتُ، وَأُقِيمَتْ^٣ عَلَيْهَا^٤ الْخُدُودُ الثَّامَّةُ عَلَيْهَا وَلَهَا^٥».

قَالَ: قُلْتُ: الْغُلَامُ إِذَا زَوَّجَهُ أَبُوهُ، وَدَخَلَ بِأَهْلِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُذْرِكٍ، أَوْ تَقَامُ^٦ عَلَيْهِ الْخُدُودُ وَهُوَ^٧ عَلَى^٨ تِلْكَ الْحَالِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «أَمَّا الْخُدُودُ الْكَامِلَةُ الَّتِي يُؤْخَذُ^٩ بِهَا الرِّجَالُ فَلَا، وَلَكِنْ يُجْلَدُ فِي الْخُدُودِ كُلِّهَا عَلَى مَبْلَغِ سِنِّهِ، فَيُؤْخَذُ^{١٠} بِذَلِكَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَمْسِ عَشْرَةَ^{١١} سَنَةً^{١٢}، وَلَا تَبْطُلُ^{١٣} خُدُودُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَلَا تَبْطُلُ^{١٤} حُقُوقُ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَهُمْ».

١. هكذا في «ك، ل، م، ن، بح» والوسائل. وفي «بف، جت، جد» والمطبوع: «الْخَزَّازِ»، وهو سهو، كما تقدّم ذيل ح ٧٥، فلا حظ.

٢. في «ع، ل، م، ن، بح، بف، جت، جد» والوافي والتهذيب، ج ١٠: «وأقيم».

٣. في الوافي: - «عليها».

٤. في «بن» والوسائل: «لها وعليها».

٥. في «ك، ن، بح، جت، جد» والوافي: «أيقام».

٦. في «بف» والوسائل، ج ٢٨: - «وهو».

٧. في «بف» والوافي والتهذيب، ج ١٠: «في».

٨. في «ع، ل، م، ن، بح، بف، بن» والتهذيب، ج ١٠: «تؤخذ».

٩. في «م»: «ويؤخذ».

١٠. هكذا في أكثر النسخ التي قبلت. وفي «ن، جت» والمطبوع: «خمس عشرة».

١١. في «ع، ل، م، ن، بح» والوسائل، ج ٢٨: - «فيؤخذ بذلك ما بينه وبين خمس عشرة سنة».

١٢. في الوافي: «ولا يبطل».

١٣. في «بح» والوافي: «ولا يبطل».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٨، ح ١٣٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٣٧، ضمن ح ٨٥٥، معلقاً عن أحمد بن محمد.

التهذيب، ج ٧، ص ٣٨٣، ذيل ح ١٥٤٤، عن كتاب المشيخة، عن يزيد الكناسي، وفي الأخيرين مع اختلاف

يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٥٥٢٢، مرسلاً عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، إلى قوله: «الحدود الثامنة عليها ولها» مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٠١، ح ١٥١٥؛ والوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠، ح ٣٤١١٦، وفيه، ج ١، ص ٤٣،

ح ٧٣، إلى قوله: «الحدود الثامنة عليها ولها».

٢١- بَابُ الْحَدِّ فِي اللُّوَاطِ

١٣٧٥٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْقَضِيلِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «حَدَّ اللُّوَاطِيُّ^١ مِثْلَ حَدِّ الزَّانِي» وَقَالَ: «إِنْ كَانَ قَدْ^٢ أَخْصَنَ رَجْمَهُ، وَإِلَّا جُلِدَ^٣»^٤.

١٣٧٥٤ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٥، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ أَتَى رَجُلًا؟

قَالَ^٦: «إِنْ كَانَ مُخَضَّنًا فَعَلَيْهِ^٧ الْقَتْلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخَضَّنًا فَعَلَيْهِ^٨ الْجُلْدُ».

قَالَ: فَقُلْتُ^٩: فَمَا عَلَى الْمُوَطِّ^{١٠}؟

١. في «ل» وحاشية «مع، جت»: «اللواط».

٢. في «بف» - «قد».

٣. قال الشهيد الثاني: «مذهب الأصحاب أَنْ حَدَّ اللَّاِطِ الموقب القتل ليس إلَّا. ويتخير الإمام في جهة قتله، فإن شاء قتله بالسيف، وإن شاء ألقاه من شاهق، وإن شاء أحرقه بالنار، وإن شاء رجمه. وهو في عدة روايات... ولم ينقل الأصحاب خلافاً في ذلك، لكن وردت روايات بالتفصيل [بأنه إن كان محصناً رجم، وإن كان غير محصن جلد، ولم يعمل بها أحد]». المسالك، ج ١٤، ص ٤٠٥.

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٤، ح ٢٠٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٠، ح ٨٢٤، معلقاً عن يونس. وفي قرب الإسناد، ص ١٠٤، ح ٣٥١؛ و ص ١٣٦، صدر ح ٤٧٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣١، ح ١٥١٦٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥٤، ح ٣٤٤٤٧.

٥. في التهذيب: «الحسن بن علي الوشاء»، لكن لم يرد قيد «الوشاء» في بعض نسخه المعتمدة.

٦. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «عليه».

٧. في «ل، ع، ب، بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فعلية».

٨. في «ل» - «فعلية».

٩. في «م، بف» والوافي والوسائل: «قلت».

١٠. في الوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «المؤتى». وفي الفقيه: «المؤتى به».

قَالَ: «عَلَيْهِ الْقَتْلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مُخَصَّنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُخَصَّنٍ»^١.

١٩٩/٧

٣ / ١٣٧٥٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ آبَائِهِ^٢ قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٣: لَوْ كَانَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ

أَنْ يُرْجَمَ مَرَّتَيْنِ، لُرْجِمَ اللَّوْطِيُّ»^٣.

٤ / ١٣٧٥٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

سَيَّانٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْخَضَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٥ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ قَدْ لَاطَ زَوْجُهَا

بِابْنَيْهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَتَقَبَّهَ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الشُّهُودُ، فَأَمَرَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦، فَضْرِبَ

بِالسَّيْفِ حَتَّى قُتِلَ، وَضُرِبَ الْعَلَامُ دُونَ الْحَدِّ، وَقَالَ^٧: أَمَا لَوْ كُنْتُ مُدْرِكًا لَقَتَلْتُكَ؛

لِإِمْكَانِكَ إِثَابَةً مِنْ نَفْسِكَ بِتَقْبُكِ»^٨.

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٥، ح ٢٠١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٠، ح ٨٢٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤،

ص ٤٢، ح ٥٠٤٧، معلقاً عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣١، ح ١٥١٦٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥٤،

ح ٣٤٤٤٨.

٢. في الوسائل: - «عن آبائه».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٣، ح ١٩٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٨٢١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه،

ج ٤، ص ٤٣، ح ٥٠٤٩، معلقاً عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي^٩. الجعفریات،

ص ١٢٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب^{١٠}. وفي المحاسن، ص ١١٢،

كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ١٠٤؛ وثواب الأعمال، ص ٣١٦، ح ٥، مرسلاً عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى

أمير المؤمنين^{١١}. فقه الرضا^{١٢}، ص ٢٧٧. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٢، ح ١٥١٦٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥٧،

ح ٣٤٤٥٦.

٤. في «ع، د، م، بح، جد» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وامراته». وفي «بن: +» «وزوجها». وفي الوسائل:

«بامرأة وزوجها بدل «برجل وامرأة». ٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «وقد».

٦. في «بن» والوسائل: - «أمير المؤمنين». ٧. في «ن»: «قال» بدون الواو.

٨. في «ع، م، ن، بح، جت» والتهذيب: «بتقبك». وقال المحقق الحلبي: «موجب الإيقاب القتل على الفاعل

١٣٧٥٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^١، عَنْ يُونُسَ بْنِ الْحَارِثِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْغَزَمِيِّ^٣، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٤، قَالَ: «أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ زُحَلٍ وَقَدْ نَكَحَ فِي دُبُرِهِ، فَهَمَّ أَنْ يَجْلِدَهُ، فَقَالَ لِلشُّهُودِ: رَأَيْتُمُوهُ يَدْخُلُهُ كَمَا يَدْخُلُ الْمَيْلُ فِي الْمَكْحَلَةِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ لِعَلِيِّ^٥: مَا تَرَى فِي هَذَا؟ فَطَلَبَ الْفَخْلَ الَّذِي نَكَحَهُ^٦، فَلَمْ يَجِدْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ^٧: أَرَأَيْتَ فِيهِ أَنْ تُضْرَبَ^٨ عُنُقُهُ». قَالَ^٩: «فَأَمَرْتُ بِهِ، فَضَرَبْتُ^{١٠} عُنُقَهُ، ثُمَّ^{١١} قَالَ: خُدُوهُ، فَقَدْ^{١٢} بَقِيَتْ لَهُ عَقُوبَةٌ أُخْرَى».

والمفعول إذا كان كل منهما بالغاً عاقلاً، ويستوي في ذلك الحر والعبد، والمسلم والكافر، والمحصن وغيره. ولولاط البالغ بالصبي موقباً قتل البالغ، وأذب الصبي، وكذا لولاط المجنون. الشرائع، ج ٤، ص ٩٤١. ٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٥١، ح ١٩٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٨١٨، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٢، ح ١٥١٦٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥٦، ح ٣٤٤٥٣. ١. هكذا في «م، جت، جد» والبحار، ج ٤٠. وفي «ك، ل، ن، يح، بف، بن» والوسائل والمطبوع: «أحمد بن محمد».

والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ١٠، ص ٥٢، ح ١٩٥، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى عن يوسف بن الحارث. وأما رواية أحمد بن محمد عن يوسف بن الحارث، فلم نثر عليها في موضع، بل الراوي عن يوسف بن الحارث في جميع أسناده هو محمد بن أحمد [بن يحيى بن عمران الأشعري]. لاحظ: التهذيب، ج ٢، ص ٣١٣، ح ١٢٧٣؛ وج ٣، ص ١٦٠، ح ٣٤٤؛ وج ١٠، ص ٢٧٥، ح ١٠٧٤؛ وعلل الشرائع، ص ٣٣٣، ح ٦؛ و ص ٥٢٧، ح ٣؛ والخصال، ص ٤٤، ح ٣٩؛ و ص ٦٢، ح ٨٨؛ والتوحيد، ص ٣٦٨، ح ٧؛ والأمل للصديق، ص ٩٨، المجلس ٢٤، ح ١.

٢. في «ع، ل، م، ن، يح، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل، ج ٢٨: «سيف بن الحارث». وهذا العنوان غريب لم يعنون أحد رواياته.

٣. في «ع، ل، م، ن، بن، جد» والوسائل والبحار والتهذيب: «قد» بدون الواو.

٤. في «ن»: «يدخل». ٥. في الوسائل، ج ٢٨: «قالوا».

٦. في «ع، بف» والوسائل: «نكح». ٧. في «ع، جد»: «أن يضرب».

٨. في «جد»: «فقال». ٩. في البحار، ج ٤٠: «أمر».

١٠. في «بف، جد» والتهذيب: «فضرِبَ». ١١. في «ن، بف» والوافي والتهذيب: «ثم».

١٢. في «ل، بن» والوسائل: «فقال». وفي «ع» والتهذيب: «فقال: قد» بدل «فقد».

قَالُوا: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: ^٢اذْعُ ^٣بِطْنٍ مِنْ حَطَبٍ، فَذَعَا بِطْنٍ مِنْ حَطَبٍ، فَلَفَّ فِيهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ فَأَحْرَقَهُ بِالنَّارِ^٤.

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لَهُمْ فِي أَضْلَابِهِمْ أَرْحَامَ كَأَرْحَامِ النِّسَاءِ» قَالَ: «فَمَا لَهُمْ لَا يَخْمِلُونَ فِيهَا؟» قَالَ: «لِأَنَّهَا مَنكُوسَةٌ فِي أَدْبَارِهِمْ عُدَّةٌ كَعُدَّةِ الْبُعِيرِ، فَإِذَا هَاجَتْ هَاجُوا، وَإِذَا سَكَنتْ سَكَنُوا»^٥.

١٣٧٥٨ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَزْمِيِّ^٦، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «وُجِدَ رَجُلٌ مَعَ رَجُلٍ فِي إِمَارَةِ عُمَرَ؛ فَهَرَبَ أَحَدُهُمَا وَأَخَذَ الْآخَرَ، فَجِيءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: مَا تَرَوْنَ؟» قَالَ: «فَقَالَ هَذَا: اضْنَعْ

١. في «ع» ل، م، بح، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل والبحار والتهذيب: «قال».

٢. في «بف»: «فقال».

٣. هكذا في «ع»، ك، ل، م، بح، بف، بن، جد، والوافي والوسائل والبحار والتهذيب وحاشية «جت». وفي «ن»، جت والمطبوع: «ادعوا».

٤. الظن - بالضم -: «الْحُرْمَةُ» أي ما حُرِّمَ وَشُدَّ - من الحطب والقصب. لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٦٩ (حزم).

٥. في «بن» والوسائل: «ثُمَّ أَحْرَقَهُ بِالنَّارِ» بدل «ثُمَّ أَخْرَجَهُ فَأَحْرَقَهُ بِالنَّارِ».

٦. في الكافي، ح ١٠٣٣١ + «الجمال أو».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٢، ح ١٩٥، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى. الكافي، كتاب النكاح، باب من أمكن من نفسه، ح ١٠٣٣١، عن محمد، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الرحمن العزمي، عن أبي عبدالله عليه السلام، من قوله: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا». المحاسن، ص ١١٣، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٠٩، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه، عن علي عليه السلام، ثواب الأعمال، ص ٣١٧، ح ٨، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن علي عليه السلام، وفيهما من قوله: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا» إلى قوله: «مَنكُوسَةٌ فِي أَدْبَارِهِمْ» مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب من أمكن من نفسه، ح ١٠٣٣٠؛ وعلل الشرائع، ص ٥٥٢، ح ٧. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٤، ح ١٥١٧٦؛ والوسائل، ج ٢٨، ص ١٥٨، ح ٣٤٤٥٧، إلى قوله: «فَأَحْرَقَهُ بِالنَّارِ»؛ البحار، ج ٤٠، ص ٢٩٤، ح ٤٩.

٨. في التهذيب: «العزمي». والمذكور في بعض نسخه المعتمدة «العزمي» وهو الصواب. لاحظ ما قَدَّمْنَاهُ ذِيْلَ ح ٤٢٦٥.

٩. في الوسائل: «وفي هذا».

كَذًّا، وَقَالَ هَذَا: اضْنَعْ كَذًّا.

قَالَ: «فَقَالَ: ١ مَا تَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ قَالَ: ٢ اضْرِبْ عُقْقَهُ، فَضَرَبَ عُقْقَهُ».

قَالَ: «ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَحْمِلَهُ، فَقَالَ: مَهْ، إِنَّهُ قَدْ بَقِيَ مِنْ حَدُودِهِ شَيْءٌ، قَالَ: ٤ أَيُّ شَيْءٍ بَقِيَ؟ قَالَ: ٥ ادْعُ بِحَطَبٍ» قَالَ: ٦ «فَدَعَا عُمَرَ بِحَطَبٍ، فَأَمَرَ بِهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَأَخْرَقَ ٧ بِهِ».

٧ / ١٣٧٥٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ هِلَالٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ٨ فِي الرَّجُلِ يَفْعَلُ بِالرَّجُلِ ٩، قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ كَانَ دُونَ الثَّقَبِ فَالْجَلْدُ ١٠، وَإِنْ كَانَ ١١ ثَقَبٌ أَقِيمَ قَائِمًا، ثُمَّ ضُرِبَ بِالسَّيْفِ ضَرْبَةً أَخَذَ السَّيْفُ مِنْهُ مَا أَخَذَ». فَقُلْتُ لَهُ: هُوَ الْقَتْلُ، قَالَ ١٢: «هُوَ ذَلِكَ» ١٣. ١٤.

١. في «بن» والوسائل والبحار: - «فقال».

٢. في «م، بن» والوسائل والبحار: «فما».

٣. في «جد»: «فقال».

٤. في «ك، م، ن، جد» والوسائل والتهديب: - «قال».

٥. في «بن» والبحار: «فأخرقه».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٢، ح ١٩٢، معلقاً عن أبي علي الأشعري... عن عبدالرحمن العزرمي؛ الاستبصار،

ج ٤، ص ٢١٩، ح ٨١٩، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٣، ح ١٥١٧٥؛ الوسائل، ج ٢٨،

ص ١٥٨، ح ٣٤٤٥٨؛ البحار، ج ٤٠، ص ٢٩٤، ح ٥٠.

٧. في «ع، ل» والوسائل، ج ٢٠: - «عن أبي عبدالله عليه السلام».

٨. في «ك»: «في الرجل».

٩. في «ك، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والفقيه والتهديب والاستبصار: «فالحذ».

١٠. في «ك، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والفقيه والتهديب والاستبصار: «فالحذ».

١١. في «ك، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والفقيه والتهديب والاستبصار: «فالحذ».

١٢. في «ك، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والفقيه والتهديب والاستبصار: «فالحذ».

١٣. في «ك، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والفقيه والتهديب والاستبصار: «فالحذ».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٢، ح ١٩٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٨٢٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ٥٥.

٨ / ١٣٧٦٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زُرَّازَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمَلُوطُ حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي»^٢.

٩ / ١٣٧٦١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مُخْرِمٌ قَبْلَ غُلَامًا مِنْ شَهْوَةٍ؟

قَالَ: «يُضْرَبُ مِائَةً سَوْطٍ»^٥.

١٠ / ١٣٧٦٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ^٦، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ أَتَى رَجُلًا.

٥٧ ص، ضمن ح ٢٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٣، ضمن ح ٧٩٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٣، ضمن ح ٤٩٨٨؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٤١، ضمن ح ١٤٦، معلقاً عن القاسم بن محمد. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٢، ح ١٥١٧٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣٩، ح ٢٥٧٦٩؛ وج ٢٨، ص ١٥٣، ح ٣٤٤٤٦.

١. في «ن، بح، بف، جت» وحاشية «م» والوافي والتهذيب والاستبصار: «الملتوط». وقال الفيروزآبادي: «لاط: عمل عمل قوم لوط، كلاوط وتلوط». القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢٥ (لوط).

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٥، ح ٢٠٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٨٢٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٢، ح ١٥١٧١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥٣، ح ٣٤٤٤٥.

٣. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي المطبوع: «عبدالله جبلة»، ولعله سهو مطبعي.

٤. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب وجوب التعزير بالتقيل مطلقاً من غير فرق بين المحرم وغيره... ولم أزد قائلاً بمضمون الخبر». وقال الشيخ: «من قبل غلاماً ليس بمحرم له وجب عليه التعزير، فإن فعل ذلك وهو محرم غلط تأديبه، كي ينزجر عن مثله في المستقبل». وانظر: النهاية، ص ٦٠٧.

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٧، ح ٢٠٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٧، ح ١٥١٨٠؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٠، ح ٢٥٧٧٤؛ وج ٢٨، ص ١٦١، ح ٣٤٤٦٤.

٦. في «ع، بن» والوسائل: - «الأشعري».

قَالَ: «عَلَيْهِ^١ إِنْ كَانَ مُخَصَّنًا الْقَتْلُ، وَإِنْ^٢ لَمْ يَكُنْ مُخَصَّنًا فَعَلَيْهِ الْحَدُّ».

قَالَ: قُلْتُ: فَمَا^٣ عَلَى الْمُؤْتَى؟

قَالَ: «عَلَيْهِ الْقَتْلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مُخَصَّنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُخَصَّنٍ».

١١ / ١٣٦٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ، عَنْ أَبِي

يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ يَتَفَاخَذَانِ^٥؟

قَالَ: «حَدَّهُمَا حَدَّ الرَّائِي، فَإِنْ^٦ أَدْعَمَ^٧ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، ضَرَبَ الدَّاعِمُ^٨ ضَرْبَةً

١. في «بح»: «عليه».

٢. في «ع، ل»: «فإن».

٣. في «م، جد»: «وقلت: ما» بدل «قلت: فما».

٤. في «بح»: «المأْتَى».

٥. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣١، ح ١٥١٦٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥٤، ح ٣٤٤٤٧.

٦. هكذا في «م» وظاهر «ع». وفي «ك، ل، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والمطبوع والوسائل: «أحمد بن محمد».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فإننا لم نجد رواية أحمد بن محمد، وهو أحمد بن محمد بن عيسى - بقرينة رواية محمد

بن يحيى عنه - عن محمد بن هارون في غير سند هذا الخبر، وقد روى محمد بن أحمد [بن يحيى بن عمران

الأشعري] عن محمد بن هارون عن أبي يحيى الواسطي في الفقيه، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٣٣٧؛ ومعاني الأخبار،

ص ٤٠٥، ح ٧٨. ومحمد بن هارون هذا هو الذي استثناه ابن الوليد من مشايخ محمد بن أحمد. راجع: رجال

النجاشي، ص ٣٤٨، الرقم ٩٣٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٠٨، الرقم ٦٢٣.

ويؤكد ذلك مضافاً إلى أن المقام من مظانّ تحريف «محمد بن أحمد»؛ «أحمد بن محمد» دون العكس؛ لكثرة

روايات محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد، يؤكد ذلك ما ورد في عددٍ من الأسناد من رواية محمد بن

يحيى، عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن أبي يحيى الواسطي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٦٣

و ص ٦٥٤.

٧. في «ك»: «يدخلان». ٨. في «ن»: «وإن».

٩. في «ك، ن» وحاشية «بح»: «ادغم». وفي الوافي «دعم». و«ادعم أحدهما على صاحبه» أي أنكأ عليه، وهو

كناية عن الإيقاب، يقال: دعم المرأة دعماً؛ جامعها، أو دعمها بإبره؛ طعن فيها بإزعاج، أو أولججه أجمع. و

ادعم على العصا، كافتمل؛ أنكأ عليها. راجع: تاج العروس، ج ١٦، ص ٢٤١ (دعم).

١٠. في «ك»: «الداغم».

بِالسَّيْفِ أَخَذَتْ مِنْهُ مَا أَخَذَتْ، وَتَرَكَتْ مِنْهُ^١ مَا تَرَكَتْ يُرِيدُ بِهَا مَقْتَلَهُ^٢، وَالذَّاعِمُ^٣ عَلَيْهِ يُخْرِقُ بِالنَّارِ^٤.

١٢ / ١٣٧٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام إِذَا أَخَذَ الرَّجُلُ مَعَ غُلَامٍ^٥ فِي إِخَافٍ مُجَرَّدَيْنِ، ضَرَبَ الرَّجُلُ، وَادَّبَ الْغُلَامَ، وَإِنْ كَانَ ثَقَبَ وَكَانَ مُخَصَّنًا رُجِمَ^٦».

٢٢ - بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١٣ / ١٣٧٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ

عَطِيَّةٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا^٧ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي مَلَأٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِذْ^٨ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي^٩ قَدْ أَوقَبْتُ^{١٠} عَلَى غُلَامٍ^{١١}، فَطَهَّرَنِي.

١. في «د»، بف، بن، جد، والوافي والوسائل: - «منه».

٢. في المرأة: «مقتله، أي قتله أو موضع قتله».

٣. في «ك، ن»: «والداعم».

٤. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٣، ح ١٥١٧٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥٩، ح ٣٤٤٦٠.

٥. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قال: سمعت أبا عبد الله صلوات الله عليه يقول» بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول».

٦. في «م» والتهذيب والاستبصار: «مع الغلام».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٥، ح ٢٠٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٨٢٧، معلقاً عن محمد بن يحيى «الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٣، ح ١٥١٧٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٣٨، ح ٢٥٧٦٨؛ وج ٢٨، ص ١٥٩، ح ٣٤٤٦١».

٨. في «بن» والوافي والوسائل، ح ٣٤٤٦٥: «بينما».

٩. في «دك، جد»: «إذا».

١٠. في «ع، ك، ل، م، جد»: «إنني».

١١. هكذا في «ع، ك، م، ن، ب، بف، بن، جت» والوافي والوسائل، ح ٣٤٤٦٥ والبحار والتهذيب. وفي «د، جد» والمطبوع: «قد أوقبت».

١٢. في «بف» والوافي: «غلامي».

فَقَالَ لَهُ^١: يَا هَذَا، امْضِ إِلَى مَنْزِلِكَ لَعَلَّ مِرَاراً هَاجَ بِكَ.

فَلَمَّا كَانَ مِنْ غَدٍ عَادَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٢، إِنِّي^٣ أَوقَنْتُ عَلَى غُلَامٍ، فَطَهَّرْنِي.

فَقَالَ لَهُ^٥: يَا هَذَا، امْضِ إِلَى مَنْزِلِكَ لَعَلَّ مِرَاراً هَاجَ بِكَ، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثاً بَعْدَ مَرَّتِهِ الْأُولَى.

فَلَمَّا كَانَ فِي الرَّابِعَةِ، قَالَ لَهُ^٧: يَا هَذَا، إِنَّ^٨ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَكَمَ فِي مِثْلِكَ بِثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ، فَاخْتَرِ أَيُّهِنَّ شِئْتَ.

قَالَ: وَمَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟

قَالَ: ضَرْبَةُ السَّيْفِ فِي عُنُقِكَ بِالْقَعَّةِ^٩ مَا بَلَغَتْ، أَوْ إِهْدَاءُ^{١٠} مِنْ جَبَلٍ مَشْدُودِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، أَوْ إِخْرَاقُ^{١١} بِالنَّارِ.

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَيُّهِنَّ^{١٢} أَشَدُّ عَلَيَّ؟

١. في «بف» والوافي والتهذيب: + «أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ».

٢. في «ل» والوافي: - «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ». ٣. في «ك، ل، م، بن»: «إِنِّي».

٤. في «بف» والوافي: «غلامي». ٥. في «ك، بف»: - «له».

٦. في الوسائل، ح ٣٤٤٦٥: «أذهب» بدل «يَا هَذَا امْضِ».

٧. في «بف»: - «له». ٨. في «ل»: - «إِنَّ».

٩. في «ل» والوسائل: + «منك».

١٠. في «ك، ن، بن، جت» وحاشية «م» والوسائل: «إهداب». وفي «م، جد» وحاشية «بن»: «إهداب». وفي «ع،

بح» وحاشية «م»: «إهداء». وفي «بف»: «إهداء». وفي حاشية «ن»: «إهدابه». وفي حاشية «جت»: «إدراك». وفي الرافي: «دهداء». وفي البحار: «دهداء». وفي التهذيب: «إهدارك». وفي الاستبصار: «إهداراً».

وفي امرأة العقول، ج ٢٣، ص ٣٠٧: قوله: «أَوْ إِهْدَاءُ» أي إماتة مسقطاً من جبل، من قولهم: هَذَا، أَي مَاتَ. وَالْأَطْهَرُ مَا فِي التَّهْذِيبِ: «أَوْ إِهْدَارَكَ» وَالْهَادِرُ: السَّاقِطُ، وَأَطْهَرُ مِنْهُ أَنَّهُ تَصْحِيفُ دَهْدَهةٍ أَوْ دَهْدَاءَ، يُقَالُ: دَهَدَهُ الْحَجَرُ، فَتَدَهَدُهُ: دَحْرَجَهُ فَتَدَحْرَجُ، كَدَهْدَاءُ فَتَدَهْدِي. وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ: لَوْ أَقْرَبَ بِحَدِّ ثُمَّ تَابَ كَانَ الْإِمَامَ مُخْتِراً فِي إِقَامَتِهِ رَجْماً كَانَ أَوْ حَدّاً. وَقِيْدَهُ ابْنُ إِدْرِيسَ بَكْرُونَ الْحَدَّ رَجْماً، وَالْمُعْتَمَدُ الْمَشْهُورُ.

١٢. في «بف» والوافي والتهذيب: «فَأَيُّهِنَّ».

١١. في «ك»: «وإِخْرَاقَ».

قَالَ: الْإِخْرَاقُ بِالنَّارِ^١.

قَالَ: فَإِنِّي قَدْ اخْتَرْتُهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ.

قَالَ: خُذْ^٢ لِي ذَلِكَ^٣ أَهْبَتَكَ^٤.

فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَامَ^٥، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ فِي تَشْهِيدِهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ^٦ أَتَيْتُ مِنَ الذَّنْبِ مَا قَدْ عَلِمْتَهُ^٧، وَإِنِّي^٨ تَخَوَّفْتُ مِنْ ذَلِكَ، فَجِئْتُ^٩ إِلَى وَصِيِّ رَسُولِكَ وَ ابْنِ عَمِّ نَبِيِّكَ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يُطَهِّرَنِي، فَخَيَّرَنِي بَيْنَ^{١٠} ثَلَاثَةِ^{١١} أَصْنَافٍ مِنَ الْعَذَابِ، اللَّهُمَّ فَإِنِّي^{١٢} قَدْ اخْتَرْتُ أَشَدَّهَا^{١٣}، اللَّهُمَّ فَإِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ^{١٤} كَفَّارَةً لِدُنُوبِي، وَأَنْ لَا تُخْرِقَنِي بِنَارِكَ فِي آخِرَتِي^{١٥}، ثُمَّ قَامَ وَهُوَ بَالِكٌ^{١٦} حَتَّى^{١٧} جَلَسَ فِي الْحُفْرَةِ^{١٨} الَّتِي حَفَرَهَا لَهُ^{١٩} أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{٢٠}، وَهُوَ يَرَى النَّارَ تَتَأَجَّجُ^{٢١} حَوْلَهُ.

١. في «ك»: - «بالنار».

٢. في حاشية «ج»: «بذل».

٣. الأبهة: العُدَّة - وهو ما أُعِدَّ لأمر يحدث - والجمع: أهَب، مثل: غرفة و غُرَف. راجع: المصباح المنير، ص ٢٨ (أهَب).

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «فقال». وفي «ن»: - «فقام». وفي الوسائل، ح ٣٤٤٦٥: «قال».

٥. في «ل»: - «قد».

٦. في الوافي: «علمت».

٧. في الوسائل، ح ٣٤٤٦٥: «فأتيت».

٨. في «ع، ل، ن، بن، جد» وحاشية «ج»: والوافي والوسائل، ح ٣٤٤٦٥ والتهذيب: - «بين».

٩. في «ف، ج»: «بثلاثة».

١٠. في «ف، ج»: «بثلاثة».

١١. في حاشية «بن» والوسائل، ح ٣٤٤٦٥: «أشدهن». وفي «ك»: «أشهدها».

١٢. في «ف، ج»: «ولي».

١٣. في «م، جد»: «يبكي». وفي «ع، ل»: «بأكي».

١٤. في البحار: «ثم».

١٥. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٤٦٥: «حتى دخل الحفرة بدل «حتى جلس في الحفرة».

١٦. في «ك»: «حفر لها بدل «حفرها له».

١٧. الأجيح: تلهب النار. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٨٢ (أجج).

٢٠٢/٧ قَالَ: «فَبَكَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَبَكَى أَصْحَابُهُ جَمِيعاً، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: قُمْ يَا هَذَا، فَقَدْ أَبْكَيْتَ^١ مَلَائِكَةَ السَّمَاءِ وَ مَلَائِكَةَ الْأَرْضِ، فَإِنَّ^٢ اللَّهَ قَدْ تَابَ عَلَيْكَ، فَقُمْ وَلَا تُعَاوِدَنَّ^٣ شَيْئاً مِمَّا قَدْ فَعَلْتَ^٤». ٦.

٢٣- بَابُ الْحَدِّ فِي السَّخَقِ

١٣٦٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ هِشَامٍ وَ حَفْصِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ نِسْوَةٌ، فَسَأَلَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ عَنِ السَّخَقِ؟ فَقَالَ: «حَدُّهَا حَدُّ الرَّأْيِ»^٧.

١. في «بف»: «بكيت».

٢. في الوافي: «ولا تعودن» (تعاودن - خ ل).

٣. في «ع، ل، بف، بن» والوافي والوسائل، ح ٣٤٤٦٥: «قد».

٤. في الوافي: «إن قلت: كيف جاز لأمر المؤمنين عليهم السلام أن يعطل حدّاً من حدود الله بعد رفع القضية إليه وثبت ما يجب به الحدّ؟ قلنا: قد ورد عنهم عليهم السلام ما يصلح جواباً لهذا السؤال بعينه، بل وفي مثل هذه القضية بعينها، فقد روى الحسن بن علي بن شعبة عليه السلام بإسناده عن أبي الحسن الأخير عليه السلام فيما كتب في جواب مسائل يحيى بن أكرم حيث سأله عن رجل أقرّ باللواط على نفسه أيحد أم يدرأ عنه الحدّ؟ فكتب عليه السلام: «وأما الرجل الذي اعترف باللواط فإنه إن لم يقم عليه بيّنة وأما تطوّع بالإقدام من نفسه فإنه إذا كان للإمام الذي من الله أن يعاقب عن الله كان له أن يمنّ عن الله، أما سمعت قول الله عز وجل: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (ص ٣٨): ٣٩».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٣، ح ١٩٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٠، ح ٨٢٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وفي الأخير من قوله: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله» إلى قوله: «أو إحراق بالنار» الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٥، ح ١٥١٧٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٦١، ح ٣٤٤٦٥؛ وفيه، ص ١٥٧، ح ٣٤٤٥٥، إلى قوله: «أو إحراق بالنار» ملخصاً: البحار، ج ٤٠، ص ٢٩٥، ح ٥١.

٦. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٣٠٨؛ والمشهور بين الأصحاب أن الحدّ في السحق مائة جلدة، حرّة كانت أو أمة، مسلمة كانت أو كافرة، محصنة أو غير محصنة للفاعلة والمفعولة. وقال الشيخ في النهاية: ترجم مع الإحصان، وتجلد مع عدمه. أنظر: النهاية، ص ٧٠٦.

فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: مَا ذَكَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ ؟

فَقَالَ: «بلى»، قَالَتْ^٢: وَأَيْنَ هُوَ؟^٣ قَالَ^٤: «هُنَّ أَصْحَابُ الرَّسِّ»^٦.

١٣٦٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ الْمَرْأَتَيْنِ تَوَجَّدَانِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ؟

قَالَ^٧: «تُجْلَدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ^٨ مِنْهُمَا^٩ مِائَةً جَلْدَةً»^{١١}.

١٣٦٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ،

١. في «بح»: - «ذلك». وقوله: «ما ذكر الله عز وجل ذلك»، قال الشهيد الثاني: «إشارة إلى السحق نفسه، لا إلى

حده وإن كان السؤال عقيقه؛ لأنه عليه السلام أجابها بأنهن أصحاب الرس، ورضيت بالجواب، ومعلوم أنه ليس في القرآن بيان حدهن، فدل على أن المقصود مجزء ذكرهن، وقد روي أن ذلك الفعل كان في أصحاب لوط.

المسالك، ج ١٤، ص ٤١٥.

٢. في «ن» والفقهاء: «فقلت».

٣. في «ع، ك، ل، م، بف، بن، جت، جد»: - «هو». وفي «بح» والوسائل، ج ٢٨: «هن».

٤. في الوسائل، ج ٢٠: - «قالت: وأين هو قال». ٥. في الوسائل، ج ٢٠: «هن». وفي المحاسن: «هم».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٨، ح ٢١٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ ثواب الأعمال، ص ٣١٨، ح ١٤، عن أبيه، عن

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام. المحاسن، ص ١١٤، كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٣، بسنده عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام.

الفتية، ج ٤، ص ٤٢، ح ٥٠٤٨، معلقاً عن هشام وحفص بن البختري. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٨٢، مع اختلاف

يسير الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٩، ح ١٥١٨١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٦، ح ٢٥٧٩١؛ وج ٢٨، ص ١٦٥،

ح ٣٤٤٦٧. ٧. في «ك، م، بف، بن، جت، جد»: «فقال».

٨. في «بف، بن، جت»: «يجلد».

٩. هكذا في «ل، م، بف، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كل واحد».

١٠. في «ل»: - «منهما».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٧، ح ٢٠٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد الكافي، كتاب الحدود، باب ما يوجب

الجلد، ح ١٣٦٩٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحدود، باب

ما يوجب الجلد، ح ١٣٦٨٦ و ١٣٦٨٨ و ١٣٦٩٢؛ ومصادره الوافي، ج ١٥، ص ٣٤١، ح ١٥١٨٥؛ الوسائل،

ج ٢٨، ص ١٦٧، ح ٣٤٤٧٣.

عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «السَّحَاقَةُ^١ تُجْلَدُ»^٢.

١٣٧٦٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ،

عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ^٣ لِامْرَأَتَيْنِ أَنْ تَبِيتَا فِي لِحَافٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ، فَإِنْ^٤ فَعَلْتَا نَهَيْتَا عَنْ ذَلِكَ، فَإِنْ^٥ وَجِدْتَا مَعَ النَّهْيِ جُلِدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ^٦ مِنْهُمَا حَدًّا حَدًّا، فَإِنْ وَجِدْتَا أَيْضًا فِي لِحَافٍ^٧ جُلِدْتَا، فَإِنْ وَجِدْتَا^٨ الثَّالِثَةَ قُبِلْتَا»^٩.

٢٤- بَابُ آخَرُ مِنْهُ

١٣٧٧٠ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ،

١. في «بف»: «المساحقة».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٨، ح ٢٠٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم. وراجع: الجعفریات،

ص ١٣٥. الوافي، ج ١٥، ص ٣٣٩، ح ١٥١٨٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٦٥، ح ٣٤٤٦٨.

٣. في «ل»: «ول» - «واحد».

٤. في «ل»: «ليست».

٥. في «بف» و«ل»: «وإن».

٦. في «بف» و«ل»: «وإن».

٧. في «بف» و«ل»: «وإن».

٨. في الوافي: «واحد».

٩. في «ل»: «وجد». وفي «بف»: «وفي».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٩، ح ٢١٤، معلقاً عن محمد بن يحيى. وفيه، ص ٤٤، ح ١٥٩، بسنده عن محمد بن

الحسين... عن أبي خديجة، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الاستبصار، ج ٤، ص ٢١٧،

ح ٨١١، بسنده عن محمد بن الحسين. الفقيه، ج ٤، ص ٤٣، صدر ح ٥٠٥٠، معلقاً عن عبد الرحمن بن أبي

هاشم البجلي، عن أبي خديجة، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ١١٤،

كتاب عقاب الأعمال، ح ١١٣، بسنده عن ابن أبي هاشم، عن أبي خديجة، عن بعض الصادقين عليه السلام. الكافي،

كتاب الحدود، باب ما يوجب الجلد، ذيل ح ١٣٨٦، بسند آخر، وفيه هكذا: «المرأتان تجلدان إذا أخذتا في

لحاف واحد الحد» - الوافي، ج ١٥، ص ٣٤٠، ح ١٥١٨٣؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٤٨، ح ٢٥٧٩٥؛ وج ٢٨،

ص ١٦٦، ح ٣٤٤٧١.

وَعَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام يَقُولَانِ: «بَيْنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي مَجْلِسِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِذْ أَقْبَلَ قَوْمٌ، فَقَالُوا: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٢، أَرَدْنَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ^٣: وَمَا حَاجَتُكُمْ؟ قَالُوا: أَرَدْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، قَالَ: وَمَا هِيَ؟ تُخْبِرُونَنَا بِهَا^٤، فَقَالُوا: امْرَأَةٌ جَامِعَتَهَا زَوْجَهَا، فَلَمَّا قَامَ عَنْهَا قَامَتْ^٦ بِحُمُوتِهَا^٧، فَوَقَعَتْ عَلَى جَارِيَةٍ بِكَرٍ، فَسَاحَقَتْهَا، فَأَلْقَبَتِ^٨ النُّطْفَةَ فِيهَا، فَحَمَلَتْ، فَمَا تَقُولُ فِي هَذَا؟

فَقَالَ الْحَسَنُ عليه السلام: مُغْضِلَةٌ وَأَبُو الْحَسَنِ لَهَا، وَأَقُولُ: فَإِنْ أَصَبْتُ فَمِنْ اللَّهِ ثُمَّ مِنْ^٩ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَإِنْ أَخْطَأْتُ فَمِنْ نَفْسِي، فَارْجَوْ^{١٠} أَنْ لَا أُحْطِئَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، يَنْعَمُ^{١١} إِلَى الْمَرَاةِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهَا مَهْرُ الْجَارِيَةِ الْبِكْرِ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يُخْرَجُ مِنْهَا حَتَّى تَشُقَّ^{١٢} فَتَذْهَبَ^{١٣} عَذْرَتُهَا، ثُمَّ تَرْجَمَ الْمَرَاةُ؛ لِأَنَّهَا^{١٤} مُخَصَّنَةٌ، وَيَنْتَظَرُ^{١٥} بِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا، وَيَزِدَّ الْوَلَدُ^{١٦} إِلَى أَبِيهِ صَاحِبِ النُّطْفَةِ، ثُمَّ تَجْلُدُ^{١٧} الْجَارِيَةُ الْحَدَّ^{١٨}.

١. في الوسائل: «بينما».

٢. في «ك، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوافي: «باباً محمداً».

٣. في «بف» والوافي: «فقال».

٤. في «ل، بح»: «بها».

٥. في «بف، بن» والوافي والوسائل: «قالوا».

٦. في «م، جد»: «+ «شبهوها»».

٧. في «م، جد»: «حموتها». والحموة: الحرارة.

٨. في «بن» والوسائل: «فوقعت».

٩. في «بن» والوسائل: «ومن» بدل «ثم من».

١٠. في «بح، بف، جد»: «وأرجو».

١١. في «بف»: «تعمد». وفي «ك»: «يعمد».

١٢. في «ع، ل، ن، بح» والوافي والبحار: «حتى يشق». وفي «ك»: «حتى يشق».

١٣. في «ك»: «فيذهب».

١٤. في «بح»: «+ «كانت»».

١٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «ثم ينتظر».

١٦. في «ع، ل» والبحار: «- الولد».

١٧. في «ك»: «يجلد».

١٨. في «م»: «- الحد».

قَالَ: «فَانْصَرَفَ الْقَوْمُ مِنْ عِنْدِ الْحَسَنِ عليه السلام، فَلَقُوا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: مَا قُلْتُمْ لِأَبِي مُحَمَّدٍ، وَمَا قَالَ لَكُمْ؟ فَأُخْبِرُوهُ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّنِي^١ الْمَسْئُولُ، مَا كَانَ عِنْدِي فِيهَا أَكْثَرُ مِمَّا قَالَ ابْنِي^٢».

١٣٧٧١/٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دَعَانَا زَيْدًا فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٣ كَتَبَ إِلَيَّ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقُلْتُ: وَمَا هِيَ؟ فَقَالَ: رَجُلٌ أَتَى^٤ امْرَأَةً^٥، فَاحْتَمَلَتْ مَاءَهُ، فَسَاحَقَتْ بِهِ جَارِيَتَهُ، فَحَمَلَتْ. فَقُلْتُ^٦ لَهُ: سَلْ^٧ عَنْهَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ». قَالَ^٨: «فَالْقَى إِلَيَّ كِتَابًا، فَإِذَا فِيهِ: سَلْ^٩ عَنْهَا جَفْعَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، فَإِنْ أَجَابَكَ، وَإِلَّا فَاحْمِلْهُ إِلَيَّ^{١٠}».

قَالَ: «فَقُلْتُ لَهُ: تُرْجِمِ الْمَرْأَةَ، وَتُجَلِّدِ الْجَارِيَةَ، وَيُلْحَقَ الْوَلَدُ بِأَبِيهِ».

قَالَ: «وَلَا أَغْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: «وَهُوَ الَّذِي^{١١} ابْتَلَى^{١٢} بِهَا^{١٣}»».

١. في «بف» والوافي: «أَتَى».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٨، ح ٢١١، بسنده عن عمرو بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٥، ص ٣٤١، ح ١٥١٨٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٦٧، ح ٣٤٤٧٤؛ البحار، ج ٤٣، ص ٣٥٢، ح ٣٠.

٣. يعني به المنصور الدوانيقي.

٤. في «بف» والتهذيب: «أَن».

٥. في «بن» والوسائل: «عن».

٦. في «بف» والتهذيب: «أَتَى رَجُلٌ».

٧. في الوسائل: «امْرَأَتَهُ».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فَسَلْ».

٩. في «بن» والوسائل: «قال».

١٠. في الوافي والتهذيب: «تَسْأَلْ».

١١. في «بف»: «فَاحْمِلْهَا لِي».

١٢. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جده» والوسائل: «الَّذِي».

١٣. في المرأة: «هُوَ الَّذِي ابْتَلَى بِهَا، أَي الْخَلِيفَةُ».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٨، ح ٢١٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٤٨، ح ١٧٩؛

١٣٧٧٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ اقْتَضَتْ^١ جَارِيَةً بَيْدَهَا، قَالَ: «عَلَيْهَا مَهْرُهَا، وَتُجْلَدُ
تَمَانِينَ»^٢.

٢٥- بَابُ الْحَدِّ عَلَى مَنْ يَأْتِي الْبَهِيمَةَ

٢٠٤/٧

١٣٧٧٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ
إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ سَلِيدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَأْتِي الْبَهِيمَةَ، قَالَ: «يُجْلَدُ^٣ دُونَ الْحَدِّ، وَيُغْرَمُ قِيمَةُ
الْبَهِيمَةِ لِصَاحِبِهَا؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَهَا عَلَيْهِ، وَتَذْبَحُ وَتُخْرَقُ وَتُدْفَنُ^٤؛ إِنْ كَانَتْ مِمَّا يُؤْكَلُ
لَحْمُهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَرْكَبُ ظَهْرُهُ أُغْرِمَ قِيمَتَهَا، وَجُلِدَ دُونَ الْحَدِّ، وَأُخْرِجَهَا مِنْ

ص ٥٩، ح ٢١٣، بسندهما عن إسحاق بن عمار، عن المعلّى، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٤٣، ذيل
ح ٥٠٥٠، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. النوادر للأشعري، ص ١٤٩، ح ٣٨١، مرسلاً من دون
التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيره مع اختلاف الوافي، ج ١٥، ص ٣٤٢، ح ١٥١٨٨؛ الوسائل،
ج ٢٨، ص ١٦٨، ح ٣٤٤٧٥.

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ج ٢٨ والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «اقْتَضَتْ». و
«اقْتَضَتْ جَارِيَةً» أي أزالَتْ قُصَّتْهَا، أي بكَارَتْهَا. المصباح المنير، ص ٥٠٧ (قضض).

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٩، ح ٢١٥، معلّقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦، ح ٥٠١، بسنده عن عبد الله
بن سنان؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٤٧، ح ١٧٢، بسنده عن ابن سنان وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع
اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢، ح ٥٠٠٢، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٥،
ص ٣٤٩، ح ١٥٢٠١؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣١٦، ح ٢٥٧١٤؛ وج ٢٨، ص ١٧٠، ح ٣٤٤٧٩.

٣. هكذا في «ك» والفقيه والتهذيب والاستبصار والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يُحَدِّدُ». وما أثبتناه هو
الظاهر؛ فَإِنَّ الْحَدَّ يُطْلَقُ شَرْعاً عَلَى عَقوبة قَدَرِ الشَّارِعِ كَمِيتِهَا وَلَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ فِيهَا بِالْزِيَادَةِ أَوْ النَقِصَةِ.
راجع: شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١٣٦؛ كنز العرفان، ج ٢، ص ٣٣٨؛ المسالك، ج ١٤، ص ٣٢٥.

٤. في التهذيب والاستبصار: - «وَتُدْفَنُ».

٥. في «بف» والفقيه: «وَكَانَ».

الْمَدِينَةِ الَّتِي فَعَلَ بِهَا فِيهَا^١ إِلَى بِلَادٍ أُخْرَى حَيْثُ لَا تُعْرَفُ^٢، فَيَبِيعُهَا فِيهَا كَيْلًا يُعَيَّرُ بِهَا^٣.

١٣٧٧٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي بِبَيْمَةٍ، أَوْ شَاةً، أَوْ نَاقَةً، أَوْ بَقَرَةً^٤ قَالَ^٥: «عَلَيْهِ أَنْ يُجْلَدَ حَدًّا غَيْرَ الْحَدِّ، ثُمَّ يُنْفَى مِنْ بِلَادٍ^٦ إِلَى غَيْرِهَا، وَذَكَرُوا^٧ أَنْ لَحْمَ تِلْكَ الْبَيْمَةِ مُحَرَّمٌ، وَلَبَنُهَا^٨».

١٣٧٧٥ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛ وَ^٩ الْحُسَيْنُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام؛ وَصَبَاحُ الْحَدَّاءِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام:

١. في «ن» والفقهاء: - «فيها».

٢. في «ع، ك، جده»: «لا يعرف». وفي «ل، بن»: «بالتاء والياء معاً».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٦١، ح ٢٢٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ علل الشرائع، ص ٥٣٨، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن حريز، عن سدير. الفقيه، ج ٤، ص ٤٧، ح ٥٠٦٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٨٣٣، بسنده عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣٤٦، ح ١٥١٩٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٨، ذيل ح ٣٤٩٦٤.

٤. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «يأتي بهيمة شاة» بدون «أو». وفي المرأة: «ليست كلمة «أو» في التهذيب، وهو الأظهر».

٥. في الوافي: «أو بقرة أو ناقة».

٦. في «م، بن، جده» والوسائل، ج ٢٤: - «قال».

٧. في الوافي والوسائل، ج ٢٤ والتهذيب والاستبصار: «بلاده».

٨. في المرأة: «قوله: وذكرنا، أي الأئمة عليهم السلام. ولعله من كلام يونس أو سماعة، ويحتمل أن يكون من كلام الإمام. والأوّل أظهر».

٩. في الاستبصار: «ولمنها».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٠، ح ٢١٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٨٣٢، معلقاً عن يونس. الوافي، ج ١٥، ص ٣٤٦، ح ١٥١٩٣؛ الوسائل، ج ٢٤، ص ١٦٩، ح ٣٠٢٦٢؛ وج ٢٨، ص ٣٥٧، ذيل ح ٣٤٩٦٢.

١١. في السند تحويل يعطف «الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام» و«صباح الحداء، عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم عليه السلام» على «عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام».

فِي الرَّجُلِ يَأْتِي الْبَهِيمَةَ، فَقَالُوا جَمِيعاً: «إِنْ كَانَتْ الْبَهِيمَةُ لِلْفَاعِلِ دَبِحَتْ، فَإِذَا مَاتَتْ أُخْرِقَتْ بِالنَّارِ، وَلَمْ يَنْتَفَعْ^١ بِهَا، وَضُرِبَ هُوَ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ^٢ سَوْطاً رُبْعَ حَدِّ الزَّانِي، وَإِنْ^٣ لَمْ تَكُنِ الْبَهِيمَةُ لَهُ قَوْمَتْ، فَأُخِذَ^٤ ثَمَنُهَا مِنْهُ، وَدْفِعَ إِلَى صَاحِبِهَا، وَدَبِحَتْ^٥، وَأُخْرِقَتْ بِالنَّارِ، وَلَمْ يَنْتَفَعْ بِهَا، وَضُرِبَ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ^٦ سَوْطاً». فَقُلْتُ: وَمَا ذَنْبُ الْبَهِيمَةِ؟

فَقَالَ^٧: «لَا ذَنْبَ لَهَا، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ هَذَا وَآمَرَ بِهِ لِكَيْلَا يَخْجُرِيَ^٨ النَّاسُ بِالنَّهَائِمِ، وَيَنْقَطِعَ النَّسْلُ»^٩.

١٣٧٧٦/٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ فَيُولِجُ، قَالَ: «عَلَيْهِ الْحَدُّ^{١٠}»^{١١}.

١. في «بف» والوافي: «فلم ينتفع».

٢. في «جد»: «وعشرون».

٣. في «بح»: «فإن».

٤. في «ع، ك، ن»: «لم يكن».

٥. في «م، جد»: «للفاعل».

٦. في «ن، بح، بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وأخذ».

٧. في الوافي: «إنما يذبح البهيمة إذا كانت للأكل دون الظهر».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «وعشرون».

٩. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قال».

١٠. في «ع، ل، م، ن، بح، بن»: «لكيلا يجتزى».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٠، ح ٢١٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٢، ح ٨٣١، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن.

الوافي، ج ١٥، ص ٣٤٥، ح ١٥١٩١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥٧، ذيل ح ٣٤٩٦١.

١٢. في «بف» والوافي: «عليه حد الزاني». وفي حاشية «بح» والتهذيب والاستبصار: «+ حد الزاني».

وقال الشيخ - بعد إيراد هذه الأخبار، وبعد نقل صحيحة جميل عن أبي عبد الله ﷺ: «في رجل أتى بهيمة، قال: يقتل» - «فالوجه في هذه الأخبار أحد شيئين، أحدهما: أن تكون محمولة على أنه إذا كان الفعل دون الإيلاج فإنه يكون فيه التعزير، وإذا كان الإيلاج كان عليه حد الزاني كما تضمنته خبر أبي بصير من تقييده ذلك

٢٦- بَابُ حَدِّ الْقَاذِفِ

١٣٧٧٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنْ الْفِرْيَةَ ثَلَاثَةٌ^١ - يَغْنِي ثَلَاثُ^٢ وَجُوهٍ - إِذَا^٣ رَمَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ بِالزُّنَى، وَإِذَا قَالَ: إِنَّ أُمَّهُ زَانِيَةٌ، وَإِذَا دُعِيَ لِغَيْرِ أَبِيهِ، فَذَلِكَ^٤ فِيهِ حَدٌّ ثَمَانُونَ^٥».

١٣٧٧٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي الرَّجُلِ إِذَا قَذَفَ الْمُحْصَنَةَ^٦، قَالَ^٧: «يُجْلَدُ ثَمَانِينَ، حَرَّ أَكَانَ^٨ أَوْ مَمْلُوكًا^٩».

١. بالبإبلاج، فكان دلالة على أنه إذا كان دون الإبلاج لم يجب حد الزاني، والوجه الآخر: أن تكون محمولة على من تكرر منه الفعل وأقيم عليه الحد بدون التعزير حيث جازى قتل أو أقيم عليه حد الزاني على ما يراه الإمام؛ لأننا قد بينا أن أصحاب الكبار يقتلون في الثالثة أو الرابعة، وعلى هذا فلا تنافي بين الأخبار. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٢، ذيل الحديث ٢٢٧.

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٦١، ح ٢٢٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٨٣٨، معلقاً عن الكليني بإسناده عن يونس. الوافي، ج ١٥، ص ٣٤٧، ح ١٥١٩٦؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٠، ح ٢٥٧٩٩.

١. في «ك، م، بف، جد» وحاشية «جت» والوافي والوسائل والتهذيب والنوادر: «ثلاث».

٢. في «بح»: «ثلاثة».

٣. هكذا في «م، بح» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب والنوادر. وفي «ع، ك، ن، بف، بن، جت، جد»:

- «إذا». وفي المطبوع: «إذ».

٤. في «بف»: «كُلُّ ذَلِكَ» بدل «فذلك».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٥، ح ٢٣٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن ابن محبوب. النوادر للأشعري، ص ١٤١، ح ٣٦٣، عن ابن سنان. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٧، ح ١٥٢٢١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٦، ح ٣٤٤٩٣.

٦. في «ك، بف» والوافي -: «قال».

٧. في التهذيب، ح ٢٢٧ -: «المحصنة».

٨. في الوسائل -: «قال».

٩. في «مراجعة العقول»، ج ٢٣، ص ٣١٤: «قوله عليه السلام: حرّ أكان أو مملوكاً، هذا هو المشهور، والأظهر بل ادعى جماعة

عليه الإجماع. وقال الشيخ في المبسوط والصدوق: يجلد المملوك نصف الحد أربعين».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٥، ح ٢٣٧، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن. وفي الكافي، كتاب الحدود، باب

١٣٧٧٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٢ فِي الرَّجُلِ يَقْذِفُ الرَّجُلَ^٣ بِالرَّنَى، قَالَ: «يُجْلَدُ هُوَ» فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَ سَنَةِ نَبِيِّهِ عليه السلام^٤.

قَالَ^٥: وَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقْذِفُ الْجَارِيَةَ الصَّغِيرَةَ؟

فَقَالَ: «لَا يُجْلَدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^٦ قَدْ أَذْرَكَتْ^٧، أَوْ قَارَبَتْ^٨».

١٣٧٨٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ^٩، عَنْ

مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^{١٠} فِي امْرَأَةٍ قَذَفَتْ رَجُلًا، قَالَ: «تُجْلَدُ ثَمَانِينَ

١. ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد، ح ١٣٩٤٢؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٧٢، ح ٢٧٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٧، بسند آخر عن سماعه من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع زيادة في أوله. النواذر للأشعري، ص ١٤٧، ضمن ح ٣٧٧، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد، ح ١٣٩٣٠ و ١٣٩٣٨ و ١٣٩٤٨. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٧، ح ١٥٢٢٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٨، ح ٣٤٤٩٩.

١. في الوسائل: - «عن أبي بصير».

٢. في «م»: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٣. في «ع، ك، ن، جد» والوسائل: - «الرجل». ٤. في الوسائل: «هذا».

٥. في «بف»: - «قال».

٦. في «م، ب، بن، جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «أن تكون».

٧. في الوسائل: - «قد».

٨. في الوافي: «يعني قاربت الإدراك». وفي المرأة: «لعله محمول فيما إذا قاربت على التعزير الشديد؛ إذ لم يفرق الأصحاب، وظواهر سائر الأخبار في سقوط الحد عمّن قذف غير البالغ بين من قارب البلوغ أم لا».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٥، ح ٢٢٨، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٧، ح ١٥٢٢٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٥، ح ٣٤٥٢٢ و ٣٤٥٢٣.

١٠. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، ب، ي، بن، جد»، والوسائل. وفي المطبوع: «عن ابن محبوب».

١١. في «ب» والفقهاء: «أبي عبد الله عليه السلام».

جلدة^١.

١٣٧٨١ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْغَلَامِ لَمْ يَخْتَلِمَ يَقْذِفِ الرَّجُلُ: هَلْ^٣ يُجْلَدُ؟
قَالَ: «لَا، وَذَلِكَ^٤ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَذَفَ الْغَلَامَ لَمْ يُجْلَدْ»^٥.

١٣٧٨٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِذْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْحَكَمِ الْأَعْمَى وَهَشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ - يَغْنِي الرِّئَى - قَالَ^٦:

«إِنْ^٧ كَانَتْ أُمُّهُ حَتَّى شَاهِدَةً، ثُمَّ جَاءَتْ تَطْلُبُ حَقَّهَا، ضَرِبَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً؛ وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً، انْتَظِرْ بِهَا حَتَّى تَقْدَمَ، فَتَطْلُبْ^٨ حَقَّهَا؛ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ مَاتَتْ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهَا^٩ إِلَّا خَيْرٌ، ضَرِبَ الْمُفْتَرِي عَلَيْهَا الْحَدَّ^{١٠} ثَمَانِينَ جَلْدَةً»^{١١}.

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٥، ح ٢٣٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٥٣، ح ٥٠٨٢، معلقاً عن ابن محبوب... عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٨٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ١٥٢٢٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٥، ح ٣٤٤٩٢.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٣. في «بح»: «هو». ٤. في «م»، «ن»، «ج»، «د» الوسائل والعلل: «وذلك».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٨، ح ٢٥١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٨٧٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد. علل الشرائع، ص ٥٣٤، ح ١، بسنده عن الحسن بن سعيد، عن النضر بن سويد. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٩، ح ١٥٢٢٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٥، ح ٣٤٥٢١.

٦. في «ع»، «ل»، «ك»، «م»، «بح»، «ن»، «ج»، «د»، «و» الوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «فقال».

٧. هكذا في «ع»، «ل»، «م»، «بح»، «ن»، «ج»، «د»، «و» الوافي والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي «بف»: «إذ». وفي «ك»، «ن» والمطبوع: «فإن».

٨. في الوسائل: «ثم تطلب».

٩. في «بف»: «فيها». ١٠. في «ن»: «- الحد».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٢٤٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٥٣.

١٣٧٨٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْخَزَّازِ^١، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبَا الْحَسَنِ عليهما السلام عَنِ امْرَأَةٍ زَنَتْ، فَأَتَتْ^٢ بِوَلَدٍ، وَ أَقْرَتْ عِنْدَ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّهَُا زَنَتْ، وَ أَنَّ وَلَدَهَا ذَلِكَ مِنَ الزَّانِي، فَأُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ وَ إِنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ نَشَأَ حَتَّى صَارَ رَجُلًا، فَأَفْتَرَى عَلَيْهِ رَجُلٌ: هَلْ يُجْلَدُ مَنْ افْتَرَى عَلَيْهِ؟

فَقَالَ: «يُجْلَدُ، وَ لَا يُجْلَدُ».

فَقُلْتُ: كَيْفَ يُجْلَدُ، وَ لَا يُجْلَدُ؟

فَقَالَ: «مَنْ قَالَ لَهُ: يَا وَلَدَ الزَّانِي، لَمْ يُجْلَدُ، إِنَّمَا يُعَزَّرُ وَ هُوَ دُونَ الْحَدِّ، وَ مَنْ قَالَ لَهُ: يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ، جُلِدَ الْحَدَّ تَامًا».

فَقُلْتُ^٣: كَيْفَ^٤ يُجْلَدُ^٥ هَذَا^٦ هَكَذَا^٧؟

فَقَالَ: «إِنَّهُ إِذَا قَالَ^٨: يَا وَلَدَ الزَّانِي، كَانَ قَدْ^٩ صَدَقَ فِيهِ^{١٠}، وَ عُزِّرَ عَلَى تَغْيِيرِهِ أُمَةً ثَانِيَةً، وَ قَدْ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، وَإِذَا^{١١} قَالَ لَهُ: يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ، جُلِدَ الْحَدَّ تَامًا؛

١. ص ٥٤، ح ٥٠٥٨، معلقاً عن هشام بن سالم. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ١٥٢٣١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٧، ح ٣٤٥٢٦.

٢. في «ع، ل، ن، ي، ب»، بن: «الـخزّاز»، وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٩٠.

٣. في المحاسن: «وَأَبَا الْحَسَنِ عليهما السلام».

٤. في «ن»، بف: «وَأَنْتَ».

٥. في الوسائل: «ويعزّر» بدل «إنما يعزّر».

٦. في «بن» و الوسائل: «قلت له».

٧. في «ي، ب»، بف، والوافي والتهذيب والمحاسن: «صار».

٨. في «م، جلد»: «صار» بدل «يجلد هذا». وفي «ع، ك، ل، ن، بن»: «جلد» بدل «يجلد». وفي الوسائل: «جلد» بدل «يجلد هذا».

٩. في «بن» و الوسائل: «+ له».

١٠. في «م، جلد»: «قد».

١١. في «بن» و الوسائل: «فإن».

لِيُزَيِّتَ عَلَيْهَا بَعْدَ إِظْهَارِهَا التَّوْبَةَ، وَإِقَامَةِ الْإِمَامِ عَلَيْهَا الْحَدَّ^٢.

٨ / ١٣٧٨٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَذَفَ^٣ مُلَاعَنَتَهُ، قَالَ: «عَلَيْهِ الْحَدَّ»^٤.

٩ / ١٣٧٨٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٦: سُئِلَ عَنْ ابْنِ الْمُغْصُوبَةِ يَفْتَرِي عَلَيْهِ^٧ الرَّجُلَ،

١. قال العلامة الحلبي: «قال الشيخ: ومن قال لولد الزنى الذي أقيم على أمه الحد بالزنى: يا ولد الزنى أوزنت بك أمك لم يكن عليه الحد تاماً وكان عليه التعزير، فإذا كانت أمه قد تابت وأظهرت التوبة كان عليه الحد تاماً، وأطلق. وتبعه ابن البراج.

وقال ابن الجنيّد، وكذلك أي: يجب عليه الحد لكل نكاح دارئ فيه الحد، أو للمقيط، أو لابن المحدودة إذا جاءت ثابته، أو مقرّة أقيم عليها الحد. وهو جيّد: لأنّ إقرارها واعترافها وإقامة الحد عليها بسببه توبة منها وندم، فالحق بالثابته، ولا منافاة في الحقيقة، ولا خلاف بين الكلامين». مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢٧٠.

وقال المحقق الحلبي: «لو قال لابن الملاعة: يا ابن الزانية فعليه الحد. ولو قال لابن المحدودة قبل التوبة لم يجب به الحد، وبعد التوبة ثبت الحد». الشرائع، ج ٤، ص ٩٤٥.

وقال الشهيد الثاني: «بدلّ عليه حسنة إسماعيل بن الفضل الهاشمي». المسالك، ج ١٤، ص ٤٣١.

وفي مرآة العقول - بعد نقل عبارة المسالك -: «أقول: يرد عليه: أوّلًا: أنّها ليست بحسنة بل مجهولة؛ لأنّ الفضل ابنه غير مذكور في الرجال. وثانيًا: أنّ الجلد والتعزير كليهما في الرواية وردا في صورة واحدة فحمل أحدهما على صورة التوبة، والأخرى على غيرها بعيد، بل ظاهر الرواية أنّ الفرق إنّما هو في لفظ القذف، فبأنه في الأوّل قال: يا ولد الزنى فلم ينسب إليها إلّا الزنى السابق الذي أقوّت به فلذا يعزّر، وفي الثاني قال: يا ابن الزانية، وظاهره كونها حين القذف أيضاً متّصفة بها، فلذا حكم فيه بالحدّ، وهذا وجه متين لم يتعرّض له أحد».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٧، ح ٢٥٠، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم. المحاسن، ص ٣٠٦، كتاب العلل، ح ١٧، بسنده عن الفضل بن إسماعيل الهاشمي. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٨، ح ١٥٢٥٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٨، ح ٣٤٥٢٧.

٣. في «جت»: «قد قذف».

٤. الجعفریات، ص ١٣٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦١، ح ١٥٢٣٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٩، ح ٣٤٥٣١.

٥. في «بف» - «بن إبراهيم».

٦. في الوافي والتهذيب: «أنّه» بدل «قال».

٧. في «جت»: «عليها».

فَيَقُولُ^١: يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ؟

فَقَالَ: «أَرَى أَنْ عَلَيْهِ الْحَدَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَيَتَوَبُّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِمَّا قَالَ»^٢.

١٠ / ١٣٧٨٦. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ وَهَبَتْ جَارِيَتَهَا لِرُزُوجِهَا، فَوَقَعَ عَلَيْهَا، فَحَمَلَتْ الْأَمَّةَ، فَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهَا وَهَبَتْهَا لَهُ^٥، وَقَالَتْ: هِيَ خَادِمِي^٦، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يُقَامَ عَلَى الرَّجُلِ الْحَدُّ، أَقْرَتُ بِأَنَّهَا^٧ وَهَبَتْهَا لَهُ^٨، فَلَمَّا أَقْرَتُ بِالْهَبَةِ، جَلَدَهَا الْحَدَّ بِقَدْفِهَا رُزُوجَهَا^٩»^{١٠}.

١١ / ١٣٧٨٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْحَكَمِ الْأَعْمَى وَهَيْشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^{١١} فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ - يَغْنِي الزُّنَى -

١. في «بع»: «ويقول».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٧، ح ٢٤٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٥٥، ح ٥٠٨٦، معلقاً عن أبي أيوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٨، ح ١٥٢٥٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٠، ح ٣٤٥٣٢.

٣. في «بع» وحاشية «جت»: «ابن أبي عمير و». وفي «م، جد»: «ابن أبي عمير عن»، وهو سهو واضح.

٤. في «ع، ل، بن» والوسائل - «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام».

٦. في «جد»: «خادمتي».

٥. في «ك»: «له».

٨. في «ن»: «- له».

٧. في «بع» والوافي: «أَنَّهَا».

٩. في «بن»: «لرُزُوجِهَا».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٨، ح ٢٥٣، بسنده عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر، من دون

الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٣، ح ١٨٥٧، بسند آخر. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٤،

ح ٣٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٦، ح ٧٧٢؛ وقرب الإسناد، ص ٥٣، ح ١٧٤، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن

أبيه، عن علي عليه السلام؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٤، ح ٥٠٢٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبائه، عن علي عليه السلام، وفي كلِّ

المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٩، ح ١٥٢٥٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٠، ح ٣٤٥٣٥.

١١. في «بف»: «- وقال».

٢٠٧/٧ قَالَ: ^١ «إِنْ كَانَتْ أُمُّهُ حَيَّةً ثُمَّ ^٢ شَاهِدَةٌ ^٣، ثُمَّ جَاءَتْ تَطْلُبُ حَقَّهَا، ضَرَبَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً؛ وَإِنْ ^٤ كَانَتْ غَائِبَةً، انْتَظَرَ بِهَا حَتَّى تَقْدَمَ، فَتَطْلُبَ حَقَّهَا؛ وَإِنْ ^٥ كَانَتْ قَدْ مَاتَتْ وَ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهَا إِلَّا خَيْرٌ ^٦، ضَرَبَ الْمُفْتَرِيَّ عَلَيْهَا الْحَدَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً» ^٧.

١٣٧٨٨ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

كَانَ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام رَجُلَانِ مُتَوَاحِيَانِ فِي اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا، وَ أَوْصَى ^{١٠} إِلَى الْآخَرِ فِي حِفْظِ بَنِيهِ ^{١١} كَانَتْ لَهُ، فَحَفِظَهَا الرَّجُلُ، وَ أَنْزَلَهَا ^{١٢} مَنْزِلَةً وَلَدِهِ فِي اللَّطْفِ وَ الْإِكْرَامِ ^{١٣} وَ التَّعَاهُدِ ^{١٤}، ثُمَّ حَضَرَهُ سَفَرٌ، فَخَرَجَ وَ أَوْصَى ^{١٥} امْرَأَتَهُ فِي الصَّبِيَّةِ ^{١٦}، فَاطَّالَ السَّفَرُ حَتَّى إِذَا ^{١٧} أَذْرَكَتِ الصَّبِيَّةَ، وَ كَانَ لَهَا جَمَالٌ، وَ كَانَ الرَّجُلُ يَكْتُبُ فِي حِفْظِهَا وَ التَّعَاهُدِ لَهَا، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ امْرَأَتُهُ خَافَتْ أَنْ يَقْدَمَ، فَيَرَاهَا قَدْ ^{١٨} بَلَغَتْ مَبْلَغَ النِّسَاءِ، فَيَعْجِبُهُ جَمَالُهَا ^{١٩}، فَيَتَزَوَّجَهَا، فَعَمَدَتْ إِلَيْهَا هِيَ وَ نِسْوَةٌ

١. في «بن»: «فقال».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي «بف» والمطبوع: - «ثم».

٣. في «م، جد»: «شاهدت».

٤. في «بف»: «تطلب».

٥. في «ع، ل، م، بن، جت، جد»: «فإن».

٦. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد»: «فإن».

٧. في «ن، بف»: «خيراً».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٢٤٠، بسنده عن الحسن بن محبوب، الفقيه، ج ٤، ص ٥٤، ح ٥٠٨٥، معلقاً عن هشام بن سالم، الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٠، ح ١٥٢٣١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٧، ح ٣٤٥٢٦. ثم إن هذا الخبر مر بهذا السند وغيره في هذا الباب تحت رقم ٦.

٩. في «بف»: - «بن عبيد».

١٠. في «ن»: «فأوصى».

١١. في الوافي: «فأنزلها».

١٢. في «بف»: «فأنزلها».

١٣. في «بف»: «فأنزلها».

١٤. في «بف»: «فأنزلها».

١٥. في «بف»: «فأنزلها».

١٦. في «بف»: «فأنزلها».

١٧. في «بف»: «فأنزلها».

١٨. في «بف»: «فأنزلها».

١٩. في «بف»: «فأنزلها».

مَعَهَا قَدْ كَانَتْ أَعَدَّتْهُنَّ^١، فَأَمْسَكْنَهَا^٢ لَهَا، ثُمَّ افْتَرَعْنَهَا^٣ بِإِضْبَعَيْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ الرَّجُلُ مِنْ سَفَرِهِ وَصَارَ فِي مَنْزِلِهِ، دَعَا الْجَارِيَةَ، فَأَبَتْ أَنْ تُجِيبَهُ اسْتِخْيَاءً مِمَّا صَارَتْ إِلَيْهِ، فَأَلَحَّ عَلَيْهَا فِي الدُّعَاءِ^٤، كُلُّ ذَلِكَ تَأَبَّى أَنْ تُجِيبَهُ، فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهَا، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: دَعُهَا؛ فَإِنَّهَا تَسْتَحْيِي^٥ أَنْ تَأْتِيَكَ مِنْ ذَنْبٍ كَانَتْ فَعَلْتَهُ^٦، قَالَ^٧ لَهَا: وَمَا هُوَ؟ قَالَتْ: كَذَا وَكَذَا، وَرَمَتْهَا بِالْفُجُورِ، فَاسْتَرْجَعَ الرَّجُلُ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْجَارِيَةِ فَوَيْتَحَهَا وَقَالَ لَهَا: وَنَحْكَ، أَمَا عَلِمْتَ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ بِكَ مِنَ الْأَلْطَافِ، وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَغْذِي^٨ إِلَّا^٩ لِبَعْضِ^{١٠} وَلَدِي أَوْ إِخْوَانِي^{١١}، وَإِنْ كُنْتُ لَابْتَنِي^{١٢} فَمَا^{١٣} دَعَاكَ إِلَى مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَتْ^{١٤} الْجَارِيَةُ: أَمَّا إِذَا^{١٥} قِيلَ لَكَ مَا قِيلَ، فَوَاللَّهِ مَا فَعَلْتُ الَّذِي رَمْتَنِي بِهِ امْرَأَتُكَ، وَلَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيَّ، وَإِنَّ الْقِصَّةَ لَكَذَا^{١٦} وَكَذَا، وَوَصَفْتُ لَهُ مَا صَنَعْتَ بِهَا امْرَأَتَهُ.

قَالَ: فَأَخَذَ الرَّجُلُ بِيَدِ امْرَأَتِهِ وَبِيَدِ^{١٧} الْجَارِيَةَ، فَمَضَى^{١٨} بِهِمَا حَتَّى اجْلَسَهُمَا بَيْنَ يَدَيِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^{١٩}، وَأَخْبَرَهُ بِالْقِصَّةِ كُلِّهَا، وَأَقْرَبَتْ^{٢٠} الْمَرْأَةُ بِذَلِكَ. قَالَ: وَكَانَ الْحَسَنُ^{٢١} بَيْنَ يَدَيِ أَبِيهِ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{٢٢}: «اقْضِ فِيهَا».

١. في «ل، بن»: «كانت قد أعدتتهن» بدل «قد كانت أعدتتهن».

٢. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «فأمسكها».

٣. افترعت البكر، إذا اقتضضتها، بمعنى أزال بكارتها. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٢٥٨ (فرع).

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والبحار. وفي المطبوع: «بالدعاء».

٥. في «ك، م، ن، بح، بف، جت»: «تستحي». في الوافي: «قد فعلته» بدل «كانت فعلته».

٦. في «بف» والوافي: «فقال».

٧. في «ك، م، ن، بح، بن، جت»: «بعض».

٨. في «ن، جد» والوافي والبحار: «وأخواني». وفي «بف»: «وأخواني». وفي «ع، بن، جت»: «أو أخواني». وفي «م، بح، أو إخواني».

٩. في «ك»: «إلى».

١٠. في «ك، م، ن، بح، بن، جت»: «بعض».

١١. في «بف»: «فمن».

١٢. في «ل، بن، جد»: «إذ».

١٣. في «م، بن، جد» والوافي: «وبيد».

١٤. في «ن، جت»: «فأقربت».

١٥. في «ك»: «كذا».

١٦. في «م، ن»: «ومضى».

فَقَالَ الْحَسَنُ عليه السلام: «نَعَمْ، عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَدُّ؛ لِقَدْفِهَا^١ الْجَارِيَّةَ، وَ عَلَيْهَا الْقِيَمَةُ^٢؛ لِإِفْتِرَاعِهَا^٣ إِيَّاهَا^٤».

قَالَ^٥: فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «صَدَقْتَ» ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا لَوْ كُتِفَ الْجَمَلُ الطَّحْنَ لَفَعَلَ^٦».

٢٠٨/٧ ١٣٧٨٩ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٧؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٨، قَالَ: «يُجْلَدُ^٩ قَاذِفُ الْمَلَاعَةِ^{١٠}».

١. في «ن»: «بقذفها».

٢. في حاشية «ج»: «وعليها مهر مثلها» بدل «وعليها القيمة». وفي «بف» والوافي: «وعليها مهر مثلها القيمة» وقال في الوافي: «لعل أحدهما كان بدلاً من الآخر، فجمع بعض الكتاب بينهما. وأريد بالقيمة مهر المثل».

٣. في «ج»: - «لافتراعاها إياها». وفي «بف» وحاشية «ج» والوافي: «بإصبعها».

٤. في «بن» والوسائل: - «قال».

٥. في المرأة: قوله عليه السلام: «أما لو كتف» لعل المراد أن من كتف أمراً يتأتى منه ويقوى عليه بفعله فمثل ذلك للحسن عليه السلام بأنه يتأتى منه الحكم بين الناس لكنه لم يأت، أو أنه لو كتف لفعل. ويحتمل أن يكون تمثيلاً لبيان اضطراب الجارية فيما فعل بها. والأول أظهر.

٦. الكافي، كتاب القضاء والأحكام، باب النوادر، صدرح ١٤٦٥٧؛ والفتاوى، ج ٣، ص ٢٠، صدرح ٣٢٥١؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٣٠٨، صدرح ٨٥٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٩٣، ح ١٦٧٣٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٠، ح ٣٤٤٨٠، قطعة منه ملخصاً؛ البحار، ج ٤٠، ص ٢٩٦، ح ٥٢.

٧. في الوسائل: - «و محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد».

٨. في «بن» والوسائل: «عن أبي عبد الله عن أبيه عليه السلام».

٩. في «ك»: «ولا يجلد».

١٠. في «بف» والوافي والتهذيب: «القاذف للملاعنة».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٢٤١، معلقاً عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦١، ح ١٥٢٣٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٩، ح ٣٤٥٢٩.

- ١٤ / ١٣٧٩٠. ابنُ محبوبٍ^١، عنُ نعيمِ بنِ إبراهيمَ، عنُ عبادِ البصريِّ^٢،
عن جعفرِ بنِ محمدٍ^٣، قال: إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، فَقَالَ: إِنَّكَ لَتَعْمَلُ عَمَلًا
قَوْمِ لُوطٍ تَنْكِحُ الرَّجَالَ، قَالَ: «يُجْلَدُ حَدٌّ الْقَاذِفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً»^٤.
- ١٥ / ١٣٧٩١. ابنُ محبوبٍ^٥، عنُ أبي أيوبَ و ابنِ بكيرٍ، عنُ مُحَمَّدِ بنِ مسلمٍ:
عنُ أبي جعفرٍ^٦ في الرَّجُلِ يَقْذِفُ الرَّجُلَ، فَيُجْلَدُ، فَيَعُودُ عَلَيْهِ بِالْقَذْفِ، قَالَ: «إِنْ
قَالَ لَهُ^٧: إِنَّ الَّذِي قُلْتَ لَكَ حَقٌّ، لَمْ يُجْلَدْ؛ وَإِنْ قَذَفَهُ بِالرُّنَى بَعْدَ مَا جُلِدَ، فَعَلَيْهِ الْحَدُّ؛
وَإِنْ قَذَفَهُ^٨ قَبْلَ أَنْ يُجْلَدَ بِعَشْرِ قَذَفَاتٍ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ»^٩.

١. السند معلق على سابقه، فيجري عليه الطرق الثلاثة المتقدمة.

٢. في «ع، ك، ل، بح، جت»: «عن نعيم عن إبراهيم بن عباد البصري». وفي «م، بن، جد»: «عن نعيم عن إبراهيم عن عباد البصري». وكلا التقريرين سهو؛ فقد روى [الحسن] بن محبوب عن نعيم بن إبراهيم في عدد من الأسناد، وتوسط نعيم بن إبراهيم في بعضها بين ابن محبوب وبين عباد [بن كثير] البصري. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٠-٣٩١.

هذا، وأما ما ورد في التهذيب، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٢٤٣، من نقل الخبر بسنده عن ابن محبوب عن نعيم بن إبراهيم عن غياث، فعنوان «غياث» فيه محزف من «عباد»؛ فإننا لم نجد رواية نعيم بن إبراهيم عن غياث في موضع، كما نجد اجتماع ابن محبوب - بعنوانيه المختلفة - مع من يسمّى بغياث في سند واحد.

٣. في «ل، م، بن» والوسائل: «تعمل».

٤. في «بف»: «جلد».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٢٤٢، معلقاً عن ابن محبوب؛ وفيه، ص ٦٦، ح ٢٤٣، بسنده عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم، عن غياث، عن جعفر بن محمد^٦. الفقيه، ج ٤، ص ٥٣، ضمن ح ٥٠٨٣، بسند آخر، وفيهما مع اختلاف سيره الوافي، ج ١٥، ص ٢٧٣، ح ١٥٢٦٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٧، ح ٣٤٤٩٧.

٦. السند معلق كسابقه.

٧. في الوسائل: «- وله».

٨. في «بح، بن» وحاشية «جت» والوسائل: «ما».

٩. قال المحقق الحلّي: «ولو قذف فحدّ فقال: الذي قلت كان صحيحاً، وجب بالثاني التعزير؛ لأنّه ليس بصريح. والقذف المتكرّر يوجب حدّاً واحداً لا أكثر». الشرائع، ج ٤، ص ٩٤٧.

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٢٤٤، معلقاً عن ابن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٥٤، ذيل ح ٥٠٨٣، مراسلاً، من دون التصريح باسم المعصوم^{١١} الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٠، ح ١٥٢٦٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩١، ح ٣٤٥٣٦.

١٣٧٩٢ / ١٦ . ابْنُ مَخْبُوبٍ^١، عَنْ عَبْدِ بْنِ صُهَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام يَقُولُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ^٢: يَا مَغْفُوجٌ^٣ وَ يَا مَنَكُوحٌ^٤ فِي ذُبْرِهِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ حَدَّ الْقَافِزِ^٥».

١٣٧٩٣ / ١٧ . ابْنُ مَخْبُوبٍ^٦، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ^٧، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ أُتِيَتْ بِرَجُلٍ قَدْ قَذَفَ عَبْدًا مُسْلِمًا بِالزُّنَى لَا نَعْلَمُ^٨ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا، لَصَرْنَتْهُ الْحَدَّ حَدَّ^٩ الْحَرِّ إِلَّا سَوَاطِءَ^{١٠}».

١٣٧٩٤ / ١٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ:

١ . السند معلق، كما هو واضح.

٢ . في «ن»، «ج»: «لرجل».

٣ . عفيج جاريتنه: جامعها. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٠٧ (عفيج).

٤ . في «ع»، «ج»، والوسائل: «يا منكوح» بدون الواو. وفي «ك»، «م»، «ج»، وحاشية «ج»: «أو يا منكوح». وفي «ب»، «ع»: «أو يا منكوحاً». وفي حاشية «ج»: «وإيا منكوحاً».

٥ . في «ن» والوسائل: - «والحد».

٦ . التهذيب، ج ١٠، ص ٦٧، ح ٢٤٥، معلقاً عن ابن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٥٣، ذيل ح ٥٠٨٣، بسند آخر عن

أبي عبد الله من دون الإسناد إلى علي عليه السلام، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٥، ص ٣٧١، ح ١٥٢٦٤؛ الوسائل،

ج ٢٨، ص ١٧٧، ح ٣٤٤٩٨. وقوع التعليق في السند واضح.

٨ . في «بف»: - «العبد».

ثم إن الخبر ورد في الفقيه، ج ٤، ص ٥٢، ح ٥٠٨٠، عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن عن عبيد بن

زُرَّارَةَ. والظاهر أنه سهو؛ فإنما لم نجد رواية من يسمي بعبد الرحمن عن عبيد بن زُرَّارَةَ إلا في ما ورد في

الكافي، ح ٢٤٥٠، من رواية ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن عبيد بن زُرَّارَةَ. وأمّا عبد العزيز

العبدى، فقد تَوَسَّطَ في عددٍ من الأسناد بين [الحسن] بن محبوب وبين عبيد بن زُرَّارَةَ. راجع: معجم رجال

الحديث، ج ١٠، ص ٤٠٦. ٩ . في «ن» والوسائل: - «قد».

١٠ . في «ن»، «ب»، «ج»: «ولا يعلم».

١٢ . الفقيه، ج ٤، ص ٥٢، ح ٥٠٨٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن عبد الرحمن، عن عبيد بن زُرَّارَةَ؛

التهذيب، ج ١٠، ص ٧١، ح ٢٦٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٣، ح ١٥٢٦٩؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٨، ح ٣٤٥٠٠.

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَغْتَقَ نِصْفَ جَارِيَّتِهِ، ثُمَّ قَذَفَهَا بِالرُّنَى؟
 قَالَ: فَقَالَ^١: «أَرَى^٢ عَلَيْهِ خَمْسِينَ جَلْدَةً، وَیَسْتَغْفِرُ اللَّهَ - عَزَّ وَ جَلَّ - مِنْ فِعْلِهِ^٣.
 قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ جَعَلْتَنِي فِي^٤ جُلٍّ مِنْ^٥ قَذْفِهِ إِثْمًا^٦، وَ عَفَّتْ عَنْهُ؟
 قَالَ: «لَا ضَرْبَ عَلَيْهِ إِذَا عَفَّتْ عَنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَرْفَعَهُ^٧».
 ١٣٧٩٥ / ١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُحَدُّ^٨ قَاذِفُ اللَّقِيطِ، وَ يُحَدُّ^٩ قَاذِفُ ابْنِ الْمَلَأَعَنَةِ^{١٠}.
 ١٣٧٩٦ / ٢٠. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام^{١١}: إِذَا سِيلَتْ^{١٢} الْفَاجِرَةُ: مَنْ

١. في «ك، ل، ن، بح، بن، جت» والوسائل: «قال».

٢. في الوافي والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «أن».

٣. في «ع، ك، ل، ن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «من فعله».

٤. في «بف»: «من».

٥. في حاشية «جت»: «في».

٦. في «ع، ك، ل، ن، بح، بن» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «من قذفه إثمًا».

٧. في الاستبصار: «أن توقعه». وقال الشيخ بعد إيراد هذا الخبر: «ما يتضمّن صدر الخبر من أنّه قذفها وقد أعتق نصفها محمول على أن كان يعتق خمسة أثمانها؛ لأنّ بذلك يستحقّ خمسين سوطاً، فأثماً إذا كان النصف سواء فليس عليه أكثر من الأربعين؛ لأنّه نصف الحدّ، ويجوز أيضاً أن يكون استحقّ الأربعين بما أعتق منها وما زاد على ذلك يكون على جهة التعزير؛ لأنّ من قذف عبداً يستحقّ التعزير وإن لم يستحقّ الحدّ على ما بيّناه». التهذيب، ج ١٠، ص ٧١، ذيل ح ٢٦٧.

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٧١، صدر ح ٢٦٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٢٨، صدر ح ٨٢٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٦، صدر ح ٢٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٣، ح ١٥٢٧٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٩، ح ٣٤٥٠١.

٩. في التهذيب، ج ١٠: «يجلد».

١٠. في التهذيب، ج ١٠: «و يجلد».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٩١، ح ٦٦٩؛ وج ١٠، ص ٦٧، ح ٢٤٦، معلقاً عن ابن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٥٠، صدر ح ٥٠٧٢، مرسلاً، وتام الرواية فيه: «قاذف اللقيط يحدّ». الوافي، ج ١٥، ص ٣٦١، ح ١٥٢٣٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٣٦، ذيل ح ٢٨٩٧٣؛ وج ٢٨، ص ١٨٩، ح ٣٤٥٣٠.

١٢. في الوسائل، ح ٣٤٤٩٤: «قال أمير المؤمنين عليه السلام».

١٣. في الوسائل، ح ٣٤٤٩٤ والتهذيب، ح ١٧٨: «سألت».

فَجَزَّ بِكَ؟ فَقَالَتْ: فَلَانَ، فَإِنَّ عَلَيْهَا حَدَّيْنِ: حَدًّا^١ لِفُجُورِهَا^٢، وَحَدًّا^٣ لِفِرْزَتِهَا^٤ عَلَى الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ^٥.

٢١ / ١٣٧٩٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ^٦، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: التُّضْرَانِيَّةُ وَالْيَهُودِيَّةُ^٨ تَكُونُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، فَتَجْلُدُ^٩، فَيَقْدَفُ^{١٠} ابْنُهَا؟

قَالَ: «يُضْرَبُ^{١١} حَدًّا^{١٢}؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ حَصَّنَهَا^{١٣}».

١. في «بف، بن»: «حد».

٢. في «ع، ل، ك، بن، وحاشية «بج، جت» والوسائل، ح ٣٤٤٩٤: «من فجورها». وفي «جت»: «عن فجورها».

٣. في «بف، بن، ع»: «وحد».

٤. في «ع، بف، بن، جت» والوسائل، ح ٣٤٤٩٤: «بفريتها».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٧، ح ٢٤٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٤٨، ح ١٧٨، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي^٦. الجعفريات، ص ١٣٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي^٧. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٩، ح ١١٨، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن علي^٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٧، ح ١٥٢٥٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٤٦، ذيل ح ٣٤٤٣١؛ وص ١٧٦، ح ٣٤٤٩٤. ٦. في «ع، ل، بن، ع»: «عن معلى بن محمد»، وهو سهو واضح. والظاهر أنَّ منشأ جواز النظر من «محمد» في «الحسين بن محمد» إلى «محمد» في «معلى بن محمد»، فوق السقط.

٧. في «ع، ل، بف، بن، ع» والوسائل، ح ٣٤٥٢٨: «عن أبي عبدالله^٩». والظاهر أنَّ منشأ السقط جواز النظر من «أبي عبدالله» في عبدالرحمن بن أبي عبدالله، إلى «أبي عبدالله» المراد به المعصوم^{١٠}.

٨. في «جت»: «أو اليهودية».

٩. في «بج، بف، والوافي والتهذيب»: «فتجلد».

١٠. في «ل، بن، ع»: «فتقدف».

١١. هكذا في «ك، م، ن، بج، بف، جد» والوافي والوسائل، ح ٣٤٥٢٨ والتهذيب. وفي المطبوع: «تضرب». وفي الوافي والوسائل والتهذيب، ح ٢٩٠+ «القاذف».

١٢. في الوافي والتهذيب، ح ٢٩٠-: «حدًا».

١٣. في مرة العقول، ج ٢٣، ص ٣٢٠: «وقوله^{١١}: «لأنَّ المسلم حصنها» ظاهره أنَّ الحدَّ إنما هو لحرمة زوجها لا

١٣٧٩٨ / ٢٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقْذِفُ الْجَارِيَةَ الصَّغِيرَةَ؟

قَالَ: «لَا يُجْلَدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ^١ قَدْ أَذْرَكْتَ^٢، أَوْ قَارَبْتَ^٣».

١٣٧٩٩ / ٢٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ

حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَقْذِفُ الصَّبِيَّةَ يُجْلَدُ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى تَبْلُغَ»^٤.

ولدها كما فهمه الأصحاب، إلا أن يقال: المراد أنه بسبب الزوج المسلم صار الولد في حكم المسلم، فلذا يحذف لحرمة الولد. ولا يخفى بعده، بل الأظهر أن ذلك لحرمة الزوج لأنها حرمة.

وقال المحقق: «لو قال لمسلم: يا ابن الزانية، أملك زانية، وكانت أمه كافرة أو أمة، قال في النهاية: عليه الحد تائماً، لحرمة ولدها، والأشبه التعزير». الشرائع، ج ٤، ص ٩٤٦.

وقال الشهيد الثاني: «والشيخ استند في قوله بثبوت الحد إلى رواية عبدالرحمن... وفيها قصور في السند والدلالة، أما الأول فلأن في طريقها بنان بن محمد، وحاله مجهول، وأبان وهو مشترك بين الثقة وغيره. وأما الثاني فمن وجهين... ووافق الشيخ على ذلك جماعة، وقبله ابن الجنيّد، وذكر أنه مروى عن الباقر عليه السلام. قال: وروى الطبري أن الأمر لم يزل على ذلك إلى أن أشار عبدالله بن عمر على عمر بن عبدالعزيز بأن لا يحذف المسلم في كافر، فترك ذلك. وهو الأقوى». المسالك، ج ١٤، ص ٤٤٠-٤٤١.

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٧، ح ٢٤٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٧٥، ح ٢٩٠، بسنده عن أبان. النوادر للأشعري، ص ١٤٢، ضمن ح ٣٦٦، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٧، ح ١٥٢٥٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٨، ح ٣٤٥٢٨؛ وص ٢٠٠، ذيل ح ٣٤٥٦٢.

١. في «ع، ك، ن، بف، جت، جد»، والعلل: «أن يكون».

٢. في الوافي: «يعني قاربت الإدراك».

٣. علل الشرائع، ص ٥٣٤، ح ٢، بسنده عن عاصم بن حميد. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ١٥٢٢٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٥، ذيل ح ٣٤٥٢٣.

٤. في «م، جد»: «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام بدل «عن أبي عبدالله».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٨، ح ٢٥٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٨٨٠، بسندهما عن ابن أبي نصر. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٨، ح ١٥٢٥٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٦، ح ٣٤٥٢٤.

٢٧- بَابُ الرَّجُلِ يَقْذِفُ جَمَاعَةً

١٣٨٠٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ^١ عَنْ رَجُلٍ افْتَرَى عَلَى قَوْمٍ جَمَاعَةً^٢

قَالَ: «إِنْ أَتَوْا بِهِ مُجْتَمِعِينَ ضَرَبَ خَذًا وَاحِدًا، وَإِنْ أَتَوْا بِهِ مُتَفَرِّقِينَ ضَرَبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ^٣ مِنْهُمْ خَذًا^٤».

١٣٨٠١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

غُثْمَانَ، عَنْ الْحَسَنِ الْعَطَّارِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ قَذَفَ قَوْمًا؟

قَالَ: «قَالَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؟»

٢١٠/٧ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «يُضْرَبُ خَذًا وَاحِدًا، فَإِنْ^٥ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ فِي الْقَذْفِ^٦ ضَرَبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ^٧ مِنْهُمْ خَذًا^٨».

١. في «يف» والوافي: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام بدل «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت».

٢. في المرأة: «قوله: جماعة، إما حال عن القوم، أي حال كونهم مجتمعين؛ أو صفة له أو صفة لصدر محذوف، أي قذفه مجتمعة في اللفظ أو متعددة في مجلس واحد. ولعل الأول أظهر ثم الثالث».

٣. في «يج»: «- وواحد».

٤. قال المحقق: «إذا قذف جماعة واحداً بعد واحد فلكل واحد حد ولو قذفهم بلفظ واحد، وجاءوا به مجتمعين فلكل حد واحد. ولو افترقوا في المطالبة فلكل واحد حد». الشرائع، ج ٤، ص ١٥٣.

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٨، ح ٢٥٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ٨٤٨، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٥٤، ذيل ح ٥٠٨٣؛ والنوادر للأشعري، ص ١٤٢، ضمن ح ٣٦٦، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٦٩، ح ٢٥٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ٨٥٠. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٣، ح ١٥٢٩٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٢، ح ٣٤٥٣٧.

٦. في «يف» والوسائل: «- قال». وفي الوافي: «فقال».

٧. في «يف» والوافي والتهذيب، ح ٢٥٦ والاستبصار، ح ٨٥١؛ وإن».

٨. في «جت»: «بالقذف» بدل «في القذف».

٩. في «يف» والوافي والتهذيب، ح ٢٥٦: «رجل».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٩، ح ٢٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ٨٥١، بسندهما عن أبان، عن الحسن

١٣٨٠٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ افْتَرَى عَلَى قَوْمٍ جَمَاعَةً؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ أَتَوْا بِهِ مُجْتَمِعِينَ^٢ ضَرَبَ حَدًّا وَاحِدًا، وَإِنْ أَتَوْا بِهِ مُتَفَرِّقِينَ ضَرَبَ

لِكُلِّ رَجُلٍ^٣ حَدًّا^٤».

● عَنْهُ^٥، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ^٦.

٢٨- بَابٌ فِي نَحْوِهِ

١٣٨٠٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبَّادِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ ثَلَاثَةِ شَهَدُوا عَلَى رَجُلٍ بِالزَّنى وَقَالُوا: الْآنَ نَأْتِي بِالرَّابِعِ^٧؟

٥. العطّار. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٥٣، ذيل ح ٥٠٨٣؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٦٩، ح ٢٥٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٤، ح ١٥٣٠٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٢، ح ٣٤٥٣٨.

١. في «ك»: «وإذا».

٢. في الوسائل: «وبه».

٣. في «ف»: «لكل واحد منهم» بدل «لكل رجل».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٩، ح ٢٥٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ٨٤٩، بسند هما عن محمد بن حمران. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٣، ح ١٥٣٠٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٢، ح ٣٤٥٣٩.

٥. الضمير راجع إلى يونس المذكور في سند الخبر؛ فقد روى محمد بن عيسى [ابن عبيد] عن يونس [ابن عبد الرحمن] عن سماعة [ابن مهران] في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٣٠١-٣٠٢ و ص ٣٢٧-٣٢٨.

٦. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٣، ح ١٥٣٠١؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٩٢، ح ٣٤٥٣٩.

٧. في «بن» وحاشية «م» والوسائل، ح ٣٤٥٤٢: «يأتي الرابع» بدل «نأتي بالرابع».

قَالَ: «يُجْلَدُونَ حَدَّ الْقَازِفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ»^١.

١٣٨٠٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا أَكُونُ، أَوَّلَ الشُّهُودِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الرَّنِيِّ؛ أَخْشَى أَنْ يَنْكُلَ بَعْضُهُمْ، فَأُجْلَدَ»^٢.

١٣٨٠٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ أَنَّهُ زَنَى بِفُلَانَةٍ، وَشَهِدَ الرَّابِعُ أَنَّهُ لَا يَذَرِي بِمَنْ زَنَى؟

قَالَ: «لَا يُجْلَدُ»^٤، وَ لَا يُزَجَّمُ^٥.

١. قال العلامة: «إذا لم يكمل شهود الزنى حدوا، وكذا لوكملوا أربعة غير مرضيين كالفساق. ولو كانوا مستورين ولم تثبت عدالتهم ولا فسقهم فلا حد عليهم، ولا يثبت الزنى. ويحتمل أن يجب الحد إن كان رد الشهادة لمعنى ظاهر كالعمى والفسق الظاهر، لا لمعنى خفي كالفسق الخفي، فإن غير الظاهر خفي عن الشهود، فلم يقع منهم تفريط». قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٥٢٥.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٥١، ح ١٨٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٧٠، ح ٢٦٠، بسنده عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٥، ح ١٥٣٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٧، ح ٣٤٣١٢؛ و ص ١٩٤، ح ٣٤٥٤٢.

٣. في «ع، ك، ل، بن، جت» والوسائل: - «أمر المؤمنين عليه السلام».

٤. في العلل: «لا أحب أن أكون». في الوسائل: «في».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤، ذيل ح ٤٩٩١، معلقاً عن عاصم بن حميد. علل الشرائع، ص ٥٤٠، ذيل ح ١٧، بسند آخر، وفيها مع اختلاف يسير الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٦، ح ١٥٣١٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٤، ح ٣٤٥٤٣.

٧. في «بن» والوسائل: «أحمد بن محمد». وهو سهو كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٤١٤ و ٥٣٣٠، فلاحظ.

٨. في الوافي: «رابع بآته».

٩. في «ع، ل، بن، جت» وحاشية «جت» والوافي والتهذيب والاستبصار: «ولا يحد».

١٠. في الوافي: «يعني لا يحد المشهود عليه ولا يرجم؛ لعدم اجتماع العلم بالزنى مع الجهل بالمزني بها».

١٣٨٠٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام ^١ فِي ثَلَاثَةِ شَهْدُوا عَلَى رَجُلٍ بِالزَّنى، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «أَيْنَ الرَّابِعُ» فَقَالُوا: «الآنَ يَجِيءُ». فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «حُدُّوهُمْ» ^٢، فَلَيْسَ فِي الْحُدُودِ ^٣ نَظَرَةٌ سَاعَةً ^٤.

٢٩- بَابُ الرَّجُلِ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ وَوَلَدَهُ

٢١١/٧

١٣٨٠٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ وَ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: يَا زَانِيَةً، أَنَا زَنْيْتُ بِكَ، قَالَ: «عَلَيْهِ حَدٌّ وَاحِدٌ لِقَذْفِهِ إِيَّاهَا، وَ أَمَّا قَوْلُهُ: أَنَا زَنْيْتُ بِكَ، فَلَا حَدَّ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ ^٦ بِالزَّنى عِنْدَ الْإِمَامِ ^٧» ^٨.

وفي المرأة: «يدلّ على أنّ مع ذكرهم لمن وقع عليها الزنى يلزم اتفاقهم فيها، ولا يدلّ على أنّه يجب التعرّض لمن وقع عليها كما يفهم من كلام بعض الأصحاب، وليس في الخبر حدّ الشهود، وظاهر الأصحاب أنّهم يحدّون».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥، ح ٧٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٨١٧، بسندهما عن أحمد بن الحسن. الفقيه، ج ٤، ص ٣٩، ح ٥٠٣٥، معلقاً عن عمار بن موسى الساباطي، مع زيادة في آخره. مسائل علي بن جعفر، ص ١٣٤، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٠، ح ١٥٠٢٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٩٥، ذيل ح ٣٤٣٠٩.

١. في الوافي: «عن علي عليه السلام». وفي الوسائل: «عن أبيه عليه السلام».

٢. في الجعفریات: «خذوهم». في الوافي: «في الحدّ».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٥١، ح ١٩٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٤٩، ح ١٨٥، بسنده عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٣٤، ح ٥٠٢١، معلقاً عن السكوني هكذا: «وفي رواية السكوني أنّ ثلاثة شهدوا...». الجعفریات، ص ١٤٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٥، ح ١٥٣٠٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٤، ح ٣٤٥٤٤.

٥. في «بح» و«أربعة».

٧. في امرأة العقول، ج ٢٣، ص ٣٢٤: «ولو قال لامرأته: أنا زانيت بك، قيل: لا يحدّ لاحتمال الإكراه».

١٣٨٠٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ^١، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَقْذِفُ^٢ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا. قَالَ: «يَضْرِبُ الْحَدَّ، وَ يُخْلِي بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا»^٣.

١٣٨٠٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَصَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، جُلِدَ^٤ الْحَدَّ وَ هِيَ امْرَأَتُهُ»^٥.

١٣٨١٠ / ٤. عَنْهُ^٦، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ، جُلِدَ الْحَدَّ، وَ كَانَتْ امْرَأَتُهُ، وَ إِنْ لَمْ يَكْذِبْ^٧ نَفْسَهُ تَلَاعَنَا^٨، وَ يُفَرَّقُ^٩ بَيْنَهُمَا»^{١٠}.

«والمشهور بين الأصحاب ثبوته ما لم يدع الإكراه، ولا يمكن الاستدلال عليه بهذا الخبر للتصريح فيه بقوله: «يا زانية». والشيخ في النهاية فرض المسألة موافقاً للخبر وحكم بذلك، وغفل من تأخر عنه عن ذلك وأسقطوا قوله: «يا زانية». وقال العلامة: «لو قال لامراته: أنا زينت بك حد لها على إشكال، فإذا أقر أربعاً حد للزنى أيضاً». القواعد، ج ٣، ص ٥٤٥.

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٦، ح ٢٩١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ٤، ص ٥١، ح ٥٠٧٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٤، ح ١٥٢٤٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٥، ح ٣٤٥٤٦.

١. في «ك، ن»: «أصحابنا». ٢. في «م، ج»: «يقذف الرجل».

٣. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٢، ح ١٥٢٣٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٣، ح ٢٨٩١٣.

٤. في «ك»: «حد». وفي «بف»: «الجلد» بدل «بها جلد».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٦، ح ٦٨٦، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٦، ح ٢٩٢، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن. النوار للأشعري، ص ١٤٢، ح ٣٦٦، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٢، ح ١٥٢٣٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٣، ح ١٨٩١٤.

٦. الضمير راجع إلى محمد بن عيسى بن عبيد المذكور في السند السابق.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+على».

٨. في الوسائل: «وفرق».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٦، ح ٦٨٧، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٦، ح ٢٩٣، معلقاً عن

١٣٨١١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَنْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ»؟^١

قَالَ: «هُوَ الَّذِي^٢ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ، فَإِذَا قَذَفَهَا ثُمَّ أَقْرَبَ بِأَنَّهُ كَذَبَ عَلَيْهَا، جَلِدَ الْحَدَّ، وَرَدَّتْ إِلَيْهِ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يَمْضِيَ، فَشَهِدَ^٣ عَلَيْهَا أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ يَلْعَنُ^٤ فِيهَا نَفْسَهُ^٥ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَإِنْ^٦ أَرَادَتْ أَنْ تَذَرَهُ^٧ عَنْ نَفْسِهَا الْعَذَابَ، وَالْعَذَابُ هُوَ الرَّجْمُ، شَهِدَتْ^٨ «أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ»^٩ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ»^{١٠} وَإِنْ^{١١} لَمْ تَفْعَلْ رُجِمَتْ، فَإِنْ^{١٢} فَعَلَتْ ذَرَأَتْ عَنْ نَفْسِهَا الْحَدَّ^{١٣}، ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^{١٤}.

٣١٢/٧

١. يونس بن عبد الرحمن. التوادر للأشعري، ص ١٥٥، ح ٣٩٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف سير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٢، ح ١٥٢٣٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢٤، ح ٢٨٩٤٥.

١. النور (٢٤): ٦.

٢. في الوسائل والكافي، ح ١١٠٧٨، والتهذيب والاستبصار: «القاذف».

٣. في «بح»: «الرجل». ٤. في الوسائل والكافي، ح ١١٠٧٨: «أنه».

٥. في «بف» وحاشية «جت» والوسائل والكافي، ح ١١٠٧٨، والتهذيب: «فيشهد». وفي الاستبصار: «فليشهد».

٦. في الاستبصار: «فليلعن». ٧. في التهذيب: «أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ» بدل «يلعن فيها نفسه».

٨. في الكافي، ح ١١٠٧٨: «فإن».

٩. في الكافي، ح ١١٠٧٨، والاستبصار: «أَنْ تَدْفَع». والدرأ: الدفع. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ٤٨ (درأ).

١٠. في الاستبصار: «أَنْ تشهد». ١١. النور (٢٤): ٨ و ٩.

١٢. في الوسائل والكافي، ح ١١٠٧٨، والتهذيب والاستبصار: «فإن».

١٣. في «بف» جد» والوسائل والكافي، ح ١١٠٧٨، والتهذيب والاستبصار: «وإن».

١٤. في «بف» - «الحد».

١٥. الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ح ١١٠٧٨. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٨٤، ح ٦٤٢، والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٩، ح ١٣٢١، معلقاً عن الكليني. التوادر للأشعري، ص ١٤٤، ح ٣٦٩، بسند آخر، مع اختلاف سير.

وفي كلها مع زيادة في آخره.

١٣٨١٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ صَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَوْقَفَهُ الْإِمَامُ لِلْعَانِ، فَشَهِدَ شَهَادَتَيْنِ، ثُمَّ نَكَلَ وَ أَكْذَبَ^١ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الْعَانِ.

قَالَ: «يُجْلَدُ حَدَّ الْقَاضِي، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ»^٢.

١٣٨١٣ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٣ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَ هِيَ حُبْلَى، ثُمَّ ادَّعَى وَلَدَهَا بَعْدَ مَا وَلَدَتْ، وَ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْهُ.

قَالَ: «يُرَدُّ إِلَيْهِ^٤ الْوَلَدُ^٥ وَ لَا يُجْلَدُ^٦؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَضَى الثَّلَاثُونَ»^٧.

١. في الوافي والكافي، ح ١١٠٨٠: «فأكذب».

٢. في «بحر»، بف، جت، «الوافي والوسائل والكافي، ح ١١٠٨٠ والتهذيب: «امرأته».

٣. الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ح ١١٠٨٠، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٦، ح ٢٩٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ٨، ص ١٩١، ح ٦٦٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٩، ح ٢٢٥٧٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٤، ح ٢٨٩١٩.

٤. في الكافي، ح ١١٠٨٣ والتهذيب، ح ٦٧٢: «وعلني بن إبراهيم عن أبيه».

٥. في الكافي، ح ١١٠٨٣ والتهذيب، ح ٦٧٢ و ٢٩٦: «وأحمد بن محمد».

٦. في الوافي: «عليه».

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: يرُدُّ إليه الولد، بأن يرثه الولد، ولا يرث هو من الولد».

٨. في التهذيب، ح ٦٨٢: «ولا تحل له».

٩. قال الشهيد الثاني: «اختلف العلماء في جواز لعان الحامل إذا قذفها أو نفى ولدها قبل الوضع، فذهب الأكثر إلى جوازه لعموم الآية، ووجود المقتضي وانتفاء المانع؛ إذ ليس إلا كونها حاملاً وهو لا يصلح للمناعية...

١٣٨١٤ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْتَرِي عَلَى امْرَأَتِهِ ؟

قَالَ: «يُجْلَدُ، ثُمَّ يَخْلَى بَيْنَهُمَا، وَ لَا يُلَاعِنُهَا حَتَّى يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنَّي^٢ رَأَيْتُكَ

تَفْعَلِينَ كَذَا وَكَذَا»^٣.

١٣٨١٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ: «يُجْلَدُ، ثُمَّ يَخْلَى بَيْنَهُمَا، وَ

لَا يُلَاعِنُهَا حَتَّى يَقُولَ: إِنَّهُ قَدْ رَأَى مَنْ يَفْجُرُ بِهَا بَيْنَ رِجْلَيْهَا»^٤.

«و[رواية] الحلبي... ثم إن تم اللعان منهما فلا كلام، وإن نكلت عنه أو اعترفت فتوجه عليها الحد لم تحذ إلى أن تضع كغيرها متن يثبت عليها الحد حاملاً. المسالك، ج ١٠، ص ٢١٧-٢١٨.

١٠. الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ح ١١٠٨٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٢، ح ٦٧٢، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٧، ح ٢٩٦، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٨، ذيل ح ٤٨٥٥، معلقاً عن البرنطي، عن عبد الكريم. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٤، ح ٦٨٢، بسنده عن أحمد بن محمد، عن عبد الكريم. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ح ١١٠٨٨؛ وكتاب المواريث، باب ميراث ابن الملاعة، ح ١٣٦٠؛ والفقيه، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٥٦٩٧؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٩٠، ح ٦٦٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٥، ح ١٣٣٩، بسند آخر عن الحلبي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٥، ح ٢٢٥٦٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢٤، ح ٢٨٩٤٤.

١. في «بف»:- «بن إبراهيم».

٢. في «بف» بن، وحاشية «جت» والوسائل والكافي، ح ١١٠٩٠. والتهذيب والاستبصار: «أنّي».

٣. في المرأة: «ولا خلاف في اشتراط دعوى المعاينة في اللعان إذا قذف، وأما إذا نفى الولد فلا».

٤. الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ح ١١٠٩٠. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٨٦، ح ٦٤٨؛ وص ١٩٣، ح ٦٧٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٢، ح ١٣٢٦ و١٣٢٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٦، ح ٢٩٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٤، ح ٢٢٥٦٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٦، ح ٢٨٩٢٣.

٥. في «بج»:- «قد».

٦. في الوسائل: «بين رجلها من يفجرها بدل ومن يفجرها بين رجلها».

٧. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ح ١١٠٧٨. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٣، ح ١٥٢٣٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٦، ح ٢٨٩٢٢.

١٠ / ١٣٨١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ، فَتَلَاعَنَا، ثُمَّ قَذَفَهَا بَعْدَ مَا

تَفَرَّقَا أَيْضًا بِالرَّغْبَى: أَعْلَيْهِ حَدٌّ؟

قَالَ: «نَعَمْ، عَلَيْهِ حَدٌّ»^٢.

١١ / ١٣٨١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ^٤، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ

بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءً، قَالَ: «يُضْرَبُ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ عَاذَ؟ قَالَ: «يُضْرَبُ، فَإِنَّهُ يُوْشِكُ أَنْ يَنْتَهِيَ».

قَالَ يُونُسُ: يُضْرَبُ ضَرْبٌ أَذْبٍ لَيْسَ بِضَرْبِ الْحُدُودِ^٥؛ لِأَنَّ^٦ يُوْذِي^٧ امْرَأَةً مُؤَمِّنَةً

بِالتَّغْرِيبِ^{١٠}.

١. في «بف»: «آخر».

٢. في حاشية «ج»: «آخر».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٦، ح ٦٨٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٧، ح ٢٩٧، معلقاً عن محمد بن

يحيى. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٣، ح ١٥٢٤٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٣٩، ح ٢٨٩٨٠؛ وج ٢٨، ص ١٩٦،

ح ٣٤٥٤٧.

٤. في «ج»: «- بن عبيد».

٥. هكذا في «ع»، ك، ل، م، يح، بف، بن، جد، والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي «ن، جت»، والمطبوع: «عن

أبي بصير، عن أبي عبد الله».

٦. في «ل، م، ن»، والتهذيب: «فإن».

٧. في التهذيب، ج ٨: «ليس يضرب الحد» بدل «ليس بضرب الحدود». وفي الوسائل: «الحد» بدل «الحدود».

٨. في «بف»: «ولأنه».

٩. في «ل، بن»: «توذي».

١٠. قال العلامة: «المشهور أن الرجل إذا قال لامرأته بعدما دخل بها: لم أجدك عذراء، لم يكن عليه حد، بل

يعزر ... وقال ابن الجنيّد: لو قال لها - من غير خرد [أي: غضب] ولا سبب -: لم أجدك عذراء لم يحد، وهو

يشعر به بأنه لو قال مع الحرد والسبب كان عليه الحد من حيث المفهوم. وقال ابن عقيل: ولو أن رجلاً قال

لامرأته: لم أجدك عذراء جلد الحد، ولم يكن في هذا وأشباهه لعان. مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤٦٨.

١١. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٦، ح ٦٩٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٧، ح ١٣٤٧، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب،

١٣٨١٨ / ١٢ . يُونُسُ^١، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: لَمْ تَأْتِيَنِي عَذْرَاءَ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٢؛ لِأَنَّ الْعَذْرَةَ تَذْهَبُ بِغَيْرِ جَمَاعٍ^٣.

١٣٨١٩ / ١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَذَفَ ابْنَتَهُ بِالزَّنى؟

قَالَ^٤: «لَوْ قَتَلَهُ مَا قُتِلَ بِهِ، وَإِنْ قَذَفَهُ لَمْ يُجْلَدْ لَهُ».

قُلْتُ: فَإِنْ قَذَفَ ابْنُوهُ أُمَّهُ؟

فَقَالَ^٥: «إِنْ قَذَفَهَا وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا تَلَاعَنَّا، وَلَمْ يُلْزَمْ ذَلِكَ الْوَلَدُ الَّذِي انْتَفَى

١. ج ١٠، ص ٧٧، ح ٢٩٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣١، ح ٨٦٨، معلقاً عن يونس، إلى قوله: «يوشك أن ينتهي». النوادر للأشعري، ص ١٤٩، ح ٣٨٣، عن أبي بصير، إلى قوله: «يوشك أن ينتهي» مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٨، ح ٥٠٦٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٩٥، ح ٦٨٤؛ وج ١٠، ص ٧٨، ح ٣٠٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٧، ح ١٣٤٦؛ وج ٤، ص ٢٣١، ح ٧٨٠. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٥، ح ١٥٢٤٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٣٧، ذيل ح ٢٨٩٧٥.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد.

٢. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «بشيء» بدل «عليه شيء».

٣. في الوافي: «أول» في التهذيبيين بنفي الحد الكامل وإن وجب التعزير بالإيذاء، وأول الجلد فيما قبله بالتعزير. أقول: بل الصواب أن يحمل هذا الخبر بما إذا لم يكن بذلك عن الزنى، بل أخبر بما وجده من غير أن يظن بها سواء، كما يشعر به آخر الخبر. وانظر: التهذيب، ج ٨، ص ١٩٦، ذيل الحديث ٦٨٩؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٧، ذيل الحديث ١٣٤٦.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٦، ح ٦٨٩؛ وج ١٠، ص ٧٨، ح ٣٠٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٧، ح ١٣٤٥؛ وج ٤، ص ٢٣١، ح ٨٦٩، معلقاً عن يونس. علل الشرائع، ص ٥٠٠، ح ١، بسنده عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. الجعفرات، ص ١٠٣، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٤٩، ح ٥٠٦٥، مرسل من دون التصريح باسم المصنوع عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٦، ح ١٥٢٥١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٣٦، ذيل ح ٢٨٩٧٤.

٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «فقال».

٦. في «ك، ل، ن، ب»، مع، بن، والوسائل: «قال».

مِنْهُ، وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبْدَاً.

قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَالَ لِابْنِهِ - وَأُمُّهُ حَيَّةٌ -: يَا ابْنَ الرَّائِيَةِ، وَلَمْ يَنْتَفِ مِنْ وَلَدِهَا، جَلِدَ الْحَدَّ لَهَا، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا».

قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَالَ لِابْنِهِ: يَا ابْنَ الرَّائِيَةِ، وَأُمُّهُ مَيِّتَةٌ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَنْ يَأْخُذُ بِحَقِّهَا^٢ مِنْهُ إِلَّا وَلَدَهَا مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْحَدِّ قَدْ صَارَ^٣ لَوْلَدِهِ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ مِنْ غَيْرِهِ، فَهُوَ وَلِيُّهَا يُجْلَدُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ مِنْ غَيْرِهِ^٤، وَكَانَ لَهَا قَرَابَةٌ يَقُومُونَ بِأَخْذِ^٥ الْحَدِّ، جَلِدَ لَهُمْ^٦».

١٣٨٢٠ / ١٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنِ ابْنِ

مُضَارِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، ضَرَبَ^٧ الْحَدَّ وَهِيَ امْرَأَتُهُ»^٨.

١. في «م، جد»: «ولا تحل».

٢. في «جت»: «لم يكن» بدون الواو.

٣. في «جد»: «لحقها».

٤. في «جد»: «- منه».

٥. في «ك»: «- قد صار».

٦. في «بن» والوسائل: «فإن».

٨. في الوافي والتهذيب: «بحق».

٩. في المرأة: «بدل ظاهره على ما ذهب إليه الصدوق عليه السلام من أن اللعان لا يكون إلا بنفي الولد، ويمكن حمله على ما إذا لم يدع المعينة».

وقال العلامة: «لو قذف الأب ولده عزز ولم يحد، وكذا لو قذف زوجته الميتة ولا وارث لها سواء. ولو كان لها

ولد من غيره كان له الحد كمالاً دون الولد الذي من صلبه». قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٥٤٦.

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٧، ح ٢٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٢، ح ١٥٢٦٨؛ الوسائل،

ج ٢٨، ص ١٩٦، ح ٣٤٥٤٩.

١١. في الوافي: «جلد».

١٢. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٢، ح ١٥٢٣٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٣، ذيل ح ٢٨٩١٤.

٣٠- بَابُ صِفَةِ حَدِّ الْقَازِفِ

١٣٨٢١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ

سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ ، قَالَ :

سَأَلْتُهُ^١ عَنْ الرَّجُلِ^٢ يَفْتَرِي : كَيْفَ يَنْتَبِغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَضْرِبَهُ؟

قَالَ : «جَلِدَ بَيْنَ الْجَلْدَيْنِ^٣»^٤.

١٣٨٢٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ الثَّوَلِيِّ ، عَنْ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ ، قَالَ : «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ^٧ أَنْ لَا يَنْزَعَ

شَيْءٌ مِنْ ثِيَابِ الْقَازِفِ إِلَّا الرِّدَاءُ»^٨.

١٣٨٢٣ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٩ ، قَالَ : «يُجْلَدُ^{١٠} الْمُفْتَرِي ضَرْبًا^{١١} بَيْنَ الضَّرْبَتَيْنِ ، يُضْرَبُ^{١٢}

١ . في «ل، بن» : «سألت» . وفي الوسائل : «سألت أبا عبد الله^٥» .

٢ . هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب . وفي «ن» والمطبوع : «عن رجل» .

٣ . في «ف» : «الجلدتين» . وقال المحقق الحلبي : «الحديث ثمانون جلدة ، حرأكان أو عبداً ، ويجلد بتيابه ولا يجرّد .

ويقصر على الضرب المتوسط ، ولا يبلغ به الضرب في الزنى» . الشرائع ، ج ٤ ، ص ٩٤٧ .

٤ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٧٠ ، ح ٢٦٢ ، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد . قرب الإسناد ، ص ٢٧٥ ، ح ١٠١٧ ،

بسند آخر عن موسى بن جعفر^٦ ، وتمايم الرواية فيه : «يجلد الزاني أشد الجلد وجلد المفتري بين

الجلدتين» . الوافي ، ج ١٥ ، ص ٣٨٧ ، ح ١٥٣١٢ : الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ١٩٧ ، ح ٣٤٥٥٠ .

٥ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٧٠ ، ح ٢٦٥ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ، عن آبائه^٦ عن رسول الله^٧ . الوافي ، ج ١٥ ،

ص ٣٨٨ ، ح ١٥٣١٥ : الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ١٩٧ ، ح ٣٤٥٥٣ .

٦ . في الوسائل : «يضرب» .

٧ . في الوافي : «المفتري يضرب» بدل «يجلد المفتري ضرباً» .

٨ . في «م، جد» : «يجلد» .

جَسَدُهُ كُلُّهُ»^١.

١٣٨٢٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ :
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ، قَالَ : « الْمُفْتَرِي يُضْرَبُ بَيْنَ الصَّرْبَيْنِ ، يُضْرَبُ جَسَدُهُ كُلُّهُ فَوْقَ
ثِيَابِهِ »^٢.

٢١٤ / ٧ ١٣٨٢٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : الزَّانِي أَشَدُّ ضَرْبًا مِنْ شَارِبِ
الْخَمْرِ ، وَ شَارِبِ الْخَمْرِ أَشَدُّ ضَرْبًا مِنَ الْقَاذِفِ ، وَ الْقَاذِفُ أَشَدُّ ضَرْبًا مِنَ التَّغْزِيرِ »^٣.

٣١- بَابُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْحَدُّ فِي الشَّرَابِ

١٣٨٢٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛
و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا ، عَنْ ابْنِ مَخْثُوبٍ ، عَنْ
إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ ، قَالَ :

١ . التهذيب، ج ١٠، ص ٧٠، ح ٢٦٣، بسنده عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٧، ح ١٥٣١٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٧، ح ٣٤٥٥١.

٢ . الكافي، كتاب الحدود، باب صفة حد الزاني، ذيل ح ١٣٦٩٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٠، ح ٢٦٤، معلقاً عن
يونس. النوادر للأشعري، ص ١٤٢، ح ٣٦٤، عن ابن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في
أوله. وفي الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه الحد في الشراب، ذيل ح ١٣٨٣٩؛ والتهذيب، ج ١٠،
ص ٩٢، ح ٣٥٥، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٧،
ح ١٥٣١٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٧، ح ٣٤٥٥٢.

٣ . قرب الإسناد، ص ١٤٤، ح ٥١٨؛ والجعفریات، ص ١٣٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن
علي عليه السلام، مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب الحدود، باب صفة حد الزاني، ح ١٣٦٩٩. الوافي، ج ١٥،
ص ٣٨٨، ح ١٥٣١٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٨، ح ٣٤٥٥٤.

٤ . في م، ن، هـ: «ومن».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ شَرِبَ حُسُوَةً^١ خَمْرٍ؟
قَالَ: «يُجْلَدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا حَرَامٌ»^٢.

١٣٨٢٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ كَانَ يُجْلَدُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟

قَالَ: «فَقَالَ^٣: «كَانَ يُضْرَبُ بِالنَّعَالِ وَ يَزِيدُ كُلَّمَا أُتِيَ بِالشَّارِبِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَزِيدُونَ^٤ حَتَّى وَقَفَ عَلَى ثَمَانِينَ، أَشَارَ بِذَلِكَ عَلِيُّ عليه السلام عَلَى عُمَرَ، فَرَضِيَ بِهَا»^٥.

١٣٨٢٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

زُرَّازَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «أَقِيمَ عَيْنُ اللَّهِ^٦ بْنُ عُمَرَ وَقَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَأَمَرَ بِهِ
عُمَرُ أَنْ يُضْرَبَ، فَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ^٧ أَحَدٌ يُضْرِبُهُ حَتَّى قَامَ عَلِيُّ عليه السلام بِسِنْعَةٍ^٨ مَشْنِيَةٍ^٩،

١. الحُسُوَةُ - بالضم -: الجرعة من الشراب بقدر ما يحس مرة واحدة. والخسوة - بالفتح -: الحزة. النهاية، ج ١، ص ٣٨٧ (حسا).

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٩١، ح ٣٥٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. علل الشرائع، ص ٥٣٩، ح ٦، بسنده عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٠، ح ١٥٣٢٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢١٩، ح ٣٤٦٠١.

٣. في الوافي: - «وقال».

٤. في المرأة: «قوله: يزيدون، لعل المراد منه أنه صلى الله عليه وآله كان يزيد بسبب كثرة الشاربين فكأنهم زادوه لأنهم صاروا سبباً لذلك».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٩١، ح ٣٥١، معلقاً عن يونس. تفسير الميعاشي، ج ١، ص ٣٤٠، ذيل ح ١٨٤، عن أبي الصباح، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف سيره. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٠، ح ١٥٣٢٢٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢٠، ح ٣٤٦٠٣.

٦. في «ك»: «عبد الله».

٧. في «جت»: «إليه».

٨. في «بف»: «بسنع». والنسعة - بالكسر -: سير مضفور، يجعل زماماً للبعير وغيره. النهاية، ج ٥، ص ٤٨ (نسع).

٩. في «بف»: «فشناه». وفي الوسائل: «+ لها طرفان».

فَضْرَبَهُ^١ بِهَا أَرْبَعِينَ^٢.

١٣٨٢٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بَرْيَدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام: يَضْرِبُ شَارِبُ الْخَمْرِ ثَمَانِينَ، وَ شَارِبُ الثَّبِيدِ ثَمَانِينَ»^٣.

١٣٨٣٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْحَلِيِّ:

٢١٥/٧ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ عليه السلام كَيْفَ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ؟ فَقَالَ: «كَانَ يَضْرِبُ بِالنَّعَالِ وَ يَزِيدُ^٤ إِذَا أَتَى بِالشَّارِبِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَزِيدُونَ حَتَّى وَقَفَ ذَلِكَ^٥ عَلَى ثَمَانِينَ، أَشَارَ بِذَلِكَ عَلِيٌّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عَلَى عُمَرَ^٦».

١. في «ك» وحاشية «ن»: «فضرِب».

٢. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٣٣٠: «يظهر منه ومما سيأتي الاكتفاء بالأربعين إذا كان السوط ذا شعبتين أو مثنيًا، ولم يتعرض له الأصحاب. ولعل هذا منشأ توهم جماعة من العامة حيث ذهبوا إلى الاكتفاء بالأربعين مطلقاً. ويمكن أن يكون إنما فعله عليه السلام تقية، فضرِبَ بذِي الشَّعْبَتَيْنِ ليكون أقرب إلى الحكم الواقعي؛ إذ لاخلاف بين الأصحاب في أَنَّ حَدَّ شَرْبِ الْخَمْرِ ثَمَانُونَ فِي الْحَزِّ، والمشهور في العبد أيضاً ذلك، وذهب الصدوق إلى أَنَّ حَدَّهُ أَرْبَعُونَ».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٠، ح ٣٤٩، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٣، ح ١٥٣٣٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢١، ح ٣٤٦٠٤.

٤. في المرأة: «لاخلاف بيننا في عدم الفرق بين الخمر وسائر المسكرات في لزوم كمال الحد».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٠، ح ٣٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم الخصال، ص ٥٩٢، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ٢، بسند آخر عن علي عليه السلام، وتام الرواية فيه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ». الفقيه، ج ٤، ص ٥٦، ح ٥٠٨٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٩، ح ١٥٣١٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢٤، ح ٣٤٦١١.

٦. في «بن» والوسائل: «ويزداد».

٧. في «بف» - «ذلك».

٨. في الوسائل: «+ فرضي بها». وفي الوافي: «الوجه في ازدياد الضرب يوماً فيوماً إلى أن استقر الحد على ٥٥».

١٣٨٣١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَقْبَةَ^١ حِينَ شَهِدَ عَلَيْهِ بِشُرْبِ الْخَمْرِ، قَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيِّ عليه السلام: اقْضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمُوا^٢ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَأَمَرَ عَلِيٌّ عليه السلام، فَجَلَدَ بِسَوْطٍ لَهُ شُعْبَتَانِ^٣ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً^٤».

١٣٨٣٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٥: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ^٦: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ^٧ سَكِرَ، وَإِذَا سَكِرَ^٨ هَذَى، وَإِذَا هَذَى افْتَرَى، فَاجْلِدُوهُ حَدَّ^٩ الْمُفْتَرِي^{١٠}».

١٣٨٣٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

الثمانين تشديد الأمر على الناس في ذلك على التدرج، كما وقع في أصل تحريم الخمر. وأريد بالناس الولاة المنصوبون لإقامة الحدود. و«أشار بذلك» أي بالوقف على ثمانين.

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٩١، ح ٣٥٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٩، ح ١٥٣١٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢١، ح ٣٤٦٠٥.

١. في «م» جد، وحاشية «ن»: «عتبة».

٢. في «بف» والوافي والتهذيب: «يزعمون».

٣. في «ك»: «شعبان».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٠، ح ٣٤٧، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٣، ح ١٥٣٣٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢٦، ح ٣٤٦١٩.

٥. في «ج» -: «قال».

٦. في «بف» والوافي والتهذيب: «قال علي عليه السلام بدل قال: إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كان يقول».

٧. في «بج»: «المسكر».

٨. في المرأة: «قوله عليه السلام: وإذا سكر، هذا إما بيان لعلّة الحكم واقعاً، أو إلزام على المخالفين كما يظهر من كتبهم، حيث ذكروا أنه ألزمهم بذلك فقبلوا منه».

٩. في «بج»: «جلد».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٠، ح ٣٤٦، معلقاً عن يونس. علل الشرائع، ص ٥٣٩، ح ٨، بسنده عن زرارة، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٥٤٥، ذيل ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٩٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. الإرشاد، ج ١، ص ٢٠٣، مراسلاً عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٠، ح ١٥٣٣١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢٢، ح ٣٤٦٠٦.

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ وَ النَّبِيذِ ثَمَانِينَ، الْخَرْ وَ الْعَبْدَ، وَ الْيَهُودِيَّ وَ النَّضْرَانِيَّ».

قُلْتُ: وَ مَا شَأْنُ الْيَهُودِيِّ وَ النَّضْرَانِيِّ؟

قَالَ: «لَيْسَ لَهُمْ^١ أَنْ يُظْهِرُوا شُرْبَهُ^٢، يَكُونُ ذَلِكَ فِي بُيُوتِهِمْ^٣».

١٣٨٣٤ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي

بَصِيرٍ، قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَجْلِدُ الْخَرْ وَ الْعَبْدَ وَ الْيَهُودِيَّ وَ النَّضْرَانِيَّ فِي الْخَمْرِ وَ النَّبِيذِ ثَمَانِينَ.

فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْيَهُودِيِّ وَ النَّضْرَانِيِّ؟

فَقَالَ: إِذَا أَظْهَرُوا ذَلِكَ فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُظْهِرُوا شُرْبَهَا^٧.

١. في الوسائل، ح ٣٤٦٢٠: «لهماء».

٢. في «بف»: «بشربه».

٣. قال المحقق الحلبي: «الحَدُّ ثمانون جلدة، رجلاً كان الشارب أو امرأة، حرّاً كان أو عبداً. وفي رواية يحدّ العبد أربعين، وهي متروكة، وأنا الكافر فإنّ نظاهره حدّ، وإن استتر لم يحدّ، ويضرب الشارب عرياناً على ظهره وكفيه، ويتقى وجهه وفرجه ولا يقام عليه الحدّ حتّى يفيق». شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٩٥٠.

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٩١، ح ٣٥٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٦، ح ٨٩٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. علل الشرائع، ص ٥٣٩، صدر ح ٩، بسند آخر. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب على أهل الذمة من الحدود، ح ١٣٩٥٩، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٣، ح ٣٥٩، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف بسيرة الوافي، ج ١٥، ص ٣٩١، ح ١٥٣٢٣؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٧، ح ٣٤٦٢٠؛ وفيه، ص ٢٢٤، ح ٣٤٦١٢، إلى قوله: «في الخمر والنبيذ ثمانين».

٥. في الكافي: «ومسكر النبيذ».

٦. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «لأنّه».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٩١، ح ٣٥٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٨٩١، معلقاً عن يونس. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب على أهل الذمة من الحدود، ح ١٣٩٥٣، بسنده عن سماعة، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩١، ح ١٥٣٢٤؛ الوسائل، ج ٨، ص ٢٢٧، ح ٣٤٦٢١.

١٣٨٣٥ / ١٠. يُونُس^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْحَدُّ فِي الْخَمْرِ إِنْ شَرِبَ^٢ مِنْهَا^٣ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ^٤: «أَتَيْتُ عُمَرَ بِقَدَامَةٍ بِنِ مَظْعُونٍ، وَقَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَقَامَتْ عَلَيْهِ النَّبِيَّةُ، فَسَأَلَ عَلِيًّا عليه السلام، فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ، فَقَالَ^٥ قَدَامَةٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَيْسَ عَلَيَّ حَدٌّ، أَنَا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحُ فِيمَا طَعِمُوا»^٦».

قَالَ: «فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: لَسْتُ مِنْ أَهْلِهَا، إِنَّ طَعَامَ أَهْلِهَا لَهُمْ حَلَالٌ، لَيْسَ يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ إِلَّا مَا أَحَلَّ^٧ اللَّهُ لَهُمْ، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: إِنَّ الشَّارِبَ إِذَا شَرِبَ لَمْ يَذَرْ مَا يَأْكُلُ وَلَا مَا يَشْرَبُ، فَاجْلِدُوهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً^٨»^٩.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى.

٢. في الوافي: «أن يشرب».

٣. في «بن»: «يشرب» بدل «إن شرب منها». وفي «بف»: «إن شرب منها». وفي الوسائل والتهذيب: «أن

يشرب» بدلها. ٤. في «بف» والوسائل: «قال».

٥. في «ن»: «قد» بدون الواو. ٦. في «بف» والتهذيب: «أن يضربه».

٧. في «بف» والوافي: «قال». ٨. المائدة (٥): ٩٣.

٩. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار، ج ٤٠، ص ٢٩٧ والتهذيب. وفي «ن» والمطبع: «أحله».

١٠. في المرأة: «ولعل المراد أن الله قيد الحكم بالإيمان والأعمال الصالحة، فمن شرب محرماً لا يكون داخل فيه، فالمراد بعدم الجناح أنهم لا يحاسبون يوم القيامة على ما تصرفوا فيه من الحلال، أو المراد أن ما أحل الله للعباد لا يحل حلاً خالصاً على غير الصلحاء، الله أعلم».

وقال الطبرسي: «لما نزل تحريم الخمر والميسر قالت الصحابة: يا رسول الله ما تقول في إخواننا الذين مضوا وهم يشربون الخمر ويأكلون الميسر؟ فأنزل الله هذه الآية، وقيل: إنها نزلت في القوم الذين حرّموا على أنفسهم اللحوم وسلكوا طريق الترهّب كعثمان بن مظعون وغيره والمعنى: «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحُ فِيمَا طَعِمُوا» من الحلال وهذه اللفظة صالحة للأكل والشرب جميعاً. «إِذَا مَا اتَّقَوْا» شربها بعد التحريم. «وَمَا آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» أي الطاعات. مجمع البيان، ج ٣، ص ٢٤٠.

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٣، ح ٣٦٠، معلقاً عن يونس. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤١، ح ١٨٩، عن

١١ / ١٣٨٣٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام: يُضْرَبُ شَارِبُ الْخَمْرِ وَ شَارِبُ الْمُسْكِرِ».

قُلْتُ: كَمْ؟ قَالَ: «حَدُّهُمَا وَاحِدٌ»^١.

١٢ / ١٣٨٣٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ عليه السلام يَجْلِدُ الْحُرَّ وَالْعَبْدَ وَالْيَهُودِيَّ وَالنَّضْرَانِيَّ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ»^٢.

١٣ / ١٣٨٣٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ^٤، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ مِنَ الْأَشْرِيَةِ يَجِبُ فِيهِ كَمَا يَجِبُ فِي

عبدالله بن سنان، مع اختلاف يسير. علل الشرائع، ص ٥٣٩، ح ٧، مراسلاً. النوادر للأشعري، ص ١٥٢، ح ٣٩٠، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «ولا يشربون إلّا ما أحلّ الله» مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٢، ح ١٥٣٢٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢٢، ح ٣٤٦٠٧؛ البحار، ج ٤٠، ص ٢٤٩، ذيل ح ٢٣؛ و ص ٢٩٧، ح ٥٣.

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٠، ح ٣٤٥، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٢، ح ١٥٣٣٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣٠، ح ٣٤٦٣٠. ٢. في «جت»: «+» و«جلدة».

٣. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٢، ح ١٥٣٢٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢٨، ح ٣٤٦٢٣.

٤. ورد الخبر في التهذيب عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي بن النعمان، عن أبي الصباح الكناني. وهو سهو؛ فإنه مضافاً إلى كثرة روايات محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد [بن عيسى] عن علي بن النعمان، ليس أبو الصباح الكناني في طبقة من يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى مباشرة؛ فقد عدّه البرقي والشيخ الطوسي من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله عليه السلام. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٥٠-٥٥١، ص ٦٨٨؛ رجال البرقي، ص ١١، ص ١٨؛ رجال الطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٢٣٠؛ و ص ١٥٦، الرقم ١٧٢٩.

الْخَمْرِ مِنَ الْحَدِّ.^١

١٣٨٣٩ / ١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ^٢، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ^٣، قَالَ:

قَالَ: «حَدُّ الْيَهُودِيِّ وَالنَّضْرَانِيِّ وَالْمَمْلُوكِ فِي الْخَمْرِ وَالْفِزْيَةِ سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا صُولِحَ أَهْلُ الذِّمَّةِ^٤ أَنْ يَشْرَبُوهَا فِي بُيُوتِهِمْ»^٥.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ السَّكْرَانِ وَالزَّانِي؟

قَالَ^٦: «يُجْلَدَانِ بِالسِّيَاطِ مَجْرَدَيْنِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ، فَأَمَّا الْحَدُّ فِي الْقَذْفِ فَيُجْلَدُ عَلَى ثِيَابِهِ ضَرْباً بَيْنَ الضَّرْبَيْنِ»^٧.

١٣٨٤٠ / ١٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٩، ح ٣٤٤، معلقاً عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٣، ح ١٥٣٣١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣٠، ح ٣٤٦٢٩.

٢. هكذا في «م»، يع، بن، جت، وحاشية «ن». وفي «ع»، ك، ل، ن، بف، جد: «يونس عن عبد الرحمن بن مسكان». وفي المطبوع وحاشية «جت»: «يونس بن عبد الرحمن عن ابن مسكان».

والمتمركز في الأسناد رواية يونس [بن عبد الرحمن] عن [عبد الله] بن مسكان عن أبي بصير. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٥٠١؛ و ج ٢٣، ص ٢٩٠.

٣. في الوسائل، ح ٣٤٦٢٤: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٤. في «بف»: «ووالحرز». ٥. في الاستبصار، ح ٨٦٦: «والقذف».

٦. في الوسائل، ح ٣٤٥٥٧ والكافي، ح ١٣٩٥٦: «وعلى».

٧. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب على أهل الذمة من الحدود، ح ١٣٩٥٦. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٧٤، ح ٢٨٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٨٦٦؛ و ص ٢٣٧، ح ٨٩٢، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن. الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٩، ح ١٥٢٢٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٩، ح ٣٤٥٥٧؛ و ص ٢٢٨، ح ٣٤٦٢٤.

٨. في «بف»: «فقال».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٢، ح ٣٥٥، معلقاً عن يونس، عن عبد الله بن مسكان. وراجع: الكافي، كتاب الحدود، باب صفة حد الزاني، ح ١٣٦٩٨. الوافي، ج ١٥، ص ٢٧٩، ح ١٥٠٥١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣١، ح ٣٤٦٣١.

١٠. في «ع»، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد: «والوسائل والبحار: - عن محمد بن سالم».

عَمْرُو بْنُ شَيْمِرٍ، عَنْ جَابِرٍ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ:
 أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالنَّجَاشِيِّ الشَّاعِرِ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ،
 فَضَرَبَتْهُ ثَمَانِينَ^٢، ثُمَّ حَبَسَهُ لَيْلَةً^٣، ثُمَّ دَعَا بِهِ مِنَ الْغَدِ، فَضَرَبَتْهُ عَشْرِينَ سَوْطًا^٤.
 فَقَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا^٥ ضَرَبْتَنِي ثَمَانِينَ^٦ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ، وَهَذِهِ
 الْعَشْرِينَ^٧ مَا هِيَ؟

فَقَالَ: «هَذَا لِتَجْزِيكَ عَلَى شَرْبِ^٨ الْخَمْرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ^٩.»
 ١٦ / ١٣٨٤١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شَرِبَ رَجُلٌ الْخَمْرَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ^{١٠}، فَزَفَعَ إِلَى أَبِي
 بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ: أَشَرِبْتَ خَمْرًا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ^{١١}: وَلِمَ وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ؟».

«وورد الخبر في التهذيب عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن أحمد بن النضر. والمتكسر في
 الأسناد رواية أبي علي الأشعري أو أحمد بن إدريس - وكلاهما واحد - عن محمد بن سالم عن أحمد بن
 النضر، وما ورد في بعض الأسناد القليلة من توسط محمد بن عبد الجبار بين أبي علي الأشعري وأحمد بن
 النضر لا يأمن من التحريف. لاحظ ما قدمناه في الكافي، ذيل ح ١٧١٢ و ١١٥٥١.

١. في الوافي والتهذيب: «وقد».
٢. في «ك»، م، ن، يح، بف، جد، والتهذيب: «+ جلدة».
٣. في «بف» - «ليلة».
٤. في الوسائل: «- سوطاً».
٥. هكذا في «ع»، ل، بف، بن، جت، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ك»، م، ن، يح، جد، والبحار: «ما هذا».
- وفي المطبوع: «فقد» بدل «هذا».
٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «- ثمانين». وفي
 «بف» والتهذيب: «+ جلدة». وفي الفقيه: «+ سوطاً».
٧. في «م»، يح، والوافي والوسائل: «العشرون».
٨. في «بف»: «لشرب» بدل «على شرب».
٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٤، ح ٣٦٢، معلقاً عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن أحمد بن
 النضر. الفقيه، ج ٤، ص ٥٥، ح ٥٠٨٩، معلقاً عن عمرو بن شمر، عن جابر يرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام.
- الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٤، ح ١٥٣٣٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣١، ح ٣٤٦٣٢؛ البحار، ج ٤٠، ص ٢٩٧، ح ٥٤.
١٠. في «بف» والوافي: «شرب رجل على عهد أبي بكر الخمر [الوافي: خمرأ]».
١١. في «بف» والوافي: «فقال».

قَالَ: «فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: إِنِّي أَسْلَمْتُ وَحَسَنَ إِسْلَامِي، وَ مَنْزِلِي بَيْنَ ظَهْرَانِي قَوْمٍ ٢١٧/٧ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَيَسْتَحِلُّونَهَا^١، وَلَوْ عَلِمْتُ أَنَّهَا حَرَامٌ اجْتَنَبْتُهَا. فَالْتَفَتَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي أَمْرِ هَذَا الرَّجُلِ؟ فَقَالَ^٢ عُمَرُ: مُغْضِلَةٌ وَ لَيْسَ لَهَا إِلَّا أَبُو الْحَسَنِ^٣، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ادْعُ لَنَا عَلِيًّا، فَقَالَ عُمَرُ: يُوْتِي^٤ الْحَكَمَ فِي بَيْتِهِ، فَقَامَا وَ الرَّجُلُ مَعَهُمَا، وَ مَنْ حَضَرَهُمَا مِنَ النَّاسِ حَتَّى أَتَوْا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٥، فَأَخْبَرَاهُ بِقِصَّةِ الرَّجُلِ، وَقَصَّ الرَّجُلُ قِصَّتَهُ. قَالَ: «فَقَالَ: ابْعَثُوا مَعَهُ مَنْ يَدُورُ بِهِ عَلَى مَجَالِسِ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ مَنْ كَانَ تَلَا عَلَيْهِ آيَةَ التَّحْرِيمِ، فَلْيَشْهَدْ عَلَيْهِ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ^٦، فَلَمْ يَشْهَدْ^٧ عَلَيْهِ أَحَدٌ بِأَنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ آيَةَ التَّحْرِيمِ، فَخَلَّى عَنْهُ، وَ قَالَ^٨ لَهُ: إِنْ شَرِبْتَ بَعْدَهَا أَقْمَنَّا عَلَيْكَ الْحَدَّ^٩».

٣٢- بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُحَدُّ فِيهَا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ

١٣٨٤٢ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الْمُسْتَرِقي، قَالَ:

١. في أكثر النسخ والوافي والوسائل والبحار والتهذيب: «ويستحلون».
٢. في «بف» والوافي والتهذيب: «قال».
٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي «ع، بف»: «أبو حسن». وفي المطبوع: «+ قال».
٤. في «بف»: «نوتني».
٥. في المرأة: «قوله: يوتي الحكم، بالضم أو بالتحريك، والأخير أظهر، وهو مثل سائر. وقال الجوهري: الحكم بالتحريك: الحاكم، وفي المثل: في بيته يوتي الحكم». راجع: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٠٢ (حكم).
٦. في «بج» والبحار والتهذيب: «- به». وفي الوافي: «به ذلك».
٧. في «بف» والوافي: «ولم يشهد».
٨. في «بن» والوسائل: «فقال».
٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٤، ح ٣٦١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الكافي، كتاب الحدود، باب من زنى أو سرق أو شرب الخمر بجهالة...، ح ١٤٠٠٤، بسند آخر. خصائص الأئمة^{عليهم السلام}، ص ٨١، مراسلاً، وفيها مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٥، ص ٥٦٦، ح ١٥٦١٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣٢، ح ٣٤٦٣٣؛ البحار، ج ٤٠، ص ٢٩٨، ح ٥٥.

حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

مَرَزْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِالْمَدِينَةِ فِي يَوْمٍ بَارِدٍ، وَإِذَا رَجُلٌ يُضْرَبُ بِالسَّوْطِ^١، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «سُبْحَانَ اللَّهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ يُضْرَبُ؟».

قُلْتُ لَهُ: وَ لِلضَّرْبِ حَدٌّ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَانَ فِي الْبَرْدِ ضَرْبٌ فِي حَرِّ النَّهَارِ، وَإِذَا كَانَ فِي الْحَرِّ ضَرْبٌ فِي بَرْدِ النَّهَارِ»^٢.

١٣٨٤٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ^٣، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ^٤، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَخْمَرَ:

عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، قَالَ: كَانَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَمِعَ صَوْتَ رَجُلٍ يُضْرَبُ صَلَاةَ الْغَدَاةِ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْبَرْدِ^٥، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالُوا^٦: رَجُلٌ يُضْرَبُ.

١. في «ع، ل، م، يع، بن» وحاشية «جت» والوافي والوسائل والتهذيب: «بالسياط». وفي «جد»: «السياط».

٢. قال الشهيد الثاني: «لا يقام الحد في الحر والبرد المفرطين خشية الهلاك بتعاون الجلد والهواء، ولكن يؤخر إلى اعتدال الهواء، وذلك في وسط نهار الشتاء وطرفي نهار الصيف، ونحو ذلك مما يراعى فيه السلامة. والكلام في الحد الموجب للرجم كما مر في إقامته على المريض. وظاهر النص والفتوى أن الحكم على وجه الوجوب لا الاستحباب فلو أقامه لا كذلك ضمن لتفريطه». المسالك، ج ١٤، ص ٣٨١.

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٩، ح ١٣٧، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٠، ح ١٥٠٥٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢١، ح ٣٤١١٨.

٤. في «جت»: «صفوان بن يحيى».

٥. هكذا في حاشية «جت». وفي «ع، ل، م، ن، يع، بف، بن، جت، جد» والمطبوع والوسائل: «الحسين بن عطية»، وهو سهو كما تقدم في الكافي، ذيل ح ١٥٦٠، فلاحظ.

ويؤيد ذلك أن الخبر ورد في التهذيب، ج ١٠، ص ٣٩، ح ١٣٦ - وهو مأخوذ من الكافي من دون تصريح - عن علي، عن أبيه، عن صفوان، عن الحسن بن عطية.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «قال».

٧. في «بف، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب: «قالوا».

فَقَالَ^١: «سُبْحَانَ اللَّهِ فِي^٢ هَذِهِ السَّاعَةِ؟ إِنَّهُ لَا يُضْرَبُ أَحَدٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْخُدُودِ فِي الشِّتَاءِ إِلَّا فِي أَحَرِّ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ، وَلَا فِي الصَّيْفِ إِلَّا فِي أَبْرَدِ مَا يَكُونُ مِنَ النَّهَارِ»^٤.

١٣٨٤٤ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِزْدَاسٍ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ:
خَرَجَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام فِي بَعْضِ حَوَائِجِهِ، فَمَرَّ بِرَجُلٍ يُحَدِّثُ فِي الشِّتَاءِ.
فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! مَا يَنْتَبِغِي هَذَا؟»
فَقُلْتُ: وَلِهَذَا حَدٌّ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يَنْتَبِغِي لِمَنْ يُحَدِّثُ فِي الشِّتَاءِ أَنْ يُحَدِّثَ فِي حَرِّ النَّهَارِ، وَلِمَنْ حَدٌّ فِي الصَّيْفِ أَنْ يُحَدِّثَ فِي بَرْدِ النَّهَارِ»^٦.

١٣٨٤٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا يَقَامُ عَلَى أَحَدٍ حَدٌّ بِأَرْضِ الْعَدُوِّ»^٨.

-
١. في «م، جد» والوافي والتهذيب: «قال».
 ٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ مثل».
 ٣. هكذا في «م، بح» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في آخر».
 ٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٩، ح ١٣٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨١، ح ١٥٠٥٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢١، ح ٣٤١١٧.
 ٥. في «بن»: «أحر». وفي «بف»: «آخر».
 ٦. قرب الإسناد، ص ٣١٥، ح ١٢٢٣؛ والمحاسن، ص ٢٧٤، ح ٣٧٩، بسندهما عن سعدان بن مسلم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨١، ح ١٥٠٥٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢، ح ٣٤١١٩.
 ٧. قال الشهيد الثاني: «يكره إقامة الحد في أرض العدو، وهم كفار، مخافة أن تحمل المحدود الحمية فيلتنحى بهم. روى ذلك إسحاق بن عمار ... والعلّة مخصوصة بحد لا يوجب القتل». المسالك، ج ١٤، ص ٣٨١.
 ٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٠، ح ١٣٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٤٠، صدر

٣٣- بَابُ أَنَّ شَارِبَ الْخَمْرِ يُقْتَلُ فِي الثَّالِثَةِ

١٣٨٤٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْمُعَلَّى، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِشَارِبِ الْخَمْرِ ضَرْبَهُ^١، ثُمَّ إِنْ أُتِيَ بِهِ ثَانِيَةً ضَرْبَهُ، ثُمَّ إِنْ أُتِيَ بِهِ ثَالِثَةً ضَرْبَ عُنُقِهِ^٢».

١٣٨٤٧ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاقْتُلُوهُ»^٣.

١٣٨٤٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

«ح ١٣٩؛ و ص ١٤٧، ضمن ح ٥٨٦؛ و علل الشرائع، ص ٥٤٤، صدر ح ١، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٢، ح ١٥٠٦٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤، ح ٣٤١٢٣. ١. في التهذيب، ح ٣٦٦ + «ضربة».

٢. في «ع، ك، بن» وحاشية «م» والوسائل والتهذيب، ح ٣٦٦: «ثم إذا». وفي «ف» و«إذا» بدل «ثم إن». ٣. في «م» العنق، ج ٢٣، ص ٣٣٧: «المشهور بين الأصحاب أَنَّ الشارب يقتل في الثالثة، وقال الشيخ في المبسوط والخلاف والصدوق في المغنع: يقتل في الرابعة، ولا يخفى ما فيه من ترك الأخبار الصحيحة الصريحة بلا معارض يصلح لذلك، والله يعلم».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٥، ح ٣٦٦، معلقاً عن يونس. وفيه، ص ٩٦، صدر ح ٣٧٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٥، صدر ح ٨٨٦، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٢، ضمن ح ١٩٠، عن أبي الربيع، عن أبي عبد الله، عن علي عليه السلام، الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٥، ح ١٥٣٣٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣٤، ح ٣٤٦٣٧. ٥. في حاشية «ج»: «+ وثالثة».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٥، ح ٣٦٧، معلقاً عن صفوان. وفيه، ص ٩٥، ح ٣٦٣، بسند آخر عن علي عليه السلام، الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٥، ح ١٥٣٣٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣٤، ح ٣٤٦٣٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ^١، فَإِنْ عَادَ الثَّالِثَةَ فَاقْتُلُوهُ^٢».

١٣٨٤٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ: «إِذَا شَرِبَ ضَرْبَ، فَإِنْ عَادَ ضَرْبَ، فَإِنْ عَادَ قُتِلَ فِي الثَّالِثَةِ».

● قَالَ جَمِيلٌ: وَرَوَى^٤ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَقْتُلُ فِي الرَّابِعَةِ.
قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ: كَانَ الْمَعْنَى أَنْ يَقْتُلَ فِي الثَّالِثَةِ، وَ مَنْ كَانَ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ^٥، يَقْتُلُ فِي الرَّابِعَةِ^٦.

١. في «ع، ك، ل، بن»: «فإن عاد فاجلدوه».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٥، ح ٣٦٤، بسنده عن هشام، عن سليمان بن خالد. الأماشي للطوسي، ص ٣٩٤، المجلس ١٤، ح ١٩، بسند آخر عن رسول الله ﷺ. قرب الإسناد، ص ٢٥٨، ح ١٠٢٢، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. النواذر للأشعري، ص ١٥٤، ح ٣٩٦، مراسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٤، ح ١٥٣٣٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣٣، ح ٣٤٦٣٤.

٣. في «بف»: «وعلي بن حديد».

٤. في «بن» وحاشية «جت»: «+ وعن».

٥. في العلل: «+ وفي الرابعة».

٦. في المرأة: قوله: «إنما يؤتى به، لعل المعنى: إن لم يؤت به إلى الإمام في الثالثة وأتى به في الرابعة أو فر في الثالثة فأتى به في الرابعة يقتل في الرابعة، فقوله: «في الرابعة» يتعلق بيؤتى به ويقتل في التنازع».
وفي الوافي: «[سياًتي] في حديث يونس عن أبي الحسن الماضي عليه السلام: «إن أصحاب الكبار كلهم إذا أقيم عليهم الحدود مرتين قتلوا في الثالثة».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٥، ح ٣٦٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «قتل في الثالثة».
علل الشرائع، ص ٥٤٧، ح ٢، بسنده عن محمد بن أبي عمير. تفسير القمي، ج ١، ص ١٨٠، ضمن الحديث، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي ﷺ، وفيه هكذا: «من شرب الخمر فاجلدوه... ومن عاد في الرابعة فاقتلوه». الفقيه، ج ٤، ص ٥٦، ذيل ح ٥٠٨٩، إلى قوله: «ويقتل في الرابعة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٥، ح ١٥٣٤٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣٥، ح ٣٤٦٣٩ و ٣٤٦٤٠.

١٣٨٥٠ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ^١، فَإِنْ عَادَ فَاقْتُلُوهُ»^٢.

٢١٩/٧ ١٣٨٥١ / ٦ . مُحَمَّدٌ^٣، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي عليه السلام، قَالَ: «أَصْحَابُ الْكُتُبِ كُلُّهَا إِذَا أَقِيمَ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ^٤ مَرَّتَيْنِ، قُتِلُوا فِي الثَّالِثَةِ»^٥.

٣٤- بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِحَدٍّ وَمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ

١٣٨٥٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

١. في «ع، ك، ل» - «فإن عاد فاجلدوه».

٢. علل الشرائع، ص ٥٣٩، ذيل ح ٩، بسند آخر عن أحدهما، عن علي عليه السلام. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٥، ح ٣٦٥.

بمسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ١٥، ص ٣٩٥، ح ١٥٣٣٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣٤، ح ٣٤٦٣٨.

٣. في «ك، م، بح، جد» وحاشية «ج»: «محمد بن يحيى».

٤. في «ع، ل، بن»: «عليها».

٥. في الوسائل، ح ٣٤١١٣ والكافي، ح ١٣٧٢٧ والفقيه والتهذيب والاستبصار وفقه الرضا: «الحد».

٦. الكافي، كتاب الحدود، باب في أن صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة، ح ١٣٧٢٧. الفقيه، ج ٤، ص ٧٢،

ح ٥١٣٨، معلقاً عن صفوان بن يحيى. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٣٧، ح ١١٣٠؛ و ص ٦٢، ح ٢٢٨؛ و ص ٩٥،

ح ٣٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٧٩١؛ و ص ٢٢٥، ح ٨٤١، معلقاً عن يونس. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٠٩.

وراجع: الكافي، كتاب الحدود، باب حد المرتد، ح ١٤٠٣٣. الوافي، ج ١٥، ص ٢٤٦، ح ١٤٩٨٦؛ الوسائل،

ج ٢٨، ص ١٩، ح ٣٤١١٣؛ و ص ٢٣٤، ح ٣٤٦٣٥.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِحَدٍّ وَلَمْ يُسَمِّ
أَيَّ حَدٍّ هُوَ، قَالَ: «أَمَرَ أَنْ يُجْلَدَ حَتَّى يَكُونَ هُوَ الَّذِي يَنْهَى عَنْ نَفْسِهِ فِي ٢ الْحَدِّ».

١٣٨٥٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ
دَرَّاجٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانِي أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَهُوَ مُخَصَّنٌ: «رَجِمَ»
إِلَى أَنْ يَمُوتَ^٥، أَوْ يَكْذَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يُرْجَمَ، فَيَقُولَ: لَمْ أَفْعَلْ، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ تَرَكَ وَ
لَمْ يُرْجَمَ.

وَقَالَ: «لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ حَتَّى يَقَرَّ بِالسَّرِقَةِ مَرَّتَيْنِ^٨، فَإِنْ رَجَعَ ضَمِينَ السَّرِقَةِ، وَلَمْ
يَقْطَعْ^٩ إِذَا لَمْ يَكُنْ^{١٠} شَهِودًا».

وَقَالَ: «لَا يُرْجَمُ الزَّانِي حَتَّى يَقَرَّ بِالزَّانِي أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِالزَّانِي إِذَا لَمْ يَكُنْ^{١١} شَهِودًا، فَإِنْ
رَجَعَ^{١٢} تَرَكَ وَلَمْ يُرْجَمَ».

١. في «ك، بف»: «الحَدِّ».

٢. في «بف، جد» والوافي والتهذيب: - «في».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٥، ح ١٦٠، معلقاً عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران. الوافي، ج ١٥، ص ٥٢٤،
ح ١٥٦١٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥، ح ٣٤١٢٥.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٣٤١٣٠. وفي المطبوع: «يرجم».

٥. في «م، بف، جد» وحاشية «بن» والوافي: «إِلَّا أَنْ يَهْرَبَ» بدل «إِلَى أَنْ يَمُوتَ». وفي حاشية أخرى لـ «بن»: «إِلَّا
أَنْ يَتَوَبَّ بِدَلَاهَا».

٦. في «ك»: - «نفسه».

٧. في «بج»: «فَإِذَا».

٨. في المرأة: «هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَذَهَبَ الصَّدُوقُ إِلَى ثُبُوتِ الْحَدِّ فِي السَّرِقَةِ بِالْإِقْرَارِ مَرَّةً، وَتَبِعَهُ بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ».

٩. في «بف»: «وَلَا يَقْطَعُ».

١٠. في «بج»: «لَمْ تَكُنْ».

١١. في «بج»: «لَهُمْ».

١٢. في المرأة: «قَوْلُهُ عليه السلام: فَإِنْ رَجَعَ، أَيْ بَعْدَ الْإِقْرَارِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى».

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٢، ح ٤٩١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٠، ح ٩٤٨، معلقاً عن أحمد بن محمد؛
التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٩، ح ٥١٥، بسنده عن أحمد بن محمد، إلى قوله: «إِذَا لَمْ يَكُنْ شَهِودًا» وفي كلها من

١٣٨٥٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِزْهَائِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَقْرَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ^١ بِحَدٍّ^٢ أَوْ فِزْيَةٍ، ثُمَّ جَحَدَ،

جُلِدَ.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ بِحَدٍّ^٣ يَبْلُغُ فِيهِ الرَّجْمُ^٤، أَكُنْتُ تَرْجُمُهُ^٥؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ كُنْتُ ضَارِبُهُ^٦».

«قوله: «لا يقطع السارق». وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٨، ح ٢١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٧٦٢، بسندهما عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية فيه: «لا يقطع السارق حتى يقر السرقة مرتين، ولا يرمج الزاني حتى يقر أربع مرات». تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٩، ح ١٠٧، عن جميل؛ الفقيه، ج ٤، ص ٦١، ح ٥١٠٣، مرسلًا، وفيهما من قوله: «لا يقطع السارق» إلى قوله: «لم يكن شهود». فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٦، من قوله: «لا يقطع السارق». راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٦، ح ٥٠٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٠، ح ٩٥٠. الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٠، ح ١٥٠١٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧، ح ٣٤١٣٠؛ وفيه، ص ٢٤٩، ح ٣٤٦٨٠، من قوله: «لا يقطع السارق» إلى قوله: «لم يكن شهود». ١. في «ع»: «الرجل على نفسه».

٢. في التهذيب: «بخمر».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٣٤١٢٧ والتهذيب. وفي المطبوع: «بحد على نفسه».

٤. في التهذيب: «+ ثم جحد».

٥. في «ك»: «ترجم». وفي التهذيب: «راجمه».

٦. قال المحقق: «لو أقر بما يوجب الرجم ثم أنكر سقط الرجم، ولو أقر بحد سوى الرجم لم يسقط بالإنكار. ولو أقر بحد ثم تاب كان الإمام مختيراً في إقامته رجماً كان أو حدّاً». الشرائع، ج ٤، ص ٩٣٥.

وقال الشهيد الثاني: «تخير الإمام بعد توبة المقر بين حدّه والعفو عنه مطلقاً هو المشهور بين الأصحاب. وقيد ابن إدريس بكون الحد رجماً. والمعتمد المشهور: لاشتراك الجميع في المقتضي، ولأن التوبة إذا أسقطت تحتم أشد العقوبتين فإسقاطها لتحتم الأضعف أولى». المسالك، ج ١٤، ص ٣٥٠.

وفي المرأة: «هذا الخبر وما يوافقه من الأخبار الآتية محمولة على أنه جحد بعد الإقرار، فإنه يسقط به الرجم دون غيره من الحدود، ويكون الحد المذكور في بعض الأخبار محمولاً على التعزير؛ إذ ظاهر كلامهم أنه مع سقوط الرجم لا يثبت الجلد تائماً، والله يعلم».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٦، ح ٥٠٣، بسنده عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي ومحمد بن الفضيل، عن الكناني وفضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٥،

١٣٨٥٥ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ أَبَانٍ ، عَنْ ٢٢٠ / ٧

الْحَلْبِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِحَدٍّ ، ثُمَّ جَحَدَ بَعْدَ ، فَقَالَ : « إِذَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَنَّهُ سَرَقَ ، ثُمَّ جَحَدَ ، قُطِعَتْ يَدُهُ وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُهُ ^٢ ، وَإِنْ ^٣ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ شَرِبَ خَمْرًا ^٤ أَوْ بَغَرِيَّةً ، فَاجْلِدُوهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً .

قُلْتُ : فَإِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِحَدٍّ يَجِبُ فِيهِ الرَّجْمُ ، أَكُنْتُ رَاجِمَةً ؟

قَالَ ^٦ : « لَا ، وَلَكِنْ كُنْتُ ضَارِبَةً الْحَدَّ ^٧ .

١٣٨٥٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « مَنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِحَدٍّ أَقَمْتُهُ عَلَيْهِ ، إِلَّا الرَّجْمَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ جَحَدَ ، لَمْ يُرْجَمْ ^٩ .

ص ٥٢٣ ، ح ١٥٦١٠ : الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٢٦ ، ح ٣٤١٢٧ ؛ وفيه ، ص ١٩٨ ، ح ٣٤٥٥٦ ، إلى قوله : « ثُمَّ جَحَدَ جَلْدَةً .

١ . في «ل» : «وَأَنَّهُ» .

٢ . «رغم أنفه» أي ذل وانقاد على كره ، يقال : رغم أنفه ، أي لصق بالرغام ، وأرغم الله أنفه ، أي ألصقه بالرغام ، وهو التراب . هذا هو الأصل ، ثم استعمل في الذل والعجز عن الانتصاف والانقياد على كره . راجع : النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ : لسان العرب ، ج ١٢ ، ص ٢٤٥ و ٢٤٦ (رغم) .

٣ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب . وفي المطبوع : «فإن» .

٤ . في «جت» : «الخمرة» .

٥ . في «بح» : «بف» والوافي : «ترجمه» .

٦ . في «بن» والوسائل : «فقال» .

٧ . قال المحقق الحلبي : «يسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته ، ويتحتم لو تاب بعد البيّنة . ولو تاب بعد الإقرار ، قيل : يتحتم القطع ، وقيل : يتخير الإمام في الإقامة والعفو على رواية فيها ضعف» . الشرائع ، ج ٤ ، ص ٩٥٦ .

٨ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١٢٣ ، ح ٤٩٢ ، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي ، ج ١٥ ، ص ٥٢٣ ، ح ١٥٦٠٨ : الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٢٦ ، ح ٣٤١٢٦ .

٩ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٤٥ ، ح ١٦١ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي ، ج ١٥ ، ص ٥٢٤ ، ح ١٥٦١١ : الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٢٧ ، ح ٣٤١٢٨ .

٦/ ١٣٨٥٧. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَقْرَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْقَتْلِ، قُتِلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شُهُودٌ، فَإِنْ رَجَعَ وَقَالَ: لَمْ أَفْعَلْ، تَرِكَ وَلَمْ يَقْتُلْ»^١.

٧/ ١٣٨٥٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ ضَرَّيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْعَبْدُ إِذَا أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَرَّةً أَنَّهُ قَدْ سَرَقَ، قَطَعَهُ؛ وَالْأَمَةُ إِذَا أَقْرَتْ^٢ عَلَى نَفْسِهَا^٣ بِالسَّرْقَةِ^٤، قَطَعَهَا^٥»^٦.

١. في «بح»: «لم تكن». ٢. في «بف» والوافي: «قال إن» بدل «فإن».

٣. في «م، جد»: «فقال». ٤. في المرأة: «لعل المراد ما يوجب القتل من الحدود».

٥. الكافي، كتاب الديات، باب قتل العمد وشبه العمد والخطأ، ذيل ح ١٤١٢٢؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٥٥، ح ٦٢٣، بسندهما عن ابن أبي عمير، وتام الرواية هكذا: «إذا أقر على نفسه بالقتل قتل وإن لم يكن عليه بيّنة». الوافي، ج ١٥، ص ٥٢٤، ح ١٥٦١٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧، ح ٣٤١٢٩.

٦. في «جد»: «عند الإمام على نفسه».

٧. في «بف» والوافي والكافي، ح ١٣٩٤٧ والفقهاء والتهذيب والاستبصار: - «قد».

٨. في «بف»: + «عند الإمام».

٩. في «ك» والوافي والكافي، ح ١٣٩٤٧ والفقهاء والتهذيب والاستبصار: + «عند الإمام».

١٠. في «ك»: «السرقه».

١١. قال الشيخ: «فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا انضاف إلى الإقرار الشهادة عليه بالسرقه، فأما بمجرد فلا يجب عليه القطع؛ لأن إقراره على نفسه إقرار على مال الغير، وذلك لا يقبل بغير خلاف». الاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٤، ذيل الحديث ٩٢١.

وقال الصدوق: «متى كان العبد ممن يعلم أنه يريد الإضرار بسيدّه لم يقطع إذا أقر على نفسه بالسرقه، فإن شهد عليه شاهدان قطع». الفقيه، ج ٤، ص ٧٠، ذيل الحديث ٥١٢٩.

١٢. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحدّ، ح ١٣٩٤٧. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١١٢، ح ٤٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٤، ح ٩٢١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن ضريس الكناسي. الفقيه، ج ٤، ص ٧٠، ح ٥١٢٩، معلقاً عن علي بن رثاب، عن ضريس الكناسي. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٦، ح ٥٠٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٠، ح ٩٤٩، بسند آخر

١٣٨٥٩ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «السَّارِقُ إِذَا جَاءَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ تَائِباً إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،
وَرَدَّ^١ سِرْقَتَهُ عَلَى^٢ صَاحِبِهَا^٣، فَلَا قَطْعَ^٤ عَلَيْهِ»^٥.

١٣٨٦٠ / ٩. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٦، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «مَنْ أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ بِحَقِّ أَحَدٍ مِنْ^٧
حَقَّقِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقِيمَ عَلَيْهِ^٨ الْحَدَّ الَّذِي أَقْرَ بِهِ عِنْدَهُ حَتَّى
يَخْضُرَ صَاحِبُ حَقِّ الْحَدِّ أَوْ وَلِيُّهُ، فَيَطْلُبَهُ^٩ بِحَقِّهِ^{١٠}»^{١١}.

٣٥- بَابُ بِيَمَةِ مَا يُقَطَّعُ فِيهِ السَّارِقُ

١٣٨٦١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ
مِهْرَانَ:

-
- عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «قد سرق قطعه»، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤١٥، ح ١٥٣٨٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤٩، ح ٣٤٦٨١.
١. في «بن» والوسائل، ح ٣٤١٥٤: «ترد» بدون الواو.
 ٢. في الوسائل، ح ٣٤١٥٤: «إلى».
 ٣. في «ن»: «صاحبه».
 ٤. في الوسائل، ح ٣٤١٥٤: «ولا قطع».
 ٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٢، ح ٤٨٩؛ و ص ١٤٦، ح ٥٨٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٤١٥، ح ١٥٣٨٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٦، ح ٣٤١٥٤؛ و ص ٣٠٢، ذيل ح ٣٤٨٢٥.
 ٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، علي بن إبراهيم عن أبيه.
 ٧. في التهذيب: «بحق حد من حدود الله في» بدل «بحق أحد من».
 ٨. في «جد»: «عليه».
 ٩. في «بن» والوسائل: «ويطلبه». وفي «بف»: «فيطلب». وفي الوافي والتهذيب: «فيطالبه».
 ١٠. في «بف» والوافي: «+ قال: فقال له بعض أصحابنا: يا أبا عبد الله، فما هذه الحدود التي أقَرَّ بها عند الإمام». وفي الوافي: «كَأَنَّهُ اسْتَفْهَامُ إِنكَارٍ وَتَعْجَبٌ، يَعْنِي عَلَى هَذَا لَوَجْهٍ لِهَذِهِ الْحُدُودِ الَّتِي يَقِيمُهَا إِمَامُ الْجُورِ».
 ١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٧، ضمن ح ٢٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٥٣٤، ح ١٥٦٣١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٥٧، ح ٣٤٢٠٣.
 ١٢. في «بح»: «+ وبه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَطَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي بَيْضَةٍ»^١.

قُلْتُ: وَ مَا بَيْضَةٌ؟^٢ قَالَ: «بَيْضَةٌ قِيمَتُهَا رُبْعُ دِينَارٍ».

وَقُلْتُ: هُوَ أَذْنَى حَدِّ السَّارِقِ؟ فَسَكَتَ^٣.

١٣٨٦٢ / ٢. عَنْهُ^٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُقَطَّعُ^٥ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي شَيْءٍ تَبْلُغُ^٦ قِيمَتَهُ

مِجْنًا^٧، وَ هُوَ رُبْعُ دِينَارٍ»^٨.

١. في «م»، بح، بف، جت، جد، والوافي: «+ قال».

٢. في الوافي والاستبصار: «البيضة».

٣. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٤. في «ع» ل، ج، د، «فقلت». وفي «بف» والوافي: «قال: فقلت» بدل «وقلت». وفي الوسائل: «قلت» بدون الواو.

٥. قال الشهيد الثاني: «يعتبر في ثبوت القطع على السارق بلوغ سرقة قدر النصاب بإجماع علمائنا. ولكن اختلفوا في مقداره، فالمشهور بينهم أنه ربع دينار من الذهب الخالص المضروب بسكة المعاملة، أو ما قيمته ربع دينار، فلا قطع فيما دون ذلك.... واعتبر ابن أبي عقيل ديناراً فصاعداً. وقال ابن بابويه: يقطع في خمس دينار، أو في قيمة ذلك. ويظهر من ابن الجنيد الميل إليه، والمذهب هو الأول». المسالك، ج ١٤، ص ٩١ - ٩٣.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٠، ح ٣٨٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ٨٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٦١، ح ٥١٠؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٠١، ح ٣٩٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٩٠٤. الوافي، ج ١٥، ص ٤٠٧، ح ١٥٣٦٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤٤، ح ٣٤٦٦١.

٧. الضمير راجع إلى يونس المذكور في السند السابق.

٨. في «ل»، بح، بف، والوافي والوسائل: «لا تقطع».

٩. في «ن» جت، جد، «يبلغ».

١٠. المِجْنُ: الترس، وهي من السلاح: المتوقى به؛ من جن بمعنى ستر، سمي به لأنه يستر صاحبه، أو من مجن بمعنى صلب وغلظ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٩٤ (جنن)؛ و ص ٤٠٠ (مجن).

١١. الفقيه، ج ٤، ص ٦٣، ذيل ح ٥١٠٩؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٠٠، ح ٣٨٧؛ و ص ١٠٦، ذيل ح ٤١٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ٨٩٩؛ و ص ٢٤٠، ح ٩٠٥؛ و ص ٢٤٢، ذيل ح ٩١٤، معلقاً عن يونس، عن

١٣٨٦٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَقْطَعُ^١ يَدُ السَّارِقِ حَتَّى تَبْلُغَ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ، وَ قَدْ قُطِعَ عَلَيَّ عليه السلام فِي بَيْضَةِ حَدِيدٍ^٢».

١٣٨٦٤ / ٤. قَالَ عَلِيُّ: وَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَذْنَى مَا يَقْطَعُ فِيهِ السَّارِقُ؟ فَقَالَ: «فِي بَيْضَةِ حَدِيدٍ».

قُلْتُ^٥: وَكَمْ ثَمَنُهَا؟ قَالَ: «رُبْعُ دِينَارٍ»^٦.

١٣٨٦٥ / ٥. عَلِيُّ^٧، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ؛

عبدالله بن سنان. النوادر للأشعري، ص ١٥١، صدرح ٣٨٩، بسنده عن عبدالله بن سنان، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٠٧، ح ١٥٣٦١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤٣، ح ٣٤٦٥٩.

١. في «ل، ن، بع، بن» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار، ح ٨٩٧: «لا تقطع».

٢. في «جت» والاستبصار، ح ٩٠١: «يد».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٩، ح ٣٨٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٨، ح ٨٩٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي

التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٠، ح ٣٨٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ٩٠١، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن

القاسم، عن علي بن أبي حمزة. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٠، ح ٣٨٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٩،

ح ٩٠٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام، وتمايم الرواية فيه: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي

رُبْعِ دِينَارٍ». الجعفریات، ص ١٤٠، بسند آخر، وتمايم الرواية هكذا: «أَنَّ عَلِيًّا قَطَعَ فِي بَيْضَةٍ مِنْ حَدِيدٍ». راجع:

التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٥، ح ٤٠٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٩١٣؛ ومسائل علي بن جعفر، ص ١٣٢.

الوافي، ج ١٥، ص ٤٠٧، ح ١٥٣٥٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤٤، ح ٣٤٦٦٢.

٤. في «ن، جت»:- «وفي». ٥. في «بع، جت»:- «فقلت».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٩، ح ٣٨٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٨، ح ٨٩٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن

الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي بصير. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٠، ح ٣٨٩؛

والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ٩٠١، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي، عن أبي بصير.

الوافي، ج ١٥، ص ٤٠٧، ح ١٥٣٥٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤٤، ح ٣٤٦٦٣.

٧. في حاشية «جت»:- «علي بن إبراهيم».

و^١ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ جَمِيعاً^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «أَذْنِي مَا يَقْطَعُ^٤ فِيهِ يَدُ السَّارِقِ خُمْسُ دِينَارٍ^٥».

١٣٨٦٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ
عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «أَقْلُ مَا يَقْطَعُ فِيهِ الرَّجُلُ^٧ خُمْسُ دِينَارٍ^٨».

١. في السند تحويل بعطف «أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن ذراج» على «محمد بن عيسى، عن يونس، عن محمد بن حمران».

فعلية ما ورد في «ك، ن، بف، بن، جد» وحاشية «م» من «محمد بن حمران عن أبيه»، وما ورد في الوسائل من «محمد بن حمران عن أبيه وابن أبي عمير» سهو، وهذا واضح لمن ينظر نظرةً عابرةً إلى أسناد كثيرة روى فيها علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير. ٢. في «جد» وحاشية «م»: - «جميعاً».

٣. في «بع، بن» والتهديب، ح ٣٩٦: «ما تقطع».

٤. في الوافي والفقيه والتهديب، ح ٣٩٣ والاستبصار، ح ٩٠٦: - «يد».

٥. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٣٤٢: «هذا الخبر والخبر الآتي يدلان على ما ذهب إليه الصدوق وابن الجنيد، ولعله أقوى دليلاً من المشهور، لكون الأخبار الواردة فيه أقوى سنداً وأبعد من موافقة العامة؛ إذ الأشهر بينهم هو ربع الدينار، ولم أر قائلأ منهم بالخمس، ولو كان فيهم قائل به كان نادراً، فحمل أخبار الربع على التقية أولى من حمل أخبار الخمس على التقية كما فعله الشيخ في التهديب، مع أن السكوت في خبر سماعة وغيره يشعر بالتقية». وانظر: التهديب، ج ١٠، ص ١٠٢.

٦. التهديب، ج ١٠، ص ١٠٢، صدر ح ٣٩٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٠، صدر ح ٩٠٩، معلقاً عن يونس، عن محمد بن حمران، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^٩؛ التهديب، ج ١٠، ص ١٠١، ح ٣٩٣، بسنده عن ابن أبي عمير، عن جميل و عبد الرحمن، عن محمد بن حمران جميعاً، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^{١٠}؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٩٠٦، بسنده عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن عبد الرحمن و محمد بن حمران جميعاً، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^{١١}. وفي التهديب، ج ١٠، ص ١٠٢، ح ٣٩٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٩٠٨، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٢}، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٣، ص ٦٤، ح ٥١١٤، مرسلأ من دون التصريح باسم المعصوم^{١٣}. الوافي، ج ١٥، ص ٤٠٩، ح ١٥٣٦٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤٣، ح ٣٤٦٦٠.

٧. في «بن» والوسائل: «السارق».

٨. التهديب، ج ١٠، ص ١٠٢، ح ٣٩٤، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله وفضالة، عن أبان، عن زرارة؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٩٠٧، بسنده عن أحمد بن محمد وفضالة، عن أبان، عن زرارة. الوافي، ج ١٥، ص ٤٠٩، ح ١٥٣٧٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤٥، ح ٣٤٦٦٤.

١٣٨٦٧ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : فِي كَمْ يَفْطَعُ السَّارِقُ ؟

فَقَالَ : « فِي رُبْعٍ دِينَارٍ » .

قَالَ : قُلْتُ لَهُ : فِي دِرْهَمَيْنِ ؟

فَقَالَ : « فِي رُبْعٍ دِينَارٍ بَلَغَ الدِّينَارُ مَا بَلَغَ » .

قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : أَرَأَيْتَ مَنْ سَرَقَ أَقْلَ مِنْ رُبْعٍ دِينَارٍ ، هَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ حِينَ سَرَقَ اسْمُ

السَّارِقِ ؟ وَ هَلْ هُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَارِقٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ ؟^١

فَقَالَ : « كُلُّ مَنْ سَرَقَ مِنْ مُسْلِمٍ شَيْئاً قَدْ حَوَاهُ وَ أَخْرَزَهُ ، فَهُوَ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ

السَّارِقِ ، وَ هُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَارِقٌ ، وَلَكِنْ لَا يَفْطَعُ^٢ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ أَكْثَرَ ، وَ لَوْ قُطِعَتْ

أَيْدِي^٣ السَّرَّاقِ ، فِيمَا هُوَ أَقْلُ^٤ مِنْ رُبْعٍ دِينَارٍ ، لَأَلْقَيْتُ^٥ غَاثَةَ النَّاسِ مُقْطَعِينَ^٦ » .

٣٦- بَابُ حَدِّ الْقَطْعِ وَكَيْفَ هُوَ

١٣٨٦٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ

حَمَّادٍ ، عَنِ الْحَلْبِيِّ :

١ . في الوسائل :- « في تلك الحال » . ٢ . في « بف » : « لا قطع » .

٣ . في « بف » والوافي والتهذيب والاستبصار : « يد » .

٤ . في « ك » ، « بف » ، والتهذيب والاستبصار : « السارق » .

٥ . في الوسائل : « أقل هو » بدل « هو أقل » . ٦ . في « بف » : « لألقيت » .

٧ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٩٩ ، ح ٣٨٤ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٢٣٨ ، ح ٨٩٦ ، معلقاً عن أحمد بن محمد . وراجع :

الفتحية ، ج ٤ ، ص ٦٤ ، ح ٥١١٤ ؛ الوافي ، ج ١٥ ، ص ٤٠٦ ، ح ١٥٣٥٨ ؛ الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٢٤٣ ، ح ٣٤٦٥٨ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ يَجِبُ الْقَطْعُ؟^١
فَبَسَطَ أَصَابِعَهُ وَقَالَ: «مِنْ هَاهُنَا»^٢، يَعْنِي مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ^٣.

١٣٨٦٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقَطْعُ مِنْ وَسْطِ الْكَفِّ، وَ لَا يُقَطَّعُ الْإِبْهَامُ، وَإِذَا قُطِعَتِ الرَّجُلُ تَرَكَ الْعَقِبَ لَمْ يُقَطَّعْ»^٤.

١٣٨٧٠ / ٣. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - لَا يَزِيدُ عَلَى قَطْعِ الْيَدِ وَ الرَّجْلِ، وَ يَقُولُ: إِنِّي^٥ لَأَسْتَخِي^٦ مِنْ رَبِّي أَنْ أَدْعَهُ لَيْسَ لَهُ^٧ مَا يَسْتَنْجِي

١. في «بف»: «قال».

٢. في «ك»: «من هاهنا».

٣. في مرآة العقول، ج ٣، ص ٣٤٤: قوله: من مفصل الكف، أي المفصل التي بين الكف والأصابع، فإن المشهور بين الأصحاب أنه يقطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى أولاً، ويترك له الراحة والإبهام، ولو سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم يترك له العقب يعتمد عليها، فإن سرق ثلاثة حبس دائماً، ولو سرق بعد ذلك قتل».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٢، ح ٣٩٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الجعفریات، ص ١٤١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام. خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٨٥، مرسل عن علي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٧، ح ١٥٤٣٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥١، ح ٣٤٦٨٦.

٥. في الوافي: «ولا تقطع».

٦. في «بف» والتهذيب: «ولم يقطع».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٢، ح ٣٩٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. النوادر للأشعري، ص ١٥١، ح ٣٨٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٨٥، مرسل عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٧، ح ١٥٤٣٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥١، ح ٣٤٦٨٧.

٨. في «ك»: «لأنني».

٩. في «ك»، م، ن، بح، بف، جد، والتهذيب والعلل: «لأستحي».

١٠. في «جت» والعلل: «-وله».

بِهِ أَوْ يَنْطَهَرُ بِهِ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ: إِنْ هُوَ سَرَقَ بَعْدَ قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ؟
فَقَالَ^٢: «أَسْتَوْدِعُهُ^٣ السَّخْنَ أَبَدًا، وَ أَغْنِي عَنِ النَّاسِ شَرَّهُ»^٤.

١٣٨٧١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ ٢٢٣/٧

عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ فِي السَّارِقِ: إِذَا سَرَقَ قَطَعْتُ يَمِينَهُ، وَ إِذَا^٧ سَرَقَ مَرَّةً أُخْرَى قَطَعْتُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ إِذَا سَرَقَ مَرَّةً أُخْرَى سَجَنَتْهُ^٨، وَ تَرَكْتُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى يَمْشِي عَلَيْهَا إِلَى الْغَائِطِ، وَ يَدَهُ الْيُسْرَى يَأْكُلُ بِهَا وَ يَسْتَنْجِي بِهَا، وَ قَالَ: إِنِّي^٩ لَأَسْتَخِي^{١٠} مِنَ اللَّهِ أَنْ أَتْرَكَ لَا يَنْتَفِعَ بِشَيْءٍ، وَ لِكُنِّي^{١١} أَسْجُنَهُ حَتَّى يَمُوتَ فِي السَّخَنِ، وَ قَالَ: مَا قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ^{١٢} مِنْ سَارِقٍ بَعْدَ يَدِهِ وَ رِجْلِهِ»^{١٣}.

١٣٨٧٢ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ:

١. في الوافي والتهذيب: «+» ما.

٢. في «بن» والوسائل والعلل: «قال».

٣. في «م، جد»: «أودع».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٤، ح ٤٠٣، معلقاً عن حميد بن زياد. علل الشرائع، ص ٥٣٦، ح ٢، بسنده عن أبان بن

عثمان. الفقيه، ج ٤، ص ٦٤، صدر ح ٥١١٥، بسنده عن زرارة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٨، صدر ح ١٠٤،

عن زرارة، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٩، ح ١٥٤٤١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥٥،

ح ٣٤٦٩٥.

٥. في «بف» والوافي: «فإذا».

٦. في «ك، م، ن، ب»، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والتهذيب والعلل: «سجنه».

٧. في «ن»: «لأني».

٨. في «ك، م، ن، ب»، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «لأستحي».

٩. في الوافي والعلل: «ولكن».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٣، ح ٤٠٢، معلقاً عن سهل بن زياد. علل الشرائع، ص ٥٣٦، ح ١، بسنده عن عاصم

بن حميد. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٨، ح ١٥٤٤٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥٤، ح ٣٤٦٩٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سَرَقَ؟
فَقَالَ: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَتَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام فِي زَمَانِهِ بِرَجُلٍ قَدْ سَرَقَ، فَقَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ
أَتَيْتُ بِهِ ثَانِيَةً، فَقَطَعَ رِجْلَهُ مِنْ خِلَافٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ ثَالِثَةً، فَخَلَدَهُ فِي السَّجَنِ، وَانْفَقَ
عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ: هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، لَا أُخَالِفُهُ».^٢

١٣٨٧٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٣، عَنْ
شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَطَعُ رَجُلٍ السَّارِقِ بَعْدَ قَطْعِ الْيَدِ، ثُمَّ لَا يَقْطَعُ بَعْدَ،
فَإِنْ عَادَ حَبَسَ فِي السَّجَنِ، وَانْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ».^٥

١٣٨٧٤ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ
عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَمَرَ بِهِ أَنْ يَقْطَعَ^٦
يَمِينَهُ، فَقُدِّمَتْ شِمَالُهُ، فَقَطَعُوهَا وَحَسَبُوهَا يَمِينَهُ، وَقَالُوا: إِنَّمَا قَطَعْنَا شِمَالَهُ،
أَتَقْطَعُ^٧ يَمِينَهُ؟

١. في «ع»، «م»، «ن»، «ب»، «ج»، «د» التهذيب: - «في».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٤، ح ٤٠٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن أبي القاسم، عن
أبي عبد الله عليه السلام. الجعفریات، ص ١٤١، بسند آخر. الفقيه، ج ٤، ص ٦٣، ح ٥١١١، مراسلاً، وفيه إلهام إلى قوله:
«من بيت مال المسلمين» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٩، ح ١٥٤٤٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥٥،
ح ٣٤٦٩٦. في «بف»: - «بن يحيى».

٤. في الوسائل والتهذيب: «تقطع».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٤، ح ٤٠٤، بسند عن صفوان، عن شعيب الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٠، ح ١٥٤٤٤؛
الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥٦، ح ٣٤٦٩٩.

٦. في «ع»، «ل»، «م»، «ن»، «ب»، «ج»، «د» الوافي والوسائل، ح ٣٤٧١٠ والتهذيب: «أن تقطع».

٧. في «بف»، «ج»، «د»: «أقطع». وفي «ع»، «ب»، «ج»، «د» الوافي: «أنقطع».

قَالَ: فَقَالَ^١: لَا يُقَطَّعُ^٢ يَمِينُهُ وَقَدْ^٣ قُطِعَتْ شِمَالُهُ^٤.

وَقَالَ فِي رَجُلٍ أَخَذَ بَيْضَهُ مِنَ الْمَغْنَمِ^٥ وَقَالُوا^٦: قَدْ سَرَقَ أَقْطَعُهُ، فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَقْطَعُ^٧ أَحَدًا لَهُ فِيمَا أَخَذَ شِرْكَ^٨».

٨ / ١٣٨٧٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

قَالَ: «إِذَا أُخِذَ السَّارِقُ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنْ وَسْطِ الْكَفِّ، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ مِنْ^٩ وَسْطِ الْقَدَمِ، فَإِنْ عَادَ اسْتُودِعَ السَّجْنَ، فَإِنْ سَرَقَ فِي السَّجَنِ قُتِلَ^{١٠}».

٩ / ١٣٨٧٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ سَرَقَ سَرِقَةً، فَكَابَرُ^{١١} عَنْهَا، فَضْرِبَ، فَجَاءَ بِهَا

١. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٧١٠: «ولا».

٢. في «ل، م، ي، جت» والوافي والوسائل، ح ٣٤٧١٠ والتهذيب: «ولا تقطع».

٣. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٧١٠: «قد» بدون الواو.

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٤، ح ٤٠٦؛ معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٤، ص ٦٤، ذيل ح ٥١١٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٠، ح ١٥٤٤٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٠، ح ٣٤٧١٠.

٥. في الوسائل: «المقسم».

٦. في «ك، م، جد» وحاشية «ن»: «وقال». وفي «بن» والوسائل، ح ٣٤٧٨٧: «فقالوا».

٧. في الوسائل، ح ٣٤٧٨٧: «لا أقطع».

٨. في «بف»: «شركاء».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٤، ح ٤٠٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٩١٠، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٤، ح ١٥٤٠٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٠، ح ٣٤٧١٠؛ و ص ٢٨٨، ح ٣٤٧٨٧.

١٠. في «ع، ل»: «من».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٣، ح ٤٠٠، بسنده عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٨، ح ١٠٥، عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام. وراجع: الجعفریات، ص ١٤١. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٨، ح ١٥٤٣٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥٢، ح ٣٤٦٨٨؛ و ص ٢٥٦، ح ٣٤٦٩٧.

١٢. في «ع، ن»، وحاشية «ك، م، ب، جت»: «فكافر». وفي «ل» وحاشية «ب، ج»: «فكافت». وفي الوافي

٢٢٤/٧ بَعَيْنَهَا: هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ لَوْ اعْتَرَفَ وَلَمْ يَجِئِ بِالسَّرِقَةِ، لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ؛ لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ عَلَى الْعَذَابِ».^٣

١٠/١٣٨٧٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَقَبَ بَيْتًا، فَأَخَذَهُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى شَيْءٍ؟ قَالَ: «يُعَاقَبُ، فَإِنْ أَخَذَ وَقَدْ أُخْرِجَ مَتَاعًا فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ^٦ عَنْ رَجُلٍ أَخَذُوهُ وَقَدْ حَمَلَ كَارَةً^٧ مِنْ بَيْتَابٍ، وَقَالَ: صَاحِبُ الْبَيْتِ أُعْطَانِيهَا؟

قَالَ: «يُذَرُّ عَنْهُ الْقَطْعُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ^٨ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ^٩، فَإِنْ قَامَتْ^{١٠} الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ^{١١} قُطِعَ^{١٢}، وَقَالَ^{١٣}: «يُقَطَّعُ^{١٤} الْيَدُ وَالرَّجُلُ، ثُمَّ لَا يُقَطَّعُ بَعْدُ^{١٥}، وَلَكِنْ إِنْ عَادَ حُبِسَ

«والتهذيب: «وكابر».

١. في «بف» والتهذيب: «إِذَا».

٢. في «ك، ن، بف، جد»: «لَمْ يَقُطَّعْ». وفي «بن، جت» بالتاء والياء معاً.

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٦، ح ٤١١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، علل الشرائع، ص ٥٣٥، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٥، ص ٤١٣، ح ١٥٣٨٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٠، ح ٣٤٧١١.

٤. هكذا في «ع، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «نَقَبَ».

٥. في «بف» والتهذيب: «وَأَخَذَ».

٦. في «جد»: «سَأَلْتُهُ» بدون الواو.

٧. الكارّة: ما يحمل على الظهر من الثياب. الصالح، ج ٢، ص ٨١٠ (كور).

٨. في «ع، ل، م، بح، بن، جت» والوسائل: «وَأَنْ تَقُومَ».

٩. في «بن» والوسائل: «بَيِّنَةٌ».

١١. في «بف» والتهذيب: «عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ».

١٢. في «بف» والتهذيب: «قُطِعَتْ».

١٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي «ك» والمطبوع: «قَالَ وَ» بدل «وَقَالَ».

١٤. في «ك، ل، م، بح، بن» والتهذيب: «تَقَطَّعَ». وفي «جت»: «وَذَلِكَ».

وَأُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ^١.

١١ / ١٣٨٧٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي السَّارِقِ: إِذَا أُجِذَ وَقَدْ أَخَذَ
الْمَتَاعَ وَهُوَ فِي الْبَيْتِ لَمْ يَخْرُجْ بَعْدَ، فَقَالَ^٢: لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ^٣ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ مِنَ
الدَّارِ^٤».

١٢ / ١٣٨٧٩ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ سَرَقَ، فَلَمْ يَقْدَرْ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَرَقَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمْ يَقْدَرْ
عَلَيْهِ، وَ سَرَقَ مَرَّةً أُخْرَى^٦، فَأُجِذَ فَجَاءَتْ^٧ الْبَيْتَةُ، فَشَهِدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٧، ح ٤١٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ١٠٩، ح ٤٢٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٣، ح ٩١٨، بسندهما عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٩، ح ١٠٨، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، وتمام الرواية في الثلاثة الأخيرة هكذا: «وقال: لا يقطع إلا من نقب بيتاً أو كسر قفلاً». الوافي، ج ١٥، ص ٤١٣، ح ١٥٣٨١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥٧، ح ٣٤٧٠٠، من قوله: «ويقطع اليد والرجل»؛ وفيه، ص ٢٦٢، ح ٣٤٧١٤، إلى قوله: «فإن قامت البيئة عليه قطع».

٢. في «بن» والوسائل والتهذيب، ح ٤١٧: «قال».

٣. في الوافي والتهذيب، ح ٤١٧: «قطع».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٧، ح ٤١٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ١٠٧، ص ٤١٥؛ وص ١٣٠، ح ٥٢٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٦٤، ذيل ح ٥١١٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤١٣، ح ١٥٣٨٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٢، ح ٣٤٧١٥.

٥. في الوسائل: «و بكيرو» بدل «عن بكير». وهو سهو؛ فقد عُدَّ عبدالرحمن بن الحجاج من أصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام وكثرت رواياته عنهما عليهما السلام، ولم يثبت روايته عن أبي جعفر الباقر عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٣٧، الرقم ٦٣٠.

٦. في الوافي والتهذيب والعلل: - «فلم يقدر عليه، وسرق مرة أخرى».

٧. في «م»: «وجاءت».

وَالسَّرِقَةِ الْأَخِيرَةِ.

فَقَالَ: «تُقَطَّعُ^١ يَدُهُ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى، وَ لَا تُقَطَّعُ^٢ رِجْلُهُ بِالسَّرِقَةِ الْأَخِيرَةِ».

فَقِيلَ^٣: كَيْفَ ذَاكَ؟

فَقَالَ^٤: «لِأَنَّ الشُّهُودَ شَهِدُوا^٥ جَمِيعاً فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى وَ الْأَخِيرَةِ»

قَبْلَ أَنْ يُقَطَّعَ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى، وَ لَوْ أَنَّ الشُّهُودَ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ الْأُولَى، ثُمَّ أُمْسَكُوا

حَتَّى يُقَطَّعَ^٦، ثُمَّ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ الْأَخِيرَةِ، قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى^٧.

١٣/١٣٨٨٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي إِزْهَرِيمٍ عليه السلام، قَالَ: «تُقَطَّعُ^٨ يَدُ السَّارِقِ، وَ يُتْرَكَ^٩ إِنْهَامُهُ وَ صَدْرُ رَاحَتِهِ، وَ

تُقَطَّعُ^{١٠} رِجْلُهُ، وَ يُتْرَكَ^{١١} لَهُ^{١٢} عَقَبُهُ يَمْشِي عَلَيْهَا»^{١٣}.

١. في «ن»، بف، جت، جد، بالتاء والياء معاً. وفي الوافي: «يقطع».

٢. في «ك»، بف، بالتاء والياء معاً. وفي الوافي: «ولا يقطع».

٣. في «بح»: «وقيل». وفي «بن» والوسائل: «+ له».

٤. في «بن» والوسائل: «وكيف».

٥. في «ك»: «ذلك».

٦. في «ن» والوسائل: «قال».

٧. في «م»: «والسرقة الأخيرة؛ بدل «والأخيرة».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٧، ح ٤١٨، معلقاً عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب. علل الشرائع، ص ٥٨٢،

ح ٢٢، بسنده عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٦٥، ح ٥١١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع

اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١٥، ص ٤١٤، ح ١٥٣٨٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٣، ح ٣٤٧١٨.

٩. في «ن»، بف، جت، جد: «يقطع». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

١٠. في «بن»: «وتترك».

١١. في «ك»، م، ن، بف، جت، جد: «ويقطع».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب والعلل. وفي المطبوع: «وتترك».

١٣. في «جت»: «من». وفي «ن»: «من». وفي «جد»: «عليه».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٢، ح ٣٩٩، معلقاً عن أبي عليٍّ الأشعري. علل الشرائع، ص ٥٣٧، ح ٥، بسنده عن

صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٧، ح ١٥٤٣٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥٢، ح ٣٤٦٨٩.

١٣٨٨١ / ١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِرِجَالٍ قَدْ سَرَقُوا، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الَّذِي بَانَ مِنْ أَجْسَادِكُمْ قَدْ وَصَلَ^٢ إِلَى النَّارِ، فَإِنْ تَتُوبُوا تَجْتَزُّوْنَهَا^٣، وَإِنْ^٤ ٢٢٥/٧ لَمْ تَتُوبُوا تَجْتَزَّكُمْ^٥».

١٥ / ١٣٨٨٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا سَرَقَ السَّارِقُ قُطِعَتْ^٦ يَدُهُ، وَغَرِمَ^٧ مَا أَخَذَ^٨».

١٦ / ١٣٨٨٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَشْلَ الْيَدَ^٩ الْيُمْنَى، أَوْ أَشْلَ^{١٠} الشَّمَالِ سَرَقَ، قَالَ:

١. في «ن»: «قطع».

٢. في «بف» والوافي والعلل: «يصل».

٣. هكذا في «ع، ل، م، ب»، بن، جده وحاشية «جت» والوسائل. وفي «جت» وحاشية «م»: «تجزونها». وفي «بف» والوافي: «تجبرونها». وفي «ن» والمطبوع: «تجزوها».

٤. في «ع، جده» والعلل: «ولا».

٥. هكذا في «ع، ل، م، بن، جده» وحاشية «جت» والوسائل. وفي «بف»: «تجزئكم». وفي «ن»: «تجز بكم». وفي «ك، ب، جت»، والمطبوع والوافي: «تجزكم».

٦. علل الشرائع، ص ٥٣٧، ح ٨، بسنده عن عثمان بن عيسى. وفي الكافي، كتاب الحدود، باب النوادر، ذيل ح ١٤٠٨٤؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٢٥، ذيل ح ٥٠٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. والوافي، ج ١٥، ص ٤٤٧، ح ١٥٤٥٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٥، ح ٣٤٧٢٢.

٧. في «ن، جده»: «فقطعت».

٨. في «م، ن»: «وأغرم».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٦، ح ٤١٢، معلقاً عن يونس. والوافي، ج ١٥، ص ٤٠٥، ح ١٥٣٥٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٤، ح ٣٤٧٢٠.

١٠. في الاستبصار: «-اليد».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار والعلل، ح ٦. وفي المطبوع: «+اليد».

«تَقَطَّعَ^١ يَدَهُ الْيُمْنَى^٢ عَلَى كُلِّ حَالٍ»^٣.

١٧/١٣٨٨٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلاَلٍ،

عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنِ السَّارِقِ لِمَ تَقَطَّعَ^٤ يَدَهُ الْيُمْنَى وَ

رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَلَا تَقَطَّعَ^٥ يَدَهُ الْيُمْنَى وَرِجْلَهُ الْيُمْنَى؟

فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ مَا سَأَلْتَ، إِذَا^٦ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُمْنَى، سَقَطَ عَلَى

جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ؛ فَإِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى، اعْتَدَلَ

وَاسْتَوَى قَائِمًا^٧».

قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، وَكَيْفَ يَقُومُ وَقَدْ قُطِعَتْ رِجْلُهُ؟

قَالَ^٨: «إِنَّ الْقَطَّعَ لَيْسَ^٩ حَيْثُ رَأَيْتَ يَقَطَّعُ^{١٠}، إِنَّمَا^{١١} يَقَطَّعُ^{١٢} الرَّجُلُ مِنَ الْكَفِّ،

١. في «ك، م، ن، جد» والوافي: «يقطع». ٢. في «ن»: «اليمنى».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٨، ح ٤١٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٢، ح ٩١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. علل الشرائع، ج ٣، ص ٥٣٧، ح ٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن ابن سنان. وفيه، ص ٥٣٧، صدر ح ٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٠، ح ١٥٤٤٨: الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٦، ح ٣٤٧٢٥.

٤. في «ك، م، ن، بف، جت، جد»: «لَمْ يَقَطَّعَ». ٥. في «م، ن، جت، جد»: «ولا يقطع».

٦. في «ن»: «إِنْ».

٧. في المرأة: «قال الوالد العلامة: الظاهر أَنَّ الغرض أَنَّهُ إِذَا قُطِعَتَا مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ يَضُرُّ بِالْبَدَنِ بِحَيْثُ يَصِيرُ مَرْمَأً غَالِباً، أَوْ الْمَرَادُ بِالسَّقُوطِ أَنَّ الْإِنْسَانَ سَيِّمًا مِثْلَ هَذَا إِذَا أَرَادَ الْقِيَامَ فَهُوَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْعِضْوِ الصَّحِيحِ، فَإِذَا حَصَلَ لِلْبَدَنِ مِثْلُ هَذَا الضَّعْفِ وَأَرَادَ الْقِيَامَ وَعَتَمَدَ عَلَى الْيُسْرَى يَسْقُطُ عَلَيْهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ مَعَ أَنَّهُ عليه السلام إِنَّمَا يَحْكُمُ مَعَهُ عَلَى قَدَرِ عَقْلِهِ».

٨. في «م، بف، جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «فَقَالَ».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «+ من».

١٠. في الوافي: «يقطع». ١١. في «ن»: «- يقطع إِنَّمَا».

١٢. في «بح، بن» والوافي والفقهاء والتهذيب: «تقطع».

وَيُتْرَكُ لَهُ^١ مِنْ قَدَمِهِ مَا يَقُومُ عَلَيْهِ يُصَلِّي^٢ وَ يَغْبُذُ اللَّهَ.

قُلْتُ لَهُ^٣: مِنْ أَيْنَ تَقْطَعُ^٤ الْيَدَ؟

قَالَ^٥: «تَقْطَعُ^٦ الْأَرْبَعَ أَصَابِعَ^٧، وَ تُتْرَكُ^٨ الْإِبْهَامُ يَنْتَمِدُ عَلَيْهَا فِي الصَّلَاةِ، وَ يَغْسِلُ^٩ بِهَا وَجْهَهُ لِلصَّلَاةِ».

قُلْتُ: فَهَذَا الْقَطْعُ مَنْ أَوَّلَ مَنْ قَطَعَ؟

قَالَ^{١٠}: «قَدْ كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ حَسَنَ ذَلِكَ لِمُعَاوِيَةَ^{١١}».

٣٧- بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الطَّارِ^{١٢} وَ الْمُخْتَلِسِ مِنَ الْحَدِّ

١٣٨٨٥ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا أَقْطَعُ فِي ٢٢٦/٧

١. هكذا في «ع»، «ل»، «م»، «ن»، «ج»، «بف»، «جت»، «جد»، «الوافي» والفقهاء والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «له».

٢. في الوسائل: «ويصلي».

٣. في «ن»، «بف»، «جت» والفقهاء: «- له».

٤. في «ك»، «م»، «ن»، «بف»، «جد»: «يقطع». وفي «جت» بالياء والياء معاً.

٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «فقال».

٦. في «م»، «ن»، «ج»، «جد»: «يقطع». وفي «جت» بالياء والياء معاً.

٧. في «ن»، «بف»، «جت»، «جد» والوافي والفقهاء: «الأصابع».

٨. في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بف»، «جت»، «جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «ويترك».

٩. في «جت» والفقهاء: «يغسل» بدون الواو.

١٠. في «بف»: «فقال».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٣، ح ٤٠١، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقهاء، ج ٤، ص ٦٩، ح ٥١٢٧، معلقاً عن

محمد بن عبد الله بن هلال، إلى قوله: «يغسل بها وجهه للصلاة». الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٢، ح ١٥٤٥٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥٧، ح ٣٤٧٠١.

١٢. «الطار»: هو الذي يقطع النفقات ويأخذها على غفلة من أهلها. المصباح المنير، ص ٣٧٠ (طرر).

الدَّعَارَةِ الْمُغْلَنَةِ - وَهِيَ الْخَلْسَةُ - وَلَكِنْ أُعْزِّزُهُ^٢.

١٣٨٨٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ اخْتَلَسَ ثَوْباً مِنْ السُّوقِ، فَقَالُوا: قَدْ سَرَقَ هَذَا الرَّجُلُ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَقْطَعُ فِي الدَّعَارَةِ الْمُغْلَنَةِ، وَلَكِنْ أَقْطَعُ يَدَهُ مَنْ يَأْخُذُ ثُمَّ يُخْفِي»^٦.

١٣٨٨٧ / ٣ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^٧,

١. في «ع، بف، بن، جت، جد»: «الدعارة» بالعين المهملة. وفي التهذيب: «الزعارة». وفي روضة المتقين، ج ١٠، ص ١٩٤: «الدعارة»، بالدال المهملة والعين المعجمة: أخذ الشيء اختلاساً وسلباً. وفي بعض النسخ الصحيحة بالزاي المعجمة والعين المهملة، وهو تصحيف، وإن أمكن التصحيح فإن الزارة: الشراسة وسوء الخلق، ولا صفة أقيح منه، لكنه رواه العامة والخاصة بأسانيد متكررة بما ذكرناه أولاً، مع صحة المعنى بلا تكلف، مع أن صورتهما متقاربان، وربما يوجد بالدال المهملة مع عين المهملة بمعنى الفساد، ومع المعجمة بمعنى الدفع، وبالمعجمة مع المهملة بمعنى الخوف، ويصح مع التكلف، والتصحيف فيها أظهر. وراجع: لسان العرب، ج ٤، ٢٨٨ (دغر).

٢. في الفقيه: «ولكن يقطع من يأخذ ويخفي». وقال الشهيد الثاني: «لا يقطع المختلس وهو الذي يأخذ المال خفية من غير الحرز، ولا المستلب وهو الذي يأخذه جهراً ويهرب مع كونه غير محارب، ولا المحتال على أخذ الأموال بالرسائل الكاذبة ونحوها، بل يعز كل واحد منهم بما يراه الحاكم، لأنه فعل محرم لم ينص الشارع على حذره». الروضة البهية، ج ٩، ص ٣٠٤.

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٤، ح ٤٥٤، معلقاً عن صفوان بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ٦٥، ح ٥١١٧، مرسلًا عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٧، ح ١٥٤١٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٨، ح ٣٤٧٢٩.

٤. في «ع، بف، بن، جت»: «الدعارة». وفي التهذيب: «الزعارة».

٥. في «ل، بن»، والوسائل: «- يد».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٤، ح ٤٥٣، معلقاً عن سهل بن زياد. وفي الجعفرات، ص ١٣٩؛ وعلل الشرائع، ص ٥٤٤، ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٧، ح ١٥٤١١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٨، ح ٣٤٧٣٠.

٧. في «ع، م، بن»، وحاشية «جت» والوسائل: «أصحابه».

عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الَّذِي يَسْتَلْبِ ٢ قَطْعٌ ٣، وَ لَيْسَ ٤ عَلَى الَّذِي يَطْرُ الدَّرَاهِمَ مِنْ ثَوْبِ الرَّجُلِ ٥ قَطْعٌ». ٦

١٣٨٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ: «مَنْ سَرَقَ خُلْسَةً اخْتَلَسَهَا ٧ لَمْ يَقُطَّعْ، وَ لَكِنْ يُضْرَبُ ضَرْبًا شَدِيدًا» ٨.

١٣٨٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بَطَّارٍ قَدْ طَرَّ دَرَاهِمَ مِنْ كَمِّ رَجُلٍ ٩ قَالَ: «فَقَالَ: إِنْ كَانَ قَدْ ١٠ طَرَّ مِنْ قَمِيصِهِ الْأَعْلَى لَمْ أَقْطَعُهُ، وَ إِنْ كَانَ طَرَّ مِنْ قَمِيصِهِ الدَّاخِلِ ١١ قَطَعْتُهُ». ١٢

١٣٨٩ / ٦. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. في «ع، ك، ل، م، ن، بع، بف، بن، جد»، وحاشية «جت»: - «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٢. في «ك»: «يسلب».

٣. في «م»: «قلع».

٤. في «ن»: «ولا».

٥. في «ع، ل، بن، جت»: - «الرجل».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٤، ح ٤٥١، معلقاً عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة. الاستبصار،

ج ٤، ص ٢٤٤، ح ٩٢٤، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. الفقيه، ج ٤، ص ٦٥، ضمن ح ٥١١٧، مراسلاً

عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٨، ح ١٥٤١٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٠، ح ٣٤٧٣٦.

٧. في «بن» والوسائل: «دخلها».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٤، ح ٤٥٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٨، ح ١٥٤١٤؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٩، ح ٣٤٧٣٣.

٩. في «بف» والتهذيب والاستبصار: - «قال».

١٠. في «ع، ل، بع، بف، جت، جد» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «قد».

١١. في «بن» والوسائل: «السافل».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٥، ح ٤٥٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٤، ح ٩٢٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم.

الجعفریات، ص ١٤٠، بسند آخر. الفقيه، ج ٤، ص ٦٥، ضمن ح ٥١١٧، مراسلاً عن علي عليه السلام، وفيهما مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٩، ح ١٥٤١٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٠، ح ٣٤٧٣٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَرْبَعَةٌ لَا قَطْعَ عَلَيْهِمْ: الْمُخْتَلِسُ، وَالْعُلُولُ^١، وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَسَرَقَهُ الْأَجِيرُ؛ فَإِنَّهَا خِيَانَةٌ»^٢.
١٣٨٩١ / ٧. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ:

«أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَتَى بِرَجُلٍ اخْتَلَسَ دُرَّةً مِنْ أُذُنِ جَارِيَةٍ، قَالَ^٣: هَذِهِ الدَّعَارَةُ^٤، الْمُغْلَنَةُ، فَضَرَبَهُ وَحَبَسَهُ»^٥.

١٣٨٩٢ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعِ أَبِي سَيَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَتَى بِطَرَّارٍ قَدْ طَرَّ مِنْ رَجُلٍ مِنْ رُذْنِهِ^٦ ذَرَاهِمَ، قَالَ^٧: إِنْ كَانَ^٨ طَرٌّ مِنْ قَمِيصِهِ الْأَعْلَى لَمْ نَقْطَعْهُ، وَإِنْ كَانَ طَرٌّ مِنْ قَمِيصِهِ

١. قال ابن الأثير: «قد تكرر ذكر «الْعُلُول» في الحديث، وهو الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة. يقال: غُلَّ في المغنم يُغْلُ غُلُولاً فهو غَالٌ. وكلٌّ من خان في شيء خفية فقد غُلَّ». النهاية، ج ٣، ص ٣٨٠ (غلل). وفي مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٣٥٢: «قوله عليه السلام: «والغللول ومن سرق من الغنيمة» يمكن أن يكون المراد بالغللول مطلق الخيانة أو السرقة بل الحيازة، وبما بعده السرقة بعدها ... ثم اعلم أنه يمكن حمل بعض أخبار عدم القطع على ما إذا لم يكن محرراً كما هو الغالب فيها، وأخبار القطع على ما إذا نقلت إلى الحرز».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٥، ح ٤٠٩؛ وص ١١٤، ح ٤٤٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٩١٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الجعفریات، ص ١٣٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٤، ح ١٥٤٠٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٨، ح ٣٤٧٣١؛ وص ٢٧٢، ح ٣٤٧٤١.

٣. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «فقال».

٤. في «بف»، بن، جت، جد: «الدعارة». وفي التهذيب: «الزعاره».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٤، ح ٤٥٠، وفيه أيضاً هكذا: «وبهذا الإسناد أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَتَى ...» الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٨، ح ١٥٤١٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦٩، ح ٣٤٧٣٢.

٦. في «بن» - «من رذنه». وفي التهذيب والاستبصار: «من رذائه». الرذن: أصل الكَمِّ، أو مقدَّم كَمِّ القميص، أو أسفله، أو هو الكَمُّ كله. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٧٧ (رذن).

٧. في «بج»، بف، جت، والوافي والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٨. في «بن» والتهذيب والاستبصار: «+ قد».

الْأَسْفَلَ قَطَعْنَاهُ.^١

٣٨- بَابُ الْأَجِيرِ وَالضَّيْفِ

١٣٨٩٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَأَقْعَدَهُ^٢ عَلَى مَتَاعِهِ فَسَرَقَهُ،
قَالَ^٣: «هُوَ مُؤْتَمَنٌ».

وَقَالَ فِي رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا، فَقَالَ: «أُرْسَلَنِي فَلَانَ إِلَيْكَ لِتُرْسِلَ إِلَيْهِ بِكَذَا وَكَذَا،
فَأَعْطَاهُ وَصَدَّقَهُ، فَلَقِيَ صَاحِبَهُ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَكَ أَتَانِي، فَتَبَعْتُكَ إِلَيْكَ مَعَهُ^٤ بِكَذَا وَ
كَذَا، فَقَالَ: مَا أُرْسَلْتُ^٥ إِلَيْكَ، وَ مَا أَتَانِي بِشَيْءٍ، وَ زَعَمَ^٦ الرَّسُولُ أَنَّهُ قَدْ أُرْسَلَهُ، وَ^٧ قَدْ
دَفَعَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنْ وَجَدَ^٨ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ لَمْ يُرْسَلْهُ قَطَعَ^٩ يَدَهُ».
وَمَعْنَى ذَلِكَ^{١٠} أَنَّ يَكُونَ الرَّسُولُ قَدْ أَقْرَ مَرَّةً أَنَّهُ لَمْ.....←

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٥، ح ٤٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٤، ح ٢، معلقاً عن سهل بن زياد- الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٩، ح ١٥٤١٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٠، ذيل ح ٣٤٧٣٧.
٢. في الوسائل: «وأقعد».
٣. في «بف» والوافي والتهذيب، ج ١٠: «فقال».
٤. في «بن» وحاشية «جت»: «وقال».
٥. في «بف»: «- معه».
٦. في «م»: «وما أرسلته». وفي «ك»: «وما أرسلت».
٧. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٧٤٥: «فزعم».
٨. في حاشية «جت» والوافي: «وأنه».
٩. في «ك»: «وجدت».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٣٤٧٤٥ والتهذيب، ج ١٠. وفي المطبوع: «قطعت».
١١. قوله: «و معنى ذلك» إلى قوله: «لم يرسله» كلام الشيخ الكليني عليه السلام، على ما يظهر من الوافي، حيث جاء فيه: «و
لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ عليه السلام: «إِنْ وَجَدَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ لَمْ يُرْسَلْهُ» مَوْهَمًا لِإِرَادَةِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى النَّفْيِ، أزال هذا الوهم في
الكافي بحمله على إقامة البينة على إقرار الرسول بعدم الإرسال؛ ليستقيم، و من كلام العلامة المجلسي عليه السلام،
حيث قال في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٣٥٣: «قوله: ومعنى ذلك، لعلمه من كلام الكليني أدخله بين الخبر
لتصحیح شهادة النفي، وهو غير منحصر في ما ذكره؛ إذ يمكن أن يكون ادعى إرساله في وقت محصور،

يُرْسَلُهُ^١.

وَأِنْ^٢ لَمْ يَجِدْ بَيِّنَةً فَمَيِّمَتُهُ بِاللَّهِ مَا أُرْسَلَتْهُ^٣، وَ يَسْتَوْفِي الْآخِرَ مِنَ الرَّسُولِ الْمَالِ.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ زَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْحَاجَةُ؟
فَقَالَ: «يُقْطَعُ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مَالَ الرَّجُلِ»^٤.

١٣٨٩٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اكْتَرَى جِمَارًا، ثُمَّ أَقْبَلَ بِهِ إِلَى أَصْحَابِ الشِّيَابِ، فَأَبْتَا مِنْهُمْ ثَوْبًا أَوْ ثَوْبَيْنِ، وَ تَرَكَ الْجِمَارَ؟

فَقَالَ^٥: «يُرَدُّ الْجِمَارُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَ يُتْبَعُ الَّذِي ذَهَبَ بِالثَّوْبَيْنِ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ

و يمكن للشاهد الاطلاع على عدمه، ولعله ذكره على سبيل التمثيل، كما هو المصرح به في كلامه في ملاذ الأخيار، ج ١٦، ص ٢١٦.

و أما المحقق الأردبيلي عليه السلام فإنه يظهر من كلامه أن قوله: «و معنى ذلك» إلى قوله: «من الرسول المال» من كلام المصنف، حيث قال في مجمع الفائدة والبرهان، ج ١٣، ص ٢٣٠: «والظاهر أن قوله: «و معنى» و «إن لم يجد» إلى آخره، من كلام الكافي في بيان وجه البيّنة؛ و لهذا لم يوجد في التهذيب».

١. في الفقيه والتهذيب، ج ١٠: - «و معنى ذلك أن يكون الرسول قد أقرّ مؤدّه أنه لم يرسله».

٢. في «بف» و «فإن».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٣٤٧٤٥ و التهذيب، ج ١٠. وفي المطبوع: «أرسله».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٩، ح ٤٢٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٧، ص ١٨٤، ح ٨١١، بسنده عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «قال: هو مؤتمن». على الشرائع، ص ٥٣٥، ح ٤، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ٦١، ح ٥١٠٢، معلقاً عن حماد، من قوله: «وقال في رجل أتى رجلاً مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٧، ص ٢١٨، ذيل ح ٩٥٢، بسنده عن الحلبي. الفقيه، ج ٣، ص ٣٠٤، ح ٤٠٨٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفيها إلى قوله: «قال: هو مؤتمن» الوافي، ج ١٥، ص ٤١٧، ح ١٥٣٩٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧١، ح ٢٤٧٤٠؛ وص ٢٧٣، ح ٣٤٧٤٥.

٥. في «ع، ل، ن، بن، جت» والوسائل والعلل: «قال».

قَطَعَ، إِنَّمَا هِيَ خِيَانَةٌ^١.

١٣٨٩٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ
الْخَرَّازِيِّ^٢، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ^٣، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ أَجِيرًا، فَيَسْرِقُ مِنْ بَيْتِهِ: هَلْ تُقَطَّعُ
يَدُهُ؟

قَالَ^٤: «هَذَا مُؤْتَمَنٌ لَيْسَ بِسَارِقٍ، هَذَا^٥ خَائِنٌ»^٦.

٢٢٨/٧

١٣٨٩٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
رِثَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الضَّيْفُ إِذَا سَرَقَ لَمْ يَقَطَّعْ، وَإِنْ^٧ أَضَافَ الضَّيْفُ ضَيْفًا
فَسَرَقَ، قُطِعَ ضَيْفُ الضَّيْفِ^٨»^٩.

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٩، ح ٤٢٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. علل الشرائع، ص ٥٣٨، ح ١، بسنده عن موسى بن بكر. الفقيه، ج ٤، ص ٦٣، ح ٥١١٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي ج ١٥، ص ٤٢٠، ح ١٥٣٩٧؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٠٧، ح ٢٣٩٤١؛ وج ٢٨، ص ٢٧٤، ح ٣٤٧٤٦.
٢. هكذا في «ع، ل، بح، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «ك، م، بف» والمطبوع: «الخرزاز»، وهو سهو كما تقدم ذيل ح ٧٥.
٣. في «بف»: «- بن خالد».
٤. في «ك، ن، بح، بف، جد» والوافي: «هل يقطع». وفي «جت» بالياء معاً. وفي «بن» والوسائل: «حتى تقطع».
٥. في الوسائل: «فقال».
٦. في «بف» والتهذيب: «وهذا».
٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٩، ح ٤٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ١٥، ص ٤١٨، ح ١٥٣٩١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٢، ح ٣٤٧٤٢.
٨. في «جد»: «- علي».
٩. في «بف»: «إن».
١٠. في «بن» والوسائل: «وإذا».
١١. في المرأة: «أقول: في الضيف قولان: أحدهما عدم القطع مطلقاً كما هو ظاهر الرواية، وذهب إليه الشيخ في النهاية وابن الجيند والصدوق وابن إدريس محتجاً عليه بالإجماع. والقول الآخر: القطع إذا أحرز من دونه،

١٣٨٩٧/٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ^١ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا^٢ فَأَخَذَ^٣ الْأَجِيرُ مَتَاعَهُ، فَسَرَقَهُ؟

فَقَالَ: «هُوَ مُؤْتَمَنٌ» ثُمَّ قَالَ: «الْأَجِيرُ وَالضَّيْفُ أَمْنَاءُ، لَيْسَ يَقَعُ عَلَيْهِمْ^٤ خُدٌّ

السَّرِقَةِ»^٥.

١٣٨٩٨/٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٦ عَنْ قَوْمٍ اضْطَحَبُوا فِي سَفَرٍ رُقَقَاءَ، فَسَرَقَ بَعْضُهُمْ مَتَاعَ بَعْضٍ؟

فَقَالَ: «هَذَا^٧ خَائِنٌ لَا يَقْطَعُ، وَلَكِنْ يُتَّبَعُ بِسَرِقَتِهِ وَخِيَانَتِهِ».

قِيلَ لَهُ: فَإِنْ سَرَقَ^٨ مِنْ مَنْزِلِ^٩ أَبِيهِ؟

فَقَالَ: «لَا يَقْطَعُ؛ لِأَنَّ ابْنَ الرَّجُلِ لَا يُخْجَبُ عَنِ الدُّخُولِ إِلَى مَنْزِلِ أَبِيهِ، هَذَا^{١٠}

«وعليه المتأخرون؛ لعموم الآية. وحملت الروايات على ما لو لم يحرز المال عنه. قال في المسالك: وبيته عليه

الحكم بقطع ضيف الضيف، لأن المالك لم يأتمنه». المسالك، ج ١٤، ص ٤٩١.

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٠، ح ٤٢٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. علل الشرائع، ص ٥٣٥، ح ٣، بسنده عن

الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٦٥، ضمن ح ٥١١٧، مرسلأ عن علي^{١١}، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٥، ص ٤١٩، ح ١٥٣٩٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٥، ح ٣٤٧٤٧.

١. في «بف، جت» والوافي: «سألت أبا جعفر^{١٢} بذل «سألته».

٢. في «بف» والوافي: «وأخذ».

٣. في حاشية «جت» والتهذيب والعلل: «عليهما».

٤. علل الشرائع، ص ٥٣٥، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن سماعة. التهذيب، ج ١٠، ص ١٠٩،

ح ٤٢٥، بسنده عن عثمان، عن سماعة. علل الشرائع، ص ٥٣٥، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٣}. الفقيه،

ج ٤، ص ٦٥، ضمن ح ٥١١٧، مرسلأ عن علي^{١٤}، وفيهما من قوله: «الأجير والضيف» مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ١٥، ص ٤١٨، ح ١٥٣٩٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٢، ح ٣٤٧٤٣.

٦. في «بن»: «إن».

٥. في «بن»: «لهذا».

٨. في «م، جد»: «هو». وفي «بف»: «وهذا».

٧. في «بن» والوسائل: - «منزل».

خَائِنٌ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَرَقَ^١ مِنْ مَنْزِلِ أَخِيهِ أَوْ أُخْتِهِ^٢ إِذَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ لَا يَخْجُبَانِهِ^٣
عَنِ الدُّخُولِ^٤.

٣٩- بَابُ حَدِّ النَّبَاشِ

١٣٨٩٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «حَدُّ النَّبَاشِ حَدُّ السَّارِقِ»^٥.

١٣٩٠٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آدَمَ بْنِ إِسْحَاقَ^٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ

١. في «بن» والوسائل: «إن أخذ».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «وأخته».

٣. في «بن» والوسائل: «إن».

٤. في «بع، بف، جت»: «ولا يحجبانه». وفي «جد»: «لا يحجبان». وفي حاشية «جت» والوافي: «فلا يحجبانه».

٥. في المرأة: «الحكم بعدم القطع لعدم الإحراز عنهم، لا لخصوص القرابة، فلو أحرز عنهم فسرَقوا وجب القطع إلا في الولد إذا أخذ من مال ولده إجماعاً على قول أبي الصلاح».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٠، ح ٤٢٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الجعفرات، ص ١٣٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، من قوله: «قيل له: فإن سرق من منزل أبيه» مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٥، ص ٤١٩، ح ١٥٣٩٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٦، ح ٣٤٧٤٩.

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٥، ح ٤٥٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٥، ح ٩٢٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٥، ح ١٥٤٧٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٨، ح ٣٤٧٥٤.

٨. ورد الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ٦٢، ح ٢٢٩ وفي الاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٩٣٠، عن علي بن إبراهيم، عن آدم بن إسحاق. لكن المذكور في بعض نسخ التهذيب المعتبرة: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن آدم بن إسحاق» وهو الظاهر.

ويؤكد ذلك ورود الخبر نفسه في التهذيب، ج ١٠، ص ١١٦، ح ٤٦١ وفي الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٨٤٢، عن علي [بن إبراهيم] عن أبيه، عن آدم بن إسحاق.

الْجُعْفِيُّ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَجَاءَهُ كِتَابُ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي رَجُلٍ نَبَشَ امْرَأَةً، فَسَلَبَهَا ثِيَابَهَا، ثُمَّ نَكَحَهَا^١، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا عَلَيْنَا هَاهُنَا^٢، طَائِفَةٌ^٣ قَالُوا: اقْتُلُوهُ، وَطَائِفَةٌ قَالُوا: أَخْرِقُوهُ.

فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ خُرْمَةَ الْمَيِّتِ كَخُرْمَةِ الْحَيِّ، حَدُّهُ أَنْ تَقُطَعَ يَدُهُ لِنَبْشِهِ وَسَلْبِهِ الثِّيَابِ، وَيَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الزَّوْنِ، إِنْ أُخْصِنَ رُجْمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أُخْصِنَ جُلِدَ مِائَةً^٤».

٢٢٩/٧ ٣ / ١٣٩٠١. عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ

١. في «ف» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «ونكحها» بدل «ثم نكحها».

٢. في الوسائل، ح ٣٤٧٥٥: «هاهنا».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٣٤٧٥٥ والتهذيب، ح ٤٦١ والاستبصار. وفي المطبوع:

٤. في «ع»، ل، ن، بن، جت، والوسائل: «- حَدُّهُ».

٥. في «ع»، ك، م، ن، جت، جد: «أَنْ يَاقُطَعَ».

٦. في الاستبصار، ح ٨٤٢: «حَدُّهُ مِائَةً» بدل «حَدُّهُ أَنْ يَاقُطَعَ» - إلى - جُلِدَ مِائَةً.

وقال الشهيد الثاني: «للأصحاب في حكم سارق الكفن من القبر أقوال: أحدها: أنه يقطع مطلقاً بناء على أن القبر حرز للكفن، والكفن لا يعتبر بلوغه نصاباً لإطلاق الأخبار....

ثانيها: اشتراط بلوغ قيمته النصاب، لعموم أخبار الاشتراط ... وثالثها: أنه يشترط بلوغ النصاب في المرة الأولى خاصة ... ورابعها: أنه يقطع مع إخراجه الكفن مطلقاً أو اعتياده النباش وإن لم يأخذ الكفن، وهو قول الشيخ في الاستبصار.... وخامسها: عدم قطعه مطلقاً إلا مع النباش مراراً، وهو قول الصدوق، ومقتضى كلامه عدم الفرق بين بلوغه النصاب وعدمه. المسالك، ج ١٤، ص ٥٠٨ - ٥١١.

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٦، ح ٤٦١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٨٤٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٦٢، ح ٢٢٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٩٣٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن آدم بن إسحاق. الفقيه، ج ٤، ص ٧٤، ح ٥١٤٥، معلقاً عن آدم بن إسحاق. الاختصاص، ص ١٠٢، ضمن الحديث، مرسلًا عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الديات، باب الرجل يقطع رأس ميت ...، ح ١٤٣٧١. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٣، ح ١٥٢١٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٨، ح ٣٤٧٥٥؛ و ص ٣٦١، ح ٣٤٩٧٢.

أَصْحَابِنَا، قَالَ:

أَبِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِرَجُلٍ نَبَّاشٍ، فَأَخَذَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِشَعْرِهِ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَطْوُوهُ بِأَرْجُلِهِمْ، فَوَطِئُوهُ^١ حَتَّى مَاتَ^٢.

١٣٩٠٢ / ٤. حَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ نَابِثٍ، عَنْ أَبِي

الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: يَقْطَعُ سَارِقُ الْمَوْتَى كَمَا يَقْطَعُ سَارِقُ الْأَخْيَاءِ»^٤.

١٣٩٠٣ / ٥. عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْعَطَّارِ، عَنْ سَيَّارٍ^٦، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَخَذَ نَبَّاشٌ فِي زَمَنِ^٧ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ:

١. في «بف»: «فوطئوه» بدل «أن يطووه بأرجلهم فوطئوه». وقال ابن الأثير: «الوطء في الأصل: الدوس بالقدم». النهاية، ج ٥، ص ٢٠٠ (وطأ).

٢. قال الشيخ بعد نقل هذه الرواية وأمثالها: «فهذه الروايات محمولة على أنه إذا تكرّر الفعل منهم ثلاث مرّات وأقيم عليهم الحدّ حيثنّزّ يجب عليهم القتل كما يجب على السارق، والإمام مخير في كيفية القتل كيف شاء بحسب ما يراه أوردع في الحال». التهذيب، ج ١٠، ص ١١٨، ذيل الحديث ٤٧١.

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٨، ح ٤٧٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٧، ح ٩٣٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١١٨، ح ٤٧١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٧، ح ٩٤٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٦٧، ح ٥١١٢٠، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٨، ح ١٥٤٨٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٩، ح ٣٤٧٥٦.

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٥، ح ٤٥٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٥، ح ٩٢٧، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١١٦، ح ٤٦٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٩٣٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٦٧، ح ٥١١٩، مرسلاً عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٥، ح ١٥٤٧٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٩، ح ٣٤٧٥٧.

٥. الضمير راجع إلى حبيب بن الحسن المذكور في السند السابق؛ فإنه يأتي في الكافي، ح ١٤٠٥٣، رواية حبيب بن الحسن، عن محمد بن عبد الحميد العطّار، عن بشّار عن زيد الشحام.

٦. في «بف»: «يسار». وفي حاشية «بن»: «أبي سيّار». وفي حاشية «جت» والبحار والاستبصار: «بشّار».

٧. في «جد»: «زمان».

مَا تَرَوْنَ؟ فَقَالُوا: تَعَاقِبُهُ^١ وَتُخْلِي^٢ سَبِيلَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: مَا هَكَذَا فَعَلَ عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍؑ، قَالَ^٣: وَمَا فَعَلَ؟ قَالَ: فَقَالَ^٤: يَقْطَعُ النَّبَاشَ، وَقَالَ^٥: هُوَ سَارِقٌ وَهَتَاكَ لِلْمَوْتِ^{٦،٧}.

١٣٩٠٤/٦. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سِنْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِؑ يَقُولُ: «يَقْطَعُ النَّبَاشَ وَالطَّرَازَ، وَلَا يَقْطَعُ الْمُخْتَلِسَ»^٩.

٤٠ - بَابُ حَدِّ مَنْ سَرَقَ خُرَّافَبَاعَهُ

١٣٩٠٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ حَنَانٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنْ طَرِيفِ بْنِ سِنَانِ الثُّورِيِّ^{١٠}، قَالَ:

١. في «ل، ن، بن» والوسائل والبحار والتهذيب والاستبصار: «نعاقبه».
٢. في «ل، ن، بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «ونخلي». وفي البحار «فنخلي».
٣. في «يع، بف» والتهذيب: «قالوا».
٤. في البحار: «فما».
٥. في «ع، ل، يع، بن»: «+» وقال «وفي الوسائل: «قال».
٦. في «ك»: «-» يقطع النباش وقال. وفي «يع، جت»: «قال: وقال».
٧. في البحار والاستبصار: «الموتى».
٨. الاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٥، ح ٩٢٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٥، ح ٤٥٩، معلقاً عن حبيب، عن محمد بن عبد الحميد العطار، عن يسار، عن زيد الشحام. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٥، ح ١٥٤٧٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٩، ح ٣٤٧٥٨؛ البحار، ج ٣٣، ص ٢٧٢، ح ٥٣٦.
٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٦، ح ٤٦٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٥، ح ٩٢٩، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١١٦، ح ٤٦٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٩٣١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ١١٧، ح ٤٦٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٥، ح ٩٢٩؛ و ص ٢٤٧، ح ٩٣٨. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٩، ح ١٥٤١٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧١، ح ٣٤٧٣٨.
١٠. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، يع، بن، جت». وفي «بف»: «حنان بن معاوية، عن طريف بن سنان الثوري». وفي

سَأَلَتْ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ سَرَقَ حُرَّةً فَبَاعَهَا؟
 قَالَ: فَقَالَ: «فِيهَا أَرْبَعَةُ حُدُودٍ: أَمَّا أَوَّلُهَا: فَسَارِقٌ تَقْطَعُ يَدَهُ، وَالثَّانِيَّةُ: إِنْ كَانَ
 وَطَنُهَا جِلْدَ الْحَدِّ^٢، وَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَى إِنْ كَانَ وَطَنُهَا وَقَدْ عَلِمَ، إِنْ كَانَ مُحْصَنًا
 رَجَمَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُحْصَنٍ جِلْدَ الْحَدِّ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا^٤،
 هِيَ^٥ إِنْ كَانَ^٦ اسْتَكْرَهَهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَطَاعَتْهُ جِلْدَتِ الْحَدِّ^٧».

١٣٩٠٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ بَاعَ حُرًّا، فَقَطَعَ يَدَهُ»^٨.

١٣٩٠٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

طَلْحَةَ، قَالَ:

«الوسائل: حنان، عن معاوية بن طريف بن سنان الثوري». وفي المطبوع: «حنان، عن معاوية بن طريف عن
 سفيان الثوري».

هذا، وقد ورد الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ٦٩، ح ٥١٢٦، عن طريف بن سنان الثوري، كما ورد في التهذيب،
 ج ١٠، ص ١١٣، ح ٤٤٧، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن حنان بن معاوية، عن طريف بن
 سنان الثوري. لكن المذكور في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب: «حنان، عن معاوية» كما أثبتناه.

ثم أعلم أن طريف بن سنان الثوري عده الشيخ الطوسي في من روى عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وأما حنان بن
 معاوية أو معاوية بن طريف، فغير مذكورين في المصادر الرجالية. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٢٨، الرقم
 ٣٠٨٤. ١. في «ك، ن، بف، جت، جد» والوافي: «يقطع».

٢. في «ك»: «حد». ٣. في التهذيب: - «الحد».

٤. في الوافي والفقيه عن بعض النسخ: «ولا عليها». وفي التهذيب: - «عليها».

٥. في الوافي: «وهي». وفي الفقيه «هي و». ٦. في «بف»: - «كان».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٣، ح ٤٤٧، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن حنان بن معاوية،
 عن طريف بن سنان الثوري، عن جعفر بن محمد عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٦٩، ح ٥١٢٦، معلقاً عن طريف بن
 سنان الثوري، عن جعفر بن محمد عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٤٨٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٨٣،
 ح ٣٤٧٧١.

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٣، ح ٤٤٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٤٨٦؛ الوسائل،
 ج ٢٨، ص ٢٨٣، ح ٣٤٧٧٢.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الرَّجُلَ وَهُمَا خُرَّانٍ، يَبِيعُ هَذَا هَذَا، وَهَذَا هَذَا، وَيَفْرَازُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، فَيَبِيعَانِ أَنْفُسَهُمَا، وَيَفْرَازُ بِأَمْوَالِ النَّاسِ؟ قَالَ^١: «تَقْطَعُ^٢ أَيْدِيَهُمَا^٣؛ لِإِنَّهُمَا سَارِقَانِ أَنْفُسَهُمَا وَأَمْوَالِ النَّاسِ^٤».

٤١ - بَابُ نَفْيِ السَّارِقِ

١ / ١٣٩٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أُقِيمَ عَلَى السَّارِقِ^٧ الْحَدُّ، نُفِيَ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى^٨».

٤٢ - بَابُ مَا لَا يَقْطَعُ فِيهِ السَّارِقُ

١ / ١٣٩٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النُّوفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فقال».
٢. في «م»، ن، جت، جد: «يقطع».
٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «بديهما».
٤. في «بف» والتهذيب: «المسلمين».
٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٣، ح ٤٤٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٩، ح ١٥٤٨٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٨٣، ح ٣٤٧٧٣.
٦. في «بن» والوسائل: «بن عيسى».
٧. في الوافي: «على سارق».
٨. في المرأة: «لم أَرَأَ أحداً تعرّض للنفي في السارق، وظاهر المصنف أنه قال به».
٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١١١، ح ٤٣٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ٤، ص ٦٥، صدر ح ٥١١٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٧، ح ١٥٤٥٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٨٤، ح ٣٤٧٧٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا قَطْعَ فِي رِبَشٍ» يَغْنِي الطَّنِيرُ

كُلُّهُ ٢٠١

١٣٩١٠ / ٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

«قَالَ النَّبِيُّ عليه السلام: لَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ الْجِجَارَةَ، يَغْنِي الرُّخَامُ» وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ ٥.

١٣٩١١ / ٣. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

«قَضَى النَّبِيُّ عليه السلام فِيمَنْ سَرَقَ الثَّمَارَ فِي كُمِهِ ٦: فَمَا أَكَلَ مِنْهُ فَلَا شَيْءَ ٧ عَلَيْهِ، وَ مَا

حَمَلَ فَيَعْرِزُ، وَيُعْرَمُ قِيمَتَهُ ٨ مَرَّتَيْنِ ٩. ١٠.

١٣٩١٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى

١. في المرأة: «حمل [على ما] إذا لم يسرق من الحرز كما هو الغالب فيه، أو على عدم بلوغ النصاب».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٠، ح ٤٣٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الجعفریات، ص ١٤١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٣، ح ١٥٤٣٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٨٥، ح ٣٤٧٧٨.

٣. في الوسائل: - «قال النبي عليه السلام».

٤. الرخام: حجر أبيض رخو. الصراح، ج ٥، ص ١٩٣٠ (رخم).

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١١١، ح ٤٣٣، وفيه أيضاً هكذا: «وبهذا الإسناد قال: قال النبي عليه السلام...». الجعفریات، ص ١٣٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٣، ح ١٥٤٢٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٨٦، ح ٣٤٧٧٩.

٦. الكُم، بالضم: كُم القميص، وهو من الثوب مدخل اليد ومخرجها. وقرأ العلامة الفيض عليه السلام بالكسر، حيث قال في الوافي: «الكُم، بالكسر: وعاء الطلع وعطاء الثَّوْر». والضم هو الظاهر. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٢٦ (كُم).

٧. في الوسائل، ج ١٨: «فلا إنهم».

٨. في «ن»: «ثمنه».

٩. في الوافي: «إنما يغرم مَرَّتَيْنِ لَأَنَّهُ لو بقي إلى أن يبلغ لزاد قيمته».

وفي المرأة: «لم يعمل بظاهره أحد من الأصحاب فيما رأينا. قال الوالد العلامة عليه السلام: يمكن أن تكون المَرَّتَانِ لما أكل ولما حمل؛ لأنَّ جواز الأكل مشروط بعدم الحمل».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٠، ح ٤٣١، وفيه أيضاً هكذا: «وبهذا الإسناد قال: قضى النبي عليه السلام...». الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٢، ح ١٥٤٢٦؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٢٢٦، ح ٢٣٥٥٢؛ و ج ٢٨، ص ٢٨٦، ح ٣٤٧٨٠.

الْخَزَّازِ^١، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

٣٣١/٧ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - أَتَى بِالْكُوفَةِ بِرَجُلٍ سَرَقَ حَمَامًا، فَلَمْ يَقْطَعْهُ، وَقَالَ: أَقْطَعْ^٢ فِي الطَّيْرِ^٣.

١٣٩١٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَالِي، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام:^٤ كُلُّ مَذْخَلٍ يُدْخَلُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ^٥ فَسَرَقَ مِنْهُ^٦ السَّارِقُ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ^٧، يَغْنِي الْحَمَامَاتُ وَالْخَانَاتُ وَالْأَزْجِيَّةَ^٨.

١٣٩١٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام أَتَى بِرَجُلٍ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَقَالَ: لَا يَقْطَعُ؛ فَإِنَّ لَهُ فِيهِ نَصِيبًا^٩.

١. في «ع، ك، ن، بح، بن، جت»: «الْخَزَّازِ» وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٤، الرقم ٣٧٣، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٥٥، الرقم ٥٦١.

٢. هكذا في «ع، ك، ل، ن، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والفتية والتهديب. وفي بعض النسخ والمطبوع: «لاقطع».

٣. التهديب، ج ١٠، ص ١١١، ح ٤٣٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن عبدالله بن إبراهيم، عن أبي عبدالله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٦٠، ح ٥١٠٠، معلقاً عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٣، ح ١٥٤٣١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٨٥، ح ٣٤٧٧٧.

٤. في «ك»: - «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفتية والجمعيات. وفي المطبوع: «+ صاحبه».

٦. في «بف» والوافي: «فيه».

٧. في الوسائل: «فيه».

٨. الفقيه، ج ٤، ص ٦١، ح ٥١٠٤، معلقاً عن السكوني، عن علي عليه السلام، إلى قوله: «فلا قطع عليه». الجمعيات، ص ١٣٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٣٠٣، ذيل ح ٤٠٨٦؛ مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٣١، ح ١٥٤٢٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٦، ح ٣٤٧٥٠.

٩. التهديب، ج ١٠، ص ١٥٥، ح ٤٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤١، ح ٩١١، معلقاً عن سهل بن زياد. ..

١٣٩١٥ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا قَطْعَ^١ فِي تَمَرٍ^٢ وَلَا كَثَرٍ. وَالْكَثَرُ شَحْمُ النَّخْلِ^٣».

٤٣ - بَابُ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ فِي الْمَجَاعَةِ

١٣٩١٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ فِي سَنَةِ الْمَخْلِ^٦ فِي شَيْءٍ يُؤْكَلُ^٧ مِثْلَ الْخَبْزِ وَاللَّحْمِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ»^٨.

جاء الجعفریات، ص ١٤١، صدر الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٤، ح ١٥٤٠٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٨٨، ح ٣٤٧٨٨.

١. في «م، جد»: «لا أقطع». ٢. في «بف» وحاشية «ج»: «تمر».

٣. في الفقيه: «هو الجمار» بدل «شحم النخل». وفي الجعفریات: «ولا في كثير وهو الجمار» بدل «ولا كثير والكثير شحم النخل». وقال ابن الأثير: «الكثير بفتح الحين: جمار النخل، وهو شحمه الذي وسط النخلة». النهاية، ج ٤، ص ١٥٢ (كثر).

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٠، ح ٤٣٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٦٢، ح ٥١٠٧، معلقاً عن السكوني، عن رسول الله ﷺ، وفيه، ص ٣٦٥، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، إلى قوله: «ولا كثر»: «الجعفریات، ص ١٤٢، وفيهما بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. المسائل الصاغانية للمفيد، ص ١٤٧، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «ولا كثر». الوافي، ج ١٥، ص ٤٣٢، ح ١٥٤٢٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٨٦، ح ٣٤٧٨١. ٥. في الوسائل: «وغيره».

٦. في «بف» والفقيه والتهذيب: «المحق». وقال ابن الأثير: «المخل في الأصل: انقطاع المطر. وأمحلت الأرض والقوم، وأرض محل، وزمن محل وماحل». النهاية، ج ٤، ص ٣٠٤ (محل).

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «كل».

٨. في الوسائل: «مما يؤكل».

٩. في «بف» والتهذيب: «وأشباهه». وفي الفقيه: «والقضاء» كلاهما بدل «وأشباه ذلك».

١٣٩١٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السُّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : قَالَ ^١ : « لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ ^٢ فِي عَامٍ سَنَةً ، يَغْنِي فِي ^٣ عَامٍ مَجَاعَةً ^٤ » .

١٣٩١٨ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ :

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ ^٥ : « كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ فِي أَيَّامِ الْمَجَاعَةِ ^٦ » .

٤٤ - بَابُ حَدِّ الصَّبَّيَّانِ فِي السَّرِقَةِ ^١

٢٣٢/٧

١٣٩١٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

٥ وقال الشهيد الثاني : « المراد بالمأكل الصالح للأكل فعلاً أو قوة كالخبز واللحم والحبوب ، ومقتضى إطلاقه كغيره عدم الفرق بين المضطر وغيره فلا يقطع السارق في ذلك العام مطلقاً عملاً بإطلاق النصوص ... والعمل بمضمونها مشهور بين الأصحاب لا راد له » . المسالك ، ج ١٤ ، ص ٥٠٠ - ٥٠١ .

١٠ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١١٢ ، ح ٤٤٣ ، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٧٣ ، ح ٥١٤٤ ، معلقاً عن زياد بن مروان القندي الوافي ، ج ١٥ ، ص ٤٣٤ ، ح ١٥٤٣٢ ؛ الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٢٩٠ ، ح ٣٤٧٩٤ .

١ . في «بح» : «بف» - : «قال» .

٣ . في «ع» : «ل» ، «ن» ، «بح» ، «بن» ، «جت» والوسائل : «- في» .

٤ . في «ن» - : «عام» .

٦ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١١٢ ، ح ٤٤٢ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٦٠ ، ح ٥٠٩٩ ، معلقاً عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام . الوافي ، ج ١٥ ، ص ٤٣٥ ، ح ١٥٤٣٤ ؛ الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٢٩١ ، ح ٣٤٧٩٥ .

٧ . في «ن» : «+ وقال» .

٨ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١١٢ ، ح ٤٤٤ ، معلقاً عن سهل بن زياد ، عن علي بن الحكم الوافي ، ج ١٥ ، ص ٤٣٤ ، ح ١٥٤٣٣ ؛ الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٢٩١ ، ح ٣٤٧٩٦ .

٩ . في «ع» : «ك» ، «م» ، «بح» : «السرقة» .

سَيِّئَانِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّبِيِّ يَسْرِقُ؟

قَالَ: «يُعْفَى عَنْهُ مَرَّةً وَ مَرَّتَيْنِ، وَ يُعَزَّرُ فِي الثَّالِثَةِ، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ أُطْرَافُ أَصَابِعِهِ،

فَإِنْ عَادَ قُطِعَ أَشْفَلُ مِنْ ذَلِكَ»^١.

١٣٩٢٠ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ يَسْرِقُ؟

قَالَ^٢: «إِذَا سَرَقَ مَرَّةً وَ هُوَ صَغِيرٌ عَفِيَ عَنْهُ، فَإِنْ عَادَ عَفِيَ عَنْهُ^٣، فَإِنْ عَادَ قُطِعَ

بَنَانُهُ^٤، فَإِنْ عَادَ قُطِعَ أَشْفَلُ مِنْ ذَلِكَ»^٥.

١. قال المحقق: «لو سرق الطفل لم يحدّ ويؤذّب ولو تكررت سرقة. وفي النهاية: يعفى عنه أولاً، فإن عاد أذّب، فإن عاد حكّت أنامله حتّى تدمى، فإن عاد قطعت أنامله، فإن عاد قطع كما يقطع الرجل، وبهذا روايات». الشرائع، ج ٤، ص ٩٥٢.

وقال الشهيد الثاني: «ما اختاره المصنّف ... هو المشهور بين المتأخّرين ... والقول الذي نقله عن الشيخ في النهاية وافقه عليه القاضي والعلامة في المختلف، لكثرة الأخبار الواردة به ... وهذه الروايات مع وضوح سندها وكثرة اختلاف الدلالة، وينبغي حملها على كون الواقع تأديباً منوطاً بنظر الإمام، لا حداً». المسالك، ج ١٤، ص ٤٧٨-٤٧٩.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٩، ح ٤٧٣، معلقاً عن يونس. وفيه، ص ١٢١، ح ٤٨٤، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. النوادر للأشعري، ص ١٥٤، ح ٣٩٤، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتام الرواية فيه: «الصبي متى سرق عفي عنه مرّتين أو مرّة، فإن عاد قطع أسفل من ذلك». الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٤٦٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٣، ح ٣٤٨٠٠.

٣. في الوسائل: «فقال».

٤. في «ك» والتهذيب: - «فإن عاد عفي عنه».

٥. في «بف» + «فإن عاد قطع بنانه». وفي «ك» والتهذيب: + «فإن عاد قطع أسفل عن بنانه». والبنان: الأصابع، أو أطرافها. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٣ (بنن).

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٩، ح ٤٧٤، معلقاً عن أبي عليّ الأشعري. مسائل عليّ بن جعفر، ص ١٦٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٤٦١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٤، ح ٣٤٨٠٣.

١٣٩٢١ / ٣. عَنْهُ^١، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام: الصَّبَّانُ إِذَا أَتَى بِهِمْ عَلَيَّ عليه السلام قَطَعَ أُنَامِلَهُمْ^٢، مِنْ أَيْنَ قَطَعَ^٣؟

فَقَالَ: «مِنْ الْمَفْصِلِ^٤، مَفْصِلِ الْأُنَامِلِ^٥».

١٣٩٢٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الْخَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٦: «إِذَا سَرَقَ الصَّبِيُّ عَنِّي عَنْهُ، فَإِنْ عَادَ عَزَّرَ، فَإِنْ عَادَ قَطَعَ أَطْرَافَ الْأَصَابِعِ^٧، فَإِنْ عَادَ قَطَعَ أَشْفَلَ مِنْ ذَلِكَ».

وَقَالَ: «أَتَى عَلَيَّ عليه السلام بِغَلَامٍ يُشَكُّ فِي اخْتِلَامِهِ، فَقَطَعَ أَطْرَافَ الْأَصَابِعِ^٨».

١. الضمير راجع إلى محمد بن عبد الجبار المذكور في السند السابق.

٢. في التهذيب: «عَلَّمْنَا قَطَعَ أُنَامِلَهُمْ» بدل «علي عليه السلام قطع أُنَامِلَهُمْ».

٣. في «بف»: «يقطع». وفي الوافي والتهذيب: «تقطع».

٤. في «ك»: «هو».

٥. في «بف»: «يعني». وفي «ن»: «+ فقال».

٦. قال الفيروز آبادي: «الأنملة بثلاث الميم والهمزة، تسع لغات: التي فيها الظفر، جمعها: أنامل وأنملات».

القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٦ (نمل).

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٩، ح ٤٧٥، معلقاً عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٤٦٥؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٤، ح ٣٤٨٠٤.

٨. في «بن» والوسائل: «+ وقال».

٩. في الوافي: «أصابه».

وفي مرة العقول، ج ٢٣، ص ٣٦٣: «يمكن حمل قطع أطراف الأصابع في مثله على قطع لحمها كما ورد في غيرها من الأخبار، ويمكن الحمل على التخيير أيضاً كما يؤمى إليه خبر ابن سنان، ويحتمل الحمل على اختلاف السن، والأظهر أنه منوط بنظر الإمام عليه السلام».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٨، ح ٤٧٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ١٢١، ح ٤٨٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٩٤٢. الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٩، ح ١٥٤٦٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٤، ح ٣٤٨٠٢ و ٣٤٨٠١.

١٣٩٢٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِزَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام بِجَارِيَةٍ لَمْ تَحْضَ قَدْ سَرَقَتْ، فَضَرَبْتُهَا أَسْوَاطًا، وَلَمْ يَقْطَعْهَا»^١.

٢٣٣/٧

١٣٩٢٤ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّبِيِّ يَسْرِقُ، قَالَ: «يُغْفَى عَنْهُ مَرَّةً، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ أَنْامِلُهُ أَوْ حُكَّتْ^٢ حَتَّى تَذْمَى، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ، فَإِنْ عَادَ قُطِعَ أَسْفَلُ مِنْ ذَلِكَ»^٣.

١٣٩٢٥ / ٧ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ^٤، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «أَتَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام بِغُلَامٍ قَدْ سَرَقَ، فَطَرَفَ أَصَابِعَهُ^٥، ثُمَّ

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢١، ح ٤٨٥، بسنده عن إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الجعفریات، ص ١٣٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٣، ح ١٥٤٧٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٥، ح ٣٤٨٠٥.

٢. في «ج٢»: «وأنامله».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١١٩، ح ٤٧٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٦٢، ح ٥١٠٥؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٢٠، ح ٤٨٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٩، ح ٩٤٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. مسائل علي بن جعفر، ص ١٦٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٤٦٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٥، ح ٣٤٨٠٦.

٤. في «بف، جد»، وحاشية «ج٢»: «الحسن بن محمد بن سماعة».

٥. في «ج٢» والتهذيب: «أمير المؤمنين».

٦. في المرأة: «وطرف أصابعه، أي قطع أطرافها أو خضبتها بالدم، كناية عن حكها».

وقال الفيروزآبادي: «وطرف المرأة بنائها: خضبت». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠٩ (طرف).

قَالَ: أَمَّا لَيْنِ عُذْتُ لَأَقْطَعَنَّهَا، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا إِنَّهُ مَا عَمِلَهُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا.^٢

١٣٩٢٦ / ٨. أَبَان^٣، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا سَرَقَ الصَّبِيُّ وَلَمْ يَخْتَلِمِ، قُطِعَتْ أَطْرَافُ أَصَابِعِهِ،

قَالَ: «وَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: لَمْ يَصْنَعْهُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا».^٦

١٣٩٢٧ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ عَنِ الصَّبِيِّ يَسْرِقُ؟

فَقَالَ^٧: «إِنْ كَانَ لَهُ تِسْعَ سِنِينَ قُطِعَتْ يَدُهُ، وَلَا يُضَيِّعُ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ

تَعَالَى».^٨

١. في «بف» والتعذيب: - «أما».

٢. التعذيب، ج ١٠، ص ١١٩، ح ٤٧٧، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٤٦٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٥، ح ٣٤٨٠٧.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أبان، حميد بن زياد عن ابن سماعة عن غير واحد من أصحابه.

٤. في جميع النسخ التي قبلت والتعذيب والاستبصار - «علي ﷺ». وما أوثقناه مطابق للمطبوع والوافي والوسائل.

٥. في «ل، بن» والوسائل: «ولم يصنعه».

٦. التعذيب، ج ١٠، ص ١٢٠، ح ٤٧٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٩٤١، معلقاً عن أبان. الجعفرات، ص ١٤١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥١، ح ١٥٤٦٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٦، ح ٣٤٨٠٨.

٧. في «ع، ك، ل، ن، يح، بن» والوسائل: «قال».

٨. ذهب الشيخ ﷺ أولاً على ما إذا تكرر منهم الفعل، وثانياً على من يعلم وجوب القطع عليه من الصبيان في السرقة وإن لم يكن قد احتلم، قال: «فإنه إذا كان كذلك جاز للإمام أن يقطعه». الاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٩، ذيل الحديث ٩٤٥ وحديث ٩٤٦.

٩. التعذيب، ج ١٠، ص ١٢٠، ح ٤٧٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٩٤٤، معلقاً عن محمد بن يحيى. وفي التعذيب، ج ١٠، ص ١٢٠، ذيل ح ٤٨٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٩، ح ٩٤٦، بسندهما عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن العلاء بن رزين. الفقيه، ج ٤، ص ٦٢، ذيل ح ٥١٠٥، معلقاً عن العلاء، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٢، ح ١٥٤٦٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٦، ح ٣٤٨٠٩.

١٠/١٣٩٢٨ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «أَتَيْتُ عَلِيَّ عليه السلام بِغُلَامٍ قَدْ سَرَقَ، فَطَرَفُ^٢ أَصَابِعَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا لَيْتَ عُذْتُ لَأَقْطَعَنَّهَا» قَالَ^٣: «ثُمَّ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ مَا عَمِلَهُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَأَنَا»^٤.

١١/١٣٩٢٩ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْكَيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُسَيْرِيِّ^٦، قَالَ:

كُنْتُ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَأَتَيْتُ بِغُلَامٍ قَدْ سَرَقَ، فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْهُ، فَقَالَ^٧: «سَأَلُهُ^٨ حَيْثُ سَرَقَ^٩ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهِ فِي السَّرِقَةِ عُقُوبَةٌ؟ فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ^{١٠} لَهُ: أَيُّ ٢٣٤/٧ شَيْءٍ تِلْكَ الْعُقُوبَةُ؟ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ عَلَيْهِ فِي السَّرِقَةِ قَطْعًا، فَخُلَّ عَنْهُ».

قَالَ^{١١}: فَأَخَذْتُ الْغُلَامَ، فَسَأَلْتُهُ^{١٢} وَ قُلْتُ^{١٣} لَهُ: أَكُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ فِي السَّرِقَةِ عُقُوبَةٌ؟

١. في «بف، بن»: «أبا عبد الله».

٢. في «بف»: «وطرف».

٣. في «بن»: «قال».

٤. الوافي ج ١٥، ص ٤٥٠، ح ١٥٤٦٦؛ الوسائل ج ٢٨، ص ٢٩٥، ذيل ح ٣٤٨٠٧.

٥. في «بف، جد»: «أصحابه».

٦. في «وع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد»: «القصري». وفي حاشية «م، بن»: «القشيري».

ومحمد بن خالد هذا، هو محمد بن خالد بن عبد الله القسري والي المدينة المذكور في من روى عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٨١، الرقم ٤٠٧٠؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤٧٥.

٧. في «بف»: «قال» بدل «عنه فقال».

٨. في «ك»: «له». وفي «جت»: «أسأله».

٩. في «بن» والوسائل: «+ هل».

١٠. في الوافي: «قلت». وفي التهذيب: «فقل». وفي الاستبصار: «قل».

١١. في «ك، ل، بن، جت» والوسائل: «قال». ١٢. في «بح، بن» والوسائل: «وسأله».

١٣. في «م، بن، جد» والوسائل: «فقلت».

قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ قَالَ: الضَّرْبُ^١، فَخَلَّيْتُ عَنْهُ^٢.

٤٥ - بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَمَالِكِ وَالْمُكَاتِبِينَ مِنَ الْحَدِّ

١ / ١٣٩٣٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَذَفَ الْعَبْدُ الْحُرَّ جُلْدَ ثَمَانِينَ» وَقَالَ: «هَذَا مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ^٣»^٤.

٢ / ١٣٩٣١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ يَفْتَرِي عَلَى الْحُرِّ؟ قَالَ: «يُجْلَدُ ثَمَانِينَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ زَنَى؟ قَالَ: «يُجْلَدُ خَمْسِينَ»^٥.

١. في «بح» بـ، وفي «بن» وحاشية «جت» والوسائل والاستبصار: «أضرب». وفي «ل»: «أضربن».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٥٢، ح ١٢٠؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٩، ح ٩٤٧، معلقاً عن حميد بن زياد الوافي، ج ١٥، ص ٤٥٢، ح ١٥٤٧١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٦، ح ٣٤٨١٠.

٣. في «مرأة العقول»، ج ٢٣، ص ٣٦٥: «هذا هو المشهور بين الأصحاب، وقال الشيخ في المبسوط والصدوق: يجلد أربعين للرقية، واستند إلى أخبار حملها على التقية أظهر».

وفي الوافي: «إن قيل: كل من القذف والزنى بالمحصنة والمكرهة مشترك في الحقين. قلنا: نعم، ولكن في الأول إنما يحذف القاذف لحق المقدوف، ولهذا يتوقف على مطالبته، بخلاف الأخيرين فإنه إنما يحذف الزاني بإحدى المرأتين لحق لا لغيره، وإنما حق الغير فيهما يطالب به في الآخرة، ولهذا لا يتوقف على مطالبته».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٢، ح ٢٧٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم النوارى للأشعري، ص ١٤١، ح ٣٦٢، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيه، ص ١٤٣، ضمن ح ٣٦٧، مرسلاً، وفيه هكذا: «قال أبي: رجل...». وفي الفقيه، ج ٤، ص ٥٢، ذيل ح ٥٠٧٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٨٥، وفي كل المصادر - إلا التهذيب والاستبصار - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٤، ح ١٥٢٧٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٩، ح ٣٤٥٠٢.

٥. في «بف» والوافي: «وإذا». وفي التهذيب، ج ٢٧١ والاستبصار، ح ٨٥٤: «فإذا».

٦. في «ك»: «يزني».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٢، ح ٢٧١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. ❦

٣ / ١٣٩٣٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عَبْدٍ افْتَرَى عَلَى خُرٍّ؟ قَالَ: «يُجْلَدُ ثَمَانِينَ»^١.

٤ / ١٣٩٣٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْأَخُولِ^٢، عَنْ تَرْبِيدٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الْأَمَةِ تَزْنِي، قَالَ: «يُجْلَدُ نِصْفَ حَدِّ الْحَرْ»، كَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ؟^٣.

٥ / ١٣٩٣٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ: وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

١. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣١٠، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٧٤، ح ٢٨١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٨٦٤؛ والناظر للأشعري، ص ١٤٧، ح ٣٧٧؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٧، الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٥، ح ١٥٢٧٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٠، ح ٣٤٥٠٣.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٢، ح ٢٧٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٥، ح ١٥٢٧٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٠، ح ٣٤٥٠٥.

٣. في «ع، بن، جت»: «الحارث الأخول». والحاثر هذا، هو ابن محمد بن علي بن النعمان الأخول، والأحول لقب أبيه. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٠، الرقم ٣٦٣، ص ٣٢٥، الرقم ٨٨٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٨٨، الرقم ٥٩٥.

٣. في «بف»: «جلد». وفي «ن»: «-: حد».

٤. في «بف» والوافي: «الحرّة».

٥. في الوافي: «+زوج».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧، ح ٨٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٤٤، ح ٥٠٥٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٣، ح ١٥١٤٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٣، ذيل ح ٣٤٤٠١.

٧. في «بن» والوسائل: «-: عبد الرحمن».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي عَبْدٍ سَرَقَ وَ اخْتَانَ مِنْ مَالِ مَوْلَاهُ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ»^١.

٢٣٥/٧ ٦/١٣٩٣٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «فَإِذَا أُخْصِنُ»^٢؟
قَالَ: «إِخْصَانُهُنَّ أَنْ يَدْخَلَ بِهِنَّ».

قُلْتُ: إِنْ لَمْ يَدْخَلَ بِهِنَّ^٣، أَمَا عَلَيْهِنَّ حَدٌّ؟
قَالَ: «بَلَى»^٤.

٧/١٣٩٣٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ الْأَصْبَغِ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ،

١. قال المحقق: «لا يقطع عبد الإنسان بسرقة ماله، ولا عبد الغنيمة بالسرقة منها؛ لأن فيه زيادة إضرار. نعم، يذوب بما يحسم به الجراحة».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١١١، ح ٤٣٦، معلقاً عن سهل بن زياد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٠، ح ١٥٣٩٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٨، ح ٣٤٨١٦.

٣. في تفسير العياشي: «في الإمام».

٤. النساء (٤): ٢٥.

٥. في تفسير العياشي، ح ٩٤: «وأحدثن حدثاً».

٦. في ذلك، ن و تفسير العياشي، ح ٩٣: «ما» من دون همزة الاستفهام.

٧. في تفسير العياشي، ح ٩٤: «ونصف الحر، فإن زنت وهي محصنة فالرجم». وفي الوافي: «يعني عليهن حد وإن لم يكن رجماً».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦، ح ٤٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٩٣، عن محمد بن مسلم. وفيه، ص ٢٣٥، ح ٩٤، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٢٥١، ح ١٤٩٩٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٧٦، ح ٣٤٢٥٠.

٩. في ذلك، ب ف: «- بن الأصبغ».

هذا، وقد ورد الخبر في علل الشرائع، ص ٥٤٦، ح ١ عن إبراهيم بن هاشم، عن الأصبغ بن نباتة. وهو سهو واضح؛ فإن الأصبغ بن نباتة من خواص أصحاب مولانا علي أمير المؤمنين عليه السلام، فكيف روايته عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام بثلاث وسائط. راجع: رجال النجاشي، ص ٨، الرقم ٥؛ رجال البرقي، ص ٥؛ تهذيب الكمال، ج ٣، ص ٣٠٨، الرقم ٥٢٧.

عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ أَوْ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ - الشُّكَّ مِنْ مُحَمَّدٍ - قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَمَّةٌ زَنْتُ؟ قَالَ: «تُجْلَدُ خَمْسِينَ».

قُلْتُ: فَإِنَّهَا عَادَتْ؟ قَالَ: «تُجْلَدُ خَمْسِينَ»^٢.

قُلْتُ: فَيَجِبُ عَلَيْهَا الرَّجْمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَالَاتِ؟

قَالَ: «إِذَا زَنْتَ ثَمَانٍ^٣ مَرَّاتٍ، يَجِبُ عَلَيْهَا الرَّجْمُ».

قُلْتُ: كَيْفَ صَارَ فِي ثَمَانٍ^٤ مَرَّاتٍ؟

قَالَ^٥: «لِأَنَّ الْحُرَّ إِذَا زَنَى أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، قُتِلَ، فَإِذَا زَنْتِ الْأَمَةُ ثَمَانٍ^٦

مَرَّاتٍ، رُجِمَتْ فِي الثَّاسِعَةِ»^٧.

قُلْتُ^٨: وَمَا الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ؟

فَقَالَ^٩: «إِنَّ اللَّهَ رَجَمَهَا أَنْ يَجْمَعَ عَلَيْهَا رِبْقُ الرَّقِّ وَ حَدُّ الْحُرِّ»^{١٠} ثُمَّ قَالَ: «وَوَعَلَى

إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَذْفَعَ ثَمَنَهُ إِلَى مَوْلَاهُ»^{١١} مِنْ سَهْمِ الرِّقَابِ»^{١٢}.

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتعذيب. وفي «جت» والمطبوع: «فإن».

٢. في «جدة»: «قلت: فإنها عادت؟ قال: تجلد خمسين».

٣. في «بن» وحاشية «جت» والوافي والتعذيب: «ثمانية». وفي «ك»، «م»، «ن»، «ب»، «ج»، «جدة»: «ثمانية».

٤. في «ن» وحاشية «جت» والوافي: «ثمانية». وفي «ع»، «ك»، «بن»، «جت» والتعذيب: «ثمانية».

٥. في «م»، «بف» والوافي والتعذيب: «فقال».

٦. في «م»، «ن»، «بف»، «جدة» والتعذيب: «ثمانية». وفي «ع»، «ك»، «ل»، «ب»، «بن»، «جت» والوافي: «ثمانية».

٧. في المرأة: «اختلف الأصحاب في أن المملوك هل يقتل في التاسعة أو الثامنة؟ فذهب المفيد والمرتضى وابنا بابويه وابن إدريس وجماعة أنه يقتل في الثامنة، وذهب الشيخ في النهاية وجماعة والقاضي واختاره العلامة أنه يقتل في التاسعة، وجمع الراوندي بين الروايتين بحمل الثامنة على ما إذا أقامت البيّنة، والتاسعة على الإقرار».

٨. في «بن»: «فقلت».

٩. في «ن»، «جت»: «قال».

١٠. في «ب»، «بف» والتعذيب: «+ قال».

١١. في «بف» والوافي: «وماليه».

١٢. التعذيب، ج ١٠، ص ٢٧، ح ٨٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٤٤، ح ٥٠٥١، معلقاً عن إبراهيم بن هاشم، عن الأصمغ بن الأصمغ. علل الشرائع، ص ٥٤٦، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن الأصمغ بن

٨ / ١٣٩٣٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَجْنُوبٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ مُصْعَبٍ الْعَائِدِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ فَزَنَتْ^١، أَحْدُهَا؟

قَالَ: نَعَمْ، وَ لَكِنْ لَيْكُونُ^٢ ذَلِكَ فِي سِرٍّ؛ إِخَالِ السُّلْطَانَ^٣.

٩ / ١٣٩٣٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ^٤، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي مَمْلُوكٍ قَدَفَ مُخَصَّنَةً حُرَّةً^٥، قَالَ: «يُجَلَّدُ ثَمَانِينَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا

١. نبأته. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٩٣، ح ٧٧، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. وراجع: تفسير القمي، ج ١، ص ١٣٦. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٥، ح ١٥١٥٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٥، ذيل ح ٣٤٤٠٥.

١. في العلل: «فشربت فرأيت» بدل «فزنت».

٢. في «ن، بج، بن»: «يكون». وفي الوافي: «ليكن». وفي الوسائل والتهذيب: «ليكن» بدل «لكن ليكون».

٣. في «ع، ل، و» حاشية «جت» والعلل: «ستر».

٤. في الوافي والفقهاء: «فإنني أخاف عليك السلطان» بدل «لحال السلطان».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٤٥، ح ٥٠٥٥، معلقاً عن ابن محبوب. علل الشرائع، ص ٥٣٩، ح ١٠، بسنده عن عنبة بن مصعب. وراجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦، ح ٨١. الوافي، ج ١٥، ص ٥١٧، ح ١٥٥٩٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٥٢، ح ٣٤١٩٥.

٦. ورد الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ٧٢، ح ٢٧٣، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكير. وكذا في الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٦، إلا أن فيه «موسى بن بكير» بدل «موسى بن بكير»، كما ورد ذلك في بعض نسخ التهذيب المعتبرة، وهو الصواب.

هذا، وفي سند التهذيبيين غرابة، وهو توسط ابن محبوب بين أحمد بن محمد وبين شيخه علي بن الحكم؛ فقد أكثر أحمد بن محمد [بن عيسى] من الرواية عن علي بن الحكم ولم يتوسط ابن محبوب - وهو الحسن - بينهما في موضع، كما لم يُعهد رواية ابن محبوب عن علي بن الحكم في شيء من الأسناد. ففي سند التهذيبيين خلل لا محالة.

و يؤكد ذلك عدم اجتماع ابن محبوب و علي بن الحكم إلا في سند الخبرين وردا في المحاسن، ص ٢٨٣، ح ٤١٤، والكافي، ح ٣٩٨ و ١٣٠٤٢، وقد روى هما متعاطفين عن معاوية بن وهب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٣٦-٥٤٧؛ و ص ٦٨٢-٦٨٧.

٧. في «ك، بن» والوسائل: «حرّة محصنة».

يُجْلَدُ لِحَقِّهَا^٢.

١٠ / ١٣٩٣٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ بُرَيْدٍ^٣:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا زَنَى الْعَبْدُ ضُرِبَ خَمْسِينَ، فَإِنْ عَادَ ضُرِبَ
خَمْسِينَ، فَإِنْ عَادَ ضُرِبَ خَمْسِينَ^٦ إِلَى ثَمَانِي^٧ مَرَّاتٍ، فَإِنْ زَنَى ثَمَانِي^٨ مَرَّاتٍ قُتِلَ،
وَأَدَّى الْإِمَامُ قِيَمَتَهُ إِلَى مَوْلَاهُ^{١٠} مِنْ بَيْتِ الْمَالِ^{١١}»^{١٢}.

١. في «ع، ك، ن، بح، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار والعلل: «بحقها». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: لحقها، أي إنما العبرة في الحرية والرقبة بحال المقدوف لا القاذف، فتأمل».
٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٢، ح ٢٧٣، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكير؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٦، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن الحكم، علل الشرائع، ص ٥٣٩، ح ١١، مرسلاً. الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٥، ح ١٥٢٧٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨٠، ح ٣٤٥٠٦.
٣. هكذا في «بح، بف» وحاشية «جت» والوسائل. وفي «م، ن، جد»: «عن حميد بن يزيد» بدل «عن جميل، عن بريد». وفي «ع، ك، ل، بن، جت» والمطبوع: «حميد بن زياد» بدلها.
وما أثبتناه هو الظاهر؛ فإن حميد بن زياد في رواتنا ليس إلا واحداً، وهو من مشايخ الكليني عليه السلام، وحميد بن يزيد وإن ذكر الشيخ الطوسي في رجاله، ص ١٩٢، الرقم ٢٣٩٥، عنوان حميد بن يزيد البكري الكوفي في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ولكن لم نجد لهذا العنوان ذكراً في شيء من الأسناد.
ويؤكد ما أثبتناه ما ورد في التهذيب من نقل الخبر - وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح - عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نصر عن جميل عن بريد. وقد ورد في بعض الأسناد رواية جميل بن صالح، عن بريد [بن معاوية].
٤. في «ك، ل، بح، بن، جت» وحاشية «جت»: «فإذا».
٥. في «ل، م» وحاشية «جت»: «فإذا».
٦. في «بن»: «- فإن عاد ضرب خمسين». وفي «ك»: «+ فإن عاد ضرب خمسين». وفي «بح»: «+ فإذا عاد».
٧. في «م، بف، جد»: «ثمان».
٨. في «ع، ل، بن، جت»: «فإذا».
٩. في «م، ن، بف، جد»: «ثمان».
١٠. في «ع، ك، ل، م، بح، بف، جد» وحاشية «ن» والوافي والتهذيب: «مواليه».
١١. في «ك، ل، بح، بن»: «مال المسلمين».
١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨، ح ٨٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٧، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٦، ح ١٥١٥٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٦، ذيل ح ٣٤٤٠٦.

١١ / ١٣٩٤٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٣ فِي مَمْلُوكٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ جَامَعَهَا بَعْدَ، فَأَمَرَ رَجُلًا يَضْرِبُهُمَا^٤ وَ يُفَرِّقُ مَا^٥ بَيْنَهُمَا، فَجَلَدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسِينَ جَلْدَةً^٦».

١٢ / ١٣٩٤١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧ فِي الْمَكَاتِبِ^٨، قَالَ: «يُجْلَدُ فِي الْحَدِّ بِقَدَرِ مَا أُغْتِقَ مِنْهُ»^٩.
١٣ / ١٣٩٤٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

«يُجْلَدُ الْمَكَاتِبُ إِذَا زَنَى عَلَى قَدَرِ مَا أُغْتِقَ مِنْهُ، فَإِذَا قُدِّفَ الْمُخَصَّنَةُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُجْلَدَ ثَمَانِينَ حُرًّا، كَانَ أَوْ مَمْلُوكًا»^{١٠}.

١. في «ع، ك، ل، ن، ي، ح، جت»: «عن ابن أبي عمير» وهو سهو واضح.

٢. في «م»: «بضربهما».

٣. في «ي، ح، ب، ف، جد»، والوافي والتهذيب: «ما».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «ك»: «تجلد» وفي المطبوع والوافي: «يجلد».

٥. في المرأة: «محمولة على ما إذا كانت المرأة أيضاً مملوكة».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨، ح ٨٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم... عن عاصم بن حميد، عن ذكره، عن أبي جعفر^٧، الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ١٥١٥٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٤، ذيل ح ٣٤٤٠٣.

٧. هكذا في جميع النسخ والوافي والفقهاء والتهذيب. وفي المطبوع: «يزني».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨، ح ٩٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، الفقيه، ج ٣، ص ٤٨، ضمن ح ٣٣٠١، معلقاً عن حماد. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٦، صدر ح ١٠٠٥، بسنده عن الكليني. وفي المحاسن، ص ٢٧٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٣٨٦؛ والوارد للأشعري، ص ١٥٣، ح ٣٩١، بسند آخر، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ج ١٠ - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٦، ح ١٥١٥٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٦، ذيل ح ٣٤٤٠٧.

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٣٤٥٠٤، والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «فإن».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٢، ح ٢٧٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد.

١٤ / ١٣٩٤٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ حَرِيزٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « يُجْلَدُ الْمُكَاتَبُ عَلَى قَدَرِ مَا أُغْتِقَ مِنْهُ » وَ ذَكَرَ أَنَّهُ يُجْلَدُ
بِنَقْصِ ^٢ السَّوْطِ ، وَلَا يُجْلَدُ بِهِ كُلُّهُ ^٣ .

١٥ / ١٣٩٤٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ ^٤ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ

يُوسُفَ بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي مَكَاتِبَةٍ زَنْتَ ، قَالَ : يَنْظَرُ ^٥ مَا
أُخِذَ ^٦ مِنْ مَكَاتِبَتِهَا ، فَيَكُونُ فِيهَا ^٧ حَدُّ الْحَرَّةِ ^٨ ، وَ مَا لَمْ يَقْضَ ^٩ فَيَكُونُ فِيهِ حَدُّ الْأَمَةِ .
وَ قَالَ فِي مَكَاتِبَةٍ زَنْتَ وَ قَدْ أُغْتِقَ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ وَ بَقِيَ رُبْعٌ ، فَجَلَدْتُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ
الْحَدَّ حِسَابَ الْحَرَّةِ ^{١٠} عَلَى مِائَةٍ ، فَذَلِكَ خَمْسَةٌ ^{١١} وَ سَبْعُونَ سَوْطًا ^{١٢} ، وَ جَلَدْتُ رُبْعَهَا

وفي الكافي، كتاب الحدود، باب حد القاذف، ح ١٣٧٧٨؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٦٥، ح ٢٣٧، بسندهما عن
سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام. النوادر للأشعري، ص ١٤٧، ضمن ح ٣٧٧، بسند آخر من دون التصريح باسم
المعصوم عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «فإن قذف المحصنة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٥،
ح ١٥٢٧٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٨، ح ٣٤٤١٤، إلى قوله: «على قدر ما أعتق منه»؛ وفيه، ص ١٨٠،
ح ٣٤٥٠٤، من قوله: «فإن قذف المحصنة».

١. في «بن»: «أبي عبد الله».

٢. في «بح»: «بعض».

٣. في «بن»: «يكلمه» بدل «به كلمه».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨، ح ٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٦، ح ١٥١٥٨؛ الوسائل،
ج ٢٨، ص ١٣٦، ذيل ح ٣٤٤٠٨.

٥. في «ك، م، بف»: «أحمد بن محمد». ولم يثبت توسط أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى - بين محمد بن يحيى
ومحمد بن عيسى في هذا الطريق الموصول إلى محمد بن قيس.

٦. في «ك»: «تنظر».

٧. في «بن»: «ما أدت».

٨. في «بن»: «عليها».

٩. في «ك، ل، ن، بح، بف، بن، جد»: «والوافي: «الحر».

١٠. في «م، ن، بن»: «والتهديب: «لم تقض».

وفي الوافي: «لم يقبض».

١١. في «ع، ك، ل، بن»: «الحر».

١٢. في الوافي: «خمس».

١٣. في «بف»: «الوافي: «جلدة».

حَسَابَ خَمْسِينَ مِنَ الْأَمَةِ اثْنِي عَشَرَ سَوَاطٍ وَنِصْفًا^٢، فَذَلِكَ سَبْعَةٌ^٣ وَثَمَانُونَ جَلْدَةً وَنِصْفٌ^٤، وَأَبَى أَنْ يَرْجُمَهَا وَأَنْ يَنْفِيَهَا قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنَ^٥ عِثْقَهَا^٦.

١٦/١٣٩٤٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ؛ وَ^٨عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ جَمِيعًا، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّ يُونُسَ^{١٠} قَالَ: يُؤْخَذُ السَّوْطُ مِنْ نِصْفِهِ، فَيُضْرَبُ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْأَقْلُ وَالْأَكْثَرُ^{١١}.

١٧/١٣٩٤٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢} أَنَّهُ سُئِلَ^{١٣} عَنِ الْمَكَاتِبِ^{١٤} افْتَرَى عَلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ؟ قَالَ^{١٥}: «يُضْرَبُ حَدَّ الْخَرِّ ثَمَانِينَ^{١٦}، أَدَى^{١٧} مِنْ مَكَاتِبَتِهِ شَيْئًا أَوْ لَمْ يُوَدَّ».

١. في «بف»: «أنا».

٢. في «بف»: «ونصف».

٣. في حاشية «ج»: «سبع».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «ونصفًا».

٥. في «م»، «بف»، «ج»: «أن تبين». وفي الوافي: «أن يثبت».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨، ح ٩٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى. وراجع: الإرشاد، ج ١، ص ٢١١، الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٧، ح ١٥١٥٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٧، ذيل ح ٣٤٤٠٩.

٧. في السند تحويل يعطف «أبيه»، عن ابن أبي نجران «على محمد بن عيسى، عن يونس».

٨. في الوافي والتهذيب: «أنه» بدل «أن يونس».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩، ح ٩٣، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن عاصم. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٧، ح ١٥١٦٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٧، ح ٣٤٤١١.

١٠. في الفقيه: «قال: سئل علي^{١١} بدل «أنه سئل».

١١. في «ج» وحاشية «ع»، «ل» والفقيه: «مكاتب».

١٢. في الوافي والفقيه: «فقال».

١٣. في الوافي والفقيه: «وفي «بن» والوسائل، ح ٣٤٥٠٧: «إن كان أدى».

١٤. هكذا في «م»، «بف»، «ج» والوافي والفقيه. وفي «بن» والوسائل، ح ٣٤٥٠٧: «إن كان أدى».

١٥. وفي المطبوع: «إن أدى».

قِيلَ لَهُ^١: فَإِنْ زَنَى وَهُوَ مَكَاتَبٌ وَلَمْ يُؤَدِّ شَيْئاً مِنْ مَكَاتِبَتِهِ؟^٢
 قَالَ: «هُوَ حَقُّ اللَّهِ»^٣، يُطْرَحُ عَنْهُ مِنَ الْحَدِّ خَمْسُونَ^٤ جَلْدَةً، وَيَضْرَبُ خَمْسِينَ»^٥.
 ١٨/١٣٩٤٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ،
 عَنْ صُرَيْسِ الْكِنَاسِيِّ^٦:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «الْعَبْدُ إِذَا أَقْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَرَّةً^٨ أَنَّهُ سَرَقَ^٩
 قِطْعَةً، وَالْأَمَةُ إِذَا أَقْرَأَتْ عَلَى نَفْسِهَا عِنْدَ الْإِمَامِ^{١٠} بِالسَّرِقَةِ^{١١} قِطْعَةً^{١٢}»^{١٣}.^{١٤}

١. في «جد» :- «له».
٢. في «جت» :- «من المكاتبه». وفي الوافي: «من مكاتبته شيئاً».
٣. في الوافي والفقيه :- «هذا».
٤. في «بف» :- «الله».
٥. في الوافي والفقيه :- «من الحد».
٦. في «ع، ك، ل، م، ن، يح، بن، جت» :- «خمسين». وفي «بف» :- «الخمسين».
٧. الفقيه، ج ٤، ص ٥٢، ح ٥٠٨١، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن حماد بن زياد، عن سليمان بن خالد الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٦، ح ١٥٢٧٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٣، ح ٣٤٤٠٠، من قوله: «قيل له: فإن زنى؟ وفيه، ص ١٨١، ح ٣٤٥٠٧، إلى قوله: «أولم يؤذ».
٨. في «بف» :- «الكناسي».
٩. في «ل، بن، جت» :- «مرة عند الإمام».
١٠. في الوسائل والکافي، ح ١٣٨٥٨: «قد سرق».
١١. في الوسائل والکافي، ح ١٣٨٥٨ :- «عند الإمام».
١٢. في «جت» :- «بالسرقة عند الإمام بدل عند الإمام بالسرقة». وفي «بف» :- «عند الإمام بالسرقة على نفسها» بدل «على نفسها عند الإمام بالسرقة».
١٣. روى الشيخ الطوسي عن الفضل عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إذا أقر العبد على نفسه بالسرقة لم يقطع، وإذا شهد عليه شاهدان قطع». ثم قال: «ولا ينافي هذه الأخبار ما رواه - ثم أورد هذا الخبر، وقال -: لأن الوجه في هذا الخبر أن تجعله على أنه إذا انضاف إلى الإقرار البيّنة، فأما مجرد الإقرار فلا قطع عليهما حسب ما تضمنته الخبر الأول». التهذيب، ج ١٠، ص ١١٢، ذيل الحديث ٤٤٠ و ٤٤١.
- وقال الشهيد الثاني: «يمكن حملها على ما إذا صادقة المولى عليها، فإنه يقطع حيثئذ؛ لا انتفاء المانع من نفوذ إقراره حيثئذ، كما في كل إقرار على الغير إذا صادقة ذلك الغير». المسالك، ج ١٤، ص ٥١٥.
١٤. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب على من أقر على نفسه بحد...، ح ١٣٨٥٨. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١١٢، ح ٤٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٤، ح ٩٢١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٧٠،

١٩ / ١٣٩٤٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ^٢، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ عَبْدٍ^٣ مَمْلُوكٍ قَذَفَ خُرًّا؟
قَالَ: «يُجْلَدُ ثَمَانِينَ، هَذَا مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ^٤، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ - عَزَّ وَ
جَلَّ - فَإِنَّهُ يُضْرَبُ يَصْفَ الْحَدَّ^٥.

قُلْتُ: الَّذِي مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ - عَزَّ وَ جَلَّ - مَا هُوَ؟
قَالَ: «إِذَا زَنَى أَوْ شَرِبَ خَمْرًا، فَهَذَا مِنْ الْحُقُوقِ الَّتِي يُضْرَبُ فِيهَا يَصْفَ الْحَدَّ^٦.
٢٠ / ١٣٩٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: عَبْدِي إِذَا سَرَقَنِي لَمْ أَقْطَعْهُ،
وَعَبْدِي إِذَا سَرَقَ غَيْرِي قَطَعْتُهُ، وَ عَبْدُ الْإِمَارَةِ إِذَا سَرَقَ لَمْ أَقْطَعْهُ؛ لِأَنَّهُ فِيَّ^٧.

-
١. ح ٥١٢٩، معلقاً عن علي بن رثاب. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٦، ح ٥٠٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٠، ح ٩٤٩. الوافي، ج ١٥، ص ٤١٥، ح ١٥٣٨٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤٩، ح ٣٤٦٨١.
٢. في الوسائل: «محمد بن الحسين» بدل «أحمد بن محمد».
٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ٧٣، ح ٢٧٧، والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٨٦٠، عن سيف بن عميرة، عن ابن بكير. وهو سهو، كما تقدم ذيل ح ٤٧٣٧، فلاحظ.
٤. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٥٠٨: «عبد».
٥. في «بن»: «يجلد».
٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٢، ح ٢٧٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٨٥٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٧٣، ح ٢٧٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٨٦٠، بسندهما عن الحسن بن محبوب، عن سيف بن عميرة، عن ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٩٢، ح ٣٥٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٨٩٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب حد القاذف، ح ١٣٧٧٨. الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٦، ح ١٥٢٧٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٨١، ح ٣٤٥٠٨، إلى قوله: «فإنه يضرب نصف الحد» وفيه، ص ١٨٢، ذيل ح ٣٤٥١٢.
٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١١١، ح ٤٣٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الجعفرات، ص ١٣٩، بسند آخر عن

١٣٩٥٠ / ٢١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ^٢، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^٣ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ، فَكَاتَبَهَا، فَقَالَتْ الْأُمَةُ: مَا
أَدَيْتَ مِنْ مَكَاتِبَتِي فَأَنَا بِهِ حُرَّةٌ عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ؟ فَقَالَ لَهَا: نَعَمْ، فَأَدْتُ بَعْضَ
مَكَاتِبَتِهَا، وَجَامَعَهَا مَوْلَاهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا^٤ عَلَى ذَلِكَ، ضَرَبَ مِنَ الْحَدِّ بِقَدْرِ مَا أَدَّتْ مِنْ مَكَاتِبَتِهَا،
وَدُرِيَ^٥ عَنْهُ مِنَ^٦ الْحَدِّ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ^٧ مِنْ مَكَاتِبَتِهَا، وَإِنْ^٨ كَانَتْ تَابَعَتْهُ، كَانَتْ^٩
شَرِيكَتَهُ فِي الْحَدِّ، ضَرَبَتْ^{١٠} مِثْلَ مَا يُضْرَبُ^{١١}».

جاء جعفر بن محمد عن أبيه، عن علي عليه السلام، من قوله: «عبد الإمارة». التهذيب، ج ١٠، ص ١١١، ح ٤٣٩، بسند
آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٥، ص ٤٢١، ح ١٥٤٠١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٨،
ح ٣٤٨١٧.

١. في «ع، بح، جد» - «عن أبيه». وهو سهو كما يعلم من ملاحظة سائر الأسناد ومواضع ورود الخبر.
٢. ورد الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ٤٥، ح ٥٠٥٦، عن إبراهيم بن هاشم، عن صالح بن السندي، عن الحسين بن
خالد، عن الرضا عليه السلام. ولكن سند الفقيه لا يخلو من الخلل كما ذكرنا في الكافي، ذيل ح ١١١٨٣، فلاحظ. وفي
الوسائل، ج ٢٣، والتهذيب، ج ٨ والاستبصار، ح ١٢١: «وعمر بن عثمان» بدل «صالح بن سعيد». وقد توسط
كل من الراويين بين إبراهيم بن هاشم وبين الحسين بن خالد.
٣. في «م، ن، بح، بف»، وحاشية «جت» والوافي والتهذيب، ج ٨ والاستبصار، ح ٧٨٤: «قال». وفي «ع، ك، بن،
جد» - «أنه».

٤. في الوسائل، ج ٢٣ والكافي، ح ١١١٨٣ والتهذيب، ج ٨: «كاتب أمة له». وفي الاستبصار، ح ١٢١: «كاتب
أمة» كلها بدل «كانت له أمة فكاتبها».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ج ٢٣ والكافي، ح ١١١٨٣ والفقيه والتهذيب
والاستبصار. وفي المطبوع: - «الأمة». ٦. في الوسائل، ج ٢٣: «أكرهها».

٧. في التهذيب والاستبصار، ح ٧٨٤: «أدري». وفي الاستبصار، ح ١٢١: «يدري».

٨. في «م» والتهذيب، ج ١٠ والاستبصار، ح ١٢١: - «من».

٩. في «بح، بف»، والوافي والوسائل، ج ٢٣ والكافي، ح ١١١٨٣ والفقيه والتهذيب والاستبصار، ح ١٢١: «وله».

١٠. في «ن» «فإن». ١١. في الكافي، ح ١١١٨٣: «فهي».

١٢. في «ن، جت»: «ضرب». وفي الكافي، ح ١١١٨٣: «تضرب».

١٣. الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب المكاتب، ح ١١١٨٣. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٦٨، ج

١٣٩٥١ / ٢٢ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا:

٢٣٨/٧ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَمْلُوكُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَوَالِيهِ لَمْ يَقْطَعْ، فَإِذَا سَرَقَ مِنْ غَيْرِ مَوَالِيهِ قُطِعَ».^٢

١٣٩٥٢ / ٢٣ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قَبِيصٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ^٣ إِذَا زَنَى أَحَدُهُمْ أَنْ يُجْلَدَ خَمْسِينَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا أَوْ نَضْرَانِيًّا، وَلَا يُزَجَّمُ وَلَا يُنْفَى».^٦

٤٦ - بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنَ الْحُدُودِ

١٣٩٥٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ، قَالَ:

«ح ٩٧٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٦، ح ١٢١، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩، ح ٩٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٠، ح ٧٨٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٤٥، ح ٥٠٥٦، معلقاً عن إبراهيم بن هاشم، عن صالح بن السدي، عن الحسين بن خالد، عن الرضا عليه السلام، الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٠، ح ١٥١٤٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٥١، ح ٢٩٢٩٣؛ وج ٢٨، ص ١٣٩، ذيل ح ٣٤٤١٦.

١. في «بف» والوافي والتهذيب: «وإذا».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١١١، ح ٤٣٨، معلقاً عن يونس، عن بعض أصحابه. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٠، ح ١٥٤٠٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٩، ح ٣٤٨١٨.

٣. في «بف» والوافي: «العبد والأمة». وفي التهذيب: - «والإماء».

٤. في «بف» والوافي: «أحدهما».

٥. في «بف» والتهذيب: «وإن».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨، ح ٨٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٤، ح ١٥١٥٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٣٤، ذيل ح ٣٤٤٠٤.

كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ يَجْلِدُ الْحَرَّْ وَالْعَبْدَ^١ وَالنَّصْرَانِيَّ فِي الْحَمْرِ وَ
مُسْكِرِ النَّبِيذِ ثَمَانِينَ، فَقِيلَ: مَا بَالَ النَّصْرَانِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ؟

فَقَالَ^٢: «إِذَا أَظْهَرُوا ذَلِكَ فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ؛ لِأَنَّهُمْ^٣ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُظْهِرُوهُ»^٤.

١٣٩٥٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِزْقِ اللَّهِ أَوْ رَجُلٍ^٥،
عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِزْقِ اللَّهِ، قَالَ:

قُدِّمَ إِلَى الْمُتَوَكِّلِ رَجُلٌ نَصْرَانِيٌّ فَجَزَّ بِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ، فَأَرَادَ^٦ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ،
فَأَسْلَمَ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ: قَدْ هَدَمَ إِيْمَانَهُ شِرْكَهَ وَفِعْلَهُ، وَقَالَ بَغْضُهُمْ: يُضْرَبُ ثَلَاثَةَ
حُدُودٍ، وَقَالَ بَغْضُهُمْ: يُفْعَلُ بِهِ كَذَا وَكَذَا.

فَأَمَرَ الْمُتَوَكِّلُ بِالْكِتَابِ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ ﷺ وَ سَوَّاهُ^٨ عَنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا قَرَأَ^٩

١. في «بن»: «العبد والحر».

٢. هكذا في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «يح»، «بف»، «بن»، «جد»، «والكافي»، ح ١٣٨٣٤، «والتهذيب»، ح ٣٥٤، «والاستبصار»، ح ٨٩١.
وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٣. في «بف»: «وحاشية «يح» والتهذيب»، ح ٣٥٤، «والاستبصار»، ح ٨٩١: «لأنه».

٤. في «بف»: «أن يظهرها». وفي «ك»: «أن يظهرها». وفي الكافي، ح ١٣٨٣٤، «والتهذيب»، ح ٣٥٤، «والاستبصار»،
ح ٨٩١: «+ «شربها». وفي المرأة: «لا خلاف في أن حدَّ شرب المسكر في الحرِّ ثمانون، والمشهور في العبد
أيضاً ذلك، وذهب الصدوق إلى أن حدَّه أربعون».

٥. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه الحد في الشراب، ح ١٣٨٣٤. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٩١،
ح ٣٥٤، «والاستبصار»، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٨٩١، بسندهما عن سماعة، عن أبي بصير، عن أمير المؤمنين ﷺ.
الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب على أهل الذمة من الحدود، ح ١٣٩٥٩، بسند آخر عن أبي جعفر، عن
أمير المؤمنين ﷺ. «والتهذيب»، ج ١٠، ص ٩٣، ح ٣٥٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين ﷺ، وفيهما
مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. «والوافي»، ج ١٥، ص ٣٩١، ح ١٥٣٢٥؛ «الوسائل»، ج ٢٨، ص ٢٢٧، ذيل
ح ٣٤٦٢١.

٦. في «بف» وحاشية «جت»: «أو عن رجل». ومفاد العطف على كلا التقديرين هو الترديد في أن محمد بن
أحمد روى عن جعفر بن رزق الله مباشرة أو بتوسط رجل.

٧. في «بف» «والوافي» «والتهذيب»: «وأراد». «في «م»، «جد»: «وسأله».

٩. في التهذيب: «قدم».

الكِتَاب، كَتَبَ: «يُضْرَبُ حَتَّى يَمُوتَ».

فَأَنْكَرَ يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ، وَانْكَرَ فَقَهَاءُ الْعَسْكَرِ ذَلِكَ، وَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، سَلْ^١ عَنْ هَذَا؛ فَإِنَّهُ شَيْءٌ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ كِتَابٌ، وَلَمْ تَجِئْ بِهِ سُنَّةٌ.

فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَنَّ فَقَهَاءَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ انْكَرَوْا هَذَا، وَقَالُوا: لَمْ يَجِئْ^٢ بِهِ سُنَّةٌ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ كِتَابٌ، فَبَيَّنَ لَنَا^٣ لِمَ أُوجِبَتْ عَلَيْهِ الضَّرْبُ حَتَّى يَمُوتَ؟

فَكَتَبَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» «فَلَمَّا رَأَوْا^٤ بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَخَذَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ» فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتُ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ»^٥.

قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ الْمَمْلُوكُ، فَضْرَبَ حَتَّى مَاتَ^٦.

١٣٩٥٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ يَهُودِيٍّ فَجَزَّ بِمُسْلِمَةٍ؟ قَالَ: «يُقْتَلُ»^٧.

١٣٩٥٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ^٨، قَالَ:

١. في «ع، ك، ن» وحاشية «م» والتهذيب: «يسأل». وفي «ل»: «فسأل». وفي «م»: «نساء».

٢. في «ك، ن، ب»: «لم تجئ». وفي «ل»: «لم يخرج».

٣. في «ب»: «ولنا».

٤. هكذا في «ن» والوافي والوسائل والتهذيب، وهو مطابق للمصحف الشريف. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلما أحتوا».

٥. غافر (٤٠): ٨٤ و ٨٥.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٨، ح ١٣٥، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن جعفر بن رزق الله، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، الفقيه، ج ٤، ص ٣٦، ذيل ح ٥٠٢٨، معلقاً عن جعفر بن رزق الله، عن أبي الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام، ويسند آخر أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام، ملخصاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٩، ح ١٥١٦٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٤١، ذيل ح ٣٤٤٢٠.

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٨، ح ١٣٤، معلقاً عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ١٥، ص ٣٢٩، ح ١٥١٦٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٤١، ذيل ح ٣٤٤١٩.

٨. في الوسائل، ح ٣٤٦٢٤: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

قَالَ^١: حَدُّ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ وَ الْمَمْلُوكِ فِي الْخَمْرِ وَ الْفِرْزَةِ^٢ سَوَاءٌ، وَ إِنَّمَا صُولِحَ أَهْلُ الذِّمَّةِ عَلَى^٣ أَنْ يَشْرَبُوهَا^٤ فِي بُيُوتِهِمْ^٥.

١٣٩٥٧ / ٥ . يُونُسُ^٦، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ^٧ يَقْذِفُ صَاحِبَهُ مِلَّةً عَلَى مِلَّةٍ^٨، وَ الْمَجُوسِيُّ يَقْذِفُ

الْمُسْلِمَ؟

قَالَ: «يُخْلَدُ الْحَدَّ»^٩.

١٣٩٥٨ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ

صَهْبٍ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} عَنْ نَصْرَانِيٍّ قَذَفَ مُسْلِمًا، فَقَالَ لَهُ^{١١}: يَا زَانٍ؟

١. في «جد» والوسائل، ح ٣٤٦٢٤، والتهذيب، ح ٣٥٥ والاستبصار، ح ٨٩٢: - «قال».

٢. في الاستبصار، ح ٨٦٦: «و القذف».

٣. في الكافي، ح ١٣٨٣٩، والتهذيب والاستبصار: - «على».

٤. في «بف»: «يشربونها» بدل «على أن يشربوها».

٥. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه الحد في الشراب، صدر ح ١٣٨٣٩. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٧٤،

ح ٢٨٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٨٦٦، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابن مسكان. وفي

التهذيب، ج ١٠، ص ٩٢، صدر ح ٣٥٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٨٩٢، معلقاً عن يونس، عن عبد الله بن

مسكان الوافي، ج ١٥، ص ٣٧٩، ح ١٥٢٨٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٩، ح ٣٤٥٥٧؛ و ص ٢٢٨، ح ٣٤٦٢٤.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى.

٧. في «م، جد»: «و أن».

٨. في «ك»: «يقذف على ملة صاحبه». وفي الوافي والتهذيب: «يقذف صاحب ملة على ملته». و قال في الوافي:

«يعني يقذف صاحب كل ملة منهما من كان على ملته. وفي بعض النسخ: «يقذف صاحبه ملة عي ملة» فيكون

المعنى: يقذف اليهودي النصراني أو بالعكس».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٤، ح ٢٨٤، وفيه أيضاً هكذا: «عنه، عن يونس، قال: سألته...» الوافي، ج ١٥،

ص ٣٧٩، ح ١٥٢٨٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٩، ح ٣٤٥٥٨.

١٠. في «ن»: «يا زاني».

١١. في «بف»: - «وله».

فَقَالَ: «يُجْلَدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً لِحَقِّ الْمُسْلِمِ، وَثَمَانِينَ سَوْطاً إِلَّا سَوْطاً لِحَزْمَةِ الْإِسْلَامِ، وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ وَيَطَافُ بِهِ فِي أَهْلِ دِينِهِ لِكَيْ يَنْكَلُ غَيْرَهُ».^٢

٧ / ١٣٩٥٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنْ يُجْلَدَ الْيَهُودِيُّ وَالنَّضْرَانِيُّ فِي الْخَمْرِ وَالتَّبِيدِ الْمُسْكِرِ^٣ ثَمَانِينَ جَلْدَةً إِذَا أَظْهَرُوا شُرْبَهُ فِي مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ^٤، وَكَذَلِكَ الْمَجُوسِيُّ^٥، وَلَمْ يَغْرِضْ لَهُمْ إِذَا شَرِبُوا فِي مَنَازِلِهِمْ وَكُنَائِسِهِمْ حَتَّى يَصِيرُوا^٦ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ».^٧

٤٧- بَابُ كَرَاهِيَةِ قَذْفِ مَنْ لَيْسَ عَلَى الْإِسْلَامِ

١ / ١٣٩٦٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَذْفِ مَنْ لَيْسَ عَلَى الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ يُطْلَعَ عَلَى

٢٤٠ / ٧

١. في «ك، ن، بف»: «بحق».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٢٨٥، معلقاً عن أحمد بن محمد الفقيه، ج ٤، ص ٤٩، ح ٥٠٦٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٨٥، إلى قوله: «لحرمة الإسلام» مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٧٣، ح ٢٧٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٨٥٩. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٠، ح ١٥٢٩٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٩٩، ح ٣٤٥٥٩.

٣. في الوافي: «والمسكر».

٤. في «بف»: «المسلم».

٥. في المرأة: «حتى يصيروا، أي إلا أن يجيئوا مع السكر بين المسلمين، فهو أيضاً إظهار فيحدون عليه».

٦. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه الحد في الشراب، ح ١٣٨٣٣، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٩٣، ح ٣٥٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٩١، ح ١٥٣٢٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢٨، ح ٣٤٦٢٢.

٨. في «ع، ك، م، ن، ب»، حاشية «ج»: «كرهية».

٩. في «م، بف، ج»: «+ عن أبيه» وهو سهو كما تقدم ذيل ح ١٨٧ ح ١٢٧١.

ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَقَالَ^١: «أَيَسُرُّ مَا يَكُونُ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَذَبَ»^٢.

١٣٩٦١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَذْفٍ مَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^٣ قَدْ
اطْلَعَتْ^٤ عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ^٥.

١٣٩٦٢ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْحَدَّاءِ، قَالَ:
كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَسَأَلَنِي^٦ رَجُلٌ: مَا فَعَلَ غَرِيمُكَ؟ قُلْتُ: ذَاكَ ابْنُ
الْفَاعِلَةِ، فَنَظَرَ إِلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام نَظْرًا شَدِيدًا. قَالَ: فَقُلْتُ^٧: جَعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّهُ مَجُوسِي
أُمُّهُ أُخْتُهُ^٨.

فَقَالَ^٩: «أَوْ لَيْسَ ذَلِكَ^{١٠} فِي دِينِهِمْ نِكَاحًا»^{١١}.

-
١. في «جت»: «قال» بدون الواو.
 ٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٢٨٦، معلقاً عن يونس. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٠، ح ١٥٢٩٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٣، ح ٣٤٤٨٥.
 ٣. في «ل، م، ي، ح، ب، ف»، بن، والوافي والوسائل والتهذيب: «أن تكون».
 ٤. في «ع، ب، ف»، والوافي والتهذيب: «- قد».
 ٥. في «ن»: «قد اطلع».
 ٦. في «ع»: «عنه». وفي «ي، ح»: «- منه».
 ٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٢٨٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. النوادر للأشعري، ص ١٤٢، ح ٣٦٥، بسند آخر عن أبي إبراهيم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٠، ح ١٥٢٩١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٣، ح ٣٤٤٨٦.
 ٨. في «ل، ع، ب، ن»، بن، «+» و«ن».
 ٩. في «ب، ف»: «قلت».
 ١٠. في «ن، ب، ف، جت» والوافي والعلل: «قال».
 ١١. في «ع، ل، م، ن، ب، ح، د»، والعلل: «نكاح».
 ١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٥، ح ٢٨٨، وفيه أيضاً هكذا: «عنه، عن ابن أبي عمير...»؛ علل الشرائع، ص ٥٤٠، ح ١٢، بسنده عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨١، ح ١٥٢٩٦؛ و، ج ٢١، ص ٢٩٣، ح ٢١٢٥١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧٣، ح ٣٤٤٨٧.

٤٨ - بَابُ مَا يَجِبُ فِيهِ التَّغْزِيرُ فِي جَمِيعِ الْحُدُودِ

١٣٩٦٣ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ التَّغْزِيرِ: كَمْ هُوَ؟

قَالَ: «بِضْعَةِ عَشَرَ سَوَاطِماً مَا بَيْنَ الْعَشْرَةِ^٢ إِلَى الْعِشْرِينَ^٣».

١٣٩٦٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلَيْنِ افْتَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى^٦ صَاحِبِهِ؟

فَقَالَ: «يُذْرَأُ عَنْهُمَا الْحَدُّ، وَ يُعْزَرَانِ»^٧.

١٣٩٦٥ / ٣. عَنْهُ^٨، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

١. في «بف» والوافي: «أبا إبراهيم».

٢. في «بف»: «العشر».

٣. في «بف» العُقُول، ج ٢٣، ص ٣٧٤: «يُدَلَّ عَلَى أَنَّ أَقْلَ التَّغْزِيرِ عَشْرَةٌ وَأَكْثَرُهُ عَشْرُونَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ مِنْ أَنَّ حَدَّهُ لَا يَبْلُغُ حَدَّ الْحَزَنِ إِنْ كَانَ حَزْراً وَحَدَّ الْمَمْلُوكِ إِنْ كَانَ مَمْلُوكاً، وَبِنَافِيهِ بَعْضُ مَا مَرَّ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَيُمْكِنُ تَخْصِيصُهُ بِبَعْضِ أَفْرَادِ التَّغْزِيرِ، أَوْ حَمَلَهُ عَلَى التَّادِيبِ كَتَّادِيبِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ».

٤. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٤٤، ح ٥٧٠، بِسَنَدِهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام. النَوَادِرُ لِلْأَشْعَرِيِّ، ص ١٤٢، ح ٣٦٥، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، مَعَ زِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. «الوَافِي»، ج ١٥، ص ٥١٣، ح ١٥٥٨٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٨، ص ٣٧٤، ذَيْلُ ح ٣٥٠٠١.

٥. فِي «بَن» وَالْوَسَائِلُ: «عَنْ أَبِيهِ»، وَهُوَ سَهْوٌ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَيْلُ ح ١٨٧ وَ ١٢٧١.

٦. فِي «ك»: «- عَلَى».

٧. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٨١، ح ٣١٦، مَعْلَقَةً عَنْ يُونُسَ. وَفِي النَوَادِرِ لِلْأَشْعَرِيِّ، ص ١٤٣، ذَيْلُ ح ٣٦٧؛ وَص ١٥٤، ح ٣٩٣، مَرْسَلاً مِنْ دُونِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِ الْمَعْصُومِ عليه السلام. «الوَافِي»، ج ١٥، ص ٣٧٠، ح ١٥٢٦١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٨، ص ٢٠١، ح ٣٤٥٦٤.

٨. أَرْجَعَ الضَّمِيرَ فِي الْوَسَائِلِ، ج ٢٨، ص ٢٢، ح ٣٤٥٦٦ مَعَ مَعْجَمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٢٠، ص ٣٠٤ إِلَى يُونُسَ.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ سَبَّ رَجُلًا بَغَيْرِ قَذْفٍ يَعْزُزُ^٢ بِهِ^١ : هَلْ يُجْلَدُ؟
قَالَ : «عَلَيْهِ تَعْزِيرٌ»^٣.

٤ / ١٣٩٦٦ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ ،

عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى أَهْلِ الذَّمَّةِ وَ أَهْلِ الْكِتَابِ : هَلْ يُجْلَدُ

الْمُسْلِمُ الْحَدَّ فِي^٥ الْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِمْ؟

قَالَ : «لَا ، وَلَكِنْ يُعْزَرُ»^٦.

« ولم نجد في شيء من الأسناد والطرق اجتماع يونس وعبدالرحمن بن أبي عبدالله ، سواء أيروي يونس عن عبدالرحمن مباشرة أو بالتوسط ، ولعل هذا يمنع من القول برجوع الضمير إلى عبدالله بن سنان الراوي عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله في أسناد ثلاثة أخبار فحسب . راجع : الفقيه ، ج ٣ ، ص ٧٠ ، ح ٣٣٥٣ : التهذيب ، ج ١ ، ص ٣٢٩ ، ح ٩٦٣ ؛ وج ٨ ، ص ٢٨٧ ، ح ١٠٥٧ ؛ الاستبصار ، ج ٤ ، ص ٤٠ ، ح ١٣٨ . لا يقال : إن الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٨١ ، ح ٣١٧ هكذا : «عنه عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله» وقد سبقه خبر بهذا السند : «يونس عن عبدالله بن سنان» ، فهذا قرينة واضحة على رجوع الضمير إلى يونس ؛ فإن الشيخ عليه السلام أخذ الخبرين من كتاب يونس وابتدأ في سند الأول باسمه وفي سند الخبر الثاني بالتعبير عنه بالضمير .

فإنه يقال : هذان الخبران وكثير من الأخبار المذكورة بعدهما مأخوذة من الكافي من غير تصريح ، كما يدل على ذلك المقارنة بين الكتابين ، فلا قرينة في هذا الأمر .
والحاصل أن تعيين مرجع الضمير المذكور في سندنا هذا مشكل ، والعلم عند الله .

١ . في «بف ، جد» : «تعزّض» .

٢ . في «م ، ن ، جد» : «وله» .

٣ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٨١ ، ح ٣١٧ ، وفيه هكذا : «عنه ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله...» الوافي ، ج ١٥ ،

ص ٥٠٩ ، ح ١٥٥٧٠ ؛ الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٢٠٢ ، ح ٣٤٥٦٦ .

٤ . في الوسائل : «و أحمد بن الحسن الميثمي جميعاً» .

٥ . في «بف» : «على» .

٦ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٧٥ ، ح ٢٨٩ ، معلقاً عن حميد بن زياد . الوافي ، ج ١٥ ، ص ٣٨١ ، ح ١٥٢٩٧ ؛ الوسائل ،

ج ٢٨ ، ص ٢٠٠ ، ح ٣٤٥٦٠ .

١٣٩٦٧ / ٥ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَمْ التَّعْزِيرُ؟

فَقَالَ: «دُونَ الْحَدِّ».

قَالَ: قُلْتُ: دُونَ ثَمَانِينَ؟

قَالَ: فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ دُونَ الْأَرْبَعِينَ؛ فَإِنَّهَا حَدُّ الْمَمْلُوكِ».

قَالَ: قُلْتُ: وَكَمْ ذَاكَ؟

قَالَ: قَالَ: «عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى الْوَالِي مِنَ ذَنْبِ الرَّجُلِ وَ قُوَّةَ بَذَنِهِ».

١٣٩٦٨ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَنْتَ خَبِيثٌ^١ وَأَنْتَ^٢

١. في التهذيب: «الحسين». والمذكور في بعض نسخه المعتمدة «الحسن»، وهو الصواب.

٢. في الوسائل، ح ٣٤٦٢٥ والتهذيب والاستبصار: «التعزير كم هو» بدل «كم التعزير».

٣. في «ع»، ك، ل، ب، ع، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي والتهذيب والاستبصار: «ولكنها». وفي «م»، ن: «+» «ما».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٣٤٦٢٥ والتهذيب والاستبصار والعلل. وفي المطبوع: «فإنه».

٥. هكذا في «ع»، ك، ل، م، ب، بن، جد، والوافي والوسائل، ح ٣٤٦٢٥ والتهذيب والاستبصار والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ذلك».

٦. في «م»: «فقال». وفي «جد»: «قال». وفي الوسائل، ح ٣٤٦٢٥ والتهذيب والاستبصار: «+» «علي عليه السلام».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٢، ح ٣٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٨٩٣، معلقاً عن الكليني. علل الشرائع، ص ٥٣٨، ح ٤، بسنده عن حماد بن عثمان الوافي، ج ١٥، ص ٥١٣، ح ١٥٥٨٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٢٨، ح ٣٤٦٢٥، وص ٣٧٥، ذيل ح ٣٥٠٠٣.

٨. في «ب»، بن، والوسائل والتهذيب: «- للرجل».

٩. في «ل»: «جبت». وفي التهذيب: «خشي». ١٠. في الوسائل: «أو أنت».

جَنْزِيرٍ، فَلَيْسَ فِيهِ حَدٌّ، وَلَكِنْ فِيهِ مَوْعِظَةٌ وَبَعْضُ الْعُقُوبَةِ.^١
 ٧/١٣٩٦٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ،
 قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ شَهْوَ الرُّوْرِ؟
 قَالَ^٢: فَقَالَ: «يُجْلَدُونَ حَدًّا^٣ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ، وَذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ، وَيُطَافُ بِهِمْ حَتَّى
 يَعْرِفَهُمُ النَّاسُ».

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا» إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا^٤ قَالَ: قُلْتُ:
 كَيْفَ تَعْرِفُ^٥ تَوْبَتَهُ^٦؟

قَالَ^٧: «يُكَذِّبُ نَفْسَهُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ^٨ حَتَّى^٩ يُضْرَبَ، وَيَسْتَغْفِرَ رَبَّهُ، وَإِذَا^{١٠}
 فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَهَرَتْ تَوْبَتُهُ^{١١}».

٨/١٣٩٧٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^{١٢}، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^{١٣}،

-
١. التهذيب، ج ١٠، ص ٨١، ح ٣١٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٩، ح ١٥٥٧١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٣، ح ٣٤٥٦٧.
 ٢. في «بح» والوسائل: «- قال».
 ٣. في «بف» وحاشية «بح» والتهذيب، ج ٦: «جلداً».
 ٤. في «جد»: «ذلك» بدون الواو.
 ٥. في «ع، ك، ل، م، بح، بن، جد» والوسائل: «قوله» بدل «قول الله».
 ٦. النور (٢٤): ٤ و ٥.
 ٧. في «ك، ن»: «يعرف».
 ٨. في «ل» والوسائل: «توبتهم».
 ٩. في «بف»: «فقال».
 ١٠. في التهذيب، ج ٦: «- على رؤوس الناس».
 ١١. في «بح» وحاشية «م»: «حين». وفي الوافي والتهذيب، ج ٦: «حيث».
 ١٢. في «ك، ل، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والتهذيب، ج ٦: «فإذا».
 ١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٤، ح ٥٧١، معلقاً عن يونس، إلى قوله: «حتى يعرفهم الناس». التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ٦٩٩، بسنده عن زرعة. الفقيه، ج ٣، ص ٦٠، ح ٣٣٣٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٥، ح ١٥٥٦٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧٦، ح ٣٥٠٠٤.
 ١٤. في «م، جت» والتهذيب: «- عن أبيه». ولم يثبت رواية علي بن إبراهيم، عن صالح بن سعيد مباشرة.
 ١٥. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «بعض أصحابه».

عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ ذِمَّتَهُ^١ عَلَى مُسْلِمَةٍ، وَلَمْ يَسْتَأْمِرْهَا؟

قَالَ: «يَفْرُقُ^٢ بَيْنَهُمَا».

قَالَ^٣: قُلْتُ؟ فَعَلَيْهِ أَدَبٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، اثْنَا عَشَرَ سَوْطاً وَنِصْفٌ -: ثَمَنُ حَذِّ الرَّأْيِيِّ - وَهُوَ صَافِرٌ^٤».

قُلْتُ: فَإِنْ رَضِيَتِ الْمَرْأَةُ الْحِرَّةَ الْمُسْلِمَةَ بِفِعْلِهِ بَعْدَ مَا كَانَ فَقُلْ؟

قَالَ: «لَا يَضْرِبُ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا، يَبْقَيَانِ^٥ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ^٦».

١٣٩٧١/٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ^٧، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَ سَمَاعَةَ، عَنْ

١. في التهذيب: «أمة».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «ويفرق».

٣. في «بف» والتهذيب: - «قال».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «جت» والمطبوع: «فقلت».

٥. في التهذيب: - «وهو صافر».

٦. في «بف»: «ويبقيان».

٧. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٣٧٥: روى الشيخ الخبر بهذا الإسناد بعينه، وذكر فيه: «سأله عن رجل تزوج أمة على مسلمة والأصحاب تبعوه في ذلك وقالوا بعضهم، والظاهر أنه أخذه من الكافي، وفيما رأيناه من نسخته «ذمته» مكان «أمة» ولعله أظهر في مقابلة المسلمة. وقال الشهيديان في اللعة وشرحها: من تزوج بأمة على حرة مسلمة وطأها قبل الإذن من الحرة وإجازتها في عقد الأمة فعليه ثمن حد الزاني: اثنا عشر سوطاً ونصف، بأن يقبض في النصف على نصفه، وقيل: أن يضربه ضرباً بين ضربين».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٤، ح ٥٧٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن صالح بن سعيد، عن بعض أصحابنا. الفقيه، ج ٣، ص ٤٢٦، ح ٤٤٧٨، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ٢١، ص ١٤٥، ح ٢٠٩٤٧، الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥١، ح ٣٤٤٤٣.

٩. روى يحيى بن المبارك عن عبدالله بن جبلة عن إسحاق بن عمار في كثير من الأسناد، من دون توسط

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ^١: أَكِلَ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْئَةِ؟

قَالَ: «يُؤَدَّبُ؛ فَإِنْ عَادَ أُدِّبَ؛ فَإِنْ عَادَ قُتِلَ^٢».

١٣٩٧٢ / ١٠. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «أَكِلَ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ عَلَيْهِ أَدَبٌ؛ فَإِنْ

عَادَ أُدِّبَ، فَإِنْ عَادَ أُدِّبَ^٣، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ^٤».

«أبي جميلة في البين، بل لم يثبت رواية عبدالله بن جبلة عن أبي جميلة، وما ورد في بعض الأسناد القليلة - وهي ما روى فيها يحيى بن المبارك عن عبدالله بن جبلة عن أبي جميلة عن إسحاق بن عمار - وما ورد فيها لا يأمن من التحريف. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٣٤ - ٤٣٥».

ولعل وجه التحريف في هذه الموارد، هو الجمع بين النسخة المحرّفة والنسخة الصحيحة، بأن كان الأصل في العنوان، في بعض التقريرات: «ابن جبلة» وفي بعضها الآخر: «عبدالله بن جبلة» وصحّف ابن جبلة بأبي جميلة، ثم أضيف عبدالله بن جبلة إلى المتن عند المقابلة بتوهم سقوطه منه، فجمع بين النسخة الصحيحة والمحرّفة.

ويؤيد ذلك كثرة ورود عنوان أبي جميلة في الأسناد، بخلاف عنوان ابن جبلة الوارد في الأسناد قليلاً. وقد تقدّم غير مرّة أنّ كثرة الورد في الأسناد يوجب أنس النسخ المؤدّي إلى التحريف. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٩٦، الرقم ١٤٠٤٨؛ وج ٢٢، ص ١٧٠، الرقم ١٥٠٤٦.

هذا، واحتمال كون الصواب في السند «و أبي جميلة» يبعد عدم ثبوت رواية يحيى بن المبارك عن أبي جميلة، وهو المفضل بن صالح، كما لم يثبت رواية أبي جميلة عن سماعة في موضع.

١. في الفقيه: «+ وله ما حدّ».

٢. في المرأة: «يؤمى إلى أنّ أرباب الكباير يقتلون في الثالثة».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٥، ح ٥٧٣، معلقاً عن محمد بن أحمد. وفيه، ص ٩٨، ح ٣٨٠، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب، عن يحيى بن المبارك. الفقيه، ج ٤، ص ٧٠، ح ٥١٣٢، معلقاً عن إسحاق بن عمار وسماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٤٠١، ح ١٥٣٥٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧١، ذيل ح ٣٤٩٩٢.

٤. في «م»، جده، وحاشية «ج»: «+ فإن عاد أدب».

٥. في الفقيه: «قتل». وفي المرأة: «يؤمى إلى أنّ تلك الأفعال ليست من الكباير».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٨، ح ٣٨١، وفيه أيضاً هكذا: «وبهذا الإسناد عن إسحاق بن عمار...». الفقيه، «»

١٣٩٧٣ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ السَّرَاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ ^١ قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ دَعَا آخَرَ: ابْنُ الْمَجْنُونِ، فَقَالَ لَهُ ^٢ الْآخَرُ: أَنْتَ ابْنُ الْمَجْنُونِ، فَأَمَرَ الْأَوَّلَ أَنْ يَجْلِدَ صَاحِبَهُ عَشْرِينَ جَلْدَةً، وَ قَالَ لَهُ ^٣: اْعْلَمْ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ ^٤ مِثْلَهَا عَشْرِينَ، فَلَمَّا جَلَدَهُ أُعْطِيَ ^٥ الْمَجْلُودُ السَّوْطُ ^٦، فَجَلَدَهُ ^٧ نَكَالًا يُنْكَلُ بِهِمَا» ^٨.

١٣٩٧٤ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ الْأَنْصَارِيِّ ^١، عَنْ مُقْصِلِ بْنِ عَمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَتَى امْرَأَتَهُ وَ هِيَ صَائِمَةٌ وَ هُوَ صَائِمٌ، قَالَ: «إِنْ كَانَ ^١ اسْتَكْرَهَهَا فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَكْرِهَهَا ^٢ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ، وَإِنْ

ج ٤، ص ٧١، ح ٥١٣٣، معلقاً عن إسحاق بن عمار. الوافي، ج ١٥، ص ٤٠٢، ح ١٥٣٥٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧١، ذيل ح ٣٤٩٩٣.

١. في «بف» والوسائل: - «أنه».

٢. في «بف» والتهذيب: - «له».

٣. في «بن» والوسائل والفقهاء: - «له».

٤. في «جد»: + «أنت».

٥. في «م»، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل: «مستعقب». وفي الوافي والفقهاء والتهذيب: «مستعقب».

٦. في «ن»: «أعطاه».

٧. في «بف»: «قال: جلدة أعطاه المجلد و السوط» بدل «فلما جلده أعطى المجلود السوط».

٨. في الوافي: + «عشرين».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٨١، ح ٣١٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٤٩، ح ٥٠٦٩، معلقاً عن جعفر بن بشير... عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٥١٠، ح ١٥٥٧٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٣، ح ٣٤٥٦٨.

١٠. في الوسائل، ج ١٠ والكافي، ح ٦٣٩٠ والتهذيب، ج ٤: - «الأنصاري».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والكافي، ح ٦٣٩٠ والفقهاء والتهذيب. وفي المطبوع: + «قد».

١٢. في «ع»، ل، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل والكافي، ح ٦٣٩٠ والفقهاء والتهذيب: «كانت طا وعته» بدل «لم يستكرهها».

كَانَ أَكْثَرُهَا فَعَلَيْهِ ضَرْبُ خَمْسِينَ سَوْطاً يَضِيفُ الْحَذَّ، وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ ضَرْبُ خَمْسَةٍ وَ عَشْرِينَ سَوْطاً^١، وَ ضُرِبَتْ^٢ خَمْسَةٌ وَ عَشْرِينَ سَوْطاً^٣.

١٣ / ١٣٩٧٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَتَى أَهْلَهُ وَ هِيَ خَائِضٌ ؟
قَالَ: «يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَ لَا يَعُودُ».
قُلْتُ: فَعَلَيْهِ أَذَبٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، خَمْسَةٌ وَ عَشْرِينَ سَوْطاً -: رُبْعَ حَذِّ الرَّانِي - وَ هُوَ صَاغِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَتَى سِفَاحاً»^٤.

١٤ / ١٣٩٧٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِرَجُلَيْنِ قَدْ قَذَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَةً بِالرَّانِي فِي بَدَنِهِ، قَذَرَا عَنْهُمَا الْحَذَّ وَ عَزَّرَهُمَا»^٥.

١. في «ب»: - «سوطاً».

٢. في «ك»: «و ضرب».

٣. الكافي، كتاب الصيام، باب من أفطر متعمداً من غير عذر...، ح ٦٣٩٠. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٦٢٥؛ وج ١٠، ص ١٤٥، ح ٥٧٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٨٨٩، معلقاً عن المفضل بن عمر. المقنعة، ص ٣٤٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٢٧٧، ح ١٠٨٥٢؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٥٦، ح ١٢٨٢٠؛ وج ٢٨، ص ٣٧٧، ح ٣٥٠٠٦.

٤. في «م»، بن، جد: «وعشرون».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٥، ح ٥٧٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٦٥، ح ٤٧٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٤، ح ٤٦٢. الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٤، ح ١٥٢١٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧٨، ح ٣٥٠٠٨.

٦. في «ك» و التهذيب: - «قد».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٩، ح ٣٠٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٥٥، ح ٥٠٨٧، معلقاً عن أبي ولاد الحنطاط. الوافي، ج ١٥، ص ٣٧١، ح ١٥٢٦٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٢، ذيل ح ٣٤٥٦٥.

١٣٩٧٧ / ١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُنْقَرِيِّ^١، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَخَرٍ: يَا فَاسِقُ؟
قَالَ: «لَا حَدَّ عَلَيْهِ وَ يُعَزَّرُ»^٢.

٢٤٣/٧ ١٣٩٧٨ / ١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

شَهِدُوا الزُّورَ يَجْلُدُونَ حَدًّا لَيْسَ^٣ لَهُ وَقْتُ، ذَلِكَ^٤ إِلَى الْإِمَامِ، وَ يُطَافُ بِهِمْ حَتَّى يُعَزَّرُوا، فَلَا يَعُودُوا.

قُلْتُ^٥ لَهُ: فَإِنْ تَابُوا وَ أَصْلَحُوا، تَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ بَعْدَ؟

قَالَ^٦: «إِذَا تَابُوا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَ قَبِلْتُ^٧ شَهَادَتَهُمْ بَعْدَ»^٨.

١٣٩٧٩ / ١٧ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ

١. هكذا في «ك، ل، م، ن، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ع، بن» والمطبوع: «عن القاسم بن محمد المنقري».

والمنقري هذا، هو سليمان بن داود المنقري، روى إبراهيم بن هاشم عن القاسم بن محمد عنه في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٥٩ - ٣٦١ و ص ٣٦٥.

والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب بسنده عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود، عن النعمان بن عبد السلام.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٠، ص ٣١٤، بسنده عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود، عن النعمان بن عبد السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٥١٠، ح ١٥٥٧٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٣، ح ٣٤٥٦٩.

٣. في الفقيه: «وليس».

٤. في الوسائل وثواب الأعمال: «وذلك».

٥. في «بف»: «فقلت».

٦. في «بف» و ثواب الأعمال: «وإن».

٧. في «بف» والفقيه: «فقال».

٨. في «جد»: «وقبل».

٩. ثواب الأعمال، ص ٢٦٩، ح ٤، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٥٩، ح ٣٣٣٢، معلقاً عن سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٥، ح ١٥٥٥٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٧٦، ح ٣٥٠٠٥.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ سَبَّ رَجُلًا بِغَيْرِ قَذْفٍ عَرَضَ بِهِ، هَلْ عَلَيْهِ حَدٌّ؟
قَالَ: «عَلَيْهِ تَعْزِيرٌ»^١.

١٨/١٣٩٨٠. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ^٢، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ
الْمِثَمِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ: هَلْ يُجْلَدُ الْمُسْلِمُ^٣ الْحَدَّ فِي
الْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِمْ؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُعَزَّرُ»^٤.

١٩/١٣٩٨١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ^٥، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي
مَرْزَمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الْهَجَاءِ التَّعْزِيرُ»^٦.

٢٠/١٣٩٨٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ
بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمَرْأَةَ وَهِيَ حَائِضٌ؟

قَالَ: «يَجِبُ عَلَيْهِ فِي اسْتِغْبَالِ الْخَيْضِ دِينَارٌ، وَفِي اسْتِغْبَارِهِ نِصْفُ دِينَارٍ».

١. راجع: ح ٣ من هذا الباب ومصادره. ٢. في (ع، ل، يح، جت) -: «بن زياد».

٣. في «بف»: «هل عليه» بدل «هل يجلد المسلم».

٤. راجع: ح ٤ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ١٥، ص ٣٨٢، ح ١٥٢٩٨.

٥. ورد الخبر في التهذيب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن فضال. ولم نجد في شيء من الأسناد رواية ابن أبي عمير عن ابن فضال بعنوانه المختلفة؛ ففي سند التهذيب خلل.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٢، ح ٣٢٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن فضال. وفيه، ص ٨٨، صدر ح ٣٤٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥١٠، ح ١٥٥٧٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٤، ح ٣٤٥٧٠.

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِذَاكَ، يَجِبُ شَيْءٌ مِنَ الْحَدِّ؟
قَالَ: «نَعَمْ، خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ^٢ سَوْطاً: رُبْعَ حَدِّ الرَّائِي؛ لِأَنَّهُ أَتَى سِفَاحاً^٣».

٤٩- بَابُ الرَّجُلِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَهُوَ مَرِيضٌ أَوْ بِهِ قُرُوحٌ

١٣٩٨٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، وَ
مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادٍ الْمَكِّيِّ، قَالَ:
قَالَ لِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِنِّي أَرَى لَكَ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَنْزِلَةً^٤، فَسَلِّ عَنْ رَجُلٍ
زَنَى وَهُوَ مَرِيضٌ إِنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَاتَ: مَا تَقُولُ فِيهِ؟
فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِكَ، أَوْ قَالَ لَكَ إِنْسَانٌ أَنْ^٥ تَسْأَلَنِي
عَنْهَا؟».

فَقُلْتُ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ سَأَلَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ^٦.

٢٤٤/٧ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنِّي بِرَجُلٍ أَحْبَبْتُ^٧ مُسْتَسْقِي^٨ الْبَطْنِ قَدْ

١. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي «بن» والمطبوع والوافي: «+عليه».

٢. في «ع، ل، ن، بح، بن»: «خمس وعشرون». وفي «م، جت، جد» والوافي: «خمس وعشرون». وفي «ك» وحاشية «جت»: «خمس وعشرين».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٥، ح ٥٧٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٢٢، ص ٧٤٣، ح ٢٢٠٦٨، الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧٧، ح ٣٥٠٠٧.

٤. في «بف» والوافي: «مكاناً».

٥. في «بف، جد»: «-أن».

٦. هكذا في «ك، جت» وحاشية «م، بن، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أحببت». والأحبن: الذي به الخبث، وهو داء يأخذ في البطن فيعظم منه ويرم. والأحبن أيضاً: المستسقي؛ من الخبث، وهو الماء الأصفر. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٠٤ (حبين).

٨. في «ك»: «يستسقي». ويستسقي البطن: هو الذي اجتمع في بطنه ماء أصفر، من السقي، وهو ماء أصفر يقع في البطن. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٩٤ (سقى).

بَدَتْ غُرُوقٌ فَجَذَّيْهِ وَ قَدْ زَنَى بِامْرَأَةٍ مَرِيضَةٍ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَذْقِ فِيهِ مِائَةً^١ شِمْرَاخٍ^٢، فَضْرِبَ بِهِ الرَّجُلُ ضَرْبَةً، وَ ضَرَبَتْ^٣ بِهِ الْمَرْأَةُ ضَرْبَةً، ثُمَّ خَلَى سَبِيلَهُمَا^٤، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا^٥ فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَخَنْتُ^٦﴾^٧.

١٣٩٨٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَخَذَهُمَا ﷺ عَنْ حَدِّ الْأُخْرَسِ وَالْأَصَمِّ وَالْأَعْمَى؟

فَقَالَ: «عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ إِذَا كَانُوا يَفْقَلُونَ مَا يَأْتُونَ»^٨.

١٣٩٨٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ بِرَجُلٍ أَصَابَ حَدًّا وَ بِهِ قُرُوحٌ فِي جَسَدِهِ كَثِيرَةً، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: أَخْرُوه^٩ حَتَّى يَنْبَرَأَ،

١. في الوسائل: - «مائة».

٢. العذق: العُرْجُون بما فيه من الشماريخ، وهو بالفارسية: «خوشه خرما». وكلّ غصن من أغصان العذق شمراخ، وهو الذي عليه البسر. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٥٠٠ (شمرخ)؛ وج ٣، ص ١٩٩ (عذق).

٣. في «بف»: «وضرب».

٤. في «ك»: «سبيلها».

٥. الضغث - بالكسر -: قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٧٣ (ضغث).

٦. ص (٣٨): ٤٤. والحنث - بالكسر -: الإنثم، والخلف في اليمن. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٦٨ (حنث).

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨، ح ٥٠٠٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن حنان بن سدير، عن عباد المكي؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٣٢، ح ١٠٨، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن حنان بن سدير، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٣٢، ح ١٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١١، ح ٧٨٦؛ وقرب الإسناد، ص ٢٥٧، ح ١٠١٦. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٤، ح ١٥٠٦٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٨، ح ٣٤١٣١.

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٣، ح ١١٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٧٠، ح ٥١٣١، معلقاً عن يونس. الوافي، ج ١٥، ص ٥٥٠، ح ١٥٦٧٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩، ح ٣٤١٣٢.

٩. في «ع»، «ن»، «بف»، «بن»، «جت»، «جد»، والوسائل والفقيه والتهذيب: «أفروه». وفي «ل»: «أقر». وفي «ك»: «أفروا». وفي «ج»: «أفروها».

لَا تَنْكُتُوهَا^١ عَلَيْهِ فَتَقْتُلُوهُ^٢.

١٣٩٨٦/٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: قَالَ: «أَتَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ دَمِيمٍ^٥، قَصِيرٍ قَدْ سَقِيَ بَطْنَهُ، وَ قَدْ ذَرَتْ^٦ عَرُوقُ بَطْنِهِ قَدْ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ^٧، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: مَا عَلِمْتُ بِهِ^٨، إِلَّا وَ قَدْ دَخَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُرْزِيتُ؟ فَقَالَ^٩: نَعَمْ، وَلَمْ يَكُنْ أَخْصَنَ، فَصَعَّدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصْرَهُ^{١٠} وَ خَفَضَهُ^{١١}، ثُمَّ دَعَا بِعِذْقٍ^{١٢}، فَعَدَّهُ^{١٣} مِائَةَ^{١٤}، ثُمَّ صَرَبَهُ بِشِمَارِيخِهِ^{١٥}».

١. في الوسائل: «حتى تبرأ، لا تنكأ» بدل «حتى يبرأ، لا تنكثوها». وقال الجوهرى: «نكأت الفرحه أنكزها نكأ: إذا قشرتها». الصحيح، ج ١، ص ٧٨ (نكأ).
٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٣، ح ١١٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١١، ح ٧٨٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨، ح ٥٠٣٠، معلقاً عن السكوني، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٢، ح ١٥٠٦٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩، ح ٣٤١٣٤.
٣. في الاستبصار: «عن أبي العباس». وهو مذكور في بعض نسخه المعتمدة.
٤. في «ل، بح، بف»: «ذميم». «دميم»، أي قبيح المنظر و صغير الجسم، من الدمامة بمعنى القصر والقيح. والذال المعجمة هنا تصحيف. راجع: المصباح المنير، ص ٢٠٠ (دمم).
٥. في «بف» والتهذيب والاستبصار: «در». وفي «ن»: «بدت».
٦. في الوسائل: «بالمرأة».
٧. في «ن، جت» والتهذيب والاستبصار: «قال». وفي «ن» والوسائل: «+ له».
٨. في «م، بف، جد» وحاشية «جت» والوافي: «+ فيه».
٩. تقدّم معنى «العذق» ذيل ح ٢ من هذا الباب. ١١. في «م، ن، جت، جد»: «فعدّ».
١٢. في التهذيب: «+ شمراخ».
١٣. قال ابن الأثير: «فيه: خذوا عنكألاً فيه مائة شمراخ فاضربوه به. العنكأل: العذق، وكل غصن من أغصانه شمراخ، وهو الذي عليه البشر». النهاية، ج ٢، ص ٥٠٠ (شمراخ).
١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٢، ح ١٠٩، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبان بن عثمان؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢١١، ح ٨٨٧، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٣، ح ١٥٠٦٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٠، ح ٣٤١٣٥.

١٣٩٨٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَتَى بِرَجُلٍ أَصَابَ حَدًّا وَبِهِ قُرُوحٌ وَ
مَرَضٌ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَخْرُوهُ حَتَّى يَبْزَأَ^١، لَا تَتَنَكَّأَ قُرُوحُهُ عَلَيْهِ
فَيَمُوتَ، وَلَكِنْ^٢ إِذَا بَرَأَ حَدَّ ذَنَابِهِ^٣».

٥٠- بَابُ حَدِّ الْمُحَارِبِ^٤

١٣٩٨٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ;
وَحُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ^٥، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ^٦ جَمِيعًا،
عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَوْمٌ مِنْ بَنِي صَبَّةَ مَرْضَى، فَقَالَ
لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: أَقِيمُوا عِنْدِي، فَإِذَا^٧ بَرَأْتُمْ^٨ بَعَثْتُكُمْ فِي سَرِيَّةٍ، فَقَالُوا: أَخْرِجْنَا^٩ مِنْ
الْمَدِينَةِ، فَبَعَثَ بِهِمْ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ يَشْرَبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَيَأْكُلُونَ مِنْ^{١٠} أَلْبَانِهَا، فَلَمَّا

١. في الوسائل: «بَرَأَ». ٢. في «ك»: «لكن» بدون الواو.

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٣، ح ١١١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٧٨٩، معلقاً عن سهل بن زياد. الجعفریات، ص ١٣٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٨٣، ح ١٥٠٦٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٠، ح ٣٤١٣٦.

٤. قال المحقق الحلبي: «المحارب: كل من جرد السلاح لإخافة الناس في بر أو بحر، لئلا كان أو نهاراً، في مصر وغيره. وهل يشترط كونه من أهل الرية؟ فيه تردد، أصح أنه لا يشترط مع العلم بقصد الإخافة. ويستوي في هذا الحكم الذكر والأنثى، وفي ثبوت هذا الحكم للمجرد مع ضعفه عن الإخافة تردد، أشبهه الثبوت، ويُجْتَرَأُ بقصده». الشرائع، ج ٤، ص ٩٥٨-٩٥٩.

٥. في «ف»: «عن الحسن بن محمد بن سماعة». ٦. في الوسائل: «من أصحابه».

٧. في «ب»: «فإن». ٨. في تفسير العياشي: «قويت».

٩. في «ج»: «أخرجنا».

١٠. في «ف»: «ومن».

بَرَّوْا وَاشْتَدُّوا فَتَلَّوْا ثَلَاثَةً مِمَّنْ كَانُوا^١ فِي الْأَيْلِ، فَبَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَبَرَ^٢، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ عَلِيًّا^٣ وَهُمْ^٤ فِي وَادٍ قَدْ تَحَيَّرُوا لَيْسَ يَغْدِرُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهُ قَرِيباً مِنْ أَرْضِ الْيَمَنِ، فَأَسْرَهُمْ وَجَاءَ بِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَيْهِ^٥: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ»^٦ فَاخْتَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَطْعَ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَارْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ^٨.

١٣٩٨٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ التُّهْدِيِّ، عَنْ سُرَّةَ بْنِ كُلَيْبٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ يُرِيدُ الْمَسْجِدَ أَوْ يُرِيدُ الْحَاجَةَ، فَيَلْقَاهُ رَجُلٌ أَوْ يَسْتَقْفِيهِ^٩، فَيَضْرِبُهُ وَيَأْخُذُ ثَوْبَهُ؟
قَالَ^{١٠}: «أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُ فِيهِ مَنْ قَبْلَكُمْ؟».

١. في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل: «كان».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: - «الخير».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «فهم». وفي «بح»: «وإذا هم».

٤. في «ن، جت»: «وادي».

٥. في «جت» والوافي: + «عليه».

٦. في «بح، بف، بن» والوافي والوسائل: - «عليه».

٧. المائدة (٥): ٣٣.

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٤، ح ٥٣٣، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، إلى قوله: «وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ». تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٤، ح ٩٠، عن أبي صالح، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٦٣، ح ١٥٤٩٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣١٠، ح ٣٤٨٣٧.

٩. في «ع، ك، ل، م، ن، جت»: «ويستقفيه». وفي «بح، بن، جد» وحاشية «م» والوسائل: «ويستعقبه».

١٠. في «بف» والتهذيب: «فقال».

قُلْتُ: يَقُولُونَ: هَذِهِ دَعَاةٌ^١ مُغْلَنَةٌ، وَإِنَّمَا الْمُحَارِبُ فِي قَرْىِ مُشْرِكِيَّةٍ^٢.

فَقَالَ: «أَيُّهُمَا أَكْبَرُ حَزْمَةً: دَارُ الْإِسْلَامِ، أَوْ دَارُ الشَّرْكِ؟».

قَالَ: فَقُلْتُ: دَارُ الْإِسْلَامِ.

فَقَالَ: «هُوَ لَا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» إِلَى آخِرِ

الْآيَةِ»^٣.

١٣٩٩/ ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ

وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ»^٤، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، ٢٤٦/٧

فَقُلْتُ^٥: أَيُّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ^٦ مِنْ هَذِهِ الْحُدُودِ الَّتِي سَمَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟

قَالَ: «ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ، إِنْ شَاءَ قَطَعَ، وَإِنْ شَاءَ صَلَبَ، وَإِنْ شَاءَ نَفَى^٧، وَإِنْ شَاءَ

قَتَلَ».

قُلْتُ: التَّنْفِي إِلَى أَيْنَ؟

قَالَ^٨: «يُنْفَى^٩ مِنْ مِصْرٍ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ» وَقَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام نَفَى رَجُلَيْنِ مِنْ

١. في «بن»: «دعارة» بالعين المهملة. وفي التهذيب: «زعارة». وقال الطريحي: «في الحديث: لا قطع في

الدعارة المغلنة، أي في الاختلاس الظاهر». مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٠٣ (دغر).

٢. في الوسائل: «مشركة».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٤، ح ٥٣٢، معلقاً عن عليّ، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ٦٨،

ح ٥١٢٥، معلقاً عن صفوان بن يحيى. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩٦، عن سورة بن كليب، عن أبي

جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٦٤، ح ١٥٤٩٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣١٤، ح ٣٤٨٤٣.

٤. في «بف، جد»:- «أَوْ تُقَطَّعُ أَيْدِيهِمْ». في «ع، ل، ب، جت، جد» والوسائل:- «فقلت».

٦. في الوسائل: «عليه».

٧. في «ع، ل، ن، ب، جت، جد» والوسائل: «إِنْ شَاءَ نَفَى وَإِنْ شَاءَ صَلَبَ» بدل «إِنْ شَاءَ صَلَبَ وَإِنْ شَاءَ

نَفَى».

٨. في «جت»: «فقال».

٩. في «ن»: «مصر».

٩. في «ل، بن» والوسائل:- «ينفى».

الْكُوفَةُ إِلَى الْبَصْرَةِ^١.

١٣٩٩١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَنَانٍ^٢ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، قَالَ : «لَا يَبْتَاعُ ، وَلَا يُوْؤَى^٣ ، وَلَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ»^٤ .

١٣٩٩٢ / ٥ . عَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى^٥ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ :

سَأَلَ رَجُلٌ^٦ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» قَالَ : «ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ ، يَفْعَلُ بِهِ^٧ مَا يَشَاءُ»^٨ .

قُلْتُ : فَمَقْضُ^٩ ذَلِكَ إِلَيْهِ؟ قَالَ : «لَا ، وَلَكِنْ نَحْوُ^{١٠} الْجِنَايَةِ^{١١}»^{١٢} .

١ . التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٣، ح ٥٢٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ٩٧٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الكافي، كتاب الحدود، باب نفي الزاني، ح ١٣٧٤٧، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «النفي من بلدة إلى بلدة» وقال: قد نفي علي صلوات الله عليه رجلين من الكوفة إلى البصرة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٥، ح ٩٣، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وإن شاء قتل» مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٥، ص ٤٦٥، ح ١٥٤٩٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٠٨، ح ٣٤٨٣٣. ٢ . في «جت»: «وبن سدير». ٣ . في «بح، بف، وحاشية د» والوافي والتهذيب: «ولا يطعم». وفي تفسير العياشي: «ولا يؤتى بطعام» بدل «ولا يؤوى».

٤ . التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٤، ح ٥٣١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩٤، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام، الوافي، ج ١٥، ص ٤٦٩، ح ١٥٥٠٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣١٥، ح ٣٤٨٤٧. ٥ . في «بف»: «وبن عبيد».

٦ . في «بن» وحاشية «د» والوسائل: «سألت» بدل «سأل رجل».

٧ . في «ع، ك، ل، ن، بن، جت» والوسائل: «- وبه».

٨ . في «ك، ل، بف، بن» والوسائل: «وما شاء». ٩ . في «ك»: «دفؤض».

١٠ . في التهذيب: «بحق».

١١ . في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٣٨٣: «ولا ينافي هذا الخبر القول بالتخيير؛ إذ مفاده أن الإمام يختار ما يعلمه صلاحاً بحسب جنايته، لا بما يشتهيه. وبه يمكن الجمع بين الأخبار المختلفة».

١٢ . التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٣، ح ٥٢٩، معلقاً عن يونس. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٥، ح ٩٢، عن

٦/١٣٩٩٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ صُرَيْسِ الْكُتَّاسِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ حَمَلَ السَّلَاحَ بِاللَّيْلِ فَهُوَ مُحَارِبٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الرَّبِيبَةِ».

٧ / ١٣٩٩٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛ «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام صَلَبَ رَجُلًا بِالْحَبِيرَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ أَنْزَلَهُ يَوْمَ الرَّابِعِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ وَدَفَنَهُ».

٨/١٣٩٩٥. عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ ^{١٠} الْمَدَائِنِيِّ:

«يُرِيدُ بَنُ مَعَاوِيَةَ الْعَجَلِي، مَعَ اخْتِلَافِ بَسِيرِ الْوَافِي، ج ١٥، ص ٤٦٦، ح ١٥٤٩٨؛ الْوَسَائِل، ج ٢٨، ص ٣٠٨، ح ٣٤٨٣٢.

١. فِي «ك»: «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرٌ» بَدَلَ «أَبِي جَعْفَرٍ».

٢. فِي الْمَرْأَةِ: «قَوْلُهُ عليه السلام: إِلَّا أَنْ يَكُونَ، مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا شَهِرَ السَّلَاحَ، وَبِهِ اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِاشْتِرَاطِ كَوْنِ الْمُحَارِبِ مِنْ أَهْلِ الرَّبِيبَةِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْاِشْتِرَاطُ فِي الْخَبَرِ لِتَحَقُّقِ الْإِخَافَةِ.

٣. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٣٤، ح ٥٣٠، مَعْلَقًا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ. التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ١٥٧، ح ٢٨١، بِسَنَدِهِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٦٨، ح ٥١٢٤، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ. الْوَافِي، ج ١٥، ص ٤٦٤، ح ١٥٤٩٤؛ الْوَسَائِل، ج ٢٨، ص ٣١٣، ذَيْلُ ح ٣٤٨٤٢.

٤. فِي «بِج»، بَف، جَد: «وَقَالَ».

٥. فِي الْجَعْفَرِيَّاتِ: «قَتَلَ رَجُلًا بِالْحَبِيرَةِ فَصَلَبَهُ» بَدَلَ «صَلَبَ رَجُلًا بِالْحَبِيرَةِ».

٦. فِي «ك»، جَت، وَحَاشِيَةُ «بِج» وَالْوَسَائِلُ: «فِي الْيَوْمِ».

٧. فِي الْوَافِي وَالتَّهْذِيبِ: «وَصَلَّى».

٨. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٣٥، ح ٥٣٤، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٦٨، ح ٥١٢٣، مَعْلَقًا عَنْ السَّكُونِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام. الْجَعْفَرِيَّاتِ، ص ٢٠٩، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. الْوَافِي، ج ٢٤، ص ٤٨٦، ح ٢٤٤٨٤؛ الْوَسَائِل، ج ٢٨، ص ٣١٨، ح ٣٤٨٥٥.

٩. فِي «بِج»، بَف، بَن، جَد: «عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ».

١٠. فِي «ع»، ك، ل، م، ن، بَن، جَت: «بَنُ إِسْحَاقَ».

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا»^١ الْآيَةُ: فَمَا الَّذِي إِذَا فَعَلَهُ ٢٤٧/٧ اسْتَوْجِبَ^٢ وَاجِدَةً مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ؟

فَقَالَ: «إِذَا حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَسَعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، فَقُتِلَ^٣ بِهِ؛ وَإِنْ قُتِلَ وَ أَخَذَ الْمَالُ، قُتِلَ وَ صُلِبَ؛ وَإِنْ أَخَذَ الْمَالُ وَ لَمْ يُقَتَّلْ، قُطِعَت يَدُهُ وَ رِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ؛ وَإِنْ شَهَرَ السِّيفَ، فَحَارَبَ^٤ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَسَعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَ لَمْ يُقَتَّلْ وَ لَمْ يَأْخُذِ الْمَالُ، نَفِيَ^٥ مِنَ الْأَرْضِ». قُلْتُ^٦: كَيْفَ يُنْفَى، وَ مَا حَدُّ نَفْيِهِ؟

فَقَالَ^٧: «يُنْفَى مِنَ الْمِضَرِّ - الَّذِي فَعَلَ فِيهِ مَا فَعَلَ - إِلَى مِضَرٍّ غَيْرِهِ، وَ يَكْتَبُ إِلَى أَهْلِ ذَلِكَ الْمِضَرِّ: أَنَّهُ^٨ مَنَفِيٌّ، فَلَا تُجَالِسُوهُ، وَ لَا تُبَايَعُوهُ، وَ لَا تُنَاكِحُوهُ، وَ لَا تَوَاكِلُوهُ، وَ لَا تُشَارِبُوهُ، فَيُفْعَلُ ذَلِكَ بِهِ^٩ سَنَةً^{١٠}، فَإِنْ خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْمِضَرِّ إِلَى غَيْرِهِ، كُتِبَ إِلَيْهِمْ بِمِثْلِ^{١١} ذَلِكَ حَتَّى تَبْتَ^{١٢} السَّنَةُ».

قُلْتُ: فَإِنْ تَوَجَّهَ إِلَى أَرْضِ الشُّرْكِ لِيَدْخُلَهَا؟ قَالَ: «إِنْ تَوَجَّهَ إِلَى أَرْضِ الشُّرْكِ لِيَدْخُلَهَا قُوتِلَ أَهْلُهَا^{١٣}»^{١٤}.

١. المائدة (٥): ٣٣. ٢. في «ن»: «يستوجب».

٣. في «جدة»: «وقتل». ٤. في «ك، جده»: «فإن».

٥. في الوسائل، ح ٣٤٨٣٤: «وحارب».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٣٤٨٣٤ والتهذيب. وفي المطبوع: «ينفى».

٧. في «بف» والوافي والتهذيب: «فقلت».

٨. هكذا في «ع، ك، ل، م، بح، بف، بن، جده» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٩. في «بف» والوافي: «آخر». ١٠. في «بف» والتهذيب: «بأنه».

١١. في «جدة»: «به ذلك». ١٢. في «بف»: «مثل».

١٣. في «ك، م»: «حتى يتم».

١٤. في الوافي: «إنما يقاتل أهلها إذا أرادوا استلحاقه إلى أنفسهم وأبوا أن يسلموه إلى المسلمين ليقتلوه».

١٣٩٩٦ / ٩. عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْحَاقَ^١:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: «يَفْعَلُ بِهِ^٢ ذَلِكَ^٣ سَنَةً، فَإِنَّهُ سَيَتَوَبُّ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ صَاحِرٌ».

قَالَ^٥: قُلْتُ: فَإِنْ أَمْ أَرْضُ الشَّرِكِ يَدْخُلُهَا؟

قَالَ: «يُقْتَلُ^٧».

١٣٩٩٧ / ١٠. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُخَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

وهذا معنى قوله: قوتل أهلها».

١٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٢، ح ٥٢٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تفسير القمي، ج ١، ص ١٦٧، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «لم يقتل ولم يأخذ المال» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٧، ح ٩٨، عن أبي إسحاق المدائني، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٦٧، ح ٥١٢١، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، إلى قوله: «لم يقتل ولم يأخذ المال» وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٦٨، ح ١٥٥٠٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٠٩، ح ٣٤٨٣٤، إلى قوله: «لم يقتل ولم يأخذ المال»؛ وفيه، ص ٣١٦، ح ٣٤٨٤٨، ملخصاً.

١. في «ك» بـ: «عبد الله بن إسحاق».

٢. في «ك» بـ: «بف» والتهذيب: «به».

٣. في «بن» والوسائل: «ذلك به» بدل «به ذلك».

٤. في «ع» ك، ل، م، ن، بن، جت، والوسائل: «قبل ذلك».

٥. في «بن» والوسائل: «قال».

٦. في «بح» «يدخل». وفي الوافي: «ليدخلها».

٧. في المرأة: «به عمل الأصحاب إلا أنهم يقيدوا النفي بالسنة».

وقال الشهيد الثاني: «ظاهر المصنف والأكثر عدم تحديده بمدة، بل ينفي دائماً إلى أن يتوب، وقد تقدّم في الرواية كونه سنة، وحملت على التوبة في الأثناء. وهو بعيد».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٣، ح ٥٢٧، معلقاً عن يونس، عن محمد بن سليمان، عن عبد الله بن إسحاق. وفيه، ص ١٣١، ح ٥٢٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ٩٦٩، بسندهما عن محمد بن سليمان الديلمي، عن عبيد الله المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وهو صاغر»، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٧، ح ٩٨، عن أبي إسحاق المدائني، عن أبي الحسن عليه السلام، من قوله: «فإن أَمْ أَرْضُ الشَّرِكِ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٦٩، ح ١٥٥٠٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣١٦، ح ٣٤٨٥٠.

وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا^١ الْآيَةَ، هَذَا^٢ نَفْيُ الْمَحَارَبَةِ غَيْرِ هَذَا النَّفْيِ، قَالَ: «يَحْكُمُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بِقَدْرِ مَا عَمِلَ، وَ يُنْفَى^٣، وَ يُحْمَلُ^٤ فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ يُقَذَّفُ بِهِ لَوْ كَانَ النَّفْيُ^٥ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ^٦ - كَأَنْ يَكُونَ إِخْرَاجُهُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ^٧ - عِذْلُ الْقَتْلِ وَ الصَّلْبِ وَ الْقَطْعِ، وَ لَكِنْ يَكُونُ حَدًّا^٨ يُؤَافِقُ الْقَطْعَ وَ الصَّلْبَ^٩».

١١ / ١٣٩٩٨ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ^{١٠}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ

١. المائدة (٥): ٣٣. وفي «ع، ك، ل، م، بح، بف، بن، جد» والوافي والوسائل: - «أَنْ يُقَتَّلُوا».

٢. في «بح»: «هل».

٣. في «جد»: «يحمل» بدون الواو.

٤. في «ك»: - «وَم».

٥. في المرأة: «قوله ﷺ: لو كان النفي، لعل هذا استفهام إنكاري، أي لو كان مجرد الإخراج من بلد إلى آخر كيف يكون معادلاً للقتل والصلب، بل لا بد أن يكون على هذا الوجه المتضمن للقتل، حتى يكون معادلاً لهما. ولم يقل بهما أحد من الأصحاب سوى ما يظهر من كلام الصدوق في الفقيه، حيث قال: وينبغي أن يكون بغياً يشبه الصلب والقتل ينقل رجله، ويرمى به في البحر». أنظر: الفقيه، ج ٤، ص ٦٨.

وفي الوافي - بعد نقله عبارة الفقيه -: «أقول: ينبغي حمل ما ذكره على ما إذا كان المحارب كافراً أو مرتدّاً عن الدين، فيكون الإمام مختيراً بين قتله بأيّ نحو من الأنحاء الأربع شاء، وأما إذا كان جانباً مسلماً غير مرتدّ عن الدين فإنما يعاقبه الإمام على نحو جنائته، ويكون معنى النفي ما ذكر في الأخبار السابقة. وبهذا تتوافق الأخبار المتنافية بحسب الظاهر في هذا الباب. وفي الحديث الأخير دلالة على الفرق بين النفيين، وقد مضت أخبار آخر في صفة النفي في أبواب حدود الزنى».

٦. في «بف»: - «إلى بلد».

٧. في الوسائل: - «آخر».

٨. في «بف»: «وأخذاً».

٩. الوافي، ج ١٥، ص ٤٧٠، ح ١٥٥٠٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣١٧، ح ٣٤٨٥١.

١٠. ورد الخبر في التهذيب عن محمد بن يعقوب عن علي بن الحسن الميثمي. والمذكور في بعض نسخه

المعتبرة «محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن علي بن الحسن الميثمي».

هذا، والمراد من علي بن الحسن الراوي عن علي بن أسباط، هو علي بن الحسن بن فضال، وتقدّم غير مرة أن الصواب في لقبه، هو التيمي أو التيملي، وكلاهما بمعنى. فما ورد في التهذيب من توصيفه بالميثمي محرف.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٦٢-٥٦٣.

دَاوُدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ^١، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ بِشْرِ الْخَثْعَمِيِّ^٢، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَاطِعِ الطَّرِيقِ وَقُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِمَامَ فِيهِ
 مُخَيَّرٌ، أَيُّ شَيْءٍ شَاءَ صَنَعَ؟
 قَالَ: لَيْسَ أَيُّ شَيْءٍ شَاءَ صَنَعَ، وَلَكِنَّهُ يَصْنَعُ بِهِمْ عَلَى قَدَرِ جَنَائِيَّتِهِمْ^٣: مَنْ قَطَعَ
 الطَّرِيقَ فَقَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ، قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ وَصَلِبُ؛ وَمَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ فَقَتَلَ^٤ وَلَمْ
 يَأْخُذِ الْمَالَ، قُتِلَ؛ وَمَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ فَأَخَذَ^٥ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ، قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ^٦؛ وَ
 مَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ فَلَمْ يَأْخُذْ^٧ مَالًا^٨ وَلَمْ يَقْتُلْ، نُفِيَ مِنَ الْأَرْضِ^٩.

١. في «م» بج، بخ، جت، جد، والوسائل: «داود بن أبي زيد». وهو سهو ظاهر؛ فإن داود بن أبي زيد المذكور
 في مصادر الرجال، من أصحاب أبي الحسن الهادي وأبي محمد العسكري عليهما السلام. وداود بن أبي يزيد هو داود بن
 فرقد المذكور في أصحاب أبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ١٥٨، الرقم ٤١٨؛ رجال
 البرقي، ص ٣٢، ح ٥٩؛ رجال الطوسي، ص ٢٠١، الرقم ٢٥٦٢؛ و ص ٣٣٦، الرقم ٥٠٠٤؛ و ص ٣٨٦، الرقم
 ٥٦٩٢؛ و ص ٣٩٩، الرقم ٥٨٥١.

٢. هكذا في «ع، ك، م، ن، ي، ف، جد» وحاشية «جت» وبعض النسخ المعتمدة من التهذيب. وفي «بن»: «عبيد بن
 بشر الخثعمي». وفي الاستبصار: «أبي عبيدة بن بشير الخثعمي». وفي «ل، ن، جت» والمطبوع والتهذيب
 وبعض نسخ الاستبصار: «عبيدة بن بشير الخثعمي».

ولا يبعد أن يكون المراد من هذا العنوان هو عبيد (عبيدة) بن عبدالله بن بشر الخثعمي الذي ذكره الشيخ
 الطوسي في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ٢٤٣، الرقم ٣٣٦٥.

٣. في الوسائل: - «إن».

٤. في «م، ن، ي، ف، جت، جد» والتهذيب والاستبصار: - «إن».

٥. في «بف» والوافي والتهذيب: - «شاء». ٦. في الاستبصار: «ولكن».

٧. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: + «فقال».

٨. في «ك»: «قتل». وفي التهذيب والاستبصار: «وقتل».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «بف» والمطبوع والوافي: «وأخذ».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي «بج»: + «من خلاف». وفي المطبوع: + «من
 خلافه». وفي الاستبصار: - «ومن قطع الطريق وأخذ المال ولم يقتل، قطع يده ورجله من خلافه».

١١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «بج» والمطبوع والوافي: «ولم يأخذ».

١٢. في الاستبصار: «المال».

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٢، ح ٥٢٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٧، ح ٩٧١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج

٢٤٨/٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ شَهَرَ السَّلَاحَ فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ فَعَقَرُ^١، اقْتَصَ مِنْهُ، وَنُفِيَ مِنْ تِلْكَ الْبَلَدَةِ^٢؛ وَمَنْ شَهَرَ السَّلَاحَ فِي غَيْرِ الْأَمْصَارِ، وَضَرَبَ وَعَقَرُ وَأَخَذَ الْمَالَ^٣ وَلَمْ يَقْتُلْ، فَهُوَ مُحَارِبٌ، فَجَزَاؤُهُ جَزَاءُ الْمُحَارِبِ، وَأَمْرُهُ إِلَى الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ قَتْلُهُ، وَإِنْ شَاءَ صَلَبُهُ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدُهُ وَرِجْلُهُ».

قَالَ: «وَإِنْ ضَرَبَ^٤ وَقَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ، فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ الِئْمَنِ بِالسَّرِقَةِ، ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَيَتَبَعُونَهُ بِالْمَالِ، ثُمَّ يَقْتُلُونَهُ».

قَالَ: فَقَالَ لَهُ^٥ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ^٦، أَرَأَيْتَ إِنْ عَفَا عَنْهُ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ؟

قَالَ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنْ^٧ عَفَوْا عَنْهُ، فَإِنَّ^٨ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ، لِأَنَّهُ قَدْ حَارَبَ^٩ وَقَتَلَ وَسَرَقَ^{١٠}».

قَالَ: فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادَ^{١١} أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُ الدِّيَّةَ وَيَدْعُونَهُ: أَلَهُمْ ذَلِكَ؟

ج ١٥، ص ٤٦٦، ح ١٥٤٩٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣١٠، ح ٣٤٨٣٥.

١. عقره، أي جرحه. الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٣ (عقر).

٢. في «بن» والوسائل: «البلد». وفي الاستبصار: «المدينة».

٣. في «بن» والوسائل: «في مصر من». ٤. في «بف» والتهذيب: «الأموال».

٥. في «ع، ل، بن، جت» والوسائل والعتاشي: «إِنْ شَاءَ».

٦. في تفسير العتاشي: «حارب».

٧. هكذا في «ك، ل، م، بح، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار وتفسير

العتاشي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- وله». ٨. في الوسائل: «- أصلحك الله».

٩. في «م، ن، - وفان». ١٠. في «بن، - كان». وفي «ل» والوسائل: «- وفان».

١١. في التهذيب: «+ الله». وفي الاستبصار: «+ الله ورسوله».

١٢. في «بح» (سرق وقتل). ١٣. في «ن» والتهذيب والاستبصار: «أرادوا».

قَالَ: فَقَالَ^١: «لَا، عَلَيْهِ الْقَتْلُ»^٢.

١٣/١٤٠٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ الطَّائِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُخَارِبِ وَقُلْتُ^٣ لَهُ: إِنْ أَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: إِنْ الْإِمَامَ مَخَيَّرَ فِيهِ، إِنْ شَاءَ قَطَعَ، وَإِنْ شَاءَ صَلَبَ، وَإِنْ شَاءَ قَتَلَ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنْ هَذِهِ أَشْيَاءٌ مَحْدُودَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَإِذَا مَا هُوَ قَتَلَ وَ أَخَذَ، قَتَلَ وَ صَلَبَ؛ وَإِذَا قَتَلَ وَ لَمْ يَأْخُذْ، قَتِلَ؛ وَإِذَا أَخَذَ وَ لَمْ يَقْتُلْ، قُطِعَ؛ وَإِذَا هُوَ فَرَّ وَ لَمْ يُغْذَرْ^٤ عَلَيْهِ ثُمَّ أَخَذَ، قُطِعَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ، فَإِنْ تَابَ لَمْ يَقُطَعْ»^٥.

٥١- بَابُ مَنْ زَنَى أَوْ سَرَقَ أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ بِجَهَالَةٍ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ

١٠/١٤٠١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٦، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١. في «ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل وتفسير العياشي: - «فقال». وفي «بح»: - «قال».
٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٢، ح ٥٢٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٧، ح ٩٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٤، ح ٨٩، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٥، ص ٤٦٧، ح ١٥٥٠٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٠٧، ح ٣٤٨٣١.
٣. هكذا في «ع، ل، ن، بن، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقلت».
٤. في التهذيب: + «المال».
٥. في «جت»: «وإن».
٦. في «ع، ل، ن، بف، بن، جت»، وحاشية «بح» والوسائل والتهذيب: «وإن».
٧. في «جت»: «فلم يقدر».
٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٥، ح ٥٣٥، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٥، ص ٤٦٧، ح ١٥٥٠١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣١٠، ح ٣٤٨٣٦.
٩. هكذا في «ع، ك، ل، ن، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «م» والمطبوع: «الخرزاز»، وهو سهوٌ كما ...

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَجُلٌ دَعَوَانَاهُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنْ جُمْلَةِ الْإِسْلَامِ، فَأَقْرَبَهُ، ثُمَّ شَرِبَ الْخَمْرَ وَزَنَى وَ أَكَلَ الرِّبَا، وَلَمْ يَتَّبِعْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْحَلَالِ وَالْخَزَامِ: أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ إِذَا جَهَلَهُ؟

قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَقُومَ^٣ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أَقْرَبَ بِتَخْرِيمِهَا»^٤.

٢٤٩/٧ ٢/١٤٠٠٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ^٥، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَاءِ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَوْ وَجَدْتُ رَجُلًا^٦ مِنَ الْعَجَمِ أَقْرَبَ بِجُمْلَةِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَأْتِهِ^٧ شَيْءٌ مِنَ التَّفْسِيرِ زَنَى، أَوْ سَرَقَ، أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ^٨، لَمْ أَقِمِ عَلَيْهِ الْحَدَّ إِذَا جَهَلَهُ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ^٩ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ^{١٠} أَنَّهُ^{١١} قَدْ أَقْرَبَ بِذَلِكَ وَ عَرَفَهُ»^{١٢}.

«تَقَدَّمَ ذِيلُ ح ٧٥.

١. فِي الْوَسَائِلِ: - «جُمْلَةٌ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنْ».

٢. فِي الْوَافِي: «وَلَمْ يَبَيِّنْ».

٣. فِي «كَ، ن، جَدَ»: «أَنْ يَقُومَ». وَفِي «جَت» بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ مَعًا.

٤. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٩٧، ح ٣٧٥، مَعْلَقًا عَنْ يُونُسَ. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٥٥، ح ٥٠٨٨، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ الْوَافِي، ج ١٥، ص ٥٢٥، ح ١٥٦١٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٨، ص ٣٢، ح ٣٤١٤٢.

٥. فِي «ع، ك، ل، ن، بَن، جَت» وَ الْوَسَائِلِ: - «عَمَّنْ رَوَاهُ». لَكِنَّ الظَّاهِرَ ثُبُوتُهُ؛ فَإِنَّمَا لَمْ نَجِدْ رَوَايَةَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مُبَاشَرَةً فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَسْنَادِ وَالطَّرِيقِ.

ثُمَّ إِنَّ الْخَبَرَ وَرَدَ فِي التَّهْذِيبِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَاءِ. وَ الْمَذْكُورُ فِي بَعْضِ نَسْخِهِ «عَمَّنْ رَوَاهُ» بِدَلِّ «رَوَاهُ».

٦. فِي الْوَسَائِلِ: «كَانَ». ٧. فِي «بَفَ»: «وَلَمْ يَأْتِهِ».

٨. فِي «كَ، ل، م، ن، بَح، بَفَ، بَن، جَدَ» وَ حَاشِيَةِ «جَت» وَ الْوَسَائِلِ: «خَمْرًا».

٩. فِي «ن، بَفَ»: «أَنْ يَقُومَ». وَفِي «جَت» بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ مَعًا.

١٠. فِي «ع، ك، ل، م، ن، جَدَ»: «بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ». وَفِي «بَفَ» وَ الْوَافِي وَ التَّهْذِيبُ: «عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ».

١١. فِي «بَفَ»: - «أَنَّهُ».

١٢. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٢١، ح ٤٨٦، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَاءِ الْوَافِي، ج ١٥، ص ٥٢٥، ح ١٥٦١٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٨، ص ٣٢، ح ٣٤١٤٣.

١٤٠٣ / ٣. عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَحَدِهِمَا^٢ فِي رَجُلٍ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ، فَشَرِبَ^٣ خَمْرًا وَهُوَ جَاهِلٌ، قَالَ: «لَمْ
أَكُنْ أَقِيمٌ عَلَيْهِ الْحَدَّ إِذَا كَانَ جَاهِلًا، وَلَكِنْ أَخْبِرُهُ بِذَلِكَ وَأَعْلِمُهُ، فَإِنْ عَادَ أَقَمْتُ عَلَيْهِ
الْحَدَّ»^٤.

١٤٠٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ أَبِي خَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «لَقَدْ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِقَضِيَّةٍ
مَا قَضَى بِهَا أَحَدٌ كَانَ قَبْلَهُ، وَكَانَتْ أَوَّلَ قَضِيَّةٍ قَضَى بِهَا^٦ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ
لَمَّا قُبِضَ^٧ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأُفْضِيَ^٨ الْأَمْرُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَقَالَ
لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «أَشْرَبْتَ الْخَمْرَ؟ فَقَالَ^٩ الرَّجُلُ: نَعَمْ، فَقَالَ: وَلِمَ شَرَبْتَهَا وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ؟
فَقَالَ: إِنِّي^{١٠} أَسْلَمْتُ وَمَنْزِلِي بَيْنَ ظَهْرَانِي قَوْمٌ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَيَسْتَجِلُّونَهَا، وَلَوْ^{١١} أَعْلَمْتُ
أَنَّهَا حَرَامٌ فَأَجْتَنِبُهَا^{١٢}».

قَالَ: فَالْتَفَتَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ: «مَا تَقُولُ يَا أَبَا حَفْصٍ فِي أَمْرِ^{١٣} هَذَا

١. في «جت»: «علي بن إبراهيم».

٢. في «ع، ك، ل، ن، بن، والوسائل»: «شرب».

٣. الوافي، ج ١٥، ص ٥٢٥، ح ١٥٦١٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٣، ح ٣٤١٤٤.

٤. في «بن» -: «وكان».

٥. في «بح»: «أففى» بدون الواو.

٦. في «بح»: «أقبض» بدل «لما قبض».

٧. في «جت»+: «وله».

٨. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والبحار. وفي «بن» والوسائل، ح ٣٤١٤٥ والخصائص: «إني». وفي

المطبوع: «ولما».

٩. في «ك، ن، بح، بف، جت» والبحار والخصائص: «ولم».

١٠. في «ل، م، جد»: «فاجتنبها». وفي «بن» والوسائل، ح ٣٤١٤٥: «اجتنبها».

١١. في «بن» -: «أمر».

الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: مُغْضِلَةٌ وَأَبُو الْحَسَنِ لَهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا غَلَامَ، ادْعُ لَنَا عَلِيًّا، فَقَالَ^٢ عَمْرٌ: بَلْ يُؤْتَى الْحَكَمَ فِي مَنْزِلِهِ، فَأَتَوْهُ وَمَعَهُ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ^٣، فَأَخْبَرُوهُ بِقِصَّةِ^٤ الرَّجُلِ، فَاقْتَضَى^٥ عَلَيْهِ قِصَّتَهُ.

فَقَالَ عَلِيُّ^٦ لِأَبِي بَكْرٍ: ابْعَثْ مَعَهُ^٧ مَنْ يَدُورُ بِهِ^٨ عَلَى مَجَالِسِ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ، فَمَنْ كَانَ تَلَا عَلَيْهِ آيَةَ التَّخْرِيمِ فَلْيَشْهَدْ عَلَيْهِ، فَإِنْ^٩ لَمْ يَكُنْ تَلَا عَلَيْهِ آيَةَ التَّخْرِيمِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

فَفَعَلَ أَبُو بَكْرٍ بِالرَّجُلِ مَا قَالَ عَلِيُّ^{١٠}، فَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ. فَقَالَ سَلْمَانُ لِعَلِيِّ^{١١}: لَقَدْ أُرْسَدَتْهُمْ.

فَقَالَ عَلِيُّ^{١٢}: إِنَّمَا أُرْسَدْتُ أَنْ أُجَدِّدَ تَأْكِيدَ هَذِهِ الْآيَةِ فِيَّ وَ فِيهِمْ: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ»^{١٣}.

٥٢- بَابُ مَنْ وَجَبَتْ^{١٤} عَلَيْهِ حُدُودُ أَحَدِهَا الْقَتْلُ

٢٥٠/٧

١٤٠٥/١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

١. في «بف» والخصائص: - «لنا».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والبحار والخصائص. وفي المطبوع: «قال».

٣. في «بف» والخصائص: - «الفارسي».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والخصائص. وفي المطبوع: «فأخبر».

٥. في «بف»: «بقضية».

٦. في «بف»: «معه».

٧. في «بف»: «وإن».

٨. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب فيه الحد في الشراب، ح ١٣٨٤١؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٩٤، ح ٣٦١،

بسند آخر، مع اختلاف يسير. خصائص الأئمة^{عليهم السلام}، ص ٨١، مرسلًا. الوافي، ج ١٥، ص ٥٢٦، ح ١٥٦١٩؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٣، ح ٣٤١٤٥ ملخصاً؛ و ص ٢٣٣، ذيل ح ٣٤٦٣٣، البحار، ج ٤٠، ص ٢٩٩، ح ٥٦.

٩. في «ع»، م، ن، بن، ب، جت: «وجب».

رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُؤْخَذُ وَ عَلَيْهِ حُدُودُ أَحَدَهَا الْقَتْلُ، فَقَالَ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام يَقِيمُ^١ عَلَيْهِ الْحُدُودُ^٢، ثُمَّ يَقْتُلُهُ، وَلَا تُخَالَفُ^٣ عَلَيَّ^٤ عليه السلام».

١٤٠٠٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَكُونُ^٥ عَلَيْهِ الْحُدُودُ مِنْهَا الْقَتْلُ، قَالَ: «تَقَامُ^٦ عَلَيْهِ الْحُدُودُ، ثُمَّ يَقْتُلُ».

١٤٠٠٧ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى^٧، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِيمَنْ قَتَلَ وَ شَرِبَ خَمْرًا وَ سَرَقَ، فَأَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَجَلَدَهُ لِشُرْبِهِ^٩ الْخَمْرَ، وَقَطَعَ^{١٠} يَدَهُ فِي سَرِقَتِهِ، وَقَتْلَهُ بِقَتْلِهِ».

١. في «بف»: «يأخذ».

٢. في «ك»: «فكان علي عليه السلام يقيم الحدود».

٣. هكذا في «م»، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا يخالف».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والنوادر للأشعري. وفي المطبوع: «علي».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٥، ح ١٦٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. النوادر للأشعري، ص ١٤٩، ح ٣٨٢، عن علاء، عن ابن مسلم، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٥، ح ١٥٦٥٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥، ح ٣٤١٤٩.

٦. في «بن» والوافي: «تكون». وفي «جد»: «يكون».

٧. في «م»، بن، جت، جد، والوافي والتهذيب: «يقام».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٥، ح ١٦٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٥، ح ١٥٦٥٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥، ح ٣٤١٥٠.

٩. في «بف»: «بن عيسى».

١٠. في «بف، بن» والوسائل: «بن محمد».

١١. في «بف» والوافي: «بشربه».

١٢. في «جد» وحاشية «م»: «ثم قطع» بدل «وقطع».

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢١، ح ٤٨٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زرعة. راجع: مسائل علي بن جعفر، ص ١٠٤؛ وقرّب الإسناد، ص ٢٥٨، ح ١٠٢٣. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٦، ح ١٥٦٥٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥، ح ٣٤١٥٢.

١٤٠٠٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ وَابْنِ بُكَيْرٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ حُدُودٌ فِيهَا الْقَتْلُ، قَالَ: وَيَبْدَأُ بِالْحُدُودِ الَّتِي هِيَ دُونَ الْقَتْلِ، ثُمَّ يَقْتُلُ^٢ بَعْدُ^٣.

٥٣- بَابُ مَنْ أَتَى حَدًّا فَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَتَّى تَابَ

١٤٠٠٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعًا، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ سَرَقَ، أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ، أَوْ زَنَى، فَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ مِنْهُ وَلَمْ يُوْخَذْ حَتَّى تَابَ وَصَلَحَ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَحَ وَعُرِفَ مِنْهُ أَمْرٌ جَمِيلٌ، لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ».

٢٥١/٧ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ: قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ أَمْرًا قَرِيبًا لَمْ يَقُمْ^٤؟

قَالَ: «لَوْ كَانَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَقَلَّ وَ قَدْ ظَهَرَ مِنْهُ أَمْرٌ^٥ جَمِيلٌ، لَمْ يَقُمْ^٦ عَلَيْهِ

١. ورد الخبر في التهذيب عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن ابن بكير. والظاهر أنه سهو؛ فقد تكرر في الأسناد رواية [الحسن] بن محبوب عن [عبدالله] بن بكير مباشرة، ولم يثبت توسط عبدالله بن سنان بينهما في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٩، ص ٣٥٤؛ وج ٢٣، ص ٢٤٤، ص ٢٦٤.

٢. في حاشية «بح» والوسائل: «ويقتل» بدل «لَمْ يَقُمْ».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٥، ح ١٦٤؛ وص ١٢٢، ح ٤٨٨، معلقاً عن ابن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن ابن بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٧١، ح ٥١٣٤؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٧٠، ح ٢٦١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٥، ح ١٥٦٥٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٥، ح ٣٤١٥١.

٤. في «بن» والوافي والوسائل والتهذيب، ح ١٦٦: «ذلك».

٥. في «بن» والوسائل: «- محمد».

٦. في الوسائل: «لم تقم».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «أو أقل منه وقد ظهر أمر».

٨. في «بن» والوسائل والتهذيب، ح ١٦٦: «لم تقم». وفي «ل» بالياء معاً.

الْحُدُودُ^١.

● وَرَوَى^٢ ذَلِكَ عَنْ^٣ بَغِضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام.

١٤٠١٠ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

بَغِضِ أَصْحَابِهِ^٤، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ بِأَنَّهُ زَنَى، ثُمَّ هَرَبَ قَبْلَ أَنْ

يُضْرَبَ^٥، قَالَ: «إِنْ تَابَ فَمَا عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ وَقَعَ فِي يَدِ الْإِمَامِ^٦ أَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنْ

عَلِمَ مَكَانَهُ بَعَثَ إِلَيْهِ»^٧.

٥٤- بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْحُدُودِ

١٤٠١١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ سَارِقًا، فَعَفَا عَنْهُ، فَذَلِكَ^٨ لَهُ؛ فَإِنْ رَفَعَ إِلَى

١. في «ك»، «م»، «ن»، «ي»، «ج»، «د»: «الحد».

٢. في «بن» والوسائل والتهذيب، ح ٤٩٠: «روي» بدون الواو.

٣. في الوسائل: «وعن».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٦، ح ١٦٦، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ وفيه، ص ١٢٢، ح ٤٩٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج الوافي، ج ١٥، ص ٥٢٩، ح ١٥٦٢٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٦، ح ٣٤١٥٦.

٥. في الوسائل «أصحابنا».

٦. في الفقيه: «قبل أن يضرب».

٧. في الفقيه: «قبل ذلك».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٦، ح ١٦٦، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦، ح ٥٠٢٦، معلقاً عن أبي بصير الوافي، ج ١٥، ص ٥٣٠، ح ١٥٦٢٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧، ح ٣٤١٥٧.

٩. في حاشية «ج»: «ذلك». وفي الوسائل والتهذيب والاستبصار: «فذلك».

١٠. في «ي»: «وإن». وفي «ك»، «ل»، «ب»، «ن»، والوسائل والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي: «فإذا».

الإمام، قَطَعَهُ؛ فَإِنْ^١ قَالَ الَّذِي سَرَقَ مِنْهُ^٢؛ أَنَا أَهَبُ^٣ لَهُ، لَمْ يَدْعُهُ الْإِمَامُ حَتَّى يَقْطَعَهُ إِذَا رَفَعَهُ^٤ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْهَبَةُ قَبْلُ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْخَافِضُونَ لِخُودِ اللَّهِ﴾^٥ فَإِذَا انْتَهَى الْخُذُّ إِلَى الْإِمَامِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَهُ^٦.

١٤٠١٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ اللَّصَّ يَرْفَعُهُ، أَوْ يَتْرُكُهُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ كَانَ مُضْطَجِعًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَوَضَعَ رِدَاءَهُ، وَخَرَجَ يَهْرِيقُ الْمَاءَ، فَوَجَدَ رِدَاءَهُ قَدْ سَرَقَ حِينَ رَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ ذَهَبَ بِرِدَائِي؟ فَذَهَبَ يَطْلُبُهُ، فَأَخَذَ صَاحِبَهُ، فَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: اقْطَعُوا يَدَهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ^٧: تَقْطَعُ يَدَهُ مِنْ أَجْلِ رِدَائِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ^٨: فَأَنَا أَهْبُهُ^٩ لَهُ، فَقَالَ^{١٠} رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: فَهَلَا كَانَ هَذَا قَبْلُ أَنْ تَرْفَعَهُ إِلَيَّ؟».

قُلْتُ: فَالْإِمَامُ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا رَفَعَ^{١١} إِلَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

١. في «م، ن»: «وإن».

٢. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جد» وحاشية «بح» والوسائل: «له». وفي «ك»: «+ «إلا»».

٣. في الوسائل: «أهبه».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «بح» والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «بح» والمطبوع:

٥. التوبة (٩): ١١٢.

«رفع».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٣، ح ٤٩٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥١، ح ٩٥١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن

عثمان بن عيسى. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١١٤، ح ١٤٥، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥٣١، ح ١٥٦٢٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٩، ح ٣٤١٦٢.

٧. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جد» وحاشية «بح» والوسائل: «الرجل».

٨. هكذا في «ع، ل، ن، بح، نف، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «ك، م، جد»:

«يقطع». وفي المطبوع: «أقطع». ٩. في «م، جت»: «فقال».

١٠. في «جت»: «أنا».

١١. في الوافي: «فأنا أهبه، يعني به القطع، أو حقه عليه لا الرداء».

١٢. في «ك»: «رفعه». وفي «بح»: «رفعته».

١٣. في «ن» والاستبصار: «+ «له»».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَفْوِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: «حَسَنٌ»^٢.

١٣/١٤٠٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ

الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ اللَّصَّ: يَدْعُوهُ أَفْضَلُ، أَمْ يَرْفَعُهُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ كَانَ مُتَكِنًا فِي الْمَسْجِدِ^٣ عَلَى رِذَائِهِ، فَقَامَ يَبُولُ، فَزَجَعَ

وَقَدْ ذُهِبَ بِهِ، فَطَلَبَ صَاحِبَتَهُ، فَوَجَدَهُ، فَقَدَّمَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: اقْطَعُوا يَدَهُ،

فَقَالَ صَفْوَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أَهَبُ ذَلِكَ لَهُ^٤، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ

أَنْ تَنْتَهِيَ^٥ بِهِ إِلَيَّ؟».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَفْوِ عَنِ الْخُدُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَ^٦ إِلَى الْإِمَامِ؟

فَقَالَ: «حَسَنٌ»^٧.

١. قال الشهيد الثاني: «لا شبهة في أنَّ المواضع المطروقة من غير مراعاة المالك - كالمذكورة - ليست حرزاً. وأما مع مراعاة المالك فذهب الشيخ في المبسوط ومن تبعه إلى كونه محرزاً بذلك، ولهذا قطع النبي ﷺ سارق رداء صفوان بن أُمَيَّةَ من المسجد، مع كونه غير محرز إلا بمراعاته. والرواية وردت بطرق كثيرة....»

وفي الاستدلال بهذا الحديث للقول بأنَّ المراعاة حرز نظر بين: لأنَّ المفهوم منها - وبه صرح كثير - أنَّ المراد بها النظر إلى المال، فإنَّه لو نام أو غفل عنه أو غاب زال الحرز، فكيف يجتمع الحكم بالمراعاة مع فرض كون المالك غائباً عنه؟ وفي بعض الروايات أنَّ صفوان قام فأخذ من تحته، والكلام فيها كما سبق وإن كان النوم عليه أقرب إلى المراعاة مع الغيبة عنه. وفي المبسوط فرض المسألة على هذا التقدير، واكتفى في حرز الثوب بالنوم عليه أو الاتكاء عليه أو توسده، وهذا أوجه. المسالك، ج ١٤، ص ٤٩٥-٤٩٧.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٣، ح ٤٩٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥١، ح ٩٥٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الخصال، ص ١٩٣، باب الثلاثة، ح ٢٦٨؛ مرسلاً؛ الفقيه، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ٤٠٨٦، من دون الإسناد إلى أبي عبدالله ﷺ، وفيهما إلى قوله: «إذا رفع إليه» مع اختلاف وزيادة الوافي، ج ١٥، ص ٥٣١، ح ١٥٦٢٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٩، ح ٣٤١٦١.

٣. في «جت»: «الحرام».

٤. في «بح»: «وله ذلك».

٥. في «بن»: «وأن تنتهي».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٤، ح ٤٩٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥١، ح ٩٥٣، معلقاً عن أحمد بن

١٤٠١٤ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ
ضُرَيْسِ الْكِنَاسِيِّ^١:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُغْفَى عَنِ الْخُدُودِ الَّتِي لِلَّهِ دُونَ الْإِمَامِ، فَأَمَّا مَا كَانَ
مِنْ حَقِّ النَّاسِ فِي حَدِّ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُغْفَى^٢ عَنْهُ^٣ دُونَ الْإِمَامِ^٤».

١٤٠١٥ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ جَنَى عَلَيَّ^٥: أَعَفُو عَنْهُ، أَوْ أَرْفَعَهُ إِلَى
السُّلْطَانِ؟

قَالَ: «هُوَ حَقُّكَ، إِنْ عَفَوْتَ عَنْهُ فَحَسَنٌ؛ وَإِنْ رَفَعْتَهُ إِلَى الْإِمَامِ، فَإِنَّمَا طَلَبْتَ
حَقَّكَ، وَكَيْفَ لَكَ بِالْإِمَامِ»^٦.

١. محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٥، ص ٥٣٢، ح ١٥٦٢٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٩، ذيل ح ٣٤١٦١.

٢. ورد الخبر في الاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٨٧٥، عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن ضريس الكناسي،
من دون توسط ابن رثاب في البين. والمتكرر في الأسناد رواية [الحسن] بن محبوب عن [علي] بن رثاب عن
ضريس. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٢٩٢ و ج ٢٢، ص ٣٨٤.

٣. في الوافي والوسائل، ح ٣٤٥٧٦، والتهذيب، ح ١٦٥ و ٤٩٦: «حقوق».

٤. في «بن» والوسائل: «بأن يغفى». ٥. في «جده»: «عنه».

٦. في «بف»: «فأما ما كان - إلى - دون الإمام».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٦، ح ١٦٥؛ وص ٨٢، ح ٣٢١، معلقاً عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب: الاستبصار،
ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٨٧٥، معلقاً عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ضريس الكناسي. وفي الفقيه، ج ٤،
ص ٧٣، ح ٥١٤١؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٢٤، ح ٤٩٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. فقه الرضا عليه السلام،
ص ٣٠٩، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٥، ص ٥٣٣، ح ١٥٦٢٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٠،
ح ٣٤١٦٣؛ وص ٢٠٥، ح ٣٤٥٧٦.

٧. في «ل»، م، ن، ب، ج، جت، جده، والوافي والوسائل، ح ٣٤١٦٠، والتهذيب والاستبصار: «إلي».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٢، ح ٣٢٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٨٧٦، معلقاً عن أحمد بن محمد.

١٦٠١٤ / ٦. ابْنُ مَحْبُوبٍ^١، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَغْذِفُ الرَّجُلَ بِالرَّيْنِ، فَيَغْفُو عَنْهُ، وَ يَجْعَلُهُ مِنْ
 ذَلِكَ فِي جِلٍّ، ثُمَّ إِنَّهُ بَعْدُ^٢ يَبْدُو لَهُ فِي أَنْ يَقْدَمَهُ حَتَّى يَجْلِدَهُ؟
 قَالَ^٣: فَقَالَ: «لَيْسَ لَهُ حَدٌّ بَعْدَ الْغَفْوِ».
 فَقُلْتُ لَهُ^٤: أَرَأَيْتَ إِنْ هُوَ قَالَ^٥: يَا ابْنَ الرَّائِيَةِ، فَعَفَا عَنْهُ، وَ تَرَكَ ذَلِكَ لِلَّهِ؟
 فَقَالَ^٦: «إِنْ كَانَتْ أُمُّهُ حَيَّةً، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْفُو، الْغَفْوُ إِلَى أُمِّهِ، مَتَى شَاءَتْ أُخَذَتْ
 بِحَقِّهَا» قَالَ^٧: «فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ قَدْ^٨ مَاتَتْ، فَإِنَّهُ وَلِيُّ أُمِّهَا، يَجُوزُ عَفْوُهُ»^٩.

٥٥- بَابُ الرَّجُلِ يَغْفُو عَنِ الْحَدِّ ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهِ

وَالرَّجُلُ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ وَالْأُمِّهِ وَلِئَانِ^{١٠}

١٧٠١٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ الْخُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،
 عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

«الوافي» ج ١٥، ص ٥٣٣، ح ١٥٦٢٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٨، ح ٣٤١٦٠؛ و ص ٢٠٦، ح ٣٤٥٧٧.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

٢. في الوسائل، ح ٣٤٥٧٨؛ «وذلك».

٣. في «بن» والوسائل -: «قال».

٤. في «بع» والتهذيب: «عليه». وفي «ع، ل، بف، بن» -: «له».

٥. في «بن» والوسائل، ح ٣٤٥٧٨ والتهذيب: «قلت» بدل «فقلت له».

٦. في «بف» -: «له».

٧. في «بف، جد» -: «قال: فقال».

٨. في الوافي والتهذيب -: «قال».

٩. في «بف» والوافي والتهذيب: «وإن».

١٠. في «جد» -: «وقد».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٩، ح ٣٠٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٨٧٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، وفي

الأخير إلى قوله: «ليس له حد بعد العفو» الوافي، ج ١٥، ص ٥٣٨، ح ١٥٦٤٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٦،

ص ٣٤٥٧٨ وفيه، ص ٤٠، ح ٣٤١٦٤، إلى قوله: «ليس له حد بعد العفو».

١٢. في «م، جد» -: «ولدان».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْتَرِي عَلَى الرَّجُلِ، فَيَعْفُو عَنْهُ، ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَجْلِدَهُ^١ بَعْدَ الْعَفْوِ^٢؟

قَالَ: «لَيْسَ لَهُ^٣ أَنْ يَجْلِدَهُ بَعْدَ الْعَفْوِ»^٤.

١٨٠١٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى جَمِيعاً، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَارِ السَّابَاطِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ: يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ - يَغْنِي الرُّنَى - وَكَانَ لِمَقْدُوفٍ أَخٌ لِأَبِيهِ وَآمَةٌ، فَقَعَا أَحَدُهُمَا عَنِ الْقَاضِي، وَارَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَقْدَمَهُ^٥ إِلَى الْوَالِي^٦ وَيَجْلِدَهُ^٧، أَكَانَ^٨ ذَلِكَ لَهُ؟

فَقَالَ^٩: «أَلَيْسَ أُمُّهُ هِيَ^{١٠} أَلَّذِي عَفَا؟» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْعَفْوَ إِلَيْهِمَا جَمِيعاً، إِذَا كَانَتْ أُمُّهُمَا مَيِّتَةً، فَلَا تُرْمَى إِلَيْهِمَا فِي الْعَفْوِ؛ فَإِنْ كَانَتْ حَيَّةً، فَلَا تُرْمَى إِلَيْهَا فِي الْعَفْوِ»^{١١}.

١. في «ل» جت: «يجلده».

٢. في الاستبصار: «التوبة».

٣. في «بف»: «عليه».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٩، ح ٣٠٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٨٧٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن

الحسن، عن زرعة، عن سماعة عن دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٥٣٨، ح ١٥٦٤١؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٧، ح ٣٤٥٨٠.

٥. في «ن»: «وَأَرَادَ الْآخَرُ أَنْ يَرْفَعَهُ، بَدَلُ «وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَقْدَمَهُ».

٦. في «م» وحاشية «بح، جت»: «الإمام».

٧. في «بن»: «كان» من دون همزة الاستفهام.

٨. في «ل» بن: «الوسائل»: «قال».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «قلت: نعم».

١٠. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «وإن».

١١. في التهذيب، ح ٣٢٣: «وَالْأَمْرُ إِلَيْهَا الْعَفْوُ» بَدَلُ «وَالْأَمْرُ إِلَيْهَا فِي الْعَفْوِ».

١٢. الكافي، كتاب الحدود، باب أَنَّ الْحَدَّ لَا يُوْرَثُ، ذيل ح ١٤٠٢٦، عن محمد بن يحيى، مع اختلاف التهذيب،

ج ١٠، ص ٨٢، ح ٣٢٣، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. وفيه، ص ٨٣، ذيل ح ٣٢٧؛ والاستبصار،

٥٦- بَابُ أَنَّهُ لَا حَدَّ لِمَنْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ

١٤٠١٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا حَدَّ لِمَنْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ».

وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ^١: لَوْ أَنَّ مَخْنُونًا قَذَفَ رَجُلًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَوْ قَذَفَهُ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَدٌّ^٢.

١٤٠٢٠ / ٢. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٣، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا حَدَّ لِمَنْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، يَغْنِي لَوْ أَنَّ مَخْنُونًا قَذَفَ ٢٥٤/٧

رَجُلًا، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَلَوْ قَذَفَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ: يَا زَانٍ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَدٌّ».

٥٧- بَابُ أَنَّهُ لَا يُشَفَّعُ فِي حَدٍّ

١٤٠٢١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

عُمَرَ، عَنْ سَلَمَةَ:

ج ٤، ص ٢٣٥، ذيل ح ٨٨٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، مع اختلاف الوافي، ج ١٥، ص ٥٣٩، ح ١٥٦٤٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٨، ح ٣٤٥٨١.

١. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٣٩٣: «قوله: وتفسير ذلك، لعله من إسحاق أو ابن محبوب، والمقطوع به في

كلام الأصحاب اشتراط كمال العقل في القاذف والمقذوف للحد».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٢، ح ٣٢٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٩، ح ١٥٢٢٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٢، ذيل ح ٣٤١٦٧.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٤. في «بن» والوسائل: - «له».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٣، ح ٣٢٥، معلقاً عن ابن محبوب؛ وفيه، ص ١٩، ح ٥٩، بسنده عن الحسن بن

محبوب، إلى قوله: «لا حد عليه» وذكر ذيله في ضمن بيانه، مع اختلاف بسير الفقيه، ج ٤، ص ٥٤، ح ٥٠٨٤،

معلقاً عن أبي أيوب الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٩، ح ١٥٢٢٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٢، ح ٣٤١٦٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ يَشْفَعُ فِي الشَّيْءِ الَّذِي لَا حَدَّ فِيهِ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِإِنْسَانٍ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدٌّ، فَشَفَعَ لَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: لَا يَشْفَعُ^٢ فِي حَدٍّ^٣.

١٤٠٢٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ «كَانَ لِأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَةُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَمَةٌ، فَسَرَقَتْ مِنْ قَوْمٍ،

فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: يَا أُمَّ سَلَمَةَ، هَذَا حَدٌّ مِنْ

حُدُودِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يُضَيِّعُ، فَقَطَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله»^٦.

١٤٠٢٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا يَشْفَعَنَّ أَحَدٌ^٢ فِي حَدٍّ

إِذَا بَلَغَ الْإِمَامُ^٨، فَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ^٩، وَاشْفَعْ فِيمَا لَمْ يَبْلُغِ الْإِمَامُ إِذَا رَأَيْتَ النَّدَمَ، وَاشْفَعْ

١. في «جت» والوسائل: «-له».

٢. في «ل»، «بح»، «بف»، «بن»، «جده» والوافي والوسائل: «لا تشفع».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٧٤، ح ٥١٤٦، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية فيه: «ادروا الحدود بالشبهات، ولا شفاعة ولا كفالة ولا يمين في حد». الوافي، ج ١٥، ص ٥٤١، ح ١٥٦٤٣، الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٣، ح ٣٤١٧٠.

٤. في «ع»، «ل»، «بف»، «بن»، «التهذيب»: «زوج». في «بف» والوافي والتهذيب: «مولاة».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٤، ح ٤٩٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤١، ح ١٥٦٤٥، الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٢، ح ٣٤١٦٨.

٧. في «بح» والفقيه: «أحدكم».

٨. في الفقيه: «+ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ فِيمَا يَشْفَعُ فِيهِ، وَمَا لَمْ يَبْلُغِ الْإِمَامُ».

٩. في «م»، «ن»، «بن»، «جده» والوسائل: «لا يملكه».

عِنْدَ الْإِمَامِ فِي غَيْرِ الْحَدِّ مَعَ الرُّجُوعِ^٢ مِنَ الْمَشْفُوعِ لَهُ، وَ لَا تَشْفَعُ^٣ فِي حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَ لَا غَيْرِهِ^٤، إِلَّا بِإِذْنِهِ^٥.

٤ / ١٤٠٢٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ : يَا أَسَامَةُ^٦، لَا تَشْفَعُ فِي حَدٍّ^٧ . »

٥٨ - بَابُ أَنَّهُ لَا كِفَالَةَ فِي حَدٍّ

١٤٠٢٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا كِفَالَةَ فِي حَدٍّ^٨ . »

وفي المرأة: « قوله ﷺ : فَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ، لَعَلَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَيْهِ وَلَا يُمْكِنُهُ تَرْكُهُ، فَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ. وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ « لَا يَمْلِكُهُ » فَسَقَطَتْ كَلِمَةُ « لَا » مِنَ النَّسَاجِ. وَفِي الْفَقِيهِ هَكَذَا: « فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ فِيمَا يَشْفَعُ فِيهِ وَمَالٌ يَبْلُغُ الْإِمَامَ فَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَفِي التَّهْذِيبِ كَمَا هُنَا.

١. فِي الْفَقِيهِ: « وَاشْفَعُ فِيمَا لَمْ يَبْلُغْ » بَدَلَ « وَاشْفَعُ عِنْدَ ».

٢. فِي الْوَاقِفِ وَالتَّهْذِيبِ: « الرِّضَاءُ ».

٣. فِي « ذِ، جَت، جَد »، وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ، ح ٤٩٨: « وَلَا يَشْفَعُ ».

٤. فِي « بَف، جَد »، وَفِي الْفَقِيهِ وَالتَّهْذِيبِ: « أَوْ غَيْرِهِ » بَدَلَ « وَلَا غَيْرِهِ ».

٥. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٨٣، ح ٣٢٦؛ وَص ١٢٤، ح ٤٩٨؛ وَص ١٤٧، ح ٥٨١، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، الْفَقِيهِ،

ج ٣، ص ٢٩، ح ٣٢٦٠، مَعْلَقًا عَنِ السَّكُونِيِّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، « الْوَاقِفِ، ج ١٥، ص ٥٤٢،

ح ١٥٦٤٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٨، ص ٤٣، ح ٣٤١٧١.

٦. فِي « بَح » وَالْوَسَائِلُ: - « بِأَسَامَةَ ».

٧. الْمُحَاسِنُ، ص ١٧، كِتَابُ الْقَرَائِنِ، ذَيْلُ ح ٤٩، بِسَنَدٍ آخَرَ، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ: « وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَشْفَعَ فِي

حَدِّهِ. التَّهْذِيبُ، ج ٧، ص ١٦٧، ضَمَّنَ ح ٧٤١، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَمَامُ

الرِّوَايَةِ فِيهِ: « وَلَا يَشْفَعُ فِي الْحُدُودِ ». « الْوَاقِفِ، ج ١٥، ص ٥٤١، ح ١٥٦٤٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٨، ص ٤٣، ح ٣٤١٦٩.

٨. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٢٥، ح ٤٩٩، وَص ١٤٧، ح ٥٨٢، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. وَفِي الْفَقِيهِ، ج ٣،

٥٩- بَابُ أَنَّ الْحَدَّ لَا يُورَثُ

١٤٠٢٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَارِ السَّابَّاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَدَّ لَا يُورَثُ كَمَا تَوَرَّثَ الدِّيَّةُ وَالْمَالُ وَالْعَقَارُ^٢، وَلَكِنْ مَنْ قَامَ بِهِ مِنَ الْوَرَثَةِ فَطَلَبَتْهُ^٣، فَهُوَ وَلِيِّهِ؛ وَمَنْ تَرَكَهُ فَلَمْ يَطْلُبْهُ^٤، فَلَا حَقَّ لَهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ قَذَفَ رَجُلًا وَلِلْمَقْدُوفِ أَخٌ^٥، فَإِنْ عَفَا عَنْهُ أَخَذَهُمَا، كَانَ لِلْآخِرِ أَنْ يَطْلُبْهُ^٦ بِحَقِّهِ؛ لِأَنَّهَا أُتْمَهَا جَمِيعًا، وَالْعَفْوُ إِلَيْهِمَا^٧ جَمِيعًا»^٨.

١٤٠٢٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

«ص ٧٠، ذيل ح ٣٣٥٦؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٥٦، ذيل ح ٦٧١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، الفقيه، ج ٣، ص ٩٥، ذيل ح ٣٤٠٠، بسند آخر عن علي عليه السلام من دون الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، الفقيه، ج ٤، ص ٧٤، ضمن ح ٥١٤٦، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٣، ح ١٥٦٤٨؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٣٧، ح ٢٣٩٩٨؛ وج ٢٨، ص ٤٤، ح ٣٤١٧٢.

١. في «ع، ن، بف»: «يورث».

٢. في الاستبصار: - «والعقار».

٣. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وطلبه».

٤. في الوسائل: «و من لم يطلبه» بدل «و من تركه فلم يطلبه».

٥. في «م، ن، بف، جد» وحاشية «بج، جت» والتهذيب والاستبصار: «أخوان».

وفي المرواة: «قوله عليه السلام: رجلاً، أي أنه مع موت الأم. وقوله عليه السلام: «وللمقذوف أخ». وفي بعض النسخ: «أخوان» كما في التهذيب، والأظهر ما في الأصل. ٦. في «بج» والوافي والاستبصار: «أن يطلبه».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «ن»: «عليهما». وفي المطبوع: «لهما».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٣، ح ٣٢٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٥، ح ٨٨٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، وفي الأخير من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب الرجل يعفو عن الحد ثم يرجع فيه ...، ح ١٣٠١٨ ومصادره. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٣، ح ١٥٦٤٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٥، ح ٣٤١٧٤؛ وص ٢٠٨، ذيل ح ٣٤٥٨٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحَدُّ لَا يُورَثُ»^١.

٦٠- بَابُ أَنَّهُ لَا يَمِينُ فِي حَدٍّ

٢٨، ١٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِرَجُلٍ، فَقَالَ: هَذَا قَدْ فَنَيْتَنِي^٢، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اسْتَخْلِفْهُ، فَقَالَ: لَا يَمِينُ فِي حَدٍّ، وَلَا قِصَاصٍ فِي عَظْمٍ»^٣.

٦١- بَابُ حَدِّ الْمُرْتَدِّ

٢٩، ١٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ

١. قال الشيخ بعد نقله هذا الخبر: «هذا الخبر ينبغي أن نحمله على أنه لا يورث كما يورث المال في أن كل واحد منهم يأخذ نصيبه وإن كان لكل واحد من الورثة المطالبة به على الكمال». الاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٤، ذيل الحديث ٨٨٢.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٣، ح ٣٢٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٤، ح ٨٨٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٣، ح ١٥٦٥٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٦، ح ٣٤١٧٥؛ وفي ص ٢٠٩، ذيل ح ٣٤٥٨٣.

٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ج ٢٨، والتهذيب. وفي «م» والمطبوع: «قد قذفتني».

٤. في «ع، ك، ن، ي، جت»: «ولم يكن».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٧٩، ح ٣١٠، بسنده عن بعض أصحابنا. النوادر للأشعري، ص ١٤٣، ح ٣٦٨، مراسلاً وفيه هكذا: «أبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام... وفيهما مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٧٤، ح ٥١٤٦، مراسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية فيه: «أدروا الحدود بالشبهات، ولا شفاع ولا كفالة ولا يمين في حد». الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٣، ح ١٥٦٥١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٦، ح ٣٤١٧٦؛ وفيه، ج ٢٩، ص ١٣٦، ح ٣٥٣٣٠، من قوله: «لا يمين في حد».

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْمَرْتَدِّ؟

فَقَالَ: «مَنْ رَغِبَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَكَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ^٢ عَلَى مُحَمَّدٍ عليه السلام بَعْدَ إِسْلَامِهِ،

فَلَا تَوْبَةَ لَهُ، وَقَدْ وَجِبَ قَتْلُهُ، وَبَانَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ، وَيُقَسَّمُ^٣ مَا تَرَكَ عَلَى وَلَدِهِ^٤.

٢/١٤٠٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَنَصَّرَ، فَأَتَيْ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام،

فَاسْتَتَابَهُ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَقَبِضَ عَلَى شَعْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: طَأَوْا يَا عِبَادَ اللَّهِ، فَوُطِئَ^٥ حَتَّى

مَاتَ^٦.

٣/١٤٠٣١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام فِي الْمَرْتَدِّ: «يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ،

١. في «جت»: «بن رزين». في الكافي، ح ١٣٥٧٣، والتهذيب، ج ٩: «دين».

٢. في «ع، ل، ن، بن، جت» والكافي، ح ١١١٣٢، والوسائل، ج ٢٨، والتهذيب، ج ٨، و «ع ١٠: - والله».

٤. في الكافي، ح ١٣٥٧٣، والوسائل، ج ٢٦: «ويأت امرأته منه، فليقسم».

٥. الكافي، كتاب الطلاق، باب المرتد، ح ١١١٣٢، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه وعده من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً عن ابن محبوب؛ الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث المرتد عن الإسلام، ح ١٣٥٧٣، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٦، ح ٥٤٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٢، ح ٩٥٦، معلقاً عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٩١، ح ٣١٠؛ و «ع ٩، ص ٣٧٣، ح ١٣٣٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨١، ح ١٥٥١٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧، ح ٣٢٤١٤؛ و «ع ٢٨، ص ٣٢٣، ح ٣٤٨٦٤».

٦. في «بن» والوسائل: «فوطؤوه».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٧، ح ٥٤٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٩٥٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ١٥٢، ح ٣٥٥٣، معلقاً عن موسى بن بكر. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٣، ح ١٥٥١٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٢٤، ح ٣٤٨٦٦.

وَالْمَرْأَةُ: إِذَا اِزْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ اسْتَيْبَتْ، فَإِنْ تَابَتْ وَرَجَعَتْ^١، وَإِلَّا خُلِدَتْ فِي^٢ السَّجْنِ، وَصُيِّقَ عَلَيْهَا فِي حَبْسِهَا^٣.

٤ / ١٤٠٣٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّبِيِّ يَخْتَارُ الشِّرْكَ وَهُوَ بَيْنَ أَبَوَيْهِ، قَالَ: «لَا يَتْرُكُ، وَذَاكَ إِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ نَصْرَانِيًّا»^٤.

٥ / ١٤٠٣٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَبِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ رَجَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ، قَالَ^٥: «يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ».

قِيلَ لِجَبِيلٍ: فَمَا تَقُولُ إِنْ تَابَ، ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ؟

١. في الوسائل، ح ٣٤٨٨٤: - «ورجعت».

٢. في «ع» بفتح، والتهذيب، ح ٥٤٣ والاستبصار، ح ٩٥٩: - «في».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٧، ح ٥٤٣ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٩٥٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٤، ح ٥٦٩ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٥، ح ٩٦٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن عتاد بن صهيب، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٣، ح ١٥٥١٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٣٢، ح ٣٤٨٨٤؛ وفيه، ص ٣٢٧، ح ٣٤٨٧٣، إلى قوله: «وإلا قتل».

٤. هكذا في «ع»، ل، م، بح، بن، جده وحاشية «جت» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وذلك».

٥. في الوافي: «قوله: ذاك، إشارة إلى اختياره الشرك، يعني إنما لا يترك أن يتنصر ويختار الشرك إذا كان أحد أبويه نصرانياً دون الآخر، فأما إذا كانا جميعاً نصرانيين فلا يتعرض له. أو المراد: لا يترك أن يختار الشرك إذا كان أحد أبويه نصرانياً، فكيف إذا كانا جميعاً مسلمين».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٠، ح ٥٥٣، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١٥، ص ٤٩١، ح ١٥٥٣٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٢٦، ح ٣٤٨٧٠. في «ك»، ل، م، بح، بن، والوسائل: «فقال».

قَالَ: يُسْتَتَابُ.

قِيلَ: فَمَا تَقُولُ إِنْ تَابَ، ثُمَّ رَجَعَ؟^١

قَالَ^٢: لَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا شَيْئاً، وَلَكِنَّهُ^٣ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الرَّائِي الَّذِي يَقَامُ عَلَيْهِ الْخُدُّ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يُقْتَلُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَقَالَ: رَوَى^٤ أَصْحَابُنَا أَنَّ الرَّائِي يُقْتَلُ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ^٥.

٢٥٧/٧ ١٤٠٣٤ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَتَى بِزَنْدِيقٍ^٦، فَضَرَبَ عِلَاوَتَهُ^٧.

١٤٠٣٥ / ٧. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ^٨، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الصَّبِيِّ إِذَا شَبَّ، فَاخْتَارَ^٩ النَّصْرَانِيَّةَ، وَأَحَدَ أَبَوَيْهِ

١. في «بف» وحاشية «جت» والوافي والتهذيب والاستبصار: «ثم تَاب ثم رجع».

٢. في «بف» بن، والوافي والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٣. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «ولكن».

٤. في «ع»، ل، بح، بن، جد، وحاشية «جت»: «وروى»، وفي «ك»، م، جت، جد: «بعض».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٧، ح ٥٤٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٩٦٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، إلى قوله: «ثم يقتل بعد ذلك». راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب في أَنَّ صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة، ح ١٣٧٢٧؛ وباب أَنَّ شارب الخمر يقتل في الثالثة، ح ١٣٨٥١ ومصادره. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٤، ح ١٥٥٢٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٢٨، ح ٣٤٨٧٤، إلى قوله: «فإن تَاب وإلَّا قتل».

٦. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «بن». ولعله سهو مطبعي.

٧. قال الفيروزآبادي: «الزنديق - بالكسر -: من الشنوية، أو القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يظن الكفر ويظهر الإيمان، أو هو معزب «زن دين» أي دين المرأة، وجمعه: زنادقة أو زناديق». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زندق).

٨. العِلَاوَةُ: رأس الإنسان مدام في عنقه. يقال: ضربت عِلَاوَتَهُ، أي رأسه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣٩ (علا).

٩. راجع: ح ١٥ من هذا الباب ومصادره.

١٠. في «بف»: «بن زياد».

١١. في «بف» والتهذيب: «واختاره».

نَضْرَانِي، أَوْ مُسْلِمَيْنِ، قَالَ: «لَا يَنْتَرِكُ، وَلَكِنْ يَضْرَبُ عَلَى الْإِسْلَامِ»^٢.

٨ / ١٤٠٣٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى قَوْمٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَبَّنَا، فَاسْتَنَابَهُمْ، فَلَمْ يَتُوبُوا، فَحَفَرَ لَهُمْ حَفِيرَةً، وَأَوْقَدَ فِيهَا نَارًا، وَحَفَرَ حَفِيرَةً أُخْرَى إِلَى جَانِبِهَا^٣، وَأَفْضَى بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا لَمْ يَتُوبُوا أَلْقَاهُمْ فِي الْحَفِيرَةِ، وَأَوْقَدَ فِي الْحَفِيرَةِ الْأُخْرَى حَتَّى مَاتُوا»^٤.

٩ / ١٤٠٣٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

شَيْمٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي ثَغْلَبَةَ قَدْ تَنَصَّرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ^٥، فَشَهِدُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَا يَقُولُ^٦ هَؤُلَاءِ الشُّهُودُ؟ قَالَ^٧: «صَدَقُوا، وَأَنَا أَزْجِعُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَالَ^٨: «أَمَا إِنَّكَ لَوْ كَذَبْتَ الشُّهُودَ لَضَرَبْتُ عَنْقَكَ، وَقَدْ قَبِلْتُ مِنْكَ^٩،

١. في المرأة: «ظاهره عدم قتل الفطري ابتداءً، ويمكن حمله على المراهق للبلوغ».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٠، ح ٥٥٤، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعه. الفقيه، ج ٣، ص ١٥٢، ح ٣٥٥٤.

بسنده عن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٠، ح ١٥٥٣٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٢٦،

ح ٣٤٨٧١.

٣. في «وع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والبحار: «إلى جانبها أخرى» بدل «أخرى إلى جانبها».

٤. الأمل لللطوسي، ص ٦٦٢، المجلس ٣٥، ح ٢١، بسنده عن محمد بن أبي عمير الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٧،

ح ١٥٥٣٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٣٤، ح ٣٤٨٩١؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣٠٠، ح ٥٧؛ وج ٤٢، ص ١٦١، ح ٣٢.

٥. في «بف» والوافي: «أبي جعفر». ٦. في «بف»: «بعد الإسلام».

٧. في البحار: «ما تقول». ٨. في «م، بن، جد» والوسائل: «فقال».

٩. في «ن»: «وله».

١٠. في «بف» والوافي: «+ رجوعك هذه المدة فيأتاك أن تعود إلى ارتدادك». وفي حاشية «بج، جت»: «»

وَلَا تَعْدُ^١؛ فَإِنَّكَ إِنْ رَجَعْتَ لَمْ أَقْبَلْ مِنْكَ رُجُوعاً بَعْدَهُ^٢.

١٠/١٤٠٣٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِئِ بْنِ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مُسْلِمٍ تَنْصَرُّ؟

قَالَ: «يُقْتَلُ، وَلَا يُسْتَتَابُ».

قُلْتُ: فَتَنْصَرَانِي أَنْسَلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ؟

قَالَ: «يُسْتَتَابُ، فَإِنْ رَجَعَ، وَإِلَّا قُتِلَ»^٣.

١١ / ١٤٠٣٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

٢٥٨/٧

هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَارِ السَّابَاطِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كُلُّ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ^٤ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ،

وَجَحَدَ مُحَمَّدًا عليه السلام نُبُوءَتَهُ وَكَذَّبَهُ، فَإِنْ دَمَهُ مُبَاحٌ لِكُلِّ مَنْ^٥ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ،

﴿+ رجوعك هذه المدة.﴾

١. في «ع، ك، ل، م، يح، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب: «فلا تعد». وفي «بف»: «ولا تعد».

٢. في المرأة: «لعلَّ القتل على تقدير التكذيب بناءً على عدم توبته مع ثبوت ارتداده بالشهود. وفيه إشكال. وكذا في قوله عليه السلام: «لم أقبل منك رجوعاً». ويمكن تأويله بأن عدم قبول الرجوع لا يدلُّ على القتل، فلعله عليه السلام كان يعزوه لو فعل ذلك. على أنَّ الظاهر في المقامين أنَّه عليه السلام قالهما للتهديد تورية».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٧، ح ٥٤٥، معلقاً عن أبي عليٍّ الأشعري ... عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٥، ح ١٥٥٢٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٢٨، ح ٣٤٨٧٥؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣٠١، ح ٥٨.

٤. في الاستبصار: «ارتد». في الوسائل: «عن الإسلام».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٨، ح ٥٤٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٤، ح ٩٦٣، معلقاً عن محمد بن يحيى الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٦، ح ١٥٥٢٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٢٥، ح ٣٤٨٦٧.

٧. في التهذيب، ج ٩: «مسلم ابن مسلم» بدل «مسلم بين مسلمين».

٨. في الوسائل والكافي، ح ١١١٣١ والتهذيب، ج ٨ و ٩: «لمن» بدل «لكل من».

وَأَمْرَاتُهُ بَائِنَةٌ مِنْهُ يَوْمَ ارْتَدَّ، فَلَا تَقْرَنُ^١، وَ يُقَسِّمُ مَالَهُ^٢ عَلَى وَرَثَتِهِ، وَ تَعْتَدُ أَمْرَاتُهُ^٣ عِدَّةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ^٤ وَ لَا يَسْتَيْبِتِيهِ^٥.

١٢ / ١٤٠٤. عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ قَدْ أَفْطَرَ، فَرَفَعَ^٦ إِلَى
الْإِمَامِ، يَقْتُلُ فِي الثَّالِثَةِ^٨».

١٣ / ١٤٠٤١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ
عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

١. في الوسائل والكافي، ح ١١١٣١ والتهذيب، ج ٨: - «فلا تقر به».

٢. في «جد»: «أمواله».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل والكافي، ح ١١١٣١ والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي
«جت» والمطبوع: «+ بعد».

٤. في الكافي، ح ١١١٣١ والتهذيب، ج ٨: «+ إن أتوه به». وفي الفقيه والتهذيب، ج ٩: «+ إن أتى به».

٥. في المرأة: «ظاهرة اختصاص الحكم بمن كان أبواه مسلمين، فلا يشمل من كان أحد أبويه مسلماً، والمشهور
بل المتفق عليه الاكتفاء فيه بكون أحدهما مسلماً، ولعله ورد على سبيل المثال».

وقال الشهيد: «قاتل المرتد الإمام أو نائبه، ولو بادر غيره إلى قتله فلا ضمان، لأنه مباح الدم، ولكنه يأثم
ويعزر، قاله الشيخ، وقال الفاضل: يحل قتله لكل من سمعه، وهو بعيد». الدروس، ج ٢، ص ٥٣.

٦. الكافي، كتاب الطلاق، باب المرتد، ح ١١١٣١. التهذيب، ج ٨، ص ٩١، ح ٣٠٩، معلقاً عن الكليني. وفي
التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٦، ح ٥٤١، والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٩٥٧، معلقاً عن سهل بن زياد وأحمد بن
محمد جميعاً عن ابن محبوب. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٤، ح ١٣٣٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣،
ص ١٤٩، ح ٣٥٤٦، معلقاً عن هشام بن سالم. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٢، ح ١٥٥١٦؛ وح ٢٢، ص ٦٣١،
ح ٢١٨٦٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٢٤، ح ٣٤٨٦٥.

٧. في «جد»: «ورفع».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٥٥٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب من أفطر
متعمداً من غير عذر ...، ح ٦٣٨٧؛ والتهذيب، ج ٤، ص ٢٠٧، ح ٥٩٨، بسند آخر من دون التصريح باسم
المعصوم عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٢، ص ١١٧، ح ١٨٩١؛ والنوادر للأشعري، ص ٦٩، ح ١٤٤، بسند آخر. المقنعة،
ص ٣٤٨، مرسلاً، وفي كل المصادر - إلا التهذيب، ج ١٠ - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٧،
ح ١٥٥٦٥؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٤٩، ذيل ح ١٣٣٥.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ بَرِيْعاً يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ.

فَقَالَ: «إِنْ سَمِعْتَهُ يَقُولُ ذَلِكَ فَأَقْتُلْهُ».

قَالَ: فَجَلَسْتُ^١ غَيْرَ مَرَّةٍ، فَلَمْ يُمَكِّنِي^٢ ذَلِكَ^٣.

١٤٠٤٢ / ١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَبْزَارِيِّ

الْكُتَيْبِيِّ، عَنِ الْخَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: وَ اللَّهِ مَا أَذْرِي

أَنْبِيَّ أَنْتَ، أَمْ لَا، كَانَ يَقْبَلُ مِنْهُ؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ كَانَ يَقْتُلُهُ؛ إِنَّهُ لَوْ قَبِلَ ذَلِكَ مِنْهُ^٤ مَا أَسْلَمَ مُتَأَفِّقٌ أَبَدًا»^٥.

١٥٠٤٣ / ١٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِزَنْدِيقٍ، فَضَرَبَ عِلَاقَتَهُ، فَقِيلَ

لَهُ: إِنَّ لَهُ مَا لَا كَثِيرًا فَلِمَنْ يُجْعَلُ^٦ مَالُهُ؟ قَالَ: لَوْلَدِهِ، وَ لَوَزْنَتِيهِ، وَ لِرِزْوَجَتِيهِ»^٧.

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتهذيب والوسائل. وفي المطبوع: «وله». وفي «م» وحاشية «جد»

والوافي والوسائل: «إلى جنبه». ٢. في «ل»: «فلم يمكنني».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٥٥٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٠، ح ١٥٥٣٥؛ الوسائل،

ج ٢٨، ص ٣٣٧، ح ٣٤٨٩٩. ٤. في «بن» والوسائل: «وأرأيت».

٥. في «بح»: «ذاك».

٦. في «ع، ل، ب، ف، بن» والوافي والوسائل والتهذيب: «منه».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٥٦١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٠، ح ١٥٥٣٦؛ الوسائل،

ج ٢٨، ص ٣٣٣، ح ٣٤٨٨٨.

٨. في «م، بح، بن، جد» والوافي والوسائل: «تجعل». وفي «جت» بالياء والياء معاً.

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٠، ح ٥٥٥، معلقاً عن سهل بن زياد. الجعفریات، ص ١٢٧، بسند آخر عن جعفر بن

محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٦، ح ١٥٥٢٨؛ الوسائل، ج ٢٨،

ص ٣٣٢، ح ٣٤٨٨٥.

١٤٠٤٤ / ١٦ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ :

« أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَانَ يَحْكُمُ فِي زَنْدِيقٍ إِذَا شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ عَدْلَانِ مَرْضِيَّانِ ، وَشَهِدَ لَهُ أَلْفُ بِالْبَرَاءَةِ ، جَازَتْ^١ شَهَادَةُ الرَّجُلَيْنِ ، وَأُبْطِلَ^٢ شَهَادَةُ الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهُ دِينَ^٣ مَكْتُومٌ^٤ .

١٤٠٤٥ / ١٧ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ ، قَالَ :

« قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : الْمَرْتَدُّ تُعْزَلُ عَنْهُ امْرَأَتُهُ ، وَلَا تُؤْكَلُ^٥ ذَبِيحَتُهُ ، وَيُسْتَنْتَابُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ تَابَ^٦ ، وَإِلَّا قُتِلَ يَوْمَ^٧ الرَّابِعِ^٨ .

١٤٠٤٦ / ١٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « أَتَى قَوْمَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ، فَقَالُوا : السَّلَامُ عَلَيْكَ ٢٥٩/٧ يَا رَبَّنَا ، فَاسْتَنْتَابَهُمْ ، فَلَمْ يَتَوْبُوا ، فَحَفَرَ لَهُمْ حَفِيرَةً ، وَأَوْقَدَ فِيهَا نَارًا ، وَحَفَرَ حَفِيرَةً أُخْرَى إِلَى جَانِبِهَا ، وَأَفْضَى مَا بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا لَمْ يَتَوْبُوا أَلْقَاهُمْ فِي الْحَفِيرَةِ ، وَأَوْقَدَ^٩ »

١ . في الوسائل ، ج ٢٧ والكافي : «يجيز» .

٢ . في الوسائل ، ج ٢٧ والكافي : «ويبطل» .

٣ . في «بف» : «ذنب» .

٤ . الكافي ، كتاب الشهادات ، باب النوادر ، ح ١٣٥٩١ . وفي التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٧٨ ، ح ٧٦٢ ؛ وج ١٠ ، ص ١٤١ ، ح ٥٥٦ ، معلقاً عن سهل بن زياد . الجعفریات ، ص ١٢٨ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام . الوافي ، ج ١٥ ، ص ٤٨٧ ، ح ١٥٥٢٩ ؛ الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٤١٠ ، ح ٣٤٠٨٠ ؛ وج ٢٨ ، ص ٣٣٢ ، ح ٣٤٨٨٦ .

٥ . في «جد» : «لا يؤكل» . وفي «جت» بالياء والياء معاً .

٦ . في الجعفریات : «+ ورجع إلى أمر الله عز وجل» .

٧ . في «بف» : «في» .

٨ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١٣٨ ، ح ٥٤٦ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٢٥٤ ، ح ٩٦١ ، معلقاً عن سهل بن زياد . الجعفریات ، ص ١٢٧ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن علي عليه السلام . الوافي ، ج ١٥ ، ص ٤٨٦ ، ح ١٥٥٢٦ ؛ الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٣٢٨ ، ح ٣٤٨٧٦ .

٩ . في الاستبصار : «+ ولهم» .

فِي الْخَفِيزَةِ الْأُخْرَى نَارًا^١ حَتَّى مَاتُوا^٢.

١٩ / ١٤٠٤٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُثَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَبْدُ إِذَا أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ ثُمَّ سَرَقَ، لَمْ يَقْطَعْ وَ هُوَ
أَبَقٍ؛ لِأَنَّهُ مَرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَ لَكِنْ يَذْعَى إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى مَوَالِيهِ وَ الدُّخُولِ فِي
الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَوَالِيهِ، قُطِعَتْ يَدُهُ بِالسَّرِقَةِ، ثُمَّ قُتِلَ؛ وَ الْمَرْتَدُّ إِذَا
سَرَقَ بِمَنْزِلَتِهِ^٣».

٢٠ / ١٤٠٤٨ . ابْنُ مَخْبُوبٍ^٤، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ شَهْوَدٌ أَنَّهُ أَفْطَرَ مِنْ^٥ شَهْرِ رَمَضَانَ ثَلَاثَةَ

أَيَّامٍ؟

فَقَالَ: «يُسْأَلُ: هَلْ عَلَيْكَ فِي إِفْطَارِكَ^٦ إِثْمٌ؟ فَإِنْ قَالَ: لَا، فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ

١. في وع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد، و التهذيب والاستبصار: - «ناراً».

٢. في المرأة: «لم أرَ أحداً من الأصحاب قال بظاهر الخبر، غير أن المصنف و الصدوق أوردها في كتابيهما، و
يمكن أن يحمل على ما إذا ارتد بعد الأمان».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٨٧، ح ١٥٥٣٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٣٤، ذيل ح ٣٤٨٩١. معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي،
ج ١٥، ص ٤٨٧، ح ١٥٥٣٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٣٤، ذيل ح ٣٤٨٩١.

٤. في الوسائل، ح ٣٤٩٠٢: - «ثم سرق».

٥. في الوافي: ولعل المراد به العبد الأبى الذي ارتد عن الإسلام، فإن مجزء الإباق لا يوجب الارتداد».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٢، ح ٥٦٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، الفقيه، ج ٣، ص ١٤٧،
ح ٣٥٤٢، معلقاً عن علي بن رثاب الوافي، ج ١٥، ص ٤٩١، ح ١٥٥٤٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٠٣، ذيل
ح ٣٤٨٢٦؛ وج ٢٨، ص ٣٣٨، ح ٣٤٩٠٢.

٧. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين.

٨. في «بف»: «في».

٩. في الكافي والفقيه و التهذيب، ج ٤: + «في شهر رمضان».

يَقْتُلُهُ؛ وَإِنْ هُوَ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْهَكَ^٢ ضَرْباً^٣.

٢١ / ١٤٠٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ^٤ عَمَّنْ^٥ شَتَمَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم.

فَقَالَ^٦: «يَقْتُلُهُ الْأَذْنَى فَإِلَّا ذُنِيَ قَبْلُ أَنْ يَرْفَعَهُ^٧ إِلَى الْإِمَامِ^٨».

٢٢ / ١٤٠٥٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنْ بَرِيعاً يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟

قَالَ^٩: «إِنْ^{١٠} سَمِعْتَهُ يَقُولُ ذَلِكَ^{١١}، فَاقْتُلْهُ».

١. في «بف» والوسائل والكافي والفقيه والتهذيب، ج ٤: - «هو».

٢. نهكه السلطان: بالغ في عقوبته. الصحاح، ج ٤، ص ١٦١٣ (نهك).

٣. الكافي، كتاب الصيام، باب من أفطر متعمداً من غير عذر ...، ح ٦٣٨٦، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن

محمد، عن ابن محبوب. التهذيب، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٦٢٤، معلقاً عن الكليني في ح ٦٣٨٦. وفي الفقيه، ج ٢،

ص ١١٧، ح ١٨٩٠؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٥٥٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. المقنعة، ص ٣٤٧،

مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٧، ح ١٥٥٦٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٢٤٨، ح ١٣٣٣٤.

٤. هكذا في «ع»، ك، ل، م، ن، بح، بف، جده، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «سأل».

٥. في «بح، بف، جده» وحاشية «م، جت» والوافي والتهذيب: «عن رجل» بدل «عمن».

٦. في «م، جده»: «قال».

٧. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جده» وحاشية «جت» والوافي والوسائل والتهذيب: «أن يرفع».

٨. في الوافي: «يعني يقتله الأقرب إليه فالأقرب قبل أن يرفع إلى الإمام؛ لأن أئمة الجور لا يرون فيه القتل».

وقال الشهيد: «سأب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أحد الأئمة عليهم السلام يجب قتله، ويحل دمه لكل سامع مع الأمن، ولو عرض عزر».

الدروس، ج ٢، ص ٤٣.

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٥٦٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٥، ح ١٥٥٤٨؛ الوسائل،

ج ٢٨، ص ٣٣٧، ح ٣٤٨٩٨.

١٠. في «ل، م، ن، بح، بن، جده»: «فقال».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «فإن».

١٢. في «ع، ل، م، ن، جده»: «ذاك». وفي «ك»: «لك».

قَالَ: فَجَلَسْتُ^١ غَيْرَ مَرَّةٍ، فَلَمْ يُمَكِّنِي^٢ ذَلِكَ.^٣

٢٣/١٤٠٥١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٤، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ كَزْدِينَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٦ لَمَّا فَرَعَ مِنْ أَهْلِ

الْبَصْرَةِ، أَتَاهُ سَبْعُونَ رَجُلًا مِنَ الرُّطَّ^٧، فَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَكَلَّمُوهُ^٨ بِلِسَانِهِمْ، فَرَدَّ عَلَيْهِمْ^٩

بِلِسَانِهِمْ، ثُمَّ^{١٠} قَالَ لَهُمْ^{١١}: «إِنِّي لَسْتُ كَمَا قُلْتُمْ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، فَأَبُوا عَلَيْهِ، وَقَالُوا^{١٢}:

أَنْتَ هُوَ، فَقَالَ لَهُمْ^{١٣}: «لَيْنَ لَمْ تَنْتَهُوا وَتَرْجِعُوا عَمَّا قُلْتُمْ فِيَّ وَتَتُوبُوا^{١٤}

إِلَى اللَّهِ لِأَقْتَلَنَّكُمْ^{١٥}، فَأَبُوا أَنْ يَرْجِعُوا وَتَتُوبُوا، فَأَمَرَ أَنْ تُخَفَّرَ^{١٦} لَهُمْ آبَارُ^{١٧}، فَخَفِرَتْ،

١. في «م»، بف، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي: «إلى جنبه».

٢. في «جت»: «فلم يمكنني».

٣. مر هذا الحديث في نفس الباب تحت الرقم ١٣.

٤. في «بن» والوسائل: «- بن عيسى».

٥. في الوسائل: «- قال».

٦. في رجال الكشي: «- قتال».

٧. قال الفيروزآبادي: «الرط - بالضم -: جيل من الهند، معرب جت بالفتح. والقياس يقتضي فتح معربه أبيضاً».

القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٠٢ (زطط).

وقال الشيخ الصدوق: «وإنما عذبهم أمير المؤمنين^٦ على قولهم بربوبيته بالنار دون غيرها لعلها فيها حكمة

بالغة، وهي أن الله - تعالى ذكره - حرم النار على أهل توحيده، فقال علي^٦: لو كنت ربكم ما أحرقتكم وقد

قلتم بربوبيتي، ولكنتكم استوجبت مني بظلمكم ضد ما استوجبه الموحدون من ربهم عز وجل، وأنا قسم ناره

بإذنه، فإن شئت عجلتها لكم، وإن شئت أخرتها، فما واكم النار هي مولاكم - أي هي أولى بكم - وبش المعصير،

ولست لكم بمولى. الفقيه، ج ٣، ص ١٥١، ذيل الحديث ٣٥٥٠.

٨. في «جت»: «فكلموه».

٩. في «م»، جد، «- والسلام».

١٠. في «ع»، ل، «- وثم».

١١. في «ن»، بن، والوسائل: «- لهم».

١٢. في «م»، جد، «- فقالوا».

١٣. في «بن» والوسائل: «- لهم».

١٤. في «بف»: «- وإلا قتلتنكم».

١٥. في «ع»، ل، م، ن، بع، جت، جد، والبحار: «أن يحفر».

١٦. في «ع»، ك، ل، م، ن، بع، جد، «آباراً». وفي «جت»: «آباراً».

ثُمَّ خَرَقَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ قَذَفَهُمْ^١ فِيهَا، ثُمَّ خَمَرَ^٢ رُؤُوسَهَا، ثُمَّ أَلْهَبَتِ النَّارُ^٣ فِي بَنَرٍ مِنْهَا لَيْسَ فِيهَا^٤ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَدَخَلَ الدُّخَانُ عَلَيْهِمْ^٥ فِيهَا^٦، فَمَاتُوا^٧.

٦٢ - بَابُ حَدِّ السَّاجِرِ

١٤٠٥٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَاجِرُ الْمُسْلِمِينَ يُقْتَلُ، وَ سَاجِرُ الْكُفَّارِ لَا يُقْتَلُ».

قِيلَ^٩: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِمَ لَا يُقْتَلُ سَاجِرُ الْكُفَّارِ؟

قَالَ^{١٠}: «لِأَنَّ الْكُفْرَ^{١١} أَكْظَمَ مِنَ السَّخْرِ، وَلِأَنَّ^{١٢} السَّخَرَ وَالشَّرْكَ مَقْرُونَانِ»^{١٣}.

١. في رجال الكشي: «وَمُفَرَّقُهُمْ».

٢. في «بف»: «غَمَر». وفي رجال الكشي: «طَم».

٣. في «بف»: «النيران».

٤. في «بن» والوسائل: «فيه».

٥. في الوسائل: «عليهم الدخان» بدل «الدخان عليهم».

٦. في البحار ورجال الكشي: «- فيها».

٧. رجال الكشي، ص ١٠٩، ح ١٧٥، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى وعبدالله بن محمد بن عيسى ومحمد

بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن سهل، عن سمع بن عبد الملك أبي سيار،

عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام، الفقيه، ج ٣، ص ١٥٠، ح ٣٥٥٠، مرسلاً عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٧، ح ١٥٥٣١: الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٣٥، ح ٣٤٨٩٢: البحار، ج ٤٠، ص ٣٠١، ح ٥٩.

٨. في «جد»: «الكافر».

٩. في «بن» والوسائل والجعفریات: «فَقِيلَ».

١٠. في الفقيه والجعفریات والعلل: «الشرك».

١١. في «بف» والوافي والتهذيب: «فَقَالَ».

١٢. في «بف»: «لِأَنَّ» بدون الواو.

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٧، ح ٥٣٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. علل الشرائع، ص ٥٤٦، ح ١، بسنده عن

الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن مسلم السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول

الله ﷺ، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٣، ص ٥٦٧، ح ٤٩٣٨، معلقاً عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن

أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الجعفریات، ص ١٢٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول

الله ﷺ. الوافي، ج ١٥، ص ٤٧٧، ح ١٥٥١٢: الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٦٥، ح ٣٤٩٧٩.

١٤٠٥٣. حَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْعَطَّارِ، عَنْ بَشَّارٍ^٢، عَنْ زَيْدِ

الشَّحَامِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «السَّاجِرُ يُضْرَبُ بِالسِّنْفِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً عَلَى أُمِّ^٤

رَأْسِهِ^٥».

١. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت» والطبعة الحجرية وحاشية «جد» والوسائل. وفي «بف»: «محمد بن يحيى ومحمد بن الحسين وحبيب بن الحسين». وفي «جد» وحاشية «م» والمطبوع: «محمد بن يحيى ومحمد بن الحسين وحبيب بن الحسن».

هذا، وقد روى المصنف عن حبيب بن الحسن عن محمد بن الوليد، في الكافي، ح ١٣٩٠٢ كما روى عن حبيب بن الحسن عن محمد بن عبد الحميد في ح ١٣٩٠٣. فعليه يكون حبيب بن الحسن من مشايخ الكليني^٦، فلا يصح ما ورد في بعض نسخ الكافي، من «محمد بن يحيى ومحمد بن الحسين و»؛ فإنَّ محمد بن الحسين ليس من مشايخ المصنف حتى يصح عطفه على محمد بن يحيى، بل يروي عنه المصنف بواسطة محمد بن يحيى في أكثر من أربعمائة مورد.

لا يقال: إنَّ الخبر ورد في التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٧، ح ٥٨٤ - وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح - عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين وحبيب بن الحسن عن محمد بن عبد الحميد العطار، فيرفع إشكال عطف محمد بن الحسين على محمد بن يحيى.

فإنَّه يقال: مفاد العطف في سند التهذيب يتصوّر على نحوين: الأول: عطف «حبيب بن الحسن» على «محمد بن يحيى» عن محمد بن الحسين «عطف طبقة واحدة على طبقتين». وهذا النحو من التحويل مضافاً إلى ندرته، يستلزم رواية محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الحميد، وهذا لم يثبت في شيء من أسناد الكافي. وما ورد في الكافي، ح ٥٤٢ من رواية أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الحميد، فقد تقدّم أنَّ الصواب فيه هو محمد بن الحسن، فلا حظ.

الثاني: عطف «حبيب بن الحسن» عن محمد بن عبد الحميد العطار «على «محمد بن يحيى» عن محمد بن الحسين»، عطف طبقتين على طبقتين، وهو وإن كان الأصل في التحويل، كما نَبّه عليه الأستاذ السيّد محمد جواد الشيرازي دام توفيقه، لكن لم يثبت رواية محمد بن الحسين عن بَشَّارٍ أو يسار أو سيار، في موضع. أضف إلى ذلك كَلَه أنَّ سقوط «محمد بن يحيى» عن محمد بن الحسين و» من أكثر نسخ الكافي ومن جعلتها نسخة «ع» وهي أقدم نسخ في ما نحن فيه، لا ينسجم مع قواعد التحريف.

٢. في «بف»: «يسار». ٣. في «ع، ل، ب، بن» والوسائل والتهذيب: «أُم».

٤. في «ك»: «- على أُمِّ رأسه».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٧، ح ٥٨٤، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين وحبيب بن الحسن،

٦٣- بَابُ النَّوَادِرِ

١٤٠٥٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مُحْبُوبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ الثَّوْرِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَمَرَ قَنْبَرًا أَنْ يَضْرِبَ رَجُلًا حَدًّا، فَعَلَّطَ قَنْبَرٌ، فَرَادَهُ^٢ ثَلَاثَةَ أَسْوَاطٍ، فَأَقَادَهُ عَلَيْهِ عليه السلام مِنْ قَنْبَرٍ ثَلَاثَةَ^٣ أَسْوَاطٍ»^٤.

١٤٠٥٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِنْ أَبْغَضَ النَّاسُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - رَجُلٌ جَرَّدَ ظَهَرَ مُسْلِمٍ^٥ بِغَيْرِ حَقٍّ»^٦.

١٤٠٥٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَنِ الْأَدَبِ عِنْدَ الْقَضَبِ^٧.

عن محمد بن عبد الحميد العطار، عن يسار، عن زيد الشحام. الوافي، ج ١٥، ص ٤٧٣، ح ١٥٥١١؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٦٦، ح ٣٤٩٨١.

١. في «م»، ن، يح، بف، بن، جت، والوافي والوسائل والبحار والتهذيب: «فعلط». وفي «ع»: «غلط».

٢. في التهذيب، ح ١٠٨٥: «على ثمانين».

٣. في «بن» والوسائل، ج ٢٨: «ثلاثة». وفي التهذيب، ح ١٠٨٥: «فجلد».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٨، ح ٥٨٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ٢٧٨، ح ١٠٨٥، معلقاً عن

الحسن بن محبوب، عن الحسن بن صالح بن حي، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١٥، ص ٥١٤، ح ١٥٥٨٦؛

الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧، ح ٣٤١٠٦، وج ٢٩، ص ١٨٢، ح ٣٥٤١٧؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣١٢، ح ٦٨.

٥. في الجعفریات: «المؤمن».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٨، ح ٥٨٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الجعفریات، ص ١٣٣، بسند آخر عن جعفر

بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٧، ح ١٥٦٦٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٧،

ح ٣٤١٨٢.

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٨، ح ٥٨٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. المحاسن، ص ٢٧٤، كتاب مصابيح الظلم،

١٤٠٥٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْخَلَّالِ، قَالَ:

قَالَ يَاسِرٌ عَنْ بَعْضِ الْعِلْمَانِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْرِقُ حَتَّى إِذَا اسْتَوْفَى ثَمَنَ^١ يَدِهِ، أَظْهَرَهَا^٢ اللَّهُ عَلَيْهِ».^٣

١٤٠٥٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي مَسَائِلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيْسَى:

عَنِ الْآخِرِ^٤ فِي^٥ مَمْلُوكٍ^٦ يَغْصِي صَاحِبَهُ، أَيْ جُلَّ^٧ ضَرْبَهُ، أَمْ لَا؟

فَقَالَ: «لَا يَجُلُّ^٨ أَنْ تُضْرِبَهُ^٩، إِنْ وَافَقَكَ فَاُمْسِكْهُ، وَإِلَّا فَخَلَّ عَنْهُ».^{١٠}

١٤٠٥٩ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

أَبِي الْبَخَرِيِّ:

«ح ٣٨٠، عن بعض أصحابنا، عن علي بن أسباط، رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٧، ح ١٥٦٦١،

الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٨، ح ٣٤١٨٣. ١. في الوافي والفقهاء «دية». وفي العيون: «+ دية».

٢. في «جت» والتهذيب والعيون: «أظهره». وفي الوسائل: «أظهر».

٣. عيون الأخبار، ص ٢٨٩، ح ٣٦، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن محمد بن

عيسى بن عبيد، رفعه إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٦٠، ح ٥٠٩٨، مراسلاً. الوافي، ج ١٥،

ص ٥٤٩، ح ١٥٦٦٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٤١، ح ٣٤٦٥٤.

٤. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٤٠٥: «قوله: «عن الأخير» كأنه أبو الحسن الثالث عليه السلام، وأورده الشيخ [في التهذيب]

في زيادات كتاب الحدود مرتين، مرة كما هنا، ومرة هكذا: عنه - أي محمد بن علي بن محبوب - عن إسماعيل

بن عيسى عن أبي الحسن، قال: سألت عن الأخير يعصبي... إلى آخر الخبر. وعدم حلّ الضرب بهذا أنسب،

وعلى ما في الكتاب لعله محمول على الكراهة أو مجاوزة الحد».

٥. في «ن»: «عن». ٦. في التهذيب، ح ٥٩١: «+ لا يزال».

٧. في «جد»: «يجلّ» من دون همزة الاستفهام.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٥٩١. وفي المطبوع: «+ لك».

٩. في «بح»: «بف»: «أن يضربه». وفي حاشية «جت»: «ضربه» بدل «أن تضربه».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٨، ح ٥٩١، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ١٥٤، ح ٦١٩، بسنده عن إسماعيل

بن عيسى، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥١٦، ح ١٥٥٩٢؛ الوسائل، ج ٢٨،

ص ٤٩، ح ٣٤١٨٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: مَنْ أَقْرَ عِنْدَ تَجْرِيدٍ أَوْ تَخْوِيفٍ^١ أَوْ حَبْسٍ^٢ أَوْ تَهْدِيدٍ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ»^٣.

٧/١٤٠٦٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ الْجَبَلِيِّ^٤، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ ذَاتِ بَغْلٍ زَنَتْ، فَحَبِلَتْ^٥، فَلَمَّا وَلَدَتْ قَتَلَتْ وَلَدَهَا سِرًّا؟

قَالَ^٦: «تُجْلَدُ مِائَةً^٧ لِقَتْلِهَا^٨ وَلَدَهَا، وَ تُرْجَمُ لِأَنَّهَا مُحْصَنَةٌ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ غَيْرِ ذَاتِ بَغْلٍ زَنَتْ، فَحَمَلَتْ^٩، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا سِرًّا؟

قَالَ: «تُجْلَدُ مِائَةً لِأَنَّهَا زَنَتْ، وَ تُجْلَدُ مِائَةً لِأَنَّهَا قَتَلَتْ وَلَدَهَا»^{١٠}.

١. في «ك»: «أو تحريف». ٢. في «بف» والوافي: «أو حبس أو تخويف».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٨، ح ٥٩٢، معلقاً عن أحمد بن أبي عبد الله. قرب الإسناد، ص ٥٤، ح ١٧٥، بسنده عن أبي البخري، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٨، ح ١٥٦٦٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٦١، ح ٣٤٧١٢.

٤. في «ع، ك، ل، ن، بن، جت» وحاشية «يح»: «- الجبلي». وفي «م، جد»: «محمد بن أسلم الحلبي». ومحمد بن أسلم هذا، هو محمد بن أسلم الطبري الجبلي. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦٨، الرقم ٩٩٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٨٥، الرقم ٥٨٩؛ رجال البرقي، ص ٥١.

٥. في «جد» وحاشية «م» والتهذيب، ح ١٦٨: «فحملت».

٦. في «ل، م»: «فقال». وفي الفقيه: «+ تجلد مائة جلدة لأنها زنت و».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب، ح ١٦٨ والعلل. وفي المطبوع: «+ جلدة».

٨. في «جد» وحاشية «م، جت»: «لقتل».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب، ح ١٦٨. وفي المطبوع: «فحملت».

١٠. في «م، بف، بن، جد» والتهذيب، ح ١٦٨: «فلما ولدت قتلت ولدها» بدل «فقتلت ولدها».

١١. في المرأة: «إنما لا تقتل بقتل ولدها لأن الولد ولد زنى، ولا يقتل ولا الرشدة بولد الزنية قبل البلوغ اتفاقاً، وبعده خلاف، لأنها أمه؛ لأن الأم تقتل بالولد. وأنا الجلد مائة فلم أر مصرحاً به من الأصحاب».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٦، ح ١٦٨، معلقاً عن محمد بن يحيى. علل الشرائع، ص ٥٨٠، ح ١٤، بسنده

١٤٠٦١ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: مَنْ أَقْرَبَ بَوْلًا ثُمَّ نَفَاهُ، جُلِدَ الْحَدَّ، وَالزِّمَ الْوَلَدَ^٢».

١٤٠٦٢ / ٩. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام. قَالَ: سَأَلْتُهُ^٥ عَنْ رَجُلٍ يَسْرِقُ^٦، فَتَقَطَّعَ^٧ يَدَهُ بِإِقَامَةِ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَزِدْ مَا سَرَقَ: كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ فِي مَالِ الرَّجُلِ الَّذِي سَرَقَ مِنْهُ^٨؟ أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِ زَدُهُ

عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، إلى قوله: «وترجم لأنها محصنة». الفقيه، ج ٤، ص ٣٨، ح ٥٠٣١. معلقاً عن عاصم بن حميد. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٥، ح ١٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٧٥٥، بسند آخر عن أبي جعفر، عن علي عليه السلام. النوار للأشعري، ص ١٤٨، ح ٣٧٨، وفيه هكذا: «عن أبي، عن أمير المؤمنين علي عليه السلام في امرأة زنت فحبلت... مع زيادة في آخره، وفيهما إلى قوله: «وترجم لأنها محصنة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٢٣٩، ح ١٤٩٦٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٤٢، ذيل ح ٣٤٤٢١.

١. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد»: - «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام».

٢. قال الشيخ الطوسي بعد نقله الخبر: «هذا الخبر هو الذي أفني به دون الخبر الذي رواه العلاء بن فضال، فذكر فيه أَنَّ عليه خمسين جلدة إن كان من حرّة، ولا شيء عليه إن كان الولد من أمّه؛ لأنّ هذا الخبر موافق للأخبار كلّها، لأنّا قد بيّنا أَنَّ من قذف حرّة كان عليه الحدّ ثمانين، ويوشك أن يكون ذلك الخبر وهماً من الراوي». التهذيب، ج ١٠، ص ٨٧، ذيل الحديث ٣٣٨.

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٧، ح ٣٣٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٨٧٧، بسنده عن إبراهيم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٥١، ح ٥٠٧٤، معلقاً عن السكوني، عن علي عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٦، ح ١٢٤٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٦٩٥، بسند آخر عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «إذا أقْرَبَ رجل بولد ثم نفاه لزمه». الجعفريات، ص ١٢٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٣٤٦، ح ١٥٢٤٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٩، ح ٣٤٥٨٤.

٤. في «بف»: - «رفعه».

٥. في «ك»: «سألت».

٦. في «ك» والوافي والتهذيب: «سرق». في «ن، جد»: «فقطع». وفي «ك» والتهذيب: «فقطع».

٨. في «ع، ل، ن، يح، جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «سرقه».

شَعْرَهَا، فَإِنْ نَبَتْ أَحَدَ مِنْهُ مَهْرَ نِسَائِهَا، وَإِنْ لَمْ يَنْبَتْ أُخِذَتْ^١ مِنْهُ الدِّيَّةُ كَامِلَةً: خَمْسَةٌ آلَافٍ دِرْهَمٍ.

قُلْتُ^٢: فَكَيْفَ^٣ صَارَ مَهْرُ نِسَائِهَا إِنْ نَبَتْ شَعْرُهَا؟

فَقَالَ^٤: «يَا ابْنَ سِنَانٍ، إِنْ شَعَرَ الْمَرْأَةُ وَعَذَرْتَهَا يَشْتَرِكَانِ^٥ فِي الْجَمَالِ، فَإِذَا ذُهِبَ بِأَحَدِهِمَا وَجَبَ^٦ لَهَا الْمَهْرُ كَامِلًا^٧».

١١/١٤٠٦٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٩: الرَّجُلُ يَنْتَقِي مِنْ^{١٠} وَلَدِهِ وَقَدْ أَقْرَبَهُ.

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الْوَلَدُ مِنْ حُرَّةٍ، جِلْدَ الْحَدِّ^{١١}: خَمْسِينَ سَوْطاً حَذَّ الْمَمْلُوكِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَمَةٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^{١٢}».

١. في «ن»، بف، جت، بن، «والتهذيب: «أخذ».

٢. هكذا في «ل»، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد، «والوافي والوسائل والتهذيب. وفي بعض النسخ والمطبوع: «فقلت».

٣. في «بن»: «كيف».

٤. هكذا في «ك»، ل، بف، جد، «والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٥. في «ع»، بن، جد، «والوافي: «يشركان». وفي «بف» والتهذيب: «شريكان».

٦. في «بح»: «أوجب».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٤، ح ٢٣٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٤٧، ح ٥٠٦١، معلقاً عن إبراهيم بن هاشم، عن صالح بن السندي، عن محمد بن سليمان البصري، إلى قوله: «وينفى من المصّر الذي هو فيه». التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٢، ح ١٠٣٦، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن سليمان المنقري، عن عبدالله بن سنان، من قوله: «جعلت فداك فما على رجل». الوافي، ج ١٥، ص ٣٥٥، ح ١٥٢٢٠، الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧١، ح ٣٤٤٨٣، إلى قوله: «وينفى من المصّر الذي هو فيه»؛ وفيه، ج ٢٩، ص ٣٣٤، ذيل ح ٣٥٧٢١، من قوله: «جعلت فداك فما على رجل».

٨. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: - «له».

٩. في «ن»: «عن».

١٠. في «ن»: «عن».

١١. قال الشيخ - بعد ذكر هذا الخبر -: «فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه وهم من الراوي؛ لأنّ الخبر الأول

١٢ / ١٤٠٦٥ . مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ^١، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِي، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الزَّنى أَشْرٌ^٢ أَوْ شَرُّبُ الْخَمْرِ؟ وَكَيْفَ صَارَ فِي^٣ الْخَمْرِ ثَمَانِينَ، وَفِي الزَّنى مِائَةً؟
 فَقَالَ: يَا إِسْحَاقُ، الْحَدَّ وَاحِدٌ، وَلَكِنْ زَيْدٌ هَذَا لِتَضْيِيعِهِ النُّطْفَةَ، وَلِيُوضِعَ إِثْمَانَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا^٤ الَّذِي أَمَرَهُ^٥ اللَّهُ بِهِ^٦.
 ١٣ / ١٤٠٦٦ . مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ^٧، عَنْ تَغْيِصِ أَصْحَابِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى الثُّورِيِّ، عَنْ هَيْثَمِ بْنِ بَشِيرٍ^٨، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ^٩، عَنْ أَبِي رَوْحٍ:

«موافق لظاهر القرآن والأخبار التي قدّمناها في الباب الأول، وهذا الخبر شاذ لا يعترض بمثله على ما قلناه». الاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٣، ذيل الحديث ٨٧٨.

وفي المرأة: يمكن حمل الخمسين على التعزير نقيّة؛ لأنّ بعض العامة لا يعدّون قول الرجل لولده «ولست ولدي» قدفاً، أو تحمل الحزّة على من تحرّز منها خمسة أنمائها. ويمكن حملها على ما إذا لم يصرح بنفي الولد.

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٣، ح ٣٢٩، معلقاً عن محمد بن يحيى: الاستبصار، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٨٧٨، معلقاً عن محمد بن يحيى... عن العلاء، عن الفضيل. الفقيه، ج ٤، ص ٥٣، ح ٥٠٨٣، معلقاً عن محمد بن سنان. الوافي، ج ١٥، ص ٣٦٤، ح ١٥٢٤٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٠٩، ح ٣٤٥٨٥.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن محمد بن أحمد، محمد بن يحيى.

٢. في «ع، ل، م، ن، ي، ج، بن، جد» والوسائل، ح ٢٥٨٠٧ والفقيه والتهذيب: «شر».

٣. في «ك، ل، م، ن، ي، ج، بن، جد» والوافي والوسائل، ح ٢٥٨٠٧: «+ شرب».

٤. في «بن» والوسائل، ج ٢٠: «موضعه». ٥. في «ج» والفقيه والتهذيب والعلل: «أمر».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٩، ح ٣٨٣، معلقاً عن محمد بن أحمد؛ علل الشرائع، ص ٥٤٣، ح ١، يسند عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله الرازي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن أبي عبد الله المؤمن. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨، ح ٥٠٣٣، معلقاً عن أبي عبد الله المؤمن. الوافي، ج ١٥، ص ٥٤٨، ح ١٥٦٦٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٢، ح ٢٥٨٠٧؛ وج ٢٨، ص ٢٢٢، ذيل ح ٣٤٦٠٨.

٧. السند معلق على سابقه. وفي البحار: «محمد بن يحيى».

٨. في «م، جد» + «الدوري».

٩. في «ع» وحاشية «ج»: «أبي بشر». وفي البحار: «أبي بشير».

أَنَّ امْرَأَةً تَشَبَّهَتْ بِأَمَةٍ لِرَجُلٍ^١ وَ ذَلِكَ^٢ لَيْلًا، فَوَاقَعَهَا وَ هُوَ يَرَى أَنَّهَا جَارِيَتُهُ، فَرَفَعَ إِلَى عُمَرَ، فَأَرْسَلَ إِلَى عَلِيٍّ عليه السلام، فَقَالَ: «اضْرِبِ الرَّجُلَ حَدًّا فِي السَّرِّ، وَ اضْرِبِ الْمَرْأَةَ حَدًّا فِي الْعَلَانِيَةِ»^٣.

١٤ / ١٤٠٦٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَقَامُ الْحَدُّ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُ عَنْهَا»^٤.

١٥ / ١٤٠٦٨. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَخْمُودِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ

الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْوَاجِبُ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا نَظَرَ إِلَى رَجُلٍ يَزْنِي أَوْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ^٥ أَنْ يَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَ لَا يَخْتِاجُ^٦ إِلَى بَيِّنَةٍ مَعَ نَظَرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينُ اللَّهِ فِي^٧ خَلْقِهِ، وَإِذَا نَظَرَ إِلَى رَجُلٍ يَسْرِقُ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ^٨ أَنْ يَزْبُرَهُ^٩ وَ يَنْهَاهَا، ٢٦٣/٧

١. في «بف»: «الرجل». وفي «جد»: «رجل». ٢. في البحار: «كان ذلك».

٣. في «ن»: «- وحداً».

٤. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب اختصاص الحد بالمرأة، وعمل بمضمون الرواية القاضي، واقتصر الشيخان على ذكرها بطريق الرواية، وكذا المحقق. ويمكن حملها على أنه عليه السلام كان يعلم أنه إنما فعل ذلك عمداً، وادّعى الشبهة لدرء الحد، فعمل عليه السلام في ذلك بعلمه».

وفي الوافي: «هذا الحكم مقصور على مورد».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٧، ح ١٦٩، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن بعض أصحابه، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن إبراهيم بن يحيى الدوري، عن هشام بن بشير، عن أبي بشير الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٨، ح ١٥٥٦٨؛ والوسائل، ج ٢٨، ص ١٤٣، ذيل ح ٣٤٤٢٢؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣١٣، ح ٨٧.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٧، ح ١٧٠؛ وص ٨٤، ح ٣٣٠؛ وص ١٤٩، ح ٥٩٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٢٨١، ح ١٥٠٦٠؛ والوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩، ح ٣٤١٣٣.

٧. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «خمرأ». ٨. في «م»: «لا يحتاج» بدون الواو.

٩. في «بف»: «على». ١٠. في «بن» والوسائل: «- فالواجب عليه».

١١. الزبير: المنع والنهي. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٦١-٥٦٢ (زبر).

وَيَمْضِي وَيَدْعُهُ.

قُلْتُ: كَيْفَ ذَٰلِكَ؟^٢

قَالَ: «لِأَنَّ الْحَقَّ إِذَا كَانَ لِلَّهِ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِمَامِ إِقَامَتُهُ، وَإِذَا كَانَ لِلنَّاسِ، فَهُوَ لِلنَّاسِ»^٣.

١٤٠٦٩ / ١٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤ رَفَعَهُ، قَالَ:

كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥ يُولِّي الشُّهُودَ الْحُدُودَ^٦.

١٤٠٧٠ / ١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «مَنْ ضَرَبَ مَمْلُوكًا حَدًّا^٨ مِنَ الْحُدُودِ مِنْ غَيْرِ حَدٍّ أَوْجَبَهُ

١. في الوسائل: «وكيف».

٢. في الوسائل والاستبصار: «ذلك».

٣. في «بح»: «وإن».

٤. قال المحقق الحلبي: «يجب على الحاكم إقامة حدود الله تعالى بعلمه كحدِّ الزنى، أمّا حقوق الناس فتقف إقامتها على المطالبة حدًّا أكان أو تعزيرًا». الشرائع، ج ٤، ص ٩٤٠.

وقال الشهيد الثاني: «المختار أن يحكم الحاكم بعلمه مطلقاً؛ لأنه أقوى من البيّنة، ومن جملته الحدود. ثم إن كانت لله تعالى فهو المطالب بها والمستوفي لها، وإن كانت من حقوق الناس كحدِّ القذف توقّف إقامتها على مطالبة المستحق، فإذا طالب بها حكم بعلمه فيها؛ لأنَّ الحكم بحقّ الآدمي مطلقاً يتوقّف على التماسه. ويؤيد هذا التفصيل هنا رواية الحسين بن خالد». المسالك، ج ١٤، ص ٣٩٥.

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٤٤، ح ١٥٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٦، ح ١٨، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٥، ص ٥٣٤، ح ١٥٦٣٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٥٧، ح ٣٤٢٠٤.

٦. في الوسائل: - «عن أحمد بن محمد».

٧. فقه الرضا^٩، ص ٣٠٩، عن أمير المؤمنين^{١٠}، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٥، ص ٢٦٤، ح ١٥٠٢٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٥٨، ح ٣٤٢٠٥.

٨. في التهذيب: «له حد».

٩. في «ك»: «ومن».

الْمَمْلُوكُ عَلَى نَفْسِهِ^١، لَمْ يَكُنْ^٢ لِضَارِبِهِ كَفَّارَةً إِلَّا عِتْقُهُ^٣.

١٨ / ١٤٠٧١. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ

الْمِثَمِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي

سَأَلْتُ رَجُلًا يُوَجِّهُهُ اللَّهُ، فَضَرَبَنِي خُمْسَةَ أَسْوَاطٍ^٥، فَضَرَبَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله خُمْسَةَ أَسْوَاطٍ^٦

أُخْرَى، وَقَالَ^٧: سَلْ يُوَجِّهَكَ اللَّيْمُ^٨.

١٩ / ١٤٠٧٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ: قَالَ:

إِنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام^٩: إِنِّي اخْتَلَمْتُ بِأَمْكُ، فَرَفَعَهُ إِلَى

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام^{١٠}، قَالَ^{١١}: إِنَّ هَذَا افْتَرَى عَلَيَّ^{١٢}، فَقَالَ لَهُ: «وَمَا قَالَ لَكَ؟» قَالَ: زَعَمَ

١. في التهذيب: «وجب لله على المملوك» بدل «أوجه المملوك على نفسه».

٢. في «بح»: «لم تكن».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧، ح ٨٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٧٣، ذيل ح ٥١٤٣، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥١٧، ح ١٥٥٩٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٤٨، ح ٣٤١٨٤.

٤. في «بف» جد» والوسائل والتهذيب: «إني».

٥. في الوافي: «يشبه أن يكون المسؤول أمير المؤمنين عليه السلام ولم يسمه السائل للنبي صلى الله عليه وآله لما كان يعلم من حاجته له

والنهي عن ذلك في كتاب الله عز وجل قوله سبحانه: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْدِيكُمْ» [البقرة (٢): ٢٢٤].

وفي المرأة: «لعل التعزيز لإبهام كلامه القول بالجسم، ويحتمل أن يكون للاستخفاف به تعالى حيث عرّضه

للإيمان في الأمور الدنيئة، والأول أظهر». ٦. في «بف» والتهذيب: «-أسواط».

٧. في «م، جد»: «فقال».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٩، ح ٥٩٤، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. الوافي، ج ١٥، ص ٥١١،

ح ١٥٥٨٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٦٦، ح ٣٤٩٨٢.

٩. في «بن»:- «على عهد أمير المؤمنين عليه السلام». ١٠. في «ل، ن، بف» والعلل: «فقال».

١١. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بف، بن، جت» والوافي والبحار والعلل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «افتري

على أُنِّي» بدل «افتري علي».

أَنَّهُ اخْتَلَمَ بِأُمِّي، فَقَالَ لَهُ^١ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «فِي الْعَدْلِ إِنْ شِئْتَ أَقْمَتُهُ لَكَ فِي الشَّمْسِ فَاجْلِذْ^٢ ظِلَّهُ، فَإِنَّ الْخُلْمَ مِثْلُ الظِّلِّ، وَلَكِنْ^٣ سَنْضَرِبُهُ^٤ حَتَّى لَا يَعُودَ يُؤْذِي^٥ الْمُسْلِمِينَ^{٦، ٧}».

• وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ^٨: «ضَرَبَهُ^٩ ضَرْباً وَجِيعاً»^{١٠}.

١٤٠٧٣ / ٢٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام رَأَى قَاصًّا فِي الْمَسْجِدِ، فَضَرَبَهُ
بِالدَّرَّةِ^{١١} وَ طَرَدَهُ^{١٢، ١٣}».

١. في «بن» والعلل: - «له».

٢. في «ل، ن، ب، ج، ب، بن، جت» والبحار والعلل: «و لكتا».

٣. في «بف»: «سنؤذيه». وفي الوافي: «سنؤذيه». وفي العلل: «+ إذا أذاك».

٤. في «بف»: «بأذى».

٥. قال الشيخ الطوسي: «كُلُّ كَلَامٍ يُؤْذِي الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى قَائِلِهِ بِهِ التَّعْزِيرُ». ثُمَّ ذَكَرَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا فَعَلَ عليه السلام ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْذَانِهِ لَهُ، وَمَوَاجَهَتِهِ إِيَّاهُ بِمَا يُؤْلِمُهُ؛ لِئَلَّا يَعُودَ فِيمَا بَعْدَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ قَبِيحٍ يَوْجِبُ الْحَذَّ أَوْ التَّعْزِيرَ». النِّهَايَةُ، ص ٧٢٩.

٦. علل الشرائع، ص ٥٤٤، ح ١، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٧٢، ح ٥١٣٦؛ والمقنعة، ص ٧٩٧، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥١١، ح ١٥٥٧٦؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣١٣، ح ٧٠.

٧. هكذا في «ع، ك، ل، ن، ب، بن، جت» والوافي والبحار. وفي بعض النسخ والمطبوع: - «قال».

٨. في «ب، ج، ب، بن، جت» والوافي: «اضربه».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٠، ح ٣١٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥١١، ح ١٥٥٧٧؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢١٠، ذيل ح ٣٤٥٨٦؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣١٣، ح ٧٠.

١٠. في الوسائل، ج ١٧: - «بالدرة».

١١. في المرأة: «يدل على أن للإمام أن يؤذّب في المكروهات. ويحتمل أن يكون محرماً لاشتغاله على القصص الكاذبة، مع أنه لا استبعاد في حرمة في المسجد مطلقاً إذا كان لغواً».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٩، ح ٥٩٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٥، ص ٥١٢، ح ١٥٥٨١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٤٤، ح ٦٤٥١؛ وج ١٧، ص ١٥٣، ح ٢٢٢٢١؛ وج ٢٨، ص ٣٦٧، ح ٣٤٩٨٥؛ البحار، ج ٧٢، ص ٢٦٥، ح ٣.

٢١ / ١٤٠٧٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ رَفَعَهُ :

«أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ لَا يَزِيّ الْخَبَسَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ : رَجُلٌ أَكَلَ مَالَ الْيَتِيمِ^١ ، أَوْ غَضَبَهُ ، أَوْ رَجُلٌ أَوْثَمِنَ عَلَى^٢ أَمَانَةٍ فَذَهَبَ بِهَا^٣ .»

٢٦٤ / ٧ ١٤٠٧٥ / ٢٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مِزْدَابٍ ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ، عَنِ الْخَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ ، قَالَ :

مَرَزْتُ بِحَبَشِيِّ وَهُوَ يَسْتَقِي^٤ بِالْمَدِينَةِ ، وَإِذَا^٥ هُوَ أَقْطَعُ ، فَقُلْتُ لَهُ : مَنْ قَطَعَكَ ؟ فَقَالَ^٦ : قَطَعَنِي خَيْرُ النَّاسِ ، إِنَّا أَخَذْنَا فِي سَرِقَةٍ وَنَحْنُ ثَمَانِيَةُ نَفَرٍ ، فَذَهَبَ بِنَا إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام ، فَأَقْرَزَنَا بِالسَّرِقَةِ ، فَقَالَ لَنَا^٧ : «تَعْرِفُونَ أَنَّهَا حَرَامٌ؟» قُلْنَا^٨ : نَعَمْ ، فَأَمَرَ بِنَا ، فَقَطَعَتْ أَصَابِعُنَا مِنَ الرَّاحَةِ وَخَلَّتِ الْإِثْمَامَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِنَا^٩ ، فَحَبَسَنَا فِي نَيْبٍ يُطْعِمُنَا فِيهِ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ حَتَّى بَرَأَتْ أَيْدِينَا ، ثُمَّ أَمَرَ بِنَا فَأَخْرَجَنَا ، وَكَسَانَا^{١٠} ، فَأُخْسِنَ

١ . في «ل» ، بن ، جد : «يتيم» .

٢ . في الوسائل : - «على» .

٣ . في الواقي : «لعل المراد الحبس في المائتات ، لما مرّ من حبس السارق بعد المّتين والممسك على الموت والمرتدة ، ويأتي خبر آخر في هذا المعنى في باب الحبس من أبواب القضاء ، وحمله في التهذيبين على الحبس على سبيل العقوبة أو الحبس الطويل ليوافق ما ورد أنّ عليه السلام كان يحبس الرجل إذا التوى على غرمانه» .

وفي المرأة : قوله : إلّا في ثلاث ، لعل الحصر إضافي .

٤ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٩٩ ، ح ٨٣٦ ؛ والاستبصار ، ج ٣ ، ص ٤٧ ، ح ١٥٤ ، بسند آخر عن أبي جعفر ، عن علي عليه السلام ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره . الواقي ، ج ١٥ ، ص ٥٠٨ ، ح ١٥٥٦٧ ؛ الوسائل ، ج ٢٨ ، ص ٣٦٨ ، ح ٣٤٩٨٦ .

٥ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والبحار . وفي «ن» والمطبوع : «يستقي» .

٦ . في «بن» والوسائل : «فإذا» .

٧ . في «بن» والوسائل : «قال» .

٨ . في الواقي : - «لنا» .

٩ . في «ل» ، بن ، جت ، والوسائل : «قلنا» .

١٠ . في البحار : - «ثم أمرنا» .

١١ . في «بن» والواقي : «فكسانا» .

كِسْوَتَنَا، ثُمَّ قَالَ لَنَا: إِنْ تَتُوبُوا وَتَصْلَحُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، يُلْحِقُكُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ فِي
الْجَنَّةِ، وَإِنْ لَا تَفْعَلُوا يُلْحِقُكُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ فِي النَّارِ.^١

١٤٠٧٦ / ٢٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ قَنَسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ جَاءَ بِهِ رَجُلَانِ وَقَالَ:
إِنَّ هَذَا سَرَقَ دِرْعًا، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنَاشِدُهُ لَمَّا نَظَرَ فِي الْبَيْتَةِ، وَجَعَلَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَا قَطَعَ يَدَيَّ أَبَدًا، قَالَ: وَلِمَ؟ قَالَ: يُخْبِرُهُ رَبُّهُ أَنِّي بَرِيءٌ،
فَيُبْرِئُنِي بِبَرَاءَتِي^٢، فَلَمَّا رَأَى^٣ مُنَاشِدَتَهُ إِثَّاهُ دَعَا الشَّاهِدَيْنِ، وَقَالَ^٤: اتَّقِيَا اللَّهَ، وَلَا
تَقْطَعَا يَدَ الرَّجُلِ ظُلْمًا، وَنَاشِدَهُمَا، ثُمَّ^٥ قَالَ: لِيَقْطَعَ أَحَدُكُمَا يَدَهُ، وَيُمْسِكَ الْآخَرُ
يَدَهُ، فَلَمَّا تَقَدَّمَا إِلَى الْمِضْطَبَّةِ^٦ لِيَقْطَعَ^٧ يَدَهُ، ضَرَبَ^٨ النَّاسَ حَتَّى اخْتَلَطُوا، فَلَمَّا
اخْتَلَطُوا أَرْسَلَ الرَّجُلَ فِي غَمَارِ^٩ النَّاسِ^{١٠} حَتَّى اخْتَلَطَ^{١١} بِالنَّاسِ، فَجَاءَ الَّذِي شَهِدَا

١. الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٦، ح ١٥٤٥٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٠٠، ح ٣٤٨٢١؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣١٤، ح ٧١.

٢. في الوافي: «لما».

٣. في الفقيه والتهذيب: «وكان».

٤. في «جت»: «الله».

٥. في «ك»: «- «ببراءتي»».

٦. في الوافي والفقيه والتهذيب، ج ٤: «+ «علي عليه السلام»».

٧. في «بف، بن، والوافي والوسائل والتهذيب: «فقال». وفي الفقيه والتهذيب، ج ٦: «+ «لهما»».

٨. في «بف»: «- «ثم»».

٩. «الْمِضْطَبَّةُ» بكسر الميم: كالدَّكَّانُ للجلوس عليه. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٨٨، ذيل المأذة (صرب).

١٠. في «بن، جت»: «ولقطع». وفي «ل» بالناء والياء معاً. وفي الفقيه: «ليقطعاً».

١١. في «م» وحاشية «جت» والفقيه: «ضرباً».

١٢. قال الجوهرى: «الْعَمْرَةُ: الرحمة من الناس والماء، والجمع: غمار. ودخلت في غمار الناس وغمار الناس،
يضم ويفتح، أي في زحمتهم وكثرتهم». الصحيح، ج ٢، ص ٧٧٢ (غمر).

١٣. في الوافي والفقيه والتهذيب، ج ٦: «+ «وفزاً»».

١٤. في «بف»: «- «فلما اختلطوا أرسلوا الرجل في غمار الناس حتى اختلطوا»».

عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، شَهِدَ عَلَيَّ الرَّجُلَانِ ظُلْمًا، فَلَمَّا ضَرَبَ^١ النَّاسَ وَ
اِخْتَلَطُوا^٢ أَرْسَلَنِي وَفَرًّا^٣، وَلَوْ كَانَا صَادِقَيْنِ^٤ لَمْ يُرْسَلَنِي. فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥:
مَنْ يَذْلُنِي عَلَى هَذَيْنِ^٦ أَنْكَلَهُمَا^٧.

٢٤ / ١٤٠٧٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

قَتَيْبٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٨، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٩ فِي رَجُلَيْنِ سَرَقَا^{١٠} مِنْ مَالِ اللَّهِ،
أَحَدُهُمَا عَبْدٌ لِمَالِ اللَّهِ، وَ الْآخَرُ مِنْ غَرَضِ النَّاسِ، فَقَالَ: أَمَّا هَذَا، فَمِنْ مَالِ اللَّهِ،
لَيْسَ^{١١} عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ^{١٢} مَالِ اللَّهِ، أَكَلَ بَغْضَةً بَغْضًا، وَأَمَّا الْآخَرُ، فَقَدْ مَنَعَهُ، فَقَطَعَ يَدَهُ،
ثُمَّ أَمَرَ أَنْ يُطْعَمَ السَّمْنُ وَاللَّحْمُ حَتَّى بَرَأَتْ^{١٣} مِنْهُ^{١٤}.

٢٥ / ١٤٠٧٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

٣٦٥ / ٧

طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

١. في «م» والفقهاء: «ضربا».

٢. في «بف، جد» والوافي: «فاختلطوا».

٣. في «ع، ل، بن»: «وفزوا».

٤. في الوافي والفقهاء والتهديب، ج ٦: «ولما فزوا».

٥. في الوافي والفقهاء والتهديب، ج ٦: «والشاهدين».

٦. قال الجوهري: «نُكِّلَ بِهِ تَنكِيلًا، إِذَا جَعَلَهُ نَكَالًا وَعِمْرَةً لغيره». الصحيح، ج ٥، ص ١٨٣٥ (نكل).

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٥، ح ٥٠٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٢٧، ح ٣٢٥٧، معلقاً عن

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٨. التهذيب، ج ٦، ص ٣١٨، ح ٨٧٦، مرسلاً عن أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٩. الوافي، ج ١٦، ص ١١٠٠،

ح ١٦٧٤٣: «الوسائل، ج ٢٨، ص ٥٨، ح ٣٤٢٠٦، إلى قوله: «يمسك الآخر يده»: البحار، ج ٤، ص ٣١٤، ح ٧٢.

٩. في «م، جد» والوافي والتهديب: «قد سرقا». ١٠. في «م، جد»: «وليس».

١١. في «ن، بف، جد» والتهديب: «- من». ١٢. في «بج»: «يده».

١٣. في «م، بف، جد» وحاشية «جت» والوافي والتهديب: «يده».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٥، ح ٥٠١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. نهج البلاغة، ص ٥٢٣، الرسالة ٢٧١، إلى قوله:

«فقطعه يده» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٢٣، ح ١٥٤٠٢: «الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٩٩، ذيل ح ٣٤٨١٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام آتَى بِرَجُلٍ عَيْتَ بِذِكْرِهِ، فَضْرَبَ يَدَهُ حَتَّى اَحْمَرَّتْ، ثُمَّ رَوَّجَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ»^١.

٢٦ / ١٤٠٧٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَاتِ^٢، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ رَفَعَهُ^٣، قَالَ:

أَتَى عُمَرَ بِخُمْسَةٍ^٤ نَفَرٍ أُخِذُوا فِي الزَّنى^٥، فَأَمَرَ أَنْ يُقَامَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْحَدُّ، وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام حَاضِرًا، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ لَيْسَ هَذَا حُكْمُهُمْ».

قَالَ: فَأَقِمِ أَنْتَ عَلَيْهِمُ الْحُكْمَ^٦، فَقَدَّمَ وَاحِدًا مِنْهُمْ، فَضْرَبَ عُنُقَهُ؛ وَقَدَّمَ الثَّانِي، فَزَجَمَهُ؛ وَقَدَّمَ الثَّالِثَ، فَضْرَبَهُ الْحَدَّ؛ وَقَدَّمَ الرَّابِعَ، فَضْرَبَهُ نِصْفَ الْحَدِّ؛ وَقَدَّمَ

١. قال المحقق الحلبي: «من استمنى بيده عزَّر، وتقديره منوط بنظر الإمام. وفي رواية: أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام ضَرَبَ يَدَهُ

حَتَّى اَحْمَرَّتْ وَرَوَّجَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وهو تدبير استصلحه لآلِهِ مِنَ الْوَلَايَمِ. الشرائع، ج ٤، ص ٩٦٧.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٦٣، ح ٢٢٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٦، ح ٨٤٥، معلقاً عن محمد بن يحيى. وفي

التهذيب، ج ١٠، ص ٦٤، ح ٢٣٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٦، ح ٨٤٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي،

ج ١٥، ص ٣٥٠، ح ١٥٢٨؛ والوسائل، ج ٢٠، ص ٣٥٢، ح ٢٥٨٠٦؛ ورج ٢٨، ص ٣٦٣، ذيل ح ٣٤٩٧٥.

٣. في «ك»، بح، بف، جد، والوافي: «محمد بن الوليد ومحمد بن الفرات». وفي «ع، ل، م، ن»، بن، جت،

والوسائل: - «عن أبيه عن محمد بن الوليد عن محمد بن الفرات عن الأصبغ بن نباتة».

والظاهر صحة ماورد في المطبوع الموافق لماورد في الطبعة الحجرية؛ فقد ورد في رجال الكشي، ص ٢٢٢،

الرقم ٣٩٧ رواية علي بن إبراهيم بن هاشم وعلي بن الحسين بن موسى عن عبدالله بن جعفر الحميري عن

محمد بن الوليد عن محمد بن فرات عن أبي جعفر عليه السلام، وورد في الكافي، ح ١٤٣١٥ رواية علي بن إبراهيم عن

أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن الوليد عن محمد بن الفرات عن الأصبغ بن نباتة.

هذا، وماورد في التهذيب، ج ١٠، ص ٥٠، ح ١٨٨، من نقل الخبر عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن

الفرات عن الأصبغ بن نباتة، لا يكون مؤيداً لما ورد في الوافي والطبعة القديمة وبعض النسخ؛ فإن احتمال

وقوع السقط فيه بجواز النظر من «محمد» في «محمد بن الوليد» إلى «محمد» في «محمد بن الفرات» قوي.

٤. في الطبعة الحجرية: «رفعه عن الأصبغ بن نباتة». وفي الوافي والتهذيب: - «رفعه».

٥. في «ن»: «بخمس». ٦. في «ن» وحاشية «جت»: «بالزنى».

٧. في «ن»: - «واحد».

٨. في «بح»: «الحَدَّ». وفي الوافي والتهذيب: «الحَدَّ عليهم» بدل «عليهم الحكم».

الخامس، فَعَزَّزَهُ، فَتَحَيَّرَ عُمَرُ، وَ تَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْ فِعْلِهِ.

فَقَالَ^١ عُمَرُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، خَمْسَةُ نَفَرٍ فِي^٢ قِصَّةٍ^٣ وَاحِدَةٍ أَقَمْتَ عَلَيْهِمْ خَمْسَةَ^٤ حَدُودٍ لَيْسَ^٥ شَيْءٌ مِنْهَا يُشَبِّهُ الْآخَرَ؟

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦: «أَمَّا الْأَوَّلُ، فَكَانَ ذِمِّيًّا خَرَجَ^٧ عَنْ ذِمَّتِهِ، لَمْ يَكُنْ^٨ لَهُ حُكْمٌ^٩ إِلَّا السَّيْفُ؛ وَأَمَّا الثَّانِي، فَرَجُلٌ مُخَصَّنٌ كَانَ حَدُّهُ الرَّجْمُ؛ وَأَمَّا الثَّالِثُ، فَغَيْرُ مُخَصَّنٍ جُلِدَ الْحَدُّ^{١٠}؛ وَأَمَّا الرَّابِعُ، فَعَبْدٌ ضَرَبْنَاهُ^{١١} نِصْفَ الْحَدِّ؛ وَأَمَّا الْخَامِسُ، فَمَجْنُونٌ مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ^{١٢}».

٢٧/١٤٠٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١٣} عَنْ رَجُلٍ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الدُّنْيَا: أَيْعَاقِبُ^{١٤} فِي الْآخِرَةِ؟

١. في الوافي: «له».
٢. في حاشية «جت»: «من».
٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتهذيب. وفي «ك» والمطبوع والوافي: «قضية».
٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «خمس».
٥. في الوافي: «وليس».
٦. في الوافي والتهذيب: «فخرج».
٧. في «بن» وحاشية «جت»: «ولم يكن».
٨. في «بف» وحاشية «جت» والوافي والتهذيب: «حد».
٩. في «م»: «فحدّه الجلد» بدل «جلد الحد». وفي «بح»، «بف»، «جت»، «جد»، والوافي والتهذيب: «حدّه الجلد» بدله.
١٠. في «ك»: «فضربناه». وفي «بح»: «ضربناه».
١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٥٠، ح ١٨٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن الفرات. تفسير القمي، ج ٢، ص ٩٦، مراسلاً، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٥، ص ٢٤٧، ح ١٤٩٨٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٦٦، ذيل ح ٣٤٢٢٣.
١٢. هكذا في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «جت» والوسائل. وفي «بف»: «أبا عبدالله^{١٥} وأبا جعفر^{١٦}». وفي «جد» وحاشية «م» والمطبوع: «أبا عبدالله أو أبا جعفر^{١٧}».
- والخبر رواه الكليني في الكافي، ح ٢٩٩٥، بسند آخر عن ابن بكير، عن زرارة، عن حمران قال: سألت أبا جعفر^{١٨}.
١٣. في «بح»: «+ عليه». وفي الكافي، ح ٢٩٩٥: «الرجم أيعاقب عليه» بدل «الدنيا أيعاقب».

فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْزَمُ مِنْ ذَلِكَ»^١.

٢٨ / ١٤٠٨١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^٣، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «مَنْ أَخَذَتْ فِي الْكَفَّةِ حَدَّثًا، قُتِلَ»^٥.

٢٩ / ١٤٠٨٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْحَجَّالِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^٦، عَنِ

١. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب في أن الذنوب ثلاثة، ح ٢٩٩٥، بسنده عن ابن بكير. الوافي، ج ٥، ص ١٠٣٠، ح ٣٥٢٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٤، ح ٣٤٠٩٨.

٢. في «بح»: «عن أبيه».

٣. في «ك، ل، بف، بن، جد»، والوسائل وحاشية «جت»: «أصحابه».

٤. في المرأة: «ولعل المراد إحداث ما يوجب الحد كالسرقة والزنى وغيرهما. ويحتمل أن يكون المراد البول والغائط، وعلى التقديرين إنما يقتل لتضمّنه استخفاف الكعبة، والله يعلم».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٩، ح ٥٩٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب أن الإيمان يشرك الإسلام...، ضمن ح ١٥١٤؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٦٩، ضمن ح ١٦٤٢؛ والمحاسن، ص ٢٨٥، كتاب مصابيح الظلم، ضمن ح ٤٢٥، بسند آخر عن أبي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب آخر منه وفيه أن الإسلام قبل الإيمان، ذيل ح ١٥١٦؛ والشوحيذ، ص ٢٢٩، ذيل ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٧، ح ١٥٥٦٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٦٩، ح ٣٤٩٨٨.

٦. هكذا في «ع، ل، بن»، وحاشية «جت». وفي «ك، م، ن، بح، جد، جت»: «علي بن إبراهيم عن الحَجَّالِ، عن علي بن محمد بن عبد الرحمن». وفي حاشية «جت» والمطبوع: «علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحَجَّالِ، عن علي بن محمد بن عبد الرحمن». وما ورد في الوسائل وإن كان مطابقاً للكافي المطبوع، ولكن لجعل «عن أبيه» و «عن» بعد «الحَجَّالِ» بين القوسين، وعُلّق في هامش الكتاب هكذا: «ما بين الأقواس أثبتناه من المصدر»، فعليه يكون الوسائل موافقاً لما أثبتناه.

هذا، والظاهر أن منشأ التحريف في السند أمران:

الأول كثرة روايات علي بن إبراهيم عن أبيه؛ فإن هذا يوجب الأثر الذهني عند النساخ بحيث يُذكر «عن أبيه» بعد ذكر «علي بن إبراهيم» كلاًزماً غير منفك عنه، وقد مرّ مراراً مصاديق هذا النوع من التحريف بالأخص في أسناد علي بن إبراهيم.

وأما الأمر الثاني، فهو تخيل كون الحَجَّالِ هو عبدالله بن محمد الحَجَّالِ لاشتهاره وكثرة دورانه في الأسناد والغفلة عن وجود راي آخر لقيه الحَجَّالِ واسمه علي بن محمد بن عبد الرحمن، فزيدت «عن» بعد الحَجَّالِ سهواً، فحصل تحريف آخر؛ فقد روى علي بن محمد بن عبد الرحمن الحَجَّالِ في مختصر بصائر الدرجات،

النُّوفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِرَجُلٍ نَضْرَانِي كَانَ أَشْلَمَ وَمَعَهُ خِنْزِيرٌ قَدْ شَوَاهُ وَأُذْرَجَةٌ بِرِزْحَانٍ.

قَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟

قَالَ الرَّجُلُ: مَرِضْتُ، فَفَرِمْتُ^١ إِلَى اللَّحْمِ.

فَقَالَ: أَيْنَ أَنْتَ عَنْ^٢ لَحْمِ الْمَغْزِ^٣، وَكَانَ خَلْفًا مِنْهُ؟ ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّكَ أَكَلْتَهُ لَأَقَمْتُ عَلَيْكَ الْحَدَّ، وَلَكِنِّي^٤ سَأَضْرِبُكَ ضَرْبًا، فَلَا تَعُدُّ، فَضَرَبَتْهُ^٥ حَتَّى

ص ٦٤، عن صالح بن السندي عن الحسن بن محبوب، والخبر رواه الصفار في بصائر الدرجات، ص ٥١٦، ح ٤١، وقال: «حَدَّثَنَا الْحَجَّالُ عَنْ صَالِحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ»، والمراد من الحجّال في صدر أسناد بصائر الدرجات، هو علي بن محمد بن عبد الرحمن كما يعلم ذلك بالمقايضة بين ما ورد في الاختصاص، ص ٢٨٥ مع البصائر، ص ٣٠٩، ح ٢؛ والاختصاص، ص ٢٩٥ مع البصائر، ص ٣٤٨، ح ٤؛ والاختصاص، ص ٣٠١ مع البصائر، ص ٣٥٤، ح ٢؛ والاختصاص، ص ٣١٦ مع البصائر، ص ٣٩٨، ح ٦؛ والاختصاص، ص ٣١٧ مع البصائر، ص ٣٩٩، ح ٩.

ويؤكد ذلك ما ورد في كثير من أسناد بصائر الدرجات من رواية الصفار عن [عبد الله بن محمد] الحجّال بالتوسط. أنظر على سبيل المثال: بصائر الدرجات، ص ١٣، ح ٤، ص ٥١، ح ١٣، ص ١٠٦، ح ١، ص ٣٧٠، ح ٨، ص ٣٧٩، ح ٧، ص ٣٨٠، ح ١٠، ص ٤٢٩، ح ٥ و ص ٤٨٦، ح ١٤.

وأضف إلى ذلك كله أنّ طريق [بن إبراهيم] عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام هو أكثر أسناد الكافي تكراراً، فلا يتوهم رواية إبراهيم بن هاشم والد علي عن النوفلي بواسطتين أو بواسطة. ولعلّ هذا الأمر أوجب أن يروي الشيخ الطوسي الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ٩٨، ح ٣٨٢ - والخبر مأخوذ من الكافي من غير تصريح - عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام، فتخيّل الشيخ عليه السلام زيادة «عن الحجّال عن علي بن محمد بن عبد الرحمن» في السند فحذفه اجتهداً.

١. قال الجوهرى: «الْقَرَمُ بالتحريك: شِدَّةُ شَهْوَةِ اللَّحْمِ». الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٠٩ (قزم).

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «من».

٣. في «بف» والوسائل والتهذيب: «الماعز». ٤. في «ل، بح، بن، جت» والوسائل: «فكان».

٥. في «ك»: «- وقال».

٦. هكذا في «ع، ك، ل، م، بح، بن، جد» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و لكن».

٧. في «ن، جت»: «وضربه».

شَفَرٌ بِبَوَالِهِ»^٢.

٣٠ / ١٤٠٨٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ،

قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «سَتَمَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام، فَأَتَيْتُ بِهِ^٤ عَامِلَ الْمَدِينَةِ، فَجَمَعَ النَّاسَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ قَرِيبُ الْعَهْدِ بِالْعَلَّةِ، وَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ لَهُ^٥ مُورَدٌ^٦، فَأَجْلَسَهُ فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ، وَ اسْتَأْذَنَهُ فِي الْإِتْكَاءِ، وَقَالَ لَهُمْ: مَا تَرَوْنَ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ وَالْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ وَ غَيْرُهُمَا: نَرَى أَنْ يُقَطَعَ^٧ لِسَانُهُ، فَالْتَفَتَ الْعَامِلُ إِلَى رَبِيعَةَ الرَّأْيِ وَأَصْحَابِهِ، فَقَالَ: مَا تَرَوْنَ؟^٨

١. يقال: شفر الكلب، كمنع، أي رفع إحدى رجليه ليبول، بال أو لم يبل. و شفر الكلب برجله، أي رفعها فبال. و شفر الرجل المرأة، أي رفع رجلها أو برجلها للكناح. و قيل: الشفر: رفع الرجل لالخصوص التكاك أو البول. و الشفر: الرفع، والإخراج، والبعث، والتفرقة. هذا في اللغة، فراجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٤١٧ و ٤١٨؛ تاج العروس، ج ٧، ص ٣٨ (شفر). وفي الوافي: «شفر ببوله: أخرجه». وفي ملاذ الأخيار، ج ١٦، ص ١٩٢: «قوله: حتى شفر ببوله، قال في القاموس: شفر الكلب: رفع إحدى رجله، بال أو لم يبل، أو فبال. انتهى. و هناكناية عن الإرسال، و غير هكذا تشبيهاً بالكلب، أو المعنى أنه صار بحيث كان لا يمكنه البول إلا هكذا».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٩٨، ح ٣٨٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي. الجعفریات، ص ١٢٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف بسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٠٢، ح ١٥٣٥٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧٠، ح ٣٤٩٩١.

٣. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، ي، ف، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «علي بن محمد». وطريق «الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن [الحسن بن علي] الوشاء» من الطرق المتكررة المشهورة في أسناد الكافي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٦٣-٤٦٤ و ص ٤٦٧-٤٧٠.

٤. في التهذيب: «إلى». ٥. في «جت»: «له».

٦. في التهذيب: «-مورّد». وقال الجوهري: «قميص مورّد: صبغ على لون الورد، وهو دون المضرّج». الصحاح، ج ٢، ص ٥٥٠ (ورد).

٧. في «ك، ل، ن، بن، جت» والوافي والوسائل: «أن تقطع».

٨. في «ع، ن، ي، ف، جت، جد» والتهذيب: «ما ترى».

قَالَ^١: يُؤَدَّبُ^٢، فَقَالَ لَهُ^٣ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ! فَلَيْسَ^٤ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَصْحَابِهِ فَرْقٌ^٥.

٣١ / ١٤٠٨٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدِّيلَمِيِّ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْحَجَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ بِقَوْمٍ لُصُوصٍ قَدْ سَرَقُوا، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ مِنْ نِصْفِ الْكَفِّ، وَتَرَكَ الْإِنْبَهَامَ وَلَمْ يَقْطَعْهَا^٦، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا^٧ دَارَ الضِّيَافَةِ، وَأَمَرَ بِأَيْدِيهِمْ أَنْ تَعَالَجَ، فَأَطَعَمَهُمْ^٨ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ وَاللَّخْمَ حَتَّى بَرَأُوا، فَدَعَاهُمْ^٩ وَقَالَ: يَا هَؤُلَاءِ، إِنْ أَيْدِيَكُمْ قَدْ سَبَقَتْ^{١٠} إِلَى النَّارِ، فَإِنْ تُبْتُمْ وَعَلِمَ اللَّهُ مِنْكُمْ صِدْقَ النَّيَّةِ، تَابَ^{١١} عَلَيْكُمْ، وَجَرَزْتُمْ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنْ^{١٢} لَمْ تَتُوبُوا وَلَمْ تَقْلِعُوا^{١٣} عَمَّا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، جَرَزْتُكُمْ أَيْدِيَكُمْ إِلَى النَّارِ^{١٤}».

٣٢ / ١٤٠٨٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فقال». وفي «م»: «قالوا».
٢. في «ن»: «تؤدب».
٣. في «بن» والوسائل: «له».
٤. في «م»: «ليس».
٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٥، ح ٣٣٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٧، ح ١٥٥٥١، الوسائل، ج ٢٨، ص ٢١١، ح ٣٤٥٨٨.
٦. في الوافي والتهذيب: «لم يقطعها» من دون الواو.
٧. في الوسائل: «إلى».
٨. في «بف» والوافي والتهذيب: «وأطعمهم».
٩. في «بف» والوافي والتهذيب: «فدعاهم».
١٠. في «بن» والوسائل: «سبقتكم» بدل «قد سبقت».
١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي المطبوع: «+ والله».
١٢. في «بن» والوسائل: «فإن». وفي «بف» والوافي والتهذيب: «+ أنتم».
١٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ك»: «ولم تقْلِعُوا» بدل «ولم تقْلِعُوا».
١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٢٥، ح ٥٠٢، معلقاً عن سهل بن زياد. الكافي، كتاب الحدود، باب حد القطع وكيف هو، ح ١٣٨٨١، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، إلى قوله: «فقطعت أيديهم» ومن قوله: «إِنْ أَيْدِيَكُمْ قَدْ سَبَقَتْ إِلَى النَّارِ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٤٥، ح ١٥٤٥٤، الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٠٠، ح ٣٤٨٢٢.

جَعْفَرٍ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَخِي مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «كُنْتُ وَاقِفًا عَلَى رَأْسِ أَبِي جَيْنَ أَتَاهُ رَسُولُ زِيَادِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ^١ الْحَارِثِيِّ عَامِلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ^٢: يَقُولُ لَكَ الْأَمِيرُ: انْهَضْ إِلَيَّ، فَأَعْتَلْ بِعِلَّةٍ، فَعَادَ إِلَيْهِ الرَّسُولُ، فَقَالَ لَهُ^٣: قَدْ أَمَرْتُ^٤ أَنْ يُفْتَحَ لَكَ بَابُ الْمَقْصُورَةِ^٥، فَهُوَ أَقْرَبُ لِيُحْطَوْتِكَ^٦».

قَالَ: «فَنَهَضَ أَبِي، وَاعْتَمَدَ عَلَيَّ، وَدَخَلَ^٧ عَلَى الْوَالِيِّ وَقَدْ جَمَعَ فُقَهَاءَ أَهْلِ^٨ الْمَدِينَةِ كُلِّهِمْ، وَبَيَّنَ يَدِيهِ كِتَابَ فِيهِ شَهَادَةٌ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ وَادِي الْقُرَى^٩ قَدْ ذَكَرَ^{١٠} النَّبِيُّ عليه السلام فَتَالَ^{١١} مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ الْوَالِيُّ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، انْظُرْ فِي^{١٢} الْكِتَابِ، ٢٦٧/٧

١. في «ك، ن، بح، جت»: «عبدالله». وزياد هذا، هو زياد بن عبيدالله بن عبدالله الحارثي خال السفاح والوالي المدينة المنورة. راجع: تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٩، ص ١٤٠؛ الوافي بالوفيات، ج ١٥، ص ١٤، الرقم ١٣.

٢. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «فقال».

٣. في «بن» والوسائل: «- له».

٤. في «بف»: «+ لك».

٥. قال العلامة الشعراني في هامش الوافي: «قوله: «يفتح لك باب المقصورة». المقصورة: المحراب المحجّر الذي بناه مروان بن الحكم في الضلع الجنوبي من المسجد النبوي عليه السلام، وغرضه أن يكون الإمام فيها محفوظاً من قتل الغيلة حال الصلاة ولا يصل إليه أحد» - إلى أن قال -: «ويقال: إن دار مروان كانت واسعة جداً، وقيل: إنها كانت بلداً لا داراً، ولا بد أن يكون كذلك، فإنهم كانوا ولاية الأمر، وذلك العهد، فجاز أن يكون أحد أبواب تلك الدار بعيداً عن الصادق عليه السلام، ودخوله منه مشقة عليه، وباب آخر منه وهو الذي يفتح في المقصورة قريباً سهلاً عليه عليه السلام».

٦. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد»، والوسائل: «لخطوك».

٧. في «بف» والوافي والتهذيب: «فدخل».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «- أهل».

٩. في المرأة: «قال الطبري: وادي القرى اسم حصن قريب من خيبر كان يسكنه اليهود حين هاجر النبي عليه السلام إلى المدينة».

١٠. هكذا في «ك، م، ن، بح، بف، بن، جد»، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ع، ل، جت» والمطبوع: «فذكر» بدل «قد ذكر».

١١. نال من عرضه: سبه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٧ (نيل).

١٢. في «بح، بف» والوافي والتهذيب: «+ هذا».

قَالَ^١: حَتَّى أَنْظُرَ مَا قَالُوا^٢، فَالْتَمَعْتُ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ^٣: مَا قُلْتُمْ؟ قَالُوا: قُلْنَا: يُودَّبُ، وَ يُضْرَبُ، وَ يُعَزَّزُ^٤، وَ يُخْبَسُ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَا ذَكَرَ^٥ بِهِ^٦ النَّبِيُّ ﷺ، مَا كَانَ الْحُكْمُ فِيهِ؟ قَالُوا: مِثْلَ هَذَا، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! فَلَيْسَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَ بَيْنَ رَجُلٍ^٧ مِنْ أَصْحَابِهِ فَرْقٌ^٨.

قَالَ^٩: «فَقَالَ الْوَالِي: دَعْ هَؤُلَاءِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، لَوْ أَرَدْنَا هَؤُلَاءِ لَمْ نُرْسِلْ إِلَيْكَ^{١٠}، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ^{١١}: النَّاسُ فِي أَسْوَةِ^{١٢} سَوَاءٍ، مَنْ سَمِعَ أَحَدًا يَذْكُرُنِي، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ شَتَمَنِي، وَ لَا يُرْفَعُ إِلَى السُّلْطَانِ، وَ الْوَاجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ نَالَ مِنِّي^{١٣}. فَقَالَ زِيَادُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ^{١٤}: أَخْرِجُوا الرَّجُلَ، فَاقْتُلُوهُ بِحُكْمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ»^{١٥}.

٣٣/١٤٠٨٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رِبْعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ:

«إِنَّ رَجُلًا مِنْ هَذِيلٍ كَانَ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ

١. في «بح»: «فقال له».

٢. في «م، جد» التهذيب: «قال».

٣. في «ن»: «لهم».

٤. في التهذيب: «يعذب».

٥. في الوافي: «ذكره».

٦. في «م، جد»: «به».

٧. في «ع، ك، ل، ن، بح، بن» والوسائل والتهذيب: «بمثل ما ذكر به النبي ﷺ».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب: وفي المطبوع: «فقال». وفي أكثر النسخ:

٩. «سبحان الله».

١٠. في «جد»: «الرجل».

١١. في «بن» والوسائل: «قال».

١٢. في «بف، جت» والوافي والوسائل والتهذيب: وفي «بن، جد» المطبوع: «إن».

١٣. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، جت» والوافي والوسائل والتهذيب: وفي «بن، جد» المطبوع: «إن».

١٤. في «جد» الوافي: «قال».

١٥. في «ع، ك، ن، جد»: «عبد الله».

١٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٤، ح ٣٣١، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٦، ح ١٥٥٥: الوسائل،

ج ٢٨، ص ٢١٢، ح ٣٤٥٨٩.

لِهَذَا؟ فَقَامَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَا: نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ^١، فَاَنْطَلَقَا حَتَّى أَتَيَا عَرَبَةً^٢، فَسَأَلَا عَنْهُ، فَإِذَا هُوَ يَتَلَقَّى غَنَمَهُ، فَلَحِقَاهُ بَيْنَ أَهْلِهِ وَغَنَمِهِ، فَلَمْ يُسَلِّمَا عَلَيْهِ^٣، فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمَا؟ وَمَا اسْمُكُمَا؟ فَقَالَا لَهُ: أَنْتَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ^٤؟ قَالَ^٥: نَعَمْ، فَضَرَبَا^٦ عُتْقَهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٧: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا الْآنَ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَيْقَتَلُ؟
قَالَ: إِنْ لَمْ تَخَفْ عَلَى نَفْسِكَ فَاقْتُلْهُ^٨.

١٤٠٨٧ / ٣٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩: رُبَّمَا ضَرَبْتُ الْغُلَامَ فِي بَعْضِ مَا يَخْرُجُ^{١٠}، فَقَالَ: وَكَم تَضْرِبُهُ؟ فَقُلْتُ: رُبَّمَا ضَرَبْتُهُ مِائَةً، فَقَالَ: «مِائَةُ مِائَةٍ» فَأَعَادَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ^{١١}: «حَدَّ الزَّئِنِ^{١٢} إِنْ تَقَى اللَّهَ».

فَقُلْتُ^{١٣}: جُعِلَتْ فِدَاكَ، فَكَمْ^{١٤} يَنْبَغِي لِي^{١٥} أَنْ أَضْرِبَهُ؟ فَقَالَ: «وَاحِدًا».

١. في «ك، م، ن، بح، بن، جت، جد»: «وله».

٢. في «ع» والوافي: «عرنة». وفي حاشية «م»: «عرفة»، والعَرَبَةُ - بالتحريك -: ناحية قرب المدينة. وأقامت قريش بعربة، فنسب العرب إليها. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٩٩ (عرب).

٣. في «ع، ل، بن» والوسائل: - «فلحقاه بين أهله وغنمه فلم يسلمأ عليه».

٤. في «ن»: «بن فلان».

٥. هكذا في «ع، ك، ل، ن، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي بعض النسخ والمطبوع: «فقال».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «وضربا».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٥، ح ٣٣٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٥، ح ١٥٥٤٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢١٣، ح ٣٤٥٩٠.

٨. في الوافي: «يجرم».

٩. في حاشية «جت»: «وقال» بدل «ثم قال».

١٠. في «ع»: «وله».

١١. في «ب»: «ولي».

١٢. في «م»: «وكم».

فَقُلْتُ: وَ اللَّهُ، لَوْ عَلِمَ أَنِّي لَا أُضْرِبُهُ إِلَّا وَاحِدًا، مَا تَرَكَ^٢ لِي شَيْئًا إِلَّا أَفْسَدَهُ^٣، فَقَالَ^٤: «فَانْتِنِينَ»^٥.

فَقُلْتُ^٦: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هَذَا هُوَ هَلَاقِي إِذَا^٧، قَالَ^٨: فَلَمْ أَزَلْ^٩ أَمَا كَيْسُهُ حَتَّى بَلَغَ خَمْسَةَ، ثُمَّ غَضِبَ، فَقَالَ: «يَا إِسْحَاقُ، إِنْ كُنْتَ تَذَرِي حَدَّ مَا أُجْرَمَ، فَأَقِمِ^{١٠} الْحَدَّ فِيهِ، وَ لَا تَعُدَّ حُدُودَ اللَّهِ»^{١١}.

٢٦٨/٧ ١٤٠٨٨ / ٣٥. الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي آدَبِ الصَّبِيِّ وَالْمَمْلُوكِ^{١٢}. فَقَالَ: «خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ، وَ أَزْفَقُ»^{١٣}.

١٤٠٨٩ / ٣٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوَالِي، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ كَلَامَهُ كَلَامَ النِّسَاءِ، وَ مَشِيَّتَهُ^{١٤} مِشْيَةَ النِّسَاءِ، وَ يُمْكِنُ مِنْ نَفْسِهِ، فَيُنْكَحُ^{١٥} كَمَا

١. في «م»، بح، جت: «ما».

٢. في «بف» والوافي: «أفسدوه».

٣. في «بف» والوافي: «أفسدوه».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «بح»: «انتين». وفي المطبوع: «فانتينين».

٥. في «ع»، ك، م، بح، بف، جد: والوافي: «قلت».

٦. في «م» والوافي: «إذن». وفي الوسائل: «- إذا».

٧. في «بف» والوافي: «- قال».

٨. في «بف»: «حَلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَأَتَمَّرَ بِدَلَّ حَدَّ مَا أُجْرَمَ فَأَقَمَ».

٩. الوافي، ج ١٥، ص ٥١٦، ح ١٥٥٩١: الوسائل، ج ٢٨، ص ٥١، ح ٣٤١٩٠.

١٠. في الوافي: «أو المملوك».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٩، ح ٥٩٧، معلقاً عن الكليني، الفقيه، ج ٤، ص ٧٣، ذيل ح ٥١٤٣، وتسامه هكذا:

«أدب المملوك من ثلاثة إلى خمسة» الوافي، ج ١٥، ص ٥١٥، ح ١٥٥٨٧: الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧٢،

١٢. في التهذيب: «أو المملوك».

١٣. في «بف» والوافي: «ينكح». وفي «جت»: «فنكح».

تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ، فَازْجُمُوهُ، وَلَا تَسْتَحْيُوهُ^٢.

٣٧ / ١٤٠٩٠. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ بَلَغَ^٤ حَدًّا فِي غَيْرِ حَدٍّ^٥، فَهُوَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ»^٦.

٣٨ / ١٤٠٩١. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ:

«أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَلْفَى صَبِيَّانَ الْكِتَابِ الْوَاحَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ لِيُخَيَّرَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: أَمَّا إِنَّهَا حُكُومَةٌ، وَالْجَوَزُ فِيهَا كَالْجَوْرِ فِي الْحُكْمِ، أُلْبِعُوا مُعَلِّمَكُمْ: إِنْ ضَرَبَكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ ضَرْبَاتٍ فِي الْأَدَبِ^٧، اقْتَصَّ مِنْهُ»^٨.

٣٩ / ١٤٠٩٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ^٩: لَا تَدْعُوا^{١٠} الْمَضْلُوبَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ حَتَّى يُنْزَلَ،

فَيُذْفَنَ^{١١}»^{١٢}.

١. في «ك، جت»: «ينكح».

٢. استحياء: استيقاظ. ولا تستحيوه، أي لا تطلبوا حياته. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٧ (حبي).

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٩، ح ٥٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم الجعفرات، ص ١٢٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٥، ص ٢٢٧، ح ١٤٩٤٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٥٩، ح ٣٤٤٥٩.

٤. في «بف»: «وتبع». ٥. في تحف العقول: «حق».

٦. المحاسن، ص ٢٧٥، كتاب المصاييح الظلم، ح ٣٨٥، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ٤٣، عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٥، ص ٥١٣، ح ١٥٥٨٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ١٧، ذيل ح ٣٤١٠٩. ٧. في «م، يح، بف، جد»، والوافي: «+ وأتي».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٩، ح ٥٩٩، وفيه هكذا: «وبهذا الإسناد أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام...» الفقيه، ج ٤، ص ٧٢، ح ٥١٣٧، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٥، ص ٥١٥، ح ١٥٥٨٨؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧٢، ح ٣٤٩٩٦.

٩. في «بف» والوافي: «قال: قال رسول الله ﷺ بدل وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال».

١٠. في الجعفرات: «ولا تقروا».

١١. في «بف»: «ويذفن».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٠، ح ٦٠٠، وفيه أيضاً هكذا: «وبهذا الإسناد قال: قال رسول الله ﷺ...».

٤٠ / ١٤٠٩٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَعَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى بَشْرِ بْنِ عَطَارِدِ التَّمِيمِيِّ^٢ فِي كَلَامٍ بَلَّغَهُ^٣، فَمَرَّ بِهِ رَسُولُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي بَنِي أَسَدٍ، وَأَخَذَهُ^٤، فَقَامَ إِلَيْهِ^٥ نَعِيمٌ بْنُ دَجَاجَةَ الْأَسَدِيِّ، فَأَقْلَعَتْهُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ^٦ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَأَتَوْهُ بِهِ، وَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُضْرَبَ، فَقَالَ لَهُ نَعِيمٌ: أَمَا وَاللَّهِ، إِنَّ الْمَقَامَ مَعَكَ لَذَلٌّ، وَإِنْ فِرَاقَكَ لَكُفْرٌ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ، قَالَ لَهُ: يَا نَعِيمُ^٧، قَدْ عَفَوْنَا عَنْكَ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ»^٨ أَمَا قَوْلُكَ: إِنَّ الْمَقَامَ مَعَكَ لَذَلٌّ، فَسَيِّئَةٌ اكْتَسَبْتَهَا، وَأَمَا قَوْلُكَ: إِنَّ فِرَاقَكَ لَكُفْرٌ^٩، فَحَسَنَةٌ اكْتَسَبْتَهَا، فَهَذِهِ بِهِذِهِ، ثُمَّ أَمَرَ أَنْ يُخْلَى عَنْهُ^{١٠}»^{١١}.

٤١ / ١٤٠٩٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ

الْوُشَّاءِ، عَنْ أَبَانَ^{١٢}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ

«الجعفریات»، ص ٢٠٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ١٥،

ص ٤٧١، ح ١٥٥١٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣١٩، ح ٣٤٨٥٦.

١. في الوافي: «ليبد (بشر - خ ل)».

٢. في «ك، م، ن، جت، جد»: «التمي».

٣. في رجال الكشي: «+ عنه».

٤. في «ن، بح، بف» والوافي: «فأخذه». وفي «ع، ل، بن» والتهذيب ورجال الكشي: «- وأخذه».

٥. في «جد»: «- فقام إليه».

٦. في «ك، بف»: «- إليه».

٧. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت» والتهذيب ورجال الكشي: «- يا نعيم».

٨. المؤمنون (٢٣): ٩٦.

٩. في «ع، ك، ل، ن، بح، جت»: «- ثم أمر أن يخلَى عنه». وفي «بن»: «فخلَى عنه» بدلها.

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٧، ح ٣٣٧، معلقاً عن سهل بن زياد، وفيه هكذا: «بعث أمير المؤمنين عليه السلام إلى ليبد بن

عطارد...». رجال الكشي، ص ٩٠، ح ١٤٤، بسند عن الحسن بن محبوب، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام.

١١. الغارات، ج ١، ص ٧١، بسند آخر عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفيه هكذا: «بعث علي بن أبي طالب عليه السلام إلى

ليبد بن عطارد...». الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٣، ح ١٥٥٥٨.

١٢. في «ع، ل، بن، جت» وحاشية «م، جد» والوسائل: «- عن أبان».

رَزِينٍ، قَالَ:

كُنْتُ أَتَوْضاً فِي مِيضَةِ الْكُوفَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ قَدْ جَاءَ، فَوَضَعَ نَعْلَيْهِ، وَوَضَعَ دِرَّتَهُ ٢٦٩/٧ فَوْقَهَا، ثُمَّ دَنَا فَتَوَضَّأَ مَعِيَ، فَرَحَمْتُهُ، فَوَقَعَ^١ عَلَى يَدَيْهِ، فَقَامَ فَتَوَضَّأَ^٢، فَلَمَّا فَرَغَ^٣ ضَرَبَ رَأْسِي بِالذِّرَّةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّا أَنْ تَذْفَعُ، فَتَكْسِرُ، فَتَغْرَمُ»، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٤، فَذَهَبْتُ أَغْتَدِرُ إِلَيْهِ، فَمَضَى وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيَّ^٥.

٤٢/١٤٠٩٥. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ ابْنِ مُحَبُّوبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ مَطْرِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧ يَقُولُ: «إِنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ عُمَرَ الْوَالِيَّ بَعَثَ إِلَيَّ، فَأَتَيْتُهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلَانِ قَدْ تَنَاوَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَمَرَّشَ^٨ وَجْهَهُ، فَقَالَ^٩: مَا تَقُولُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ؟ قُلْتُ: وَمَا قَالَا؟ قَالَ: قَالَ أَحَدُهُمَا: لَيْسَ لِرَسُولِ اللَّهِ^{١٠} فَضْلٌ عَلَى أَحَدٍ مِنْ^{١١} بَنِي أُمَيَّةَ فِي الْحَسَبِ، وَقَالَ^{١٢} الْآخَرُ: لَهُ الْفَضْلُ عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ

١. في الوسائل: «حتى وقع».

٢. في «بف» وحاشية «بح»: «فنهض» بدل «قام فتوضأ». وفي «بح»: «ولم ينطق حتى توضأ». وفي «جت»: «ولم ينطق».

وفي الوافي: «فنهض ولم ينطق حتى توضأ» بدل «قام فتوضأ».

٣. في الوافي: «توضأ».

٤. في «م»، ن، بح، بف، جت، جد، والوافي: «ثم خرج».

٥. في الوافي: «قالوا».

٦. الوافي، ج ١٥، ص ٥١٢، ح ١٥٥٨٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٧٤، ح ٣٥٠٠٠.

٧. في «جت»: «بن عيسى».

٨. في «ع، ل»، والوسائل: «فمرس». وقال ابن الأثير: «أصل الممرش الحك بأطراف الأظفار». النهاية، ج ٤، ص ٣١٩ (مرش).

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «وقال».

١٠. في «بف» والوافي: «أحد من». وفي التهذيب: «إن لرسول الله^{١١} فضلاً على» بدل «ليس لرسول الله^{١٢} فضل

على أحد من». في «ع»: «له».

فِي كُلِّ جَيْبٍ^١، وَ غَضِبَ الَّذِي نَصَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَصَنَعَ بِوَجْهِهِ مَا تَرَى، فَهَلْ^٢ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ فَقُلْتُ لَهُ^٣: إِنِّي أَطْنُكَ^٤ قَدْ سَأَلْتُ مَنْ حَوْلَكَ فَأَخْبَرَوْكَ^٥، فَقَالَ: أَفُسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا قُلْتُ. فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ يَنْبَغِي لِلَّذِي^٦ زَعَمَ أَنْ أَحَدًا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفَضْلِ أَنْ يُقْتَلَ وَلَا يُسْتَحْيَا.

قَالَ: «فَقَالَ^٧: أَوْ مَا الْحَسَبُ بِوَاحِدٍ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ الْحَسَبَ لَيْسَ النَّسَبَ، أَلَا تَرَى^٨ لَوْ نَزَلَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَعْضِ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ^٩ فَقَرَّاكَ^{١٠}، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا الْحَسَبُ^{١١}، لَجَازَ ذَلِكَ^{١٢}؟ فَقَالَ^{١٣}: أَوْ مَا النَّسَبُ بِوَاحِدٍ؟ قُلْتُ: إِذَا اجْتَمَعَا^{١٤} إِلَى آدَمَ^{١٥} ﷺ فَإِنَّ النَّسَبَ^{١٦} وَاحِدٌ، إِنَّ^{١٧} رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْلُطْ شِرْكٌ وَلَا بَغْيٌ، فَأَمَرَ بِهِ الْوَالِي^{١٨}، فَقُتِلَ^{١٩}.

١. في الوافي والوسائل والتهذيب: «خير». ٢. في الوافي: «هل».

٣. في «بف»: «-له».

٤. في «بف» والوافي والتهذيب: «لَأُطْنِكَ». وفي «بن»: «قد أَطْنَكَ».

٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «وأخبروك».

٦. في «ك، ل، م، ن، بح، جد»: «الذي». وفي «بف، جت»: «بالذي». وفي «بن» والوسائل: «لمن».

٧. في «بح، بف، جد» وحاشية «م»: «+ والوالي». ٨. في الوسائل: «-ألا ترى».

٩. في التهذيب: «الأحباش».

١٠. قرئ الضيف: أضافه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٣٤ (قري).

١١. في «بن» وحاشية «م، جت»: «لحسب». وفي الوسائل والتهذيب: «لحبيب».

١٢. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت» والوسائل والتهذيب: «-لجواز ذلك».

١٣. في «ع، ك، ل، م، ن، بف، جد» والوافي والتهذيب: «قال».

١٤. في «جت»: «اجتمعوا».

١٥. في المرأة: «قوله ﷺ: إِذَا اجْتَمَعَا إِلَى آدَمَ، لَعَلَّ الْمَرَادَ أَنَّ وَحْدَةَ النَّسَبِ لَا تَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْفَضْلِ فِي الْحَسَبِ، وَإِلَّا يَلْزِمُ أَنْ لَا يَكُونَ لِأَحَدٍ فَضْلٌ عَلَى أَحَدٍ لِاتِّحَادِ نَسَبِهِمْ إِذَا انْتَهَى إِلَى آدَمَ، وَلَكِنْ لِلْأَحْسَابِ وَالْفَضَائِلِ وَخُصُوصِيَّاتِ الْأَنْسَابِ مَدْخُلٌ فِي ذَلِكَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ أَنَّ اتِّحَادَ النَّسَبِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا لَمْ يَخْلُطْ بَغْيٌ وَزَنَى إِلَى آدَمَ، وَنَسَبُ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَخْلُطْ ذَلِكَ، وَنَسَبُ بَنِي أُمَيَّةٍ قَدْ خَلَطَ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

١٦. في «جت»: «فالنسب». ١٧. في «م»: «وإن».

١٨. في «ك، ل، م، ن، بن، جت» والوسائل والتهذيب: «-الوالي».

١٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٥، ح ٣٣٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٨،

٤٣/١٤٠٩٦. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْغَامِرِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِإِبْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ فِي رَجُلٍ سَمِعْتَهُ يَشْتِمُ عَلِيًّا عليه السلام وَ يَبْزُرُ^٢ مِثْنَةً؟

قَالَ: فَقَالَ لِي^٣: «وَاللَّهِ خَلَّالَ الدِّمِ، وَ مَا أَلْفٌ مِنْهُمْ بِرَجُلٍ^٤ مِنْكُمْ، دَعَا^٥ لَا تَعْرُضُ لَهُ^٦، إِلَّا أَنْ تَأْمَنَ عَلَى^٧ نَفْسِكَ^٨»^٩.

٤٤/١٤٠٩٧. وَ عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِإِبْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ سَبَّأَ^{١٠} لِعَلِيِّ عليه السلام؟

•• ح ١٥٥٥٢؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢١٤، ح ٣٤٥٩٢.

١. ورد الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ٨٥، ح ٣٣٥، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن ربيعة بن محمد بن أحمد. والمذكور في بعض نسخة المعتمدة هو «ربيع بن محمد»، وهو الصواب. راجع: رجال النجاشي، ص ١٦٤، الرقم ٤٤٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٩٦.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب، ح ٨٤٦. وفي المطبوع: «ويبزرأ». وفي التهذيب، ح ٣٣٥: «بترأ».

٣. في «ع، م، ن، بح، بف، جد»، والوافي والتهذيب، ح ٣٣٥: «هو». وفي التهذيب، ح ٨٤٦: «هذا».

٤. في «ك، ل، بن»، والوسائل: «هو».

٥. في «م، ن، بح، جد»، والتهذيب، ح ٨٤٦: «رجل».

٦. في حاشية «جد»: «رجل».

٧. في «ك»: «فدعه».

٨. في «بح»: «-وله».

٩. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جد»: «-ولا تعرض له إلا أن تأمن على نفسك».

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: وما ألف منهم برجل، أي لا تفعلوا ذلك اليوم فإنهم يقتلونكم قوداً، ولا يساوي ألف رجل منهم بواحد منكم».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٦، ح ٣٣٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن ربيعة بن محمد؛ وفيه، ص ٢١٥، ح ٨٤٦، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٩، ح ١٥٥٥٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢١٥، ح ٣٤٥٩٤، إلى قوله: «برجل منكم دعه».

١٢. في «ك، بف»: «سبأ».

قَالَ: فَقَالَ لِي: «حَلَّالُ الدَّمِ وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْ تَعْمَ بِهِ^٢ بَرِينًا^٣.

قَالَ: قُلْتُ^٤: فَمَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ مُؤْذِنًا؟ قَالَ: فَقَالَ: «فِي مَا ذَا؟» قُلْتُ: يُؤْذِنَانَا^٥

فِيكَ بِذِكْرِكَ^٦.

قَالَ: فَقَالَ لِي: «لَهُ فِي عَلَيٍّ^٧ نَصِيبٌ^٨؟» قُلْتُ: إِنَّهُ لَيَقُولُ ذَلِكَ^٩ وَيُظْهِرُهُ، قَالَ: «لَا

تَعْرِضْ لَهُ»^{١٠}.

٤٥ / ١٤٠٩٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^{١١}، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ حَمَّادٍ:

١. في «بح»: «أَنْ يَعْمَ». وفي التهذيب، ح ٨٤٦: «أَنْ تَعْمَ».

٢. في التهذيب، ح ٣٣٦: «أَنْ يَغْمَرَ» بدل «أَنْ تَعْمَ بِهِ». وفي الوسائل: - «به».

٣. في المرأة: «قوله^٤»: «لَوْ لَا أَنْ تَعْمَ، أَي أَنْتَ أَوْ الْبَلِيَّةُ بِسَبَبِ الْقَتْلِ مِنْ هُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فقلت». وفي «بح»: «وله».

٥. في «م»: «فِيمَا يُؤْذِي» بدل «فِي مَاذَا». وفي «بح، بف، وحاشية «ج»»: «يُؤْذِي».

٦. هكذا في «م، بح، بف، جد» والوافي. وفي «ع، ك، ل، ن، بن، جت» والوسائل والتهذيب: - «يُؤْذِنَانَا». وفي المطبوع: «مُؤْذِنَانَا».

٧. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» والوسائل والتهذيب: «يَذْكُرُكَ». وفي «بف»: «ويذكرك». وفي الوافي: «ويذكرك».

٨. في المرأة: «قوله^٩»: «لَهُ فِي عَلَيٍّ نَصِيبٌ»، يحتمل أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَتَوَلَّى عَلِيًّا وَيَقُولُ بِإِمَامَتِهِ، فَقَالَ الرَّاهِي: نَعَمْ، هُوَ يَظْهَرُ وَلَا يَنْتَهِى. فَقَالَ^{١٠}: «لَا تَعْرِضْ لَهُ» أَي لِأَجْلِ أَنَّهُ يَتَوَلَّى عَلِيًّا^{١١}، فَيَكُونُ هَذَا إِبْدَاءً عِذْرًا ظَاهِرًا لِكُلِّ مَا يَتَعَرَّضُ السَّائِلُ لِقَتْلِهِ فَيُورِثُ فِتْنَةً، وَإِلَّا فَهُوَ حَلَالُ الدَّمِ، إِلَّا أَنْ يَحْمِلَ عَلَى مَا لَمْ يَتَّهَ إِلَى الشُّمِّ، بَلْ نَفَى إِمَامَتَهُ^{١٢}. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا إِنْكَارِيًّا، أَي مِنْ يَذْكُرُنَا بِسُوءِ كَيْفٍ يَزْعُمُ أَنَّ لَهُ فِي عَلَيٍّ^{١٣} نَصِيبًا، فَتَوَلَّى السَّائِلُ تَكَثُّرًا لَمَّا قَالَ أَوَّلًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ «لَهُ» رَاجِعًا إِلَى الذِّكْرِ، أَي قَوْلِهِ يَسْرِي إِلَيْهِ^{١٤} أَيْضًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ تَصْحِيفٌ نَسَبَ بَدُونَ الْيَاءِ.

٩. في «بف»: «والوافي والتهذيب: «ذلك».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٨٦، ح ٣٣٦؛ وص ٢١٥، ح ٨٤٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٥١، ح ١٩؛ وعلل الشرائع، ص ٦٠١، ح ٥٩، بسندهما عن أحمد بن محمد، إلى قوله: «تَعْمَ بِهِ بَرِينًا» مع زيادة في آخره. والوافي، ج ١٥، ص ٤٩٩، ح ١٥٥٥٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢١٥، ح ٣٤٥٩٣.

١١. في «بف، جد، وحاشية «م»»: - «عن أبيه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَخْلَدُ فِي السَّجْنِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: الَّذِي يُمَثَّلُ^١،
وَالْمَرْأَةُ تَزْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، وَالسَّارِقُ بَعْدَ قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجُلُ»^٢.

تَمَّ كِتَابُ الْحُدُودِ مِنَ الْكَافِي،
وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الدِّيَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٣.

١. في الفقيه: «الذي يمسك على الموت يحفظه حتى يقتل». وفي التهذيب والاستبصار: «الذي يمسك على الموت» كلاهما بدل «الذي يمثل».

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: الذي يمثل، التمثيل: عمل الصور، والتمثال: التنكيل والتشويه بقطع الأنف والأذن والأطراف والحبس فيهما مخالف للمشهور. وفي التهذيب: يمسك على الموت، وهو الموافق لسان الأخبار وأقوال الأصحاب - كما سيأتي - ولعله كان «يمسك» فصخف».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٣١، ح ٣٢٦٤، معلقاً عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٤٤، ح ٥٦٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٥، ح ٩٦٦، بسندهما عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام. وراجع: النواذر للأشعري، ص ١٥١، ح ٣٨٩. الوافي، ج ١٥، ص ٤٩٣، ح ١٥٥٤٥؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٢٥٦، ح ٣٤٦٩٨.

٣. في أكثر النسخ بدل «تم كتاب الحدود من الكافي ويتلوه كتاب الديات إن شاء الله» عبارات مختلفة.

(٣١)

كتاب الديات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

[٣١]

كِتَابُ الدِّيَاتِ^٢

١ - بَابُ الْقَتْلِ

١٤٠٩٩ / ١ . حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَفْبَةَ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَاطِ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي^٣ جَعْفَرٍ^٤ : مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْيِرُ نَفْسٍ أَوْ فُسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا»^٥ ؟ قَالَ : قُلْتُ : وَكَيْفَ^٦ فَكَأَنَّمَا^٧ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا، فَأَنَّمَا^٨ قَتَلَ وَاجِدًا^٩ ؟

فَقَالَ : «يُوضَعُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ^٩ جَهَنَّمَ إِلَيْهِ يَنْتَهِي شِدَّةُ عَذَابِ أَهْلِهَا، لَوْ قَتَلَ النَّاسَ

١ . في «م» : + «وبه نستعين» . وفي «ك» : + «وبه ثقني» . وفي «بن ، جد» : - «بسم الله الرحمن الرحيم» .

٢ . في «ل» : - «كتاب الديات» .

٣ . في «ك» : «لأبي عبدالله» .

٤ . في «ع ، ل ، م ، يح ، بف ، بن» وثواب الأعمال ومعاني الأخبار : - «ما معنى» .

٥ . المائدة (٥) : ٣٢ .

٦ . في الوسائل : «كيف» بدون الواو .

٧ . في «ع ، ل ، م ، يح ، بف ، بن ، جد» والوافي والوسائل : «كأنما» .

٨ . في «م ، يح ، بف» والوافي وثواب الأعمال ومعاني الأخبار : «وإنما» .

٩ . في «بف» والوافي : «في» .

جَمِيعاً إِنَّمَا^١ كَانَ^٢ يَدْخُلُ ذَلِكَ الْمَكَانَ^٣.

قُلْتُ^٤: فَإِنَّهُ قَتَلَ آخَرَ؟ قَالَ: «يُضَاعَفُ عَلَيْهِ^٥».

١٤١٠ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوَّلُ مَا يَحْكُمُ اللَّهُ فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الدَّمَاءَ، فَيُوقِفُ ابْنِي آدَمَ، فَيَفْصِلُ^٧ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمَا مِنْ أَصْحَابِ الدَّمَاءِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ^٨ النَّاسَ بَعْدَ ذَلِكَ، حَتَّى يَأْتِيَ^٩ الْمَقْتُولُ بِقَاتِلِهِ، فَيَتَشَخَّبُ^{١٠} دَمُهُ فِي وَجْهِهِ^{١١}، فَيَقُولُ: هَذَا قَتَلَنِي، فَيَقُولُ: أَنْتَ قَتَلْتَهُ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهُ حَدِيثاً^{١٢}».

١. في «م»: «وإنما».

٢. في «ب»، جت، والوافي وثواب الأعمال والمعاني: «كان إنماء». وفي «بن» والوسائل والفقهاء: «لكان إنماء».

٣. في المعاني: «+ ولو كان قتل واحداً كان إنما يدخل ذلك المكان».

٤. في «جت»: «+ له».

٥. في الوافي: «يعني يضاعف عليه العذاب الذي لا أشد منه».

٦. ثواب الأعمال، ص ٣٢٦، ح ٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٧٩، ح ٢، بسندهما عن محمد بن أبي عمير. تفسير

العياشي، ج ١، ص ٣١٢، ح ٨٤، عن حمزان بن أعيان، عن أبي عبدالله^٧، مع زيادة في آخره. وفي كلها مع

اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٩٤، ح ٥١٦٠، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^٨. الوافي، ج ١٦،

ص ٥٦٥، ح ١٥٦٨٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩، ح ٣٥٠٢٢.

٧. في الوافي: «فيقضي». ٨. في الفقيه: «من».

٩. في المرأة: «قوله ﷺ: حَتَّى يَأْتِيَ، متعلق بأول الكلام».

١٠. في «بف»: «يشخب». وفي الوافي والفقهاء والمحاسن وثواب الأعمال: «فيشخب». والشخب: السيلان.

النهاية، ج ٢، ص ٤٥٠ (شخب).

١١. هكذا في «ن»، «بف» والوافي والفقهاء والمحاسن وثواب الأعمال. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في دمه

وجهه».

١٢. المحاسن، ص ١٠٦، كتاب عقاب الأعمال، ح ٨٨، بسنده عن الفضل بن صالح؛ ثواب الأعمال، ص ٣٢٦،

١٤١٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ^١، عَنْ أَبِي

الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «مَا مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ بَرَّةً وَلَا فَاجِرَةً إِلَّا وَهِيَ تُخْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُتَعَلِّقَةً^٣ بِقَاتِلِهِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى، وَأُودَاجُهُ تَشْحَبُ دَمًا يَقُولُ^٤: يَا رَبِّ، سَلْ هَذَا: فِيمَ قُتِلْتَنِي؟ فَإِنْ كَانَ قُتِلَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، أُثِيبَ الْقَاتِلُ الْجَنَّةَ، وَأُذْهِبَ بِالْمَقْتُولِ إِلَى النَّارِ؛ وَإِنْ قَالَ^٥: فِي طَاعَةِ فَلَانٍ، قِيلَ لَهُ: اقْتُلْهُ كَمَا قَتَلْتَكَ، ثُمَّ يَفْعَلُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهِمَا بَعْدُ^٦ مَشِيئَتِهِ^٧».

«ح ٣، بسنده عن المفضل بن صالح، عن جابر بن يزيد، عن أبي عبد الله^٨، وفيهما من دون الإسناد إلى النبي^٩. الفقيه، ج ٤، ص ٩٦، ح ٥١٦٦، معلقاً عن جابر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٤، ح ١٥٦٨٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢، ح ٣٥٠٢٦.

١. ورد الخبر في ثواب الأعمال، ص ٣٢٧، ح ٥، بسنده عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن محمد بن سنان. وقد أكثر أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى بقرينة رواية محمد بن يحيى عنه - من الرواية عن [محمد] بن سنان مباشرة، ووقع الواسطتين بينهما بعيد جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٧٠؛ و ص ٥٦٥-٥٦٨؛ و ص ٦٩٥-٦٩٦. والخبر أورده العلامة المجلسي في البحار، ج ١٠٤، ص ٣٧٦، ح ٣٧، نقلاً من ثواب الأعمال وفيه «ابن أبي نجران و محمد بن سنان»، وهو موافق لما ورد في بعض الأسناد من رواية أحمد بن محمد [بن عيسى]، عن الحسين بن سعيد، عن [محمد] بن سنان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٢٥-٤٢٦؛ و ص ٤٨٢-٤٨٣.

٢. في «بف، جت» والوافي: «متعلق».

٤. في «ك، ن» وحاشية «بح»: «فيما».

٦. في «ن»: «قتل» بدل «كان قتله».

٣. في «بف» والوافي: «فيقول».

٥. في «بف» و«إن».

٧. في «ن» وثواب الأعمال: «كان».

٨. في «ل»: «بعد فيهما». وفي الوافي: «بعد» مقطوع الإضافة، أي بعد ذلك. «مشيئته» على حذف المضاف إليه، أي بحسب مشيئته».

٩. هكذا في «ع، م، ن»، جت، جد، والوافي والوسائل وثواب الأعمال. وفي «بح»: «بمشيئته». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مشيئة».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٣٢٧، ح ٥، بسنده عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن

١٤١٠٢ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الشُّمَالِيِّ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَغْرُبَنَّكُمْ رَحْبُ الدَّرَاعَيْنِ^١ بِالدِّمِّ؛ فَإِنَّ^٢ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ قَاتِلًا لَا يَمُوتُ. قَالُوا^٣: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا قَاتِلٌ لَا يَمُوتُ؟ فَقَالَ^٤: النَّارُ»^٥.

١٤١٠٣ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَغْجِبُكَ رَحْبُ الدَّرَاعَيْنِ بِالدِّمِّ؛ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ قَاتِلًا لَا يَمُوتُ»^٦.

١٤١٠٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١. عبدالرحمن بن أبي نجران، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود، عن محمد بن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٤، ح ١٥٦٨٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢، ح ٣٥٠٢٧.

٢. قال ابن الأثير: «رَحْبُ الدَّرَاعِ، أَيْ وَاسِعُ الْقُوَّةِ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَهُوَ كِتَابَةٌ عَنِ الْقُوَّةِ الشَّدِيدِ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ. رَاجِعٌ: النِّهَايَةِ، ج ٢، ص ٢٠٨ (رحب).

٣. فِي «ن»: «وَابْنَ».

٤. فِي «بف»: «قِيلَ».

٥. فِي «بج» وَالْفَقِيه: «قَالَ».

٦. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٩٣، ح ٥١٥٢، مَعْلَقًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بَزْرَجٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الشُّمَالِيِّ؛ مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٢٦٤، ح ١، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٦، ح ١٥٦٨٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١، ح ٣٥٠٢٤.

٦. الْمُحَاسِنِ، ص ١٠٥، كِتَابُ عِقَابِ الْأَعْمَالِ، ح ٨٥؛ ثَوَابِ الْأَعْمَالِ، ص ٣٢٨، ح ٢، بِسَنَدِهِمَا عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٦، ح ١٥٦٩٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١، ح ٣٥٠٢٥.

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ^١ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً»^٢؟

قَالَ: «لَهُ فِي النَّارِ مَقْعَدٌ لَوْ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً، لَمْ يَرِدْ^٣ إِلَّا إِلَى^٤ ذَلِكَ الْمَقْعَدِ^٥». ^٧
 ١٤١٠٥ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصَبْ دَمًا حَرَامًا، وَ قَالَ: «لَا يُوفَّقُ قَاتِلُ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّدًا^٨ لِلتَّوْبَةِ^٩».
 ١٤١٠٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُصَوِّرِ بْنِ يُونُسَ،

١. هكذا في «بف» والوافي والوسائل و تفسير العياشي، ح ٨٧. في سائر النسخ والمطبوع: - «أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ».

٢. المائدة (٥): ٣٢.

٣. في «بف» والوافي: «لم يرد».

٤. في «ع، بح، بف» والوافي: - «إِلَّا».

٥. في «بف» وحاشية «جت» والوافي: «على». وفي «بن، جت» والوسائل: - «إِلَى».

٦. في تفسير العياشي، ح ٨٧: «لم يزد على ذلك العذاب» بدل «لم يرد إلا إلى ذلك المقعد».

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٩٤، ح ٥١٥٩، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٣،

صدر ح ٨٧، عن محمد بن مسلم. وفيه، ص ٣١٣، ح ٨٦، عن حنان بن سدير، عن أبي عبدالله عليه السلام، مع اختلاف.

وراجع: ثواب الأعمال، ص ٣٢٦، ح ١. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٥، ح ١٥٦٨٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩،

ح ٣٥٠٢١.

٨. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٧: «قوله عليه السلام: فسحة من دينه، أي في سعة من ضبط دينه وحفظه، أو بسبب دينه، فَإِنَّ دِينَهُ الْحَقَّ يَدْفَعُ شَرَّ الذُّنُوبِ عَنْهُ مَا لَمْ يُصَبْ دَمًا حَرَامًا، إِنَّمَا لِعَظَمِ الذَّنْبِ أَوْ لِعُصُوبَةِ التَّوْبَةِ، فَإِنَّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى تَمَكُّينَ وَلِيَ الدَّمِ عَلَى الْقَتْلِ، وَهُوَ صَعْبٌ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يُوَفَّقُ لِلتَّوْبَةِ كَمَا سَيَأْتِي. وَعَدَمُ تَوْفِيقِهِ إِنَّمَا غَالِبًا أَوْ الْمُرَادُ الْكَامِلُ مِنْهَا. قَوْلُهُ عليه السلام: «مُتَعَمِّدًا» أَي لِإِيمَانِهِ أَوْ مُطْلَقًا».

٩. في التهذيب: «للتوبة أبدا» بدل «متعمدا للتوبة».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٥، ح ٦٦٠، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ٩٣، ح ٥١٥٣، معلقاً عن

هشام بن سالم. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٢٣٨، عن هشام بن سالم. وفيه، ج ٢، ص ١٠٥، ضمن

ح ١٠٦، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر رفعه إلى الشيخ، من قوله: «لا يوفَّقُ قَاتِلُ الْمُؤْمِنِ» مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٦، ح ١٥٦٩١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٣، ح ٣٥٠٢٨.

عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: ^١ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَتِيلَ فِي ^٢ جُهَنَّمَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَنْسَجِدِهِمْ، قَالَ: «وَوَسَامَعَ النَّاسَ، فَأَتَوْهُ، فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ ذَا ^٣؟» قَالُوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا نَذْرِي، فَقَالَ: قَتِيلَ بَيْنَ ^٤ الْمُسْلِمِينَ لَا يُذَرَى مَنْ قَتَلَهُ؟ وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ، لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ شَرِكُوا فِي دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَرَضُوا بِهِ، لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ فِي النَّارِ» أَوْ قَالَ: «عَلَى وَجُوهِهِمْ» ^٥.

١٤١٠٧ / ٩. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْأَزْرَقِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُؤْمِنًا ^١، قَالَ: «يُقَالُ لَهُ: مَتَّ أَيُّ مِيتَةٍ شِئْتَ: إِنْ شِئْتَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ شِئْتَ نَصْرَانِيًّا، وَإِنْ شِئْتَ مَجُوسِيًّا» ^٢.

١٤١٠٨ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَعَهُ قَدْرٌ مَخْجَمَةٍ مِنْ دَمٍ،

١. في «بف» والفقهاء: - «له».

٢. في ثواب الأعمال: + «مسجد».

٣. في حاشية «جت»: «ذاك».

٤. في «جت» و ثواب الأعمال: «فقالوا».

٥. في «جت»: «من».

٦. في ثواب الأعمال: «أو رضوا».

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٩٧، ح ٥١٧٠، معلقاً عن محمد بن أبي عمير؛ ثواب الأعمال، ص ٣٢٨، ح ١، بسنده عن محمد بن أبي عمير، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٨، ١٥٦٩٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧، ح ٣٥٠٤٢.

٨. في المرأة: «مؤمناً، أي لإيمانه».

٩. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٤، ح ٤٩٦٢؛ وج ٤، ص ٩٦، ح ٥١٦٥، معلقاً عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٥، ح ٦٥٧؛ و ثواب الأعمال، ص ٣٢٧، ح ٤، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٧، ح ١٥٦٩٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٩، ح ٣٥٠٤٦.

فَيَقُولُ: وَ اللَّهُ مَا قَتَلْتُ وَ لَا شَرِكْتُ فِي دَمٍ^١، قَالَ^٢: بلى، ذَكَرْتَ عَبْدِي فَلَنَا، فَتَرَقَى
ذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ، فَأَصَابَكَ مِنْ دَمِهِ^٣.

١٤١٠٩ / ١١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سِنَانٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَافِكُ الدَّمِ^٤، وَ لَا شَارِبُ الْخَمْرِ، وَ لَا
مَشَاءَ بَنِيمٍ^٥».

١٤١١٠ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَسَامَةَ زَيْدٍ الشُّحَّامِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَقَفَ بِمَنْى حِينَ قَضَى مَنَاسِكَهَا^٦
فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، اسْمَعُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ وَ اغْلِقُوا عَنِّي، فَإِنِّي^٧ لَا أَذْرِي
لَعَلِّي لَا أَلْقَاكُمْ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ^٨ بَعْدَ عَامِنَا هَذَا، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ^٩ يَوْمٍ أَغْظَمَ
حُزْمَةً؟ قَالُوا: هَذَا الْيَوْمَ، قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ أَغْظَمَ حُزْمَةً؟ قَالُوا: هَذَا الشَّهْرُ، قَالَ: فَأَيُّ

١. في «بف» - «في دم».

٢. في الوسائل: «فيقال».

٣. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٧، ح ١٥٦٩٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧، ح ٣٥٠٤١.

٤. في الوسائل: «للدن».

٥. في المرأة: «محمول على مستحلها، أو لا يدخل الجنة ابتداء، بل بعد تعذيب وإهانة، أو جنة مخصوصة من الجنان، أو في البرزخ».

٦. الخصال، ص ١٨٠، باب الثلاثة، ح ٢٤٤، بسنده عن محمد بن سنان، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام.
ثواب الأعمال، ص ٢٦٢، ح ١، بسند آخر. وفيه، ص ٢٦٢، ح ٢، بسنده عن زيد بن علي، عن آبائه، عن
علي عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٧، ح ١؛ والزهد، ص ٩، ح ١٧؛ والأمال
للصدوق، ص ٤٠٤، المجلس ٦٣، ح ٥؛ وثواب الأعمال، ص ٢٦٢، ح ٣؛ والخصال، ص ١٧٩، باب الثلاثة،
ح ٢٤٣. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٧، ح ١٥٦٩٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٣، ح ٣٥٠٢٩.

٧. في «بج»، «بف»، وحاشية «جت» والوافي: «مناسكه». وفي المرأة: «في بعض النسخ: «مناسكه» على التذكير
راجع إلى الرسول صلى الله عليه وآله أو إلى منى بتأويل. وعلى التأنيت إلى الثاني».

٨. في الوافي: - «فإني».

٩. في «بف» والوافي: + «من».

١٠. في «بج»: «وأي».

بَلَدٍ أَغْظَمَ حُزْمَةً؟ قَالُوا: هَذَا الْبَلَدُ، قَالَ: فَإِنْ دِمَاءُكُمْ وَ أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُزْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَهُ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، أَلَا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ، فَلْيُؤَدِّهَا إِلَى مَنْ ائْتَمَنَ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطِيبَةِ نَفْسِهِ، وَلَا تَظْلِمُوا أَنْفُسَكُمْ^٢، وَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا^٣.

٢- بَابُ آخِرِ حُزْمَتِهِ

٢٧٤/٧

١٤١١ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ مُتْنَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «وَجِدَ فِي قَائِمٍ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحِيفَةً: إِنَّ أَعْنَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الْقَاتِلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَ الضَّارِبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَ مَنْ أَدْعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَ مَنْ أَخَذَ حَدَثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا،

١. في «م»: «وقال: إن».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: إلا بطيبة نفسه، الاستثناء من المال فقط. قوله عليه السلام: «ولا تظلموا أنفسكم» أي بمخالفة الله تعالى فيما أمرتكم به ونهيتكم عنه في هذه الخطبة أو مطلقاً، أو لا يظلم بعضكم بعضاً، فإن المسلم بمنزلة نفس المسلم».

٣. الكافي، كتاب الديات، باب آخر منه، ح ١٤١٥؛ والفتحية، ج ٤، ص ٩٢، ح ٥١٥١، بسند آخر. تفسير القمي، ج ١، ص ١٧١، مراسلاً عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع زيادة: تحف العقول، ص ٣٠، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى قوله: «فليؤدّها إلى من ائتمنه عليها» مع زيادة في آخره، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٣، ح ١٥٦٨١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠، ح ٣٥٠٢٣؛ وفيه، ج ٥، ص ١٢٠، ذيل ح ٦٠٨٩؛ البحار، ج ٨٣، ص ٢٧٩، وفي الأخيرين من قوله: «ألا من كانت عنده أمانة» إلى قوله: «إلا بطيبة نفسه».

٤. في «ع، ك، ل» والوسائل: «- والله».

٥. قال ابن الأثير: «في حديث المدينة: «من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً» الحدث: الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعناد ولا معروف في السنة. والمحدث يروى بكسر الدال وفتحها على الفاعل والمفعول، فمعنى الكسر: من نصر جانياً أو آواه وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه. والفتح: هو الأمر المبتدع

لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَرْفًا وَلَا عَذْلًا^٢.

١٤١٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ^٣ أَغْنَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَمَنْ ضَرَبَ مَنْ لَمْ يَضْرِبْهُ»^٤.

١٤١٣ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوُشَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ

ضَرَبَ^٥ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَخَذَ حَدَثًا، أَوْ أَوَى مُخْدِثًا.

نفسه، ويكون معنى الإيواء فيه الرضا به والصبر عليه، فإنه إذا رضي بالبدعة وأقر فاعلمها ولم ينكر عليه فقد أواه. النهاية، ج ١، ٣٥١ (حدث).

١. قال ابن الأثير: «الصرف: التوبة، وقيل: النافلة. والعدل: القدية، وقيل: الفريضة». النهاية، ج ٣، ص ٣٤ (صرف).

٢. المحاسن، ص ١٠٥، كتاب عقاب الأعمال، ح ٨٦، بسند آخر، مع اختلاف الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٤، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي ﷺ، إلى قوله: «والضارب غير ضاربه». قرب الإسناد، ص ٢٥٨، ح ١٠٢٠، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف. وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٧١، ح ١٣٩، وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٢٢، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه، عن علي عليه السلام، إلى قوله: «والضارب غير ضاربه». الوافي، ج ١٦، ص ٥٧١، ح ١٥٧٠٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١، ح ٣٥٠٥٠، إلى قوله: «كافر بما أنزل الله على محمد».

٣. في «بف» - «إن». وفي الوسائل، ح ٣٥٠٣٤ - «قال رسول الله ﷺ».

٤. في «جت»: «غير ضاربه» بدل «من لم يضربه».

٥. ثواب الأعمال، ص ٣٢٧، ح ٧، بسند عن ابن أبي عمير. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٤، ضمن ح ٥٨٤٠، والأمالى للصدوق، ص ٢٠، المجلس ٦، ضمن ح ٤؛ ومعاني الأخبار، ص ١٩٥، ضمن ح ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٧١، ح ١٥٧٠٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤، ح ٣٥٠٣٤؛ وج ٢٩، ص ٢١، ح ٣٥٠٤٩.

٦. في «ن»: «وَضَرَبَ». وفي الوافي: «ومن ضرب» بدل «أو ضرب».

قُلْتُ: وَمَا الْمُخْدِتُ^١؟ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ»^٢.

١٤١١٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصَّقِيلِ^٣، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٤: «وُجِدَ فِي ذُؤَابَةِ^٥ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَجِيفَةٌ، فَإِذَا^٦ فِيهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، إِنَّ أَغْنَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَ الصَّارِبِ غَيْرَ ضَارِبِهِ؛ وَ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؛ وَ مَنْ أَخَذَ حَدَثًا، أَوْ أَوَى مُخْدِتًا، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَ لَا عَدْلًا».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ لِي: «أُتَذَرِي^٧ مَا يَغْنِي^٨ مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ؟» قُلْتُ: مَا يَغْنِي بِهِ؟

١. في «جت» وحاشية «بيح» ومعاني الأخبار وعيون الأخبار: «الحدث».

٢. ثواب الأعمال، ص ٣٢٨، ح ١، من قوله: «لعمري من أحدث حدثاً؛ عيون الأخبار، ج ١، ص ٣١٣، ح ٨٥؛

معاني الأخبار، ص ٣٨٠، ح ٦، وفي كلها بسند آخر عن الحسن بن علي بن بنت إلياس، عن الرضا^٩. وراجع: الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٨٤٢، الوافي، ج ١٦، ص ٥٧٢، ح ١٥٧٠٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١، ح ٣٥٠٥١.

٣. ورد الخبر في معاني الأخبار، ص ٣٧٩، ح ٣، بسند آخر عن أبان عن إسحاق بن إبراهيم الصيقل، والظاهر أنه سهو؛ فإننا لم نجد في روايتنا من يُسَمَّى بإسحاق وهو ملقب بالصيقل. أما إبراهيم الصيقل فقد ذكره الشيخ الطوسي في من روى عن أبي عبد الله^{١٠}. وأبو إسحاق كنية كثير من المُسَمَّين بإبراهيم. وهذا واضح لمن تتبع مصادر الرجال والتراجم. راجع: رجال الطوسي، ص ١٦٨، الرقم ١٩٤٤. وانظر على سبيل المثال: رجال النجاشي، ص ١٤-١٩، الرقم ١٢-٢٢.

وؤكد ذلك أن الخبر ورد في الفقيه، ج ٤، ص ٩٤، ح ٥١٥٨، عن أبان عن أبي إسحاق إبراهيم الصيقل.

٤. قال الفيومي: «الذؤابة - بالضم - مهموز -: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهي عقصة. والذؤابة أيضاً طرف العمامة. والذؤابة طرف السوط». المصباح المنير، ص ٢١١ (ذاب).

وقال الجوهرى: «الذؤابة أيضاً: الجلد التي تعلق على آخرة الرجل». الصحاح، ج ١، ص ١٢٦ (ذاب).

وفي المرأة: «لعل المراد بالذؤابة هنا ما يعلق عليه ليجعل فيه بعض الضروريات كالمخيط وغيره».

٥. في «بف» - «وإذا».

٦. في الفقيه ومعاني الأخبار: «مكتوب».

٧. في «ل»، «بف»، «بن»، «جد»، «والوفاي» والوسائل ومعاني الأخبار: «تدري» بدون همزة الاستفهام.

٨. في «ن»، «جد»، وحاشية «بيح»، «جت»: «وما معنى».

قَالَ: «يَغْنِي^١ أَهْلَ الدِّينِ^٢».

وَالصَّرَفُ: التَّوْبَةُ فِي قَوْلِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَ الْعَذْلُ: الْفِدَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

٥٠١٤١١٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَقَفَ بِمِنَى حِينَ قَضَى مَنَاسِكَهُ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، اسْمَعُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ فَأَغْلِقُوا عَلَيَّ؛ فَإِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَتَاكُمْ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ بَعْدَ غَائِمِنَا هَذَا^٣، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ يَوْمٍ أَعْظَمُ حَزْمَةً؟ قَالُوا: هَذَا الْيَوْمُ، قَالَ^٤: فَأَيُّ شَهْرٍ أَعْظَمُ حَزْمَةً؟ قَالُوا: هَذَا الشَّهْرُ، قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ أَعْظَمُ حَزْمَةً؟ قَالُوا: هَذَا الْبَلَدُ^٥، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَزْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَهُ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، أَلَا وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ، فَلْيُؤَدِّهَا إِلَى مَنْ ائْتَمَنَ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطَيْبَةٍ نَفْسِهِ، وَلَا تَظْلِمُوا

١. في «ك»: - «يعني». وفي «بح»: + «به». وفي «بف»: + «أهل البيت».

٢. في الوافي: «يعني أهل البيت [الدين]». وفي المرأة: «فَسَرَتِ الْعَامَةُ الْوَلَاءَ بِمَا يُوْجِبُ الْإِرْثَ مِنْ وَلَاءِ الْعَتَقِ وَضَمَانِ الْجَرِيرَةِ أَوْ النَّسَبِ أَيْضاً، فَردَّ عليهم بأنَّ المراد ولَاءُ أئمة الدين».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٩٤، ح ٥١٥٨، معلقاً عن أبان: معاني الأخبار، ص ٣٧٩، ح ٣، بسنده عن أبان، عن إسحاق بن إبراهيم الصيقل. المحاسن، ص ١٧، كتاب الأشكال والقرائن، ح ٤٩، بسند آخر. قرب الإسناد، ص ١٠٣، ح ٣٤٨، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «صرفاً ولا عدلاً» مع اختلاف سيرة الوافي، ج ١٦، ص ٥٧٢، ح ١٥٧٠٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٧، ح ٣٥٠٦٧.

٤. في «بف»: - «بن محمد».

٥. في «بف»: + «قال».

٦. في «ن»: جت: «وقال».

٧. في «ن»: جت: «وأني».

٨. في «ن»: «أني».

٩. في «ن»: «وقالوا».

١٠. في «ع»، «ل»، «بح»، «بف»، «بن»: «هذه البلدة».

أَنْفُسَكُمْ، وَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا^١.

١٤١٦ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ جَمِيلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَنْ أَخَذَتْ
بِالْمَدِينَةِ^٢ حَدَثًا، أَوْ آوَى مُخْدِتًا^٣.
قُلْتُ: مَا هَذَا حَدَّثَ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ»^٤.

١٤١٧ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ كَلْبِ بْنِ الْأَسَدِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^٥ قَالَ: «وُجِدَ فِي ذَوَابَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله صَجِيفَةٌ
مَكْتُوبٌ^٦ فِيهَا: لَعْنَةُ اللَّهِ وَ الْمَلَائِكَةِ^٧ عَلَى مَنْ أَخَذَتْ حَدَثًا أَوْ آوَى مُخْدِتًا؛ وَ مَنْ ادَّعَى
إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ؛ وَ مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ
اللَّهِ»^٨.

١. الكافي، كتاب الديات، باب القتل، ح ١٤١١٠؛ والفتحية، ج ٤، ص ٩٢، ح ٥١٥١، بسند آخر. تفسير القمي،
ج ١، ص ١٧١، مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله؛ تحف العقول، ص ٣٠، عن النبي صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «فليؤدّها إلى من انتمنه
عليها» مع زيادة في آخره، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٣، ح ١٥٦٨١؛ الوسائل، ج ٢٩،
ص ١٠، ذيل ح ٣٥٠٢٣؛ البحار، ج ٨٣، ص ٢٧٩، من قوله: «ألا من كانت عنده أمانة» إلى قوله: «إلا بطيئة
نفسه».

٢. في «ك» والتعذيب ومعاني الأخبار: «في المدينة».

٣. في «بف» -: «أو آوى محدثاً».

٤. في حاشية «بج»: «وَمَا».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٦، ح ٨٥٢، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن جميل وابن أبي عمير وفضالة بن
أيوب، عن جميل؛ معاني الأخبار، ص ٢٦٤، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن جميل بن ذراج، مع
اختلاف يسير. الفتحة، ج ٤، ص ٩٣، ح ٥١٥٦، معلقاً عن جميل. الوافي، ج ١٤، ص ١٣٩٩، ح ١٤٤٤٧؛ و
ج ١٦، ص ٥٧٣، ح ١٥٧٠٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٦، ح ٣٥٠٦٤.

٦. في «بف» -: «وَأَنَّهُ».

٧. في الوافي: «مكتوبة».

٨. في «جت»+: «وَالنَّاسِ».

٩. الوافي، ج ١٦، ص ٥٧١، ح ١٥٧٠٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٧، ح ٣٥٠٦٥.

٣- بَابُ أَنَّ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا عَلَى دِينِهِ فَلَيْسَتْ لَهُ تَوْبَةٌ

١٤١٨/١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا^١ فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا»^٢؟

قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا^٣ عَلَى دِينِهِ، فَذَلِكَ^٤ الْمُتَعَمِّدُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٥: «وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا»^٦.

قُلْتُ: فَالرَّجُلُ يَقَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجُلِ شَيْءٌ، فَيَضْرِبُهُ بِسَيْفِهِ، فَيَقْتُلُهُ؟

قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ^٧ الْمُتَعَمِّدُ^٨ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٩».

٢٧٦/٧

١. في «جد»: «فليس».

٢. قوله تعالى: «مُتَعَمِّدًا»؛ قال المحقق الأردبيلي: «أي قاصداً إلى قتله عالماً بإيمانه وحرمة قتله وعصمة دمه، فيحتمل أن يكون الخلود حنيناً كناية عن كثرة المدة، ومقيداً بعدم العفو والتوبة، أو مستحلاً لذلك أو قاتلاً لإيمانه فيكون كافراً، فلا يحتاج إلى التأويل». زبدة البيان، ص ٦٧٤.

٣. في «ع»، «ل»، «ن»، «يح» والوسائل والفقهاء ومعاني الأخبار: - «خَلِيلًا فِيهَا». والآية في سورة النساء (٤): ٩٣.

٤. في تفسير العياشي، ح ٢٤٧: «متعمداً».

٥. في «ك»، «ب»، «ن»، «جد» والوسائل والفقهاء ومعاني الأخبار وتفسير العياشي، ح ٢٣٧: «فذاك».

٦. في الفقهاء والتهذيب ومعاني الأخبار وتفسير العياشي، ح ٢٣٧: «وفي كتابه».

٧. النساء (٤): ٩٣.

٨. في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «جد» والوسائل والفقهاء وتفسير العياشي، ح ٢٣٧: «ذاك».

٩. في الوافي وتفسير العياشي، ح ٢٣٧: «التعمد».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٤، ح ٦٥٦، بسنده عن عثمان بن عيسى؛ معاني الأخبار، ص ٣٨٠، ح ٤، بسنده عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٩٧، ح ٥١٧١، معلقاً عن سماعة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٧، صدر ح ٢٣٦، عن سماعة من دون تصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٦٧، ذيل ح ٢٣٧، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله أو أبي الحسن عليهما السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٥٦٩، ح ١٥٦٩٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١، ح ٣٥٠٧٤.

١٤١٩ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ وَابْنِ بُكَيْرٍ^١ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْمُؤْمِنِ يَقْتُلُ الْمُؤْمِنَ مَتَعَمَّداً: أَلَهُ^٢ تَوْبَةٌ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ قَتَلَهُ لِإِيمَانِهِ، فَلَا تَوْبَةَ لَهُ؛ وَإِنْ كَانَ قَتَلَهُ لِقَضَبٍ، أَوْ لِسَبَبٍ شَيْءٍ^٣،

مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا، فَإِنْ تَوْبَتَهُ أَنْ يَقَادَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلِيمَ بِهِ^٤، انْطَلَقَ إِلَى أَوْلِيَاءِ

الْمَقْتُولِ، فَأَقَرَّ عَنْدَهُمْ بِقَتْلِ صَاحِبِهِمْ، فَإِنْ عَفَوْا عَنْهُ فَلَمْ يَقْتُلُوهُ، أُعْطَاهُمُ الدِّيَّةَ، وَ

أَغْتَقَى نَسَمَتَهُ، وَصَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَأَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِيناً تَوْبَتَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ

جَلَّ^٥»^٦.

١. ورد الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٣، ح ٦٥١ عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن سنان و بكير. وهو سهو فإن المراد من بكير في هذه الطبقة بكير بن أعين أخو زرارة، وهو مات في حياة أبي عبدالله عليه السلام ولم يدرك ابن محبوب رواية هذه الطبقة.

وأما محمد بن سنان، فلم يثبت رواية الحسن بن محبوب عنه بل المعهود المتكرر في كثير من الأسناد رواية [الحسن] بن محبوب عن عبدالله بن سنان. راجع: رجال الكشي، ص ١٦١، الرقم ٢٧٠؛ رجال الطوسي، ص ١٧٠، الرقم ١٩٩٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٩، ص ٣٥٥-٣٥٦؛ وج ٢٣، ص ٢٤٤ و ص ٢٦٤-٢٦٦.

ويؤيد ذلك - مضافاً إلى ما ورد في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب في ما نحن فيه، من «ابن سنان» بدل «محمد بن سنان» - ورود الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٥، ح ٦٥٩، عن الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان و ابن بكير.

٢. في «بحر»، بفتح، بن، والفقهاء تفسير العياشي، ح ٢٣٩: «وله» بدون همزة الاستفهام. وفي الوسائل: «هل له».

٣. في «ن»: «فإن». ٤. في الوسائل والتهذيب، ح ٦٥١: «وشيء».

٥. في الفقهاء والتهذيب، ح ٦٥١ وتفسير العياشي، ح ٢٣٩: «وأحد».

٦. في التهذيب، ح ٦٥١: «- توبة إلى الله عز وجل».

٧. الفقهاء، ج ٤، ص ٩٥، ح ٥١٦٤؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٦٥، ح ٦٥٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفيه ص ١٦٣، ح ٦٥١، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن سنان و بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام. تفسير العياشي،

١٢٠/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،
عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ مُؤْمِنًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ غَيْرَ أَنَّهُ
حَمَلَهُ الْغَضَبُ عَلَى قَتْلِهِ: هَلْ لَهُ تَوْبَةٌ إِنْ أَزَادَ ذَلِكَ، أَوْ لَا تَوْبَةَ لَهُ؟
فَقَالَ: «يَقَادُ^١ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ، انْطَلَقَ إِلَى أَوْلِيَائِهِ، فَأَعْلَمَهُمْ^٢ أَنَّهُ قَتَلَهُ، فَإِنْ عَفَوْا
عَنْهُ، أَغْطَاهُمُ الدِّيَّةَ، وَاعْتَقَ رَقَبَتَهُ، وَصَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَتَصَدَّقَ^٣ عَلَى سِتِّينَ
مَسْكِينًا^٤».

١٢١/٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ
الْمَنْعَرِيِّ، عَنْ عِيسَى الضَّرِيرِ^٥، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا^٦، مَا تَوْبَتُهُ؟
قَالَ: «يُمْكِنُ مِنْ نَفْسِهِ».
قُلْتُ: يَخَافُ أَنْ يَقْتُلُوهُ؟
قَالَ: «فَلْيُعْطِهِمُ الدِّيَّةَ».

١. ج ١، ص ٢٦٧، ذيل ج ٢٣٦، عن سماعة من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وفيه، ص ٢٦٧، ح ٢٣٩، عن ابن
سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٥٧٥، ح ١٥٧١١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٠، ح ٣٥٠٧٣.

٢. في التهذيب، ج ٨ والنوادر للأشعري: «مؤمن».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب، ج ٨ والنوادر للأشعري. وفي المطبوع: «إذا».

٤. في النوادر: «يفسر». وفي التهذيب، ج ٨: «يقر».

٥. في الوافي: «وأعلمهم».

٦. في «ك، ل، ن، بن» وحاشية «ج»: «وَصَدَّقَ».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٣، ح ١١٩٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. النوادر للأشعري، ص ٦٣، ح ١٢٩، عن
عبد الله بن سنان. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٢، ح ٦٥٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٧٥،
ح ١٥٧١٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩٩، ذيل ج ٢٨٨٨٧.

٨. في الكافي، ح ١٣١٨٨ والفقهاء والتهذيب: «الضعيف». والرجل مجهول لم نعرفه.

٩. في الفقيه: «- متعمداً».

قُلْتُ: يَخَافُ أَنْ يَغْلَمُوا بِذَلِكَ؟

قَالَ: «فَلْيَنْظُرْ إِلَى الدِّيَةِ، فَلْيَجْعَلْهَا^٢ صَرًّا، ثُمَّ لِيَنْظُرْ مَوَاقِيتَ الصَّلَوَاتِ^٣، فَلْيَلْقِهَا^٤

فِي دَارِهِمْ^٥».

٤ - بَابُ وَجْهِ الْقَتْلِ^٦

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، قَالَ:

وَجْهُ الْقَتْلِ الْعَدِي^٨ عَلَى ثَلَاثَةِ ضُرُوبٍ: فَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَةُ، وَمِنْهُ مَا

٢٧٧/٧

يَجِبُ^٩ فِيهِ الدِّيَةُ وَلَا يَجِبُ فِيهِ الْقَوْدُ وَالْكَفَّارَةُ، وَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ النَّارُ.

فَأَمَّا مَا يَجِبُ^{١٠} فِيهِ النَّارُ، فَرَجُلٌ يَقْصِدُ لِرَجُلٍ مُؤْمِنٍ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، فَيَقْتُلُهُ عَلَى دِينِهِ

١. في «بن» والوسائل: «ذلك». وفي الفقيه والتهذيب: «+ قال: فليتزوّج إليهم (تهذيب: فيتزوّج منهم) امرأة، قلت: يخاف أن تطلعهم على ذلك».

٢. في الفقيه والتهذيب: «فيجعلها».

٣. في «ن، بف، جت، جد» والكافي والفقيه والتهذيب: «الصلاة».

٤. في الوسائل: «فيلقها».

٥. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ١٥: «قوله: فليعطهم الدية، أي بأن يوصل إليهم على سبيل الهدية، والصرر جمع صرة والتقييد بمواقيت الصلوات لوقوع مرورهم عليها لبروزهم للطهارة، والذهاب إلى المساجد، وأما غير ذلك الوقت فيمكن أن يصيبها غيرهم. وفيه دلالة على أن ولي الدم إن لم يعلم بالقتل لم يجب على القاتل إعلامه وتمكينه، بل يجب أن يوصل إليه الدية، وهو خلاف ما هو المشهور من أن الخيار في ذلك إلى ورثة المجني عليه، لا إليه، والله يعلم».

٦. الكافي، كتاب الديات، باب في القاتل يريد التوبة، ح ١٣١٨٨. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٣، ح ٦٥٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم، الفقيه، ج ٤، ص ٩٥، ح ٥١٦٢، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن محسن بن أحمد، عن عيسى الضعيف، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١٦، ص ٥٧٦، ح ١٥٧١٦: الواسل، ج ٢٩، ص ٣٣، ح ٣٥٠٧٨.

٧. في «جد» وحاشية «م»: «باب وجوه قتل العمد».

٨. في حاشية «بح»: «+ عن أبيه».

٩. في «م، بح، بف، بن، جد»: «- العمد». وفي حاشية «م»: «قتل العمد بدل العمد».

١٠. في «ول، بن»: «+ ما تجب».

١١. في «ول»: «+ ما تجب».

مُتَعَمِّدًا، فَقَدْ وَجَبَتْ فِيهِ النَّارُ حَتْمًا، وَلَيْسَ لَهُ إِلَى التَّوْبَةِ سَبِيلٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ^١ مَنْ قَصَدَ^٢ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ، أَوْ حُجَّةً^٣ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ عَلَى دِينِهِ، أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْ هُدَاهِ الْمَنَازِلِ، فَلَيْسَ لَهُ تَوْبَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْقَاتِلُ مِثْلَ الْمَقْتُولِ، فَيَقَادَ بِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ^٤ عِذْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ نَبِيًّا نَبِيًّا، وَلَا إِمَامًا إِمَامًا، وَلَا رَجُلًا مُؤْمِنًا رَجُلًا مُؤْمِنًا عَالِمًا عَلَى دِينِهِ، فَيَقَادَ نَبِيٌّ بِنَبِيٍّ، وَلَا إِمَامٌ بِإِمَامٍ، وَلَا عَالِمٌ بِعَالِمٍ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى تَعَمُّدٍ مِنْهُ، فَمِنْ هُنَا^٥ لَيْسَ^٦ لَهُ إِلَى التَّوْبَةِ سَبِيلٌ.

فَأَمَّا^٧ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ، فَرَجُلٌ يَقْصِدُ رَجُلًا^٨ عَلَى غَيْرِ دِينٍ، وَلَكِنَّهُ لِسَبَبٍ مِنْ أَشْيَاءِ الدُّنْيَا لِعُضْبٍ^٩ أَوْ حَسَدٍ، فَيَقْتُلُهُ، فَتَوْبَتُهُ أَنْ يُمْكِنَ مِنْ نَفْسِهِ، فَيَقَادَ بِهِ، أَوْ يَقْبَلَ الْأُولِيَاءَ الدِّيَّةَ، وَيَتُوبَ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَنْدَمَ.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ، وَلَا يَجِبُ فِيهِ^{١٠} الْقَوْدُ، فَرَجُلٌ مَارَحَ رَجُلًا، فَوَكَرَهُ^{١١} أَوْ رَكَلَهُ^{١٢} أَوْ رَمَاهُ بِشَيْءٍ لَا عَلَى جِهَةٍ^{١٣} الْعُضْبِ، فَأَتَى عَلَى نَفْسِهِ، فَيَجِبُ^{١٤} فِيهِ الدِّيَّةُ؛ إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ^{١٥} عَلَى تَعَمُّدٍ، قَبِلَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ، ثُمَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بَعْدَ ذَلِكَ:

١. في «بف»: «مثل».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «قتل».

٣. في «بف»: «وحجة». ٤. في «ع، ك، ل، م، ن، بن»: «ذلك».

٥. في «ك، جت»: «هاهنا». وفي «م»: «هناك». وفي «ع، بف»: «فمنها» بدل «فمن هنا». وفي «بن»: «فمن هنا».

٦. في «بن»: «فليس». ٧. في «بح، بف»: «وأما».

٨. في «بف»: «لرجل». ٩. في «بف»: «بعضب».

١٠. في «ع، ل»: «فيه».

١١. الوكر كالوعد: الدفع والطعن والضرب بجميع الكف. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٢٧ (وكر).

١٢. قال الفيروزآبادي: «الركل: ضربك الفرس برجلك ليعدو والضرب برجل واحدة وقد تراكل القوم».

القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٣٢ (ركل).

وفي المرأة: قوله: أو ركله، وفي بعض النسخ: دكله، أي مزغله.

١٣. في «بن»: «جهة». ١٤. في «ع، ك، ل، جد»: «فتجب».

١٥. في «ك»: «منه».

صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً، أَوْ إِطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؛ وَ التَّوْبَةُ بِالنَّدَامَةِ وَ
الِاسْتِغْفَارِ مَا دَامَ حَيًّا^١؛ وَ الْعَزِيمَةُ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ.

وَأَمَّا قَتْلُ الْخَطَا، فَقَتْلُ ثَلَاثَةِ ضُرُوبٍ^٢؛ ضَرْبٌ مِنْهُ^٣ مَا تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ وَ الدِّيَّةُ^٤، وَ
مِنْهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ وَ لَا تَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ^٥، وَ مِنْهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ قَبْلُ وَ
الْكَفَّارَةُ بَعْدُ، وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَ مَنْ
قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ
قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ لَيْسَ فِيهِ دِيَّةٌ ﴾ وَ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ
بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ^٦.

وَ تَفْسِيرُ ذَلِكَ: إِذَا كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ نَازِلًا بَيْنَ قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَوَقَعَتْ بَيْنَهُمْ
حَرْبٌ، فَقَتِلَ ذَلِكَ الْمُؤْمِنُ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ نَزَلَ فِي^٧
دَارِ الْحَرْبِ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ» فَإِنْ كَانَ الْمُؤْمِنُ نَازِلًا بَيْنَ قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ أَهْلِ
الْحَرْبِ، وَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الرَّسُولِ أَوْ الْإِمَامِ مِيثَاقٌ أَوْ عَهْدٌ إِلَى مُدَّةٍ، فَقَتَلَ ذَلِكَ الْمُؤْمِنُ
رَجُلًا^٨ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَدْ وَجَبَتْ^٩ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَ الْكَفَّارَةُ.

٢٧٨/٧

١. في المرأة: «قوله: «ماذا دام حياً، لعله على الأفضلية والاستحباب».

٢. في «بن»: «أضرب».

٣. هكذا في «ع»، ك، ل، ن، بح، بن، جت، جد، و حاشية «م». و في «م» و حاشية «بح، جت»: «فمنه» بدل «ضرب منه». و في المطبوع: «منه» بدلها.

٤. في «ك، م، ن، بح، جت، جد»: «ما يجب».

٥. في «م»: «الدية والكفارة».

٦. في «ن، بح، جت، جد»: «ما يجب».

٧. في «ك، م، ن، بح، جت، جد»: «لا يجب».

٨. النساء (٤): ٩٢.

٩. في «ك، م، ن، بح، جت، جد»: «ما يجب».

١٠. في «ن، بح، بف، بن، جت، جد»: «في».

١١. في «ن، بح، جت، جد»: «وجب».

وَأَمَّا قَتْلُ الْخَطَا الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ وَالْدِّيَّةُ، فَرَجُلٌ أَرَادَ سَبْعًا أَوْ غَيْرَهُ، فَأَخْطَأَ، فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَالْدِّيَّةُ.^٣

٥- بَابُ قَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا

١٤٢٢/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُدَيْدٍ وَابْنِ أَبِي عَمِيرٍ جَمِيعاً، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «قَتْلُ الْعَمْدِ كُلُّ مَا عَمَدَ بِهِ الضَّرْبُ فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَإِنَّمَا الْخَطَا أَنْ يُرِيدَ الشَّيْءَ فَيُصِيبُ غَيْرَهُ».^٤
وَقَالَ^٥: «إِذَا أَقْرَ^٦ عَلَى نَفْسِهِ بِالْقَتْلِ، قُتِلَ وَإِنْ^٧ لَمْ يَكُنْ^٨ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ^٩».^{١٠}

١. في «م»، ن، بح، بف، جد: «يجب».

٢. في «م»: «الدية والكفارة».

٣. تفسير القمي، ج ١، ص ١٤٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير.

٤. في الوسائل: «أصحابنا».

٥. في «بف» والتعذيب وتفسير العياشي: «ففيه».

٦. في «م»، ن، بح، بن، جد: «والمسائل: «أن تريد».

٧. في «ع»، ك، ل، م، ن، بح، بن، جد: «والمسائل: «فتصيب».

٨. قال الشهيدان في اللعة وشرحها: «الضابط في العمد وقسيمه: أَنَّ الْعَمْدَ هُوَ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْفِعْلُ وَالْقَصْدُ بِمَعْنَى أَنْ يَقْصِدَ قَتْلَ الشَّخْصِ الْمَعْنَى. وَفِي حُكْمِهِ تَعَمَّدَ الْفِعْلُ دُونَ الْقَصْدِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِباً. وَالْخَطَا الْمُحْضَرُّ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ فِعْلاً وَلَا قَصْداً بِالْمَعْنَى عَلَيْهِ وَإِنْ قَصِدَ الْفِعْلُ فِي غَيْرِهِ. وَالْخَطَا الشَّبِيهَ بِالْعَمْدِ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْفِعْلُ وَيَقْصِدَ إِيقَاعَهُ بِالشَّخْصِ الْمَعْنَى وَيَخْطِئُ فِي الْقَصْدِ إِلَى الْفِعْلِ، أَيْ لَا يَقْصِدُ مَعَ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقْتُلُ غَالِباً، فَالطَّيِّبُ يَضْمَنُ فِي مَالِهِ مَا يَتْلَفُ بِعَلَاஜِهِ نَفْساً وَطَرَفاً، لِحَصُولِ التَّلَفِ الْمُسْتَدِّ إِلَى فِعْلِهِ». الروضة البهية، ج ١٠، ص ١٠٦-١٠٨.

٩. في الكافي، ح ١٣٨٥٧: «قال».

١٠. في الكافي، ح ١٣٨٥٧: «إِذَا» بدل «وَإِنْ».

١١. في الكافي، ح ١٣٨٥٧: «وَالرَّجُلُ».

١٢. في الوافي: «لَمْ تَكُنْ».

١٣. في «ع»، ل، ن، بن، -: «بَيِّنَةٌ». وفي الكافي، ح ١٣٨٥٧: «شُهُود».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٥، ح ٦٢٣، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير. الكافي، كتاب الحدود، باب ما يجب على من أقر على نفسه بحد...، ح ١٣٨٥٧، بسنده عن ابن أبي عمير، من قوله: «إِذَا أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ».

١٤١٢٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الْعَمَدُ كُلُّ مَا اعْتَمَدَ شَيْئًا، فَأَصَابَهُ بِحَدِيدَةٍ أَوْ بِحَجَرٍ أَوْ بِعَصَا أَوْ بِوَكْرَةٍ^٢، فَهَذَا^٣ كُلُّهُ عَمَدٌ، وَالْخَطَأُ مَنِ اعْتَمَدَ شَيْئًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ»^٤.

١٤١٢٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ^٥؛ وَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يُخَالِفُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَضَائَكُمْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «هَاتِ شَيْئًا مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ»^٦.

قُلْتُ: اقْتَتَلَ غُلَامَانِ^٧ فِي الرَّحْبَةِ، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَعَمَدَ الْمَفْضُوضُ إِلَى

مع زيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٢٢٣، عن ابن أبي عمير. فقه الرضا ﷺ، ص ٣١١، وفيهما إلى قوله: «فيصيب غيره» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٨٩، ح ١٥٧٤٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧، ح ٣٥٠٨٩.

١. في التهذيب: «من».

٢. في «بف»: «وكزه».

٣. في «ك»: «فهذه».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٥، ح ٦٢٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٥٨٩، ح ١٥٧٤٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٦، ح ٣٥٠٨٦.

٥. هكذا في «ع»، بح، بف، بن، وحاشية «جت» والوسائل. وفي «ك»، م، ن، جت، جد، والمطبوع: «عن صفوان»، وهو سهو، فإن المراد من صفوان، صفوان بن يحيى، بقرينة روايته عن عبد الرحمن بن الحجاج كما هو مفاد وقوع التحويل في السند. وصفوان هذا روى عنه إبراهيم بن هاشم والد علي بن إبراهيم في أسناد عديدة، كما أن ابن أبي عمير وصفوان غداً من رواية كتاب عبد الرحمن بن الحجاج. وأضيف إلى ذلك أن الخبر ورد في التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٦، ح ٦٢٧، عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير وصفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٢٠-٥٢٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٠، الرقم ٤٧٤؛ رجال النجاشي، ص ٢٣٧، الرقم ٦٣٠.

٦. في «بج»: «- وفيه».

٧. في المرأة: «الغلامان محمول على البالغين».

حَجَرٍ، فَضَرَبَ بِهِ رَأْسَ صَاحِبِهِ الَّذِي عَصَهُ، فَشَجَّهُ، فَكَزَّ^١، فَمَاتَ، فَرَفِعَ ذَلِكَ إِلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَأَقَادَهُ^٢، فَقَطَعَ ذَلِكَ عَلَى^٣ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَابْنِ شُبْرَمَةَ، وَكَثُرَ فِيهِ الْكَلَامُ، وَقَالُوا: إِنَّمَا هَذَا الْخَطَأُ^٤، فَوَدَّاهُ عَيْسَى بْنُ عَلِيٍّ مِنْ مَالِهِ. قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ^٥ مَنْ عِنْدَنَا لَيَقِيدُونَ بِالْوَكْرَةِ، وَإِنَّمَا الْخَطَأُ أَنْ يُرِيدَ^٦ الشَّيْءَ فَيُصِيبَ^٧ غَيْرَهُ»^٨.

١٤١٢٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ جَمِيعًا: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْنَاهُ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بِعَصَا، فَلَمْ يَقْلَعْ^٩ عَنْهُ^{١٠} حَتَّى مَاتَ: أَيْدَفَعُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ، فَيَقْتُلَهُ؟

١. في «بف»: - «فَكَزَّ»، أي أصابه الكزاز، وهو داء يأخذ من شدة البرد وتعتري منه رغبة، وهو مكروز. هذا في اللغة. وأما في الطب فهو امتناع الأعصاب أو العضل أو هما عن حركتي القبض والبسط معاً أو على الأفراد أو لدخول الليف، وكأنه غاية التشنج. ويستعمل لفظ الكزاز على معان مختلفة ذكرها الشيخ الرئيس في القانون وفصل البحث في ذلك، وأما الذي نفهمه اليوم من لفظه فهو أنه مرض عفوني يحصل بسبب سم ميكروبي يوجد في ما ثار من الغبار و دقائق التراب من الفرش والبيوت، خصوصاً في تراب المزارع والحدائق والأزقة والاصطبلات، وبالجملته يوجد هذا السم في غالب سطوح الأرض. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٤٠٠ (كزز)؛ القانون، ج ٢، ص ١٠٠ و ١٠١؛ تذكرة أولي الألباب، ج ٣، ص ١٧٩.
٢. في «بج»: «وَأَقَادَهُ».
٣. في «بج»: «بف»: وحاشية «جت» والتذهيب: «عند».
٤. في «بف»: «وقال».
٥. في «بف»: «والوافي والتذهيب: «خطأ».
٦. في «بف»: - «إِنَّ».
٧. في «بج»: «فَيُصِيبُ».
٨. في «بج»: «فَيُصِيبُ».
٩. التذهيب، ج ١٠، ص ١٥٦، ح ٦٢٧، بسنده عن ابن أبي عمير وصفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج. تفسير المياشي، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٢٢٥، عن عبد الرحمن بن الحجاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٢، ح ١٥٧٥٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٥، ح ٣٥٠٨٤.
١٠. في «بج» وحاشية «جت»: «فلم يقطع».
١١. في «بن» والوسائل: «والضرب».

قَالَ: «نَعَمْ، وَ لَا يَتْرُكُ^١ يَغْبَثُ بِهِ، وَ لَكِنْ يُجِيزُ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ^٢».

٥ / ١٤١٢٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْخَطِ الْأَذِي فِيهِ الدِّيَّةُ وَ الْكَفَّارَةُ: أَمْ هُوَ أَنْ يَتَعَمَّدَ^٣ ضَرْبَ رَجُلٍ، وَ لَا يَتَعَمَّدَ^٤ قَتْلَهُ؟ قَالَ^٥: «نَعَمْ».

قُلْتُ: زَمَى شَاةً^٦، فَأَصَابَ إِنْسَانًا؟

قَالَ: «ذَلِكَ^٧ الْخَطُ الْأَذِي لَا شَكَّ فِيهِ، عَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَ الْكَفَّارَةُ».

٦ / ١٤١٢٧. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ:

عَنْ عَبْدِ صَالِحٍ^٩ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بِعَصَا، فَلَمْ يَرْفَعْ الْعَصَا حَتَّى مَاتَ، قَالَ:

«يُذْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، وَ لَكِنْ لَا يَتْرُكُ يَتَلَدَّدُ^{١٠} بِهِ، وَ لَكِنْ يُجَازُ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ^{١١}».

١. في الوسائل والفقهاء التهذيب، ح ٦٣٢: «ولكن لا يترك».

٢. في «بف» والفقهاء التهذيب: - «بالسيف».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ٦٣٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٥١٩٤؛

والتهذيب، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ٦٣٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٢، ح ١٥٧٥١؛

الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٦، ح ٣٥٠٨٥؛ وص ١٢٦، ح ٣٥٣١١.

٤. في «بن، جت، جد» والوافي: «أَنْ يَتَعَمَّدَ». ٥. في «بن، جت»: «ولا يعتمد».

٦. في «بن» والوسائل: «فقال». ٧. في الفقيه: «وشيئاً».

٨. في «م، بن» والوسائل: «ذلك».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٦، ح ٦٢٤، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٥، ح ٥١٩٥، بسند آخر من

دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع زيادة في أوله. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٢٢٩، عن الفضل بن

عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٦٤، ح ٢٢٤، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع

اختلاف. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩١، ح ١٥٧٤٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٨، ح ٣٥٠٩٢.

١٠. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

١١. في الوافي: «عن العبد الصالح».

١٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: يَتَلَدَّدُ بِهِ، أَي يَمْتَلِ بِه وَيَزِيد فِي عِقَابِهِ قَبْلَ قَتْلِهِ لَزِيَادَةِ التَّشْفِي، وَيُقَالُ: أَجَازَ عَلَيْهِ».

١٤١٢٨ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَنْزَلَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَجُلًا بِخَرْقَةٍ أَوْ بِأَجْرَةٍ أَوْ بِعُودٍ، فَمَاتَ، كَانَ
عَمْدًا».^٢

١٤١٢٩ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ،
عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضْلِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَمْدُ الَّذِي يَضْرِبُ بِالسَّلَاحِ أَوْ الْعَصَا^٣ لَا يَقْلَعُ عَنْهُ
حَتَّى يُقْتَلَ، وَالْخَطَا الَّذِي لَا يَتَعَمَّدُهُ».^٤
١٤١٣٠ / ٩. يُونُسُ^٥، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٦:

«أي أجهزه وأسرع في قتله، ومنعه الجوهري وأثبت غيره، والخبر أيضاً يشتهر، والمشهور بين الأصحاب عدم
جواز التمثيل بالجاني وإن كانت جنايته تمثيلاً أو وقعت بالتفريق والتحريق والمثقل، بل يستوفى جميع ذلك
بالسيف».

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ٦٢٩، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٠، ح ٥٢٨٧، معلقاً عن
موسى بن بكر. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩١، ح ١٥٧٥٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٩، ح ٣٥٠٩٣.
١. في المرأة: «فيه رد على العامة في اشتراطهم في العمد كونه بالحديد، وهو أيضاً يدل ظاهراً على مختار
المبسوط، وحمل على ما إذا كان الفعل ممّا يقتل، أو قصد القتل، ويمكن حمل العمد على الأعم كما عرفت».
٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٦، ح ٦٢٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ١١٠، ح ٥٢١٤، بسنده عن
علي بن أبي حمزة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٤، ح ١٥٧٥٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٨،
ح ٣٥٠٩١.
٣. في الوسائل: «أو بالعصا».

٤. الإقلاع عن الأمر: الكف. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٢ (قلع).
٥. في المرأة: «يمكن أن يراد بالخطأ الصرف، فيكون شبه العمد فيه مسكوتاً عنه، أو يحتمل على أن المراد ما
يشمل شبه العمد بأن يكون ضميم «لا يتعمد» راجعاً إلى خصوص الفعل، أي قتل الشخص المخصوص، و
انتفاء ذلك يكون بعدم قصد خصوص والشخص، وبعدم قصد الفعل، أي القتل وإن قصد شخصاً معيناً».
٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٦، ح ٦٢٥، معلقاً عن يونس. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٠، ح ١٥٧٤٤؛ الوسائل، ج ٢٩،
ص ٣٧، ح ٣٥٠٨٧.

٧. السند معلق على سابقه. و يروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى.

٨. في حاشية «جت»: «وأصحابنا».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا بَعَصًا^١ أَوْ بِحَجَرٍ، فَمَاتَ مِنْ ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، فَهُوَ^٢ شِبْهُ^٣ الْعَمْدِ، فَالذِّئْبُ عَلَى الْقَاتِلِ؛ وَإِنْ عَلَاةٌ^٤ وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ بِالْعَصَا أَوْ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَقْتُلَهُ^٥، فَهُوَ عَمْدٌ يَقْتُلُ بِهِ؛ وَإِنْ ضَرْبُهُ ضَرْبَةُ وَاحِدَةٍ^٦، فَتَكَلَّمَ، ثُمَّ مَكَثَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ، ثُمَّ مَاتَ^٧، فَهُوَ شِبْهُ الْعَمْدِ^٨».

١٤١٣ / ١٠. حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

الْحَسَنِ الْمَيْمُونِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ^٩، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^{١٠}: «أُزِمِّي الرَّجُلَ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ. قَالَ: «هَذَا خَطَأٌ».

ثُمَّ أَخَذَ حَصَاةً صَغِيرَةً، فَرَمَى بِهَا، قُلْتُ: أُزِمِّي بِهَا^{١١} الشَّاةَ، فَأَصَابَتْ^{١٢} رَجُلًا. قَالَ: «هَذَا الْخَطَأُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ، وَالْعَمْدُ الَّذِي يَضْرِبُ بِالشَّيْءِ الَّذِي يَقْتُلُ بِمِثْلِهِ^{١٣}»^{١٤}.

١. في «بف» والتعذيب: «بالعصا».

٢. في «ن»: «فهذه».

٣. في «م، جد»، وحاشية «بح» والوسائل: «يشبه». وفي «ع»: «لشبه». وفي التعذيب: «شبيه».

٤. في «بح» وحاشية «جت» والوافي والتعذيب: «والذية».

٥. في «بح»: «حتى يقتل».

٦. في «بف»: «واحدة».

٧. في الوسائل: «ثم مات».

٨. التعذيب، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ٦٢٨، معلقاً عن يونس الجعفریات، ص ١٣١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «أَنَّ السُّوْطَ وَالْعَصَا وَالْحَجَرُ هُوَ شِبْهُ الْعَمْدِ». الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٠، ح ١٥٧٤٥، الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧، ح ٣٥٠٨٨.

٩. في الوسائل: «بن عثمان».

١٠. في «ع، ك، ن، بح، جت»: «له».

١١. في «ع، بف، بن، جت، جد»، والوافي والوسائل: «بها». وفي التعذيب: «رمي» بدل «أرمي بها».

١٢. في «بن» والوسائل: «فأصيب».

١٣. في «ن»: «مثله». وفي المرأة: «هذا موافق للمشهور، والرمي للتمثيل، أي مالا يقتل غالباً كالضرب بمثل هذا».

١٤. التعذيب، ج ١٠، ص ١٥٧، ح ٦٣٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٢٤،

٦- بَابُ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا

١٤١٣٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: كَانَتِ الدِّيَةُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، فَأَقَرَّهَا رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ إِنَّهُ فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ^١ مِائَتِي بَقْرَةٍ، وَفَرَضَ^٢ عَلَى أَهْلِ الشَّاةِ أَلْفَ شَاةٍ

ثَنِيَّةً^٣، وَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَ عَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ^٤، وَ عَلَى

أَهْلِ الْيَمَنِ الْحُلَّ مِائَةً^٥ حَلَّةً^٦.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَجَّاجِ: فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَمَّا رَوَى ابْنُ أَبِي لَيْلَى،

فَقَالَ: «كَانَ عَلَيَّ ﷺ يَقُولُ: الدِّيَةُ أَلْفُ دِينَارٍ، وَ قِيمَةُ الدِّينَارِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، وَ عَشْرَةُ^٧

«عن زرارة، عن أبي عبد الله ﷺ، وتعام الرواية فيه: «العمد أن تعمد فتقتله بما يمثله يقتل» الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٠، ح ١٥٧٤٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧، ح ٣٥٠٩٠.

١. في «بح»: «البقرة».

٢. في «بف» والوافي: - «فرض».

٣. في الفقيه والتهذيب والاستبصار: - «ثنية». وقال ابن الأثير: «الثنية من الغنم: ما دخلت في السنة الثالثة، ومن البقر كذلك، ومن الإبل في السادسة». النهاية، ج ١، ص ٢٢٦ (ثنا).

٤. في التهذيب والاستبصار: + «لأهل الأمصار».

٥. في الوسائل: «مائتي».

٦. في المرأة: «قوله ﷺ: «مائة حلّة» كذا في الفقيه أيضاً، وفي التهذيب: «مائتي حلّة». والأصحاب عملوا بما في التهذيب مع أن نسخ الكافي والفقيه غالباً أضبط من نسخ التهذيب؛ ولعلّ الباعث لهم على ذلك أن المشهور بين العامة القائلين بالحلل هو المائتان. وليكن الجمع بين النسختين بحمل الحلّة في نسخ التهذيب على الشوب الواحد مجازاً. ثم إن الحلّة بالعدد المنصوص لم أرها إلا في هذا الخبر وإنما ذكرها ورواها ابن أبي ليلى، وهو من مشاهير علماء المخالفين، وإعادته ﷺ سائر الخصال وترك الحلّة إن لم يكن نفيًا لها فليس تقريراً، فلا اعتماد عليه مشكل لا سيما مع اختلاف النسخ».

٧. في «بف»: «أو عشرة».

٢٨١/٧ آلف^١ لِأَهْلِ الْأَنْصَارِ^٢، وَ عَلَى أَهْلِ الْبَوَادِي الدِّيَّةُ^٣ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَ لِأَهْلِ السَّوَادِ مِائَتَانِ^٤ بَقَرَةً أَوْ أَلْفَ شَاةٍ^٥.

١٣٣١/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «دِيَّةُ الْخَطَا إِذَا لَمْ يَرِدِ الرَّجُلُ^٦ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ عَشْرَةُ آلَافٍ مِنَ الْوَرِقِ، أَوْ أَلْفٌ مِنَ الشَّاةِ».

وَ قَالَ: «دِيَّةُ الْمُغْلَطَةِ الَّتِي تُشَبِّهُ الْعَمْدَ وَ لَيْسَ بَعْدُ أَفْضَلُ مِنْ دِيَّةِ الْخَطَا بِأَسْنَانِ الْإِبِلِ: ثَلَاثٌ^٧ وَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً^٨، وَ ثَلَاثٌ^٩ وَ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً^{١٠}، وَ أَرْبَعٌ وَ ثَلَاثُونَ ثَبِيَّةً كُلُّهَا طَرَوْقَةٌ الْفَحْلِ^{١١}».

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقيه. وفي «بف» والمطبوع: «+ درهم».

٢. في التهذيب والاستبصار: «- وعشرة آلاف لأهل الأمصار».

٣. في «بن» والوسائل: «- الدية». ٤. في «ع، ل، بن، جت، جد» وحاشية «ن»: «ماتتي».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٥٢٠١، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٠، ح ٦٤٠ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٩، ح ٩٧٥، بسند هما عن الحسن بن محبوب، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٧، ح ١٥٧٦٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٩٣، ح ٣٥٤٢٧.

٦. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «+ القتل». ٧. في «ك» والتهذيب: «ثلاثة».

٨. الحقة من الإبل هو ما دخل في السنة الرابعة، وعند ذلك يتمكن من ركوبه وتحمله. النهاية، ج ١، ص ٤١٥ (حقوق). ٩. في التهذيب: «و ثلاثة».

١٠. وقال ابن الأثير أيضاً: «أصل الجذع من أسنان الدواب، وهو ما كان منها شاباً فتياً، فهو من الإبل ما دخل في السنة الخامسة، ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية، وقيل: البقر في الثالثة، ومن الضأن ما تمت له سنة، وقيل: أقل منها». النهاية، ج ١، ص ٢٥٠ (جذع).

١١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتهذيب والاستبصار. وفي «بح» وحاشية «جت» والمطبوع والوافي: «+ قال».

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: طروقة الفحل، ظاهر الخبر وكلام المفيد اشتراط كون الجميع حوامل، ويحتمل أن يكون المراد طرق الفحل وإن لم يصرن حوامل، بل هو أظهر. وظاهر المتأخرين أنهم جعلوه قيدا للثبته فقط، وحملوه على تحقق الحمل».

وَسَأَلَتْهُ عَنِ الدِّيَةِ، فَقَالَ: «دِيَةُ الْمُسْلِمِ عَشْرَةُ آلَافٍ مِنَ الْفِضَّةِ، أَوْ أَلْفٌ مِثْقَالٍ مِنَ الذَّهَبِ، أَوْ أَلْفٌ مِنَ الشَّاةِ عَلَى أَسْنَانِهَا أَثْلَاثًا، وَمِنَ الْإِبِلِ مِائَةٌ عَلَى أَسْنَانِهَا، وَمِنَ الْبَقَرِ مِائَتَانِ».^٣

١٣٤١/٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ^٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الْخَطِّ شَبَهُ الْعَمْدِ أَنْ يَقْتُلَ^٦ بِالسَّوْطِ أَوْ بِالْعَصَا أَوْ بِالْحِجَارَةِ، إِنَّ دِيَّةَ ذَلِكَ تَغْلُظُ^٧، وَهِيَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فِيهَا^٨ أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً^٩ بَيْنَ ثَنِيَّةٍ إِلَى بَازِلٍ^{١٠} عَامِيهَا، وَثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ بِنْتُ^{١١} لَبُونٍ، وَالْخَطُّ يَكُونُ فِيهِ ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ ابْنَةً لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ ابْنَةً مَخَاضٍ،

١. في «ع، ك، ل، م، ن، بف، بن، جت، جد»: «وَأَلْف».

٢. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد»: «وَأَلْف».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٨، ح ٦٣٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٨، ح ٩٧٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٢٢٨، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «طروقة الفحل». الفقيه، ج ٤، ص ١٠٨، ذيل ح ٥٢٠٧، من قوله: «دية المغلظة» إلى قوله: «طروقة الفحل» مع اختلاف. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٥٣٠٤؛ والاختصاص، ص ٢٥٤. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٦، ح ١٥٧٦٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٠٠، ذيل ح ٣٥٤٤٤.

٤. في «ن»: «وَأَصْحَابُنَا».

٥. في «بف، جد» حاشية «م»: «+ «هو»».

٦. في «بن»: «أَنْ يَقْتُلَهُ». وفي الوسائل، ح ٣٥٠٩٤: «أَنْ يَقْتُلَهُ».

٧. في «بف»: «يَغْلُظُ». وفي حاشية «بح»: «مغلظ».

٨. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «منها».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والفقيه والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي، ح ٢٢٦. وفي «بن» والمطبوع: «+ «ما»». وقال ابن الأثير: «الْخَلِيفَةُ - يَفْتَحُ الْخَاءُ وَكسر اللام -: الْحَامِلُ مِنَ النُّوقِ، وَتَجْمَعُ عَلَى خِلْفَاتٍ وَخِلَافٍ. وَقَدْ خَلِفَتْ إِذَا حَمَلَتْ، وَأَخْلَفَتْ إِذَا حَالَتْ». النهاية، ج ٢، ص ٦٨ (خلف).

١٠. وقال أيضاً: «البازل من الإبل الذي تمَّ ثمانين سنين ودخل في التاسعة، وحينئذٍ يطلع نابه وتكمل قوته، ثمَّ يقال له بعد ذلك: بازل عام وبازل عامين». النهاية، ج ١، ص ١٢٥ (بزل).

١١. في «ع، ك، ل، م، ن، بف، بن، جت، جد»، والوافي والفقيه: «ابنة».

وَ عَشْرُونَ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرُ^١، وَ قِيَمَةُ^٢ كُلِّ بَعِيرٍ مِنَ الْوَرَقِ مِائَةٌ وَ عَشْرُونَ دِرْهَمًا^٣، أَوْ عَشْرَةَ دَنَابِيرٍ، وَ مِنَ الْغَنَمِ قِيَمَةُ كُلِّ نَابٍ^٤ مِنَ الْأَيْلِ عَشْرُونَ شَاةً^٥.

١٤١٣٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ:

عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ فِي الدِّيَةِ قَالَ: أَلْفُ دِينَارٍ، أَوْ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَ يُؤْخَذُ مِنْ أَصْحَابِ الْخُلَلِ الْخُلَلُ، وَ يُؤْخَذُ^٦ مِنْ أَصْحَابِ الْأَيْلِ الْأَيْلُ، وَ مِنْ أَصْحَابِ الْغَنَمِ الْغَنَمُ، وَ مِنْ أَصْحَابِ الْبَقَرِ الْبَقَرُ^٧.

١٤١٣٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ^٨، وَ حَمَّادٍ^٩، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

١. في «م»، ن، بح، يف، بن، جت، جد: «ذكر». وفي التهذيب: «ذكر من الإبل».

٢. في «م»، ن، جد: «قيمة» بدون الواو.

٣. في تفسير العياشي، ح ٢٢٦: «مائة درهم» بدل «مائة وعشرون درهما».

٤. في الفقيه: «واحد».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٨، ح ٦٣٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٩، ح ٩٧٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وبسنده آخر أيضاً عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٥، ح ٥١٩٦، بسنده عن عبد الله بن سنان. الجعفریات، ص ١٣١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إلى قوله: «ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون» مع اختلاف يسير. النوار للأشعري، ص ١٥٦، ح ٤٠٢، مرسلاً وفيه هكذا: «أبي»، عن أبي عبد الله عليه السلام مع اختلاف يسير وزيادة. راجع: الجعفریات، ص ١٢٩؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٢٢٧. الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٠، ح ١٥٧٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٩٩، ذيل ح ٣٥٤٤١؛ وفيه، ص ٣٩، ح ٣٥٠٩٤، إلى قوله: «وهي مائة من الإبل».

٦. في «بف، جت» والوافي والوسائل والتهذيب: «- يؤخذ».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٩، ح ٦٣٧، بسنده عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٨، ح ١٥٧٦٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٩٥، ح ٣٥٤٣٠.

٨. في «بف»: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٩. في السند تحويل بعطف «حماد عن الحلبي» على «جميل»، فيكون هذا السند مشابهاً للسند الذي تقدم في ح ١٣٢٠٩، فلاحظ.

١٠. في «بف»: «- بن عثمان».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الدِّيَّةُ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَلْفٌ دِينَارٍ».

قَالَ جَمِيلٌ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ».^٢

١٤١٣٧ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ كَلْبِ بْنِ الْأَسَدِيِّ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقْتُلُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ: مَا دِيَّتُهُ؟

قَالَ: «دِيَّةٌ وَ ثَلَاثٌ».^٣

١٤١٣٨ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ،

عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضْلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «فِي قَتْلِ الْخَطَا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ أَلْفٌ مِنَ الْغَنَمِ، أَوْ

عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَلْفٌ دِينَارٍ، فَإِنْ كَانَتْ^٤ الْإِبِلُ فَخُمْسٌ^٥ وَ عَشْرُونَ ابْنَةً مَخَاضٍ،

وَ خُمْسٌ وَ عَشْرُونَ ابْنَةً^٦ لَبُونٍ، وَ خُمْسٌ وَ عَشْرُونَ حِقَّةً، وَ خُمْسٌ^٧ وَ عَشْرُونَ جَذَعَةً،

وَ الدِّيَّةُ الْمُعْلَظَةُ^٨ فِي الْخَطَا الَّذِي يُشْبِهُ الْعَمْدَ الَّذِي يُضْرَبُ بِالْحَجَرِ أَوْ بِالْعَصَا الضَّرْبَةُ

وَ الضَّرْبَتَيْنِ لَا يُرِيدُ قَتْلَهُ، فَهِيَ أَثْلَاثٌ: ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً،

١. في «بف» والوافي: «وقال».

٢. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٨، ح ١٥٧٦٥: الوسائل، ج ٢٩، ص ١٩٥، ح ٣٥٤٣١.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٩٧، ح ٥١٦٩، بسنده عن كليب الأسدي؛ وفيه، ص ١٠٧، ح ٥٢٠٢، معلقاً عن كليب بن

معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام: التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٥، ح ٨٤٨، بسنده عن كليب بن معاوية، عن أبي

عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ١١٠، ح ٥٢١٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ١٦، ص ٦٠١، ح ١٥٧٧٤: الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٠٣، ح ٣٥٤٥١.

٤. في «بف» والوافي والتهذيب، ح ٩٧٧: «وإن».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «كان».

٦. في «بف»: «فخمس». وفي «ك» والاستبصار: «خمس».

٧. في «بن» وحاشية «جت»: «ابن». في حاشية «جت»: «وخمسة».

٨. في «ك»: «الغليظة».

وَأَرْبَعَةٌ^١ وَ ثَلَاثُونَ ثَبِيَّةٌ^٢ كُلُّهَا خَلِيفَةُ طَرَوْفَةَ الْفَخْلِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْغَنَمِ فَأَلْفَ كَنْبَشٍ،
وَالْعَمْدُ هُوَ الْقَوْدُ أَوْ رِضًا وَلِيَّ الْمَقْتُولِ^٣.

١٤١٣٩ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَابْنِ أَبِي عَمِيرٍ
جَمِيعاً، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ وَ غَيْرِهِمَا:
عَنْ أَحَدِهِمَا^٤ فِي الدِّيَةِ قَالَ: «هِيَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَ لَيْسَ فِيهَا دَنَانِيرٌ، وَ لَا
دَرَاهِمٌ، وَ لَا غَيْرُ ذَلِكَ».

قَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ: فَقُلْتُ لَجَمِيلٍ: هَلْ لِلْإِبِلِ أَسْتَانٌ مَعْرُوفَةٌ؟
فَقَالَ: نَعَمْ، ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَ أَرْبَعٌ وَ ثَلَاثُونَ ثَبِيَّةً
إِلَى بَازِلٍ غَامِبَهَا كُلُّهَا خَلِيفَةُ إِلَى بَازِلٍ غَامِبَهَا.
● قَالَ: رَوَى^٥ ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْهُمَا، وَ زَادَ عَلِيُّ بْنُ حَدِيدٍ فِي حَدِيثِهِ أَنَّ ذَلِكَ
فِي الْخَطِّ.

قَالَ^٦: قِيلَ لَجَمِيلٍ: فَإِنْ قَبِلَ أَصْحَابُ الْعَمْدِ الدِّيَةَ، كَمْ لَهُمْ؟
قَالَ: مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ إِلَّا أَنْ يَصْطَلِحُوا^٧ عَلَى مَالٍ، أَوْ مَا شَاؤُوا^٨ مِنْ^٩ غَيْرِ ذَلِكَ^{١٠}.

١. في «ك، ل، ن، ح، ي، ف، بن، جت، جد» والتهذيب والاستبصار: «وَأربع».

٢. في التهذيب، ح ٦٣٤ والاستبصار: «-ثَبِيَّة».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٨، ح ٦٣٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٨، ح ٩٧٤، معلقاً عن عليٍّ، عن محمد بن عيسى. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٧، ذيل ح ٩٧٧، بسنده عن محمد بن سنان. الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٠، ح ١٥٧٧٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٩٨، ذيل ح ٣٥٤٣٩؛ وفيه، ص ١٩٦، ذيل ح ٣٥٤٣٤، إلى قوله: «أو ألف دينار».

٤. في «م، ي، ح، ب، ف» والوسائل: «وروى».

٥. في «بن» والوسائل: «أصحابه».

٦. في «بن» والوسائل: «أصحابه».

٧. في «بف»: «يصلحوا».

٨. في «ك»: «وما» بدل «أو ما شأوا». وفي «بف»: «أو على ما شأوا» بدلاً.

٩. في الوسائل: «-من».

١٠. الوافي، ج ١٦، ص ٥٩٨، ح ١٥٧٦٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٠١، ح ٣٥٤٤٧.

١٤١٤ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ يَقَادُ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْبَلُوا الدِّيَةَ، أَوْ يَتَرَاضُوا بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ أَوْ أَقَلِّ مِنَ الدِّيَةِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ بَيْنَهُمْ جَارَ، وَإِنْ تَرَاجَعُوا أُقِيدُوا».

وَقَالَ: «الدِّيَةُ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَلْفُ دِينَارٍ، أَوْ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ».

١٤١٤ / ١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ عليه السلام يَقُولُ: تُسْتَادَى دِيَّةُ الْخَطَا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَتُسْتَادَى دِيَّةُ الْعَمْدِ فِي سَنَةٍ».

١. في الوسائل: - «أَنَّهُ».

٢. في حاشية «ج»: «أَقَادُوا». وفي الوسائل: «قِيدُوا» بدل «أَقِيدُوا». وفي التهذيب، ج ٦٤١ والاستبصار، ج ٩٧٩: «إِنْ لَمْ يَتَرَاضُوا قِيدَ (في الاستبصار: «أَقِيدَ») بدل «إِنْ تَرَاجَعُوا أُقِيدُوا».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: وَإِنْ تَرَاجَعُوا... إِلَى آخِرِهِ، ظَاهِرُهُ أَنَّ بَعْدَ الْعَفْوِ يَجُوزُ لَهُمُ الرُّجُوعُ، وَهُوَ خِلَافُ مَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ، وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: إِنْ رَجَعَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِّ بَعْدَ الْعَفْوِ إِلَى الْقَصَاصِ اقْتَصَصَ مِنْهُمْ، أَوْ عَلَى عَدَمِ رِضَا الْبَعْضِ، فَإِنَّهُ إِذَا رَضِيَ الْبَعْضُ بِالْدِّيَةِ وَلَمْ يَرْضَ وَاحِدٌ جَازَ لَهُ الْقَصَاصُ بَعْدَ آدَاءِ حَصَصِ مَنْ عَفَا مِنَ الدِّيَةِ. وَفِي التَّهْذِيبِ: «وَإِنْ لَمْ يَتَرَاضُوا قِيدَ» وَهُوَ أَظْهَرُ.

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٠، ح ٦٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٠، ح ٩٧٩، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٩، ح ٦٣٨، مَعَ زِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ: «الاستبصار، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٩٨٠، إِلَى قَوْلِهِ: «أَوْ أَلْفُ دِينَارٍ» وَفِيهِمَا بَسْنَدٌ آخَرٌ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. التَّوَادُّرُ لِلْأَشْعَرِيِّ، ص ١٥٦، ح ٤٠١، مَرْسَلًا مِنْ دُونِ التَّنْصِيحِ بِاسْمِ الْمُعْصُومِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. الْوَاقِي، ج ١٦، ص ٥٩٥، ح ١٥٧٥٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٩، ص ٥٢، ح ٣٥١٢٩.

٥. فِي الْمَرْأَةِ: «هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّ دِيَّةَ شَبِّهِ الْعَمْدِ تُسْتَادَى فِي سَتَيْنِ، وَاعْتَرَفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَهُمْ نَصٌّ يَدُلُّ عَلَيْهِ».

٦. الْفَقِيه، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٥٢٠٦؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٦٢، ح ٦٤٦، مَعْلَقًا عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ. الْوَاقِي، ج ١٦، ص ٦٠١، ح ١٥٧٧٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٩، ص ٢٠٥، ح ٣٥٤٥٦.

٧- بَابُ الْجَمَاعَةِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى قَتْلِ وَاحِدٍ

١٤١٤٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً^١، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي عَشْرَةِ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ رَجُلٍ، قَالَ: «يُخَيَّرُ أَهْلُ الْمَقْتُولِ،

فَأَيُّهُمْ^٢ شَاؤُوا قَتَلُوا، وَيَرْجِعُ أَوْلِيَاؤُهُ عَلَى الْبَاقِينَ بِتِسْعَةِ أَغْشَارِ الدِّيَةِ»^٣.

١٤١٤٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلَيْنِ قَتَلَا رَجُلًا، قَالَ: «إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ قَتْلَهُمَا

أَدَّوْا دِيَّةً كَامِلَةً وَ قَتَلُوهُمَا^٤، وَ تَكُونُ^٥ الدِّيَةُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولَيْنِ، فَإِنْ أَرَادُوا قَتْلَ

أَحَدِهِمَا^٦ فَقَتَلُوهُ، أَدَّى الْمَتْرُوكُ نِصْفَ الدِّيَةِ إِلَى أَهْلِ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ لَمْ يُوْذَوْ^٧ دِيَّةً

أَحَدِهِمَا، وَلَمْ يَقْتُلْ أَحَدُهُمَا، قَبِلَ الدِّيَةُ صَاحِبَةً^٨ مِنْ كُلِّهِمَا^٩»^{١٠}.

١. فِي «ع، ك، ل، م، ن، جده»: - «جَمِيعاً». ٢. فِي «ن»: «وَأَيُّهُمْ».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢١٨، ح ٨٥٧؛ وَالِاسْتِبْصَارُ، ج ٤، ص ٢٨١، ح ١٠٦٧، مَعْلَقًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ الْفَقِيه، ج ٤، ص ١١٦، ح ٥٢٣٢، مَعْلَقًا عَنْ حَمَّادٍ الْوَاقِ، ج ١٦، ص ٦١٣، ح ١٥٨٠٧؛ الْوَسَائِلُ،

ج ٢٩، ص ٤٢، ح ٣٥١٠٦. ٤. فِي «بف» وَالْوَاقِ: «وَأَنَّهُ قَالَ».

٥. فِي «بج»: «وَقَتَلُوهُمَا». ٦. فِي «ك، ن، ب»: «وَيَكُونُ».

٧. فِي «م، جده»: «وَاحِدٍ مِنْهُمَا».

٨. فِي الْوَاقِ وَالتَّهْذِيبِ، ج ٨٥٥ وَالِاسْتِبْصَارُ، ح ١٠٦٥: «لَمْ يُوْذَوْا».

٩. فِي الْوَاقِ وَالْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ، ج ٨٥٥ وَالِاسْتِبْصَارُ، ح ١٠٦٥: «وَإِنْ قَبْلَ أَوْلِيَاؤِهِ الدِّيَةُ كَانَتْ عَلَيْهِمَا».

١٠. فِي مِرَاةِ الْعُقُولِ، ج ٢٤، ص ٣١: «لَا خِلَافَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بَيْنَ الْأَصْحَابِ مِنْ جَوَازِ قَتْلِ الْجَمِيعِ، وَرَدَّ مَا فَضَّلَ عَنْ الدِّيَةِ الْوَاحِدَةِ. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْمَشْهُورَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَرُدُّ الْوَلِيَّ عَلَى الْمَقْتُولِ مَا زَادَ عَمَّا يَخْصُهُ مِنْهَا،

١٤١٤٤ / ٣. غَنَّةٌ^١، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَتَلَ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ رَجُلًا، فَإِنْ أَرَادُوا^٢ قَتْلَهُمْ تَرَادَوْا فَضْلَ الدِّيَاتِ^٣، وَإِلَّا أَخَذُوا دِيَّةَ صَاحِبِهِمْ^٤».

١٤١٤٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^٥: عَشْرَةٌ قَتَلُوا رَجُلًا.

فَقَالَ^٦: «إِنْ شَاءَ أَوْلِيَاؤُهُ قَتَلُوهُمْ جَمِيعًا، وَغَرِمُوا تِسْعَ دِيَّاتٍ، وَإِنْ شَاءُوا تَخَيَّرُوا رَجُلًا، فَقَتَلُوهُ، وَأَدَّى^٧ التَّسْعَةَ الْبَاقُونَ إِلَى أَهْلِ الْمَقْتُولِ ٢٨٤/٧
الْأَخِيرِ عَشْرَ الدِّيَةِ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، قَالَ: «ثُمَّ^٨.....» ←

«وَيَأْخُذُهُ مِنَ الْبَاقِينَ، وَظَاهَرَ أَكْثَرَ الْأَخْبَارِ أَنَّ لِأَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ مِنْهُ مَطَالِبَةٌ ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَقْتَصْ مِنْهُ، لَا مِنْ وَلِيِّ الدَّمِ».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٧، ح ٨٥٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨١، ح ١٠٦٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١١١، ح ٥٢١٧؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢١٨، ح ٨٥٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ١٠٦٩، بسند آخر، إلى قوله: «أَدَاؤُهُ كَامِلَةٌ وَقَتْلُهُمَا» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦١٣، ح ١٥٨٠٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٤٢، ح ٣٥١٠٧. ١. الضمير راجع إلى يونس المذكور في السند السابق.

٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي «بف» والوافي: + «أَوْلِيَاؤُهُ». وفي المطبوع: «أَرَادَ أَوْلِيَاؤُهُ». وفي التهذيب والاستبصار: «فَأَرَادُوا» بدل «فَانْ أَرَادَ أَوْلِيَاؤُهُ».

٣. في «ك، بف» والتهذيب والاستبصار: «الدِّية». وفي التهذيب والاستبصار: + «وإن قبل أَوْلِيَاؤُهُ الدِّية كانت عليهما».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٧، ح ٨٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨١، ح ٣، معلقاً عن يونس، عن ابن مسكان. الوافي، ج ١٦، ص ٦١٤، ح ١٥٨٠٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٤٢، ح ٣٥١٠٨.

٥. في «بن» وهامش المطبوع: «لأبي عبد الله عليه السلام».

٦. في «بن» والوسائل والفقيه: «قال».

٧. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وَأَذَتْ».

٨. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والاستبصار. وفي «بح، بف» والوافي: + «على». وفي المطبوع: + «وإن».

الْوَالِي بَعْدَ ١ يَلِي أَدَبَهُمْ وَ حَبَسَهُمْ ٢.

١٤١٤٦ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ٤ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ ،
عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَتِيسَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ٥ ، قَالَ : « قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ٦ فِي أَرْبَعَةِ شَرِبُوا فَسَكِرُوا ٧ ، فَأَخَذَ
بَغْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ السَّلَاحِ ، فَأَقْتَتَلُوا ، فَقَتِلَ اثْنَانِ ، وَ جَرِحَ اثْنَانِ ، فَأَمَرَ بِالْمَجْرُوحِينَ ٨ ،
فَضْرَبَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَ قَضَى بِدِيَةِ الْمَقْتُولَيْنِ عَلَى الْمَجْرُوحِينَ ، وَ أَمَرَ
أَنْ يُقَاسَ ٩ جِرَاحُهُ الْمَجْرُوحِينَ ، فَتَرَفَعَ ١٠ مِنَ الدِّيَةِ ، فَإِنْ ١١ مَاتَ الْمَجْرُوحَانِ ١٢ ، فَلَيْسَ
عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولَيْنِ شَيْءٌ ١٣ . »

١٤١٤٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ٤ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

١ . في الوافي : + « أن » . وفي الفقيه والتهذيب والاستبصار : - « بعد » .

٢ . في « بن » : « يلي حسبهم وأدبهم » .

٣ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢١٧ ، ح ٨٥٤ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٢٨١ ، ح ١٠٦٤ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم الفقيه ،
ج ٤ ، ص ١١٥ ، ح ٥٢٣٠ ، بسنده عن أبان ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٦١٤ ، ح ١٥٨١٠ ؛ الوسائل ،
ج ٢٩ ، ص ٤٣ ، ح ٣٥١٠٩ .

٤ . في « بن » : - « بن إبراهيم » .

٥ . في الوسائل : « مسكراً » .

٦ . في « م ، ن ، ي ، ح ، بن ، جد » والوسائل والتهذيب : « تقاس » .

٨ . في الوافي : « فيرفع » .

٩ . في الوافي والتهذيب : « وإن » .

١٠ . في « بف » وحاشية « جت » والتهذيب والوافي : « أحد المجروحين » بدل « المجروحان » .

١١ . في « جد » وحاشية « م » : + « من الدية » .

١٢ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٤٠ ، ح ٩٥٦ ، معلقاً عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نجران . وفيه ، ص ١٥٣ ، ح ٦١٥ ،
بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم ١٣ ، مع اختلاف يسير . راجع : الفقيه ، ج ٤ ، ص ١١٨ ، ح ٥٢٣٦ ؛
والتهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٤٠ ، ح ٩٥٥ ؛ والجعفریات ، ص ١٢٥ ؛ والإرشاد ، ج ١ ، ص ٢١٩ ؛ الوافي ، ج ١٦ ،
ص ٦١٩ ، ح ١٥٨٢٠ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٢٣٣ ، ح ٣٥٥٢٦ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «رُفِعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام سِتَّةُ عِلْمَانٍ كَانُوا فِي الْفُرَاتِ، فَفَرَّقَ وَاحِدَ مِنْهُمْ، فَشَهِدَ ثَلَاثَةَ مِنْهُمْ^١ عَلَى اثْنَيْنِ أَنَّهَمَا غَرْفَاةٌ، وَشَهِدَ اثْنَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَنَّهُمْ غَرْفَوْهُ، فَقَضَى عليه السلام بِالذِّيَةِ أَخْمَاسًا: ثَلَاثَةَ أَخْمَاسٍ عَلَى الْإِثْنَيْنِ، وَخُمُسَيْنِ عَلَى الثَّلَاثَةِ^٢».

٧/١٤١٤٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي مَرْزِيَمٍ الْأَنْصَارِيِّ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلَيْنِ اجْتَمَعَا عَلَى قَطْعِ يَدِ رَجُلٍ، قَالَ: «إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْطَعَهُمَا أَدَّى إِلَيْهِمَا دِيَّةً يَدٍ، فَافْتَسَمَا^٣، ثُمَّ يَقْطَعُهُمَا، وَإِنْ أَحَبَّ أَخَذَ مِنْهُمَا دِيَّةً يَدٍ^٤، قَالَ: «وَإِنْ قَطَعَ يَدَ أَحَدِهِمَا، رَدَّ الَّذِي لَمْ يَقْطَعْ^٥ يَدَهُ عَلَى الَّذِي قُطِعَتْ يَدُهُ^٦ رُبْعَ الدِّيَةِ^٧».

١. في «بن»: - «منهم».

٢. في «ك، م» والوسائل والتهذيب: + «علي».

٣. قال الشهيد الثاني: «قضية في واقعة مخالفة لأصول المذهب فلا يتعدى، والموافق لها من الحكم: أن شهادة السابقين إن كانت مع استدعاء الولي وعدالتهم قبلت ثم لا تقبل شهادة الآخرين، للثمة، وإن كانت الدعوى على الجميع، أو حصلت التهمة عليهم لم تقبل شهادة أحدهم مطلقاً، ويكون ذلك لوئاً يمكن إثباته بالقسامة. الروضة البهية، ج ١٠، ص ١٤٨.

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٩، ح ٩٥٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١١٦، ح ٥٢٣٣، معلقاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٠؛ والمقنعة، ص ٧٥٠، مرسلاً عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٠، ح ١٥٨٢٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٣٥، ح ٣٥٥٢٨.

٥. في «ب» والوافي والفقيه: «فاقتسماها». ٦. في «ج»: «فإن».

٧. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جد» والوسائل: - «فاقتسما ثم يقطعهما وإن أحبَّ أخذَ منهما دية يد».

٨. في «بن» والوسائل والفقيه: «لم تقطع». ٩. في «ب»: - «يده».

١٠. في المرأة: «ربع الدية، أي دية الإنسان فإنه نصف دية اليد الواحدة».

١١. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٥٣٥٤؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٠، ح ٩٥٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٠، ح ١٥٨٢٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٨٦، ح ٣٥٤٢٦.

٨ / ١٤١٤٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي حَائِطٍ اشْتَرَكَ فِي هَذِهِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ، فَوَقَعَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَمَاتَ، فَضَمَّنَ الْبَاقِينَ دِيْنَتَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ^٢ مِنْهُمْ ضَامِنٌ^٣ صَاحِبِهِ^٤».

٩ / ١٤١٥٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ^٥ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ^٦ الْعِدَّةُ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، حَكَمَ الْوَالِي أَنْ يُقْتَلَ^٨ أَيُّهُمْ شَأْوُوا، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾^٩».

١. في «م»: - «عن أبيه».

٢. في «م»: - «واحد».

٣. في «م»: «ضمن».

٤. في الوسائل: «لصاحبه».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤١، ح ٩٥٨، بسنده عن إبراهيم بن هاشم ومحمد بن جعفر، عن عبدالله بن طلحة، عن ابن أبي حمزة. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٥٣٦١، بسنده عن علي بن أبي حمزة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢١، ح ١٥٨٢٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٣٦، ح ٣٥٥٢٩.

٦. ورد الخبر في الاستبصار بسند آخر عن ابن أبي عمير، عن القاسم بن عروة، عن العباس. والمذكور في بعض نسخه «أبي العباس» وهو الصواب؛ فإن المراد من أبي العباس هذا، هو الفضل بن عبدالملك الباق، روى عنه القاسم بن عروة في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٢٩ - ٣٠.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي. وفي المطبوع: «اجتمعت».

٨. في الوافي: «أن يقتلوا».

٩. الإسراء (١٧): ٣٣. وقال الشيخ: «الوجه في هذا الخبر أن نحمله على أحد شيئين، أحدهما: أن نحمله على التفتية، لأن في الفقهاء من يجوز ذلك، والآخر: أن نحمله على أنه ليس له ذلك إلا بشرط أن يرذ ما يفضل عن دية صاحبه، وهو خلاف ما يذهب إليه قوم من العامة، وهو مذهب بعض من تقدم على أمير المؤمنين عليه السلام لأنه كان يجوز قتل الاثنين وما زاد عليهما بواحد، ولا يرذ فضل ذلك، وذلك لا يجوز على حال». الاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٢. ذيل الحديث ١٠٦٨.

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٨، ح ٨٥٨، بسنده عن ابن أبي عمير؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ١٠٦٨،

١٤١٥١ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^١، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ^٢، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي عَبْدٍ وَحُرٍّ قَتَلَ رَجُلًا حُرًّا^٣، قَالَ: «إِنْ شَاءَ قَتَلَ الْحُرُّ، وَإِنْ شَاءَ قَتَلَ الْعَبْدَ، فَإِنْ اخْتَارَ قَتَلَ الْحُرُّ ضَرْبُ^٤ جَنْبِي الْعَبْدِ^٥».

٨- بَابُ الرَّجُلِ يَأْمُرُ رَجُلًا بِقَتْلِ رَجُلٍ

١٤١٥٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَمَرَ رَجُلًا بِقَتْلِ رَجُلٍ، فَقَتَلَهُ^٦، فَقَالَ^٧: «يُقْتَلُ بِهِ

• بسنده عن ابن أبي عمير، عن القاسم بن عروة، عن العباس وغيره. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ٦٦، عن أبي العباس، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ٦١٥، ح ١٥٨١٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٤٣، ح ٣٥١١٠.

١. في «ن»: «أصحابنا».

٢. هكذا في «ن» والوسائل والتهذيب، ح ٩٥٩. وفي «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، جت، جد» والمطبوع: «+ عن أبي جميلة». وهو سهو، كما تقدم في الكافي، ذيل ح ١٣٩٧١، فلاحظ.

٣. في الوسائل: «- حرّاً». ٤. في التهذيب، ح ٦٠٤: «جلد».

٥. في «بف»: «فإن اختار الحرّ ردّ صاحب العبد، فضل الدية إلى ورثة المقتول الثاني، أو سلّم العبد إليهم حتى يضربوا عنقه بدل «فإن اختار قتل الحرّ ضرب جنبى العبد».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤١، ح ٩٥٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ١٠٧٠، معلقاً عن محمد بن يحيى. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٢، ح ٩٦١، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن بعض أصحابه. وفيه، ص ١٥١، ح ٦٠٤، بسنده عن يحيى بن المبارك. الوافي، ج ١٦، ص ٦١٥، ح ١٥٨١٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٤٤، ح ٣٥١١٢.

٧. في «ع، ل» والوسائل: «- فقتله».

٨. في «بف» والوافي والفقيه: «قال».

الَّذِي قَتَلَهُ، وَ يُخَبِّسُ الْأَمْرَ بِقَتْلِهِ^٢ فِي السَّجْنِ^٣ حَتَّى يَمُوتَ^٤.

١٤١٥٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً^٥، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ فِي رَجُلٍ أَمَرَ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا، فَقَتَلَهُ، قَالَ^٧: فَقَالَ: «يَقْتُلُ

السَّيِّدَ بِهِ^٨».

١٤١٥٤ / ٣. عَلِيُّ^٩، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١١} فِي رَجُلٍ أَمَرَ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ

رَجُلًا، فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٢}: وَ هَلْ عَبْدُ الرَّجُلِ إِلَّا كَسَوْطِهِ أَوْ كَسَنِيْفِهِ؟ يَقْتُلُ

السَّيِّدَ^{١٣}، وَ يُسْتَوْدَعُ الْعَبْدُ السَّجْنَ^{١٤}».

١. في الوافي والفقيه: «+ ولي».

٢. في «ك»: «- بقتله».

٣. في «ك، ل، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي»: «الحبس». وفي الفقيه: «+ أبداً».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٩، ح ٨٦٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ١٠٧١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٥٢١٠، معلقاً عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٧، ح ١٥٨٣٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٤٥، ح ٣٥١١٥.

٥. في «بف»: «علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً».

٦. في «بف» والوافي والاستبصار: «- قال».

٧. في المرأة: «حمل في المشهور على ما إذا كان العبد غير معيّر».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٠، ح ٨٦٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ١٠٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٧، ح ١٥٨٣٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٤٧، ح ٣٥١١٨.

٩. في «بف، جد» وحاشية «م»: «علي بن إبراهيم».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والفقيه، ج ٣، والتهذيب والاستبصار. وفي «بف» والمطبوع والوافي: «+ به».

١١. في الفقيه: «+ حتى يموت». وقال الشيخ الطوسي: بعد نقل هذا الحديث وما قبله: «فالوجه في هذين

٩- بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ رَجُلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ

١٤١٥٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَمَّنْ

ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١، قَالَ: «إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ الرَّجُلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قُتِلَ بِهِمْ» ^٢. ٢٨٦/٧

١٤١٥٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^٣: «أَنْ قَوْمًا اخْتَفَرُوا زَيْنَةَ» ^٤..... ←

الخبرين أن نحملهما على من يتعود أمر عبده يقتل الناس ويلجنهم إلى ذلك ويكرهم عليه، فإن من هذه صورته وجب عليه القتل لأنه مفسد في الأرض. وإنما قلنا ذلك لأن الخبر الأول مطابق لظاهر القرآن، قال الله تعالى: «أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» [المائدة (٥): ٤٥] وقد علمنا أنه أراد النفس القاتلة دون غيرها بلا خلاف، فينبغي أن يكون ما خالف ذلك لا يعمل عليه. الاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٣، ذيل الحديث ١٠٧٣.

وفي الوافي - بعد نقله ما أورده الشيخ ملخصاً -: «أقول: في مخالفتهم للقرآن نظر، ولا سيما بعد تعليقه عليه السلام بأن العبد بمنزلة الآلة، وفي التأويل بعد، بل لا ينافيان شيئاً من المحكمات حتى يحتاجا إلى مثل هذه التكاليفات؛ للفرق البين بين العبد والأجنبي في أمثال هذه التكليفات؛ لقلة عقل العبد غالباً وكونه أسيراً في يد مولاه خائفاً منه وإن قتله مولاه لا يقتل به بخلاف الأجنبي، على أن هذا التأويل لا يدفع مخالفة القرآن؛ لأن القرآن يقتضي قتل العبد أيضاً في صورة التعود، لأن السيد إنما يقتل لفساده، والنفس القاتلة إنما هي العبد، مع أن الحديث نص في عدم قتل العبد، فلا يفيد التأويل».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٠، ح ٨٦٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ١٠٧٣، معلقاً عن عليّ الفقيه، ج ٣، ص ٢٩، ح ٣٢٦٢، معلقاً عن السكوني بإسناد عن أمير المؤمنين عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ١١٨، ح ٥٢٣٨، معلقاً عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٨، ح ١٥٨٣٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٤٧، ح ٣٥١١٩.

١. في «ع، ل»: «ابن مسكان ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام». وفي التهذيب: «ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام». وخبر التهذيب مأخوذ من الكافي من دون تصريح.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٠، ح ٨٦٦، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم... عن ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٢، ح ١٥٨٢٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٤٨، ح ٣٥١٢٢.

٣. الزبية: حفرة في موضع عالٍ يصاد فيها الأسد ونحوه، والجمع: زبي، مثل: مُدِيَّةٌ ومُدَيٌّ. المصباح المنير، ص ٢٥١ (زبي).

لِلْأَسَدِ^١ بِالْيَمَنِ، فَوَقَعَ فِيهَا الْأَسَدُ، فَازْدَحَمَ النَّاسَ عَلَيْهَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَسَدِ، فَوَقَعَ فِيهَا^٢ رَجُلٌ، فَتَعَلَّقَ بِأَخْرَ^٣، فَتَعَلَّقَ^٤ الْآخَرُ بِأَخْرَ^٥، وَ الْآخَرُ بِأَخْرَ^٦، فَجَرَحَهُمُ الْأَسَدُ، فَمِنْهُمْ مَنْ مَاتَ مِنْ جِرَاحَةِ الْأَسَدِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أُخْرِجَ فَمَاتَ، فَتَشَاجَرُوا فِي ذَلِكَ حَتَّى أَخَذُوا السُّيُوفَ.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٧: هَلُمُّوا أَقْضِيَ^٨ بَيْنَكُمْ، فَقَضَى أَنْ لِلْأَوَّلِ رُبْعَ الدِّيَةِ، وَ الثَّانِي^٩ ثَلَاثَ الدِّيَةِ، وَ الثَّالِثِ^{١٠} نِصْفَ الدِّيَةِ، وَ الرَّابِعِ^{١١} دِيَةً كَامِلَةً، وَ جَعَلَ ذَلِكَ عَلَى قَبَائِلِ الَّذِينَ اَزْدَحَمُوا، فَرَضِيَ بَعْضُ الْقَوْمِ، وَ سَخِطَ بَعْضُ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَ أَخْبَرَ بِقَضَاءِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^{١٢}، فَأَجَازَهُ^{١٣}.

١٤١٥٧ / ٣. وَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٤}، قَالَ: قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٥} فِي أَرْبَعَةِ نَفَرٍ^{١٦} أَطْلَعُوا فِي زُبَيْةِ الْأَسَدِ، فَخَرَّ أَحَدَهُمْ، فَاسْتَمْسَكَ^{١٧} بِالثَّانِي^{١٨}، وَ اسْتَمْسَكَ الثَّانِي بِالثَّالِثِ، وَ اسْتَمْسَكَ

١. فِي «م»: «لِأَسَدِ».

٢. فِي «ك، ل، م، ن، بن، جد» وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: - «فِيهَا».

٣. فِي «جَت»: «بِالْآخِرِ».

٤. فِي الْوَافِي وَالتَّهْذِيبُ: «وَتَعَلَّقَ».

٥. فِي «جَت، جد» وَالتَّهْذِيبُ: «بِالْآخِرِ».

٦. فِي «جَد»، وَالتَّهْذِيبُ: «بِالْآخِرِ».

٧. فِي الْوَسَائِلِ: «أَقْضَى».

٨. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُبِلَتْ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبُ: «وَلِلثَّانِي».

٩. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُبِلَتْ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَلِلثَّلَاثِ».

١٠. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُبِلَتْ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَلِلرَّابِعِ».

١١. فِي «بَح، يَف، بن، جَت، جد» وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبُ: «الِدِيَةِ».

١٢. فِي تَوْجِيهِ هَذَا الْحَدِيثِ رَاجِعُ: الرُّوضَةُ الْبَهِيَّةُ، ج ١٠، ص ١٧٣ - ١٧٥.

١٣. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٣٩، ح ٩٥٢، مَعْلَقًا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ الْوَافِي، ج ١٦، ص ٦٢٢، ح ١٥٨٢٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٩، ص ٢٣٦، ح ٣٥٥٣٠.

١٤. فِي «بَن» وَالْوَسَائِلُ: - «نَفَرٍ».

١٥. فِي «ك، بَف» وَالْوَافِي: «وَاسْتَمْسَكَ».

١٦. فِي «بَف»: «الثَّانِي».

الثَّالِثُ بِالرَّابِعِ حَتَّى أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً عَلَى الْأَسَدِ، فَقَتَلَهُمُ الْأَسَدُ^١، فَقَضَى بِالْأَوَّلِ^٢ فَرِيَسَةَ^٣ الْأَسَدِ، وَغَرَّمَ أَهْلَهُ ثَلَاثَ الدِّيَةِ لِأَهْلِ الثَّانِي، وَغَرَّمَ الثَّانِي لِأَهْلِ الثَّالِثِ ثَلَاثِي الدِّيَةِ، وَغَرَّمَ الثَّالِثُ لِأَهْلِ الرَّابِعِ دِيَّةً^٤ كَامِلَةً^٥.

١٠ - بَابُ الرَّجُلِ يُخَلِّصُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ

١٤١٥٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

١. في التهذيب: - «حتى أسقط بعضهم بعضاً على الأسد فقتلهم الأسد». وفي الفقيه: - «فقتلهم الأسد».
٢. في الفقيه: + «أنه».
٣. فرس فريسته يفرسها: دق عنقها. وكل قتل فرس. والفريس: القتل. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٠ (فرس).
٤. وفي الوافي: «قضى بالأول فريسة الأسد» يعني أسقط ديته، وذلك لأنه لا مدخل لأحد في قتله.
٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: + «أهل».
٥. في الوسائل والفقيه والتهذيب: + «الدية».
٦. قال الشهيد الثاني - بعد ذكر هذه الرواية -: «عمل بها أكثر الأصحاب لكن توجيهها على الأصول مشكل، ومحمد بن قيس - كما عرفت - مشترك، وتخصيص حكمها بواقعها ممكن، فترك العمل بمضمونها مطلقاً متوجه. وتوجيهها - بأن الأول لم يقتله أحد، والثاني قتله الأول، وقتل هو الثالث والرابع، فقسطت الدية على الثلاثة فاستحق منها بحسب ما جني عليه. والثالث قتله اثنان، وقتل هو واحداً فاستحقّ ثلثين كذلك، والرابع قتله الثلاثة فاستحقّ تمام الدية - تعليل بموضع النزاع؛ إذ لا يلزم من قتله لغيره سقوط شيء من ديته عن قاتله. وربما قيل بأن دية الرابع على الثلاثة بالسوية؛ لاشتراكهم جميعاً في سبب قتله. وإنما نسبها إلى الثالث لأن الثاني استحقّ على الأول ثلث الدية، فيضيف إليه ثلثاً آخر ويدفعه إلى الثالث فيضيف إلى ذلك ثلثاً آخر ويدفعه إلى الرابع».
- وهذا مع مخالفته لظاهر الرواية لا يتم في الآخرين؛ لاستلزامه كون دية الثالث على الأولين، ودية الثاني على الأول؛ إذ لا مدخل لقتله من بعده في إسقاط حقه كما مرّ، إلا أن يفرض كون الواقع عليه سبباً في افتراس الأسد له، فيقرب، إلا أنه خلاف الظاهر. الروضة البهية، ج ١٠، ص ١٦٨ - ١٧٢.
٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٩، ح ٩٥١، بسنده عن محمد بن قيس. الفقيه، ج ٤، ص ١١٦، ح ٥٢٣٤، معلقاً عن عليّ عليه السلام. وفي الإرشاد، ج ١، ص ١٩٥، والمقنعة، ص ٧٥٠، مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير.
- الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٤، ح ١٥٨٢٩، الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٣٧، ح ٣٥٥٣١.
٨. في «ك، ن»: - «وجب».

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ حَرِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا، فَرَفَعَ إِلَى الْوَالِي،
فَدَفَعَهُ الْوَالِي إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ لِيَقْتُلُوهُ، فَوَتَبَ عَلَيْهِمْ قَوْمٌ، فَخَلَّصُوا الْقَاتِلَ مِنْ أَيْدِي
الْأَوْلِيَاءِ؟

٢٨٧/٧ فَقَالَ: «أَرَى أَنْ يُخْبَسَ الَّذِينَ خَلَّصُوا الْقَاتِلَ مِنْ أَيْدِي الْأَوْلِيَاءِ^١ حَتَّى يَأْتُوا
بِالْقَاتِلِ».

قِيلَ: فَإِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ وَهُمْ فِي السَّجْنِ؟
قَالَ^٢: «إِنْ^٣ مَاتَ فَعَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ، يُؤَدُّونَهَا جَمِيعاً إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ^٤».

١١ - بَابُ الرَّجُلِ يُمَسِّكُ الرَّجُلَ فَيَقْتُلُهُ آخَرُ

١٤١٥٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلَيْنِ أَمْسَكَ أَحَدُهُمَا،

١. في الفقيه: «+ وأبد».

٢. في «بف» والوافي والفقيه والتهذيب: «فقال».

٣. هكذا في معظم النسخ والوافي والوسائل، ج ٢٩ والفقيه والتهذيب. وحاشية «جت». وفي «ن، جت»
والمطبوع: «فإن». وفي الوسائل: «وإن».

٤. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أنه يلزمه إمّا إحضاره أو الدية، وظاهر الخبر أنه يلزمه ابتداءً تكليف
الإحضار والحبس له، فإن مات القاتل فالدية، ويمكن حمله على المشهور».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٣، ح ٨٧٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير.
الفقيه، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٥٢٠٨، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣١، ح ١٦٢٢٥؛ الوسائل، ج ١٨،
ص ٤٣٧، ح ٢٣٩٩٧؛ وج ٢٩، ص ٤٩، ح ٣٥١٢٣.

وَقَتَلَ الْآخَرَ، قَالَ: يُقْتَلَ الْقَاتِلُ، وَ يُحْبَسُ الْآخَرُ حَتَّى يَمُوتَ غَمًّا^١، كَمَا كَانَ حَبْسَهُ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ غَمًّا^٢.

٢/١٤١٦٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ شَدَّ عَلَى رَجُلٍ لِيُقْتَلَ وَ الرَّجُلُ فَارًّا مِنْهُ، فَاسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ آخَرٌ، فَأَمْسَكَ عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ الرَّجُلُ، فَقَتَلَهُ، فَقَتَلَ الرَّجُلَ الَّذِي قَتَلَهُ، وَقَضَى عَلَى الْآخَرِ الَّذِي أَمْسَكَ عَلَيْهِ أَنْ يُطْرَحَ فِي السَّجْنِ أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَمْسَكَ^٣ عَلَى الْمَوْتِ^٤.

٣/١٤١٦١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، قَالَ:

كُنْتُ شَاهِدًا عِنْدَ النَّبِيِّ الْحَرَامِ، وَ رَجُلٌ يَتَاوَى بِأَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ^٥ وَ هُوَ يَطُوفُ، وَ يَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ طَرَقَا^٦ أَخِي لَيْلًا، فَأَخْرَجَاهُ^٧ مِنْ مَنْزِلِهِ، فَلَمْ يَزِجْ عِلِّيَّ، وَ اللَّهُ^٨ مَا أَذْرِي مَا صَنَعَا بِهِ.

فَقَالَ لَهُمَا^٩: مَا صَنَعْتُمَا بِهِ؟

١. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد»:- «غماً».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٩، ح ٨٦٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ١١٥، ح ٥٢٣١، معلقاً عن حماد الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٥، ح ١٥٨٣١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٤٩، ذيل ح ٣٥١٢٤.

٣. في «بف» و التهذيب: «أمسك».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٩، ح ٨٦٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٦، ح ١٥٨٣٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٥٠، ح ٣٥١٢٥.

٥. في «بف»:- «المنصور».

٦. في «بح»: «قد طرقا».

٧. في «ن»: «وأخرجاه».

٨. في «بح»: «فوالله». وفي الوسائل والفقيه: «ووالله».

٩. في الوافي: «+أبو جعفر». وفي التهذيب: «+أبو جعفر و».

فَقَالَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَلَّمْنَاهُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ.

فَقَالَ لَهُمَا: وَإِنِّي بَيْنِي غَدَاً^٢ صَلَاةَ الْعَصْرِ فِي هَذَا الْمَكَانِ، فَوَافُوهُ^٣ مِنَ الْغَدِ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَحَضْرَتَهُ، فَقَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤ وَهُوَ قَائِضٌ عَلَى يَدِهِ: يَا جَعْفَرُ، أَقْضِ بَيْنَهُمَا.

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَقْضِ بَيْنَهُمَا أَنْتَ.

فَقَالَ لَهُ: بِحَقِّي عَلَيْكَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ: فَخَرَجَ جَعْفَرُ، فَطَرَحَ لَهُ مُصَلًى قَصَبٍ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَاءَ الْخُصَمَاءُ، فَجَلَسُوا قُدَّامَهُ، فَقَالَ^٥: «مَا تَقُولُ؟».

قَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنَّ هَذَيْنِ طَرَقَا أُخِي لَيْلًا، فَأَخْرَجَاهُ مِنْ مَنْزِلِهِ، فَوَ اللَّهِ مَا رَجَعَ إِلَيَّ، وَوَ اللَّهِ^٦ مَا أَذْرِي مَا صَنَعَا بِهِ.

فَقَالَ: «مَا تَقُولَانِ؟».

فَقَالَا: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، كَلَّمْنَاهُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ.

٢٨٨/٧

فَقَالَ جَعْفَرُ^٧: «يَا غَلَامُ، اكْتُبْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ مَنْ طَرَقَ رَجُلًا بِاللَّيْلِ، فَأَخْرَجَهُ مِنْ مَنْزِلِهِ، فَهُوَ لَهُ^٨ ضَامِنٌ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ^٩ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ قَدْ رَدَّهٖ إِلَى مَنْزِلِهِ؛ يَا غَلَامُ، نَحْ هَذَا^{١٠}، فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ».

فَقَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، وَ اللَّهِ^{١١} مَا أَنَا قَتَلْتُهُ، وَلَكِنِّي أَمْسَكْتُهُ، ثُمَّ جَاءَ هَذَا

١. هكذا في النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب والفقهاء. وفي المطبوع: «فرجع» بدل «ثم رجع».

٢. وإني فلان: أتى. الصحيح، ج ٦، ص ٢٥٢٦ (وفي).

٣. في الفقهاء: «عند».

٤. في «بح» وحاشية «ن» والتهذيب: «ووافياه».

٥. في الفقهاء: «والمُدَّعي».

٦. في «ن، جد»: «والله» بدون الواو.

٨. في الوسائل: «وعليه».

٩. في «ل، بن» والوسائل: «- له».

١٠. في الفقهاء: «والله».

١١. في الفقهاء: «- الواحد منهما».

فَوَجَّاهُ^١ فَقَتَلَهُ.

فَقَالَ: «أَنَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ، يَا عَلَّامُ، نَحْ هَذَا، وَاضْرِبْ^٢ عُنُقَ الْآخَرِ^٣».

فَقَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، وَاللَّهِ^٤ مَا عَذَّبْتَهُ، وَلَكِنِّي قَتَلْتُهُ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَمَرَ أَخَاهُ، فَضَرَبَ عُنُقَهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْآخَرِ، فَضَرَبَ جَنْبَيْهِ، وَحَبَسَهُ فِي السَّجَنِ، وَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ: «يُخْبَسُ عَمْرَهُ، وَ يُضْرَبُ فِي^٥ كُلِّ سَنَةٍ خَمْسِينَ جَلْدَةً^٦».

١٤١٦٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧: «أَنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ رَفَعُوا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٨ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَمْسَكَ رَجُلًا، وَأَقْبَلَ آخَرَ^٩ فَقَتَلَهُ، وَالْآخَرُ يَرَاهُمْ، فَقَضَى فِي^{١٠} الرُّوْيَةِ^{١١} أَنْ تُسْمَلَ^{١٢} عَيْنَاهُ»، وَفِي الَّذِي أَمْسَكَ أَنْ يُسَجَّنَ حَتَّى يَمُوتَ كَمَا أَمْسَكَهُ، وَقَضَى فِي الَّذِي

١. وجأته بالسكين: ضربته. الصحيح، ج ١، ص ٨٠ (وجأ).

٢. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد»: «فاضرب».

٣. في «ل، بج، بن، وحاشية جت»: «عنه للآخر». وفي الوسائل والفقهاء: «فاضرب عنقه للآخر» بدل «واضرب عنق الآخر».

٤. في «ن، بن، والوسائل»: «والله».

٥. في «ع، ن، بف، جت، جد» والفقهاء والتهذيب: «وفي».

٦. في «مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٤٠»: «قوله: ووقع على رأسه، بتشديد القاف، أي حكم عليه، وهذا شائع، يقال: كتب هذا على رأسه. وما ذكر فيه من التعزير في كل سنة زائداً على الحبس لم يذكر في غيره من الأخبار، ولم يتعرض له الأصحاب فيما رأينا، ولعله من خصوصيات تلك الواقعة، والله يعلم».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢١، ح ٨٦٨، بسنده عن محمد بن الفضل. الفقيه، ج ٤، ص ١١٧، ح ٥٢٣٥، معلقاً عن عمرو بن أبي المقدام. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٢، ح ٨٦٩، بسند آخر عن أبي عبد الله^٨، وتمام الرواية فيه: «إذا دعا الرجل أخاه لبيل فهو له ضامن حتى يرجع إلى بيته». الوافي، ج ١٦، ص ١٠٩١، ح ١٦٧٣٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٥١، ح ٣٥١٢٧.

٨. في «جت» والوسائل والتهذيب: «الآخر».

٩. في الوسائل: «+ صاحب».

١٠. في التهذيب: «الريثة». والريثة هو الناظر المراقب لأن يتحقق القتل.

١١. في «بج، بف، جت»: «أن يسمل». وسمل عينه: فقأها. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٤٣ (سمل).

١٢. في «ع، ل، م، ن، بج، بف، بن، جت، جد»: «عينه». وفي «ك»: «عينه».

قَتَلَ أَنْ يُقْتَلَ»^١.

١٢ - بَابُ الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى الرَّجُلِ فَيَقْتُلُهُ

١٤١٦٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ؟
فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٢.

١٤١٦٤ / ٢. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٤، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ دَفَعَ رَجُلًا عَلَى رَجُلٍ، فَقَتَلَهُ، فَقَالَ^٦: «الدِّيَّةُ عَلَى
الَّذِي وَقَعَ عَلَى الرَّجُلِ فَقَتَلَهُ لِأُولِيَاءِ الْمَقْتُولِ» قَالَ: «وَيَزُجُّ الْمَدْفُوعُ بِالدِّيَّةِ عَلَى الَّذِي
دَفَعَهُ» قَالَ: «وَإِنْ أَصَابَ الْمَدْفُوعُ شَيْءٌ»^٧، فَهُوَ عَلَى الدَّافِعِ أَيْضاً»^٨.

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٩، ح ٨٦٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٣٠، ح ٣٢٦٣؛ وج ٤، ص ١١٨، ح ٥٢٣٧، معلقاً عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٦، ح ١٥٨٣٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٥٠، ح ٣٥١٢٦.

٢. في المرأة: «حمل على ما إذا كان الوقوع بغير اختياره».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١١، ح ٨٣٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٠، ح ١٠٦٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. عن علي بن رثاب. الوافي، ج ١٦، ص ٨١٩، ح ١٦١٨٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٥٦، ذيل ح ٣٥١٤٠.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ.

٥. ورد الخبر في الفقيه عن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن عبد الله بن سنان. وهو سهو؛ فقد روى [الحسن] بن محبوب عن [عبد الله] بن سنان في كثير من الأسناد جداً، ولم يثبت رواية علي بن رثاب عن عبد الله بن سنان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٤٠، ص ٣٥٤-٣٥٦، ج ٢٣، ص ٢٤٨، ص ٢٦٤-٢٦٦.

٦. في «بف» والتهذيب والاستبصار: «قال». ٧. في «جد»: «شيئاً».

٨. في الوافي: «الفرق بين الحكمين في الخبرين أن الدفع إنما يكون عن عمد بخلاف الوقوع، كذا في التهذيبين. بقي شيء وهو أنه يقتضي أن لا يكون على المدفوع شيء أصلاً».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٥٢٥٥، معلقاً عن ابن محبوب، عن علي بن رثاب، عن عبد الله بن سنان. وفي

١٤١٦٥ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ^١، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، ٢٨٩ / ٧

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ فَوْقِ النَّبْتِ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا؟
فَقَالَ^٢: «لَيْسَ عَلَى الْأَعْلَى شَيْءٌ، وَلَا عَلَى^٣ الْأَسْفَلِ شَيْءٌ»^٤.

١٣ - بَابُ نَادِرٍ

١٤١٦٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ

الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَقْتُولًا، فَجَاءَ رَجُلَانِ إِلَى وَلِيِّهِ، فَقَالَ
أَحَدُهُمَا: «أَنَا قَتَلْتُهُ عَمْدًا، وَقَالَ الْآخَرُ: «أَنَا قَتَلْتُهُ خَطَأً؟

فَقَالَ: «إِنْ هُوَ أَخَذَ بِقَوْلِ^٥ صَاحِبِ الْعَمْدِ، فَلَيْسَ لَهُ عَلَى صَاحِبِ الْخَطَأِ سَبِيلٌ^٦، وَ
إِنْ أَخَذَ بِقَوْلِ صَاحِبِ الْخَطَأِ، فَلَيْسَ لَهُ عَلَى صَاحِبِ الْعَمْدِ سَبِيلٌ^٧»^٨.

«التهذيب، ج ١٠، ص ٢١١، ج ٨٣٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٠، ح ١٠٦٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن
عبدالله بن سنان الوافي، ج ١٦، ص ٨١٩، ح ١٦١٨٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٥٧، ذيل ح ٣٥١٤٤؛ و ص ٢٣٨،
ح ٣٥٥٣٣.

١. في الوسائل: - «عن الوشاء»، وهو سهو واضح.

٢. في «بن، جت» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «قال».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «وعلى» بدل
«ولا على».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١١، ح ٨٣٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٠، ح ١٠٦١، معلقاً عن الكليني. وراجع:
الفتية، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٥١٩٣؛ الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٠، ح ١٦١٩٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٥٧، ح ٣٥١٤٢.

٥. في «ك، ل، ن، بن»: - «بقول».

٦. في الفتية: «شيء».

٧. في الفتية: «شيء».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٢، ح ٦٧٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفتية، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٥٢٠٠، معلقاً

١٤١٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِرَجُلٍ وَجَدَ فِي خَرَبَةٍ وَ
بِيَدِهِ سِكِّينٌ مُطْلَحٌ ^٢ بِالدَّمِ، وَإِذَا رَجُلٌ ^٣ مَذْبُوحٌ يَتَشَخَّطُ ^٤ فِي دَمِهِ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَا تَقُولُ؟ قَالَ ^٥: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ^٦، أَنَا قَتَلْتُهُ، قَالَ ^٧: أَذْهَبُوا بِهِ، فَأَقْتُلُوهُ ^٨
بِهِ.

فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ ^٩ لِيَقْتُلُوهُ بِهِ ^{١٠}، أَقْبَلَ رَجُلٌ مُسْرِعٌ ^{١١}، فَقَالَ: لَا تَعْجَلُوا، وَرُدُّوهُ إِلَى
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَرُدُّوهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ^{١٢}، مَا هَذَا ^{١٣} صَاحِبَهُ، أَنَا قَتَلْتُهُ.
فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِلْأَوَّلِ: مَا حَمَلَكَ عَلَى إِفْرَارِكَ عَلَى نَفْسِكَ وَلَمْ تَفْعَلْ ^{١٤}؟
فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ^{١٥}، وَمَا كُنْتُ ^{١٦} أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ ^{١٧} وَقَدْ شَهِدَ عَلَيَّ أَمْنَالُ
هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ، وَأَخَذُونِي وَبِيَدِي سِكِّينٌ مُطْلَحٌ ^{١٨} بِالدَّمِ، وَالرَّجُلُ يَتَشَخَّطُ فِي دَمِهِ ^{١٩}.

عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن حي، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٦، ص ٧٧٤، ح ١٦١٤٠: الوسائل،
ج ٢٩، ص ١٤١، ح ٣٥٣٤٢.

١. في الوسائل: - «أبيه قال: أخبرني».

٢. في «م»، «بح» وحاشية «جت» والبحار: «ملطخة». وفي حاشية «بح» والتهذيب، ج ١٠: «متلطح».

٣. في «بف» والوافي: «برجل».

٤. في «ن» وحاشية «جت» والتهذيب، ج ١٠: «فقال».

٥. في الوسائل: - «يا أمير المؤمنين».

٦. في «بح»، «بف»، «بن»، «جت» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب، ج ١٠: «فأقيدوه». وفي «م»، «جد»:

«وأقيدوه».

٧. في «بف»، «بن»، والوافي والتهذيب: - «به». وفي الوسائل: - «ليقتلوه به».

٨. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «مسرعاً».

٩. في «بن»، «جت»: «يا أمير المؤمنين والله».

١٠. في «ك»، «ل»، «ن»، «جت» والوسائل والبحار والتهذيب، ج ١٠: - «ولم تفعل».

١١. في الوسائل: - «يا أمير المؤمنين».

١٢. في «بف»: «أن لا أقول».

١٣. في «ن»: «بدمه» بدل «في دمه».

١٤. في «بف»، «م»، «بح» وحاشية «جت» والبحار: «ملطخة».

وَأَنَا قَائِمٌ عَلَيْهِ^١، وَخِفْتُ^٢ الضَّرْبَ، فَأَقْرَزْتُ وَأَنَا^٣ رَجُلٌ^٤ كُنْتُ ذَبَحْتُ بِجَنْبِ هَذِهِ
الْخَبْرَةِ شاةً، وَأَخَذَنِي الْبُؤْلُ، فَدَخَلْتُ الْخَبْرَةَ، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَتَشَحَّطُ^٥ فِي دَمِهِ، فَقُمْتُ
مَتَعَجِّبًا، فَدَخَلَ عَلَيَّ هُوَ لَا^٦ فَأَخَذُونِي.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٧: خُذُوا هَذَيْنِ، فَأَذْهَبُوا بِهِمَا إِلَى الْحَسَنِ، وَقُصُّوا عَلَيْهِ
قِصَّتَهُمَا^٨، وَقُولُوا لَهُ: مَا الْحُكْمُ فِيهِمَا^٩؟

فَذْهَبُوا إِلَى الْحَسَنِ^{١٠}، وَقُصُّوا^{١١} عَلَيْهِ قِصَّتَهُمَا، فَقَالَ الْحَسَنُ^{١٢}: قُولُوا لِأَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ^{١٣}: إِنَّ هَذَا إِنْ كَانَ^{١٤} ذَبَحَ^{١٥} ذَاكَ^{١٦}، فَقَدْ أَحْيَا هَذَا^{١٧}، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:
﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾^{١٨} يَخْلَى^{١٩} عَنْهُمَا، وَتُخْرَجُ^{٢٠} دِيَّةُ الْمَذْبُوحِ مِنْ ٢٩٠/٧
بَيَّتَ الْمَالِ^{٢١} ١٥. ١٦.

١. في «بف» وحاشية «بج» والوافي: «على رأسه أنظر إليه» بدل «عليه». وفي حاشية «جت»: «على رأسه» بدلها.
٢. في «بن» والوسائل: «خفت» بدون الواو.
٣. في «بف» والوافي: «وإنما أنا» بدل «وأنا».
٤. في «بن»: «متشحطاً».
٥. في «بن»: «متشحطاً».
٦. في «بف»: «فقتكما». وفي «ل، ن، بح، بن، جت» والوسائل والبحار والتهذيب، ج ١٠: - «وقصوا عليه قصتهما».
٧. في «ك، م، بف، بن، جت، جد» والوسائل والبحار والتهذيب، ج ١٠: «قال».
٨. في «جد»: «فقصوا».
٩. في «بن» والوسائل: «إن كان هذا» بدل «إن هذا إن كان».
١٠. في «م، جد» والبحار والتهذيب، ج ١٠: «ذلك».
١١. في «بف»: «ذاك».
١٢. المائدة (٥): ٣٢.
١٣. في الوافي والتهذيب، ج ١٠: «فخلّى».
١٤. في «ن، بح، بف، جت، جد» والبحار: «ويخرج». وفي الوافي والتهذيب، ج ١٠: «وأخرج».
١٥. قال الشهيد الثاني: «بمضمون هذه الرواية عمل الأكثر مع أنها مرسله مخالفة للأصل. والأقوى تخيير الولي في تصديق أيهما شاء، والاستيفاء منه كما سبق. وعلى المشهور لو لم يكن بيت مال أشكل درء القصاص عنهما، وإذهاب حق المقر له، مع أن مقتضى التعليل ذلك، ولو لم يرجع الأول عن إقراره فمقتضى التعليل بقاء الحكم أيضاً، والمختار التخيير مطلقاً». المسالك، ج ١٥، ص ١٧٧.
١٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٣، ح ٦٧٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٢٣، ح ٣٢٥٢؛

١٤١٦٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ، فَحُمِلَ إِلَى الْوَالِي، وَجَاءَهُ قَوْمٌ، فَشَهِدُوا عَلَيْهِ الشُّهُودُ أَنَّهُ قَتَلَهُ عَمْدًا^٢، فَدَفَعَ الْوَالِي الْقَاتِلَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ لِيَقَادَ بِهِ، فَلَمْ يَزَيَّمُوا^٣ حَتَّى أَتَاهُمْ رَجُلٌ، فَأَقَرَّهُ عِنْدَ الْوَالِي أَنَّهُ قَتَلَ صَاحِبَهُمْ عَمْدًا، وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ بَرِيءٌ مِنْ قَتْلِ صَاحِبِكُمْ فَلَانٍ^٤، فَلَا تَقْتُلُوهُ بِهِ^٥، وَخُذُونِي بِدَمِيهِ.

قَالَ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلُوا الَّذِي أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ، فَلْيَقْتُلُوهُ^٦، وَ لَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى الْآخَرِ، ثُمَّ لَا سَبِيلَ لَوَزِيَّةِ الَّذِي أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى وَزِيَّةِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَقْتُلُوا الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ؛ فَلْيَقْتُلُوهُ^٧، وَ لَا سَبِيلَ لَهُمْ

«والتهذيب، ج ٦، ص ٣١٥، ج ٨٧٤، مراسلاً عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٩٨، ح ١٦٧٣٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤٢، ح ٣٥٣٤٣؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣١٥، ح ٧٣.

١. في «مع، جت»: «وجاء».

٢. هكذا في «ك، ل، م، ن، يح، بف، بن، جد» والوسائل. وفي «جت» والمطبوع: «فشهدوا».

٣. في «ل، م، مع، جت» والوسائل: «قتل».

٤. في «م، جد» وحاشية «جت»: «فلم يرموا». وفي الوافي والوسائل والتهذيب: «فلم يريموا». وفي مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٤٤: «قوله عليه السلام: «فلم يريموا» كذا في أكثر النسخ، والأظهر: «لم يرموا» كما في بعضها، وفي بعضها: «لم يريموا» بالثاء المشناة الفوقانية.

وقوله: «فلم يريموا»، أي لم يزالوا مقيمين هناك، من قولهم: ما زال راتماً، أي مقيماً. أولم يتمكّلوا بكلمة، من قولهم: ما رتم بكلمة، أي ما تكلم. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٦٤ (رتم).

٥. في الوافي: «وأقر».

٦. في «ك، ن، بف، جد» والوافي والتهذيب: «به».

٨. في «بف»: «قتلوه».

٩. في «ك»: «فليقتلوه». وفي «بف، بن» والوسائل: «فليقتلوا».

عَلَى الَّذِي أَقَرَّ، ثُمَّ لِيُؤَدَّ الدِّيَّةُ^١ الَّذِي أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ نِصْفَ الدِّيَّةِ^٢.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَرَادُوا أَنْ يَقْتُلُوهُمَا جَمِيعًا؟
قَالَ: ذَاكَ لَهُمْ، وَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَدْفَعُوا^٣ إِلَى^٤ أَوْلِيَاءِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ نِصْفَ الدِّيَّةِ
خَاصَّةً^٥ دُونَ صَاحِبِهِ، ثُمَّ يَقْتُلُونَهُمَا^٦.

قُلْتُ: إِنْ أَرَادُوا أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَّةَ؟
قَالَ: فَقَالَ: «الدِّيَّةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا أَقَرَّ، وَ الْآخَرُ شَهِدَ عَلَيْهِ».
قُلْتُ: كَيْفَ جُعِلَتْ لِأَوْلِيَاءِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ عَلَى الَّذِي أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ^٧ نِصْفَ الدِّيَّةِ
جِئِينَ^٨ قَتْلَ، وَ لَمْ تَخُغْ لِأَوْلِيَاءِ الَّذِي أَقَرَّ عَلَى أَوْلِيَاءِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ وَ لَمْ يُقْتَلِ^٩؟
قَالَ: فَقَالَ: «لِأَنَّ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ لَيْسَ مِثْلَ الَّذِي أَقَرَّ، الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ لَمْ يَقَرَّ وَ
لَمْ يُبْرِئْ صَاحِبَهُ، وَ الْآخَرُ أَقَرَّ وَ أُبْرَأَ^{١٠} صَاحِبَهُ مَا لَمْ يَلْزَمْ
الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ وَ لَمْ يَقَرَّ وَ لَمْ يُبْرِئْ صَاحِبَهُ»^{١١}.

١٤ - بَابُ مَنْ لَا دِيَّةَ لَهُ

١٤١٦٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

١. في «بف» والتهذيب: - «الدية».
٢. في «ك» والتهذيب: «أَنْ يُوَدَّ».
٣. في «ن، د، ب»:- «أولياء الذي شهد - إلى - أَنْ يدفعوا إلى».
٤. في «م، بن» وحاشية «جت»:- «خاصاً». وفي «جد»:- «قلت: أَرَأَيْتَ إِنْ - إلى - نصف الدية خاصة».
٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «فإن». وفي «بج»:- «إن».
٦. في «بف، بن» والوسائل:- «على نفسه».
٧. في «بن» والوسائل: «حيث».
٨. في الوافي والوسائل والتهذيب: «ولم يقر».
٩. في «م، ن، بن، جت، جد» والوسائل: «وبرأ».
١٠. في «م، ن، بن، جت، جد» والوسائل: «وبرأ». وفي «ك»: «وبرأ».
١١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٢، ح ٦٧٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٧٧٤، ح ١٦١٤١: الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤٤، ح ٣٥٣٤٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَتَلَهُ الْحَدُّ فِي الْقِصَاصِ^١ فَلَا دِيَّةَ لَهُ».

وَقَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَدَا عَلَى رَجُلٍ لِيُضْرِبَهُ، فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَجَرَحَهُ أَوْ قَتَلَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».

وَقَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ اطَّلَعَ عَلَى قَوْمٍ فِي دَارِهِمْ لِيَنْظُرَ إِلَى عَوْرَاتِهِمْ فَرَمَوْهُ^٢ فَفَقَّوْا غَيْنِيَهُ^٣ أَوْ جَرَحُوهُ^٤، فَلَا دِيَّةَ لَهُ».

وَقَالَ: «مَنْ بَدَأَ فَاعْتَدَى^٥ فَاعْتُدِيَ عَلَيْهِ، فَلَا قَوْلَ لَهُ»^٦.

١٤١٧٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي رَجُلٍ أَزَادَهُ^٧ امْرَأَةً عَلَى نَفْسِهَا حَرَاماً، فَرَمَتْهُ

١. في الوافي والتهذيب، ح ٨١٣ والاستبصار، ح ١٠٥٥: «والقصاص» بدل «في القصاص».

٢. في الوسائل: - «فرموه».

٣. في «ن»، بن، جت، وحاشية «بح» والوسائل والتهذيب، ح ٨١٣: «عينه».

٤. في «م»: «وجرحوه».

٥. في «م»: «بن»: «عليه». وفي الوسائل: «عليهم».

٦. في «ك»: - «فاعتدى». وفي مرآة العقول، ج ٤، ص ٤٦: «قوله عليه السلام»: من بدأ فاعتدى، حمل على ما إذا اقتصر على ما يحصل به الدفع ولم يتعده».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٦، ح ٨١٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ١٠٥٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وفي

الأخيرة إلى قوله: «في القصاص فلا دية له». الفقيه، ج ٤، ص ١٠٣، ح ٥١٨٩، معلقاً عن حماد، من قوله: «أَيُّمَا

رَجُلٍ عَدَا عَلَى رَجُلٍ» إلى قوله: «فلا شيء عليه». وفيه، ص ١٠٢، ح ٥١٨٥، بسند آخر، من قوله: «مَنْ بَدَأَ

فَاعْتَدَى» مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٩١، ذيل ح ٧٥٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٢، ذيل

ح ١٠٣٣، بسند آخر. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٢، ح ٨٣٨، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام. وفيه، ص ٢٧٩،

ح ١٠٩١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٥١٨٤، مرسلاً عن أبي جعفر وأبي

عبدالله عليه السلام. النوادر للأشعري، ص ١٤٨، ح ٣٧٩، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي السِّتَةِ الأخيرة إلى قوله:

«فِي الْقِصَاصِ فَلَا دِيَّةَ لَهُ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٠٧، ح ١٦١٤٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٥٩،

ح ٣٥١٤٧؛ وفيه، ص ٦٨، ح ٣٥١٧٢، من قوله: «أَيُّمَا رَجُلٍ اطَّلَعَ عَلَى قَوْمٍ».

٨. في الوافي والفقيه، ح ٥٣٧٣ والتهذيب: «راوده».

يَحْجَرُ، فَأَصَابَ^١ مِنْهُ مَقْتَلًا، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ إِنْ قَدِمْتُ إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ^٢ أَهْدَرَ دَمَهُ^٣».

١٧١/٤. ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ الْقِصَاصُ: هَلْ لَهُ دِيَّةٌ؟

قَالَ^٦: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَقْتَصْ مِنْ أَحَدٍ، وَمَنْ قَتَلَهُ الْحَدَّ فَلَا دِيَّةَ لَهُ»^٧.

١٧٢/٤. ٤. عَنْهُ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩: «إِذَا أَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَضْرِبَ رَجُلًا ظُلْمًا، فَاتَّقَاهُ الرَّجُلُ أَوْ دَفَعَهُ

عَنْ نَفْسِهِ، فَأَصَابَهُ صَرَزَرٌ^{١٠}، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^{١١}.

١. في «بف» والوسائل والفقيه والتهذيب والنوادر للأشعري: «فأصابت».

٢. في «بف» والفقيه والنوادر للأشعري: «عدل».

٣. في المرأة: «فأصاب، أي أصاب الحجر من الرجل موضعاً كان محلّ قتله، أي قتله به، ويدلّ على جواز الدفع عن البضغ ولو انجز إلى القتل، وحمل على [ما] إذا لم يمكن الدفع بأقلّ منه على المشهور بين الأصحاب. قوله^٤: «أهدر دمه» أي بعد الثبوت أو بعلمه بالواقع، والأوّل أظهر».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ١٦٥، ح ٥٢٧٣؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٦، ح ٨١٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب، الفقيه، ج ٤، ص ١٠٣، ح ٥١٨٨، بسنده عن عبدالله بن سنان. النوادر للأشعري، ص ١٥٦، ح ٤٠٠، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^٥ الوافي، ج ١٦، ص ٨٠٩، ح ١٦١٥٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٦١، ح ٣٥١٥٤.

٥. هكذا في «م» بف. وفي «ك، ل، بح، بف، بن، جت، جد» حاشية «م» والمطبوع والوسائل: «وعن أبيه»، وهو سهو. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٨٧ و ١٢٧١.

وؤكد ذلك ورود الخبر في التهذيب - وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح - عن عليّ عن محمد بن عيسى عن يونس.

٦. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٧، ح ٨١٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٠٥٦، معلقاً عن عليّ، عن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٦، ص ٨١٠، ح ١٦١٥٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٦٣، ذيل ح ٣٥١٥٧.

٨. الضمير راجع إلى يونس المذكور في السند السابق.

٩. في «بح» والوسائل والتهذيب: «الرجل». ١٠. في «بف»: «ضرب».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٧، ح ٨١٧، وفيه أيضاً هكذا: «عنه، عن محمد بن سنان...». الوافي، ج ١٦، ص ٨١٧.

١٤١٧٥ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ صَبِيَّانَ فِي زَمَنِ^١ عَلِيٍّ عليه السلام يَلْعَبُونَ بِأَخْطَارِهِمْ^٢، فَرَمَى أَحَدُهُمْ^٣ بِخَطَرِهِ، فَدَقَّ^٤ رَبَاعِيَةً صَاحِبِهِ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَأَقَامَ الزَّامِي الْبَيْتَةَ بِأَنَّهُ^٥ قَالَ^٦: حَذَارِ حَذَارِ^٧، فَذَرَأَ عَنْهُ الْقِصَاصَ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ أُعْذِرَ^٨ مَنْ حَذَرَ^٩».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ الْقِصَاصُ: هَلْ^{١٠} لَهُ دِيَّةٌ؟

فَقَالَ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَقْتَصَّ أَحَدٌ^{١١} مِنْ أَحَدٍ^{١٢}، وَ مِنْ^{١٣} قَتَلَهُ الْحَدُّ فَلَا دِيَّةَ لَهُ^{١٤}».

ج ٢٩، ص ٦٠، ح ٣٥١٤٩.

١. في الوسائل: «زمان».

٢. في «م، بف، جد» والوافي والوسائل والفقهاء والتهديب والعلل: «بأخطار لهم» بدل «بأخطارهم». وفي الخصائص: «بأحجار لهم» بدلها. والأخطار: الأحراز تلعب بها الصبيان. واحداها: حَطَرٌ. والأحراز: جمع الخرز، وهو الجوز المحكوك تلعب به الصبيان. راجع: تاج العروس، ج ٦، ص ٣٦١ (خطر)، و ج ٨، ص ٤٥ (حرز).

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقهاء والتهديب والخصائص. وفي المطبوع: «+ [الآخر]».

٤. في الخصائص: «بحجره فأصاب» بدل «بخطره فدق».

٥. في «م» والخصائص: «أنه» بدون الباء.

٦. في «بف»: «قد» بدل «قال».

٧. في «ك، ل، م، ن، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والفقهاء والتهديب والعلل: «- حذار».

٨. قال الجوهري: «أعذر الرجل: صار ذا عذر، وفي المثل: أعذر من أنذر». الصحيح، ج ٢، ص ٧٤٠ (عذر).

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٧، ح ٨١٩، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٦، ص ٨١٠، ح ١٦١٥٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٦٣، ح ٣٥١٥٧.

١٠. في «ل، بن» والوسائل، ح ٣٥١٧٣ والتهذيب: «- هل».

١١. في «بن» والوسائل، ح ٣٥١٧٣: «- أحد».

١٢. في «جت»: «- ومن أحد».

١٣. في «بن» والوسائل، ح ٣٥١٧٣: «وقال من» بدل «ومن».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٧، ح ٨١٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد الفقيه، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٥١٨٧، بسنده عن محمد بن الفضل؛ علل الشرائع، ص ٤٦٢، ح ٥، بسنده عن محمد بن الفضل. خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٨٦، مرسلأ عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٠، ح ١٦١٩٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٦٩، ح ٣٥١٧٣.

٨ / ١٤١٧٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ بَكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أُطْلِعَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله مِنَ الْخَرِيدِ^١، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: لَوْ أَعْلَمْتُ^٢ أَنَّكَ تَثْبُتُ^٣ لِي، لَقُمْتُ إِلَيْكَ بِالْمَشْقَصِ حَتَّى أَفْقَأَ بِهِ عَيْنَكَ^٤. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَذَلِكَ^٥ لَنَا؟

فَقَالَ^٦: «وَيْحَكَ - أَوْ وَيْلَكَ - أَقُولُ لَكَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَعَلَ^٧، تَقُولُ^٨: ذَلِكَ^٩ لَنَا؟^{١٠}»

٩ / ١٤١٧٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ بَدَأَ فَاغْتَدَى، فَاغْتَدَيْ عَلَيْهِ، فَلَا قَوْدَ لَهُ^{١١}»^{١٢}.

١٠ / ١٤١٧٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ الثَّوْرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ^{١٣} يَقُولُ: مَنْ ضَرَبْنَاهُ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ

١. في المرأة: «من الجريد، أي من خلل جرائد النخل الداخلة في البناء، ويدل الخبر على وجوب التأسي

بالنبي صلى الله عليه وآله في كل ما لم يعلم فيه الاختصاص». ٢. في «م، بح»: «علمت».

٣. في «ك، جت»: «ثبت». ٤. في «بن، جد»، والوسائل: «عينك».

٥. في «بن» والوسائل: «وذاك». وفي «بف»: «أذلك».

٦. في «جد»: «+ لي». ٧. في «م، جد»: «+ شيئاً».

٨. في الوسائل: «وتقول». ٩. في «ك، ل، م، ن، بح، بف، بن» والوسائل: «ذاك».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٨، ج ٨٢٠، معلقاً عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١٦، ص ٨١٢، ح ١٦١٦٦؛

الوسائل، ج ٢٩، ص ٦٧، ح ٣٥١٦٩. ١١. في «ن، بن»: «- وله».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٨، ح ٨٢١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٥١٨٥، معلقاً عن

هشام بن سالم. الوافي، ج ١٦، ص ٨٠٨، ح ١٦١٥١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٦٠، ح ٣٥١٥٠.

١٣. في «بن» والوسائل: «سمعت» بدل «كان علي عليه السلام».

فَمَاتَ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ عَلَيْنَا؛ وَ مَنْ ضَرَبْنَاهُ حَدًّا فِي شَيْءٍ^١ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ فَمَاتَ، فَإِنَّ دِيَّتَهُ عَلَيْنَا^{٢،٣}.

١١٧٩/١٤. علي بن إتراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن عبيد بن زرارة، قال:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجْرَاتِهِ مَعَ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ، وَ ٢٩٣/٧ مَعَهُ مَغَازِلُ^٦ يَقْلِبُهَا^٧ إِذْ بَصُرَ^٨ بِعَيْنَيْنِ تَطْلُعَانِ^{١٠}، فَقَالَ: لَوْ أَعْلَمُ^{١١} أَنَّكَ تَثْبُتُ^{١٢}، لَقُمْتُ حَتَّى أَبْخَسَكَ^{١٣}.

فَقُلْتُ: نَفْعَلُ نَحْنُ مِثْلَ هَذَا إِنْ فَعِلَ مِثْلَهُ بِنَا^{١٤}؟

١. في الوسائل والفقهاء: «وفي شيء».
٢. في الوسائل والفقهاء: «حدود».
٣. في المرأة: «استدل به على أَنَّ الدية على الإمام عليه السلام، ويمكن أن يكون عليه السلام نسبها إلى نفسه لأن بيت المال في يده».
٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٨، ح ٨٢٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٠٥٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب.
- الفقيه، ج ٤، ص ٧٢، ح ٥١٣٩، مرسلأ عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام. الفصول المختارة، ص ٢١٥، مرسلأ من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٠٧، ح ١٦١٥٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٦٤، ح ٣٥١٥٩.
٥. في الوسائل: «بينما».
٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وله». والمغازل: جمع مغزل، مثناة الميم، وهو ما يغزل به القطن. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٧١ (غزل).
٧. في «بف» -: «يقليها».
٨. في «ك، م، جت» -: «إذا».
٩. في «م، ن، بح، جد» -: «أبصر».
١٠. في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» -: «يطلعان».
١١. في «ك» -: «علم». وفي «بح» -: «علمت».
١٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي. وفي «بن، جد» -: «ثبت». وفي المطبوع: «ولي».
١٣. في «م، ن، بن، جت، جد» -: «وحاشية «بح» والوسائل: «أنخسك».
- والبخس: النقص، وفقء العين بالإصبع وغيرها. وأما النخس، فيقال: نخس الدابة: غرز مؤخرها أو جنبها بعود ونحوه. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٣١ (بخس). و ص ٧٨٨ (نخس).
١٤. في «بن» والوسائل -: «وبنا».

قَالَ^١: «إِنْ خَفِيَ^٢ لَكَ^٣ فَافْعَلْهُ»^٤.

١٢ / ١٤١٨٠. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سَارِقٍ دَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ لَيْسَ رِقِّ مَتَاعِهَا،
فَلَمَّا جَمَعَ الثِّيَابَ تَابَعَتْهُ نَفْسُهُ، فَكَابَرَهَا عَلَى نَفْسِهَا، فَوَاقَعَهَا فَتَحَرَّكَ ابْنُهَا فَقَامَ، فَقَتَلَتْهُ
بِفَأْسٍ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا فَرَّغَ حَمَلَ الثِّيَابَ، وَذَهَبَ لِيَخْرُجَ حَمَلَتْ^٥ عَلَيْهِ بِالْفَأْسِ، فَقَتَلَتْهُ،
فَجَاءَ أَهْلُهُ يَطْلُبُونَ بِدَمِهِ مِنَ الْعَدِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اقْضِ عَلَى هَذَا كَمَا وَصَفْتُ لَكَ» فَقَالَ: «يُضْمَنُ مَوَالِيهِ الَّذِينَ
طَلَبُوا^٦ بِدَمِهِ دِيَةَ الْغَلَامِ، وَ يُضْمَنُ السَّارِقُ فِيْمَا تَرَكَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ بِمَكَابَرَتِهَا عَلَى
فَرْجِهَا، أَنَّهُ^٧ زَانٍ وَهُوَ فِي مَالِهِ غَرِيمَةٌ^٨، وَ لَيْسَ عَلَيْهَا فِي قَتْلِهَا إِثَاءٌ شَيْءٌ^٩، قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ كَابَرَ امْرَأَةً لِيَفْجَرُ بِهَا فَقَتَلَتْهُ، فَلَا دِيَةَ لَهُ وَ لَا قُودٌ»^{١٠}.

١. في «ل، م، ب، بن، جد» والوسائل: «فقال». ٢. في «بح»: «ذلك».

٣. في الوافي: «إن خفي لك؛ يعني إن لم يطلع عليه حكام الجور فيقيدوا منك».

٤. الوافي، ج ١٦، ص ٨١٢، ح ١٦١٦٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٦٧، ح ٣٥١٧٠.

٥. في «جد»: «فحملت».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع: «يطلبون».

٧. في «ك، م، بح»: «لأنه».

٨. في «بح، بن، جت» والوسائل: «عزيمة». وفي «بف» وحاشية «بح، جت» والوافي والتهذيب، ح ٨٢٣:

«غرامة». ٩. في «بف» والوافي والتهذيب، ح ٨٢٣: «لأنه سارق».

١٠. في «بف»: «قال رسول الله عليه السلام: من كابر امرأة - إلى - ولا قود».

وفي المرأة: «اعلم أن هذا الخبر يشتمل على الحكمين قد طال التشاجر في توجيههما بين الأصحاب، ولم
يعمل بهما أكثرهم، وإنما أوردوهما في كتبهم رواية».

وقال الشهيد الثاني: «هذه الرواية تنافي بظاهرها الأصول المقررة من وجوه:

الأول: أن قتل العمد يوجب القود فلم يضمن الولي دية الغلام مع سقوط محل القود؟ وأجاب المحقق عنه
بمنع كون الواجب القود مطلقاً، بل مع إمكانه إن لم نقل إن موجب العمد ابتداءً أحد الأمرين.

١٤١٨١ / ١٣. وَ عَنْهُ^١، قَالَ:

قُلْتُ^٢: رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَلَمَّا كَانَ^٣ لَيْلَةُ الْبِنَاءِ^٤ عَمَدَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى رَجُلٍ صَدِيقٍ لَهَا، فَأَذْخَلَتْهُ الْحَجَلَةَ، فَلَمَّا دَخَلَ^٥ الرَّجُلُ يَبَاضِعُ أَهْلَهُ^٦ نَارَ الصَّدِيقِ، فَاقْتَتَلَا^٧ فِي الْبَيْتِ، فَقَتَلَ الرَّوْجُ الصَّدِيقَ، وَقَامَتِ الْمَرْأَةُ، فَضَرَبَتِ الرَّوْجَ ضَرْبَةً^٨، فَقَتَلَتْهُ بِالصَّدِيقِ. فَقَالَ: «تَضْمَنُ الْمَرْأَةُ^٩ دِيَةَ الصَّدِيقِ، وَ تَقْتُلُ بِالرَّوْجِ^{١٠}»^{١١}.

الثاني: أَنَّ فِي الْوَطءِ مَكْرَهُاً مَهْرُ الْمَثَلِ، فَلَمْ يَحْكَمْ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ خُصُوصاً عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَنْتَاجِزُ السَّنَةُ؟ وَأَجَابَ الْمُحَقِّقُ بِاخْتِيَارِ كَوْنِ مُوجِبِ مَهْرِ الْمَثَلِ، وَمَنْعِ تَقْدِيرِهِ بِالسَّنَةِ مُطْلَقاً، فَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّ مَهْرَ مَثَلِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ كَانَ ذَلِكَ.

الثالث: أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى السَّارِقِ قَطْعُ الْيَدِ فَلَمْ يَطْلُ دَمُهُ؟ وَأَجَابَ بِأَنَّ اللَّصَّ مُحَارَبٌ، وَالْمَرْأَةُ قَتَلَتْهُ دَفْعاً عَنْ الْمَالِ، فَيَكُونُ دَمُهُ هَدِراً.

الرابع: أَنَّ قَتْلَهُ لَهَا كَانَ بَعْدَ قَتْلِ ابْنِهَا، فَلَمْ لَا يَقَعُ قِصَاصاً؟ وَأَجَابَ بِأَنَّهَا قَصَدَتْ قَتْلَهُ دَفْعاً لِقُودَاهُ. الْمَسَالِكُ، ج ١٥، ص ٣٥٤.

١١. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٠٨، ح ٨٢٣، مَعْلَقاً عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْفَقِيهِ، ج ٤، ص ١٦٤، ح ٥٣٧١، بِسَنَدٍ آخَرَ، إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ عَلَيْهَا فِي قَتْلِهَا إِثْمٌ شَيْءٌ» مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرِ التَّهْذِيبِ، ج ١٠، ص ٢٠٩، ح ٨٢٦، بِسَنَدٍ آخَرَ، مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» مَعَ زِيَادَةِ فِي أَوَّلِهِ. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٦، ص ٨١٣، ح ١٦١٦٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٩، ص ٦٢، ح ٣٥١٥٥.

١. الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ.

٢. فِي الْوَسَائِلِ وَالْفَقِيهِ: «وَلَهُ».

٣. فِي «جَت»: «كَانَتْ».

٤. لَيْلَةُ الْبِنَاءِ، أَيْ الزَّوَاجِ.

٥. فِي الْفَقِيهِ: «ذَهَبٌ».

٦. فِي «بَف»: «فَنَارٌ».

٧. فِي الْوَاقِفِيِّ وَالتَّهْذِيبِ: «وَاقْتَتَلَا».

٨. فِي «بَف»: «- وَضَرْبَةً».

٩. فِي «بَن» وَالْوَسَائِلُ: «- وَالْمَرْأَةُ».

١٠. قَالَ الشَّهِيدُ الثَّانِي: «نَزَلَ ضَمَانُهَا لِذِيَةِ الصَّدِيقِ عَلَى كَوْنِهَا سَبَباً لَتَلْفِهِ لِفُرُوقِهَا إِثْمًا. وَالْمَصْنُفُ ﷺ قَوَى أَنَّ دَمَهُ

هَدَرٌ، وَعَلَى أَنَّ لِلزَّوْجِ قَتْلَ مَنْ يَجِدُهُ فِي دَارِهِ لِلزَّنى، سِوَاهُ هَمٍّ بِقَتْلِ الزَّوْجِ أَمْ لَمْ يَهْمُ بِهِ، وَيَشْكَلُ بِأَنَّ دَخُولَهُ أَعَمُّ مِنْ قَصْدِ الزَّنى. وَلَوْ سَلِمَ مِنْعُنَا الْحُكْمَ بِجَوَازِ قَتْلِ مَنْ يَرِيدُهُ مُطْلَقاً، وَالشَّهِيدُ قَوَى أَنَّ دَمَهُ هَدَرٌ مَعَ عِلْمِهِ بِالْحَالِ. وَفِيهِ الْإِشْكَالُ السَّابِقُ وَزِيَادَةُ. وَالرَّجْعَةُ: أَنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ مَعَ ضَعْفِ سَنَدِ الرَّوَايَةِ مُخَالِفٌ لِلْأَصُولِ، فَلَا يَتَعَدَّى الْوَاقِعَةَ. الْمَسَالِكُ، ج ١٥، ص ٣٥٦.

١١. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٠٩، ح ٨٢٤، وَفِيهِ أَيْضاً هَكَذَا: «وَعَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: رَجُلٌ تَزَوَّجَ...» الْفَقِيهِ، ج ٤، ص ١٦٥،

١٤١٨٢ / ١٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ غُثْمَانَ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا وَهُوَ رَاقِدٌ، فَلَمَّا صَارَ عَلَى
ظَهْرِهِ أَتَقَنَّ بِهِ^١، فَبَعَجَهُ بِنَجَّةٍ^٢ فَقَتَلَهُ؟
فَقَالَ: «لَا دِيَّةَ لَهُ، وَلَا قَوْدَ»^٣.

١٤١٨٣ / ١٥ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَغْنَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ، أَوْ امْرَأَةٌ أَغْنَفَتْ عَلَى
رَوْحِهَا، فَقَتَلَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ؟
قَالَ^٤: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا إِذَا كَانَا مَأْمُونَيْنِ، فَإِنْ اتَّهَمَا الزَّمَمَهُمَا^٥ الْيَمِينُ^٦ بِاللَّهِ أَنْهَمَا
لَمْ يَرِيدَا الْقَتْلَ»^٧.

١٤١٨٤ / ١٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ:

-
- ح ٥٣٧٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٢، ح ١٦٢٢٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٦٢، ح ٣٥١٥٦.
١. في الفقيه: «أنتبه». وفي التهذيب: «ليقر به»، كلاهما بدل «أيقن به». وفي الوافي: «أيقن به، أي علم أنه أتاه قاصداً للشَّرِّ أو الفجور».
٢. «فبعجه» أي بعج بطنه بالسكين، كمنعه، أي شقّه. راجع: تاج العروس، ج ٣، ص ٢٩٦ (بمع).
٣. في المرأة: «حمل على ما إذا لم يمكن الدفع بدونه، ولا يخفى بعده».
٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٩، ح ٨٢٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٥٣٦٠، معلقاً عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الأول عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٨١٥، ح ١٦١٧٥.
٥. في «بيع» والوسائل والكافي، ح ١٤٤٦٠: «أصحابه».
٦. في «يف» والوافي: «فقال».
٧. في «يف» والوسائل والكافي، ح ١٤٤٦٠: «ألزما».
٨. في المرأة: «وقوله عليه السلام: «ألزماه» يحتمل القسامة بالرذ من المدعي أو اليمين الواحد لأنه منكر».
٩. الكافي، كتاب الحدود، باب النوادر، ح ١٤٤٦٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٩، ح ٨٢٧، معلقاً عن علي؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٠٥٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن صالح بن سعيد. الفقيه، ج ٤، ص ١١١، ح ٥٢١٦، عن نوادر إبراهيم بن هاشم، عن الصادق عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٨١٨، ح ١٦١٨٣، الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٧٠، ح ٣٥٥٩٨.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي رَجُلٍ دَخَلَ^١ دَارَ آخَرَ لِلتَّلَاصُّصِ أَوْ الْفُجُورِ، فَقَتَلَهُ صَاحِبُ الدَّارِ، أَوْ يَقْتُلُ بِهِ أَمْ لَا؟

فَقَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ مَنْ دَخَلَ دَارَ غَيْرِهِ فَقَدْ أَهْدَرَ دَمَهُ، وَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٢.

١٥ - بَابُ الرَّجُلِ الصَّحِيحِ الْعَقْلِ يَقْتُلُ الْمَجْنُونِ

١٤١٨٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مَجْنُونًا؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الْمَجْنُونُ أَرَادَهُ، فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَقَتَلَهُ»^٣، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْدٍ وَ لَا دِيَّةٍ، وَ يُعْطَى^٤ وَرَثَتُهُ دِيَّتَهُ^٥ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَتَلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَجْنُونُ أَرَادَهُ، فَلَا قَوْدَ لِمَنْ لَا يَقَادُ مِنْهُ»^٦.

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+على».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٩، ح ٨٢٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم، الوافي، ج ١٦، ص ٨١٦، ح ١٦١٧٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٧٠، ح ٣٥١٧٥.

٣. في ع، ك، ل، ن، ي، ح، بن، جت، والوسائل: «- فقتله».

٤. في م، «يح» والوافي والعلل: «وتعطى».

٥. في الوافي والتهذيب: «الدية». وفي العلل: «- ديته».

٦. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٥٣: «قوله عليه السلام: فلا قود لمن لا يقاد منه، استدلل به الشهيد الثاني على ما ذهب إليه أبو الصلاح، خلافاً للمشهور من أن البالغ إذا قتل الصبي لم يقتل به قياساً على المجنون، فقال: يمكن الاستدلال له بهذا العموم، فلا يكون قياساً. لكن تخصيص عموم الكتاب بمثل هذا مشكل». وانظر: المسالك، ج ١٥، ص ١٦٥.

وَأَرَى^١ أَنَّ عَلَى قَاتِلِهِ الذِّبَّةَ مِنْ^٢ مَالِهِ، يَذْفَعُهَا إِلَى وَرَثَةِ الْمَجْنُونِ، وَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَ يَتُوبُ إِلَيْهِ»^٣.

٢/١٤١٨٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي الْوَزْدِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، رَجُلٌ حَمَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مَجْنُونٌ^٥، فَضَرَبَهُ الْمَجْنُونُ ضَرْبَةً، فَتَنَاوَلَ الرَّجُلُ السَّيْفَ مِنَ الْمَجْنُونِ فَضَرَبَهُ فَقَتَلَهُ؟ فَقَالَ^٦: «أَرَى أَنْ لَا يَقْتَلَ بِهِ، وَ لَا يُغْرَمَ دَيْتُهُ، وَ تَكُونُ^٧ دَيْتُهُ عَلَى الْإِمَامِ، وَ لَا يَنْبَطِلُ^٨ دَمُهُ»^٩.

١٦- بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ فَلَمْ تَصَحَّ^{١١} الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ حَتَّى خُوِلَطَ

١/١٤١٨٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والعلل. وفي المطبوع: «فأرى».
٢. في «ك، ل، م، ب، ح، ج، د»، والوسائل والفقيه والتهذيب والعلل: «في».
٣. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٣، ح ٥١٩٠؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣١، ح ٩١٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ علل الشرائع، ص ٥٤٣، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٦٧، ح ١٥٩٣٧؛ والوسائل، ج ٢٩، ص ٧١، ح ٣٥١٧٧.
٤. ورد الخبر في التهذيب، عن الحسن بن محبوب عن أبي الورد، والمعهود في الأسناد توسط راوي أبي أيوب أو [علي] بن رثاب بين ابن محبوب وبين أبي الورد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٢٨٨، ح ٢١، ص ٢٨٦، ج ٢٢، ص ٣٨٢.
٥. في «ن»: «وَأَبِي جَعْفَرٍ».
٦. في «ك، م، ب، ح، ج، د»، وحاشية «جت» والوافي والتهذيب: «وبالسيف».
٧. في «بف» والوافي: «قال».
٨. في «ك، م، ب، ح، ج، د»، «ن، ن، ب، ج، د»: «ويكون».
٩. في «م، ب، ح، ج، د»، وحاشية «بن» والوافي والتهذيب: «ولا يطل».
١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣١، ح ٩١٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن أبي الورد. الوافي، ج ١٦، ص ٦٦٧، ح ١٥٩٣٨؛ والوسائل، ج ٢٩، ص ٧١، ح ٣٥١٧٨.
١١. في «ن»: «فلم يصح».

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ خَضِرِ الصَّيْرِفِيِّ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعَجَلِيِّ، قَالَ:

سَبَّلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا، فَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَمْ تَصِحَّ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ^٢ حَتَّى خُولِطَ وَذَهَبَ عَقْلُهُ، ثُمَّ إِنَّ قَوْمًا آخَرِينَ شَهِدُوا عَلَيْهِ - بَعْدَ مَا خُولِطَ - أَنَّهُ قَتَلَهُ؟

فَقَالَ: «إِنْ شَهِدُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ قَتَلَهُ حِينَ قَتَلَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ بِهِ عِلَّةٌ مِنْ فُسَادِ عَقْلٍ^٣، فَقِيلَ بِهِ؛ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَكَانَ لَهُ مَالٌ يُعْرِفُ، دُفِعَ إِلَى وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ الدِّيَّةُ مِنْ مَالِ الْقَاتِلِ^٤، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ مَالًا^٥، أُعْطِيَ الدِّيَّةُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ^٦، وَلَا يَبْطُلُ^٧ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ»^٨.

١٧ - بَابُ فِي الْقَاتِلِ يُرِيدُ التَّوْبَةَ

١٤١٨٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ

١. في «بف»: «ولم يصح».

٢. في «ع، ل، ن، بح، بف، جت، جد» والفقهاء والتهذيب: - «عليه».

٣. هكذا في «ل، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عقله».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي المطبوع: - «لم».

٥. في المرأة: «وقوله عليه السلام»: من مال القاتل، هذا خلاف ما ذهب إليه الأصحاب من أن جناية المجنون خطأ يلزم العاقلة، ودلت عليه أخبار آخر. ويمكن أن يحمل هذا الخبر على ما إذا لم يشهدوا على وقوعه في حال الجنون أيضاً، بل شهدوا بوقوعه منه من غير علم منهم بكونه في حال العقل أو حال الجنون».

٦. في «بن» والوسائل: «وإن لم يكن له مال» بدل «وإن لم يترك مالا».

٧. في «بح، بف» والفقهاء: «من بيت مال المسلمين».

٨. في «م، بح، جت» وحاشية «بن» والوافي والتهذيب: «ولا يَبْطُلُ».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٥١٩٨؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٢، ح ٩١٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وراجع: التهذيب، ج ١٠، ص ١٩، ح ٥٨. الوافي، ج ١٦، ص ٦٦٨، ح ١٥٩٣٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٧٢، ح ٣٥١٧٩.

الْمُنْفَرِي، عَنْ عَيْسَى الضَّعِيفِ^١، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا^٢، مَا تُؤْتِيهِ؟

قَالَ: «يُمْكِنُ مِنْ نَفْسِهِ».

قُلْتُ: يَخَافُ أَنْ يَقْتُلُوهُ.

قَالَ: «فَلْيُعْطِهِمُ الدِّيَّةَ^٣».

قُلْتُ: يَخَافُ أَنْ يَغْلَمُوا بِذَلِكَ^٤.

قَالَ: «فَلْيَنْظُرْ إِلَى الدِّيَّةِ، فَلْيَجْعَلْهَا صَرًّا، ثُمَّ لِيَنْظُرْ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ^٥، فَلْيُلْقِهَا^٦ فِي

دَارِهِمْ»^٧.

١٤١٨٩/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الْخَزَرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنِي

فُضَيْلٌ^٨ بْنُ غُثْمَانَ الْأَعْوَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ غَامِلًا لِابْنِي أُمِّيَّةَ، فَقَتَلْتُ رَجُلًا، فَسَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ:

كَيْفَ أَصْنَعُ بِهِ^٩؟

١. في حاشية «بيح» والوسائل والكافي، ح ١٤١٢١: «الضرير».

٢. في الفقيه: - «متعمدا».

٣. في «جد»: - «قلت: يخاف أن يقتلوه، قال: فليعطهم الدية».

٤. في الفقيه والتهذيب: + «قال: فليزوج إليهم» (التهذيب: فليزوج منهم) امرأة، قلت: يخاف أن تطلعهم على

ذلك. ٥. في «ل، بن»: «الصلوات».

٦. في الوسائل: «فيلقها».

٧. الكافي، كتاب الديات، باب أن من قتل مؤمنا على دينه فليست له توبة، ح ١٤١٢١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٣،

ح ٦٥٢، معلقا عن علي بن إبراهيم، الفقيه، ج ٤، ص ٩٥، ح ٥١٦٢، معلقا عن ابن أبي عمير، عن محسن بن

أحمد، عن عيسى الضعيف، الوافي، ج ١٦، ص ٥٧٦، ح ١٥٧١٦: الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣، ح ٣٥٠٧٨.

٨. في «ع»: «فضل». وابن عثمان الأعور هذا يقال له: الفضل، كما يقال له: الفضيل. راجع: رجال النجاشي،

ص ٣٠٨، الرقم ٨٤١: رجال الطوسي، ص ٢٦٨، الرقم ٣٨٥٤ و ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٧٧.

٩. في «بف»: - «به».

٩. في الوسائل: «ما».

فَقَالَ: «الدِّيَّةُ اغْرِضْهَا عَلَى قَوْمِهِ».

قَالَ: فَعَرَضْتُ^١ فَأَبَوْا، وَجَهَدْتُ فَأَبَوْا، فَأَخْبَرْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام بِذَلِكَ^٢،

فَقَالَ: «اذْهَبْ مَعَكَ بِنَفَرٍ مِنْ قَوْمِكَ فَاشْهَدْ عَلَيْهِمْ».

قَالَ: فَفَعَلْتُ^٣ فَأَبَوْا، فَشَهِدُوا^٤ عَلَيْهِمْ، فَرَجَعْتُ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام فَأَخْبَرْتُهُ،

قَالَ: «فَخَذِ الدِّيَّةَ فَصَرِّهَا^٥ مَتَفَرِّقَةً، ثُمَّ اثْبِ النَّابَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ وَالفَجْرِ^٦، فَأَلْقِهَا فِي

الدَّارِ، فَمَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ يُحْسَبُ^٧ لَكَ فِي الدِّيَّةِ، فَإِنَّ وَقْتَ الظُّهْرِ وَالفَجْرِ سَاعَةٌ

يَخْرُجُ^٨ فِيهَا أَهْلُ الدَّارِ».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، وَ لَوْ لَا عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام لَهَلَكْتُ.

قَالَ^٩: وَ حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الزُّهْرِيَّ كَانَ^{١١} ضَرَبَ^{١٢} رَجُلًا^{١٣} بِهِ قُرُوحٌ، فَمَاتَ

مِنْ ضَرْبِهِ^{١٤}.

١٤١٩/٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَابْنِ بُكَيْرٍ

وَعَنْ وَاحِدٍ^{١٥}، قَالُوا^{١٦}:

١. في الوسائل: «فأعرضت».

٢. في «بف»: «بذاك».

٣. في الوسائل: «+» «به».

٤. في «بج»: «خذه». وفي الوسائل: «فقال: خذه بدل» قال: فخذ».

٥. في الوسائل: «وصرها».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي «جت» والمطبوع: «أو الفجر».

٧. في «جت»: «يحتسب».

٨. في «بف» و«بج»: «يمرج».

٩. في «بف» و«بج»: «يمرج».

١٠. الظاهر رجوع الضمير المستتر في «قال» إلى أبي الخزرج.

١١. في «بف» و«بج»: «كان».

١٢. في «بف» و«بج»: «كان».

١٣. الوافي، ج ١٦، ص ٥٧٨، ح ١٥٧٢٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٧٤، ح ٣٥١٨٢ ملخصاً.

١٤. في المرأة: «كَانَ فِي السَّنَدِ إِسْرَافاً؛ لَعَدَمَ لِقَاءِ هَؤُلَاءِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَوْ إِضْمَاراً بِأَنَّهُ يَكُونُ الْقَاتِلُ الصَّادِقُ عليه السلام».

١٥. في «بف» وحاشية «جت» والوافي والتهذيب: «قال».

كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - فِي الطَّوَّافِ، فَنَظَرَ فِي نَاجِيَةِ الْمَسْجِدِ إِلَى جَمَاعَةٍ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الْجَمَاعَةُ؟» فَقَالُوا: هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابٍ^١ الزُّهْرِيُّ اخْتَلَطَ عَقْلُهُ، فَلَيْسَ يَتَكَلَّمُ، فَأَخْرَجَهُ^٢ أَهْلُهُ لَعَلَّهُ إِذَا رَأَى النَّاسَ أَنْ يَتَكَلَّمَ.

فَلَمَّا قَضَى عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^{عليه السلام} طَوَافَهُ خَرَجَ حَتَّى دَنَا مِنْهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابٍ عَرَفَهُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^{عليه السلام}: «مَا لَكَ؟»^٣ فَقَالَ: «وَلَيْتَ وَلَايَتَهُ، فَأَصْبَحْتُ دُمًا، قَتَلْتُ^٤ رَجُلًا فَدَخَلَنِي مَا تَرَى».

فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^{عليه السلام}: «لَأَنَا عَلَيْكَ مِنْ يَأْسِكَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ أَشَدُّ خَوْفًا مِنِّي عَلَيْكَ مِمَّا أَتَيْتَ».

ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَعْطِيهِمُ الدِّيَّةَ» قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ فَأَبْنُوا، فَقَالَ^٥: «اجْعَلْهَا صُرْرًا، ثُمَّ انْظُرْ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ، فَأَلْقِهَا فِي دَارِهِمْ»^٦.

١٨ - بَابُ قَتْلِ اللَّصِّ

١٤١٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ^٧، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام} أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَدَرْتَ عَلَى اللَّصِّ، فَأَبْذُرْهُ وَأَنَا^٨ شَرِيكَكَ فِي

١. في «بف»: «سهل».

٢. في «ن»: «وأخرجه».

٣. في «ن، جد»: «مألك».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فقتلت».

٥. في «بن» والوافي والوسائل: «قال».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٣، ح ٦٥٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٦، ص ٥٧٨، ح ١٥٧١٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٧٣، ح ٣٥١٨١ ملخصاً.

٧. في «ع، م، ن، جد»: «أحمد بن أبي نصر».

٨. في «جت» والوافي والتهذيب: «فأنا».

دَمِيهِ^١.

٢/١٤١٩٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقَاتِلُ عَنْ مَالِهِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ شَهِيدٍ^٢.

فَقُلْنَا^٣ لَهُ: أَفَيَقَاتِلُ^٤ أَفْضَلَ؟

فَقَالَ: «إِنْ لَمْ تَقَاتِلْ^٥ فَلَا بَأْسَ، أَمَّا أَنَا فَلَوْ كُنْتُ لَتَرَكْتُهُ وَلَمْ أَقَاتِلْ^٦».

١. قال الشهيد الثاني: «اللص إن شهر سلاحاً وما في معناه فهو محارب حقيقة، لما تقدّم من أنّ المحارب يتحقّق في العمران وغيرها وإن لم يكن معه سلاح، بل يريد اختلاس المال والهرب فهو في معنى المحارب في جواز دفعه ولو بالقتل إذا توقّف الدفع عليه ... وإنّما عدلنا عن ظاهر الروايات إلى ما ذكرناه من التفصيل لقصورها سنداً عن إفادة الحكم مطلقاً، فيرجع إلى القواعد المقرّرة. ثم إن كان غرضه أخذ المال لم يجب دفعه وإن جاز، وينبغي تقييد ذلك بما لا يضرّه فوته، وإلاّ أتجه الوجوب مع عدم التغيرير بالنفس. وإن طلب العرض وجب دفعه مع عدم ظنّ العطب. وإن طلب النفس وجب دفعه مطلقاً؛ لوجوب حفظ النفس، وغايته العطب وهو غاية عمل المفسد فيكون الدفاع أرجح. نعم، لو أمكن السلامة بالهرب كان أحد أسباب حفظ النفس، فيجب عينا أن توقّف عليه، أو تخيير أن أمكنت به وبغيره». المسالك، ج ١٥، ص ١٥-١٦.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١١، ح ٨٣٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر. وفي التهذيب، ج ٦، ص ١٥٧، ح ٢٧٩؛ وج ١٠، ص ١٣٦، ح ٥٣٨، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف وزيادة. الوافي، ج ١٥، ص ١٨٧، ح ١٤٨٧٩؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٨١، ح ٣٥٠١٢؛ وج ٢٩، ص ٣٢٩، ح ٣٥٥٣٥.

٣. في «جت» والتهذيب، ج ١٠: «فقلت».

٤. في «ع، ن، ي، ح، جت» والتهذيب، ج ١٠: «أفقاتل».

٥. في «م، بف، بن، جد» والوسائل: «لم يقاتل».

٦. في «م، بن، جد» والوسائل والتهذيب، ج ١٠: «لو».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٠، ح ٨٣٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. الكافي، كتاب الجهاد، باب من قتل دون مظلمته، ح ٨٣٠٥، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٧، ح ٣١٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٩٥، ح ٥١٦١، بسند آخر عن أحدهما عليهما السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف يسير. الخصال، ص ٦٠٧، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد عليه السلام. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٤، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن

١٤١٩٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

٢٩٧/٧ وَ قَدْ تَجَارَيْنَا ذِكْرَ الصَّعَالِيكِ^١، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي هَذَا - وَ أَوْماً إِلَى أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ^٢ -: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ^٣ يَسْأَلُ^٤ عَنْهُمْ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «اقْتُلْهُمْ»^٥.

١٤١٩٤ / ٤. وَ عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ غَيْرِهِ:

أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنِ الْأَكْزَادِ؟

فَكَتَبَ إِلَيْهِ^٥: «لَا تَنْبَهُوهُمْ إِلَّا بِحَدِّ السَّيْفِ»^٦.

١٤١٩٥ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَلَاسِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْقُضَلِ^٩، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ فَرَازَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَوْ هَيْثَمِ بْنِ الْبَرَاءِ^{١٠}:

«الرضا^{١١}. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨٠٧، مرسلًا عن النبي^ﷺ، وتام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «من قتل دون ماله فهو شهيد». راجع: الكافي، كتاب الجهاد، باب من قتل دون مظلّمته، ح ٨٣٠٣ و ٨٣٠٤؛ التهذيب، ج ٦، ص ١٦٧، ح ٣١٦ و ٣١٧. الوافي، ج ١٥، ص ١٩٢، ح ١٤٨٩٠؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٨٣، ح ٣٥٠١٧. ١. «الصعاليك»: جمع صعلوك وهو الفقير، وإنما سمي قطاع الطريق صعاليك لأنهم يفعلونه لفقرهم وحاجتهم. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٥٣ (صعلك).

٢. في الوسائل: «حدّثني أحمد بن إسحاق» بدل «فقال عبدالله بن عامر: حدّثني هذا وأوماً إلى أحمد بن إسحاق». ٣. في «بن» وحاشية «جت» والوسائل: «يسأله».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١١، ح ٨٣١، وتام الرواية فيه: «وكتب أحمد بن إسحاق إلى أبي محمد^ﷺ يسأل عن الصعاليك، فكتب إليه: «اقتلهم»». الوافي، ج ١٥، ص ٦٤، ح ١٤٧١٤؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٨٢، ح ٣٥٠١٣.

٥. في «ع، ن، بف» والوافي والتهذيب: «- إليه». ٦. في «ع، بن» وحاشية «م، بج، جت» والوسائل: «بحر».

٧. في المرأة: «ولعل المراد بالأكراد اللصوص منهم؛ فإنّ الغالب فيهم ذلك، كذا فهمه الكليني».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١١، ح ٨٣٢، معلقاً عن أحمد بن أبي عبدالله أو غيره. الوافي، ج ١٥، ص ٦٤، ح ١٤٧١٣؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٣٨٢، ح ٣٥٠١٤.

٩. في «ن»: «أحمد بن الفضيل». ولم يذكر أحمد بن الفضيل في روايتنا. والمذكور هو أحمد بن الفضل الخزاعي، وطبقته ثلاثين طبة أحمد هذا. راجع: رجال النجاشي، ص ٨٩، الرقم ٢١٨؛ رجال الكشي، ص ١٢، الرقم ٢٨؛ وص ٣٥٣، الرقم ٦٦٢.

١٠. في «ع، بف، جد»: «هيثم بن براء». وفي «ن، جت»: «هيثم بن براء». وفي الوسائل، ج ٢٨ والتهذيب،

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: اللَّصُّ يَدْخُلُ عَلَيَّ^١ فِي بَيْتِي يُرِيدُ نَفْسِي وَ مَالِي. فَقَالَ: «فَأَقْتُلْهُ»^٢، فَأَشْهَدُ^٣ اللَّهَ وَمَنْ سَمِعَ أَنَّ ذِمَّةَ فِي غُنْيِي»^٤. قَالَ: قُلْتُ^٥: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، أَمَا مِنْ^٦ غَلَامَةٍ بَيْنَ يَدَيَّ^٧ هَذَا الْأَمْرُ؟ فَقَالَ: «أُتْرَى بِالصَّبْحِ مِنْ خَفَاءٍ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَإِنَّ^٨ أَمْرَنَا إِذَا كَانَ، كَانَ أَبْنَى مِنْ فَلَقِي^٩ الصَّبْحِ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «مَزَاوَلَةٌ^{١٠} جَبَلٍ بِظُفْرِ أَهْوُونَ مِنْ مَزَاوَلَةٍ^{١١} مُلْكٍ لَمْ يَنْقُصِ^{١٢} أَكْلُهُ»^{١٣}، فَاتَّقُوا اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ لِلظَّلَمَةِ^{١٤}»^{١٥}.

ح ج ٦: «هشيم بن براء».

١. في الكافي، ح ٨٢٩٩، والتهذيب، ج ٦: - «علي».

٢. في «م»، بف، جده، والوسائل، ج ٢٨، والتهذيب، ج ١٠: «أقتله». وفي الكافي، ح ٨٢٩٩: «قال: أقتل» بدل «وقال: فأقتله».

٣. في «م»، بع، بف، جده، والتهذيب، ج ١٠: «وأشهد».

٤. الكافي، كتاب الجهاد، باب الرجل يدفع عن نفسه اللص، ح ٨٢٩٩، وفي التهذيب، ج ٦، ص ١٥٨، ح ٢٨٣: وج ١٠، ص ٢١٠، ح ٨٢٩، معلقاً عن أحمد بن محمد الكوفي، عن محمد بن أحمد القلانسي، الوافي، ج ١٥، ص ١٨٧، ح ١٤٨٧٧؛ الوسائل، ج ١٥، ص ١٢٠، ذيل ح ٢٠١١٥؛ وج ٢٨، ص ٣٨٢، ح ٣٥٠١٥.

٥. في «ن»: «وله».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «فأين» بدل «أما من».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: - «بين يدي».

٨. في «بن» والوافي: «إن».

٩. في «ع»، بن، جت، جده: - «فلق».

١٠. في «جت» وحاشية «م»، جده: «مناولة».

١١. في حاشية «م»، «مناولة».

١٢. في «ك»: «لم يقض».

١٣. في الوافي: «أجله».

١٤. في هامش المطبوع: «في هذا الخبر سؤالان وجوابان أحدهما متعلق بالكتاب ومناسب لعنوان الباب والثاني تنمة الحديث، وهو قوله: «فأين علامة هذا الأمر؟» والمعنى واضح. وقوله عليه السلام: «مزاولة جبل إلخ» إخبار بمدة سلطنة خلفاء الجور وإن لهم عهداً ومدة من الله ولم ينقص مدتهم ولم يقرب أجلهم، وإشعار بأنكم لا تستطيعون رد الملك إلينا بجدكم وجهدكم ما لم ينقص أكلهم من الملك. ويحتمل أن يكون الثاني مربوطاً بالأول لقوله: إن ذمه في غنّي وإجازته في قتله، فتروهم السامع أن هذا لا يكون إلا لظهور أمرهم فسأل: أين علامة هذا الأمر؟ وفيه بعد كما لا يخفى (فضل الله الإلهي)».

١٥. الوافي، ج ٢، ص ٤٧٢، ح ٩٨٠.

١٩ - بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ، وَالْإِبْنِ يَقْتُلُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ^١

١٤١٩٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي

أَيُّوبَ الْخُرَّازِيِّ^٢، عَنْ حُمْرَانَ؛

عَنْ أَحَدِهِمَا^٣، قَالَ: لَا يَقَادُ وَالِدٌ بَوْلَدِهِ، وَ يَقْتُلُ الْوَلَدُ إِذَا قَتَلَ وَالِدَهُ عَمْدًا^٤.

٢٩٨/٧

١٤١٩٧ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٥ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ أُمَّهُ؟

قَالَ: «يَقْتُلُ بِهَا صَاحِبَهَا، وَلَا أَظُنُّ قَتْلَهُ كَفَّارَةً لَهُ، وَلَا يَرِثُهَا»^٦.

١ . في «بن، جد»: «أو أمه».

٢ . هكذا في «ع، ك، ن، بح، جت، جد» والوسائل. وفي «ل، م، بن» والمطبوع: «الخرّاز». وهو سهوٌ كما تقدّم ذيل ح ٧٥.

٣ . التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٦، ح ٩٤١، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث القاتل، ضمن ح ١٣٥٢٨، بسند آخر عن أبي عبد الله^{عليه السلام}؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٨، ضمن ح ٩٥٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي^{عليه السلام}، وفيهما من قوله: «ويقتل الولد» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٩، ح ١٥٨٣٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٧٧، ح ٣٥١٨٩.

٤ . في حاشية «جت»: «أبا عبد الله».

٥ . في الكافي، ح ١٣٥٢٥ والفقهاء، ح ٥٢١١ و ٥٢٤٧ و التهذيب، ج ٩ والوافي والوسائل، ج ٢٦: «قال: لا يرثها و يقتل بها صاغراً، ولا أظنُّ قتله بها كفارة لذنبه».

٦ . الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث القاتل، ح ١٣٥٢٥، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَمُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٨، ح ١٣٥١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. وفيه، ص ٢٣٧، ح ٩٤٤؛ والفقهاء، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٥٢١١، معلقاً عن ابن محبوب، عن علي بن رثاب. وفيه، ص ١٢٠، ح ٥٢٤٧، معلقاً عن علي بن رثاب. وراجع: الفقهاء، ج ٤، ص ٣١٨، ح ٥٦٨٤؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٩، ح ١٣٥٨؛ وج ١٠، ص ٢٣٧، ح ٩٤٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٣،

١٤١٩٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَقْتُلُ الْأَبُ بَابْنِهِ إِذَا قَتَلَهُ، وَ يَقْتُلُ الْإِبْنُ بِأَبِيهِ إِذَا قَتَلَ أَبَاهُ»^١.

١٤١٩٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَتَهُ: أَيْ يَقْتُلُ بِهِ؟ قَالَ: «لَا»^٢.

١٤٢٠٠ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ^٣، عَنْ

الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَقْتُلُ الْوَالِدُ بَوْلَدِهِ^٤، وَ يَقْتُلُ الْوَلَدُ بِوَالِدِهِ^٥، وَ لَا يَرِثُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ^٦ إِذَا قَتَلَهُ وَ إِن كَانَ خَطَاً»^٧.

١. ح ٧٢٥ و ٧٢٦. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣١. ح ١٥٨٤٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠، ح ٣٢٤١٨؛ وج ٢٩، ص ٧٨، ح ٣٥١٩٣.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٧، ح ٩٤٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٠، ح ٥٢٤٤، بسنده عن علي بن أبي حمزة، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ٦٢٩، ح ١٥٨٤٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٧٨، ح ٣٥١٩٤.

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٨، ح ٩٤٨، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في آخره. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٢٠، ح ٥٢٤٦، والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٦، ح ٩٣٩، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير و زيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٠، ح ١٥٨٤١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٧٧، ح ٣٥١٩٠.

٤. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، ي، جت، بن، جد» والوسائل. وفي المطبوع: «عن ابن سنان».

٥. في الكافي، ح ١٣٥٢٨: «وإذا قتله».

٦. في الكافي، ح ١٣٥٢٨، ج ٩ والاستبصار: «وإذا قتل والده».

٧. في الكافي، ح ١٣٥٢٨: «وأباه».

٨. في المرأة: «ذهب الأكثر إلى أن القتال خطأ لا يرث من الدية ويرث من غيرها، ويمكن حمل الخبر عليه، وقيل: لا يرث من شيء كما هو ظاهر الخبر، وقيل: يرث مطلقاً وقد مر القول فيه».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٧، ح ٩٤٦، معلقاً عن يونس، عن محمد بن سنان. وفي الكافي، كتاب

٢٠- بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ وَالْمَرْأَةُ تَقْتُلُ الرَّجُلَ وَفَضْلُ دِيَةِ الرَّجُلِ عَلَى دِيَةِ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وَالْجِرَاحَاتِ

١٤٢٠١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَتَلَتِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا قُتِلَتْ بِهِ، وَإِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ أَرَادُوا^٢ الْقَوْدَ، أَدُّوا فَضْلَ دِيَةِ الرَّجُلِ^٣ وَأَقَادُوهُ^٤ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا قَبِلُوا مِنَ الْقَاتِلِ^٥ الدِّيَةَ دِيَةَ الْمَرْأَةِ كَامِلَةً، وَدِيَةَ الْمَرْأَةِ^٦ يَصْفُ دِيَةَ الرَّجُلِ^٧».

١٤٢٠٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ^٨:

«المواريث، باب ميراث القاتل، ح ١٣٥٢٨؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٩، ح ١٣٥٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٧٢٧، بسند آخره الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٠، ح ١٥٨٤٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٥، ذيل ح ٣٢٤٣١؛ وج ٢٩، ص ٧٨، ح ٣٥١٩٢».

١. في الاستبصار: «عن موسى»، وهو سهو. والمراد من يونس هو عبد الرحمن المتوسط في كثير من الأسناد بين محمد بن عيسى وبين [عبدالله] بن مسكان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٩٣-٢٩٤؛ و ص ٣٢٥؛ و ص ٣٣٠.

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ح ٣٥٢٠١ والتهذيب والاستبصار. وفي «ك» والمطبوع: «أراد».

٣. في «بن» والوسائل، ح ٣٥٢٠١: «وعلى دية المرأة».

٤. في «بف»: «وأقادوا».

٥. في «ع، ل، ن»، والوسائل، ح ٣٥٢٠١ والتهذيب والاستبصار: - «من القاتل».

٦. في «بف»: - «كاملة ودية المرأة».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٠، ح ٧٠٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٩٩٨، معلقاً عن علي، عن محمد بن عيسى، عن موسى، عن عبدالله بن مسكان، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٣، ح ٧١٥، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَتَلَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ قَتَلَهَا مُتَعَمِّدًا، وَقَتَلَ امْرَأَةً قَتَلَتْ رَجُلًا عَمْدًا». الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٣، ح ١٥٧٧٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٨١، ح ٣٥٢٠١؛ وفيه، ج ٢٩، ص ٢٥٥، ح ٣٥٤٥٧، وتمام الرواية هكذا: «دية المرأة نصف دية الرجل».

٨. ورد الخبر في التهذيب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن الحلبي. والمذكور في بعض

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ ^١ فِي الرَّجُلِ ^٢ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ مُتَعَمِّدًا، فَأَرَادَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتُلُوهُ، قَالَ: «ذَلِكَ ^٣ لَهُمْ إِذَا أَدَّوْا إِلَى أَهْلِهِ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَإِنْ قَبِلُوا الدِّيَةَ فَلَهُمْ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ، وَإِنْ قَتَلَتِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ قَتَلَتْ بِهِ، لَيْسَ ^٤ لَهُمْ إِلَّا نَفْسُهَا».

٢٩٩/٧

وَقَالَ: «جِرَاحَاتُ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ سَوَاءٌ، يَسْنُ الْمَرْأَةُ بِسِنِّ الرَّجُلِ، وَ مُوضِئَةُ الْمَرْأَةِ بِمُوضِئَةِ الرَّجُلِ، وَ إِضْبَعُ الْمَرْأَةِ بِإِضْبَعِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ الْجِرَاحَةَ ثَلَاثَ الدِّيَةِ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثَ الدِّيَةِ أُضْعِفَتْ ^٦ دِيَةُ الرَّجُلِ عَلَى دِيَةِ الْمَرْأَةِ» ^٧.

١٤٢٠٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْجِرَاحَاتِ؟

فَقَالَ: «جِرَاحَةُ ^٨ الْمَرْأَةِ مِثْلُ جِرَاحَةِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثَ الدِّيَةِ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثَ الدِّيَةِ سَوَاءٌ أُضْعِفَتْ جِرَاحَةُ الرَّجُلِ ضِعْفَيْنِ عَلَى جِرَاحَةِ الْمَرْأَةِ، وَ يَسْنُ الرَّجُلُ وَ يَسْنُ

نسخه المعتبرة «ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي»، وهو الصواب.

١. في «بف» - «قال».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٣٥٢٠٢، والتهذيب، ح ١٧٠٤ الاستبصار، ح ٩٩٧. وفي المطبوع: «في رجل».

٣. في «ع، ل» والوسائل: «ذاك».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوافي والوسائل، ح ٣٥٢٠٢: «وليس».

٥. الموضحة: الشجة التي تبدي وضح العظام. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٦٨ (وضح).

٦. في «ل، بف، بن» والوسائل، ح ٣٥٣٨٠: «ضعفت». وفي الوافي: «أضعف».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٠، ح ٧٠٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحلبي. الاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ٩٩٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم، إلى قوله: «فلهم نصف دية الرجل»؛ وفيه، ص ٢٦٧، ح ١٠٠٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وتام الرواية هكذا: «إن قتل المرأة الرجل قتلته به وليس لهم إلا نفسها» الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٣، ح ١٥٧٧٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٨١، ح ٣٥٢٠٢، إلى قوله: «وليس لهم إلا نفسها»؛ وفيه، ص ١٦٣، ح ٣٥٣٨٠، من قوله: «جراحات الرجال والنساء».

٨. في «بع»: «جراحات».

الْمَرْأَةِ سَوَاءً.

وَقَالَ: «إِنْ قَتَلَ رَجُلٌ امْرَأَةً^١ عَمْدًا، فَأَرَادَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتُلُوا الرَّجُلَ، رَدُّوا إِلَى أَهْلِ الرَّجُلِ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَ قَتَلُوهُ».

قَالَ: وَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ قَتَلَتْ رَجُلًا؟

قَالَ: «تَقْتُلُ بِهِ^٢، وَ لَا يَغْرَمُ أَهْلُهَا شَيْئًا»^٣.

١٤٢٠٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سِنَانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي رَجُلٍ قَتَلَ امْرَأَتَهُ مُتَعَمِّدًا، فَقَالَ^٦: «إِنْ شَاءَ أَهْلُهَا

أَنْ يَقْتُلُوهُ^٧ وَ يُؤَدُّوا^٨ إِلَى أَهْلِهِ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَ إِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا نِصْفَ الدِّيَةِ خَمْسَةَ آلَافٍ دِرْهَمًا».

وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ قَتَلَتْ زَوْجَهَا مُتَعَمِّدًا^٩، فَقَالَ: «إِنْ شَاءَ أَهْلُهُ أَنْ.....»

١. في «ك، ن، بح، بن، جت، جد» والوافي والتهذيب: «امرأته».

٢. في «ع، ل»: «- به».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨١، ح ٧٠٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٤٧، ضمن ح ٩٧٧، بسند آخر، إلى قوله: «ضعفين على جراحة المرأة» مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٢، ح ٧١٠. والوافي، ج ١٦، ص ٦٠٥، ح ١٥٧٨٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٨١، ح ٣٥٢٠٣، من قوله: «إن قتل رجل امرأة»؛ وفيه، ص ١٦٣، ح ٣٥٣٨١، إلى قوله: «وسن المرأة سواء».

٤. في «ل، بح»: «- جميعاً».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٧٠٧. وفي المطبوع: «امرأة».

٦. في الوسائل والتهذيب، ح ٧١٣ والاستبصار، ح ١٠٠١: «قال».

٧. في «جد» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب، ح ٧١٣ والاستبصار، ح ١٠٠١: «+ قتلوه».

٨. في الوافي «يؤدوا (يردوا - خ ل)» بدون الواو. وفي التهذيب، ح ٧٠٧: «ويردوا».

٩. في «بح، بن، جت» والوسائل والفتية، ح ٥٢٤٢ والتهذيب، ح ٧٠٧ والاستبصار، ح ١٠٠٨: «متعمدة». وفي الفتية، ح ٥٢٢٥: «رجلاً متعمدة» بدل «زوجها متعمداً».

يَقْتُلُوهَا^١ قَتَلُوهَا، وَ لَيْسَ يَجْنِي أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنْ جَنَائِيهِ عَلَى نَفْسِهِ^٢.

٥ / ١٤٢٠٥. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٣، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ وَ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ امْرَأَةً خَطَأً وَ هِيَ عَلَى رَأْسِ الْوَلَدِ

تَمَخَّضُ^٥

قَالَ: «عَلَيْهِ الدِّيَّةُ خَمْسَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ^٦، وَ عَلَيْهِ لِلَّذِي^٧ فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ^٨ - وَصِيفٌ أَوْ

وَصِيفَةٌ^٩ - أَوْ أَرْبَعُونَ دِينَاراً^{١٠}»^{١١}.

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب، ح ٧٠٧ والاستبصار، ح ١٠٠٨. وفي المطبوع: «يقتلوه».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨١، ح ٧٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٧، ح ١٠٠٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، وفي الأخير من قوله: «وقال في امرأة قتلت زوجها» مع اختلاف يسير. النوار للأشعري، ص ١٥٥، ح ٣٩٩، عن أحمد، عن عبدالله بن سنان، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ١١٤، ح ٥٢٢٥، بسنده عن عبدالله بن سنان. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٢، ح ٧١٢، بسند آخر، وفيهما من قوله: «وقال في امرأة قتلت زوجها» مع اختلاف يسير. وفيه، ص ١٨٢، ح ٧١٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ١٠٠١، بسند آخر، إلى قوله: «يؤدوا إلى أهله نصف الدية». وفيه، ص ٢٦٧، ح ١٠٠٨، بسند آخر. الفقيه، ج ٤، ص ١١٩، ح ٥٢٤٢، مرسلًا، وفي الأخيرين من قوله: «وقال في امرأة قتلت زوجها» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٤، ح ١٥٧٧٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٨٠، ح ٣٥٢٠٠.

٣. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين.

٤. في «ن»، بع، «بف» وحاشية «جت»: «قَالَ».

٥. المخاض: الطلق عند الولادة. يقال: مخضت الشاة مَخْضًا وَمَخْاضًا وَمَخَاضًا، إذا دنا نتاجها. النهاية، ج ٤، ص ٣٠٦ (مخض).

٦. في الاستبصار: «خمسماية ألف درهم».

٧. في التهذيب، ح ١١١٢ والاستبصار: «دية الذي».

٨. الغرة: العبد نفسه أو الأمة، وأصل الغرة: البياض الذي يكون في وجه الفرس، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: الغرة: عبد أبيض أو أمة بيضاء، وسُمِّي غِرَّةً لبياضه. النهاية، ج ٣، ص ٣٥٣ (غرر).

٩. الوصيف: الخادم والخادمة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٤٤ (وصف).

١٠. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٦١: «قوله^{١٢}: أَوْ أَرْبَعُونَ دِينَاراً، خلاف ما عليه الأصحاب. وحمله الشيخ تارة على التقية، وأخرى على ما إذا كان علقه، وسيأتي القول فيه».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٦، ح ١١١٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠١، ح ١١٢٩، بسنده عن أحمد بن محمد

١٤٢٠/٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَطَعَ إصْبَعاً مِنَ الْأَصَابِعِ الْمَرْأَةِ كَمْ فِيهَا؟

قَالَ: «عَشْرٌ^١ مِنَ الْإِبِلِ».

قُلْتُ: قَطَعَ اثْنَيْنِ^٢؟ قَالَ: «عِشْرُونَ».

قُلْتُ: قَطَعَ ثَلَاثاً^٣؟ قَالَ: «ثَلَاثُونَ».

قُلْتُ: قَطَعَ أَرْبَعاً^٤؟ قَالَ: «عِشْرُونَ».

قُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ. يَقْطَعُ ثَلَاثاً فَيَكُونُ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ. وَ يَقْطَعُ أَرْبَعاً فَيَكُونُ عَلَيْهِ

عِشْرُونَ^٥؟ إِنَّ هَذَا كَانَ^٦ يَبْلُغُنَا وَ نَحْنُ بِالْعِرَاقِ، فَتَبَرَّأُ مِمَّنْ قَالَهُ^٧، وَ نَقُولُ: الَّذِي^٨ جَاءَ بِهِ

شَيْطَانٌ.

فَقَالَ: «مَهْلًا يَا أَبَانَ، هَكَذَا^٩ حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام، إِنَّ الْمَرْأَةَ تَعَاقِلُ^{١٠} الرَّجُلَ إِلَى ثَلَاثِ

الدِّيَةِ، فَإِذَا بَلَغَتِ الثَّلَاثَ رَجَعَتْ^{١١} إِلَى النُّصْفِ. يَا أَبَانَ، إِنَّكَ أَخَذْتَنِي بِالْقِيَاسِ، وَ السُّنَّةِ

١. محمد، عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٥، ح ٧٢٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٤، ح ١٥٧٨٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٠٦، ح ٣٥٤٥٩؛ وج ٢٩، ص ٣٢٠، ذيل ح ٣٥٦٨٩.

٢. في «ك»، م، بن، جد، والوسائل والفقهاء: «عشرة».

٣. في «ع»، م، ن، يع، بن، جد، والوافي والوسائل والتهذيب: «اثنتين».

٤. في حاشية «م، جد»: «إِنْ كَانَ هَذَا» بدل «إِنْ هَذَا كَانَ».

٥. في «ك، ب»، «قال».

٦. في «م، ن، بن، جت»، والوسائل: «هذا».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «جت» والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي «جت» والمطبوع: «تقابل». وفي الوافي: «تعامل الرجل إلى ثلث الدية» يعني أنها تساويه فيما كان من أطرافها إلى ثلث الدية، كذا في النهاية. والتعامل من العقل بمعنى الدية، وإنما سميت الدية عقلاً؛ لأن الديات كانت إبلاً تعقل

٨. في الفقيه: «+ المرأة».

بفناء ولي المقتول».

إِذَا قِيسَتْ مُحَقِّقُ الدِّينِ^٢.

٧ / ١٤٢٠٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرَّجُلِ قِصَاصٌ؟

قَالَ: نَعَمْ، فِي الْجَرَاحَاتِ حَتَّى تَبْلُغَ الثَّلَاثَ سَوَاءً، فَإِذَا بَلَغَتِ الثَّلَاثَ^٣ اِزْتَفَعَ

الرَّجُلُ، وَ سَفَلَتِ الْمَرْأَةُ^٤.

٨ / ١٤٢٠٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ جَرَاحَاتِ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ فِي الدِّيَاتِ وَ الْقِصَاصِ؟

فَقَالَ: «الرِّجَالُ وَ النِّسَاءُ فِي الْقِصَاصِ سَوَاءٌ، السَّنُّ بِالسَّنِّ، وَ الشَّجَّةُ بِالشَّجَّةِ، وَ

الِإِضْطِعَ بِالِإِضْطِعِ سَوَاءٌ حَتَّى تَبْلُغَ الْجَرَاحَاتُ ثَلَاثَ الدِّيَةِ، فَإِذَا جَاوَزَتْ^٥ الثَّلَاثَ صِيرَتْ^٦

دِيَّةَ الرَّجُلِ^٧ فِي الْجَرَاحَاتِ ثَلَاثِي الدِّيَةِ، وَ دِيَّةُ النِّسَاءِ ثُلُثُ الدِّيَةِ^٨.

١. في حاشية «بحر»، ج٢، والتهذيب: «انمحق».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٤، ح ٧١٩، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ١١٨، ح ٥٢٣٩، معلقاً عن عبد الرحمن بن الحجاج؛ المحاسن، ص ٢١٤، كتاب مصابيح الظلم، ح ٩٧، بسنده عن عبد الرحمن بن الحجاج. وراجع: الكافي، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأي والمقاييس، ح ١٧٥. الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٦، ح ١٥٧٨٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٥٢، ح ٣٥٧٦٢.

٣. في «ل»: «- فإذا بلغت الثلث». وفي «ك، م، ن، بف، بن، جت، جد»، والوافي والفقيه والتهذيب: «+ سواء».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٤، ح ٧٢٠، بسنده عن ابن أبي عمير وفضالة، عن جميل بن دراج. الفقيه، ج ٤، ص ١١٩، ح ٥٢٤٠، معلقاً عن جميل ومحمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٤، ح ٧٢١، بسند آخر. الخصال، ص ٥٨٨، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٧، ح ١٥٧٨٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٦٤، ح ٣٥٣٨٢.

٥. في «ع، ل، بن، جت»: «جارت».

٦. في «ع، ل، ك»: «ضربت». وفي «م، ن، بن، جت، جد»: «ضرب».

٧. في «بف» وحاشية «جت» والوافي: «الرجال».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٥، ح ٧٢٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٦٠، ح ٣٥٣٨٢.

١٤٢٠٩ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَّادٍ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ^١:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ ضَرَبَ امْرَأَةً حَامِلًا بِعَمُودِ الْقُسْطَاطِ، فَقَتَلَهَا، فَخَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْلِيَاءَهَا أَنْ يَأْخُذُوا^٣ الدِّيَةَ خَمْسَةَ آلَافٍ^٤، وَغُرَّةً^٥ - وَصِيفٌ أَوْ وَصِيفَةٌ - لِلَّذِي فِي بَطْنِهَا، أَوْ يَذْفَعُوا إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَاتِلِ خَمْسَةَ آلَافٍ^٦ وَ يَقْتُلُوهُ^٧».

١٠١٤٢١٠ / ١٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٨، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ قَتَلَ امْرَأَةً؟
فَقَالَ: «إِنْ أَرَادَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتُلُوهُ، أَدُّوا يَصْفَ دِيَّتِهِ وَ قَتْلُوهُ، وَ إِلَّا قَبِلُوا^٩

١. ص ٦٠٨، ح ١٥٧٩١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٦٥، ذيل ح ٣٥٣٨٥.

١. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، ب، ج، د»، وفي الوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «أبي مريم الأنصاري».

٢. في «ن»: «من القاتل».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «درهم».

٤. في «بف»: «وعشرة».

٥. في «بف»: «أولياء الرجل». وفي الوافي: «أولياء الرجل القاتل».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «درهم».

٧. في المرأة: «هذا الخبر وما تقدمه بظواهرها تدلُّ على أنَّ الخيار في القود والدية إلى أولياء المقتول كما ذهب إليه ابن الجنيدي، إلَّا أنَّ يأول بما قدَّمنا ذكره بأن يكون مبيتاً على ما هو الغالب من رضا الجاني بالدية، على أنَّه يجوز أن يكون في خصوص تلك الصورة الحكم كذلك؛ لاشتغالها على الرَّد من الولي كما قال العلامة في القواعد. ولو امتنع الولي أو كان فقيراً فالأقرب أنَّ له المطالبة بدية الحرَّة إذ لا سبيل إلى طلِّ الدم. والقول به في خصوص هذه الصورة قويٌّ؛ لدلالة الأخبار الكثيرة عليه».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨١، ح ٧٠٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. والوافي، ج ١٦، ص ٦٠٥، ح ١٥٧٨٣؛ الوسائل،

ج ٢٩، ص ٨٢، ح ٣٥٢٠٤.

٩. في «بف» والوافي والتهذيب، ح ٧٠٦: «نصف».

الدِّيَّةُ. ١.

١٤٢١١ / ١١ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «جِرَاحَاتُ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ^٢ سَوَاءٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ ثُلُثَ

الدِّيَّةِ، فَإِذَا جَارَ ذَلِكَ تَضَاعَفَتْ^٣ جِرَاحَةُ الرَّجُلِ عَلَى جِرَاحَةِ الْمَرْأَةِ ضِعْفَيْنِ^٤.

١٤٢١٢ / ١٢ . عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ فَقَّاعَيْنِ امْرَأَةً، قَالَ^٥ : «إِنْ شَاؤُوا^٦ أَنْ يَفْقَأُوا عَيْنَهُ ٣٠١/٧

وَيُؤَدُّوا إِلَيْهِ رُبْعَ الدِّيَّةِ، وَإِنْ شَاءَتْ أَنْ تَأْخُذَ رُبْعَ الدِّيَّةِ.

وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ فَقَّاعَتَيْنِ^٧ عَيْنَ رَجُلٍ : «أَنَّهُ إِنْ شَاءَ فَقَّاعَتَانِ، وَإِلَّا أَخَذَ دِيَّةَ عَيْنَيْهِ^٨.

١٤٢١٣ / ١٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

١ . التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٢، ح ٧٠٦؛ والامتناع، ج ٤، ص ٢٦٥، ح ١٠٠٠، معلقاً عن أبي علي الأشعري.

الفقيه، ج ٤، ص ١١٩، ح ٥٢٤١، معلقاً عن أبي بصير. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٢، ح ٧١١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير الميثاق، ج ١، ص ٧٥، ح ١٥٨، عن سماعة بن مهران، إلى قوله: «وقتلوه» مع زيادة في أوله،

وفيها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٥٥، ح ١٥٧٨٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٨٢، ح ٣٥٢٠٦.

٢ . في «بح»: «الرجل والمرأة».

٣ . في «م، ن، بح، بف، جت، جد» الوافي: «تضاعف».

٤ . التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٤، ح ٧٢٢، بسنده عن زرعة وعثمان بن عيسى، عن سماعة، من دون التصريح باسم

المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٨، ح ١٥٧٩٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٨٣، ح ٣٥٨٢٦.

٥ . هكذا في «ع، ل، م، ن، بف، جت، جد» الوافي: «قال». وفي بعض النسخ والمطبوع: «فقال».

٦ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «يشاؤوا».

٧ . في «ع، ل، بن»: «فقت». والفاء: الشق والبخص. النهاية، ج ٣، ص ٤٦١ (فقا).

٨ . التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٥، ح ٧٢٧، معلقاً عن علي الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٩، ح ١٥٧٩٤؛ الوسائل، ج ٢٩،

ص ١٦٦، ح ٣٥٣٨٧.

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «إِنْ قَتَلَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَأَرَادَ أَهْلَ الْمَرْأَةِ أَنْ يَفْتُلُوهُ، أَدَّوْا نِصْفَ الدِّيَةِ إِلَى أَهْلِ الرَّجُلِ»^١.

١٤ / ١٤٢١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَطَعَ إِصْبَعَ امْرَأَةٍ؟
قَالَ: «يُقَطَّعُ^٢ إِصْبَعُهُ حَتَّى يَنْتَهِيَ^٣ إِلَى ثَلَاثِ دِيَةِ الْمَرْأَةِ^٤، فَإِذَا جَازَ الثَّلَاثَ كَانَ فِي الرَّجُلِ الضَّعْفُ»^٥.

٢١ - بَابُ مَنْ خَطَرَهُ عَمْدٌ وَمَنْ عَمَدَهُ خَطَأً

١ / ١٤٢١٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^٦، قَالَ: سُئِلَ عَنْ غُلَامٍ لَمْ يَذْكُرْ وَامْرَأَةً قَتَلَا رَجُلًا خَطَأً^٧؟
فَقَالَ: «إِنَّ خَطَأَ الْمَرْأَةِ وَالْغُلَامِ عَمْدٌ، فَإِنْ أَحَبَّ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَفْتُلُوهُمَا

١. الوافي، ج ١٦، ص ٦٠٥، ح ١٥٧٨٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٨٢، ح ٣٥٢٠٥.

٢. في «م»، «بن» والتعذيب: «تقطع».

٣. في «ل»، «بن»؛ «تنتهي».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «ثلث الدية». وفي التعذيب: «ثلث المرأة».

٥. في «م»، «جد» وحاشية «جت»: «وإذا». وفي «جت»: «فإن».

٦. التعذيب، ج ١٠، ص ١٨٥، ح ٧٢٤، بسنده عن الحسن بن عليٍّ، عن كزّام، عن ابن أبي يعفور. الوافي، ج ١٦،

ص ٦٠٨، ح ١٥٧٩٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٦٤، ذيل ح ٣٥٣٨٣.

٧. ورد الخبر في الاستبصار عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي جعفر عليه السلام. والمذكور في بعض

نسخه المعتبرة: «هشام بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام» وهو الصواب.

٨. في الفقيه: «خطأ».

قَتَلُوهُمَا، وَيَزِدُّوهُ عَلَى^١ أَوْلِيَاءِ الْغُلَامِ خَمْسَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَقْتُلُوا الْغُلَامَ قَتَلُوهُ، وَتَزِدُّ الْمَرْأَةُ عَلَى^٢ أَوْلِيَاءِ الْغُلَامِ رُبْعَ الدِّيَةِ^٣، وَإِنْ أَحَبَّ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلُوا الْمَرْأَةَ قَتَلُوهَا، وَيَزِدُّ الْغُلَامُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ رُبْعَ الدِّيَةِ.
قَالَ^٥: «وَإِنْ^٦ أَحَبَّ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَةَ، كَانَ عَلَى الْغُلَامِ يَصْفُ الدِّيَةَ، وَعَلَى الْمَرْأَةِ يَصْفُ الدِّيَةَ^٧»^٨.

١٤٢١٦ / ٢. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٩، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ صُرَيْسِ الْكُتَّابِيِّ، قَالَ:

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «ويؤدوا إلى» بدل «يردوا على». وفي الفقيه: «يردّون على» بدلها.
٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «إلى».
٣. في «م» جده والفقيه والتهذيب والاستبصار: «+ قال».
٤. هكذا في «ع، ك، م، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل والفقيه. وفي «ن»: «أن تقتلوا». وفي المطبوع: «أن يقتل».
٥. في «ل» والتهذيب والاستبصار: «- وإن أحب أولياء - إلى - ربع الدية قال».
٦. في «ن»: «فإن».
٧. في «مرأة العقول» ج ٢٤، ص ٦٤: «قوله»: «إن خطأ المرأة والغلام عمد. لا يخفى مخالفته للمشهور، بل للإجماع. ويحتمل أن يكون المراد بخطأهما ما صدر عنهما النقصان عقلمهما، لا الخطأ المصطلح، فالمراد بغلام لم يدرك شاب لم يبلغ كمال العقل مع كونه بالغاً... ثم اعلم أنه مع حمل الغلام على البالغ يبقى فيه مخالفتان للمشهور، أحدهما: في قوله: «وتزدد المرأة على أولياء الغلام ربع الدية» فإنه موافق لما اختاره الشيخ في النهاية وتبعه تلميذه القاضي، والمشهور أنها تردّ على ورثة الرجل ديتها كاملة نصف دية الرجل. وثانيهما: في قوله: «ويرد الغلام على أولياء المرأة ربع الدية» فإن المقطوع به في كلامهم هو أنه حينئذ لا يردّ على أولياء المقتول نصف الدية من الغلام، وأما قوله: «ويردوا على أولياء الغلام خمسة آلاف درهم» فهو موافق للمشهور، ويردّ مذهب المفيد حيث ذهب إلى أن المردود على تقدير قتلها يقسم أثلاثاً، ثلثه لأولياء المرأة وثلثه لأولياء الرجل، والله يعلم».
٨. الفقيه، ج ٤، ص ١١٣، ح ٥٢٢٣؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٢، ح ٩٦٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٦، ح ١٠٨٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي جعفر^{١٠}.
- الوافي، ج ١٦، ص ٦١٦، ح ١٥٨١٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٨٧، ح ٣٥٢٢١.
٩. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقين المتقدمين.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ وَعَبْدٍ قَتَلَا رَجُلًا خَطَاً؟

فَقَالَ: ^{٣٠٢/٧} «إِنَّ خَطَاَ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ مِثْلُ الْعَمْدِ، فَإِنْ أَحَبَّ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلُوهُمَا قَتَلُوهُمَا^١، فَإِنْ كَانَ^٢ قِيمَةُ الْعَبْدِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَلْيَزِدُّوا إِلَى^٣ سَيِّدِ الْعَبْدِ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْخَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، وَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ يَقْتُلُوا الْمَرْأَةَ، وَيَأْخُذُوا الْعَبْدَ، أَخْذُوا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ^٤ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَلْيَزِدُّوا عَلَى مَوْلَى الْعَبْدِ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْخَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، وَيَأْخُذُوا الْعَبْدَ، أَوْ يَفْتَدِيَهُ سَيِّدُهُ، وَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الْعَبْدِ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَلَيْسَ لَهُمْ إِلَّا الْعَبْدُ»^٥.

١٤٢١٧ / ٣. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٦، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَارِ السَّابَّاطِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

سَأَلَتْ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ أَعْمَى فَقَالَ عَيْنٌ^٨ صَحِيحٌ^٩؟

قَالَ^{١٠}: «يَا أَبَا عُبَيْدَةَ^{١١}، إِنَّ عَمْدَ الْأَعْمَى مِثْلُ الْخَطَا، هَذَا فِيهِ الدِّيَّةُ فِي^{١٢}

١. في «م، جد»: «قال».

٢. في حاشية «بح» والوسائل: «كانت».

٣. في «ع، ك، ل، ن، بح، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «على».

٤. في «بف، جد» وحاشية «م» والوافي: «مولى».

٥. في «م، بن» والوسائل والتهذيب: «أن تكون».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ١١٣، ح ٥٢٢٤؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٢، ح ٩٦٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٦،

ح ١٠٨٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦١٧، ح ١٥٨١٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٨٨،

ح ٣٥٢٢٢.

٧. السند معلق. كسابقه.

٨. في الوافي والتهذيب والاختصاص: «رجل».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «بف» والمطبوع والوافي: «متعمداً».

١٠. في «جد» والوسائل والفقيه والاختصاص: «قال».

١١. في «جت»: «يا أبا عبيدة». وفي الوسائل: «يا أبا عبيدة».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «من».

مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَإِنَّ دِيَّتَهُ^١ عَلَى الْإِمَامِ، وَلَا يَبْطُلُ^٢ حَقُّ مُسْلِمٍ^٣».°

٢٢- بَابُ نَادِرٍ

١٤٢١٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ وَعَلَامٍ اشْتَرَكَ فِي قَتْلِ رَجُلٍ، فَقَتَلَاهُ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا بَلَغَ الْعَلَامُ خَمْسَةَ أَشْبَارٍ اقْتَصَّ مِنْهُ^٤، وَإِنْ^٥ لَمْ يَكُنْ بَلَغَ^٦ خَمْسَةَ أَشْبَارٍ قُضِيَ بِالْدِّيَةِ^٧».°

١. في «بن» والوسائل: «فالدية» بدل «فإن ديته». وفي الوافي والفتية والتهذيب والاختصاص: «فإن دية ذلك» بدلها.

٢. في «بع» وحاشية «جت» والوسائل: «+ امرء».

٣. في الوافي: «ولعله أريد بالخطأ الخطأ الشبيه بالعمد لا الخطأ المحض، ولهذا جعل الدية في ماله دون العاقلة. ويجوز أن يكون محمولاً على ما إذا لم تكن له عاقلة ويراد بالخطأ الخطأ المحض».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ١١٤، ح ٥٢٢٧؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٢، ح ٩١٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الاختصاص، ص ٢٥٥، مرسلأ عن هشام بن سالم. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧٢، ح ١٥٩٤٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٨٩، ح ٣٥٢٢٣.

٥. في الفقيه: «+ واقتص له».

٦. في «ك، ل، ن، ب، ي، بن، جد»، الوافي والوسائل والتهذيب، والاستبصار: «وإذا».

٧. في الوسائل: «يبلغ».

٨. قال المحقق: «الصبي لا يقتل بصبي ولا ببالغ... وفي رواية يقتص من الصبي إذا بلغ عشرين. وفي أخرى إذا بلغ خمسة أشبار، ويقام عليه الحدود. والوجه: أن عمده الصبي خطأ محض يلزم أرشده العاقلة حتى يبلغ خمس عشرة سنة». الشرائع، ج ٤، ص ٩٩٠.

٩. وقال الشهيد الثاني: «بعضونها أفتى الصدوق والمفيد، وبالأول أفتى الشيخ في النهاية. والحق أنها - مع ضعف سندها - شاذة مخالفة للأصول الممهدة، بل لما أجمع عليه المسلمون إلا من شذ فلا يلتفت إليها». المسالك، ج ١٥، ص ١٦٣.

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٣، ح ٩٢٢؛ و ص ٢٤٣، ح ٩٦٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٧، ح ١٠٨٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١١٤، ح ٥٢٢٦، معلقاً عن السكوني، عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام. الجعفریات، ص ١٢٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧١، ح ١٥٩٤٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٠، ح ٣٥٢٢٤؛ و ص ٤٠١ ذيل ح ٣٥٨٦١.

٢٣- بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ مَمْلُوكَهُ أَوْ يُنْكَلُ بِهِ

١٤٢١٩/١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ مَمْلُوكًا لَهُ، قَالَ: «يُعْتِقُ رَقَبَتَهُ، وَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَيَتُوبُ إِلَى اللَّهِ».

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٢، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ

مِثْلَهُ^٣.

١٤٢٢٠/٢. عَلِيُّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ^٥، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٦: قَالَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ مَمْلُوكَهُ مُتَعَمِّدًا، قَالَ: «يُعْجَبُنِي أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَتَهُ، وَيَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَيُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا، ثُمَّ تَكُونَ التَّوْبَةُ بَعْدَ ذَلِكَ»^٧.

٢. في «بح»: «بن إبراهيم».

١. في «ك»: «وينكل».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٥، ح ٩٣١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٤، ح ١٢٠٢؛ و ج ١٠، ص ٢٣٥، ح ٩٣٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٢٥، ح ٥٢٦٢؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٦، ح ٩٣٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتامم الرواية هكذا: «وفي رجل ضرب مملوكاً له فمات من ضربه قال: يعتق رقبة». قرب الإسناد، ص ٢٥٩، ح ١٠٢٤، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٢٤١، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ١٦، ص ٥٨٥، ح ١٥٧٣٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٢، ح ٣٥٢٢٩.

٤. في «ن»، «بف»: «علي بن إبراهيم».

٥. في «بح»، «بف»: «حماد بن عثمان».

٦. في «ك»: «- قال». وفي الوافي والفقيه، ح ٥٢٦١؛ والتهذيب، ج ٨، والنوادر للأشعري: «وأنه».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٥، ح ٩٣٢، معلقاً عن علي. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٤، ح ١٢٠١، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ٩٦، ذيل ح ٥١٦٧، مع اختلاف يسير؛ و ص ١٢٥، ح ٥٢٦١، وفيهما معلقاً عن حماد. النوادر للأشعري، ص ٦٤، ح ١٣٠، عن الحلبي. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٥، ح ٩٣٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٥٨٦، ح ١٥٧٣٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩١، ح ٣٥٢٢٦.

١٤٢٢١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، ٣٠٣/٧،

عَنْ حُزْمَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ مَمْلُوكًا لَهُ^١، قَالَ: «يُعْتَقُ رَقَبَتُهُ، وَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَيَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٢.

١٤٢٢٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَتَهُ، وَأَنْ يُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا، وَيَصُومَ^٣ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»^٤.

١٤٢٢٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعًا، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ^٦:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَتَلَ مَمْلُوكَهُ أَوْ مَمْلُوكَتَهُ^٧، قَالَ: «إِنْ كَانَ الْمَمْلُوكُ لَهُ، أَدَبٌ وَحَبَسَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِقَتْلِ الْمَمَالِيكِ، فَيُقْتَلَ بِهِ»^٨.

١. في «بف»: «مملوكه» بدل «مملوكاً له».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٥، ح ٩٣٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٥٨٥، ح ١٥٧٣٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩١، ح ٣٥٢٢٧.

٣. في الوسائل: «وأن يصوم».

٤. في «ع، ل، بح، بف، بن» والوسائل: «- متتابعين».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٤، ح ٩٢٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١٦، ص ٥٨٦، ح ١٥٧٣٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩١، ح ٣٥٢٢٨.

٦. في الوسائل: «عن أبي الفتح الجرجاني»، وهو سهو. وهذان الطريقان ينتهيان إلى الفتح بن يزيد الجرجاني. وكنية الفتح أبو عبد الله. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١١، الرقم ٨٥٣.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «مملوكته أو مملوكه».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٢، ح ٧٥٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٣، ح ١٠٣٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٥، ح ١٥٨٥٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٤، ح ٣٥٢٣٧.

١٤٢٢٤/٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام رُفِعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ عَذَّبَ عَبْدَهُ حَتَّى مَاتَ، فَضَرَبَتْهُ مِائَةً نَكَالًا، وَحَبَسَتْهُ سَنَةً^١، وَأَغْرَمَتْهُ^٢ قِيمَةَ الْعَبْدِ، فَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْهُ^٣».

١٤٢٢٥/٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ:

عَنْهُمْ عليهم السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ مَمْلُوكَهُ، قَالَ: «إِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالْقَتْلِ، ضُرِبَ ضَرْبًا شَدِيدًا، وَأُخِذَ مِنْهُ قِيمَةُ الْعَبْدِ، وَيُدْفَعُ^٤ إِلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَإِنْ كَانَ مُتَعَوِّدًا لِلْقَتْلِ، قُتِلَ بِهِ^٥».

١٤٢٢٦/٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^٦، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ قَطَعَتْ نَذْيَ وَلِيدَتِهَا:

١. في الفقيه: - (سنة). ٢. في «بف» والفقيه والتهذيب: «وغيره».

٣. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٦٩: «يُدَلَّ الخبر على أحكام: الأول: وجوب ضرب مائة سوط. وإنما ذكر الأصحاب فيه التعزير مع تصريحهم بأن التعزير يجب أن لا يبلغ الحد، لكن مستندهم ظاهراً هذا الخبر. الثاني: الحبس سنة. ولم أجد من تعرض له منهم. الثالث: وجوب التصدق بقيمته. وقد قطع به الأكثر وتردد فيه ابن الجنيد والعلامة في بعض كتبه، والشهيد الثاني رحمهم الله تعالى».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٥، ح ٩٣٣، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٣، ح ٥٣٣٩، بسند آخر عن علي عليه السلام. الجعفرات، ص ١٢٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٦، ح ١٥٨٦٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٢، ح ٣٥٢٣٠.

٥. في «م، ن، ي» مع، والتهذيب، ح ٩٣٩ والاستبصار: «وتدفع».

٦. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب التصدق به كما مر، ويمكن الجمع بالتخيير».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٢، ح ٧٥٩؛ و ٢٣٦، ح ٩٣٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٣، ح ١٠٣٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٢٠، ح ٥٢٤٦؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٦، ح ٩٣٩ و ٩٤٠. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٥، ح ١٥٨٥٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٥، ح ٣٥٢٣٨.

٨. في «بف» وأبي عبد الله.

أَنَّهَا حُرَّةٌ لَا سَبِيلَ لِمَوْلَاتِهَا عَلَيْهَا؛ وَقَضَى فِيمَنْ نَكَلَ بِمَمْلُوكِهِ: فَهُوَ حُرٌّ لَا سَبِيلَ لَهُ، عَلَيْهِ سَائِبَةٌ يَذْهَبُ، فَيَتَوَلَّى إِلَى مَنْ أَحَبَّ، فَإِذَا ضَمِنَ جَرِيرَتَهُ فَهُوَ يَرْتَهُ^٢.

٢٤- بَابُ الرَّجُلِ الْحُرِّ يَقْتُلُ مَمْلُوكَ غَيْرِهِ أَوْ يَجْرَحُهُ وَالْمَمْلُوكُ يَقْتُلُ الْحُرَّ أَوْ يَجْرَحُهُ

٣٠٤/٧

١٤٢٢٧ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٤، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٥: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى»^٦؟

قَالَ: فَقَالَ^٧: «لَا يَقْتُلُ حُرٌّ بَعْبِدٍ، وَلَكِنْ يَضْرِبُ ضَرْبًا شَدِيدًا، وَيَغْرَمُ ثَمَنَهُ دِيَّةَ الْعَبْدِ»^٨.

١. في الفقيه، ح ٣٥١٩ والتهذيب، ج ٨: «حدثه».

٢. في المرأة: «يدلّ على أنّ التنكيل موجب للعتق من غير ولاء كما هو المشهور بين الأصحاب، وعلى أنّه إذا جعله بعد ذلك ضامن جريته يره، ويحتمل أن يكون ضمير الفاعل في «ضمن» راجعاً إلى من أحب».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٦، ح ٩٣٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي الكافي، كتاب المواريث، باب ولاء السائبة، ح ١٣٦٤٧، والتهذيب، ج ٨، ص ٢٢٣، ح ٨٠٢؛ وج ٩، ص ٣٩٥، ح ١٤١١، بسند آخر عن هشام بن سالم. الفقيه، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٣٥١٩، معلقاً عن هشام بن سالم، وفي كلّها - إلّا التهذيب، ج ١٠ - من قوله: «وقضى فِيمَنْ نَكَلَ بِمَمْلُوكِهِ». وفي الفقيه، ص ١٤٢، ح ٣٥٢٠، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «لا سبيل لمولاتها عليها». الوافي، ج ١٠، ص ٦٦٦، ح ١٠٣١٧ و ١٠٣١٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٥، ح ٣٥٢٣٩.

٤. في «بف»: «صفوان بن يحيى».

٥. في «بف، جت» والتهذيب، ح ٧٥٤ والاستبصار، ح ١٠٣٢ - «وله».

٦. البقرة (٢): ١٧٨.

٧. في «بف» والتهذيب، ح ٧٥٤ والاستبصار، ح ١٠٣٢ - «فقال».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩١، ح ٧٥٤ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٠٣٢، معلقاً عن صفوان. وفي التهذيب،

١٤٢٢٨ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^١: «يُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْحَرِّ، وَلَا يُقْتَلُ الْحَرُّ بِالْعَبْدِ، وَلَكِنْ يُعْرَمُ ثَمَنُهُ، وَيُضْرَبُ ضَرْباً شَدِيداً حَتَّى لَا يَعُودَ»^٢.

١٤٢٢٩ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٣: «لَا يُقْتَلُ الْحَرُّ بِالْعَبْدِ، وَإِذَا قُتِلَ الْحَرُّ الْعَبْدُ، عُرِمَ ثَمَنُهُ، وَضُرِبَ ضَرْباً شَدِيداً»^٤.

١٤٢٣٠ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُقْتَلُ حَرٌّ بِعَبْدٍ وَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا، وَلَكِنْ يُعْرَمُ ثَمَنُهُ، وَيُضْرَبُ ضَرْباً شَدِيداً إِذَا قَتَلَهُ عَمْدًا» وَقَالَ: «دِيَّةُ الْمَمْلُوكِ ثَمَنُهُ»^٥.

١. ج ١٠، ص ١٩١، ح ٧٥٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٠٣٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «لَا يُقْتَلُ حَرٌّ بِعَبْدٍ» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٣، ح ١٥٨٤٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٦، ح ٣٥٢٤٠، وفيه، ص ٢٠٧، ح ٣٥٤٦١، من قوله: «لَا يُقْتَلُ حَرٌّ بِعَبْدٍ».

١. في «بف» والوافي: - «قال».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩١، ح ٧٥٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٠٣١، معلقاً عن أحمد بن أبي عبد الله. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٥، ح ٥٢٦٠، معلقاً عن عثمان بن عيسى. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٥، ح ١٥٨، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٣، ح ١٥٨٥٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٦، ح ٣٥٢٤٢.

٣. في «بف» جده، والتهذيب والاستبصار: - «قال».

٤. في «بف» جده، والتهذيب والاستبصار: - «قال».

٤. في «م، ن» والاستبصار: «فإذا».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩١، ح ٧٥١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٠٢٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٤، ح ١٥٨٥١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٦، ح ٣٥٢٤١.

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩١، ح ٧٥٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٢، ح ١٠٣٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٤، ح ١٥٨٥٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٧، ح ٣٥٢٤٤؛ وص ٢٠٨، ح ٣٥٤٦٤.

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٤، ح ٧٦٦، معلقاً عن يونس. وفيه، ص ١٩٤، ح ٧٦٩، بسنده عن أبان، عن يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٥، ح ٥٢٦٣، بسنده عن يحيى بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام، فيهما مع اختلاف سير. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٥، ح ٧٧٢، بسند آخر وتمام الرواية فيه: «إذا قتل العبد الحرّ فدفن إلى أولياء الحرّ فلا شيء على مواليه». الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٨، ح ١٥٨٦٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٩، ح ٣٥٢٥٣.

١٤٢٣٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

٣٠٥/٧ عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الْعَبْدِ إِذَا قَتَلَ الْخُرَّ: «دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوهُ، وَإِنْ شَاؤُوا اسْتَرْقَوْهُ»^١.

١٤٢٣٤ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ مُدَبِّرٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا؟

فَقَالَ^٢: «يُقْتَلُ بِهِ».

قَالَ: قُلْتُ^٣: فَإِنْ قَتَلَهُ خَطَأً؟

قَالَ: فَقَالَ: «يُدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَيَكُونُ لَهُمْ رِقًا، إِنْ شَاؤُوا بَاعُوا، وَإِنْ شَاؤُوا اسْتَرْقَوْا^٤، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوهُ».

قَالَ^٥: ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٦، إِنْ الْمُدَبِّرُ مَمْلُوكٌ»^٧.

١٤٢٣٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مُدَبِّرٌ قَتَلَ رَجُلًا^٨ خَطَأً، مَنْ يَضْمَنُ عَنْهُ؟

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٤، ح ٧٦٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٨، ح ١٥٨٦٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٩، ح ٣٥٢٥٢.

٢. في «بف»: «عن أبي عبد الله» بدل «سألت أبا جعفر».

٣. في «م»، بف، جد، والوافي والتهذيب: «قال: فقال».

٤. في «ن»، جت، «فقلت».

٥. في التهذيب: «- رِقًا إِنْ شَاؤُوا بَاعُوا».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «جت» والوافي والوسائل. وفي «ن»، جت، والمطبوع: «إِنْ شَاؤُوا بَاعُوا، وَإِنْ شَاؤُوا اسْتَرْقَوْهُ».

٧. في «جد»: «- وقال».

٨. في «بح»، بف، جت، «- يا أبا محمد».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٧، ح ٥٢٧١؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٩٧، ح ٧٨٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب الوافي، ج ١٦، ص ٦٤٧، ح ١٥٨٩٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠٢، ح ٣٥٢٦٢.

١٠. في «م»: «+ وقَتَلَهُ».

قَالَ: وَيُصَالِحُ عَنْهُ مَوْلَاهُ، فَإِنْ أَبَى دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ يَخْدُمُهُمْ حَتَّى يَمُوتَ
الَّذِي دَبَّرَهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ حُرّاً لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ^١.

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «وَيُسْتَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ^٢».

١٠ / ١٤٢٣٦. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ
الْوَابِشِيِّ^٤، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْمٍ ادَّعَوْا عَلَى عَبْدٍ جِنَايَةً تُحِيطُ بِرَقَبَتِهِ، فَأَقَرَّ الْعَبْدُ
بِهَا؟

قَالَ: «لَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الْعَبْدِ^٦ عَلَى سَيِّدِهِ، فَإِنْ أَقَامُوا الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَوْا عَلَى الْعَبْدِ،
أَخَذَ^٧ الْعَبْدُ بِهَا^٨، أَوْ يَفْتَدِيَهُ مَوْلَاهُ^٩».

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٧، ح ٧٨٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ١٠٤٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم.

الوافي، ج ١٦، ص ٦٤٧، ح ١٥٨٩١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١١، ح ٣٥٤٧١.

٢. في المرأة: «حمل على أقل الأمرين أو أورش الجنابة».

٣. الوافي، ج ١٦، ص ٦٤٧، ح ١٥٨٩٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١١، ح ٣٥٤٧٢.

٤. ورد الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٤، ح ٧٦٨، عن أحمد بن محمد، عن أبي محمد الوابشي، من دون
توسط ابن محبوب، وهو سهو. ويؤكد ذلك ورود الخبر في التهذيب، ص ١٥٣، ح ٦١٤، عن أحمد بن محمد
- وقد عبر عنه بالضمير - عن ابن محبوب، عن أبي محمد الوابشي.

٥. هكذا في «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «ي»، «ج»، «د»، والوافي والوسائل، ح ٣٥٢٥٤ و ٣٥٤٦٧ والفقهاء والتهذيب. وفي
«بف» و «ظاهر ع»: «محيط». وفي المطبوع: «يحيط».

٦. في «بف»: «إقراره». ٧. في «ك»: «ألتخذ».

٨. في «جد»: «بها».

٩. في المرأة: «ولا خلاف في عدم اعتبار إقرار المملوك بالجنابة، ولو أقر بما يوجب المال يتبع به إذا تحرر». و قوله عليه السلام: «أو يفتديه مولا» محمول على ما إذا رضي به الوارث إذا كان عمداً، والافتداء لم يرد متعدياً بنفسه
فيما عندنا من كتب اللغة، وإنما يقال: يفتدي به، ولعل فيه حذفاً وإيضالاً وتصحيفاً.

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٤، ح ٧٦٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن أبي محمد الوابشي، الفقيه، ج ٤،
ص ١٢٧، ح ٥٢٧٠، معلقاً عن ابن محبوب؛ التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٣، ح ٦١٤، بسنده عن ابن محبوب.

١١/١٤٢٣٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَتَلَ الْحُرُّ الْعَبْدَ، غُرِّمَ قِيمَتُهُ وَأُدْبِتَ».

قِيلَ: فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ عِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ؟

قَالَ: «لَا يَجَاوِزُ بِقِيمَةِ عَبْدٍ^١ دِيَّةَ الْأَخْرَارِ»^٢.

١٢/١٤٢٣٨. وَغُرِّمَ^٣؛ وَ^٤عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

رِثَابٍ، عَنْ الْقُضَيْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي عَبْدٍ جَرَحَ حُرّاً، قَالَ^٥: «إِنْ شَاءَ الْحُرُّ افْتَصَّ مِنْهُ،

وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ إِنْ كَانَتْ الْجِرَاحَةُ تُحِيطُ بِرَقَبَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تُحِيطُ بِرَقَبَتِهِ، افْتَدَاهُ

مَوْلَاهُ، فَإِنْ أَبَى مَوْلَاهُ أَنْ يَفْتَدِيَهُ، كَانَ لِلْحُرِّ الْمَجْرُوحِ^٦ مِنَ الْعَبْدِ بِقَدْرِ دِيَّةِ جِرَاحَتِهِ^٧.

٣٠٦/٧ وَالْبَاقِي لِلْمَوْلَى، يَبَاعُ الْعَبْدُ فَيَأْخُذُ الْمَجْرُوحُ حَقَّهُ، وَيُرَدُّ الْبَاقِي عَلَى الْمَوْلَى»^٨.

«الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٨، ح ١٥٨٦٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠٠، ح ٣٥٢٥٤؛ وص ١٦١، ذيل ح ٣٥٣٧٩؛ وص ٢٠٩، ح ٣٥٤٦٧.

١. في «بح، بف»: والوافي والاستبصار «العبد». وفي الوسائل، ح ٣٥٤٦٣: «بقيمته» بدل «بقيمة عبد».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٣، ح ٧٦١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٤، ح ١٠٣٩، معلقاً عن ابن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٧، ح ٥٢٦٨، معلقاً عن علي بن رثاب. الكافي، كتاب الديات، باب المكاتب يقتل الحر أو يجرحه...، ح ١٤٢٥٢، مع اختلاف. الوافي، ج ٦٣٦، ص ٢٦٢، ح ١٥٨٦٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٧، ح ٣٥٢٤٣؛ وص ٢٠٧، ح ٣٥٤٦٣.

٣. الضمير راجع إلى سهل بن زياد المذكور في السند السابق.

٤. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «عِدَّة من أصحابنا». وقد حذف من صدر السند تعليقاً - عن سهل بن زياد المعبر عنه بالضمير -.

٥. في «ع، م، بح، بف»: - «علي».

٦. في «بن» والوسائل: «فقال».

٧. في «بح، بف»: + «حَصَّة». وفي التهذيب: + «حَقُّهُ».

٨. في الوسائل: «جراحه».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٦، ح ٥٢٦٥؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٩٦، ح ٧٧٦، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ٣٠٦،

١٣ / ١٤٢٣٩. ابْنُ مَحْبُوبٍ^١، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢ فِي رَجُلٍ شَجَّ عَبْدًا مُوَضَّحَةً، قَالَ: «عَلَيْهِ نِصْفُ عَشْرِ
قِيمَتِهِ»^٣.

١٤ / ١٤٢٤٠. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٤، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ عَنْ عَبْدٍ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ حُرٍّ، وَلَهُ ثَلَاثُ أَصَابِعَ مِنْ يَدِهِ سَلَّلٍ؟
فَقَالَ: «وَمَا قِيمَةُ الْعَبْدِ»^٦.
قُلْتُ^٧: اجْعَلْهَا مَا شِئْتَ.
قَالَ: «إِنْ كَانَ^٨ قِيمَةُ الْعَبْدِ أَكْثَرَ مِنْ دِيَةِ الْإِضْغَبَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ^٩ أَصَابِعِ
السَّلَلِ، رَدَّ الَّذِي قَطَعَتْ يَدَهُ عَلَى مَوْلَى الْعَبْدِ مَا فَضَّلَ مِنَ الْقِيمَةِ»^{١٠}، وَأَخَذَ الْعَبْدَ.

١. ج ١٦، ص ٦٤١، ح ١٥٨٧٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٦٦، ح ٣٥٣٨٨؛ وص ٢١٠، ح ٣٥٤٦٨.

١. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمتين.

٢. لم ترد هذه الرواية في «بف».

وفي المرأة: «لأنَّ في الموضحة خمساً من الإبل، وهي نصف عشر تمام الدية، ففي العبد نصف عشر قيمته كما هو المقرر في جراحات المملوك».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٦، ح ٥٢٦٦؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٩٣، ح ٧٦٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفيه،

ص ٢٩٣، ح ١١٤١، بسند آخر، مع زيادة في آخره. الجعفریات، ص ١٢٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد،

عن أبيانه^١، وتام الرواية فيه: «أَنَّ عَلِيًّا^٢ قَضَى فِي مَوْضُحَةِ الْعَبْدِ نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتِهِ»، الوافي، ج ١٦،

ص ٦٤٣، ح ١٥٨٨٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٦٧، ح ٣٥٣٩١؛ وص ٣٨٨، ح ٣٥٨٣٥.

٤. السند معلقٌ كسابقه.

٥. في «بف»: «ابن محبوب، عن عبد العزيز العبدي، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله صلوات الله عليه في»

بدل «ابن محبوب، عن الحسن بن صالح قال: سألت أبا عبد الله^٣ عن».

٦. في «ك»، م، جت، جد: «+ وله».

٧. في «بن» وحاشية «جت» والوسائل: «كانت».

٨. في «بف، جد»: «والثلاثة».

٩. في «م»، بح، بن، جت، جد، والوسائل: «الأصابع». وفي «بف»: «الإصبع».

١٠. في «بف»: «الدية».

وَأِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيَمَةَ الْإِضْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ أَصَابِعِ الشَّلَلِ.
 قُلْتُ: وَكَمْ قِيَمَةُ الْإِضْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ^٢ مَعَ الْكَفِّ وَالثَّلَاثِ^٣ الْأَصَابِعِ^٤؟
 قَالَ: «قِيَمَةُ الْإِضْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ مَعَ الْكَفِّ أَلْفًا دِرْهَمٌ، وَقِيَمَةُ الثَّلَاثِ^٥
 الْأَصَابِعِ^٦ الشَّلَلِ مَعَ الْكَفِّ أَلْفٌ دِرْهَمٌ؛ لِأَنَّهَا عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ دِيَةِ الصَّحَاحِ».
 قَالَ: «وَأِنْ كَانَ^٧ قِيَمَةُ الْعَبْدِ أَقَلُّ مِنْ^٨ دِيَةِ^٩ الْإِضْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ
 الْأَصَابِعِ^{١٠} الشَّلَلِ، دُفِعَ الْعَبْدُ إِلَى الَّذِي قَطَعَتْ يَدُهُ، أَوْ يُفْتَدِيَهُ مَوْلَاهُ وَيَأْخُذُ الْعَبْدَ»^{١١}.
 ١٥/١٤٢٤١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رَوَاهُ، قَالَ: قَالَ:
 يَلْزَمُ مَوْلَى الْعَبْدِ قِصَاصُ^{١٢} جِرَاحَةِ عَبْدِهِ مِنْ قِيَمَةِ دِيَّتِهِ^{١٣} عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ يَصِيرُ
 أَرْضُ الْجِرَاحَةِ، وَإِذَا جَرَحَ الْحُرُّ الْعَبْدَ، فَقِيَمَةُ جِرَاحَتِهِ مِنْ حِسَابِ قِيَمَتِهِ^{١٤}.
 ١٦/١٤٢٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ^{١٥}،
 عَنْ جَمِيلٍ؛

١. في «م» بن، جت، والوافي: «الأصابع».

٢. في «م»: «الصحيحين».

٣. في «ع» ك، ل، ن: - «أصابع الشلل رد» إلى - مع الكف والثلاث.

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي «بح» والمطبوع والوسائل: «+ الشلل».

٥. في «ع» ك، ل، ن، جت، جد: «ألفي».

٦. في «جد»: - «الثلاث».

٧. في «ع» ك، ل، م، بن، والوسائل: «أصابع».

٨. في «م» بح، بن، جد، والوسائل والتهذيب: «كانت».

٩. في «بف»: «+ قيمة».

١٠. في «بن»: «أصابع».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٦، ح ٧٧٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٤٢، ح ١٥٨٧٩؛

الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣٢، ح ٣٥٧١٧.

١٢. في الوسائل، ح ٣٥٣٩٠: «دية قيمته» بدل «قيمة ديته».

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٦، ح ٧٧٨، معلقاً عن يونس. الوافي، ج ١٦، ص ٦٤٢، ح ١٥٨٨٠؛ الوسائل، ج ٢٩،

ص ١٦٧، ح ٣٥٣٩٠؛ و ص ٣٨٩، ذيل ح ٣٥٨٣٨.

١٤. في «ل» بن: «أحمد بن أبي نصر».

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ جَمِيعاً:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مَدْبَرٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً، قَالَ: «إِنْ شَاءَ مَوْلَاهُ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِمُ
الدِّيَّةَ، وَالْأَدْفَعَةَ إِلَيْهِمْ يَخْدُمُهُمْ، فَإِذَا مَاتَ مَوْلَاهُ - يَغْنِي الَّذِي أَعْتَقَهُ - رَجَعَ حُرّاً».

• وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٢.

١٧ / ١٤٢٤٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^٣، عَنْ نَعِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ
مُسَمِّعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أُمُّ الْوَلَدِ جِنَايَتُهَا فِي حُقُوقِ النَّاسِ عَلَى سَيِّدِهَا، وَمَا
كَانَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي الْحُدُودِ، فَإِنَّ ذَلِكَ فِي بَدَنِهَا».

قَالَ: «وَيُقَاصُّ مِنْهَا لِلْمَمَالِكِ، وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ»^٤.

١٨ / ١٤٢٤٤. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. قال الشيخ الطوسي: «هذه الروايات وردت هكذا مطلقة بأنّه متى مات المدبر صار المدبر حرّاً، وليس فيها أنّه يستعسى في الدية، والأولى أن يشترط ذلك فيها، فيقال: إذا مات المولى الذي دبره استعسى في دية المقتول لئلا يبطل دم امرء مسلم، وذلك لا يتنافى هذه الأخبار، فأما قوله في رواية يونس «لا شيء عليه» نحمله على أنّه لا شيء عليه من العقوبة أو أنّه لا شيء عليه في المال وإن وجب عليه أن يستعسى على مزايا الأوقات. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٩٨، ذيل الحديث ٧٨٤.
٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٧، ح ٧٨٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ١٠٤٣، معلقاً عن سهل بن زياد الواسفي، ج ١٦، ص ٦٤٨، ح ١٥٨٩٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١١، ح ٣٥٤٧٣ و ٣٥٤٧٤.
٣. في «ك، ل، بن، جت» والوسائل، ح ٣٥٢٤٥: «عن ابن محبوب»، وهو سهو، كما يعلم من ملاحظة أسناد نعيم بن إبراهيم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٠-٣٩١.
٤. الفقيه، ج ٤، ص ٥٥، ح ٥٠٥٤؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٥٤، ح ٦٢٠، معلقاً عن ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم، عن مسمع أبي سيار، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ١٩٦، ح ١٧٩، و ص ١٩٢، ح ٧٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٣، ح ١٠٣٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب، وتام الرواية في الأخيرين: «ولا قصاص بين الحرّ والعبد». الواسفي، ج ١٦، ص ٦٥٥، ح ١٥٩٠١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٩٧، ح ٣٥٢٤٥، وتام الرواية فيه: «ولا قصاص بين الحرّ والعبد»؛ وفيه، ص ١٦٧، ح ٣٥٣٨٩، ملخصاً.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي عَبْدٍ فَقَا عَيْنَ حُرٍّ، وَعَلَى الْعَبْدِ ذَيْنَ: إِنَّ عَلَى الْعَبْدِ حَدًّا لِلْمَفْقُوءِ عَيْنُهُ، وَيَبْطُلُ ذَيْنَ الْفَرَمَاءِ»^١.

١٩/١٤٢٤٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَمْلُوكَانِ قَتَلَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ: أَلَهُ أَنْ يُقَيِّدَهُ بِهِ دُونَ السُّلْطَانِ إِنْ أَحَبَّ ذَلِكَ؟

قَالَ: «هُوَ مَالُهُ يَفْعَلُ بِهِ مَا شَاءَ^٢ إِنْ شَاءَ قَتَلَ^٣، وَإِنْ شَاءَ عَفَا»^٤.

٢٠ / ١٤٢٤٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْخَطَّابِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ مُدَبِّرٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَا؟

قَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ رَوَيْتُمْ فِي هَذَا؟»^٥.

قَالَ: قُلْتُ: رَوَيْتَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «يَتَلَّ بِرَمْتِهِ^٦ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ،

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٧، ح ٧٨١، معلقاً عن عليٍّ، عن أبيه. وفيه، ص ٢٨٠، ح ١٠٩٥، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليٍّ عليه السلام. الجعفريات، ص ١٢٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن عليٍّ عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٤٤، ح ١٥٨٨٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٦٨، ح ٣٥٣٩٣.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ما يشاء».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «قتله».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٨، ح ٧٨٦، معلقاً عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١٦، ص ٦٤٥، ح ١٥٨٨٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠٣، ح ٣٥٢٦٤.

٥. في «ع، بن، وحاشية» والوسائل: «مسلمة».

٦. في التهذيب والاستبصار: «+ الباب».

٧. قال ابن الأثير: «تله: أي ألقاه. وتله للجبين: أي صرعه وألقاه». النهاية، ج ١، ص ١٩٥ (تتل).

• فَإِذَا مَاتَ الَّذِي دَبَّرَهُ أُغْتِقَ».

قَالَ^٢: «سُبْحَانَ اللَّهِ فَيَنْبُطُ^٣ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ»^٤.

قَالَ: قُلْتُ: هَكَذَا رَوَيْنَا.

قَالَ: «غَلِطْتُمْ» عَلَى أَبِي، يَتَلُ بِرُمَّتِهِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِذَا مَاتَ الَّذِي دَبَّرَهُ، اسْتَشْنَعِي فِي قِيَمَتِهِ»^٥.

٢١/١٤٢٤٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي مَرْزَمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٨ فِي أَنْفِ الْعَبْدِ، أَوْ ذَكَرِهِ، أَوْ شَيْءٍ يُحِبُّطُ بِثَمَنِهِ^٩: أَنَّهُ^{١٠} يُؤَدِّي إِلَى مَوْلَاهُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ، وَيَأْخُذُ الْعَبْدَ»^{١١}.

• وقال: الرمة بالضم: قطعة جبل يشد بها الأسير أو القاتل إذا قيد إلى القصاص، أي يسلم إليهم بالجبل الذي شد به تمكيناً لهم منه لئلا يهرب، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا: أخذت الشيء برمته: أي كلّه. النهاية، ج ٢، ص ٢٦٧ (رم).

١. في «بف» والوافي: «وإذا».

٢. في «بح»: «فقال».

٣. في حاشية «بح» والوافي: «فيطل».

٤. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «بف»: «قد غلطتم به». وفي المطبوع: «قد غلطتم».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٨، ح ٧٨٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ١٠٤٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم... عن الخطاب بن سلمة، عن هشام بن أحمد، وبسند آخر أيضاً عن الخطاب بن سلمة، عن هشام بن أحمد الوافي، ج ١٦، ص ٦٤٨، ح ١٥٨٩٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١٢، ح ٣٥٤٧٥.

٦. في «بف»: «بن إبراهيم».

٧. في الوافي والتهذيب: «بقيمته».

٨. في «ل»: «أن».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٤، ح ٧٦٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢٦١، ح ١٠٣٢، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي^{١٢}، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٦، ص ٦٤٣، ح ١٥٨٨٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣٨، ذيل ح ٣٥٧٣١.

٢٥- بَابُ الْمَكَاتِبِ يَقْتُلُ الْحُرَّ أَوْ يَخْرُجُهُ وَالْحُرُّ يَقْتُلُ الْمَكَاتِبَ أَوْ يَخْرُجُهُ

١٤٢٤/١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٣ فِي مَكَاتِبٍ قُتِلَ، قَالَ: يُخَسَّبُ مَا أُغْتِقَ مِنْهُ، فَيُؤَدَّى^٤ دِيَّةُ الْحُرِّ، وَمَا رَقَّ مِنْهُ^٥ فِدْيَةُ الْعَبْدِ».

٣٠٨/٧ ١٤٢٤/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ^٦

الْحَنَاطِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧ عَنْ مَكَاتِبٍ - اشْتَرَطَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ^٨ جِبْنَ كَاتِبَةٍ^٩ - جَنَى إِلَى رَجُلٍ جِنَايَةً؟

١. في «ك، ل، ن، ب، ح، ج» وحاشية «م»، ج٢: «عن أبيه». وهو سهو، كما أن ما ورد في «بن» والوسائل من «عن أبيه ومحمد بن عيسى» سهو في سهو. لاحظ ما قدمناه ذيل ح ١٨٧ و ١٢٧١.

٢. في التهذيب والاستبصار: «وبه».

٣. في «بن»: «عنه».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٠، ح ٢٩٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٦، ح ١٠٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٦، ح ٥٢٦٤، معلقاً عن أمير المؤمنين^٥، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ٦٥١، ح ١٥٨٩٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١٣، ح ٣٥٤٧٧.

٥. في الوسائل، ح ٣٥٣٩٥: «أَيُّوب». وهو سهو؛ فإنَّ أبا أيُّوب في مشايخ الحسن بن محبوب هو أبو أيُّوب الخزاز. وأبو ولاد الحنَّاط هو حفص، روي الحسن بن محبوب كتابه وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٥، الرقم ٣٤٧؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٩، الرقم ٢٤٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٢٢-٢٢٤.

٦. في الوسائل، ح ٣٥٣٩٥: «مولا».

٧. في الوافي: «اشترط عليه مولا حين كاتبه: هذه الكلمة ليست في بعض النسخ ولا لفظة «إن» بعدها، وهو الأظهر، فإنَّ صحتَ فعلٍ معناها أنَّه اشترط أن تكون جنابته عليه وليس المراد الاشتراط في الكتابة؛ لأنَّ ما بعده حكم المكاتب المطلق لا المشروط». ٨. في حاشية «م» والوافي: «على».

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ أَدَى مِنْ مُكَاتَّبَتِهِ شَيْئاً، غُرِّمَ^١ فِي جَنَائِيهِ بِقَدْرِ مَا أَدَى مِنْ مُكَاتَّبَتِهِ لِلْعَرِّ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ^٢ حَقِّ الْجَنَايَةِ شَيْئاً، أُخِذَ ذَلِكَ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى الَّذِي كَاتَّبَتْهُ».

قُلْتُ^٣: فَإِنْ كَانَتْ الْجَنَايَةُ لِلْعَبْدِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ دَفِعَ^٤ إِلَى مَوْلَى الْعَبْدِ الَّذِي جَرَحَهُ الْمُكَاتَّبُ، وَلَا تَقَاصُ^٥ بَيْنَ الْمُكَاتَّبِ وَبَيْنَ الْعَبْدِ^٦ إِذَا كَانَ الْمُكَاتَّبُ قَدْ^٧ أَدَى مِنْ مُكَاتَّبَتِهِ شَيْئاً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^٨ أَدَى مِنْ مُكَاتَّبَتِهِ شَيْئاً، فَإِنَّهُ يُقَاصُ الْعَبْدُ^٩ مِنْهُ^{١٠}، أَوْ يُغَرِّمَ الْمَوْلَى كُلَّ مَا جَنَى الْمُكَاتَّبُ؛ لِأَنَّهُ عَبْدُهُ مَا لَمْ يُؤَدِّ مِنْ مُكَاتَّبَتِهِ شَيْئاً»^{١١}.

١٤٢٥٠ / ٣. ابْنُ مَخْبُوبٍ^{١٢}، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ مُكَاتَّبٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مَوْلَاهُ حِينَ كَاتَّبَتْهُ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ إِنْ عَجَزَ فَهَوَّ رَدَّ فِي الرَّقَى،

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «أغرم».

٢. في «ن»، بع، بن، جد، والوافي والتهذيب: «من».

٣. في «بف»: «- (فإن عجز عن حق - إلى - الذي كاتبه قلت».

٤. في «ع»، ك، م، ن، بع، بف، جد، وحاشية «جت»: «للعبد». وفي الوافي والتهذيب: «بعبد».

٥. في «م»، بف، جد، وحاشية «جت» والوافي والتهذيب: «يدفع».

٦. في «ع»، ك، بف، جت، والتهذيب: «ولا يقاص».

٧. في «ن»: «العبد والمكاتب» بدل «المكاتب وبين العبد».

٨. في «ن»: «- وقد».

٩. في «م» والوسائل: «+ وقد».

١٠. في حاشية «م»، جد، «به». وفي الوافي: «للعبد».

١١. في «بن» والوسائل: «به». وفي «بف»: «عنه».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٩، ح ٧٨٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٥١، ح ١٥٨٩٧؛

الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠٥، ح ٣٥٢٦٨؛ و ص ١٦٩، ح ٣٥٣٩٥.

١٣. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمتين.

فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَمْلُوكِ يُدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا^١ ، وَإِنْ شَاؤُوا بَاعُوا ؛ وَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ حِينَ كَاتَبَهُ لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ^٢ وَقَدْ كَانَ^٣ أَدَّى مِنْ مَكَاتِبَتِهِ شَيْئاً ، فَإِنْ عَلَيَتْهُ كَانَ يَقُولُ : يُغْتَقُ مِنَ الْمَكَاتِبِ بِقَدْرِ مَا أَدَّى مِنْ مَكَاتِبَتِهِ ، فَإِنْ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ مِنَ الدِّيَةِ بِقَدْرِ مَا أُغْتِقَ مِنَ الْمَكَاتِبِ ، وَلَا يَبْطُلُ^٤ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، وَأَرَى أَنْ يَكُونَ مَا بَقِيَ عَلَى الْمَكَاتِبِ مِمَّا لَمْ يُؤَدِّهِ رِقَاً^٥ لِأَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ^٦ يَسْتَخْذِمُونَهُ حَيَاتَهُ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ^٧ ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ^٨ .

١٤٢٥١ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ^٩ فِي مَكَاتِبِ قَتْلِ رَجُلًا خَطَاً ، قَالَ : «عَلَيْهِ مِنْ^{١٠} دِيَّتِهِ بِقَدْرِ مَا أُغْتِقَ ، وَعَلَى مَوْلَاهُ مَا بَقِيَ مِنْ قِيمَةِ الْمَمْلُوكِ ، فَإِنْ عَجَزَ الْمَكَاتِبُ فَلَا^{١١} عَاقِلَةٌ لَهُ ، إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ^{١٢} .

١٤٢٥٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ :

١ . في الفقيه : «استرقوا» .

٢ . في «بف» - «عليه» .

٣ . في «جت» - «وكان» .

٤ . في «ع ، ك ، ل ، ن ، بن ، جت» : «ورق» .

٥ . في التهذيب : «فلا أولياء المقتول» بدل «رقاً لأولياء المقتول» .

٦ . في «م» : «عليهم» . وفي الوسائل : «ما أدى» بدل «ما بقي عليه» .

٧ . الفقيه ، ج ٤ ، ص ١٢٨ ، ح ٥٢٧٢ ؛ والتهذيب ، ج ١٠ ، ص ١٩٨ ، ح ٧٨٧ ، معلقاً عن ابن محبوب ، الوالي ، ج ١٦ ، ص ٦٥٢ ، ح ١٥٨٩٨ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ١٠٥ ، ح ٣٥٢٦٩ .

٨ . في «بف» والوافي - «قال» .

٩ . في «بف» : «ولا» .

١٠ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١٩٩ ، ح ٧٨٨ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم ، الوالي ، ج ١٦ ، ص ٦٥٣ ، ح ١٥٨٩٩ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٢١٣ ، ح ٣٥٤٧٦ ؛ وص ٤٠٢ ، ح ٣٥٨٦٣ .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ حَرَّ قَتَلَ عَبْدًا قِيمَتُهُ عِشْرُونَ أَلْفَ دِرْهَمٍ^١، فَقَالَ: «لَا يَجُوزُ أَنْ يُجَاوَزَ^٢ بِقِيمَةِ عَبْدٍ أَكْثَرَ مِنْ دِيَةِ حَرٍّ^٣»^٤.

٣٠٩/٧

٢٦- بَابُ الْمُسْلِمِ يَقْتُلُ الذَّمِّيَّ أَوْ يَجْرَحُهُ وَالذَّمِّيُّ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ أَوْ يَجْرَحُهُ أَوْ يَقْتَصُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا

١٤٢٥٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ»^٥.
١٤٢٥٤ / ٢. وَعَنْهُ^٦، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَتَلَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا، فَأَرَادُوا أَنْ يَقِيدُوا، زِدُوا فَضْلَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ وَأَقَادُوهُ»^٧.

١. في «ع، ل، بن»: «درهما».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «أن يتجاوز».

٣. في «بف»: «الحر».

٤. الكافي، كتاب الديات، باب المكاتب يقتل الحر أو يجرحه...، ح ١٣٢٣٧؛ والفقيه، ج ٤، ص ١٢٧، ح ٥٢٦٨؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٩٣، ح ٧٦٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٤، ح ١٠٣٩، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٧، ح ١٥٨٦٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٠٨، ح ٣٥٤٦٥.

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٦، ح ٧٢٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٨، ح ١٠١٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٢١، صدر ح ٥٢٤٩، معلقاً عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٦، صدر ح ٧٣٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٩، صدر ح ١٠١٤، بسندهما عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام.
قرب الإسناد، ص ٢٥٩، ح ١٠٢٩، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. الاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٨، ضمن ح ١٠١٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٢٢، ح ٥٢٥٤؛ وج ٤، ص ١٥٣، ح ٥٣٤٠؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٨٧، ح ٧٣٥؛ و ص ٣١٥، ح ١١٧١ و ١١٧٢؛ والجعفریات، ص ١٢٤، الوافي، ج ١٦، ص ٦٦٠، ح ١٥٩١٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١٧، ح ٣٥٤٨٦.

٦. الضمير راجع إلى يونس المذكور في السند السابق.

٧. في الاستبصار: «+».

١٤٢٥٥ / ٣. وَعَنْهُ^١، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ مُسْلِمٍ^٢ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، فَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ شَدِيدٌ لَا يَخْتَمِلُهُ النَّاسُ»^٣، وَلَكِنْ يُغَطِّي الذِّمِّي دِيَّةَ الْمُسْلِمِ، ثُمَّ يَقْتُلُ بِهِ الْمُسْلِمَ^٤.

١٤٢٥٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ^٥، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْقُضَلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ دِمَاءِ الْمَجُوسِ وَالْيَهُودِ^٦ وَالتَّصَارِي، هَلْ عَلَيْهِمْ وَعَلَى مَنْ قَتَلَهُمْ شَيْءٌ إِذَا غَشَّوْا الْمُسْلِمِينَ وَأَظْهَرُوا الْعَدَاوَةَ لَهُمْ^٧؟
قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَوِّدًا لِقَتْلِهِمْ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمُسْلِمِ، هَلْ يَقْتُلُ بِأَهْلِ الذِّمَّةِ وَأَهْلَ الْكِتَابِ إِذَا قَتَلَهُمْ؟

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٩، ح ٧٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧١، ح ١٠٢٣، معلقاً عن يونس، عن ابن مسكان. الوافي، ج ١٦، ص ٦٥٨، ح ١٥٩١١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠٧، ح ٣٥٢٧١.
١. الضمير راجع إلى يونس.
٢. في الوسائل: «مسلم».

٣. في «بف» والتهذيب والاستبصار: «يقتل».

٤. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٨٣: «ولا يحتمله الناس، أي لا يمكن بيان الحكم الواقعي فيه، وهو ثمانمائة درهم؛ إذ لا تحتمله ولا تقبله العامة. أو المراد أن حكمه حكم شديد يعسر على الخلق قبوله؛ إذ تأبى الطباع عن مساواة دية الذمي والمسلم، أو المعنى أن اعتياد قتل أهل الذمة شديد لا يحتمله الناس ويوجب الفساد في الأرض».

٥. في الوافي: «أريد بالذمي ولي المقتول، وبدية المسلم فضل ما بين الدينين كما يظهر من الحديث الماضي، ويحتمل كمال الدية لحرمة المسلم».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٩، ح ٧٤٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧١، ح ١٠٢٤، وفيهما هكذا: «عنه، عن زرعة...». وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٨، صدر ح ٧٣٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٠، صدر ح ١٠٢٠، بسندهما عن سماعة، إلى قوله: «دية المسلم» مع اختلاف سير الوافي، ج ١٦، ص ٦٥٩، ح ١٥٩١٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠٨، ح ٣٥٢٧٢.
٧. في «بن» والوسائل: «وغيره».

٨. في «بف» والوافي: «اليهود والمجوس».

٩. في «ن» والاستبصار: «لهم». وفي الفقيه: «والغش لهم». وفي التهذيب: «والغش».

قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُغْتَاداً لِذَلِكَ لَا يَدْعُ^١ قَتْلَهُمْ، فَيَقْتُلَ وَهُوَ صَاحِرٌ»^٢.

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام مِثْلَهُ^٣.

٥١٤٢٥٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِبْرَاهِيمُ يَزْعُمُ أَنَّ دِيَّةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ^٤ سَوَاءٌ.

فَقَالَ: «نَعَمْ، قَالَ الْهَقَّ»^٥.

٥١٤٢٥٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الثَّوَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: يُقْتَصُّ لِلنَّصَارَى^٦ وَالْيَهُودِ وَالْمَجُوسِ^٧ بَعْضُهُمْ مِنْ^٨ بَعْضٍ، وَيَقْتُلُ بَعْضُهُمْ بَعْضٌ^٩ إِذَا قَتَلُوا

١. في «جدة»: «فلا يدع». وفي «بف»: «فلا تدع».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٩، ح ٧٤٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧١، ح ١٠٢٦، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن إسماعيل بن فضل، ويسند آخر أيضاً عن أبان. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٥٢٥٧، معلقاً عن علي بن الحكم، عن أبان. الوافي، ج ١٦، ص ٦٥٧، ح ١٥٩٠٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠٧، ح ٣٥٢٧٠.

٣. الوافي، ج ١٦، ص ٦٥٨، ح ١٥٩٠٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠٧، ح ٣٥٢٧٠.

٤. في «ك، ل، بح»: «المجوسيّ واليهوديّ والنصرانيّ».

٥. في «ك، ل، بح، بف، بن، جد»: «وقال».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٨٦، ح ٧٢٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٨، ح ١٠١١، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الوافي، ج ١٦، ص ٦٦١، ح ١٥٩١٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١٧، ح ٣٥٤٨٥.

٧. في «ك، بف» وحاشية «بن» والوافي: «النصارى».

٨. هكذا في «ع، م، بح، جد». وفي «ل، بن» والوسائل والتهذيب والجعفرات، ص ١٢٤: «اليهوديّ والنصرانيّ والمجوسيّ». وفي «ن» والمطبوع: «للنصرانيّ واليهوديّ والمجوسيّ».

٩. في «بن»: «على». ١٠. في «ل»: «بعضاً».

عَمْدًا.^١

٣١٠/٧

٧ / ١٤٢٥٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

صُرَيْبِ بْنِ الْكَنَاسِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي نَضْرَانِي قَتَلَ مُسْلِمًا، فَلَمَّا أَخَذَ أَسْلَمَ، قَالَ: «أَقْتُلْهُ^٢ بِهِ».قِيلَ: وَإِنْ^٣ لَمْ يُسْلِمْ؟

قَالَ: «يُدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاؤُوا عَفَوْا، وَإِنْ شَاؤُوا

اسْتَرْقَوْا، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ دَفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ^٤، هُوَ وَمَالُهُ».

٨ / ١٤٢٦٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ^٥:عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَتَلَ الْمُسْلِمُ النَّضْرَانِيَّ، فَأَرَادَ أَهْلُ النَّضْرَانِيَّ أَنْيَقْتُلُوهُ، قَتَلُوهُ، وَأَدَّوْا فَضْلَ مَا بَيْنَ الدَّيْتَيْنِ^٦».

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٠، ح ٧٤٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الجعفریات، ص ١٢٤ و ١٤٥، بسند آخر

عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن علي عليه السلام، وتمام الرواية في الأخيرة: «اليهود والنصارى والمجوس بعضهم ببعض إذا قتلوا عمداً». الوافي، ج ١٦، ص ٦٦٠، ح ١٥٩١٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٠، ح ٣٥٢٧٧.

٢. في «ج»: «يقتل».

٣. في «م»، «بف» والفقيه والتهذيب: «فإن».

٤. في «ع»، «ل»، «ن»، «ب»، «ج»، «ت»، «و» الوسائل، ح ٣٥٥٠٦: «فإن شأوا قتلوا - إلى - إلى أولياء المقتول».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٢١، ح ٥٢٥١، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ التهذيب، ج ١٠، ص ١٩٠، ح ٧٥٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب، وبسند آخر أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٦٥٩، ح ١٥٩١٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٠، ح ٣٥٢٧٨؛ و ص ٢٢٤، ح ٣٥٥٠٦.

٦. في التهذيب: «عن أبي المعز» بدل «عن أبي المغراء عن أبي بصير». والمذكور في بعض نسخة المعتمدة: «أبي المغراء»، عن أبي بصير، وهو الصواب.

٧. هذه الرواية وأمثالها حملها الشيخ على من يتعود قتل أهل الذمة، فإن من كان كذلك فلإمام حيثنذ أن يقتله

١٤٢٦١ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ

رِثَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَنَسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَقَادُ مُسْلِمٌ بِذِمِّي فِي الْقَتْلِ وَلَا فِي الْجَرَاحَاتِ، وَلَكِنْ

يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ جَنَائِثُهُ لِلذَّمِّيِّ^٢ عَلَى قَدَرِ دِيَةِ الذَّمِّيِّ: ثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ^٣.

١٤٢٦٢ / ١٠. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٤، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ^٥، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَقَأَ عَيْنَ نَضْرَائِي؟

فَقَالَ: «إِنْ دِيَّةَ عَيْنِ النَّضْرَائِي^٦ أَرْبَعِمِائَةِ دِرْهَمٍ^٧».

١٤٢٦٣ / ١١. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٨، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ بَكَيْرٍ، عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ، قَالَ:

«وَيُؤْذِي أَهْلَ الذَّمِّيِّ فَضْلَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ عَلَى الذَّمِّيِّ عَلَى وَرَثَتِهِ، وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لَكِي يَرْتَدَّ عَنْ غَيْرِهِ عَنْ قَتْلِ أَهْلِ الذَّمَّةِ. أَنْظَرُ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١٠، ص ١٨٩، ذِيلُ الْحَدِيثِ ٧٤٣.

٨. التَهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٨٩، ح ٧٤٣، مَعْلَقًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْمَعْزَا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛ الْاِسْتِصْارُ، ج ٤، ص ٢٧١، ح ١٠٢٥، مَعْلَقًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ. الْفَقِيه، ج ٤، ص ١٢٣، ح ٥٢٥٦، بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ. الْوَافِي، ج ١٦، ص ٦٥٩، ح ١٥٩١٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٩، ص ١٠٨، ح ٣٥٢٧٣. ١. فِي السَّنَدِ تَحْوِيلٌ بِعُطْفٍ «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ» عَلَى «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ».

٢. فِي الْفَقِيهِ: «فِي جَنَائِثِهِ لِلذَّمِّيِّ بِقَدَرِ جَنَائِثِهِ عَلَى الذَّمِّيِّ» بِدَلِّ «جَنَائِثِهِ لِلذَّمِّيِّ».

٣. الْفَقِيه، ج ٤، ص ١٢١، ح ٥٢٤٨؛ وَالتَهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٨٨، ح ٧٤٠؛ وَالاِسْتِصْارُ، ج ٤، ص ٢٧٠، ح ١٠٢٢، مَعْلَقًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَخْبُوبٍ. رَاجِعُ: التَهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٨٧، ح ٧٣٣؛ وَالاِسْتِصْارُ، ج ٤، ص ٢٦٩، ح ١٠١٥. الْوَافِي، ج ١٦، ص ٦٥٧، ح ١٥٩٠٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٩، ص ١٠٨، ح ٣٥٢٧٤؛ وَص ١٧٠، ح ٣٥٣٩٦، وَفِيهِ، ص ٢١٧، ح ٣٥٤٨٧، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ: «دِيَةِ الذَّمِّيِّ ثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ».

٤. السَّنَدُ مَعْلَقٌ عَلَى سَابِقِهِ، فَيَجْرِي عَلَيْهِ كِلَا الطَّرِيقَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ.

٥. فِي «بَيْحٍ»: «عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ».

٦. فِي الْفَقِيهِ وَالتَهْذِيبِ: «الذَّمِّيِّ».

٧. الْفَقِيه، ج ٤، ص ١٢٥، ح ٥٢٥٩؛ التَهْذِيبُ، ج ١٠، ص ١٩٠، ح ٧٤٧، مَعْلَقًا عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ. الْوَافِي، ج ١٦، ص ٦٦٤، ح ١٥٩٢٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٩، ص ٢١٨، ح ٣٥٤٨٨.

٨. السَّنَدُ مَعْلَقٌ كَسَابِقِهِ.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ دِيَةِ النَّصْرَانِيِّ وَالْيَهُودِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ؟^١

فَقَالَ^٢: «دِيَتُهُمْ جَمِيعاً سَوَاءٌ: ثَمَانِمِائَةٌ دِرْهَمٍ، ثَمَانِمِائَةٌ دِرْهَمٍ»^٣.

١٢/١٤٢٦٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ

الْمِثَمِيِّ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْقُضَلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمُسْلِمِ: هَلْ يَقْتُلُ بِأَهْلِ الذِّمَّةِ؟

قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعَوِّدًا، لِقَتْلِهِمْ، فَيَقْتُلُ وَهُوَ صَاحِرٌ»^٤.

١٣/١٤٢٦٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ

الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَضَى فِي جَنَيْنِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ

وَالْمَجُوسِيَّةِ عَشْرَ دِيَّةٍ أَمَةٍ»^٥.

١. في «ن»: «اليهودي والنصراني والمجوسي». وفي «بف» والوافي: «النصراني والمجوسي واليهودي».

٢. هكذا في «ك»، «ل»، «م»، «ي»، «ن»، «ج»، والوافي والوسائل والتهديب، ح ٧٣٠ والاستبصار، ح ١٠١٢. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٣. التهديب، ج ١٠، ص ١٨٦، ح ٧٣٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٨، ح ١٠١٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب.

وفي التهديب، ج ١٠، ص ١٨٧، ح ٧٣٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٩، ح ١٠١٦، بسندهما عن ليث المرادي

وعبد الأعلى بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام، وتام الرواية: «دية النصراني واليهودي ثمانمائة درهم». والوافي،

ج ١٦، ص ٦٦٠، ح ١٥٩١٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢١٨، ح ٣٥٤٨٩.

٤. في حاشية «ي»: «معوّداً».

٥. الوافي، ج ١٦، ص ٦٥٧، ح ١٥٩٠٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٠٩، ح ٣٥٢٧٥.

٦. في «م»، «ج»: «+ قال».

٧. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أَنَّ دية جنين الذمي عشر دية أبيه، وورد في هذا الخبر وخبر آخر عن

السكوني أنها عشر دية أمه، ولم يعمل بهما الأكثر، وحملهما العلامة على ما إذا كانت أمه مسلمة. ثم إنهم

اختلفوا في دية الجنين مطلقاً قبل ولوج الروح هل يتفاوت فيها الذكر والأنثى أم لا؟ والمشهور العدم، وفرق

في المتوسط فأوجب في الذكر عشر دية، وفي الأنثى عشر ديتها، فعلى هذا المذهب يمكن حملهما على

الأنثى والله يعلم».

٨. التهديب، ج ١٠، ص ١٩٠، ح ٧٤٨، معلقاً عن سهل بن زياد. وفيه، ص ٢٨٨، ح ١١٢٢، بسند آخر عن «

٣١١/٧

٢٧- بَابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةً مِنَ الْجَرَاحَاتِ الَّتِي دُونَ النَّفْسِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَالثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ

١٤٢٦٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ

يُونُسَ :

أَنَّهُ عَرَضَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام كِتَابَ الدِّيَاتِ ، وَكَانَ فِيهِ : فِي ذَهَابِ السَّمْعِ
كُلُّهُ أَلْفُ دِينَارٍ ، وَالصَّوْتُ كُلُّهُ مِنَ الْغَنِيِّ ^٢ وَالْبَحْجِ ^٣ أَلْفُ دِينَارٍ ، وَشَلْلٌ ^٤ الْيَدَيْنِ كِلْتَاهُمَا ^٥
وَالشَّلْلُ ^٦ كُلُّهُ ^٧ أَلْفُ دِينَارٍ ، وَشَلْلُ الرَّجْلَيْنِ أَلْفُ دِينَارٍ ، وَالشَّفَتَيْنِ إِذَا اسْتَوْصَلَتَا ^٨ أَلْفُ
دِينَارٍ ، وَالظُّهْرَ إِذَا حَدَبَ ^٩ أَلْفُ دِينَارٍ ^{١٠} ، وَالذَّكَرَ إِذَا اسْتَوْصَلَ أَلْفُ دِينَارٍ ، وَالْبَيْضَتَيْنِ

• جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ؛ الجعفرات ، ص ١٢٤ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام .

الوافي ، ج ١٦ ، ص ٦٦٥ ، ح ١٥٩٣٢ ، الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٢٢٥ ، ح ٣٥٥٠٧ .

١ . في «ن ، بح ، جت ، جد» : «يجب» .

٢ . قال الفيومي : «الغنة : صوت يخرج من الخيشوم والنون أشد الحروف غنة ، والأغنة الذي يتكلم من قبل خياشيمه» . المصباح المنير ، ص ٤٥٥ (غنن) .

٣ . في «بف» : «+ ألقان ألقان» . والبحج : خشونة وغلظة في الصوت . أنظر : النهاية ، ج ١ ، ص ٩٩ (بحج) . وزاد في امرأة العقول ، ج ٢٤ ، ص ٨٦ : «لعل المراد أنه ذهب صوته بحيث لا يفهم كلامه ، لكن يسمع صوت متميز من خيشومه أو صوت غليظ من حلقه ، وإذا حصلت هاتان الصفتان مع تميز الحروف في كلامه ففيه الأرش على طريقة الأصحاب» .

٤ . في «م» : «وشل» . وفي «بح» وحاشية «جت» والوسائل ، ح ٣٥٦٢٦ ، والتهذيب ، ح ٩٦٨ : «والشلل في» بدل «وشلل» .

٥ . في «ع ، ك ، ل ، م ، ن ، بف ، بن ، جت ، جد» والوسائل : «كلتاها» .

٦ . في «م ، بح ، بن ، جت ، جد» والوسائل ، ح ٣٥٧٧٢ ، والتهذيب ، ح ٩٦٨ : «الشلل» بدون الواو .

٧ . في الوسائل ، ح ٣٥٦٢٦ - «والشلل كله» . ٨ . في «ل» والوسائل ، ح ٣٥٦٢٦ : «استوصلا» .

٩ . في «م ، ن ، جت ، جد» والوسائل ، ح ٣٥٦٢٦ : «أحدب» .

١٠ . في «ك» - «وشلل الرجلين ألف - إلى ألف دينار» .

أَلْفَ دِينَارٍ، وَفِي صُدْعِ الرَّجُلِ^١ إِذَا أُصِيبَ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَّا^٢ مَا^٣ انْحَرَفَ الرَّجُلُ
نِصْفَ الدِّيَةِ: خَمْسِمِائَةِ دِينَارٍ، فَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَبِحَسَابِهِ.

● عَلِيُّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ الرِّضَا^٥ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَهُ^٦.

٢/١٤٢٦٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ
سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ الْيَدِ^٧؟

فَقَالَ: «نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْأُذُنِ^٨ نِصْفُ الدِّيَةِ إِذَا قَطَعَهَا مِنْ أَضْلَاهَا»^٩.

٣/١٤٢٦٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} فِي الرَّجُلِ يَكْتَسِرُ ظَهْرَهُ، قَالَ: «فِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ، وَفِي
الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي إِحْدَاهُمَا^{١١} نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْأُذُنَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُ
الدِّيَةِ، وَفِي الذِّكْرِ إِذَا قُطِعَتِ الْحَشْفَةُ وَمَا فَوْقَ الدِّيَةِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ الْمَارِنُ^{١٢}»

١. في حاشية «ج»: «صدع الرجل». وللصدع - بالضم -: ما بين العين والأذن. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤٨ (صدغ).

٢. في الوافي عن بعض النسخ: «وإذا».

٣. في «بن» وحاشية «م» والوسائل، ح ٣٥٦٢٦: «إذا». وفي حاشية «م»: «إلى».

٤. في حاشية «ج»: «ابن إبراهيم». ٥. في «جد» وحاشية «م»: «أبي الحسن» بدل «الرضا».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٥، ح ٩٦٨ و ٩٦٩، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٤، ص ٧٨، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٠}، مع اختلاف يسير. الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٣، ح ٣٥٦٢٦؛ وفيه، ص ٣٥٧، ح ٣٥٧٧٢، إلى قوله: «وشلل الرجلين ألف دينار».

٧. في المرأة: «عن اليد، أي الواحدة، سواء كان من الزند أو فوقها».

٨. في الوسائل: «الأذنين».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٦، ح ٩٨٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٣، ح ١٥٩٨٤.

الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٦، ذيل ح ٣٥٦٣٣؛ و ص ٢٩٧، ح ٣٥٦٥٤.

١٠. هكذا في «ع»، «ل»، «م»، «ن»، «يع»، «بن»، «جت»، «جد»، والوسائل والتهذيب. وفي «ك» والمطبوع: «وقال».

١١. في «بن»: «أحدهما».

١٢. المارن من الأنف: ما دون القصبه، وهو ما لان منه. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٣١٦ (مرن).

الدية، وفي الشفنتين^١ الدية^٢.

٤ / ١٤٢٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فِي الْأَنْفِ إِذَا اسْتَوْصِلَ جَذْعُهُ^٣ الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَيْنِ إِذَا فُقِئَتْ نَضْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْأُذُنِ إِذَا قُطِعَتْ نَضْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْيَدِ نَضْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الذَّكْرِ إِذَا قُطِعَ مِنْ مَوْضِعِ الْحَشْفَةِ الدِّيَّةُ»^٤.

٥ / ١٤٢٧٠. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٥، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ: «فِي الشَّقَةِ السُّفْلَى سِتَّةَ آلَافٍ^٦، وَفِي الْعُلْيَا أَرْبَعَةُ آلَافٍ؛ لِأَنَّ السُّفْلَى تُمَسِّكُ الْمَاءَ»^٧.

٦ / ١٤٢٧١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ

وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً^٨، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ^٩، عَنْ زُرَّارَةَ:

١. في التهذيب: «البضتين».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٥، ح ٩٧٠، معلقاً عن علي، عن أبيه. الجعفریات، ص ١٢٩ و ١٣٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٦، ص ٦٩١، ح ١٥٩٨٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٤، ح ٣٥٦٢٨.

٣. في ريف، جت، جده، والتهذيب: «جذعه». ٤. في المرأة: «وفي العين، أي الواحدة».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٦، ح ٩٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. راجع: النوادر للأشعري، ص ١٥٦، ح ٤٠٢؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٣، ح ١٢٥؛ و ص ٣٢٤، ح ١٢٦. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٢، ح ١٥٩٨١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٥، ح ٣٥٦٢٩.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

٧. في الوسائل: «+درهم».

٨. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٥٢٨٦؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٦، ح ٩٧٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ١٠٨٦، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٢، ح ١٥٩٨٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٤، ح ٣٥٦٥٠.

٩. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، ي، جت، جده، والوسائل. وفي المطبوع: «-جميعاً».

١٠. ورد الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٥، ح ٩٧١ عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْيَدَيْنِ جَمِيعُ الدِّيَةِ، وَفِي الرَّجُلَيْنِ كَذَلِكَ، وَفِي الذَّكَرِ إِذَا قُطِعَتِ الْحَشْفَةُ^٢ وَمَا^٣ فَوْقَ ذَلِكَ الدِّيَةُ»، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ الْمَارِنُ الدِّيَةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي إِخْذَاهُمَا^٤ نِصْفُ الدِّيَةِ^٥.

٢٧٢/١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فِي الرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْأُذُنِ نِصْفُ الدِّيَةِ إِذَا قُطِعَتْ مِنْ أَصْلِهَا، وَإِذَا قُطِعَ طَرَفُهَا فَفِيهَا قِيمَةُ عَذْلِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ الدِّيَةُ كَامِلَةً، وَفِي الظَّهْرِ إِذَا انْكَسَرَ حَتَّى لَا يُنْزَلَ^٦ صَاحِبُهُ الْمَاءَ الدِّيَةُ كَامِلَةً، وَفِي الذَّكَرِ إِذَا قُطِعَ الدِّيَةُ كَامِلَةً، وَفِي اللِّسَانِ إِذَا قُطِعَ الدِّيَةُ كَامِلَةً»^٧.

٢٧٣/١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ الْحَمَّارِ، عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ كُسِرَ صَلْبُهُ، فَلَا

«بكر، عن زرارة. والمذكور في بعض نسخه المعتمدة «ابن بكر» بدل «بكر» وهو الصواب.

١. في «ك، م، بح، جد»: «وفي».

٢. في «بف»: «+ الدية».

٣. في حاشية «م» والوسائل: «قما».

٤. في «بف»: «- الدية».

٥. في «بف»: «أحدهما».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٥، ح ٩٧١، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة، عن بكر، عن زرارة: وفيه، ص ٢٥٨، ح ١٠٢١، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٥٣٨٥، بسنده عن القاسم بن عروة، مع زيادة الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٣، ح ١٥٩٨٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٥، ح ٣٥٦٣٠.

٧. في «بف»: «ولا ينزل» بدل «حتى لا ينزل». وفي «ك»: «حتى لا يزل».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٧، ح ٩٧٦، معلقاً عن يونس. وفيه، ص ٢٤٦، ح ٩٧٥، بسنده عن زرعة، عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٤، ح ١٥٩٨٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٥، ح ٣٥٦٣١.

يَسْتَطِيعُ أَنْ يَجْلِسَ: أَنَّ فِيهِ الدِّيَّةَ.^١

٩ / ١٤٢٧٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ،

عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْقَضَيْبِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قُطِعَ الْأَنْفُ مِنَ الْحَارِثِ فِيهِ الدِّيَّةُ تَامَةً، وَفِي

أُسْنَانِ الرَّجُلِ الدِّيَّةُ تَامَةً^٢، وَفِي أُذُنَيْهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، وَالرَّجُلَانِ يَبْلُكَ الْمَنْزِلَةَ^٣».

١٠ / ١٤٢٧٥. عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

تَزَوَّجَ جَارٌ لِي امْرَأَةً، فَلَمَّا أَرَادَ مُوَاقَعَتَهَا رَفَسَتْهُ بِرِجْلِهَا، فَقَبِضْتُ^٤ بِيَضَّتَهُ^٥، فَصَارَ

أَذَرٌ^٦، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْكِحُ وَيُولَدُ^٧ لَهُ، فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ ذَلِكَ، وَعَنْ رَجُلٍ

أَصَابَ سُرَّةَ^٨ رَجُلٍ فَقَتَلَهَا؟

فَقَالَ عليه السلام: «فِي كُلِّ فَنَقٍ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ»^٩.

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٨، ح ٩٧٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٥، ح ١٥٩٨٨؛

الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٠٥، ح ٣٥٦٦٧. ٢. في «بف»: «تامة».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٧، صدر ح ٩٧٧، بسنده عن محمد بن سنان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦،

ص ٦٩٥، ح ١٥٩٩٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٦، ح ٣٥٦٣٢.

٤. الرفس: الضرب بالرجل. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٥٢ (رفس).

٥. في «ك، م، ن، بف، جت، جد» وحاشية «بح» والوافي: «فقات».

٦. في الوسائل: «بيضته».

٧. الأذر: من يصيبه فتق في إحدى خصيتيه. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٩١ (أذر).

٨. في «بح» والوافي والتهذيب: «ولا يولد».

٩. في «بح»: «ضرّة». وفي «بف» والوافي: «ضرّة». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: ضرّة رجل، كذا في نسخ التهذيب أيضاً بالصاد، ولعله تصحيف السين، أو هو كناية عن جلد الخصيتين أو الدبرة، أو السرة تشبيهاً ومجازاً. ويمكن أن يقرأ بالصاد المعجمة، وهي أصل الضرع».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٨، ح ٩٧٩، معلقاً عن علي. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٨، ح ١٥٩٩٨؛ الوسائل، ج ٢٩،

ص ٣٣٧، ح ٣٥٧٢٧.

١١ / ١٤٢٧٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ
النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَثِيرٍ بُغْضُوصُهُ^١، فَلَمْ يَمْلِكْ اسْتِئْثَارَهُ، فَمَا^٢ فِيهِ مِنْ
الدِّيَةِ؟

فَقَالَ: «الدِّيَةُ كَامِلَةٌ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِجَارِيَةٍ فَأَفْضَاَهَا، وَكَانَتْ^٣ إِذَا نَزَلَتْ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ لَمْ
تَلِدْ؟

قَالَ^٤: «الدِّيَةُ كَامِلَةٌ».

١٢ / ١٤٢٧٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَضْرِبُ عَلَى
عِجَانِهِ^٥، فَلَا يَسْتَمْسِكُ^٦ غَائِطُهُ وَلَا بَوْلُهُ^٧: أَنْ فِي ذَلِكَ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ».

١٣ / ١٤٢٧٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: فِي ذِكْرِ الصَّبِيِّ الدِّيَةُ، وَفِي

١. البعوص: عظم الورك، وهو عظم صغير بين أليتي الإنسان. تاج العروس، ج ٤، ص ٣٧٤ (بعض).

٢. في «ع، ك، م» والوسائل والفقهاء: «ما» بدون الفاء.

٣. في الفقهاء: «وهي».

٤. في «م، بن» والوسائل والفقهاء: «فقال».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٨، ح ٩٨٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقهاء، ج ٤، ص ١٣٤، ح ٥٢٩٢، معلقاً عن

هشام بن سالم. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٨، ح ١٥٩٩٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧٠، ح ٣٥٧٩٦.

٦. العجان: الدبر. وقيل: ما بين القبل والدبر. النهاية، ج ٣، ص ١٨٨ (عجن).

٧. في «بف»: «ولا يستمسك».

٩. الكافي، كتاب الديات، باب ما تجب فيه الدية الكاملة...، ح ١٤٢٨٥. وفي الفقهاء، ج ٤، ص ١٣١، ح ٥٢٨٢؛

والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٨، ح ٩٨١، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٩، ح ١٦٠٠؛ الوسائل،

ج ٢٩، ص ٣٧١، ح ٣٥٧٩٧.

ذَكَرَ الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ^١.

١٤ / ١٤٢٧٩. ابْنُ مَخْثُوبٍ^٢، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «فِي ذَكَرِ الْعَلَامِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ»^٤.

١٥ / ١٤٢٨٠. ابْنُ مَخْثُوبٍ^٥، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ^٧: لَوْ أَنَّ رَجُلًا

قَطَعَ فَرجَ امْرَأَةٍ^٨، لِأَعْرَمَتِهِ^٩ لَهَا دِيَّتُهَا؛ فَإِنْ^{١٠} لَمْ يُؤْذِ إِلَيْهَا الدِّيَّةُ^{١١}، قَطَعْتُ لَهَا فَرجَهُ إِنْ ٣١٤/٧

طَلَبْتُ ذَلِكَ^{١٢}»^{١٣}.

١. في «م، ن، بح»: «كاملة». وفي المرأة: «المشهور بين الأصحاب أنَّ في ذكر العينين ثلث الدية؛ لكونه في حكم العضو المشلول، ولم يعمل بهذا الخبر لضعفه، وفي المسألة إشكال».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٩، ح ٩٨٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٩، ح ٥٢٧٦، معلقاً عن السكوني، عن أمير المؤمنين^{١٤} الوافي، ج ١٦، ص ٧٠٤، ح ١٦٠١٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣٩، ح ٣٥٧٣٣.

٣. السند معلق على سند الحديث الثاني عشر. ويروي عن ابن محبوب، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٤. لم ترد هذه الرواية في «بف».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٣١، ذيل ح ٥٢٨١، معلقاً عن ابن محبوب، التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٨، ح ٩٨٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٧٠٥، ح ١٦٠١٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣٩، ح ٣٥٧٣٢.

٦. السند معلق كسابقه. وكذا الأمر في سند الحديثين السادس عشر والسابع عشر.

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي «بف» والمطبوع: «- إِنَّ في كتاب علي صلوات الله عليه».

٨. في «ع، ك، ن، بن» والوسائل والفقيه والاستبصار: «امرأته».

٩. في «ع، ل، بف، بن، جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «لأعْرَمَتِهِ».

١٠. في «بن» والوسائل، ح ٣٥٣٩٨؛ «وإن». ١١. في «بف»: «الدية».

١٢. في الوافي: «+ منه».

وفي المرأة: «لم أرَ من عمل بها سوى يحيى بن سعيد في جامعه».

وقال المحقق: «يثبت [أي القصاص] في الشفرين كما يثبت في الشفتين. ولو كان الجاني رجلاً فلا قصاص وعليه ديتها. وفي رواية عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبد الله^{١٥}: «إِنَّ لَمْ يُؤْذِ دِيَّتُهَا قَطَعْتُ لَهَا فَرجَهُ» وهي متروكة. الشرائع، ج ٤، ص ١٠٠٩.

١٣. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٠، ح ٥٣٣٣؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥١، ح ٩٦٦؛ و ص ٢٨٠، ح ١٠٩٨؛

١٦ / ١٤٢٨١. ابْنُ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: مَا تَرَى فِي رَجُلٍ ضَرَبَ امْرَأَةً شَابَةً عَلَى بَطْنِهَا، فَقَعَزَ رَجِمَهَا، فَأَفْسَدَ طَمَنُهَا، وَذَكَرَتْ أَنَّهَا^٢ قَدْ اِزْتَفَعَ طَمَنُهَا عَنْهَا لِذَلِكَ^٣، وَقَدْ كَانَ طَمَنُهَا مُسْتَقِيمًا؟

قَالَ: «يُنْتَظَرُ بِهَا سَنَةٌ، فَإِنْ رَجَعَ طَمَنُهَا إِلَى مَا كَانَ، وَإِلَّا اسْتَخْلِفَتْ وَغَرِمَ ضَارِبُهَا ثَلَاثَ دِينَتَيْهَا؛ لِفَسَادِ رَجِيمِهَا وَانْقِطَاعِ طَمَنِهَا^٤».

١٧ / ١٤٢٨٢. ابْنُ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَطَعَ نَذْيَ^٥ امْرَأَتِهِ، قَالَ: إِذْنُ^٦ أَغْرَمَهُ^٧ لَهَا نِصْفَ الدِّيَةِ^٨».

١. والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٦، ح ١٠٠٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وراجع: الجعفریات، ص ١٢٢. الوافي،

ج ١٦، ص ٦٠٨، ح ١٥٧٩٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧١، ح ٣٥٣٩٨؛ و ص ٣٤٠، ح ٣٥٧٣٤.

١. في «بح» والفقیه: «وأفسد». ٢. في الوسائل والفقیه: «آته».

٣. في «م»: «بذلك».

٤. في الوافي: «+ صلح رحمها و». وفي الفقیه: «صلح رحمها وعاد».

٥. في «بف» والوافي والفقیه والتهذيب: «وارتفاع».

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: إلى ما كان، ظاهره عدم الحكومة، وهو خلاف المشهور. قال العلامة في التحريم: من

ضرب امرأة مستقيمة الحيض على بطنها فارْتَفَعَ حَيْضُهَا، انتظر بها، فإن رجع طمناها فالحكومة، وإن لم يرجع

استحلقت وغُرِمَ ثلث دينها». تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٥.

٧. الفقیه، ج ٤، ص ١٥١، ح ٥٣٣٥؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥١، ح ٩٩٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقیه،

ج ٤، ص ١٥١، ح ٥٣٣٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٠٣،

ح ١٦٠١٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧٢، ح ٣٥٨٠١.

٨. في «ك»: «أبي عبد الله». ٩. في «بن» والوسائل: «فرج».

١٠. في «ك، ن، بح، بف» والوسائل، ٣٥٣٩٧: «إذا».

١١. في «بف»: «وغرمه». وفي «ك»: «أغرم».

١٢. في المرأة: «ولا خلاف بين الأصحاب في أن في كل من نذبي المرأة نصف دينها، وفيها كل دينها، والمشهور

١٨ / ١٤٢٨٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِزْهَارِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ

مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ صَاحِبِ الطَّاقِ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ افْتَضَّ^١ جَارِيَةً^٢ - يَعْنِي امْرَأَتَهُ^٣ - فَأَفْضَاهَا^٤، قَالَ: «عَلَيْهِ

الدِّيَّةُ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ».

قَالَ: «وَإِنْ كَانَ^٥ أَمْسَكَهَا وَلَمْ يُطْلَقْهَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٦، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا وَلَهَا

تِسْعَ سِنِينَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٧، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ^٨».

«في حلمتي المرأة أيضاً ذلك، وقيل: فيهما الحكومة، وأما حلمتا الرجل ففيهما الدية عند الشيخ في البسوط والخلاف. وقال الصدوق وابن حمزة: فيهما ربع الدية، وفي كل واحدة الثمن. وقيل: فيهما الحكومة».

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٢، ح ٩٩٨، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٧٠٤، ح ١٦٠١٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧١، ح ٣٥٣٩٧؛ ص ٣٤٠، ح ٣٥٧٣٥.

١. هكذا في «ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والتهذيب، ح ٩٨٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «افتَضَّ». و«افتَضَّ» أي أزال قُضَّتْهَا، أي بكَارَتْهَا. المصباح المنير، ص ٥٠٧ (قضض).

٢. في الاستبصار: «جاريته».

٣. في حاشية «بح»: «امرأة».

٤. قال الشهيد الثاني: «في الإفشاء الدية، وهو يصير مملك البول والحيض واحداً. وقيل: مملك الحيض والغائط، وهو أقوى في تحقُّق فتنج الدية بأيهما كان؛ لذهاب منفعة الجماع معهما». الروضة البهية، ج ١٠، ص ٢٣٩.

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «بف» والمطبوع والوافي: «فإن».

٦. في «بف» والوسائل والتهذيب، ح ٩٨٤ والاستبصار: «كان».

٧. في المرأة: «ظاهرة عدم الدية مع الإمساك، ولم يقل به أحد. ولعل المراد: سوى الدية والإنفاق، والله العلم».

٨. في الوسائل، ج ٢٠: «وإن كان دخل بها ولها تسع سنين فلا شيء عليه». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: فلا شيء عليه، أي من الدية أو الإنفاق الدائم أيضاً».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٩، ح ٩٨٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٤، ح ١١٠٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب.

الفقيه، ج ٣، ص ٤٣١، ح ٤٤٩٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ١٠،

ص ٢٤٩، ح ٩٨٥. الوافي، ج ١٦، ص ٧٠١، ح ١٦٠٠٤؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٩٤، ح ٢٦١٨٢؛ وج ٢٩،

ص ٢٨١، ح ٣٥٦٢١.

١٩/١٤٢٨٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: فِي الْقَلْبِ ٣١٥/٧ إِذَا رَعَدَ^١ فَطَارَ^٢ الدِّيَّةُ، قَالَ: وَقَالَ^٣ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: فِي الصَّغْرِ^٤ الدِّيَّةُ، وَالصَّغَرُ^٥ أَنْ يَثْنَى عُنْقَهُ، فَيَصِيرَ فِي نَاحِيَةٍ^٦.

٢٠/١٤٢٨٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَضْرِبُ عَلَى عِجَانِهِ، فَلَا يَسْتَمْسِكُ غَائِطُهُ وَلَا بَوْلُهُ: أَنَّ فِي ذَلِكَ الدِّيَّةَ كَامِلَةً^٨.

٢١/١٤٢٨٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ وَأَنَا عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا، فَقُطِعَ^٩

١. في «م»، بف، جد، وحاشية «بن» والوافي: «رعب».

٢. في «ن»: «وطار». وفي المرأة: «إذا رعد فطار، أي ذهب عقله من الخوف، ولا خلاف في أَنَّ في ذهاب العقل الدية».

٣. في «بف» والوافي: «وقال: قال» بدل «قال: وقال».

٤. في «بف»: «الصقر». وفي «ك»: «الصغر». والصَّغَرُ: ميل في العنق وانقلاب في الوجه إلى أحد الشدقين. المصباح المنير، ص ٣٤٠ (صعر).

٥. في «بف»: «والصقر». وفي «ك»: «والصفر».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٩، ح ٩٨٨، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٦، ص ٧٠٥، ح ١٦٠١٥: الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧٣، ذيل ح ٣٥٨٠٣.

٧. في «م»: «عن أبي عبدالله» بدل «قال: سمعت أبا عبدالله».

٨. الكافي، كتاب الديات، باب ما تجب فيه الدية الكاملة...، ح ١٤٢٧٧. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٣١، ح ٥٢٨٢: والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٨، ح ٩٨١، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٩، ح ١٦٠٠: الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧١، ح ٣٥٧٩٧.

٩. في الوافي والفقيه: «فلم ينقطع» بدل «قطع». وقال في الوافي: «في نسخ الكافي والتهذيب «فقطع» مكان «فلم ينقطع». وفيهما كما ترى تكرير حكم واحد، وما في الفقيه أظهر».

بَوْلُهُ^١

فَقَالَ^٢: «إِنْ كَانَ الْبَوْلُ يَمُرُّ إِلَى اللَّيْلِ، فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَنَعَهُ الْمَعِيشَةَ، وَإِنْ كَانَ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ^٣، فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ؛ وَإِنْ كَانَ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، فَعَلَيْهِ ثُلُثَا الدِّيَّةِ؛ وَإِنْ كَانَ إِلَى ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَعَلَيْهِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ^٤».

٢٢٨٧/١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا كَانَ فِي الْجَسَدِ مِنْهُ^٥ اثْنَانِ، فِيهِ الْوَاحِدُ^٦ نِصْفُ الدِّيَّةِ مِثْلُ الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ».

قَالَ^٧: قُلْتُ^٨: «فَرَجُلٌ^٩ فُقِئَتْ عَيْنُهُ؟

قَالَ: «نِصْفُ الدِّيَّةِ».

١. في المرأة: «فقط بوله، أي صار قطع سيلان البول سبباً للسلس».

٢. في «م»، بف، جد: «+ وله».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: «وإن كان إلى آخر النهار» هذه الفقرة موجودة في التهذيب، وليست في الفقيه، ولعلها زيدت من الرواة أو النسخ، وعلى تقديره فالمعنى أنَّ حكم الاستمرار إلى أواخر النهار أيضاً مثل حكم الاستمرار إلى الليل».

٤. في الفقيه: «ولأنه قد منعه المعيشة - إلى قوله - فعليه الدية».

٥. في «بف»: «وإن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥١، ح ٩٩٤، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ١٤٢، ح ٥٣١٤، معلقاً عن إسحاق بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٩، ح ١٦٠٠١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧١، ذيل ح ٣٥٧٩٨. ٧. في «بح»: «- منه».

٨. في «ل، ك، م، ن، بح، بن، جت، جد»، والوسائل والتهذيب: «ففيه» بدل «ففي الواحد». وفي «ع»: «فيه» بدلها.

٩. في «بف» والتهذيب: «- وقال».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ن» والمطبوع: «فقلت».

١١. هكذا في «ع، ك، ل، بح، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والوافي والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «رجل».

قُلْتُ: فَرَجُلٌ^١ قُطِعَتْ يَدُهُ؟
 قَالَ: «فِيهِ^٢ نِصْفُ الدِّيَةِ».
 قُلْتُ: فَرَجُلٌ^٣ ذَهَبَتْ إِحْدَى بَيْنَتَيْهِ؟
 قَالَ: «إِنْ كَانَتْ^٤ الْيَسَارَ، فَفِيهَا الدِّيَةُ»^٥.
 قُلْتُ: وَلِمَ؟ أَلَيْسَ قُلْتُ^٦: مَا كَانَ فِي الْجَسَدِ^٧ اثْنَانِ فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ^٨ نِصْفُ
 الدِّيَةِ؟
 قَالَ: «لِأَنَّ الْوَلَدَ مِنَ الْبَيْضَةِ الْيُسْرَى»^٩.

١. في «بف» والوافي والتهذيب: «رجل» بدون الفاء.
٢. في «ك»: «ففيه».
٣. في الوافي والتهذيب: «رجل».
٤. في «ك» والتهذيب: «كان».
٥. في «بف» وحاشية «بن» والوسائل والتهذيب: «ففيها ثلثا الدية».
٦. في «بف» - «قلت».
٧. في الوسائل والتهذيب: «+ منه».
٨. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والبحار والتهذيب: «ففيه» بدل «ففي كل واحد».
٩. في مرآة العقول: «قوله ﷺ: ففيها الدية، كذا فيما عندنا من نسخ الكافي، وفي التهذيب: ففيها ثلثا الدية. وأكثر الأصحاب ذكروها موافقاً للتهذيب، واستدلوا بها على مذهب الشيخ. ويؤيده ما رواه في الفقيه عن أبي يحيى الواسطي رفعه إلى أبي عبد الله ﷺ قال: الولد يكون من البيضة اليسرى، فإذا قطعت ففيها ثلثا الدية، وفي اليمنى ثلث الدية.
- وقال الشهيد الثاني: «في الخصيتين معاً الدية، وفي كل واحدة نصف نصف؛ للخبر العام». الروضة البهية، ج ١٠، ص ٢٣٧.
- وقال العلامة: «قال في الخلاف: في الخصيتين الدية بلا خلاف، وفي اليسرى منهما ثلثا الدية، وفي اليمنى ثلثها... [وهو] الوجه. لنا: أنهما متفاوتتان في المنفعة فتفاوتتا في الدية، وما رواه عبد الله بن سنان في الحسن».
- المختلف، ج ٩، ص ٣٨٩ - ٣٩٠.
- وفي المرأة - بعد نقله لما في المختلف -: «ويعارض باليد القوية الباطشة والضعيفة، وتخلق الولد منها لم يثبت، وخبره مرسل، وقد أنكره بعض الأطباء».
١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٠، ح ٩٨٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٣٣، ح ٥٢٨٨، و ص ١٥٢، ح ٥٣٣٧، والوافي، ج ١٦، ص ٦٩٧، ح ١٥٩٩٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٣، ح ٣٥٦٢٥؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٧٧، ح ٩٦، من قوله: «قلت: فرجل ذهب».

٢٣/١٤٢٨٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ ٣١٦/٧
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^١، عَنْ مِسْمَعٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٣ فِي اللَّحْيَةِ إِذَا خَلِقَتْ فَلَمْ
تَنْبُتِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً^٤، فَإِذَا نَبَتَتْ^٥ قُتِلَتِ الدِّيَّةُ^٦».
٢٤ / ١٤٢٨٩ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: قُلْتُ: الرَّجُلُ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ، فَيَصُبُّ عَلَيْهِ صَاحِبُ
الْحَمَّامِ مَاءً^٧ حَارًّا، فَيَمْتَعِطُ^٨ شَعْرَ رَأْسِهِ، فَلَا يَنْبُتُ.
فَقَالَ^٩: «عَلَيْهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً».

٢٨ - بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ وَهُوَ نَاقِصُ الْخِلْقَةِ

١٤٢٩٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. في «بن» والوسائل: «عبدالله بن عبدالرحمن الأصم».
٢. في «بف»: «كاملة».
٣. في «ك، جد»: «أنبتت».
٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٠، ح ٩٩٠، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٠، ح ٥٣٣٢، بسند آخر عن علي^٥. فقه الرضا^٦، ص ٣٢٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٠٥، ح ١٦٠١٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٤١، ح ٣٥٧٣٦.
٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.
٦. في «بيع»: «الماء».
٧. في «ع، ل، م، ن، بج، بف، جت، جد»، والتهذيب: «فيمتعط». وقال الجوهري: «امتعت شعره وتمعط، أي تساقط من داء ونحوه». الصحاح، ج ٣، ص ١١٦١ (معط).
٨. في «ن، جت»: «قال».
٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٠، ح ٩٩١، معلقاً عن سهل بن زياد، عن علي بن حديد، عن بعض رجاله. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٥٣٣٠، والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٠، ح ٩٩٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٥٠، ح ٥٣٣١، والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٢، ح ١٠٣٥، بسند آخر عن علي^٥، مع اختلاف يسير. فقه الرضا^٦، ص ٣٢٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٠٦، ح ١٦٠٢٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٤١، ح ٣٥٧٣٧.

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَوْرَةَ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا، وَكَانَ الْمَقْتُولُ أَقْطَعَ الْيَدِ الْيُمْنَى؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ يَدُهُ قُطِعَتْ^١ فِي جَنَائِهِ جَنَاهَا عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ كَانَ قُطِعَ فَأَخَذَ يَدَهُ يَدِهِ مِنَ الَّذِي قَطَعَهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاؤُهُ أَنْ يَقْتُلُوا^٢ قَاتِلَهُ، أَدَّوْا إِلَى أَوْلِيَاءِ قَاتِلِهِ يَدَهُ يَدِهِ الْيُمْنَى^٣ قِيدَ مِنْهَا»، وَإِنْ كَانَ^٤ أَخَذَ يَدَهُ يَدَهُ^٥ وَيَقْتُلُوهُ، وَإِنْ شَاؤُوا طَرَحُوا عَنْهُ يَدَهُ يَدَهُ^٦ وَأَخَذُوا الْبَاقِيَّ».

قَالَ: «وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ قُطِعَتْ مِنْ^٨ غَيْرِ جَنَائِهِ جَنَاهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا أَخَذَ بِهَا^٩ يَدَهُ، قَتَلُوا قَاتِلَهُ، وَلَا يُغْرَمُ شَيْئًا، وَإِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا يَدَهُ كَامِلَةً».

قَالَ: «وَهَكَذَا وَجَدْنَاهُ^{١٠} فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام»^{١١}.

١. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «قطعت يده».

٢. في «ك»: «أَنْ يَقْتُلُوهُ».

٣. في «ع، ل، ن، بن، جت» والوسائل: «الذي».

٤. في «بف»: «فيها».

٥. في الوافي: «أَوْ إِنْ كَانَ». وفي الوسائل: «إِنْ كَانَ» بدون الواو. وفي حاشية «جت»: «وكان» بدل «وإن كان».

٦. في التهذيب: - «وإن كان أخذ دية يده». وفي المرأة: «قوله عليه السلام»: «وإن كان أخذ دية يده، ليس هذا في التهذيب، والمعنى: أو دية اليد التي أخذ ديتها. وفي العبارة حذارة».

٧. في «ع، ك، ل، ن، بن، جد» والوسائل: «يده».

٨. في الوسائل: «في».

٩. في «م، بف، جد» وحاشية «بن» والوافي والوسائل والتهذيب: «لها».

١٠. هكذا في «ع، ك، م، ن، بف، بن، جد» وحاشية «بع، جت» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وجدناه».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٧، ح ١٠٨٣، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧٦، ح ١٥٩٤٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١١، ح ٣٥٢٧٩.

٢٩- بَابُ نَادِرٍ

١٤٢٩١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ :
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، قَالَ : «قَالَ : أَبُو جَعْفَرٍ الْأَوَّلُ عليه السلام لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ : يَا أَبَا
عَبَّاسٍ^١، أُنْشِدْكَ^٢ اللَّهَ، هَلْ فِي حُكْمِ اللَّهِ اخْتِلَافٌ؟^٣ قَالَ : «فَقَالَ : لَا، قَالَ : فَمَا تَرَى^٤
فِي رَجُلٍ ضَرَبَ^٥ رَجُلًا^٦ أَصَابَهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى سَقَطَتْ فَذَهَبَتْ^٧، وَأَتَى رَجُلٌ آخَرَ، فَأَطَارَ
كَفَّ يَدِهِ^٨، فَأَتَيْ^٩ بِهِ إِلَيْكَ وَأَنْتَ قَاضٍ كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ ؟
قَالَ : أَقُولُ لِهَذَا الْقَاطِعِ : أُعْطِيهِ^{١٠} دِيَّةً كَفَّ^{١١}، وَأَقُولُ لِهَذَا الْمَقْطُوعِ : صَالِحُهُ عَلَى مَا
سُفِتَ، أَوْ أَبْعَثْ^{١٢} إِلَيْهِمَا^{١٣} ذَوَيْ عَدْلٍ .
فَقَالَ لَهُ^{١٤} : جَاءَ الْإِخْتِلَافُ فِي حُكْمِ اللَّهِ وَتَقَضَّتِ الْقَوْلُ الْأَوَّلَ، أَبَى اللَّهُ أَنْ يُخَذَّ
فِي خَلْقِهِ شَيْءٌ^{١٥} مِنَ الْخُدُودِ وَلَيْسَ^{١٦} تَفْسِيرُهُ^{١٧} فِي الْأَرْضِ، أَقْطَعُ يَدَ^{١٨} قَاطِعِ الْكَفِّ
أَصْلًا، ثُمَّ أُعْطِيهِ دِيَّةَ الْأَصَابِيعِ ؛ هَذَا^{١٩} حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى^{٢٠} .

١. في «ع، ك، ل، م، ن، يح، جت، جد» : «يا با عباس» . وفي «بف» : - «أبا» . و في الكافي، ح ٦٤٦ : «يا ابن عباس» .
٢. في «بف» : «أُنشِدْكَ» .
٣. في «بن» والوسائل «تقول» . وفي الكافي، ح ٦٤٦ : «فقلت : ما ترى» بدل «قال : فماترى» .
٤. في الوسائل : «قطع» .
٥. في «بف، بن» : «رجل» .
٦. في «ع، ك، ل، م، ن، يح، بن» : «فذهب» . وفي الكافي، ح ٦٤٦ : «ثم ذهب» .
٧. في الكافي، ح ٦٤٦ : «كفّه» بدل «كف يده» .
٨. في «بف» والوافي : «وأتى» .
٩. في «ن» : «أعط» .
١٠. في «م» والوسائل والوافي والكافي، ح ٦٤٦ : «كفّه» .
١١. في «م» والوسائل : «وأبعث» . وفي «ع» : «أو بعث» .
١٢. في «ع، ن، بف» والوافي والتهديب : «لهما» . وفي الكافي، ح ٦٤٦ : «وأبعث به إلى» بدل «أو أبعث إليهما» .
١٣. في الكافي ح ٦٤٦ : «قلت» بدل «فقلت له» . وفي الوسائل : «+ وقد» .
١٤. في «بف» وحاشية «يح» والوافي : «شيئاً» .
١٥. في «ل» : «وليست» .
١٦. في «بف» : «يفره» .
١٧. في الكافي، ح ٦٤٦ : - «يد» .
١٨. في «جت» والوافي والكافي، ح ٦٤٦ : «هكذا» .
١٩. الكافي، كتاب الحجّة، باب في شأن إنا أنزلناه في ليلة القدر وتفسيرها، ضمن ح ٦٤٦، عن محمد بن

٣٠- بَابُ دِيَّةِ عَيْنِ الْأَعْمَى وَيَدِ الْأَشْلِّ وَلِسَانِ الْأَخْرَسِ وَعَيْنِ الْأَعْوَرِ

١٤٢٩٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ

عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَعْوَرَ أُصِيبَتْ عَيْنُهُ الصَّحِيحَةُ، فَفَقِئَتْ: أَنْ تَقْفَأَ إِحْدَى عَيْنَي صَاحِبِهِ، وَيُعْقَلَ لَهُ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ دِيَّةً كَامِلَةً، وَيُعْفَى^٢ عَنْ عَيْنِ صَاحِبِهِ»^٣.

١٤٢٩٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٤: «فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَّةُ»^٥.

٣١٨/٧

١٤٢٩٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً»^٦.

٥. أبي عبد الله ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الحسن بن العباس. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٦، ح ١٠٨٢، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧٦، ح ١٥٩٤٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٢، ح ٣٥٣٩٩.

١. في «ك: ن»، «وأن يَفْقَأَ». ٢. في «ج: و» والوسائل، ح ٣٥٤١٥ والتهذيب: «ويعفوه».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٩، ح ١٠٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧٧، ح ١٥٩٥٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٨٠، ح ٣٥٤١٥؛ و ص ٣٣١، ح ٣٥٧١٣.

٤. في «ل: ب»، والوسائل والتهذيب: «- وقال».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٩، ح ١٠٥٦، بسنده عن علي، عن أبي بصير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧٧، ح ١٥٩٥١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣١، ح ٣٥٧١٤.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٩، ح ١٠٥٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧٧، ح ١٥٩٥٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣٠، ح ٣٥٧١٢.

١٤٢٩٥ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ

زِيَادٍ :

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ فِي رَجُلٍ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ سَلَاءً ، قَالَ : « عَلَيْهِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ »^٢ .

١٤٢٩٦ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ

أَبِي جَمِيلَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْعَيْنِ الْغُورَاءِ تَكُونُ قَائِمَةً فَتُخَسَفُ ، فَقَالَ^٥ : « قُضِيَ فِيهَا

عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بِنُصْفِ الدِّيَةِ فِي الْعَيْنِ الصَّحِيحَةِ »^٨ .

١٤٢٩٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٩ ، عَنْ

بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ^{١٠} ، قَالَ : « فِي لِسَانِ الْأَخْرَسِ وَعَيْنِ الْأَعْمَى وَذَكَرِ الْخَصِيِّ^{١١}

وَأُنْثَيْنِهِ^{١٢} ثَلَاثُ الدِّيَةِ »^{١٤} .

١ . في «ع» ، «ك» ، «ل» ، «ن» ، «بف» ، «بن» ، «جت» ، «جد» وحاشية «م» : «عن» .

٢ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٧٠ ، ح ١٠٦٤ ، معلقاً عن الحسن بن محبوب ، عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وفيه ، ص ٢٧٥ ، ح ١٠٧٤ ، بسند آخر عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام ، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٦٧٩ ، ح ١٥٩٥٨ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٣٣٢ ، ذيل ح ٣٥٧١٦ .

٣ . هكذا في أكثر النسخ . وفي «بف» والمطبوع والوافي : « وأنه قال » .

٤ . في «ك» ، «ن» ، «جت» : « يكون » .

٦ . في «بف» والوافي والتهذيب : « بن أبي طالب » .

٧ . هكذا في «ك» ، «م» ، «ن» ، «بح» ، «بف» ، «جد» والوافي والتهذيب . وفي سائر النسخ والمطبوع : « نصف » .

٨ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٧٠ ، ح ١٠٦٠ ، معلقاً عن محمد بن يحيى . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٦٧٨ ، ح ١٥٩٥٤ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٣٣٣ ، ح ٣٥٧١٩ .

٩ . هكذا في «ع» ، «ك» ، «ن» ، «بح» ، «بن» ، «جت» ، «جد» والوسائل . وفي «بف» : « الخزاز » . وفي «ل» ، «م» والمطبوع : « الخزاز » ، وهو سهو كما تقدم ذيل ح ٧٥ .

١٠ . في «م» ، «بف» ، «جد» والوافي : « وأنه » .

١١ . في الفقيه والتهذيب : « الحر » .

١٢ . في «ل» : « وأنثيين » .

١٣ . في الفقيه : « وفي ذكر الغلام الدية كاملة » .

١٤٢٩٨ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً^١، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: سَأَلَهُ بَعْضُ آلِ زُرَّازَةَ، عَنْ رَجُلٍ قَطَعَ لِسَانَ رَجُلٍ

أُخْرَسَ؟

قَالَ^٣: فَقَالَ: «إِنْ كَانَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ أُخْرَسٌ، فَعَلَيْهِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ؛ وَإِنْ كَانَ لِسَانُهُ

ذَهَبَ بِهِ وَجَعٌ أَوْ آفَةٌ يَنْدُ مَا كَانَ يَتَكَلَّمُ، فَإِنَّ عَلَى الَّذِي قَطَعَ لِسَانَهُ ثَلَاثَ دِيَّةٍ لِسَانِهِ».

قَالَ^٤: «وَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ فِي الْعَيْنَيْنِ وَالْجَوَارِحِ».

قَالَ: «هَكَذَا»^٥ وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ^٦.

«وفي مرآة العقول، ج ٢٤، ص ١٠١: «قوله^١: وذكر الخصي وأنثيه، المشهور بين الأصحاب أَنَّ في ذكر الخصي دية كاملة، بخلاف ذكر العين فإنهم حكموا فيها بثلاث الدية، ويمكن حمله على ما إذا صار سبباً للعين، لكن لا حاجة إليه؛ لأنَّ الخاصَّ مقدَّم على العام. وأمَّا قوله: «وأنثيه» فلعله زيد من الرواة، ويمكن توجيهه بأن يقال: الضمير راجع إلى مقطوع الذكر بقرينة المقام أو إلى الخصي بهذا المعنى على سبيل الاستخدام، فإنَّ الخصي قد يطلق مجازاً على مقطوع الذكر، أو يحمل الخصي على الموجود أو مقطوع الجلدتين دون البيضتين، فإنَّ الخصيتين تطلق على الجلدتين كما صرح به الجوهري».

١٤. الفقيه، ج ٤، ص ١٣١، ح ٥٢٨١؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٠، ح ٧٠٦٢، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧٩، ح ١٥٩٥٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣٦، ح ٣٥٧٢٥.

١. في «بف» - «جميعاً». ٢. في «ك»: «أبي عبد الله».

٣. في «ع، ك، ل، ن، بن» والوسائل والفقيه: «قال».

٤. في «بف» والوافي: «نصف». وفي الفقيه: «ثلث».

٥. في المرأة: «قوله^١: فإنَّ على الذي قطع لسانه، كذا في التهذيب أيضاً، فالغرض من التفصيل بيان عدم الفرق بين ما إذا كان خرسه ولادة أو آفة كما هو المشهور بين الأصحاب. وفي الفقيه في الأوَّل «فعليه الدية» بدون لفظ الثلث، فيظهر فائدة التفصيل، لكن لم أر من قال به، والله يعلم».

٦. في «جت»: «قال».

٧. في «ع، ك، م، بح، بف، بن، جد» والوافي والوسائل والفقيه: «وهكذا».

٨. الفقيه، ج ٤، ص ١٤٨، ح ٥٣٢٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب، إلى قوله: «ثلث دية لسانه». التهذيب، ج ٨.

٨/١٤٢٩٩. عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ فَقَأَ عَيْنَ رَجُلٍ ذَاهِبَةً وَهِيَ قَائِمَةٌ، قَالَ: «عَلَيْهِ رُبْعُ دِيَّةِ الْعَيْنِ»^٢.

٣١- بَابُ أَنَّ الْجُرُوحَ قِصَاصٌ

١/١٤٣٠٠. عَنْ أَبِي إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الدُّهْلَانِ، عَنْ رِفَاعَةَ: ٣١٩/٧
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ غُثْمَانَ^٣ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَنِسٍ بِمَوْلَى لَهُ قَدْ لَطَمَ عَيْنَهُ، فَانْزَلَ الْمَاءَ فِيهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ لَيْسَ يُبْصِرُ بِهَا شَيْئاً، فَقَالَ لَهُ: «أَعْطِيكَ الدِّيَّةَ، فَأَبَى».
قَالَ: «فَأَرْسَلَ بِهِمَا إِلَى عَلِيِّ عليه السلام، وَقَالَ: اخْكُم بَيْنَ هَذَيْنِ، فَأَعْطَاهُ الدِّيَّةَ فَأَبَى» قَالَ:
«فَلَمْ يَزَالُوا يُعْطَوْنَهُ^٤ حَتَّى أُعْطَوْهُ^٥ دِيَّتَيْنِ» قَالَ: «فَقَالَ: لَيْسَ^٦ أُرِيدُ إِلَّا الْقِصَاصَ».
قَالَ: «فَدَعَا عَلِيٌّ عليه السلام بِمِرَاةٍ^٧ فَحَمَاهَا، ثُمَّ دَعَا^٨ بِكَرْسِفٍ^٩ فَبَلَّهَ، ثُمَّ جَعَلَهُ عَلَى

ج ١٠، ص ٢٧٠، ح ١٠٦٣، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧٩، ح ١٥٩٥٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣٦، ح ٣٥٧٢٦.

١. هكذا في «ع، ل، م، ي» بن، جد» والوسائل والتهذيب. وفي «ك، ن، ب» جت» والمطبوع: «أبي جميلة عن مفضل بن صالح».

والمفضل بن صالح يكتفي أبا جميلة. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٧٥، الرقم ٧٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٥٤١؛ الرجال لابن الغضائري، ص ٨٨، الرقم ١١٨.

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٠، ح ١٠٦١، معلقاً عن علي. الوافي، ج ١٦، ص ٦٧٨، ح ١٥٩٥٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٣٤، ح ٣٥٧٢٠.

٣. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «عمر».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «يعطونهم».

٥. في «ك، ي» «أعطوا».

٦. في «ل» «ولست».

٧. في «م» «بالمِرَاة».

٨. في «ك» «- ثم دعا».

٩. الكرشف: القطن. الصراح، ج ٤، ص ١٤٢١ (كرشف).

أَشْفَارٌ^١ عَيْنَيْهِ^٢ وَعَلَى^٣ خَوَالِئِهَا، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِعَيْنَيْهِ^٤ عَيْنَ الشَّمْسِ^٥، قَالَ: «وَجَاءَ بِالْمِرَآةِ، فَقَالَ: انْظُرْ، فَتَنْظُرَ، فَذَابَ الشَّخْمُ، وَبَقِيَتْ عَيْنُهُ قَائِمَةً، وَذَهَبَ^٦ الْبَصَرُ»^٧.

١٤٣٠١ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بصير^٨، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَقْطَعُ^٩ يَدَ الرَّجُلِ وَرِجْلَاهُ^{١٠} فِي الْقِصَاصِ^{١١}»^{١٢}.

١٤٣٠٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَعُورٌ فَقَا عَيْنَ صَحِيحٍ، فَقَالَ^{١٣}: «تُفْقَأُ^{١٤} عَيْنُهُ».

قَالَ: قُلْتُ: يَبْقَى أَعْمَى؟ قَالَ: «الْحَقُّ أَغْمَاهُ»^{١٥}.

١. قال الجوهري: «الشفر - بالضم -: واحد أشفار العين، وهي حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر، وهو الهدب». الصحيح، ج ٢، ص ٧٠١ (شفر).

٢. في الوافي: «عينه». وقال الشيخ الطوسي: «يؤخذ كرسف مبلول فيجعل على أشفار عينه على جوانبها؛ لئلا يحترق أشفاره». النهاية، ص ٧٧٣.

٣. في التهذيب: «على» بدون الواو.

٤. في التهذيب: «بعينه».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: ثم استقبل بعينه، ظاهره أنه يجعل الرجل مواجِه الشمس لا المرأة، كما ذكره في التحرير، وظاهر بعضهم جعل المرأة مواجِه الشمس، ولعله أوفق بالتجربة».

٦. في «ك» والتهذيب: «فذهب».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٦، ح ١٠٨١، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٦، ص ٦٨١، ح ١٥٩٦٠، الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٣، ح ٣٥٤٠٠.

٨. في الوسائل -: «عن أبي بصير».

٩. في «ك»، ن، جت، جده والوافي: «يقطع».

١٠. هكذا في الوافي والوسائل. وفي جميع النسخ التي قبلت «ورجليه».

١١. في «بن»: «بالقصاص» بدل «في القصاص».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٦، ح ١٠٨٠، معلقاً عن أبي علي الأشعري الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٤، ح ١٥٩٦٥، الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٤، ح ٣٥٤٠١.

١٣. في «ع»، ل، ن، بف، جت: «قال».

١٤. في «بف»: «يفقأ».

١٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٦، ح ١٠٧٨، معلقاً عن علي عليه السلام الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٢، ح ١٥٩٦١، الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٤، ح ٣٥٤٠١.

٤٠٣ / ١٤٣٠٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ حَبِيبِ السَّجِسْتَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَطَعَ يَدَيْنِ لِرَجُلَيْنِ الْيَمِينَيْنِ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يَا حَبِيبُ، تَقْطَعُ^١ يَمِينَهُ لِلرَّجُلِ الَّذِي^٢ قَطَعَ يَمِينَهُ أَوَّلًا، وَتَقْطَعُ^٣

يَسَارَهُ لِلرَّجُلِ^٤ الَّذِي^٥ قَطَعَ يَمِينَهُ آخِرًا^٦؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَطَعَ يَدَ الرَّجُلِ الْآخِرِ^٧ وَيَمِينَهُ ٣٢٠/٧ قِصَاصٌ لِلرَّجُلِ الْأَوَّلِ.

قَالَ: فَقُلْتُ: إِنْ عَلَيَا عليهما السلام إِنَّمَا كَانَ يَقْطَعُ الْيَدَ الْيُمْنَى وَالرَّجُلَ الْيُسْرَى؟

قَالَ^٨: فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِيمَا يَجِبُ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، فَأَمَّا يَا حَبِيبُ^٩،

حُقُوقُ الْمُسْلِمِينَ^{١٠} فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ^{١١} لَهُمْ حُقُوقُهُمْ فِي الْقِصَاصِ، الْيَدُ بِالْيَدِ إِذَا كَانَتْ لِلْقَاطِعِ يَدَ^{١٢}، وَالرَّجُلُ بِالْيَدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ^{١٣} لِلْقَاطِعِ يَدَ^{١٤}.

فَقُلْتُ لَهُ: أَوْ مَا يَجِبُ^{١٥} عَلَيْهِ الدِّيَّةُ.....

ج ٢٩، ص ١٧٨، ح ٣٥٤١١.

١. في «ن، بف، جد» والتهذيب: «يقطع». وفي «ك» بالتاء والياء معاً.

٢. في الوسائل والتهذيب: «للذي» بدل «لِلرَّجُلِ الَّذِي».

٣. في «م، ن، بف، جد» والوافي والفقيه والتهذيب: «ويقطع».

٤. في «بف»: «يده» بدل «يساره للرجل».

٥. في الوافي والفقيه والتهذيب: «للذي» بدل «الرجل الذي».

٦. في الوسائل والتهذيب: «أخيراً».

٧. في «بف، بن» والوافي والوسائل والفقيه: «-» بدل «يد».

٨. في حاشية «جت»: «الآخر».

٩. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «فأما ما يجب من» بدل «فأما يا حبيب».

١٠. في «بف» والوافي: «حقوق الناس».

١١. في «ن، م، بن» والوافي والوسائل: «تؤخذ».

١٢. في «ن، م، بن» والوافي والوسائل: «لم تكن».

١٣. في التهذيب: «يدان».

١٤. في التهذيب: «يدان».

١٥. في «ن، م، بن» والوافي والوسائل: «تجب». في الفقيه: «أما توجب». وفي التهذيب: «إِنَّمَا توجب» كلاهما بدل «أو ما يجب».

وَيُتْرَكَ^١ لَهُ^٢ رِجْلُهُ؟

فَقَالَ: «إِنَّمَا يَجِبُ^٣ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ إِذَا قُطِعَ يَدُ رَجُلٍ وَلَيْسَ لِلْقَاطِعِ يَدَانِ وَلَا رِجْلَانِ، فَتَمَّ^٤ يَجِبُ^٥ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ جَارِحَةٌ يُقَاسُ مِنْهَا^٦».

١٤٣٠٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِيمَا كَانَ مِنْ جَرَاحَاتِ الْجَسَدِ أَنْ فِيهَا الْقِصَاصُ، أَوْ يَقْبَلُ^٨ الْمَجْرُوحُ دِيَّةَ الْجَرَاحَةِ فَيُعْطَاهَا^٩».

١٤٣٠٥ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ^{١١}، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

١. في «ل، بح، بن» والوسائل والفتية والتهذيب: «وتركه».

٢. في «بح» والتهذيب: «-له».

٣. في «ل، م، بح، بن، جت، جد» والوافي والوسائل: «تجب».

٤. في «ك»: «وتم».

٥. في «ك، ل، م، بن، جت، جد» والوافي والوسائل: «تجب».

٦. قال الشهيد الثاني ما خلاصته: «المماثلة في الكل معتبرة في القصاص، واستثنى من ذلك ما إذا قطع يمينه ولم يكن للمقاطع يمين، فإنه تقطع يسراه، فإن لم يكن له يسار قطعت رجله، ومستند الحكم رواية حبيب السجستاني، وهي غير صحيحة، ولكن عمل بمضمونها الشيخ والأكثر وردّها ابن إدريس، وحكم بالدية بعد قطع اليدين لمن بقي، وهو أقوى؛ لأن قطع الرجل باليد على خلاف الأصل، فلا بدّ له من دليل صالح وهو منفي، وفي الآية ما يدلّ على المماثلة، والرجل ليست مماثلة لليد. نعم، يمكن تكلف مماثلة اليد وإن كانت يسرى لليمين لتحقق أصل المماثلة». المسالك، ج ١٥، ص ٢٧٠-٢٧١.

٧. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٥٢٨٤، معلقاً عن ابن محبوب؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٩، ح ١٠٢٢، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٣، ح ١٥٩٦٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٤، ح ٣٥٤٠٢.

٨. في التهذيب، ح ١١٤٥: «إلا أن يقبل» بدل «أو يقبل».

٩. في الوافي: «فيعطياها»، ونقل ما في المتن عن بعض النسخ.

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٥، ح ١٠٧٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢٧٧، ذيل ح ١٠٨٤؛ و ص ٢٩٤، ذيل ح ١١٤٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٤، ح ١٥٩٦٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٦،

١١. في الوسائل: «وابن أبي عمير».

عَنْ أَخِيهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ كَسَرَ يَدَ رَجُلٍ، ثُمَّ بَرَأَتْ يَدَ الرَّجُلِ، قَالَ: «لَيْسَ فِي هَذَا قِصَاصٌ، وَلَكِنْ يُغَطَّى الْأَرْضُ»^٢.

١٤٣٠٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ^٤:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السِّنِّ وَالذَّرَاعِ يَكْتَسِرَانِ عَمْدًا: أَلَهُمَا أَرْضٌ أَوْ قَوْدٌ؟
فَقَالَ^٦: «قَوْدٌ».

قَالَ^٧: قُلْتُ: فَإِنْ أَضَعَفُوا^٩ الدِّيَّةَ؟

فَقَالَ^{١٠}: «إِنْ أَرْضُوهُ بِمَا شَاءَ، فَهُوَ لَهُ»^{١١}.^{١٢}

١. في الفقيه: + «عليه».

٢. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أنه ليس في كسر العظام قصاص؛ لما فيه من التفرير بالنفس، وعدم الوثوق باستيفاء المثل. ولا يمكن الاستدلال عليه بهذا الخبر إذ يمكن أن يكون المراد به عدم القصاص بعد البرء».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٥، ح ١٠٧٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد. وفيه، ص ٢٦٠، صدر ح ١٠٢٦، [مع اختلاف يسير]؛ و ص ٢٧٨، ح ١٠٨٨، معلقاً عن علي بن حديد. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٣٥، ضمن ح ٥٢٩٨، [مع اختلاف يسير]؛ و ص ١٧١، ح ٥٣٩٣، معلقاً عن جميل بن دراج. الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٤، ح ١٥٩٦٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٧، ح ٣٥٤٠٩.

٤. ورد الخبر في التهذيب عن أحمد بن محمد بن محمد. وقد عثر عنه بالضمير - عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي بصير. لكنه لم يرد «عن محمد بن قيس» في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب، وهو الصواب؛ لعدم ثبوت رواية محمد بن قيس عن أبي بصير في موضع، ورواية عاصم بن حميد عن أبي بصير متكررة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٧٣-٤٧٥.

٥. في «ك، بن، جد» والوسائل: «لهما» بدون همزة الاستفهام.

٦. في «ك، ن، جت، جد» - «قال: فقال». ٧. في «بف»: «فقال». وفي «م» - «قال».

٨. في «ن»: «إن». ٩. في الفقيه: + «وله».

١٠. في «ك، ل، ن، بن، جت» والوسائل: «قال».

١١. في المرأة: «يدل على ثبوت القصاص في كسر العظم، ولم يعمل به أحد، إلا أن يحمل على القطع مجازاً. »

١٤٣٠٧/٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَعَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ جَمِيعاً، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي سِنِّ الصَّبِيِّ يَضْرِبُهَا الرَّجُلُ، فَتَسْقُطُ، ثُمَّ تَنْبُتُ^١، قَالَ: لَا يَنْبَسُ عَلَيْهِ قِصَاصٌ، وَعَلَيْهِ الْأَرْضُ^٢.

قَالَ عَلِيُّ: وَسَيَلُ جَمِيلٌ: كَمْ الْأَرْضُ فِي سِنِّ الصَّبِيِّ وَكَسَرَ الْيَدُ؟ فَقَالَ^٣: شَيْءٌ يَسِيرٌ، وَلَمْ يَزْ^٤ فِيهِ شَيْئاً مَعْلوماً^٥.

١٤٣٠٨/٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^٦، عَنْ فَصَّالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أُغُورَ فَقَالَ عَيْنٌ صَحِيحٌ مُتَعَمِّدٌ؟

«وَأَمَّا السِّنُّ فَحُكْمُوا بِالْقِصَاصِ فِيهِ مَعَ الْقَلْعِ، وَأَمَّا الْكَسْرُ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى ثُبُوتِهِ إِذَا امْتَكَنَ اسْتِيفَاءُ الْمَثَلِ بِلا زِيَادَةٍ وَلَا صَدْعٍ فِي الْبَاقِي، وَالْخَبَرُ حُجَّةٌ لَهُمْ».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٥، ح ١٠٧٧، معلقاً عن أحمد بن محمد... عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي بصير. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥٢٩٦، معلقاً عن عاصم بن حميد. الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٢، ح ١٥٩٦٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٦، ح ٣٥٤٠٧.

١. في الوافي: «ينبت».

٢. في «بف» والوسائل والفقيه: «قال».

٣. في الوافي والوسائل والفقيه: «ولم يرو».

٤. في المرأة: «لعله لم يكن وصل إلى جميل في ذلك رواية فلم يحكم بشيء»، ولو كان لم يحكم باليسير أيضاً كان أولى، وسيأتي حكم العظام.

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٠، ح ١٠٢٥ و ١٠٢٦، بسند عن ابن أبي عمير، مع زيادة. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥٢٩٨، معلقاً عن جميل، مع زيادة. الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٥، ح ١٥٩٦٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٧٧، ح ٣٥٤١٠؛ ذيل ح ٣٣٧.

٦. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، يح، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «الحسن بن سعيد». والمتكرر في كثير من الأسناد توسط الحسين بن سعيد بين أحمد بن محمد [بن عيسى] وبين فضالة [بن أيوب]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٦٥-٤٦٦، و ص ٤٦٨-٤٧١.

و يؤكد ذلك ورود الخبر في التهذيب عن الحسين بن سعيد، عن فضالة.

فَقَالَ : «تَفَقَّأْ عَيْنَهُ» .

قُلْتُ : يَكُونُ^١ أَعْمَى ؟

قَالَ^٢ : «الْحَقُّ أَغْمَاءُ»^٣ .

٣٢- بَابُ مَا يُمْتَحَنُ بِهِ مَنْ يُصَابُ فِي سَمْعِهِ أَوْ بَصَرِهِ

أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ جَوَارِحِهِ وَالْقِيَاسِ فِي ذَلِكَ^٤

١٤٣٠٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي

أَيُّوبَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ ، قَالَ^٦ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا فِي رَأْسِهِ فَتَقَلَّ لِسَانُهُ : «إِنَّهُ^٧

يَغْرُضُ عَلَيْهِ حُرُوفَ الْمُعْجَمِ كُلِّهَا ، ثُمَّ يُعْطَى الدِّيَّةَ بِحَصَّةٍ^٨ مَا لَمْ يُفْصَحْ^٩ مِنْهَا»^{١٠} .

١. في «بف» والتهذيب: «فيكون» .

٢. هكذا في «ع» ، ل ، م ، ن ، بن ، جد ، والوافي والوسائل . وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ فقال» .

٣. التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٧٦ ، ح ١٠٧٩ ، معلقاً عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، الوافي ، ج ١٦ ، ص ٦٨٢ ،

ح ١٥٩٦٢ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ١٧٨ ، ح ٣٥٤١١ .

٤. في «بف» : «والغناء» بدل «والقياس في ذلك» .

٥. في «ع» ، ل ، م ، ن ، بن ، جد ، والوسائل والاستبصار : - «قال» .

٦. في حاشية «بف» : «إنما» .

٧. في «ن» ، بح ، جت ، «: بحصته» . وفي الاستبصار : «ديته بحصته» بدل «الدية بحصة» .

٨. في «بف» والتهذيب : «ما لم يفصح» . وفي الاستبصار : «ما لم يفصح به» .

٩. في مرآة العقول ، ج ٢٤ ، ص ١٠٦ : «المشهور بين الأصحاب اعتبار لسان الصحيح بحروف المعجم ، وأنها

ثمانية وعشرون حرفاً ، وفي اعتباره بالحروف في الجملة روايات كثيرة ، وإطلاقها منزل على ما هو الممهود ،

وهو ثمانية وعشرون حرفاً ، وفي رواية السكوني تصريح به ، والرواية المتضمنة لكونها تسعة وعشرين هي

صحيحة ابن سنان ولم يبينها ، والظاهر أنه جعل الألف حرفاً والهمزة حرفاً آخر كما ذكره بعض أهل العربية

١٤٣١٠ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بِعَصَا عَلَى رَأْسِهِ فَتَقَلَّ لِسَانُهُ، فَقَالَ^١:
«يُعْرَضُ^٢ عَلَيْهِ خُرُوفُ الْمُعْجَمِ، فَمَا أَفْصَحَ مِنْهُ بِهِ^٣، وَمَا لَمْ يُفْصِحْ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ،
وَهِيَ تِسْعَةٌ^٤ وَعِشْرُونَ^٥ خَرْفًا^٦».

١٤٣١١ / ٣. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا فِي أُذُنِهِ بِعَظْمٍ، فَادَّعَى أَنَّهُ

«وَأَمَّا جَعْلُهَا الْقَوْمَ مَطْرَحَةً لِتَضَمُّنِهَا خِلَافَ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ لُغَةً وَعَرَفًا. وَنَبَّهَ الْمُحَقِّقُ بِقَوْلِهِ:
«وَتَبَسُّطُ الدِّيَةِ عَلَى الْحُرُوفِ بِالسُّوِيَّةِ» عَلَى رَدِّ مَا رَوَى فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ مِنْ بَسْطِ الدِّيَةِ عَلَيْهَا بِحَسَبِ حُرُوفِ
الْجَمَلِ، فَيَجْعَلُ الْأَلْفَ وَاحِدًا وَالْبَاءَ اثْنَيْنِ، وَهَكَذَا، وَهِيَ مَعَ ضَعْفِهَا لَا تُطَابِقُ الدِّيَةَ، لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِالْعَدَدِ الْمَذْكُورِ
الدَّرَاهِمَ لَا يَبْلُغُ الْمَجْمُوعُ الدِّيَةَ، وَإِنْ أُرِيدَ الدَّنَانِيرُ يَزِيدُ عَلَى الدِّيَةِ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٣، ح ١٠٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٣، ح ١١٠٦، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن
الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٣، صدر ح ١٠٤٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٣، صدر
ح ١١٠٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الأمالي للصدوق، ص ٣٢٥، المجلس ٥٣، ضمن ح ١؛
والتوحيد، ص ٢٣٢، ضمن ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ١٢٩، ضمن ح ٦٦؛ ومعاني الأخبار، ص ٤٣، ضمن
ح ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٣٧٧، ح ١٦٠٨٢؛ الوسائل، ج ٢٩،
ص ٣٥٨، ح ٣٥٧٧٣.

٢. في الوافي: «تعرض».

٣. في «بف» -: «به». وفي الوافي: «به منه». وفي الوسائل -: «منه به». وفي الفقيه: «فما أفصح منها فلا شيء فيه»
بدل «فما أفصح منه به».

٤. في الفقيه: «ثمانية».

٥. في الفقيه: «ثمانية وعشرون».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ١١٢، ح ٥٢٢٢؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٣، ح ١٠٤٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٢،
ح ١١٠٦، بسند آخر عن عبد الله بن سنان. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٣، ح ١٠٤٢؛ والاستبصار، ج ٤،
ص ٢٩٣، ح ١١٠٧، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦،
ص ٣٧٧، ح ١٦٠٨٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٥٨، ح ٣٥٧٧٤.

لَا يَسْمَعُ، قَالَ^١: «يَتَرَصَّدُ وَيُسْتَغْفَلُ وَيُنْتَظَرُ بِهِ^٢ سَنَةً، فَإِنْ سَمِعَ، أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَنَّهُ يَسْمَعُ^٣، وَإِلَّا خَلَفَهُ وَأَعْطَاهُ الدِّيَّةَ».

قِيلَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٤، فَإِنْ عَثِرَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَسْمَعُ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - رَدَّ عَلَيْهِ سَمْعَهُ، لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئاً»^٥.

١٤٣١٢ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ وَجِيَ فِي أُذُنِهِ، فَادَّعَى أَنَّ إِحْدَى أُذُنَيْهِ نَقَصَ مِنْ

سَمْعِهَا^٦ شَيْئاً^٧.

قَالَ: قَالَ^٨: «تَسُدُّ^٩ الَّتِي ضُرِبَتْ سَدًّا شَدِيداً^{١٠}، وَتُفْتَحُ^{١١} الصَّحِيحَةُ، فَيُضْرَبُ لَهَا^{١٢}

بِالْجَرْسِ حِيَالٌ^{١٣} وَجْهَهُ^{١٤}، وَيَقَالُ لَهُ: اسْمَعْ، فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ الصَّوْتُ، عَلِمَ مَكَانَهُ،

١. في «بف» والوافي: «فقال». ٢. في «جد» -: «به».

٣. في الوافي والتهذيب: «سمع».

٤. في الوافي: «الظاهر أنه سقط لفظة «عن أمير المؤمنين عليه السلام» عن السند، أو كان القائل جاهلاً باختصاص اللقب، فخطب أبا عبد الله عليه السلام بذلك».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: لم أر عليه شيئاً، الرواية تدل على أن بعد اليأس من الرجوع وأخذ الدية إذا عاد السمع لا تعاد الدية، ولم يتعرض له الأصحاب فيه، لكن ذكروا ذلك في أمثاله من الشم وذهاب العقل، والخبر الصحيح يدل عليه، ولا نعم له معارضة».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٤، ح ١٠٤٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٣، صدر ح ٥٢٩٠، بسنده عن سليمان بن خالد، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٣١، ح ١٦٠٦٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٦١، ح ٣٥٧٨١.

٧. في «بف» والوافي: «سمعه». وفي الفقيه: «سمعه بها».

٨. في «ع، ن، ب، بن، جد» والوافي: «شيئاً».

٩. في «ك، م، ن»: «فقال». وفي «بف» والوسائل والفقيه والتهذيب -: «قال».

١٠. في الفقيه: «تشد». وفي «ك»: «قد تشد».

١١. في الفقيه: «شدّاً جيّداً» بدل «سدّاً شديداً». ١٢. في «ن» والوسائل: «ويفتح».

١٣. في الوسائل والفقيه: «له». ١٤. في «بف» والوافي: «من حيال».

١٥. في «بن» والوسائل -: «حيال وجهه».

ثُمَّ يُضْرَبُ بِهِ^١ مِنْ خَلْفِهِ، وَيَقَالُ لَهُ: اسْمَعْ، فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ الصَّوْتُ، عَلَّمَ مَكَانَهُ، ثُمَّ يُقَاسُ مَا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَا^٢ سَوَاءً، عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ صَدَّقَ، ثُمَّ يُؤْخَذُ بِهِ^٣ عَنْ يَمِينِهِ، فَيُضْرَبُ بِهِ^٤ حَتَّى يَخْفَى عَلَيْهِ^٥ الصَّوْتُ، ثُمَّ يَعْلَمُ مَكَانَهُ، ثُمَّ يُؤْخَذُ بِهِ عَنْ يَسَارِهِ، فَيُضْرَبُ^٦ حَتَّى يَخْفَى عَلَيْهِ^٧ الصَّوْتُ، ثُمَّ يَعْلَمُ مَكَانَهُ، ثُمَّ يُقَاسُ مَا بَيْنَهُمَا^٨، فَإِنْ كَانَ^٩ سَوَاءً، عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ^{١٠} صَدَّقَ.

قَالَ: «ثُمَّ تَفْتَحُ^{١١} أَدْنَاهُ الْمُغْتَلَّةُ، وَتَسُدُّ الْأُخْرَى سَدًّا^{١٢} جَيِّدًا، ثُمَّ يُضْرَبُ^{١٣} بِالْجَرَسِ مِنْ^{١٤} قَدَامِهِ، ثُمَّ يَعْلَمُ حَيْثُ يَخْفَى عَلَيْهِ^{١٥} الصَّوْتُ^{١٦}، يُصْنَعُ بِهِ كَمَا صُنِعَ^{١٧} أَوَّلَ مَرَّةٍ بِأَذْنِهِ الصَّحِيحَةِ، ثُمَّ يُقَاسُ فَضْلُ مَا بَيْنَ الصَّحِيحَةِ وَالْمُغْتَلَّةِ^{١٨} بِحَسَابِ ذَلِكَ^{١٩}».

١. في «ك»: - «به».

٢. في «ع، ك، ل، ن، بف، بن، جد»، حاشية «م» والوسائل والتهذيب: «كان».

٣. في «ك»: - «به».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي «ن»: «فيضرب بها». وفي المطبوع: «ثم يضرب» بدل «فيضرب به».

٥. في «جد» والتهذيب: «عنه».

٦. في «ع، ك، م، ن، بح، بف، بن، جد» والوافي والوسائل والفقهاء: + «به».

٧. في «ل، م، بح، بف، جد» وحاشية «ج»: «عنه».

٨. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جد»: - «ما بينهما».

٩. في الوافي والفقهاء: «كانا».

١٠. في «ك»: - «قد».

١١. في «ن، بف، جد»: «يفتح».

١٢. في الفقهاء: «تسد الأخرى شدًا» بدل «تسد الأخرى سدًا».

١٣. في «م»: «تضرب».

١٤. في «بف»: «عن».

١٥. في «ك، م، ن، بح، بف، بن، جد» وحاشية «ج» والوافي والوسائل والتهذيب: «عنه».

١٦. في التهذيب: + «ثم».

١٧. في «بف، جت» والوافي: «يصنع».

١٨. في الوافي والتهذيب: + «فيعطى الأرش».

١٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٣، ح ٥٢٨٩، معلقاً عن ابن محبوب، عن عبد الوهاب بن الصباح، عن علي، عن أبي

بصير، التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٥، ح ١٠٤٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن عبد الوهاب بن الصباح، عن

علي بن أبي حمزة، وفيهما مع اختلاف يسير، الوافي، ج ١٦، ص ٧٣٢، ح ١٦٠٧١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٦٢،

١٤٣١٣ / ٥ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا ضَرَبَ الرَّجُلُ عَلَى رَأْسِهِ، فَتَقَلَّ لِسَانُهُ، عَرَضَتْ

عَلَيْهِ حُرُوفُ الْمُعْجَمِ يَقْرَأُ^١، ثُمَّ قُسِمَتِ الدِّيَةُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ^٢، فَمَا لَمْ يُفَصِّحْ بِهِ ٣٢٣/٧
الْكَلَامَ، كَانَتْ^٣ الدِّيَةُ بِالْقِيَاسِ^٤ مِنْ ذَلِكَ^٥.

١٤٣١٤ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ كَثِيرٍ^٧، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ^٨:

أُصِيبْتُ غَيْرَ رَجُلٍ وَهِيَ قَائِمَةٌ، فَأَمَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَرَبَطْتُ عَيْنَهُ الصَّحِيحَةَ،

وَأَقَامَ^٩ رَجُلًا بِجَذَاهُ^{١٠} بِيَدِهِ بَيَضَةً، يَقُولُ: «هَلْ تَرَاهَا؟» قَالَ^{١١}: «فَجَعَلَ^{١٢} إِذَا قَالَ: نَعَمْ،

تَأَخَّرَ قَلِيلًا حَتَّى إِذَا خَفِيتُ عَلَيْهِ^{١٣} عَلِمَ^{١٤} ذَلِكَ الْمَكَانَ، قَالَ: وَغَضَبْتُ عَيْنَهُ الْمُضَابَةَ،

وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَتَبَاعَدُ وَهُوَ يَنْظُرُ بِعَيْنَيْهِ الصَّحِيحَةَ^{١٥} حَتَّى^{١٦} خَفِيتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قِيسَ

١. في «بف، جده، والتهذيب، ح ١٠٣٨ والاستبصار، ح ١١٠٣: «عرض».

٢. في «ن، م»، «يقراها». وفي «ل، بن، والوسائل: «تقرأ». وفي «بف، والوافي: «فقرأ».

٣. في «جده، والتهذيب، ح ١٠٣٨ والاستبصار، ح ١١٠٣: - «يقرا ثم قسمت الدية على حروف المعجم».

٤. في التهذيب، ص ٢٦٢: «وله».

٥. كذا في المطبوع. وفي جميع النسخ التي قوبلت والوافي: «بالقصاص».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٢، ح ١٠٣٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٢، ح ١١٠٣، بسندهما عن ابن أبي عمير.

وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٣، ح ١٠٣٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٢، ح ١١٠٤، بسند آخر عن أمير

المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. والوافي، ج ١٦، ص ٧٣٨، ح ١٦٠٨٦؛ والوسائل، ج ٢٩، ص ٣٥٩، ح ٣٥٧٧٥.

٧. في الوسائل: «الحسين بن كثير».

٨. هكذا في «ك، ل، م، ن، ب، ج، بف، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال: قال».

٩. في «ن، جت»، «فأقام». في الوسائل: «بجذائه».

١٠. في الوسائل: «بجذائه».

١١. في «ن»: «+ ونعم».

١٢. في «ن، م، ن، بن، جده، وحاشية «جت» والوسائل: «عنه».

١٣. في «بف»: «+ ومن».

١٤. في التهذيب: «+ إلى البيضة».

١٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ وإذا».

مَا بَيْنَهُمَا، فَأَعْطِي الْأَرْضَ عَلَى ذَلِكَ^١.

٧/١٤٣١٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُرَاتٍ، عَنْ

الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ^٤، قَالَ:

سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا عَلَى هَامَتِهِ، فَأَدَّعَى الْمَضْرُوبُ أَنَّهُ لَا

يُبْصِرُ شَيْئًا، وَلَا يَسْمَعُ^٦ الرَّائِحَةَ، وَأَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ لِسَانُهُ؟

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥: «إِنْ صَدَقَ فَلَهُ ثَلَاثُ دِيَارٍ».

فَقِيلَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَيْفَ يُعْلَمُ أَنَّهُ صَادِقٌ؟

فَقَالَ: «أَمَّا^٧ مَا ادَّعَاهُ أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ رَائِحَةَ^٨، فَإِنَّهُ يُدْزِنُ مِنْهُ الْخَرَائِقَ، فَإِنْ كَانَ كَمَا

يَقُولُ، وَإِلَّا نَحْنُ رَأْسُهُ، وَدَمَعَتْ عَيْنُهُ، وَأَمَّا^٩ مَا ادَّعَاهُ فِي عَيْنِهِ^{١٠}، فَإِنَّهُ يَقَابِلُ^{١١} بِعَيْنَيْهِ^{١٢}

الشَّمْسُ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا لَمْ يَتِمَّالِكَ حَتَّى يُغَمَّضَ عَيْنُهُ^{١٣}، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا بَقِيَْنَا

١. في «بح»: «- على ذلك».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٦، ح ١٠٤٧، بسنده عن أبان، عن الحسن بن كثير، عن أبيه، عن علي^٥ الوافي، ج ١٦، ص ٧٣٣، ح ١٦٠٧٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٦٨، ح ٣٥٧٩٢.

٣. هكذا في «بف». وفي حاشية «ك، جت» والمطبوع: «عن ابن أبي عمير».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد تقدّم في الكافي، ح ١٤٠٧٩، رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن الوليد. ولم نجد رواية ابن أبي عمير عن محمد بن الوليد في موضع.

و يؤيد ذلك ورود الخبر في التهذيب، عن علي، عن أبيه، عن محمد بن الوليد.

٤. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت» والوسائل: «رفعه» بدل «عن أبيه عن محمد بن الوليد، عن محمد بن فورات، عن الأصبغ بن نباتة».

٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «وأنه لا يسمع» بدل «ولا يسمع».

٦. في «ن»: «قال: فأما».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «الرائحة».

٨. في «بن» والوسائل: «فأما».

٩. في «بح» والوسائل: «في عينه». وفي «بف» والوافي: «بعينه» بدل «في عينه».

١٠. في «جت»: «تقابل». ١١. في الوافي: «بعين» وفي الوسائل: «بعينه».

١٢. في الوافي والوسائل: «وعينه».

مَفْتُوْحَتَيْنِ^١، وَأَمَّا مَا ادَّعَاهُ فِي لِسَانِهِ، فَإِنَّهُ يُضْرَبُ عَلَى لِسَانِهِ إِثْرَةً^٢، فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ أَحْمَرَ فَقَدْ كَذَبَ، وَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ أَسْوَدَ فَقَدْ صَدَقَ^٣.

١٤٣١٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُصَابُ فِي عَيْنَيْهِ^٤، فَيَذْهَبُ بَعْضُ بَصَرِهِ: أَيُّ شَيْءٍ يُعْطَى؟

قَالَ: «تَرْبَطُ^٥ إِحْدَاهُمَا، ثُمَّ يُوَضَّعُ^٦ لَهُ^٧ بِنِصَّةٌ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: انْظُرْ، فَمَا دَامَ يَدَّعِي أَنَّهُ يُبْصِرُ مَوْضِعَهَا حَتَّى إِذَا^٨ انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ إِنْ جَارَتْ، قَالَ: لَا أُبْصِرُ، قَرَّبَهَا حَتَّى يُبْصِرَ^٩، ثُمَّ يَعْلَمُ ذَلِكَ الْمَكَانَ، ثُمَّ يُقَاسُ بِذَلِكَ^{١٠} الْقِيَاسُ مِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، فَإِنْ جَاءَ سَوَاءً، وَإِلَّا قِيلَ لَهُ: كَذَبْتَ حَتَّى يَصْدَقَ».

قَالَ^{١١}: قُلْتُ: أَلَيْسَ يُؤْمَرُ؟

قَالَ: «لَا، وَلَا كَرَامَةً، وَيُضَنَعُ بِالْعَيْنِ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُقَاسُ ذَلِكَ عَلَى

١. في «بح»: «مفتوحين». وفي «بف»: «مفتوحتان».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت بالتهذيب. وفي «بف» والوافي: «بالإبرة». وفي المطبوع: «بإبرة».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٨، ح ١٠٥٣، معلقاً عن علي، عن أبيه، عن محمد بن الوليد، عن محمد بن الفرات.

الفتحية، ج ٣، ص ١٩، ح ٣٢٥٠، مراسلاً عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٣٤،

ح ١٦٠٧٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٦٣، ح ٣٥٧٨٥.

٤. في الوسائل: «عينية». وفي التهذيب: «يضرب في أذنه» بدل «يصاب في عينه».

٥. في «جد» والتهذيب: «يربط». وفي «بح» «بالتاء والياء معاً».

٦. في «ك، بف، بن» والوافي والوسائل والتهذيب: «توضع».

٧. في «بف»: «-».

٨. في «بح»: «-».

٩. في «بف»: «حتى تنظر». وفي التهذيب: «حتى ينظر».

١٠. في الوسائل: «ذلك» بدون الباء. في «بح» والوسائل: «-».

١١. في «بف» والوافي: «وقال».

دِيَّةُ الْعَيْنِ.^١

٣٢٤/٧

٩ / ١٤٣١٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ؛

وَأَعْنَى أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ جَمِيعاً :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام ، قَالَ يُونُسُ : عَرَضْتُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَقَالَ : «هُوَ صَحِيحٌ» .
وَقَالَ ابْنُ فَضَالٍ : قَالَ^٢ : قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : «إِذَا أُصِيبَ الرَّجُلُ فِي إِحْدَى
عَيْنَيْهِ ، فَإِنَّهَا تَقَاسُ^٥ بِبَيْضَةِ تَرْبُطَ عَلَى عَيْنِهِ^٦ الْمُصَابَةِ ، وَيَنْظَرُ مَا مُنْتَهَى^٧ بَصَرِ^٨ عَيْنِهِ
الصَّحِيحَةِ ، ثُمَّ تَغْطَى عَيْنَهُ الصَّحِيحَةُ ، وَيَنْظَرُ مَا مُنْتَهَى^٩ عَيْنِهِ الْمُصَابَةِ ، فَيُعْطَى^{١٠} دِيَّتَهُ
مِنْ حِسَابِ ذَلِكَ ، وَالْقِسَامَةُ^{١١} مَعَ ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ الْأَجْزَاءِ^{١٢} عَلَى قَدَرِ مَا أُصِيبَتْ^{١٣} مِنْ
عَيْنِهِ^{١٤} ، فَإِنْ كَانَ سُدَّسَ بَصَرِهِ حَلَفَ^{١٥} هُوَ^{١٦} وَخَدَّهُ وَأَعْطِي ، وَإِنْ كَانَ^{١٧} ثُلُثَ بَصَرِهِ

١ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٦٥ ، ح ١٠٤٦ ، معلقاً عن الحسين بن سعيد الوافي ، ج ١٦ ، ص ٧٣٣ ، ح ١٦٠٧٢ ؛

الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٣٦٨ ، ح ٣٥٧٩١ .

٢ . في السند تحويل بعطف «أبيه» عن ابن فضال «على محمد بن عيسى ، عن يونس» .

٣ . في «بف» :- «قال» .

٤ . في «بج» وحاشية «جت» : «فإنه» .

٥ . في «بج» ، «جت» : «يقاس» .

٦ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت . وفي المطبوع : «عينية» .

٧ . هكذا في «ع» ، «ك» ، «ل» ، «م» ، «ن» ، «بن» ، «جد» وحاشية «جت» والوافي والوسائل . وفي «جت» : «ما تنتهي» . وفي سائر

النسخ والمطبوع : «ما ينتهي» .

٨ . في «بن» والوسائل : «نظر» .

٩ . هكذا في «ع» ، «ك» ، «ل» ، «م» ، «ن» ، «بف» ، «بن» ، «جد» وحاشية «جت» والوافي والوسائل ، ح ٣٥٦٤٥ . وفي سائر النسخ

والمطبوع : «ما تنتهي» .

١٠ . في الوافي والتهذيب : «فتعطى» . وفي الوسائل ، ح ٣٥٨٠٤ : «منتهى نظر» .

١١ . في «م» : «فالقسامة» .

١٢ . في الوافي : «من السنة أجزاء القسامة على ستة نفر» بدل «من السنة الأجزاء» .

١٣ . في «ع» ، «ك» ، «ل» ، «م» ، «ن» ، «بف» ، «بن» ، «جد» والوسائل والتهذيب : «ما أصيب» .

١٤ . في «ك» : «عينية» .

١٥ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب . وفي المطبوع : «فقد حلف» .

١٦ . في الوافي : «الرجل» .

١٧ . في «بف» : «كانت» .

خَلَفَ هُوَ وَخَلَفَ مَعَهُ رَجُلٌ آخَرُ^١، وَإِنْ كَانَ يَضْفَ بَصَرِهِ خَلَفَ هُوَ^٢ وَخَلَفَ مَعَهُ رَجُلَانِ،
وَإِنْ كَانَ ثَلَاثِي بَصَرِهِ خَلَفَ هُوَ^٣ وَخَلَفَ مَعَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، وَإِنْ كَانَ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ^٤ بَصَرِهِ
خَلَفَ هُوَ وَخَلَفَ مَعَهُ أَرْبَعَةُ نَفَرٍ^٥، وَإِنْ كَانَ بَصَرُهُ كُلُّهُ خَلَفَ هُوَ^٦ وَخَلَفَ مَعَهُ خَمْسَةُ نَفَرٍ^٧،
وَكَذَلِكَ الْقِسَامَةُ كُلُّهَا فِي الْجُرُوحِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُصَابِ بَصَرُهُ مَنْ يَخْلِفُ مَعَهُ، ضُوعِفَتْ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ، إِنْ كَانَ
سُدْسُ بَصَرِهِ خَلَفَ مَرَّةً^٨ وَاحِدَةً^٩، وَإِنْ كَانَ ثُلُثُ بَصَرِهِ خَلَفَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ^{١٠}
عَلَى هَذَا الْحِسَابِ وَإِنَّمَا الْقِسَامَةُ عَلَى مَبْلَغِ مُنْتَهَى بَصَرِهِ، وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ
فَعَلَى نَحْوِ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ بِشَيْءٍ^{١١} حَتَّى يَعْلَمَ مُنْتَهَى سَمْعِهِ، ثُمَّ يُقَاسُ
ذَلِكَ.

وَالْقِسَامَةُ عَلَى نَحْوِ مَا يَنْقُصُ مِنْ سَمْعِهِ، فَإِنْ^{١٢} كَانَ سَمْعُهُ كُلُّهُ، فَخِيفَ مِنْهُ
فُجُورٌ^{١٣}، فَإِنَّهُ يَتْرَكَ حَتَّى إِذَا اسْتَقْلَّ^{١٤} نَوْمًا صَبَحَ بِهِ، فَإِنْ سَمِعَ قَاسَ بَيْنَهُمْ^{١٥} الْحَاكِمِ

١. في «بف» والوسائل، ح ٣٥٨٠٤، والتهذيب: «واحد».

٢. في «بف»: «هو».

٣. في «بح»: «هو».

٤. في «ن» وحاشية «جت»: «ثلاث». وفي الوافي: «ثلاثة رجال» بدل «ثلاثة نفر».

٥. في التهذيب: «خمس أسداس» بدل «أربعة أخماس».

وفي المرأة: «ولعله كان الأنسب: «خمس أسداس بصره»، كما في موضع من التهذيب، لكن سائر نسخ الحديث
كلها متفقة في ذلك، فيحتمل أن يكون الغرض بيان أن في الكسور يلزم اليمين الكامل، فإن أربعة أخماس أكثر
من الثلثين، ولم يبلغ خمسة أسداس، مع أنه $\frac{4}{5}$ حكم فيه بما يلزم في خمسة أسداس، فافهم».

٦. في الوافي: «رجال».

٧. في الوسائل، ح ٣٥٦٤٥: «هو».

٨. في الوافي: «رجال».

٩. في «بف»: «مرة».

١٠. في «بف»: «وإن كان أكثر». وفي التهذيب: «وإن كان أكثر».

١١. في «بف»: «شيء» بدون الباء.

١٢. في «بف»: «وإن».

١٣. في «بف»: «فجوراً».

١٤. في «بف»: «فجوراً».

١٥. في «بف»: «بينهما».

بِرَأْيِهِ، وَإِنْ كَانَ النِّقْصُ فِي الْعَصْدِ وَالْفَخِذِ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ قَدْرَ ذَلِكَ يُقَاسُ^١ رِجْلُهُ الصَّحِيحَةُ بِخَيْطٍ^٢، ثُمَّ يُقَاسُ^٣ رِجْلُهُ الْمَصَابَةُ، فَيَعْلَمُ قَدْرَ مَا نَقَصَتْ رِجْلُهُ أَوْ يَدُهُ، فَإِنْ أُصِيبَ السَّاقُ أَوْ السَّاعِدُ، فَمِنْ الْفَخِذِ وَالْعَصْدِ يُقَاسُ، وَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ قَدْرَ فَخِذِهِ^٤.

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ظَرِيفٍ، عَنْ أَبِيهِ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ، عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ^٥: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرِو^٦ الْمُتَطَبِّبُ، قَالَ: عَرَضْتُ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٧؛ وَعَنِ ابْنِ فَضَالٍ^٨، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

١. في «ل، م، ن، ي، ح، بن، جت» والوسائل، ح ٣٥٨٠٤: «تقاس».

٢. في «بف» والتهذيب: «بخيط رجله الصحيحة».

٣. في «ل، م، ن، ي، ح، بن، جت» والوسائل، ح ٣٥٨٠٤: «تقاس».

٤. في «بف» والتهذيب: «به».

٥. الكافي، كتاب الديات، باب القسامة، ضمن ح ١٤٤٢٨. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٩، ضمن ح ٦٦٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وفيهما من قوله: «والقسامة مع ذلك من السنة الأجزاء» إلى قوله: «إن كان أكثر على هذا الحساب» مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٦٧، ح ١٠٥٠؛ و ص ٢٩٧، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧٤، ح ٣٥٨٠٤؛ وفيه، ص ٢٨٩، ح ٣٥٦٤٠، إلى قوله: «فقال: هو صحيح».

٦. في الوسائل، ج ٣٥٨٠٤ والكافي، ح ١٤٤٢٨: «رجل يقال له».

٧. في «ي، ح»: «أبو عمر».

٨. الكافي، كتاب الديات، باب القسامة، ضمن ح ١٤٤٢٨. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٩، ضمن ح ٦٦٨، معلقاً عن سهل بن زياد، وفيهما من قوله: «والقسامة مع ذلك من السنة الأجزاء» إلى قوله: «إن كان أكثر على هذا الحساب» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩٧، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن سهل بن زياد و بطرق أخرى أيضاً عن ظريف بن ناصح، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٧٩، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، بسند عن ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطبيب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٧٩، ج ١١٦١٤٥، الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩١، ح ٣٥٦٤٥، إل قوله: «إنما القسامة على مبلغ منتهى بصره»؛ و ص ٣٧٤، ح ٣٥٨٠٤.

٩. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، ي، ح، بن، جت، جد» والوسائل، ص ٢٨٩. وفي المطبوع: «علي بن فضال»، وهو سهو؛ فإن المراد من ابن فضال الراوي عن الحسن بن الحسن بن علي بن فضال؛ فقد روى هو

النَّجْمِ^١، قَالَ: عَرَضْتُهُ^٢ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ^٣ الرِّضَا^٤، فَقَالَ لِي: «أَزُوؤُهُ؛ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ» ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ^٥.

١٠ / ١٤٣١٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقَبَةَ، عَنْ رِفَاعَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا، فَتَقَصَّ بَقِصَ نَفْسِهِ، بِأَيِّ شَيْءٍ يُعْرِفُ ذَلِكَ؟

قَالَ: «ذَلِكَ^٧ بِالسَّاعَاتِ». قُلْتُ: وَكَيْفَ^٨ بِالسَّاعَاتِ^٩؟ قَالَ: «إِنَّ النَّفْسَ يَطْلُعُ الْفَجْرَ وَهُوَ فِي الشَّقِّ الْأَيْمَنِ مِنَ الْأَنْفِ، فَإِذَا مَضَتْ السَّاعَةُ، صَارَ إِلَى الشَّقِّ الْأَيْسَرِ، فَتَنْظُرُ^{١٠} مَا بَيْنَ نَفْسِكَ وَنَفْسِهِ، ثُمَّ.....»

«كتاب الحسن بن الجهم. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١٠٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٦٣.

ثم إن الظاهر وقوع التحويل في السند بعطف «ابن فضال» عن الحسن بن الجهم، قال: عرضته على أبي الحسن الرضا^{١١} على «الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف بن ناصح، عن رجل يقال له: عبد الله بن أيوب، قال: حدثني أبو عمرو المتطيب، قال: عرضت هذا الكتاب على أبي عبد الله^{١٢}، فيكون سهل بن زياد راوياً عن ابن فضال. وهذا الارتباط متكرر في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٩٦-٤٩٧، ص ٥١١-٥١٢.

١. في «ع، ل، ب، ي، بن، جد»: «الحسن بن جهم».
٢. في «ك»: «عرضت».
٣. في الوسائل، ح ٣٥٦٤١ - «أبي الحسن».
٤. الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٩، ح ٣٥٦٤١؛ وص ٣٧٤، ح ٣٥٨٠٤.
٥. في الوسائل -: «رجلاً».
٦. في «بف» والتعذيب -: «ذلك».
٧. في «ع، ل، ب، ي، بن، جد» والوسائل والتعذيب -: «ذلك».
٨. في «م» + «ذلك». وفي حاشية «ن» + «يعرف».
٩. في البحار: «الساعات» بدون الباء.
١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار والتعذيب. وفي المطبوع: «فإن».
١١. في «ن»: «في».
١٢. هكذا في أكثر النسخ. وفي «م، جد»: «فينظر». وفي «بف»: «فينظر إلى». وفي الوافي: «إلى» وفي المطبوع: «فينتظر».

يُحْسَبُ^١، فَيُؤْخَذُ^٢ بِحِسَابِ ذَلِكَ مِنْهُ^٣».

٣٣- بَابُ الرَّجُلِ يَضْرِبُ الرَّجُلَ فَيَذْهَبُ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَعَقْلُهُ

١٤٣١٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عُثَيْبَةَ الْحَدَّاءِ^٥، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٦ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بِعَمُودٍ فَسَطَّاطٍ عَلَى رَأْسِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، فَأَجَافَهُ^٧ حَتَّى وَصَلَتِ الضَّرْبَةُ إِلَى الدِّمَاغِ، فَذَهَبَ عَقْلُهُ؟

فَقَالَ^٨: «إِنْ كَانَ الْمَضْرُوبُ لَا يَغْفُلُ مِنْهَا^٩ الصَّلَاةَ، وَلَا يَغْفُلُ^٩ مَا قَالَ وَلَا مَا قِيلَ لَهُ، فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ بِهِ سَنَةً، فَإِنْ مَاتَ فِيهَا بَيْنَهُ^{١٠} وَبَيْنَ السَّنَةِ، أُقِيدَ بِهِ ضَارِبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَمُتْ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّنَةِ وَلَمْ يَزِجْ إِلَيْهِ عَقْلُهُ، أُغْرِمَ ضَارِبُهُ الدِّيَّةَ فِي مَالِهِ لِذَهَابِ عَقْلِهِ».

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «يحتسب». وفي «ك»: «+ له».

٢. في «ع، ل، بف، بن، جد»، وحاشية «ج» والوافي والوسائل والتهذيب: «ثم يؤخذ». وفي «ن»: «ويؤخذ». وفي «ك»: «يؤخذ».

٣. في المرأة: «لعل المراد أنه في أول اليوم يكون النفس في الشق الأيمن من الأنف أكثر، ولعل هذا إنما ذكر استطراداً فإن استعلاء النفس لا يتوقف عليه، ولم أر من عمل به سوى الشيخ يحيى بن سعيد في جامعه».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٨، ح ١٠٥٤، معلقاً عن محمد بن يحيى الوافي، ج ١٦، ص ٧٣٦، ح ١٦٠٨١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧٦، ح ٣٥٨٠٥؛ البحار، ج ٦١، ص ٣١٩، ح ٢٩.

٥. في «م»: «+ عن أبي عبد الله عليه السلام».

٦. أجافه: أي وصلت الضربة إلى جوفه. أنظر: النهاية، ج ١، ص ٣١٧ (جوف).

٧. في «ل، بن، والوسائل»: «قال».

٨. في الوافي والتهذيب: «وأوقات».

٩. في «بف» والوافي: «+ منها».

١٠. في «ك»: «فيه».

قُلْتُ^١: فَمَا تَرَى عَلَيْهِ فِي الشَّجَّةِ شَيْئاً؟

قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ضَرْبُهُ^٢ ضَرْبُهُ^٣ وَاحِدَةٌ، فَجَنَّتِ الضَّرْبَةُ جِنَايَتَيْنِ، فَأَلْزَمْتُهُ أَغْلَظَ الْجِنَايَتَيْنِ وَهِيَ الدِّيَّةُ، وَلَوْ كَانَ ضَرْبُهُ ضَرْبَتَيْنِ، فَجَنَّتِ الضَّرْبَتَانِ جِنَايَتَيْنِ، لِأَلْزَمْتُهُ جِنَايَةً مَا جَنَّتَا كَانَتَا^٤ مَا كَانَتَا^٥ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا الْمَوْتُ، فَيَقَادَ بِهِ ضَارِبُهُ بِوَاحِدَةٍ، وَتَطْرَحُ^٦ الْأُخْرَى».

قَالَ: وَقَالَ^٧: «فَإِنْ^٨ ضَرْبُهُ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ وَاحِدَةٌ بَعْدَ وَاحِدَةٍ، فَجَنَّتِ ثَلَاثَ جِنَايَاتٍ، أَلْزَمْتُهُ جِنَايَةً مَا جَنَّتِ الثَّلَاثُ^٩ ضَرْبَاتٍ^{١٠} كَانَتْ^{١١} مَا كَانَتْ^{١٢}، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْمَوْتُ، فَيَقَادَ بِهِ ضَارِبُهُ».

قَالَ: وَقَالَ^{١٣}: «فَإِنْ ضَرْبُهُ عَشْرَ ضَرْبَاتٍ، فَجَنَّتِ جِنَايَةً وَاحِدَةً، أَلْزَمْتُهُ تِلْكَ الْجِنَايَةَ الَّتِي جَنَّتْهَا^{١٤} الْعَشْرُ ضَرْبَاتٍ^{١٥}».

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع والوافي: «له».

٢. في الوسائل: «ضرب». ٣. في «ع، جد» - «ضربة».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي «ن» والمطبوع: «فألزمه».

٥. في «بف»: «وإن».

٦. في «ع، ل، م، ن، بح، بف، بن، جد»: «كانتا». وفي الفقيه: «ما جنت الضربتان كائناً» بدل «ما جنتا كانتا».

٧. في «بن»: «ما كان». وفي «ن، بف»: «ما كانت». وفي الوسائل: «ما كان».

٨. في «بف» والوافي: «و يطرح».

٩. في «ع، ك، م، ن، بح، بن، جد» والوسائل: «-بواحدة وتطرح الأخرى قال: وقال».

١٠. في «بف» والوافي والفقهاء والتهذيب: «وإن». ١١. في «بف»: «الثلاثة».

١٢. في «ع، ك، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والوافي والفقهاء: «الضربات».

١٣. في «ع، ك، م، بح، بف، بن، جت، جد» وحاشية «ن» والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب: «كانتات».

١٤. في الوسائل والفقهاء: «-وقال».

١٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي المطبوع: «جنيها».

١٦. هكذا في أكثر النسخ. وفي «بف» والفقهاء والتهذيب: «+ كائنة ما كانت ما لم يكن فيها الموت». وفي المطبوع: «+ [كائنة ما كانت]».

وفي الوافي: «- فيقاد به ضاربه - إلى - العشر ضربات».

١٧. الفقيه، ج ٤، ص ١٣١، ح ٥٢٨٣؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٣، ح ١٠٠٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. »

١٤٣٢٠ / ٢. عَلِيٌّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ^٢، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٤ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا
بِعَصَا فَذَهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَلِسَانُهُ وَعَقْلُهُ وَفَرْجُهُ وَانْقَطَعَ^٥ جِمَاعُهُ وَهُوَ حَتَّى بَسَتْ^٦
دِيَاتٌ^٧».

٣٤- بَابُ آخَرُ^٨

٣٢٦/٧

١٤٣٢١ / ١. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٩ فِي رَجُلٍ فَقَأَ غَيْنِي^{١٠} رَجُلٍ، وَقَطَعَ^{١١} أُذُنَيْهِ^{١٢}، ثُمَّ قَتَلَهُ، فَقَالَ: «إِنْ

١. الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٥، ح ١٥٩٦٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٦٦، ح ٣٥٧٨٩.

٢. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، هـ، جت، جد». وفي «بف» والمطبوع: «علي بن إبراهيم».

٣. ورد الخبر في التهذيب، عن علي بن إبراهيم عن محمد بن خالد البرقي، من دون توسط والد علي، لكن
الموجود في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب، توسطه بينهما.

٤. في «بف»: «فانقطع». ٥. في «بف»: «س».

٦. في «بف»: «فانقطع». ٧. في «بف»: «س».

٨. في «بف»: «فانقطع». ٩. في «بف»: «س».

١٠. في «بف»: «فانقطع». ١١. في «بف»: «س».

١٢. في «بف»: «س».

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٢، ح ٩٩٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن خالد البرقي. الوافي، ج ١٦،
ص ٦٨٦، ح ١٥٩٧٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٦٥، ح ٣٥٧٨٨.

٢. في «ع، ك، ل، م، ن، هـ، جت» والفقهاء والتهذيب: «عين».

٣. في «ك، ن، ب، هـ» وحاشية «بج، جت» والفقهاء والتهذيب: «أنفه».

٤. في «م»: «وأذنيه».

كَانَ فَرَّقَ^١ ذَلِكَ، افْتَصَّ مِنْهُ ثُمَّ يُقْتَلُ، وَإِنْ كَانَ ضَرْبُهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً^٢، ضَرَبَتْ عَنْقُهُ وَلَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ^٣.

٣٥- بَابُ دِيَةِ الْجَرَاحَاتِ وَالشَّجَاجِ

١٤٣٢٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ^٥، عَنْ مِسْعِمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَأْمُومَةِ^٧ ثَلَاثَ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ^٨ مِنَ الْإِذِلِّ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسًا مِنَ الْإِذِلِّ، وَفِي الدَّائِمَةِ بَعِيرًا، وَفِي النَّبَاضَةِ بَعِيرَيْنِ^٩، وَقَضَى فِي الْمَتَلَاجِمَةِ ثَلَاثَةَ أَبْعِرَةٍ، وَقَضَى فِي السَّمْحَاقِ أَرْبَعَةً^{١٠} مِنَ الْإِذِلِّ^{١١}».

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي «بف» والمطبوع: «+ بين».

٢. في الفقيه: «+ فأصابه ذلك».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٢، ح ١٠٠٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٠، ح ٥٢٨٠، معلقاً عن محمد بن قيس. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٣، ح ١٠٠٢، بسند آخر عن أبي عبد الله^٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٦٨٦، ح ١٥٩٧١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٢، ح ٣٥٢٨٠.

٤. قال ابن الأثير: «الشَّجُّ في الرأس خاصة في الأصل، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه فيه ويشقه، ثم استعمل في غيره من الأعضاء، يقال: شَجَّهْ شَجْجَةً شَجْجًا. ومنه الحديث في ذكر «الشجاج» وهي جمع شَجَّة، وهي المزة من الشَّجِّ. النهاية، ج ٢، ص ٤٤٥ (شجج).
٥. في «بف»: «- الْأَصَمِّ».

٦. سيأتي معنى المأمومة والمقلعة وغيرهما من الجراحات والشجاج الواردة في هذا الباب في الباب الآتي.

٧. في «بف» جد، والوافي: «خمس عشرة». ٨. في «ك»: «+ والموضحة وفي».

٩. في الوافي: «وقضى في» بدل «وفي». ١٠. في الوافي: «ببعيرين».

١١. في «جد»: «أربعة».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩٠، ح ١١٢٦، معلقاً عن سهل بن زياد. الجعفریات، ص ١٣٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي^٦ من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٦٩، ح ٥٣٨٥. الوافي، ج ١٦، ص ٧١٩، ح ١٦٠٤٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧٩، ح ٣٥٨١٣.

١٤٣٢٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ زَيْدِ الشُّحَامِ، قَالَ:
سَأَلْنَا^٢ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الشَّجَةِ الْمَأْمُومَةِ؟
فَقَالَ: «فِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ»^٣.

١٤٣٢٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ^٤ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السَّمْحَاقِ أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالبَّاضِعَةُ ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ^٥، وَالمَّأْمُومَةُ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالجَائِفَةُ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ^٦، وَالمُنْقَلَةُ خَمْسٌ^٧ عَشْرَةً^٨ مِنَ الْإِبِلِ»^٩.

١. في السند تحويل يعطف طريقين مستقلين إلى أبي عبد الله عليه السلام.

٢. في «ن»، بن، «والمسائل»: «قال سألت» بدل «وقال سألتنا».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩١، ح ١١٢٩، بسنده عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح وعمرو بن عثمان، عن المفصل بن صالح. وفيه، ص ٢٩١، ح ١١٣٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧١٩، ح ١٦٠٤٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧٩، ح ٣٥٨١٢.

٤. في «بف»: «خمس».

٥. في «بج»: «وفي السمحاق أربع من الإبل والباضعة ثلاث من الإبل».

٦. في «ج»، بف، بن، «: من الإبل». في «بف»: «خمس».

٨. في «ن»، بف، «عشر». وفي الجعفریات: «عشر» بدل «خمس عشرة».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩٠، ح ١١٢٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢٤٧، ضمن ح ٩٧٧؛ و ص ٢٩٠، ح ١١٢٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٢٩، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩١، ذيل ح ١١٣١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الجعفریات، ص ١٣٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، من قوله: «والمأمومة» مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١٦، ص ٧٢٠، ح ١٦٠٤٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧٩، ح ٣٥٨١١.

١٤٣٢٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ ٣٢٧/٧

صَالِحِ الثَّوْرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الْمَوْضِحَةِ فِي الرَّأْسِ كَمَا هِيَ فِي الْوُجْهِ؟
فَقَالَ^١: «الْمَوْضِحَةُ وَالشَّجَاجُ فِي الْوُجْهِ وَالرَّأْسِ سَوَاءٌ فِي الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الْوُجْهَ مِنَ
الرَّأْسِ، وَلَيْسَ^٢ الْجَرَاحَاتُ فِي الْجَسَدِ كَمَا هِيَ فِي الرَّأْسِ»^٣.

١٤٣٢٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام؛
وَعَنْهُ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، قَالَ:

عَرَضْتُ الْكِتَابَ^٥ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، فَقَالَ: «هُوَ صَحِيحٌ، قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام
فِي دِيَةِ جَرَاحَاتِ^٦ الْأَعْضَاءِ كُلِّهَا فِي الرَّأْسِ^٧ وَالْوُجْهِ وَسَائِرِ الْجَسَدِ مِنَ^٨ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ
وَالصَّوْتِ^٩ وَالْعَقْلِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ فِي الْقَطْعِ وَالْكَسْرِ وَالصَّدْعِ^{١٠} وَالْبَطْ^{١١} وَالْمَوْضِحَةِ

١. في «بح»: «وفي».

٢. في الوسائل: «وليس».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ١٦٩، ح ٥٣٨٤، معلقاً عن ابن محبوب، عن الحسن بن حي، عن أبي عبد الله عليه السلام: التهذيب،
ج ١٠، ص ٢٩١، ح ١١٣٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ٢٩٤، ح ١١٤٤، بسند آخر عن أبي عبد
الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. الجعفریات، ص ٢٤٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله،
وتمام الرواية فيهما: «إِنَّ الْمَوْضِحَةَ فِي الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ سَوَاءٌ». الوافي، ج ١٦، ص ٧٢٦، ح ١٦٠٦١؛ الوسائل،
ج ٢٩، ص ٣٨٥، ح ٣٥٨٢٩.

٤. في «ع»، «بف»: «وعنه». وعلى كلا التقديرين وقوع التحويل في السند واضح.

٥. في التهذيب، ح ١١٣٥: «كتاب علي عليه السلام».

٦. في «ع»، «ن»، «بن»، «جت»، «جد»، والوسائل والتهذيب، ح ١١٣٥: «جراحة». وفي «بف»: «جراحة في» بدل
«جراحات». وفي الفقيه والتهذيب، ح ١١٤٨: «الجراحة في» بدلها.

٧. في «بف»: «كالرأس» بدل «في الرأس».

٨. في «بف» والتهذيب، ح ١١٣٥: «- من».

٩. في «بف»: «والصوت».

١٠. في «بف»: «والصراع».

١١. في «بف» والفقيه والتهذيب: «البطط». وبط الجرح: شقّه. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٩١ (بطط).

وَالذَّامِيَّةِ وَتَقْلُ الْعِظَامُ^١ وَالنَّاقِبَةُ^٢ يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ^٣، فَمَا كَانَ مِنْ عَظْمٍ كَسِرَ، فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ^٤ وَلَا عَيْبٍ، وَلَمْ يَنْقَلْ مِنْهُ عِظَامٌ، فَإِنَّ دِيْنَهُ مَعْلُومَةٌ، فَإِنْ^٥ أَوْضَحَ وَلَمْ يَنْقَلْ مِنْهُ^٦ عِظَامٌ^٧، فَدِيْنُهُ كَسِرِهِ وَدِيْنُهُ^٨ مُوَضَّحَتِهِ، فَإِنَّ دِيْنَهُ كُلِّ عَظْمٍ كَسِرَ مَعْلُومٌ^٩ دِيْنَتُهُ، وَتَقْلُ عِظَامِيهِ^{١٠} نِصْفُ دِيْنِهِ كَسِرِهِ، وَدِيْنُهُ مُوَضَّحَتِهِ زُبُعُ دِيْنِهِ كَسِرِهِ، فَمَا^{١١} وَارَتْ^{١٢} الثِّيَابَ غَيْرَ قَصَبَتِي السَّاعِدِ وَالْإِضْبَعِ، وَفِي قَرْحَةٍ^{١٣} لَا تَبْرَأُ^{١٤} ثَلَاثَ دِيْنَةٍ^{١٥} ذَلِكَ^{١٦} الْعَظْمُ^{١٧} الَّذِي هُوَ فِيهِ، وَأُفْتِيَ فِي النَّافِذَةِ إِذَا أُفِذَتْ^{١٨} مِنْ رُمَحٍ، أَوْ خَنَجَرٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّجُلِ^{١٩} فِي^{٢٠} أَطْرَافِهِ، فَدِيْنَتُهَا عَشْرُ دِيْنَةِ الرَّجُلِ: مِائَةُ دِينَارٍ^{٢١}.

١. في «ك»: «العظم».

٢. في التهذيب، ح ١١٣٥: «الناقبة».

٣. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ١١٨: «يكون في شيء من ذلك؛ جملة حالية عن كل واحد من المذكورات».

٤. قال ابن الأثير: «يقال: عثمت يده فعثت إذا جبرتها على غير استواء، وبقي فيها شيء لم ينحكم». النهاية، ج ٣، ص ١٨٣ (عثم).

٥. في «ع، ل، م، ن، ب، بن» والوسائل والفقهاء والتهذيب: «لم ينقل» من دون الواو.

٦. في حاشية «جت»: «وإن».

٧. في «ك»: «فيه». وفي «ل، بن، جد» والوسائل: «منه».

٨. في «بن» والوسائل: «عظامه». وفي «بف»: «فإن كسر».

٩. في «بف»: «دية» من دون الواو.

١٠. في «بف»: «معلومة».

١١. في «بف»: «العظام».

١٢. في حاشية «يح»: «في ما». وفي الوسائل: «فيما».

١٣. في المرأة: «فما وارت؛ أي لما وارت الثياب من أجزاء البدن حكم، ولقصبتى الساعد والإصبع أيضاً حكم سيأتي تفصيله. وفي بعض نسخ الفقهاء والتهذيب: «مما وارت» فلعل المراد أن ما ذكرت حكم ما وارت الثياب سوى الساعد والإصبع، فإنها أيضاً داخله، فالغرض استثناء الوجه والعنق والرقبة، وعلى أي حال لا يخلو من إشكال».

١٤. في المرأة: «وفي قرحة» لم أره في كلام الأصحاب.

١٥. في التهذيب، ح ١١٣٥: «دية الأتر» بدل «قرحة لا تبرأ».

١٦. في «ك»: «الدية من» بدل «دية».

١٧. في التهذيب، ح ١١٤٨: «العضو».

١٨. في «ع، م، ن، ب، جت» والوسائل والفقهاء والتهذيب: «نفذت».

١٩. في الوسائل: «البدن».

٢٠. في التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩٢، ح ١١٣٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢٩٧، ضمن الحديث الطويل

١٤٣٢٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السُّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَضَى فِي الدَّامِيَةِ بَعِيرًا ، وَفِي الْبَاضِعَةِ^١ بَعِيرَيْنِ ، وَفِي الْمَتَلَاخِمَةِ ثَلَاثَةَ أَبْعَرَةٍ ، وَفِي السَّمْحَاقِ أَرْبَعَةَ أَبْعَرَةٍ^٢ . »

١٤٣٢٨ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الْجُرُوحِ فِي الْأَصَابِعِ إِذَا أُوضِحَ الْعَظْمُ عَشْرًا^٣ دِيَّةَ الْإِصْبَعِ إِذَا لَمْ يَرِدِ الْمَجْرُوحُ أَنْ يَفْتَقَرَ^٤ . »

١٤٣٢٩ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ بَغْفِيزِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ شَجَّ رَجُلًا مُوضِحَةً^٥ ، ثُمَّ يَطْلُبُ فِيهَا ، فَوَهَبَهَا لَهُ ، ثُمَّ انْتَقَضَتْ^٦ بِهِ ، فَقَتَلَتْهُ^٧ ، فَقَالَ : « هُوَ ضَامِنٌ لِلدِّيَّةِ^٨ ، إِلَّا قِيمَةَ الْمُوضِحَةِ ؛ لِأَنَّهُ^٩ وَهَبَهَا لَهُ^{١٠} » ٣٢٨/٧
وَلَمْ يَهَبِ النَّفْسَ ، وَفِي السَّمْحَاقِ - وَهِيَ^{١١} الَّتِي دُونَ الْمُوضِحَةِ - خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ ، وَفِيهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْوَجْهِ ضِعْفُ الدِّيَّةِ عَلَى قَدْرِ الشَّيْنِ ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ .

١١٤٨ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ومحمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن الرضا عليه السلام ويطرق أخرى أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٧٩ ، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠ ، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام . الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٣٧٨ ، ح ٣٥٨١٠ .

١ . في «بف» : «في الدامية أو في الباضعة» بدل «في الدامية بعيراً وفي الباضعة» .

٢ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٩٠ ، ح ١١٢٧ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٧٢١ ، ح ١٦٠٥١ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٣٨٠ ، ح ٣٥٨١٥ .

٣ . في التهذيب : «نصف عشر» .

٤ . في المرأة : «المشهور نصف العشر كما مر» ، ولم أزل قائلاً به ، إلا أن يحمل على ما إدارضيا به صلحاً في العمدة .

٥ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٩٠ ، ح ١١٢٨ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الفقيه ، ج ٤ ، ص ١٣٧ ، ح ٥٣٠٣ ، معلقاً عن ابن محبوب . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٧٢٦ ، ح ١٦٠٦٢ ، الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٣٨٦ ، ح ٣٥٨٣١ .

٦ . في «ع» ، «ن» ، «ج» ، بن ، «جدة» ، «انتقضت» .

٧ . في «ك» : «قتله» .

٨ . في «بف» : «الوافي» ، «الدية» .

٩ . في «ك» : «ولأنها» .

١٠ . في «ع» ، «ل» ، «بن» ، «الوسائل» ، ج ٣٥٨٣٤ - «وله» .

١١ . في «جدة» : «هي» بدون الواو .

وَهِيَ الَّتِي قَدْ نَفَذَتْ وَلَمْ تَصِلْ إِلَى الْجَوْفِ، فَهِيَ فِيمَا بَيْنَهُمَا، وَفِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَهِيَ الَّتِي قَدْ بَلَغَتْ جَوْفَ الدَّمَاعِ، وَفِي الْمُتَنَقِّلَةِ خُمُسَ عَشْرَةَ^١ مِنَ الْإِزِيلِ، وَهِيَ الَّتِي قَدْ صَارَتْ قَرَحَةً^٢ تَنْقَلُ^٣ مِنْهَا الْعِظَامُ.^٤

١٤٣٣٠ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الذَّرَاعِ إِذَا ضُرِبَ، فَاَنْكَسَرَ مِنْهُ^٥ الرُّزْدُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِذَا يَبَسَتْ^٦ مِنْهُ الْكَفُّ، فَشَلَّتْ^٧ أَصَابِعُ الْكَفِّ كُلُّهَا، فَإِنَّ فِيهَا ثَلَاثِي الدِّيَةِ دِيَّةَ الْيَدِ^٨؛ وَإِنْ شَلَّتْ بَعْضُ الْأَصَابِعِ، وَبَقِيَ بَعْضٌ، فَإِنَّ فِي كُلِّ إِصْبَعٍ شَلَّتْ ثَلَاثِي دِيَّتِهَا».

قَالَ: «وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ فِي السَّاقِ وَالْقَدَمِ إِذَا شَلَّتْ أَصَابِعُ الْقَدَمِ».^٩

١. في «بف، جت»: «خمسة عشر».

٢. في «ك»: «قد».

٣. في «ن، بح، جت، جد» والوافي: «فرجة».

٤. في «ك، بف»: «ينقل».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩٢، ح ١١٣٤، معلقاً عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حفص، عن عبد الله بن طلحة، عن أبي بصير، إلى قوله: «ولم يهب النفس». وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٦٧، ح ٥٣٨١؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٩، ح ١١٢٣، بسندهما عن أبي بصير، من قوله: «وفي السمحاق» مع اختلاف. النوادر للأشعري، ص ١٥٧، ح ٤٠٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٦، ص ٧٢٧، ح ١٦٠٦٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٨٠، ح ٣٥٨١٦، من قوله: «وفي السمحاق»؛ وفيه، ص ٣٨٧، ح ٣٥٨٣٤، إلى قوله: «ولم يهب النفس».

٦. في التهذيب، ح ١١٣٦: «من».

٧. في الفقيه: «أوشلت».

٨. في «ك»: «يبس».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع والوافي: «+ قال».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٧، ح ١١٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٦، ح ٥٣٠١، معلقاً عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٣٦، ح ٥٣٠١؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٩٣، ح ١١٣٦، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٧١٥، ح ١٦٠٣٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٤٧، ذيل ح ٣٥٧٤٩.

١٤٣٣١ / ١٠. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي الْأَصْبَعِ عَشْرُ دَيَّاتٍ^١ إِذَا قُطِعَتْ مِنْ أَصْلِهَا أَوْ
شَلَّتْ^٢».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْأَصَابِعِ: أَسَوَاءٌ هُنَّ فِي الدَّيَّةِ؟ قَالَ^٣: «نَعَمْ»^٤.

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْأَسْنَانِ؟ فَقَالَ: «دَيَّتَهُنَّ سَوَاءٌ»^٥.

١٤٣٣٢ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَصَابِعُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ فِي الدَّيَّةِ: فِي كُلِّ إِصْبَعٍ
عَشْرٌ مِنَ الْأُيُولِ، وَفِي الظُّفْرِ خَمْسَةٌ دَنَائِيرَ»^٦.

١. في الفقيه: «عشر من الإبل» بدل «عشر الدية».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: أو شَلَّتْ، هذا خلاف ما عليه الأصحاب من أن في الشلل ثلثي الدية، وحمله في
الاستبصار على ما إذا سقطت بعد الشلل أو قطعت».

٣. في «ع، ل، بن»: «وقال».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٧، ح ١٠١٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١٠٩٨ و ١٠٩٩، معلقاً عن علي بن
إبراهيم، وفي الأخير من قوله: «وسألت عن الأصابع» الفقيه، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥٢٩٧، بسند آخر، إلى قوله:
«أو شَلَّتْ». وفيه، ص ١٣٤، ح ٥٢٩٥؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٩، ح ١٠٢٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩١،
ح ١١٠١، بسند آخر، من قوله: «وسألت عن الأصابع» مع اختلاف يسير. الجعفریات، ص ١٣٠، بسند آخر عن
جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٦، ص ٧١٤، ح ١٦٠٣٦؛ الوسائل، ج ٢٩،
ص ٣٤٦، ح ٣٥٧٤٧.

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٧، ح ١٠١٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١٠٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي
الكافي، كتاب الديات، باب الأسنان، ذيل ح ١٤٣٤٢ و ١٤٣٤٣ و ١٤٣٤٥؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٥،
ح ١٠٠٦ و ١٠٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ١٠٩٠ و ١٠٩١، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة.
الوافي، ج ١٦، ص ٧١٤، ح ١٦٠٣٦.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٧، ح ١٠١٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١١٠٠، معلقاً عن أحمد بن محمد.
الفقيه، ج ٤، ص ١٣٥، صدر ح ٥٢٩٩، معلقاً عن ابن محبوب، إلى قوله: «سواء في الدية». راجع: الكافي،

١٢/١٤٣٣٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي النَّاقِلَةِ^١ يَكُونُ^٢ فِي الْعَضْوِ ثَلَاثُ^٣ دِيَّةٍ ذَلِكَ الْعَضْوُ»^٤.

٣٦- بَابُ تَفْسِيرِ الْجَرَاحَاتِ وَالشَّجَاجِ

٣٢٩/٧

أَوَّلُهَا تَسْمَى^٥ الْحَارِصَةَ^٦ وَهِيَ الَّتِي تَخْدِشُ وَلَا تُجْرِي^٧ الدَّمَ، ثُمَّ الدَّامِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ^٨ مِنْهَا الدَّمُ، ثُمَّ الْبَاصِصَةُ وَهِيَ الَّتِي تَبْضَعُ اللَّحْمَ وَتَقْطَعُهُ، ثُمَّ الْمُتَلَاخِمَةُ وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ فِي اللَّحْمِ، ثُمَّ السَّمْحَاقُ وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ الْعَظْمَ، وَالسَّمْحَاقُ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ عَلَى الْعَظْمِ، ثُمَّ الْمُوَضِحَةُ وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ، ثُمَّ الْهَاشِمَةُ وَهِيَ الَّتِي تَهْشِمُ الْعَظْمَ، ثُمَّ الْمُنْقَلَّةُ وَهِيَ الَّتِي تُنْقَلُ الْعِظَامُ^{١٠} مِنْ^{١١} الْمَوْضِعِ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ، ثُمَّ الْأَمَّةُ

•• كتاب الديات، باب الأصابع والقصب، ح ١٤٣٥١؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٦، ح ١٠١٢. الوافي، ج ١٦، ص ٧١٥، ح ١٦٠٣٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٤٦، ذيل ح ٣٥٧٤٨، إلى قوله: «عشر من الإبل»؛ وفيه، ص ٣٥٠، ذيل ح ٣٥٧٥٨، من قوله: «وفي الظفر».

١. في «جت» وحاشية «بح» والوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «النافذة». وفي المرأة: «قوله عليه السلام في الناقلة، في أكثر النسخ هكذا، وفي بعضها «النافذة» كما في التهذيب، وعلى شيء من النسخين لا يوافق ما عليه الأصحاب، وسائر الأخبار كما عرفت، وعلى الناقلة يمكن حملها على ما إذا سقط منها عظم، وسائر الأخبار على عدمه جمعاً مع قطع النظر عن أقوال الأصحاب.

٢. في «ل»، م، بح، بن، جت، جد، والوسائل والتهذيب: «تكون».

٣. في «بح» والتهذيب: «+ الدية».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩٣، ح ١١٣٧، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٦، ص ٧١٩، ح ١٦٠٤٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٨٠، ح ٣٥٨١٤.

٥. في «ع»، ل، جت: «يسمى».

٦. في «ن»، بن، جت: «ولا يجرى».

٧. في «ن»، بن، جت: «ولا يجرى».

٨. في «ك»، جد: «تسيل».

٩. في «بف»: «الدم منها».

١٠. في «ع»، ل، بن، جد، والوسائل: «عن».

١١. في «م»، بح، جت: «العظم».

وَالْمَأْمُومَةُ وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ أُمُّ الدِّمَاغِ، ثُمَّ الْجَانِفَةُ وَهِيَ الَّتِي تَصِيرُ فِي جَوْفِ الدِّمَاغِ^١.

٣٧- بَابُ الْخِلْقَةِ الَّتِي تُقَسَّمُ عَلَيْهَا^٢ الدِّيَةُ فِي الْأَسْنَانِ وَالْأَصَابِعِ

١٤٣٣٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتَبَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، إِنْ بَغَضَ النَّاسُ^٤ فِي فِيهِ اثْنَانِ^٥ وَثَلَاثُونَ سِنًا،

وَبَغَضَهُمْ لَهُمْ^٦ ثَمَانِيَةَ^٧ وَعِشْرُونَ سِنًا، فَعَلَى^٨ كَمِ تَقْسَمُ^٩ دِيَةُ الْأَسْنَانِ؟

فَقَالَ: «الْخِلْقَةُ إِنَّمَا هِيَ ثَمَانِيَةُ^{١٠} وَعِشْرُونَ سِنًا: اثْنَتَا^{١١} عَشَرَ^{١٢} فِي مَقَادِيمِ الْفَمِّ،

وِسِتَّةَ عَشَرَ^{١٣} سِنًا^{١٤} فِي مَوَاحِيرِهِ، فَعَلَى هَذَا قُسِمَتِ دِيَةُ الْأَسْنَانِ، فَدِيَةُ كُلِّ يَسَنٍّ

١. معاني الأخبار، ص ٣٢٩، ذيل ح ١، عن مكتوب بخط سعد بن عبد الله، عن الأصمعي. وفي الفقيه، ج ٤،

ص ١٦٦، ذيل ح ٥٣٧٨؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٩، مرسلاً عن الأصمعي. الفقيه، ص ٧٦٥، من دون الإسناد

إلى المعصوم عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٢٩، ذيل ح ١٦٠٦٨؛ الوسائل، ج ٢٩،

ص ٣٧٧، ح ٣٥٨٠٧. ٢. في «م»، جد: «يقسم».

٣. هكذا في «ع، ك، م، بح، بن، جد» وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه».

٤. في الوافي والفقيه، ح ٥٣٠٤ والاختصاص: «+«له».

٥. في «بح»: «اثنتان». وفي الاختصاص: «فمه اثنتان» بدل «فيه اثنان».

٦. في «ك، ن، بح، بف» والوافي والوسائل، ح ٣٥٧٤٠ والفقيه، ح ٥٣٠٤ والتهذيب والاستبصار والاختصاص:

«له». ٧. في «ن»، «بح»: «ثمان». وفي حاشية «ل»: «ثمانية».

٨. في «بف»: «يقسم».

٩. في «ع، بح»: «أعلى».

١٠. في «بح»: «ثمان».

١١. في «ع، بف، جت» والفقيه، ح ٥٣٠٤ والتهذيب والاستبصار: «اثنا». وفي «ن»، «بح»: «اثنتي».

١٢. في «ع، م، بح، جت» والوافي والوسائل، ح ٣٥٧٤٠ والتهذيب والاختصاص: «عشرة».

١٣. في «ع، ك، ل، م، بح، جت» والوافي والوسائل، ح ٣٥٧٤٠: «وَسِتَّ عَشْرَةَ».

١٤. في الوسائل، ح ٣٥٧٤٠ والاستبصار: «-سَنًا».

مِنَ الْمُقَادِيمِ إِذَا كُسِرَتْ حَتَّى تَذْهَبَ^١ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ^٢، فَدَيْتُهَا كُلُّهَا^٣ سِتَّةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَفِي كُلِّ سَنَةٍ مِنَ الْمَوَاخِيرِ^٤ إِذَا كُسِرَتْ حَتَّى تَذْهَبَ^٥، فَإِنَّ دَيْتَهَا^٦ مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا، وَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ^٧ سَنًا، فَدَيْتُهَا كُلُّهَا أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، فَجَمِيعُ دِيَةِ الْمُقَادِيمِ وَالْمَوَاخِيرِ مِنَ الْأُسْتَانِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَإِنَّمَا وَضِعَتِ الدِّيَةُ عَلَى هَذَا، فَمَا زَادَ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ سَنًا فَلَا دِيَّةَ لَهُ، وَمَا نَقَصَ فَلَا دِيَّةَ لَهُ؛ هَكَذَا وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَالَ: فَقَالَ الْحَكَمُ: فَقُلْتُ: إِنَّ الدِّيَاتِ إِنَّمَا كَانَتْ تُؤْخَذُ قَبْلَ الْيَوْمِ مِنَ الْإِبْلِ وَالْبَقَرِ^٨ وَالْغَنَمِ؟

٣٣٠ / ٧ قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْبَوَادِي قَبْلَ الْإِسْلَامِ، فَلَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ وَكَثُرَتْ^٩ الْوَرَقُ فِي النَّاسِ، فَتَسَمَّهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْوَرِقِ». قَالَ الْحَكَمُ: فَقُلْتُ لَهُ^{١٠}: أَرَأَيْتَ^{١١}، مَنْ كَانَ الْيَوْمَ مِنْ أَهْلِ الْبَوَادِي مَا الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الدِّيَةِ الْيَوْمَ: إِبِلٌ أَوْ وَرَقٌ؟

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ح ٣٥٧٤٠ والتهذيب والاستبصار. وفي «جت، جد» والمطبوع: «حتى يذهب».

٢. في الوافي والاختصاص: «+ وهي اثنتا عشرة سناً». وفي الفقيه: «+ وهي اثنا عشر سناً».

٣. في «بف» والتهذيب والاستبصار: «وهي اثنا [في الاستبصار: «اثنتا»] عشر سناً بدل «فديتها كلها».

٤. في الفقيه، ح ٥٣٠٤ والاختصاص: «الأضراس».

٥. هكذا في معظم النسخ والوسائل. وفي «بف» والمطبوع: «حتى يذهب». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٦. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «- إذا كسرت حتى يذهب فإن ديتها».

٧. في «ع، ك، ل، م، ي» والوافي: «ست عشرة».

٨. في الاختصاص: «- والبقر».

٩. في الوافي والفقيه، ح ٥٣٠٤ والتهذيب والاختصاص: «وكثر».

١٠. في «بن» والوسائل: «قلت» بدل «فقلت له».

١١. في «ك»: «أما رأيت» بدل «أرأيت».

قَالَ^١: فَقَالَ: «الْإِيلُ الْيَوْمَ مِثْلُ الْوَرِقِ، بَلْ هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَرِقِ فِي الدِّيَةِ، إِنَّهُمْ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْهُمْ^٢ فِي الدِّيَةِ^٣ الْخَطَا مِائَةً مِنَ الْإِيلِ يُحْسَبُ لِكُلِّ بَعِيرٍ مِائَةُ دِرْهَمٍ، فَذَلِكَ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ».

قُلْتُ لَهُ: فَمَا أَشْنَانُ الْمِائَةِ بَعِيرٍ؟

قَالَ^٦: فَقَالَ: «مَا حَالٌ عَلَيْهِ^٧ الْحَوْلُ ذُكْرَانُ كُلُّهَا^٨».

١٤٣٣٥ / ٢. ابْنُ مُحَبُّوبٍ^{١٠}، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوقَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١١} عَنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَأَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ: أَرَأَيْتَ مَا زَادَ فِيهَا^{١٢}

١. في «ع، ك، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل، ح ٣٥٤٤٨ والفقيه، ح ٥٣٠٤: - «قال».

٢. في «ك»: «بهم».

٣. في «م، ن، بح» والوسائل، ح ٣٥٤٤٨ والفقيه، ح ٥٣٠٤ والاختصاص: «دية». وفي «ك»: «اليوم».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٣٥٤٤٨ والفقيه، ح ٥٣٠٤ والتهذيب والاختصاص. وفي المطبوع: «بكل».

٥. في «ع، ك، ل، ن، بن، جت، جد» والوسائل، ح ٣٥٤٤٨ والتهذيب: - «درهم».

٦. في «بن» والوسائل، ح ٣٥٤٤٨ والفقيه، ح ٥٣٠٤: - «قال».

٧. في «ن، بح، جت» والفقيه، ح ٥٣٠٤ والتهذيب: «عليها».

٨. في الوسائل، ح ٣٥٤٤٨: - «ذكران كلها». وفي المرأة: «قوله^{١٣}»: «ما حال عليه الحول» هذا خلاف المشهور والأخبار السابقة، ولم أر قائلًا به، وقد مر الكلام فيه.

٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٥٣٠٤ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٤، ح ١٠٠٥ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٨، ح ١٠٨٩، معلقًا عن الحسن بن محبوب، وفي الأخير إلى قوله: «هكذا وجدناه في كتاب علي^{١٤}». الفقيه، ج ٤، ص ١٣٦، ح ٥٣٠٠، معلقًا عن أمير المؤمنين^{١٥}، إلى قوله: «وما نقص فلا دية له» مع اختلاف الاختصاص، ص ٢٥٤، مرسلاً عن الحسن بن محبوب، مع زيادة في آخره «والوافي، ج ١٦، ص ٧٠٩، ح ١٦٠٢٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٠١، ح ٣٥٤٤٨، من قوله: «إن الديات إنما كانت تؤخذ»؛ وفيه، ص ٣٤٣، ح ٣٥٧٤٠، إلى قوله: «هكذا وجدناه في كتاب علي^{١٦}».

١٠. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين.

١١. في «بن» والوسائل: «فيهما».

عَلَى عَشْرٍ^١ أَصَابِعٍ أَوْ نَقَصَ مِنْ عَشْرَةٍ^٢ فِيهَا دِيَّةٌ؟
 قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا حَكَمَ، الْخَلْفَةُ الَّتِي قُسِمَتْ عَلَيْهَا الدِّيَّةُ عَشْرَةٌ^٣ أَصَابِعٍ فِي
 الْيَدَيْنِ، فَمَا زَادَ أَوْ نَقَصَ فَلَا دِيَّةَ لَهُ، وَعَشْرَةٌ أَصَابِعٍ فِي الرِّجْلَيْنِ، فَمَا زَادَ أَوْ نَقَصَ فَلَا
 دِيَّةَ لَهُ^٤، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ
 الرِّجْلَيْنِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ^٥ سَلَلٍ فَهُوَ عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ دِيَةِ الصَّحَاخِ^٦.

٣٨- بَابُ آخَرُ^١

١٤٣٣٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ؛
 وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ جَمِيعاً قَالَا:
 عَرَضْنَا كِتَابَ الْفَرَائِضِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَا عليه السلام، فَقَالَ:
 «هُوَ صَحِيحٌ»^{١٢}.

١. في «بف، بن» والوسائل والتهديب والاختصاص: «عشرة».
٢. في «بح» والوافي: «عشر».
٣. في «ع، ل، م، ن، جت» والوافي: «عشر».
٤. في «ع، ل، بن» والوسائل: «ما».
٥. في «م، ن، جت» والوافي: «وعشر».
٦. في «ع، ل، ك» والتهديب: - «وعشرة أصابع في الرجلين فما زاد أو نقص فلا دية له».
٧. في الاختصاص: «منها».
٨. التهديب، ج ١٠، ص ٢٥٤، ح ١٠٠٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الاختصاص، ص ٢٥٥، مرسلأ عن زيادة بن سوفة، عن الحكم، عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ١٦، ص ٧١٤، ح ١٦٠٣٥، الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٤٥.
٩. في «ع، ل، جت» - «آخر».
١٠. في السند تحويل بعطف «محمد بن عيسى، عن يونس» على «أبيه، عن ابن فضال».
١١. لم يذكر متن لهذين السنتين كما لا يخفى. والظاهر أن هذين السنتين والسند الآتي بلا فصل تحت الرقم ٢، طرق ثلاثة لما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في دية الأعضاء.
- ويؤكد ذلك ما تقدم في ح ١٤٣١٧ وما ورد في ذيله، فلا حظ.
١٢. التهديب، ج ١٠، ص ٢٨٥، صدر ح ١١٠٧، والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٩، صدر ح ١١٢٤، معلقاً عن

١٤٣٣٧ / ٢. وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرْيَفٍ، عَنْ أَبِيهِ طَرْيَفِ بْنِ نَاصِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرِو الْمُتَطَبِّبُ، قَالَ:

عَرَضْتُهُ^١ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٢: «أَفْتَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَكَتَبَ النَّاسُ فُتْيَاهُ، وَكَتَبَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَمْرَائِهِ وَرُؤُوسِ أَجْنَادِهِ، فَمِمَّا^٣ كَانَ فِيهِ: إِنْ أُصِيبَ شَفْرُ الْعَيْنِ الْأَعْلَى فَشَتِرَ^٤، فَدَيْتُهُ ثُلُثُ دِيَةِ الْعَيْنِ: مِائَةٌ ٣٣١ / ٧ دِينَارٍ وَسِتَّةٌ وَيَسْتُونَ دِينَاراً وَثُلُثَا دِينَارٍ؛ وَإِنْ أُصِيبَ شَفْرُ الْعَيْنِ الْأَسْفَلِ فَشَتِرَ^٥، فَدَيْتُهُ نِصْفُ دِيَةِ الْعَيْنِ: مِائَتَانِ دِينَارٍ^٦ وَخَمْسُونَ دِينَاراً؛ وَإِنْ^٧ أُصِيبَ الْحَاجِبُ فَذَهَبَ شَعْرُهُ كُلُّهُ، فَدَيْتُهُ نِصْفُ دِيَةِ الْعَيْنِ: مِائَتَانِ دِينَارٍ وَخَمْسُونَ دِينَاراً^٨، فَمَا أُصِيبَ مِنْهُ فَقَلَى حِسَابِ ذَلِكَ».

«علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٩٥، صدر الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وبطرق أخرى أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٧٥، صدر الحديث الطويل ٥١٥٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٠٣، ح ١٦١٤٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٨٥، ح ٣٣٢٧٦.

١. في «ك»: «عرضت». وفي التهذيب: «عرضت هذه الرواية» بدل «عرضته».
٢. في «بف»: «وفي التهذيب، ح ١٠١٩: «فقال».
٣. في «بف»: «فيما». وفي «ك»: «فما».
٤. قال الجوهري: «الشفر - بالضم -: واحد أشعار العين، وهي حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر، وهو الهدب». الصحاح، ج ٢، ص ٧٠١ (شفر).
٥. قال الفيروز آبادي: «الشتر: القطع ... وبالتحريك: الانقلاب والجفن من أعلى وأسفل وانشقاقه، أو استرخاء أسفله». القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٨١ (شتر).
٦. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جد»، والوسائل والتهذيب، ح ١٠١٩. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مائة».
٧. في التهذيب: «مائتان» بدل «مائة دينار».
٨. في «ع، ل، م، ن، بن، جد» والتهذيب، ح ١١٤٨: «فان».
٩. في «ك»: «- وإن أُصِيبَ الْحَاجِبُ - إِلَى - وَخَمْسُونَ دِينَاراً».

«الأنف»:^١

«فَإِنْ قُطِعَ رَوْثَةُ الْأَنْفِ - وَهِيَ طَرْفُهُ^٢ - فَدَيْتُهُ خَمْسِمِائَةِ دِينَارٍ^٣؛ وَإِنْ أَنْفَذَتْ فِيهِ نَافِذَةٌ لَا تَنْسُدُ بِسَهْمٍ أَوْ رُمْحٍ، فَدَيْتُهُ ثَلَاثُمِائَةِ دِينَارٍ^٤ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلْثُ دِينَارٍ؛ وَإِنْ كَانَتْ نَافِذَةٌ، فَفِرَاتٌ وَالتَّأَمَّتْ، فَدَيْتُهَا خُمُسُ دِيَةِ رَوْثَةِ الْأَنْفِ: مِائَةُ دِينَارٍ، فَمَا أُصِيبَ مِنْهُ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ؛ وَإِنْ كَانَتْ نَافِذَةٌ فِي أَحَدِ^٥ الْمَنْخَرَيْنِ إِلَى الْخَيْشُومِ - وَهُوَ^٦ الْحَاجِزُ بَيْنَ الْمَنْخَرَيْنِ - فَدَيْتُهَا عَشْرُ دِيَةِ رَوْثَةِ الْأَنْفِ: خَمْسُونَ دِينَاراً، لِأَنَّهُ النِّصْفُ؛ وَإِنْ كَانَتْ نَافِذَةٌ فِي أَحَدِ^٧ الْمَنْخَرَيْنِ أَوْ الْخَيْشُومِ إِلَى الْمَنْخَرِ الْآخَرِ، فَدَيْتُهَا سِتَّةٌ^٨ وَسِتُّونَ دِينَاراً وَثَلْثَا دِينَارٍ.^٩»

١٤٣٣٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ،

١. في «ن» والفقيه والتهذيب، ح ١١٤٨: - «الأنف».

٢. في «بف» والفقيه والتهذيب، ح ١١٤٨: - «وهي طرفه».

٣. في الفقيه والتهذيب: + «نصف الدية».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «جت»: «فإن». وفي المطبوع: «إن» بدون الواو.

٥. في «بف» والفقيه والتهذيب، ح ١١٤٨: - «دينار».

٦. في «بن»: - «روثة».

٧. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» والتهذيب ح ١١٤٨. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إحدى».

٨. في «جت»: «وهي».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتهذيب. وفي «بف» والمطبوع: «إحدى».

١٠. في «جد»: «ست».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٨، ح ١٠١٩، معلقاً عن سهل بن زياد، إلى قوله: «وخمسون ديناراً فما أصيب منه فعلى حساب ذلك». وفيه، ص ٢٩٨، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن سهل بن زياد، وبطرق أخرى أيضاً عن ظريف بن ناصح. الفقيه، ج ٤، ص ٨٠، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، بسنده عن ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطبيب، عن أبي عبد الله عليه السلام الواسطي، ج ١٦، ص ٧٧٩، ح ١٦١٤٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٨٩، ح ٣٥٦٤٢، إلى قوله: «وخمسون ديناراً فما أصيب منه فعلى حساب ذلك»؛ وفيه، ص ٢٩٣، ح ٣٥٦٤٧، من قوله: «فإن قطع روثه الأنف».

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَضَى فِي خِزْمِ الْأَنْفِ ثَلَاثَ دِينَارٍ
الْأَنْفِ^١،^٢.

(بَابُ الشَّقَتَيْنِ):

١٤٣٣٩ / ٤. وَبِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ^٣، قَالَ:

«وَإِذَا قُطِعَتِ الشَّقَّةُ الْعُلْيَا وَاسْتَوْصِلَتْ، فَدَيْتُهَا خَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ، فَمَا قُطِعَ مِنْهَا
فَبِحَسَابِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ^٤ انشَقَّتْ حَتَّى تَبْدُوَ مِنْهَا الْأَسْنَانُ، ثُمَّ دُوِيَتْ وَبَرَّأَتْ^٥ وَالتَّامَتْ،
فَدَيْتُهَا مِائَةَ دِينَارٍ، فَذَلِكَ خُمُسُ دِيَةِ الشَّقَّةِ إِذَا قُطِعَتْ فَاسْتَوْصِلَتْ^٦، وَمَا قُطِعَ مِنْهَا
فَبِحَسَابِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ^٧ شَتِرَتْ^٨، فَشِيتَتْ شَيْنًا قَبِيحًا، فَدَيْتُهَا مِائَةُ دِينَارٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ
دِينَارًا وَثَلَاثَ دِينَارٍ^٩؛ وَدِيَةُ الشَّقَّةِ السُّفْلَى إِذَا اسْتَوْصِلَتْ ثَلَاثَا الدِّيَةِ: سِتْمِائَةُ وَبِسْتِئَةٍ

١. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ١٢٩: «لم يذكر الأصحاب فيما رأينا حكم خرم الأنف وإنما ذكروا في خرم الأذن
ثلث دية الأذن، إلا يحيى بن سعيد، حيث قال في جامعه: «في خرم الأنف ثلث دية». وقال ابن حمزة في
الوسيلة: إن شق الأنف كان حكمه حكم الدامية والموضحة في الرأس».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٦، ح ١٠١٤، معلقاً عن سهل بن زياد الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٦، ح ١٥٩٩٢: الوسائل،
ج ٢٩، ص ٢٩٣، ح ٣٥٦٤٨.

٣. المراد من الإسناد الأول هي الطرق الثلاثة المتقدمة في الباب السابق المنتهية إلى أمير المؤمنين عليه السلام. والتعبير
بالإسناد الأول لملاحظ تخلي رواية مسمع في البين. يرشدك إلى هذا ما يأتي في ذيل خبرنا هذا من «وفي رواية
ظريف [بن ناصح]»: فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنْ رِوَايَةِ ظُرَيْفِ بْنِ نَاصِحٍ هُوَ الطَّرِيقُ الثَّالِثُ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ، فَلَا حَظَّ.

٤. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٣٥٦٤٩. وفي «جد»: «وإن». وفي المطبوع: «فإذا».

٥. في «بن»: «حتى يبدو». وفي الوافي: «فبدا» بدل «حتى تبدو».

٦. في الوافي: «فبرئت». ٧. في «بن» والوسائل، ح ٣٥٦٤٩: «واستوصلت».

٨. في «بن» و«وإن». ٩. في «ك» و«بن»: «اشترت».

١٠. في الفقيه والتهذيب: «فديتها مائة دينار و ستة وستون ديناراً و ثلثا دينار». واستظهر العلامة المجلسي في
المرآة صحة ما في الفقيه والتهذيب وقال: «وهو أصح وأوفق بأقوال الأصحاب وسائر أجزاء الخبر؛ لأنه ثلث
دية الشفة العليا، ولعله من النسخ».

وَيَسْتَوْنَ دِينَارًا وَثَلَاثًا دِينَارًا، فَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَبِحَسَابِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ انْشَقَّتْ حَتَّى تَبْدُوَ
 ٣٣٢/٧ الْأُسْنَانُ مِنْهَا^١، ثُمَّ بَرَأَتْ وَالتَّامَتْ، فَدَيْتُهَا مِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ^٢ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلَاثُ دِينَارٍ^٣؛
 وَإِنْ أُصِيبَتْ فَحِشِنَتْ شَيْنًا قَبِيحًا، فَدَيْتُهَا ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلَاثُ دِينَارٍ،
 وَذَلِكَ نِصْفُ دَيْتِهَا^٤.

● وَفِي رِوَايَةِ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ^٥، قَالَ: فَسَأَلْتُ^٦ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧ عَنِ ذَلِكَ، فَقَالَ:
 «بَلَّغْنَا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٨ فَضَّلَهَا، لِأَنَّهَا^٩ تُمَسِّكُ^{١٠} الطَّعَامَ مَعَ الْأُسْنَانِ فَلِذَلِكَ فَضَّلَهَا
 فِي حُكْمَتِهِ^{١١}».

(الْخَدُّ)^{١١}:

«وَفِي الْخَدِّ إِذَا كَانَ^{١٢} فِيهِ نَافِذَةٌ يَرَى مِنْهَا جَوْفَ الْفَمِ، فَدَيْتُهَا مِائَتًا دِينَارًا؛ فَإِنْ^{١٣}
 دُووِي فَبَرَأَ وَالتَّامَ وَبِهِ أَثَرُ بَيِّنٍ وَشَتْرَ فَاجِشْ، فَدَيْتُهُ خَمْسُونَ دِينَارًا؛ فَإِنْ^{١٤} كَانَتْ نَافِذَةٌ
 فِي الْخَدَّيْنِ كِلَيْهِمَا، فَدَيْتُهَا مِائَةٌ دِينَارًا، وَذَلِكَ نِصْفُ دِيَةِ الْتِي يَرَى مِنْهَا الْفَمَ؛ فَإِنْ

١. في «ن»: «حَتَّى يَبْدُوَ». ٢. في «م، جد»: «مِنْهَا الْأُسْنَانُ».

٣. في «ك، ن»: «ثَلَاثُ».

٤. في المرأة: «قَوْلُهُ^٥: مِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلَاثُ دِينَارٍ، أَقُولُ: هِيَ خَمْسُ دِيَةِ الشِّفَةِ السُّفْلَى كَمَا مَرَّ فِي الْعِلْيَا، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الشِّفَتَيْنِ فَهُوَ نِصْفُ دِيَةِ الشِّفَةِ السُّفْلَى، وَلَا يَوَافِقُ مَا مَرَّ، وَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَكَأَنَّهُ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ الشِّفَةِ السُّفْلَى أَوْ مِنْ سَهْوِ الرِّوَاةِ».

٥. في «ع، ك، ل، ن، بح، بن، جت»: «- بَنِ نَاصِحٍ».

٦. في «ن، بف»: «سَأَلْتُ». ٧. في الفقيه والتَّهْذِيبِ: «أَبَا جَعْفَرٍ».

٨. في «ك»: «وَلَا تُنْهَى». ٩. في الوسائل، ح ٣٥٦٤٩٨: «+ «الْمَاءُ وَ»».

١٠. في المرأة: «قَوْلُهُ^{١١}: فِي حُكْمَتِهِ، أَيِ فِي أَصْلِ الدِّيَةِ أَوْ فِيمَا يَلْزَمُ فِي الْإِنْشِقَاقِ؛ حَيْثُ كَانَ فِي الْعِلْيَا الثَّلَاثُ وَفِي السُّفْلَى النِّصْفُ كَمَا عُرِفَتْ».

١١. في «م، جد»: «وَحَاشِيَةُ جت»: «بَابُ الْخَدِّ بِدَلِّ الْخَدِّ».

١٢. في الوسائل، ح ٣٥٦٥١: «كَانَتْ».

١٣. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَسَائِلُ، ح ٣٥٦٥١. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَإِنْ».

١٤. في «جت»: «فَإِذَا».

كَانَتْ زَمِيَّةٌ^١ يَنْضَلُ يَثْبُتُ فِي الْعَظَمِ حَتَّى يَنْفَذَ^٢ إِلَى الْخَنَكِ، فَدَيْتُهَا مِائَةٌ وَخَمْسُونَ دِينَارًا، جُعِلَ مِنْهَا خَمْسُونَ دِينَارًا لِمَوْصَحَتِهَا؛ فَإِنْ^٣ كَانَتْ نَاقِبَةً^٤ وَلَمْ يَنْفَذْ^٥ فِيهَا^٦، فَدَيْتُهَا مِائَةٌ دِينَارٍ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُوَضَّحَةً فِي شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ، فَدَيْتُهَا خَمْسُونَ دِينَارًا، فَإِنْ كَانَ لَهَا شَيْنٌ، فَدِيَّةٌ^٧ شَيْنِهِ مَعَ دِيَّةِ مُوَضَّحَتِهِ^٨؛ فَإِنْ كَانَ^٩ جُزْحًا وَلَمْ يُوضَحْ^{١٠}، ثُمَّ بَرَأَ وَكَانَ فِي الْخَدَّيْنِ^{١١}، فَدَيْتُهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ؛ فَإِنْ كَانَ فِي الْوَجْهِ صُدْعٌ^{١٢}، فَدَيْتُهُ ثَمَانُونَ دِينَارًا^{١٣}؛ فَإِنْ^{١٤} سَقَطَتْ مِنْهُ جِذْمَةٌ^{١٥} لَحْمٍ وَلَمْ يُوضَحْ^{١٦} وَكَانَ قَدَرُ الدَّرْهِمِ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ، فَدَيْتُهُ ثَلَاثُونَ دِينَارًا؛ وَدِيَّةُ الشَّجَّةِ إِذَا كَانَتْ تُوضَحُ^{١٧} أَرْبَعُونَ دِينَارًا إِذَا كَانَتْ فِي الْخَدِّ، وَفِي مُوَضَّحَةِ الرَّأْسِ خَمْسُونَ دِينَارًا؛ فَإِنْ نُقِلَ مِنْهَا^{١٨} الْعِظَامُ، فَدَيْتُهَا مِائَةٌ^{١٩} وَخَمْسُونَ دِينَارًا؛ فَإِنْ^{٢٠} كَانَتْ نَاقِبَةً^{٢١} فِي الرَّأْسِ، فَتِلْكَ الْمَأْمُومَةُ دَيْتُهَا ثَلَاثُمِائَةٍ ٣٣٣/٧

١. في «بف»: «نافذة».
٢. في «ع، ل، ب، ف»: «حتى تنفذ».
٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٣٥٦٥١. وفي المطبوع: «وإن».
٤. في «ع، م، ب، ح، بن، جد»: «واقبة».
٥. في «د، ل، ب، ح، بن، جت»: «ولم تنفذ».
٦. في «بف»: «فيها».
٧. في «بف»: «في جد»: «فديته».
٨. في الفقيه والتهذيب: «فدية شينها ربع دينة موضحتها».
٩. في حاشية «جت»: «كانت».
١٠. في الوسائل، ح ٣٥٦٥١: «لم توضح».
١١. في الفقيه والتهذيب: «وأثر».
١٢. الصدع: الشق والتقطع. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٦ (صدع).
١٣. في المرأة: «كان مقتضى القواعد أن يكون فيه مائة دينار قيمة عشرة من الإبل، إلا أن يحمل على ما إذا صلح من غير عثم ولا عيب، فإن فيه أربعة أخماس دية الكسر، لكن سيأتي في هذه الرواية أن حكم الصدع غير حكم الكسر، وأن في الصدع أربعة أخماس دية الكسر، ولم يتعرض له الأصحاب».
١٤. في «ن»: «وإن».
١٥. الجذمة: القطعة من الحبل وغيره. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨٣ (جذم).
١٦. في «ع، ل، م، بن، جت»: «ولم توضح».
١٧. في «ن»: «يوضح».
١٨. في الوسائل، ح ٣٥٦٥١: «منها».
١٩. في الوسائل، ح ٣٥٦٥١: «+ «دينار».
٢٠. في «م، بن، جد»: «وإن».
٢١. في «م، بن، جد»: «واقبة». وفي «بف»: «والخذ وفي موضحة - إلى - فإن».

وَتَلَاثَةٌ^١ وَتَلَاثُونَ دِينَارًا وَتَلْت دِينَارًا^٢.

١٤٣٤٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^٣، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي اللَّطْمَةِ يَسْوَدُ أَثَرُهَا فِي
الْوَجْهِ أَنْ أَرُشَهَا سِتَّةَ دَنَانِيرَ؛ فَإِنْ^٤ لَمْ تَسْوَدْ^٥ وَاخْضَرَّتْ، فَإِنْ^٦ أَرُشَهَا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ؛ فَإِنْ
اخْضَرَّتْ^٧ وَلَمْ تَخْضَرْ^٨، فَإِنْ أَرُشَهَا دِينَارًا وَتَنْصَفَ^٩.
(الْأُذُنُ)^{١٠}:

١٤٣٤١ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ:

﴿كَانَتْ نَاقِبَةً﴾.

١. فِي «بِف» - «وَتَلَاثَةٌ». وَفِي «ن»: «وَتَلَاثٌ».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٩٩، ضَمَّنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ ١١٤٨، مَعْلَقًا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، وَبَطَّرَقَ أُخْرَى أَيْضًا عَنْ
ظُرَيْفِ بْنِ نَاصِحٍ. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٨١، ضَمَّنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ ٥١٥٠، بِسَنَدِهِ عَنْ ظُرَيْفِ بْنِ نَاصِحٍ، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ الْحُسَيْنِ الرَّوَاسِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ الطَّبِيبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. فَفَقَّ الرِّضَا عليه السلام، ص ٣١٧،
مِنْ قَوْلِهِ: «وَفِي الْخَدِّ» وَفِي كُلِّ الْمَصَادِرِ مَعَ اخْتِلَافٍ بِسِيرَةِ الْوَاقِيِّ، ج ١٦، ص ٧٧٩، ح ١٦١٤٥: «الْوَسَائِلُ،
ج ٢٩، ص ٢٩٤، ح ٣٥٦٤٩، إِلَى قَوْلِهِ: «وَفَلَذَلِكَ فَضَّلَهَا فِي حُكْمَتِهِ»؛ وَفِيهِ، ص ٢٩٥، ح ٣٥٦٥١، مِنْ قَوْلِهِ:
«وَفِي الْخَدِّ».

٣. فِي الْوَسَائِلِ: «ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ» بِدَلِّ «ابْنِ مَحْبُوبٍ». وَالمُتَكَثِّرُ فِي كِتَابِ الْدِيَاتِ، رَوَاةُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ.

٤. فِي الْوَاقِيِّ وَالتَّهْذِيبِ، ح ١٠٨٤: «وَابْنُ».

٥. فِي «ن»: «وَالوَاقِيُّ وَالتَّهْذِيبُ، ح ١٠٨٤: «لَمْ يَسْوَدْ». وَفِي «جِد»: «لَمْ تَسْوَدْ».

٦. فِي «جِد»: «إِنْ» بِدُونِ الْفَاءِ.

٧. فِي «ع، ل، م، ن، بَن، جِد»، وَحَاشِيَةُ «جَت» وَالْوَسَائِلُ: «أَحْمَازَت».

٨. فِي «ع، ل، م، ن، بَع، بَن، جِد»، وَحَاشِيَةُ «جَت» وَالْوَسَائِلُ: «تَخْضَارَ».

٩. التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٧٧، ح ١٠٨٤؛ وَ ص ٢٩٤، ح ١١٤٥، مَعْلَقًا عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، مَعَ زِيَادَةٍ فِي
آخِرِهِ. الْوَاقِيُّ، ج ١٦، ص ٧٠٥، ح ١٦٠١٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٩، ص ٣٨٤، ح ٣٥٨٢٨.

١٠. فِي «جِد» وَحَاشِيَةُ «م، جَت»: «بَابُ الْأُذُنِ» بِدَلِّ «الْأُذُن».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَضَى فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ ثَلَاثَ^٢ دِيَّةِ الْأُذُنِ»^٣.

١٤٣٤٢ / ٧. وَبِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ^٤: «فِي الْأُذُنَيْنِ إِذَا قُطِعَتْ إِحْدَاهُمَا، فِدْيَتُهَا خَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ، وَمَا قُطِعَ^٥ مِنْهَا فَيَحْسَابُ ذَلِكَ»^٦.

(الْأَسْنَانُ):^٧

قَالَ^٨: «وَفِي^٩ الْأَسْنَانِ فِي^{١٠} كُلِّ بَسَنٍ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَالْأَسْنَانُ^{١١} كُلُّهَا سَوَاءٌ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ^{١٢} يَقْضَى^{١٣} فِي الثَّيْتَةِ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَفِي الرَّبَاعِيَةِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا، وَفِي النَّابِ ثَلَاثُونَ^{١٤} دِينَارًا، وَفِي الضَّرْسِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا؛

١. في «ك، ل، م، ن، بن، جت» والوسائل: - «قال».

٢. في الجعفریات: «نصف».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٦، ح ١٠١٣، معلقًا عن سهل بن زياد. وفيه، ص ٢٦١، ح ١٠٣٤، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع زيادة في آخره. الجعفریان، ص ١٢٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن علي عليه السلام، مع زيادة في أوله. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٥، ضمن ح ١٠٧٤، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، من دون الإسناد إلى علي عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣١٥. الوافي، ج ١٦، ص ٦٩٥، ح ١٥٩٩١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٧، ح ٣٥٦٥٣.

٤. المراد من الإسناد الأول، الطرق الثلاثة المتقدمة إلى ما روي عن أمير المؤمنين في دية الأعضاء.

٥. في «ك»: «قطعت».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠٤، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقًا عن سهل بن زياد، وبطرق أخرى أيضاً عن ظريف بن ناصح. الفقيه، ج ٤، ص ٨٨، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، بسنده عن ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطبيب، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٢٤٥، ح ٩٧٠. الوافي، ج ١٦، ص ٧٩٧، ح ١٦١٤٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٦، ح ٣٥٦٥٢.

٧. في «جد» وحاشية «م، جت»: «باب الأسنان».

٨. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فيأتي عليه الطرق الثلاثة المذكورة.

٩. في الفقيه والتهذيب: «وجعل في».

١٠. في «بح»: «في».

١١. في الفقيه والتهذيب: «وجعل الأسنان».

١٢. في «ن، بح»: «في الأول».

١٣. في الفقيه والتهذيب: «يجعل».

١٤. في «ن، أربعون».

فَإِذَا^١ اسْوَدَّتِ السَّنُّ إِلَى الْحَوْلِ وَلَمْ تَسْقُطْ، فَدَيْتُهَا دِيَّةُ السَّاقِطَةِ^٢؛ خَمْسُونَ دِينَاراً؛ وَإِنْ^٣ انْصَدَعَتْ وَلَمْ تَسْقُطْ، فَدَيْتُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً، وَمَا انْكَسَرَ مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ فَبِحِسَابِهِ مِنَ الْخَمْسِينَ دِينَاراً؛ فَإِنْ سَقَطَتْ بَعْدَ وَهْيِ سَوْدَاءٍ، فَدَيْتُهَا اثْنَا عَشَرَ دِينَاراً وَيُضَفُّ دِينَارٌ، فَمَا انْكَسَرَ مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ فَبِحِسَابِهِ مِنَ الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ دِينَاراً^٤.

١٤٣٤٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيِّدَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْأَسْنَانُ كُلُّهَا سَوَاءٌ، فِي كُلِّ سَنٍّ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ^٥». ١٤٣٤٤ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ^٦، عَنْ

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «فإن».

٢. في «ك، بف»: «الساقط».

٣. في «ن، جت» والوسائل: «فإن».

٤. في «ل» والفقيه والتهذيب: «وإن».

٥. في الفقيه: «+ خمسة وعشرون ديناراً، فإن انصدعت وهي سوداء فديتها».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠٠، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن سهل بن زياد، وبطرق أخرى أيضاً عن ظريف بن ناصح. الفقيه، ج ٤، ص ٨٢، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، بسند عن ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطبيب. الوافي، ج ١٦، ص ٧٨٨، ح ١٦١٤٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٧، ح ٣٥٦٥٥.

٧. في «بج»: «+ ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم أو غيره، عن أبان، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: الأسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٥، ح ١٠٠٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ١٠٩٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. وفي الكافي، كتاب الديات، باب دية الجراحات والشجاج، ح ١٤٣٣١؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٧، ح ١٠١٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١٠٩٨، بسند آخر، وتعام الرواية هكذا: «وسألته عن الأسنان فقال: دينهن سواء». فقه الرضا عليه السلام، ص ٣١٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧١١، ح ١٦٠٢٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٨، ح ٣٥٦٥٦.

٩. في «بف، جت»: «وغيره».

أَبَانٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: إِذَا اسْوَدَّتِ الثَّنِيَّةُ، ٣٣٤/٧ جُعِلَ فِيهَا الدِّيَّةُ»^٢.

١٠ / ١٤٣٤٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ الْأَسْنَانِ؟ فَقَالَ: «هِيَ سَوَاءٌ فِي الدِّيَّةِ»^٣.

١١ / ١٤٣٤٦. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «السُّنُّ إِذَا ضَرَبَتْ انْتَضَرَّتْ بِهَا سَنَةٌ، فَإِنْ وَقَعَتْ أُغْرِمَ الضَّارِبُ خَمْسِمِائَةَ ذَرَمٍ، وَإِنْ لَمْ تَقَعْ وَاسْوَدَّتْ أُغْرِمَ ثَلَاثِي دِيَّتِهَا»^٤.

١. قال الشيخ الطوسي بعد ذكره هذه الرواية: «فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على التفصيل الذي ذكرناه في الرواية الأولى من إيجاب ثلثي الدية فيها دون الدية الكاملة». الاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٠، ذيل الحديث ١٠٩٦.
٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٦، ح ١٠٠٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ١٠٩٦، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٦، ص ٧١٢، ح ١٦٠٢٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٨، ح ٣٥٦٥٧.
٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي «بف» والمطبوع والوافي: «في الدية سواء». وقال الشيخ الطوسي - بعد نقله هذا الحديث وآخر قريب منه -: «فالوجه في هذين الخبرين والخبر الذي قدمناه في رواية العلاء بن الفضيل أن نحملها على الشنايا ومقاديم الأسنان دون مواخيرها؛ لأنها هي المتساوية في الدية، ودية كل واحد منها خمسمائة درهم حسب ما قدمناه، وإنما جعلنا ذلك للخبر الذي روينا مفضلاً من الفرق بين مواخير الأسنان ومقاديمها ولا يجوز أن تضاد الأخبار». التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٥، ذيل الحديث ١٠٠٧.
٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٥، ح ١٠٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٩، ح ١٠٩١، معلقاً عن أحمد بن أبي عبد الله الوافي، ج ١٦، ص ٧١١، ح ١٦٠٢٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٨، ح ٣٥٦٥٩.
٥. في «ن»: «فيها».
٦. في الوسائل: «الدية».
٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٥، ح ١٠٠٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٠، ح ١٠٩٥، معلقاً عن أحمد بن محمد النقي، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥٢٩٩، معلقاً عن ابن محبوب، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٦، ص ٧١١، ح ١٦٠٢٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٨، ح ٣٥٦٥٨.

١٢/١٤٣٤٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ^١:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَضَى فِي سِنِّ الصَّبِيِّ قَبْلَ أَنْ يَنْتَعِزَّ^٢ بَعِيرًا
بَعِيرًا^٣ فِي كُلِّ سِنٍّ^٤».

(التَّرْقُوةُ)^٥:

١٣/١٤٣٤٨. رَجَعَ إِلَى الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ^٦، قَالَ:

«وَفِي التَّرْقُوةِ إِذَا انْكَسَرَتْ فَجَبَرْتَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ أَرْبَعُونَ دِينَارًا؛ فَإِنْ
انْصَدَعَتْ، فَدَيْتَهَا أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ^٧ كَسَرَهَا: اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا؛ فَإِنْ أَوْضَحَتْ، فَدَيْتَهَا
خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا، وَذَلِكَ^٨ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ ثَمَانِيَةٍ^٩ مِنْ دَيْتِهَا إِذَا انْكَسَرَتْ؛ فَإِنْ
نُقِلَ مِنْهَا الْعِظَامُ، فَدَيْتَهَا نِصْفُ دِيَةِ كَسَرِهَا: عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِنْ نَقِبَتْ، فَدَيْتَهَا رُبْعُ
دِيَةِ كَسَرِهَا: عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ^{١٠}».

١. في «بح» بفتح، وفي «مسمع بن عبد الملك».

٢. في «ك» -: «أن».

٣. قال الجوهري: «إذا سقطت رِوَاضُ الصَّبِيِّ قِيلَ: فَهُوَ مَشْغُورٌ، فَإِذَا نَبَتَ قِيلَ: أَتَفَرَّ، وَأَصْلُهُ ائْتَفَرَ، فَقُلِبَتْ الشَّاءُ تَاءً ثُمَّ أُذْغِمَتْ». الصحاح، ج ٢، ص ٦٠٥ (تفر).

٤. في «بف» -: «بغير».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٦، ح ١٠١٠، معلقاً عن سهل بن زياد. وفيه، ص ٢٦١، ح ١٠٣٣، بسند آخر. الجعفریات، ص ١٣٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧١٢، ح ١٦٠٣٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٩، ح ٣٥٦٦٠.

٦. في «جد» وحاشية «م، جت»: «باب الترقوة بدل «الترقوة». وفي «ك»: «من الترقوة». وفي الوافي: - «الترقوة».

٧. إشارة إلى الطرق الثلاثة المتقدمة.

٨. في التهذيب: + «دية».

٩. في «بح» -: «فذلك».

١٠. في «ك» -: «فإذا».

١١. في الفقيه: + «أجزاء».

(الْمَنْكِبُ)^١:

«وَدِيَّةُ الْمَنْكِبِ إِذَا كُسِرَ الْمَنْكِبُ^٢ خُمُسُ دِيَّةِ الْيَدِ: مِائَةُ دِينَارٍ؛ فَإِنْ كَانَ^٣ فِي الْمَنْكِبِ^٤ صَدْعٌ، فَدِيَّتُهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِيَّةِ^٥ كُسْرِهِ: ثَمَانُونَ دِينَاراً؛ فَإِنْ أَوْضَحَ، فَدِيَّتُهُ رُبْعُ دِيَّةِ كُسْرِهِ: خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ دِينَاراً؛ فَإِنْ نَقَلْتَ مِنْهُ الْعِظَامَ، فَدِيَّتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ وَخَمْسَةُ وَسَبْعُونَ دِينَاراً، مِنْهَا مِائَةُ دِينَارٍ دِيَّةُ كُسْرِهِ، وَخَمْسُونَ دِينَاراً لِنَقْلِ عِظَامِهِ، وَخَمْسَةُ وَعِشْرُونَ دِينَاراً^٦ لِمَوْضِحَتِهِ^٧؛ فَإِنْ كَانَتْ نَاقِبَةً^٨، فَدِيَّتُهَا رُبْعُ دِيَّةِ كُسْرِهِ^٩؛ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ دِينَاراً؛ فَإِنْ رَضَّ فَعَثَمَ، فَدِيَّتُهُ ثَلَاثُ دِيَّةِ النَّفْسِ^{١٠}: ثَلَاثُمِائَةٍ^{١١} وَثَلَاثَةٌ^{١٢} ٣٣٥/٧ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلَاثُ دِينَارٍ؛ فَإِنْ^{١٣} فَكَّ، فَدِيَّتُهُ ثَلَاثُونَ دِينَاراً^{١٤}».

(الْعَصْدُ)^{١٥}:

«وَفِي الْعَصْدِ إِذَا انْكَسَرَتْ^{١٦}، فَجَبِرَتْ^{١٧} عَلَى غَيْرِ عَثَمٍ وَلَا عَيْبٍ، فَدِيَّتُهَا خُمُسُ دِيَّةِ

١. في «جد» وحاشية «م، جت»: «باب المنكب» بدل «المنكب».

٢. في الوسائل والفقهاء والتهذيب: - «المنكب».

٣. في «بف»: «كانت».

٤. في «بف»: - «في المنكب».

٥. في «بن» والوسائل: - «دية».

٦. في «بف»: - «ديناراً».

٧. في الوافي والفقهاء والتهذيب: «للموضحة».

٨. في «جد»: «ناقبة». وفي المرأة: «لعل المراد بالناقبة ما لم ينفذ إلى الجانب الآخر، فلا ينافي ما مر من حكم النافذة، وإن أمكن تخصيص الحكم السابق بما إذا كان في عضو فيه كمال الدية كما قيل، لكنه بعيد. والأول أظهر».

٩. في الوافي والفقهاء والتهذيب: «كسرها».

١٠. في المرأة: «هذا مخالف لما ذكره الأصحاب من أن فيه مع العثم ثلث دية العضو، ويمكن حمله على ما إذا شلت اليد ففيه ثلث دية اليد، وهو ثلث دية النفس».

١١. في الوافي والفقهاء والتهذيب: + «دينار».

١٢. في «ك»: - «وثلاثة».

١٣. في الوافي والفقهاء والتهذيب: + «كان».

١٤. في المرأة: «مخالف للمشهور» كما عرفت - وقال به ابن حمزة.

١٥. في «جد» وحاشية «م»: «باب العضد».

١٦. في الوافي والفقهاء والتهذيب: «كسرت».

١٧. في الوسائل: «انكسر فجبر» بدل «انكسرت فجبرت».

اليد^١: مائة دينار؛ وديته موضحتها رُبْع دية كسرها: خمسة وعشرون ديناراً؛ وديته نقل عظامها نصف دية كسرها: خمسون ديناراً؛ وديته نقيبها رُبْع دية كسرها: خمسة وعشرون ديناراً.

(المِرْفَقُ)^٢:

«وفي المِرْفَقِ إِذَا كَسِرَ فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عِثْمٍ وَلَا عَيْبٍ، فَدِيَتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ، وَذَلِكَ خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ؛ فَإِنْ^٣ انْصَدَعَ، فَدِيَتُهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ كَسْرِهِ^٤؛ ثَمَانُونَ دِينَاراً^٥؛ فَإِنْ نُقِلَ مِنْهُ الْعِظَامُ، فَدِيَتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ^٦ وَخَمْسَةٌ^٧ وَسَبْعُونَ دِينَاراً، لِلْكَسْرِ مِائَةُ دِينَارٍ، وَلِنَقْلِ الْعِظَامِ خَمْسُونَ دِينَاراً، وَلِلْمُوضَحَةِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً؛ فَإِنْ كَانَتْ^٨ نَاقِبَةً^٩، فَدِيَتُهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا: خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً^{١٠}؛ فَإِنْ رَضَّ الْمِرْفَقُ فَعَثَمَ، فَدِيَتُهُ ثُلُثُ دِيَةِ النَّفْسِ: ثَلَاثِمِائَةِ دِينَارٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثُلُثُ دِينَارٍ؛ فَإِنْ^{١١} كَانَ فُكًّا، فَدِيَتُهُ ثَلَاثُونَ دِينَاراً^{١٢}».

١. في المرأة: «هذا مخالف للمشهور؛ فإنهم جعلوا فيها إذا جبر على غير عثم أربعة أخماس دية الكسر، لكنه موافق لما سيأتي».

٢. في «جد» وحاشية «م»: «باب المرفق» بدل «المرفق».

٣. في «بن» والوسائل: «وإن».

٤. في الوافي: «كسرها».

٥. في «بف» - «وذلك خمس - إلى - ثمانون ديناراً». وفي الفقيه والتهذيب: «فإن أوضح فديته ربع دية كسره: خمسة وعشرون ديناراً».

٦. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل: «دينار».

٧. في «ن»: «وخمس».

٨. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «فيه». ٩. في «جد»: «ناقبة».

١٠. في «بف» - «ولنقل العظام - إلى - خمسة وعشرون ديناراً». وفي «ك»: «والموضحة خمسة وعشرون ديناراً».

١١. في «بف»: «وإن».

١٢. في الفقيه: «وفي المرفق الآخر مثل هذا سواء».

(السَّاعِدُ)^١:

«وَفِي السَّاعِدِ إِذَا كَسِرَ^٢ ثُمَّ جَبَرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا غَيْبٍ، فَدِيَّتُهُ ثَلَاثُ دِيَةِ النَّفْسِ؛ ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلَاثُ دِينَارٍ؛ فَإِنْ كَسِرَ إِحْدَى الْقَصَبَتَيْنِ مِنَ السَّاعِدِ، فَدِيَّتُهُ خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ؛ مِائَةُ دِينَارٍ؛ فَإِنْ كَسِرَتْ^٣ قَصَبَتَا السَّاعِدِ، فَدِيَّتُهَا خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ؛ مِائَةُ دِينَارٍ^٤؛ وَفِي الْكَسْرِ لِأَحَدِ الزُّنْدَيْنِ خُمُسُونَ دِينَاراً، وَفِي كُلِّهِمَا مِائَةُ دِينَارٍ؛ فَإِنْ انْصَدَعَتْ^٥ إِحْدَى الْقَصَبَتَيْنِ، فَفِيهَا أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِيَةِ إِحْدَى قَصَبَتَيِ السَّاعِدِ؛ أَرْبَعُونَ^٦ دِينَاراً؛ وَدِيَةُ مُوَضَّحَتِهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا؛ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً؛ وَدِيَةُ نَقْلِ عِظَامِهَا^٧ رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا؛ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً^٨؛ وَدِيَةُ نَقْلِهَا نِصْفُ دِيَةِ مُوَضَّحَتِهَا؛ اثْنَا عَشَرَ دِينَاراً وَنِصْفُ دِينَارٍ؛ وَدِيَةُ نَافِذَتِهَا خُمُسُونَ دِينَاراً؛ فَإِنْ^٩ كَانَتْ فِيهِ قَرْحَةٌ لَا تَبْزَأُ، فَدِيَّتُهَا ثَلَاثُ دِيَةِ السَّاعِدِ^{١٠}؛ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَذَلِكَ ثَلَاثُ دِيَةِ ٣٣٦/٧ الَّذِي^{١١} هِيَ فِيهِ».

١. في «جد» وحاشية «م»: «باب الساعد» بدل «الساعد».
٢. في «جت»: «انكسر».
٣. في «بن»: «وإن».
٤. في «بف»: «ولا عيب فديته - إلى - من الساعد».
٥. في «ك، ل، م، ن، يح، جت، جد»: «- ثلاث دية النفس - إلى - من الساعد فديته».
٦. في «ك، م، جت»: «انكسرت».
٧. في «م، ن»: «قصبة».
٨. في «بف» والفقيه والتهذيب: «- فإن كسرت قصبتي الساعد فديتها خمس دية اليد: مائة دينار».
٩. في «بف» والفقيه والتهذيب: «+ وأحدهما أيضاً في».
١٠. في «بف» والفقيه والتهذيب: «انصدع».
١١. في الوسائل: «ثمانون».
١٢. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «+ مائة دينار وذلك خمس دية اليد وإن كانت ناقبة فديتها».
١٣. في «ك»: «- ودية موضحتها ربع دية - إلى - عشرون ديناراً».
١٤. في «بف»: «وإن».
١٥. في المرأة: «قوله ثلاث دية ثلاث دية الساعد، المراد به ثلاث دية كسره، لا ثلاث نفس دية العضو».
١٦. في «بف، بن» والتهذيب: «التي».

(الرُّضْعُ)^١:

وِدْيَةٌ^٢ الرُّضْعِ^٣ إِذَا رَضَّ، فَجَبَرَ عَلَى غَيْرِ عَمٍّ وَلَا عَيْبٍ^٤، ثَلَاثُ دِيَّةِ الْيَدِ: مِائَةُ دِينَارٍ وَبِسْتُونَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَاراً.

(الْكُفُّ)^٥:

وَفِي الْكُفِّ إِذَا كَسِرَتْ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَمٍّ وَلَا عَيْبٍ، فَدِيَّتُهَا خُمُسُ دِيَّةِ الْيَدِ: مِائَةُ دِينَارٍ؛ وَإِنْ^٦ فَكَ الْكُفُّ^٧ فَدِيَّتُهُ^٨ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْيَدِ: مِائَةُ دِينَارٍ^٩ وَبِسْتُونَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَاراً؛ وَفِي مُوضَحَتِهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسْرِهَا: خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً؛ وَدِيَّةُ نَقْلِ عِظَامِهَا خَمْسُونَ^{١٠} دِينَاراً؛ نِصْفُ دِيَّةِ كَسْرِهَا؛ وَفِي نَافِذَتِهَا^{١١} إِنْ^{١٢} لَمْ تَنْسُدْ خُمُسُ دِيَّةِ الْيَدِ: مِائَةُ دِينَارٍ؛ فَإِنْ كَانَتْ نَاقِبَةً^{١٣}، فَدِيَّتُهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسْرِهَا^{١٤}: خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ

١. في «جت» والوسائل والفقهاء والتهذيب: «الرسغ». وفي «جد» وحاشية «م»: «باب الرسغ» بدل «الرسغ». والرسغ: لغة في الرسغ وهو: مفصل ما بين الساعد والكف، والساق والقدم. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤٥ (رسغ، رسغ).

٢. في «ك»: «دية» بدون الواو.

٣. في «جت»: «الرسغ».

٤. في المرأة: «الظاهر أَنَّ هَاهُنَا سَقَطَ، أَوْ لَفْظَتَا: «غَيْر» وَ«لَا» زِيدَتَا مِنَ النَّسَاجِ، فَإِنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّهُ مَعَ الْعَمِّ فِيهِ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْعَضْوِ، وَأَمَّا عَلَى سِيَاقِ مَا مَرَّ فِي الْمَكْبَرِ مِنْ أَنَّ مَعَ الْعَمِّ فِيهِ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْفَسْلِ لَا اسْتِبَاعَ فِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعَ غَيْرِ الْعَمِّ فِيهِ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْعَضْوِ».

٥. في «جد» وحاشية «م»: «جت»: «باب الكف». في «بف» والتهذيب: «فإن».

٦. في المرأة: «قوله ﷺ: وَإِنْ فَكَ الْكُفِّ، لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْفُكِّ، فَإِذَا صَارَتْ كَذَلِكَ فَفِيهَا ثَلَاثَا دِيَّةً».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع والتهذيب والفقهاء «فديتها».

٨. في «بف» - «دينار».

٩. في «بف» والفقهاء والتهذيب «مائة دينار وخمسة وسبعون» بدل «خمسون».

١٠. في حاشية «جت»: «إذا».

١١. في «بف»: «- خمس دية اليد - إلى - دية كسرها».

ديناراً؛ وفي دية الأصابع والقَصَبِ الَّتِي^١ فِي الْكَفِّ، فِيهِ الْإِنْهَامُ إِذَا قُطِعَ ثَلَاثُ دِيَةِ الْيَدِ: مِائَةُ دِينَارٍ وَسِتَّةٌ^٢ وَسِتُّونَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَارٍ؛ وَدِيَةُ قَصَبَةِ الْإِنْهَامِ الَّتِي فِي الْكَفِّ تُجَبَّرُ عَلَى غَيْرِ غَنَمٍ^٣ خُمُسُ دِيَةِ الْإِنْهَامِ: ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلَاثُ دِينَارٍ إِذَا اسْتَوَى جَبْرُهَا وَتَبَّتْ، وَدِيَةُ صَدْعِهَا سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَارٍ، وَدِيَةُ مُوضِحَتِهَا ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَدِيَةُ نَقْلِ عِظَامِهَا سِتَّةٌ عَشَرَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَارٍ، وَدِيَةُ نَقَبِهَا^٤ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَثَلَاثُ دِينَارٍ: نِصْفُ دِيَةِ نَقْلِ عِظَامِهَا، وَدِيَةُ^٥ مُوضِحَتِهَا نِصْفُ دِيَةِ نَاقِلَتِهَا^٦؛ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَدِيَةُ فَكِّهَا عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ، وَدِيَةُ الْمَفْصَلِ الثَّانِي مِنْ أَعْلَى الْإِنْهَامِ إِنْ كُسِرَ فَجُبِرَ عَلَى غَيْرِ غَنَمٍ وَلَا غَيْبٍ سِتَّةٌ عَشَرَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَارٍ، وَدِيَةُ الْمُوضِحَةِ إِنْ كَانَتْ^٧ فِيهَا أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ وَسُدُسُ دِينَارٍ^٨، وَدِيَةُ صَدْعِهَا ثَلَاثَةٌ^٩ عَشَرَ دِينَاراً وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَدِيَةُ نَقْلِ عِظَامِهَا خَمْسَةٌ^{١٠} دَنَانِيرٍ^{١١}، فَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَبِحَسَابِهِ^{١٢}.

(الأصابع)^{١٤}:

«وَفِي الْأَصَابِعِ فِي كُلِّ إِصْبَعٍ سُدُسُ دِيَةِ الْيَدِ: ثَلَاثَةٌ^{١٥} وَثَمَانُونَ دِينَاراً وَثَلَاثُ

١. في «ب» والفقيه والتهذيب: «الذي».

٢. في «ن»: «وست».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي «ج»: «المطبويع» + «ولا عيب».

٤. في «ن»: «ثلاث».

٥. في الوافي: «نقبها».

٦. في «ك»: «+ نقل عظامها ودية».

٧. في الوسائل: «ناقبتها».

٨. في «ب» والفقيه: «كان».

٩. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «+ ودية نقبه (وسائل: نقبها) أربعة دنانير وسدس دينار».

١٠. في «ن»: «ثلاث».

١١. في «ب»: «خمس».

١٢. في المرأة: «ولعل في العبارة هنا سقطاً، والظاهر أنه سقط من البين دية النقل، وذكر الفك، والمذكور إنما هو دية الفك، ولا يخفى على المتأمل».

١٣. في «ب»: «- وثلث دينار - إلى - منها فبحسابه».

١٤. في «ج»: «وحاشية م»: «باب الأصابع» بدل «الأصابع».

١٥. في «ك»: «ثلاث».

٣٣٧/٧ دينار^١، وَدِيَّةُ قَصَبٍ^٢ أَصَابِعِ الْكَفِّ^٣ سِوَى الْإِبْهَامِ دِيَّةُ كُلِّ قَصْبَةٍ عِشْرُونَ دِينَاراً وَثُلَاثَا دِينَارٍ، وَدِيَّةُ كُلِّ مُوضِحَةٍ فِي كُلِّ قَصْبَةٍ مِنَ الْقَصَبِ الْأَرْبَعِ^٤ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ وَسُدُسُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ نَقْلِ كُلِّ قَصْبَةٍ مِنْهُمْ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ وَثُلُثُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ كَسْرِ كُلِّ مَفْصِلٍ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ الَّتِي تَلِي الْكَفَّ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَاراً وَثُلَاثَا دِينَارٍ، وَفِي صَدْعِ كُلِّ قَصْبَةٍ مِنْهُمْ ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِينَاراً وَثُلُثُ^٥ دِينَارٍ، فَإِنْ كَانَ فِي الْكَفِّ قَرَحَةٌ لَا تَنْبَرَأُ، فِدْيَتُهَا ثَلَاثَةُ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثُلُثُ دِينَارٍ، وَفِي نَقْلِ عِظَامِهِ^٦ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ وَثُلُثُ دِينَارٍ^٧، وَفِي مُوضِحَتِهِ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَسُدُسُ دِينَارٍ، وَفِي نَقْبِهِ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَسُدُسُ دِينَارٍ، وَفِي فَكِّهِ خَمْسَةَ دَنَانِيرَ. وَدِيَّةُ الْمَفْصِلِ الْأَوْسَطِ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ إِذَا قُطِعَ، فِدْيَتُهُ خَمْسَةَ وَخَمْسُونَ دِينَاراً وَثُلُثُ دِينَارٍ، وَفِي كَسْرِهِ أَحَدَ عَشَرَ دِينَاراً وَثُلُثُ دِينَارٍ، وَفِي صَدْعِهِ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ وَنِصْفُ دِينَارٍ، وَفِي مُوضِحَتِهِ دِينَارَانِ^٨ وَثُلَاثَا دِينَارٍ، وَفِي نَقْلِ عِظَامِهِ خَمْسَةَ دَنَانِيرَ وَثُلُثُ دِينَارٍ^٩، وَفِي نَقْبِهِ دِينَارَانِ وَثُلَاثَا دِينَارٍ، وَفِي فَكِّهِ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ وَثُلَاثَا دِينَارٍ. وَفِي الْمَفْصِلِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ إِذَا قُطِعَ سَبْعَةُ وَعِشْرُونَ

١. في «ل» :- «دينار». وفي «بف» :- «وثلث دينار».

٢. في «بف» :- «ودية» بدل «ودية قصب». وفي الفقيه :- «دية قصب». وفي التهذيب :- «قصب».

٣. في «بج» ، «بف» ، والفقيه والتهذيب :+ «الأربع».

وفي المرأة: «ودية قصب أصابع»، أي القصب التي في الكف، والظاهر أن المراد به كسرهما، وكان في الإبهام خمس دية الإبهام، وهاهنا أكثر، إلا أن يحمل هذا على ما إذا جبر مع العثم مع قطع النظر عن القاعدة الكلية، وما ذكر في الموضحة والناقلة موافق للقاعدة؛ لأن في الموضحة ربع دية الكسر، وفي الكسر خمس دية الإصبع، والخمس ستة عشر ديناراً وثلث دينار، أربعة دنانير وسدس دينار، وكذا في النقل نصف الكسر، فيوافق ما ذكرناه. وهذا يؤيد أن في الأول تصحيفاً أو تأويلًا، ويؤيده ما سيأتي في أصابع الرجلين».

٤. في الوسائل والفقيه والتهذيب :+ «أصابع». ٥. في التهذيب : «وثلثا».

٦. في «جت» والفقيه : «وإن». ٧. في الوسائل والفقيه والتهذيب : «عظامها».

٨. في «ح» ، «ل» :- «فإن كان في الكف - إلى - وثلث دينار».

٩. في الفقيه والتهذيب : «دينار».

١٠. في «ك» :+ «وفي صدغه ثمانية دنانير ونصف دينار وفي موضحته».

دِينَارًا وَنِصْفٌ وَرُبُعٌ وَنِصْفٌ^١ عَشْرِ دِينَارٍ، وَفِي كَسْرِهِ خَمْسَةُ دَنَانِيرٍ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ دِينَارٍ، وَفِي صَدْعِهِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ وَخُمُسٌ دِينَارٍ، وَفِي مُوَضِّحَتِهِ دِينَارَانِ وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَفِي نَقْلِ عِظَامِهِ خَمْسَةُ^٢ دَنَانِيرٍ وَثَلَاثُ دِينَارٍ^٣، وَفِي نَقْبِهِ دِينَارَانِ وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَفِي فَكِّهِ ثَلَاثَةُ^٤ دَنَانِيرٍ وَثَلَاثُ دِينَارٍ^٥، وَفِي طَفْرِ كُلِّ إِبْصَعٍ مِنْهَا خَمْسَةُ دَنَانِيرٍ، وَفِي الْكَفِّ إِذَا كُسِرَتْ^٦ فَجَبِرَتْ عَلَى^٧ غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا غَيْبٍ قَدِيتَتْهَا أَرْبَعُونَ دِينَارًا، وَدِيَّةُ صَدْعِهَا أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ دِيَّةٍ كَسْرِهَا اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا، وَدِيَّةُ مُوَضِّحَتِهَا خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ دِينَارًا^٨، وَدِيَّةُ نَقْلِ عِظَامِهَا عِشْرُونَ دِينَارًا وَنِصْفٌ دِينَارٍ^٩، وَدِيَّةُ نَقْبِهَا رُبْعُ دِيَّةٍ كَسْرِهَا: عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ، وَدِيَّةُ قَرَحَةٍ لَا تَبْرَأُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِينَارًا وَثَلَاثُ دِينَارٍ^{١٠}.

١. في الفقيه والتهذيب: - «ونصف».
٢. في «ن، بف، جت، جد»: «خمس».
٣. في «ع، ك، ل، م، بف، جت، جد، بن، والوسائل»: - «دينار». وفي الفقيه والتهذيب: - «وفي صدعه أربعة دنانير - إلى - في نقل عظامه خمسة دنانير وثلاث دينار».
٤. في «بف»: «وثلاث».
٥. في الوسائل: «ثلاث».
٦. في الفقيه والتهذيب: «وفي نقبه دينار وثلاث وفي فكّه دينار وأربعة أخماس دينار» بدل «وفي نقبه ديناران وثلاث دينار وفي فكّه ثلاثة دنانير وثلاث دينار».
٧. في المرأة: «لا أرى الوجه في إعادة ذكر الكفّ ومخالفته لما سبق في الأحكام. قيل: يمكن حمل ما سبق على اليمنى، وهذا على اليسرى، أو الأول على مطلق اليد، وهذا على الراحة. ولا يخفى بعدهما، ولعلّ فيه تصحيفاً، لكنّ النسخ متفقة على هذا، ولا يخفى أنّ النسبة بين المقادير فيه أيضاً مخالفة للقاعدة، ولا يبعد أن يكون هذا حكم الكفّ الزائدة أو الشلاء».
٨. في «ك»: «من».
٩. في المرأة: «كان المناسب عشرة دنانير».
١٠. في «بف»: «نصف دية كسرهما». وفي المرأة: «النصف زائدة على القاعدة».

١١. التهذيب: ج ١٠، ص ٣٠٠، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن سهل بن زياد، ويطرق أخرى عن ظريف بن ناصح. الفقيه: ج ٤، ص ٨٣، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، بسنده عن ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطبيب، عن أبي عبد الله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام: ص ٣٢١.

١٤/١٤٣٤٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ^١، عَنْ

غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فِي الْإِضْبَعِ الرَّائِدَةِ إِذَا قُطِعَتْ ثَلَاثُ دِيَةِ الصَّحِيحَةِ»^٢.

(الصَّدْر)^٣:

١٥ / ١٤٣٥٠. وَبِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ قَالَ:

«وَفِي الصَّدْرِ إِذَا رُضَ فَنُتِيَ شِقْيُهُ كِلَيْهِمَا، فَدِيَتُهُ خَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ، وَدِيَةُ أَحَدٍ^٤ شِقْيُهُ إِذَا انْتَنَى مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ دِينَارًا؛ وَإِذَا انْتَنَى الصَّدْرُ وَالْكَتِفَانِ، فَدِيَتُهُ^٥ أَلْفُ دِينَارٍ؛ وَإِنْ انْتَنَى أَحَدُ شِقْيِي الصَّدْرِ وَإِخَذَى^٦ الْكَتِفَيْنِ، فَدِيَتُهُ خَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ؛ وَدِيَةُ مُوَضِحَةِ الصَّدْرِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا، وَدِيَةُ مُوَضِحَةِ الْكَتِفَيْنِ وَالظَّهْرِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا؛ وَإِنْ اغْتَرَى الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ صَعْرًا^٧ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَلْتَفِتَ، فَدِيَتُهُ

مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٨٩، ح ١٦١٤٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩٩، ح ٣٥٦٦١ و ٣٥٦٦٢ و ٣٥٦٦٣.

١. في «ك، ن، ب، جت»: «الخرزاز»، وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٤، الرقم ٣٧٣، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٥٥، الرقم ٥٦١.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٥٣٠٢، معلقاً عن محمد بن يحيى الخزاز؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦١، ح ١٠٣٤، بسنده عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الجعفريات، ص ١٣٠، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١٦، ص ٧١٥، ح ١٦٠٤٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٤٥، ح ٣٥٧٤٦.

٣. في «جده» وحاشية «م»: «باب الصدر».

٤. في «ك»: «بالإسناد» بدون الواو.

٥. إشارة إلى الطرق الثلاثة المذكورة إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

٦. في «ع، بن» والفقيه والتهذيب: «إحدى». في الفقيه والتهذيب: «مع الكتفين».

٨. في «ع، ك، م، ب»، جت، والوسائل: «وأحد».

٩. في «ن، جت» والتهذيب: «فإن».

١٠. الصعر: الميل في الخد خاصة. وقد صعر خذه وصاعره، أي أماله من الكبير. الصحاح، ج ٢، ص ٧١٢ (صعر).

خَمْسِمِائَةَ دِينَارٍ؛ فَإِنْ^١ انْكَسَرَ الصُّلْبُ فَجَبَرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ، فَدَيْنَتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ^٢؛ وَإِنْ عَظْمٌ فَدَيْنَتُهُ أَلْفُ دِينَارٍ، وَفِي حَلْمَةِ تَذِي الرَّجُلِ ثَمَنُ الدِّيَةِ^٣؛ مِائَةُ وَخَمْسَةَ وَعِشْرُونَ دِينَاراً^٤.

(الأضلاع)^٥:

«وَفِي الْأَضْلَاعِ فِيمَا خَالَطَ الْقَلْبَ مِنْ الْأَضْلَاعِ إِذَا كَسِرَ مِنْهَا ضِلْعٌ، فَدَيْنَتُهُ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ دِينَاراً^٦، وَفِي صَدْعِهِ اثْنَا عَشَرَ دِينَاراً وَنِصْفٌ، وَدِيَّةُ ثَقْلِ عِظَامِهِ سَبْعَةُ دَنَانِيرٍ وَنِصْفٌ، وَمَوْصِحَتِهِ^٧ عَلَى رُجْعِ كَسْرِهِ وَنَقْبِهِ^٨ مِثْلُ ذَلِكَ، وَفِي الْأَضْلَاعِ مِمَّا يَلِي الْعَصْدَيْنِ دِيَّةُ كُلِّ ضِلْعٍ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ إِذَا كَسِرَ، وَدِيَّةُ صَدْعِهِ سَبْعَةُ دَنَانِيرٍ، وَدِيَّةُ ثَقْلِ عِظَامِهِ خَمْسَةُ دَنَانِيرٍ، وَمَوْصِحَتُهُ كُلِّ ضِلْعٍ مِنْهَا رُجْعُ دِيَّةِ كَسْرِهِ؛ دِينَارَانِ وَنِصْفٌ، فَإِنْ^٩ نَقِبَ^{١٠} ضِلْعٌ مِنْهَا^{١١} فَدَيْنَتُهَا دِينَارَانِ وَنِصْفٌ^{١٢}، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ دِيَّةِ النَّفْسِ؛ ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثُلُثُ دِينَارٍ؛ فَإِنْ^{١٣} نَفَذَتْ^{١٤} مِنْ الْجَانِبَيْنِ كِلَيْهِمَا رَمِيَّةٌ^{١٥} أَوْ طَعْنَةٌ^{١٦}،

١. في الوسائل: «وإن».

٢. في المرأة: «وقوله ~~الذي~~ ثمن الدية، أي فيهما معاً، و يحتمل أن يكون الثمن في كل منهما، وكلام الأصحاب أيضاً مجمل في ذلك».

٣. وفي الفقيه والتهذيب: «وفي حلمة تذي الرجل ثمن الدية: مائة وخمسة وعشرون ديناراً».

٤. في «جد» وحاشية «م»: «باب الأضلاع» بدل «الأضلاع».

٥. في «ع، جد، بن»: «ديناراً».

٦. في «ك»: «وفي موصحته».

٧. في الوسائل والتهذيب: «دية».

٨. في الفقيه والتهذيب: «ودية نقبه».

٩. في «بف»: «وإن».

١٠. في «ع، م، ن، يح، بف، بن، جت، جد»: «نقبت».

١١. في «م»: «منها».

١٢. في التهذيب: «فديته دينار ونصف دينار» بدل «فديتها ديناران ونصف».

١٣. في الوسائل والفقيه: «وإن».

١٤. في الفقيه والتهذيب: «نقب».

١٥. في الفقيه والتهذيب: «برمية».

١٦. في الفقيه: «وقعت في الشقاق». وفي التهذيب: «وقعت في الصفاق».

فَدَيْتَهَا أَرْبَعُمِائَةٍ دِينَارٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلَاثُ دِينَارٍ^١.

(الْوَرَكُ)^٢:

«وَفِي الْوَرَكِ إِذَا كُسِرَ^٣ فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا غَيْبٍ خُمُسُ دِيَةِ الرَّجُلِ^٤؛ مِائَتَا دِينَارٍ؛ وَإِنْ صُدِعَ الْوَرَكُ، فَدِيَتُهُ مِائَةٌ^٥ وَسِتُّونَ دِينَاراً؛ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ دِيَةِ كَسْرِهِ؛ فَإِنْ أَوْضَحَتْ، فَدِيَتُهُ رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهِ: خَمْسُونَ دِينَاراً، وَدِيَةُ نَقْلِ عِظَامِهِ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ ٣٣٩/٧ وَسَبْعُونَ دِينَاراً، مِنْهَا^٦ لِكَسْرِهَا مِائَةٌ دِينَارٍ، وَلِنَقْلِ عِظَامِهَا خَمْسُونَ دِينَاراً، وَلِمُوضِحَتِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً، وَدِيَةُ فَكِّهَا ثَلَاثُونَ دِينَاراً^٧؛ فَإِنْ رُضَّتْ فَعَثَمَتْ، فَدَيْتَهَا ثَلَاثُمِائَةٍ دِينَارٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلَاثُ دِينَارٍ^٨.

(الْفَخِذُ)^٩:

«وَفِي الْفَخِذِ إِذَا كُسِرَتْ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا غَيْبٍ خُمُسُ دِيَةِ الرَّجُلِ^{١٠}؛ مِائَتَا دِينَارٍ، فَإِنْ عَثَمَتْ فَدَيْتَهَا ثَلَاثُمِائَةٍ^{١١} وَثَلَاثَةٌ^{١٢} وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَذَلِكَ ثَلَاثُ دِيَةِ النَّفْسِ، وَدِيَةُ صَدْعِ الْفَخِذِ^{١٣} أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ دِيَةِ كَسْرِهَا؛ مِائَةُ دِينَارٍ

١. في «جد»: - «وثلث دينار فإن نفذت - إلى - وثلث دينار».

٢. في «جد» وحاشية «م»: «باب الورك».

٣. في المرأة: «الظاهر أن المراد الورك، وكذا في الصدع والموضحة، وأما الناقلة فذكر فيه حكم أحد الوركين، وأما الفك والرض فأوفق بما سبق حملها على ما إذا كانتا في أحدهما، فيكون الحكم بثلاث دية النفي في الرض؛ لأنه في حكم الشلل ففيه دية العضو، وبما ذكره الأصحاب حملها على الوركين».

٤. في الوسائل والفقهاء والتهذيب: «الرجلين». ٥. في «بف»: + «دينار».

٦. في «ع، بن، جد»، والوسائل: - «منها». ٧. في التهذيب: «ثلثا ديتها» بدل «ثلاثون ديناراً».

٨. في «جد» وحاشية «م»: «باب الفخذ».

٩. في «ك»: - «وفي الفخذ». وفي المرأة: «الظاهر هنا أيضاً أن المراد الفخذان. والعثم يحتمل الأمرين وإن كان أظهر هنا الفخذين، وكذا الصدع في الفخذين والقرحة والموضحة والناقلة والناقبة كذلك».

١٠. في الوسائل والفقهاء والتهذيب: «الرجلين». ١١. في «بف» والتهذيب: + «دينار».

١٢. في «ن»: - «وثلاثة». ١٣. في التهذيب: «موضحة العظم» بدل «صدع الفخذ».

وَسِتُونَ دِينَارًا^١، فَإِنْ كَانَتْ قَرْحَةً لَا تَبْرَأُ، فَدِيَّتُهَا ثَلَاثُ دِيَّةٍ كَسَرِهَا: سِتَّةٌ وَسِتُونَ دِينَارًا وَثَلَاثَا دِينَارٍ، وَدِيَّةٌ مُوضِحَتِهَا رُبْعُ دِيَّةٍ كَسَرِهَا: خَمْسُونَ دِينَارًا، وَدِيَّةٌ نَقْلِ عِظَامِهَا نِصْفُ دِيَّةٍ كَسَرِهَا: مِائَةُ دِينَارٍ، وَدِيَّةٌ نَقْبِهَا رُبْعُ دِيَّةٍ كَسَرِهَا: مِائَةُ وَسِتُونَ دِينَارًا^٢.

(الرُّكْبَةُ)^٣:

«وَفِي الرُّكْبَةِ إِذَا كُسِرَتْ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عِنَبٍ خُمُسُ دِيَّةِ الرَّجُلِ^٤: مِائَتَا دِينَارٍ، فَإِنْ انْصَدَعَتْ فَدِيَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِيَّةٍ كَسَرِهَا: مِائَةُ وَسِتُونَ دِينَارًا، وَدِيَّةٌ مُوضِحَتِهَا رُبْعُ دِيَّةٍ كَسَرِهَا: خَمْسُونَ دِينَارًا، وَدِيَّةٌ نَقْلِ عِظَامِهَا^٥ مِائَةُ دِينَارٍ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ دِينَارًا، مِنْهَا دِيَّةٌ كَسَرِهَا مِائَةُ دِينَارٍ، وَفِي نَقْلِ عِظَامِهَا^٦ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَفِي مُوضِحَتِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا، وَفِي قَرْحَةٍ فِيهَا لَا تَبْرَأُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَفِي نَقْوِهَا رُبْعُ دِيَّةٍ كَسَرِهَا: خَمْسُونَ دِينَارًا^٧، وَدِيَّةٌ نَقْبِهَا رُبْعُ دِيَّةٍ كَسَرِهَا: خَمْسُونَ دِينَارًا، فَإِنْ رُصَّتْ فَعُثِمَتْ^٨ فَفِيهَا ثَلَاثُ دِيَّةِ التَّنْفِيسِ: ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلَاثُ دِينَارٍ، فَإِنْ فُكَّتْ فَفِيهَا^٩ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ دِيَّةِ الْكَسْرِ ثَلَاثُونَ دِينَارًا^{١٠}.

٣٤٠ / ٧

١. في المرأة: قوله ﷺ: مائة وستون ديناراً، كذا فيما عندنا من النسخ، وهو تصحيف ظاهر. وفي الفقيه والتهذيب خمسون ديناراً. وهو الصواب.

٢. في «ك»: «مائة دينار» بدل «مائة وستون ديناراً». وفي الوسائل والفقيه والتهذيب: «خمسون ديناراً» بدل «مائة وستون ديناراً».

٣. في «جد» وحاشية «م»: «باب الركبة».

٤. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «الرجلين». ٥. في الوسائل: «+ وستة».

٦. في المرأة: «وفي الركبة» أي في كليهما. قوله ﷺ: «ودية نقل عظامها» أي في كل واحدة منهما. قوله ﷺ: «وفي نقوذاها» خلاف ما مر في النافذة - كما عرفت - والمراد النافذة فيها معاً كما هو الظاهر ويمكن حمله على أن المراد أن النافذة في إحداهما ديتها ربع دية كسر المجموع، لكنه بعيد.

٧. في «بف» وحاشية «بج»: «+ ربع دية كسرها».

٨. في «ع، بن، جد»، الوسائل والفقيه والتهذيب: - «وفي قرحة فيها» - إلى - «خمسون ديناراً».

٩. في «ن»: «وعثمت». ١٠. في الوسائل: «فديتها».

(السَّاقُ)^١:

«وَفِي السَّاقِ إِذَا كُسِرَتْ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ خُمُسُ دِيَةِ الرَّجُلِ^٢؛
 مِائَتًا^٣ دِينَارٍ، وَدِيَةُ صَدْعِهَا أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِيَةِ كَسْرِهَا: مِائَةٌ وَسِتُّونَ دِينَارًا، وَفِي
 مُوَضِّحَتِهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا: خَمْسُونَ دِينَارًا، وَفِي نَقْبِهَا نِصْفُ دِيَةِ^٤ مُوَضِّحَتِهَا^٥؛
 خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا، وَفِي نَقْلِ عِظَامِهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا: خَمْسُونَ دِينَارًا، وَفِي
 نُفُوذِهَا^٦ رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا: خَمْسُونَ دِينَارًا^٧، وَفِي قَرْحَةٍ فِيهَا^٨ لَا تَبْرَأُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ
 دِينَارًا وَثَلْثُ دِينَارٍ^٩، فَإِنْ عَثِمَ السَّاقُ فِدْيَتُهَا ثَلْثُ دِيَةِ النَّفْسِ: ثَلَاثُمِائَةٍ^{١٠} وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ
 دِينَارًا وَثَلْثُ دِينَارٍ».

(الْكَعْبُ)^{١١}:

«وَفِي الْكَعْبِ^{١٢} إِذَا رُضَّ فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ ثَلْثُ دِيَةِ الرَّجُلِ^{١٣}: ثَلَاثُمِائَةٌ
 وَثَلَاثَةٌ^{١٤} وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلْثُ دِينَارٍ».

١. في «جد» وحاشية «م»: «باب الساق» بدل «الساق».

٢. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «الرجلين». ٣. في «ك»: «مائة».

٤. في «بن» والوسائل -: «دية».

٥. في المرأة: «هذا مخالف لما مرّ، وحمله على أنّ المراد نقب إحداهما نصف دية موضحتها بعيد، وكذا نقل العظام مخالف للقاعدة، ويجري فيه ما ذكرنا من التوجيه وعليهما قيس البواقي».

٦. في الفقيه: «تعوّرها».

٧. في «جد» -: «وفي نقل عظامها - إلى - خمسون دينارًا». وفي الوسائل -: «دينارًا».

٨. في «بن» والوسائل والتهذيب -: «فيها». ٩. في الفقيه -: «وثلث دينار».

١٠. في «ك، ل، م، ن، يح، بن، جت، جد» -: «+ دينار».

١١. في «جد» وحاشية «م»: «باب الكعب».

١٢. في المرأة: «الظاهر أنّ المراد بالكعب هنا العظامان الناتان عن طرفي القدم، ولعلّ المراد هنا دية كعوب الرجلين». ١٣. في الفقيه: «الرجلين».

١٤. في «ك» والتهذيب -: «وثلثة».

(الْقَدَمُ):

«وَفِي الْقَدَمِ^١ إِذَا كَسِرَتْ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا غَيْبِ خُمُسِ دِيَةِ الرَّجُلِ^٢: مِائَتَا دِينَارٍ، وَدِيَةُ مُوضِحَتِهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا: خَمْسُونَ دِينَاراً، وَفِي نَقْلِ عِظَامِهَا مِائَةُ دِينَارٍ؛ نِصْفُ دِيَةِ كَسْرِهَا، وَفِي نَافَذَةِ فِيهَا لَا تَنْسُدُ خُمُسُ دِيَةِ الرَّجُلِ: مِائَتَا دِينَارٍ^٣، وَفِي نَاقِبَتِهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا: خَمْسُونَ دِينَاراً».

(الْأَصَابِعُ وَالْقَصَبُ)^٤:

«الَّتِي فِي الْقَدَمِ وَالْإِبْهَامِ^٥ دِيَةُ الْإِبْهَامِ^٦: ثَلَاثُ دِيَةِ الرَّجُلِ^٧: ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَدِيَةُ كَسْرِ قَصَبَةِ^٨ الْإِبْهَامِ^٩ الَّتِي تَلِي الْقَدَمَ خُمُسُ دِيَةِ الْإِبْهَامِ: سِتَّةٌ وَسِتُّونَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَارٍ، وَفِي نَقْلِ عِظَامِهَا سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَارٍ، وَفِي صَدْعِهَا سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَارٍ، وَفِي مُوضِحَتِهَا ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَفِي نَقْبِهَا ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَثَلَاثُ دِينَارٍ، وَفِي فَكِّهَا عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ^{١٠}. وَدِيَةُ الْمَفْصِلِ الْأَعْلَى مِنَ الْإِبْهَامِ - وَهُوَ الثَّانِي^{١١} الَّذِي فِيهِ الظُّفْرُ - سِتَّةٌ عَشَرَ دِينَاراً وَثَلَاثَا دِينَارٍ، وَفِي مُوضِحَتِهِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ وَسُدُسٌ، وَفِي نَقْلِ عِظَامِهِ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَثَلَاثُ

٣٤١/٧

١. في المرأة: «في القدم، أي فيهما».

٢. في الفقيه والتهذيب: «الرجلين».

٣. في «بف»: - «نصف دية كسرها - إلى - مائتا دينار».

٤. في «بف»: - «فيها».

٥. في «بن» والرسائل: - «دية».

٦. في «م، جد»: «باب الأصابع والقصب» بدل «الأصابع والقصب».

٧. في «ع، ك، يح، جت»: «الإبهام» بدون الواو. وفي الرسائل: - «الإبهام».

٨. في الفقيه والتهذيب: «للإبهام» بدل «والإبهام دية الإبهام».

٩. في الفقيه والتهذيب: «الرجلين».

١٠. في «جت»: - «من».

١١. في المرأة: «دية الإبهام، أي الإبهامين. قوله ﷺ: «كسر قصبة الإبهام» أي قصبتي الإبهامين، وإنما جعل فيه

خمس دية الإبهام: لأن تلك القصبة يسري ضرره في جميع الإبهام».

١٢. في «م»: «الناثي». وفي حاشية «ن»: «الباقي».

دِينَار^١، وَفِي نَاقِبَتِهِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ وَسُدُسٌ^٢، وَفِي صَدْعِهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِينَاراً وَثُلُثُ دِينَارٍ^٣، وَفِي فَكِّهَا خُمُسَةُ دَنَانِيرَ، وَفِي ظَفَرِهِ^٤ ثَلَاثُونَ دِينَاراً، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ثُلُثُ دِيَّةِ الرَّجُلِ^٥؛ وَدِيَّةُ الْأَصَابِعِ دِيَّةُ كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْهَا سُدُسٌ دِيَّةِ الرَّجُلِ: ثَلَاثَةُ وَثَمَانُونَ دِينَاراً وَثُلُثُ دِينَارٍ^٦، وَدِيَّةُ^٧ قَصْبَةِ الْأَصَابِعِ^٨ الْأَرْبَعِ سِوَى الْإِبْهَامِ دِيَّةُ^٩ كُلِّ^{١٠} قَصْبَةٍ مِنْهُنَّ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَاراً وَثُلُثَا دِينَارٍ^{١١}، وَدِيَّةُ^{١٢} مُوَضِّحَةِ^{١٣} قَصْبَةِ كُلِّ^{١٤} إِصْبَعٍ^{١٥} مِنْهُنَّ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ وَسُدُسُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ^{١٦} نَقْلِ^{١٧} عَظْمِ كُلِّ قَصْبَةٍ مِنْهُنَّ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ وَثُلُثُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ صَدْعِهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِينَاراً وَثُلُثَا دِينَارٍ^{١٨}، وَدِيَّةُ^{١٩} نَقَبِ كُلِّ قَصْبَةٍ مِنْهُنَّ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ وَسُدُسُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ^{٢٠} قَرْحَةٍ لَا تَبْزُأُ فِي الْقَدَمِ ثَلَاثَةُ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثُلُثُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ كَسْرِ كُلِّ مَفْصِلٍ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ الَّتِي تَلِي الْقَدَمَ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَاراً وَثُلُثُ دِينَارٍ^{٢١}.

١. في «ل، بح، بف، بن، جد»، والوسائل: - «دينار».

٢. في «ن، بح»: + «دينار».

٣. في «ع، ل، ن، بح، بف، بن، جت»، والوسائل والفقهاء والتهذيب: - «دينار».

٤. في المرأة: قوله ﷺ: وفي ظفره، لم يقل به أحد. وفي الفقهاء أسقطها، وفي التهذيب كما هنا.

٥. في «ع، ل، بن»: - «دية».

٦. في الفقهاء: - «وفي ظفره ثلاثون ديناراً، وذلك لأنه ثلث دية الرجل».

٧. في «بف»: - «وثلث دينار».

٨. في «ك»: «وفي دية».

٩. في «ع، ك، بن»، والوسائل: - «الأصابع».

١٠. في الفقهاء والتهذيب: + «كسر».

١١. في «ك»: + «إصبع».

١٢. في الفقهاء: «وثلث» بدل «وثلثا دينار».

١٣. في «بف»: «موضحتها».

١٤. في «م، ك، بف، بن، جد»، والوسائل والفقهاء والتهذيب: «كل قصب» بدل «قصبه كل».

١٥. في الوسائل والفقهاء والتهذيب: - «إصبع».

١٦. في «بف»: + «كل».

١٧. في الفقهاء والتهذيب: «وثلث».

١٨. في «ن»: - «قصبه كل إصبع - إلى - دينار ودية».

١٩. في «ك»: - «صدعها ثلاثة عشر - إلى - دينار ودية».

٢٠. في المرأة: قوله ﷺ: «ودية كسر كل مفصل - إلى قوله - وثلث دينار» كذا في نسخ الكتاب والفقهاء والتهذيب.

والصواب: ثلثا دينار كما مرّ آنفاً، وفي أصابع الكف أيضاً.

وَدِيَّةُ صَدْعِهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِينَارًا وَثَلْثُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ نَقْلِ عِظَامٍ كُلِّ قَصَبَةٍ مِنْهُنَّ^١ ثَمَانِيَّةُ دَنَانِيرَ وَثَلْثُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ مُوضَحَةٍ^٢ كُلِّ قَصَبَةٍ مِنْهُنَّ^٣ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ وَسُدُسُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ نَقْبِهَا^٤ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ وَسُدُسُ دِينَارٍ^٥، وَدِيَّةُ فَكِّهَا خَمْسَةُ دَنَانِيرَ.

وَفِي الْمَفْصِلِ الْأَوْسَطِ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ إِذَا قُطِعَ فَدِيَّتُهُ خَمْسَةُ وَخَمْسُونَ دِينَارًا وَثَلَاثًا دِينَارٍ، وَدِيَّةُ كَسْرِهِ أَحَدَ عَشَرَ دِينَارًا وَثَلَاثًا دِينَارٍ، وَدِيَّةُ صَدْعِهِ ثَمَانِيَّةُ دَنَانِيرَ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ مُوضَحَتِهِ دِينَارَانِ، وَدِيَّةُ نَقْلِ عِظَامِهِ خَمْسَةُ دَنَانِيرَ وَثَلَاثًا دِينَارٍ، وَدِيَّةُ نَقْبِهِ دِينَارَانِ وَثَلَاثًا دِينَارٍ، وَدِيَّةُ فَكِّهِ ثَلَاثَةُ^٦ دَنَانِيرَ^٧.

وَفِي الْمَفْصِلِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ^٨ الَّتِي فِيهَا الظُّفُرُ إِذَا قُطِعَ، فَدِيَّتُهُ سَبْعَةُ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ كَسْرِهِ خَمْسَةُ دَنَانِيرَ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ صَدْعِهِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ وَخَمْسُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ مُوضَحَتِهِ دِينَارٌ وَثَلْثُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ نَقْلِ عِظَامِهِ دِينَارَانِ وَخَمْسُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ نَقْبِهِ دِينَارٌ وَثَلْثُ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ فَكِّهِ دِينَارَانِ^٩ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِينَارٍ، وَدِيَّةُ كُلِّ ظُفْرٍ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ^{١٠}.^{١١}

١. في «جد»: - «أربعة دنانير - إلى - كل قصبة منهن».

٢. في المرأة: «لا يخفى مخالفة ما ذكر هاهنا للقاعدة، ولما ذكره في أصابع الكف مع أن حكمها واحد».

٣. في «ل»: - «ثمانية دنانير - إلى - كل قصبة منهن».

٤. في «ع»: - «قرحة لا تبرا - إلى - ودية نقبها».

٥. في «ع، ك، ل، ب، بن»: - «دينار».

٦. في «ع، ل» والوسائل: «ثمانية».

٧. في «بف» وحاشية «جت» والفقهاء والتهذيب: + «وثلثا دينار».

٨. في «بف»: - «الأربع».

٩. في الوسائل: + «وفي موضحة الأصابع ثلث دية الأصابع».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠٤، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن سهل بن زياد، وبطرق أخرى أيضاً عن ظريف بن ناصح. الفقيه، ج ٤، ص ٩٠، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، بسنده عن ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطبيب، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٢٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٩٦، ح ١٦١٤٥، الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٠٤ - ٣٠٨، ح ٣٥٦٦٦ و ٣٥٦٧٠ و ٣٥٦٧١.

١٦/١٤٣٥١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الظُّفْرِ إِذَا قُطِعَ^١ وَلَمْ يَنْبُثْ وَخَرَجَ^٢ أَشْوَدَ فَاسِدًا عَشْرَةَ ذَنَائِرٍ، فَإِنْ خَرَجَ أَبْيَضَ فَخُمْسُهُ ذَنَائِرٍ»^٣.
 ١٧ / ١٤٣٥٢. رَجَعَ إِلَى الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ^٤، قَالَ:

«وَقَضَى^٥ فِي مَوْضِحَةِ الْأَصَابِعِ ثَلَاثَ دِيَّةٍ الْإِضْبَعِ^٦؛ فَإِنْ أُصِيبَ رَجُلٌ، فَأَدِرَ خُصْيَتَاهُ^٧ كِلْتَاهُمَا^٨، فِدْيَتُهُ أَرْبَعُمِائَةِ دِينَارٍ؛ فَإِنْ فَجِحَ^٩ فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْمَشْيَ إِلَّا مَشْيًا^{١٠} يَسِيرًا^{١١} لَا يَنْفَعُهُ، فِدْيَتُهُ أَرْبَعَةُ^{١٢} أَخْمَاسِ دِيَّةِ النَّفْسِ؛ ثَمَانِمِائَةِ دِينَارٍ؛ فَإِنْ أُخِذَ مِنْهَا الظُّهْرُ، فَجِينَتْ^{١٣} تَمَّتْ دِيَّتُهُ^{١٤} أَلْفَ دِينَارٍ.

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي المطبوع والوافي: «قلع».

٢. في الوافي والتهذيب، ح ١٠١٢: «أو خرج». ٣. في «بف» والوافي: «وان».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٦، ح ١٠١٢، معلقاً عن سهل بن زياد. راجع: الكافي، كتاب الديات، باب دية الجراحات والشجاج، ح ١٤٣٣٢؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٧، ح ١٠١٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩١، ح ١١٠٠. الوافي، ج ١٦، ص ٧١٦، ح ١٦٠٤١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٤٩، ذيل ح ٣٥٧٥٧.

٥. المراد من الإسناد الأول هي الطرق الثلاثة المتقدمة إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

٦. في «ك، ن»: «قضى» بدون الواو.

٧. في المرأة: «ولا يخفى أنه مناف لما مر مراراً، وليس في الفقيه والتهذيب ولعل المراد بها قرحة لا تبرأ، فالمراد ثلث دية كسر الإصبع كما مر».

٨. في «بف»: «خصيه». وفي «ع، ك، م، ن، بح، جت، جد»: «خصياه».

٩. في «ع، ك، م، ن، بح، بف، جت، جد»: «كلاهما». وفي «ل»: «كليهما».

١٠. قال الشهيد الثاني: «الأدرة - بضم الهمة وسكون الدال -: انتفاخ الخصية، يقال: رجل أدر إذا كان كذلك. والفجح: هو تباعد أعقاب الرجلين مع تقارب صدورهما حالة المشي». المسالك، ج ١٥، ص ٤٣٦.

١١. في حاشية «بح»: «شيتاً».

١٢. في «ع، ك، ن، بح، بف، بن، جت، جد» وحاشية «جت» والوسائل والفقيه والتهذيب: - «يسيراً».

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «أربعمائة».

١٤. في حاشية «جت»: «دينها».

وَالْقَسَامَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ سِتَّةَ نَفَرٍ عَلَى مَا بَلَغَتْ دِيَّتُهُ.
وَدِيَّةُ الْبُحْرَةِ^٢ إِذَا كَانَتْ فَوْقَ الْعَانَةِ عَشْرُ دِيَةِ النَّفْسِ: مِائَةُ دِينَارٍ، فَإِنْ^٣ كَانَتْ فِي
الْعَانَةِ، فَخَرَقَتْ^٤ الصَّفَاقُ^٥، فَصَارَتْ أُذْرَةً^٦ فِي إِحْدَى الْبَيْضَتَيْنِ^٧، فَدِيَّتُهَا مِائَتَانِ^٨ دِينَارٍ؛
خُمْسُ^٩ الدِّيَةِ^{١٠}.

٣٩- بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ

١٤٣٥٣ / ١. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ^{١١} عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: «جَعَلَ^{١٢} دِيَّةَ الْجَنِينِ مِائَةَ
دِينَارٍ، وَجَعَلَ مَنِيَّ الرَّجُلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ جَنِينًا خُمُسَةَ أَجْزَاءٍ، فَإِذَا^{١٣} كَانَ جَنِينًا قَبْلَ
أَنْ تَلِجَهُ الرُّوحُ مِائَةَ دِينَارٍ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ، وَهِيَ

١. في الوسائل: - «في».

٢. قال ابن الأثير: «الأبجر: الذي ارتفعت سرته وعلبت... ومنه حديث علي: «أشكر إلى الله عُجْرِي وَبُجْرِي» أي همومي وأحزاني. وأصل العجرة نفخة في الظهر، فإذا كانت في السرة فهي بجرة». النهاية، ج ١، ص ٩٦ (بجر).

٣. في الفقيه والتهذيب: «وأفتى عليه السلام في الوجينة (الفقيه: «الوجاة») إذا بدل «ودية البجرة» إلى - مائة دينار فإن».

٤. في الوافي والفقيه: «فخرق».

٥. في الوافي والتهذيب: «السفاق». و «الصفاق»: الجلد الأسفل الذي تحت الجلد الذي عليه الشعر. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٠٨ (صفق).

٦. في «بح»: «فصار الأذرة».

٧. في الوافي والفقيه والتهذيب: «الخصيتين».

٨. في «ع، ك، ل، م، ن، يح، بن»: «مائة». ٩. في «ك»: «وخمس».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠٦، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن سهل بن زياد، وبطرق أخرى أيضاً عن ظريف بن ناصح. الفقيه، ج ٤، ص ٩٠، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، بسنده عن ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطبيب، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٨٠١، ح ١٦١٤٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١١، ح ٣٥٦٧٢.

١١. إشارة إلى الطرق الثلاثة المعهودة المعبر عنها بالإسناد الأول، آنفاً.

١٢. في «بف»: - «جعل». ١٣. في «ن»: «فإن».

٣٤٣/٧ النُّطْفَةُ، فَهَذَا جُزْءٌ، ثُمَّ عَلَقَتْهُ، فَهُوَ جُزْءَانِ، ثُمَّ مُضَعَّغَةٌ، فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ، ثُمَّ عَظْمًا، فَهُوَ^٢ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ، ثُمَّ يُكْسَى^٣ لَحْمًا، فَجَيْنِيذٌ تَمَّ جَيْنِيَا، فَكَمَلَتْ لَهُ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ: مِائَةُ دِينَارٍ، وَالْمِائَةُ دِينَارٍ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ، فَجَعَلَ لِلنُّطْفَةِ خُمُسَ الْمِائَةِ: عِشْرِينَ دِينَارًا، وَلِلْعَلَقَةِ خُمُسِي الْمِائَةِ: أَرْبَعِينَ دِينَارًا؛ وَلِلْمُضَعَّغَةِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسِ الْمِائَةِ: سِتِّينَ دِينَارًا؛ وَلِلْعَظْمِ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ الْمِائَةِ: ثَمَانِينَ دِينَارًا، فَإِذَا كُسِيَ اللَّحْمُ كَانَتْ لَهُ مِائَةُ دِينَارٍ^٥ كَامِلَةً^٦، فَإِذَا نَشَأَ^٧ فِيهِ خَلْقٌ^٨ آخَرٌ وَهُوَ الرُّوحُ، فَهُوَ جَيْنِيذٌ نَفْسٌ فِيهِ^٩ أَلْفٌ^{١٠} دِينَارٍ: دِيَّةٌ^{١١} كَامِلَةٌ إِنْ كَانَ ذَكَرًا، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَخُمْسُمِائَةٍ دِينَارٍ.

وَأِنْ^{١٢} قُتِلَتِ امْرَأَةٌ^{١٣} وَهِيَ حُبْلَى، فَتَمَّ^{١٤} فَلَمْ يَسْقُطْ^{١٥} وَلَدُهَا، وَلَمْ يُعْلَمْ أَدَكَرَ هُوَ أَمْ أُنْثَى^{١٦}؟ وَلَمْ يُعْلَمْ أُتْعِدَها^{١٧} مَاتَ أَوْ قَبْلَها^{١٨}؟ فَدِيَّتُهُ نِصْفَانِ^{١٩}: نِصْفٌ دِيَّةِ^{٢٠} الذَّكَرِ، وَنِصْفٌ دِيَّةِ الْأُنْثَى، وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ كَامِلَةٌ بَعْدَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ سِتَّةُ أَجْزَاءٍ مِنَ الْجَنِينِ.

١. في «ع، ك، ل، بح، جت» والتهذيب، ح ١١٠٧: - «فهو». وفي «بف»: «فهي».
٢. في «بف، جد» والتهذيب، ح ١١٠٧: «فهي». ٣. في حاشية «م»: «يكسيها».
٤. في «بف»: «ثلاث».
٥. في «ع، ل، بن، جت» والوسائل: - «دينار».
٦. في التهذيب، ح ١١٠٧: - «فإذا كسي اللحم كانت له مائة دينار كاملة».
٧. في «بح، بف، جت، جد» والوافي والبحار والتهذيب، ح ١١٠٧: «أُنْثَى».
٨. في «جد»: «خلقًا».
٩. في «ك»: «فيه نفس». وفي «ع، ل، ن، جت» والوسائل والتهذيب، ح ١١٠٧: - «فيه».
١٠. في الوسائل: «بألف».
١١. في «ع، ك، ل، ن، بح، جت» والوسائل والبحار والتهذيب، ح ١١٠٧: - «دية».
١٢. في «جد»: «فإن».
١٣. في «ن»: «المرأة».
١٤. في «ع» والوسائل: «متمم».
١٥. في «بف»: «ولم يسقط».
١٦. في الوسائل «أو أُنْثَى».
١٧. في «ن»: «بعدها» بدون همزة الاستفهام.
١٨. في «بح، بن» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب، ح ١١٠٧: «أم قبلها».
١٩. في «ع، ك، ل، بح، بن، جت، جد» وحاشية «م»: «نصفين».
٢٠. في «ع، ل»: - «دية».

وَأُتِيَ ﷺ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ يَفْرِغُ^١ مِنْ عِزْسِهِ^٢ فَيَغِزِلُ عَنْهَا الْمَاءَ، وَلَمْ يَرِدْ ذَلِكَ
بِضَفِّ خُمُسِ الْمِائَةِ: عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، وَإِذَا^٣ أَفْرَغَ^٤ فِيهَا عَشْرِينَ^٥ دِينَاراً.
وَقَضَى فِي دِيَةِ جِزَاحِ الْخَنِينِ مِنْ جِسَابِ الْمِائَةِ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْ جِزَاحِ الذَّكَرِ
وَالْأُنْثَى الرَّجُلِ^٦ وَالْمَرْأَةُ كَامِلَةً، وَجَعَلَ لَهُ فِي قِصَاصِ جِزَاحَتِهِ^٧ وَمَغْفَلَتِهِ عَلَى قَدْرِ دِيَّتِهِ
وَهِيَ مِائَةُ دِينَارٍ.^٨

١٤٣٥٤ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٩، عَنْ يُونُسَ أَوْ غَيْرِهِ^{١٠}، عَنْ ابْنِ
مُسْكَانَ^{١١}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «دِيَةُ الْخَنِينِ خُمُسُهُ أَجْزَاءُ: خُمُسٌ لِلنُّطْفَةِ: عَشْرُونَ
دِينَاراً؛ وَلِلْعَلَقَةِ خُمُسَانِ: أَرْبَعُونَ دِينَاراً؛ وَلِلْمُضْغَةِ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ: سِتُّونَ دِينَاراً؛

١. في «بف، بن، والوافي والوسائل والتهذيب، ح ١١٠٧: «يفزع».

٢. في «م، بع، بف، بن، جت، والوسائل والتهذيب، ح ١١٠٧: «عن».

٣. العرس - بالكسر -: امرأة الرجل، وَرَجُلُهَا. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٦٤ (عرس).

٤. في «م، ن، بح، جت، ج: «و لم ترد». وفي «جد» بالثاء والياء معاً.

٥. في «بع، جد، وحاشية جت»: «فإذا».

٦. في «ن»: «فرغ».

٧. في «بف»: «عشرون».

٨. في الوسائل: «والرجل».

٩. في «ن»: «جراحاته».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٥، ح ١١٠٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال ومحمد بن عيسى،
عن يونس جميعاً، عن أبي الحسن ﷺ. وفيه، ص ٢٩٥، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن سهل بن
زياد، وبطرق أخرى أيضاً عن ظريف بن ناصح. الفقيه، ج ٤، ص ٧٥، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، بسنده
عن ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطيب، عن أبي عبد
الله ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٨١، ح ١٦١٤٥؛ وفيه، ص ٧٤٢، ح ١٦٠٩٠، إلى قوله:
«وإن كان أنثى فخمسمائة دينار»؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٢، ح ٣٥٦٧٤؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٥٤، ح ٣٧، إلى
قوله: «وإن كان أنثى فخمسمائة دينار».

١١. في «بف»: «+ بن عبيد».

١٢. في «بف»: «- وأو غيره».

١٣. في «بف»: «عبد الله بن مسكان ذكره».

وَلِلْعَظَمِ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ: ثَمَانُونَ دِينَارًا، فَإِذَا تَمَّ الْجَبِينُ كَانَتْ لَهُ مِائَةُ دِينَارٍ، فَإِذَا أَنْشَى فِيهِ الرُّوحُ، فَدَيْتُهُ أَلْفٌ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ إِنْ كَانَ ذَكَرًا، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى، فَخَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ، وَإِنْ قُتِلَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ حَبْلَى، فَلَمْ يَذَرَأْ ذَكَرًا كَانَ وَلَدُهَا أَوْ أُنْثَى^٣، فَدِيَةُ الْوَلَدِ نِصْفَانِ^٤، نِصْفُ دِيَةِ الذَّكَرِ، وَنِصْفُ دِيَةِ الْأُنْثَى، وَدَيْتُهَا كَامِلَةٌ^٥.

٣/١٤٣٥٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ

دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ، فَاسْتَعْدَتْ^٦ عَلَى أَغْرَابِيٍّ قَدْ أَفْرَعَهَا، فَأَلْقَتْ^٧ جَنِينًا، فَقَالَ الْأَغْرَابِيُّ: لَمْ يَهْلَ وَلَمْ يَصْخْ، وَمِثْلُهُ يُطْلَأُ^٨، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: اسْكُتْ سَجَاعَةً^٩، عَلَيْكَ غُرَّةٌ وَصِيفٌ^{١٠}، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ^{١١}»^{١٢}.

١. في «بن» والوسائل: «وإذا».

٢. في «بف» والوافي: «كانت».

٣. في «م» والوسائل والتهذيب: «أم أنثى».

٤. في «ع، ك، ل، بن، جت، جد» حاشية «م»: «نصفين». وفي الوسائل: «نصفان».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨١، ح ١٠٩٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن عبد الله بن مسكان، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام، فقه الرضا عليه السلام، ص ٣١١، مع اختلاف يسير وزيادة.

الوافي، ج ١٦، ص ٧٤٤، ح ١٦٠٩١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٢٩، ح ٣٥٥١٩.

٦. قال الجوهري: يقال: استعدت على فلان الأمير فأعداني عليه، أي استعنت به عليه فأعاني عليه.

الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٢١ (عدا).

٧. في «بن»: «فأولدت».

٨. في «جت»: «جنينها».

٩. «يُطْلَأُ» أي يُهْدَرُ دَمُهُ؛ من الطَّلْ بمعنى هدر الدم. وفعله متعدّد من باب قتل. وقال الكسائي وأبو عبيدة: «و يستعمل لازماً أيضاً فيقال: طُلّ الدَّمُ». وأنكره أبو زيد وقال: لا يستعمل إلا متعدّياً». راجع: لسان العرب،

ج ١١، ص ٤٠٥؛ المصباح المنير، ص ٣٧٧ (طلل).

١٠. السجاعة: من تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن، من السجع. وهو الكلام المعقّف. و «اسكت سجاعة» أي تجني وبعد ذلك تقول الكلام بالسجع! راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٥٠ (سجع):

روضة المتّقين، ج ١٠، ص ٤٢٣.

١١. في «ع، ك، ل، ن، بج، بن» والفتية: «وصيف». وفي حاشية «م، جد»: «وصيفه».

١٢. في «ك، ن»: «وأمة».

١٤٣٥٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ٣٤٤/٧

عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ ضَرَبَ رَجُلٌ بَطْنَ^١ امْرَأَةٍ^٢ حَبْلِي، فَأَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا مَيِّتًا، فَإِنَّ عَلَيْهِ غُرَّةً^٣ عَبْدٍ^٤ أَوْ أُمَةٍ يَدْفَعُهَا^٥ إِلَيْهَا»^٦.

١٤٣٥٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَيَّارٍ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَتَلَ جَنِينَ أُمَةٍ لِقَوْمٍ فِي بَطْنِهَا، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٦، ح ١١١٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠٠، ح ١١٢٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٤٥، ح ٥٣١٩، معلقاً عن محمد بن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٦، ح ١١١١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠٠، ح ١١٢٨، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٥، ح ١٦١٠٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٩، ذيل ح ٣٥٦٨٥. ١. في التهذيب والاستبصار: «بطن».

٢. في «ك»: «المرأة».

٣. الغرّة: العبد نفسه أو الأمة. وأصل الغرّة: البياض الذي يكون في وجه الفرس. وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: الغرّة: عبد أبيض أو أمة بيضاء، وسُمِّي غرّة لبياضه. النهاية، ج ٣، ص ٣٥٣ (غر).

٤. في الوافي: «عبدًا».

٥. في «ع، ك، م، ن، بف، بن، جت، جد»، والاستبصار: «يدفعه».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٦، ح ١١٠٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠٠، ح ١١٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٤، ح ١٦١٠٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٢٠، ذيل ح ٣٥٦٨٨.

٧. المراد من «أبي سيار»، مسمع بن عبد الملك. والخبر ورد تارةً في التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٢، ح ٦٠٧ عن ابن محبوب عن نعيم بن إبراهيم الأزدي عن مسمع، وأخرى في ح ٢٨٨، ح ١١٦٦ عن ابن محبوب عن نعيم بن إبراهيم عن مسمع.

هذا، والخبر أوردده الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٤، ص ١٤٦، ح ٥٣٢٢ عن الحسن بن محبوب عن نعيم بن إبراهيم عن عبد الله بن سنان، ولم نجد في شيء من الأسناد والطرق رواية نعيم بن إبراهيم عن عبد الله بن سنان أو ابن سنان، فلا يبعد أن يكون الأصل في العنوان هو «أبي سيار» ثم صحّف به «ابن سنان»، ففسّر ابن سنان بعبد الله. راجع: رجال التجاشي، ص ٤٢٠، الرقم ١١٢٤؛ رجال الطوسي، ص ١٤٥، الرقم ١٥٩٢.

مَاتَ^١ فِي بَطْنِهَا بَعْدَ مَا ضَرَبَهَا، فَعَلَيْهِ نِصْفُ عَشْرِ قِيمَةِ أُمِّهِ^٢، وَإِنْ كَانَ ضَرَبَهَا، فَالْقَتْلُ حَتَّى قَمَاتَ، فَإِنَّ عَلَيْهِ عَشْرَ قِيمَةِ أُمِّهِ^٣.

١٤٣٥٨ / ٦. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥ فِي امْرَأَةٍ شَرِبَتْ دَوَاءً^٦ وَهِيَ حَامِلٌ لِنَطْرَحَ وَلَدَهَا^٧، فَأَلْقَتْ وَلَدَهَا، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ عَظْمًا^٨ قَدْ نَبَتْ عَلَيْهِ اللَّحْمُ، وَشُقَّ لَهُ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، فَإِنَّ عَلَيْهَا دِيَّتَهُ^٩ تُسَلَّمُهَا إِلَى أَبِيهِ».

قَالَ: «وَإِنْ كَانَ جَنِينًا، عُلِقَتْهُ أَوْ مَضَعَتْهُ، فَإِنَّ عَلَيْهَا أَرْبَعِينَ دِينَارًا أَوْ غَرَّةً تُسَلَّمُهَا إِلَى أَبِيهِ».

قُلْتُ: فَهِيَ لَا تَرْتُ مِنْ وَلَدِهَا مِنْ دِيَّتِهِ؟

قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّهَا قَتَلَتْهُ»^{١٠}.

١. في امرأة العقول، ج ٢٤، ص ١٥٧: «قوله^١: إن كان مات، ظاهره أن الجنين مع ولوج الروح أيضاً فيه ذلك، ومن هذه الجهة أيضاً خلاف المشهور، لكن قال به ابن الجنيده.
٢. في الفقيه والتهذيب، ح ١١١٦: «الأمة». ٣. في الفقيه: «الأمة».
٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٥٢، ح ٦٠٧، بسنده عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم الأزدي، عن مسمع، عن أبي عبد الله^٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٤٦، ح ٥٣٢٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله^٣: التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٨، ح ١١١٦، معلقاً عن ابن محبوب، عن نعيم بن إبراهيم، عن مسمع، عن أبي عبد الله^٤. الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٧، ح ١٦١١٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٢٢، ح ٣٥٦٩٣.
٥. السند معلق على سابقه. فيجزي عليه كلا الطريقتين المتقدمين.
٦. في الوافي: «+ وعمدًا». ٧. في الوافي: «+ ولم يعلم بذلك زوجها».
٨. في الوافي والفقيه، ح ٥٣٢١ والتهذيب، ح ١١١٣ والاستبصار: «له عظم» بدل «عظماً».
٩. في «ك، م، ن، بح، بن، جد» والفقيه، ح ٥٣٢١ والاستبصار: «دية».
- وفي المرأة: «ديتها تسلمها، أي دية الجنين مائة دينار أو الدية الكاملة مع ولوج الروح، والأربعون محمولة على العلقه، والخبر يؤيد مذهب التخيير».
١٠. الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث القاتل، ح ١٣٥٢٧، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد

١٤٣٥٩ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى^١ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي جَنِينِ الْهَلَالِيَّةِ حَيْثُ^٢ رُمِيَ بِالْحَجَرِ، فَأَلْقَتْ^٣ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةَ عَبْدٍ^٤ أَوْ أُمَةٍ^٥».

١٤٣٦٠ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَضْرِبُ الْمَرْأَةَ، فَتَطْرَحُ النُّطْفَةُ؟

قَالَ^٦: «عَلَيْهِ عَشْرُونَ دِينَارًا، فَإِنْ كَانَتْ^٨ غَلَقَةً، فَعَلَيْهِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا؛ وَإِنْ كَانَتْ^٩ مَضْغَةً، فَعَلَيْهِ سِتُونَ دِينَارًا؛ وَإِنْ كَانَتْ^{١٢} عَظْمًا، فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ^{١٣}».

٣٤٥/٧

• ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٣١٩، ح ٥٧٨٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ١٤٥، ح ٥٣٢١، معلقاً عن الحسن بن محبوب... عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٩، ح ١٣٥٦، وج ١٠، ص ٢٣٨، ح ٩٤٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٨٧، ح ١١١٣، بسنده عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٣٠١، ح ١١٣٠، بسنده عن ابن محبوب... عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٢، ح ١٦٠٩٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٨، ذيل ح ٣٥٦٨٤.

١. في «م»: «قال».

٢. في «ن»: «فألقى».

٣. في الوافي: «عبد».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٦، ح ١١٠٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠٠، ح ١١٢٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٣، ح ١٦١٠٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٩، ذيل ح ٣٥٦٨٦.

٥. في حاشية «ج»: «وقال».

٦. في «ع، ل، ن، بن، جد»، وحاشية «ج» والوسائل: «كان».

٧. في «بن» والوسائل: «فإن».

٨. في «بن» والوسائل: «فإن».

٩. في «ع، ل، ن، بن، جد»، وحاشية «ج»: «كانت».

١٠. في المرأة: «فعليه الدية، أي دية الجنين، ولعل بعض المراتب سقطت من الرواة. وعلى ما في الخبر المراد بالعظم ما كسى باللحم، وكذا في ما سيأتي من الأخبار».

١١. التواتر للأشمري، ص ١٥٧، ح ٤٠٤، مرسلًا عن أبي جعفر عليه السلام. وفي الإرشاد، ج ١، ص ٢٢٢؛ والمسائل

١٤٣٦١ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقَبَةَ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ صَالِحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فِي النَّطْفَةِ عَشْرُونَ دِينَارًا، وَفِي الْعَلَقَةِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا^١، وَفِي الْمُضْغَةِ سِتُّونَ دِينَارًا، وَفِي الْعَظْمِ ثَمَانُونَ دِينَارًا^٢، فَإِذَا كُسِيَ اللَّحْمُ فَمِائَةُ دِينَارٍ^٣، ثُمَّ هِيَ دِينَتُهُ^٤ حَتَّى يَسْتَهْلَ، فَإِذَا^٥ اسْتَهْلَ فَالْدِّيَّةُ كَامِلَةٌ^٦».

١٤٣٦٢ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخُرَازِيِّ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَضْرِبُ الْمَرْأَةَ، فَتَطْرُحُ النَّطْفَةَ؟ فَقَالَ: «عَلَيْهِ عَشْرُونَ دِينَارًا».

فَقُلْتُ^٩: يَضْرِبُهَا^{١٠}، فَتَطْرُحُ الْعَلَقَةَ؟

١. الصاغانية للمفيد، ص ١١١، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع:

الجعفریات، ص ١١٩. الوافي، ج ١٦، ص ٧٤٩، ح ١٦٠٩٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٣، ح ٣٥٦٧٥.

١. في «ع، ل»:- «ديناراً».

٢. في «بف»:- «وفي العلقه أربعون - إلى - ثمانون ديناراً».

٣. في «ن»:- «ثم».

٤. في «بف» والفقهاء والاستبصار: «مائة». وفي التهذيب: «مائة دينار».

٥. في «بف» والتهذيب: «قال وإذا» بدل «فإذا».

٦. في المرأة: «ظاهره موافق لمذهب العامة حيث ذهبوا إلى أن الجنين مالم يولد حياً ليس فيه الدية الكاملة، ويمكن حمله على استعداد الاستهلاك بولوج الروح».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨١، ح ١١٠٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٩، ح ١١٢٢، معلقاً عن محمد بن يحيى.

تفسير القمي، ج ٢، ص ٨٩، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٤٤، ح ١٦٠٩٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٣، ح ٣٥٦٧٦.

٨. هكذا في «ع، ن، ب»، بن، جت، جد، والوسائل. وفي «ك، ل، م» والبحار والمطبوع: «الخرزاز»، وهو سهو كما تقدم ذيل ح ٧٥، فلاحظ.

٩. في «بف، جد» والوافي: «قلت».

١٠. في «بف، جد» والوافي والتهذيب والبحار: «فيضربها».

فَقَالَ^١: «عَلَيْهِ^٢ أَرْبَعُونَ دِينَارًا».

قُلْتُ^٣: فَيَضْرِبُهَا، فَتَطْرَحُ الْمُضْغَةَ؟

فَقَالَ^٤: «عَلَيْهِ سِتُونَ دِينَارًا».

قُلْتُ^٥: فَيَضْرِبُهَا، فَتَطْرَحُ^٦ وَقَدْ صَارَ لَهُ عَظْمٌ؟

فَقَالَ: «عَلَيْهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، وَبِهَذَا^٧ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٨».

قُلْتُ: فَمَا صِفَةُ خَلْقَةِ^٩ النُّطْفَةِ الَّتِي تُعْرَفُ^{١٠} بِهَا؟

فَقَالَ: «النُّطْفَةُ تَكُونُ بِنِصَاءٍ مِثْلَ النُّخَامَةِ الْغَلِيظَةِ، فَتَمُكُّ فِي الرَّجَمِ إِذَا صَارَتْ

فِيهِ أَرْبَعِينَ^{١١} يَوْمًا، ثُمَّ تَصِيرُ إِلَى عَلَقَةٍ».

قُلْتُ: فَمَا صِفَةُ خَلْقَةِ الْعَلَقَةِ^{١٢} الَّتِي تُعْرَفُ^{١٣} بِهَا؟

فَقَالَ^{١٤}: «هِيَ عَلَقَةٌ كَعَلَقَةِ الدَّمِ الْمَخْجَمَةِ الْجَامِدَةِ، تَمُكُّ فِي الرَّجَمِ بَعْدَ

تَحْوِيلِهَا^{١٥} عَنْ^{١٦} النُّطْفَةِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ تَصِيرُ مُضْغَةً».

قُلْتُ^{١٧}: فَمَا صِفَةُ الْمُضْغَةِ وَخَلْقَتِهَا^{١٨} الَّتِي تُعْرَفُ بِهَا؟

قَالَ^{١٩}: «هِيَ مُضْغَةٌ لَحْمٍ حَمْرَاءَ، فِيهَا عُرُوقٌ خُضْرٌ مُشْتَبِكَةٌ^{٢٠}، ثُمَّ تَصِيرُ إِلَى

١. في «بف» والتهذيب: «قال».

٢. في «جت» والبحار والتهذيب: - «عليه».

٣. في «بن» والوسائل: «فقلت».

٤. هكذا في «م، ن، بن، جت، جد» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٥. في «بن» والوسائل: «فقلت».

٦. في «جت»: «فتطرح».

٧. في «جت، جد» والبحار: «بهذا» بدون الواو.

٨. في «ع، ل، ن، بن، جت» والوسائل والتهذيب: - «خلقة».

٩. في «ع، ل، ن، بن»: «يعرف».

١٠. في «بج»: «أربعون».

١١. في «ك»: «النطفة خلقة» بدل «العلقة».

١٢. في «ع، ك، بن»: «يعرف».

١٣. في «ك، م» والتهذيب: «قال».

١٤. في «بف» والوافي: «تحولها».

١٥. في «ل»: «في».

١٦. في «بن» والوسائل: «فقلت».

١٧. في «بن» والوسائل: «فقال».

١٨. في حاشية «جت» والوسائل والتهذيب: «مشتبكة».

عَظُمَ.

قُلْتُ: فَمَا صِفَةُ خَلْقَتِهِ إِذَا كَانَ عَظْمًا؟

فَقَالَ^١: «إِذَا كَانَ عَظْمًا^٢ شُقَّ لَهُ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، وَرُتِبَتْ جَوَارِحُهُ^٣، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ^٤، فَإِنَّ فِيهِ الدِّيَّةَ كَامِلَةً»^٥.

١٤٣٦ / ١١. صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ^٦، عَنْ يُونُسَ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧: فَإِنْ خَرَجَ^٨ فِي النَّطْفَةِ قَطْرَةٌ^٩ دَمٍ؟

قَالَ^{١٠}: «الْقَطْرَةُ عَشْرُ النَّطْفَةِ، فِيهَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ^{١١} دِينَارًا».

قُلْتُ^{١٢}: «فَإِنْ قَطَرَتْ قَطْرَتَيْنِ؟

قَالَ: «أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ^{١٣} دِينَارًا».

قَالَ^{١٤}: قُلْتُ: فَإِنْ قَطَرَتْ بِثَلَاثٍ^{١٥}؟

١. في «بح، بف»:- «فقال». وفي حاشية «بف» والوافي والتهذيب: «قال».

٢. في «بح، بف»:- «إذا كان عظمًا». ٣. في «م، بن، جد»:- «قال».

٤. في «جد»:- «ذلك».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٣، ح ١١٠٣، معلقًا عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن

محبوب، الوافي، ج ١٦، ص ٧٤٥، ح ١٦٠٩٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٤، ح ٣٥٦٧٧؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٥٤،

ح ٣٨.

٦. السند معلق على سند الحديث التاسع. ويروي عن صالح بن عقبة، محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين،

عن محمد بن إسماعيل.

ثم إنه ورد الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ١٤٣، ح ٥٣١٧، عن محمد بن إسماعيل، عن يونس الشيباني، من دون

توسط صالح بن عقبة بينهما. وهو سهو؛ فإننا لم نجد رواية محمد بن إسماعيل - وهو ابن بزيع - عن يونس

الشيباني مباشرة، والمعهود رواية محمد بن إسماعيل [ابن بزيع] عن صالح بن عقبة، عن يونس الشيباني.

٧. في حاشية «جت» والتهذيب: «خرجت». ٨. في «بن»:- «من».

٩. في «بن» والوسائل: «فقال». ١٠. في «بف»:- «وعشرين».

١١. في «م، بف، جد» والفقيه والتهذيب: «قال: قلت».

١٢. في «بف»:- «وعشرين». ١٣. في «بن» والوسائل والفقيه:- «قال».

١٤. في «ك، ن، بح، بف، جت» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «ثلاث».

قَالَ: «فَسَيَّةٌ^١ وَعِشْرُونَ^٢ دِينَارًا».

قُلْتُ: فَأَرْبَعٌ؟

قَالَ: «فَتَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا^٣، وَفِي خُمُسٍ ثَلَاثُونَ^٤، وَمَا زَادَ عَلَى النُّصْفِ فَعَلَى ٣٤٦/٧ جِسَابٍ ذَلِكَ حَتَّى تَصِيرَ^٥ عِلْقَةً، فَإِذَا صَارَتْ عِلْقَةً فَفِيهَا أَرْبَعُونَ^٦».

● فَقَالَ لَهُ أَبُو شَيْبَلٍ^٨: وَأَخْبَرَنَا أَبُو شَيْبَلٍ، قَالَ: حَضَرْتُ يُونُسَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩ يُخْبِرُهُ بِالْدِّيَاتِ، قَالَ: قُلْتُ^{١٠}: فَإِنَّ النُّطْفَةَ خَرَجَتْ مُتَخَضِّضَةً^{١١} بِالْدَّمِ؟

١. في «بف» والبحار: «فست».

٢. في «بف»: «عشرين».

٣. في «بف»: «ثمان وعشرين» بدل «فثمانية وعشرون دينارًا».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والفقهاء والتهذيب. وفي «ك»: «ثلاثون». وفي

المطبوع: «+ دينارًا».

٥. في «بن» والتهذيب: «حتى يصير».

٦. في «ن» والبحار: «+ دينارًا». وفي الفقيه: «فأربعون دينارًا» بدل «ففيها أربعون».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٣، ح ١١٠٥، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة. الفقيه، ج ٤، ص ١٤٣، ح ٥٣١٧، معلقًا عن محمد بن إسماعيل، عن يونس الشيباني. تفسير القمي، ج ٢، ص ٩٠، بسند آخر، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٠، ح ١٦٠٩٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٤، ح ٣٥٦٧٨؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٥٥، ح ٣٩.

٨. في «بن»: «- فقال له أبو شبل». وهذا وما بعده من كلام صالح بن عقبة، ويكون المراد أن أبا شبل أخبر صالح بن عقبة أنه حضر في مجلس كان أبو عبد الله^٩ يخبر يونس الشيباني بالديات، فسال أبو شبل أبا عبد الله^٩ بعد ما سأل يونس.

ويؤيد ذلك ما سيأتي تحت الرقم ١٢، من أن يونس الشيباني قال: «حضرت أنا وأبو شبل عند أبي عبد الله^٩ فسألته عن هذه المسائل في الديات، ثم سأل أبو شبل وكان أشدَّ مبالغة».

فعليه، ما ورد في الفقيه، ج ٤، ص ١٤٤، ح ٥٣١٨، من نقل الخبر عن محمد بن إسماعيل، عن أبي شبل مباشرة، سهوً.

٩. في «جت»: «فقلت».

١٠. هكذا في «م»، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل والبحار والفقهاء والتهذيب وتفسير القمي. وفي «ع»: «متخضضة». وفي سائر النسخ والمطبوع: «متحصصة».

ومتخضضة، أي مختلطة، يقال: خضضت الأرض: إذا قبلتها حتى يصير موضعها مثاراً رخواً، إذا وصل الماء إليها أنبت. ويقال: خضض الحمار الأتان: إذا خالطها. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ١٤٤ (خضض). والحصصة: تحريك الشيء في الشيء حتى يستمكن، ويستقر فيه. وحصص: بان وظهر. وتحصص: لزم بالأرض واستوى. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٦ (حصص).

قَالَ: فَقَالَ لِي: «فَقَدْ عَلِقْتُ، إِنْ كَانَ دَمًا صَافِيًا فَبَيْهَا^٢ أَرْبَعُونَ دِينَارًا^٣، وَإِنْ كَانَ دَمًا أَسْوَدَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّغْزِيرُ؛ لِأَنَّهُ مَا كَانَ مِنْ دَمٍ صَافٍ فَذَلِكَ لِلْوَلَدِ^٤، وَمَا كَانَ مِنْ دَمٍ أَسْوَدَ فَذَلِكَ^٥ مِنَ الْجَوْفِ».

قَالَ أَبُو شَيْبَةَ: فَإِنَّ الْعَلَقَةَ صَارَ فِيهَا شِبْهُ الْعِزْقِ مِنْ لَحْمٍ^٦؟
قَالَ^٧: «اِثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ: الْعُشْرُ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ عُشْرَ الْأَرْبَعِينَ^٨ أَرْبَعَةٌ؟

فَقَالَ^٩: «لَا»، إِنَّمَا هُوَ عُشْرُ الْمُضْغَةِ^{١٠}؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَهَبَ عُشْرُهَا، فَكُلَّمَا زَادَتْ زَيْدٌ حَتَّى تَبْلُغَ^{١١} السَّتِينَ».

قَالَ^{١٢}: قُلْتُ: فَإِنْ رَأَيْتُ فِي^{١٣} الْمُضْغَةِ شِبْهُ^{١٤} الْعُقْدَةِ عَظْمًا يَابِسًا؟

قَالَ: «فَذَلِكَ^{١٥} عَظْمٌ كَذَلِكَ^{١٦} أَوَّلُ مَا يَبْتَدِئُ الْعَظْمُ^{١٧}، فَيَبْتَدِئُ بِخَمْسَةِ^{١٨} أَشْهُرٍ^{١٩}،

١. في «م» والفقهاء: «قد».

٢. في امرأة العقول: «قوله»: «فقد علقت» هو جزء الشرط. وقوله: «فبها»: «ففيها» تفريع وليس بجزء.

٣. في «ك، جت» والفقهاء: «ديناران». ٤. في «م، ب» والوافي: «الولد».

٥. في «ب» والوافي والتهذيب: «فإن ذلك» بدل «فذلك».

٦. في الوافي: «شبه الحروق من اللحم». ٧. في الوافي: «وفيها».

٨. في «ع، ب، ب، بن، جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «أربعين».

٩. في «ع، ك، ن، ب، بن، جت، جد» والوسائل والبحار والفقهاء: «قال».

١٠. في «ب» والفقهاء: «لا».

١١. في «ب»: «للمضغة». وفي المرأة: «إنما هو عشر المضغة، أي عشر الدية التي زبدت لصبروتها مضغة».

١٢. في «بن» والوسائل: «حتى يبلغ». ١٣. في «بن» والوسائل: «قال».

١٤. في «ن، بن» والوسائل: «في». ١٥. في «بن» والوسائل: «مثل».

١٦. في «ك، م، ن، ب، بن، جد» والوافي والوسائل: «فذاك».

١٧. في «بن» والوسائل: «كذلك». ١٨. في «ن»: «العظم».

١٩. في «ب» والوافي: «لخمس».

٢٠. في المرأة: «اعتبر في العظم الخمس لا العشر. ثم هذا خلاف ما هو المشهور من ولوج الروح بعد أربعة أشهر، ولعل المراد أنه قد يكون كذلك».

فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ دَنَائِيرَ، فَإِنْ زَادَ فِرْدًا أَرْبَعَةٌ أَرْبَعَةٌ حَتَّى يَتِمَّ الثَّمَانِينَ^٢.

قَالَ: قُلْتُ: وَكَذَلِكَ^٣ إِذَا كُسِيَ الْعَظْمُ لَحْمًا؟

قَالَ ﷺ: «كَذَلِكَ»^٤.

قُلْتُ: فَإِذَا^٥ وَكَزَّهَا^٦، فَسَقَطَ الصَّبِيُّ، وَلَا يَذْرَى^٧ أَحْيًى^٨ كَانَ^٩ أُمٌ لَا؟

قَالَ: «هِيَ هَاتِ يَا أَبَا شَيْبَلٍ^{١٠}، إِذَا مَضَتْ الْخُمْسَةُ^{١١} الْأَشْهُرِ^{١٢}، فَقَدْ صَارَتْ^{١٣} فِيهِ

الْحَيَاةَ، وَقَدْ اسْتَوْجَبَ الدِّيَةَ»^{١٤}.

١٤٣٦٤ / ١٢. صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ^{١٥}، عَنْ يُونُسَ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ:

حَضَرْتُ أَنَا وَأَبُو شَيْبَلٍ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي الدِّيَاتِ،

ثُمَّ سَأَلَ أَبُو شَيْبَلٍ، وَكَانَ أَشَدَّ مُبَالَغَةً، فَخَلَيْتُهُ حَتَّى اسْتَنْظَفَ^{١٦}.

١. في «م» والبحار: «فزاد».

٢. في «ك، م، بح، جت، جد»، والوافي والبحار: «حتى تتم».

٣. في الوسائل: «- حتى يتم الثمانين قال: قلت: وكذلك».

٤. في «يف»: «كذلك». وفي «بن»: «- حتى يتم الثمانين - إلى - قال كذلك».

٥. في «ك»: «فإن».

٦. الوكز، كالوعد: الدفع والطمع والضرب بجمع الكف. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٢٧ (وكز).

٧. في البحار: «فلا يذرى».

٨. في «ع، ك، م، ن، بح، بن، جت»: «أحيى».

٩. في «م، ن، بح، جت، جد»: «يا با شبل».

١٠. في «يف، بن» والوسائل والبحار: «أشهر».

١١. في «بن» والوسائل: «خمس».

١٢. في «يف، بن» والوسائل والبحار: «أشهر».

١٣. في «يع»: «صار».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٣، ح ١١٠٥، بسنده عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل

، عن صالح بن عقبة، الفقيه، ج ٤، ص ١٤٤، ح ٥٣١٨، معلقاً عن محمد بن إسماعيل، عن أبي شبل، تفسير

القصي، ج ٢، ص ٩٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٠، ح ١٦٠٩٦، الوسائل، ج ٢٩،

ص ٣١٥، ح ٣٥٦٧٩.

١٥. السند معلق كسابقه.

١٦. يقال: استنظفت الشيء، إذا أخذته كله. ومنه قولهم: استنظفت الخراج، ولا يقال: نظفته. النهاية، ج ٥،

ص ٧٩ (نظف).

١٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٤، ح ١١٠٦، معلقاً عن صالح بن عقبة. الوافي، ج ١٦، ص ٧٥١، ح ١٦٠٩٧،

١٣ / ١٤٣٦٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّارَةَ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : إِنَّ الْغُرَّةَ تَكُونُ^١ بِعُمَانِيَّةٍ^٢ ذَنَانِيرٍ^٣ وَتَكُونُ^٤ بِعَشْرَةِ ذَنَانِيرٍ ؟ فَقَالَ^٥ : «بِخَمْسِينَ» .

١٤ / ١٤٣٦٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ^٦ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ سَمَاعَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ ابْنَتَهُ وَهِيَ حُبْلَى ، فَأَسْقَطَتْ ٣٤٧/٧ سَقَطًا مَيِّتًا ، فَاسْتَعْدَى زَوْجَ الْمَرْأَةِ عَلَيْهِ ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا : إِنْ كَانَ^٧ لِهَذَا السَّقْطُ دِيَّةٌ وَلِي فِيهِ مِيرَاثٌ فَإِنَّ مِيرَاثِي مِنْهُ لِأَبِي ؟ فَقَالَ^٨ : «يَجُوزُ لِأَبِيهَا مَا وَهَبَتْ لَهُ» .

١٥ / ١٤٣٦٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ :

١. الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٦، ح ٣٥٦٨٠.

٢. في «ج» : بالتاء والياء معاً.

٣. في «ك، ن، ب» : «و يكون». وفي «ج» : بالتاء والياء معاً.

٤. في «ن» : «قال».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٧، ح ١١١٤، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ١٤٥، ح ٥٣٢٠، معلقاً عن جميل بن ذرّاج. الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٦، ح ١٦١٠٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٢١، ذيل ح ٣٥٦٩٠.

٦. في الوسائل، ص ٣٨ : «عيسى» بدل «خالد». ٧. في «بج» : «- كان».

٨. في الوافي والفقيه والتهذيب، ح ١١١٧ : «قال».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٤٦، ح ٥٣٢٣، معلقاً عن سماعة. وفيه، ص ٣١٩، ح ٥٦٨٩؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٨، ح ١١١٧، بسندهما عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وفيه، ص ٢٣٧، ح ٩٤٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٣٧، ح ١٠٠٧٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٨، ذيل ح ١٣٢٤٣٨، وج ٢٩، ص ٣٢٤، ح ٣٥٦٩٧.

سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ امْرَأَةً^١ حَامِلًا بِرِجْلِهِ، فَطَرَحَتْ مَا فِي بَطْنِهَا مَيِّتًا؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ نُطْفَةً، فَإِنَّ عَلَيْهِ عِشْرِينَ دِينَارًا.

قُلْتُ: فَمَا حَدُّ النُّطْفَةِ؟

فَقَالَ: «هِيَ الْبَيَّةُ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّجَمِ، فَاسْتَقَرَّتْ فِيهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» قَالَ^٢: «وَلِنْ^٣

طَرَحَتْهُ وَهُوَ عُلْقَةٌ، فَإِنَّ عَلَيْهِ أَرْبَعِينَ دِينَارًا.

قُلْتُ: فَمَا حَدُّ الْعُلْقَةِ؟

فَقَالَ^٤: «هِيَ الْبَيَّةُ إِذَا^٥ وَقَعَتْ فِي الرَّجَمِ، فَاسْتَقَرَّتْ^٦ فِيهِ ثَمَانِينَ يَوْمًا» قَالَ^٧: «وَلِنْ^٨

طَرَحَتْهُ وَهُوَ^٩ مُضْغَةٌ، فَإِنَّ عَلَيْهِ سِتِينَ دِينَارًا.

قُلْتُ: فَمَا حَدُّ الْمُضْغَةِ؟

فَقَالَ: «هِيَ الْبَيَّةُ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّجَمِ، فَاسْتَقَرَّتْ فِيهِ مِائَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا» قَالَ:

«وَلِنْ^{١٠} طَرَحَتْهُ وَهُوَ^{١١} نَسَمَةٌ مَخْلُقَةٌ لَهُ عَظْمٌ وَلَحْمٌ مَزِيلٌ^{١٢} الْجَوَارِحِ^{١٣} قَدْ^{١٤} نُفِخَ فِيهِ

١. في حاشية «جت» والبحار: «امرأته».

٢. في «جد»: «وقال». وفي «ع، ك، ل، ن، يع، بن، جت» والوسائل -: «قال».

٣. في «جد»: «إن» بدون الواو.

٤. في التهذيب: «وهي».

٥. في «جد»: «فقلت: وما» بدل «قلت: فما».

٦. في «بن» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب: «قال».

٧. في «بف» -: «إذا».

٨. في «بف»: «واستقرت».

٩. في «بف»: «فإن».

١٠. في «بف» والوافي والتهذيب: «فإن».

١١. في «بف» والوافي والتهذيب: «فإن».

١٢. في «بف» والوافي والتهذيب: «فإن».

١٣. في «بف» والوافي والتهذيب: «مرتل».

١٤. في «بف» والوافي والتهذيب: «مرتل».

١٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «مرتل».

١٦. في «بف» والوافي والتهذيب: «مرتل».

١٧. في «بف» والوافي والتهذيب: «مرتل».

رُوحُ الْعَقْلِ، فَإِنَّ عَلَيْهِ دِيَّةً كَامِلَةً.

قُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ تَحْوُلُهُ فِي بَطْنِهَا^١ إِلَى خَالٍ أَمْ بِرُوحٍ كَانَ ذَلِكَ، أَوْ يَغْيِرُ رُوحٌ؟
 قَالَ: «بِرُوحٍ، عَذَا^٢ الْحَيَاةِ الْقَدِيمِ^٣ الْمُنْقُولِ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ، وَلَوْ
 لَا أَنَّهُ كَانَ فِيهِ رُوحٌ عَذَا^٤ الْحَيَاةِ مَا تَحَوَّلَ عَنْ^٥ خَالٍ بَعْدَ^٦ خَالٍ فِي الرَّجْمِ، وَمَا كَانَ إِذَا^٧
 عَلَى مَنْ يَقْتُلُهُ^٨ دِيَّةٌ وَهُوَ^٩ فِي تِلْكَ الْخَالِ». ^{١٠}

١٤٣٦٨ / ١٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْغُرَّةَ تَزِيدُ وَتَنْقُصُ، وَلَكِنْ قِيَمَتُهَا أَرْبَعُونَ
 دِينَاراً^{١١}». ^{١٢}

١. في الوافي والتهذيب: «من حال».

٢. في «ع، م، جت» والتهذيب: «غذاء». وفي «ن»: «عد».

٣. في المرأة: «قوله: بروح غذا الحياة القديم، وفي بعض النسخ: «بروح غذا» بالغين والذال المعجمتين، فالمراد إنا روح الوالدين أو القوة النامية. وفي بعضها: «عدا» بالمهملتين، فالمراد أَنَّ تحوله بروح غير الروح الذي لأجله قبل خلق الأجساد، لأنه لم يتعلّق به بعد، فالمراد بالروح الأول القوة النامية أو روح الوالدين، والمراد بالقديم ما تقادم زمانه لأنه قبل خلق الأجساد».

٤. في «ع، ل، م، جت، جد» والتهذيب: «غذاء».

٥. في «بف» والوافي: «تحوله من». وفي البحار والتهذيب: «تحول من».

٦. في البحار: «إلى».

٧. في الوافي: «إذن».

٨. في التهذيب: «قتله».

٩. في «ن»: «وهي».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨١، ح ١١٠١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٧٤٨، ح ١٦٠٩٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣١٦، ح ٣٥٦١، إلى قوله: «فإنّ عليه دية كاملة»؛ البحار، ج ٦٠، ص ٣٥٦، ح ٤٠.

١١. في المرأة: «حمل على العلقه».

١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٨٧، ح ١١١٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢٨٨، ح ١١١٩، بسند آخر. الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٦، ح ١٦١٠٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٢١، ذيل ح ٣٥٦٩١.

٤٠ - بَابُ الرَّجُلِ يَقْطَعُ رَأْسَ مَيِّتٍ^١ أَوْ يَقْعُلُ بِهِ مَا يَكُونُ فِيهِ اجْتِنَاحُ^٢ نَفْسِ الْحَيِّ

١٤٣٦٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى^٣ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ، قَالَ :

أَتَى الرَّبِيعُ أَبَا جَعْفَرٍ الْمَنْصُورَ وَهُوَ خَلِيفَةُ فِي الطَّوَّافِ ، فَقَالَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مَاتَ فُلَانٌ مَوْلَاكَ الْبَارِحَةَ ، فَقَطَعَ فُلَانٌ مَوْلَاكَ^٤ رَأْسَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، قَالَ : فَاسْتَشَاطُ^٥ ٣٤٨ / ٧ وَغَضِبَ ، قَالَ : فَقَالَ لِابْنِ شُبْرُمَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَغَدَّةٍ مَعَهُ^٦ مِنَ الْقُضَاةِ وَالْفُقَهَاءِ : مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا ؟ فَكَلَّ قَالَ : مَا عِنْدَنَا فِي هَذَا شَيْءٌ .

قَالَ : فَجَعَلَ يَرُدُّدُ الْمَسْأَلَةَ فِي هَذَا ، وَيَقُولُ : أَقْتَلُهُ ، أَمْ لَا ؟ فَقَالُوا : مَا عِنْدَنَا فِي هَذَا شَيْءٌ ، قَالَ^٨ : فَقَالَ لَهُ بَعْضُهُمْ : قَدْ قَدِمَ رَجُلٌ السَّاعَةَ فَإِنْ كَانَ عِنْدَ أَحَدٍ^٩ شَيْءٌ ، فَعِنْدَهُ الْجَوَابُ فِي هَذَا ، وَهُوَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَقَدْ دَخَلَ الْمَسْعَى^{١٠} ، فَقَالَ لِلرَّبِيعِ : اذْهَبْ إِلَيْهِ ، فَقُلْ لَهُ : لَوْ لَا مَعْرِفَتُنَا بِشُغْلٍ مَا أَنْتَ فِيهِ لَسَأَلْنَاكَ أَنْ تَأْتِيَنَا ، وَلَكِنْ أَجَبْنَا فِي كَذَا وَكَذَا . قَالَ : فَأَتَاهُ الرَّبِيعُ وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ ، فَأَبْلَغَهُ الرِّسَالَةَ .

فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١١} : قَدْ تَرَى شُغْلَ مَا أَنَا فِيهِ وَقَبْلَكَ الْفُقَهَاءُ وَالْعُلَمَاءُ^{١٢} ،

١ . في «ك، م، ن، جت» : «الميت» .

٢ . الاجتناح : الإهلاك والاستئصال . القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٣٢٩ (جوح) .

٣ . في «بف» : «الحسن بن موسى» .

٤ . في الوافي : «مولاك فلان» .

٥ . استشاط عليه : التهب غضباً . القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٩١٠ (شوط) .

٦ . في «بف، بن» : «التهذيب والاستبصار» - «معه» .

٧ . في «جت» : «أما» .

٨ . في «بن» - «قال» . وفي «بف» - «قال» : فجعل يردد - إلى - هذا شيء قال .

٩ . في «بن» : «علم» .

١٠ . في «ك، ن» : «السي» .

١١ . في «جد» : «العلماء والفقهاء» .

فَسَلُّهُمْ».

قَالَ: فَقَالَ لَهُ: قَدْ سَأَلْتَهُمْ^١ وَلَمْ يَكُنْ^٢ عِنْدَهُمْ فِيهِ^٣ شَيْءٌ، قَالَ: فَرَدَّدَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَسَأَلْتُكَ إِلَّا أَجَبْتَنَا فِيهِ، فَلَيْسَ عِنْدَ الْقَوْمِ فِي هَذَا شَيْءٌ، فَقَالَ لَهُ^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَتَّى أَفْرَغَ مِمَّا أَنَا فِيهِ».

قَالَ^٥ فَلَمَّا فَرَّغَ، جَاءَ فَجَلَسَ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ لِلرَّبِيعِ: «اذْهَبْ، فَقُلْ لَهُ: عَلَيْهِ مِائَةُ دِينَارٍ» قَالَ: فَأُبَلِّغُهُ ذَلِكَ، فَقَالُوا لَهُ^٦: فَسَلَّهُ^٧: كَيْفَ صَارَ عَلَيْهِ مِائَةُ دِينَارٍ؟

فَقَالَ^٨ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي النُّطْفَةِ عِشْرُونَ، وَفِي الْعَلَقَةِ عِشْرُونَ، وَفِي الْمُضْغَةِ عِشْرُونَ، وَفِي الْعَظْمِ عِشْرُونَ، وَفِي اللَّحْمِ عِشْرُونَ، ثُمَّ أَنْشَأَنَاهُ خَلْقًا آخَرَ، وَهَذَا هُوَ مَيِّتٌ بِمَنْزِلَتِهِ^٩ قَبْلَ أَنْ يُنْفَخَ^{١٠} فِيهِ الرُّوحُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ جَنِينًا».

قَالَ^{١١}: فَارْجِعْ إِلَيْهِ، فَأَخْبِرْهُ بِالْجَوَابِ، فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ، وَقَالُوا: ارْجِعْ إِلَيْهِ^{١٢}، فَسَلَّهُ: الدَّنَانِيرُ لِمَنْ هِيَ؟ لَوَرَثَتِهِ، أَمْ لَا؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ لَوَرَثَتِهِ فِيهَا^{١٣} شَيْءٌ، إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ أَتَى إِلَيْهِ فِي بَدَنِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، يُحَجُّ بِهَا عَنْهُ، أَوْ يُتَصَدَّقُ بِهَا عَنْهُ^{١٤}، أَوْ تَصِيرُ^{١٥} فِي سَبِيلٍ مِنْ سُبُلِ^{١٦}

١. في «بف» والاستبصار: «سألهم».

٢. في «بف» والتهذيب: «فلم يكن».

٣. في «بف» والتهذيب: «لأسألك».

٤. في «بف» بن: «قال».

٥. في «بف» بن: «سأله».

٦. في «بف» والتهذيب: «بمنزلة».

٧. في «بف» بن: «ل، ن، بن، جت»: «فأخبره».

٨. في «بف» بن: «منها».

٩. في «بف» والتهذيب: «أو يصير».

١٠. في «بف» والاستبصار: «سألهم».

١١. في «بف» بن: «قال».

١٢. في «بف» بن: «سأله».

١٣. في «بف» بن: «ل، ن، بن، جت»: «فأخبره».

١٤. في «بف» بن: «منها».

١٥. في «بف» بن: «ل، ن، بن، جت»: «فأخبره».

١٦. في «بف» بن: «ل، ن، بن، جت»: «فأخبره».

١٧. في «بف» بن: «ل، ن، بن، جت»: «فأخبره».

١٨. في «بف» بن: «ل، ن، بن، جت»: «فأخبره».

الخَيْرُ^١.

قَالَ: فَزَعَمَ الرَّجُلُ أَنَّهُمْ رَدُّوا الرَّسُولَ إِلَيْهِ، فَأَجَابَ فِيهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِسِتَّةٍ^٢ وَثَلَاثِينَ مَسْأَلَةً، وَلَمْ يَخْفِظِ الرَّجُلُ إِلَّا قَدْرَ^٣ هَذَا الْجَوَابِ^٤.

٣٧٠/١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ^٥: «قَطَعَ رَأْسَ الْمَيِّتِ أَشَدُّ^٦ مِنْ قَطْعِ رَأْسِ الْحَيِّ^٧».

٣٧١/١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ^٩: رَجُلٌ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ؟ فَقَالَ^{١٠}: «حَزْمَةُ الْمَيِّتِ كَحَزْمَةِ الْحَيِّ^{١١}».

١. في «م»: «البر». ٢. في «بف» والاستبصار: «ستة». وفي «بن»: «بست».

٣. في «بن»: «قدر».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٠، ح ١٠٦٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٥، ح ١١١٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٦، ص ٧٥٩، ح ١٦١١٢.

٥. في «بف»: «وفي».

٦. في المرأة: «وقوله ﷺ: أشدُّ، أي في العقوبة الأخروية».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٢، ح ١٠٦٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٦، ح ١١١٤، معلقاً عن محمد بن أبي عمير.

٨. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٥٣٥٦، عن نوادر محمد بن أبي عمير، عن الصادق ﷺ، الوافي، ج ١٦، ص ٧٦٣، ح ١٦١١٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٢٨، ح ٣٥٧٠٤.

٩. هكذا في «م»، «ل»، «ن»، «ي»، «ج»، «د»، «و» الوسائل. وفي المطبوع: «- بن محمد».

١٠. في «م»، «ن»، «ي»، «ج»، «د»، «و» الوسائل: «+ وله».

١١. في «بن»: «و» الوسائل: «قال».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٣، ح ١٠٧٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٧، ح ١١١٨، بسندهما عن أحمد بن محمد،

عن ابن أبي نجران ومحمد بن سنان، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله ﷺ. وفي التهذيب، ج ١٠،

ص ٢٧٣، ح ١٠٧١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٧، ح ١١١٨، بسندهما عن ابن سنان. وفي التهذيب، ج ١٠،

ص ٢٧٣، ح ١٠٧٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٧، ح ١١٢٠، بسندهما عن محمد بن سنان، عن عبد الله بن

مسكان، عن أبي عبد الله ﷺ. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٥٣٥٧، معلقاً عن عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد

الله ﷺ، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحدود، باب حدّ النباش، ح ١٣٩٠٠ ومصادره. الوافي،

ج ١٦، ص ٧٦٢، ح ١٦١١٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٢٨، ح ٣٥٧٠٥.

١٤٣٧٢ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ :

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَطَعَ رَأْسَ رَجُلٍ^١ مَيِّتٍ ؟
فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَرَّمَ مِنْهُ مَيِّتًا كَمَا^٢ حَرَّمَ مِنْهُ حَيًّا ، فَمَنْ فَعَلَ بِمَيِّتٍ
فَعَلًا يَكُونُ فِي مِثْلِهِ اجْتِنَاحُ نَفْسِ الْحَيِّ ، فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ^٣ .
فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام ، فَقَالَ : « صَدَقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، هَكَذَا قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ .

قُلْتُ : فَمَنْ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ ، أَوْ شَقَّ بَطْنَهُ ، أَوْ فَعَلَ بِهِ^٤ مَا يَكُونُ فِيهِ اجْتِنَاحُ نَفْسِ
الْحَيِّ ، فَعَلَيْهِ دِيَّةُ النَّفْسِ كَامِلَةٌ ؟
فَقَالَ : « لَا ، وَلَكِنْ دِيَّةُ دِيَّةِ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ أَنْ تُنْشَأَ فِيهِ الرُّوحُ ، وَذَلِكَ
مِائَةٌ دِينَارٍ ، وَهِيَ لَوْرَتُهُ ، وَدِيَّةُ هَذَا هِيَ لَهُ ، لَا لِلْوَرْتَةِ^٥ .
قُلْتُ : فَمَا الْفَرْقُ^٦ بَيْنَهُمَا ؟

قَالَ : « إِنَّ الْجَنِينَ أَمْرٌ مُسْتَقْبِلٌ^٧ مَرْجُو نَفْعُهُ ، وَهَذَا قَدْ مَضَى وَذَهَبَتْ مَنَفَعَتُهُ ، فَلَمَّا
مُتَّ لَ بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، صَارَتْ دِيَّتُهُ بِتِلْكَ الْمَثَلَةِ^٨ لَهُ ، لَا لِغَيْرِهِ ، يَخْجُ بِهَا عَنْهُ ، وَيُفْعَلُ^٩ بِهَا
أَبْوَابُ الْخَيْرِ وَالْإِبْرِ^{١٠} مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ غَيْرِ^{١١} » .

١ . في « بن » والوسائل والمحاسن : - « رجل » .

٢ . في المحاسن : « كَلَمًا » .

٣ . في المحاسن : + « كَامِلَةٌ » .

٤ . في « ن » : « فِيهِ » .

٥ . في « ع ، ك ، ن ، جت ، جد » والمحاسن : « أَنْ يَنْشَأَ » . وفي الوسائل : « أَنْ تَلْجَ » .

٦ . في « ن » ، جد ، وحاشية « جت » : « لَوْرَتُهُ » .

٧ . في « ن » : « يَسْتَقْبِلُ » .

٨ . في « ن » : « يَفْعَلُ » .

٩ . في « ب » ، جت : « أَوْ يَفْعَلُ » .

١٠ . في « ب » ، جد ، وحاشية « جت » : « لَوْرَتُهُ » .

١١ . في « ب » ، جد ، وحاشية « جت » : « لَوْرَتُهُ » .

١٢ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والمحاسن . وفي المطبوع : « أَوْ غَيْرَهَا » .

قُلْتُ: فَإِنْ أَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَخْفِرَ لَهُ^١ لِيَفْسِلَهُ فِي الْحُفْرَةِ، فَسَدِرَ^٢ الرَّجُلُ مِمَّا يَخْفِرُ^٣ فَبَدِيرٌ^٤ بِهِ، فَمَالَتْ مِسْحَاتُهُ^٥ فِي يَدِهِ، فَأَصَابَ بَطْنَهُ، فَشَقَّه، فَمَا عَلَيْهِ؟
فَقَالَ^٦: «إِذَا^٧ كَانَ هَكَذَا^٨ فَهُوَ خَطَأٌ، وَكَفَّارَتُهُ^٩ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ^{١٠}، أَوْ صَدَقَةٌ عَلَى سِتِّينَ مَسْكِينًا، مَدَّ^{١١} لِكُلِّ مَسْكِينٍ بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ^{١٢}».

٤١ - بَابُ مَا يَلْزَمُ مَنْ يَخْفِرُ الْبُئْرَ فَيَقَعَ^{١٣} فِيهَا^{١٤} الْمَارُ^{١٥}

١٤٣٧٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَخْفِرُ الْبُئْرَ فِي دَارِهِ، أَوْ فِي أَرْضِهِ؟

١. في المحاسن: «بئراً».
٢. في «ن»، بن: «قدر». وقال ابن الأثير: «السدور بالتحريك: كالدَّوَار، وهو كثيراً ما يعرض لراكب البحر».
- النهاية، ج ٢، ص ٣٥٤ (سدر).
٣. في المحاسن: - «فسدر الرجل ممّا يحفر».
٤. في المحاسن: «فبدير».
٥. المسحاة: آلة تستعمل للحفر وشق الأنهر وأعمال البناء، يطلق عليها بالفارسية: «بيل».
٦. في «جد» والمحاسن: «قال».
٧. في «م»، «بح»، وحاشية «جت»: «إن».
٨. في «جت»: «هكذا».
٩. في «ك»، «ن»: «وكفّارته».
١٠. في «ع»، «ل»، «ن»، «بف»، بن، «جد» والوافي والوسائل: - «مُتَتَابِعَيْنِ».
١١. في «ك»: - «مَدَّ». وفي «بح»: «مَدَّأ».
١٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٣، ح ١٠٨٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٨، ح ١١٢١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وبسنده آخر أيضاً عن الحسين بن خالد. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٥٣٥٥، معلقاً عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام. علل الشرائع، ص ٥٤٣، ح ١، بسنده عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، إلى قوله: «أبواب الخير والبر من صدقة أو غيرها»، وفي كلها مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٣٠٥، كتاب العلل، ح ١٦، بسنده عن الحسين بن خالد الوافي، ج ١٦، ص ٧٦٠، ح ١٦١١٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٢٥، ح ٣٥٦٩٩.
١٣. في «ك»، «جت»: «ولقيع».
١٤. في «بح»، «جت»، «جد»: «فيه».
١٥. في «م»، «بح»: «المارة».

فَقَالَ: «أَمَّا^١ مَا حَفَرَ فِي مَلِكِهِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ؛ وَأَمَّا مَا حَفَرَ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ فِي^٢ غَيْرِ مَا يَمْلِكُهُ^٣، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا يَسْقُطُ فِيهِ».

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ مِثْلَهُ^٤.

١٤٣٧٤ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

٣٥٠ / ٧ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الشَّيْءِ يَوْضَعُ عَلَى الطَّرِيقِ، فَتَمُرُ الذَّائِبَةُ، فَتَنْفِرُ بِصَاحِبِهَا، فَتَغْفِرَهُ^٥؟

فَقَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يَضُرُّ بِطَرِيقِ^٦ الْمُسْلِمِينَ، فَصَاحِبُهُ ضَامِنٌ لِمَا يُصِيبُهُ^٧».

١٤٣٧٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي

الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ أَضَرَّ بِشَيْءٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ لَهُ^٨ ضَامِنٌ^٩».

١. في «ن»: - «وأما».

٢. في «جد»: - «في».

٣. في «ع، ك، ل، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والتهذيب: «وما يملك».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٩، ح ٩٠٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٣، ح ٥٣٤١، معلقاً عن زرعة وعثمان بن عيسى، عن سماعة. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٠، ح ٩٠٦، إلى قوله: «فليس عليه ضمان»؛ وفيه، ص ٢٣٠، ح ٩٠٧، من قوله: «وأما ما حفر في الطريق» وفيهما بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٣، ح ١٦١٩٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤١، ذيل ح ٣٥٥٤١.

٥. عقره: أي جرحه. الصحيح، ج ٢، ص ٧٥٣ (عقر).

٦. في «بف»: - «بطريق».

٧. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٥، ح ٥٣٤٧، معلقاً عن حماد. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٣، ح ٨٧٨، بسنده عن الحلبي. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٤، ح ١٦٢٠١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤٣، ح ٣٥٥٤٣.

٨. في «ك»: - «وله».

٩. لم ترد هذه الرواية في «بج».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٠، ح ٩٠٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٥٥، ح ٥٣٤٦؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣١، ح ٩١١، بسندهما عن علي بن النعمان. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٨، ضمن ح ٦٥١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٥، ح ١٦٢٠٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤١، ذيل ح ٣٥٥٤٠.

١٤٣٧٦ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ،
عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَخْفِرُ الْبُئْرَ فِي دَارِهِ أَوْ فِي مِلْكِهِ ^١ ؟
فَقَالَ : « مَا كَانَ حَفَرَ فِي دَارِهِ أَوْ فِي ^٢ مِلْكِهِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ ؛ وَمَا حَفَرَ فِي
الطَّرِيقِ ؛ أَوْ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا يَسْقُطُ ^٣ فِيهَا . » ^٤

١٤٣٧٧ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ
سِرْحَانَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ حَمَلَ مَتَاعاً عَلَى رَأْسِهِ ، فَأَصَابَ إِنْسَاناً ، فَمَاتَ ، أَوْ
انْكَسَرَ مِنْهُ ، قَالَ ^٦ : « هُوَ ضَامِنٌ ^٧ . » ^٨

١٤٣٧٨ / ٦ . سَهْلٌ ^٩ وَابْنُ أَبِي نَجْرَانَ جَمِيعاً ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ ، عَنْ

١ . في «جدة» : «في ملكه أو في داره» . ٢ . في «ن، بن» : «وفي» . وفي الوافي : - «وفي» .

٣ . في «ع، ل، ن، بن» وحاشية «بح، جت» : «سقط» .

٤ . التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٩، ح ٩٠٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب . الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٣، ح ١٦١٩٧ ؛

الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤١، ذيل ح ٣٥٥٤١ . ٥ . في «جت» : «فأصابه إنسان» بدل «فأصاب إنساناً» .

٦ . هكذا في «ع، ك، ل، ن، بح، بف، جت، جدة» والوافي والفتية والتهذيب . وفي «م، بن» والمطبوع : «فقال» .

٧ . في الفتية : «مأمون» . وقال المحقق الحلّي : «من حمل على رأسه متاعاً ، فكسره أو أصاب به إنساناً ، ضمن

جانيته في ماله» . الشرائع، ج ٤، ص ١٠٣٠ .

وقال الشهيد الثاني : «الأصل في هذه المسألة رواية داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام ... وفي طريق الرواية

سهل بن زياد ، وهو ضعيف . وهي بإطلاقها مخالفة للقواعد ؛ لأنه إنما يضمن المصدوم في ماله مع قصده إلى

الفعل وخطئه في القصد ، فولول يقصد الفعل كان خطأ محضاً كما تقرّر . المسالك، ج ١٥، ص ٣٣١ .

٨ . التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٠، ح ٩٠٩، معلقاً عن سهل بن زياد . الفتية، ج ٣، ص ٢٥٨، ح ٣٩٣٢، معلقاً عن ابن

أبي نصر ؛ التهذيب، ج ٧، ص ٢٢٢، ح ٩٧٣، بسنده عن ابن أبي نصر . الفتية، ج ٤، ص ١١١، ح ٥٢١٩، معلقاً

عن داود بن سرحان . الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٢، ح ١٦١٩٥ ؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤٤، ح ٣٥٥٤٦ .

٩ . السند معلق على سابقه . ويروي عن سهل ، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا . ثم إن ظاهر السند عطف ابن أبي نجران على

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَفَرَ بَيْتًا فِي دَارِهِ، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ^٢، فَوَقَعَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ^٣ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَا ضَمَانٌ، وَلَكِنْ لَيُعْطَاهَا^٤.

١٤٣٧٩ / ٧. ابْنُ أَبِي نَجْرَانَ^٥، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ حَفَرَ بَيْتًا فِي غَيْرِ مَلِكِهِ، فَمَرَّ عَلَيْهَا رَجُلٌ، فَوَقَعَ فِيهَا.

قَالَ^٦: فَقَالَ: «عَلَيْهِ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ حَفَرَ^٧ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ، كَانَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ»^٨.

سهل، فيروي الكليني - قدس سره - عنه بواسطة واحدة كما يروي عن سهل بواسطة واحدة، وهذا مضافاً إلى مخالفته لطبقة ابن أبي نجران - وهو عبد الرحمن - لا يلائم ما ورد في كثير من الأسناد من رواية سهل بن زياد عن [عبد الرحمن] بن أبي نجران وتوسط [عبد الرحمن] بن أبي نجران بين سهل وبين المثنى [الحنّاط]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٤٩٤-٤٩٥، ص ٥١٥-٥١٦، ج ٩، ص ٥٢٣ و ج ٢٢، ص ٣٣٨-٣٣٩. فعليه لا ريب في وقوع الخلل في السند. والظاهر أنَّ الأصل في السند كان هكذا «سهل عن ابن أبي نصر وابن أبي نجران جميعاً»، فسقط «وابن أبي نجران جميعاً» عن المتن وكتب في هامش بعض النسخ، فأدرج في الاستنساخات التالية، في غير موضعه سهواً.

ويؤيد ذلك مضافاً إلى ما ورد في بعض الأسناد من التعاطف بين ابن أبي نجران وابن أبي نصر، ما سيأتي في السند الآتي بلا فصل من رواية ابن أبي نجران عن مثنى الحنّاط مباشرة. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ج ١ و ٩٩٥٦ و ٩٩٦٤ و ٩٩٩١.

١. في «بف، جد»: «يحفر».

٢. في «ل، ن، بن، وحاشية م، جت» والوافي: «داخل». وفي «ع»: «دخل».

٣. في «م»: «فلم يكن».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٠، ح ٩٠٦، معلقاً عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٤، ح ١٦١٩٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤٢، ذيل ح ٣٥٥٤٢.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي نجران - في الواقع ونفس الأمر - عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد، كما تبين في ما قدّمناه ذيل السند السابق.

٦. في «بج، بف» والوافي والتهذيب: «- قال».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٠، ح ٩٠٧، معلقاً عن ابن أبي نجران. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٤، ح ١٦٢٠٠.

١٤٣٨ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَخْرَجَ مِيزَابًا، أَوْ كَنْيِفًا^١، أَوْ أُوتِدًا^٢ وَتِدًا، أَوْ أُوتِقَ دَابَّةً، أَوْ حَفَرَ بِئْرًا^٣ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، فَأَصَابَ شَيْئًا، فَقَطِبَ، فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ»^٤.

٣٥١/٧

٤٢ - بَابُ ضَمَانِ مَا يُصِيبُ الدَّوَابَّ وَمَا لَا ضَمَانَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ^٦

١٤٣٨١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^٨ قَالَ: «بِهَيْمَةُ الْأَنْعَامِ لَا يَغْرَمُ أَهْلُهَا شَيْئًا مَا دَامَتْ^٩ مُرْسَلَةً^{١٠}»^{١١}.

١٠ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤١، ذيل ح ٣٥٥٣٩.

١. في «ن»: - «أو كنيفا».

٣. في «ن» والوسائل: «شينا».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٠، ح ٩٠٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٤، ح ٥٣٤٣، مرسلًا عن

رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٣، ح ١٦١٩٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤٥، ح ٣٥٥٤٧.

٥. في «ج»: «عن».

٧. في الوسائل: «عن أبيه»، وهو سهو، كما تقدّم ذيل ح ١٨٧ و ١٢٧١، فلاحظ.

٨. في «ف» والفقيه والتهذيب، ح ٩٢٧ والاستبصار: - «أنه».

٩. في «ك»: «+ عليه».

١٠. في التهذيب، ح ٨٨٥: - «مادامت مرسله».

وفي مرآة العقول، ج ٢٤، ص ١٦٨: «المشهور بين الأصحاب أنَّ راكب الدابة يضمن ما تجنيه يديها، واختلفوا فيما تجنيه برأسها، فذهب الشيخ في المبسوط إلى الضمان، لمساواته لليدين في التمكن من حفظه، وفي الخلاف إلى عدمه اقتصاراً على مورد النص، والأكثر على الأول. ولو وقف بها ضمن ما تجنيه يديها ورجليها، وكذا إذا ضربها فجنت ضمن. ولو ضربها غيره ضمن الضارب، وكذا السائق يضمن جنايتها مطلقاً، والقائد يضمن جناية يديها. وفي رأسها ما مر من الخلاف».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٥، ح ٨٨٥؛ و ص ٢٣٤، ح ٩٢٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٦، ح ١٠٨٢، معلقاً عن

١٤٣٨٢ / ٢. يُونُسُ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَسِيرُ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ^٢ الْمُسْلِمِينَ عَلَى دَابَّتَيْهِ، فَتَصِيبُ^٣ بِرَجُلَيْهَا^٤

فَقَالَ^٥: «لَيْسَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِرَجُلَيْهَا، وَعَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِيَدَيْهَا، وَإِذَا وَقَفَ^٦ فَعَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِيَدَيْهَا وَرَجُلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ يَسُوقُهَا فَعَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِيَدَيْهَا وَرَجُلَيْهَا أَيْضًا^٧»^٨.

١٤٣٨٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، فَتَصِيبُ^٩ دَابَّتَهُ إِنْسَانًا بِرَجُلَيْهَا؟

فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِرَجُلَيْهَا، وَلَكِنْ عَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِيَدَيْهَا؛ لِأَنَّ رَجُلَيْهَا^{١٠} خَلَفَهُ^{١١} إِنْ رَكِبَ، وَإِنْ^{١٢} كَانَ قَائِدَهَا^{١٣}، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ بِإِذْنِ اللَّهِ يَدَهَا^{١٤} يَضَعُهَا^{١٥} حَيْثُ

١. علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٥، ح ٥٣٥٠، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام.

الوافي، ج ١٦، ص ٨٤١، ح ١٦٢٤٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤٦، ح ٣٥٥٥٠.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى.

٢. في «ك»: «من طرق».

٣. في «ك، م، ن، بف، جد»، «فصيب».

٤. في «بف»: «رجلها».

٥. هكذا في «ع، ل، ن، بح، بف، بن، جت» والوافي والوسائل. وفي «ك»: «رفق». وفي سائر النسخ والمطبوع:

٦. في «ع، ل، ن، بن»، «الاستبصار»: «أيضاً».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٥، ح ٨٨٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ١٠٧٨، معلقاً عن يونس. الوافي، ج ١٦، ص ٨٤١، ح ١٦٢٤٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤٧، ح ٣٥٥٥١.

٩. في «ك»: «وتصيب».

١٠. في «ك»: «وتصيب».

١١. في «ج»: «+ كان».

١٢. في «ع، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل: «قاد بها». وفي «بف»: «قاده». وفي الفقيه: «قاده» بدل «كان

قائدها».

١٣. في «بف» والفقيه: «بضعهما». وفي «ن»: «تضعهما». وفي الوافي: «تضعهما».

يَشَاءُ^١.

قَالَ: وَسَيْلٌ^٢ عَنْ بُخَيْرٍ^٣ اغْتَلَمَ^٤، فَخَرَجَ مِنَ الدَّارِ^٥، فَقَتَلَ رَجُلًا، فَجَاءَ أَخُو
الرَّجُلِ، فَضَرَبَ الْفَخْلَ بِالسِّنْفِ، فَعَقَرَهُ^٦
فَقَالَ: «صَاحِبُ الْبُخَيْرِ ضَامِنٌ لِلدِّيَةِ^٨، وَيَقْبِضُ^٩ ثَمَنَ بُخَيْرِيهِ^{١٠}.
وَعَنِ الرَّجُلِ يُنْفَرُ بِالرَّجُلِ^{١١}، فَيَعْقِرُهُ، وَتَعْقِرُ^{١٢} ذَابْتُهُ رَجُلًا^{١٣} آخَرَ؟
فَقَالَ: «هُوَ ضَامِنٌ لِمَا كَانَ مِنْ شَيْءٍ^{١٤}».

١٤٣٨٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٥، ح ٨٨٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٤، ح ١٠٧٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٥، ح ٥٣٤٨، معلقاً عن حماد. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٦، ح ٨٨٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٤، ح ١٠٧٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٤٢، ح ١٦٢٤٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤٧، ح ٣٥٥٥٢.

٢. في «م»: «أبو عبد الله عليه السلام». وفي الوسائل: «سئل» بدون الواو.

٣. البخت - بالضم -: الإبل الخراسانية. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٤١ (بخت).

٤. قال الجوهري: «الغلمة - بالضم -: شهوة الضراب. وقد غلم البصير بالكسر غُلْمَةً وَاغْتَلَمَ: إِذَا هَاجَ مِنْ ذَلِكَ».

٥. في «بف»: «عن».

٦. في التهذيب: «- فخرج من الدار». ٧. في الوسائل: «- فعقره».

٨. في «بف» والتهذيب: «الدية». ٩. في «ك بن»: «ويقتض».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٥، ح ٨٨٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٦٢، ح ٥٣٦٩، معلقاً عن حماد. مسائل علي بن جعفر عليه السلام، ص ١٩٦، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٤٦، ح ١٦٢٦٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٥٠، ح ٣٥٥٦٢.

١١. في «ن»: «الرجل» بدون الباء.

١٢. في «ع، ل، بن، جت، جد» والوسائل: «ويعقر». وفي «م» بالتاء والياء معاً.

١٣. في «ع، ل، م، بن، جت، جد» والوسائل: «رجل».

١٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٥، ح ٨٨٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢١٢، ح ٨٣٧؛ و ص ٢٢٣، صدر ح ٨٧٨، بسندهما عن الحلبي. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٩، ح ١٦٢١٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥٦٦.

عَنِ ابْنِ رِثَابٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ حَمَلَ عَبْدَهُ عَلَى دَابَّةٍ^٢، فَوُطِئَتْ رَجُلًا، قَالَ^٣: «الْعَزْمُ عَلَى مَوْلَاةٍ»^٤.

١٤٣٨٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، رَجُلٌ دَخَلَ دَارَ رَجُلٍ^٦، فَوُتِبَ كَلْبٌ^٧ عَلَيْهِ^٨ فِي الدَّارِ، فَعَقَرَهُ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ دُعِي، فَعَلَى أَهْلِ الدَّارِ أَرْضُ الْخَدَشِ؛ وَإِنْ كَانَ^٩ لَمْ يَدْعَ، فَدَخَلَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ»^{١٠}. ٣٥٢/٧

١٤٣٨٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْخَزَرَجِ، عَنْ مُضَعَبِ بْنِ سَلَامٍ التَّمِيمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام: «أَنْ تَوْرَأَ قَتَلَ حِمَارًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَرَفَعَ

١. في «بح» والوسائل: «علي بن رثاب».

٢. في «ك، م، ن، بن، جت، جد»، والوافي عن بعض النسخ والوسائل والتهذيب: «دَابَّة».

٣. في حاشية «جت» والفقير، ح ٥٣٤٩ والتهذيب: «فقال».

٤. لم ترد هذه الرواية في «بح».

٥. وفي مرآة العقول، ج ٢٤، ص ١٦٩: «القول بضمان المولى مطلقاً للشيخ وأتباعه مستنداً إلى هذه الرواية، واشترط ابن إدريس صغر المملوك بخلاف البالغ العاقل، فإن جنائته تتعلق برقبته».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٥٢٧٣؛ و ص ١٥٥، ح ٥٣٤٩؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٧، ح ٨٩٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٤٤، ح ١٦٢٥٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٥٣، ح ٣٥٥٦٨.

٦. في التهذيب: «قوم». ٧. في «بف، جد»، «كلبه». وفي التهذيب: «كلبهم».

٨. في الوسائل: «عليه كلب» بدل «كلب عليه». ٩. في «بف» والتهذيب: «- كان».

١٠. قال الشهيد الثاني: «إطلاق النص والفتوى يقتضي عدم الفرق بين أن يكون الكلب حاضراً في الدار عند الدخول وعدمه، ولا بين علمهم بكونه يعقر الداخل وعدمه». المسالك، ج ١٥، ص ٣٧٨.

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٨، ح ٨٩٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٨٤٩، ح ١٦٢٦٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٥٤، ح ٣٥٥٧٠.

ذَلِكَ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ^١، أَفْضِ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِهِمَّةٌ قَتَلَتْ بِهِمَّةً^٢، مَا عَلَيْهَا شَيْءٌ. فَقَالَ: يَا عُمَرُ، أَفْضِ بَيْنَهُمَا^٣، فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ. فَقَالَ^٤: يَا عَلِيُّ، أَفْضِ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَانَ الثَّوْرُ دَخَلَ عَلَى الْجَمَارِ فِي مُسْتَرَاجِهِ، ضَمِنَ أَصْحَابُ الثَّوْرِ، وَإِنْ كَانَ الْجَمَارُ دَخَلَ عَلَى الثَّوْرِ فِي مُسْتَرَاجِهِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا^٥.

قَالَ: «فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنِّي مَنْ يَقْضِي بِقَضَاءِ النَّبِيِّينَ»^٦.

٧ / ١٤٣٨٧. عَنْهُ^٧، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ صَبَّاحِ الْحِذَاءِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ^٨ الْإِسْكَافِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: «أَتَانِي رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ثَوْرَ فُلَانٍ قَتَلَ جَمَارِي، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ائْتِ أَبَا بَكْرٍ فَسَلْهُ^{١٠}، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَى الْبَهَائِمِ قَوْلٌ، فَرَجَعَ^{١١} إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ بِمَقَالَةِ أَبِي بَكْرٍ^{١٢}، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ:

١. في «ن، بف، جت»: «يا بابكر». ٢. في «ل» والوافي والوسائل: «عليهما».

٣. هكذا في «ك، بف، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب وخصائص الأئمة. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بينهما».

٤. في الروافي: «قال».

٥. في «بف، جت» والوافي والتهذيب وخصائص الأئمة: «عليهم».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٩، ح ٩٠١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. خصائص الأئمة^١، ص ٨١، بإسناد مرفوع إلى أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أبيه^٢. الوافي، ج ١٦، ص ٨٤٧، ح ١٦٢٦٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٥٦، ح ٣٥٥٧٥.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٨. في «ك، ن، بح، بف»: «ظريف»، وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٨، الرقم ٤٦٨؛ تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٢٧١، الرقم ٢٢١٢.

٩. في «بف»: «قد أتى».

١٠. في «ك، جد»: «فأسأله». وفي «ن»: «فأماله».

١١. في «بف»: «ورجع».

١٢. في «بح، جد»: «بما قال له أبو بكر» بدل «بمقالة أبي بكر».

اِثْبَ عُمَرَ فُسَلَهُ^١، فَأَتَاهُ^٢ فُسَالَهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ^٣، فَقَالَ لَهُ^٤ النَّبِيُّ ﷺ: اِثْبَ عَلَيَّا فُسَلَهُ^٥، فَأَتَاهُ فُسَالَهُ، فَقَالَ عَلَيَّ ﷺ: إِنْ كَانَ الثَّوْرُ الدَّاحِلُ^٦ عَلَى جِمَارِكَ^٧ فِي مَنَامِهِ حَتَّى قَتَلَهُ، فَصَاحِبُهُ ضَامِنٌ، وَإِنْ كَانَ الْجِمَارُ هُوَ الدَّاحِلُ عَلَى الثَّوْرِ فِي مَنَامِهِ، فَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِهِ ضَمَانٌ.

قَالَ «فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ»، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي مَنْ يَحْكُمُ بِحُكْمِ الْأَنْبِيَاءِ»^{١٠}.

١٤٣٨٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ^{١١}، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَأُفِلَتْ فَرَسٌ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ وَمَرَّ يَغْدُو، فَمَرَّ بِرَجُلٍ، فَتَفَحَّهُ^{١٢} بِرَجْلِهِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ إِلَى الرَّجُلِ، فَأَخَذُوهُ، وَرَفَعُوهُ^{١٣} إِلَى عَلِيٍّ ﷺ، فَأَقَامَ صَاحِبُ الْفَرَسِ الْبَيِّنَةَ عِنْدَ

١. في «بف، جد»: «فأسأله».

٢. في «بن»: «فأني». وفي الوسائل «فأني عمر».

٣. في «ن»: «- فأخبره».

٤. في «ع، م، جد»: «له».

٥. في «ن»: «- النبي ﷺ».

٦. في «ك، م، جد»: «فأسأله».

٧. في «ك»: «إذا دخل».

٨. في «ن، جت»: «على الحمار».

٩. في «م»: «في».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٩، ح ٩٠٢، وفيه أيضاً هكذا: «عنه، عن عبد الرحمن بن أبي نجران...». الإرشاد، ج ١، ص ١٩٧، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٤٧، ح ١٦٢٦٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٥٦، ح ٣٥٥٧٦.

١١. ورد الخبر في التهذيب، عن يونس، عن عبدالله الحلبي. والمذكور في بعض نسخه المعتمدة: «عبيدالله الحلبي».

١٢. نفحت الدابة: ضربت برجلها. النهاية، ج ٥، ص ٨٩ (نفع).

١٣. في حاشية «جت» والوسائل: «ورفعوه». وفي التهذيب: «ورفعوه».

عَلَيْهِ ^١ أَنْ فَرَسَهُ أَقْلَتْ مِنْ دَارِهِ، وَتَفَحَّ الرَّجُلُ، فَأَبْطَلَ عَلِيٌّ ^٢ دَمَ صَاحِبِهِمْ ^٣.

فَجَاءَ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ مِنَ الْيَمَنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ^٤، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلِيًّا ^٥ ظَلَمَنَا وَأَبْطَلَ دَمَ ^٦ صَاحِبِنَا.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^٧: إِنَّ عَلِيًّا ^٨ لَيْسَ بِظَلَامٍ، وَلَمْ يَخْلُقْ لِلظُّلَمِ، إِنَّ الْوَلَايَةَ لِعَلِيِّ ^٩ مِنْ بَعْدِي، وَالْحُكْمُ حُكْمُهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَلَا يَرُدُّ ^{١٠} وَلَايَتَهُ وَقَوْلُهُ وَحُكْمُهُ ^{١١} إِلَّا ٣٥٣/٧ كَافِرٌ، وَلَا يَرْضَى وَلَايَتَهُ ^{١٢} وَقَوْلُهُ وَحُكْمُهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ.

فَلَمَّا سَمِعَ الْيَمَانِيُّونَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ^{١٣} فِي عَلِيٍّ ^{١٤}، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَضِينَا بِحُكْمِ عَلِيٍّ ^{١٥} وَقَوْلِهِ ^{١٦}.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^{١٧}: هُوَ تَوْبَتُكُمْ مِمَّا قُلْتُمْ ^{١٨}.

١٤٣٨٩ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^{١٩}، قَالَ: قَالَ ^{٢٠}: «أَيُّمَا رَجُلٍ فَرَعَ ^{٢١} رَجُلًا عَنْ ^{٢٢} الْجِدَارِ، أَوْ نَفَرَ

١. في «ع، ل، ن، جت» والبحار والتهديب: - «عند علي ^{٢٣}». وفي «بح»: «عند علي ^{٢٤} البينة» بدل «البينة عند علي ^{٢٥}».

٢. في التهديب: «فأبطل ^{٢٦}» بدل «فأبطل علي ^{٢٧}».

٣. في «م، بح، جد» والوافي: + «قال».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والتهديب. وفي المطبوع: - «دم».

٥. في «بف»: «لا يرده» بدون الواو.

٦. في الوسائل: «لا يرده حكمه وقوله ولايته» بدل «ولا يرده ولايته وقوله وحكمه».

٧. في «بن، جت، جد»: والتهديب «بولايته». ٨. في الوافي: - «في علي».

٩. في «بف»: - «وقوله».

١٠. التهديب، ج ١٠، ص ٢٢٨، ح ٩٠٠، معلقاً عن يونس، عن عبد الله الحلبي. الأسالي للصدوق، ص ٣٤٨،

المجلس ٥٥، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٤٥، ح ١٦٢٥٩، الوسائل، ج ٢٩،

ص ٢٥٧، ح ٣٥٥٧٧، إلى قوله: «حكمه إلا كافر»؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣١٦، ح ٧٤.

١١. في «بن» والوسائل: - «قال».

١٢. فُرِّعَ: أخافه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٠١ (فزع).

١٣. في «ن»: «من». وفي «بف» والوافي والتهديب: «على».

بِهِ^١ عَنْ دَابَّيْتِهِ^٢، فَخَرَّ فَمَاتَ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِدَيْتِهِ، وَإِنْ انْكَسَرَ^٣ فَهُوَ ضَامِنٌ لِدَيْتِهِ مَا يَنْكَسِرُ مِنْهُ^٤.

١٤٣٩٠ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ حَمَلَ عَبْدَهُ عَلَى دَابَّةٍ، فَأَوْطَأَتْ رَجُلًا، قَالَ^٥: «الْعَزْمُ

عَلَى مَوْلَاهُ»^٦.

١٤٣٩١ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي

مَرْزِيَمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي صَاحِبِ الدَّابَّةِ أَنَّهُ يَضْمَنُ^٧ مَا^٨

وَطِئَتْ بِيَدِهَا وَرَجْلَيْهَا^٩، وَمَا نَفَحَتْ^{١٠} بِرَجْلَيْهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَضْرِبَهَا إِنْسَانٌ^{١١}»^{١٢}.

١. في «ك»، م: - «به».

٢. في «ن»: «دَابَّة». ونفرت الدابة: جزعت وتباعدت وشردت. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٧٣ (نفر).

٣. في «ن»: «كسر».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٧، ح ٨٩٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٩، ح ١٦٢١٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٥٢، ح ٣٥٥٦٧.

٥. هكذا في «بف». وفي المطبوع: «فقال». بدل «رجلاً»، قال.

٦. لم يرد هذه الرواية في نسخة إلا «بف». ومرت هذه الرواية بنفس السند والمتن في ح ٤، من هذا الباب إلا أنه لم ترد «عن رجل» في سندها وذكر فيها «فوطئت» بدل «فأوطأت».

٧. في «ع»، ل، ن، ب، جت، جد، والوافي والتهذيب، ح ٨٩٤: «يضمنه».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب، ح ٨٩٤ والاستبصار، ح ١٠٨١. وفي المطبوع: «في ما».

٩. في الوافي والتهذيب، ح ٨٩٤ والاستبصار، ح ١٠٨١: - «ورجلها».

١٠. في التهذيب، ح ٨٩٤ والاستبصار، ح ١٠٨١: «بعمجت». ونفحت الدابة: ضربت ورفست برجلها. النهاية، ج ٥، ص ٨٩ (نفح).

١١. في المرأة: «هذا الخبر يدل على تفصيل آخر غير المشهور، ويمكن حمله على المشهور بأن يكون

١٢ / ١٤٣٩٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « أَنَّ امْرَأَةً نَذَرَتْ أَنْ تُقَادَ مَرْمُومَةً ، فَدَفَعَهَا بَعِيرٌ ، فَحَرَّمَ أَنْفَهَا ، فَأَتَتْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام تُخَاصِمُ صَاحِبَ الْبَعِيرِ ، فَأَبْطَلَهُ وَقَالَ : إِنَّمَا نَذَرْتَ لَيْسَ عَلَيْكَ ذَلِكَ ^٢ . ^٣ »

١٣ / ١٤٣٩٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ إِذَا صَالَ الْفَخْلَ أَوَّلَ مَرَّةٍ لَمْ يُضْمَنْ^٤ صَاحِبَهُ ، فَإِذَا^٥ نَتْنَى ضَمَنْ صَاحِبَهُ^٦ . »

المعنى ما بطل عليه باليدين والرجلين ويكون الضمان باعتبار اليدين . قوله عليه السلام : « إِلَّا أَنْ يَضْرِبَهَا » . الاستثناء منقطع ، أي يضمن الضارب حينئذ .

١٢ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٢٧ ، ح ٨٩٤ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٢٨٥ ، ح ١٠٨١ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . وفي الفقيه ، ج ٤ ، ص ١٥٦ ، ح ٥٣٥٣ ؛ والتهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٢٤ ، ح ٨٨٠ [وفيه مع زيادة في آخره] ؛ وص ٢٢٦ ، ح ٨٩٠ ؛ وقرب الإسناد ، ص ١٤٧ ، ح ٥٣١ ، بسند آخر عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٤٢ ، ح ١٦٢٥١ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٢٤٧ ، ح ٣٥٥٥٣ .
١ . في « بن » والوسائل : « وفنحها » .

٢ . في المرأة : « وقوله عليه السلام : ليس عليك ذلك ، الخطاب للمرأة أي نذرت أمراً لم يكن عليك لازماً ، فصرت أنت سبب ذلك ، أو الخطاب لصاحب البعير ، أي إنما نذرت المرأة ذلك ، فليس عليك دية » .

٣ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٢٧ ، ح ٨٩٦ ، معلقاً عن يونس . وفي التهذيب ، ج ٨ ، ص ٣١٣ ، ح ١١٦٢ ؛ والنوادر للأشعري ، ص ٤٠ ، ح ٥٩ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٤٩ ، ح ١٦٢٦٨ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٢٥٩ ، ح ٣٥٥٧٩ .

٤ . في المرأة : « وقوله عليه السلام : لم يضمن ، إذ في أول الأمر لم يكن عالماً باغلامه ، فيكون معذوراً ، بخلاف الثاني ، فلا يخالف المشهور » .

٥ . في « جده » : « وإذا » .

٦ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٢٧ ، ح ٨٩٢ ، معلقاً عن سهل بن زياد . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٤٦ ، ح ١٦٢٦٢ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٢٥١ ، ح ٣٥٥٣٣ .

١٤ / ١٤٣٩٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ دَخَلَ دَارَ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَعَقَرَهُ كُلُّهُمْ، قَالَ^١: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ دَخَلَ بِإِذْنِهِمْ ضَمِنُوا»^٢.

٣٥٤/٧ ١٥ / ١٤٣٩٥ . عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ ضَمَّنَ الْقَائِدَ وَالسَّائِقَ وَالرَّاكِبَ، فَقَالَ: «مَا أَصَابَ^٣ الرَّجُلُ فَعَلَى السَّائِقِ، وَمَا أَصَابَ^٤ الْيَدُ فَعَلَى الْقَائِدِ وَالرَّاكِبِ»^٥.

٤٣ - بَابُ الْمَقْتُولِ لَا يُدْرَى مَنْ قَتَلَهُ

١ / ١٤٣٩٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْتَرٍ جَمِيعاً:

١. في «بف» والتهذيب: «فقال».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٨، ح ٨٩٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢١٣، ح ٨٤١، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الجعفریات، ص ١٢١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٦٢، ح ٥٣٦٦؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٨، ح ٨٩٨، بسند آخر عن زيد بن علي، عن أبياته، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ١٦، ص ٨٤٨، ح ١٦٢٦٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٥٤، ح ٣٥٥٧١.

٣. في الوافي والتهذيب: «وما أصاب».

٤. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «وما أصاب».

٥. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «فعلى الراكب والقائد».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٥، ح ٨٨٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٨٤، ح ١٠٧٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٥٣٥١، معلقاً عن السكوني، عن علي عليه السلام، وتام الرواية فيه: «كَانَ يَضْمَنُ الْقَائِدَ وَالسَّائِقَ وَالرَّاكِبَ». الجعفریات، ص ١١٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن علي عليه السلام، وتام الرواية فيه: «وَأَنَّهُ ضَمَّنَ الْقَائِدَ وَالسَّائِقَ وَالرَّاكِبَ». الوافي، ج ١٦، ص ٨٤٣، ح ١٦٢٥٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٤٨، ح ٣٥٥٥٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَقْتُولًا لَا يَدْرِي مَنْ قَتَلَهُ، قَالَ: ^١ إِنْ كَانَ عَرِفَ، وَكَانَ ^٢ لَهُ أَوْلِيَاءُ يَطْلُبُونَ دِيْنَهُ، أُعْطُوا دِيْنَهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَبْتَغَى دَمَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّ ^٣ مِيزَانَهُ لِلْإِمَامِ، فَكَذَلِكَ تَكُونُ دِيْنُهُ عَلَى الْإِمَامِ، وَيَصْلُونَ ^٤ عَلَيْهِ وَيَدْفِنُونَهُ ^٥».

قَالَ: «وَقَضَى فِي رَجُلٍ زَحَمَهُ النَّاسُ ^٦ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي زِحَامِ النَّاسِ، فَمَاتَ: أَنَّ دِيْنَهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ» ^٧.

١٤٣٩٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَوَّارٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ:

إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام لَمَّا هَزَمَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ، أَقْبَلَ النَّاسُ مُنْهَزِمِينَ، فَمَرُّوا بِامْرَأَةٍ حَامِلٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَفَرَعَتْ مِنْهُمْ ^١، فَطَرَحَتْ ^٢ مَا فِي بَطْنِهَا حَتَّى مَاتَ، ثُمَّ مَاتَتْ أُمُّهُ مِنْ بَعْدِهِ ^٣، فَمَرَّ بِهَا عَلِيٌّ عليه السلام وَأَصْحَابُهُ ^٤، وَهِيَ مَطْرُوحَةٌ ^٥ وَوَلَدُهَا عَلَى الطَّرِيقِ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ أَمْرِهَا، فَقَالُوا لَهُ ^٦: إِنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا ^٧، فَفَرَعَتْ حِينَ رَأَتْ

١. في «بن»: «فقال».

٢. في «ن»: «لأنه».

٣. في «ن، جت»: «وكذلك». وفي حاشية «جت»: «ولذلك».

٤. في «ن، بف، جت، جد»: «يكون».

٥. في «ك، جد»: «ويدفنون».

٦. في «ج»: «+ وفي».

٧. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٢، ح ٧٩٩، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٤، ح ١٦٢٣٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤٥، ح ٣٥٣٤٦.

٨. في الوافي والبحار والفتحية والتهذيب، ج ٩: «+ ظهر».

٩. في «ن»: «- منهم».

١٠. في «ج»: «بعدا».

١١. في الوسائل: «+ على الطريق».

١٢. في «ن، ل، ن، جت»: «- وأصحابه».

١٣. في «ك، بج»، الوسائل والتهذيب، ج ٩: «- وله».

١٤. في الوسائل والبحار والكافي، ح ١٣٥١٤ والتهذيب، ج ٩: «جلى».

الْقِتَالُ وَالْهَرِيمَةُ.

قَالَ: فَسَأَلَهُمْ: «أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ؟» فَقَالُوا^٢: «إِنَّ ابْنَهَا مَاتَ قَبْلَهَا»^٣.

قَالَ: فَدَعَا بِزَوْجِهَا أَبِي الْعَلَامِ الْمَيِّتِ^٤، فَوَرَّثَهُ مِنْ ابْنِهِ^٥ ثَلَاثِي الدِّيَةِ، وَوَرَّثَ أُمَّهُ^٦ ثُلُثَ الدِّيَةِ، ثُمَّ وَرَّثَ الزَّوْجَ مِنْ امْرَأَتِهِ^٧ الْمَيِّتَةِ^٨ نِصْفَ ثُلُثِ الدِّيَةِ الَّذِي وَرَّثَتْهُ^٩ مِنْ ابْنِهَا الْمَيِّتِ^{١٠}، وَوَرَّثَ قَرَابَةَ الْمَيِّتِ^{١١} الْبَاقِي.

قَالَ^{١٢}: «ثُمَّ وَرَّثَ^{١٣} الزَّوْجَ أَيْضاً مِنْ دِيَةِ الْمَرْأَةِ^{١٤} الْمَيِّتَةِ نِصْفَ الدِّيَةِ وَهُوَ أَلْفَانٍ وَخَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ^{١٥}، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ غَيْرُ الَّذِي رَمَتْ بِهِ حِينَ فَرِغَتْ^{١٦}.

قَالَ^{١٧}: «وَأَدَّى ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْبَصْرَةِ»^{١٨}.

١. في «ع»، ل، م، جده: «أَيُّهُمْ».

٢. في الوسائل والبحار والكافي، ح ١٣٥١٤ والتهذيب، ج ٩: «فَقِيلَ».

٣. في «بف»: «قِيلَ».

٤. في «بح»: «-: الْمَيِّتِ».

٥. في الوسائل: «-: مِنْ ابْنِهِ».

٦. في الوسائل: «الْمَرْأَةِ».

٨. في «بف»: «-: الْمَيِّتَةِ». وفي البحار: «الزَّوْجَ أَيْضاً مِنْ الْمَرْأَةِ» بدل «الزَّوْجَ مِنْ امْرَأَتِهِ الْمَيِّتَةِ».

٩. في الوسائل والفقيه: «الَّتِي وَرَّثَتْهَا» بدل «الَّذِي وَرَّثَتْ».

١٠. في «ع»، ل، م، ن، بن، جده: «وَالْوَسَائِلُ وَالْبَحَارُ وَالْكَافِي، ح ١٣٥١٤ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٩: «-: الْمَيِّتِ».

١١. في «ل»، «بح»، «بف»، «بن»، «وَالْوَفَاءُ وَالْفَقِيهَ وَالتَّهْذِيبُ، ج ١٠: «الْمَيِّتَةِ». وفي الوسائل والبحار والكافي، ح ١٣٥١٤

والتَّهْذِيبُ، ج ٩: «الْمَرْأَةِ الْمَيِّتَةِ».

١٢. في الوسائل والبحار والكافي، ح ١٣٥١٤ والتَّهْذِيبُ، ج ٩: «قَالَ».

١٣. في «بف»: «وَوَرَّثَ». بدل «ثُمَّ وَرَّثَ».

١٤. في الوسائل والبحار والكافي، ح ١٣٥١٤ والتَّهْذِيبُ، ج ٩: «امْرَأَتِهِ».

١٥. في الوسائل والبحار والكافي، ح ١٣٥١٤ والتَّهْذِيبُ: «+ وَوَرَّثَ قَرَابَةَ الْمَرْأَةِ الْمَيِّتَةِ [التَّهْذِيبُ، ج ١٠:

«الْمَيِّتَةِ» نِصْفَ الدِّيَةِ وَهُوَ أَلْفَانٍ وَخَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ».

١٦. في الفقيه: «+ وَوَرَّثَ قَرَابَةَ الْمَيِّتِ الْبَاقِي».

١٧. في «عن»، ل، ن، جت: «-: قَالَ».

١٨. الكافي، كتاب الموارث، باب موارث القتلى...، ح ١٣٥١٤، عن عذة من أصحابنا، عن سهل بن زياد ومحمد

١٤٣٩٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي

مَرْزِيمَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنْ مَا أَخْطَأَتْ الْقَضَاةُ فِي دَمٍ^١
أَوْ قَطْعٍ، فَعَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ».^٢

١٤٣٩٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ ٣٥٥/٧

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عليه السلام:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: مَنْ مَاتَ فِي زِحَامِ النَّاسِ^٣ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ، أَوْ يَوْمَ عَرَفَةَ، أَوْ عَلَى جِسْرِ^٤ لَا يَعْلَمُونَ مَنْ قَتَلَهُ، فِدْيَتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ^٥».^٦

١. عن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ٥٦٦٢؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٦، ح ١٣٤٤؛ وج ١٠، ص ٢٠٢، ح ٨٠٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٥، ح ١٦٢٣٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٦، ح ٣٢٤٣٤؛ البحار، ج ٣٢، ص ٢١٤، ح ١٧١.

٢. في التهذيب، ج ١٠: «ودية».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٣، ح ٨٠١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٧، ح ٣٢٣١؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٣١٥، ح ٨٧٢، معلقاً عن الأصم بن نباتة، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٤، ح ١٦٢٧٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤٧، ح ٣٥٣٥١.

٤. هكذا في «ع، ل، م، ن، ي، ب، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «ك» والمطبوع: «- الأصم».

ثم إن في «ن»: «- عبد الله بن» وهو سهو؛ فقد روى محمد بن الحسن بن شُمُونَ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم كتاب مسمع بن عبد الملك، وتكرر هذا الارتباط في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٧٧، الرقم ٥٨٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٨٤-٤٨٥.

٥. هكذا في «ع، ل، م، ن، ي، ب، بن، جت، جد» والوسائل. وفي المطبوع: «- بن عبد الملك».

٦. في «م، ب، ب» - «الناس». في «ن»: «حبس».

٨. في «ك، ي، ب» وحاشية «م، جت»: «من بيت مال المسلمين».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠١، ح ٧٩٦، معلقاً عن سهل بن زياد. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٦٥، ح ٥٣٧٦؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٢، ح ٧٩٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف

١٤٤٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « اِزْدَحَمَ النَّاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^١ فِي إِمْرَةٍ ^٢ عَلَيَّ عليه السلام بِالْكُوفَةِ ، فَقَتَلُوا رَجُلًا ، فَوَدَى دِيْنَتَهُ إِلَى أَهْلِهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ^٣ .

١٤٤٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الثَّوْلِيِّ ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : « قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : لَيْسَ فِي الْهَائِشَاتِ عَقْلٌ ^٤ وَلَا قِصَاصٌ ^٥ .

وَالْهَائِشَاتُ : الْفَرْعَةُ ^٦ تَقَعُ ^٧ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ^٨ ، فَيُسَجُّ الرَّجُلُ فِيهَا ، أَوْ يَقَعُ قَتِيلٌ ^٩ لَا يُدْرَى مَنْ قَتَلَهُ وَسَجَّهَ ^{١٠} .

● وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ آخَرَ : « رُفِعَ ^{١١} إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ، فَوَدَّاهُ مِنْ

١ . يسير . الجعفریات ، ص ١١٨ ، بسند آخر ، مع اختلاف بسير . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٣٣ ، ح ١٦٢٢٨ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ١٤٦ ، ح ٣٥٣٥٠ ؛ وص ٢٥٩ ، ح ٣٥٥٨٠ .

١ . في «جد» : «جمعة» .

٢ . في «بح ، بف» وحاشية «جت» : «إمارة» .

٣ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٠٢ ، ح ٧٩٨ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٣٤ ، ح ١٦٢٣١ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ١٤٦ ، ح ٣٥٣٤٧ .

٤ . في «ن ، بف» : «على» .

٥ . قال الفيروزآبادي : «الهوش : العدد الكثير ... الهوشة : الفتنة والهيج والاضطراب والاختلاط . والهوشة : الجماعة المختلطة . وجاء بالهوش الهائش بالكثرة . والهواشات - بالضم - : الجماعات من الناس والإبل ... والهيش : الإفساد والتحزك والهيج . والهيشة : الهوشة والجماعة المختلطة والفتنة . وليس في الهيشات قود ، أي القتل في الفتنة لا يدري قاتله . القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٨٣١ (هوش) .

٦ . في «ن ، بف» : «القرعة» .

٧ . في «ن ، بف» : «يقع» .

٨ . في التهذيب : - «والنهار» .

٩ . في «م» وحاشية «جت» : «قتيلاً» .

١٠ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٠٣ ، ح ٨٠٢ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٣٥ ، ح ١٦٢٣٤ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ١٤٦ ، ح ٣٥٣٤٨ .

١١ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي . وفي المطبوع : «يرفعه» . وفي «بف» : - «رفع» .

بَيِّنَةُ الْمَالِ^١.

٤٤ - بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١٤٤٠٢ / ١. عَلِيُّ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٣ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي قَرْيَةٍ، أَوْ قَرِيبٍ مِنْ قَرْيَةٍ، وَلَمْ تَوْجَدْ^٤ بَيِّنَةً عَلَى أَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ أَنَّهُ قُتِلَ عِنْدَهُمْ^٥، فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ^٦».

١٤٤٠٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧ أَنَّهُ^٨ قَالَ فِي رَجُلٍ كَانَ جَالِسًا مَعَ قَوْمٍ، فَمَاتَ وَهُوَ مَعَهُمْ، أَوْ رَجُلٍ وَجَدَ فِي قَبِيلَةٍ^٩، أَوْ عَلَى^{١٠} بَابِ دَارِ قَوْمٍ، فَأُدْعِيَ عَلَيْهِمْ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ، وَلَا يَبْطُلُ دَمُهُ^{١١}».

١. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٦، ح ١٦٢٣٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤٦، ح ٣٥٣٤٩.

٢. في «م»، بج، جد، والوسائل: «علي بن إبراهيم».

٣. في «بف» والوافي: «ولم يوجد». ٤. في «بف»: «فإن لم يوجد بَيِّنَةٌ».

٥. في المرأة: «لعله محمول على القرية المطروقة مع عدم التهمة».

٦. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٥، ح ٨٠٧؛ و ص ٢٠٦، ح ٨١١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٨، ح ١٠٥٢ و

١٠٥٣. الوافي، ج ١٦، ص ٣٨، ح ١٦٢٤٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤٨، ح ٣٥٣٥٣.

٧. في «بف» - «أنه». ٨. في «ع»: «قبيل».

٩. في «بن» والوسائل والتهذيب: «وعلى». وفي «بف»: «على» بدون «أو».

١٠. في الفقيه: «قال: ليس عليهم قود، ولا يطل دمه، عليهم الدية». وفي الوافي والتهذيب: «ولا يطل دمه» بدل «و

لا يطل دمه». وفي المرأة: «وقوله^{١١}: ولا يطل دمه، لعله متعلق بالشئ الأخير، إلا أن يحمل الأول على ما إذا

كانت قرينة على مطلق القتل دون قتلهم له، فتدبر».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٥، ح ٨٠٨، بسنده عن أبان. الفقيه، ج ٤، ص ٩٩، ح ٥١٧٧، بسند آخر عن

١٤٤٠٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ وَجِدَ قَتِيلَ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، أُدِيتَ دِيْنُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ»^٢.

٤٥- بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١ / ١٤٤٠٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُوجَدُ قَتِيلًا فِي الْقَرْيَةِ أَوْ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ^٣

فَقَالَ^٤: «يُقَاسُ مَا بَيْنَهُمَا، فَأَيُّهُمَا كَانَتْ أَقْرَبَ ضُمِنَتْ^٥».

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ

١. أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام. النوادر للأشعري، ص ١٥٨، ح ٤٠٦، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٧، ح ١٦٢٤٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤٨، ح ٣٥٣٥٢.

١. في الوافي الفقيه والتهذيب، ح ٨٠٤: «لا يطل».

٢. الكافي، كتاب الديات، باب القسامة، ذيل ح ١٤٤٢٧. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٧، ذيل ح ٦٦٣، و ص ٢٠٤، ح ٨٠٤، معلقًا عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٠، ذيل ح ٥١٧٩، بسنده عن علي بن أبي حمزة. وراجع: معاني الأخبار، ص ٣٠٣، ح ١. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٦، ح ١٦٢٣٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤٩،

ح ٣٥٣٥٤. ٣. في «ن، يح»: «القريتين».

٤. في «بن، جت» والوسائل والفقيه: «قال».

٥. في المرأة: «يدل على مذهب المفيد، وحمله الآخرون على اللوث».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٤، ح ٨٠٥؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٠٥٠، معلقًا عن أحمد بن محمد بن خالد. الفقيه، ج ٤، ص ١٠١، ح ٥١٨٠، معلقًا عن سماعة. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٦، ح ١٦٢٣٧؛ الوسائل،

ج ٢٩، ص ١٤٩، ح ٣٥٣٥٥.

اللَّهُ ﷻ مِثْلَهُ^١.

٤٦ - بَابُ الرَّجُلِ يُقْتَلُ وَلَهُ وَلِيَّانِ أَوْ أَكْثَرُ، فَيَغْفُو أَحَدُهُمْ^٢ أَوْ يَقْبَلُ الدِّيَّةَ وَبَعْضُ^٣ يُرِيدُ الْقَتْلَ

١٤٤٠/١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَابْنِ أَبِي عَمِيرٍ،

عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷻ فِي رَجُلٍ قُتِلَ وَلَهُ وَلِيَّانِ، فَعَفَا أَحَدَهُمَا، وَأَبَى الْآخَرَ أَنْ يَغْفُو، قَالَ: «إِنْ أَرَادَ الَّذِي لَمْ يَغْفُ أَنْ يَقْتُلَ قَتْلًا، وَرَدَّ نِصْفَ الدِّيَّةِ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ الْمَقَادِ مِنْهُ»^٤.

١٤٤٠/٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷻ عَنْ رَجُلٍ قُتِلَ^٥ وَلَهُ أُمٌّ وَأَبٌ^٦ وَابْنٌ، فَقَالَ الْإِبْنُ: «أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَقْتُلَ قَاتِلَ أَبِي، وَقَالَ الْأَبُ: «أَنَا^٧ أَغْفُو، وَقَالَتِ الْأُمُّ: «أَنَا^٨ أُرِيدُ أَنْ أَخَذَ الدِّيَّةَ؟

قَالَ: فَقَالَ: «فَلْيَغْطِ الْإِبْنُ أُمَّ الْمَقْتُولِ السُّدُسَ مِنَ الدِّيَّةِ، وَيُعْطِيَ وَرَثَةَ الْقَاتِلِ ٣٥٧/٧

١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٥، ح ٨٠٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ١٠٥١، معلقاً عن علي بن إبراهيم.

الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٦، ح ١٦٢٣٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٤٩، ح ٣٥٣٥٥.

٢. في «ن»: «وأحدهما». ٣. في «بح»: «وبعضهم».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٧، ح ٦٩٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ٩٩٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن

علي بن حديد، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٨، ح ٥٣٠٥، معلقاً عن جميل بن دراج، عن أمير

المؤمنين ﷻ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٥، ح ١٦٣٠٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٣، ح ٣٥٢٨٣.

٥. في الاستبصار: «قتلت امرأة». ٦. في «بف» والوافي: «أب وأُم».

٧. في «بن» والوسائل: «+ وأريد أن». ٨. في «بف»: «إني».

السُّدُسُ مِنَ الدِّيَةِ: حَقُّ الْأَبِ الَّذِي عَفَا^٢، وَلْيُقْتَلْهُ^٣.

١٤٤٠٨ / ٣. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٤، عَنْ أَبِي وَلَادٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قُتِلَ وَلَهُ أَوْلَادٌ صَغَارٌ وَكِبَارٌ: أَرَأَيْتَ إِنْ عَفَا الْأَوْلَادُ^٥ الْكِبَارَ؟

قَالَ: فَقَالَ: لَا يَقْتُلُ، وَيَجُوزُ عَفْوُ الْأَوْلَادِ^٦ الْكِبَارِ فِي حِصَصِهِمْ، فَإِذَا كَبِرَ الصَّغَارُ، كَانَتْ لَهُمْ أَنْ يَطْلُبُوا حِصَصَهُمْ^٧ مِنَ الدِّيَةِ^٨.

١٤٤٠٩ / ٤. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٩، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قُتِلَ وَلَهُ أَخٌ فِي دَارِ الْهَجْرَةِ، وَلَهُ أَخٌ فِي دَارِ الْبَدْوِ، وَلَمْ يَهَاجِرْ^{١٠}: أَرَأَيْتَ إِنْ عَفَا الْمُهَاجِرِيُّ^{١١} وَأَرَادَ الْبَدْوِيُّ أَنْ يَقْتُلَ، أَلَهُ^{١٢} ذَلِكَ؟

١. في «جت»: «عن».

٢. في «جت»: «وَقُتِلَتْهُ».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٥، ح ٦٨٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ٩٩٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٨، ح ٥٣٠٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٦، ح ١٦٣٠٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٣، ح ٣٥٢٨٢.

٤. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقين المتقدمين.

٥. في «بف» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «أَوْلَادُهُ».

٦. في «ن، جد» والفقيه والتهذيب والاستبصار: «- الْأَوْلَادُ».

٧. في «ن»: «وَأِذَا».

٨. في الفقيه: «حَقَّهُمْ».

٩. في «بف» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وَأَوْلَادُهُ».

١٠. في «بف» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وَأَوْلَادُهُ».

١١. في «بف» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وَأَوْلَادُهُ».

١٢. في «بف» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وَأَوْلَادُهُ».

١٣. في «بف» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وَأَوْلَادُهُ».

١٤. في «بف» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وَأَوْلَادُهُ».

١٥. في «بف» والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «وَأَوْلَادُهُ».

قَالَ فَقَالَ^١: «لَيْسَ لِلْبَدَوِيِّ أَنْ يَفْتُلَ مُهَاجِرِيًا حَتَّى يُهَاجِرَ» قَالَ: «وَإِذَا عَفَا الْمُهَاجِرِيُّ فَإِنَّ عَفْوَهُ جَائِزٌ».

قُلْتُ: فَلِلْبَدَوِيِّ مِنَ الْمِيزَاتِ شَيْءٌ؟

قَالَ: «أَمَّا الْمِيزَاتُ فَلَهُ، وَحَظُّهُ^٢ مِنْ دِيَةِ أَخِيهِ^٣ إِنْ أَخَذَتْ^٤».

١٤٤١٠ / ٥. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الْوَلِيدِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ لِلنِّسَاءِ عَفْوٌ وَلَا قَوْدٌ^٦».

١٤٤١١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي

مَرْزُومٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِيمَنْ عَفَا مِنْ ذِي سَهْمٍ، فَإِنَّ

عَفْوَهُ جَائِزٌ، وَقَضَى فِي أَرْبَعَةِ إِخْوَةٍ عَفَا أَحَدَهُمْ - قَالَ -: يُعْطَى^٧ بِقِيَّتِهِمُ الدِّيَّةَ، وَيَرْفَعُ^٨

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتهذيب. وفي «جد» والمطبوع: «قال: فقال». وفي الوسائل والفقهاء والتهذيب، ج ٩: «فقال».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والفقهاء والتهذيب، ج ٩. وفي «بف» والمطبوع: «حظه» بدون الواو. وفي الوافي والتهذيب، ج ٩: «وله حظه» بدل «وحظه».

٣. في الفقهاء والتهذيب، ج ٩: «المقتول».

٤. في الفقهاء والتهذيب، ج ٩: «الدية». وفي المرأة: «لم أر من قال بمضمونه».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٣١٨، ح ٥٦٨٧؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٦، ح ١٣٤٥؛ وج ١٠، ص ١٧٦، ح ٦٩١، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٨، ح ١٦٣١٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٤٢، ذيل ح ٣٢٤٤٨؛ وج ٢٩، ص ١١٧، ح ٣٥٢٩٢.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٧، ح ٦٩٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٩٨٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٩، ص ٣٩٧، ح ١٤١٨، بسنده عن أبي العباس فضل الباق، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٥، ح ٧١٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٤، ح ٧٧، ص ٧٨. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٨، ح ١٦٣١٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٨، ح ٣٥٢٩٤.

٧. في الوافي: «فتعطى».

٨. في «بف»: والتهذيب «ويُدفع».

عَنْهُمْ^١ بِحِصَّةِ الَّذِي عَفَا.^٢

١٤٤١٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣ فِي رَجُلَيْنِ قَتَلَا^٤ رَجُلًا عَمْدًا وَلَهُ وَلِيَّانِ، فَعَفَا أَحَدَ الْوَلِيِّينِ، فَقَالَ: «إِذَا عَفَا عَنْهُمَا^٥ بَغْضُ الْأَوْلِيَاءِ، دُرِيَ عَنْهُمَا^٦ الْقَتْلُ، وَطُرِحَ عَنْهُمَا مِنَ الدِّيَةِ بِقَدْرِ حِصَّةِ مَنْ عَفَا، وَأَذْيَا الْبَاقِي مِنْ أَمْوَالِهِمَا إِلَى الَّذِي لَمْ يَغْفَ». وَقَالَ^٧: «عَفَوْ كُلَّ ذِي سَهْمٍ جَائِزًا»^٨.

٣٥٨/٧ ٨/١٤٤١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلَيْنِ عَمْدًا، وَلَهُمَا أَوْلِيَاءُ، فَعَفَا أَوْلِيَاءَ أَحَدِهِمَا، وَأَبَى الْآخَرُونَ؟

١. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب والاستبصار: «عنه».

٢. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٧، ح ٦٩٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٩٨٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٧، ح ٦٩٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٤، ح ٩٩٢، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي^{١٠}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٩، ح ١٦٣١٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٥، ح ٣٥٢٨٨.

٣. في «ك»: «وقالتين».

٤. في «بف» والاستبصار: «عنه».

٥. في «بف» والاستبصار: «عنه».

٦. في المرأة: «قوله^{١١}: درئ عنهما القتل، موافق لما نسب إلى بعض العامة، وكذا الخبر الذي بعده».

٧. في «م»: «فقال».

٨. قال الشيخ بعد إيراد هذه الروايات: «فأما ما تضمنته هذه الروايات من أنه إذا عفا بعض الأولياء درئ عنه القتل وانتقل ذلك إلى الدية، فالوجه فيها أنه إنما ينقل إلى الدية إذا لم يؤد من يريد القود إلى أولياء المقاد منه مقدار ما عفا عنه، لأنه متى لم يؤد ذلك لم يكن له القود على حال».

وفي المرأة بعد نقله عبارة الشيخ: «أقول: ويمكن حمله على التقية أيضاً، والمسألة لا تخلو من إشكال».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٥، ح ٦٨٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٣، ح ٩٩٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٦، ح ١٦٣٠٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٦، ح ٣٥٢٨٩.

قَالَ: فَقَالَ: «يُقْتَلُ الَّذِي لَمْ يَغْفُ^١، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَّةَ أَخَذُوا».

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَرَجُلَانِ^٢ قَتَلَا رَجُلًا عَمْدًا وَلَهُ وَلِيَّانِ، فَعَفَا أَحَدَ الْوَلِيِّينِ؟»

قَالَ: فَقَالَ: «إِذَا عَفَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ، دَرَى عَنْهُمَا الْقَتْلُ، وَطَرِحَ عَنْهُمَا مِنَ الدِّيَّةِ بِقَدْرِ حِصَّةٍ مِنْ عَفَا، وَأَذْيَا الْبَاقِي مِنْ أَمْوَالِهِمَا إِلَى الَّذِينَ لَمْ يَغْفُوا»^٣.

٤٧- بَابُ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ بِالدِّيَّةِ عَلَى الْقَاتِلِ^٤

وَالرَّجُلِ يَغْتَدِي بَعْدَ الْعَفْوِ فَيُقْتَلُ

١٤٤١٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ^٥، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ تَصَدَّقَ^٦ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ»^٧؟»

فَقَالَ: «يُكَفِّرُ عَنْهُ مِنْ ذُنُوبِهِ بِقَدْرِ مَا عَفَا»^٨.

١. في التهذيب والاستبصار: «الذين لم يغفوا». ٢. في الوسائل والتهذيب: «رجلان» بدون الفاء.

٣. في حاشية «بح»: «إلى الذي لم يغف».

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٦، ح ٦٨٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٣، ح ٩٩١، معلقاً عن أحمد بن محمد.

وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٣٩، ذيل ح ٥٣٠٧. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٧، ح ١٦٣٠٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٣، ح ٣٥٢٨٤، إلى قوله: «الدية أخذوا»؛ وفيه، ص ١١٥، ح ٣٥٢٨٧، من قوله: «قال عبد الرحمن».

٥. في «ل»: «على القاتل بالدية» بدل «بالدية على القاتل».

٦. في «بف»: «- بن عثمان».

٧. في المرأة، وقوله: «فَمَنْ تَصَدَّقَ» أي من تصدق بالقصاص بأن يغفر عنه مطلقاً، فالتصدق كفارة للمتصدق يكفر الله به ذنوبه. ٨. المائدة (٥): ٤٥.

٩. في الفقيه: «على قدر ما عفا عن العمد» بدل «بقدر ما عفا».

١٠. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٥٢٠٧، بسند آخر. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٩، ح ١٦٣١٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٩.

وَسَأَلَتْهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ^١ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»^٢؟

قَالَ: «يَنْتَبِغِي لِلَّذِي لَهُ الْحَقُّ أَنْ لَا يَنْسَرُ أَخَاهُ إِذَا كَانَ قَدْ صَالَحَهُ عَلَى دِينِهِ، وَيَنْتَبِغِي لِلَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ أَنْ لَا يَمْتَلِ أَخَاهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى مَا يُعْطِيهِ، وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»^٣.
قَالَ: وَسَأَلَتْهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٍ»^٤؟
فَقَالَ: «هُوَ الرَّجُلُ^٥ يَقْبَلُ الدِّيَّةَ أَوْ يَغْفُو أَوْ يُصَالِحُ، ثُمَّ يَغْتَدِي فَيَقْتُلُ^٦، فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^٧.

١٤٤١٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ»؟
قَالَ: «يَكْفِّرُ عَنْهُ مِنْ ذُنُوبِهِ بِقَدَرِ مَا عَفَا^٩ مِنْ جِرَاحٍ^{١٠} أَوْ غَيْرِهِ».
قَالَ: وَسَأَلَتْهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»؟

١. ص ١١٩، ح ٣٥٢٩٦.

١. في «م»، ن، بف، جت، جد» والوافي: «قوله» بدل «قول الله».

٢. البقرة (٢): ١٧٨.

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٩، ح ٧٠١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٥، ح ١٦٠، عن

الحلي، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٩، ح ١٦٣١٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٩،

٤. البقرة (٢): ١٧٨.

٥. ص ٣٥٢٩٦.

٦. في «ن»: «ف يقتله».

٧. في «بف»: «الذي».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٩، ح ٧٠١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٦، ح ١٦٢، عن

الحلي، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٩، ح ١٦٣١٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢١، ح ٣٥٣٠٠.

٩. في «بن» والوسائل: «+ عنه».

١٠. في «بف» والوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «جرح».

قَالَ: هُوَ الرَّجُلُ يَقْبَلُ الدِّيَّةَ، فَيَنْتَبِغِي لِلطَّلَابِ أَنْ يَرْفُقَ بِهِ وَلَا يُعْسِرَهُ^١، وَيَنْتَبِغِي
لِلْمَطْلُوبِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ، وَلَا يَمْطَلُهُ^٢ إِذَا قَدَرَهُ^٣.

١٤٤١٦ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ اغْتَدَى بِغَدِّكَ فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٍ»
فَقَالَ: «الرَّجُلُ يَغْفُو أَوْ يَأْخُذُ الدِّيَّةَ، ثُمَّ يَجْرَحُ صَاحِبَهُ أَوْ يَقْتُلُهُ، فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٍ»^٤.

١٤٤١٧ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٥، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ غَدَى لَه مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ
بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»^٦ مَا ذَلِكَ الشَّيْءُ؟

قَالَ^٧: «هُوَ الرَّجُلُ يَقْبَلُ الدِّيَّةَ، فَأَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - الرَّجُلَ^٨ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ أَنْ
يَتَّبِعَهُ بِمَعْرُوفٍ وَلَا يُعْسِرَهُ، وَأَمَرَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ^٩ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ إِذَا أُيْسِرَ».

١. هكذا في (ع، ك، ل، ن، بح، بن، جد، والوسائل) والتهديب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلا يعسره».

٢. مطل من باب نصر، وماطله بحقه: سؤفه بالدين أو غيره. وهو مشتق من مطل الحديدة، أي ضربها ومدها لتطول. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٨١٩ (مطل).

٣. التهديب، ج ١٠، ص ١٧٩، ح ٧٠٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٦، ح ١٦١، عن أبي بصير، عن أحدهما عليه السلام، من قوله: «وأسأله عن قوله الله عز وجل فمن غدى مع اختلاف يسير: وفيه،

ص ٣٢٥، ح ١٢٩، عن أبي بصير، إلى قوله: «من جراح أو غيره». الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٠، ح ١٦٣٢٠؛

الوسائل، ج ٢٩، ص ١١٩، ح ٣٥٢٩٧. ٤. في «بف» وحاشية «بح»: «في قوله».

٥. في «ل، بح، بن»: «ويأخذه».

٦. التهديب، ج ١٠، ص ١٧٨، ح ٦٩٨، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٦، ص ٨٧١، ح ١٦٣٢٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢١، ح ٣٥٣٠١.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عده من أصحابنا عن سهل بن زياد.

٨. في «بح، بف، والوافي» «في قوله». ٩. في «ع، ل، بف، بن»: «وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ».

١٠. في «بف»: «فقال». ١١. في «ل، ن، بن، جت» والوسائل والفقيه: «- الرجل».

١٢. في الفقيه: «+» «أن لا يظلمه».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ اغْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ»؟
 قَالَ: «هُوَ الرَّجُلُ يَقْبَلُ الدِّينَةَ أَوْ يَصَالِحُ^١، ثُمَّ يَجِيءُ بَعْدَ ذَلِكَ^٢، فَيَمْتَلُ أَوْ يَقْتُلُ،
 فَوَعَدَهُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا»^٣.

٤٨ - بَابُ

١٤٤١٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
 وَ^٥عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٦، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ،
 قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ^٧ قَتَلَ رَجُلًا مُسْلِمًا عَمْدًا^٨، فَلَمْ يَكُنْ
 لِلْمَقْتُولِ أَوْلِيَاءَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَوْلِيَاءَ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ مِنْ قَرَابَتِهِ؟
 فَقَالَ: «عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَغْرِضَ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْإِسْلَامَ، فَمَنْ أَسْلَمَ
 مِنْهُمْ، فَهُوَ وَلِيُّهُ»^٩، يَذْفَعُ الْقَاتِلَ إِلَيْهِ، فَإِنْ^{١١} شَاءَ قَتَلَ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا، وَإِنْ^{١٢} شَاءَ

١. في «بف»: «ويصالح». وفي «بح»: «أو يصلح».

٢. في «ك، م، ن، بف، بن، جد» والوسائل والفتية والتهذيب: «ذلك».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٨، ح ٦٩٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الفتية، ج ٤، ص ١١١، ح ٥٢١٨،
 معلقاً عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٦، ح ١٦١، عن أبي بصير، عن
 أحدهما عليه السلام، إلى قوله: «بإحسان إذا أيسر» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٠، ح ١٦٣٢١: الوسائل،
 ج ٢٩، ص ١٢٠، ح ٣٥٢٩٨، إلى قوله: «بإحسان إذا أيسر»؛ وفيه، ص ١٢١، ح ٣٥٣٠٢، من قوله: «قلت»:
 «أرأيت قوله عز وجل».

٤. في «بن»: «آخر». وفي «جد»: «باب».

٥. في السند تحويل بعطف طبقتين على طبقتين.

٦. في «بح»: «جميعاً».

٧. في الفتية: «مسلم».

٨. في «ع، ك، ل، م، ن، بف، بن، جد» والوسائل: «عمداً».

٩. في العلل: «من أهل الدمة».

١٠. في «بح»: «- ولتيه».

١١. في «جد»: «وإن».

١٢. في «بف»: «فإن».

أَخَذَ الدِّيَّةَ؛ فَإِنْ لَمْ يُسْلِمْ^١ أَخَذَ، كَانَ الْإِمَامُ وَلِيَّ أَمْرِهِ^٢، فَإِنْ شَاءَ قَتَلَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَّةَ، يَجْعَلُهَا^٣ فِي نَيْبِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ جِنَايَةَ الْمَقْتُولِ كَانَتْ^٤ عَلَى الْإِمَامِ، فَكَذَلِكَ تَكُونُ^٥ دِيَّتُهُ لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ.

قُلْتُ: فَإِنْ عَفَا عَنْهُ الْإِمَامُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ حَقٌّ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَ^٦، أَوْ يَأْخُذَ الدِّيَّةَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْفُو^٧».

٤٩- بَابُ

٣٦٠ / ٧

١٤٤١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ عَمْرُ بْنَ الْخَطَّابِ بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ أَخَا رَجُلٍ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَأَمَرَهُ بِقَتْلِهِ، فَضَرَبَهُ الرَّجُلُ حَتَّى رَأَى أَنَّهُ قَدْ قَتَلَهُ^١، فَحَمَلَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَوَجَدُوا

١. في «ك»: «لم يعلم». وفي الوافي والفقيه والعلل: «من قرأته».

٢. في «ن»: «فإن شاء قتل - إلى - ولي أمره».

٣. في «ن» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والعلل: «فجعلها». وفي «بف»: «تجعلها».

٤. في «جد»: «كان».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه والعلل. وفي «جت» والمطبوع: «يكون».

٦. في «بج» وحاشية «جت»: «أن يقتله».

٧. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ١٨٣: «قوله عليه السلام: «أن يعرض» قال الوالد العلامة عليه السلام: الظاهر أنه على التفضل ليرغبوا في الإسلام وإلا فميراثه له عليه السلام. ولعل ذكر بيت المال للفتنة؛ إذ ظاهر الأخبار أنه ماله عليه السلام. والظاهر أن عدم العفو أيضاً للفتنة وإن كان هو المشهور».

٨. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٥٢٠٤؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٧٨، ح ٦٩٧، معلقاً عن ابن محبوب. علل الشرائع،

ص ٥٨١، ح ١٥، بسند آخر، إلى قوله: «فكذلك يكون ديته لإمام المسلمين». وراجع: التهذيب، ج ١٠،

ص ١٧٨، ح ٦٩٦. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٣، ح ١٦٢٩٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢٤، ح ٣٥٣٠٧.

٩. في «بف»: «قد».

بِهِ^١ رَمَقًا، فَعَالَجُوهُ، فَبَزَأُ، فَلَمَّا خَرَجَ، أَخَذَهُ أَخُو الْمَقْتُولِ الْأَوَّلَ، فَقَالَ: أَنْتَ قَاتِلُ أَخِي
وَلِي أَنْ أَقْتَلَكَ، فَقَالَ^٢: قَدْ قَتَلْتَنِي مَرَّةً، فَأَنْطَلِقُ بِهِ إِلَى عَمَرٍ، فَأَمَرَهُ^٣ بِقَتْلِهِ، فَخَرَجَ وَهُوَ
يَقُولُ^٤: وَاللَّهِ قَتَلْتَنِي مَرَّةً.

فَمَرَوْا^٥ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَأَخْبَرَهُ خَبْرَهُ، فَقَالَ: لَا تَعَجَلْ^٦ حَتَّى أُخْرِجَ إِلَيْكَ،
فَدَخَلَ عَلَى عَمَرٍ، فَقَالَ: لَيْسَ الْحُكْمُ فِيهِ هَكَذَا، فَقَالَ: مَا هُوَ يَا أَبَا الْحَسَنِ^٧؟ فَقَالَ:
يَقْتَضِ هَذَا مِنْ أَخِي^٨ الْمَقْتُولِ الْأَوَّلِ مَا صَنَعَ بِهِ، ثُمَّ يَقْتُلُهُ بِأَخِيهِ، فَتَنْظَرُ^٩ الرَّجُلُ أَنَّهُ إِنْ
اِقْتَضَى مِنْهُ أَتَى عَلَى نَفْسِهِ، فَعَقَا عَنْهُ، وَتَنَازَكَ^{١٠}.

٥٠ - بَابُ الْقَسَامَةِ

١٤٤٢٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَسَامَةِ: كَيْفَ كَانَتْ؟
فَقَالَ: «هِيَ حَقٌّ، وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَنَا، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَقَتَلَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ لَمْ

١. في حاشية «جت»: «فيه».

٢. في «بح»، «بف»، وحاشية «جت» والفقيه والتهذيب: «+ «له»».

٣. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «فأمر».

٤. في «بف»: «+ «قد»». وفي الفقيه والتهذيب: «+ «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ»».

٥. في «م»، «بف» والفقيه والتهذيب: «قتلني».

٦. في «ن»: «فمرز». وفي «بح»، «بف» وحاشية «جت» والفقيه والتهذيب: «+ «به»».

٧. في الروافي والفقيه والتهذيب: «+ «عليه»».

٨. في «بف»: «وما هو».

٩. في «ل»، «بف»، «بف»، «بف»: «+ «يا أبا الحسن»».

١٠. في الفقيه: «فظن».

١١. الفقيه، ج ٤، ص ١٧٤، ح ٥٤٠١، معلقاً عن أبان بن عثمان، من دون الإسناد إلى أحدهما عليه السلام، التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٨، ح ١٠٨٧، بسنده عن أبان بن عثمان. الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٢، ح ١٦٣٢٥، الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢٥، ح ٣٥٣١٠.

يَكُنْ شَيْءٌ؛ وَإِنَّمَا الْقَسَامَةُ نَجَاةٌ لِلنَّاسِ»^١.

٢ / ١٤٤٢١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقَسَامَةِ: هَلْ جَزَتْ فِيهَا سُنَّةٌ؟

قَالَ: فَقَالَ: نَعَمْ، خَرَجَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ يُصِيبَانِ مِنَ الثَّمَارِ^٢، فَتَفَرَّقَا، فَوُجِدَ أَحَدُهُمَا مَيِّتًا^٣، فَقَالَ أَصْحَابُهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: إِنَّمَا قَتَلَ صَاحِبُنَا الْيَهُودَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: تَخَلَّفَ الْيَهُودُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَخَلَّفَ الْيَهُودُ عَلَى آخِنَا^٤ وَهُمْ قَوْمٌ كَفَّارٌ؟ قَالَ: فَاخْلِفُوا أَنْتُمْ، قَالُوا: كَيْفَ نَخْلِفُ عَلَى مَا لَمْ نَعْلَمْ^٥، وَلَمْ نَشْهَدْ^٦؟ قَالَ^٧: فَوَدَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ كَانَتْ الْقَسَامَةُ؟

قَالَ: فَقَالَ^٨: «أَمَّا إِنَّهَا حَقٌّ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَقَتَلَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»^٩؛ وَإِنَّمَا الْقَسَامَةُ

خَوْطٌ يَخَاطُ^{١٥} بِهِ النَّاسُ^{١٦}.

١. الوافي، ج ١٦، ص ٧٧٠، ح ١٦١٢٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٥١، ح ٣٥٣٦١.

٢. في التهذيب: «من بنى النجار» بدل «من الثمار».

٣. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «قتيلًا».

٤. في «ع»، ل، بح، بف، بن، والوافي والوسائل والتهذيب: «يخلف». وفي النوادر للأشعري: «أخلفوا».

٥. في «ع»، ك، ل، بح، بف، بن، جده، والوافي والنوادر للأشعري: «قالوا».

٦. في «ك»: - «كيف».

٧. في «ل»، ن، بح، بف، بن، والوافي والوسائل: «يخلف». وفي «ج»: والتهذيب: «تحلف».

٨. في «بف» والوافي: «صاحبنا».

٩. في «ع»، ل، بح، بن، جت: - «وهم».

١٠. في «جت» والنوادر للأشعري: «ولا نعلم».

١١. في «جت»: «ولا نشهد».

١٢. في «بف»: «قالوا». وفي «بن» والوسائل والنوادر للأشعري: - «قال».

١٣. في «بح»: - «فقال».

١٤. في العلل: + «ولم يكن بشيء».

١٥. في العلل، ص ٥٤٢: «يخاط».

١٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٨، ح ٦٦٥، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن. وفي النوادر للأشعري، ص ١٥٨،

١٤٤٢٢ / ٣. عَنْهُ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنِ الْقَسَامَةِ: هَلْ جَزَتْ فِيهَا سُنَّةٌ؟

قَالَ^٢: فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ^٣: وَفِي حَدِيثِهِ: «هِيَ حَقٌّ، وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَنَا»^٤.

١٤٤٢٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ^٥، عَنْ

بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَسَامَةِ؟

فَقَالَ: «الْحَقُّوْ كُلُّهَا، الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِلَّا فِي الدَّمِ خَاصَّةً، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بَيْنَمَا^٦ هُوَ بِخَبِيرٍ إِذْ فَقَدَتِ الْأَنْصَارُ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَوَجَدُوهُ قَتِيلًا، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِنَّ^٧ فَلَانَ الْيَهُودِيَّ قَتَلَ صَاحِبَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لِلطَّلَابِيِّنَ: أَقِيمُوا رَجُلَيْنِ عَذْلَيْنِ مِنْ غَيْرِكُمْ أَقِيدُوهُ^٨ بِرَمْتِهِ^٩، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا شَاهِدَيْنِ فَأَقِيمُوا

ح ٤٠٥؛ وعلل الشرائع، ص ٥٤٢، ح ٣؛ و ص ٥٧٨، ح ٥، بسند آخر عن عبد الله بن سنان، وفي الأخيرين من

قوله: «فقال: أما إنها حقٌّ». الوافي، ج ١٦، ص ٧٧٠، ح ١٦١٣١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٥٥، ح ٣٥٣٦٩.

١. الضمير راجع إلى يونس المذكور في السند السابق.

٢. في «بن» والوسائل -: «قال». ٣. في الوسائل: «وقال» بدل «قال و».

٤. الوافي، ج ١٦، ص ٧٧١، ح ١٦١٣٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٥٥، ح ٣٥٣٧٠.

٥. في «ع، ل، ن، م، بح، بن، جت، جد» والوسائل -: «عن عمر بن أذينة». والمتكرر في الأسناد رواية ابن أبي

عمير، عن [عمر] بن أذينة، عن بريد [بن معاوية]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٣٦٤ - ٣٦٥،

ج ٢٢، ص ٣٥٦.

هذا، وقد ورد الخبر في التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٦، ح ٦٦١، وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح، عن علي

بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية.

ثم إنه لم يثبت رواية ابن أبي عمير عن بريد بن معاوية مباشرة.

٦. في «بن» «بيتا». ٧. في «بف» وعلل الشرائع -: «إن».

٨. في «ع، ل، ن، بن» وحاشية «جت» والوسائل: «أقيد». وفي «بف» وحاشية «م» وحاشية أخرى «وجت»

والتهذيب وعلل الشرائع: «أقده». وفي «بح، بف» وحاشية «م، جت»: «+».

٩. قال الفيروزآبادي: «الرمّة - بالضم -: قطعة من جبل، ودفع رجل إلى آخر بعيراً بجبل في عنقه، فقبل لكل»

قَسَامَةٌ: خَمْسِينَ رَجُلًا أَقِيدُوهُ^١ بِرُمْتِهِ، فَقَالُوا^٢: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عِنْدَنَا^٣ شَاهِدَانِ مِنْ غَيْرِنَا، وَإِنَّا لَنَكْزُهُ أَنْ نَقْسِمَ عَلَى مَا لَمْ نَرَهُ، فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ^٤.
وَقَالَ^٥: «إِنَّمَا حَقٌّ دِمَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَسَامَةِ^٦ لِكُنِّي إِذَا^٧ رَأَى الْفَاجِرُ الْفَاسِقُ فُرْصَةً مِنْ عَدُوِّهِ، حَجَرَهُ^٨ مَخَافَةَ الْقَسَامَةِ أَنْ يُقْتَلَ بِهِ، فَكَفَّ^٩ عَنْ قَتْلِهِ، وَإِلَّا حَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ قَسَامَةً: خَمْسِينَ^{١٠} رَجُلًا، مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، وَإِلَّا أُغْرِمُوا^{١١} الدِّيَةَ إِذَا وَجَدُوا قَتِيلًا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ إِذَا لَمْ يُقْسِمِ الْمُدْعُونَ^{١٢}»^{١٣}.

١٤٤٢٤ / ٥. ابنُ أَبِي عَمِيرٍ^{١٤}، عَنْ عَمَرَ^{١٥} بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقَسَامَةِ؟

فَقَالَ: «هِيَ حَقٌّ، إِنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَجَدَ قَتِيلًا فِي قَلْبٍ مِنْ قَلْبِ الْيَهُودِ، فَأَتَوْا

١. من دفع شيئاً بجملته: أعطاه برمته. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٦٩ - ١٤٧٠ (رم).

٢. في «ع، ل، ن، بح، بن» والوسائل، ج ٢٩: «أقيدوه». وفي «بف» وحاشية «جت» والتهذيب وعلل الشرائع: «أقده». وفي «بح» وعلل الشرائع: «+ به».

٣. في «بف»: «قالوا».

٤. في «ك»: «- ما عندنا». ٥. في الوسائل، ج ٢٩: «- من عنده».

٥. في العلل: «ثم قال أبو عبد الله ﷺ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدَلَ وَقَالَ».

٦. في «ك»: «القسامة» بدون الباء.

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ج ٢٩ والتهذيب وعلل الشرائع. وفي «ك» والمطبوع:

٨. في «ن، بح»: «حجره».

«إذ».

٩. في «ك» وعلل الشرائع: «فكيف».

١٠. في «ن»: «بخمسين».

١١. في «ك» وحاشية «م»: «أغرم».

١٢. في المراجعة: «ظاهر الخبر أَنَّ مع نكول المدعى عليه يثبت الدية لا القود، وحمل على ما إذا ادَّعوا الخطأ».

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٦، ح ٦٦١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. علل الشرائع، ص ٥٤١، ح ١، بسنده عن ابن

أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بريدة، عن أبي عبد الله ﷺ. الوافي، ج ١٦، ص ٧٦٧، ح ١٦١٢٥؛ الوسائل، ج ٢٩،

ص ١٥٢، ح ٣٥٣٦٢؛ وفيه، ج ٢٧، ص ٢٢٣، ح ٢٣٦٦٧؛ إلى قوله: «إِلَّا فِي الدَّمِ خَاصَّةً».

١٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

١٥. في «ع، ك، ل، م، بن، جت» والوسائل: «- عمر».

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا وَجَدْنَا رَجُلًا مَيِّتًا قَتِيلًا فِي قَلْبٍ مِنَ قُلُبِ
الْيَهُودِ، فَقَالَ: اثْنُونِي بِشَاهِدَيْنِ مِنْ غَيْرِكُمْ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا شَاهِدَانِ مِنْ
غَيْرِنَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلْيَقْسِمِ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ نَدْفَعُهُ^٢
إِلَيْكُمْ، قَالُوا^٣: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ نَقْسِمُ عَلَى مَا لَمْ نَرَهُ^٤؟ قَالَ: فَيَقْسِمُ الْيَهُودُ،
قَالُوا^٥: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ نَرُضَى بِالْيَهُودِ وَمَا فِيهِمْ مِنَ الشُّرْكِ أَعْظَمُ^٦، فَوَدَّاهُ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ^٧.

قَالَ زُرَّازَةُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَتِ الْقَسَامَةُ اخْتِطَاطًا لِإِدْمَاءِ النَّاسِ^٨
لِكَيْمَا^٩ إِذَا أَرَادَ الْفَاسِقُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا، أَوْ يَغْتَالَ^{١٠} رَجُلًا^{١١} حَيْثُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ، خَافَ
ذَلِكَ، فَامْتَنَعَ^{١٢} مِنَ الْقَتْلِ»^{١٣}.

١٤٤٢٥ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ

ابْنِ بُكَيرٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ: ٣٦٢/٧

١. في «بح»: «- لهم».

٢. في «جت»: «فادفعه». وفي «ك»: «ادفعه».

٣. في «ن»: «فقالوا».

٤. في «بح، جد»: «كيف». وفي «بن» والوسائل: «كيف بدون الواو».

٥. في «ل، م، ن» والوسائل: «لم نر». ٦. في «ن» وحاشية «جت»: «فقالوا».

٧. في «بح، بف» والوسائل: «كيف بدون الواو». ٨. في «ن»: «- أعظم».

٩. في «ل»: «+ من عنده».

١٠. في «ن»: «المسلمين». وفي التهذيب: «لدم المسلمين» بدل «لدماء الناس».

١١. في «ل، ن، بن» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب: «كيما» بدون اللام.

١٢. غاله: أهلكه كإغاثته، وأخذه من حيث لم يدر. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٧٣ (غول).

١٣. في التهذيب: «- أو يغتال رجلاً».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «وامتنع».

١٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٦، ح ٦٦٢، معلقاً عن ابن أذينة. الفقيه، ج ٤، ص ١٠١، ح ٥١٨١، معلقاً عن زرارة،

من قوله: «إِنَّمَا جُعِلَتِ الْقَسَامَةُ» الوافي، ج ١٦، ص ٧٦٩، ح ١٦١٢٧، الوسائل، ج ٢٩، ص ١٥٥، ح ٣٥٣٧١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ بِغَيْرِ مَا حَكَمَ بِهِ^١ فِي أَمْوَالِكُمْ، حَكَمَ^٢ فِي أَمْوَالِكُمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَحَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَنْ ادَّعَى^٣ عَلَيْهِ، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ ادَّعَى؛ لِكَيْلَا^٤ يَبْطُلَ^٥ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ^٦».

١٤٤٢٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزْرِيعٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي^١ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «سَأَلَنِي ابْنُ شُبْرَمَةَ: مَا تَقُولُ فِي الْقَسَامَةِ فِي الدَّمِ؟ فَأَجَبْتُهُ^٢ بِمَا صَنَعَ النَّبِيُّ^٣ عليه السلام، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام^٤ لَمْ يَصْنَعْ هَكَذَا^٥، كَيْفَ كَانَ الْقَوْلُ فِيهِ^٦؟».

قَالَ: «فَقُلْتُ لَهُ^١: أَمَّا مَا صَنَعَ النَّبِيُّ عليه السلام فَقَدْ أَخْبَرْتُكَ بِهِ، وَأَمَّا^٢ مَا لَمْ يَصْنَعْ فَلَا

١. في «جت» والفقهاء: - «به».

٢. في «ن»: «فحكم».

٣. في الوسائل، ج ٢٩: «على المدعى» بدل «على من ادعى».

٤. في «بف»: - «البينة على من ادعى عليه و». ٥. في الوسائل والفقهاء: «لئلا».

٦. في «بح» وحاشية «جت» والوافي: «يُطْلَق».

٧. في الوافي: «وَأَمَّا تَصَحُّ الْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ إِذَا أَقَامَهَا عَلَى أَنْ غَيْرَهُ قَتَلَهُ أَوْ عَلَى أَنَّ السَّاعَةَ الَّتِي يَدْعُونَ قَتْلَهُ فِيهَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الصُّورِ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ إِمْكَانِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى النَّفْسِ».

٨. الكافي، كتاب القضاء والأحكام، باب أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى...، ح ١٤٦٢٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٩، ح ٥٥٤،

معلّقاً عن أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ، الْفَقِيه، ج ٤، ص ٩٨، ح ٥١٧٥، بسنده عن أَبِي بصيرٍ الوافي، ج ١٦، ص ٧٧٠،

ح ١٦١٣٠: الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣٤، ح ٣٣٦٦٨؛ وج ٢٩، ص ١٥٣، ح ٣٥٣٦٣.

٩. في «جت» والوسائل: - «لي». ١٠. في «ك»: «وأُجِبْتُ».

١١. في «ن، جت»: «رسول الله». ١٢. في «بن» والوسائل: - «أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام».

١٣. في «ك، م، بح، بف، جد» وحاشية «بن» والوافي والتهذيب وقرب الإسناد: «هَذَا».

١٤. في «ن»: - «فيه». ١٥. في «ك»: - «له».

١٦. في «بف»: «فَأَمَّا» بدل «به وَأَمَّا».

عَلِمَ لِي بِهِ.^١

١٤٤٢٧ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقَسَامَةِ: أَيْنَ كَانَ بِذَوْهَا؟

قَالَ^٢: «كَانَ مِنْ قِبَلِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، لَمَّا كَانَ بَعْدَ فَتْحِ خَيْبَرَ، تَخَلَّفَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ أَصْحَابِهِ، فَرَجَعُوا فِي طَلَبِهِ، فَوَجَدُوهُ مُتَشَحِّطاً فِي دَمِهِ قَتِيلًا، فَجَاءَتْ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَتْ^٣: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَتَلْتَ الْيَهُودَ صَاحِبَنَا، فَقَالَ: لِيُقْسِمَ^٤ مِنْكُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا عَلَى أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ، قَالُوا^٥: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ نَقْسِمُ^٦ عَلَى مَا لَمْ نَرَهُ^٧؟ قَالَ^٨: فَيُقْسِمُ الْيَهُودُ، فَقَالُوا^٩: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ يُصَدِّقُ الْيَهُودَ؟ فَقَالَ: أَنَا إِذَا^{١٠} أَدَّى صَاحِبُكُمْ».

فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ الْحُكْمُ فِيهَا^{١١}؟

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - حَكَمَ فِي الدِّمَاءِ مَا لَمْ يَحْكَمْ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقُوقِ

١. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٨، ح ٦٦٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. قرب الإسناد، ص ٩٧، ح ٣٢٩، بسنده عن

حنان بن سدير. الوافي، ج ١٦، ص ١٦١٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٥٦، ح ٣٥٣٧٢.

٢. في «بف، بن» والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب: «فقال».

٣. في «م، بح، بف»: «فقال». وفي الوسائل: «فقالوا».

٤. في «ك»: «فيقسم».

٥. في «ن، بح، بف، جت» والوافي: «فقالوا».

٦. في «ك، ل، ن، بح، بف، بن، جت» والتهذيب: «- وكيف».

٧. في الوافي والفقهاء: «أنقسم» بدل «كيف نقسم».

٨. في «ع، ك، ل، ن، بح، بف، بن» والوسائل: «لم نره».

٩. في «ع، ك، م، ن»: «فقال».

١٠. في «م، بح، جد»: «إذن».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي المطبوع: «فيها».

النَّاسِ لِتَعْظِيمِهِ الدِّمَاءَ، لَوْ^١ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، لَمْ يَكُنِ الْيَمِينُ لِلْمُدَّعِي^٢، وَكَانَتْ^٣ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَإِذَا ادَّعَى الرَّجُلُ عَلَى الْقَوْمِ بِالدِّمِ^٤ أَنَّهُمْ قَتَلُوا^٥، كَانَتْ الْيَمِينُ لِمُدَّعِي^٦ الدِّمِ قَبْلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، فَعَلَى الْمُدَّعِي أَنْ يَجِيءَ بِخَمْسِينَ رَجُلًا^٧ يَخْلِفُونَ أَنْ قَلَانَا قَتَلَ قَلَانَا، فَيُذْفَعُ إِلَيْهِمْ الَّذِي خِلَفَ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَاؤُوا عَفَوْا، وَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا^٨، وَإِنْ شَاؤُوا قَبِلُوا الدِّيَّةَ؛ وَإِنْ لَمْ يَقْبَسُوا، فَإِنَّ^٩ عَلَى الَّذِينَ ادَّعَى عَلَيْهِمْ أَنْ يَخْلِفَ مِنْهُمْ^{١٠} خَمْسُونَ^{١١} مَا قَتَلْنَا^{١٢} وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا، فَإِنْ^{١٣} فَعَلُوا أَدَّى أَهْلَ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ وَجَدَ فِيهِمْ^{١٤}، وَإِنْ كَانَ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ أُدِيَتْ دِيَّتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ^{١٥}، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^{١٦} كَانَ^{١٧} يَقُولُ: لَا يَنْبُطُلُ^{١٨} دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ^{١٩}.

١. في «جده»: «ولو».

٢. في «بف» والفقيه: «أو».

٣. في الوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: «على المدعي».

٤. في الوسائل: «وكان».

٥. في «ع، ل، ن، بن، جت» والفقيه: «الدم». وفي الوسائل والتهذيب: «بالدم».

٦. في حاشية «جت»: «قتلوه». ٧. في «ع، ل»: «للمدعي».

٨. في «ع، ل، بن» والوسائل والفقيه والتهذيب: «رجلًا».

٩. في التهذيب: «إن شاء اقتلوا». ١٠. في الوافي والتهذيب: «كان».

١١. في «ن، بح»: «منهم». ١٢. في الفقيه: «+ رجلًا».

١٣. في «جت»: «ما قتلناه». ١٤. في «بف»: «وإن».

١٥. في الفقيه: «+ ديته». وفي المرأة: وقوله ﷺ: الذين وجد فيهم، أي استحباباً، ولعله سقط «وإلا» كما هو موجود في خبر يريد، إلا أن يكون حلفهم على نفي العمد لا مطلقاً.

١٦. في «م، جد» والتهذيب: «من بيت مال المسلمين».

١٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «- كان».

١٨. في «م» وحاشية «جت» والوافي والفقيه والتهذيب: «لا يطل».

١٩. الكافي، كتاب الديات، باب آخر منه، ح ١٤٤٠٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٤، ح ٨٠٤، معلقاً عن أحمد بن

١٤٤٢٨ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ؛

و^١ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ جَمِيعاً، عَنْ الرُّضَا عليه السلام؛

٣٦٣/٧

و^٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ طَرْيَفٍ بْنِ

نَاصِحٍ^٣، عَنْ أَبِيهِ طَرْيَفِ بْنِ نَاصِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو عليه السلام الْمُتَطَبِّبِ، قَالَ:

عَرَضْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَا أَفْتَى بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الدِّيَاتِ، فَمِمَّا أَفْتَى

بِهِ^٥ فِي الْجَسَدِ، وَجَعَلَهُ^٦ سِتًّا^٧ فَرَائِضَ: النَّفْسُ، وَالْبَصَرُ، وَالسَّمْعُ، وَالْكَلَامُ، وَنَقْصُ الصَّوْتِ مِنَ الْغَنَنِ^٨ وَالْبَحْخِ^٩، وَالشَّلَلُ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ^{١٠}.

ثُمَّ جَعَلَ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ قِسَامَةً عَلَى نَحْوِ مَا بَلَغَتِ الدِّيَّةُ، وَالْقِسَامَةُ جَعَلَ

فِي النَّفْسِ عَلَى الْعَمْدِ خَمْسِينَ رَجُلًا، وَجَعَلَ فِي النَّفْسِ عَلَى الْخَطَا خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ

٥٥ محمد، وفيهما من قوله: «وإن كان بأرض فلاة». وفيه، ص ١٦٧، ح ٦٦٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ١٠٠، ح ٥١٧٩، بسنده عن علي بن أبي حمزة. الوافي، ج ١٦، ص ٧٦٨، ح ١٦١٢٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٥٦، ح ٣٥٣٧٣؛ وفيه، ص ١٤٩، ح ٣٥٣٥٤، من قوله: «وإن كان بأرض فلاة».

١. في هذا الموضع من السند تحويل بعطف «محمد بن عيسى عن يونس» على «أبيه، عن ابن فضال».

٢. في هذا الموضع من السند أيضاً تحويل بعطف طريق مستقل على الطريقين المذكورين إلى الرضا عليه السلام. وهذه الطرق الثلاثة هي الطرق التي تكرر إلى ما أفْتَى به أمير المؤمنين عليه السلام في الديات.

٣. هكذا في «ك، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «ع، ل»: «الحسن بن طريف، عن ناصح»، وهو سهو واضح. وفي المطبوع: - «بن ناصح».

٤. في «ع، ك، ل، ن، بح، بف، بن» وحاشية «جت»: والوسائل «أبي عمر».

٥. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب، ح ٨٦٨. وفي سائر النسخ والمطبوع + «أفتى».

٦. في «جد»: «فجعله».

٧. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ستة».

٨. في التهذيب، ح ٨٦٨: «الضوء من العين» بدل «الصوت من الغن».

٩. «البحخ»: الغلظة والخشونة في الصوت. انظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٢٤ (بحخ).

١٠. في الفقيه: + «وجعل هذا بقياس ذلك الحكم».

رَجُلًا، وَعَلَى^١ مَا بَلَغَتْ دَيْتُهُ مِنَ الْجُرُوحِ^٢ أَلْفَ دِينَارٍ^٣ سِتَّةَ نَفَرٍ، فَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَبِحَسَابِهِ^٤ مِنْ سِتَّةَ نَفَرٍ، وَالْقَسَامَةُ فِي النَّفْسِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعَقْلِ وَالصَّوْتِ مِنَ الْغَنَنِ^٥ وَالنَّبَحِ، وَتَقْصِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، فَهُوَ مِنْ^٦ سِتَّةِ أَجْزَاءِ الرَّجُلِ^٧.
تَفْسِيرُ ذَلِكَ^٨: إِذَا أَصِيبَ الرَّجُلُ مِنْ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ السِّتَّةِ وَقَمِيسٌ^٩ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ سُدُسَ بَصَرِهِ أَوْ سَمْعِهِ أَوْ كَلَامِهِ^{١٠} أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، حَلَفَ هُوَ وَخَدَهُ؛ وَإِنْ كَانَ ثُلُثَ بَصَرِهِ، حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ رَجُلٌ وَاحِدٌ؛ وَإِنْ كَانَ نِصْفَ بَصَرِهِ، حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ رَجُلَانِ؛ وَإِنْ كَانَ ثُلُثَي بَصَرِهِ، حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ ثَلَاثَةٌ^{١١} نَفَرٍ؛ وَإِنْ كَانَ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ^{١٢} بَصَرِهِ، حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ أَرْبَعَةٌ نَفَرٍ؛ وَإِنْ كَانَ بَصَرُهُ كُلَّهُ، حَلَفَ هُوَ

١. في «ك» والفقيه: «على» بدون الواو. ٢. في التهذيب، ح ٨٦٨: «الجوارح».

٣. في الفقيه: «ألف دينار من الجروح بقسامة» بدل «من الجروح ألف دينار».

٤. في «بن» والوسائل: «وما». ٥. في «ع» والوسائل والفقيه: «فحسابه».

٦. في التهذيب، ج ٨٦٨: «الضوء من العين» بدل «الصوت من الغنن».

٧. في «ع، ك، ل، ن، بن، جت» والوسائل والفقيه: «من».

٨. الكافي، كتاب الديات، باب ما يمتحن به من يصاب في سمعه...، ضمن ح ١٤٣١٧، بهذه الأسناد وبسند أخرى أيضاً عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٦٧، ضمن ح ١٠٥٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وفيهما من قوله: «والقسامة في النفس والسمع». مع اختلاف يسير وزيادة. وفيه، ص ١٦٩، ح ٨٦٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ وفيه، ص ٢٩٥، ضمن الحديث الطويل ١١٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وبأسناد أخرى أيضاً عن ظريف بن ناصح. الفقيه، ج ٤، ص ٧٥، ضمن الحديث الطويل ٥١٥٠، معلقاً عن الحسن بن علي بن فضال، عن ظريف بن ناصح، عن عبد الله بن أيوب، عن الحسين الرواسي، عن ابن أبي عمير الطبيب، عن أبي عبد الله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣١١، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٨٣، ح ١٦١٤٥؛ والوسائل، ج ٢٩، ص ١٥٩، ح ٣٥٣٧٧.

٩. في المرأة: «قوله: تفسير ذلك، كلام المؤلف».

١٠. في «بف»: «وقس».

١١. في «بف»: «و سمعه وكلامه».

١٢. في «ن»: «ثلاث».

١٣. في حاشية «جت»: «خمس أسداس».

وَحَلَفَ مَعَهُ خَمْسَةَ نَفَرٍ، وَكَذَلِكَ الْقَسَامَةُ كُلُّهَا فِي الْجُرُوحِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُضَابِ مَنْ يَخْلِفُ مَعَهُ، ضُوعِفَتْ^١ عَلَيْهِ الْأَيْمَانُ؛ فَإِنْ كَانَ سُدُسَ بَصَرِهِ، حَلَفَ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثَ، حَلَفَ^٢ مَرَّتَيْنِ؛ وَإِنْ كَانَ النِّصْفَ، حَلَفَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثِينَ، حَلَفَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ وَإِنْ كَانَ خَمْسَةَ أَشْدَاسٍ، حَلَفَ خَمْسَ مَرَّاتٍ؛ وَإِنْ كَانَ كُلُّهُ، حَلَفَ سِتًّا مَرَّاتٍ، ثُمَّ يُعْطَى.

١٠ / ١٤٤٢٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «فِي الْقَسَامَةِ خَمْسُونَ رَجُلًا فِي الْعَمْدِ، وَفِي الْخَطَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَخْلِفُوا بِاللَّهِ»^٦.

٥١- بَابُ ضَمَانِ الطَّيِّبِ وَالْبَيْطَارِ^٧

٣٦٤ / ٧

١٤٤٣٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: مَنْ تَطَبَّبَ أَوْ تَبَيَّنَطَرَ، فَلْيَأْخُذْ الْبِرَّاءَةَ مِنْ وَلِيِّهِ، وَإِلَّا فَهُوَ لَهُ^٨ ضَامِنٌ»^٩.

١. في «ن، جت»: «ضوعف». ٢. في «بح، بف، جت، جد»: «إن». وفي «ع، ن»: «وإن».

٣. في «بف، جت، جد»: «+ عليه».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «ستة».

٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «- في».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٦٨، ح ٦٦٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٧٧٢، ح ١٦١٣٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٥٨، ح ٣٥٣٧٦.

٧. «البيطار»: معالج الدواب، وهو بالفارسية: «دام يزشك». راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٠٣ (بطر).

٨. في «ل، ن، جت»: «- وله».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٤، ح ٩٢٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الجعفریات، ص ١١٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي ﷺ. الوافي، ج ١٦، ص ٨١٧، ح ١٦١٧٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٦٠، ح ٣٥٥٨٢.

٥٢- بَابُ الْعَاقِلَةِ^١

١٤٤٣١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مُحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَاَدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ^٢ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ مُعَاقَلَةٌ فِيمَا يَجْنُونَ مِنْ قَتْلِ أَوْ جِرَاحَةٍ^٣، إِنَّمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ، رَجَعَتِ الْجِنَايَةُ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يُؤْذُونَ إِلَيْهِ الْجَزِيَّةَ كَمَا يُؤْذِي الْعَبْدُ الضَّرِبَةَ إِلَى سَيِّدِهِ» قَالَ: «وَهُمْ مَمَالِيكُ الْإِمَامِ^٤، فَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ حُرٌّ^٥».

١٤٤٣٢ / ٢. ابْنُ مُحْبُوبٍ^٦، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ^٧، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، قَالَ:

١. قال ابن الأثير: «العقل هو الدية، وأصله: أَنَّ القاتل كان إذا قتل قتيلاً جمع الدية من الإبل فعقلها بقاء أولياء المقتول، أي سداها في عقلها ليلسها إليهم ويقضوها منه، فسُمِّيَت الدية عقلاً بالمصدر. وكان أصل الدية الإبل ثم قومت بعد ذلك بالذهب والفضة والبر والغنم وغيرها. والعاقلة: هي العصبة والأقارب من قبل الأب الذين يعطون دية قاتل الخطأ، وهي صفة جماعة عاقلة، وأصلها اسم، فاعلة من العقل، وهي من الصفات الغالبة. النهاية، ج ٣، ص ٢٧٨ (عقل).

وقال الشهيد الثاني: «العاقلة التي تحمل دية الخطأ سُمِّيَت بذلك إما من العقل وهو الشد ومنه سُمِّيَ الحبل عقلاً؛ لأنها تعقل الإبل بقاء ولي المقتول المستحق للدية، أو لتحملهم العقل وهو الدية، وسُمِّيَت الدية بذلك لأنها تعقل لسان ولي المقتول، أو من العقل وهو المنع؛ لأنَّ العشيرة كانت تمنع القاتل بالسيف في الجاهلية ثم منعت عنه في الإسلام بالمال». الروضة البهية، ج ١٠، ص ٣٠٧-٣٠٨.

٢. في الوسائل: «+ فيما». ٣. في «بح»: «جراحة أو قتل».

٤. في «بح، بف، بن، جد» والوسائل والفقهاء والتهديب والعقل: «للإمام».

٥. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٠، ح ٦٧٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ علل الشرائع، ص ٥٤١، ح ١، بسند عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ١٤١، ح ٥٣٠٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق أهل الذمة...، ح ١١١٣٣؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٧٨، ح ١٩١٨. الوافي، ج ١٦، ص ٨٦٠، ح ١٦٢٩٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٩١، ح ٣٥٨٤١.

٦. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين.

٧. في «ع، ك، ل، ن، بن، وحاشية»، «بح، جد» والوسائل: «- عن أبيه».

أَتِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا خَطَاً، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «مَنْ عَشِيرَتُكَ وَقَرَابَتُكَ؟».

فَقَالَ: مَا لِي بِهِذِهِ الْبَلَدَةِ^١ عَشِيرَةً وَلَا قَرَابَةً.

قَالَ: فَقَالَ: «فَمِنْ^٢ أَيِّ أَهْلِ^٣ الْبَلَدَانِ أَنْتَ؟».

قَالَ^٤: أَنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمُوَصِّلِ وَلِدْتُ بِهَا، وَلِي بِهَا قَرَابَةٌ وَأَهْلٌ بَيْتٍ.

قَالَ: فَسَأَلَ عَنْهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَلَمْ يَجِدْ لَهُ بِالْكُوفَةِ قَرَابَةً وَلَا عَشِيرَةً.

قَالَ: فَكَتَبَ إِلَى غَامِلِهِ عَلَى^٥ الْمُوَصِّلِ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ فَلَانِ بْنَ فَلَانٍ - وَحَلِيتَهُ كَذَا

وَكَذَا - قَتَلَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَطَاً، فَذَكَرَ^٦ أَنَّهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ^٧ الْمُوَصِّلِ، وَأَنَّ لَهُ بِهَا

قَرَابَةً وَأَهْلًا بَيْتٍ، وَقَدْ^٨ بَعَثْتُ بِهِ إِلَيْكَ مَعَ رَسُولِي فَلَانِ بْنَ فَلَانٍ^٩ وَحَلِيتَهُ كَذَا وَكَذَا^{١٠}،

فَإِذَا وَرَدَ عَلَيْكَ مِنْ شَاءَ اللَّهِ، وَقَرَأْتَ كِتَابِي، فَافْحَصْ عَنْ أَمْرِهِ، وَسَلْ عَنْ قَرَابَتِهِ مِنْ

الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمُوَصِّلِ مِمَّنْ وَلِدَ بِهَا، وَأَصَبَتْ لَهُ بِهَا^{١١} قَرَابَةٌ مِنْ

الْمُسْلِمِينَ، فَاجْمَعْنَهُمْ إِلَيْكَ، ثُمَّ انْظُرْ فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ^{١٢} رَجُلٌ^{١٣} يَرِيئُهُ^{١٤} لَهُ سَهْمٌ فِي

الْكِتَابِ، لَا يَخْجُبُهُ عَنْ مِيزَانِهِ أَحَدٌ مِنْ قَرَابَتِهِ، فَالْزِمُهُ الدِّيَّةَ، وَخُذْهُ بِهَا نَجُومًا^{١٥} فِي

١. في الوسائل: «بهذه البلد» بدل «بهذه البلدة». ٢. في «ن»: «من».

٣. في الوسائل والتهذيب: «- أهل».

٤. هكذا في «ك، ل، م، ن، ح، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقال».

٥. في «بف» والوافي: «+ أهل». ٦. في «بح، بن، جد»: «وذكر».

٧. هكذا في «ك، م، ن، ح، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والفتية والتهذيب. وفي سائر النسخ

والمطبوع: «- أهل». ٨. في «ك»: «قد» بدون الواو.

٩. في الوسائل والتهذيب: «- بن فلان».

١٠. في «ع، ل، ن»: «- قتل رجلاً من المسلمين - إلى - كذا وكذا».

١١. في الوسائل: «- بها». ١٢. في الفتية: «هناك».

١٣. في «بن» والوسائل: «رجل منهم». ١٤. في «بح، بف»: «يرث».

١٥. في الفتية: «- نجوماً».

ثَلَاثَ سِنِينَ؛ فَإِنْ^١ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ قَرَابَتِهِ أَحَدٌ لَهُ سَهْمٌ فِي الْكِتَابِ، وَكَانُوا قَرَابَتَهُ سَوَاءً فِي النَّسَبِ، وَكَانَ لَهُ قَرَابَةٌ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ^٢ فِي النَّسَبِ سَوَاءً^٣، فَقَضَى^٤ الدِّيَّةَ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ، وَعَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ مِنَ الرِّجَالِ الْمُذْرِكِينَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ اجْعَلَ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ ثَلَاثِي الدِّيَّةِ، وَاجْعَلَ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ ثُلُثَ الدِّيَّةِ؛ وَإِنْ^٥ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ^٦، فَقَضَى الدِّيَّةَ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ^٧ مِنَ الرِّجَالِ الْمُذْرِكِينَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ خَذَهُمْ بِهَا، وَاسْتَأْذَنَهُ^٨ الدِّيَّةَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ؛ فَإِنْ^٩ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ^{١٠}، وَلَا قَرَابَةٌ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ^{١١}، فَقَضَى الدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمُوَصِّلِ مِمَّنْ وُلِدَ بِهَا وَنَشَأَ^{١٢}، وَلَا تَدْخُلْنَ^{١٣} فِيهِمْ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فِي^{١٤} كُلِّ سَنَةٍ نَجْمًا حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَإِنْ^{١٥} لَمْ يَكُنْ لِفُلَانِ بِنِ فُلَانٍ قَرَابَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمُوَصِّلِ، وَلَا يَكُونُ^{١٦} مِنْ أَهْلِهَا، وَكَانَ مُبْطِلًا^{١٧}، فَزَدَهُ إِلَيَّ مَعَ رَسُولِي فُلَانِ بِنِ فُلَانٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَأَنَا وَلِيُّهُ وَالْمُؤَدِّي^{١٨} عَنْهُ، وَلَا أُبْطِلُ دَمَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ^{١٩}.

١. في «ج»، «بف»، والوافي والفقيه والتهذيب: «وإن».

٢. في «ن»: «أُمُّه وأبيه».

٣. في الوسائل: «سواء في النسب» بدل «في النسب سواء». وفي الفقيه: - «وكان له قرابة من قبل أبيه وأمه في

النسب سواء».

٤. في «بف»: «نَقَضَ».

٥. في «ك»: «فإن».

٦. في الفقيه «من أمه» بدل «من قبل أبيه».

٧. في الفقيه: «أبيه».

٨. في «ن»: «فاستأذَنهم».

٩. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «وإن».

١٠. في «ل»، «بن» وحاشية «ج» والوسائل والفقيه والتهذيب: «أبيه».

١١. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «أُمُّه».

١٢. في الوسائل: «ولد ونشأ بها» بدل «ولدها ونشأ».

١٣. في «ن»، «بف»: «ولا يَدْخُلْنَ».

١٤. في «ن»: - «وفي».

١٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «بف» والوافي والمطبوع: «وإن».

١٦. في «بن» والوسائل والفقيه: «ولم يكن». وفي «ج»، «ك»، «ل»، «ن»، «بج»، «جد»، وحاشية «م»: «ولا يكن».

١٧. في الوسائل: + «وفي دعواه».

١٨. في «ن»: «المؤدِّي» بدون الواو.

١٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٩، ح ٥٣٠٨؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ١٧١، ح ٦٧٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. ❦

١٤٤٣٣ / ٣ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمَيْمَنِيِّ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا، ثُمَّ هَرَبَ الْقَاتِلُ، فَلَمْ يُقْدَرْ عَلَيْهِ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، أَخَذْتَ الدِّيَّةَ مِنْ مَالِهِ، وَإِلَّا فَمِنْ الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ، وَذَاهَا الْإِمَامُ^٢؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبُطُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «ثُمَّ لِلْوَالِي بَعْدَ حَبْسِهِ وَأَذْبِهِ»^٣.

١٤٤٣٤ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّهُ لَا يُخْمَلُ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِلَّا الْمَوْضِحَّةُ فَصَاعِدًا» وَقَالَ: «مَا دُونَ السَّمْحَاقِ أَجْرُ الطَّيِّبِ سِوَى الدِّيَّةِ»^٦.

٥ الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٥، ح ١٦٢٧٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٩٢، ح ٣٥٨٤٢.

١. في «م، بح، بن، جد» والوافي: «أذاه».

٢. في «ع، ل» والتهذيب، ج ٦٧١ والاستبصار، ح ٩٨٥: «وإن لم يكن له قرابة وذاه الإمام».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٠، ح ٦٧١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٩٨٥، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. الفقيه، ج ٤، ص ١٦٧، ح ٥٣٧٩، بسنده عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٠، ح ٦٧٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٩٨٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله: «الأقرب فالأقرب» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٨، ح ١٦٢٨٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٩٥، ح ٣٥٨٤٦.

٤. في «ع، ل، ن، بح، بف، جت» وحاشية «م» والوسائل والتهذيب: «أن».

٥. في «بف»: «دق» بدل «مادون».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٠، ح ٦٦٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢٩٣، ح ١١٤٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، وتام الرواية فيه: «مادون السمحاق أجر الطيب» الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٧، ح ١٦٦٨٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٩٦، ح ٣٥٨٤٩.

١٤٤٣٥ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ ، عَنْ ٣٦٦/٧

أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : لَا تَضْمَنُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا ، وَلَا إِفْرَارًا ، وَلَا صَلَاحًا .^١

٥٣ - بَابُ

١٤٤٣٦ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مَسْمَعٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَضَى فِي أَرْبَعَةِ شَهَدُوا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ مَعَ امْرَأَةٍ يَجَامِعُهَا^٢ ، فَنَزَجُمُ^٣ ، ثُمَّ يَرْجِعُ^٤ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، قَالَ : يُعَرِّمُ رُبْعَ الدِّيَةِ إِذَا قَالَ : شُبَّةَ عَلِيٍّ ؛ فَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ وَقَالَ : شُبَّةَ عَلَيْنَا ، عَرِّمًا نِصْفَ الدِّيَةِ ؛ وَإِنْ رَجَعُوا جَمِيعًا وَقَالُوا : شُبَّةَ عَلَيْنَا ، عَرِّمُوا الدِّيَةَ ؛ وَإِنْ قَالُوا : شَهَدْنَا بِالزُّورِ ، قُتِلُوا جَمِيعًا»^٥ .

١٤٤٣٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي أَرْبَعَةِ شَهَدُوا عَلَى رَجُلٍ مَخْضِنٍ بِالزُّنَى ، ثُمَّ رَجَعَ أَخَذَهُمْ بَغْدٌ مَا قُتِلَ الرَّجُلُ ، قَالَ : «إِنْ قَالَ الرَّابِعُ^٦ : وَهَمْتُ^٧ ، ضَرَبَ الْحَدَّ ، وَعَرِّمُ الدِّيَةَ ؛ وَإِنْ

١ . التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٠، ح ٦٧٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٩٨٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الفقيه، ج ٤، ص ١٤٢، ح ٥٣١٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب . وفي التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٠، ح ٦٧٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٩٨٤، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام . الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٧، ح ١٦٢٨٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٩٤، ح ٣٥٨٤٤ .

٢ . في التهذيب، ج ٦ : «وهم ينظرون» . ٣ . في «ك» الوافي والتهذيب : «فرجم» .

٤ . في الوافي والتهذيب : «رجع» . ٥ . في الوسائل : «جميعاً» .

٦ . التهذيب، ج ١٠، ص ٣١٢، ح ١١٦٣، معلقاً عن سهل بن زياد . التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٥، ح ٧٨٨، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام ، مع زيادة في أوله . الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٣، ح ١٦٢٧٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢٩، ح ٣٥٣١٨ . ٧ . في التهذيب : «الراجع» .

٨ . في «ف» الوافي والوسائل، ج ٢٧ والكافي، ح ١٤٤٩٧ والتهذيب : «أو همت» .

٩ . في حاشية «جت» والوسائل، ج ٢٧ : «وَأَغْرَمَ» .

قَالَ: تَعَمَّدْتُ، قُتِلَ^١.

١٤٤٣٨ / ٣. ابْنُ مُحَبُّوبٍ^٢، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَعِيمٍ الْأَزْدِيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِالزُّنَى، فَلَمَّا قُتِلَ رَجَعَ أَحَدُهُمْ
عَنْ شَهَادَتِهِ؟

قَالَ: فَقَالَ^٤: «يُقْتَلُ^٥ الرَّابِعُ^٦، وَيُؤَدِّي الثَّلَاثَةُ إِلَى أَهْلِهِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ»^٧.

١٤٤٣٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ
الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ زَنَى، فَرُجِمَ^٨، ثُمَّ رَجَعُوا وَقَالُوا:
قَدْ وَهَمْنَا: «يُلَزَمُونَ الدِّيَةَ؛ وَإِنْ قَالُوا: إِنَّا تَعَمَّدْنَا، قَتَلَ أَيُّ الْأَرْبَعَةِ شَاءَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ،

١. في المرأة: «لعلَّه على المشهور الحد فيه محمول على التعزير، والدية على ربها، والقتل على ما إذا رد الولي عليه ثلاثة أرباع الدية».

٢. الكافي، كتاب الشهادات، باب من شهد ثم رجع عن شهادته، ح ١٤٤٩٧. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٦٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١١، ح ١١٦٢، معلقاً عن ابن محبوب، عن بعض أصحابنا. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠، ح ٣٣٠٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٢، ح ١٦٢٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٨، ح ٣٣٨٥٨؛ وج ٢٩، ص ١٢٨، ح ٣٥٣١٧.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٤. في «بن»: - «فقال».

٥. في «ن»: «فيقتل».

٦. في الوافي والتهذيب: «الراجع».

٧. الكافي، كتاب الشهادات، باب من شهد ثم رجع عن شهادته، ح ١٤٤٩٨. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٦٩٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١١، ح ١١٦٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٥١، ح ١١٦٦٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٩، ح ٣٣٨٥٩.

٨. في «ن»: «ثم رجم».

٩. في «ع، ل» والوسائل: «إنما». وفي «ف» والتهذيب: - «إنما».

وَرَدَّ الثَّلَاثَةَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ الثَّانِي، وَبُجِلْدُ الثَّلَاثَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَانِينَ جِلْدَةً؛ وَإِنْ شَاءَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلَهُمْ، رَدَّ ثَلَاثَ دِيَاتٍ عَلَى أَوْلِيَاءِ الشُّهُودِ الْأَرْبَعَةِ، وَبُجِلْدُونَ ثَمَانِينَ^٢ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ يَقْتُلُهُمُ الْإِمَامُ.

وَقَالَ فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ، فَقُطِعَ، ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَقَالَ^٣: ٣٦٧/٧ وَهَمْتُ فِي هَذَا، وَلَكِنْ كَانَ غَيْرَهُ: «يُلْزَمُ^٤ نِصْفَ دِيَةِ الْيَدِ، وَلَا تُقْبَلُ^٥ شَهَادَتُهُ فِي الْآخِرِ؛ فَإِنْ رَجَعَا جَمِيعًا وَقَالَا: وَهَمْنَا، بَلْ كَانَ السَّارِقُ فَلَنَا، الزِّمَانُ^٦ دِيَةِ الْيَدِ، وَلَا تُقْبَلُ^٧ شَهَادَتُهُمَا فِي الْآخِرِ؛ وَإِنْ قَالَا: إِنَّا تَعَمَّدْنَا، قُطِعَ يَدَا أَحَدِهِمَا بِيَدِ الْمَقْطُوعِ، وَيَزْدُ^٨ الَّذِي لَمْ يَنْقُطْ رُبْعَ دِيَةِ الرَّجُلِ^٩ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْطُوعِ الْيَدِ^{١٠}؛ فَإِنْ قَالَ الْمَقْطُوعُ الْأَوَّلُ: لَا أَزُضِي، أَوْ تَقَطَّعَ^{١١} أُيْدِيَهُمَا مَعًا، رَدَّ دِيَةَ يَدٍ، فَتَقَسَّمُ^{١٢} بَيْنَهُمَا، وَتَقَطَّعَ^{١٣} أُيْدِيَهُمَا^{١٤}».

١. في «ل»: «وتجلد».
٢. في «م»، «بح، بف، جد»: «+ جلدة».
٣. في «م» والتهذيب: «فقال».
٤. في «بح، بف، جد» والتهذيب: «يلزمه».
٥. في «جد» وحاشية «م»: «الدية» بدل «دية اليد».
٦. في «ك، ن، بف، جد» والتهذيب: «ولا يقبل».
٧. في «بف» والتهذيب: «يلزمان».
٨. في «ك، ن، جد» والتهذيب: «ولا يقبل».
٩. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ن، جت» والمطبوع: «ويؤذي».
١٠. في المرأة: «لعل الحكم برقع دية الرجل محمول على التقية؛ لأنهم يقطعون من الزند، وأما على مذهب الأصحاب ففيه قطع أربع أصابع، ودية أربع أصابع لا تبلغ ربع الدية. ويمكن أن يكون محمولاً على ما إذا شهدوا عند المخالفين، فقطعوا من الزند، والله يعلم».
١١. في «جت»: «الثاني» بدل «المقطوع اليد».
١٢. في «ن، بح، بف»: «أو يقطع». وفي الوافي: «أو» في قوله: «أو تقطع أيديهما» بمعنى «إلى أن».
١٣. في «ن»: «فيقسم». وفي التهذيب: «تنقسم». ١٤. في «ن، بف، جد» والتهذيب: «ويقطع».
١٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١١، ح ١١٦١، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٦، ص ٨٥١، ح ١٦٢٧١، الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢٩، ح ٣٥٣١٩، إلى قوله: «ثم يقتلهم الإمام»؛ وفيه، ص ١٨١، ح ٣٥٤١٦، من قوله: «وقال في رجلين شهدا».

٥٤- بَابُ فِيْمَا يُصَابُ مِنَ الْبَهَائِمِ وَغَيْرِهَا مِنَ الدَّوَابِّ

١٤٤٤/ ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي عَيْنِ فَرَسٍ فُقِئَتْ^٢ بِرُيْعٍ^٣ ثَمَنِهَا يَوْمَ فُقِئَتْ عَيْنُهَا^٤».

١٤٤٤/ ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ^٥، عَنْ يَسْمَعَ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَضَى فِي عَيْنِ دَابَّةٍ رُبْعَ^٧ الثَّمَنِ^٨».

١٤٤٤/ ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الرُّشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، ٣٦٨/ ٧ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ:

١. في «بف»: «ما».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقهاء والتهديب. وفي المطبوع: «عينها».

٣. قال المحقق: «لا تقدير في قيمة شيء من أعضاء الدابة، بل يرجع إلى الأرض السوقي، وروي في عين الدابة ربع قيمتها، وحكى الشيخ في المبسوط والخلاف عن الأصحاب في عين الدابة نصف قيمتها، وفي العينين كمال قيمتها، وكذا في كل ما في البدن منه اثنان والرجوع إلى الأرض». شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٧٦٦.

٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠٩، ح ١١٥١، بسند عن عاصم بن حميد. الفقيه، ج ٤، ص ١٧٢، ح ٥٣٩٨، معلقاً عن محمد بن قيس. الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٣، ح ١٦٣٢٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٥٥، ذيل ح ٣٥٧٦٩.

٥. في «ع، ل، ن، بح، بف، جت» والوسائل: «الأصم».

٦. في «بح، بف، بن، جد» والوسائل: «سمع بن عبد الملك».

٧. في «ك، م، ن، جت»: «بريع».

٨. في الجعفریات: «ربع قيمتها».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠٩، ح ١١٥٢، معلقاً عن سهل بن زياد. الجعفریات، ص ١٤٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٣، ح ١٦٣٢٨؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٥٦، ذيل ح ٣٥٧٧٠.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ فَقَأَ عَيْنَ دَابَّةٍ، فَعَلَيْهِ رُبْعُ ثَمَنِهَا»^١.
 ١٤٤٤٣ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ قَتَلَ خِنْزِيرًا، فَضَمَّنَهُ
 قِيَمَتَهُ^٢، وَرَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ كَسَرَ بَرَبَطًا^٣، فَأَبْطَلَهُ^٤.
 ١٤٤٤٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
 وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
 عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٥: «فِي دِيَةِ الْكَلْبِ^٦ السُّلُوقِي^٧ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، أَمْرَهُ^٨

-
١. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠٩، ح ١١٤٩، بسنده عن أبان الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٤، ح ١٦٣٢٩؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٥٥، ذيل ح ٣٥٧٦٧.
 ٢. في «ك» وحاشية «جد»: «+ للنصراني».
 ٣. البربط: ملهات تشبه العود، من ملاهي العجم، وهو فارسي معرب، وأصله بَرْبُتْ، شبه بصدر البط، ولأنَّ الضارب به يضعه على صدره، والصدر بالفارسية: «بَرَز»، والبط: «بَتْ». راجع: النهاية، ج ١، ص ١١٢؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٥٨ (ربط).
 ٤. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠٩، ح ١١٥٣، معلقاً عن سهل بن زياد. التهذيب، ج ٧، ص ٢٢١، ح ٩٧٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٣٩٣٠، معلقاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الأخيرين إلى قوله: «فَضَمَّنَهُ قِيَمَتَهُ» مع اختلاف يسير. الجعفریات، ص ١٥٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، وتام الرواية فيه: «وَأَنَّهُ رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَكْسَرَ بَرَبَطًا فَأَبْطَلَهُ». الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٦، ح ١٦٣٣٧؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٦٢، ذيل ح ٣٥٥٨٥.
 ٥. في «ل»، بن: «- وقال».
 ٦. في «بف» والوافي والتهذيب: «- وفي».
 ٧. في الخصال، ح ١٠: «كَلْبُ الصَّيْدِ» بدل «الكلب».
 ٨. «السُّلُوقِي»: منسوب إلى سلوق، وهي أرض أو قرية باليمن تنسب إليها الدروع والكلاب السلوقية. والسلوقي من الكلاب والدروع: أجودها. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٦٣ (سلق).
 ٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «أمره». وفي الخصال، ح ١٠: «مما أمر».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدِيَهُ الْبَنِي جُذَيْمَةَ^٢.

١٤٤٥ / ٦. عَلِيٌّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٥ أَنَّهُ^٦ قَالَ: «دِيَةُ الْكَلْبِ السَّلُوقِيِّ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، جَعَلَ ذَلِكَ^٧

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدِيَةُ كَلْبِ الْغَنَمِ كَنْشٌ، وَدِيَةُ كَلْبِ الزَّرْعِ جَرِيبٌ^٨ مِنْ بُرٍّ، وَدِيَةُ كَلْبِ

الْأَهْلِيِّ^٩ قَفِيرٌ مِنْ تَرَابٍ لِأَهْلِيهِ^{١٠}.

١٤٤٦ / ٧. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٢} فِيْمَنْ قَتَلَ كَلْبَ الصَّيْدِ: قَالَ:

يَقُومُهُ^{١٣}، وَكَذَلِكَ^{١٤} الْبَازِي، وَكَذَلِكَ كَلْبُ الْغَنَمِ، وَكَذَلِكَ كَلْبُ الْخَائِطِ^{١٥}».

١. في «ن»: «ويؤخذ» بدل «أن يديه».

٢. في «م»: «جت»، والخصال، ح ١٠: «خزيمة». وفي «ك»: «بف»، وفي «ن»: «خزيمة». وفي «ج»: «خزيمة».

٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٣٠٩، ح ١١٥٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الخصال، ص ٥٣٩، أبواب الأربعين وما فوقه، ح ١٠، بسنده عن ابن أبي عمير. وفيه، نفس الباب، ح ٩، بسند آخر. وتعمد الرواية فيه: «في كتاب علي عليه السلام دية كلب الصيد أربعون درهماً». الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٤، ح ١٦٣٣١:

الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٢٦، ذيل ح ٣٥٥١٠. ٤. في «ك»، م، يع، بف، جت، جد: «علي بن إبراهيم».

٥. في الوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام». ٦. في «بف» والوسائل والتهذيب: «أنه».

٧. في «ع»، م، بن، جد: «والوسائل: «جعل ذلك له». وفي «بف» والوافي والتهذيب: «جعل له ذلك».

٨. الجريب: مكيال قدر أربعة أفرّة، وجمعه: أجربة وجربان. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٣٩ (جرب).

٩. في الوسائل والتهذيب: «الأهل».

١٠. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١٠، ح ١١٥٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٧٠، ح ٥٣٩١. الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٥، ح ١٦٣٣٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٢٦، ح ٣٥٥١١.

١١. في «ن»: «يقوم». وفي التهذيب، ج ٩: «يغرمه».

١٢. في «جد»: «فكذلك».

١٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١٠، ح ١١٥٦، معلقاً عن علي. التهذيب، ج ٩، ص ٨٠، ح ٣٤٤، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٥، ح ١٦٣٣٥؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٢٦، ذيل ح ٣٥٥١٢.

١٤٤٧ / ٨ . النُّوفَلِيُّ^١، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي جَنَيْنِ الْبَهِيمَةِ إِذَا ضُرِبَتْ فَأَزَلَّتْ^٣ عَشْرَ ثَمَنِيهَا^٤».

١٤٤٨ / ٩ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ^٥:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى^٦، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٧ فِي فَرَسَيْنِ^٨ اضْطَدَمَا، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا، فَضَمَّنَ الْبَاقِي دِيَّةَ الْمَيِّتِ^٩».

٥٥- بَابُ النَّوَادِرِ

١٤٤٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ^{١٠}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي^{١١}؛ وَ^{١٢} مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ،

١ . السند معلق على سابقه . ويروي عن النوفلي، علي، عن أبيه .

٢ . في التهذيب: «فألت». وأزلت الناقة: أسقطت . الصحاح، ج ٤، ص ١٤١٩ (زلق).

٣ . في الوسائل: «قيمتها».

٤ . التهذيب، ج ١٠، ص ٣١٠، ح ١١٥٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي . وفيه، ص ٢٨٨، ح ١١٢٠، معلقاً عن النوفلي الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٦، ح ١٦٣٣٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٢٥، ح ٣٥٥٠٨ .

٥ . في التهذيب، ص ٣١٠: «اليزوفري». والمذكور في بعض نسخه المعتمدة: «المروزي» وهو الصواب . راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٧، الرقم ١٠٨٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٥٤، الرقم ٧٢٢ .

٦ . في «بن» والوسائل: - «موسى». ٧ . في التهذيب: «فارسين».

٨ . التهذيب، ج ١٠، ص ٣١٠، ح ١١٥٨، معلقاً عن الكليني . وفيه، ص ٢٨٣، ح ١١٠٤، بسند آخره الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٨، ح ١٦٢١٤؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٦١، ح ٣٥٥٨٤ .

٩ . هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، يع، بن، جت، جد» والوسائل: «الحسين بن يوسف». والخبر رواه أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن، ص ٣٠١، ح ١٠، عن الحسين بن سيف . والحسين هذا، هو الحسين بن سيف بن عميرة . راجع: رجال النجاشي، ص ٥٦، الرقم ١٣٠ .

١٠ . في السند تحويل بمطلف «محمد بن علي» ومن بعده إلى «أبي الحسن الرضا^{١١}» على «الحسين بن سيف»،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا:

سَأَلْنَا أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اسْتَعَاثَ بِهِ قَوْمٌ لِيَنْقِذَهُمْ مِنْ قَوْمٍ يَغْيِرُونَ عَلَيْهِمْ لِيَسْتَبِيحُوا^١ أَمْوَالَهُمْ، وَيَسْبُوا ذُرَارِيَهُمْ^٢، فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَغْدُو بِسِلَاحِهِ فِي جُوفِ اللَّيْلِ لِيُغِيثَ الْقَوْمَ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِهِ^٣، فَمَرَّ بِرَجُلٍ قَائِمٍ عَلَى شَفِيرٍ بَثْرٍ يَسْتَقِي^٤ مِنْهَا، فَدَفَعَهُ وَهُوَ لَا يَرِيدُ ذَلِكَ، وَلَا يَعْلَمُ^٥، فَسَقَطَ فِي الْبِئْرِ، فَمَاتَ، وَمَضَى الرَّجُلُ، فَاسْتَنْقَذَ أَمْوَالَ أُولَئِكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى أَهْلِهِ قَالُوا لَهُ: مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: قَدْ انْصَرَفَ الْقَوْمُ عَنْهُمْ، وَآمَنُوا وَسَلِمُوا، قَالُوا لَهُ: أَشَعَزْتَ^٦ أَنْ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٍ سَقَطَ فِي الْبِئْرِ فَمَاتَ؟ قَالَ^٧: أَنَا وَاللَّهِ طَرَحْتُهُ، قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي خَرَجْتُ أُغْدُو بِسِلَاحِي فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، وَأَنَا أَخَافُ الْفُوتَ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِي، فَمَرَزْتُ^٨ بِفُلَانٍ وَهُوَ قَائِمٌ يَسْتَقِي فِي^٩ الْبِئْرِ، فَزَحَمْتُهُ، وَلَمْ أَرِدْ ذَلِكَ، فَسَقَطَ فِي الْبِئْرِ، فَمَاتَ، فَعَلَى مَنْ دِيَّةُ هَذَا؟

فَقَالَ^{١٠}: «دِيَّتُهُ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ اسْتَنْجَدُوا^{١١} الرَّجُلَ، فَأَنْجَدَهُمْ وَأَنْقَذَ أَمْوَالَهُمْ

عن محمد بن سليمان عن أبي الحسن الثاني عليه السلام.

١. في «م»: - «الرضا». وفي «بف»: - «أبا الحسن».

٢. في المحاسن: «ليبيحوا».

٣. في المحاسن: + «ونساء هم».

٤. في «بف»: - «به». وفي المحاسن: «ليغيثهم» بدل «ليغيث القوم الذين استعاثوا به».

٥. في «ن»: «ليستقي». ٦. في «ن»: «بف»: - «ولا يعلم».

٧. في «ك، ل، ن، ب، ح، بن» والوافي والوسائل: «فقالوا».

٨. في «ع، ل، ن، ب، ح، بن» والوافي: «شعرت» بدون همزة الاستفهام.

٩. في «ك، ل، م، بن» والوسائل: «فقال». ١٠. في «جد»: «ومررت».

١١. في «م، ب، ح، بن» والوسائل والتهذيب والمحاسن: «من».

١٢. في «جت» والوافي والمحاسن: «قال».

١٣. استنجد: استعان، وقوي بعد ضعف. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٦٤ (نجد).

وَنِسَاءَهُمْ وَذَرَارِيَهُمْ، أَمَا إِنَّهُ لَوْ كَانَ^١ أَجَرَ نَفْسِهِ^٢ بِأَجْرَةٍ^٣ لَكَانَتِ الدِّيَّةُ عَلَيْهِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ
 دُونَهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ دَاوُدَ^٤ أَتَتْهُ^٥ امْرَأَةٌ عَجُوزٌ^٦ تَسْتَغْدِيهِ^٧ عَلَى الرِّيحِ، فَقَالَتْ:
 يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ قَائِمَةً^٨ عَلَى سَطْحٍ لِي، وَإِنَّ الرِّيحَ طَرَحَتْني^٩ مِنْ السَّطْحِ^{١٠}،
 فَكَسَرَتْ يَدَيَّ، فَأَعْدِنِي عَلَى^{١١} الرِّيحِ^{١٢}، فَدَعَا سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ^{١٣} الرِّيحَ، فَقَالَ لَهَا: مَا
 دَعَاكَ إِلَى مَا صَنَعْتَ بِهِذِهِ الْمَرْأَةِ؟ فَقَالَتْ: صَدَقْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ^{١٤}، إِنَّ رَبَّ الْعِزَّةِ^{١٥} - جَلَّ وَعَزَّ -
 - بَعَثَنِي إِلَى سَفِينَةِ بَنِي فُلَانٍ لِأَتَقِدَّهَا مِنَ الْغَرَقِ، وَقَدْ كَانَتْ أَشْرَفَتْ عَلَى الْغَرَقِ،
 فَخَرَجْتُ فِي سَنِي^{١٦}، وَعَجَلْتِي^{١٧} إِلَى مَا أَمَرَنِي اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ، فَمَرَزْتُ بِهِذِهِ الْمَرْأَةَ
 وَهِيَ عَلَى سَطْحِهَا، فَعَثَرْتُ بِهَا وَلَمْ أَرِدْهَا، فَسَقَطَتْ، فَأَنْكَسَرَتْ^{١٨} يَدُهَا.

قَالَ^{١٩}: «فَقَالَ سَلِيمَانُ: يَا رَبِّ، بِمَا أَحْكَمَ عَلَى الرِّيحِ؟ فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -
 إِلَيْهِ^{٢٠}: يَا سَلِيمَانُ، أَحْكَمَ بِأَرْشِ كَسْرِ^{٢١} يَدِ^{٢٢} هَذِهِ الْمَرْأَةِ عَلَى أَرْبَابِ السَّفِينَةِ الَّتِي

١. في الوافي: - «كان».

٢. في الوسائل: - «أجر نفسه».

٣. في «بف»: «أجرة» بدون الباء.

٤. في «ن»: «أنت».

٥. في «جت» والمحاسن: «عجوزة».

٦. في الوافي والتهذيب والمحاسن: «مستعدي».

٧. في «ع، بن» وحاشية «جت» والوسائل: «نائمة».

٨. في «ع» والوسائل: «طرحني».

٩. في «ن»: - «من السطح».

١٠. في التهذيب: «فأعدني من» بدل «فأعدني على».

١١. في المحاسن: - «فأعدني من» بدل «فأعدني على».

١٢. في «ع، بن» وحاشية «جت» والوسائل: «نائمة».

١٣. في «ن»: «العرش».

١٤. في «ل»: «سنني». وفي الوافي والتهذيب: «شدتي». السنن: الطريقة، والسنة أيضاً. النهاية: ج ٢، ص ٤١٠ (سنن).

١٥. في «ن»: «وعجلت». وفي المحاسن: «سنن عجلي» بدل «سنني وعجلي».

١٦. في «بج، جد»: «وانكسرت».

١٧. في «ن، بن» والوسائل والمحاسن: - «قال».

١٨. في «ن»: - «إليه».

١٩. في «بج»: - «كسر».

٢٠. في المحاسن: - «يد».

أَنْقَذَتْهَا الرِّيحُ مِنَ الْعَرْقِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَظْلَمُ لَدَيَّ أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ»^١.

٣٧٠/٧ ١٤٤٥٠ / ٢. عَنْهُ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَيُّمَا ظَنَرِ قَوْمٍ قَتَلْتَ صَبِيًّا لَهُمْ وَهِيَ نَائِمَةٌ فَأَنْقَلَبَتْ عَلَيْهِ^٣ فَقَتَلْتَهُ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الدِّيَّةَ مِنْ مَالِهَا خَاصَّةً إِنْ كَانَتْ إِنَّمَا ظَاءَرَتْ طَلَبَ الْعِزِّ وَالْفَقْرِ، وَإِنْ كَانَتْ إِنَّمَا ظَاءَرَتْ مِنَ الْفَقْرِ، فَإِنَّ الدِّيَّةَ عَلَى عَاقِلَتِهَا»^٤.

١. المحاسن، ص ٣٠١، كتاب العلل، ح ١٠ مع اختلاف يسير في الألفاظ. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٣، ح ٨٠٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد الوافي، ج ١٦، ص ١٠٨٦، ح ١٦٧٣٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٦٣، ح ٣٥٥٨٨.

٢. أرجع الضمير في معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٩، إلى محمد بن علي المذكور في السند السابق. وهذا وإن كان في بادئ الأمر ظاهراً؛ لما ورد في السند السابق من رواية محمد بن علي عن محمد بن أسلم، لكنه يواجه إشكالين:

الأول: عدم رجوع الضمير إلى محمد بن علي هذا - وهو أبو سمينة شيخ أحمد بن محمد بن خالد - لا بعنوانه هذا ولا بسائر عناوينه في شيء من أسناد الكافي.

والثاني: عدم رواية محمد بن أسلم عن هارون بن الجهم في موضع.

هذا، والخبر رواه أحمد بن محمد بن خالد في المحاسن، ص ٣٠٤، ح ١٤، عن أبيه عن هارون بن الجهم. ومحمد بن خالد والد أحمد روى كتاب هارون بن الجهم وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٨، الرقم ١١٧٨؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٦، الرقم ٧٨٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٨-٤٠٠.

فلا يبعد القول برجوع الضمير إلى أحمد بن محمد بن خالد؛ لكثرة رجوع الضمير إليه في أسناد الكافي، كما لا يخفى على المتتبع العارف بدأب الكليني في إتيان الضمير في ابتداء الأسناد. وبهذا أخذ الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٦٥، ح ٣٥٥٩٠. لكن بعد عدم رواية محمد بن أسلم عن هارون بن الجهم، ورود الخبر في المحاسن عن محمد بن خالد والد أحمد عن هارون بن الجهم، فلا بدّ من القول بوقوع التحريف في عنوان محمد بن أسلم في سندنا هذا.

٣. في الوسائل: - «فانقلبت عليه».

٤. في الوافي والتهذيب: «طلباً للعزّ» بدل «طلب العزّ».

٥. قال الشهيد الثاني: «في سند الرواية ضعف وجهالة يمنع من العمل بمضمونها، مع مخالفتها للأصل من أنّ

١٤٤٥١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ^١، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا لِلرَّجُلِ يُعَاقَبُ بِهِ مَمْلُوكُهُ؟
فَقَالَ: «عَلَى قَدْرِ ذَنْبِهِ».

قَالَ: فَقُلْتُ^٢: فَقَدْ عَاقَبْتُ حَرِيْزاً بِأَعْظَمَ مِنْ جَزْمِهِ.

فَقَالَ: «وَيْلَكَ، هُوَ مَمْلُوكٌ لِي^٣، وَإِنَّ^٤ حَرِيْزاً شَهَرَ السَّيْفِ، وَلَيْسَ مِنِّي مَنْ شَهَرَ السَّيْفِ^٥».

١٤٤٥٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

كَانَتْ فِي زَمَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام امْرَأَةٌ صَدُقَ يَقَالُ لَهَا: أُمُّ قَيْثَانَ^٦، فَأَتَاهَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَسَلَّمَ عَلَيْهَا، قَالَ: فَرَأَاهَا^٧ مُهْتَمَّةً، فَقَالَ لَهَا: مَا لِي

«فعل النائم خطأ محض، لعدم القصد فيه إلى الفعل اصلاً. وطلب الفخر لا يخرج الفعل عن وصفه بالخطأ وغيره، فكان القول بوجوب ديته على عاقلتها مطلقاً أقوى، وهو خيرة أكثر المتأخرين». المسالك، ج ١٠، ص ١٥.

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٢٢، ح ٨٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن أسلم. المحاسن، ص ٣٠٤، كتاب العلل، ذيل ح ١٤، عن أبيه، عن هارون بن الجهم. الفقيه، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٥٣٦٣، بسند آخره الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٩، ح ١٦٢٩١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٦٥، ح ٣٥٥٩٠.
١. في «بف» - «عن الحلبي».
٢. في «بف» - «قلت».

٣. في «ل، بن» - «الوسائل: «قد».
٤. في «ع، ك، ل، بن» - «ويلك، مملوك لي هو». وفي «بف، جد» والوافي: «ويلك، مملوك هو لي». وفي «بج» - «ولي».

٥. في «ع، ك، ل، بن، جت» والوسائل: «إن» بدون الواو.

٦. في المرأة: «كان شهر السيف في قتال الخوارج بسجستان».

٧. الوافي، ج ١٥، ص ٥٢٠، ح ١٥٦٠٦؛ الوسائل، ج ٢٨، ص ٥٠، ح ٣٤١٨٩.

٨. في «بج» - «قَيْثَانَ». وفي الفقيه: «فتان». ٩. في الفقيه: «فوافقها» بدل «قال: فَرَأَاهَا».

أَرَاكَ مُهْتَمَّةً؟

فَقَالَتْ^١: مَوْلَاةٌ لِي دَفَنْتَهَا، فَتَبَذْتُهَا الْأَرْضَ^٢ مَرَّتَيْنِ، فَدَخَلْتُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٣، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الْأَرْضَ لَتَتَّغَبَلُ الْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ، فَمَا لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٤ تَعْدَبُ بِعَذَابِ اللَّهِ» ثُمَّ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَوْ أُخِذْتُ^٥ تَرْبَةً مِنْ قَبْرِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، فَأَلْقَيْ^٦ عَلَى قَبْرِهَا لَقَرَّتْ».

قَالَ: فَأَتَيْتُ أُمَّ قَيْآنَ^٧، فَأَخْبَرْتُهَا، فَأَخَذُوا تَرْبَةً مِنْ قَبْرِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، فَأَلْقَيْ عَلَى قَبْرِهَا فَفَرَّتْ.

فَسَأَلْتُ عَنْهَا: مَا كَانَتْ^٨ خَالِهَا؟

فَقَالُوا: كَانَتْ شَدِيدَةَ الْحُبِّ لِلرِّجَالِ، لَا تَزَالُ^٩ قَدْ وَلَدَتْ، فَأَلْقَتْ وَلَدَهَا فِي النَّوْرِ^{١٠}.

٥٣٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١} قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْبِسُ فِي تَهْمَةِ الدِّمِ سِتَّةَ أَيَّامٍ^{١٢}، فَإِنْ^{١٣} جَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ بِبَيِّنَةٍ^{١٤}، وَإِلَّا خَلَى سَبِيلَهُ^{١٥}».

١. في «بف» والوافي والفقيه: «قالت». وفي «بن»: «إن».

٢. تبذتها الأرض: أي رمتها وأبعدتها. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٦ (نبذ).

٣. في «ك، ن»: «أن يكون».

٤. في «ك، ن»: «بج، والبحار»: «أخذ».

٥. في حاشية «م»: «فألقيت».

٦. في «ع، ل، ن، بن، جت»: «كان».

٧. في «البحار»: «ولا تزال».

٨. في «ع، ل، ن، بن، جت»: «كانت».

٩. في «ع، ل، ن، بن، جت»: «كانت».

١٠. في «ع، ل، ن، بن، جت»: «كانت».

١١. في «ع، ل، ن، بن، جت»: «كانت».

١٢. في «ع، ل، ن، بن، جت»: «كانت».

١٣. في «ع، ل، ن، بن، جت»: «كانت».

١٤. في «ع، ل، ن، بن، جت»: «كانت».

١٥. في «ع، ل، ن، بن، جت»: «كانت».

١٤٤٥٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ جَمِيلٍ ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا^١ :

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام ، قَالَ : « إِذَا مَاتَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ ، قَامَ وَلَدُهُ مِنْ بَعْدِهِ مَقَامَهُ بِالْدَمِ »^٢ .

١٤٤٥٥ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام : « إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : « وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا »^٣ ، فَمَا هَذَا الْإِسْرَافُ الَّذِي نَهَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْهُ ؟

قَالَ : « نَهَى أَنْ يَقْتُلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ ، أَوْ يَمْتَلِ بِالْقَاتِلِ »^٤ .

قُلْتُ : فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا » ؟

قَالَ : « وَأَيُّ نَصْرَةٍ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يَدْفَعَ الْقَاتِلَ إِلَى أَوْلِيَاءِ^٥ الْمَقْتُولِ فَيَقْتُلُوهُ^٦ ، وَلَا تَبْعَهُ تَلَزُّمُهُ مِنْ قَتْلِهِ فِي دِينٍ وَلَا دُنْيَا »^٧ .

١٤٤٥٦ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ ، عَنْ

١ . ح ٦٠٨ ، بسنده عن التوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، الوافي ، ج ١٦ ، ص ٧٧٣ .

ح ١٦١٣٨ : الواسل ، ج ٢٩ ، ص ١٦٠ ، ذيل ح ٣٥٣٧٨ .

١ . في «ك» وحاشية «ج» والتهذيب ، ح ٦٨٢ : «أصحابه» .

٢ . في التهذيب ، ح ٦٨٢ : «في الدية» . وفي التهذيب ، ح ٧٠٢ : - «بالدم» .

٣ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١٧٩ ، ح ٧٠٢ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . وفي الفقيه ، ج ٤ ، ص ١٧٢ ، ح ٥٣٩٧ :

والتهذيب ، ج ١٠ ، ص ١٧٤ ، ح ٦٨٢ ، معلقاً عن ابن أبي عمير . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٦٤ ، ح ١٦٣٠٠ : الواسل ،

ج ٢٩ ، ص ١٣٠ ، ح ٣٥٣٢٠ . ٤ . في الواسل : «لأبي عبد الله عليه السلام» .

٥ . الإسراء (١٧) : ١٠٣٣ . ٦ . في «ك» : «القاتل» .

٧ . في «ف» ، «جده» والوافي : «ولي» . ٨ . في «ك» : «فيقتل» . وفي الواسل : «فيقتله» .

٩ . راجع : تفسير العياشي ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ ، ح ٦٧ . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٧١ ، ح ١٦٣٢٤ : الواسل ، ج ٢٩ ، ص ١٢٧ ،

ح ٣٥٣١٢ ، إلى قوله : «أو يمتل بالقاتل» ؛ وفيه ، ص ١٣١ ، ح ٣٥٣٢١ ، من قوله : «قلت : فما معنى قوله» .

أبي بصير:

عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «دخل أمير المؤمنين عليه السلام المنسجد، فاستقبله شاب يبكي وحوله قوم يسكتونه، فقال علي عليه السلام: ما أبكاك؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إن شريحاً قضى علي بقضية ما أدري ما هي، إن هؤلاء الثفر خرجوا بأبي معهم في السفر، فرجعوا ولم يزجج أبي، فسألتهم عنه، فقالوا: مات، فسألتهم عن ماله، فقالوا: ما ترك مالا^١، فقدّمتهم إلى شريح، فاستخلفهم، وقد علمت يا أمير المؤمنين أن أبي خرج ومعه مال كثير.

فقال لهم أمير المؤمنين عليه السلام: ارجعوا، فرجعوا^٢ وألقت معهم إلى شريح، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: يا شريح، كيف قضيت بين^٣ هؤلاء^٤؟

فقال: يا أمير المؤمنين، ادّعى هذا الفتى على هؤلاء الثفر أنهم خرجوا في سفر وأبوه معهم، فرجعوا ولم يزجج أبوه، فسألتهم عنه، فقالوا: مات، فسألتهم عن ماله، فقالوا: ما خلف مالا فقلت لفتى: هل لك بيّنة على ما تدّعي؟ فقال: لا، فاستخلفتهم^٥.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: هيهات يا شريح، هكذا تحكم^٦ في مثل هذا؟

فقال: يا أمير المؤمنين، فكيف^٧؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: واللّه لأحكمنّ فيهم^٨ بحكم ما حكم به خلق قبلي

١. في «بن»: «ما خلف شيئاً».

٢. في الفقيه: «فردّوهم جميعاً». وفي التهذيب: «فردّهم جميعاً» كلاهما بدل «فرجعوا».

٣. في «بن»: «على».

٤. في «م»، «ب»، «ج»، «و» الوافي: «+ القوم».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «+ فحلفوا».

٦. في «ن»: «يحكم».

٧. في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «ج»، «د»: «كيف».

٨. في الوسائل: «بينهم».

إِلَّا دَاوُدَ النَّبِيَّ ﷺ؛ يَا قَنْبَرُ، ادْعُ لِي شُرْطَةَ الْخَمِيسِ^١ فَدَعَاهُمْ، فَوَكَّلَ بِكُلِّ رَجُلٍ^٢ مِنْهُمْ رَجُلًا مِنَ الشَّرْطَةِ^٣، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى^٤ وَجُوهِهِمْ، فَقَالَ: «مَاذَا تَقُولُونَ؟ تَقُولُونَ^٥: إِنِّي لَا أَعْلَمُ مَا صَنَعْتُمْ بِأَبِي^٦ هَذَا الْفَتَى؟ إِنِّي إِذَا لَجَاهِلٌ، ثُمَّ قَالَ^٧: فَرَّقُوهُمْ، وَعَطُّوا رُؤُوسَهُمْ». قَالَ: «فَفَرَّقْ بَيْنَهُمْ، وَأَقِمْ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَى أَسْطَوَانَةٍ مِنْ أَسَاطِينِ الْمَسْجِدِ وَرُؤُوسَهُمْ مَغْطَاةً بِثِيَابِهِمْ، ثُمَّ دَعَا بِعُبَيْدِ اللَّهِ^٨ بْنِ أَبِي زَافِعٍ كَاتِبِهِ، فَقَالَ: هَاتِ صَحِيفَتَهُ وَدَوَاةَ^٩، وَجَلَسَ^{١٠} أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَجَلَسَ^{١١} النَّاسُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُمْ: إِذَا أَنَا كَبُرْتُ فَكَبِّرُوا، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: اخْرُجُوا^{١٢}، ثُمَّ دَعَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَأَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَكَشَفَ^{١٣} عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَافِعٍ^{١٤}: اكْتُبْ إِفْرَازَهُ وَمَا يَقُولُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِالسُّؤَالِ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: فِي أَيِّ يَوْمٍ خَرَجْتُمْ مِنْ مَنَازِلِكُمْ وَأَتَوْ هَذَا الْفَتَى مَعَكُمْ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ^{١٥}: وَفِي أَيِّ شَهْرٍ؟ قَالَ^{١٦}: فِي شَهْرِ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فِي أَيِّ سَنَةٍ؟ قَالَ^{١٧}: فِي

١. «الخميس»: الجيش؛ لأنه خمس فرق: المقدمة، والقلب، والميمنة، والميسرة، والساقة. و شرطة الخميس: هم أول كتيبة و طائفة تشهد الحرب و تنتهي للموت. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٤٤ (خمس)، و ص ٩٠٩ (شرط).

٢. في الوافي والفقيه والتهذيب: «واحد».

٣. في «بف»: - «من الشرطة».

٤. في «بف»: - «إلى».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «ن» والمطبوع والوافي: «اتقولون».

٦. في «جد» والفقيه والتهذيب: «بأب».

٧. في «بف»: - «قال».

٨. في «ع، ن، بف، جت» والوافي والتهذيب: «عبيد الله».

٩. في «م، بح، جت، جد»: «فجلس».

١٠. في «بف» والوافي: «واجتمع».

١١. في الوافي والفقيه والتهذيب: «افرجوا».

١٢. في «بح، جد» والفقيه: «فكشف».

١٣. في «ع، ل، د، بح، بف، بن» والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب: - «بن أبي رافع».

١٤. في «ل، م، بن، جد» والوسائل والفقيه والتهذيب: «فقال». وفي «ن»: «وقال».

١٥. في «ن، جد» والوافي والتهذيب: «في» بدون الواو.

١٦. في «ل، بح، بن» والوسائل والفقيه والتهذيب: «فقال».

١٧. في «م، بح، جت»: «وفي».

١٨. في «بن» والوسائل: «فقال».

سَنَةِ كَذَا وَكَذَا^١، قَالَ^٢: وَالْإِيَّانَ بَلَّغْتُمْ فِي^٣ سَفَرِكُمْ حَتَّى^٤ مَاتَ أَبُو هَذَا الْفَتَى؟ قَالَ: إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: وَفِي مَنْزِلٍ مِنْ مَاتَ؟ قَالَ: فِي مَنْزِلِ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ، قَالَ: وَمَا كَانَ مَرَضُهُ؟ قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: وَكَمْ^٥ يَوْمًا مَرِضَ؟ قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَفِي أَيِّ يَوْمٍ مَاتَ^٦، وَمَنْ غَسَلَهُ^٧، وَمَنْ كَفَّنَهُ، وَبِمَا^٨ كَفَّنْتُمُوهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ، وَمَنْ نَزَلَ^٩ قَبْرَهُ؟ فَلَمَّا سَأَلَهُ عَنْ جَمِيعِ مَا يَرِيدُ، كَبَّرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَكَبَّرَ النَّاسُ جَمِيعًا، فَازْتَابَ أُولَئِكَ الْبَاقُونَ^{١٠}، وَلَمْ يَشْكُوا^{١١} أَنَّ صَاحِبَهُمْ قَدْ أَقَرَّ عَلَيْهِمْ وَعَلَى نَفْسِهِ، فَأَمَرَ أَنْ يُغَطَّى رَأْسُهُ، وَيُنْطَلَقَ بِهِ إِلَى السَّجَنِ.

ثُمَّ دَعَا بِآخِرِ^{١٢}، فَأَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ^{١٣}: كَلَّا زَعَمْتُمْ أَنِّي لَا أَعْلَمُ مَا^{١٤} صَنَعْتُمْ، فَقَالَ^{١٥}: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا أَنَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْقَوْمِ، وَلَقَدْ كُنْتُ كَارِهَا لِقَتْلِهِ، فَأَقَرَّ.

ثُمَّ دَعَا بِوَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ كُلَّهُمْ يَقَرُّ بِالْقَتْلِ وَأَخِذَ الْمَالِ، ثُمَّ رَدَّ الَّذِي كَانَ^{١٦} أَمَرَ بِهِ إِلَى السَّجَنِ، فَأَقَرَّ أَيْضًا، فَالَزَمَهُمُ الْمَالُ^{١٧} وَالْدَّمُ^{١٨}.

١. في الفقيه: - قال: في أي سنة؟ قال: في سنة كذا وكذا.

٢. في «ك، م، ن، بح، جد»: + «قال». وفي الوسائل: «فقال».

٣. في «ع، ك، م، ن، بح، جد»: + «الوافي والتهذيب: «من».

٤. في حاشية «جت» و «الوافي والفقيه والتهذيب: «حين».

٥. في الوافي: «فكم».

٦. في الوافي والفقيه والتهذيب: قال: فمن كان يمرضه، وفي أي يوم مات.

٧. في الوافي والفقيه والتهذيب: + «وَأَيْنَ غَسَلَهُ».

٨. في حاشية «جت»: «نزل». وفي التهذيب: + «في».

٩. في «بف» والوافي: «وبم».

١٠. في «ك، م، ن، بح، جد»: + «جميعاً».

١١. في «ك»: «لم يشكوا» بدون الواو.

١٢. في «بف»: «آخر».

١٣. في «ع، ك، ل، ن، بن، جت» والوسائل: «وقال» بدل «ثم قال».

١٤. في «بف» والوافي: «بما».

١٥. في «بف» والوافي: «بما».

١٦. في «ع، ك، ل، ن، بن، جت»: - «كان».

١٧. في «بف»: «الدية».

١٨. في «ن»: - «والدم».

فَقَالَ شَرِيحٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَيْفَ^١ حَكَمَ دَاوُدُ النَّبِيُّ ﷺ؟

فَقَالَ: إِنَّ دَاوُدَ النَّبِيَّ ﷺ^٢ مَرَّ بِغِلْمَةٍ^٣ يَلْعَبُونَ، وَيُنَادُونَ بِغَضَبِهِمْ: «يَا مَاتِ الدِّينُ»^٤ فَيَجِيبُ مِنْهُمْ غَلَامٌ، فِدَعَاهُمْ^٥ دَاوُدُ ﷺ، فَقَالَ: يَا غَلَامُ، مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: «مَاتِ الدِّينُ»، فَقَالَ لَهُ دَاوُدُ ﷺ: مَنْ^٦ سَمَّاكَ بِهَذَا الْإِسْمِ؟ فَقَالَ: «أُمِّي»^٧، فَانْطَلَقَ دَاوُدُ إِلَى أُمِّهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا^٨ أَيَّتُهَا الْمَرْأَةُ، مَا اسْمُ ابْنِكَ هَذَا؟»^٩ قَالَتْ: «مَاتِ الدِّينُ»، فَقَالَ لَهَا: وَمَنْ^{١٠} سَمَّاهُ^{١١} بِهَذَا؟»^{١٢} قَالَتْ: «أَبُوهُ»، قَالَ: وَكَيْفَ كَانَ ذَلِكَ؟^{١٣} قَالَتْ: إِنَّ أَبَاهُ خَرَجَ فِي سَفَرٍ لَهُ وَمَعَهُ قَوْمٌ، وَهَذَا الصَّبِيُّ حَمَلٌ فِي بَطْنِي، فَانْصَرَفَ الْقَوْمُ وَلَمْ يَنْصَرِفْ رَوْحِي، فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: فَأَيْنَ مَا تَرَكَ؟^{١٤} قَالُوا: لَمْ يَخْلَفْ شَيْئًا، فَقُلْتُ: هَلْ أَوْصَاكُمْ بِوَصِيَّةٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ، زَعَمَ أَنَّكَ حُبْلَى، فَمَا^{١٥} وَلَدْتَ مِنْ وَلَدٍ^{١٦} جَارِيَةٍ أَوْ غَلَامٍ، فَسَمَّيْتُهُ «مَاتِ الدِّينُ» فَسَمَّيْتُهُ، قَالَ دَاوُدُ: وَتَعْرِيفِينَ الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا خَرَجُوا مَعَ رَوْحِكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ^{١٧}: فَأَخْبَاءَ هُمْ^{١٨}، أَمْ^{١٩} أَمْوَاتٌ؟ قَالَتْ: بَلَى أَخْبَاءَ، قَالَ: فَانْطَلِقِي بِنَا^{٢٠} إِلَيْهِمْ،

١. في الوافي والفقهاء: «كان».
٢. في «جد»:- «النبي ﷺ».
٣. في «بح»: «بغلمان».
٤. في «بح»: «يا» بدون الباء.
٥. في «بح»: «فدعاه».
٦. في «ل، ن، بح، بف، جت»: «فقال».
٧. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، جت، جد»: «ومن».
٨. في «ع، ن، بح، جد» والفقهاء: «قال».
٩. في «بن» والفقهاء:- «لها».
١٠. في «بف» والتعذيب: «فقلت».
١١. في «ن»: «- يا».
١٢. في «ن، بن»: «من» بدون الواو.
١٣. في «ك، بف» وحاشية «بح، جت»: «+ الاسم».
١٤. في الوافي والفقهاء والتعذيب: «+ الاسم».
١٥. في «م، بح، بف، جت، جد» والوافي والفقهاء والتعذيب: «ذلك».
١٦. في «ن»: «فقلت».
١٧. في «جد»: «ماله» بدل «ما ترك».
١٨. في «بف»: «فأذا».
١٩. في «ن»: «- قال».
٢٠. في «جد»: «ولد».
٢١. في «ن، بن»: «هم».
٢٢. في «بح، جت، جد»: «أو».
٢٣. في «بف» والوافي: «بي».
٢٤. في «بف» والوافي: «بي».

ثُمَّ مَضَى مَعَهَا، فَاسْتَخَرَجَهُمْ مِنْ مَنَازِلِهِمْ، فَحَكَمَ بَيْنَهُمْ بِهَذَا الْحُكْمِ بَيْنِيهِ، وَاثْبَتَ^١ عَلَيْهِمُ الْمَالَ وَالْدَّمَ، وَقَالَ^٢ لِلْمَرْأَةِ: سَمِيَ ابْنُكَ هَذَا^٣ «عَاشَ الدِّينُ».

ثُمَّ إِنَّ الْفَتَى وَالْقَوْمَ^٤ اخْتَلَفُوا فِي مَالِ الْفَتَى كَمْ كَانَ، فَأَخَذَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥ خَاتَمَهُ وَجَمِيعَ^٦ خَوَاتِيمِ مَنْ عِنْدَهُ^٧، ثُمَّ قَالَ: أَجِيلُوا^٨ هَذِهِ^٩ السَّهَامَ، فَأَيْكُمْ أَخْرَجَ خَاتَمِي^{١٠}، فَهُوَ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّهُ سَهُمُ اللَّهِ^{١١}، وَسَهُمُ اللَّهِ^{١٢} لَا يَخِيبُ^{١٣}.

١٤٤٥٧ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ التُّوفَلِيُّ^{١٤}، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ:

لَقَدْ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٥} بِقَضِيَّتِهِ مَا سَمِعْتُ بِأَعَجَبٍ مِنْهَا وَلَا مِثْلَهَا. قِيلَ: وَمَا ذَلِكَ^{١٦}؟ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ

١. في «بف»: «وثبت».

٢. في الوافي والفقيه والتهذيب: «ثم قال» بدل «وقال».

٣. في «بف» والتهذيب: «- هذا».

٤. في «جت»: «القوم والفتى».

٥. في الفقيه: «+ أب» وفي الوسائل والتهذيب: «+ أبي».

٦. في الوسائل والفقيه والتهذيب: «+ علي».

٧. في «ع، ل، م، يح، بن»: «و جمع».

٨. في الفقيه والتهذيب: «جمع خواتيم عدة» بدل «جميع خواتيم من عنده».

٩. في «ل، بن» والوسائل: «- ثم».

١٠. الإجمالة: الإدارة، يقال في الميسر: أجل السهام. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٩٧ (جول).

١١. في «بف» والوافي: «بهذه».

١٢. في «بف»: «خاتمه».

١٣. في المرأة: «قوله»: «لأنه سهم الله، أي القرعة أو خاتمه»، ولعله حكم في واقعة لا يتعداه، وعلى المشهور بين الأصحاب ليس هذا موضع القرعة، بل عندهم أن القول قول المنكر مع اليمين.

١٤. في الوسائل والتهذيب: «وهو». وفي الفقيه: «وهو سهم»، كلاهما بدل «وسهم الله».

١٥. التهذيب، ج ٦، ص ٣١٦، ح ٨٧٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٢٤، ح ٣٢٥٥، مرسلاً.

الإرشاد، ج ١، ص ٢١٥، مرسلاً عن علي بن محمد، إلى قوله: «سَمِيَ ابْنُكَ هَذَا عَاشَ الدِّينَ» مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ١٦، ص ١٠٨١، ح ١٦٧٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٧٩، ح ٣٣٧٦٣، ملخصاً: البحار، ج ٤٠،

ص ٢٦٢، ذيل ح ٣٠.

١٦. في «بف» وحاشية «جت»: «النوا».

١٧. في «بف» والوافي: «ذاك».

عَلَيْهِ^١، فَاسْتَقْبَلَهُ شَابٌّ يَبْكِي وَحَوْلَهُ قَوْمٌ يُسْكِنُونَهُ، فَلَمَّا رَأَى^٢ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٣ قَالَ:
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ شَرِيحًا قَضَى عَلَيَّ قَضِيَّةٌ^٤ مَا أَذْرِي^٥ مَا هِيَ؟
فَقَالَ^٥ لَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٦: «مَا هِيَ؟».

فَقَالَ الشَّابُّ: إِنَّ هَؤُلَاءِ التَّنَفَّرَ خَرَجُوا بِأَيِّ^٦ مَعَهُمْ فِي سَفَرٍ، فَرَجَعُوا وَلَمْ يَرْجِعْ^٧،
فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ، فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ^٨ مَالِهِ، فَقَالُوا: مَا تَرَكَ مَالًا، فَقَدَّمْتُهُمْ إِلَى
شَرِيحٍ، فَاسْتَخْلَفْتُهُمْ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبِي خَرَجَ وَمَعَهُ مَالٌ كَثِيرٌ، فَقَالَ لَهُمْ: «ارْجِعُوا»
فَرَجَعُوا، وَعَلَيَّ^٩ يَقُولُ:

«أَوْزَدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ يَشْتَمِلُ^٩ مَا هَكَذَا تَوَرَّدَ يَا سَعْدُ الْإِيلَ^{١٠}».

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: - «بقضية ما سمعت بأعجب منها ولا مثلها، قيل: وما ذلك؟ قال: دخلت المسجد مع أمير المؤمنين صلوات الله عليه».

٢. في «بح»: «رأه».

٣. في «بف» والوافي: «بقضية». وفي «م، جد» وحاشية «ك»: «بقضية» بدل «علي قضية».

٤. في «بف»: «+ هي».

٥. في «ن، جت»: «قال».

٦. في «ن، جت»: «وأي».

٧. في «بف»: «أين».

٨. في «ع، م، بح، بن» وحاشية «جت» والوافي: «مشتمل».

٩. القائل: مالك بن زيد مناة بن تميم، من عدنان، جد جاهلي، بنو ربيعة الكبرى، وهو أخو سعد بن زيد مناة، وفيهما يغزل جرير:

وأورثني الفرعان سعدًا ومالكًا
سناءً وعزًا في الحياة مخلدًا

وكان مالك سيد تميم في عصره بديار مضر، وهو معدود في الحمقى الأشراف (المحجر لابن حبيب، ص ٣٨٠؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٦١).

وأورده أبو هلال العسكري، والزمخشري، وابن منظور، والرازي، وأبو عبيد، والميداني، وابن شهر آشوب وغيرهم.

(الأوائل، ص ١٤٣؛ جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٩٣؛ المستقصى، ج ١، ص ٧٦٠ / ٤٣٠؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٢٢٣ (ضطل)؛ الأمثال والحكم، ص ٢٣٩ / ٨٦؛ الأمثال (لأبي عبيد)، ص ٧٦٠ / ٢٤٠؛ مجمع الأمثال، ج ٢،

مَا يُغْنِي^١ قَضَاؤُكَ يَا شُرَيْحَ.

ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ لَأَحْكَمَنَّ فِيهِمْ بِحُكْمٍ مَا حَكَمَهُ^٢ أَخَذَ^٣ قَبْلِي إِلَّا دَاوُدَ النَّبِيَّ ﷺ؛ يَا قُنَيْزُ، ادْعُ لِي^٤ شُرْطَةَ الْخَمِيسِ».

قَالَ^٥: «فَدَعَا^٦ شُرْطَةَ الْخَمِيسِ، فَوَكَّلَ^٧ بِكُلِّ رَجُلٍ^٨ مِنْهُمْ رَجُلًا مِنَ الشُّرْطَةِ، ثُمَّ دَعَا بِهِمْ، فَنَظَرَ^٩ إِلَى^{١٠} وَجُوهِهِمْ - ثُمَّ ذَكَرَ^{١١} مِثْلَ حَدِيثِ^{١٢} الْأَوَّلِ إِلَى قَوْلِهِ -: سَمِيَ ابْنُكَ هَذَا^{١٣} «عَاشَ الدِّينَ» فَقُلْتُ: جَعِلْتُ فِدَاكَ، كَيْفَ^{١٤} تَأْخُذُهُمْ^{١٥} بِالْمَالِ إِنْ^{١٦} ادَّعَى الْعَلَامُ

ص ٣٦٤ و ٤٠٧؛ المناقب، ج ٢، ص ٣٧٨. والبيت من الأمثال.

شرح الغريب: «أوردناه»: أدخلها شريعة الماء، و«سعد»: هو ابن زيد مائة، أخو قاتل البيت، وكان أخوه مالك أبلى أهل زمانه، حتى قيل في المثل: أبلى من مالك، ثم إنه تزوج وبنى بأمراته، فأورد أخوه سعد الإبل شريعة الماء، ولم يحسن القيام عليها والرفق بها، حيث اشتمل بكسائه ونام وإبله في الورد، فقال مالك هذا البيت. وذهب مثلاً لمن قصر في الأمر إيثاراً للراحة على المشقة، أو لمن يريد إدراك المراد بلا تعب ولا مشقة، أو لمن لا يحتاط في الأمور ويتسامح فيها.

وقوله: «مشمول»: أي: متلفف، يقال: اشتمل الرجل بشوبه: تلفف به وأداره على جسده كله حتى لا تخرج منه يده. (لسان العرب، ج ١١، ص ٦٨-٦٩، شمل).

وتمثل به أمير المؤمنين ﷺ وأراد ﷺ بذلك أنه ينبغي لشريع أن يرد الأمر إليه أولاً؛ لينجو من تبعته، أو أراد ﷺ بيان أن شريعاً لا يتأتى منه القضاء ولا يحسنه.

وروى الحديث مختصراً الميداني، وأبو هلال العسكري، وقال: أراد أنه قصر ولم يستقص، كتقصير صاحب الإبل في تركها، واشتماله ونومه. (مجمع الأمثال، ج ٢، ص ٤٠٧؛ الأوائل، ص ١٤٣؛ جبهة الأمثال، ج ١، ص ٩٣/٩٧. وراجع: الوافي، ج ١٦، ص ١٠٨٥؛ امرأة العقول، ج ٢٤، ص ٢٠٧).

١. في «ع» والوافي: «يعني».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «ما حكم».

٣. في «ن» + «من». ٤. في «جده: «إلي». وفي «ن» - «لي».

٥. في «بن» - «قال». ٦. في «جت» + «قنير».

٧. في «ن» + «وكل». ٨. في «بف»: «واحد».

٩. في «جده» وحاشية «م»: «ونظر». ١٠. في «م، بف، بن، جد»، وحاشية «جت»: «في».

١١. في «ول، ن، ببح، بن، جت» والوافي: «الحديث».

١٢. في «بف» - «هذا». ١٣. في «م» - «كيف».

١٤. في «ع»: «وأخذهم». وفي «ن»: «وأخذهم». ١٥. في «ن»: «إذ».

أَنْ أَبَاهُ خَلَفَ^١ مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، وَقَالَ^٢ الْقَوْمُ: لَا^٣، بَلْ عَشْرَةَ آلَافٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ،
فَلْيَهْؤُلَاءِ قَوْلٌ، وَلِهَذَا قَوْلٌ؟

قَالَ: «فَإِنِّي أَخَذْتُ خَاتَمَهُ وَخَوَاتِيمَهُمْ، وَالْقِيَهَا^٤ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَقُولُ: أَجِيلُوا
هَذِهِ^٥ السَّهَامَ، فَأَيْتُكُمْ خَرَجَ سَهْمُهُ فَهُوَ الصَّادِقُ فِي دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّهُ سَهْمُ اللَّهِ، وَسَهْمُ اللَّهِ
لَا يَخِيبُ»^٦.

١٠ / ١٤٤٥٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٧، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْحَجَّاجِ، قَالَ:

خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ^٨ الْمَدِينَةِ يُرِيدُ الْعِرَاقَ، فَاتَّبَعَهُ أَسْوَدَانِ أَحَدُهُمَا عَلَّامٌ لِأَبِي عَبْدِ
اللَّهِ^٩، فَلَمَّا أَتَى الْأَعْوَصَ^{١٠} نَامَ الرَّجُلُ، فَأَخَذَا صَخْرَةً، فَشَدَخَا^{١١} بِهَا^{١٢} رَأْسَهُ، فَأَخِذَا،
فَأَتَيْتِ بِهِمَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، وَجَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقَيِّدَهُمْ، فَكَّرَ^{١٣} أَنْ يَفْعَلَ.
فَسَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٤} عَنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَجِبْهُ.

٣٧٤/٧

١. في «ك»: «أخلف».

٢. في «ج»: «فقال».

٣. في «بف»: «- لا».

٤. في «بف» والوافي: «فالقها». وفي «ع، ل، ن، جت»: «وألغها». وفي «ك»: «وألغها». وفي «ج» وحاشية
«جت»: «وألقيتها».

٥. في حاشية «بف»: «بهذه».

٦. الوافي ج ١٦، ص ١٠٨٤، ح ١٦٧٢٩؛ الوسائل ج ٢٧، ص ٢٨٠، ح ٣٣٧٦٤؛ البحار ج ٤٠، ص ٢٦٢، ذيل
ح ٣٠.

٧. في الوسائل: «- بن يحيى».

٨. في الوافي: «+ قال».

٩. في «م»: «+ أهل».

١٠. في «ع، ب، جت»: «الأعوص». و«الأعوص»: موضع قرب المدينة، وواديديار باهلة. القاموس المحيط،
ج ١، ص ٨٤٨ (عوص).

١١. الشدخ: كسر الشيء الأجوف. تقول: شدخت رأسه فانشدخ. النهاية، ج ٢، ص ٤٥١ (شدخ).

١٢. في «م»: «- بها».

١٣. في حاشية «جت»: «فأبى».

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَظَلَنْتُ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُجِيبَهُ، لِأَنَّهُ لَا يَرَى أَنْ يُقْتَلَ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ، فَشَكَأَ أَوْلِيَاءَ الْمُقْتُولِ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ وَصَنِيعَةَ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ^٢: إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ يُقِيدَكُمْ مِنْهُ فَاتَّبِعُوا جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، فَاشْكُوا إِلَيْهِ ظَلَامَتَكُمْ، فَفَعَلُوا.

فَقَالَ^٣ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَقْدَهُمْ».

فَلَمَّا أَنْ دَعَاهُمْ^٤ لِيُقِيدَهُمْ^٥ اسْوَدَّ وَجْهُ غُلَامٍ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ الْمِدَادُ، فَذَكَرَ^٦ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالُوا^٧: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّهُ لَمَّا قُدِّمَ لِيُقْتَلَ، اسْوَدَّ وَجْهُهُ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ الْمِدَادُ^٨.

فَقَالَ: «إِنَّهُ كَانَ يَكْفُرُ بِاللَّهِ جَهْرَةً»^٩ فَقَتَلَا جَمِيعاً^{١٠}.

١١ / ١٤٤٥٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمَلِيِّ^{١٢}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

أَسْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَغْفُوبَ بْنِ سَالِمٍ:

١. في «بح»: - «لا».

٢. في الوسائل: «فقالوا» بدل «فقال لهم أهل المدينة».

٣. في حاشية «جت»: «قال».

٤. في «بف» وحاشية «جت»: «دعاهما».

٥. في حاشية «جت»: «ليقيدهما». وفي «بف»: - «ليقيدهم».

٦. في «بف»: «فذكرت». ٧. في «ن»: «فقال». وفي «ك، م، بف»: + «له».

٨. في «بف» والوافي: «كالمداد» بدل «كأنه المداد».

٩. في «ك»: + «كان».

١٠. في الوسائل: - «فلما أن دعاهم ليقيدهم اسود وجه الغلام...» إلى هنا.

١١. راجع: الجعفریات، ص ١٢٥. الوافي، ج ١٦، ص ٨٧٩، ح ١٦٣٤٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٣١، ح ٣٥٣٢٢.

١٢. هكذا أثبتته العلامة الخبير السيد موسى الشيرازي عن نسخة رمز عنها «ف» وهذا ظاهر «بف». وفي «ع، ك،

ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل والمطبوع: «التمشي».

وتقدم غير مرة أن أحمد بن محمد العاصمي يروي عن علي بن الحسن بن فضال الذي يلقب في بعض الأسناد

بالتيمي أو التيملي، وكلاهما صحيح. لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٢٣٣٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ تُوْتِي، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا فَرُوعَهَا، وَأَمَرَ^٢ أَنْ يُجَاءَ بِهَا إِلَيْهِ، فَفَرَعَتِ الْمَرْأَةُ، فَأَخَذَهَا الطَّلُقُ، فَاَنْطَلَقَتْ^٣ إِلَى بَغْضِ الدُّورِ، فَوَلَدَتْ غُلَامًا، فَاسْتَهَلَ^٤ الْغُلَامُ، ثُمَّ مَاتَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ رُوعَةِ الْمَرْأَةِ وَمِنْ^٥ مَوْتِ الْغُلَامِ مَا شَاءَ اللَّهُ^٦، فَقَالَ لَهُ بَغْضٌ جُلَسَائِهِ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا عَلَيْكَ مِنْ^٧ هَذَا شَيْءٍ، وَقَالَ^٨ بَغْضُهُمْ: وَمَا هَذَا؟

قَالَ: سَلُوا أَبَا الْحَسَنِ، فَقَالَ لَهُمْ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: لَيْنَ كُنْتُمْ اجْتَهَدْتُمْ مَا^٩ أَصَبْتُمْ، وَلَيْنَ كُنْتُمْ قُلْتُمْ^{١٠} بِرَأْيِكُمْ^{١١} لَقَدْ^{١٢} أَخْطَأْتُمْ، ثُمَّ قَالَ: عَلَيْكَ^{١٣} دِيَةُ الصَّبِيِّ^{١٤}. ١٥. ١٤٤٦٠ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ^{١٦}:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أُغْنَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ^{١٧}، أَوْ امْرَأَةٍ أُغْنِفَتْ

١. في الوسائل :- «بالمدينة».
٢. في «ن، جت» :- «فأمر».
٣. في الوسائل :- «فذهبت».
٤. في «بف» والوافي :- «واستهل».
٥. في «ن، جت» :- «من».
٦. في التهذيب :- «ما شاء الله» بدل «ما شاء الله».
٧. في «م، ن» :- «في».
٨. في الوافي والتهذيب :- «فما».
٩. في «بف، جت» والوافي والتهذيب :- «فما».
١٠. في «ع، ل» :- «قلتم».
١١. في الوسائل :- «برأيكم قلتم» بدل «قلتم برأيكم».
١٢. في «م» :- «فقد».
١٣. في «بف» والوافي :- «عليه».
١٤. في الوافي: «توتى، أي يأتيها الرجال. والترويع بالمهملتين: التخويف. والطلاق: وجع الولادة. وما هذا تحقير لما وقع، ولعل الفرق بين الاجتهاد والقول بالرأي أن الأول استنباط من التشابهات، والأخير رد إلى الأصول التي مهّدوها بقولهم، وكلاهما باطل عند أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم رضي الله عنهم».
١٥. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١٢، ح ١١٦٥، معلقاً عن أحمد بن محمد العاصمي. الإرشاد، ج ١، ص ٢٠٤، مرسل من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢١، ح ١٦١٩٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٥٩٣، ح ٢٦٧.
١٦. في الكافي، ح ١٤١٨٣ والتهذيب والاستبصار: «أصحابنا».
١٧. في الفقيه: «امرأة».

عَلَى زَوْجِهَا، فَقَتَلَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ؟

قَالَ: «لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا إِذَا كَانَا مَأْمُونَيْنِ، فَإِنْ أَتَيْتُمَا الزِّمَامَ^٢ الْيَمِينِ^٣ بِاللَّهِ أَنْتَهُمَا لَمْ يُرِيدَا الْقَتْلَ»^٥.

١٤٤٦١ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ فِي غَلَامٍ دَخَلَ دَارَ قَوْمٍ، فَوَقَعَ فِي الْبُئْرِ^٦، فَقَالَ:

«إِنْ كَانُوا مُتَّهَمِينَ ضَمِنُوا»^٧.

١٤٤٦٢ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ^٨،

عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٩ عَنْ مُؤْمِنٍ قَتَلَ رَجُلًا نَاصِبًا^{١٠} مَعْرُوفًا بِالنَّضْبِ عَلَى دِينِهِ

غَضَبًا^{١١} لِلَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى^{١٢} -: أَيْ قَتَلَ^{١٣} بِهِ؟

١. في «م، بح»: «فإذا».

٢. في الكافي، ح ١٤١٨٣. والتهذيب: «ألزماه». وفي الفقيه والاستبصار: «لزمهما».

٣. في المرأة: «قوله»: «ألزما اليمين، لعله على المشهور محمول على القسامة».

٤. في «ك، ن»: «لم يرد». وفي «ع، ل، بح، جت» والاستبصار: «لم يرد».

٥. الكافي، كتاب الديات، باب من لاديه له، ح ١٤١٨٣. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٠٩، ح ٨٢٧، معلقاً عن علي بن

إبراهيم؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٠٥٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن صالح بن سعيد. الفقيه، ج ٤،

ص ١١١، ح ٥٢١٦، عن نوادر إبراهيم بن هاشم، عن الصادق^{١٤}. راجع: التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٠، ح ٨٢٨؛

والاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٩، ح ١٠٥٩. الوافي، ج ١٦، ص ٨١٨، ح ١٦١٨٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٧٠،

٦. في «ن»: «بالبر».

ح ٣٥٥٩٨.

٧. الفقيه، ج ٤، ص ١٥٤، ح ٥٣٤٥، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٥}؛ التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٢، ح ٨٤٠، بسند

آخر عن أبي جعفر^{١٦}، وفيهما مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١٦، ص ٨٢٥، ح ١٦٢٠٣؛ الوسائل،

ج ٢٩، ص ٢٥٥، ح ٣٥٥٧٤؛ وص ٢٧١، ح ٣٥٥٩٩.

٨. في الوسائل -: «عن أبي أيوب». ولم يثبت رواية ابن محبوب - وهو الحسن - عن بريد بن معاوية العجلي

مباشرة.

٩. في «بف»: «رجلاً».

١٠. في «ن»: «غضباً».

١١. في «جت»: «ناصبياً».

١٢. في «م، بح، بف، جد» والوافي والتهذيب: «ولرسوله».

١٣. في «ع، ل»: «فقتل». وفي «بح»: «أفقتل». وفي الوسائل: «يقتل» بدون همزة الاستفهام.

فَقَالَ: «أُمَّا هَؤُلَاءِ فَيَقْتُلُونَهُ بِهِ^١، وَلَوْ رَفَعَ إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ ظَاهِرٍ^٢ لَمْ يَقْتُلْهُ بِهِ^٣».
قُلْتُ: فَيَبْطُلُ^٤ دَمُهُ؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ لَهُ وَرَثَةٌ، فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَهُمُ الدِّيَّةَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛
لِأَنَّ قَاتِلَهُ إِنَّمَا قَتَلَهُ غَضَبًا لِلَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - وَلِلْإِمَامِ وَلِإِذِينَ الْمُسْلِمِينَ^٥».

٣٧٥/٧

١٥ / ١٤٤٦٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
الْحُسَيْنِ بْنِ رَبَاطٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، فَأُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا،
فَقَالَ لَهُ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ: مَا تَقُولُ؟ قَتَلْتَ هَذَا الرَّجُلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنَا قَتَلْتُهُ».
قَالَ^٨: «فَقَالَ لَهُ دَاوُدُ: وَلِمَ قَتَلْتَهُ؟».

قَالَ^٩: «فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى مَنْزِلِي^{١٠} بِغَيْرِ إِذْنِي^{١١}، فَاسْتَعْدَيْتُ عَلَيْهِ الْوَلَاةَ

١. في «ع، ل، ن، بح، بن» والوسائل: «به».

٢. في التهذيب: «ظاهر».

٣. في «ع، ك، ن، بح، بن» والوسائل: «به».

٤. في «بح» وحاشية «ج»: «يُطْلَقُ».

٥. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٢١١: «قوله: رجلاً ناصباً، إن كان المراد بالناصب المبغض المعاند لأهل البيت^{١٢} كما هو الظاهر فهو كافر، ودمه هدر. فلعل المراد بالدية أنه إذا كان له أولياء وورثة من المؤمنين يعطيهم الإمام الدية من بيت المال استحباباً، ولا يمكن حمله على التفتية كما لا يخفى. وإن كان المراد المخالف المتعصب في مذهبه؛ إذ قد يطلق الناصب على هذا أيضاً في الأخبار، فظاهر إطلاق كلام الأصحاب لزوم القود في العمد، وظاهر كثير من الأخبار عدمه. ويمكن القول بلزوم الدية من بيت المال وعدم القود. والمسألة في غاية الإشكال، ولم أر في كلامهم تحقيق هذا المبحث، والله يعلم».

٦. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٣، ح ٨٤٣، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٢، ح ١٥٥٥٧؛ والوسائل، ج ٢٩، ص ١٣٢، ح ٣٥٣٢٣.

٧. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٣٦٥٣.

٨. في «ن»: «هذا».

٩. في «ل، بن» والوسائل: «قال».

١٠. في «بح، بف» وحاشية «م، جت» والوافي والتهذيب: «علي في منزلي» بدل «على منزلي». وفي الوسائل:

١١. في «ك» وحاشية «م» والوافي: «إذن».

- «علي».

الَّذِينَ كَانُوا قَبْلَكَ، فَأَمْرُونِي إِنْ هُوَ دَخَلَ بِغَيْرِ إِذْنٍ^١ أَنْ أَقْتُلَهُ^٢، فَقَتَلْتَهُ.

قَالَ^٣: «فَالْتَفَتَ دَاوُدُ إِلَيَّ^٤، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥، مَا تَقُولُ فِي هَذَا؟».

قَالَ^٦: «فَقُلْتُ لَهُ^٧: أَرَأَيْتَ أَنَّهُ قَدْ أَقْرَبَ يَقْتُلَ رَجُلًا مُسْلِمًا، فَأَقْتُلُهُ.

قَالَ^٩: «فَأَمَرَ بِهِ، فَقُتِلَ^{١٠}».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^{١١}: «إِنَّ أَنَسًا^{١٢} مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ^{١٣} كَانَ فِيهِمْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالُوا: يَا سَعْدُ، مَا تَقُولُ لَوْ ذَهَبْتَ إِلَى مَنْزِلِكَ، فَوَجَدْتَ فِيهِ رَجُلًا عَلَى بَطْنٍ امْرَأَتِكَ، مَا كُنْتَ صَانِعًا بِهِ^{١٤}؟».

قَالَ^{١٥}: «فَقَالَ سَعْدُ: كُنْتُ وَاللَّهِ^{١٦} أَضْرِبُ رَقَبَتَهُ^{١٧} بِالسَّيْفِ».

قَالَ: «فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ^{١٨} وَهُمْ فِي هَذَا الْكَلَامِ، فَقَالَ: يَا سَعْدُ، مَنْ هَذَا الَّذِي قُلْتَ: أَضْرِبُ عُنُقَهُ بِالسَّيْفِ؟».

قَالَ^{١٩}: «فَأَخْبَرَهُ^{٢٠} بِالَّذِي^{٢١} قَالُوا وَمَا قَالَ سَعْدُ».

قَالَ^{٢٢}: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ^{٢٣} عِنْدَ ذَلِكَ^{٢٤}: يَا سَعْدُ، فَأَيْنَ الشُّهُودُ الْأَرْبَعَةُ الَّذِينَ

١. في «ك» وحاشية «م» والتهديب: «إذني». ٢. في «ن»: «أنا قاتله» بدل «أن أقتله».

٣. في «ك» والوسائل: «قال».

٤. في الوسائل: «فالتفت إلى داود بن علي» بدل «فالتفت داود إلي».

٥. في «ع، ك، م، ن، بح، بف، جت، جد»: «يا أبا عبد الله».

٦. في «بن» والوسائل: «قال». ٧. في «بن، جت» والوسائل: «وله».

٨. في «ع، ك، ل، بن، جت» والوسائل: «قد». وفي «بف»: «إن».

٩. في «ل، بن» والوسائل: «قال». ١٠. في الوافي: «فأمر بقتله» بدل «فأمر به فقتل».

١١. في «ل، م، بف، بن، جد» والوافي: «أناساً». ١٢. في «بف»: «به».

١٣. في «ل، بن» والوسائل: «قال». ١٤. في «م، بح»: «والله كنت».

١٥. في «ن»: «برقبته». ١٦. في «ن» والوسائل: «قال».

١٧. في «بف»: «فأخبروه». وفي «بح»: «أخبر». ١٨. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، جت» والوسائل: «الذي».

١٩. في «ل، بن» والوسائل: «قال». ٢٠. في «بن» والوسائل: «عند ذلك».

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^١

فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَعْدَ رَأْيِي غَيْبِي وَعِلْمِ اللَّهِ فِيهِ^٢ أَنَّهُ قَدْ^٣ فَعَلَ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِي وَاللَّهِ يَا سَعْدُ بَعْدُ رَأْيِي غَيْبِكَ وَعِلْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٤، إِنَّ اللَّهَ
- عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ^٥ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَجَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ^٦ حَذًّا، وَجَعَلَ
مَا دُونَ الشُّهُودِ الْأَرْبَعَةِ^٧ مَسْتَوْرًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ^٨.

١٦/١٤٤٦٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي
الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لَنَا جَارًا مِنْ هَمْدَانَ^٩ يَقَالُ لَهُ: الْجَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ
يَجْلِسُ إِلَيْنَا^{١٠}، فَتَذْكُرُ عَلَيْنَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^{١١} ﷺ وَفَضْلَهُ، فَيَقْعُ فِيهِ، أَفَتَأْذَنُ لِي فِيهِ^{١٢}؟

١. في «ك، م، بح، بف، جت، جد»: «وقال».

٢. في «بن» والوسائل: «- فيه».

٣. في «ل»: «- قد».

٤. في «ك»: «- وعلم الله عز وجل». وفي حاشية «جت» والتهديب: «+ وأنه قد فعل».

٥. في «ك، م، ن، بح، جت»: «- قد».

٦. في «بح»: «ذلك الحد» بدل «حدود الله».

٧. في «بف»: «الأربعة الشهاد».

٨. التهديب، ج ١٠، ص ٣١٢، ح ١١٦٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ابن مسكان، عن أبي خالد. الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٥٣، بسنده عن علي بن الحسن بن علي بن رباط، عن أبي عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ، من قوله: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَذًّا» مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٢٧٥، كتاب الصفوة، ح ٣٨٤، بسنده عن علي بن الحسن بن رباط، عن أبي مخلد، عن أبي عبد الله ﷺ، من قوله: «إِنَّ أَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٦١، والفتية، ج ٤، ص ٢٤، ح ٤٩٩٢؛ والتهديب، ج ١٠، ص ٣، ح ٥؛ والمحاسن، ص ٢٧٤، كتاب الصفوة، ح ٣٨٢، بسند آخر، من قوله: «إِنَّ أَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحدود، باب التحديد، ح ١٣٦٦٠؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٦، ح ١٣. الوافي، ج ١٦، ص ٧٧٧، ح ١٦١٤٢؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٣٤، ح ٣٥٣٢٧.

٩. في الوافي: «همدان».

١٠. في الوسائل: «- من همدان يقال له: الجعد بن عبد الله، وهو يجلس إلينا».

١١. في «جد» والوسائل: «- أمير المؤمنين».

١٢. في «م، بف، جد»: «+ وقال».

فَقَالَ^١: يَا أَبَا الصَّبَّاحِ^٢، أَوَكُنْتُ^٣ فَأَعْلَا؟.

فَقُلْتُ: إِي وَاللَّهِ، لَيْنٌ أَذْنْتُ لِي فِيهِ لِأَرْصُدْنَهُ^٥، فَإِذَا صَارَ فِيهَا^٦، افْتَحَمْتُ عَلَيْهِ^٧ بِسِنِّي، فَخَبَطْتُهُ^٨ حَتَّى أَقْتَلَهُ.

قَالَ^٩: فَقَالَ: يَا أَبَا الصَّبَّاحِ^{١٠}، هَذَا الْفَتَكُ^{١١}، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفَتَكِ^{١٢}،

يَا أَبَا الصَّبَّاحِ^{١٣}، إِنَّ الْإِسْلَامَ قَيْدُ الْفَتَكِ^{١٤}، وَلَكِنْ دَعَا، فَسَتَكْفِي بِغَيْرِكَ.

قَالَ^{١٥} أَبُو الصَّبَّاحِ: فَلَمَّا رَجَعْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْكُوفَةِ، لَمْ أَلْبَثْ^{١٦} بِهَا إِلَّا

ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَلَّيْتُ الْفَجْرَ، ثُمَّ عَقَبْتُ، فَإِذَا^{١٧}

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: + «لي».

٢. في «ع»، ل، بح، بف، جد: «يا أبا الصباح». وفي الوسائل: - «يا أبا الصباح».

٣. هكذا في «ع»، ك، ن، بح، بف، بن، جت، جد: «والوافي والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع:

«أفكنت». ٤. في الوسائل: «لو».

٥. رصده. رصداً ورصداً: رقبه، كترصده. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤١٤ (رصد).

٦. في المرأة: «قوله: فإذا صار فيها، أي في البقعة التي رصده فيها».

٧. في «ن»: «عليها».

٨. قال الفيروز آبادي: «قحم في الأمر، كنصر، قحوماً: رمى بنفسه فيه فجأة بلا روية، وقحمة تحميماً، وأقحمته

فانقحم واقتحم». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠٩ (قحم).

وقال: «خبطه يخبطه: ضربه شديداً... والقوم يسيفه: جلدهم». القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٩٦ (خبط).

٩. في «بن» والوسائل: - «قال». ١٠. في «ع»، ل، بح، بف: «يا أبا الصباح».

١١. في «ن»: «الفتك». وفي «ع»، ل، بن: «وحاشية «م» والوسائل: «القتل».

١٢. في «ع»، ل، بن: «القتل». ١٣. في «ع»، ل، م، بح، بف: «يا أبا الصباح».

١٤. في «ع»، ل، بن: «الوسائل: «القتل».

وقال ابن الأثير في باب القاف: «قيد الإيمان الفتك، أي إن الإيمان يمنع عن الفتك، كما يمنع القيد عن

التصرف، فكأنه جعل الفتك مقيداً». النهاية، ج ٤، ص ١٣٠ (قيد).

وقال في باب الفاء: «الفتك: أن يأتي الرجل صاحبه وهو غار غافل، فيشد عليه فيقتله. والغيلة: أن يخدعه ثم

يقتله في موضع خفي». النهاية، ج ٣، ص ٤٠٩، (فتك).

١٥. في «ن»: «وقال». وفي «م»: «وقال». ١٦. في «ك»: «ولم ألبث».

١٧. في «جت»: «وإذا».

رَجُلٌ^١ يَحْرُكُنِي بِرَجْلِهِ، فَقَالَ^٢: يَا أَبَا الصَّبَاحِ^٣، الْبُشْرَى، فَقُلْتُ: بَشْرَكَ^٤ اللَّهُ بِخَيْرٍ، فَمَا ذَاكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ الْجَعْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَاتَ الْبَارِحَةَ فِي دَارِهِ الَّتِي فِي الْجَبَانَةِ، فَأَيْقِظُوهُ^٥ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا هُوَ مِثْلُ الرِّقِّ الْمَنْفُوخِ مَيِّتًا، فَذَهَبُوا يَحْمِلُونَهُ، فَإِذَا لَحْمُهُ يَسْقُطُ عَنْ^٦ عَظْمِهِ، فَجَمَعُوهُ فِي نَطْعٍ، فَإِذَا^٧ تَحْتَهُ أَسْوَدٌ^٨، فَدَقْنُوهُ.

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٩، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^{١٠}، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ مِثْلَهُ^{١١}.

١٤٤٦٥ / ١٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^{١٢} رَفَعَهُ:

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - أَطْأَهُ أَبَا عَاصِمٍ السَّجِسْتَانِي - قَالَ: زَامَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ^{١٣} بْنَ^{١٤} النَّجَاشِيِّ - وَكَانَ يَرَى رَأْيَ الزَّيْدِيَّةِ - فَلَمَّا كُنَّا^{١٥} بِالْمَدِينَةِ ذَهَبَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، وَذَهَبَتْ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَأَيْتُهُ مُغْتَمًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ لِي^{١٦}: اسْتَأْذِنْ لِي عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

١. في «ع، ك، ل، ن، بف، بن، جت، جد» وحاشية «بح» والوافي: «برجل».

٢. في الوافي والتهذيب: «قال».

٣. في «ع، ك، ل، م، بح، بف، بن»: «يا بابا الصباح».

٤. في «ك»: «- وبشرك».

٥. في «ك»: «فأيقظوا».

٦. في «ل، ن، بف، بن، جت»: «من».

٧. في «بف»: «وإذا».

٨. الأسود: الحية العظيمة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٢٤ (سود).

٩. في «ع»: «- بن يحيى».

١٠. في «بف»: «عن أحمد بن محمد الحسين» بدل «عن محمد بن الحسين».

١١. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٤، ح ٨٤٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب الوافي، ج ١٥، ص ٥٠٠، ح ١٥٥٥٥؛

الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٢٩، ح ٣٥٥٢٠.

١٢. في «ع، ل، ن، بف، بن»: «والوسائل: - عن أبيه».

١٣. في «ك»: «أبا عبدالله».

١٤. في «ك»: «- بن».

١٥. في «بف» والتهذيب: «- لي».

١٦. في «ن، بن، جت» والتهذيب: «كان».

فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَقُلْتُ^١: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ النَّجَّاشِي يَرَى رَأْيَ الزَّيْدِيَّةِ، وَإِنَّهُ^٢ ذَهَبَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، وَقَدْ سَأَلَنِي أَنْ أَسْتَأْذِنَ لَهُ عَلَيْكَ. فَقَالَ: «إِذْنُ لَهٗ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَسَلَّمَ^٣، فَقَالَ^٤: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي^٥ رَجُلٌ أَتَوَلَّاهُمْ^٦، وَأَقُولُ: إِنَّ الْحَقَّ فِيكُمْ، وَقَدْ قَتَلْتُ سَبْعَةً^٧ مِمَّنْ سَمِعْتُهُ يَشْتِمُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٨، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ، فَقَالَ لِي^٩: أَنْتَ مَأْخُودٌ بِدِمَائِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَقُلْتُ: فَعَلَّامٌ^{١٠} نَعَادِي النَّاسِ إِذَا^{١١} كُنْتُ مَأْخُوداً بِدِمَاءٍ مِّنْ سَمِعْتُهُ يَشْتِمُ عَلَيَّ^{١٢} بَنَ أَبِي طَالِبٍ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «فَكَيْفَ^{١٣} قَتَلْتَهُمْ؟». قَالَ^{١٤}: مِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ الطَّرِيقَ، فَقَتَلْتُهُ^{١٥}، وَمِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتَهُ^{١٦}، فَقَتَلْتُهُ وَقَدْ خَفِيَ ذَلِكَ عَلَيَّ^{١٧} كُلُّهُ.

-
١. في «ل، بن، وحاشية جت» التهذيب: «وله».
 ٢. في «ع، ل، ن، بح، -، وإن».
 ٣. في «ن»: «فإنه».
 ٤. في «م، جد، وحاشية جت»: «وسلم». وفي «ن»: «فسلم».
 ٥. في «جد»: «وقال».
 ٦. في «ك، ن، بح، جت»: «إنني».
 ٧. في «ن»: «لأتولاهم». وفي «بف»: «أتولاهم».
 ٨. في الوافي عن بعض النسخ: «ونفر».
 ٩. في «ع، ك، ل، م، بح، بف، بن، جت» الوافي والتهذيب: «وعلي».
 ١٠. في الوسائل: «ولي».
 ١١. في «بف» الوافي: «فعل على ما».
 ١٢. في «ع، ل، م، بح، بن»: «إذ».
 ١٣. في «بح»: «كيف». وفي الوافي والتهذيب: «وكيف».
 ١٤. في الوافي والتهذيب: «منهم من كنت أصعد سطحه بسلم حتى أقتله و».
 ١٥. في «بن»: «فقتلته».
 ١٦. في «ن»: «ببيته».
 ١٧. في «ك، ل، ن، بف، بن» الوافي والتهذيب: «علي ذلك».

قَالَ^١: فَقَالَ لَهُ^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٣: «يَا بَا خِدَاشِ^٤، عَلَيْكَ بِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ قَتَلْتَهُ^٥، كَبِشْ تَذْبَحَهُ بِمَعْنَى^٦؛ لِأَنَّكَ قَتَلْتَهُمْ بِغَيْرِ^٧ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَلَوْ أَنَّكَ قَتَلْتَهُمْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^٨».

١٨/١٤٤٦٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ^٩، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}: «كُنْتُ أَخْرُجُ فِي الْحَدَاثَةِ إِلَى الْمُخَارَجَةِ^{١١} مَعَ شَبَابِ أَهْلِ^{١٢} الْحَيِّ، وَإِنِّي بَلِيْتُ أَنْ^{١٣} ضَرَبْتُ رَجُلًا ضَرْبَةً بَعْصًا، فَقَتَلْتَهُ؟

١. في «ك»: - «قال».

٢. في «بح»، «بف»، والوسائل والتهذيب: - «له».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «يا أبا خدش». وفي الوسائل: - «يا أبا خدش». وفي التهذيب: «يا أبا بجير».

٤. في «ل»، «بن»، والوسائل والتهذيب: «قتلته منهم».

٥. في المرأة: «لم أَرِ قَاتِلًا مِنَ الْأَصْحَابِ بِوُجُوبِ هَذِهِ الْكُفَّارَةِ، بَلْ لَا بِوُجُوبِ اسْتِيزَانِ الْإِمَامِ فِي ذَلِكَ، وَلَعَلَّهَا عَلَى الْاِسْتِجَابِ».

٦. في «بف»: «بمكانك».

٧. في «بف»: - «بغير». وفي الوسائل: «بدون».

٨. في «بف»، «جت»، والوافي: «ولا في الآخرة» بدل «والآخرة». وفي «ع»، «ك»، «ل» والتهذيب: - «في الدنيا والآخرة».

٩. التهذيب، ج ١٠، ص ٢١٣، ح ٨٤٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم رفعه عن بعض أصحاب أبي عبد الله^{١٠}. الوافي، ج ١٥، ص ٥٠١، ح ١٥٥٥٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٧٢، ح ٣٥٦٠٤.

١٠. في «ع»، «ك»، «ل»، «بف»، «بن»، «جد»، والوسائل: - «النهدي».

١١. في الوسائل: «+ وإني».

١٢. «الحداثة»: كناية عن الشباب وأَوَّلُ الْعُمُرِ. النهاية، ج ١، ص ٣٥١ (حدث).

و في الوافي: «المخارجة»: المناهدة بالأصابع، وهي المساهمة بها، وكأنها نوع من الرهانات. وراجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٤٩ (خرج).

١٣. في «ع»، «ك»، «ل»، «ن»، «بن»، والوسائل: - «أهل».

١٤. في «بف»: «آتي».

فَقَالَ: «أَكُنْتُ^١ تَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ^٢ إِذْ ذَاكَ؟».

قَالَ: قُلْتُ: لَا.

فَقَالَ لِي^٣: «مَا كُنْتُ عَلَيْهِ مِنْ جَهْلِكَ بِهَذَا الْأَمْرِ أَشَدُّ عَلَيْكَ مِمَّا دَخَلْتَ فِيهِ».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ عُبَيْدٍ مِثْلَهُ^٤.

١٤٤٦٧ / ١٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنِ اقْتَصَصَ مِنْهُ^٥، فَهُوَ قَتِيلُ الْقُرْآنِ^٦».

١٤٤٦٨ / ٢٠. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: الْبَشَرُ جُبَّارٌ، وَالْعَجَمَاءُ جُبَّارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَّارٌ»^٧.

١. في «ك» بفتح: «أُنْ كُنْتُ». وفي الوافي: «كُنْتُ» من دون همزة الاستفهام.

٢. في «ن»: «لأمر». ٣. في الوافي: «- ولي».

٤. في المرأة: «يبدل الخبر على أن الإيمان يجب ما قبله كالإسلام، ولم أنظر بذلك في كلام الأصحاب».

٥. الوافي، ج ٥، ص ١١٠٢، ح ٣٦٥٠؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٢٧٣، ح ٣٥٦٥.

٦. في الوافي والتهذيب: «+ فمات». وفي الجعفریات: «+ شيء فمات».

٧. في المرأة: «لعل المراد أن سرية القصص غير مضمون على أحد؛ لأنه وقع بحكم القرآن، فكأنه قتل القرآن، وعليه الفتوى. ويحتمل أن يكون المعنى أن من قتل قصاصاً فكأن القرآن قتله، فعلى القرآن وصاحبه تداركه. أو الغرض رفع الحرج عمن فعل ذلك بأنه لم يفعل حقيقة، بل القرآن فعله».

٨. التهذيب، ج ١٠، ص ٢٧٩، ح ١٠٩٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الجعفریات، ص ١٣٣، بسند آخر عن جعفر

بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٨١١، ح ١٦٦٦؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ٦٤، ح ٣٥١٥٨.

٩. قال ابن الأثير: «فيه: جرح العجماء جبار. الجبار: الهدر. والعجماء: الدابة. ومنه الحديث: السائمة جبار، أي الدابة المرسلة في رعيها». النهاية، ج ١، ص ٢٣٦ (جبر).

وقال: «وفيه: البشر جبار، أي هدر. وقيل: هو الأجير الذي ينزل إلى البشر فينتقيها ويخرج شيئاً وقع فيها فيموت». النهاية، ج ١، ص ٨٩ (بأد).

وقال الجوهرى: «الجبار: الهدر. يقال: ذهب دمه جباراً. وفي الحديث: المعدن جبار، أي إذا انهار على من يعمل فيه فهلك، لم يؤخذ به مستأجره». الصحاح، ج ٢، ص ٦٠٨ (جبر).

وفي المرأة: «أقول: لعل المعنى أن الدابة في الرعي إذا جنت فلا شيء على مالكها، وكذا الدابة التي انفلتت

١٤٤٦٩ / ٢١ . وَيَهْدَا الْإِسْنَادَ ، قَالَ ١ :

«رَفَعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام رَجُلٌ دَاسٌ ٢ بَطْنُ رَجُلٍ حَتَّى أَخَذَتْ فِي ثِيَابِهِ ، فَقَضَى عَلَيْهِ أَنْ يُدَاسَ ٣ بَطْنُهُ حَتَّى يُخِذَتْ فِي ثِيَابِهِ كَمَا أَخَذَتْ ، أَوْ يُقَرَّمَ ثَلَاثَ الدِّيَةِ ٤ .»
هَذَا آخِرُ كِتَابِ الدِّيَاتِ وَيَتْلُوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابُ الشَّهَادَاتِ ٥ .

١. من غير تفريط من مالها كما مر ، والمراد بالبشر إما البئر الذي حفرها في ملك مباح ، فوقع فيها إنسان أو من استأجر أحداً ليعمل في بئر فانهارت عليه ، وكذا المعدن .

١٠ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٢٥ ، ح ٨٨٤ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٢٨٥ ، ح ١٠٧٩ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه ، ج ٤ ، ص ١٥٤ ، ح ٥٣٤٤ ، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، مع اختلاف يسير . معاني الأخبار ، ص ٣٠٣ ، ح ١ ، بسند آخر عن زيد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن جده عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٢٧ ، ح ١٦٢١٠ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ٢٧١ ، ح ٣٥٦٠٠ .

١ . في «ك ، بف» : - «قال» .

٢ . الدوس : الوطء بالرجل . القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٧٥١ (دوس) .

٣ . في «م» والتهذيب ، ص ٢٥١ : «أن تداس» .

٤ . قال المحقق : «من داس بطن إنسان حتى أحدث ديس بطنه حتى يحدث في ثيابه ، أو يفتردي ذلك بثلاث الدية ؛ وهي رواية السكوني ، وفيه ضعف» . وقال الشهيد الثاني : «ذهب جماعة إلى الحكمة لضعف مستند غيره ، وهو الوجه» . الشرائع ، ج ٤ ، ص ١٠٣٨ ؛ المسالك ، ج ١٥ ، ص ٤٤٣ .

٥ . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٢٥١ ، ح ٩٩٣ ، معلقاً عن علي ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام . وفيه ، ص ٢٧٩ ، ح ١٠٨٩ ، معلقاً عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه ، ج ٤ ، ص ١٤٧ ، ح ٥٣٢٦ ، معلقاً عن السكوني من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام . الجعفریات ، ص ١١٩ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام . العويص للمفيد ، ص ٤٢ ، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٦٨٧ ، ح ١٥٩٧٢ ؛ الوسائل ، ج ٢٩ ، ص ١٨٢ ، ح ٣٥٤١٨ .

٦ . في أكثر النسخ بدل قوله : «هذا آخر كتاب الديات ...» إلى هنا عبارات مختلفة .

(٣٢)

كتاب الشهادات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

[٣٢]

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

١ - بَابُ أَوَّلِ صَكِّ كُتِبَ فِي الْأَرْضِ

١٤٤٧٠ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:
لَمَّا قَدِمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ وَهُوَ بِالْحِيرَةِ^٢، خَرَجَ يَوْمًا يُرِيدُ عَيْسَى بْنَ مُوسَى، فَاسْتَقْبَلَهُ بَيْنَ الْحِيرَةِ وَالْكُوفَةِ وَمَعَهُ ابْنُ شُبْرَمَةَ الْقَاضِي، فَقَالَ لَهُ^٣: إِلَيَّ أَيْنَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٤؟ فَقَالَ: «أَرَدْتُكَ» فَقَالَ^٥: قَدْ قَصَّرَ اللَّهُ خَطْوُكَ.
قَالَ: فَمَضَى مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ^٦ ابْنُ شُبْرَمَةَ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧ فِي شَيْءٍ سَأَلَنِي عَنْهُ^٨ الْأَمِيرُ، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي فِيهِ شَيْءٌ؟

١ . في «م»: «وبه نستعين». وفي «بف»: «+ رَبِّ يَسْرُ وَأَعْنِ». وفي «بن، جد»: «- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

٢ . قال الجوهرى: «الحيرة - بالكسر - مدينة بقرب الكوفة». الصحيح، ج ٢، ص ٦٤١ (حير).

٣ . في «ع، ك، ل، ن، بن، جد»: «- له».

٤ . في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، جد» والوافي: «يا يا عبد الله».

٥ . في الوافي: «قال». ٦ . في «بح»: «- له».

٧ . في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، جد» والوافي: «يا يا عبد الله».

٨ . في «بح»: «- عنه».

فَقَالَ^١: «وَمَا هُوَ؟».

قَالَ: سَأَلْنِي عَنْ أَوَّلِ كِتَابٍ كُتِبَ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَرَضَ عَلَى آدَمَ دُرِّيَّتَهُ عَرَضَ الْعَيْنِ^٢ فِي صُورِ الدَّرِّ نَبِيًّا قَنَبِيًّا، وَمَلَكًا فَمَلَكًا، وَمُؤْمِنًا فَمُؤْمِنًا، وَكَافِرًا فَكَافِرًا، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: مَنْ هَذَا الَّذِي نَبَأْتَهُ وَكَرَّمْتَهُ وَقَصَّرْتَ عُمُرَهُ؟».

قَالَ: «فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: هَذَا ابْنُكَ دَاوُدُ عُمُرُهُ أَرْبَعُونَ سَنَةً، وَإِنِّي قَدْ كَتَبْتُ الْأَجَالَ، وَقَسَمْتُ الْأَرْزَاقَ، وَأَنَا أَمْحُو مَا أَشَاءُ وَأُثْبِتُ، وَعِنْدِي أُمُّ الْكِتَابِ، فَإِنْ جَعَلْتُ لَهُ شَيْئًا مِنْ عُمُرِكَ أَلْحَقْتُ^٣ لَهُ، قَالَ^٤: يَا رَبِّ، قَدْ جَعَلْتُ لَهُ مِنْ عُمْرِي سِتِّينَ سَنَةً^٥ تَمَامَ الْمِائَةِ».

قَالَ: «فَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِيَحْزُرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ وَمَلَكِ الْمَوْتِ: اكْتُبُوا عَلَيْهِ كِتَابًا، فَإِنَّهُ سَيَنْسَى» قَالَ: «فَكُتِبُوا عَلَيْهِ كِتَابًا، وَخَتَمُوهُ بِأُجْنِحَتِهِمْ^٦ مِنْ طِينَةِ عَلْيَيْنَ».

قَالَ^٧: «فَلَمَّا حَضَرَتْ آدَمَ الْوَفَاةُ أَتَاهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ آدَمُ: يَا مَلَكُ الْمَوْتِ، مَا جَاءَ بِكَ؟ قَالَ: جِئْتُ لِأَقْبِضَ رُوحَكَ، قَالَ: قَدْ بَقِيَ مِنْ عُمْرِي سِتُّونَ سَنَةً^٨، فَقَالَ: إِنَّكَ جَعَلْتَهَا^٩ لِابْنِكَ دَاوُدَ، قَالَ: «وَنَزَلَ^{١٠} عَلَيْهِ جَبْرَيْلُ، وَأَخْرَجَ^{١١} لَهُ^{١٢} الْكِتَابَ».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ إِذَا خَرَجَ^{١٣} الصَّكُّ^{١٤} عَلَى الْمَذْيُونِ ذَلِكَ

١. في «بح»: «+ له».

٢. في «م»، «ن»، «بح»، «بف»، «بن»، «جت»، «والبحار»: «الحقنة».

٣. في «بف»: «فقال».

٤. في «بح»: «+ ثابته».

٥. في «بف»: «- قال».

٦. في «بح»: «- سنة».

٧. في «بح»: «+ فخرج».

٨. في «م»، «ن»، «بح»، «بف»: «+ فخرج».

٩. في «بح»: «+ فخرج».

١٠. في «بح»: «+ فخرج».

١١. في «بح»: «+ فخرج».

١٢. في «بح»: «+ فخرج».

١٣. في «بح»: «+ فخرج».

١٤. في «بح»: «+ فخرج».

الْمَذْبُوثُونَ، فَقَبِضَ رُوحَهُ^٢.

١٤٤٧١ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارَ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا عَرِضَ عَلَى آدَمَ وَلَدُهُ نَظَرَ إِلَى دَاوُدَ، فَأَعْجَبَهُ، فَرَادَهُ خَمْسِينَ سَنَةً مِنْ عُمْرِهِ».

قَالَ: «وَنَزَلَ عَلَيْهِ^٣ جَبْرَائِيلُ وَمِيكَائِيلُ، فَكَتَبَ عَلَيْهِ مَلَكُ الْمَوْتِ صَكًّا بِالْخَمْسِينَ سَنَةً، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ نُزِلَ^٤ عَلَيْهِ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ آدَمُ: قَدْ بَقِيَ مِنْ عُمْرِي خَمْسُونَ سَنَةً، قَالَ: فَأَيْنَ الْخَمْسُونَ الَّتِي جَعَلْتَهَا لِابْنِكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: «فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ نِسِيَهَا أَوْ أَنْكَرَهَا، فَتَزَلَ عَلَيْهِ جَبْرَائِيلُ وَمِيكَائِيلُ عليهما السلام، فَشَهِدَا^٥ عَلَيْهِ، وَقَبَضَهُ^٦ مَلَكُ الْمَوْتِ».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَانَ^٧ أَوَّلَ صَكِّ كُتِبَ فِي الدُّنْيَا»^٨.

٢ - بَابُ الرَّجُلِ يُدْعَى إِلَى الشَّهَادَةِ^٩

١٤٤٧٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

١. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٢١٧: «في هذا الخبر إشكال من وجهين: أحدهما: الاختلاف الوارد في هذه القضية في المدة التي وهبها، ففي بعضها ستون، وفي بعضها أربعون، وفي بعضها خمسون. وثانيهما: مخالفتها لأصول الشيعة من جواز السهو على الأنبياء عليهم السلام، وإن قلنا بعدهم، فيلزم الإنكار والجدد مع العلم، وهو أشكل، إلا أن يقال: إنه عليه السلام لم ينسه ولم يجحده، وإنما سأل ورجا أن يكون له ما قرّر له أولاً من العمر، مع أن الإسهاء قد جوزه الصدوق عليهم السلام. ولا يبعد حمله على التقية لاشتهار هذه القصة بين العامة، رواه الترمذي وغيره من رواةهم».

٢. الوافي، ج ١٦، ص ١١٢٣، ح ١٦٧٧٦؛ البحار، ج ١١، ص ٢٥٨، ح ١؛ وج ٤٧، ص ٢٢٢، ح ١٠.

٣. في «بف» - «عليه».

٤. في «بف» - «عليه».

٥. في البحار: «وشهدا».

٦. في البحار: «فقبضه».

٧. في البحار: «وكان».

٨. الوافي، ج ١٦، ص ١١٢٤، ح ١٦٧٧٧؛ البحار، ج ١٤، ص ٨، ح ١٨.

٩. في «ن»: «للشهادة».

سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا»^١ فَقَالَ^٢:
«لَا يَنْتَبِغِي لِأَحَدٍ إِذَا دُعِيَ إِلَى شَهَادَةٍ^٣ يَشْهَدُ عَلَيْهَا أَنْ يَقُولَ: لَا أَشْهَدُ لَكُمْ»^٤.

١٤٤٧٣/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْقُضَيْلِ،

٣٨٠/٧ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا» فَقَالَ: «لَا
يَنْتَبِغِي لِأَحَدٍ إِذَا دُعِيَ إِلَى شَهَادَةٍ يَشْهَدُ عَلَيْهَا^٦ أَنْ يَقُولَ: لَا أَشْهَدُ لَكُمْ»^٧.

١. البقرة (٢): ٢٨٢.

٢. في «م»، «بن»: «قال».

٣. هكذا في «ع»، «ك»، «ل»، «ن»، «ي»، «ج»، «و» والوافي والتهذيب. وفي «بف»: «لشهادة» بدل «إلى شهادة». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى الشهادة».

٤. في «ي»: «عليها». وفي «م» المعقول، ج ٢٤، ص ٢١٩: «إِذَا مَا دُعُوا» قيل: المراد إذا دعوا إلى أداء الشهادة، وقيل: إلى تحملها، ففيه مجاز مشاركة، وعلى الأخير دللت الروايات الكثيرة، فيدل على وجوب التحمل وحمل الأكثر على الوجوب الكفائي، وذهب ابن إدريس وجماعة إلى عدم الوجوب، وظاهر كلام أكثر القائلين بالوجوب وجوب الإجابة وإن احتاجت إلى سفر مع تحمل مؤونة السفر، والله يعلم.

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٥، ح ٧٥٣، معلقاً عن أحمد بن أبي عبد الله. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥٥، ح ٥٢٢، عن يزيد بن أسامة، عن أبي عبد الله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٠، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢١، ح ١٦٦٠٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٠، ذيل ح ٣٣٨٠٩.

٦. تقدم في الكافي، ذيل ح ١٣٦٣٧، عدم ثبوت رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن الفضيل وأن الواسطة بينهما ساقطة.

ويؤكد ذلك أن الخبر ورد في التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٥، ح ٧٥١، عن الحسين بن سعيد - وهو من مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى - عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح.

٧. في «ع»، «ك»، «ي»، «بن»، «ج»، «و» وحاشية «ج»: «قال».

٨. في «ن»: «- عليها».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٥، ح ٧٥١، بسنده عن محمد بن الفضيل. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٢٤، عن أبي الصباح، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢١، ح ١٦٦٠٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٠٩، ذيل ح ٣٣٨٠٦.

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَقَالَ: «فَذَلِكَ قَبْلُ الْكِتَابِ»^٢.

١٤٤٧٤ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا» فَقَالَ: «إِذَا دَعَاكَ الرَّجُلُ لِشَهَادَةٍ لَكَ عَلَى دَيْنٍ أَوْ حَقٍّ، لَمْ يَنْبَغِ لَكَ أَنْ تَقَاعَسَ عَنْهُ»^٣.

١٤٤٧٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا» قَالَ: «قَبْلُ الشَّهَادَةِ»^٤.

١. فِي «بف»: «ذلك».

٢. فِي الْوَاقِفِ: «لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْكِتَابِ كِتَابَةُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْكِتَابِ أَوْ الْكِتَابِ نَفْسِهِ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ أُرِيدَ بِالْمَعْنَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، بِعَنْ ابْنِ الْآيَةِ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى الشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يَكْتُبَ كِتَابًا وَيَسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ وَيَكْتُبَ الشَّاهِدُ عَلَيْهِ شَهَادَتَهُ فِيهِ بِخَطِّهِ، فَأَمَّا إِذَا كُتِبَ كِتَابٌ وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ ثُمَّ دُعِيَ الشَّاهِدُ إِلَى أَدَاءِ شَهَادَتِهِ فَقَدْ وَجِبَ الْإِجَابَةُ إِلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ حِينَئِذٍ».

٣. الْوَاقِفِ، ج ١٦، ص ١٠٢٢، ح ١٦٦٠٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٣٠٩، ذِيلُ ح ٣٣٨٠٦.

٤. فِي «بِن»: «قَالَ».

٥. فِي الْمَرْأَةِ: «قَوْلُهُ عليه السلام: «لَمْ يَنْبَغِ ظَاهِرُهُ اسْتِحْبَابٌ، وَلَا يَنَافِي الْوُجُوبِ الْكَفَائِيِّ».

٦. تَقَاعَسَ: تَأَخَّرَ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٧٧٦ (قَمَسَ).

٧. التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٢٧٦، ح ٧٥٤، مَعْلَقًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٥٧، ح ٣٣٢٦، مَعْلَقًا عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ فِيهِ: «وَلَا يَنْبَغِي لِلَّذِي يَدْعُو إِلَى شَهَادَةٍ أَنْ يَتَقَاعَسَ عَنْهَا» الْوَاقِفِ، ج ١٦، ص ١٠٢٢، ح ١٦٦٠٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٣١٠، ذِيلُ ح ٣٣٨١١.

٨. فِي الْوَاقِفِ: «وَفِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبِهِ» قَالَ: «بَعْدَ الشَّهَادَةِ».

٩. التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٢٧٥، ح ٧٥٠، بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٥٧، ح ٣٣٢٧، مَعْلَقًا عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ. تَفْسِيرُ الْعِيَاثِيِّ، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٢٧، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِ، ج ١٦، ص ١٠٢٣، ح ١٦٦١٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٣١١، ح ٣٣٨١٢.

١٤٤٧٦ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^١،
عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلِيمَانَ:

عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ، قَالَ: إِذَا دُعِيَ^٢ إِلَى الشَّهَادَةِ، فَأَجِبْ^٣.

١٤٤٧٧ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ، عَنْ
دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «لَا يَأْبُ^٥ الشَّهَادَةُ^٦ أَنْ تُجِيبَ^٧ حِينَ تُدْعَى^٨ قَبْلَ
الْكِتَابِ^٩».

٣- بَابُ كِتْمَانِ الشَّهَادَةِ

١٤٤٧٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

١ . هكذا في «بف». وفي «ع، ك، ل، م، بح، بن، جت، جد» والمطبوع والوسائل: «عن الحسين بن سعيد»، وهو سهو. والمتكسر في أسناد كثيرة جداً، رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٩٠-٤٩٣.

ويؤكد ذلك ما ورد في الفهرست للطوسي في ترجمة النضر بن سويد، ص ٤٨١، الرقم ٧٧٢، من رواية أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى - عن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي والحسين بن سعيد، كتاب النضر بن سويد عنه.

٢ . في المرأة: «قوله^{١٠}: «إذا دعيت، أي تحمّلها، ويحتمل الأداء والأعم. والأول أظهر».

٣ . لم ترد هذه الرواية في «ن».

٤ . التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٥، ح ٧٥٢، بسنده عن النضر... عن أبي عبد الله^{١١}. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٣، ح ١٦٦٠٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٠٩، ذيل ح ٣٣٨٠٧.

٥ . في «ك، جت»: «لا يَأْبَى». ٦ . في «بف» والتهذيب: «الشاهد».

٧ . في «ل، بح، بف، بن، جت» والتهذيب: «أن يجيب».

٨ . في «ك، ن، بح، جت، جد» والوافي والتهذيب: «يدعى». وفي «بف»: «يدعا».

٩ . التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٦، ح ٧٥٥، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٢، ح ١٦٦٠٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١٠، ذيل ح ٣٣٨١٠.

أَبِي نَجْرَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَتَمَ شَهَادَةً أَوْ شَهِدَ بِهَا لِيُتْهَدَرَ بِهَا دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، أَوْ لِيُزَوَّى^٢ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، أَتَى^٣ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْجْهِ ظُلْمَةٌ مَدَّ الْبَصَرُ^٤، وَفِي وَجْهِهِ كُدُوحٌ^٥ تَعْرِفُهُ^٦ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ؛ وَمَنْ شَهِدَ شَهَادَةً حَقٌّ^٧ لِيُخَيَّبَ بِهَا حَقٌّ^٨ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْجْهِ نُورٌ مَدَّ الْبَصَرُ تَعْرِفُهُ^٩ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ»^{١٠}».

١٤٤٧٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والفقهاء والتهذيب والأمالى للصديق وثواب الأعمال. وفي «جت» والمطبوع: «+ ولها».
٢. في «ك»: «أو يزوي». في الفقيه وفقه الرضا عليه السلام: «أو ليتوي».
٣. في «م»: «+ وبه».
٤. قال ابن الأثير: «وما زويت عني ممّا أحبّ، أي صرفته عني وقبضته». النهاية، ج ٢، ص ٣٢٠ (زوي).
٥. الكدوح: الخدوش. وكل أثر من خدش أو عض فهو كدح. النهاية، ج ٤، ص ١٥٥ (كدح).
٦. في «ن»، «بف» والوافي والتهذيب والأمالى للصديق وثواب الأعمال: «يعرفه».
٧. في الفقيه: «مال».
٨. في «بف» والوافي والتهذيب والأمالى للصديق وثواب الأعمال: «يعرفه».
٩. الطلاق (٦٥): ٢. وفي مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٢٢١: «وَأَقِيمُوا بِالْشَّهَادَةِ» الاستشهاد إنا لوجوب الإقامة مطلقاً أو لوجوبها لله، فإذا تضمنّ إتلاف مال المسلم ودمه أو يكون المقصود ذلك لا يكون لله».
١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٦، ح ٧٥٦، معلقاً عن أحمد بن أبي عبد الله. الأمالى للصديق، ص ٤٨٢، المجلس ٧٣، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن أبي جميلة، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. ثواب الأعمال، ص ٢٢٥، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن أبي جميلة. الفقيه، ج ٣، ص ٥٨، ح ٣٣٢٩، معلقاً عن جابر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٠٧، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٥، ح ١٦٦١١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٢، ح ٣٣٨١٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ يَكْتُمْنَهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ»^١ قَالَ: «بَعْدَ الشَّهَادَةِ»^٢.

١٤٤٨٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ الْخُرَاصِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ السَّائِي^٣:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «كَتَبَ أَبِي فِي رِسَالَتِهِ إِلَيَّ، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الشَّهَادَةِ^٤ لَهُمْ: فَأَقِمِ الشَّهَادَةَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى نَفْسِكَ أَوْ الْوَالِدَيْنِ^٥ وَالْأَقْرَبِينَ^٦ فِيمَا بَيْنَكَ^٧ وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ خِفْتَ عَلَى أَجْلِكَ ضَيْمًا^٨، فَلَا».

● الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ التُّهَيْدِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ مِثْلَهُ^٩.

٤ - بَابُ الرَّجُلِ يَسْمَعُ الشَّهَادَةَ وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا

١٤٤٨١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

١. البقرة (٢): ٢٨٣.

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٥، ح ٧٥٠، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧، ح ٣٣٢٧، معلقاً عن هشام بن سالم، وفيهما مع زيادة في أوله. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٢٦، عن هشام بن سالم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٤، ح ١٦٦١٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٢، ح ٢٣٨١٥.

٣. في الكافي، ح ١٤٩١٠ - «السائي».

٤. في «ك»: «سألت»، بدون الواو. وفي «ع، ن، ب، ه»: «وسألت».

٥. في «ع، ك، ل، ب، ه»: «بن»، والكافي، ح ١٤٩١٠ والوسائل والبحار، ج ٤٨ والتهذيب، ج ٦: «الشهادات».

٦. في الكافي، ح ١٤٩١٠: «والوالدين». ٧. في التهذيب، ج ٦: «أو الأقربين».

٨. في «ج»: «بينكم». ٩. الضيم: الظلم. الصحاح، ج ٥، ص ١٩٧٣ (ضيم).

١٠. الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٩١٠. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٦، ح ٧٥٧، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٣، ص ٧٢، ح ٣٣٦٠، معلقاً عن علي بن سويد، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٩، ح ٣٣٠٤. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٧، ح ١٦٦١٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٥، ح ٣٣٨٢٣؛ البحار، ج ٤٨، ص ٢٤٤، ح ٥١؛ ج ٧٨، ص ٣٣٢، ح ٧.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ الشَّهَادَةَ وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ شَهِدَ، وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ» وَقَالَ: «إِذَا أُشْهِدَ^١ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ»^٢.

١٤٤٨٢ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ الشَّهَادَةَ وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ شَهِدَ، وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ»^٣.

١٤٤٨٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ الشَّهَادَةَ وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ شَهِدَ، وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ، إِلَّا إِذَا عَلِمَ مِنَ الظَّالِمِ^٤، فَلْيَشْهَدْ^٥، وَلَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ»^٦.

١٤٤٨٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَاةٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

-
١. في «ك، ل، م، ن»: «شهد».
 ٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٨، ح ٦٧٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٩، ح ١٦٦٢٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٨، ح ٣٣٨٢٨.
 ٣. في الوافي: «لم يشهد» بدل «سكت».
 ٤. النوادر للأشعري، ص ١٦٠، ضمن ح ٤١١، عن ابن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٩، ح ١٦٦١٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٨، ح ٣٣٨٢٩.
 ٥. في المرأة: «وقوله عليه السلام: من الظالم، أي الضرر على صاحب الحق».
 ٦. في «ع، ك، ل، م، ن، ي، ح، بن، جت» والوسائل: «فيشهد».
 ٧. في «بف»: «لم يشهد» بدل «سكت» إلا إذا علم من الظالم فليشهد، ولا يحل له إلا أن يشهد.
 ٨. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٩، ح ١٦٦١٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٨، ح ٣٣٨٣٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ الشَّهَادَةَ فَلَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ شَهِدَ، وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ^٢، إِلَّا إِذَا عَلِمَ مِنَ الظَّالِمِ، فَيُشْهَدُ، وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ لَا يُشْهَدَ^٣».

١٤٤٨٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ الشَّهَادَةَ وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ شَهِدَ، وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ^٦».

١٤٤٨٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَخْضُرُ حِسَابَ الرَّجُلِ^٧، فَيُطْلَبَانِ مِنْهُ الشَّهَادَةُ عَلَى مَا سَمِعَ مِنْهُمَا؟

قَالَ^٨: «ذَلِكَ إِلَيْهِ: إِنْ شَاءَ شَهِدَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُشْهَدْ، فَإِنْ شَهِدَ شَهِدَ^٩ بِحَقِّ

١. في «بف» والوافي والتهذيب: «ولم يشهد». ٢. في الوافي: «أمسك».

٣. في «بف» والوافي: «إِلَّا أَنْ يُشْهَدْ» بدل «أَنْ لَا يُشْهَدْ». علماً بأن هذه الرواية لم ترد في معظم النسخ التي قوبلت.

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٨، ح ٦٨٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٠، ح ١٦٦٢٣.

٥. في «ع»، «ل»، «ن»، «يح»، «بف» والوافي والتهذيب: - «فهو بالخيار».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٨، ح ٦٧٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٩، ح ١٦٦١٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٧، ح ٣٣٨٢٧.

٧. في «م»، «يح»، «بن»، «جت» والوافي والوسائل والتهذيب: «الرجلين».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فقال».

٩. في «بن» والوسائل: «وإن».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: - «شهد».

قَدْ سَمِعَهُ، وَإِنْ^١ لَمْ يَشْهَدْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٢؛ لِإِتِّهَمَا لَمْ يَشْهَدَاهُ^٣.

٥- بَابُ الرَّجُلِ يَنْسَى الشَّهَادَةَ وَيَعْرِفُ خَطَّهُ بِالشَّهَادَةِ

١٤٤٨٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ^٥، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: الرَّجُلُ يَشْهَدُنِي عَلَى الشَّهَادَةِ، فَأَعْرِفُ^٧ خَطِّي وَخَاتَمِي،
وَلَا أَذْكُرُهُ مِنَ الْبَاقِي قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا؟
قَالَ: فَقَالَ لِي^٩: «إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ بِقَعِّهِ وَمَعَكَ^{١٠} رَجُلٌ بِقَعِّهِ، فَأَشْهَدْ لَهُ^{١١}.

١. في «ل»: «واؤه».

٢. في «ل»، بن، «الوسائل»: «عليه».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٨، ح ٦٧٧، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥، ح ٣٣٢٢، معلقاً عن العلاء، إلى قوله: «وإن شاء لم يشهد» مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٥٥، ح ٣٣٢٣، بسنده عن محمد بن مسلم، وتام الرواية فيه: «الرجل يشهد حساب الرجلين ثم يدعى إلى الشهادة قال: يشهد» الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٨، ح ١٦٦١٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٨، ح ٣٣٨٣١.

٤. في «ن»: «نسي».

٥. لم نجد رواية الحسن بن علي بن النعمان عن حماد بن عثمان إلا في سند هذا الخبر. والمتكرر في الأسناد رواية الحسن بن علي الوشاء عن حماد بن عثمان، كما أن المذكور في بعضها رواية الحسن بن علي بن فضال عنه. وهما وابن أبي عمير رووا كتاب حماد بن عثمان. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٥٦، الرقم ٢٤٠. فعليه، لا يبعد القول بوقوع التحريف في العنوان؛ بأن كان الأصل «الحسن بن علي» ولكن قُسر العنوان بآبِن النعمان في بعض النسخ سهواً، ثم اندرج التفسير في المتن في الاستنساخات التالية بتوهم سقوطه من المتن. هذا، وما ورد في التهذيب والاستبصار من «الحسين بن علي بن النعمان سهو رأساً؛ لعدم وجود راي بهذا العنوان. ويؤكد ذلك ورود الحسن بن علي بن النعمان في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب.

ولا يخفى عليك أن خبر التهذيب مأخوذ من الكافي من دون تصريح.

٦. في «ن»: «+ وإن».

٧. في «ن»: «وَأَعْرِفُ».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: + «شيئاً».

٩. في «ج»: «وَالْفَقِيه» - «ولي».

١٠. في «بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وومعه».

١١. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٨، ح ٦٨١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢، ح ٦٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن

١٤٤٨٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

كَتَبَ إِلَيْهِ جَعْفَرُ بْنُ عَيْسَى: جُعِلْتُ فِدَاكَ، جَاءَنِي جِيزَانٌ لَنَا بِكِتَابٍ رَعَمُوا أَنَّهُمْ أَشْهَدُونِي عَلَى مَا فِيهِ، وَفِي الْكِتَابِ اسْمِي بِخَطِّي قَدْ عَرَفْتُهُ، وَلَسْتُ أَذْكَرُ الشَّهَادَةَ وَقَدْ دَعَوْنِي إِلَيْهَا، فَأَشْهَدُ لَهُمْ عَلَى مَعْرِفَتِي أَنَّ اسْمِي فِي الْكِتَابِ^١، وَلَسْتُ أَذْكَرُ الشَّهَادَةَ، أَوْ لَا تَجِبُ لَهُمْ^٢ الشَّهَادَةُ عَلَيَّ حَتَّى أَذْكَرَهَا كَانَ اسْمِي فِي الْكِتَابِ بِخَطِّي^٣، أَوْ لَمْ يَكُنْ؟

فَكَتَبَ: «لَا تَشْهَدُ»^٤.

١٤٤٨٩ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ^٥، عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

٣٨٣/٧

الحسين بن علي بن النعمان. الفقيه، ج ٣، ص ٧٢، ح ٣٣٦١، معلقاً عن عمر بن يزيد. الوافي، ج ١٦،

ص ١٠٣١، ح ١٦٦٦٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢١، ح ٣٣٨٣٩.

١. في حاشية «ج»: «بخطي». ٢. في «ع، ك، ل، ن، بن، جت» والوسائل: «لهم».

٣. في الوسائل: «بخطي». ٤. في «بف» والوافي: «أم».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٩، ح ٦٨٤؛ والاستبصار، ج ٣، ح ٢٢، ح ٦٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي،

ج ١٦، ص ١٠٣٢، ح ١٦٦٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٢، ح ٣٣٨٤٠.

٦. محمد بن حسان هو محمد بن حسان الرازي؛ فقد ورد في الكافي، ح ٥٣، رواية أحمد بن إدريس، عن محمد

بن حسان، عن إدريس بن الحسن. وورد في الكافي، ح ٢٧٨٢ رواية أبي علي الأشعري - وهو متحد مع أحمد

بن إدريس - عن محمد بن حسان، عن إدريس بن الحسن. وروى أحمد بن إدريس كتب محمد بن حسان

الرازي، كما في رجال النجاشي، ص ٣٣٨، الرقم ٩٠٣ والفهرست للطوسي، ص ٤١٤، الرقم ٦٢٩.

هذا، وقد روى الكليني عن محمد بن حسان في أكثر أسناده، بتوسط أحمد بن إدريس أو أبي علي الأشعري

المتحدين، وروى عنه بتوسط محمد بن أبي عبد الله في الكافي، ح ٥٤٩١ وبتوسط بعض أصحابنا في الكافي،

ح ٩٣٨. فتكون الوساطة بين الكليني وبين محمد بن حسان في جميع أسناده الكافي واحدة.

إذا تبين هذا فنقول: الظاهر من أحمد بن محمد في صدر سندنا هذا هو أحمد بن محمد المذكور في السند

السابق، فيكون السند معلقاً على سابقه، كما فهمه الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٢، ح ٣٣٨٤١ و

ص ٣٤١، ح ٣٣٨٨١ ولازم ذلك رواية الكليني عن محمد بن حسان بواسطتين، ولم يثبت هذا في شيء من

أسناد الكافي، كما أشرنا إليه. فلا يبعد أن يكون أحمد بن محمد في السند محرّفاً من أحمد بن إدريس ومنشؤه

عَلِيُّ بْنُ غِيَاثٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَشْهَدَنَّ^٢ بِشَهَادَةٍ حَتَّى تَعْرِفَهَا^٣ كَمَا تَعْرِفُ^٤ كَفَّكَ^٥».

١٤٤٩٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَشْهَدْ بِشَهَادَةٍ لَا تَذْكُرُهَا، فَإِنَّهُ^٦

مَنْ شَاءَ كَتَبَ كِتَابًا، وَنَقَشَ خَاتَمًا^٧».

١. تكرر أحمد بن محمد في السندين السابقين، وهو الموجب لسبق القلم إلى أحمد بن محمد سهواً. لا يقال: ورد الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٨، ح ٦٨٢، عنه - والضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في ح ٦٨١ - عن محمد بن حسان، وهذه قرينة على أن الراوي عن محمد بن حسان هو أحمد بن محمد. فإنه يقال: الخبر المذكور في التهذيب وعدة من الأخبار المذكورة قبله وبعده مأخوذة من الكافي من غير تصريح بالأخذ. فلا يكون هذا الأمر شيئاً جديداً يؤثر في تحليل السند.

١. لم نجد في رواتنا من يستعمل علي بن غياث في غير سند هذا الخبر. والخبر ورد في الفقيه، ج ٣، ص ٧١، ح ٣٣٥٩، عن علي بن غراب عن أبي عبد الله عليه السلام. وعلي بن غراب هو المذكور في كتب الرجال والأسناد. راجع: رجال البرقي، ص ٢٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٦، الرقم ٣٨٢٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، الرقم ٨٣٥٧.

٢. في «بع» بالياء والياء معاً. وفي التهذيب والاستبصار: «لا تشهدوا».

٣. في التهذيب والاستبصار: «تعرّفوها».

٤. في «ن»: «يعرف».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٩، ح ٦٨٢، معلقاً عن أحمد بن محمد... عن إدريس بن الحسن، عن علي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «الاستبصار، ج ٣، ص ٢١، ح ٦٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن حسان، عن إدريس بن الحسن، عن علي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٧١، ح ٣٣٥٩، معلقاً عن علي بن غراب، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٢، ح ١٦٦٢٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٢، ح ٣٣٨٤١.

٦. في «بع»: «لا تشهَدَنَّ». ٧. في «بع» والوافي عن بعض النسخ: «فإن».

٨. في الوافي: «ينبغي تعقيد هذه الأخبار بما في خبر عمر بن يزيد أعني بما إذا لم يكن صاحبه ثقة، أو لم يكن معه رجل ثقة؛ لئلا يتنا في الأخبار».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٩، ح ٦٨٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢، ح ٦٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم... عن أبي عبد الله عليه السلام من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٣، ص ٧٣، ح ٣٣٦١، مرسل من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتمام الرواية فيه: «ولا تكون الشهادة إلا بعلم من شاء كتب كتاباً أو نقش خاتماً». الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٢، ح ١٦٦٢٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٣، ح ٣٣٨٤٢.

٦- بَابُ مَنْ شَهِدَ بِالزُّورِ^١

١٤٤٩١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ مِثْمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَشْهَدُ^٢ بِشَهَادَةٍ^٣ زُورٌ^٤ عَلَى مَالٍ^٥ رَجُلٍ مُسْلِمٍ لِيَقْطَعَهُ^٦ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ^٧ مَكَانَةً صَكَأَهُ^٨ إِلَى النَّارِ^٩».

١٤٤٩٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شَاهِدَ الزُّورِ لَا تَزُولَ قَدَمَاهُ حَتَّى تَجِبَ لَهُ النَّارُ»^{١٠}.

١. في «ك»: «الزور».

٢. في «ن»: «شهد».

٣. في الفقيه والأماشي للصدوق وثواب الأعمال والاختصاص: «شهادة».

٤. في «ك» وحاشية «م»: «الزور».

٥. في الفقيه والأماشي للصدوق والاختصاص: - «مال».

٦. في الفقيه: «ليقطع ماله». وفي الاختصاص: «ليقطع حقّه».

٧. في «ن»، «بف» والأماشي للصدوق والاختصاص: - «له».

٨. في «ك»: «دكأ». والصك: الكتاب الذي يكتب في المعاملات والأقارير، وهو فارسي معرب، ويقال له بالفارسية: «جك» و «قباله» و «برات». وقال أبو منصور: «الصك: الذي يكتب للمعدة، معرب أصله: حك».

راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٥٧؛ المصباح المثير، ص ٣٤٥ (صكك).

٩. في حاشية «بج»: «من».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢٦٨، ح ٢، بسنده عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان الأحمر، عن رجل؛

الأماشي للصدوق، ص ٤٨٢، المجلس ٧٣، ح ٣، بسنده عن علي بن الحكم، عن أبان بن الأحمر، عن صالح بن

مِثْمٍ. الفقيه، ج ٣، ص ٦١، ح ٣٣٣٨، معلقاً عن صالح بن مِثْمٍ. الاختصاص، ص ٢٥، مراسلاً الوافي، ج ١٦،

ص ١٠٤١، ح ١٦٦٤٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٤، ح ٣٣٨٤٧.

١١. الأماشي للصدوق، ص ٤٨٢، المجلس ٧٣، ح ٢؛ وثواب الأعمال، ص ٢٦٨، ح ١، بسندهما عن محمد بن أبي

عمير. قرب الإسناد، ص ٨٥، ح ٢٧٨، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. فقه الرضا عليه السلام،

ص ٢٦٢، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤١، ح ١٦٦٤٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٤،

ح ٣٣٨٤٦.

١٤٤٩٣ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا يَنْقُضِي كَلَامَ شَاهِدٍ الزُّورُ مِنْ^٢ بَيْنِ يَدَيِ الْحَاكِمِ حَتَّى يَتَّبِعُوا مَفْعَدَهُ مِنْ^٣ النَّارِ، وَكَذَلِكَ مِنْ كَتَمِ الشَّهَادَةِ^٤ .

٧ - بَابُ مَنْ شَهِدَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ شَهَادَتِهِ

١٤٤٩٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَمَّنْ أُخْبِرَهُ :

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الشُّهُودِ إِذَا شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ، ثُمَّ رَجَعُوا عَنْ شَهَادَتِهِمْ وَقَدْ قُضِيَ عَلَى الرَّجُلِ : « ضَمْنُوا مَا شَهِدُوا بِهِ، وَغَرَمُوا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُضِيَ، طَرَحْتُ شَهَادَتَهُمْ، وَلَمْ يَغْرَمْ^٥ الشُّهُودُ شَيْئًا^٦ .

١٤٤٩٥ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي شَاهِدٍ^٧ الزُّورِ : مَا تَوَبَّتْهُ؟

١ . فِي «بَن» وَالْوَسَائِلُ : - « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . » . ٢ . فِي «بَح» : - « مِنْ » .

٣ . فِي «ك» بَح، بَن، وَالْوَسَائِلُ : « فِي » .

٤ . الْفَقِيه، ج ٣، ص ٦٠، ح ٣٣٣٧، مَرْسَلًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . الْوَافِي، ج ١٦، ص ١٠٤١، ح ١٦٦٤٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٣٢٥، ح ٣٣٨٤٩ .

٥ . فِي الْوَسَائِلُ : + « قَالَ » .

٦ . فِي الْوَسَائِلُ : - « شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ ثُمَّ » .

٧ . فِي حَاشِيَةِ «جَت» : + « الشَّهَادَةِ » . وَفِي الْوَافِي وَالْوَسَائِلُ : « وَلَمْ يَغْرُوا » .

٨ . التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٢٥٩، ح ٦٨٥، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ . الْفَقِيه، ج ٣، ص ٦١، ح ٣٣٣٩، مَعْلَقًا عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ . الْوَافِي، ج ١٦، ص ١٠٤٣، ح ١٦٦٥٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٣٢٦، ح ٣٣٨٥٣ .

٩ . فِي «بَف» وَالتَّهْذِيبُ : + « قَالَ » . ١٠ . فِي التَّهْذِيبُ : « شَهَادَةِ » .

٣٨٤ / ٧ قَالَ: «يُؤَدِّي مِنَ الْمَالِ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا ذَهَبَ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ النِّصْفَ أَوْ الثُّلُثَ^١ إِنْ كَانَ شَهِدَ هَذَا وَآخَرَ^٢ مَعَهُ»^٣.

١٤٤٩٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ جَمِيلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي شَاهِدِ الزُّورِ، قَالَ: «إِنْ كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا بِعَيْنَيْهِ، رُدَّ عَلَى

صَاحِبِهِ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا، ضَمِنَ بِقَدْرِ مَا أُتْلِفَ^٤ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ^٥»^٦.

١٤٤٩٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُخَصَّنٍ بِالزُّنَى، ثُمَّ رَجَعَ أَخَذَهُمْ

بَعْدَ مَا قُتِلَ الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنْ قَالَ الرَّابِعُ^٧: «أَوْهَمْتُ^٨، ضَرِبَ الْحَدَّ، وَغَرَّمَ^٩ الدِّيَّةَ؛ وَإِنْ

قَالَ: تَعَمَّدْتُ، قُتِلَ»^{١٠}.

١. في «ك»: «والثلث».

٢. في «ك»: «وإن».

٣. في «ك، جت»: «أو آخر».

٤. في ثواب الأعمال: «أذى النصف».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٦٨٧، معلقاً عن أبي علي الأشعري. ثواب الأعمال، ص ٢٦٩، ح ٥، بسنده عن صفوان الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٢، ح ١٦٦٤٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٧، ح ٣٣٨٥٤.

٦. في «ك، ن»: «تلف».

٧. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٢٢٧: «حمل على المشهور على ما إذا علم الحاكم بكذبهم لا بالشهادة؛ لأنه تعارض، ولا بإقرار الشهود في حق الغير. والخبر لا يأبى عن هذا الحمل كثيراً».

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٩، ح ٦٨٦، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٢، ح ١٦٦٤٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٧، ح ٣٣٨٥٥.

٩. في حاشية «جت» والتهذيب: «الراجع». وفي «بف»: «إن كان الرابع قال».

١٠. في الكافي، ح ١٤٤٣٧؛ والوسائل، ج ٢٥، ص ٢٥: «وهمت».

١١. في «ل، بن» والوسائل، ج ٢٧، ص ٢٧: «وأغرم».

١٢. الكافي، كتاب الديات، باب (بدون العنوان)، ح ١٤٤٣٧. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٦٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١١، ح ١١٦٢، معلقاً عن ابن محبوب، عن بعض أصحابنا. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠، ح ٣٣٠٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٢، ح ١٦٦٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧،

١٤٤٩٨ / ٥ . ابْنُ مَخْبُوبٍ^١، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعَيْمٍ الْأَزْدِيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِالزُّنَى، فَلَمَّا قُتِلَ رَجَعَ أَحَدُهُمْ
عَنْ شَهَادَتِهِ^٢؟

قَالَ^٣: فَقَالَ: «يُقْتَلُ الرَّابِعُ^٤، وَيُؤَدَّى الثَّلَاثَةُ إِلَى أَهْلِهِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ»^٥.

١٤٤٩٩ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي شَهَادَةِ الزُّوْرِ: «إِنْ كَانَ الشَّيْءُ^٦ قَائِمًا بِغَيْنِيهِ، رُدَّ عَلَى
صَاحِبِهِ^٧، وَلَا ضَمِنَ يَقْدِرُ مَا أَتَيْتُ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ»^٨.

١٤٥٠٠ / ٧ . ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٩، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا عَلَى امْرَأَةٍ بِأَنْ زَوَّجَهَا طَلَّقَهَا^{١٠}،
فَتَزَوَّجَتْ^{١١}، ثُمَّ جَاءَ زَوْجُهَا، فَانْكَرَ الطَّلَاقَ^{١٢}، قَالَ: «يُضْرَبَانِ الْحَدَّ، وَيُضْمَنَانِ

١ . السند معلق على سابقه . ويروي عن ابن محبوب ، علي بن إبراهيم عن أبيه .

٢ . في «بف» : «عن الشهادة» . في «ن» : «قال» .

٤ . في حاشية «م» جت ، والوافي والتهذيب : «الراجع» .

٥ . الكافي ، كتاب الديات ، باب (بدون العنوان) ، ح ١٤٤٣٨ . في التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٦٠ ، ح ٦٩٠ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن محبوب . التهذيب ، ج ١٠ ، ص ٣١١ ، ح ١١٦٠ ، معلقاً عن الحسن بن محبوب . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٨٥١ ، ح ١٦٢٦٩ ؛ الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٣٢٩ ، ح ٣٣٨٥٩ .

٦ . في «ع» ، ل ، بن ، جد ، والوسائل : «- الشئ» .

٧ . في «ع» ، ل ، م ، ن ، بف ، بن ، جت ، جد ، والوافي والوسائل : «- بعينه ردة على صاحبه» .

٨ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٦٠ ، ح ٦٨٨ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٥٩ ، ح ٣٣٣١ ، معلقاً عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج . الوافي ، ج ١٦ ، ص ١٠٤٢ ، ح ١٦٦٤٩ ؛ الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٣٢٨ ، ح ٣٣٨٥٦ .

٩ . السند معلق على سابقه . ويروي عن ابن أبي عمير ، علي بن إبراهيم عن أبيه .

١٠ . في الوافي والكافي ، ح ١١٠٣٤ : «+ وأومات» .

١١ . في «بف» : «فزوجت» .

١٢ . في «ع» ، ل ، بن ، جت ، جد ، والكافي ، ح ١١٠٣٤ والفقيه : «- فانكر الطلاق» .

الصَّدَاقُ^١ لِلزَّوْجِ^٢، ثُمَّ تَعْتَدُ، ثُمَّ تَرْجِعُ^٣ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ^٤.

١٤٥٠١ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ فِي رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ بِأَنَّهُ سَرَقَ، فَقَطَعَ^٧ يَدَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَ الشَّاهِدَانِ بِرَجُلٍ آخَرَ، فَقَالَا: هَذَا السَّارِقُ^٨، وَلَيْسَ الَّذِي قَطَعْتَ يَدَهُ، إِنَّمَا شَبَّهْنَا ذَلِكَ بِهِذَا. فَقَضَى عَلَيْهِمَا أَنْ غَرَّمَهُمَا نِصْفَ الدِّيَةِ، وَلَمْ يُجْزَ^٩ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْآخَرِ^{١٠}».

٨- بَابُ شَهَادَةِ الْوَاحِدِ وَيَمِينِ الْمُدْعِي

٣٨٥ / ٧

١٤٥٠٢ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ

١. في «ن»: «المهر».

٢. في الكافي، ح ١١٠٣٤ والفقيه: «وترجع».

٣. في المرأة: «يمكن حمل هذا الخبر أيضاً على ما إذا علم الحاكم بعد الحكم كذبها، وإلا فيشكل الحكم بالحد بمجرد إنكار الزوج أو بيئته، والأصحاب صوّروا هذه المسألة في صورة الرجوع عن الشهادة، وأكثرهم حملوا الحد على التعزير فيما إذا علم التزوير».

٤. الكافي، كتاب الطلاق، باب المرأة يبلغها موت زوجها...، ح ١١٠٣٤، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي بصير وغيره، عن أبي عبد الله^٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٦٨٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٨، ح ١٢٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ٤٨٨٧، معلقاً عن إبراهيم بن عبد الحميد. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٤٦، ح ٢١٨٨٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٣٠، ح ٣٣٨٦١.

٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «قطعت».

٦. في «ن»: «لسارق».

٧. في «بج»: «لم يجز» بدون الواو. وفي «ن»: «ولم يجز».

٨. في المرأة: «ولعل المراد: غرّم كلا منهما نصف دية الأربع أصابع».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦١، ح ٦٩٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٤، ح ١٦٢٧٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٣٢، ح ٣٣٨٦٤.

حَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام يُجِيزُ فِي الدِّينِ شَهَادَةَ رَجُلٍ، وَيَمِينُ الْمُدَّعِي».^١

١٤٥٠٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَضَى بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ».^٢

١٤٥٠٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٣، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ

سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عِنْدَ الرَّجُلِ الْحَقُّ، وَلَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ؟
قَالَ: فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقْضِي بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ وَيَمِينٍ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَذَلِكَ فِي الدِّينِ».^٦

١٤٥٠٥ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

١. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٥، ح ٧٤٩؛ والاحتصار، ج ٣، ص ٣٣، ح ١١١، بسندهما عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ١٦، ص ٩٤٣، ح ١٦٤٣٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦٥، ح ٣٣٧٣٤.

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٥، ح ٧٤٧؛ والاحتصار، ج ٣، ص ٣٣، ح ١١٢، بسندهما عن حماد بن عيسى. الوافي، ج ١٦، ص ٩٤٣، ح ١٦٤٣٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦٥، ح ٣٣٧٣٥.

٣. ورد الخبر في الاحتصار عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى. وهو سهو. لاحظ ما قدمناه ذيل ح ١٨٧ و ١٢٧١.

٤. في «ن، جده» حاشية «م»: «عن أبي عبدالله» بدل «قال: سألت أبا عبدالله».

٥. في «ل»: «- وكان».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٢، ح ٧٤٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الاحتصار، ج ٣، ص ٣٢، ح ١٠٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٦، ص ٩٤٣، ح ١٦٤٣٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦٥، ح ٣٣٧٣٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ مَعَ يَمِينٍ^١ صَاحِبِ الْحَقِّ»^٢.

٥/١٤٥٠٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

دَخَلَ الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ وَسَلَّمَهُ بَنُو كَهْزِيلٍ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فَسَأَلَاهُ عَنْ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ؟

فَقَالَ^٣: «قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَضَى بِهِ^٤ عَلِيُّ عليه السلام عِنْدَكُمْ بِالْكُوفَةِ».

فَقَالَ: هَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ.

فَقَالَ^٦: «وَأَيْنَ وَجَدْتُمُوهُ خِلَافَ الْقُرْآنِ؟».

فَقَالَ^٧: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ»^٨.

فَقَالَ لَهُمَا أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «فَقَوْلُهُ^٩: «وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ»^{١١} هُوَ أُنْ^{١٢} لَا^{١٣}

١. في «جت»: «ويمين» بدل «مع يمين».

٢. الاستبصار، ج ٣، ص ٣٣، ح ١١٣، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٢، ح ٧٤١، معلقاً عن أبي علي

الأشعري. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٣، ح ٧٤٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣، ح ١١٤، بسند آخر. وفي

التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٣، ح ٧٤٤ و ٧٤٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢، ح ١١٠ و ١١٥؛ وبعائر الدرجات،

ص ٥٣٤، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤، صدر ح ٣٣١٨،

مرسلاً من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. وراجع: قرب الإسناد، ص ٣٥٩، ح ١٢٨٣.

الوافي، ج ١٦، ص ٩٤٤، ح ١٦٤٣٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦٤، ح ٣٣٧٣٣.

٣. في «ك» والتهذيب والاستبصار: «قال».

٤. في «ن» والبحار: «به».

٥. في «ع»، «ك»، «ل»، «ن»، «ي»: «به».

٦. في «بف» والتهذيب والاستبصار: «قال».

٧. في الوسائل والاستبصار: «قَالَ».

٨. الطلاق (٦٥): ٢.

٩. في الوسائل: «لَهُمَا أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام».

١٠. في الوسائل: «قَوْلُ اللَّهِ».

١١. في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «ي»، «ج»، «ب»، «ن»: «لَهُمَا أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فَقَوْلُهُ: وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ».

١٢. في «ع»، «ك»، «ل»، «ن»، «ي»، «ج»، «ب»، «ن»: «وَأَنْ».

١٣. في «بف»: «أَلَا» بدل «أَنْ لَا». وفي «م»، «ن»، «ي»، «ج»، «ب»، «ن»: «هَؤُلَاءِ» بدل «هُوَ أَنْ لَا».

تَقْبَلُوا^١ شَهَادَةَ وَاحِدٍ وَيَمِينًا^٢.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا^٣ كَانَ قَاعِدًا فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ، فَمَرَّ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُفْلٍ التَّمِيمِيُّ^٤ وَمَعَهُ دِرْعٌ طَلْحَةٌ، فَقَالَ لَهُ^٥ عَلِيٌّ^٦: هَذِهِ دِرْعٌ طَلْحَةٌ أُخِذَتْ غُلُولًا يَوْمَ الْبُضْرَةِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُفْلٍ: فَاجْعَلْ^٧ بَيْنِي وَبَيْنَكَ قَاضِيكَ الَّذِي رَضِيتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ، فَجَعَلَ^٨ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شُرَيْحًا، فَقَالَ عَلِيٌّ^٩: هَذِهِ دِرْعٌ طَلْحَةٌ أُخِذَتْ غُلُولًا يَوْمَ الْبُضْرَةِ، فَقَالَ لَهُ شُرَيْحٌ: هَاتِ عَلَيَّ مَا تَقُولُ بَيْنَهُ، فَأَتَاهُ بِالْحَسَنِ^{١٠}، فَشَهِدَ أَنَّهَا دِرْعٌ طَلْحَةٌ أُخِذَتْ غُلُولًا يَوْمَ الْبُضْرَةِ، فَقَالَ شُرَيْحٌ^{١١}: هَذَا شَاهِدٌ وَاحِدٌ^{١٢}، فَلَا أَقْضِي^{١٣} بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ آخَرٌ^{١٤}، فَدَعَا قَنْبَرًا^{١٥}، فَشَهِدَ أَنَّهَا دِرْعٌ طَلْحَةٌ أُخِذَتْ غُلُولًا يَوْمَ الْبُضْرَةِ، فَقَالَ شُرَيْحٌ: هَذَا مَمْلُوكٌ، وَلَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ مَمْلُوكٍ^{١٦}.

١. في «ل، بن، وحاشية م»: «أَنْ لَا تَقْبَلَ». وفي «ن، بح»: «أَنْ لَا يَقْبَلُونَ». وفي «بف»: «أَنْ لَا يَقْبَلُوا». وفي «مراة العقول»، ج ٢٤، ص ٢٣٠: «قوله^١»: «هوَ أَنْ لَا تَقْبَلُوا. وهوَ الصواب. وفي بعض النسخ: «هؤلاء تقبلوا» وهوَ تصحيف لا أعرف له معنى محصلاً، وهوَ استفهام إنكاري، أي لا يستلزم الأمر بإشهاد عدلين عدم قبول شهادة الواحد مع اليمين. وفي بعض نسخ التهذيب: «هؤلاء يقبلون» ولعل المعنى أَنَّ خواص أصحاب الرسول ﷺ كانوا يقبلون ذلك، ولو كان القرآن دالاً على خلافه لما خالفوه».

٢. في «ع، ك، ل، ن، بح، بن، جت، جد»: «ويمين».

٣. في الوافي عن بعض النسخ والفقهاء والتهذيب والاستبصار: «التيمي».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار والتهذيب والاستبصار. وفي «ن» والمطبوع: - «له».

٥. في «ن، بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «اجعل».

٦. في «ع، ك، ل، ن، بح، بف، بن، جت» والبحار والاستبصار: «الحسن».

٧. في «ع، ل، م، ن، بح، بف، جت، جد» والبحار والتهذيب والاستبصار: - «شريح».

٨. في «ع، ل، م، ن، بح، بف، جت، جد» والبحار: - «واحد».

٩. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «ولا أقضي».

١٠. في «بف» والوافي والبحار والتهذيب والاستبصار: + «قال».

١١. في «ع، ل، م، ن، بح، بف، بن، جد»: «قنبر».

قَالَ^١: «فَعَضِبَ عَلَيَّ ﷺ، وَقَالَ^٢: خُذْهَا^٣؛ فَإِنَّ هَذَا قَضَى بِجَوْرِ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ». قَالَ: «فَتَحَوَّلَ شَرِيحًا^٤، ثُمَّ قَالَ^٥: لَا أَقْضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ حَتَّى تُخْبِرَنِي مِنْ أَيْنَ قَضَيْتَ بِجَوْرِ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ».

فَقَالَ لَهُ: وَبِئْسَ مَا تَقُولُ بَيْنَهُ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حِينَئِذَا وَجَدَ غُلُولًا^٦ أُخِذَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، فَقُلْتُ: رَجُلٌ لَمْ يَسْمَعْ الْحَدِيثَ؛ فَهَذِهِ وَاحِدَةٌ.

ثُمَّ أَتَيْتُكَ بِالْحَسَنِ، فَشَهِدَ، فَقُلْتُ: هَذَا وَاحِدٌ، وَلَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ آخَرٌ، وَقَدْ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ وَيَمِينٍ؛ فَهَذِهِ^٧ اثْنَتَانِ^٨.

ثُمَّ أَتَيْتُكَ بِقَنْبَرٍ، فَشَهِدَ أَنَّهَا دِرْعٌ طَلَحَتْ أُخِذَتْ غُلُولًا يَوْمَ الْبُضْرَةِ، فَقُلْتُ: هَذَا مَمْلُوكٌ، وَلَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ مَمْلُوكٍ، وَمَا بَأْسُ بِشَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ^٩ إِذَا كَانَ عَذْلًا.

ثُمَّ قَالَ: وَبِئْسَ مَا تَقُولُ. وَأَوْ وَبِئْسَ^{١٠} - إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ يُؤْمَنُ مِنْ أُمُورِهِمْ عَلَى مَا هُوَ أَغْظَمُ مِنْ هَذَا^{١١}،^{١٢}

١. في «بح»: «فقال».

٢. هكذا في «ع»، «ل»، «ن»، «بح»، «بن»، «جت»، «جده» والوافي والوسائل والبحار والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقال».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والبحار. وفي «بف»: «- خذها». وفي المطبوع والوافي: «خذوها».

٤. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «+ عن مجلسه».

٥. في الوسائل: «وقال» بدل «ثم قال».

٦. في المرأة: «قوله ﷺ: حيثما وجد غلول، لعله محمول على ما إذا كان معروفاً مشهوراً بين الناس، أو عند الإمام، وإلا فالحكم به مطلقاً لا يخلو من إشكال».

٧. في «ك»: «وهذه». وفي التهذيب والاستبصار: «فهاتان».

٨. في «ن»: «اثنتان».

٩. في حاشية «جت» والبحار والاستبصار: «مملوك».

١٠. في «جده»: «ويحك أو ويلك». وفي الوسائل: «+ إن».

١١. في المرأة: «أعظم من هذا، أي لا يسأل البينة من الإمام مع علمه، وليس لأحد أن يحكم عليه».

١٢. الكافي، كتاب الشهادات، باب شهادة المماليك، ح ١٤٥٢٢، عن علي بن إبراهيم... عن عبد الرحمن بن

١٤٥٠٧ / ٦. بَعْضُ أَصْحَابِنَا^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّقَةُ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٢، قَالَ: «إِذَا شَهِدَ^٣ لِصَاحِبِ^٤ الْحَقِّ امْرَأَتَانِ وَيَعِينُهُ، فَهُوَ جَائِزٌ»^٥.
١٤٥٠٨ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ^٦، عَنْ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجَّازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ فِي الدِّينِ^٨، يَخْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّ حَقَّهُ لَحَقٌّ»^٩.

-
١. الحجاج، عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين^{١٠}. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٨، ح ٦٣٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥، ح ٤٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم... عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين^{١١}، وتام الرواية في كلها: «ولا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلاً». وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٣، ح ٧٤٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤، ح ١١٧، بسندهما عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٣، ص ١٠٩، ح ٣٤٢٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٥، ح ٣٢٩٥. الوافي، ج ١٦، ص ٩٤٦، ح ١٦٤٤٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦٥، ح ٣٣٣٧؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣٠١، ح ٦٠.
٢. في «بف»: «شهدت».
٣. في «بف»: «والوافي والفقيه والتهذيب والاستبصار: «الطالب».
٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٢، ح ٧٣٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١، ح ١٠٦، معلقاً عن محمد بن عبد الحميد. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥، ح ٣٣٢٠، معلقاً عن منصور بن حازم، عن أبي الحسن موسى بن جعفر^{١٢}. الوافي، ج ١٦، ص ٩٥١، ح ١٦٤٤٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٧١، ح ٣٣٧٥٥.
٥. في الكافي، ح ١٤٥٢٦: «+» بن عثمان.
٦. في الكافي، ح ١٤٥٢٦؛ والتهذيب، ج ٧٣٣؛ والاستبصار، ح ٩٥: «في الدين مع يمين الطالب» بدل «مع يمين الطالب في الدين».
٧. الكافي، كتاب الشهادات، باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز، ذيل ح ١٤٥٢٦، عن علي بن إبراهيم...

عن الحلبي، عمن حدّثه، عن أبي عبد الله، عن أبيه^{١٣} عن رسول الله ﷺ. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٢، ح ٧٣٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢، ح ١٠٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩، ذيل ح ٧٣٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩، ذيل ح ٩٥، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عمن حدّثه، عن أبي عبد الله، عن أبيه^{١٤} عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥، ح ٣٣٢١، معلقاً عن حماد الوافي، ج ١٦، ص ٩٥١، ح ١٦٤٤٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٧١، ح ٣٣٧٥٤.

٨/١٤٥٠٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَوَّازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يُجِيزُ فِي الَّذِينَ شَهِدَ رَجُلٌ وَاحِدًا، وَيَمِينُ صَاحِبِ الدِّينِ، وَلَمْ يَكُنْ يُجِيزُ^٢ فِي الْهَلَالِ إِلَّا شَاهِدِي عَدْلٍ^٣».

٩- بَابُ

٣٨٧/٧

١/١٤٥١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٤ جَمِيعًا، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ^٦: «إِذَا رَأَيْتُ شَيْئًا فِي يَدَيَّ

١. هكذا في «ع، ل، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «م، بف» والمطبوع: «الخزاز»، وهو سهو كما تقدم ذيل ح ٧٥.

٢. في «ن، بن»: «ولم يجز». وفي «ع، ل»: «ولم يجيز». وفي الوسائل والتهذيب: «ولم يجز». وفي الاستبصار: «ولا يجيز».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٢، ح ٧٤٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢، ح ١٠٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. النوادر للأشعري، ص ١٦٠، ح ٤١٠، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. المقنعة، ص ٧٢٥، مرسلًا من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الصيام، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٦٢٩٤ ومصادره. الوافي، ج ١٦، ص ٩٤٥، ح ١٦٤٤١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٦٤، ح ٣٣٧٣٢.

٤. في «ل، بن»: «القاساني». وفي «بف»: «علي بن إبراهيم عن علي بن محمد القاساني وعن أبيه».

٥. هكذا في «ك، م، ن، بح، جت، جد». وفي هامش المطبوع: «قاسم بن محمد». وفي «ع، بف، بن» والوسائل والمطبوع: «القاسم بن يحيى».

وروى القاسم بن محمد - وهو الإصفهاني - كتاب سليمان بن داود المنقري، وتكررت روايته عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٨٤، الرقم ٤٨٨؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٢١، الرقم ٣٢٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٥٩-٣٦١، ص ٣٦٥؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤٦٧ و ٤٧٣.

هذا، وأما رواية القاسم بن يحيى عن سليمان بن داود - بمختلف عناوينه - فلم تثبت.

٦. في الوسائل: «- رأيت».

رَجُلٍ، أَيْجُوزُ^١ لِي أَنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ لَهُ؟

قَالَ^٢: «نَعَمْ».

قَالَ الرَّجُلُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ فِي يَدِهِ، وَلَا^٣ أَشْهَدُ أَنَّهُ لَهُ، فَلَعَلَّهُ لِعَٰنِرِهِ.

فَقَالَ لَهُ^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٥: «أَفَيَحِلُّ الشَّرَاءُ مِنْهُ؟».

قَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٦: «فَلَعَلَّهُ لِعَٰنِرِهِ، فَمِنْ أَيْنَ جَازَ لَكَ أَنْ تَشْتَرِيَهُ وَيَصِيرَ^٧ مِلْكًا لَكَ، ثُمَّ تَقُولُ بَعْدَ الْمِلْكِ: هُوَ لِي، وَتَخْلِفُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَنْسِبَهُ إِلَى مَنْ صَارَ مِلْكُهُ مِنْ قِتْلِهِ إِلَيْكَ؟».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٨: «لَوْ لَمْ يَجْزْ هَذَا، لَمْ يَقَمْ^٩ لِلْمُسْلِمِينَ سَوْقٌ^{١٠}».

١٤٥١١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ^{١١}: «إِنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يَسْأَلُنِي الشَّهَادَةَ عَلَى أَنَّ^{١٢} هَذِهِ الدَّارُ مَاتَ فَلَانٌ

١. في «م» ن، والوسائل: «يجوز» بدون همزة الاستفهام.

٢. في «جد»: «فقال».

٣. في «ن»: - «أشهد أنه في يده ولا».

٤. في «ع، ل، بن» والوسائل: - «له».

٥. في «جت»: + «له».

٦. في «بف»: «ويكون».

٧. في «بف» والوافي والفتية والتهذيب: «ما قامت» بدل «لم يقم».

٨. في مرآة العقول، ج ٤، ص ٢٣٢: «لا خلاف في جواز الشهادة بالملك بالاستفاضة، وهي خبر جماعة يفيد الظن الغالب إذا اقترنت باليد والتصرف بالبئاء والهدم والإجازة وغيرها من غير معارض». واختلف في الاستفاضة بدون اليد المتصرف، والأشهر الاكتفاء بها. ثم اختلف في التصرف فقط بدونها، والمشهور الاكتفاء به أيضاً. ثم القائلون بالاكتفاء بالتصرف اختلفوا في الاكتفاء باليد بدون التصرف، واختار العلامة وأكثر المتأخرين الاكتفاء بها، وهذا الخبر حجة لهم.

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦١، ح ٦٩٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن محمد القاسمي وعن أبيه جميعاً، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود المنقري. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٣، ح ١٦٦٣٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٩٢، ح ٣٣٧٨٠.

١٠. في الوافي والتهذيب: «قلت لأبي عبد الله^{١١}».

١١. في «ك، ل، م، ن، ب، ج، د»: - «أن». وفي «بن، جت» والوسائل: «عن» بدل «على أن».

وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا^١، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ الَّذِي شَهِدْنَا لَهُ.

فَقَالَ: «اشْهَدْ بِمَا^٢ هُوَ^٣ عِلْمُكَ^٤».

قُلْتُ: إِنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يَخْلِفُنَا الْغُمُوسُ^٥.

قَالَ^٦: «اخْلِفْ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى عِلْمِكَ^٧».

١٤٥١٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى^٨،

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: قُلْتُ: يَكُونُ^{١٠} لِلرَّجُلِ مِنْ إِخْوَانِي عِنْدِي شَهَادَةٌ^{١١}،

وَلَيْسَ^{١٢} كُلُّهَا يَجِيزُهَا^{١٣} الْقَضَاءُ عِنْدَنَا^{١٤}؟

١. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «ميراثه».

٢. في «بف» والوافي: «فإنما».

٣. في «بف» والتهذيب: «+على».

٤. في «ك»: «عليك».

٥. في التهذيب: «بغموس». و«الغموس»: الأمر الشديد الغامض في الشدة. واليمين الغموس: التي تغمس صاحبها في الإنم، ثم في النار، أو التي تقتطع بها مال غيرك، وهي الكاذبة التي يتعمدها صاحبها عالماً بأن الأمر بخلافه. الغاموس المحيط، ج ١، ص ٧٦٩ (غمس).

٦. في «بن» والوسائل: «فقال».

٧. في الوافي: «هذا الخبر في الكافي مضمّر، والغموس: الأمر الشديد الغامض في الشدة، ويأتي معنى آخر لليمين الغموس. إنمّا هو على علمك، يعني إنمّا تشهد أو تحلف على ما تعلم من ذلك دون ما لا تعلم». وفي المرأة: «بدل على جواز إقامة الشهادة عند قضاة الجور».

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٢، ح ٦٩٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٣، ح ١٦٦٣١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٣٦، ح ٣٣٨٧٢.

٩. ورد الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٢، ح ٦٩٧، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عيسى، والمذكور في بعض نسخه المعتبرة هو، عثمان بن عيسى.

١٠. في الوافي: «-يكون».

١١. في «بف» والفتية التهذيب: «الشهادة».

١٢. في «بف» والفتية: «ليس» بدون الواو.

١٣. في «بف، بن» والفتية: «تجيزها».

١٤. في الوافي: «يعني أنّ القضاة الذين عندنا لا يجيزون كلّ شهادة، فهل لي أن أتوسّل في تحقيق شهادتي إلى حيلة».

قَالَ^١: «فَإِذَا^٢ عَلِمْتَ أَنَّهَا حَقٌّ، فَصَحَّحْهَا بِكُلِّ وَجْهِ حَتَّى يَصِحَّ لَهُ حَقُّهُ»^٣.

١٤٥١٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَكُونُ فِي دَارِهِ، ثُمَّ يَغِيبُ عَنْهَا ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَيَدْعُ فِيهَا عِيَالَهُ، ثُمَّ يَأْتِينَا هَلَاكَةً، وَنَحْنُ لَا نَذْرِي مَا أَخَذَتْ فِي دَارِهِ، وَلَا نَذْرِي مَا حَدَّثَ^٤ لَهُ مِنَ الْوَلَدِ إِلَّا أَنَّا لَا نَعْلَمُ نَحْنُ^٥ أَنَّهُ أَخَذَتْ فِي دَارِهِ شَيْئًا، وَلَا حَدَّثَ لَهُ وَلَدٌ، وَلَا يَقْسِمُ^٦ هَذِهِ الدَّارَ بَيْنَ^٧ وَرَثَتِهِ الَّذِينَ تَرَكَ فِي الدَّارِ حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدًا^٨ عَدْلٍ^٩ أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ دَارُ فَلَانٍ بْنِ فَلَانٍ مَاتَ، وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا بَيْنَ فَلَانٍ وَفُلَانٍ، أَوْ تَشْهَدُ^{١٠} عَلَى هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الْعَبْدُ وَالْأَمَةُ، فَيَقُولُ: أَبَقَ غُلَامِي وَأَبَقَتْ^{١١} أُمَّتِي^{١٢}، فَيُوجَدُ^{١٣} فِي الْبَلَدِ^{١٤}، فَيُكَلِّفُهُ الْقَاضِي النِّبْنََةَ أَنَّ هَذَا غُلَامٌ فَلَانٍ لَمْ يَبْعِهِ وَلَمْ يَهْبَهُ، ٣٨٨/٧

١. في «جد»: «فقال».
٢. في «م»، «ن»، «بف»، «جت»، «جد»، «والفقيه»: «إذا».
٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٢، ح ٦٩٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن عيسى، عن بعض أصحابه. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧، ح ٣٣٢٨، معلقاً عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٦، ح ١٦٦٣٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١٧، ذيل ح ٣٣٨٢٦.
٤. في «ع»، «ك»، «ل»، «بح»، «بف»، «بن»، «جت»، «جد»، «والوسائل»: «ما أحدث».
٥. في الوسائل: «- ونحن».
٦. في «م»، «ل»، «ن»، «جت»، «والوافي» والوسائل والتهذيب، ج ٦: «ولا تقسم».
٧. في «بن» والوسائل: «على».
٨. في «ل»، «ن»، «بف»، «جت»، «جد»، «والوسائل»: «شاهد».
٩. في «ك»: «+ وشم».
١٠. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «بف»: «أفتشهد». وفي «بن»: «أوشهد». وفي المطبوع والوافي: «أفتشهد».
١١. في «بن» والوسائل: «أو أبقت».
١٢. في «ن»: «جاريتي».
١٣. في «ك»، «بح»، «جت»، «والوافي»: «فيؤخذ». وفي «ن»: «فتوجد». وفي التهذيب، ج ٦: «فيوجد».
١٤. في الوسائل: «فيؤخذ بالبلد» بدل «فيوجد في البلد».

أَفْتَشْهَدُ^١ عَلَى هَذَا إِذَا كَلَفْنَاهُ^٢ وَنَحْنُ لَمْ نَعْلَمْ^٣ أَخَذَتْ شَيْئاً؟
 قَالَ^٤: «فَكَلَّمَا غَابَ مِنْ يَدِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ عَلَامُهُ أَوْ أَمَّتُهُ، أَوْ غَابَ عَنْكَ، لَمْ تَشْهَدْ
 عَلَيْهِ^{٥،٦}».

١٠ - بَابُ فِي الشَّهَادَةِ لِأَهْلِ الدِّينِ

١٤٥١٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ :
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْحَقُّ ، فَيَجْحَدُهُ
 حَقَّهُ^٨ ، وَيَخْلِفُ أَنَّهُ^٩ لَيْسَ^{١٠} عَلَيْهِ^{١١} شَيْءٌ ، وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ عَلَى حَقِّهِ بَيِّنَةٌ ، يَجُوزُ
 لَنَا^{١٢} إِخْيَاءُ حَقِّهِ بِشَهَادَةِ^{١٣} الزُّوْرِ إِذَا خُشِيَ^{١٤} ذَهَابُهُ؟

١ . في «بح، جت» ، والتهذيب، ج ٦ : «فنشهد» بدون همزة الاستفهام . وفي «بف» : «أفشهد» . وفي «ن» :
 «أفشهد» .

٢ . في «م» : «كلفناه» .

٣ . في «م» : «لأنعلم» . وفي «بن» والوافي والوسائل : «+ وأنه» .

٤ . في «بن» والوسائل : «فقال» .

٥ . في «ل» ، بن» والوسائل : «كلماً» .

٦ . في «بن» والوسائل : «به» .

وفي المرأة: قوله عليه السلام : لم تشهد عليه، الأظهر أنه استفهام إنكاري، ويحتمل أن يكون عليه السلام فرق بين ما إذا غاب
 الرجل وكان ماله في يد وارثه ولم يعلم ما أحدث وبين ما إذا خرج المال عن يده وصار في يد غيره، فيكون اليد
 اللاحقة أقوى. ولعل الأول أظهر، فيدل الخبر بجزأيه على جواز الشهادة بالاستصحاب. وحمله بعضهم على
 ما إذا لم يكن يظن خلافه، بل الشك أيضاً في محل الشك.

٧ . التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٢، ح ٦٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٧، ص ١٣١، ح ٧٥٢، بسنده عن
 معاوية بن وهب، إلى قوله: «أفشهد على هذا قال: نعم» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٤،
 ح ١٦٦٣٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٣٦، ح ٣٣٨٧٣.

٨ . في «بن» والتهذيب : - «حقه» .

٩ . في «ل» ، بن» والوسائل والفقهاء والتهذيب : «وله» .

١٠ . في التهذيب : «علي» .

١١ . في «ل» ، بن» ، بن» وحاشية «جت» والوسائل : «بشهادات» .

١٢ . في «ن» : «وأخشى» .

فَقَالَ: «لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِعِلَّةِ التَّدْلِيلِ»^٢.

١٤٥١٥/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ^٣، عَنْ سَعْدِ بْنِ

سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ مِنْ مَوَالِيكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِرَجُلٍ
مُخَالِفٍ يُرِيدُ أَنْ يَغْسِرَهُ وَيَخْبِسَهُ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ^٤ عِنْدَهُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لِفَرْعِيمِهِ
بَيِّنَةٌ: هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ لَهُ لِيُدْفَعَهُ^٥ عَنْ نَفْسِهِ حَتَّى يُيَسِّرَ اللَّهُ لَهُ؟ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ
الشُّهُودُ مِنْ مَوَالِيكَ قَدْ عَرَفُوا^٦ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ؟

قَالَ: «لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ، وَلَا يَنْوِي^٧ ظُلْمَهُ»^٨.

١. في «بف» جد، وحاشية «م» جت، والوافي والوسائل: «التدليس»، أي يدنس الناس بالإثم ويعينهم عليه بشهادة الزور، أو يصير متهماً عند الناس بذلك.

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦١، ح ٦٩٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٧٤، ح ٣٣٦٣، مرسلاً. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٨، ح ١٦٦٣٩، الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٣٧، ح ٣٣٨٧٥.

٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٦١، ح ٦٩٣، عن أحمد بن محمد بن خالد عن سعد بن سعد. والمذكور في بعض نسخه المعتمدة: «أحمد بن محمد عن محمد بن خالد» وهو الظاهر الموافق لما ورد في الطرق والأستاد. راجع: رجال التجاشي، ص ١٧٩، الرقم ٤٧٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٢١٧، الرقم ٣١٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٥٧ و ص ٣٦٨. فعليه ما ورد في «جد» من «أحمد بن محمد بن خالد» بدل «أحمد بن محمد عن محمد بن خالد» محزف بجواز النظر من «محمد» في «أحمد بن محمد» إلى «محمد» في «محمد بن خالد».

٤. في «بف» والوافي والتهذيب: «عن» بدل «قلت له».

٥. في «بف» والوافي والتهذيب: «وقد علم الله أنها ليست».

٦. في «بف» والتهذيب: «يدفعه».

٧. في «ع، ك، ل، ن، بن، جت» والوسائل: «عرفوه».

٨. في «بف» والمقول، ج ٢٤، ص ٢٣٤: «وقوله عليه السلام: لا يجوز، لعلة عليه السلام أجاب عن الثاني ليظهر منه الأول بطريق أولى. وقوله عليه السلام: «ولا ينوي» إما بالبناء للمجهول، أي لا ينوي الشهود ظلم المعسر؛ أو بالبناء للفاعل، ويكون ضمير الفاعل راجعاً إلى المعسر، أي لا ينوي المعسر ظلم صاحب الحق، بل ينوي الأداء عند اليسار. ويحتمل أن تكون الجملة حالية، أي إذا لم ينو الظلم أيضاً لا يجوز الشهادة؛ لأنه مخالف أو لذلك والإعصار معاً، وهو بعيد. ويحتمل إرجاع الضمير إلى جنس الشاهد، وهو أيضاً بعيد».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦١، ح ٦٩٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٢٨،

١١ - بَابُ شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ

١٤٥١٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ: مَتَى تَجُوزُ^٢ شَهَادَةُ الْغُلَامِ؟

فَقَالَ: إِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ.

قَالَ: قُلْتُ^٣: وَيَجُوزُ أُمْرُهُ؟

قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بِعَائِشَةَ وَهِيَ بِنْتُ^٤ عَشْرِ سِنِينَ، وَلَيْسَ يُدْخَلُ

بِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَكُونَ أَمْرًا، فَإِذَا كَانَ لِلْغُلَامِ عَشْرُ سِنِينَ، جَازَ أُمْرُهُ، وَجَازَتْ شَهَادَتُهُ^٥. ٣٨٩/٧

١٤٥١٧ / ٢. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: يَجُوزُ^٦ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ؟

قَالَ^٨: «نَعَمْ فِي الْقَتْلِ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي مِنْهُ»^٩.

١. ح ١٦٦١٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٣٩، ح ٣٣٨٧٨.

١. هكذا في «ع، ك، ل، ن، ي، ح، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «م» والمطبوع: «الخزاز»، وهو سهو، كما تقدم.

غير مزة، لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٧٥. ٢. في «ي، ح، جت»: «يجوز».

٣. في «ع، جت»: «وقلت». ٤. في الوافي: «ابنة».

٥. في الوافي: «وفي هذا الحديث ما لا يخفى فإن حكم الرجل والمرأة لا يجب أن يكون واحداً في كل شيء، ألا ترى إلى الأمر الذي جعل جامعاً، فإن صاحب العشر سنين من الرجال لا يتأتى منه النكاح غالباً؛ إلا أن الأمر فيه سهل لعدم اتصال الحديث بالمعصوم».

وفي المرأة: «ولعل ذكرهم لهذا القول المبني على القياس الباطل في إسماعيل لبيان عدم قابليته للإمامة».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٦٤٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٢، ح ١٦٥١٢؛ الوسائل،

ج ١، ص ٤٤٤، ح ٧٥، وفيه قطعة منه؛ وج ٢٧، ص ٣٤٤، ح ٣٣٨٩٠.

٧. في «ك، ل، م، ي، ح، بف، بن، جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «تجوز».

٨. في «بف» والوافي: «فقال».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٦٤٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تنزيه الأنبياء للسيد المرتضى، ٨.

١٤٥١٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ شَهَادَةِ الصَّبِيِّ؟^١

قَالَ: فَقَالَ: «لَا، إِلَّا فِي الْقَتْلِ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي»^٢.

١٤٥١٩ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «فِي الصَّبِيِّ يُشْهَدُ عَلَى الشَّهَادَةِ؟»

قَالَ: «إِنْ عَقَلَهُ حِينَ يَذْكُرُ أَنَّهُ حَقٌّ، جَازَتْ شَهَادَتُهُ»^٣.

١٤٥٢٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنْ شَهَادَةُ الصَّبِيِّانِ إِذَا

أَشْهَدُوهُمَا^٤ وَهُم صِغَارٌ، جَازَتْ إِذَا كَبُرُوا مَا لَمْ يَنْسُوْهُمَا»^٥.

١. ص ١٦٤؛ المقنعة، ص ٧٢٥، ح وفيهما من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٤، ح ٣٢٩٤؛ والفصول المختارة للمفيد، ص ٢٢٤. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٣، ح ١٦٥١٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٤٣، ح ٣٣٨٨٨.

٢. في «ن»: «الثاني». وفي «بح» و«التهذيب»: «+ منه».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٦٤٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٣، ح ١٦٥١٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٤٣، ح ٣٣٨٨٩.

٤. في التهذيب: - «قال».

٥. في «ن» والوسائل: «فقال».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٦٤٧، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٣، ح ١٦٥١٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٤٢، ح ٣٣٨٨٤.

٧. في «ن»، «بف»: «شهدوهم». وفي الفقيه و«التهذيب»، ح ٦٤٣: «شهدوا».

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥١، ح ٦٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢٥٠، صدر ح ٦٤٣، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤٥، صدر ح ٣٢٩٥؛ والجعفریات، ص ١٤٣، بسند آخر عن الصادق، عن أبياته، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٤، ح ١٦٥١٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٤٢، ح ٣٣٨٨٥.

١٤٥٢١ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

جَمِيلٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الصَّبِيِّ: هَلْ تَجُوزُ^١ شَهَادَتُهُ فِي الْقَتْلِ؟

قَالَ^٢: «يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي»^٣.

١٢ - بَابُ شَهَادَةِ الْمَمَالِكِ

١٤٥٢٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا بَأْسَ بِشَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ إِذَا

كَانَ عَدْلًا»^٤.

١٤٥٢٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ

١. في «ل، بن» والوسائل: - «هل».

٢. في «جد»: «يجوز».

٣. في «بح»: «فقال».

٤. في «ك، بف»، والتهذيب: + «منه».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٢، ح ٦٤٩، معلقاً عن سهل بن زياده الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٣، ح ١٦٥١٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٤٤، ح ٣٣٨٩١.

٦. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٢٣٧: «اختلف أصحابنا في قبول شهادة المملوك لاختلاف الأخبار على أقوال، فقيل: تقبل مطلقاً، ويظهر من المصنّف أنه المختار عنده. وقيل: لا تقبل مطلقاً، وهو قول ابن أبي عقيل وأكثر العامة. وقيل: تقبل مطلقاً إلا على مولا، وهو الأشهر بين أصحابنا. وقيل: إلا لمولا، وقيل بقبولها على مثله وعلى الكافر، وعدم قبولها على الحرّ المسلم، ذهب إليه ابن الجنيد. وقيل: تقبل إلا لمولا، وإليه ذهب أبو الصلاح. والمسألة في غاية الإشكال، وإن كان في الأول قوة، والله يعلم».

٧. الكافي، كتاب الشهادات، باب شهادة الواحد ويمين المدّعي، ضمن ح ١٤٥٠٦، عن علي بن إبراهيم... عن عبد الرحمن بن الحجّاج، عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٨، ح ٦٣٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥، ح ٤٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٣، ضمن ح ٧٤٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤، ضمن ح ١١٧، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ١١٠، ضمن ح ٣٤٢٨، بسند آخر عن أبي عن جعفر عليه السلام. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٥، ذيل ح ٣٢٩٥. الوافي، ج ١٦، ص ٩٦٧، ح ١٦٤٩٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٤٥، ح ٣٣٨٩٤.

سَعِيدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ، قَالَ^١: «إِذَا كَانَ عَدْلًا فَهُوَ جَائِزُ الشَّهَادَةِ، ٣٩٠/٧،
إِنَّ أَوَّلَ مَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ مَمْلُوكٌ فِي
شَهَادَةٍ، فَقَالَ: إِنْ أَقَمْتُ الشَّهَادَةَ تَخَوَّفْتُ عَلَى نَفْسِي، وَإِنْ كَتَمْتُهَا^٢ أَثِمْتُ بِرَبِّي، فَقَالَ:
هَاتِ شَهَادَتَكَ، أَمَا إِنَّا لَا نَجِيزُ شَهَادَةَ مَمْلُوكٍ بَعْدَكَ^٣».

١٤٥٢٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ
بُرَيْدٍ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ: تَجُوزُ^٥ شَهَادَتُهُ؟
قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ^٦ أَوَّلَ مَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ لُقْلَانُ^٧.

١٣- بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ وَمَا لَا يَجُوزُ

١٤٥٢٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ

١. في «بن» والوسائل: - «قال».

٢. في «بف»: «أكتهم».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام»: «إِنْ أَقَمْتُ الشَّهَادَةَ، أَيُّ مَنْ مَوْلَاهُ بِأَنْ يَكُونَ شَهَادَتُهُ عَلَى الْعَوْلَى فَلَذَا مَنَعَ عَمْرُ مِنْ قَبُولِ
شَهَادَةِ الْعَبْدِ لِمَا رَأَى أَنَّهُمْ يَخَافُونَ مِنْ مَوَالِيهِمْ فِي إِقَامَتِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ عليه السلام»: «ذَلِكَ» تَعْلِيلًا لِرَدِّ
عَمْرُ شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَوْفُهُ مِنْ عَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَرُدُّ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ، وَيَغْضَبُ مِنْ
شَهَادَتِهِمْ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ «ذَلِكَ» اسْتِشْهَادًا بِهَذِهِ الْقِصَّةِ الْمَشْهُورَةِ عَلَى أَنَّ عَمْرَ كَانَ يَرُدُّ شَهَادَةَ الْعَبْدِ».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٨، ح ٦٣٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٥، ح ٤١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. وراجع:
الفتاوى، ج ٣، ص ١٠٩، ح ٣٤٢٨؛ الوافي، ج ١٦، ص ٩٦٧، ح ١٦٥٠١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٤٥، ح ٣٣٨٩٦.

٥. هكذا في «ع»، ل، م، ن، ب، ج، د، هـ، وفي «بن» بالناء والياء معاً.

٦. في «بج»: «يجوز». وفي «بن» بالناء والياء معاً.

٧. في «بف» والوافي والتهذيب: «وإن».

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٨، ح ٦٣٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٦، ح ٤٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وراجع:
الفتاوى، ج ٣، ص ٤٥، ح ٣٢٩٥؛ الوافي، ج ١٦، ص ٩٦٧، ح ١٦٥٠٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٤٥، ح ٣٣٨٩٥.

وَمُحَمَّدِ بْنِ حُزْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: قُلْنَا^٢: أَوْ تَجُوزُ^٣ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْخَدْوِ؟

فَقَالَ^٤: «فِي الْقَتْلِ وَخَدِّهِ، إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا يَبْطُلُ^٥ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ^٦».

١٤٥٢٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ^٧ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ؟

فَقَالَ^٨: «تَجُوزُ^٩ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ، وَكَانَ عَلَيَّ عليه السلام يَقُولُ: لَا أُجِيرُهَا فِي الطَّلَاقِ».

قُلْتُ: تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجُلِ فِي الدِّينِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^{١٠}.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْقَابِلَةِ فِي الْوِلَادَةِ؟

قَالَ: «تَجُوزُ^{١١} شَهَادَةُ الْوَاحِدَةِ».

١. في حاشية «م» والوافي والتهذيب: «قَالَ». ٢. في «ن»: «قُلْتُ».

٣. في «ب»: «أُجِزُ». وفي الوافي: «تَجُوزُ» بدون همزة الاستفهام.

٤. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قَالَ».

٥. في حاشية «بف» والوافي والاستبصار: «لَا يَبْطُلُ».

٦. في المرأة: «حمله الشيخ في التهذيب على أَنَّ شهادتهنَّ تثبت الدم دون القود، وإليه ذهب أبو الصلاح كما عرفت. والمشهور عدم القبول». وانظر: التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٦، ذيل الحديث ٧١١.

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٦، ح ٧١١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٦، ح ٨٢، بسندهما عن ابن أبي عمير. راجع:

التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٥، ح ٧٠٩ و ٧١٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٤، ح ٧٧ و ٧٨؛ والجمعيات، ص ١١٨.

الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٨، ح ١٦٤٦٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥٠، ح ٣٣٩٠٩، و ج ٢٩، ص ١٣٨، ح ٣٥٣٣٣.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «هل تغيل» بدل

«عن». ٩. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «قَالَ».

١٠. في «ب»: «يُجُوزُ».

١١. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ٧٢٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩، ح ٩٥، بسندهما عن ابن أبي عمير. راجع:

التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٠، ح ٧٦٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥، ح ٧٩. والوافي، ج ١٦، ص ٩٥٢، ح ١٦٤٥٢.

الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥١، ح ٣٣٩١٠. ١٢. في «جت» بالتاء والياء معاً في الموضعين.

وَقَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ^١ فِي الْمُنْفُوسِ^٢، وَالْعَذْرَةِ^٣».

١٤٥٢٧ / ٣. وَحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ^٤ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ^٥:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الدِّينِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ^٦، يَخْلِفُ بِاللَّهِ

إِنَّ حَقَّهُ لَحَقٌّ^٧.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقهاء، ح ٣٣١٠ والتهذيب، ح ٧٢٣. وفي المطبوع: + «في الدين و».

٢. «المنفوس»: المولود. النهاية، ج ٥، ص ٩٥ (نفس).

٣. «العذرة»: البكارة. المصباح المنير، ص ٣٩٩ (عذر).

وفي الوافي: «الظاهر أنَّ شهادتهنَّ بالولادة والولد تشمل كلَّ ما يتعلَّق بهما، وبأبني بعضه صريحاً».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ٧٢٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩، ح ٩٥، بسندهما عن ابن أبي عمير: «الفقهاء، ج ٣، ص ٥٢، ح ٣٣١٠، معلقاً عن عبيد الله بن عليّ الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٠، ح ٧٢٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١، ح ١٠٣، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، وتمام الرواية: «القبالة تجوز شهادتها في الولد على قدر شهادة امرأة واحدة». فقه الرضا ﷺ، ص ٣٠٨، وتمام الرواية فيه: «يجوز شهادة القبالة وحدها». الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٢، ح ١٦٤٥٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥١، ح ٣٣٩١٠.

٥. كان هذا الخبر في المطبوع جزءاً من الحديث السابق. وعبارة «وحدَّثني...» من تنقُّع كلام الحلبي حول شهادة النساء.

٦. في «بف»: + «عنه».

٧. في «ع»: - «أخبره». في «ل، ن، بف»: - «أخبره أن رسول الله ﷺ».

٩. في الكافي، ح ١٤٥٠٨ والوسائل، ح ٣٣٧٥٤ والفقهاء، ح ٣٣٢١ والتهذيب، ح ٧٣٩ والاستبصار، ح ١٠٧: «مع يمين الطالب في الدين» بدل «في الدين مع يمين الطالب».

١٠. في حاشية «جت»: «ولحقه».

١١. الكافي، كتاب الشهادات، باب شهادة الواحد ويمين المدَّعي، ح ١٤٥٠٨، عن عليّ بن إبراهيم... عن الحلبي، عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أبيه ﷺ. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٢، ح ٧٣٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٢، ح ١٠٧، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم... عن الحلبي، عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أبيه ﷺ. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ٧٢٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩، ح ٩٥، بسندهما عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ٧٠١ و ص ٢٧١، ح ٧٣٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٢، ح ٦٩، بسند آخر عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أبيه ﷺ. والفقهاء، ج ٣، ص ٥٣، ح ٣٣١٥، معلقاً عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أبيه ﷺ، وتمام الرواية في الأربعة الأخيرة: «إنَّ رسول الله ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الدِّينِ وَلَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ». الفقهاء، ج ٣، ص ٥٥، ح ٣٣٢١، معلقاً عن

١٤٥٢٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي الرَّجْمِ؟
فَقَالَ: «إِذَا كَانَ^١ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَامْرَأَتَانِ، وَإِذَا كَانَ^٢ رَجُلَانِ وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ، لَمْ يَجْزْ^٣ فِي
الرَّجْمِ»^٤.

٣٩١/٧ ١٤٥٢٩ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ؟

فَقَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَخَذَهُنَّ عَلَى مَا لَا يَسْتَطِيعُ^٥ الرِّجَالُ يَنْظُرُونَ^٦ إِلَيْهِ،
وَتَجُوزُ^٧ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ، وَلَا تَجُوزُ^٨ فِي الطَّلَاقِ وَلَا فِي
الدِّمِّ غَيْرَ أَنَّهُمَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمَا فِي حَدِّ الزَّنى إِذَا كَانَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَامْرَأَتَانِ، وَلَا تَجُوزُ
شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَأَرْبَعِ نِسْوَةٍ»^٩.

٥. حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أبيه عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٢، ح ١٦٤٥٢؛ الوسائل،
ج ٢٧، ص ٣٥١، ح ٣٣٩١٠.

١. في «ل»: «كانت».

٢. في الوافي التهذيب والاستبصار: «فإذا».

٣. في «ك»، م، بع، جت، جد، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «لم تجز».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٤، ح ٧٠٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٣، ح ٧١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الفقيه،
ج ٤، ص ٢٥، ح ٤٩٩٣؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٦، ح ٨٠، بسندهما عن الحلبي، مع اختلاف يسير وزيادة في
آخره. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٧، ح ٧١٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٧، ح ٨٤، بسند آخر عن أبي عبد الله،
عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٦، ح ٧١٢؛ والاستبصار،
ج ٣، ص ٢٧، ح ٨٣، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره.
الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٧، ح ١٦٤٦٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥١، ح ٣٣٩١١.

٥. في «ن»، جت: «لم يستطع».

٦. في «ن»، والوسائل: «النظر».

٨. في «جد»: «ولا يجوز».

٧. في «بع»: «ويجوز».

٩. في «م»، المقول، ج ٢٤، ص ٢٣٩؛ والمشهور سماع شهادة ثلاثة رجال وامرأتين في الرجم، وشهادة رجلين

١٤٥٣٠ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ^١ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ

أَوْ فِي ^٢ رَجْمٍ؟

قَالَ ^٣: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّجَالُ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ، وَلَيْسَ

مَعَهُنَّ رَجُلٌ، وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي النِّكَاحِ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ، وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي

حَذِّ الزَّانِي إِذَا كَانَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَامْرَأَتَانِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَأَزْوَاجٍ نِسْوَةٍ فِي الزَّانِي

وَالرَّجْمِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي الطَّلَاقِ وَلَا فِي الدِّمِّ» ^٤.

• وأربع نساء في الزنى، فثبت الجلد دون الرجم وإن كان محصناً، واستدلوا بالأخبار، وهي مع كثرتها ليس فيها تصريح بثبوت الجلد برجلين وأربع نساء. والشيخ وجماعة استندوا في ثبوته إلى رواية عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام: قال: يجوز شهادة النساء في الحدود مع الرجال. وحيث انتفى الرجم بالأخبار الكثيرة ثبت الجلد، ولضعف المستند ذهب جماعة فهم الصدوقان وأبو الصلاح إلى عدم ثبوت الجلد أيضاً. كذا ذكره الشهيد الثاني، ولعله غفل عما رواه الصدوق والشيخ في الموثق كالصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سئل عن رجل محصن فجر بامرأة فشهد عليه ثلاثة رجال وامرأتان، قال: وجب عليه الرجم، فإن شهد عليه رجلان وأربع نساء فلا تجوز شهادتهم ولا يرمي، ولكنه يضرب الحدّ حدّ الزاني.

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٤، ح ٧٠٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٣، ح ٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. وراجع:

الكافي، كتاب الطلاق، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ح ١٠٦٦. الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٣، ح ١٦٤٥٣؛

الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥١، ح ٣٣٩١٢. ١. في «بف» - «له».

٢. في الوسائل: - «في». ٣. في «بف» والوافي: «فقال».

٤. في «بف»: «فيمن». ٥. في الوسائل: «لا تستطيع».

٦. في «بج»: «ويجوز». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٤، ح ٧٠٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٣، ح ٧٣، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن

بن محبوب. الفقيه، ج ٣، ص ٥١، ح ٣٣٠٩، بسنده عن محمد بن الفضيل، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب،

ج ٦، ص ٢٨١، ح ٧٧٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٥، ح ٨٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، إلى

١٤٥٣١ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^١،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ^٢: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْهَلَالِ، وَلَا فِي الطَّلَاقِ^٣.

وَقَالَ^٤: سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ: تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ؟

قَالَ: فَقَالَ^٥: نَعَمْ، فِي الْعُذْرَةِ وَالنِّفْسَاءِ^٦.

١٤٥٣٢ / ٨. يُونُسُ^٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، قَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْعُذْرَةِ، وَكُلِّ

١. قوله: «أن ينظروا إليه» مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب تفسير طلاق السنة والعدة....

ح ١٠٦٨٥. الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٣، ح ١٦٤٥٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥٢، ح ٣٣٩١٥.

١. هكذا في «ع، ل، ن، بح، بن، جت» والوسائل. وفي «م، جد» والمطبوع: «الخرزاز»، وهو سهو كما تقدم ذيل ح ٧٥.

٢. في «م، جد» - «قال».

٣. الكافي، كتاب الصيام، باب الأهلة والشهادة عليها، ح ٦٢٩٣، بسنده عن محمد بن مسلم. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ٧٢٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠، ح ٩٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩، صدر ح ٧٢٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠، صدر ح ٩٧، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب الأهلة والشهادة عليها، ح ٦٢٩٤؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٤٩٨، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ١٢٤، ح ١٩١٤، مراسلاً عن علي عليه السلام، مع زيادة في آخره، وفي كل المصادر إلى قوله: «في الهلال». الخصال، ص ٥٨٦، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الأمالي للصدوق، ص ٦٤٧، المجلس ٩٣، ضمن وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٢، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٩، ح ١٦٤٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥٣، ح ٣٣٩١٦.

٤. في «بف» والوافي: «قال» بدون الواو. ٥. في «ل، بف» والوافي: «وسألت».

٦. في «بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «فقال».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٠، ح ٧٢٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠، ح ٩٩، بسندهما عن محمد بن مسلم. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩، ذيل ح ٧٢٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠، ذيل ح ٩٧، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٩، ح ١٦٤٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥٣، ح ٣٣٩١٦.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى.

غَيْبٍ لَا يَزَاهُ الرَّجُلُ^١.

٩ / ١٤٥٣٣ . عَنْهُ^٢ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي رُؤْيَى الْهَلَالِ ، وَلَا تَجُوزُ فِي الرَّجْمِ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَأَرْبَعِ نِسْوَةٍ ، وَتَجُوزُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَأَمْرَاتَانِ^٣ . »
وَقَالَ : « تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَخَذَهُنَّ بِلَا رِجَالٍ فِي كُلِّ مَا لَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ النَّظَرُ إِلَيْهِ ، وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ وَخَذَهَا فِي الْمَنْفُوسِ^٤ . »^٥

١٠ / ١٤٥٣٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ ،

عَنْ زُرَّارَةَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ : تَجُوزُ فِي النِّكَاحِ ؟

قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ » .

قَالَ : « وَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام : تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الرَّجْمِ إِذَا كَانَ^٦ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ

١ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب . وفي «جت» والمطبوع والوافي : «الرجال» .

٢ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٧١ ، ح ٧٣٢ ، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام . النوادر للأشعري ، ص ٨٠ ، ذيل ح ١٧٨ ، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف

يسير . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٦٠ ، ح ١٦٤٧٥ : الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٣٥٣ ، ح ٣٣٩١٧ .

٣ . الضمير راجع إلى يونس المذكور في السند السابق .

٤ . في «ل» ، «ن» ، «بن» والوسائل : «ولا يجوز» .

٥ . في «ل» ، «م» ، «ن» ، «بح» ، «بن» ، «جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار : «ويجوز» .

٦ . في «بن» : «+ شهادة» .

٧ . في «ك» ، «ل» ، «م» ، «جد» : «وامراتين» .

٨ . في المرأة : «قوله عليه السلام : في المنفوس ، أي في ريع ميراث المستهل» .

٩ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٦٤ ، ح ٧٠٢ ؛ والاستبصار ، ج ٣ ، ص ٢٣ ، ح ٧٠ ، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن سنان . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٥٧ ، ح ١٦٤٦٧ : الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٣٥٣ ، ح ٣٣٩١٨ .

١٠ . في الوافي : «كانت (كانوا - خ ل)» .

٣٩٢/٧ وأَمْرَانِ، وَإِذَا كَانَ أَزْبَعُ نِسْوَةٍ وَرَجُلَانِ فَلَا تَجُوزُ^١ فِي^٢ الرَّجْمِ.

قُلْتُ: تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الدِّمِّ؟ قَالَ: لَا^٣.

١١/١٤٥٣٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ^٤، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ يَخْضُرُهَا الْمَوْتُ وَلَيْسَ عِنْدَهَا إِلَّا امْرَأَةٌ: أَتَجُوزُ شَهَادَتُهَا، أَمْ لَا تَجُوزُ؟

فَقَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْمَنْفُوسِ وَالْعَذْرَةِ^٦»^٧.

١٢/١٤٥٣٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِفْرَاهِيمَ الْخَارِجِيِّ^٨، قَالَ:

١. في «ع، ل، بن، جت، جد» والوافي والوسائل: «فلا يجوز».

٢. في «ع، ل، بن، جد» والوسائل: «في».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٥، ح ٧٠٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٤، ح ٧٤، معلقاً عن سهل بن زياد. وراجع: التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٦، ح ٧١٢؛ الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٥، ح ١٦٤٥٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥٤، ح ٣٣٩١٩.

٤. في «بن» والوسائل: «بن عثمان».

٥. في «ع، ل، بف، بن» والوسائل والتهذيب، ح ٧٢٢: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٦. في التهذيب، ح ٧٢٨ والاستبصار، ح ٩٤ و ١٠٠: «تجوز» بدون همزة الاستفهام.

٧. في المرأة: «ظاهره عدم جواز شهادة النساء في الوصية، ويمكن حمله على أنه لا تقبل شهادتها في تحقق الموت أو في سائر ما صدر عنها سوى الوصية».

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٩، ح ٧٢٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩، ح ٩٤، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٠، ح ٧٢٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠، ح ١٠٠، بسندهما عن أبان، عن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٠، ح ٧٣١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣١، ح ١٠٥، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٦٣، ح ١٦٤٨٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥٥، ح ٣٣٩٢٢.

٩. هكذا في «ن، بف». وفي «ع، ل»: «الخارقي». وفي «بن» وحاشية «بح» والوسائل: «الحارقي». وفي «ل، م، بح، جت، جد» والمطبوع: «الحارثي».

وما أئبناه هو الظاهر، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٢١٥٢، فلاحظ.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ وَيَشْهَدُوا عَلَيْهِ، وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي النِّكَاحِ، وَلَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ وَلَا فِي الدَّمِ، وَتَجُوزُ فِي حَدِّ الزَّانِي إِذَا كَانَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَامْرَأَتَانِ، وَلَا تَجُوزُ إِذَا كَانَ رَجُلَانِ وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي الرَّجْمِ».^٢

١٤٥٣٧ / ١٣. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٤، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَامِلَةٌ^٥، فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ غُلَامًا، ثُمَّ مَاتَ الْغُلَامُ بَعْدَ مَا وَقَعَ إِلَى^٦ الْأَرْضِ، فَشَهِدَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَبْلَتْهَا^٧ أَنَّهُ اسْتَهْلَ وَصَاحَ حِينَ وَقَعَ إِلَى^٨ الْأَرْضِ، ثُمَّ مَاتَ^٩؟

قَالَ: «عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَجِيزَ شَهَادَتَهَا فِي رُبْعِ مِيرَاثِ الْغُلَامِ».^{١٠}

١٤٥٣٨ / ١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ

سَيْرِ خَانَ:

١. في «ل، جد»: «ولا يجوز». ٢. في «ع، ك، ل»: «إن».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٥، ح ٧٠٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٤، ح ٧٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن

محبوب، عن إبراهيم الخارقي، الوافي، ج ١٦، ص ٩٥٣، ح ١٦٤٥٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥٢، ح ٣٣٩١٣.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

٥. في «جد»: «حاملة». ٦. في «بف» والوافي والكافي، ح ١٣٥٨٥: «على».

٧. في حاشية «ج»: «قبلته». وفي الوافي والفقهاء: «به».

٨. في الوافي والكافي، ح ١٣٥٨٥: «على».

٩. في «ن»: «ثم مات». وفي الكافي، ح ١٣٥٨٥ والتهذيب، ج ٩: «بعد ذلك». وفي الفقهاء: «بعده».

١٠. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث المستهل، ح ١٣٥٨٥، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعدة

من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ٧٢٠؛ والاستبصار،

ج ٣، ص ٢٩، ح ٩٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. وفي الفقهاء، ج ٣، ص ٥٣، ح ٣٣١٦؛

والتهذيب، ج ٩، ص ٣٩١، ح ١٣٩٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. راجع: الكافي، كتاب الموارث، باب

ميراث المستهل، ح ١٣٥٨٦؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٧١، ح ١٤١؛ الوافي، ج ١٦، ص ٩٦١، ح ١٦٤٧٩؛

الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥٢، ح ٣٣٩١٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَجِيزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْعِلَامِ صَاحٌ أُمٌّ^٢ لَمْ يَصِحْ^٣، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْظَرُ إِلَيْهِ الرَّجَالُ^٤ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ»^٥.

١٤ - بَابُ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ لِرَوْجِهَا وَالرَّوْجِ لِلْمَرْأَةِ

١ / ١٤٥٣٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^٦: «تَجُوزُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ^٧، وَالْمَرْأَةُ لِرَوْجِهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا غَيْرُهَا»^٨.

١. في «ب» والوافي والتهذيب والاستبصار: «في الصبي».

٢. في «بن، جت، جد» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «أو».

٣. في المرأة: «وقوله عليه السلام: صَاحٌ أُمٌّ يَصِحُّ، أي تجوز شهادتهن في أنه صَاحٌ فيورث أولم يصح فلا يورث، أو المراد أنهم إذا شهدوا بالحياة بعد الولادة يورث، سواء شهدوا بالصباح أم لا؛ إذ قد يحصل العلم بالحركة وغيرها أيضاً».

٤. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «الرجل».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ٧٢١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩، ح ٩٣، معلقاً عن سهل بن زياده الوافي، ج ١٦، ص ٩٦١، ح ١٦٤٧٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٥٤، ح ٣٣٩٢٠.

٦. في «بح» - «قال».

٧. في «جت» - «لزوجه».

٨. في الوافي: «+ وتجاوز شهادة الولد لوالده والوالد لولده والأخ لأخيه».

وفي امرأة العقول، ج ٢٤، ص ٢٤٣: «قال الشيخ في بعض كتبه باشتراط انضمام عدل آخر مع الوالد إذا شهد لولده أو عليه، وكذا في الأخ لأخيه وعليه، والزواج لامرأته وعليها، وكذا العكس، وتبعه ابن البرزج وابن حمزة، والمشهور عدم التقييد. وقوله عليه السلام: «إذا كان معها غيرها» لعل المعنى أن شهادتها إنما تحسب بشهادة واحد إذا كان معها غيرها».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٧، ح ٦٢٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبي المغراء، عن الحلبي. وفيه، ص ٢٤٧، ح ٦٢٩، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الفقيه، ج ٣، ص ٤١، ح ٣٢٨٥، بسند آخر، مع زيادة في أوله وآخره. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٠، وفي الأخيرين إلى قوله: «لامرأته» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٨٧، ح ١٦٥٣٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٦٦، ح ٣٣٩٦٠.

١٤٥٤٠ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ ، قَالَ :
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : « أَوْ قَالَ ^١ : سَأَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا - عَنِ الرَّجُلِ يَشْهَدُ لِامْرَأَتِهِ ؟
 قَالَ : « إِذَا كَانَ خَيْرًا جَازَتْ ^٢ شَهَادَتُهُ لِامْرَأَتِهِ ^٣ » . ^٤

١٥ - بَابُ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ وَشَهَادَةِ الْأَخِ لِأَخِيهِ

١٤٥٤١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ زُرْعَةَ ، عَنْ سَمَاعَةَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، قَالَ :
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ شَهَادَةِ الْوَلَدِ لِوَالِدِهِ ، وَالْوَالِدِ لِوَلَدِهِ ، وَالْأَخِ لِأَخِيهِ ؟
 قَالَ : فَقَالَ : « تَجُوزُ » ^٦ .

١٤٥٤٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنِ الْحَلْبِيِّ :
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ ، وَالْوَلَدِ لِوَالِدِهِ ، وَالْأَخِ
 لِأَخِيهِ ؟

١ . في التهذيب : « أَنَّهُ قَالَ » بدل « أَوْ قَالَ » .

٢ . في « ن » : « تَجُوزُ » .

٣ . في الوافي : « وَعَنِ الرَّجُلِ يَشْهَدُ لِأَخِيهِ أَوْ الْأَبِ يَشْهَدُ لِابْنِهِ أَوْ الْأَخِ لِأَخِيهِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ خَيْرًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ لِأَخِيهِ ، وَالْأَبِ لِابْنِهِ وَالْأَخُ لِأَخِيهِ » بدل « لَامْرَأَتِهِ » .

٤ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٤٧ ، ح ٦٢٨ ، معلقاً عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٤١ ، ح ٣٢٨٥ ، معلقاً عن الحسن بن محبوب ، مع زيادة . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٨٧ ، ح ١٦٥٣٩ ؛ الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٣٦٦ ، ح ٣٣٩٦١ .
 ٥ . في « د » ، جت : « يَجُوزُ » .

٦ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٤٨ ، ح ٦٣٢ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . وفيه ، ص ٢٤٧ ، صدر ح ٦٢٩ ، بسنده عن زرعة ، عن سماعة ، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام ، مع اختلاف يسير . فقه الرضا عليه السلام ، ص ٢٦٠ ، مع اختلاف يسير . راجع : التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٨٦ ، ح ٧٩٠ ؛ والجمعريات ، ص ١٤٣ . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٨٨ ، ح ١٦٥٤١ ؛ الوسائل ، ح ٢٧ ، ص ٣٦٨ ، ذيل ح ٣٣٩٦٥ .

فَقَالَ^١: «تَجُوزُ»^٢.

١٤٥٤٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِوَالِدِهِ، وَالْوَالِدِ لِوَلَدِهِ، وَالْأَخِ لِأَخِيهِ»^٣.

١٤٥٤٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - أَوْ قَالَ: سَأَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا - عَنِ الرَّجُلِ يَشْهَدُ لِأَبِيهِ، أَوِ الْأَبِ يَشْهَدُ لِابْنِهِ^٤، أَوِ الْأَخِ لِأَخِيهِ^٥؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، إِذَا كَانَ خَيْرًا جَازَتْ^٦ شَهَادَتُهُ لِأَبِيهِ، وَالْأَبِ لِابْنِهِ، وَالْأَخِ لِأَخِيهِ»^٧.

١. في «بح، نف، جد»: «قال: فقال».

٢. الوافي، ج ١٦، ص ٩٨٨، ح ١٦٥٤٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٦٨، ح ٣٣٩٦٥.

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٧، ح ٦٣٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبي المغراء، عن

الحلبي. الوافي، ج ١٦، ص ١٦٥٣٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٦٧، ح ٣٣٩٦٣.

٤. في «ك»: «سألت». وفي «ن»: «- سأله».

٥. في «ك»: «شهد ابنه». وفي الفقيه والتهذيب: «- أو الأب يشهد لابنه».

٦. في «ك»: «+ شهد».

٧. في «ك»: «جاءت». وفي الفقيه: «تقبل».

٨. قال الشهيد الثاني - ما خلاصته -: «ولا خلاف في قبول شهادة الأقرباء بعضهم لبعض إلا شهادة الولد على والده، فإن أكثر الأصحاب ذهبوا إلى عدم قبولها حتى نقل الشيخ في الخلاف عليه الإجماع، وقد خالف في ذلك المرتضى؛ لقوله تعالى: «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» وغيرهما من الآيات والأخبار، وإليه ذهب الشهيد في الدروس. وعلى الأول هل يتعدى الحكم إلى من علا من الآباء وسفل من الأولاد؟ وجهان. المسالك، ج ١٤، ص ١٩٤-١٩٥.

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٨، ح ٦٣١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ٤١، ح ٣٢٨٥، معلقاً عن

الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٩٨٧، ح ١٦٥٣٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٦٧، ح ٣٣٩٦٤.

١٦ - بَابُ شَهَادَةِ الشَّرِيكِ وَالْأَجِيرِ وَالْوَصِيِّ

١٤٥٤٥ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى؛

وَحُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

الْحَسَنِ الْمَيْمَنِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ ثَلَاثَةِ شُرَكَاءَ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى^١ وَاحِدٍ؟

قَالَ: «لَا تَجُوزُ^٢ شَهَادَتُهُمَا»^٣.

١٤٥٤٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ

بْنِ الصَّلْتِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ رِفْقَةٍ كَانُوا فِي طَرِيقٍ، فَقُطِعَ عَلَيْهِمُ الطَّرِيقُ،

فَأَخَذُوا^٥ اللُّصُوصَ، فَشَهِدَ^٦ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ؟

قَالَ: «لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِلَّا بِإِفْزَازٍ مِنْ^٧ اللُّصُوصِ، أَوْ شَهَادَةٍ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَيْهِمْ^٨»^٩.

١. في «ع، ك، ل، بح، بن، جت» والوسائل: «عن».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «لا يجوز». وفي «بح» بالناء والياء معاً.

٣. الوافي، ج ١٦، ص ٩٩١، ح ١٦٥٤٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٦٩، ح ٣٣٩٦٩.

٤. في «ك، ل، بح، بن، جت» وحاشية «م، بف، جت» والوسائل: «أحمد بن محمد عن الحسين». وفي «ع، ن»: «أحمد بن محمد بن الحسين». ولا نعرف في هذه الطبقة من يعنون بهذا العنوان.

هذا، وقد ورد في الكافي، ح ٧٢٥ رواية محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن أسباط.

٥. في «بن» والوسائل: «وأخذوا». وفي الوافي والفقهاء: «فأخذ».

٦. في «ك»: «وشهده».

٧. في «ن»: «- من».

٨. في الوافي: ينبغي تخصيص الحكم بما إذا كان المشهود به مآكان لهم فيه شركة.

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٦، ح ٦٢٥، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٣، ص ٤٠، ح ٣٢٨٣، معلقاً عن علي بن أسباط. الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٢، ح ١٦٥٥٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٦٩، ح ٣٣٩٧٠.

١٤٥٤٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ:

كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام: هَلْ تَقْبَلُ^١ شَهَادَةَ الْوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَعَ شَاهِدٍ آخَرَ عَدْلٍ؟ فَوَقَّعَ عليه السلام: «إِذَا شَهِدَ مَعَهُ^٢ آخَرَ عَدْلٍ^٣، فَعَلَى الْمُدَّعِي يَمِينٌ».

وَكَتَبَ^٤: أَيْ جُوزَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَشْهَدَ لِوَارِثِ الْمَيِّتِ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا^٥ بِحَقِّ لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ أَوْ عَلَى^٦ غَيْرِهِ^٧ وَهُوَ الْقَابِضُ^٨ لِلْوَارِثِ الصَّغِيرِ^٩، وَلَيْسَ لِلْكَبِيرِ^{١٠} بِقَابِضٍ؟ فَوَقَّعَ عليه السلام: «نَعَمْ»^{١١}، يَنْبَغِي^{١٢} لِلْوَصِيِّ أَنْ يَشْهَدَ بِالْحَقِّ وَلَا يَكْتُمُ الشَّهَادَةَ». وَكَتَبَ^{١٣}: أَوْ تَقْبَلُ شَهَادَةَ الْوَصِيِّ عَلَى الْمَيِّتِ^{١٤} مَعَ شَاهِدٍ^{١٥} آخَرَ عَدْلٍ؟ فَوَقَّعَ عليه السلام: «نَعَمْ، مِنْ بَعْدِ يَمِينٍ»^{١٦}.

١. في «جد»: «يقبل».

٢. في «ن»: «+» «رجل».

٣. في «بح»: «-» «عدل».

٤. في الوافي والوسائل: «+» «إليه».

٥. هكذا في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بح»، «بن»، وحاشية «جت» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صغير أو كبير».

٦. في الوافي: «-» «على».

٧. في الوسائل: «-» «بحق له على الميت أو على غيره».

٨. في «ن»: «القابض» في الموضعين.

٩. في الوسائل: «لصغير» بدل «للوارث الصغير».

١٠. في الوافي: «لكبير».

١١. في «بف»: «-» «نعم».

١٢. في «ن»: «فيه فينبغي» بدل «ينبغي». وفي الوسائل والفقهاء: «وينبغي».

١٣. في الفقهاء: «+» «إليه».

١٤. في الوافي والفقهاء: «+» «بدن».

١٥. في «ن، جت»: «شهادة».

١٦. في الوافي: «إنما أوجب اليمين في المسألة الأخيرة لأن الدعوى على الميت، وأما في المسألة الأولى فلعله للاستظهار الاحتياط لمكان التهمة. ويحتمل سقوط لفظة: «وإلا» بين قوله: «معه آخر عدل» وقوله: «فعلى المدعي».

١٧. الفقيه، ج ٣، ص ٧٣، ح ٣٣٦٢، معلقاً عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام: «التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٧، ح ٦٦٦، معلقاً عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٩٨٩، ح ١٦٥٤٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٧١، ح ٣٣٩٧٣».

٤ / ١٤٥٤٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^١ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ النَّعْمَرِيِّ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢ ، قَالَ : « كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٣ لَا يُجِزُ شَهَادَةُ الْأَجِيرِ^٤ » .

١٧ - بَابُ مَا يَرُدُّ مِنَ الشُّهُودِ

١ / ١٤٥٤٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ ، قَالَ :
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦ : مَا يَرُدُّ مِنَ الشُّهُودِ؟ قَالَ : فَقَالَ^٧ : « الظَّنِّينَ^٨ وَالْمُتَّهَمَ^٩ » .
قَالَ : قُلْتُ : فَالْقَاسِقُ وَالْحَائِنُ؟ قَالَ : « ذَلِكَ^{١٠} يَدْخُلُ فِي الظَّنِّينَ^{١١} » .

١ . في الاستبصار : « أحمد بن الحسن بن علي بن فضال » .

٢ . في «ك» : - «لا» .

٣ . التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٦، ح ٦٢٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١، ح ٦٢، معلقاً عن محمد بن يحيى . فقه الرضا^{عليه السلام}، ص ٢٦٠، مع اختلاف يسير . راجع : الفقيه، ج ٣، ص ٤٤، ح ٣٢٩٢؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٥٨، ح ٦٧٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢١، ح ٦٢ . الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٢، ح ١٦٥٥١؛ الوسائل، ح ٢٧، ص ٣٧٢، ح ٣٣٩٧٥ .

٤ . ورد الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٢، ح ٦٠١، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى . لكن لم ترد عبارة «عن أبيه» في بعض نسخه المعتمدة، وهو الصواب .

٥ . في «بف» : - «وقال» .

٦ . قال ابن الأثير : «فيه» لا تجوز شهادة ظنين، أي متهم في دينه، فعيل بمعنى مفعول، من الظن : التهمة . النهاية، ج ٣، ص ١٦٣ (ظنن) .

٧ . في الفقيه : + «والخصم» .

٨ . في «بج» : «ذاك» .

٩ . التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٢، ح ٦٠١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى، عن يونس . الفقيه، ج ٣، ص ٤٠، ح ٣٢٨١، بسند آخر . النوادر للأشعري، ص ١٦٠، صدر ح ٤١١، بسند آخر عن أبي جعفر^{عليه السلام} عن رسول الله^{صلى الله عليه وآله} إلى قوله : «والمُتَّهَم» . وفيه، ص ١٥٩، ح ٤٠٧، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم^{عليه السلام}، وتام الرواية فيه : «ويرد في الشهادة الظنين والمتهم» . راجع : التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٢،

١٤٥٥٠ / ٢ . عَنْهُ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الَّذِي يَزُدُّ مِنَ الشُّهُودِ؟

فَقَالَ^٢: «الظَّالِمِينَ وَالْخَصْمَ».

قَالَ: قُلْتُ: فَالْفَاسِقُ وَالْخَائِنُ؟ قَالَ: فَقَالَ^٣: «كُلُّ هَذَا يَدْخُلُ فِي الظَّالِمِينَ»^٤.

١٤٥٥١ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ^٥، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَمَّا^٦ يَزُدُّ مِنَ الشُّهُودِ؟ فَقَالَ: «الظَّالِمِينَ وَالْمُتَّهَمَ

وَالْخَصْمَ»^٧.

قَالَ: قُلْتُ: فَالْفَاسِقُ وَالْخَائِنُ؟ قَالَ: «كُلُّ هَذَا يَدْخُلُ فِي الظَّالِمِينَ»^٨.

١٤٥٥٢ / ٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ

أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. ح ٥٩٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤، ح ٢٨؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٠٨، ح ٣. الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٥.

ح ١٦٥٥٤؛ والوسائل، ج ٢٧، ص ٣٧٣، ح ٣٣٩٧٧.

١. الضمير راجع إلى يونس بن عبد الرحمن المذكور في السند السابق.

٢. في «ك، ل، بن»: «قال».

٣. في «بف»:- «فقال».

٤. في «مؤلة العقول»، ج ٢٤، ص ٢٤٨: «حمل الخصم على من يكون له عداوة دنيوية فلا تقبل إذا شهد على خصمه، وإذا شهد له قبل إذا لم يمنع خصومته عدالته بأن لا يتضمن فسقاً كما هو المشهور بين الأصحاب».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٢، ح ٦٠٢، وفيه أيضاً هكذا: «عنه، عن عبد الله بن مسكان...» الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٥، ح ١٦٥٥٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٧٣، ح ٣٣٩٧٨.

٦. في «بن» والوسائل: «صفوان بن يحيى». في الوافي: «عن الذي» بدل «عماً».

٨. في الوافي: «عطف الخصم على المتهم من قبيل عطف الخاص على العام».

٩. في «بف» والوافي: «فالفاسق».

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٢، ح ٥٩٨، بسنده عن شعيب. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٠، ح ٣٢٨٢. الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٦، ح ١٦٥٥٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٧٣، ح ٣٣٩٧٩.

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ وَلَدِ الزُّنَى: أَمْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ؟ فَقَالَ: «لَا».

فَقُلْتُ: إِنَّ الْحَكَمَ بِنِ عُنَيْبَةَ يَزْعُمُ أَنَّهَا تَجُوزُ.

قَالَ^١: «اللَّهُمَّ لَا تَغْفِرْ^٢ ذَنْبَهُ مَا قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِلْحَكَمِ بِنِ عُنَيْبَةَ^٣: «وَإِنَّهُ لَيَذْكُرُ

لَكَ وَلِقَوْمِكَ»^٤».

٥ / ١٤٥٥٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ^٦، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَقْبِلُ^٧ شَهَادَةَ فَاسِقٍ^٨، إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ»^٩.

١. في «ب» والوافي والوسائل: «فقال».

٢. في البصائر: «+ له».

٣. في «ب» والوسائل: «- بن عتيبة».

٤. الزخرف (٤٣): ٤٤.

وفي الكافي، ح ١٠٥١ ورجال الكشي والبصائر: «لقومك (البصائر: لقومك وسوف تسألون) فليذهب الحكم يميناً وشمالاً، فوالله لا يؤخذ (رجال الكشي والبصائر: يوجد) والعلم إلا من (رجال الكشي: في) أهل بيت نزل عليهم جبرئيل عليه السلام».

٥. الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّه ليس شيء من الحقّ في...، ح ١٠٥١؛ التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٤، ح ٦١٠، إلى قوله: «اللَّهُمَّ لَا تَغْفِرْ ذَنْبَهُ»؛ رجال الكشي، ص ٢٠٩، ح ٣٧٠؛ بصائر الدرجات، ص ٩، ح ٣، وفي كلّ المصادر بسند آخر عن أبان بن عثمان. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠١، ح ١٦٥٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٧٤، ح ٣٣٩٨٣.

٦. في الوسائل: «القاسم بن محمد». والمتكرّر في الأسناد رواية الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جرّاح المدائني. والظاهر أنّ في سندنا هذا اختلافاً وهو سقوط الوساطة بين الحسين بن سعيد وبين القاسم بن سليمان، كما أنّ في سند الوسائل خللاً بتبديل القاسم بن سليمان بـ «القاسم بن محمد». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٤٩-٣٥٠.

ويؤكد ذلك ورود الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٢، ح ٦٠٠، عن الحسين بن سعيد - وقد عبّر عنه بالضمير - عن النضر عن القاسم بن سليمان عن جرّاح المدائني.

٧. في «ك»: «لا يقبل». وفي حاشية «م»: «لا تقبل».

٨. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي. وفي «م» والمطبوع والوسائل: «الفاسق».

٩. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠، ح ٣٣٠٦؛ بسند آخر عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٧، ح ١٦٥٦١؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٨٦، ح ٢٩٣٤٥.

١٤٥٥٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ^١، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ
الْخَرَّازِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ وَلَدِ الزَّانِي»^٣.

١٤٥٥٥ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - كَانَ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ

فَحَّاشٍ، وَلَا ذِي مَخْزِيَةٍ^٤ فِي الدِّينِ»^٥.

١٤٥٥٦ / ٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّازَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

١. في «ك، ل، م، ن، يح» -: «عن يونس». وهو سهو؛ لما ورد في بعض الأسناد من رواية محمد بن عيسى عن

يونس [بن عبد الرحمن] عن أبي أيوب الخزاز، ولعدم ثبوت رواية محمد بن عيسى - وهو ابن عبيد - عن أبي

أيوب الخزاز. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٩٠، و ص ٣٢٤.

٢. هكذا في «ع، ك، ن، يح، جت» والوسائل. وفي «ل، م، بف، بن، جد» والمطبوع: «الخرزاز». وهو سهو، ضد:

تقدم ذيل ح ٧٥.

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٤، ح ٦١٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢٤٤، ح ٦١٢، بسند آخر، مع:

اختلاف يسير وزيادة. وفي مسائل علي بن جعفر عليه السلام، ص ١٩١؛ و قرب الإسناد، ص ٢٩٨، ح ١١٧١، بسند آخر

عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٤٨، ح ٢٨، عن عبد الله الحلبي.

من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. النواذر للأشعري، ص ١٥٩، ضمن ح ٤٠٩، مراسلاً من دون التصريح

باسم المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٤، ح ٦١١، الوافي، ج ١٦،

ص ١٠٠٢، ح ١٦٥٧٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٧٥، ح ٣٣٩٨٥.

٤. في «بن» والوسائل: «+ قال».

٥. قال الفيروزآبادي: «خزي، كرضي، خزيأ، بالكسر، وخزئ: وقع في بلية وشهرة فذل بذلك». القاموس

المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٩ (خزي).

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: ذي مخزية، كالمحدود قبل توبته وولد الزنى والفاسق».

٦. في الفقيه: «ذي شحناء أو ذي مخزية» بدل «فحاش ولا ذي مخزية».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٣، ح ٦٠٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣، ح ٣٢٨٨، بسند آخر عن

الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٨، ح ١٦٥٦٢؛ الوسائل، ج ٢٧،

ص ٣٧٧، ح ٣٣٩٩٣.

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ أَرْبَعَةَ شَهِدُوا عِنْدِي عَلَى رَجُلٍ بِالزُّنَى^١ وَفِيهِمْ وَلَدٌ زَنَى^٢، لَخَذَدْتُهِمْ جَمِيعاً؛ لِأَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَلَا يَوْمُ النَّاسِ»^٣.

١٤٥٥٧ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ النُّمَيْرِيِّ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ صَاحِبِ النَّزْدِ وَالْأَرْبَعَةِ عَشَرَ وَصَاحِبِ الشَّاهِنِينَ^٤، يَقُولُ: لَا وَاللَّهِ، وَبَتَّى وَاللَّهِ، مَاتَ وَاللَّهِ شَاةً، وَقَتِلَ وَاللَّهِ شَاةً، وَمَا مَاتَ وَمَا قُتِلَ»^٥.

١٤٥٥٨ / ١٠. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ^٦، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^٧: «.....»

١. في «بن»: «بالزنى على رجل» بدل «على رجل بالزنى».
٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «جت» والمطبوع: «الزنى».
٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٤، ح ٦١٤، معلقاً عن محمد بن يحيى. وراجع: مسائل علي بن جعفر عليه السلام، ص ١٩١. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠٢، ح ١٦٥٧٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٧٦، ح ٣٣٩٨٦.
٤. في «ن، ب، ي»: «لا يقبل». وفي «ف»: «لا تجوز».
٥. في الوافي: «أريد بصاحب الشاهين اللاعب بالشرنج».
٦. في «ل»: «ولا لله».
٧. في «ع، ك، ل، ب، بن، جد»، وحاشية «جت» والوافي والتهذيب: «ولا قتل». وفي الفقيه، ح ٣٢٩١: «مات والله شاهه، وقتل والله شاهه، والله تعالى ذكره - شاهه، ما مات ولا قتل».
- وفي المرأة: «وقوله عليه السلام: مات والله شاه، أي مع أنه يقامر يحلف، وقد نهى الله عنه، وكذا يكذب وهو قبيح. ولعل هذه الوجوه الاستحسانية إنما أوردت إلزاماً على العامة لا اعتنائهم بها في المسائل الشرعية، وإلا فالمجاز ليس بكذب. وفي الفقيه: «والله تعالى ذكره شاهه، ما مات ولا قتل» ولا يبعد أن يكون الصدوق فسر الخبر بذلك فراراً عما ذكرنا، مع أنه لا ينفع كما لا يخفى».
٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٣، ح ٦٠٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٣، ح ٣٢٩١، معلقاً عن العلاء بن سيابة. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٠، ح ٣٢٨٢؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٠. الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٨، ح ١٦٥٦٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٠، ح ٣٤٠٠٢.
٩. ورد الخبر في الفقيه، ج ٣، ص ٤٦، ح ٣٣٩٧، عن محمد بن أبي عمير عن العلاء بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام. فالمراد من «بهذا الإسناد» هو كل سند الخبر المتقدم.
١٠. في الوافي عن بعض النسخ: «أبي عبد الله». في «ن»: «يقول».

«لَا تُقْبَلُ^١ شَهَادَةُ سَابِقِ الْحَاجِّ؛ لِأَنَّهُ^٢ قَتَلَ رَاجِلَتَهُ^٣، وَأَفْنَى زَادَهُ^٤، وَأَتَعَبَ نَفْسَهُ، وَاسْتَخَفَّ بِصَلَاتِهِ».

قُلْتُ: فَالْمَكَارِي وَالْجَمَالَ وَالْمَلَأَخْ؟

قَالَ: فَقَالَ: «وَمَا بَأْسُ بِهِمْ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِذَا كَانُوا صَلَحَاءَ»^٥.

١٤٥٥٩ / ١١. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ^٦، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «لَا يُصَلِّي^٨ خَلْفَ مَنْ يَبْتَنِي

عَلَى الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ الْأُخْرَى^٩، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ»^{١٠}.

١٤٥٦٠ / ١٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

١. في «ك»: «لا يقبل».

٢. في «ك، ل، ن، يح، يف، جت» والوافي والفتحية: «إنه» بدون اللام.

٣. في «ع، ك»: «راجلته».

٤. في مرآة العقول: «قوله^١: «سابق الحاج» قال الوالد العلامة: في بعض النسخ بالياء الموحدة، وفي بعضها بالمشة من تحت، وروى الصدوق والبرقي في القوي عن الوليد بن صبيح: أنه قال لأبي عبد الله^٢: إن أبا حنيفة رأى هلال ذي الحجة بالقادسية، وشهد معنا عرفة، فقال: «ما لهذا صلاة ما لهذا صلاة». وروى الكشي في الصحيح عن عبد الله بن عثمان، قال: ذكر عند الصادق^٣ أبو حنيفة السابق، وأنه يسير في أربعة عشر، فقال: «لا صلاة له». فلو كان بالموحدة فالظاهر أنه كان يذهب بالحاج قبل القافلة، وبالمئة كان يذهب بالمتخلفين بهذه السرعة، والذم بالأول أنسب، وذكروا أيضاً أنه ثقة، فلعنه بمعنى عدم الكذب، أو لم يصل إلى النجاشي هذه الأخبار».

قوله^٤: «وأفنى زاده» إفاء الزاد لأنهم كثيراً ما يطرحونه في الطريق للحنفة، والاستخفاف بالصلاة لأنهم كانوا يصلون على الراحلة».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٣، ح ٦٠٥، معلقاً عن الكليني. الفتية، ج ٣، ص ٤٦، ح ٣٢٩٧، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، عن العلاء بن سيابة، عن أبي عبد الله، عن أبي جعفر^٦، الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٩، ح ١٦٥٦٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨١، ح ٣٤٠٠٣. ٦. إشارة إلى سند الحديث التاسع.

٧. في «يف» والوافي: «لا تصلوا». ٨. في الفتية: «والصلاة بالناس أجرة».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٣، ح ٦٠٦، معلقاً عن الكليني. الفتية، ج ٣، ص ٤٣، ح ٣٢٩٠، معلقاً عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر^{١٠}، الوافي، ج ١٦، ص ٩٩٩، ح ١٦٥٦٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٧٧، ح ٣٣٩٩٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لَمْ يَكُنْ يُجِيزُ شَهَادَةَ سَابِقِ الْحَاجِّ»^١.
 ١٣ / ١٤٥٦١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ
 حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ^٢، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله شَهَادَةَ السَّائِلِ الَّذِي يَسْأَلُ فِي كَفِّهِ».
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ^٣ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ رِضْيِي، وَإِنْ
 مَنَعَ سَخِطَ»^٤.

٣٩٧/٧ ١٤٥٦٢ / ١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:
 عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّائِلِ الَّذِي يَسْأَلُ فِي كَفِّهِ^٥: هَلْ تُقْبَلُ
 شَهَادَتُهُ؟ فَقَالَ: «كَانَ أَبِي عليه السلام لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ إِذَا سَأَلَ فِي كَفِّهِ»^٦.

١٨- بَابُ شَهَادَةِ الْقَاضِيِ وَالْمَحْدُودِ

- ١٤٥٦٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ
 ١. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٣، ح ٦٠٧، معلقاً عن سهل بن زياد. الجعفریات، ص ١٤٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام، وتام الرواية فيه: «أَنْ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ لَا يُجِيزُ سَائِقَ الْحَاجِّ». الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠٠، ح ١٦٥٦٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨١، ح ٣٤٠٠٤.
 ٢. لم يثبت رواية حماد بن عثمان عن حريز، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٣٤٢ و ٧٠٠٠. والمتكرّر في الأسناد رواية حماد بن عيسى عن حريز [بن عبد الله]. والظاهر أَنَّ حماد بن عثمان في السند محزّف من حماد بن عيسى.
 ٣. في حاشية «جت»: «ولا يؤتمن».
 ٤. في «جت»: «ذلك» بدون الواو.
 ٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٣، ح ٦٠٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠١، ح ١٦٥٧٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٢، ح ٣٤٠٠٦.
 ٦. في الوسائل: «بكفّه».
 ٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٤، ح ٦٠٩، معلقاً عن محمد بن يحيى. قرب الإسناد، ص ٢٩٨، ح ١١٧٢، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠١، ح ١٦٥٧١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٢، ح ٣٤٠٠٥.

مُحَمَّدُ بْنُ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقَادِفِ بَعْدَ مَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ: مَا تَوْبَتُهُ؟

قَالَ: «يُكَذِّبُ نَفْسَهُ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ وَتَابَ، أُتَقَبِلَ شَهَادَتُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^٢

١٤٥٦٤ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ وَحَمَّادٍ،

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَغْذِفُ الرَّجُلَ فَيُجْلِدُهُ حَدًّا، ثُمَّ يَتُوبُ، وَلَا يَعْلَمُ

مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا: أَتَجُوزُ^٦ شَهَادَتُهُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، مَا يَقَالُ عِنْدَكُمْ؟».

قُلْتُ: يَقُولُونَ: تَوْبَتُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، وَلَا تُقَبَّلُ شَهَادَتُهُ أَبَدًا^٧.

فَقَالَ: «بِئْسَ مَا قَالُوا، كَانَ أَبِي يَقُولُ: إِذَا تَابَ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا^٨،

١. في «ل»: «تقبل» من دون همزة الاستفهام.

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٥، ح ٦١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد: الاستبصار، ج ٣، ص ٣٦، ح ١٢٠، معلقاً عن

أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٦، ح ٦٢١؛

والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧، ح ١٢٦، بسندهما عن محمد بن الفضيل، عن الكناني، من قوله: «أرأيت إن أكذب

نفسه» مع اختلاف يسير. النوار للأشعري، ص ١٤٤، ح ٣٧٠، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام،

مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠٣، ح ١٦٥٧٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٣، ح ٣٤٠٠٨.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٤. ورد الخبر في التهذيب عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن حماد، عن القاسم بن سليمان. وهو

سهو ظاهر؛ فإن النضر بن سويد روى كتاب القاسم بن سليمان وتكررت روايته عنه في الأسناد مباشرة.

راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٤، الرقم ٨٥٨؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٧٢، الرقم ٥٨٠؛ معجم رجال

الحديث، ج ١٩، ص ٣٨٤-٣٨٥.

٥. في «جد»: «ويجلد».

٦. في «ك، ن، بن»: «تجوز» من دون همزة الاستفهام.

٨. في «ع، ك، م، بن، جت، جد»: «خير».

٧. في «وج»: «-أبدأ».

جَازَتْ شَهَادَتُهُ^١.

١٤٥٦٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام شَهِدَ عِنْدَهُ رَجُلٌ وَقَدْ قُطِعَتْ يَدُهُ^٢ وَرَجُلُهُ شَهَادَةٌ^٣، فَأَجَازَ شَهَادَتَهُ، وَقَدْ كَانَ تَابَ وَعَرِفْتُ^٤ تَوْبَتَهُ^٥».

١٤٥٦٦ / ٤. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

«قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لَيْسَ يُصِيبُ أَحَدٌ حَدًّا فَيَقَامَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَتَوَبُّ إِلَّا جَازَتْ

شَهَادَتُهُ^٦».

١٤٥٦٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغْضِ

أَصْحَابِهِ:

١. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٦، ح ٦٢٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن حماد، عن القاسم بن سليمان؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٧، ح ١٢٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠٤، ح ١٦٥٨١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٣، ح ٣٤٠٠٩.

٢. في «بف»: «يداه».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «بشهادة».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والفقهاء والاستبصار. وفي المطبوع: «و[قد] عرفت» بدل «وعرفت».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٥، ح ٦١٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧، ح ١٢٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٥١، ح ٣٣٠٨، معلقاً عن إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠٥، ح ١٦٥٨٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٥، ح ٣٤٠١٥.

٦. في التهذيب، ح ٧٨٦؛ والاستبصار، ح ١٢٧: «وإلا القاذف؛ فإنه لا تقبل شهادته، إن توبته فيما كان (الاستبصار: -) كان) بينه وبين الله تعالى».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٥، ح ٦١٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧، ح ١٢٤، وفيهما أيضاً هكذا: «وبهذا الإسناد قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام...». وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٤، ح ٧٨٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧، ح ١٢٧، معلقاً عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠٥، ح ١٦٥٨٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٤، ح ٣٤٠١٠؛ وص ٣٨٥، ح ٣٤٠١٦.

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام ^١، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ ^٢الَّذِي يَغْذِفُ الْمُخَصَّنَاتِ: تُقْبَلُ ^٣شَهَادَتُهُ بَعْدَ
الْحَدِّ إِذَا تَابَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: وَمَا تَوْبَتُهُ؟

قَالَ: «يَجِيءُ، وَيَكْذِبُ ^٤نَفْسَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَيَقُولُ: قَدْ افْتَرَيْتُ عَلَى فَلَانَةٍ، وَيَتَوَبُّ
مِمَّا قَالَ ^٥». ^٦

١٤٥٦٨ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ سَيَّانٍ،
قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَحْدُودِ: إِنْ ^٧تَابَ تُقْبَلُ ^٨شَهَادَتُهُ؟ ٣٩٨/٧

فَقَالَ: «إِذَا تَابَ، وَتَوْبَتُهُ أَنْ يَرْجِعَ مِمَّا قَالَ، وَيَكْذِبَ نَفْسَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَعِنْدَ
الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا فَعَلَ فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ^٩».

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «أبي عبد
الله عليه السلام بدل «أحدهما عليه السلام».

٢. في التهذيب: «+ الرجل».

٣. في «ن»: «يقبل». وفي «ج»: «أقبل».

٤. في «ع، ك، بح، بف، جد» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فيكذب».

٥. في الوافي: «إن قيل: أرايت إن كان صادقاً فيما رماه به فهل يجوز له أن يكذب نفسه، مع أنه بصير بذلك
كاذباً؟ قلنا: نعم يجوز له تكذيب نفسه وإن كان صادقاً فيه؛ بل يجب لأن توبته لا تتم إلا بذلك، وذلك لأن
صدقه بالرمي كذب عند الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُوتِيكَ عَنْ اللَّهِ هُمْ الْكَذِبُونَ﴾
[النور (٢٤): ١٣]».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٥، ح ٦١٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦، ح ١٢٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي،
ج ١٦، ص ١٠٠٤، ح ١٦٥٨٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٤، ح ٣٤٠١١.

٧. في «بف، بن» والوسائل: «إذا».

٨. في «بن» والوسائل والتهذيب: «أقبل».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٥، ح ٦١٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦، ح ١٢١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى.
الوافي، ج ١٦، ص ١٠٠٣، ح ١٦٥٧٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٥، ح ٣٤٠١٤.

١٩ - بَابُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمِلَلِ

١٤٥٦٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

رَبَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْمِلَلِ^١، وَلَا

تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ^٢ عَلَى الْمُسْلِمِينَ»^٣.

١٤٥٧٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ^٤، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ

سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمِلَّةِ^٥؟

قَالَ: فَقَالَ^٦: «لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى أَهْلِ مِلَّتِهِمْ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ^٧ غَيْرَهُمْ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ

عَلَى الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ^٨ ذَهَابُ حَقِّ أَحَدٍ^٩»^{١٠}.

١ . في الوافي عن بعض النسخ: «أهل الذمة». في الوافي والتهديب: «أهل الملل».

٣ . التهديب، ج ٦، ص ٢٥٢، ح ٦٥١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب. فقه

الرضا عليه السلام، ص ٣٠٨. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٧، ح ١٦٥٢٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٦، ح ٣٤٠١٧.

٤ . في الوسائل، ح ٣٤٠١٨: «عن يونس». والمتكرر في الأسناد رواية محمد بن عيسى، عن يونس، عن

زرعة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٣٠٠-٣٠١؛ و ص ٣٢٧-٣٢٨.

٥ . في «م»: «أهل الذمة». في «م»، جد: «قال».

٧ . في «ل»، بج، جت: «لم يجد». وفي «ب»، بن، والوافي والوسائل، ح ٣٤٠٣١: «لم يوجد».

٨ . في «ن»: «ولا يصح».

٩ . في الوافي: «إن قيل: كما لا يصلح ذهاب الحق في الوصية كذلك لا يصلح في غيرها، فليَمْ خَصَّ الجواز بها؟

قلنا: إنَّ المستشهد في الوصية لا يبقى حتى يستشهد بعد ذلك من وجد، وأيضاً لا يعلم أحد ما في قلبه إلا أن

يستشهد، بخلاف غيرها، فإنَّ المشهود عليه فيه معلوم بين المتعاملين، ولعلَّه لا يقع إنكار حتى يحتاج إلى

شاهد».

١٠ . التهديب، ج ٦، ص ٢٥٢، ح ٦٥٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب الإشهاد

١٤٥٧١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: الْيَهُودُ^١ وَالنَّصَارَى^٢ إِذَا شَهِدُوا^٣، ثُمَّ أَسْلَمُوا، جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ^٤».

١٤٥٧٢ / ٤. عَلِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالنَّصْرَانِيِّ^٦ يَشْهَدُونَ بِشَهَادَةٍ^٧، فَيُسَلِّمُ النَّصْرَانِيُّ: أَتَجُوزُ شَهَادَتُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٨.

١٤٥٧٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ نَصْرَانِيٍّ أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَةٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ:

١. على الوصية، ح ١٣٠٩٧؛ والفقيه، ج ٣، ص ٤٧، ح ٣٢٩٩؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٨٠، ح ٧٢٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٧، ح ١٦٥٢١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٩٠، ح ٣٤٠٣١؛ وفيه، ص ٣٨٦، ح ٣٤٠١٨، إلى قوله: «إلا على أهل ملتهم».

١. في «ن، بف، بن، جت» وحاشية «م، بح» والوافي والوسائل والتهذيب: «اليهودي».

٢. في «ع، ل، ن، بن، جت» وحاشية «م، بح» والوافي والوسائل والتهذيب: «و النصراني».

٣. في المرأة: «وقوله عليه السلام: إذا شهدوا، أي صاروا شاهدين».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٦٥٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٨، ح ١٦٥٢٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٨، ح ٣٤٠٢٤.

٥. ورد الخبر في تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٦٥٧ - وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح - عن علي، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن العلاء، عن محمد بن مسلم. وهو الظاهر؛ لما ورد في الأسناد من رواية يونس [ابن عبد الرحمن] عن العلاء [ابن رزين] عن محمد بن مسلم. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٥٩ و ص ٤٦٧.

٧. في «بن» والوافي والوسائل والتهذيب: «شهادة».

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٦٥٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٨، ح ٥٣، معلقاً عن علي، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٩، ح ١٦٥٢٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٨، ح ٣٤٠٢٣.

أَتَجُوزُ شَهَادَتَهُ؟

قَالَ: نَعَمْ، هُوَ عَلَى مَوْضِعِ شَهَادَتِهِ^٢.

١٤٥٧٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ»^١ قَالَ: «إِذَا كَانَ

الرَّجُلُ فِي أَرْضٍ غُرْبَةٍ لَا يُوْجَدُ فِيهَا مُسْلِمٌ^٢، جَازَتْ شَهَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ عَلَى^٣ ٣٩٩/٧

الْوَصِيَّةِ^٤.

١٤٥٧٥ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي

أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٥، عَنْ ضُرَيْسِ الْكُتَيْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمِلَلِ^٦: هَلْ^٧ تَجُوزُ عَلَى رَجُلٍ^٨ مِنْ غَيْرِ

١. في «بف»: «أيجوز».

٢. في الوافي: «يعني هو على ما كان عليه فيما شهد».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٦٥٦؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٨، ح ٥٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي

التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٤، ح ٦٥٩ و ٦٦٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٨، ح ٥٤، بسند آخر عن أحمد عليه السلام.

راجع: التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٤، ح ٦٦١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٩، ح ٥٦. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٩،

ح ١٦٥٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٨٧، ح ٣٤٠٢٢.

٤. المائدة (٥): ٧. في التهذيب، ج ٦: «ولا يوجد».

٦. في الكافي، ح ١٣٠٩٨: «في بلد ليس فيه مسلم» بدل «في أرض غربة لا يوجد فيها مسلم».

٧. في الوسائل: «في».

٨. الكافي، كتاب الرضا، باب الإشهاد على الوصية، ح ١٣٠٩٨، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان

وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً عن ابن أبي عمير. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٢، ح ٦٥٣، معلقاً عن علي بن

إبراهيم. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٠، ح ٧٢٥، بسنده عن محمد بن أبي عمير. راجع: علل الشرائع، ص ٥٠٨،

ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٩٤، ح ١. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣، ح ٢٣٦١١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٩٠،

ح ٣٤٠٣٠.

٩. هكذا في «ع، ك، ل، ن، يح، بن، جت». وفي «م، بف، جد» والوسائل والمطبوع: «الخرّاز». وهو سهو، كما

تقدم ذيل ح ٧٥. في «بف، جد» والوافي والتهذيب: «ملّة».

١٠. في «بن» وحاشية «م» والوسائل: «مسلم».

أَهْلٍ مِلَّتِهِمْ؟

فَقَالَ^١: «لَا، إِلَّا أَنْ لَا يُوْجَدَ فِي بَلَدِكَ الْخَالِ غَيْرُهُمْ، فَإِنْ^٢ لَمْ يُوْجَدَ غَيْرُهُمْ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ فِي الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضْلُحُ ذَهَابُ حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، وَلَا تَبْطُلُ^٣ وَصِيَّتُهُ»^٤.

٨ / ١٤٥٧٦. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٥، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَذُوا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ
مِنْ غَيْرِكُمْ؟»

قَالَ: فَقَالَ: «الَّذَانِ مِنْكُمْ مُسْلِمَانِ، وَالَّذَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ».
قَالَ: «فَإِنَّمَا^٧ ذَلِكَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ فِي أَرْضٍ^٨ غُرَبَةٍ، فَطَلَبَ^٩ رَجُلَيْنِ
مُسْلِمَيْنِ لِيُشْهَدَهُمَا عَلَى وَصِيَّتِهِ، فَلَمْ يَجِدْ^{١٠} مُسْلِمَيْنِ، فَلْيُشْهَدْ^{١١} عَلَى وَصِيَّتِهِ رَجُلَيْنِ
ذِمِّيَّيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَرْضِيَّيْنِ عِنْدَ أَصْحَابِهِمَا»^{١٢}.

١. في «م، جت»: «قال».

٢. في «بن» والوسائل: «وإن».

٣. في «جد»: «ولا يبطل».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٦٥٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٨، ح ١٦٥٢٢؛

الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٩، ح ٢٤٦٦٩.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى.

٦. في الوافي: «فقال: إنَّما».

٧. في الوافي والتهذيب، ح ٧١٨: «بأرض».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «فيطلب». وفي الوافي: «وطلب».

٩. في «جت»: «+ رَجُلَيْنِ».

١٠. في «ع، م، بن، جد»: «فيشهد».

١١. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٦٥٥، معلقاً عن ابن محبوب؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٧٩، ح ٧١٨، بسنده عن

الحسن بن محبوب. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب الإشهاد على الوصية، صدرح ١٣١٠١؛ والفقيه، ج ٤،

ص ١٩٢، صدرح ٥٤٣٦؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٧٨، صدرح ٧١٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه،

ج ٣، ص ٤٧، ح ٣٣٠٠، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم^{١٣}، مع زيادة. التهذيب، ج ٩، ص ١٧٨،

ح ٧١٦، بسند آخر عن أبي الحسن موسى^{١٤}. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٨، صدرح ٢١٨، عن علي بن

٢٠- بَابُ

١٤٥٧٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ، فَجَاءَ الرَّجُلُ، فَقَالَ^١: لَمْ أَشْهَدْهُ، فَقَالَ: «تَجَوَّزْ شَهَادَةَ أَغْذَلِهِمَا، وَلَوْ كَانَ^٢ أَغْذَلَهُمَا وَاحِدًا^٣، لَمْ تَجْزُ شَهَادَتُهُ عَدَالَةً فِيهِمَا^٤».

١٤٥٧٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

«سالم، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه، ص ٣٤٩، صدرح ٢١٩، عن ابن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام، وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣، ح ٢٣٦١٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣١٢، ذيل ح ٢٤٦٧٥.

١. في الفقيه، ح ٣٣٥٣: «+ وإني».

٢. في «بح» وحاشية «جت» والفقيه، ح ٣٣٥٣: «كانت».

٣. في حاشية «جت» والفقيه، ح ٣٣٥٣: «عدالتهمما واحدة».

٤. في «بح» وحاشية «جت»: «الشهادة». وفي «بف»: «شهادة».

٥. في «بح»: «- فيهما». وفي الفقيه، ح ٣٣٥٣: «عَدَالَةُ فِيهِمَا».

وفي مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٢٥٦: «وقوله: ولم أشهده، أي أعلم أنه كاذب فيما ينسب إليّ أولاً أعلم الآن حقيقة ما يقول، ويمكن أن يقرأ من باب الإفعال، ولعله أظهر كما فهمه القوم. وأما الحكم فالشيخ في النهاية وجماعة عملوا بمدلول الخبرين، وقالوا: لو كَذَّبَ الفرع الأصل تعمل بشهادة أعدلهما، فإن تساوبا طرح الفرع، والأشهر بين المتأخرين هو أنه إن كان قبل حكم الحاكم لا عبرة بشهادة الفرع مع تكذيب الأصل، وإن كان بعده نفذ حكم الحاكم، ولا عبرة بقول الأصل، فيحملون هذين الخبرين على ما إذا شك في الأصل قبل حكم الحاكم، فينزه بعده مطلقاً، ومنهم من قال به بعد الحكم، فيبطل شهادة الفرع قبله مطلقاً. والأول أقوى؛ لصحة الخبر».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٦، ح ٦٧٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٧٠، ح ٣٣٥٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٦٩، ح ٣٣٥١. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٩، ح ١٦٥٩٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٥، ذيل ح ٣٤٠٧٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١ فِي رَجُلٍ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةٍ ^٢ رَجُلٍ، فَجَاءَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْهَدْ ^٣، فَقَالَ: «تَجَوَّزْ شَهَادَةَ أَغْدَلِيهِمَا» ^٤.

٢١ - بَابُ شَهَادَةِ الْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ

٤٠٠ / ٧

١ / ١٤٥٧٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْأَعْمَى؟
فَقَالَ: «نَعَمْ، إِذَا أَثْبَتَ» ^٥.

٢ / ١٤٥٨٠. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْأَعْمَى: تَجَوَّزَ شَهَادَتَهُ؟
قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا أَثْبَتَ» ^٦.

١. في «ع، ل، م، ن، بح، بف، بن، جد»: - «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٢. في «ك»: «شهادته».

٣. في «بف»: «لم أشهد».

٤. في «بف»: «يجوز».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٦، ح ٦٦٩، بسنده عن أبان، عن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير.
الوافي، ج ١٦، ص ١٠١٨، ح ١٦٥٩٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٥، ذيل ح ٣٤٠٧١.

٦. في «ن»: «وثبت». وفي الوافي: «يعني إذا كان على أمر ثابت عنده».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٤، ح ٦٦٣، معلقاً عن سهل بن زياد. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٨٢، ح ١٦٥٣٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٠، ذيل ح ٣٤٠٥٦.

٨. في «ن»: «وثبت».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٤، ح ٦٦٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٦، ص ٩٨٢، ح ١٦٥٣٤؛
الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٠، ذيل ح ٣٤٠٥٥.

٣. ١٤٥٨١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ دُرُسْتٍ،

عَنْ جَمِيلٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ شَهَادَةِ الْأَصَمِّ فِي الْقَتْلِ؟

قَالَ: «يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ قَوْلِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي»^١.

٢٢- بَابُ الرَّجُلِ يَشْهَدُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَا يَنْظُرُ وَجْهَهَا

١٤٥٨٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَخِيهِ

جَعْفَرِ بْنِ عِيسَى بْنِ يَظْقِينٍ^٢:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى إِقْرَارِ الْمَرْأَةِ وَلَيْسَتْ^٣

١. في الوافي: «العلّة فيه غير ظاهرة، ويحتمل أن يكون قد بدل الصبي بالأصم، فإن الصبي هو الذي يختلف في قوله، ولا مدخل للسمع في شهود القتل من المشهود عليه، وإنما المدار فيه على البصر».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٦٦٤؛ معلقاً عن سهل بن زياد الوافي، ج ١٦، ص ٩٨٢، ح ١٦٥٣٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٠، ذيل ح ٣٤٠٥٧.

٣. ورد الخبر في الفقيه، عن علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام، كما ورد في التهذيب عن أحمد بن محمد عن أخيه جعفر بن عيسى عن ابن يقطين، وفي الاستبصار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أخيه جعفر بن محمد بن عيسى عن ابن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام. والمراد من ابن يقطين في سند التهذيبين هو علي بن يقطين. والظاهر أن عنوان «جعفر بن عيسى بن يقطين» في سندنا محرف من «جعفر بن عيسى، عن ابن يقطين».

ويؤكد ذلك ما تقدّم في الكافي، ح ١٣٢٦٦، من رواية محمد بن عيسى بن عبيد عن أخيه جعفر بن عيسى عن علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام.

ثم إنه لم يثبت وجود أخ لأحمد بن محمد بن عيسى يسمى جعفرأ. والمتكرّر في الأسناد رواية محمد بن عيسى [بن عبيد] عن أخيه جعفر بن عيسى، فلا يخلو صدر سند التهذيبين من الخلل، كما لا يخفى. أنظر على سبيل المثال: الفقيه، ج ٣، ص ١١٠، ح ٣٤٢٩؛ وج ٤، ص ٢٠٩، ح ٥٤٨٦؛ رجال الكشي، ص ٢٢٣، الرقم ٣٩٩؛ ص ٣٠٢، الرقم ٥٥٤؛ ص ٤٨٧، الرقم ٩٢٤؛ ص ٥٥٥، الرقم ١٠٤٨.

٤. في «ع، ن، كه»: «وليس».

بِمُسْفِرَةٍ^١ إِذَا عَرِفَتْ بِعَيْنِهَا، أَوْ حَضَرَ مَنْ يَعْرِفُهَا^٢، فَأَمَّا إِنْ لَا تُعْرِفُ بِعَيْنِهَا وَلَا يَحْضُرُ^٣ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَلَا يَجُوزُ^٤ لِلشَّهَادَةِ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهَا وَعَلَى إِقْرَارِهَا دُونَ أَنْ تُسْفِرَ وَيَنْظُرُوا^٥ إِلَيْهَا^٦.

٢٣- بَابُ التَّوَادِرِ

١٤٥٨٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

كَانَ الْبَلَاطُ^٧ حَيْثُ يُصَلَّى عَلَى الْجَنَائِزِ سُوقًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسَمَّى الْبَطْحَاءَ، يُبَاغُ^٨ فِيهَا الْحَلِيبُ وَالسَّمْنُ وَالْأَقِطُ^٩، وَإِنْ أَغْرَابِيًّا أَتَى بِفَرَسٍ لَهُ^{١٠}، فَأَوْثَقَهُ، فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ دَخَلَ لِبَيَاتِيهِ بِالثَّمَنِ، فَقَامَ نَاسٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، فَقَالُوا: بِكَمْ بَغْتَ فَرَسَكَ؟ قَالَ: بِكَذَا وَكَذَا، قَالُوا^{١١}: بِئْسَ مَا بَغْتَ، فَرَسَكَ

١. في «بف»: - «ولست بمسفرة».

٢. في «بف»: + «ولست بمسفرة».

٣. في «ل، ن، و»: والاستبصار: «أو يحضر».

٤. في «جد»: «فلا تجوز».

٥. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «وينظرون». وفي «ن»: «أن يسفر وينظر».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٥، ح ٦٦٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن أخيه جعفر بن عيسى، عن ابن يقطين، عن أبي الحسن الأول ﷺ: «الاستبصار، ج ٣، ص ١٩، ح ٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أخيه جعفر بن محمد بن عيسى، عن ابن يقطين، عن أبي الحسن الأول ﷺ: «الفتية، ج ٣، ص ٦٧، ح ٣٣٤٦، معلقاً عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن الأول ﷺ، إلى قوله: «أو حضر من يعرفها»، الوافي، ج ١٦، ص ٩٨٣، ح ١٦٥٣٦: الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٢، ذيل ح ٣٤٠٦١.

٧. «البلاط»: ضرب من الحجارة تفرش به الأرض، ثم سمي المكان بلاطاً اتصاعاً، وهو موضع معروف بالمدينة. النهاية، ج ١، ص ١٥٢ (بلط).

٨. في «بف»: «ويباع».

٩. في «ن، جت»: «فيه».

١٠. «الأقط»: شيء يتخذ من اللبن المخيض، ثم يترك حتى يمتص. وهو بالفارسية: «كشك». راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٥٧ (أقط).

١١. في «ن»: «بفرسه» بدل «فرس له».

١٢. في «بف» والوافي: «فقالوا».

خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ. وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَيْهِ^١ بِالسَّمَنِ وَافِيًا طَيِّبًا، فَقَالَ الْأَغْرَابِيُّ: مَا بِعَتِكَ وَاللَّهِ^٢، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، بَلَى وَاللَّهِ لَقَدْ^٣ بَغْتَنِي» وَارْتَفَعَتْ^٤ الْأَصْوَاتُ، فَقَالَ النَّاسُ، رَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ الْأَغْرَابِيُّ، فَاجْتَمَعَ نَاسٌ كَثِيرٌ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابُهُ إِذْ أَقْبَلَ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَفَرَّجَ النَّاسُ بِيَدِهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَشْهَدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ اشْتَرَيْتَهُ^٥ مِنْهُ، فَقَالَ الْأَغْرَابِيُّ: أَتَشْهَدُ وَلَمْ تَحْضُرْنَا؟ وَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَشْهَدُتُنَا، فَقَالَ لَهُ^٦ لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنِّي عَلِمْتُ أَنَّكَ قَدْ^٨ اشْتَرَيْتَ، أَفَأَصْذُكَ^٩ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَلَا أَصْذُكَ عَلَى هَذَا الْأَغْرَابِيُّ الْخَبِيثِ؟».

قَالَ: «فَعَجِبَ لَهُ^{١٠} رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ^{١١}: يَا خُزَيْمَةُ، شَهَادَتُكَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ^{١٢}.

١٤٥٨٤/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ

جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ^{١٣}، قَالَ: «أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِقَدَامَةِ بْنِ مَطْلُوعٍ وَقَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ^{١٤} رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا خَصِيٌّ وَهُوَ عَمْرُو التَّمِيمِيِّ، وَالْآخَرُ الْمُعَلَّى بْنُ الْجَارُودِ، فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ رَأَاهُ يَشْرَبُ^{١٥}، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَقِيءُ

١. في «ن»: - «إليه».

٢. في «بف» والوافي: «والله ما بعتك». وفي «ع، ل، م، ن، يح، بن، جت، جد»: - «والله».

٣. في «يح»: «ولقد». وفي «جد»: «وقد».

٤. في «جت» والوافي: «فارفعت».

٥. في «م، يح، جد، وحاشية «جت»: «اشترت».

٦. في «ع، م، بف، جد، والوافي: «قال».

٧. في «ع، بف، جد، والوافي: - «له».

٨. في الوافي: - «قد».

٩. في «يح»: - «قد».

١٠. في «ع، م، بف، جد، والوافي: «قال».

١١. في «ع، م، بف، جد، والوافي: «قال».

١٢. في «ع، م، بف، جد، والوافي: «قال».

١٣. في «ع، م، بف، جد، والوافي: «قال».

١٤. في «ع، م، بف، جد، والوافي: «قال».

١٥. في «ع، م، بف، جد، والوافي: «قال».

الْحَمْرَ.

فَأَرْسَلَ عُمَرَ إِلَى أَنَسٍ^١ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، فَقَالَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ، فَإِنَّكَ الَّذِي قَالَ^٢ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْتَ أَغْلَمُ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَأَقْضَاهَا بِالْحَقِّ، فَإِنَّ هَذَيْنِ قَدْ اخْتَلَفَا فِي شَهَادَتَيْهِمَا؟

قَالَ^٣: مَا اخْتَلَفَا فِي شَهَادَتَيْهِمَا، وَكَمَا قَاءَهَا حَتَّى شَرِبَهَا.

فَقَالَ: هَلْ تَجُوزُ^٤ شَهَادَةُ الْخَصِيِّ؟

فَقَالَ^٥: مَا ذَهَابَ لِحَيْتِهِ^٦ إِلَّا كَذَهَابِ بَعْضِ أَعْضَائِهِ^٧.

١٤٥٨٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي عَقِيلَةَ^٨، قَالَ:

١. في الوسائل والتهذيب: «ناس».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والبحار والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «فيك». وفي الوسائل: «له».

٣. في التهذيب: «فقال أمير المؤمنين».

٤. في التهذيب: «ما اختلف في شهادتهما». ٥. في الوسائل: «فهل».

٦. في «ل، بن»: «فهل تجوز».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «قال». وفي البحار: «فقال و». ٨. في الوافي عن بعض النسخ والفقيه: «أنثيه».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٠، ح ٧٧٢، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن جعفر البغدادي... عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن آبائه ﷺ، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٤٢، ح ٣٢٨٧، معلقاً عن الحسن بن زيد. الوافي، ج ١٦، ص ٩٨١، ح ١٦٥٣٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٦، ح ٣٤٠٧٣، من قوله: «فقال: هل تجوز شهادة الخصي؟»؛ وفيه، ج ٢٨، ص ٢٣٩، ح ٣٤٦٥٣، إلى قوله: «وما قاءها حتى شربها»؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣١٢، ح ٦٧.

١٠. هكذا في «ع، جت». وفي «بف، جد» وحاشية «م»: «الحكم أبي عقيلة». وفي «ك، ل، م، ن، بح، بن» وحاشية «جت» والمطبوع: «الحكم بن أبي عقيل».

هذا، وقد ورد الخبر في التهذيب بسند عن الحكم أخيه أبي عقيلة، والحكم أخو أبي عقيلة هو المذكور في رجال الطوسي، ص ١٨٥، الرقم ٢٢٥٣. لاحظ أيضاً ما قدّمناه ذيل ح ١٣٢١٦.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنْ لِي خَصْماً يَتَكَبَّرُ عَلَيَّ بِالشُّهُودِ الزُّورِ، وَقَدْ كَرِهْتُ مَكَافَأَتَهُ مَعَ^٢ أَنِّي لَا أَذْرِي أَيْضَاحَ لِي ذَلِكَ، أَمْ لَا؟

قَالَ: فَقَالَ لِي: «أَمَا بَلَغَكَ عَنْ^٣ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا تُؤْسِرُوا^٤ أَنْفُسَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ بِشَهَادَاتِ الزُّورِ؟ فَمَا عَلَى امْرِئٍ مِنْ وَكَفٍ^٥ فِي دِينِهِ وَلَا مَائِمْ مِنْ رَبِّهِ^٦ ٤٠٢/٧ أَنْ يَذْفَعَ ذَلِكَ عَنْهُ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ ذَفَعَ بِشَهَادَتِهِ^٧ عَنْ فَرْجٍ حَرَامٍ وَسَفْكٍ^٨ دَمٍ حَرَامٍ، كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُ، وَكَذَلِكَ مَالُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ»^٩.

٤٠٥٨٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ:

أَنَّهُ^{١٠} كَتَبَ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ بَاعَ ضَيْعَتَهُ^{١١} مِنْ رَجُلٍ آخَرَ

١. في الوافي: «يتكبر عليّ» يعني الدعاوي الباطلة. وفي التهذيب يستكثر عليّ الشهود الزور بدون الباء، وهو أوضح.

٢. في «بف» والوافي: «+ ما».

٣. في «بف» والوافي: «ما قال» بدل «عن».

٤. في «ك»: «لا تؤمروا». وفي حاشية «بح»: «لا تؤثروا».

وفي مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٢٥٩: قوله: «لا تؤسروا»، يحتمل أن يكون مشتقاً من اليسار، أي لا تجعلوا أنفسكم موسرة بشهادة الزور، وعامل «أموالكم» محذوف، كما في قولهم: علفته تبناً وماء بارداً، أي لا تكثروا أموالكم، والمعنى أنّه لا يصلح أن تأخذ بشهادة الزور منه حقاً ليس لك، ولكن يجوز أن تدفع ما لك بشهادة الزور أو بالحق بأن تأتي بشهود على جرح شهوده وغير ذلك من وجوه الدفع، أو من الأسر على التهديد، أي لا تشهدوا بالزور فتجس أنفسكم وأموالكم بسببها، أو لا تجعلوا أنفسكم وأموالكم أسيراً للناس بشهادة الزور عنكم بكل وجه ممكن، فيصح التفرع بلا تكلف. وهذا أظهر الوجوه.

٥. في «جده» وحاشية «م»: «بشهادة».

٦. قال الجوهرى: «الوكف - بالتحريك -: الإثم، وقد وَكَّفَ يوكف، أي أِثِمَ، والوَكَف أيضاً: العيب. يقال: ليس عليك في هذا وكف، أي منقصة وعيب». الصحيح، ج ٤، ص ١٤٤١ (وكف).

٧. في «جته»: «بشهادة».

٨. في «بف» بن، جت: «وأوسفك».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ٧٠٠، بسنده عن موسى بن بكر، عن الحكم أخى أبي عقیلة، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٨، ح ١٦٦٤٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٣٨، ذیل ح ٣٣٨٧.

١٠. في «بف»: «قال».

١١. في الفقيه: «في رجل يشهده أنّه قد باع ضیعة» بدل «في رجل باع ضیعة». وفي التهذيب، ج ٧: «في»

وَهِيَ^١ قِطَاعُ أَرْضَيْنِ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْخُدُودَ فِي وَقْتِ مَا أَشْهَدَهُ، وَقَالَ: إِذَا مَا^٢ اتُّوِكَ
بِالْخُدُودِ فَاشْهَدْ بِهَا: هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، أَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ^٣ أَنْ يَشْهَدْ؟
فَوَقَّعَ^٤: «نَعَمْ، يَجُوزُ»، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^٥.

وَكَتَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ كَانَ لَهُ قِطَاعُ أَرْضَيْنِ، فَخَضَرَهُ الْخُرُوجُ إِلَى مَكَّةَ وَالْقَرْيَةِ عَلَى
مَرَاجِلٍ مِنْ مَنْزِلِهِ، وَلَمْ يُوْتِ بِخُدُودِ أَرْضِهِ، وَعَرَفَ خُدُودَ الْقَرْيَةِ الْأَرْبَعَةَ، فَقَالَ لِلشُّهُودِ:
اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ بَعْتُ مِنْ فُلَانٍ جَمِيعَ الْقَرْيَةِ الَّتِي حَدَّ مِنْهَا كَذَا وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ،
وَأِنَّمَا لَهُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ قِطَاعُ أَرْضَيْنِ: فَهَلْ يَصْلُحُ لِلْمُسْتَرِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَهُ بَعْضُ هَذِهِ
الْقَرْيَةِ وَقَدْ أَقَرَّ لَهُ بِكُلِّهَا؟

فَوَقَّعَ^٦: «لَا يَجُوزُ بِنِعْ مَا لَيْسَ يَمْلِكُ^٧، وَقَدْ وَجَبَ الشَّرَاءُ عَلَى الْبَائِعِ عَلَى مَا
يَمْلِكُ^٨».

وَكَتَبَ: هَلْ يَجُوزُ^٩ لِلشَّاهِدِ الَّذِي أَشْهَدَهُ بِجَمِيعِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ أَنْ يَشْهَدْ بِخُدُودِ

«رجل أشهده رجل على أنه قد باع ضيعة» بدلها.

١. في «بف»: «آخر».

٢. في «بف»: «إلا» بدل «له».

٣. في «بف» والوافي: «له».

وفي المرأة: «قوله»: نعم يجوز، إنما مجعلاً مع عدم العلم بالحدود، أو مفضلاً مع العلم بها ليوافق المشهور و
سائر الأخبار».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٢٤٣، ح ٣٨٨٧؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٧٦، ح ٧٥٨؛ وج ٧، ص ١٥١، ح ٦٦٨، معلقاً عن
محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد الحسن بن علي^{١٠} الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٥، ح ١٦٦٣٥؛ الوسائل،
ج ٢٧، ص ٤٠٧، ح ٣٤٠٧٤.

٦. في «بف، بن» والوافي: «كان».

٧. في الوافي والتهذيب، ج ٦: «بملك».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٢٤٢، ح ٣٨٨٦؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٧٦، ح ٧٥٨؛ وج ٧، ص ١٥٠، ح ٦٦٧، معلقاً عن
محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد الحسن بن علي^{١١}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٥،
ح ١٦٦٣٥؛ وج ١٧، ص ٥٢٥، ح ١٧٧١؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٣٩، ذيل ح ٢٢٧٠٤؛ وج ٢٧، ص ٤٠٧،

٩. في الوافي: «فهو يجوز».

ح ٣٤٠٧٤.

قِطَاعِ الْأَرْضِ^١ الَّتِي لَهُ فِيهَا^٢ إِذَا تَعَرَّفَ^٣ حُدُودَ هَذِهِ الْقِطَاعِ بِقَوْمٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِذَا كَانُوا عُدُولًا؟

فَوَقَّعَ ﷺ: «نَعَمْ، يَشْهَدُونَ عَلَى شَيْءٍ مَفْهُومٍ مَعْرُوفٍ»^٤.

وَكَتَبَ^٥: رَجُلٌ قَالَ لِرَجُلٍ^٦: أَشْهَدُ^٧ أَنَّ جَمِيعَ الدَّارِ الَّتِي لَهُ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا

بِحُدُودِهَا^٨ كُلِّهَا^٩ لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، وَجَمِيعَ مَا لَهُ فِي الدَّارِ مِنَ الْمَتَاعِ: هَلْ يَصْلُحُ ٤٠٣/٧

لِلْمُشْتَرِي مَا فِي الدَّارِ مِنَ الْمَتَاعِ^{١٠}؟ أَيْ شَيْءٌ هُوَ؟

فَوَقَّعَ ﷺ: «يَصْلُحُ^{١١} لَهُ مَا^{١٢} أَخَاطَ الشَّرَاءَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^{١٣}.

١٤٥٨٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

١. في حاشية «ج»: «الأرضين».

٢. في «بن»: «- فيها».

٣. في «ن»: «يعرف».

٤. في «بن»: «- هذه».

٥. في «بف» والوافي: «+ وإن شاء الله». وفي المرأة: «ولعله يسأل: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْبَيْعُ واقِعاً عَلَى الْبَعْضِ فِي الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ وَعَلِمَ بِشَهَادَةِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ حُدُودَ ذَلِكَ الْبَعْضِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى بَيْعِ ذَلِكَ الْبَعْضِ بِحُدُودِهِ بِتِلْكَ النِّسْبَةِ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ بَكْلَهُ عَلَى الْإِحْتِمَالَيْنِ، فَأُجَابَ ﷺ بِالْجَوَازِ مَعَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٦، ٧٥٨، معلقاً عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٣٥، ح ١٦٦٣٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٧، ح ٣٤٠٧٤.

٧. في الفقيه والتهذيب، ج ٧، «+ إليه في».

٨. في «ع»: «رجل». وفي «بف»: «الرجل».

٩. في الوسائل والفقيه والتهذيب، ج ٧: «لرجلين: اشهدا» بدل «لرجل: اشهد».

١٠. في التهذيب، ج ٧: «بجميع حدودها».

١١. في «ن»: «- وكلها».

١٢. في الفقيه والتهذيب، ج ٧: «وجميع ماله في الدار من المتاع والبيئنة لاتعرف المتاع» بدل «وجميع ماله في الدار ... إلى - من المتاع». وفي الوسائل: «+ والبيئنة لاتعرف المتاع».

١٣. في الوسائل: «يصح».

١٤. في الفقيه والتهذيب، ج ٧: «إذا» بدل «ما».

١٥. في المرأة: «قوله ﷺ: يصلح له، إذا علم المشتري ما في البيت ولم يعلمه الشاهد أومع جهالته عند المشتري أيضاً لكونه أنثلاً إلى المعلوماتية مع انضمامها إلى المعلوم، والله يعلم».

١٦. الفقيه، ج ٣، ص ٢٤٢، ح ٣٨٨٥؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٧٦، ح ٧٥٨؛ وج ٧، ص ١٥٠، ح ٦٦٦، معلقاً عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ. الوافي، ج ١٨، ص ٦٨٢، ح ١٨١١٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٧، ح ٣٤٠٧٤.

أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُخَصَّنٍ بِالزُّنَى، فَعُدِّلَ مِنْهُمْ اثْنَانِ، وَلَمْ يُعَدَّلِ الْآخَرَانِ^١، فَقَالَ: «إِذَا كَانُوا^٢ أَرْبَعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَ يَغْرَقُونَ بِشَهَادَةِ الزُّورِ، أُجِيزَتْ شَهَادَتُهُمْ جَمِيعاً، وَأَقِيمَ الْحَدُّ عَلَى الَّذِي شَهِدُوا عَلَيْهِ، إِنَّمَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَشْهَدُوا بِمَا أَبْصَرُوا وَعَلِمُوا، وَعَلَى الْوَالِي^٣ أَنْ يُجِيزَ شَهَادَتَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مَعْرُوفِينَ بِالْفِسْقِ^٤».

٥٨٨ / ١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ صَارَ الزُّوْجُ إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ كَانَتْ شَهَادَتُهُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ؟ وَكَيْفَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ؟ وَصَارَ إِذَا قَذَفَهَا غَيْرُ الزُّوْجِ^٧.

١. في «بف» والوافي: + «قال».

٣. في الرافي: «الموالي».

٤. في المرأة: «اختلف الأصحاب في شهادة من عرف إيمانه ولم يعلم منه فسق ولا عدالة، فذهب الشيخ في الخلاف مدعياً عليه إجماع الفرق و ابن الجنيد والمفيد إلى أن الأصل فيهم العدالة، وهذا الخبر يدل على مختارهم. والأشهر بين المتأخرين عدم الاكتفاء بذلك، بل يلزم المعاشرة الباطنية أو الشهادة على ذلك، ومذهب الشيخ لا يخلو من قوة».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٧، ح ٧٥٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٤، ح ٣٦١، معلقاً عن أحمد بن محمد. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٦، ح ٧٩٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز. الوافي، ج ١٦، ص ١٠١٣، ح ١٦٥٩١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٩٧، ذيل ح ٣٤٠٤٩.

٦. ورد الخبر ملخصاً في التهذيب، ج ٨، ص ١٩٢، ح ٦٧٠، عن محمد بن علي بن محبوب، عن الكوفي، عن الحسن بن يوسف. والظاهر أن عنوان «الحسن بن يوسف» في سند التهذيب محرف؛ فإن المراد من الكوفي في مشايخ محمد بن علي بن محبوب هو الحسن بن علي الكوفي والمراد به الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة. والمتكرر في الأسناد رواية الحسن بن علي الكوفي أو الحسن بن علي بن عبد بن المغيرة، عن الحسين بن سيف [ابن عميرة]. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٦، الرقم ١٣٠؛ معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٤٢. وانظر أيضاً على سبيل المثال؛ الكافي، ح ٨١٨١؛ معاني الأخبار، ص ٣٧٠، ح ٢؛ ثواب الأعمال، ص ١٦، ح ٢؛ ص ٢٠، ح ٣؛ ص ٢٥، ح ٢؛ التوحيد، ص ٢١، ح ١٢؛ ص ٢٨، ح ٢٧؛ كامل الزيارات، ص ٣٠٥، ح ٧.

٧. في «بج»: - «غير الزوج».

جَلَدَ الْحَدَّ، وَلَوْ كَانَ وَلَدًا أَوْ أَخًا؟

فَقَالَ^٢: «قَدْ سِئِلَ جَعْفَرٌ^٣ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَذَفَ الزَّوْجُ، أَمْرَأَتُهُ قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ عَلِمْتَ أَنَّهَا فَاعِلَةٌ؟ فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتُ ذَلِكَ مِنْهَا بِعَيْنِي، كَانَتْ شَهَادَتُهُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ^٤ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدْخَلَ فِي الْخُلُوةِ الَّتِي لَا يَصْلُحُ^٥ لِبَغْيِرِهِ أَنْ يَدْخُلَهَا، وَلَا يَشْهَدَهَا وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَلِذَلِكَ^٦ صَارَتْ شَهَادَتُهُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ ذَلِكَ بِعَيْنِي.

وَإِذَا قَالَ: إِنِّي لَمْ أَعْلَمِ، صَارَ قَاضِيًا فِي حَدِّ غَيْرِهِ^٨، وَضُرِبَ الْحَدَّ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهَا الْبَيِّنَةَ، وَإِنْ^٩ زَعَمَ^{١٠} غَيْرُ الزَّوْجِ إِذَا قَذَفَ^{١١} وَادَّعَى أَنَّهُ رَأَاهُ^{١٢} بِعَيْنَيْهِ^{١٣}، قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ رَأَيْتَ ذَلِكَ؟ وَمَا أَذْخَلَكَ^{١٤} ذَلِكَ الْمَدْخَلَ الَّذِي رَأَيْتَ فِيهِ هَذَا وَحْدَكَ؟ أَنْتَ^{١٥} مُتَّهَمٌ فِي دَعْوَاكَ^{١٦}، وَإِنْ^{١٧} كُنْتَ صَادِقًا فَأَنْتَ^{١٨} فِي حَدِّ التَّهْمَةِ^{١٩}، فَلَا بُدَّ مِنْ أَدْبِكَ

١. في «بح»: «وأخاً».

٢. في «بف»: «+ «له».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتهذيب. وفي المحاسن وعلل الشرائع: «+ «بن محمد». وفي «جت» والمطبوع: «أبو جعفر».

٤. في «جد» وحاشية «م»: «الرجل».

٥. في المحاسن والعلل: «للزواج».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «لا تصلح». وفي المحاسن: «لا تجوز».

٧. في «بف»: «ولذلك».

٨. في «بف»: «وإذا».

٩. في «بن»: «وإذا».

١٠. في «بن»: «وإذا».

١١. في «بف»: «وإذا».

١٢. في «ن»: «- «بعينه».

١٣. في «ن»: «- «بعينه».

١٤. في «ك»: «أما أدخلت».

١٥. في «ك»: «أما أدخلت».

١٦. في «بف»: «والمحاسن: «وأنت».

١٧. في «ك»: «وأنت».

١٨. في «ك»: «وأنت».

١٩. في «ك»: «وأنت».

بِالْحَدِّ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ».

قَالَ: «وَأَمَّا صَارَتْ شَهَادَةُ الزَّوْجِ أَزْنَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ لِمَكَانِ الْأَزْنَعَةِ شَهَدَاءَ مَكَانَ كُلِّ شَاهِدٍ يَمِينٍ».^٢

٤٠٤/٧ ● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَشْلَمَ، عَنْ بَعْضِ الْقُمِيِّينَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام وَمِثْلُهُ.^٣

٥٨٩/١٤٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَنِيْفَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَيْفَ صَارَ الْقَتْلُ يَجُوزُ فِيهِ شَاهِدَانِ، وَالزَّئِنُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا أَزْنَعَةُ شُهُودٍ وَالْقَتْلُ أَشَدُّ مِنَ الزَّئِنِ؟

فَقَالَ: «لِأَنَّ الْقَتْلَ فِعْلٌ وَاحِدٌ، وَالزَّئِنُ فِعْلَانِ، فَمِنْ نَمَّ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَزْنَعَةُ شُهُودٍ، عَلَى الرَّجُلِ شَاهِدَانِ، وَعَلَى الْمَرْأَةِ شَاهِدَانِ».^٤

١. في «ع»، ك، ن، بف، بن، جد: - «بالله».

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٩، ح ٤٨٥٧، بسنده عن الحسين بن سيف: التهذيب، ج ٨، ص ١٩٢، ح ٦٧٠، بسنده عن الحسن بن يوسف، عن محمد بن سليمان، وفيهما ملخصاً ومع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٣٠٢، كتاب العلل، ح ١١، بسنده عن محمد بن سليمان الديلمي، عن أبي خالد الهيثم الفارسي، عن أبي الحسن الثاني عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٨٠، ح ٢٢٥٩٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٧، ذيل ح ٢٨٩٢٧.

٣. علل الشرائع، ص ٥٤٥، ح ١، بسنده عن محمد بن أسلم الجبلي، عن بعض أصحابه، عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٨٠، ح ٢٢٥٩٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٤١٧، ذيل ح ٢٨٩٢٧.

٤. ورد الخبر - مع اختلاف في بعض الألفاظ - في علل الشرائع، ص ٥١٠، ح ٣، بسنده عن علي بن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه حماد، عن أبيه أبي حنيفة. وقد صرح الخطيب في تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٢٤٣، الرقم ٣٢٨٠، بأن إسماعيل بن حماد يروي عن أبيه.

هذا، وإسماعيل بن أبي حنيفة في سندنا هو إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة تُسب إلى جدّه اختصاراً. فالظاهر سقوط الوساطة بينه وبين أبي حنيفة، وهو أبوه حماد.

٥. في «بح» والتهذيب: + «فيه».

٦. علل الشرائع، ص ٥١٠، ح ٣، بسنده عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه حماد، عن أبيه

● وَرَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْهُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «مَا عِنْدَكُمْ يَا أَبَا حَنِيفَةَ؟».

قَالَ: قُلْتُ: مَا عِنْدَنَا فِيهِ إِلَّا حَدِيثُ عَمَرَ أَنَّ اللَّهَ أَخَذَ فِي الشَّهَادَةِ كَلِمَتَيْنِ عَلَى الْعِبَادِ.

قَالَ: فَقَالَ لِي: «لَيْسَ كَذَلِكَ يَا أَبَا حَنِيفَةَ»^٢، وَلَكِنَّ الرُّنَى فِيهِ حَدَّانِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ كُلُّ اثْنَيْنِ عَلَى وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ جَمِيعاً عَلَيْهِمَا الْحَدُّ، وَالْقَتْلُ إِنَّمَا يَقَامُ عَلَى الْقَاتِلِ، وَيَنْدَفَعُ عَنِ الْمَقْتُولِ»^٣.

١٤٥٩٠ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ السِّيَّارِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ: لَزِمْتُهُ شَهَادَةً، فَشَهِدَ بِهَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي.

فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: مَا عَسَيْتَ أَنْ أَقُولَ فِيكَ يَا ابْنَ أَبِي يَغْفُورٍ وَأَنْتَ جَارِي، مَا عَلِمْتَكَ إِلَّا صَدُوقاً طَوِيلَ اللَّيْلِ، وَلَكِنَّ تِلْكَ الْخَضْلَةَ.

قَالَ: وَمَا هِيَ؟

قَالَ: مِثْلُكَ إِلَى التَّرَفُّضِ^٦.

فَبَكَى ابْنُ أَبِي يَغْفُورٍ حَتَّى سَالَتْ دُمُوعُهُ، ثُمَّ قَالَ^٧: يَا أَبَا يُوسُفَ^٨، تَنْسِبُنِي^٩ إِلَى

«أبي حنيفة، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٥، ح ٤٦٠٨؛ والمحاسن، ص ٣٣٠، كتاب العلل، ح ٩٢؛ وعلل الشرائع، ص ٥٠٩، ح ١٠. الوافي، ج ١٥، ص ٥٥٢، ح ١٥٦٧٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٥، ح ٣٤٠٧٥؛ وج ٢٩، ص ١٣٧، ح ٣٥٣٣١.

١. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، جت»: «يا با حنيفة».

٢. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، جت»: «يا با حنيفة».

٣. علل الشرائع، ص ٥١٠، ح ٣، بسنده عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه حماد، عن أبيه أبي حنيفة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٥٥٢، ح ١٥٦٧٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٠٩، ح ٣٤٠٧٦.

٤. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جد»، وحاشية «م، جت». وفي «م، ن، بح، جت» والمطبوع: «عمَّنْ حدَّثه».

٥. في «م، جد»: «قال». ٦. في «بف» والوافي: «الرفض».

٧. في «ن»: «وقال» بدل «ثم قال». ٨. في «ع، ل، م، ن، بح، بف، جت»: «يا با يوسف».

٩. في «بف» وحاشية «بح» والفقيه والتهذيب: «نسبتي».

قَوْمٍ أَخَافُ أَنْ لَا أَكُونَ مِنْهُمْ، قَالَ: فَأَجَازَ شَهَادَتَهُ^١.

٩/١٤٥٩١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ يَحْكُمُ فِي زَنْدِيقٍ إِذَا شَهِدَ عَلَيْهِ
رَجُلَانِ عَذْلَانِ مُرَضِيَّانِ، وَشَهِدَ لَهُ أَلْفُ بِلْتَرَاءَةٍ، يُجِيزُ^٢ شَهَادَةَ الرَّجُلَيْنِ، وَيَبْطُلُ^٣
شَهَادَةُ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهُ دِينَ مَكْتُومٌ^٤».

١٤٥٩٢ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِامْرَأَةٍ^٥ بَكَرَ زَعَمُوا أَنَّهَا زَنْتٌ،
فَأَمَرَ النِّسَاءَ فَتَنْظَرْنَ إِلَيْهَا، فَقُلْنَ هِيَ عَذْرَاءٌ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَضْرِبَ مَنْ عَلَيْهَا خَاتَمَ مِنْ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَانَ^٦ يُجِيزُ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا^٧».

١. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٨، ح ٧٦٣، معلقاً عن الحسين بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ٧٥، ذيل ح ٣٣٦٦، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١١٢٥، ح ١٦٧٨٠.
٢. في «بف» والوافي والوسائل، ج ٢٨ والكافي، ح ١٤٠٤٤ والتهذيب: «جازت».
٣. في «بف» والوافي والوسائل، ج ٢٨ والكافي، ح ١٤٠٤٤ والتهذيب: «وأبطل».
٤. في المرأة: «حمل على ما إذا لم تتعارض الشهادة بأن وقعاً على زمان واحد».
٥. الكافي، كتاب الحدود، باب حد المرتد، ح ١٤٠٤٤. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٨، ح ٧٦٢، وج ١٠، ص ١٤١، ح ٥٥٦، معلقاً عن سهل بن زياد. الجعفریات، ص ١٢٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨٧، ح ١٥٥٢٩ والوسائل، ج ٢٧، ص ٤١٠، ح ٣٤٠٨٠، و ج ٢٨، ص ٣٣٢، ح ٣٤٨٨٦.
٦. في الجعفریات: «بجارية».

٧. في «جد»:- «وكان».

٨. في المرأة: «حمل على ما إذا لم يصرح الشهود بكونها في الدبر، ومع الإطلاق إشكال». وقال المحقق: «إذا شهد أربعة على امرأة بالزنى فادعت أنها بكر فشهد لها أربع نساء فلاحذ، وهل يحذ الشهود للفرقة؟ قال في النهاية: نعم. وقال في المبسوط: لا؛ لاحتمال الشبهة في المشاهدة، والأول أشبه». شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٩٣٩.

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٨، ح ٧٦١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ١٠، ص ١٩، ح ٥٧، بسند «».

١١ / ١٤٥٩٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَدِ ، عَنْ سَعْدِ الْإِسْكَافِ ، قَالَ : لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ :
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «كَانَ^١ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ عَابِدٌ ، فَأَعْجَبَ^٢ دَاوُدُ عليه السلام ، فَأَوْحَى
اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ : لَا يَعْجَبُكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ ؛ فَإِنَّهُ مُرَاءٍ^٣ .
قَالَ : «فَمَاتَ الرَّجُلُ ، فَأَتَيْ^٤ دَاوُدُ عليه السلام ، وَقِيلَ^٥ لَهُ : مَاتَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ دَاوُدُ عليه السلام :
اذْفُنُوا صَاحِبَكُمْ» .

قَالَ : «فَانْكَرَتْ^٦ بَنُو إِسْرَائِيلَ ، وَقَالُوا : كَيْفَ لَمْ يَحْضُرْ^٧» .
قَالَ^٨ : «فَلَمَّا غُسِّلَ قَامَ خَمْسُونَ رَجُلًا ، فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْهُ^٩ إِلَّا خَيْرًا»
قَالَ : «فَلَمَّا صَلُّوا عَلَيْهِ قَامَ خَمْسُونَ آخَرُونَ ، فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ^{١٠} إِلَّا خَيْرًا ، فَلَمَّا
دَفَنُوهُ قَامَ خَمْسُونَ^{١١} ، فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْهُ^{١٢} إِلَّا خَيْرًا .
فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَى دَاوُدَ عليه السلام : مَا مَنَعَكَ أَنْ تَشْهَدَ فَلَانًا؟
فَقَالَ دَاوُدُ عليه السلام : يَا رَبِّ لِلَّذِي^{١٣} أَطَّلَعْتَنِي عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِهِ» .

«عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام . الجعفریات ، ص ١٣٧ ، بسند آخر عن جعفر
بن محمد ، عن أبياته ، عن علي عليه السلام ، إلى قوله : «عليها خاتم من الله عز وجل» مع اختلاف يسير . وفي صحيفة
الرضا عليه السلام ، ص ٧٠ ، ح ١٣٤ : «وعيون الأخبار ، ج ٢ ، ص ٣٩ ، ح ١١٧ ، بسند آخر عن الرضا ، عن أبياته عليه السلام عن
النبي عليه السلام ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٦٠ ، ح ١٦٤٧٦ : الواسل ، ج ٢٧ ، ص ٣٥٤ ، ح ٣٣٩٢١ .

- ١ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب والزهد . وفي المطبوع : «قد كان» .
- ٢ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت . وفي المطبوع : «له» . وفي الوافي والوسائل ، ج ١ و ٣ والتهذيب
والزهد : «به» .
- ٣ . في «جت» : «وأتي» .
- ٤ . في الزهد : «ذلك» .
- ٥ . في الزهد : «ذلك» .
- ٦ . في «ن» : «لا تحضره» بدل «لم يحضره» .
- ٧ . في «ل ، جت ، جد» والوافي والزهد : «منه» .
- ٨ . في «ع ، ن ، بف ، بن ، جت ، جد» والوافي والزهد : «منه» .
- ٩ . في التهذيب : «منه» .
- ١٠ . في «بن» : «آخر» .
- ١١ . في «ع ، ك ، ل ، م ، ن ، بف ، جت ، جد» والزهد : «منه» .
- ١٢ . في «ك ، ن ، بف ، جت» : «الذي» .

قَالَ: «فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: أَنْ كَانَ^١ ذَلِكَ^٢ كَذَلِكَ^٣، وَلَكِنَّهُ قَدْ شَهِدَ قَوْمٌ مِنَ الْأَخْبَارِ^٤ وَالرُّهْبَانِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْهُ^٥ إِلَّا خَيْرًا، فَأَجَزْتُ شَهَادَتَهُمْ عَلَيْهِ، وَغَفَرْتُ لَهُ^٦ عِلْمِي فِيهِ^٧»^٨.

هَذَا آخِرُ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مِنَ الْكَافِي تَأْلِيفَ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ
يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْقَضَاءِ
وَالْأَحْكَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^٩.

١. هكذا في: «ع، ل، م، ن، بح، بف، بن، جد» والوسائل، ج ٣. وفي «ك، جت» والوافي والتهذيب: «أنه كان». وفي المطبوع: «أن» بدل «أن كان».
٢. في «بف، جت» والوافي والتهذيب: - «ذلك».
٣. في «ع، ل، ن، بح، بن»: «لك».
٤. في «جت»: «قد شهدت».
٥. في التهذيب: «الأنصار».
٦. في «ع، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل، ج ٣ والزهد: - «منه».
٧. في «جت، جد»: «+ مع».
٨. في الوافي: «علمي فيه؛ يعني ما علمت فيه من الرياء».
٩. الزهد، ص ١٧٥، عن ابن أبي البلاد. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٨، ح ٧٦٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٥٧، ح ٢٤٤٣٨؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ٣٦٦٥، ملخصاً؛ وفيه، ج ١، ص ٦٤، ح ١٣٩، إلى قوله: «فإنه مراء».
١٠. في أكثر النسخ بدل «هذا آخر كتاب الشهادات من الكافي...» إلى هنا، عبارات مختلفة.

(٣٣)

كتاب القضاء والأحكام

[٣٣]

كِتَابُ الْقَضَاءِ وَالْأَحْكَامِ^٢١- بَابُ أَنَّ الْحُكُومَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْإِمَامِ ﷺ^٣

١٤٥٩٤/١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الْمُؤْمِنِ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اتَّقُوا الْحُكُومَةَ؛ فَإِنَّ الْحُكُومَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْإِمَامِ الْعَالِمِ

بِالْقَضَاءِ الْعَادِلِ^٤ فِي الْمُسْلِمِينَ، لِنَبِيِّ^٥، أَوْ وَصِيِّ نَبِيِّ^٦».

١. في «بن، جد»:- «بسم الله الرحمن الرحيم». وفي «نف»:+ «رب يسر وأعن». وفي «بح»:+ «وبه نستعين».

وفي «م»:+ «وبه ثقني».

٢. في «ع، ل، م، ن»:- «كتاب الأحكام من الكافي». وفي «ك، جت»:- «كتاب القضايا والأحكام من الكافي». وفي

«م»:- «كتاب القضايا والأحكام».

٣. في «ع، ك، ل، بن»:- «عليه السلام».

٤. في «ن»:- «والعادل».

٥. في الفقيه: «كنبي».

٦. في «مرأة العقول، ج ٢٤، ص ٢٦٥»: «ولا يخفى أن هذه الأخبار تدلّ بطواهرها على عدم جواز القضاء لغير المعصوم، ولا ريب أنهم ﷺ كان يبعثون القضاة إلى البلاد، فلا بدّ من حملها على أن القضاء بالأصالة لهم، ولا يجوز لغيرهم تصدّي ذلك إلا بإذنهم، وكذا في قوله ﷺ: «ولا يجلسه إلا نبي» أي بالأصالة. والحاصل أن الحصر إضافي بالنسبة إلى من جلس فيها بغير إذنهم ونصبهم ﷺ».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢١٧، ح ٥١١، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٣، ص ٥، ح ٣٢٢٢، معلقاً عن سليمان

بن خالد. الوافي، ج ١٦، ص ٨٨٧، ح ١٦٣٤٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧، ح ٣٣٠٩٢.

٢/١٤٥٩٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ^١، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِشَرِيحٍ: يَا شَرِيحُ، قَدْ جَلَسْتَ مَجْلِسًا لَا يَجْلِسُهُ إِلَّا نَبِيٌّ، أَوْ وَصِيٌّ نَبِيٍّ^٢، أَوْ شَقِيٍّ^٣».

٤٠٧/٧ ٣/١٤٥٩٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا وَلَّى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام شَرِيحًا الْقَضَاءَ، اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُنْفِذَ الْقَضَاءَ حَتَّى يَغْرِضَهُ^٤ عَلَيْهِ».

٢- بَابُ أَصْنَافِ الْقَضَاءِ

١/١٤٥٩٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْقَضَاءُ أَرْبَعَةٌ، ثَلَاثَةٌ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ: رَجُلٌ قَضَى بِخَوَرٍ وَهُوَ يَعْلَمُ، فَهُوَ فِي النَّارِ؛ وَرَجُلٌ قَضَى بِخَوَرٍ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهُوَ فِي النَّارِ؛ وَرَجُلٌ قَضَى بِالْحَقِّ^٥ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهُوَ فِي النَّارِ؛ وَرَجُلٌ قَضَى بِالْحَقِّ^٦ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهُوَ فِي النَّارِ؛ وَرَجُلٌ قَضَى بِالْحَقِّ^٧ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهُوَ فِي النَّارِ؛ وَرَجُلٌ قَضَى بِالْحَقِّ^٨ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهُوَ فِي النَّارِ».

١. استظهرنا في ما قدّمناه ذيل ح ١٣٩٧١، زيادة «عن أبي جميلة» في السند، فلا حظ.

٢. في «ن»: «- ونبي».

٣. في المرأة: «يحتمل أن يكون الغرض بيان صعوبة القضاء وأنه لغير المعصوم غالباً يستلزم الشفاء، أو بيان أنه من زمن النبي عليه السلام إلى هذا الزمان ما جلس فيه إلا هذه الثلاثة الأصناف. ويؤيده ما في الفقيه: «ما جلس».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢١٧، ح ٥٠٩، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد. الفقيه، ج ٣، ص ٥، ح ٣٢٢٣، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام «الوفاي، ج ١٦، ص ٨٨٨، ح ١٦٣٤٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٧، ح ٣٣٠٩١».

٥. في «ن»: «يعرض».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢١٧، ح ٥١٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم «الوفاي، ج ١٦، ص ٨٨٨، ح ١٦٣٤٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٦، ح ٣٣٠٩٠».

٧. في «ج»: «والفقيه وتحف العقول: «بحق»».

٨. في «بف» و تحف العقول: «بحق».

يَعْلَمُ، فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ»^١.

وَقَالَ ﷺ: «الْحُكْمُ حُكْمَانِ: حُكْمُ اللَّهِ، وَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَمَنْ أخطأ حُكْمَ اللَّهِ، حَكَمَ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ»^٢.

٥٩٨/١٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «الْحُكْمُ حُكْمَانِ: حُكْمُ اللَّهِ، وَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ»^٣ وَأَشْهَدُ^٤ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، لَقَدْ

١. التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. الخصال، ص ٢٤٧، باب الأربعة، ح ١٠٨، بسند عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير رفعه إلى أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤، ح ٣٢٢١؛ وتحف العقول، ص ٣٦٤، مراسلاً. المقنعة، ص ٧٢٢، مراسلاً عن أمير المؤمنين ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ٢٦٠، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٨، ح ١٦٣٤٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٢، ح ٣٣١٠٥.

٢. في الوافي: «علي».

٣. في «بن» والوسائل والفقيه: «وأهل».

٤. في المرأة: «قوله ﷺ: فمن أخطأ، بلا دليل معتبر شرعاً لتقصيره أو مع علمه بطلانه، فلاينا في كون المجتهد المخطئ الغير المقصر مصيباً. ولا يبعد أن يكون الغرض بيان أن كون الحكم مطابقاً للواقع لا ينفع في كونه حقاً، بل لا بد من أخذه من مأخذ شرعي، فمن لم يأخذ منه فقد حكم بحكم الجاهلية وإن كان مطابقاً للواقع». في الفقيه: «حكم بحكم أهل الجاهلية، ومن حكم بدرهمين بغير ما أنزل الله - عز وجل - فقد كفر بالله تعالى» بدل «حكم بحكم الجاهلية».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد. الفقيه، ج ٣، ص ٤، ح ٣٢٢١، مراسلاً عن الصادق ﷺ. الوافي، ج ١٦، ص ٨٨، ح ١٦٣٤٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٢، ح ٣٣١٠٦.

٧. في «بن» والوسائل: «وأهل».

٨. في المرأة: «قال الوالد ﷺ: كأنه سقط صدر الآية: «أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْتِفُونَ» فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الاسْتِشْهَادَ بِالْآيَةِ يَقَعُ بِالْجِزءِ مِنْ لِبَاسِ الْحَصْرِ».

٩. المائدة (٥): ٥٠.

١٠. هكذا في «ك، ل، م، ن، يح، بف، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب. وفي تفسير العياشي: «فاشهد». وفي بعض النسخ والمطبوع: «واشهدوا».

حَكَمَ فِي الْفَرَائِضِ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ.^١

٣- بَابُ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

١ / ١٤٥٩٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ صَبَاحِ الْأَزْرَقِيِّ، عَنْ حَكَمِ الْحَنَاطِ^٢، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣؛ وَحَكَمٌ^٤، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ :

قَالَ^٥: «مَنْ حَكَمَ فِي ذِرْهَمَيْنِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِمَّنْ لَهُ سَوْطٌ أَوْ عَصَا، فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى مُحَمَّدٍ^٦».

٤٠٨/٧ ٢ / ١٤٦٠٠. عَلِيُّ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ :

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ يَقُولُ: «مَنْ حَكَمَ فِي ذِرْهَمَيْنِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ»^٩.

١. التهذيب، ج ٦، ص ٢١٧، ح ٥١٢، معلقاً عن أبي علي الأشعري. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٥، ح ١٣٢، عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٨٩، ح ١٦٣٤٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣، ح ٣٣١٠٧.

٢. في «ك، ن، بح، جت»: «الخنيط». والحكم هذا، هو الحكم بن أيمن. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٤؛ رجال الطوسي، ص ١٨٥، الرقم ٢٢٥٠.

٣. في السند تحويل بعطف «حكم عن ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله^{١٠}» على «حكم الحنيط عن أبي بصير عن أبي جعفر^{١١}».

٤. في «م، بن» والوسائل: «والحكم».

٥. في «ك، ن، جت» والوسائل: «قال».

٦. الفقيه، ج ٣، ص ٧، ح ٣٢٢٢، معلقاً عن أبي بصير، عن أبي جعفر^{١٢}، وتعام الرواية فيه: «من حكم في درهمين فأخطأ كفر». تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٣، ح ١٢٤، عن أبي بصير، عن أبي جعفر، عن علي^{١٣}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٠، ح ١٦٣٥٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١، ح ٣٣١٣٦.

٧. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت». وفي «بف» والمطبوع: «علي بن إبراهيم».

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢١، ح ٥٢٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٣، ح ١٢١،

١٤٦٠١/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَغُضٍ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ رَفَعَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَكَمَ فِي دِرْهَمَيْنِ بِحُكْمِ جَوْرٍ ثُمَّ جَبَرَ^٢ عَلَيْهِ، كَانَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»^٣. فَقُلْتُ: وَكَيْفَ^٤ يَجْبَرُ عَلَيْهِ؟

فَقَالَ^٥: «يَكُونُ لَهُ سَوْطٌ وَسِجْنٌ، فَيَحْكُمُ عَلَيْهِ، فَإِنْ رَضِيَ بِحُكْمَيْهِ^٦، وَإِلَّا ضَرَبَهُ بِسَوْطِهِ^٧، وَحَبَسَهُ فِي سِجْنِهِ»^٨.

١٤٦٠٢/٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

عن أبي بصير؛ وفيه، ص ٣٢٣، ح ١٢٢، عن أبي بصير بن علي، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٣٢٤، ح ١٢٧، عن أبي العباس، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٠، ح ١٦٣٥١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣١، ح ٣٣١٣٧.

١. في حاشية «ب» و هامش المطبوع: «عبد الله بن بكير». وفي الوسائل: - «عن عبد الله بن بكير». وقد ورد الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٢١، ح ٥٢٤ - وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح بالأخذ - عن الحسين بن سعيد عن بعض أصحابنا عن عبد الله بن بكير، ولكن لم نجد رواية ابن بكير عن ابن مسكان في موضع، كما أننا لم نجد رواية عبد الله بن كثير عن ابن مسكان في موضع، بل لم نعرف عبد الله بن كثير في هذه الطبقة أصلاً.

٢. في التهذيب: «أجير». وفي تفسير العياشي: «كبر».

٣. المائدة (٥): ٤٤.

٤. في «بن» والوسائل: «كيف» بدون الواو.

٥. في «بج» والوافي: «قال».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب وتفسير العياشي. وفي «بج» والمطبوع: «فإذا».

٧. في «ع، ل، ن»، وحاشية «ب»، جت، والوسائل و تفسير العياشي: «بحكمه».

٨. في «ك» والوسائل: «بسط».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢١، ح ٥٢٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٣، ح ١٢٠، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٠، ح ١٦٣٥٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢، ح ٣٣١٣٨.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «أَيُّ قَاضٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَخْطَأَ، سَقَطَ^١ أَبْعَدُ^٢ مِنْ السَّمَاءِ^٣».

٥ / ١٤٦٠٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْخَضِيبِ الْبَجَلِيِّ^٤، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى مُزَامِلَةً حَتَّى جِئْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَبَيْنَا نَحْنُ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ عليه السلام إِذْ دَخَلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام، فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي لَيْلَى: تَقُومُ بِنَا إِلَيْهِ؟ فَقَالَ: وَمَا نَضَعُ عِنْدَهُ؟ فَقُلْتُ: نُسَائِلُهُ وَنَحْدُثُهُ، فَقَالَ: قُمْ^٥، فَقَمْنَا إِلَيْهِ، فَسَاءَلَنِي عَنْ نَفْسِي وَأَهْلِي، ثُمَّ قَالَ^٦: «مَنْ هَذَا^٧ مَعَكَ؟» فَقُلْتُ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى قَاضِي الْمُسْلِمِينَ.

فَقَالَ لَهُ: «أَنْتَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى قَاضِي الْمُسْلِمِينَ؟» قَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ^٨: «تَأْخُذُ مَالَ هَذَا فَتُعْطِيهِ^٩ هَذَا، وَتَقْتُلُ، وَتُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ لَا تَخَافُ^{١٠} فِي ذَلِكَ أَحَدًا؟» قَالَ: نَعَمْ.

١. في حاشية «يف»: «أسقط».

٢. في «ك»: «بعد».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: سقط، أي من درجة قربته وكمالته أو درجاته في الجنة أو يلحقه الضرر الأخروي، مثل ما يلحق الضرر الدنيوي من سقط من السماء».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢١، ح ٥٢٢، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقيه، ج ٣، ص ٧، ح ٣٢٣٠، معلقاً عن معاوية بن وهب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٠، ح ١٦٣٥٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢، ح ٣٣١٣٩.

٥. في «ع، ل، بح، بن، جت»: «سعيد بن أبي الخضيب البجلي». والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢١٤، الرقم ٢٨١٩: سعيد بن أبي الخضيب البجلي، لكن الموجود في بعض نسخه: «أبي الخضيب» بدل «أبي الخضيب».

٦. في «بن»: «فبينما».

٧. في «ن، جت»: «قال فقم».

٨. في «ن، جت»: «فقال» بدل «ثم قال».

٩. في الوافي: «+ الذي».

١٠. هكذا في «ع، ك، ل، ن، يف، جت» والوافي والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

١١. في «يف»: «وتعطيه». وفي «جت»: «فتعطي».

١٢. في «بن» والتهذيب: «ولا تخاف». وفي «ن»: «ألا تخاف».

قَالَ: «فَبِأَيِّ شَيْءٍ تَقْضِي؟» قَالَ^١: بِمَا بَلَغَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

قَالَ: «فَبَلَّغَكَ^٢ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا ؓ أَقْضَاكُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: «فَكَيْفَ تَقْضِي بِغَيْرِ قَضَاءٍ عَلِيٍّ ؓ وَقَدْ بَلَغَكَ هَذَا؟ فَمَا تَقُولُ إِذَا جِيءَ بِأَرْضٍ مِنْ فِصَّةٍ وَسَمَاءٍ^٣ مِنْ فِصَّةٍ، ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِكَ، فَأَوْفَقَكَ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّكَ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، إِنَّ هَذَا قَضَى بِغَيْرِ مَا قَضَيْتَ؟».

قَالَ: فَافْزَرْ وَجْهَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى حَتَّى غَادَ مِثْلَ الرَّغَفَرَانِ، ثُمَّ قَالَ لِي: السِّمْسِمْ لِنَفْسِكَ زَمِيلًا^٤، وَاللَّهِ^٥ لَا أَكَلِّمُكَ مِنْ رَأْسِي كَلِمَةً أَبَدًا^٦.

٤ - بَابُ أَنَّ الْمُفْتِيَ ضَامِنٌ^٧

١٤٦٠٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا فِي حَلَقَةِ رِبْعَةِ الرَّأْيِ، فَجَاءَ أَغْرَابِيٌّ، فَسَأَلَ رِبْعَةَ الرَّأْيِ^٨ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَهُ، فَلَمَّا سَكَتَ قَالَ لَهُ الْأَغْرَابِيُّ: أَهُوَ فِي عُنُقِكَ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ رِبْعَةُ.

١. في حاشية «بف» والوافي: «فقال».

٢. في «ن»: «فما بلغك».

٣. في «بف» والتهذيب: «وسماوات».

٤. الزميل: الرفيق في السفر الذي يعينك على أمورك، وهو الريدف أيضاً. النهاية، ج ٢، ص ٣١٣ (زمل).

٥. في «ن»: «فوالله».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٣٢٠، ح ٥٢١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٢، ح ١٦٣٥٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٩، ذيل ح ٣٣٠٩٨.

٧. في المرأة: «لا شك في ضمانه في الآخرة، وأنا في الدنيا فيه إشكال، إلا أن يكون حاكماً».

٨. في الوافي والتهذيب: «والرأي».

وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئاً، فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ^١، فَأَجَابَهُ^٢ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ الْأَعْرَابِيُّ: أَ هُوَ فِي عُنُقِكَ؟ فَسَكَتَ^٣ رَبِيعَةً^٤.

فَقَالَ لَهُ^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «هُوَ^٦ فِي عُنُقِي، قَالَ أَوْ لَمْ يَقُلْ، وَكُلُّ^٧ مُفْتٍ ضَامِنٌ^٨.
١٤٦٠٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ،
عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى مِنَ اللَّهِ^٩، لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ
الرَّحْمَةِ وَ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ^{١٠}، وَلَحِقَهُ وَزُرَّ مِنْ عَمَلٍ يَفْتِيَاهُ^{١١}».

١. في «ع، ك، ل، ن، بف، بن، جت» والوسائل: «المسألة عليه».

٢. في «ن»: «فأجاب».

٣. في «ك، م، جد»: «عنه».

٤. في «ك»: «ولم يرد عليه».

٥. في «ل، ن، يح، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب: «وله».

٦. في «بف»: «هي».

٧. في «بف، جت» والتهذيب: «كلّ» بدون الواو.

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٣، ح ٥٣٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١، ص ١٩٦، ح ١٣١٣١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٢٠، ح ٣٣٦٣٩.

٩. في الكافي: «- من الله».

١٠. في الوافي: «المراد بـ«العلم» ما يستفاد في الأنوار الإلهية والإلهامات الكشفية كما هو للأئمة عليهم السلام، وبـ«الهدى» ما يسمع من أهل بيت النبوة كما هو لنا، وبـ«ملائكة الرحمة» الهادون لنفوس الأخيار إلى مقاماتهم في درجات الجنان، وبـ«ملائكة العذاب» السائقون لنفوس الأشرار إلى منازلهم في دركات الجحيم والنيران».

١١. الكافي، كتاب فضل العلم، باب النهي عن القول بغير علم، ح ١٠١. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٣، ح ٥٣١، معلقاً عن أحمد بن محمد. المحاسن، ص ٢٠٥، كتاب مصابيح الظلم، ح ٦٠، عن الحسن بن محبوب. وفيه، ح ٥٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفيه أيضاً، ح ٥٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام. وفي صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٤١، ح ٧؛ وعميون الأخبار، ج ٢، ص ٤٦، ح ١٧٣، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. كمال الدين، ص ٢٥٦، ضمن ح ١، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ٤١، عن النبي صلى الله عليه وآله، وفي السنة الأخيرة إلى قوله: «وملائكة العذاب» مع اختلاف بسير الوافي، ج ١، ص ١٩٠، ح ٣١٢١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٠، ح ٣٣١٠٠؛ و ص ٢٢٠، ح ٣٣٦٣٨.

٥- بَابُ أَخْذِ الْأُجْرَةِ وَالرِّشَاءِ عَلَى الْحُكْمِ

١ / ١٤٦٠٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ ، قَالَ :

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَاضٍ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ^٢ يَأْخُذُ مِنَ السُّلْطَانِ عَلَى الْقَضَاءِ

الرُّزْقِ ؟

فَقَالَ : « ذَلِكَ السُّحْتُ »^٤ .

٢ / ١٤٦٠٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ،

عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ ، عَنْ زُرْعَةَ ، عَنْ سَمَاعَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « الرِّشَاءُ فِي الْحُكْمِ هُوَ الْكُفْرُ بِاللَّهِ »^٦ .

٣ / ١٤٦٠٨ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ

١ . في « ل ، بح ، بن ، جت » : « الأجر » .

٢ . في الوافي والتهذيب : « فريقيين » .

٣ . في المرأة : « حمل على الأجرة ، والمشهور جواز الارتزاق من بيت المال » .

٤ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٢٢ ، ح ٥٢٧ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٦ ، ح ٣٢٢٧ ، معلقاً عن الحسن بن محبوب . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٠٨ ، ح ١٦٣٨٠ : الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٢٢١ ، ح ٣٣٦٤٠ .

٥ . في الوافي والفقيه وفقه الرضا عليه السلام : « + العظيم » . وفي الكافي ، ح ٨٥٨٩ ، والتهذيب ح ١٠٦٢ والخصال والمعاني : « فَإِنَّ ذَلِكَ الْكُفْرَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِرَسُولِهِ عليه السلام بَدَلَ « هُوَ الْكُفْرُ بِاللَّهِ » .

٦ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٢٢ ، ح ٥٢٦ ، معلقاً عن الحسين بن سعيد . الكافي ، كتاب المعيشة ، باب السحت ، ذيل ح ٨٥٨٩ ، بسنده عن الحسن بن علي بن أبي حمزة ، عن زرعة . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٣٥٢ ، ذيل ح ٩٩٧ ، بسنده عن سماعة من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . وفي الخصال ، ص ٣٢٩ ، باب السنة ، ذيل ح ٢٦ ؛ ومعاني الأخبار ، ص ٢١١ ، ذيل ح ١ ، بسند آخر ، مع اختلاف يسير . وفي الكافي ، كتاب المعيشة ، باب السحت ، ذيل ح ٨٥٨٧ ، والتهذيب ، ج ٦ ، ص ٣٦٨ ، ذيل ح ١٠٦٢ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٣٢١ ، ذيل ح ١١٢ ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام . الفقيه ، ج ٣ ، ص ١٧١ ، ذيل ح ٣٦٤٨ ، مرسلأ من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . فقه الرضا عليه السلام ، ص ٢٥٣ . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٠٧ ، ح ١٦٣٧٦ : الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٢٢٢ ، ح ٣٣٦٤٢ .

ابن مُسْكَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقَدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ السُّخْبِ؟^١

فَقَالَ: «هُوَ الرِّشَا فِي الْحُكْمِ».^٢

٦- بَابُ مَنْ خَافَ فِي الْحُكْمِ

٤١٠/٧

١٤٦٠٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: يَدُ اللَّهِ فَوْقَ رَأْسِ الْخَاكِمِ

تَرْفُرُ^٣ بِالرَّحْمَةِ، فَإِذَا خَافَ^٤ وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ^٥».^٦

١٤٦١٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ

١. في جميع النسخ التي قبلت وغيرها والوسائل: «البخس». وتقدم الخبر في الكافي، ح ٨٥٩٠ وفيه وفي التهذيب كما في المتن، وهو الظاهر الموافق لمفهوم السحت، دون مفهوم البخس، وهو النقص والظلم. أضف إلى ذلك أن خير التهذيب مأخوذ من الكافي، والمقايضة بين التهذيب وبين موضع الكافي تقضي بأخذ الخبر من موضعنا هذا، فيكون التهذيب كأقدم نسخة لنا. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٣١ (بخس).

٢. في «ف» والوافي والكافي، ح ٨٥٩٠ والوسائل والتهذيب: «هو».

٣. الكافي، كتاب المعيشة، باب السحت، ح ٨٥٩٠. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٢، ح ٥٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٦، ص ٩٠٧، ح ١٦٣٧٧؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٩٣، ح ٢٢٠٦٠.

٤. قال ابن الأثير: «فيه» رفرفت الرحمة فوق رأسه. يقال: رفرف الطائر بجناحيه، إذا بسطهما عند السقوط على شيء يحوم عليه ليقع فوقه. النهاية، ج ٢، ص ٢٤٣ (رفرف).

٥. في الفقيه: «وفي الحكم». وفي التهذيب: «وفي حكمه». وقال الفيرمي: «خاف يحيف حيفاً: جار وظلم، وسواء كان حاكماً أو غير حاكم فهو حائف». المصباح المنير، ص ١٥٩ (خاف).

٦. في الوافي: «وفي الكلام استعارة وتجوّز، يعني أن الله سبحانه يعينه ويوفقه للصواب ويسدّه مادام يحكم بالعدل. فإذا خاف - أي جار في الحكم من الحيف بالمهملة، بمعنى الظلم - أعرض عنه».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٢، ح ٥٢٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٦، ح ٣٣٢٨، معلقاً عن السكوني بإسناده عن علي عليه السلام، الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٥، ح ١٦٣٥٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٢٤، ح ٣٦٤٩.

الشَّالِي:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قَاضٍ كَانَ^١ يَقْضِي بِالْحَقِّ فِيهِمْ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَغْسِلِينِي وَكَفِّينِي، وَضَعِينِي عَلَى سِرِيرِي^٢، وَغَطِّي وَجْهِي؛ فَإِنَّكَ لَا تَرَيْنِ سَوْءًا، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلَتْ ذَلِكَ^٣، ثُمَّ مَكَثَتْ^٤ بِذَلِكَ^٥ حِينًا، ثُمَّ إِنَّهَا كَشَفَتْ عَنْ وَجْهِهِ لِتَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هِيَ بِدُودَةٍ تَقْرُضُ^٦ مَنْخَرَهُ^٧، فَفَرَعَتْ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ أَتَاهَا فِي مَنَامِهَا، فَقَالَ لَهَا: أَفَرَعِكَ مَا رَأَيْتِ؟ قَالَتْ: أَجَلٌ، لَقَدْ فَرَعْتُ^٨، فَقَالَ لَهَا: أَمَا لَيْنٌ كُنْتُ فَرَعْتُ مَا^٩ كَانَ الَّذِي رَأَيْتِ إِلَّا^{١٠} فِي أَخِيكَ فَلَا نِ أَتَانِي وَمَعَهُ خَصَمٌ لَهُ، فَلَمَّا جَلَسَا إِلَيَّ، قُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلِ الْحَقَّ لَهُ، وَوَجْهَ الْقَضَاءِ^{١١} عَلَى صَاحِبِهِ، فَلَمَّا اخْتَصَمَا إِلَيَّ كَانَ^{١٢} الْحَقُّ لَهُ، وَرَأَيْتُ^{١٣} ذَلِكَ بَيِّنًا فِي الْقَضَاءِ، فَوَجَّهْتُ الْقَضَاءَ لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَأَصَابَنِي مَا رَأَيْتُ لِمَوْضِعِ هَوَايَ كَانَ مَعَ مُوَافَقَةِ الْحَقِّ^{١٤}».

١. في الوسائل والأمالى: «وكان».

٢. في «ك»: «سريرتي».

٣. في «ج»: «+ به».

٤. في «ع، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والأمالى: «مكث».

٥. في «م» والأمالى: «- بذلك».

٦. في الأمالى: «تعترض».

٧. في الوافي: «- منخره». والممنخر - بفتح الميم والخاء، وبكسرهما وضُمُّهما -: الأنف. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٦ (نخر).

٨. في «بن» والوسائل: «- لقد فرعت».

٩. في «بف، جت» والوافي: «فما».

١٠. في الوافي: «+ لهواي». وفي التهذيب: «+ لهوى».

١١. في «ن»: «الفضل». وفي الأمالى: «+ له». ١٢. في «بف»: «وكان».

١٣. في «ن»: «+ وفي».

١٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٢، ح ٥٢٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الأمالى للطوسي، ص ١٢٦، المجلس ٥، ح ١٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٦، ح ١٦٣٥٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٢٥، ح ٣٣٦٥٠.

٧- بَابُ كَرَاهَةِ الْجُلُوسِ إِلَى قُضَاةِ الْجَوْرِ

١٤٦١١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: مَرَّ بِي أَبُو جَعْفَرٍ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام وَأَنَا جَالِسٌ عِنْدَ قَاضٍ بِالْمَدِينَةِ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ ٤١١/٧ مِنْ الْعَدِّ، فَقَالَ لِي: «مَا مَجْلِسٌ رَأَيْتَكَ فِيهِ أَمْسِ؟».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٣: جَعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ هَذَا الْقَاضِيَّ لِي^٤ مُكْرِمٌ، فَرُبَّمَا جَلَسْتُ إِلَيْهِ.

فَقَالَ لِي^٥: «وَمَا يُؤْمِنُكَ أَنْ تَنْزِلَ اللَّعْنَةُ^٦، فَتَعَمَّ مَنْ فِي الْمَجْلِسِ؟»^٧

٨- بَابُ كَرَاهَةِ الْإِزْتِفَاعِ إِلَى قُضَاةِ الْجَوْرِ

١٤٦١٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ قَدَّمَ مُؤْمِنًا فِي خُصُومَةٍ إِلَى قَاضٍ أَوْ سُلْطَانٍ^٩ جَائِرٍ، فَقَضَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حُكْمٍ اللَّهِ، فَقَدْ شَرِكَةَ فِي الْإِثْمِ»^{١٠}.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «كراهية».

٢. في «ج» والوسائل، ح ٣٣٦٣٤: «أو أبو عبدالله». وفي الفقيه: - «أبو عبدالله».

٣. في «ن» يع، بن، جت، جد، والوافي والتهذيب: - «له».

٤. في الفقيه: «بي». ٥. في «ك» والتهذيب: - «لي».

٦. في الفقيه: + «فتعمك معه، وفي خبر آخر».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٠، ح ٥٢٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٥، ح ٣٢٢٤، معلقاً عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٨، ح ١٦٣٦٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٥، ذيل ح ٣٣٠٨٨؛ و ص ٢١٩، ح ٣٣٦٣٤.

٨. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي «بف» وفي المطبوع: «كراهية».

٩. في «جد»: «وسلطان».

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ٤، ح ٣٢١٩، معلقاً عن ..

١٤٦١٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هَازُونَ بْنِ حَمْزَةَ الْعَنْبَرِيِّ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخٍ لَهُ مَمَارَاةٌ^١ فِي حَقٍّ، فَدَعَاهُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِهِ^٢ لِيُخْصِمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، فَأَبَى إِلَّا أَنْ يَزَافَعَهُ إِلَى هَؤُلَاءِ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَخَفَكُمُ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ»^٣ الْآيَةَ^٤.

١٤٦١٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَخَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا^٥ إِلَى الْحُكَّامِ^٦؟»

فَقَالَ: «يَا بَا بَصِيرَ^٧، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي الْأُمَةِ حُكَّامًا يَجُورُونَ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَغْنِ حُكَّامُ أَهْلِ الْعَدْلِ، وَلَكِنَّهُ عَنِ حُكَّامِ أَهْلِ الْجَوْرِ، يَا بَا مُحَمَّدٍ^٨، إِنَّهُ

١. الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٩، ح ١٦٣٦٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١، ح ٣٣٠٧٩.

١. في الوسائل: «في».

٢. قال ابن الأثير: الرماء: الجدال. والتماري والمماراة: المجادلة على مذهب الشك والريبة. ويقال للمناظرة:

مماراة؛ لأن كل واحد منهما يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه، كما يمتري الحالب اللبن من الضرع.

٣. في الفقيه: «إخوانكم».

٤. النساء (٤): ٦٠.

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٠، ح ٥١٩، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٣، ص ٤، ح ٣٢٢٠، معلقاً عن حريز.

الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٩، ح ١٦٣٦٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١، ح ٣٣٠٨٠.

٦. أدلى إليه بماله دفعه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٤ (دلو).

٧. البقرة (٢): ١٨٨. وفي التهذيب: «يَتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ».

٨. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «بن» والمطبوع: «يا أبا بصير».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «يا أبا محمد».

لَوْ كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَدَعَوْتَهُ إِلَى حُكَّامِ أَهْلِ الْعَدْلِ، فَأَبَى عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يُزَافِعَكَ^١ إِلَى حُكَّامِ أَهْلِ الْجَوْرِ لِيَقْضُوا لَهُ، لَكَانَ مِنْ حَاكِمِ إِلَى الطَّاغُوتِ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الطَّاغُوتِ»^٢.

٤١٢/٧ ١٤٦١٥ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ^٣، قَالَ:

قَالَ لِي^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّا كُنْمْ أَنْ يُحَاكِمَكُمْ بِغَضِّكُمْ بَغْضًا إِلَى أَهْلِ الْجَوْرِ، وَلَكِنْ انْظُرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ يَغْلَمُ شَيْئًا مِنْ قَضَائِنَا^٥، فَأَجْعَلُوهُ بَيْنَكُمْ، فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ قَاضِيًا، فَتَخَاكُمُوا إِلَيْهِ»^٦.

١. في «بح»: - «إلى حكام أهل العدل، فأبى عليك إلا أن يرافعك».

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢١٩، ح ٥١٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٥، ح ٢٠٥، عن أبي بصير، إلى قوله: «لكن ما من يحاكم إلى الطاغوت»؛ وفيه، ص ٢٥٤، ح ١٨٠، عن أبي بصير، من قوله: «يا أبا محمد». الوافي، ج ١٦، ص ٩٠٠، ح ١٦٣٦٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٢، ح ٣٣٠٨١.

٣. ورد الخبر في الفقيه، ج ٣، ص ٣، ح ٣٢١٦، عن أحمد بن عائد عن أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال، وطريق الصدوق إلى أحمد بن عائد ينتهي إلى الحسن بن عليّ الوشاء، كما في الفقيه، ج ٤، ص ٥١٤. والمراد من الحسن بن عليّ في سندنا هذا، هو الوشاء. والمتكسر في الأسناد رواية الوشاء بعناوينه المختلفة: «الحسن بن عليّ الخزاز والحسن بن عليّ الوشاء والوشاء». عن أحمد بن عائد عن أبي خديجة. فلا يبعد سقوط الوساطة في ما نحن فيه بين الحسن بن عليّ وبين أبي خديجة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٤٥-٤٤٦.

٤. في «ن» والفقيه: - «لي».

٥. في «بف»: «أن يخاصم».

٦. في «ك، ن، بح، بف، بن، جت، جد»: - «قد».

٨. في المرأة: «استدل به على جواز التجزئ في الاجتهاد، وفيه نظر من وجهين: أحدهما: أن ما سمع الراوي بخصوصه من المعصوم ليس في الاجتهاد في شيء ولم يكونوا يحتاجون في تلك الأزمنة إلى الاجتهاد. وثانيهما: أن من لم يجوز التجزئ يقول: لا يحصل العلم المعتبر إلا بالإحاطة بجميع مدارك الأحكام بحسب الطاقة، ولا يقول بوجوب ترجيح جميع المسائل بالفعل».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢١٩، ح ٥١٦، معلقاً عن الحسين بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ٢، ح ٣٢١٦، بسنده عن

١٤٦١٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَكُونُ^٢ بَيْنَهُمَا مُنَازَعَةٌ فِي دِينٍ أَوْ مِيرَاثٍ، فَتَحَاكَمَا^٣ إِلَى السُّلْطَانِ أَوْ إِلَيَّ^٤ الْقَضَاءَ: أَيَجِلُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «مَنْ تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاعُوتِ^٥، فَحَكَمَ لَهُ^٦، فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سُخْتًا وَإِنْ كَانَ حَقُّهُ^٧ ثَابِتًا^٨؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ بِحُكْمِ الطَّاعُوتِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُكْفَرَ بِهِ^٩».

قُلْتُ: كَيْفَ^{١٠} يَضْنَعَانِ^{١١}؟

قَالَ: «انْظُرُوا^{١٢}، إِلَى^{١٣} مَنْ كَانَ مِنْكُمْ^{١٤} قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا، وَتَنَظَّرَ فِي حَلَالِنَا

عن أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٣، ح ٨٤٦، بسنده عن أبي خديجة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٠١، ح ١٦٣٦٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١٣، ذيل ح ٣٣٠٨٣.

١. هكذا في «بف». وفي «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والمطبوع: «محمد بن الحسين». والصواب ما أثبتناه، كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٢٠٢، فلاحظ.
٢. في «ل، بن» والوسائل والكافي، ح ٢٠٢: «تكون».
٣. في الوافي: «فتحاكما». وفي التهذيب، ح ٨٤٥: «فتحاكمان».
٤. في «جد» والوسائل، ج ٢٧ والكافي، ح ٢٠٢ والتهذيب، ح ٨٤٥: «وإلى».
٥. في «ل، م، بف» والوافي: «طاغوت».
٦. في الوسائل، ج ٢٧ والكافي، ح ٢٠٢: «حقاً».
٧. في الوسائل، ج ٢٧: «وله».
٨. في الوسائل، ج ٢٧ والكافي، ح ٢٠٢: «أخذه».
٩. في «بف» والتهذيب، ح ٥١٤: «بها». في الوسائل، ج ٢٧ والكافي، ح ٢٠٢ والتهذيب، ح ٨٤٥: «وقال الله تعالى: «يُؤَيِّدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يُكْفَرُوا بِهِ»».
١٠. في الوسائل، ج ٢٧ والكافي، ح ٢٠٢: «فكيف».
١١. في «ن»+: «وبه».
١٢. في الوسائل، والكافي، ح ٢٠٢ والتهذيب، ح ٨٤٥: «ينظران».
١٣. في الوسائل، ج ٢٧: «إلى».
١٤. في الوسائل، ج ٢٧ والكافي، ح ٢٠٢ والتهذيب: «ممن».

وَحَرَامِنَا، وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا، فَارْضَوْا^١ بِهِ حَكْمًا، فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاقِمًا، فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ^٢ مِنْهُ، فَإِنَّمَا بِحُكْمِ^٣ اللَّهِ^٤ اسْتَخَفَّ^٥، وَعَلَيْنَا رَدُّ^٦، وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللَّهِ، وَهُوَ عَلَى خَدِّ الشُّرْكِ بِاللَّهِ^٧.

٩- بَابُ أَدَبِ الْحُكْمِ

١٤٦١٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ لِشَرِيحٍ: «انْظُرْ إِلَى أَهْلِ الْمَغْلِكِ وَالْمَطَلِ^١ وَدَفِعْ حُقُوقَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْمَقْدَرَةِ^٢ وَالْيَسَارِ^٣ مِمَّنْ يُذَلِّي بِأَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ^٤ إِلَى الْحُكَّامِ، فَخَذَ لِلنَّاسِ بِحُقُوقِهِمْ مِنْهُمْ، وَبِغَ فِيهَا الْعَقَارَ وَالْذِّيَارَ، فَإِنِّي^٥ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَطْلُ الْمُسْلِمِ الْمُوسِرِ^٦ ظُلْمٌ لِلْمُسْلِمِ^٧، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَقَارٌ وَلَا دَارٌ

١. في «ب» والوسائل والكافي، ح ٢٠٢ والتهذيب: «فليرضوا».

٢. في الوسائل، ج ٢٧ والتهذيب، ح ٨٤٥: «فلم يقبل».

٣. في «ع»: «حكم».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والتهذيب. وفي «جد» والمطبوع: «+ وقد».

٥. في الوسائل، ج ١ و ج ٢٧ والكافي، ح ٢٠٢: «استخف بحكم الله» بدل «بحكم الله قد استخف».

٦. في «ك، جد»: «ردوا».

٧. الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، صدر ح ٢٠٢. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢١٨، ح ٥١٤،

معلقاً عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن بن شُمون، عن محمد بن عيسى. وفيه ص ٣٠١، صدر

ح ٨٤٥، بسنده عن محمد بن عيسى. والوافي، ج ١٦، ص ٩٠٢، ح ١٦٣٧٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٤، ح ٥١،

ملخصاً؛ و ج ٢٧، ص ١٣٦، ح ٣٣٤١٦. ٨. في «ك، بح» وحاشية «ج»: «الحاكم».

٩. المعك والمطل: التسوية بالعدة والدين. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٣٤٣ (معك).

١٠. في حاشية «بح»: «القدرة». ١١. في «بن» والوسائل: «الناس».

١٢. في «ن»: «وإني». ١٣. في «ك»: «الموسر المسلم».

١٤. في التهذيب: «للمسلمين».

وَلَا مَالَ، فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَخْمِلُ النَّاسَ عَلَى الْحَقِّ إِلَّا مَنْ وَرَعَهُمْ^١ عَنِ
الْبَاطِلِ، ثُمَّ وَاسِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِوَجْهِكَ وَمَنْطِقِكَ وَمَجْلِسِكَ حَتَّى لَا يَطْمَعَ قَرِيبُكَ^٢
فِي خَيْفِكَ، وَلَا يَتَأَسَّ عَذُوكَ مِنْ عَذْلِكَ، وَزَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي^٣ مَعَ بَيِّنَةٍ^٤؛ فَإِنَّ
ذَلِكَ أَجْلَى لِلْعَمَى^٥، وَأَثْبَتَ فِي الْقَضَاءِ^٦، وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ عُدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى
بَعْضٍ إِلَّا مَجْلُودًا فِي حَدٍّ لَمْ يَتَّبِ مِنْهُ^٧، أَوْ مَعْرُوفًا^٨ بِشَهَادَةِ زَوْرٍ، أَوْ ظَنِّينَ^٩، وَإِنَّا كَ
وَالْتَضَجُّرُ وَالْتَأَذِي فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الَّذِي أُوجِبَ اللَّهُ فِيهِ الْأَجْرَ وَيُحْسِنُ^{١٠} فِيهِ الدُّخْرَ
لِمَنْ قَضَى بِالْحَقِّ، وَاعْلَمْ أَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صَلْحًا^{١١} حَرَّمَ خِلَالَ، أَوْ
أَحَلَّ^{١٢} حَرَامًا، وَاجْعَلْ^{١٣} لِمَنْ ادَّعَى شَهُودًا غَيْبًا أَمَدًا يَبْتَنِيَهُمَا، فَإِنْ أَخْضَرَهُمْ أَخَذَتْ لَهُ
بِحَقِّهِ، وَإِنْ لَمْ يُخْضِرْهُمْ أُوجِبَتْ عَلَيْهِ الْقَضِيَّةُ، فَإِنَّا كَ^{١٤} أَنْ تُنْفَذَ فِيهِ^{١٥} قَضِيَّةٌ فِي
قِصَاصٍ، أَوْ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، أَوْ حَقٍّ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَعْرِضَ ذَلِكَ عَلَيَّ

١. في «جت» وحاشية «م» والوافي: «وزعهم»، بمعنى كفهم ومنعهم. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٨٠ (وزع).
٢. في مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٢٧٦: «قوله»: «ورد اليمين على المدعي» ربما يحمل هذا على التقية لموافقته
لمذاهب بعض العامة، أو على اختصاص الحكم بشرح؛ لعدم استيهاله للقضاء، أو على ما إذا كانت الدعوى
على الميت أومع الشاهد الواحد أومع دعوى الردة.
٣. في «بن» وحاشية «جت» والوافي والوسائل، ج ٢٧ والتهذيب: «ببيته».
٤. في «ك، ل، جت»: «للعماء». وفي «م، ن»: «للفعاء».
٥. في «ن»: «- في القضاء».
٦. هكذا في «ك، ل، ن، بح، جت، جد»، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ع، م، بف، بن» وحاشية «بح» والمطبوع
والوافي: «مجلوداً».
٧. في «م، جد»: «عنه».
٨. في «م» والوافي: «أو معروفاً».
٩. في الوافي: «ظنيئاً».
١٠. في الوافي: «وأحسن».
١١. في «ع، ك، بح»: «صلح».
١٢. في «ن، جت»: «أو حلل».
١٣. في «بف»: «فاجعل».
١٤. في «ك، م، ن، بح، بن، جت، جد»، والوافي والوسائل، ج ٢٧ والتهذيب: «وإنا ك».
١٥. في «بف» والوافي والوسائل، ج ٢٧ والتهذيب: «- فيه».

إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَا تَقْعَدَنَّ^١ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ حَتَّى تَطْعَمَ^٢.

١٤٦١٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ابْتَلِيَ بِالْقَضَاءِ، فَلَا يَقْضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ^٣».

١٤٦١٩ / ٣. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ، قَالَ^٤: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ-: مَنْ

ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ، فَلْيُؤَايِسْ بَيْنَهُمْ فِي الْإِشَارَةِ^٥، وَفِي النَّظَرِ^٦، وَفِي الْمَجْلِسِ^٧».

١٤٦٢٠ / ٤. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ: «أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَمَكَثَ عِنْدَهُ أَيَّامًا، ثُمَّ

تَقَدَّمَ إِلَيْهِ فِي خُصُومَةٍ^٨ لَمْ يَذْكُرْهَا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: أَخْصَمَ أَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ،

١. في «ول»: «ولا تقعد».

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٥، ح ٥٤١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ١٥، ح ٣٢٤٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٠٩، ح ١٦٣٨١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١١، ح ٢٣٦١٨؛ وفيه، ج ١٨، ص ٣٤٣، ذيل ح ٢٣٨٠٩، إلى قوله: «من لم يكن له عقار ولا دار ولا مال فلا سبيل عليه»؛ وج ٢٥، ص ٣٨٥، ح ٣٢١٨٧، إلى قوله: «وبيع فيها العقار والديار».

٣. في «بف»: «+ يا علي».

٤. قال المحقق: «يكراه أن يقضي وهو غضبان، وكذا يكره مع كل وصف يساري الغضب في شغل النفس، كالجوع والعطش والغم والفرح والوجع ومدافعة الأخبين وغلبة النعاس». الشرائع، ج ٤، ص ٨٦٦.

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٥٤٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ١١، ح ٣٢٣٤، مرسلأ عن النبي ﷺ. الوافي، ج ١٦، ص ٩١٠، ح ١٦٣٨٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١٣، ح ٣٣٦٢٠.

٦. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام، والمراد من «بهذا الإسناد» هو الطريق المذكور إليه عليه السلام، في السند السابق.

٧. في «ن»، «جد»، وحاشية «جت»: «بالإشارة».

٨. في «ن»: «- وفي».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٥٤٣، وفيه أيضاً هكذا: «وبهذا الإسناد قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام:...». الفقيه، ج ٣، ص ١٤، ح ٣٢٤٢، مرسلأ عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩١١، ح ١٦٣٨٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١٤، ح ٣٣٦٢٣.

١٠. في الفقيه: «حكومة».

قَالَ: تَحَوَّلَ عَنَّا؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَافَ الْخَضَمُ إِلَّا وَمَعَهُ خَضَمُهُ^٢.

١٤٦٢١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِشَرِيحٍ^٣: «لَا تَسَارَ أَحَدًا فِي مَجْلِسِكَ، وَإِنْ غَضِبْتَ فَقُمْ، وَلَا تَقْضِئْ^٤ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ».

قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «لِسَانَ الْقَاضِي وَرَاءَ قَلْبِهِ^٥، فَإِنْ كَانَ لَهُ قَالَ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَمْسَكَ^٦».

١٤٦٢٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي بَرِيدٍ، ٤١٤/٧ عَمَّنْ سَمِعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ الْحَاكِمُ يَقُولُ لِمَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَلِمَنْ عَنْ يَسَارِهِ: مَا تَرَى؟ مَا تَقُولُ؟ فَعَلَى ذَلِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ^٧ أَلَا^٨ يَقُومُ^٩»

١. في «بن» والوسائل والفقيه: «فإن».

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٥٤٤، وفيه أيضاً هكذا: «وبهذا الإسناد أن رجلاً...». الفقيه، ج ٣، ص ١٢، ح ٣٢٣٦، مراسلاً من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٩١١، ح ١٦٣٨٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١٤، ح ٣٣٦٢٤.

٣. في الفقيه: «يا شريح».

٤. في الوسائل: «لا تشاور».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي «جد» والمطبوع: «فلا تقضين».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه والتهذيب. وفي المطبوع: «فأنت».

٧. في الوافي: «وراء قلبه، يعني يتدبر أولاً بقلبه ثم يقول بلسانه».

٨. في المرأة: «وقوله ﷺ: فإن كان له، أي فإن كان القلب له بأن لا يكون فيه ما يمنعه عن الحكم قضى وتكلم، وإن كان عليه بأن كان غضباناً أو جائعاً أو مثله أمسك عن الكلام. أو المعنى: أنه ينبغي له أن يتفكر فيما يتكلم به، فإن كان له بأن يكون صواباً تكلم وإلا أمسك. ولعل الأول أظهر».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٧، ح ٥٤٦، معلقاً عن أحمد بن أبي عبد الله. الفقيه، ج ٣، ص ١٤، ح ٣٢٣٩، مراسلاً إلى قوله: «وأنت غضبان» الوافي، ج ١٦، ص ٩١٢، ح ١٦٣٨٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١٣، ح ٣٣٦٢١.

١٠. في المرأة: «كلمة «ألا» بالفتح للتضييق». ١١. في «ن، جت، جد» والوافي: «أن يقوم».

مِنْ مَجْلِسِهِ، وَيَجْلِسُهُمْ^١ مَكَانَهُ^٢.

١٠ - بَابُ أَنَّ الْقَضَاءَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْإِيمَانِ^٣

١٤٦٢٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ سَعْدِ وَهْشَامِ بْنِ الْحَكَمِ^٤؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ

وَالْإِيمَانِ، وَبَنُضْكُمْ الْخَنَ بِخَجَّتِهِ مِنْ بَنُضٍ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ مَالِ أَخِيهِ

شَيْئاً، فَإِنَّمَا قَطَعْتُ لَهُ بِهِ^٥ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ^٦.

١. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي «ن»: «ويجلسه». وفي المطبوع: «وتجلسهم». وفي

الوافي والفتية والتهذيب: «ويجلسهما».

٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٧، ح ٥٥٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحجاج، عن داود بن يزيد. الفتية، ج ٣،

ص ١١، ح ٣٢٣٥، مرسلاً. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٢، ح ١٦٣٥٥، الوسائل، ج ٢٧، ص ٢١٥، ح ٣٦٢٥.

٣. في «جت»: «وبالإيمان».

٤. هكذا في «بف» وحاشية «جت». وفي «بن» والوسائل: «سعد بن هشام بن الحكم». وفي «ع، ك، ل، م، ن،

يخ، جت، جد» والمطبوع: «سعد بن هشام بن الحكم».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد ورد الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٩، ح ٥٥٢ - وهو مأخوذ من الكافي - عن علي

بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن سعد وهشام بن الحكم. وهشام بن الحكم من مشايخ ابن أبي عمير،

روى عنه كتابه، وتكررت روايته عنه في الأسناد، كما أن ابن أبي عمير روى كتاب سعد بن أبي خلف، ووردت

روايته عنه في بعض الأسناد. أضف إلى ذلك أننا لم نجد في ما بأيدينا من الأسناد والطرق عنوان سعد بن هشام

بن الحكم، ولم نثر أيضاً على رواية من يسمى بسعد بن هشام بن الحكم. راجع: رجال التجاشي، ص ١٧٨،

الرقم ٤٦٩، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢،

ص ٢٨٢، ص ٣١٣-٣١٥.

٥. قال ابن الأثير بعد ذكر الحديث: «للحن: الميل عن جهة الاستقامة. يقال: لحن فلان في كلامه، إذا مال عن

صحيح المنطق. وأراد: أن بعضهم يكون أعرف بالحجة وأفطن لها من غيره». النهاية، ج ٤، ص ٢٤١ (لحن).

٦. في «بف» والوافي: «وأيما». وفي «ك، م، ن، بف، جت» والوافي: «-بف».

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٩، ح ٥٥٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعد

١٤٦٢٤ / ٢. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَبِيصٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ نَبِيَّاً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَكَا إِلَى رَبِّهِ: كَيْفَ أَقْضِي فِي أُمُورٍ لَمْ أُخْبَرْ بِبَيِّنَاتِهَا؟»

قَالَ: فَقَالَ لَهُ^٢: «رَدَّاهُمْ إِلَيَّ، وَأَضْفَهُمْ^٣ إِلَيَّ اسْمِي يَخْلِفُونَ بِهِ»^٤.

١٤٦٢٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بِنِ ابْنِ أَبِي بَرْ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُخْبَرَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي كِتَابِ عَلِيِّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّ نَبِيَّاً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَكَا إِلَى رَبِّهِ الْقَضَاءَ، فَقَالَ: كَيْفَ أَقْضِي بِمَا لَمْ تَرِ عَيْنِي، وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنِي؟ فَقَالَ: أَقْضِ بَيْنَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ، وَأَضْفَهُمْ إِلَيَّ اسْمِي يَخْلِفُونَ بِهِ».

وَقَالَ: «إِنَّ دَاوُدَ عليه السلام قَالَ: يَا رَبِّ، أَرِنِي الْحَقَّ كَمَا هُوَ عِنْدَكَ حَتَّى أَقْضِي بِهِ، فَقَالَ^٥: إِنَّكَ لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، فَاتَّخَذَ^٦ عَلَى رَبِّهِ حَتَّى قَتَلَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ يَسْتَعْدِي عَلَى رَجُلٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخَذَ مَالِي، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيَّ دَاوُدَ عليه السلام: «أَنْ هَذَا الْمُسْتَعْدِي قَتَلَ أَبَا ١٥٠ / ٧ هَذَا، وَأَخَذَ^٧ مَالَهُ، فَأَمَرَ دَاوُدَ عليه السلام بِالْمُسْتَعْدِي^٨، فَقَتَلَ، وَأَخَذَ^٩ مَالَهُ، فَدَفَعَهُ^{١٠} إِلَى الْمُسْتَعْدَى عَلَيْهِ».

«و هشام بن الحكم. معاني الأخبار، ص ٢٧٩، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله، مع زيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١٦، ص ٩١٩، ح ١٦٣٩٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣٢، ح ٣٣٦٦٣.

١. في «ك»: «ببيناتها». ٢. في «ك»، «ن»، «ف»، «ج»: «-وله».

٣. أضفته إليه: ألجأته. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠٧ (ضعيف).

٤. الوافي، ج ١٦، ص ٩١٨، ح ١٦٣٩٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣٠، ح ٣٣٦٥٩.

٥. في «ب»: «+ داود». ٦. في «ب»: «والخ».

٧. في «ن»: «فأخذ». ٨. في «ب»: «المستعدي» بدون الباء.

٩. في البحار: «فأخذ». ١٠. في الوسائل، «فدفع».

قَالَ^١: «فَعَجِبَ النَّاسُ، وَتَحَدَّثُوا حَتَّى بَلَغَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا كَرِهَ^٢، فَدَعَا رَبَّهُ أَنْ يَرْفَعَ^٣ ذَلِكَ، فَفَعَلَ، ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: أَنْ اخْكُمَ بَيْنَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ، وَأَضْفَهُمْ إِلَى اسْمِي يَخْلِفُونَ بِهِ»^٤.

١٤٦٢٦ / ٤. وَعَنْهُ^٥، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَكَاهُ إِلَى رَبِّهِ^٦، فَقَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَقْضِي فِيمَا لَمْ أَشْهَدْ وَلَمْ أَرَهُ؟^٧ قَالَ: فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ^٨: أَنْ اخْكُمَ بَيْنَهُمْ بِكِتَابِي، وَأَضْفَهُمْ إِلَى اسْمِي، فَخَلَفَهُمْ^٩ بِهِ».

وَقَالَ^{١٠}: «هَذَا لِمَنْ لَمْ تَقُمْ^{١١} لَهُ بَيِّنَةٌ»^{١٢}.

١١ - بَابُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

١٤٦٢٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ؛

١. فِي «ن»: - «قَالَ».

٢. فِي «ع»: «كَبُرَ».

٣. فِي «يَح»، جت: «أَنْ يَدْفَع». وَفِي «ن»: «أَيْدْفَع» بَدَلُ «أَنْ يَرْفَع».

٤. التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٢٢٨، ح ٥٥١، مَعْلَقًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٦، ص ٩١٨، ح ١٦٣٩٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٢٢٩، ح ٣٣٦٥٨؛ الْبَحَارُ، ج ١٤، ص ١٠، ح ١٩.

٥. الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ.

٦. فِي «ن»، جت: «سَأَلَ».

٧. فِي «بف» وَالْوَاقِفِيُّ: «إِلَى اللَّهِ».

٨. فِي الْوَسَائِلِ: «لَمْ أَرَوْهُ أَشْهَد» بَدَلُ «لَمْ أَشْهَدْ وَلَمْ أَرَهُ».

٩. فِي «ع»: «إِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ».

١٠. فِي «ع»، ك، ن، بح، بف، بن، جد: «وَالوَاقِفِيُّ وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: - «أَنْ».

١١. فِي الْوَاقِفِيِّ وَالتَّهْذِيبِ: «تَخَلَّفَهُمْ».

١٢. فِي الْوَاقِفِيِّ: «ثُمَّ قَالَ».

١٣. فِي «م»، بف، جد: «لَمْ يَقُمْ».

١٤. التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٢٢٨، ح ٥٥٠، مَعْلَقًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ. الْوَاقِفِيُّ، ج ١٦، ص ٩١٩، ح ١٦٣٩٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٢٢٩، ح ٣٣٦٥٧.

وَجَمِيلٌ^١ وَهْشَامٌ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ ادَّعِيَ عَلَيْهِ^٣».

١٤٦٢٨ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ بِغَيْرِ مَا حَكَمَ بِهِ^٥ فِي أَمْوَالِكُمْ، حَكَمَ فِي أَمْوَالِكُمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَحَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَنْ ادَّعِيَ^٦ عَلَيْهِ، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ ادَّعَى؛ لِكَيْلَا يَبْطُلَ^٧ دَمٌ

١. هكذا في «بف». وفي «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» وحاشية «بف» والوسائل والمطبوع: «عن جميل». وهو سهو فإن المراد من الحلبي هو عبيد الله بن علي الحلبي، ولم يثبت روايته عن جميل في موضع، بل الظاهر من ملاحظات مجموع المعلومات الواردة حول عبيد الله بن علي الحلبي في الكتب والأسناد، تقدّم طبّقته على طبقة جميل وهشام. وسندنا هذا يشبه لما تقدّم في الكافي، ح ١٤١٣٦، من رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل وحماد عن الحلبي عن أبي عبد الله^٨، وتقدّم هناك أنّ في السند تحويلاً يعطف «حماد عن الحلبي» على «جميل». ففي ما نحن فيه أيضاً تحويل يعطف كل واحد من «جميل» و«هشام» على «حماد عن الحلبي».

ويؤيد ذلك ورود الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٩، ح ٥٥٣. وهو مأخوذ من الكافي. عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي وجميل وهشام.

٢. في «ن»: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٩، ح ٥٥٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. علل الشرائع، ص ٥٤١، ضمن ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله^٩ من دون الإسناد إلى النبي ﷺ. الفقيه، ج ٣، ص ٣٢، ح ٣٢٦٧، مرسلاً عن رسول الله ﷺ، مع زيادة في آخره. وفيه، ص ٦٦، ذيل ح ٣٣٤٥، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١٠}. فقه الرضا^{١١}، ص ٢٦٠، وفي كلها. إلا التهذيب - مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٢٢، ح ١٦٤٠٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣٣، ح ٣٣٦٦.

٤. في «ع» والفقيه: «- به».

٥. في «جت» والوسائل، ج ٢٩: «الْمُدَّعَى بدل «من ادَّعَى»».

٦. في «بن» والوسائل والفقيه: «لثلا». في «م، بح» وحاشية «جت»: «يَبْطُلُ».

أمرني مُسلم^١.

١٢ - بَابُ مَنْ ادَّعَى عَلَى مَيْتٍ^٢

١ / ١٤٦٢٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يَاسِينَ الصَّرِيرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ:

٤١٦/٧ قُلْتُ لِلشَّيْخِ^٤: خَبِّرْنِي^٥ عَنِ الرَّجُلِ^٦ يَدَّعِي قَبْلَ الرَّجُلِ الْحَقَّ، فَلَا يَكُونُ^٧ لَهُ بَيِّنَةٌ بِمَا لَهُ؟

قَالَ: «فَيَمِينُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفَ^٨ فَلَا حَقَّ لَهُ^٩، وَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ^{١٠} فَعَلَيْهِ، وَإِنْ^{١١} كَانَ الْمَطْلُوبُ بِالْحَقِّ قَدْ مَاتَ، فَأَقِيمَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ^{١٢}، فَعَلَى الْمُدَّعِي الْيَمِينَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ مَاتَ فَلَانٌ، وَإِنْ حَقَّ لَعَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفَ، وَإِلَّا فَلَا حَقَّ لَهُ؛ لِأَنَّا لَا نَذَرِي لَعَلَّهُ قَدْ أَوْفَاهُ بَيِّنَةً لَا نَعْلَمُ مَوْضِعَهَا، أَوْ بَغَيْرِ بَيِّنَةٍ قَبْلَ الْمَوْتِ، فَمَنْ ثَمَّ صَارَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينَ مَعَ الْبَيِّنَةِ، فَإِنْ ادَّعَى بِلَا بَيِّنَةٍ^{١٣} فَلَا حَقَّ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَيْسَ بِحَيٍّ، وَلَوْ

١. الكافي، كتاب الديات، باب القسامة، ح ١٤٤٢٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٩، ح ٥٥٤، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الفقيه، ج ٤، ص ٩٨، ح ٥١٧٥، بسنده عن أبي بصير. الوافي، ج ١٦، ص ٧٧٠، ح ١٦١٣٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣٤، ح ٣٣٦٦٨؛ وج ٢٩، ص ١٥٣، ح ٣٥٣٦٣.

٢. في «جد»: «على الميت».

٣. في «م، جد»: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٤. في الفقيه: «يعني موسى بن جعفر عليه السلام». ٥. في حاشية «جت» والفقيه: «أخبرني».

٦. في الوافي: «عن رجل». ٧. في الوسائل: «فلم تكن».

٨. في «ن»: «يحلِف».

٩. في الوسائل: «وإن ردَّ اليمين على المدَّعي، فلم يحلف، فلا حقَّ له».

١٠. في «ن»: «لم يحلفه».

١١. في الفقيه: «وإن ردَّ اليمين على المدَّعي فلم يحلف، فلا حقَّ له فإن» بدل «وإن يحلف فعليه وإن».

١٢. في «بف»: «البَيِّنَةُ عليه». ١٣. في التهذيب: «ولا بَيِّنَةُ له».

كَانَ حَيًّا لَأَلْزِمَ الْيَمِينَ أَوْ الْحَقَّ، أَوْ يَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَيْهِ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ^٢
الْحَقُّ^٣.

١٣- بَابُ مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ الْيَمِينَ^٦

١/١٤٦٣٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَدَّعِي وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ، قَالَ: «يَسْتَخْلِفُهُ»^٧، فَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ
عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ، فَلَمْ يَخْلِفْ^٨، فَلَا حَقَّ لَهُ^٩.

٢/١٤٦٣١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^{١١}، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،
عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَدَّعِي عَلَيْهِ الْحَقَّ، وَلَا بَيِّنَةَ لِمُدَّعِي، قَالَ:
«يَسْتَخْلَفُ»، أَوْ يَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا حَقَّ لَهُ^{١٢}.

١. في «بف»: + «عليه».

٢. في «ع»، «ك»، «ن»، «بح»، «بن»، «جت»، «الوسائل»:- «له».

٣. في «بف» والفقهاء: «حق».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٢٩، ح ٥٥٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى بن عبيد. الفقيه، ج ٣، ص ٦٣،

ح ٣٣٤٣، معلقاً عن ياسين الضريير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٢٧، ح ١٦٤٠٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٣٦، ح ٣٣٦٧٣.

٥. في «ك»، «ن»، «جت»: «لم يكن».

٦. في «ع»: «اليمين عليه».

٧. في «ع»: «تستخلفه». وفي «بف»: «يستخلف». وفي النوادر للأشعري: «يستخلف المدعى عليه».

٨. في النوادر للأشعري: «على المدعى، فأبى أن يحلف» بدل «على صاحب الحق، فلم يحلف».

٩. في «ع»: «- له».

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٠، ح ٥٥٧، معلقاً عن أبي عليّ الأشعري. النوادر للأشعري، ص ١٦٠، ضمن ح ٤١١،

عن ابن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٦، ص ٩٢٨، ح ١٦٤٠٣؛ الوسائل، ج ٢٧،

ص ٢٤١، ح ٣٣٦٧٩.

١١. في «بن» والوسائل:- «بن عيسى».

١٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٠، ح ٥٥٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٦، ص ٩٢٨،

١٤٦٣٢ / ٣. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زَوْاهُ^١، قَالَ:
اسْتَخْرَجَ^٢ الْحَقُّوقُ بِأَرْبَعَةِ وُجُوهِ: بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا^٣ رَجُلَيْنِ
عَدْلَيْنِ^٤، فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ^٥ امْرَأَتَانِ، فَرَجُلٌ وَيَمِينٌ الْمُدَّعِي؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
شَاهِدَ، فَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ وَرَدَّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي، فَهُوَ
وَاجِبٌ^٦ عَلَيْهِ أَنْ يَخْلِفَ وَيَأْخُذَ حَقَّهُ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ فَلَا شَيْءَ لَهُ^٧.

١٤٦٣٣ / ٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ
أَبَانٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُدَّعَى عَلَيْهِ الْحَقُّ، وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ بَيِّنَةٌ،
٤١٧/٧ قَالَ: «يُسْتَخْلَفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ وَقَالَ^٨: أَنَا أَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَيْكَ لِصَاحِبِ
الْحَقِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ أَنْ يَخْلِفَ وَيَأْخُذَ^٩ مَالَهُ^{١٠}».

ح ١٦٤٠٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤١، ح ٣٣٨٠.

١. في «ع، ك، م، ن، جد»، وحاشية «بح، جت»: «عن يونس رواه».

٢. في «ن» والتهذيب: «استخرج».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي «ك، ل»: «لم يكونوا». وفي المطبوع: «لم يكن».

٤. في «ع، ك، م، ن، بح، بف، جت، جد»، والوافي والوسائل والتهذيب: «- عدلين».

٥. في «ع، م، ن، بح، بف، جد»: «لم يكن».

٦. في «ع، ك، ل، م، بف، بن، جد»، وحاشية «بح، جت» والوافي والوسائل، ح ٣٣٨٢: «فهي واجبة». وفي التهذيب: «وهي واجبة».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣١، ح ٥٦٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٩٢٨، ح ١٦٤٠٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤١، ح ٣٣٨٢؛ وفيه، ص ٢٧١، ح ٣٣٧٥٣: «إلى قوله: «فاليمين على المدعى عليه».

٨. في «م، بح، جد»، «فقال».

٩. في «ن»: «أن لا يحلف ثم يأخذه بدل أن يحلف ويأخذه».

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٠، ح ٥٦١، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. الوافي، ج ١٦، ص ٩٢٨، ح ١٦٤٠٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤٢، ح ٣٣٨٣.

١٤٦٣٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامٍ^١ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «يُرَدُّ^٢ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي»^٣ .

١٤ - بَابُ أَنْ مَنْ كَانَتْ لَهُ بَيْعَةٌ فَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ إِذَا أَقَامَهَا

١٤٦٣٥ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٤ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقِيمُ الْبَيْعَةَ عَلَى حَقِّهِ : هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسْتَخْلَفَ ؟
قَالَ^٦ : «لَا»^٧ .

١٤٦٣٦ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ^٨ ، عَنْ أَبَانَ ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِذَا أَقَامَ الرَّجُلُ^٩ الْبَيْعَةَ عَلَى حَقِّهِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ يَمِينٌ ؛
فَإِنْ لَمْ يَقِيمِ الْبَيْعَةَ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ الْيَمِينَ ، فَأَبَى^{١٠} أَنْ يَخْلِفَ ، فَلَا حَقَّ لَهُ»^{١١} .

١ . هكذا في «ع» ، «ل» ، «ن» ، «ب» ، «بن» ، «جت» والوسائل والتهذيب . وفي «م» ، «جد» والمطبوع : «هشام بن سالم» .

٢ . في «ب» ، «بن» ، والوافي والوسائل والتهذيب : «ترد» .

٣ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٣٠ ، ح ٥٦٠ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٢٩ ، ح ١٦٤٠٧ ؛ الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٢٤١ ، ح ٣٣٨١ .

٤ . في التهذيب ، ح ٥٦٤ : «أصحابنا» .

٥ . في «ن» : «- وعليه أن» .

٦ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٣١ ، ح ٥٦٤ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . وفيه ، ص ٢٣٠ ، ح ٥٥٨ ، بسنده عن عاصم . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٢٩ ، ح ١٦٤٠٨ ؛ الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٢٤٣ ، ذيل ح ٣٣٨٥ .

٧ . في «جد» : «وغيره» .

٨ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي . وفي المطبوع : «فإن أبي» .

٩ . التهذيب ، ج ٦ ، ص ٢٣١ ، ح ٥٦٣ ، معلقاً عن أحمد بن محمد . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٢٩ ، ح ١٦٤١٠ ؛ الوسائل ، ج ٢٧ ، ص ٢٤٣ ، ذيل ح ٣٣٨٦ .

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ.^١

١٥ - بَابُ أَنَّ مَنْ رَضِيَ بِالْيَمِينِ فَخَلَفَ لَهُ^٢ فَلَا دَعْوَى لَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ

١/١٤٦٣٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبَلِ النَّمَيْرِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَغُفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا رَضِيَ صَاحِبُ الْخَقِّ بِيَمِينِ الْمُنْكَرِ لِحَقِّهِ، فَاسْتَخْلَفَهُ^٣، فَخَلَفَ أَنْ لَا حَقَّ لَهُ قَبْلَهُ، ذَهَبَتْ^٤ الْيَمِينُ بِحَقِّ الْمُدَّعِي، فَلَا دَعْوَى^٥ لَهُ». قُلْتُ لَهُ^٦: «وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ^٧ بَيِّنَةٌ غَادِلَةٌ؟»

قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ^٨ أَقَامَ بَعْدَ مَا اسْتَخْلَفَهُ^٩ بِاللَّهِ خَمْسِينَ قَسَامَةً، مَا كَانَ لَهُ^{١٠}، وَكَانَتْ الْيَمِينُ قَدْ أَبْطَلَتْ كُلَّ مَا ادَّعَاهُ قَبْلَهُ مِمَّا قَدْ اسْتَخْلَفَهُ عَلَيْهِ^{١١}».

٤١٨/٧ ١٤٦٣٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٢}، عَنْ أَبِيهِ؛

١. الفقيه، ج ٣، ص ٦٣، ح ٣٣٤٢، معلقاً عن أبان، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ٩٢٩، ح ١٦٤١١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤٣، ذيل ح ٣٣٨٦.

٢. في «ع»: - «له».

٣. في «ل»: - «واستخلفه».

٤. في «بع»: والتهذيب: «ذهب».

٥. في الوافي والتهذيب: «حق».

٦. في «بف»: والفقيه: - «له».

٧. في «بف»: والفقيه: «فإن».

٨. في «بف»: والفقيه: «فإن».

٩. في الوافي والفقيه: + «حق».

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣١، ح ٥٦٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٦١، ح ٣٣٤٠، معلقاً عن عبد الله بن أبي بغفور. الوافي، ج ١٦، ص ٩٣٠، ح ١٦٤١٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤٤، ح ٣٣٨٩.

١١. في «بف»: - «بن إبراهيم».

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ خُضَيْرِ النَّخَعِيِّ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَالُ، فَيَجْحَدُهُ^٤، قَالَ: «إِنْ
اسْتَحْلَفَهُ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ^٥ شَيْئاً^٦، وَإِنْ^٧ تَرَكَهُ وَلَمْ يَسْتَحْلِفْهُ، فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ^٨».

١٤٦٣٩ / ٣. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٩ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَالُ، فَيَجْحَدُهُ^{١٠}، فَيُخْلِفُ لَهُ

يَمِينَ صَبْرٍ^{١١}: «أَلَّهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟»

١. في الوسائل، ج ٢٧: - «عن ابن أبي عمير». وهو سهو؛ فقد روى ابن أبي عمير كتاب إبراهيم بن عبد الحميد
وتكررت روايته عنه في الأسناد. وأما رواية إبراهيم بن هاشم أو الفضل بن شاذان عن إبراهيم بن عبد الحميد،
فلم تثبت. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٠، الرقم ٢٧؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢، الرقم ١٢؛ معجم رجال
الحديث، ج ٢٢، ص ٢٤١-٢٤٢.

٢. في الوسائل، ج ٢٣ والكافي، ح ٨٤٨٩: «خضر بن عمرو النخعي».

٣. في الوسائل، ج ٢٣ والكافي، ح ٨٤٨٩: «قال: قال أحدهما^{١٢} بدل «عن أبي عبد الله^{١٣}».

٤. في الكافي «رجل مال» بدل «الرجل المال».

٥. في «ن»: «فيجحد» بدون الضمير.

٦. في «ك»: «أن يؤخذ». وفي الكافي، ح ٨٤٨٩: «منه بعد اليمين».

٧. في الفقيه: «أن يأخذ منه بعد اليمين شيئاً، وإن حبسه فليس له أن يأخذ منه شيئاً» بدل «أن يأخذ شيئاً».

٨. في «بف»: «فإن».

٩. الكافي، كتاب المعيشة، باب آداب اقتضاء الدين، ح ٨٤٨٩. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٣١، ح ٥٦٦، معلقاً عن

علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير. الفقيه، ج ٣، ص ١٨٥، ح ٣٦٩٥، معلقاً عن إبراهيم بن عبد

الحميد، عن خضر بن عمرو النخعي. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٣، ح ١٠٨٥، بسنده عن ابن أبي عمير... عن

خضر النخعي، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله^{١٤}. الوافي، ج ١٨، ص ٨٠٣، ح ١٨٣٣٤: الوسائل، ج ٢٣،

ص ٢٨٥، ذيل ح ٢٩٥٨١، ج ٢٧، ص ٢٤٦، ح ٣٣٦٩١.

١٠. في الوافي والتهذيب، ج ٨: «أصحابنا».

١١. في الوافي والتهذيب، ج ٨: «إياه».

١٢. قال ابن الأثير: «فيه: من حلف على يمين صبر، أي ألزم بها وحبس عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة

الحكم». النهاية، ج ٣، ص ٨ (صبر).

قَالَ^١: «لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ؛ وَكَذَلِكَ إِنْ اخْتَسَبَهُ^٢ عِنْدَ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَهُ^٣ مِنْهُ»^٤.

١٦ - بَابُ الرَّجُلَيْنِ^٥ يَدْعِيَانِ فَيَقِيمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^٦ الْبَيْتَةَ

١٤٦٤٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي

بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْقَوْمَ، فَيَدْعِي دَارًا فِي أَيْدِيهِمْ^٧، وَيَقِيمُ
الَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارَ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ وَرَثَهَا عَنْ أَبِيهِ، وَلَا يَذَرِي كَيْفَ كَانَ أَمْرُهَا؟
فَقَالَ: «أَكْثَرُهُمْ بَيْتُهُ يُسْتَخْلَفُ وَتُدْفَعُ^٨ إِلَيْهِ»، وَذَكَرَ^٩: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام أَنَاهُ قَوْمٌ
يَخْتَصِمُونَ فِي بَغْلَةٍ، فَقَامَتِ الْبَيْتَةُ لَهُوْلَاءَ^{١٠} أَنَّهُمْ أَنْتَجَوْهَا عَلَى مِذْوِدِهِمْ^{١١}، وَلَمْ يَبِيعُوا^{١٢}
وَلَمْ يَهْبُوا، وَأَقَامَ هُوْلَاءِ الْبَيْتَةَ^{١٣} أَنَّهُمْ أَنْتَجَوْهَا عَلَى مِذْوِدِهِمْ لَمْ يَبِيعُوا وَلَمْ يَهْبُوا^{١٤}،

١. في الوافي والتهذيب، ج ٨: «ولا».

٢. في «ن»: «احتسب». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: إِنْ اخْتَسَبَهُ، أَي أَبْرَأَ ذِمَّتَهُ مِنْهُ لِلَّهِ تَعَالَى».

٣. في «ن»، بف، جت: «أَنْ يَطْلُبَ».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٢، ح ٥٦٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٤، ح ١٠٨٦، بسنده عن

عبد الرحمن بن حماد. الوافي، ج ١٨، ص ٨٠٤، ح ١٨٣٣٥.

٥. في «ع»: «والرجلان».

٦. في «ع»: «والرجلان».

٧. في الوسائل والفقهاء، ح ٣٣٤٥: «ويقيم البيئته».

٨. هكذا في «ل»، م، ن، بح، بن، والوافي والوسائل والفقهاء، ج ٣ والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ

والمطبوع: «ويُدْفَعُ».

٩. في «ع»، م، جت، جد: «وذلك».

١٠. المِذْوَدُ: مُتَعَلَّفُ الدَابَّةِ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤١٢ (ذود).

١١. في «ع»، ك، م، والوافي والفقهاء، ح ٣٣٤٤، والتهذيب، ج ٦ والاستبصار: «لم يبيعوا» بدون الواو.

١٢. في «ن»: «والبيئته». وفي الوسائل: «وقامت البيئته لهؤلاء بمثل ذلك بدل «و أقام هؤلاء البيئته».

١٣. في «ع»، ك، ل، م، جت، جد: «- وأقام هؤلاء البيئته أنهم أنتجوها على مذودهم لم يبيعوا ولم يهبوا». وفي

الوسائل: «- أنهم أنتجوها على مذودهم لم يبيعوا ولم يهبوا».

فَقَضَى بِهَا لِأَكْثَرِهِمْ بَيِّنَةً، وَاسْتَخْلَفَهُمْ.

قَالَ: فَسَأَلْتُهُ جَبْتِيذَ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الَّذِي ادَّعَى الدَّارَ، فَقَالَ^٢: إِنْ أَبَا هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهَا أَخَذَهَا بِغَيْرِ ثَمَنِ، وَلَمْ يَقِمِ الَّذِي هُوَ فِيهَا بَيِّنَةً إِلَّا أَنَّهُ^٣ وَرَثَتُهَا عَنْ أَبِيهِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ أَمْرُهَا هَكَذَا، فَهِيَ لِلَّذِي ادَّعَاهَا وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهَا.^٤

١٤٦٤/٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحُشَابِ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ كُلُوبٍ، ٤١٩/٧

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٦ فِي ذَابَةِ فِي أَيَّدِيهِمَا، وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا تُتَبَحُّ عِنْدَهُ، فَأَخْلَفَهُمَا عَلَيَّ^٧، فَخَلَفَ أَخَذَهُمَا، وَأَبَى الْآخَرُ أَنْ يَخْلِفَ، فَقَضَى بِهَا لِلْخَالِفِ.

فَقِيلَ لَهُ: فَلَوْ لَمْ تَكُنْ^٨ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ؟

قَالَ^٩: أَخْلَفَهُمَا، فَأَيُّهُمَا خَلَفَ وَتَكَلَّ الْآخَرُ، جَعَلْتُهَا لِلْخَالِفِ؛ فَإِنْ^{١٠} خَلَفَا جَمِيعاً، جَعَلْتُهَا بَيْنَهُمَا يَضْفَيْنِ.

١. في «ن» وحاشية «جت»: «وسألتهم».

٢. في «ع، ك، ل، ب، ن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار: «قال».

٣. في «ن»: «أنها».

٤. في «ب» والوسائل: «الأمر».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٤، ح ٥٧٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٤٠، ح ١٣٥، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه،

ج ٣، ص ٦٤، ح ٣٣٤٤؛ معلقاً عن شعيب، من قوله: «وذكر أن علياً» إلى قوله: «واسألتهم»؛ التهذيب، ج ٧،

ص ٢٣٥، ح ١٠٢٤، بسنده عن شعيب، إلى قوله: «ويدفع إليه» ومن قوله: «قال: فسألته جيتيذ». الفقيه، ج ٣،

ص ٦٥، ح ٣٣٤٥، معلقاً عن أبي بصير، إلى قوله: «ويدفع إليه». الوافي، ج ١٦، ص ٩٣٣، ح ١٦٤٢١؛ الوسائل،

ج ٢٧، ص ٢٤٩، ح ٣٣٦٩٥.

٦. في «ع، ك، ن، ب، جت، جد» والتهذيب: «لم يكن».

٧. في «ن» والوسائل والتهذيب: «فقال».

٨. في «جت» والاستبصار: «وإن».

قِيلَ: فَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا^١ وَأَقَامَا جَمِيعًا^٢ الْبَيِّنَةَ؟

قَالَ: أَقْضِي بِهَا لِلْخَالِفِ الَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ^٣.

١٤٦٤٢ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام إِذَا أَتَاهُ رَجُلَانِ^٤ بِشَهْوَدٍ غَذَلَهُمْ سَوَاءً

وَعَدَدَهُمْ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ عَلَى أَيُّهِمْ^٥ تَصِيرُ^٦ الْيَمِينُ».

قَالَ: «وَكَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ^٧، أَيُّهُمْ كَانَ الْحَقُّ لَهُ^٨ فَأَدِّهِ^٩ إِلَيْهِ، ثُمَّ

يَجْعَلُ الْحَقُّ لِلَّذِي تَصِيرُ^{١٠} إِلَيْهِ^{١١} الْيَمِينُ^{١٢} إِذَا خَلَفَ^{١٣}».

١٤٦٤٣ / ٤. عَنْهُ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ، وَجَاءَ آخَرَانِ، فَشَهِدَا

١. فِي «ك»: «أَحَدُ مِنْهُمَا». ٢. فِي «ك»: «- جَمِيعًا».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٢٣٣، ح ٥٧٠؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ٣، ص ٣٨، ح ١٣٠، مَعْلَقًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، وَفِي الْآخِرِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَافِي، ج ١٦، ص ٩٣١، ح ١٦٤١٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٢٥٠، ح ٣٣٦٩٦.

٤. فِي الْوَافِي وَالْفَقِيهِ: «يَخْتَصِمَانِ». ٥. فِي التَّهْذِيبِ وَالِاسْتَبْصَارِ: «بَيِّنَةُ شَهْوَدٍ».

٦. فِي الْوَسَائِلِ: «أَيُّهُمَا». ٧. فِي «ع»، «ل»، «ن»، «يَح»، «بَف»، «بَصِير».

٨. فِي الْفَقِيهِ: «وَرَبُّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ».

٩. هَكَذَا فِي مَعْظَمِ النُّسخِ الَّتِي قَوِّلتُ وَالْوَافِي وَالْفَقِيهِ وَالِاسْتَبْصَارُ. وَفِي «بَن» وَالْمَطْبُوعُ: «لَهُ الْحَقُّ».

١٠. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَوِّلتُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فَأَدِّهِ».

١١. فِي «ع»، «ل»، «ن»، «يَح»، «بَن»، «جَت» وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «بَصِير».

١٢. فِي «بَن» وَحَاشِيَةُ «جَت» وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «عَلَيْهِ».

١٣. فِي «ع»، «م»، «جَد» وَالْفَقِيهِ وَالِاسْتَبْصَارُ: «الْيَمِينُ عَلَيْهِ» بَدَلَ «إِلَيْهِ الْيَمِينِ».

١٤. التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٢٣٣، ح ٥٧١؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ٣، ص ٣٩، ح ١٣١، مَعْلَقًا عَنْ الْكَلِينِيِّ. الْفَقِيهِ، ج ٣، ص ٩٤، ح ٣٣٩٧، بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. التَّوَادُّعُ لِلْأَشْعَرِيِّ، ص ١٦١، ح ٤١٢، مَرْسَلًا، مَعَ

اِخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. رَاجِعُ: الْفَقِيهِ، ج ٣، ص ٩٣، ح ٣٣٩٣؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٢٣٤، ح ٥٧٦؛ وَص ٢٣٦، ح ٥٨٢؛ وَح ٧، ص ٧٥، ح ٣٢٣؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ٣، ص ٤٠ و ٤١، ح ١٣٦ و ١٤١. الْوَافِي، ج ١٦، ص ٩٣٢، ح ١٦٤١٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٧، ص ٢٥١، ح ٣٣٦٩٩.

عَلَى غَيْرِ الَّذِي شَهِدَا^١، وَاخْتَلَفُوا، قَالَ: «يُقَرَّعُ بَيْنَهُمْ، فَأُثْبِتُهُمْ^٢ قِرْعَ^٣ عَلَيْهِ، الَّتِي مِثْلُهَا، فَهُوَ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ^٤».

٥ / ١٤٦٤٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ:

«أَنَّ رَجُلَيْنِ عَرَفَا^٥ بَعِيرًا، فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَتَهُ، فَجَعَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ بَيْنَهُمَا^٧».

٦ / ١٤٦٤٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِزْرَاهِيمَ:

«عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨ «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^٩ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ فِي دَابَّةٍ وَكِلَاهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ أَنْتَجَبَهَا، فَقَضَى بِهَا^{١٠} لِلَّذِي هِيَ^{١١} فِي يَدِهِ، وَقَالَ: لَوْ لَمْ تَكُنْ^{١٢} فِي يَدِهِ

١. في التهذيب، ح ٥٧٢ والاستبصار، ح ١٣٢. + «الأولان». وفي الوسائل: + «عليه». وفي الفقيه: + «عليه الأولان».

٢. في الاستبصار، ح ١٣٢: «فمن».

٣. في التهذيب، ح ٥٧٢: «فمن أقرع» بدل «فأثبتهم قرع».

٤. في الوافي والفقيه والتهذيب، ح ٥٧٧ والاستبصار، ح ١٣٧: «فعلية».

٥. في «ع، ك، م، ن، بن، والوافي والوسائل والفقيه والتهذيب، ح ٥٧٧ والاستبصار، ح ١٣٧: «وهو».

٦. في التهذيب، ح ٥٧٧ والاستبصار، ح ١٣٧: «بالحق».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٣، ح ٥٧٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٩، ح ١٣٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٩٣، ح ٣٣٩٤، بسنده عن داود بن سرحان. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٥، ح ٥٧٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٤٠، ح ١٣٧، بسند آخر. الوافي، ج ١٦، ص ٩٣٣، ح ١٦٤١٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥١، ح ٣٣٧٠٠.

٨. في الفقيه: «دعيا».

٩. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٤، ح ٥٧٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٩، ح ١٣٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦، ح ٣٢٧٦، معلقاً عن ابن فضال. الوافي، ج ١٦، ص ٩٣٢، ح ١٦٤١٧؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥١، ح ٣٣٦٩٨.

١٠. في «ن» - «بها».

١١. في «ع، ك، ن، ب»، ح ١٢.

١٢. في الوسائل والاستبصار: - «هي».

جَعَلَتْهَا بَيْنَهُمَا يَصْفَيْنِ^١.

١٧ - بَابُ آخِرِ مَنَّهُ

٤٢٠/٧

١٤٦٤٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^٢، عَنْ مُثْنَى الْحَنَاطِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ شَهِدَ لَهُ رَجُلَانِ بِأَنْ لَهُ عِنْدَ رَجُلٍ خَمْسِينَ دِرْهَمًا، وَجَاءَ آخَرَانِ، فَشَهِدَا بِأَنْ لَهُ عِنْدَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ، كُلُّهُمَا شَهِدُوا فِي مَوْقِفٍ؟
قَالَ: «أَقْرِغْ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ اسْتَخْلِفِ الَّذِينَ أَصَابَهُمُ الْقَرْعُ^٣ بِاللَّهِ أَنَّهُمْ يَخْلِفُونَ^٤ بِالْحَقِّ^٥».

١٤٦٤٧ / ٢ . عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْعَطَّارِ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِشُهُودٍ^٦ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةُ امْرَأَةُ فَلَانٍ، وَجَاءَ آخَرُونَ، فَشَهِدُوا أَنَّهَا امْرَأَةُ فَلَانٍ، فَأَعْتَدَلَ الشُّهُودَ، وَعَدَّلُوا؟

١. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٤، ح ٥٧٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٩، ح ١٣٣، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٦، ص ٩٣١، ح ١٦٤١٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥٠، ح ٣٣٦٩٧.

٢. في «بف»: «بعض أصحابه». وفي الوسائل: - «بعض أصحابنا»، وهو سهو، كما يدل على ذلك ملاحظة طبقة المثني الحنط الذي يروي عنه أمثال أحمد بن محمد بن أبي نصر وعبد الرحمن بن أبي نجران والحسن بن علي الخزاز؛ فإن هؤلاء كلهم في طبقة مشايخ إبراهيم بن هاشم والد علي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٨٦-٣٨٢.

٣. في حاشية «بح»: «القرعة».

٤. في الوافي والتهذيب: «يشهدون».

٥. في المرأة: «ولعله محمول على ما إذا كانت الشهادتان على واقعة خاصة لم يمكن الجمع بينهما».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٥، ح ٥٧٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٤١، ح ١٣٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٦، ص ٩٣٧، ح ١٦٤٢٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥٢، ح ٣٣٧٠١.

٧. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «+ فشهدوا».

قَالَ: «يُقَرَّعُ بَيْنَ الشُّهُودِ^١، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ فَهُوَ الْمُجِبُّ^٢، وَهُوَ أَوْلَىٰ بِهَا^٣».

١٨ - بَابُ آخِرِ مِنْهُ

١٤٦٤٨ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

حُمْرَانَ بْنِ أَغْيَنَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ جَارِيَةٍ لَمْ تُدْرِكْ - بِنْتِ سَنَعِ سِنِينَ - مَعَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ادَّعَى^٥

الرَّجُلُ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ، وَادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهَا ابْنَتُهَا؟

فَقَالَ: «قَدْ قَضَىٰ فِي هَذَا عَلَيَّ عليه السلام».

قُلْتُ: وَمَا قَضَىٰ فِي هَذَا؟

قَالَ: «كَانَ يَقُولُ: النَّاسُ كُلُّهُمْ أَحْرَارٌ إِلَّا مَنْ أَقَرَّ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِالرَّقِّ وَهُوَ مُدْرِكٌ، وَمَنْ

أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَىٰ مَنْ^٧ ادَّعَىٰ مِنْ^٨ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، فَإِنَّهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ يَكُونُ^٩ لَهُ رِقَاً».

قُلْتُ: فَمَا تَرَىٰ أَنْتَ؟

قَالَ: «أَرَىٰ أَنْ أَسْأَلَ الَّذِي ادَّعَىٰ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ^{١٠} عَلَىٰ مَا ادَّعَىٰ، فَإِنْ أَخْضَرَ شَهُوداً

١ . في «بن» والوسائل: «بينهم» بدل «بين الشهود».

٢ . في «بع، بف»: «الحق».

٣ . في «ك»: «- بها».

٤ . التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٥، ح ٥٧٩؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٤١، ح ١٣٩، معلقاً عن عليٍّ «الوافي، ج ١٦، ص ٩٣٧، ح ١٦٤٢٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥٢، ح ٣٣٧٠٢».

٥ . في «ن»: «وادعى».

٦ . هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «جت» والمطبوع: «+ علي عليه السلام».

٧ . في الوافي والتهذيب: «ما».

٨ . في «جت»: «في».

٩ . في الوسائل والتهذيب: «و يكون».

١٠ . في «ن» وحاشية «بن» والوافي والوسائل والتهذيب: «+ بيّنة».

يَشْهَدُونَ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ^١ لَا يَغْلَمُونَهُ بَاعَ وَلَا وَهَبَ، دَفَعْتُ الْجَارِيَةَ إِلَيْهِ^٢ حَتَّى تُقِيمَ الْمَرْأَةَ مَنْ يَشْهَدُ لَهَا أَنَّ الْجَارِيَةَ ابْنَتْهَا حُرَّةً مِثْلَهَا، فَلْتُدْفَعْ^٣ إِلَيْهَا، وَتُخْرَجَ مِنْ يَدِ الرَّجُلِ^٤.

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقِمِ الرَّجُلُ^٥ شَهَادَةً أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ^٦؟
 قَالَ: «تُخْرَجُ مِنْ يَدِهِ^٧، فَإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ عَلَى أَنَّهَا ابْنَتْهَا، دَفَعْتُ إِلَيْهَا؛
 ٤٢١/٧ وَإِنْ^٨ لَمْ يَقِمِ الرَّجُلُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ^٩، وَلَمْ يَقِمِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَتْ، خُلِّيَ
 سَبِيلُ الْجَارِيَةِ تَذَهَبُ حَيْثُ شَاءَتْ^{١٠}».

١٩ - بَابُ التَّوَادِرِ

١٤٦٤٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
 وَ^{١١} عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

١. في «ن، بن، جت» والوسائل والتهذيب: «-له».

٢. في «جت»: «إليه الجارية».

٣. في «بف» والوافي والتهذيب: «فتدفع».

٤. في «بف»: «للرجل».

٥. في «ن، بف، ع»: «شهود». وفي «ك»: «شهود على» بدل «شهوداً».

٦. في «ن، ع، ل، بف، بن»: «-له».

٧. في «ع، بح، وحاشية بن، جت» والوافي: «من يديه». وفي التهذيب: «من بيته».

٨. في الوسائل: «فإن».

٩. في «م، ن، بح، بف، بن» والوافي والوسائل والتهذيب: «ما ادعى».

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٥، ح ٥٨٠، معلقاً عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب. وفي الكافي، كتاب العتق

والتبدير والكتابة، باب نوادر، ح ١١٢٢٠؛ والفضي، ج ٣، ص ١٤١، ح ٣٥١٥؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٣٥،

ح ٨٤٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من قوله: «الناس كلهم أحرار» إلى قوله: «يكون له

رقاً» مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ٧، ص ٢٣٧، ح ١٠٣٧. والوافي، ج ١٦، ص ٩٣٨، ح ١١٤٢٧؛

الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥٢، ح ٣٣٧٠٣. ١١. في السند تحويل بعطف طبعتين على طبعتين.

أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ دَاوُدَ عليه السلام سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُرِيَهُ قَضِيَّتَهُ مِنْ قَضَايَا الْآخِرَةِ، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: يَا دَاوُدُ، أَنَّ الَّذِي سَأَلْتَنِي لَمْ أُطْلِعْ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِي، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْضِي بِهِ غَيْرِي».

قَالَ: «فَلَمْ يَمْنَعَهُ ذَلِكَ أَنْ عَادَ، فَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُرِيَهُ قَضِيَّتَهُ مِنْ قَضَايَا الْآخِرَةِ».

قَالَ: «فَأَتَاهُ جَبْرِئِيلُ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: يَا دَاوُدُ، لَقَدْ سَأَلْتَ رَبَّكَ شَيْئًا لَمْ يُسَأَلْهُ قَبْلَكَ^٢ نَبِيٌّ؛ يَا دَاوُدُ، إِنَّ الَّذِي سَأَلْتَ لَمْ يُطْلَعْ^٣ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْضِي بِهِ غَيْرَهُ، قَدْ أَجَابَ اللَّهُ دَعْوَتَكَ، وَأَعْطَاكَ مَا سَأَلْتَ؛ يَا دَاوُدُ، إِنَّهُ^٤ أَوَّلُ خَصْمَيْنِ يَرِدَانِ عَلَيْكَ غَدًا الْقَضِيَّةَ فِيهِمَا مِنْ قَضَايَا الْآخِرَةِ».

قَالَ: «فَلَمَّا أَصْبَحَ دَاوُدُ عليه السلام جَلَسَ^٥ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، أَتَاهُ شَيْخٌ مُتَعَلِّقٌ بِشَابٍّ، وَمَعَ الشَّابُّ عُنُقُودَ مِنْ عَنَبٍ^٦، فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا الشَّابَّ دَخَلَ بُسْتَانِي، وَخَرَبَ كَرْمِي، وَأَكَلَ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِي، وَهَذَا الْعُنُقُودُ أَخَذَهُ بِغَيْرِ إِذْنِي».

فَقَالَ دَاوُدُ لِلشَّابِّ: مَا تَقُولُ؟ فَأَقَرَّ الشَّابُّ أَنَّهُ قَدْ^٧ فَعَلَ ذَلِكَ.

فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: يَا دَاوُدُ، إِنِّي إِنْ كَشَفْتُ لَكَ عَنْ قَضَايَا الْآخِرَةِ، فَقَضَيْتَ بِهَا بَيْنَ الشَّيْخِ وَالْغُلَامِ، لَمْ يَخْتَمِلْهَا قَلْبُكَ، وَلَمْ يَرْضَ بِهَا قَوْمُكَ.

يَا دَاوُدُ، إِنَّ هَذَا الشَّيْخَ افْتَحَمَ^٨ عَلَى أَبِي هَذَا الْغُلَامِ فِي بُسْتَانِهِ، فَقَتَلَهُ،

١. في «ن، جت»: «ولا ينبغي أن يقضي به أحد غيري».

٢. في «بف»: «ذلك». وفي «ن»: «من قبلك». ٣. في «بن»: «+ والله».

٤. في «بف» والوافي: «أحد». ٥. في «بف»: «- وإن».

٦. في «مع، بن»: «وجلس». وفي «بف» والوافي: «فجلس».

٧. في «ك»: «- من عنب». ٨. في «بف، جت»: «- قد».

٩. في «ع»: «- والله عز وجل».

١٠. قحم في الأمر قحوماً: رمى بنفسه فيه فجأةً بلا روية. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠٩ (قحم).

وَعَصَبٌ^١ بُسْتَانَهُ، وَأَخَذَ مِنْهُ أَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَذَفَنَهَا فِي جَانِبِ بُسْتَانِهِ، فَادْفَعَ إِلَى الشَّابِّ سَيْفًا، وَمَرَهُ أَنْ يَضْرِبَ عُنُقَ الشَّيْخِ، وَادْفَعَ إِلَيْهِ الْبُسْتَانَ، وَمَرَهُ أَنْ يَخْفِزَ فِي مَوْضِعٍ^٢ كَذَا وَكَذَا، وَيَأْخُذَ مَالَهُ.

قَالَ: «فَفَرَعَ مِنْ ذَلِكَ^٣ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَجَمَعَ إِلَيْهِ عُلَمَاءُ أَصْحَابِهِ، وَأَخْبَرَهُمُ الْخَبْرَ، وَأَمَضَى الْقَضِيَّةَ عَلَى مَا أَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ»^٤.

١٤٦٥٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ إِسْحَاقَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥، فِي الرَّجُلِ يَنْضَعُهُ^٦ الرَّجُلُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فِي ثَوْبٍ، وَآخَرَ عِشْرِينَ دِرْهَمًا فِي ثَوْبٍ^٧، فَبَعَثَ بِالثَّوْبَيْنِ، فَلَمْ يَعْرِفْ^٨ هَذَا ثَوْبَهُ وَلَا هَذَا ثَوْبَهُ.

قَالَ: «يُبَاعُ الثَّوْبَانِ، فَيُعْطَى صَاحِبُ الثَّلَاثِينَ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الثَّمَنِ، وَالْآخَرُ خُمُسِي الثَّمَنِ».

قُلْتُ: فَإِنَّ صَاحِبَ الْعِشْرِينَ قَالَ لِصَاحِبِ الثَّلَاثِينَ: اخْتَرِ أَيُّهُمَا شِئْتَ؟

١. في «ع، ك، بح، بف، بن، جت» والوافي: «و غصبه». وفي «ن»: «فغصب».

٢. في «بف»: «مكان».

٣. في «ل»: «- من ذلك».

٤. في «ك»: «له».

٥. في «بف» والوافي: «فأخبرهم».

٦. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٧٩، ح ١٦٧٢٦.

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي «بف» والمطبوع: «+ قال».

٨. يقال: أبضع الشيء، أي جعله بضاعة لنفسه. وأبضعه غيره، أي جعله له بضاعة، أو أعطاه إياه، أو دفعه إليه. والبضاعة: طائفة من مالك تبعثها للتجارة. هذا في اللغة، وفي الاصطلاح: الإبضاع: هو أن يدفع الإنسان إلى غيره مالا ليبْتَاعَ له به متاعاً و يتَّجَر به مجاناً من غير حصّة له في ربحه، لكن إن تبرّع به فلا أجر له، وإلا فله أجره مثله. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٥؛ المصباح المنير، ص ٥١ (بضع)؛ كنز العرفان، ج ٢، ص ٧٥؛ مسالك الألفهام، ج ٣، ص ٩٤.

٩. في «جت»: «+ وآخر».

١٠. في «بف» والوافي والفتية والتهديب، ح ٨٤٧: «ولم يعرف».

قَالَ: «قَدْ أَنْصَفَهُ»^١.

١٤٦٥١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمَخَامِلِيِّ، عَنِ الرَّفَاعِيِّ^٢، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَبَّلَ رَجُلًا^٣ خَفَرُ بَغْرِ عَشْرٍ قَامَاتٍ بِعَشْرَةِ ذَرَاهِمَ، فَخَفَرُ قَامَةً^٤، ثُمَّ عَجَزَهُ^٥؟

فَقَالَ: «لَهُ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةِ وَخَمْسِينَ^٦ جُزْءًا مِنَ الْعَشْرَةِ ذَرَاهِمَ»^٧.

١٤٦٥٢ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، عَنْ

١. التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٣، ح ٨٤٧، معلقاً عن محمد بن يحيى. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٣٦، ح ٣٢٧٧؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٠٨، ح ٤٨٢، معلقاً عن الحسين بن أبي العلاء، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٦، ص ١١١١، ح ١٦٧٥٤؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤٥١، ذيل ح ٢٤٠٢٤.

٢. هكذا في «بف» وحاشية «جت». وفي «م»: «أبي شعيب المحاملي الرفاعي». وفي «ع، ك، ل، ن، بح، بن، جت، جده، والمطبوع والوسائل»: «أبي شعيب المحاملي الرفاعي».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فإنَّ المراد من أبي شعيب المحاملي، هو صالح بن خالد الكناسي، وقد عدّه النجاشي والبرقي والشيخ الطوسي من رواة أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، ولم يثبت روايته عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٠١، الرقم ٥٣٥، ص ٤٥٦، الرقم ١٢٤٠؛ رجال البرقي، ص ٤٩؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٧، الرقم ٥١٨٠.

ويؤيد ذلك مضافاً إلى عدم وصف أبي شعيب بالرفاعي في موضع من المصادر الرجالية، ما ورد في التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٧، ح ٧٩٤، عن نقل الخبر - مع زيادة - عن سهل بن زياد عن معاوية بن حكيم عن أبي شعيب المحاملي عن الرفاعي، وهو مأخوذ من الكافي، ح ١٤٦٧٠.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عن».

٤. في «ك»: «قامته».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي «بف» وحاشية «جت» والمطبوع: «عنها». وفي حاشية «بح»: «عنه».

٦. في «ل»: «وعشرين».

٧. قال العلامة: «الوجه حمل هذه الرواية على موضع يتقسم فيه أجرة المثل على هذا الحساب ولا استبعاد في ذلك». تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٥.

٨. راجع: الحديث ٢٢ من هذا الباب ومصادره. الوافي، ج ١٦، ص ١١١٠، ح ١٦٧٥٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٥٩، ح ٢٤٣٦٥.

أَبِي الْمَعْلَى^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِامْرَأَةٍ قَدْ تَعَلَّقَتْ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَتْ تَهْوَاهُ، وَلَمْ تَقْدِرْ لَهُ^٢ عَلَى حِيلَةٍ، فَذَهَبَتْ فَأَخَذَتْ^٣ بِنِيْضَةٍ، فَأَخْرَجَتْ مِنْهَا الصُّفْرَةَ، وَصَبَّتِ الْبَيَاضَ عَلَى يَتَابِهَا بَيْنَ^٤ فَخَذَيْهَا، ثُمَّ جَاءَتْ إِلَى عُمَرَ، فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ أَخَذَنِي^٥ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا^٦، فَفَضَّحَنِي^٧».

قَالَ: «فَهُمْ عَمَرَ أَنْ يُعَاقِبَ الْأَنْصَارِيَّ، فَجَعَلَ الْأَنْصَارِيُّ يَخْلِفُ^٨ وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام جَالِسَ، وَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَثَبَّتْ فِي أَمْرِي، فَلَمَّا أَكْثَرَ الْفَتَى^٩ قَالَ عُمَرُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا تَرَى^{١٠}؟

فَنَظَرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى بَيَاضِ^{١١} عَلَى ثَوْبِ الْمَرْأَةِ وَبَيْنَ فَخَذَيْهَا، فَاتَّهَمَهَا^{١٢} أَنْ تَكُونَ^{١٣} اخْتَالَتَ لِذَلِكَ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِمَاءٍ حَارٍّ قَدْ أُغْلِيَ^{١٤} غَلِيَانًا شَدِيدًا، فَفَعَلُوا، فَلَمَّا أَتَيْتِ بِالْمَاءِ أَمَرَهُمْ، فَصَبُّوا عَلَى مَوْضِعِ^{١٥} الْبَيَاضِ، فَاسْتَوَى ذَلِكَ^{١٦} الْبَيَاضُ، فَأَخَذَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَأَلْفَاهُ فِي فِيهِ، فَلَمَّا عَرَفَ طَعْمَهُ أَلْفَاهُ مِنْ فِيهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْمَرْأَةِ^{١٧} حَتَّى أَقْرَّتْ بِذَلِكَ، وَدَفَعَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنِ الْأَنْصَارِيِّ عُقُوبَةَ عُمَرَ^{١٨}.

١. في «ك»: «أبي العلماء». والرجل مجهول لم نعرفه.

٢. في البحار والتهذيب: - «له».

٣. في «ج» والبحار: «وأخذت».

٤. في الوافي والبحار والتهذيب وخصائص الأئمة: «وبين».

٥. في «ن» وخصائص الأئمة: - «وكذا».

٦. في البحار والتهذيب: «قد أخذني».

٧. في «ب» و«ج»: «بالله».

٨. في «ن» والوسائل: «ما ترى يا أبا الحسن» بدل «أبا الحسن ما ترى».

٩. في «ب» والوافي: «إلى البياض».

١٠. في «ك»، «ن»، «ع»: «أن يكون».

١١. في «م»: «قد غلى».

١٢. في حاشية «ب» و«ج»: «ذلك».

١٣. في «ب» و«ج»: «ذلك».

١٤. في خصائص الأئمة: «فسألها».

١٥. في خصائص الأئمة: «بأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام».

١٦. التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٤، ح ٨٤٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٨٢، مرسلاً عن «

١٤٦٥٣ / ٥. عَلِيُّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: عَشْرَةٌ كَانُوا جُلُوسًا وَوَسْطَهُمْ^٢ كَيْسٌ فِيهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ، فَسَأَلَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا: أَلَكُمْ هَذَا الْكَيْسُ؟ فَقَالُوا كُلُّهُمْ: لَا، وَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: هُوَ لِي، فَلَيْمَنَ هُوَ؟

قَالَ: «الَّذِي^٣ ادَّعَاهُ»^٤.

١٤٦٥٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَيْسَى

يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَرَابَةَ لِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَمْرَانِيِّ^٦، قَالَ: حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَارِسِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ صَمْرَةَ السَّلُولِيِّ^٧، قَالَ:

«مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ الْإِرْشَادُ، ج ١، ص ٢١٨، مرسلًا، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٩٣، ح ١٦٧٣٥؛

الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٨١، ح ٣٣٧٦٥؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣٠٣، ح ٦١.

١. هكذا في «ع، ك، ل، م، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «ن»: «عنه». وفي المطبوع: «علي بن إبراهيم».

٢. في «بف» وحاشية «جت» والوافي: «وفي وسطهم».

٣. في «بح»: «+ هو».

٤. في المرأة: «عليه الفتوى في كل ما لم يكن عليه يد وادعاه أحد».

وفي الوافي: «السؤال لا يخلو عن غرابة إلا أن يوجه بتجويز أن يكون لغير من حضر وكون المدعي كاذبًا».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٢، ح ٨١٠، بسنده عن منصور بن حازم. الوافي، ج ١٦، ص ١١١٥، ح ١٦٧٦٣؛

الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٧٣، ح ٣٣٧٥٨.

٦. في «بف» وحاشية «م، بن، جت» والبحار والتهذيب: «الأهوازي». وفي «بن» والوسائل: «- الأمراني». ولا

يبعد أن يكون الصواب فيه «الأنباري» فإن سويد بن سعيد الذي تلائم طبقة مع طبقة سويد بن سعيد في

سندنا، هو سويد بن سعيد الأنباري المذكور في كتب الرجال من العاقبة. راجع: تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٢٢٨،

الرقم ٤٨٠٤؛ تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ٢٤٧، الرقم ٢٦٤٣.

٧. هكذا في «ع، ل، م، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار والتهذيب والخصائص. وفي «ن، بف»:

«عاصم بن صمره السلولي». وفي «ك، جت» والمطبوع: «عاصم بن حمزة السلولي».

سَمِعْتُ غُلَامًا بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ يَقُولُ: يَا أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، اخْكُم بَيْنِي وَبَيْنَ أُمِّي.

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا غُلَامُ، لِمَ تَدْعُو عَلَى أُمِّكَ؟

فَقَالَ^١: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهَا حَمَلْتَنِي فِي بَطْنِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ^٢، وَأَرْضَعْتَنِي

خَوْلَيْنِ^٣، فَلَمَّا تَرَعَزْتُ^٤ وَعَرَفْتُ الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ^٥ وَيَمِينِي عَنْ^٦ شِمَالِي، طَرَدْتَنِي وَانْتَفَتَ مِنِّي وَزَعَمَتْ أَنَّهَا لَا تَعْرِفُنِي.

فَقَالَ عُمَرُ: أَيْنَ تَكُونُ^٧ الْوَالِدَةُ؟

قَالَ: فِي سَقِيفَةِ بَنِي فَلَانٍ^٨.

فَقَالَ عُمَرُ: عَلَيَّ بِأَمِّ الْغُلَامِ، قَالَ: فَأَتَوْنَا^٩ بِهَا مَعَ أَرْبَعَةِ إِخْوَةٍ لَهَا وَأَرْبَعِينَ قَسَامَةً

يَشْهَدُونَ لَهَا^{١٠} أَنَّهَا لَا تَعْرِفُ الصَّبِيَّ، وَأَنَّ هَذَا الْغُلَامَ غُلَامٌ^{١١} مُدْعٍ ظُلُومَ غَشُومٍ يَرِيدُ أَنْ يَفْضَحَهَا فِي عَشِيرَتِهَا، وَأَنَّ هَذِهِ جَارِيَةٌ^{١٢} مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ تَتَزَوَّجْ قَطُّ^{١٣}، وَأَنَّهَا

«وعاصم بن ضمرة السلولي عدّه البرقي من خواص أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وذكره العامة من جملة رواة الحديث. راجع: رجال البرقي، ص ٥؛ الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ٢٢٤، الرقم ١٣٨٠؛ تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ٤٩٦، الرقم ٣٠١٢.

١. في «ع، ك، م، بف، جد»، والوافي: «قال».

٢. في «ع»: - «أشهر». وفي «بف» والبحار والتهذيب وخصائص الأئمة: «تسعا» بدل «تسعة أشهر».

٣. في البحار والتهذيب: + «كاملين».

٤. ترعرع الصبي: تحرّك ونشأ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٧٠ (رعرع).

٥. في «بف» والتهذيب والخصائص: «والشر» بدل «من الشر».

٦. في «ك، ن، بف، بن، جت» والوافي والتهذيب والخصائص: «من».

٧. في «بف»: + «هذه».

٨. في «ع، ن»: - «فقال عمر: أين تكون الوالدة؟ قال: في سقيفة بني فلان».

٩. في «بن» والوسائل، ج ٢٧: «فأتني» بدل «فأتوا».

١٠. في «بن» والوسائل، ج ٢٧: - «لها».

١١. في الوافي والبحار والتهذيب: - «غلام».

١٢. في «بف» والخصائص: «الجارية».

١٣. في «بف»: - «قط».

بِخَاتَمِ رَبِّهَا^١.

فَقَالَ عُمَرُ: يَا غُلَامُ، مَا تَقُولُ؟

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذِهِ وَاللَّهِ أُمِّي حَمَلْتَنِي فِي بَطْنِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ^٢، وَأَرْضَعْتَنِي حَوْلَيْنِ^٣، فَلَمَّا تَرَعَرَعْتُ وَعَرَفْتُ الْخَيْرَ مِنْ الشَّرِّ وَيَمِينِي مِنْ شِمَالِي طَرَدْتَنِي، وَانْتَفَتَ مِنِّي وَزَعَمَتْ أَنَّهَا لَا تَعْرِفُنِي.

فَقَالَ عُمَرُ: يَا هَذِهِ، مَا يَقُولُ^٤ الْغُلَامُ؟

فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالَّذِي اخْتَجَبَ بِالنُّورِ فَلَا عَيْنَ تَرَاهُ، وَحَقُّ مُحَمَّدٍ وَمَا وَلَدَ مَا أَعْرِفُهُ، وَلَا أَذْرِي مِنْ أَيِّ النَّاسِ هُوَ، وَإِنَّهُ غُلَامٌ مَدْعٍ^٥ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَحَنِي فِي عَشِيرَتِي، وَإِنِّي^٦ جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ أَتَزَوَّجْ قَطُّ، وَإِنِّي بِخَاتَمِ رَبِّي.

فَقَالَ عُمَرُ: أَلَيْكَ شُهُودٌ؟

فَقَالَتْ: نَعَمْ هَؤُلَاءِ، فَتَقَدَّمَ الْأَزْنَعُونَ الْقَسَامَةَ، فَشَهِدُوا عِنْدَ عُمَرَ أَنَّ^٧ الْغُلَامَ مَدْعٍ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَحَهَا فِي عَشِيرَتِهَا، وَأَنَّ هَذِهِ جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ تَتَزَوَّجْ قَطُّ، وَأَنَّهَا بِخَاتَمِ رَبِّهَا.

فَقَالَ عُمَرُ: خُذُوا هَذَا^٨ الْغُلَامَ، وَأَنْطَلِقُوا^٩ بِهِ^{١٠} إِلَى السِّجْنِ حَتَّى نَسْأَلَ^{١١} عَنِ الشُّهُودِ، فَإِنْ عُدَلَتْ شَهَادَتُهُمْ جَلَدْتُهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي.

١. في البحار: «لأنها بخاتم ربها».

٢. في «ع، بف» والبحار والتهذيب والخصائص: «تسعاً» بدل «تسعة أشهر».

٣. في البحار والتهذيب: «+ «كاملين».

٤. في حاشية «يع، جت»: «عن».

٥. في «ن»: «+ «هذا».

٦. في البحار والتهذيب: «- «مدع».

٧. في «ع»: «بأن».

٨. في «ع»: «به».

٩. في «ع»: «يسأل».

١٠. في «ع»: «به».

١١. في «ع»: «به».

فَأَخَذُوا^١ الْغُلَامَ يُنْطَلِقُ^٢ بِهِ إِلَى السَّجْنِ، فَتَلَقَّاهُمُ أُمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٣ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، فَنَادَى الْغُلَامَ: يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ^٤، إِنِّي^٥ غُلَامٌ مَطْلُومٌ، وَأَعَادُ^٦ عَلَيْهِ الْكَلَامَ الَّذِي كَلَّمَهُ بِهِ عُمَرُ^٧، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا عُمَرُ قَدْ أَمَرَ بِي^٨ إِلَى الْحَبْسِ^٩.

٤٢٤/٧ فَقَالَ عَلِيٌّ^{١٠}: «رُدُّوهُ إِلَى عُمَرَ» فَلَمَّا رُدُّوهُ قَالَ لَهُمْ عُمَرُ: أَمَرْتُ بِهِ إِلَى السَّجْنِ، فَارْجِعُوهُ إِلَى^{١١}؟ فَقَالُوا^{١٢}: يَا أُمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَمَرَنَا^{١٣} عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^{١٤} أَنْ نَرُدَّهُ إِلَيْكَ، وَسَمِعْنَاكَ وَأَنْتَ^{١٥} تَقُولُ: لَا تَغْصُوا لِعَلِيٍّ أَمْرًا.

فَبَيَّنَّا لَهُمْ كَذَلِكَ إِذْ أَقْبَلَ عَلِيٌّ^{١٦}، فَقَالَ: «عَلَيَّ بِأُمِّ الْغُلَامِ» فَأَتَوْا بِهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ^{١٧}: «يَا غُلَامُ^{١٨}، مَا تَقُولُ؟» فَأَعَادَ^{١٩} الْكَلَامَ^{٢٠}.

فَقَالَ عَلِيٌّ^{٢١} لِعُمَرَ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَهُمْ؟».

فَقَالَ^{٢٢} عُمَرُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَكَيْفَ^{٢٣} لَا وَقَدْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ^{٢٤} يَقُولُ: «أَعْلَمَكُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ».

١. في الوافي: «بيدي». وفي البحار والتهذيب والخصائص: «بيد».
٢. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب: «فانطلقوا». وفي البحار: «وانطلقوا».
٣. في البحار والتهذيب والخصائص: «إني».
٤. في «بف» والبحار: «فأعاد».
٥. في البحار والتهذيب: «تكلم».
٦. في «م، بح، جد»، «قال». وفي التهذيب: «عند عمر».
٧. في «ك، بح، بف»: «أمرني».
٨. في «بف، بن»: «إلى».
٩. في «م، بن» والبحار والتهذيب: «السجن».
١٠. في «ك، ل، ن، بح، بف، جت» والوافي: «قالوا» بدون الفاء.
١١. في «بف» والوافي: «استقبلنا».
١٢. في «بف»: «فاستغاث به الغلام، وقص عليه قصته، فأمرنا علي بن أبي طالب^{١٣}».
١٣. في «بف» والوافي والبحار والتهذيب والخصائص: «وأنت».
١٤. في «ع»: «يا غلام».
١٥. في «بن» والخصائص: «عليه».
١٦. في البحار والتهذيب: «وعلى علي^{١٧}».
١٧. في «بف»: «وله».
١٨. في «بن» والوسائل، ج ٢٧: «كيف» بدون الواو.

ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْأَةِ: «يَا هَذِهِ^١، أَلَيْكَ شُهُودٌ؟».

قَالَتْ: نَعَمْ، فَتَقَدَّمَ الْأَزْبَعُونَ قَسَامَةً^٢، فَشَهِدُوا بِالشَّهَادَةِ الْأُولَى.

فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَأَقْضِيَنَّ الْيَوْمَ بِقَضِيَّةِ بَيْنَكُمَا^٣ هِيَ مَرْضَاةُ الرَّبِّ^٤ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ، عَلَّمْنِيهَا حَبِيبِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: «أَلَيْكَ وَلِيٌّ؟».

قَالَتْ^٥: نَعَمْ هُوَ لَاءِ إِخْوَتِي.

فَقَالَ لِإِخْوَتِهَا: «أَمْرِي فِيكُمْ وَفِي أُخْتِكُمْ جَائِزٌ^٦».

فَقَالُوا: نَعَمْ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَمْرُكَ فِينَا وَفِي أُخْتِنَا جَائِزٌ.

فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُ مَنْ حَضَرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَنِّي قَدْ زَوَّجْتُ هَذَا الْغُلَامَ مِنْ هَذِهِ الْجَارِيَةِ^٧ بِأَرْبَعِمِائَةٍ دِرْهَمٍ، وَالتَّقْدُ^٨ مِنْ مَالِي؛ يَا قَنْبَرُ، عَلَيَّ بِالذَّرَاهِمِ».

فَاتَّاهُ قَنْبَرٌ بِهَا^٩، فَصَبَّهَا فِي يَدِ الْغُلَامِ، قَالَ^{١٠}: «خُذْهَا فَصَبَّهَا فِي حَجَرٍ أَمْرَاتِكَ، وَلَا تَأْتِنَا^{١١} إِلَّا وَبِكَ أَثَرُ الْعَرْسِ^{١٢}» يَغْنِي الْعُغْلُ.

فَقَامَ الْغُلَامُ، فَصَبَّ الذَّرَاهِمَ فِي حَجَرِ الْمَرْأَةِ، ثُمَّ تَلَبَّيْهَا^{١٣}، فَقَالَ^{١٤} لَهَا: قُومِي.

١. في الوسائل، ج ٢٧: - «يا هذا». وفي البحار: + «المرأة».

٢. في «بف» والوافي: «القسامة».

٣. في «م، جد»: «بينكما بقضية». وفي الوسائل، ج ٢٧ والبحار: «بينكم بقضية» بدل «بقضية بينكما» وفي الخصائص: «بينكم اليوم بقضية» بدل «اليوم بقضية بينكما».

٤. في «بف» والوافي: «للرب». ٥. في الوسائل، ج ٢٧ والخصائص: «فقالت».

٦. في «ع، ك، م، ن، يح، بف، جت، جد» والوسائل، ج ٢٧ والبحار والخصائص: «قالوا».

٧. في «ن، ك، م، ن، يح، بن، جت» والوسائل، ج ٢٧: «هذه الجارية من هذا الغلام» بدل «هذا الغلام من هذه الجارية».

٨. في الخصائص: «والمهر». ٩. في التهذيب: - «بها».

١٠. في «م» والوافي والوسائل، ج ٢٧: «فقال». وفي «بف»: «وقال».

١١. في «ن، يح، بن»: «ولا تأتيني». وفي الوسائل، ج ٢٧: «ولا تأتني».

١٢. في حاشية «جت»: «العدرة».

١٣. في «ك، بف»: «تلبها». وتلبه تلبياً: جمع ثيابه عند نحره في الخصرمة، ثم جرّه. القاموس المحيط، ج ١،

ص ٢٢٤ (لب). ١٤. في الوافي والتهذيب: «وقال».

فَنَادَتْ الْمَرْأَةَ: النَّارُ النَّارُ، يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ تُرِيدُ^١ أَنْ تَزَوِّجَنِي مِنْ وَلَدِي، هَذَا وَاللَّهِ وَلَدِي، زَوِّجَنِي إِخْوَتِي هَجِينًا^٢، فَوَلَدْتُ مِنْهُ هَذَا الْعَلَامَ^٣، فَلَمَّا تَرَعَزَ وَشَبَّ، أَمَرُونِي أَنْ أَتَقَيَّ مِنْهُ وَأَطْرُدَهُ، وَهَذَا وَاللَّهِ وَلَدِي وَفَوَادِي يَنْتَقِلُ^٤ أَسْفًا عَلَى وَلَدِي^٥.
قَالَ: ثُمَّ أَخَذَتْ بِيَدِ الْعَلَامِ وَانْطَلَقَتْ، وَنَادَى عُمَرُ: وَاعْمَرَاهُ، لَوْ لَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمَرُ^٦.

١٤٦٥٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْ عُمَرُ بِامْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا^٧ شَيْخٌ، فَلَمَّا أَنْ وَقَعَهَا مَاتَ عَلَى بَطْنِيهَا، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ، فَأَدْعَى بَنُوهُ أَنَّهَا فَجَرَتْ، وَتَشَاهَدُوا عَلَيْهَا، فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ أَنْ تَزَجَّمَ^٨، فَمَرَّ بِهَا عَلِيٌّ عليه السلام، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ، إِنَّ لِي حُجَّةً، قَالَ^٩: هَاتِي حُجَّتَكَ فَدَفَعَتْ إِلَيْهِ كِتَابًا، فَقَرَأَهُ^{١٠}، فَقَالَ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ تُعَلِّمُكُمْ^{١١} بِيَوْمٍ تَزَوَّجَهَا وَيَوْمٍ

١. في البحار والتهذيب: «أتريد».

٢. قال الفيروز آبادي: «الهجين: اللثيم، وعربي ولد من أمة، أو من أبوه خير من أمه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٢٧ (هجن)».

وفي امرأة العقول، ج ٢٤، ص ٢٩٥: «والمراد هنا الدني النسب».

٣. في «ع، ك، م، بن، جد» والوسائل، ج ٢٧ والبحار والتهذيب: «-«الغلام»».

٤. في «بف»: «ينتقل». وفي البحار: «ينتقل». ٥. في التهذيب: «-«ينتقل أسفا على ولدي»».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٤، ح ٨٤٩، معلقاً عن الكليني. خصائص الأئمة عليهم السلام، ص ٨٣، بإسناد مرفوع إلى عاصم بن ضمرة السلولي. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٩٥، ح ١٦٧٣٧؛ الوسائل، ج ٢٠، ص ٢٦٢، ح ٢٥٥٨٠، وفيه قطعة منه: وج ٢٧، ص ٢٨٢، ح ٣٣٧٦٦، ملخصاً: البحار، ج ٤٠، ص ٣٠٤، ح ٦٢.

٧. في البحار والتهذيب: «وزوجها». وفي «بن» والوسائل: «قد تزوجها».

٨. في «ع»: «تضرب». ٩. في «بج، بف» والبحار والتهذيب: «فقال».

١٠. في «جد»: «فقرأ».

١١. في المرأة: «قال الوالد العلامة عليه السلام: أي تدعي مع القرائن من القباله وغيرها، ويكفي في سقوط الحد شبهة، وفي هذه الوقائع كان عليه السلام يعلم الواقع فيظهره بأمثال هذه الحيل الشرعية».

وَأَقْعَهَا، وَكَيْفَ كَانَ جَمَاعُهُ لَهَا، رَدُّوا الْمَرْأَةَ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ مِنَ الْعَدِ دَعَا^٢ بِصَبْيَانٍ ٤٢٥/٧
أَتْرَابٍ^٣، وَدَعَا بِالصَّبِيِّ مَعَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: الْعَبَا، حَتَّى إِذَا أَلْهَاهُمُ اللَّعِبُ قَالَ لَهُمْ:
اجْلِسُوا حَتَّى إِذَا تَمَكَّنُوا صَاحَ بِهِمْ^٤، فَقَامَ الصَّبْيَانُ، وَقَامَ الْغُلَامُ فَاتَّكَأَ عَلَى رَاحَتَيْهِ،
فَدَعَا بِهِ عَلِيٌّ^٥، وَوَزَّئَتْهُ^٦ مِنْ أَبِيهِ، وَجَلَدَ إِخْوَتَهُ الْمُفْتَرِينَ حَدًّا^٧ حَدًّا^٨.
فَقَالَ لَهُ^٩ عَمَرُ: كَيْفَ صَنَعْتَ؟

قَالَ^{١٠}: عَرَفْتُ ضَعْفَ الشَّيْخِ فِي اتِّكَاءِ^{١١} الْغُلَامِ عَلَى رَاحَتَيْهِ^{١٢}.

١٤٦٥٦ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَجُلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٣}: «أَنَّ رَجُلًا أَقْبَلَ عَلَى عَهْدِ^{١٤} عَلِيٍّ^{١٥} مِنَ الْجَبَلِ حَاجِبًا وَمَعَهُ
غُلَامٌ لَهُ، فَأَذْنَبَ، فَضْرَبَتْهُ مَوْلَاهُ، فَقَالَ: مَا أَنْتَ مَوْلَايَ، بَلْ أَنَا مَوْلَاكَ». ^{١٦}
قَالَ^{١٧}: «فَمَا زَالَ ذَا يَتَوَعَّدُ ذَا، وَذَا يَتَوَعَّدُ ذَا، وَيَقُولُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى نَأْتِيَ^{١٨} الْكُوفَةَ
يَا عَدُوَّ اللَّهِ، فَأَذْهَبَ بِكَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^{١٩}.
فَلَمَّا أَتَى الْكُوفَةَ أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^{٢٠}، فَقَالَ الَّذِي ضَرَبَ الْغُلَامَ: «أُضْلَحَكَ اللَّهُ،
هَذَا غُلَامٌ لِي وَإِنَّهُ أَذْنَبَ فَضْرَبْتَهُ، فَوُتِبَ عَلَيَّ، وَقَالَ^{٢١} الْآخَرُ: هُوَ وَاللَّهِ غُلَامٌ لِي^{٢٢}».

١. في «بن» والوسائل والبحار: - «أن».

٢. في الوافي: «الأتراب» الذين ولدوا معاً وسُهم واحد». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٣٢ (ترب).

٣. في «بف» - «بهم». وفي البحار: + «بأن قوموا».

٤. في «بف» والوافي والبحار والتهذيب: «فوزَّئَتْهُ».

٥. في البحار: - «المفتريين حدًّا».

٦. في «ن، بن» والوسائل: - «له».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٦، ح ٨٥٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد الفقيه، ج ٣، ص ٢٤، ح ٣٢٥٤، بسند

آخر عن عليٍّ^{١٣}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٩٩، ح ١٦٧٤٠؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٨٣،

ح ١٣٧٦٧؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣٠٧، ح ٦٣.

٨. في «ن، بن» والوسائل: - «قال».

٩. في «بف» والوافي: + «يا أمير المؤمنين».

١٠. في «م، جد» - «غلامي» بدل «غلام لي».

٢. في الوافي: + «عليٍّ^{١٥}».

٧. في «بف»: «واحد».

٩. في الوسائل والفقيه: «تُكَاة».

١١. في «جت»: + «أمير المؤمنين».

١٣. في «ك، جت»: «تأتي».

١٥. في «بف» والوافي: «فقال».

إِنَّ أَبِي أَرْسَلَنِي^١ مَعَهُ لِيُعَلِّمَنِي، وَإِنَّهُ وَثَبَ عَلَيَّ يَدَّعِينِي لِيَذْهَبَ بِمَالِي، قَالَ: «فَأَخَذَ هَذَا يَخْلِفَ، وَهَذَا يَخْلِفَ، وَهَذَا^٢ يَكْذِبُ هَذَا، وَهَذَا^٣ يَكْذِبُ هَذَا».

قَالَ^٤: «فَقَالَ: انْطَلِقَا^٥، فَتَصَادَقَا فِي لَيْلَتِكُمَا^٦ هَذِهِ، وَلَا تَجِيئَانِي^٧ إِلَّا بِحَقٍّ».

قَالَ: «فَلَمَّا أَصْبَحَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٨، قَالَ لِقَنْبَرٍ: اثْقُبْ فِي الْخَائِطِ ثَقْبَيْنِ^٩».

قَالَ: «وَكَانَ إِذَا أَصْبَحَ عَقَبَ حَتَّى تَصِيرَ الشَّمْسُ عَلَى رُمَحٍ يَسْبُحُ^{١٠}، فَجَاءَ الرَّجُلَانِ، وَاجْتَمَعَ^{١١} النَّاسُ، فَقَالُوا^{١٢}: لَقَدْ^{١٣} وَرَدَتْ^{١٤} عَلَيْهِ^{١٥} قَصِيَّةٌ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ^{١٦} مِنْهَا لَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَقَالَ لَهُمَا: مَا تَقُولَانِ؟ فَحَلَفَ هَذَا أَنَّ هَذَا عَبْدُهُ، وَحَلَفَ هَذَا أَنَّ هَذَا عَبْدُهُ^{١٧}، فَقَالَ لَهُمَا: قُومَا، فَإِنِّي^{١٨} لَسْتُ أَرَاكُمَا تَصَدَّقَانِ، ثُمَّ قَالَ لِأَحَدِهِمَا: ادْخُلْ رَأْسَكَ فِي هَذَا الثَّقَبِ، ثُمَّ قَالَ لِلْآخَرِ: ادْخُلْ رَأْسَكَ فِي هَذَا الثَّقَبِ، ثُمَّ قَالَ: يَا قَنْبَرُ، عَلَيَّ بِسَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ^{١٩}، عَجِّلِ اضْرِبْ رَقَبَةَ الْعَبْدِ مِنْهُمَا».

قَالَ: «فَأَخْرَجَ الْغُلَامَ رَأْسَهُ مُبَادِرًا، فَقَالَ عَلِيُّ^{٢٠} لِلْغُلَامِ: أَلَسْتُ تَزْعُمُ أَنَّكَ لَسْتُ بِعَبْدٍ، وَمَكَثَ الْآخَرُ فِي الثَّقَبِ^{٢١}، فَقَالَ^{٢٢}: بَلَى، وَلَكِنَّهُ^{٢٣}.....»

١. في البحار والتهذيب: «أرسلني أبي» بدل «إِنَّ أَبِي أَرْسَلَنِي».

٢. في البحار والتهذيب: «وذا».

٣. في البحار والتهذيب: «وذا».

٤. في «م، جد» والوسائل: «قال».

٥. في «بف» والبحار والتهذيب: «ليلتكم».

٦. في الوافي: «ولا تجيئان».

٧. في «جت» وحاشية «بع»: «ثقبين».

٨. في «بع» وحاشية «جت»: «والله».

٩. في «ل» «فاجتمع».

١٠. في «بن» والوسائل: «وقالوا».

١١. في «بف» «بن» والوسائل: «قد» بدون اللام.

١٢. في «بف» «بن» والوسائل: «ورد».

١٣. في البحار والتهذيب: «علينا».

١٤. في البحار والتهذيب: «علينا».

١٥. في البحار والتهذيب: «فحلف هذا أَنَّ هذا عبده، حلف هذا أَنَّ هذا عبده».

١٦. في «جت»: «أُني» بدون الفاء.

١٧. في «ع، جد» وحاشية «جت»: «بالتق».

١٨. في «ع، جد» وحاشية «جت»: «بالتق».

١٩. في «ع، جد» وحاشية «جت»: «بالتق».

٢٠. في «ع، جد» وحاشية «جت»: «بالتق».

٢١. في البحار: «قال».

٢٢. في «بن»: «وأنه».

ضَرَبَنِي^١، وَتَعَدَّى عَلَيَّ.

قَالَ: «فَتَوَقَّ لَه^٢ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ»^٣.

١٤٦٥٧ / ٩. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِجَارِيَةٍ قَدْ شَهِدُوا عَلَيْهَا أَنَّهَا^٤ ٤٢٦/٧
بَتَتْ^٥، وَكَانَ مِنْ قِصَّتِهَا أَنَّهَا كَانَتْ يَتِيمَةً^٦ عِنْدَ رَجُلٍ^٧، وَكَانَ الرَّجُلُ كَثِيرًا مَا يَغِيبُ عَنْ
أَهْلِهِ، فَسَبَّتِ الْيَتِيمَةَ^٨، فَتَخَوَّفَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا زَوْجُهَا^٩، فَدَعَتْ بِنِسْوَةٍ^{١٠} حَتَّى
أَمْسَكْنَهَا^{١١}، فَأَخَذَتْ عُذْرَتَهَا بِاضْبِعَيْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ زَوْجُهَا مِنْ غَيْبَتِهِ رَمَتِ الْمَرْأَةُ الْيَتِيمَةَ
بِالْفَاجِسَةِ، وَأَقَامَتِ الْبَيْتَةَ مِنْ جَارَاتِهَا اللَّاتِي^{١٢} سَاعَدَتْهَا^{١٣} عَلَى ذَلِكَ.

فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ، فَلَمْ يَذَرِ كَيْفَ يَقْضِي فِيهَا، ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: ائْتِ عَلِيَّ بْنَ
أَبِي طَالِبٍ ﷺ، وَادْهَبْ بِنَا إِلَيْهِ، فَأَتَوْا عَلِيًّا ﷺ، وَقَصُّوا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ لِمَرْأَةِ

١. في الوسائل: «قال: بلى إنه ضربني» بدل «فقال: بلى ولكنه ضربني».

٢. في «مراة العقول» ج ٢٤، ص ٢٩٧: «قوله ﷺ: فتوق لى» قال الوالد العلامة: أى أخذ من مولاه العهد باليمين أن لا يضربه بعد ذلك أو للولى بأن كتب له أنه عبده لئلا ينكر بعد ذلك. والأول أظهر.

٣. التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٧، ح ٥٨١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٢٤، ح ٣٢٥٣. الوافي، ج ١٦، ص ١١٠١، ح ١٦٧٤٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٨٤، ح ٣٣٧٦٨؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣٠٨، ح ٦٤.

٤. في «بف»: «قد بفت».

٥. في «بف»: «مقيمة». وفي «بن» والوسائل: «- يتيمة».

٦. في الوافي: «وكان للرجل امرأة».

٧. في الوافي: «وكانت جميلة».

٨. في الوافي: «وكانت جميلة».

٩. في «ن» بن، والوسائل: «نسوة». وفي الوافي: «من جيرانها».

١٠. في «ع» ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد، والوسائل: «حتى أمسكوها». وفي الوافي: «فأمسكنها» بدل «حتى

أمسكنها».

١١. هكذا في «ك»، م، بح، بن، جت، جد، والوافي والوسائل والبحار والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع:

«اللاتي».

١٢. في «م» بح، بن، جد، والوافي والوسائل والبحار والتهذيب: «ساعدها».

الرَّجُلِ: أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ أَوْ بَرَهَانٌ؟ قَالَتْ: لِي شَهْوَةٌ، هُوَ لَا^١ جَارَاتِي يَشْهَدْنَ عَلَيْهَا بِمَا أَقُولُ، فَأَخْصَرْتُهُنَّ، فَأَخْرَجَ^٢ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ^٣ السَّيْفَ مِنْ غَمْدِهِ، فَطَرَحَ^٤ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَمَرَ بِكُلِّ وَاجِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَأَدْخَلَتْ بَيِّنَتًا، ثُمَّ دَعَا بِامْرَأَةٍ الرَّجُلِ، فَأَذَارَهَا بِكُلِّ وَجْهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَزُولَ عَنْ قَوْلِهَا، فَرَدَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ، وَدَعَا إِحْدَى الشَّهَوْدِ، وَجَعْنَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ^٥: تَعْرِفِينِي؟^٦ أَنَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَهَذَا سَيِّفِي، وَقَدْ قَالَتْ امْرَأَةُ الرَّجُلِ مَا قَالَتْ، وَرَجَعْتُ إِلَى الْحَقِّ، وَأَعْطَيْتُهَا^٧ الْأَمَانَ، وَإِنْ^٨ لَمْ تَصْدَقِينِي لِأَمْلَأَنَّ^٩ السَّيْفَ مِنْكَ، فَالْتَمَعْتُ إِلَى عَمَرَ^{١٠} فَقَالَتْ^{١١}: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^{١٢}، الْأَمَانُ عَلَيَّ^{١٣}، فَقَالَ لَهَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^{١٤}: فَاصْذَقِي، فَقَالَتْ^{١٥}: لَا وَاللَّهِ إِلَّا^{١٦} أَنَّهَا رَأَتْ جَمَالًا وَهَيْئَةً^{١٧}، فَخَافَتْ فَسَادَ زَوْجِهَا عَلَيْهَا^{١٨}، فَسَقَطَتْهَا الْمُسْكِرُ، وَدَعَتْنَا فَأَمْسَكْنَاهَا، فَافْتَضَّتْهَا^{١٩} بِإِصْبَعِهَا.

١. في «ك»: «وهولاء».
٢. في «ع»: «ك، بن، جد»، والوسائل والتهذيب: «وأخرج».
٣. في «بف، بن»، والوسائل والبحار والتهذيب: «بن أبي طالب».
٤. في «بن»، والوسائل: «فطرحه». وفي «جت»: «وطرحه».
٥. في «ع، ك، ل، بف، بن، جد»، والوسائل والبحار والتهذيب: «امرأة».
٦. في «بف»: «وقال» بدل «ثم قال».
٧. في «م، بن»، والوسائل: «أعترفيني».
٨. في «بن»، والوسائل: «فإن».
٩. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١٠. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١١. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١٢. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١٣. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١٤. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١٥. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١٦. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١٧. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١٨. في «بن»، والوسائل: «فإن».
١٩. في «بن»، والوسائل: «فإن».
٢٠. في «بن»، والوسائل: «فإن».

فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، أَنَا أَوَّلُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ^١ إِلَّا دَانِيَالَ النَّبِيِّ، فَأَلَزَمَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَرْأَةَ حَدَّ الْقَاذِفِ، وَالزَّمَهُنَّ جَمِيعاً الْعَقْرَ^٢، وَجَعَلَ عَقْرَهَا أَرْبَعِمِائَةَ دِرْهَمٍ، وَأَمَرَ الْمَرْأَةَ^٣ أَنْ تَتَفَى مِنَ الرَّجُلِ، وَتُطَلِّقَهَا^٤ زَوْجَهَا، وَزَوْجَةُ الْجَارِيَةِ، وَسَاقَ عَنْهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَهْرَ^٥.

فَقَالَ^٦ عُمَرُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، فَحَدَّثَنَا بِحَدِيثِ دَانِيَالَ، فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ دَانِيَالَ كَانَ يَتِيمًا لَا أُمَّ لَهُ وَلَا أَبَ^٧، وَإِنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَجُوزًا^٨ كَبِيرَةً ضَمَّتْهُ فَرَبَّتْهُ، وَإِنَّ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ لَهُ قَاضِيَانِ، وَكَانَ لَهُمَا صَدِيقٌ، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا، وَكَانَتْ^٩ لَهُ امْرَأَةٌ بَهِيَّةٌ^{١٠} جَمِيلَةٌ، وَكَانَ يَأْتِي^{١١} الْمَلِكَ فَيَحْدُثُهُ^{١٢}، وَاحْتِاجَ^{١٣} الْمَلِكِ إِلَى رَجُلٍ يَنْبَغُهُ فِي بَغْضِ أُمُورِهِ، فَقَالَ لِلْقَاضِيَيْنِ: اخْتَارَا^{١٤} رَجُلًا أُرْسِلُهُ فِي بَغْضِ أُمُورِي، فَقَالَا: فَلَانٌ، فَوَجَّهَهُ الْمَلِكُ، فَقَالَ الرَّجُلُ لِلْقَاضِيَيْنِ: أَوْصِيكُمَا بِامْرَأَتِي خَيْرًا، فَقَالَا: نَعَمْ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ، فَكَانَ^{١٥} الْقَاضِيَانِ يَأْتِيَانِ بَابَ الصَّدِيقِ، فَعَشِيقَا امْرَأَتِهِ، فَرَاوَذَاهَا عَنْ نَفْسِهَا، فَأَبَتْ، فَقَالَا لَهَا: وَاللَّهِ لَئِنْ لَمْ تَفْعَلِي

١. في الوافي والبحار والتهذيب: «الشهود».

٢. في البحار: «بحد».

٣. «العقر»: المهر. النهاية، ج ٣، ص ٢٧٤ (عقر).

٤. في «جت»: «بالمراة».

٥. في «ل»: «فیطلقها».

٦. في «ع، ل، م، يح، بن، جت، جد» والبحار والتهذيب: - «المهر».

٧. في «بن»: «+ له».

٨. في «بف»: «+ له». وفي الوافي: «لأب له ولا أم».

٩. في «ع، ل، ن»: «عجوز».

١٠. في «ع، ل، بف» وحاشية «جت» والوافي عن بعض النسخ: «هيئة». وفي البحار والتهذيب: «ذات هيئة».

١١. في حاشية «بف»: «وكانت تأتي».

١٢. في «بف» والوافي والبحار والتهذيب: «فاحتاج».

١٣. في «بف، بن»: «+ لي».

١٤. في «بف» والوافي: «وكان».

لَنَشْهَدَنَّ عَلَيْكَ عِنْدَ الْمَلِكِ بِالرُّنَى ثُمَّ لَنَرْجُمَنَّكَ^١، فَقَالَتْ: افْعَلَا مَا أُخْبِئْتُمَا، فَأْتِيَا الْمَلِكَ، فَأُخْبِرَاهُ، وَشَهِدَا عِنْدَهُ أَنَّهَا بَعَثَتْ^٢، فَدَخَلَ الْمَلِكُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَاشْتَدَّ بِهَا غَمُّهُ وَكَانَ بِهَا مُنْجَبًا، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ قَوْلَكُمَا مَقْبُولٌ، وَلَكِنْ ارْجُمُوهَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَتَادِي فِي الْبَلَدِ^٣ الَّذِي هُوَ فِيهِ: اخْضُرُوا قَتْلَ ثَلَاثَةِ الْعَابِدَةِ؛ فَإِنَّهَا قَدْ بَعَثَتْ، فَإِنَّ الْقَاضِيَيْنِ قَدْ شَهِدَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ، فَأَكْثَرَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ الْمَلِكُ لِرُؤُوسِهِ: مَا عِنْدَكَ فِي هَذَا مِنْ حِيلَةٍ؟ فَقَالَ: مَا عِنْدِي فِي ذَلِكَ^٤ مِنْ شَيْءٍ.

فَخَرَجَ الْوَزِيرُ يَوْمَ الثَّالِثِ، وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِهَا، فَإِذَا هُوَ بِغُلْمَانٍ عِزَازٍ يَلْعَبُونَ وَفِيهِمْ ذَابِنَالٌ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ، فَقَالَ ذَابِنَالٌ: يَا مَعْشَرَ الصُّبْيَانِ، تَعَالَوْا حَتَّى أَكُونَ أَنَا الْمَلِكُ، وَتَكُونَ^٥ أَنْتَ يَا فَلَانُ الْعَابِدَةُ، وَيَكُونُ فَلَانُ وَقَلَانُ الْقَاضِيَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ عَلَيْهَا، ثُمَّ جَمَعَ تَرْبَابًا، وَجَعَلَ سَيْفًا مِنْ قَصَبٍ، وَقَالَ لِلصُّبْيَانِ: خُذُوا بِيَدِ هَذَا، فَتَحُوهُ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَخُذُوا بِيَدِ هَذَا، فَتَحُوهُ^٦ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ دَعَا بِأَحَدِهِمَا، وَقَالَ لَهُ: قُلْ حَقًّا، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَقُلْ حَقًّا قَتَلْتُكَ^٧، وَالْوَزِيرُ قَائِمٌ يَنْظُرُ وَيَسْمَعُ^٨، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّهَا بَعَثَتْ، فَقَالَ^٩: مَتَى؟ قَالَ: يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ^{١٠}: زِدُوهُ إِلَى مَكَانِهِ، وَهَاتُوا الْآخَرَ^{١١}.

١. في البحار والتهذيب: «ليرجمنك». ٢. في الوافي: «وكان لها ذكر حسن جميل».

٣. في «ك»: «البلاد». ٤. في الوافي والبحار والتهذيب: «وإن».

٥. في «بف» والوافي والبحار والتهذيب: «وأكثر». وفي «بن»: «فخاض».

٦. في حاشية «ج»: «هذا». ٧. في «ك»، «بف»: «ويكون».

٨. في الوافي: «ثم قال». ٩. في «ج»: «ونحوه».

١٠. في «بف» والبحار والتهذيب: «بم تشهد». وفي الوافي: «بما تشهد».

١١. في «بف» والوافي والبحار والتهذيب: «يسمع وينظر».

١٢. في «بف»، «بن» والوافي والبحار والتهذيب: «قال».

١٣. في «ك»، «م»، «ن»، «ب»، «بن»، «جد» والوافي والبحار والتهذيب: «قال». وفي البحار: «قال مع من؟ قال مع فلان بن فلان، قال: وأين؟ قال: موضع كذا وكذا، قال».

١٤. في «ن»: «جاءوا بالآخر».

فَرَدُّوهُ إِلَىٰ مَكَانِهِ، وَجَاؤُوا، بِالْآخِرِ^١، فَقَالَ لَهُ: بِمَا^٢ تَشْهَدُ؟ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّهَا بَعَثَتْ، قَالَ: مَتَى؟ قَالَ: يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: مَعَ مَنْ؟ قَالَ: مَعَ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ، قَالَ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: بِمَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا، فَخَالَفَ أَحَدَهُمَا^٣ صَاحِبَةً.

فَقَالَ دَانِيَالُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، شَهِدَا بِزُورٍ، يَا فُلَانُ، نَادِ فِي النَّاسِ^٤: أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَىٰ فُلَانَةَ بِزُورٍ، فَاحْضَرُوا قَتْلَهُمَا.

فَذَهَبَ الْوَزِيرُ إِلَى الْمَلِكِ مُبَادِرًا، فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَبَعَثَ الْمَلِكُ إِلَى الْقَاضِيَيْنِ^٥، فَاخْتَلَفَا كَمَا اخْتَلَفَ الْعَلَامَانِ، فَنَادَى الْمَلِكُ فِي النَّاسِ، وَأَمَرَ بِقَتْلِهِمَا^٦.

١٤٦٥٨ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا^٨، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ^٩:

قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٠} بَيْنَ رَجُلَيْنِ اضْطَحَبَا فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا أَرَادَا الْغَدَاءَ أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا مِنْ زَادِهِ خَمْسَةَ أَرْغِفَةٍ، وَأَخْرَجَ الْآخَرُ ثَلَاثَةَ أَرْغِفَةٍ، فَمَرَّ بِهِمَا عَابِرُ سَبِيلٍ، فَدَعَاوَاهُ إِلَى طَعَامِهِمَا، فَأَكَلَ الرَّجُلُ مَعَهُمَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ، فَلَمَّا فَرَّغُوا أُعْطَاهُمَا

١. في «ن»: - «فَرَدُّوهُ إِلَى مَكَانِهِ وَجَاؤُوا بِالْآخِرِ».

٢. في «بف» والوافي والبحار والتهذيب: «بِمَ». وفي «ك»: «مَا».

٣. في الوافي والبحار والتهذيب: - «أَحَدَهُمَا». ٤. في «ن»: «بِالنَّاسِ».

٥. في الوافي والفقهاء: + «فَاحْضَرُهُمَا، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَفَعَلَ بِهِمَا كَمَا فَعَلَ دَانِيَالُ بِالْغُلَامَيْنِ».

٦. في الوافي عن بعض النسخ: «بِصَلْبِهِمَا».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٨، ح ٨٥٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٢٠، ح ٣٢٥١، بسند آخر من

دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحدود، باب حَدِّ الْقَاذِفِ، ح ١٣٧٨

الوافي، ج ١٦، ص ١٠٨٨، ح ١٦٧٣٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٧٧، ح ٣٣٧٦٢، ملخصاً؛ البحار، ج ٤٠،

ص ٣٠٩، ح ٦٥. ٨. في «ع»، «ك»، «ل»، «بف»، «ن»: - «جَمِيعًا».

٩. في «ع»، «ل»، «بف»، «ن»، «جد»، والوسائل والتهذيب، ج ٦: «قَالَ».

١٠. في «ع»، «ك»، «ل»، «بج»، «جت»: + «وَعَلِي».

الْعَابِرُ^١ بِهِمَا^٢ تَمَائِيهَ ذَرَاهِمَ ثَوَابٍ مَا أَكَلَهُ^٣ مِنْ طَعَامِهِمَا، فَقَالَ صَاحِبُ الثَّلَاثَةِ أَرْغِفْهُ لِصَاحِبِ الْخَمْسَةِ أَرْغِفْهُ^٤؛ أَقْسِمُهَا نَضْفَيْنِ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَقَالَ صَاحِبُ الْخَمْسَةِ: لَا، بَلْ يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا مِنَ الذَّرَاهِمِ عَلَى عَدَدٍ مَا أَخْرَجَ مِنَ الرَّادِ.

قَالَ^٥: فَاتَيْنَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا سَمِعَ مَقَالَتَهُمَا، قَالَ لَهُمَا:

٤٢٨/٧ «اضْطَلِحَا؛ فَإِنَّ قَضَيْتُكُمَا ذَبِيَّةً».

فَقَالَا: أَقْضِ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ.

قَالَ: فَأَعْطَى صَاحِبَ الْخَمْسَةِ أَرْغِفَةً^٦ سَبْعَةَ^٧ ذَرَاهِمَ، وَأَعْطَى صَاحِبَ الثَّلَاثَةِ أَرْغِفَةً^٨ دِرْهَمًا^٩، وَقَالَ^{١٠}: «أَلَيْسَ أَخْرَجَ أَحَدُكُمَا مِنْ زَادِهِ خَمْسَةَ أَرْغِفَةٍ، وَأَخْرَجَ الْآخَرُ ثَلَاثَةَ أَرْغِفَةٍ^{١١}؟» قَالَا: نَعَمْ، قَالَ: «أَلَيْسَ أَكَلْتُ مَعَكُمْ صَافِيَتُكُمَا^{١٢} مِثْلَ مَا أَكَلْتُمَا؟» قَالَا: نَعَمْ، قَالَ: «أَلَيْسَ أَكَلْتُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا ثَلَاثَةَ أَرْغِفَةٍ غَيْرَ ثُلُثٍ^{١٣}؟» قَالَا: نَعَمْ، قَالَ: «أَلَيْسَ^{١٤} أَكَلْتُ أَنْتَ يَا صَاحِبَ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةَ أَرْغِفَةٍ غَيْرَ ثُلُثٍ^{١٥}، وَأَكَلْتُ أَنْتَ يَا صَاحِبَ الْخَمْسَةِ ثَلَاثَةَ أَرْغِفَةٍ^{١٦} غَيْرَ ثُلُثٍ، وَأَكَلْتُ الصَّيْفُ ثَلَاثَةَ أَرْغِفَةٍ غَيْرَ ثُلُثٍ؟ أَلَيْسَ

١. في «ع، ك، ل، م، ن» والوسائل: «المعتز». وفي «بح، بف، بن، جد» وحاشية «جت»: «المعبر».

٢. في «جت»: «بهما».

٣. في «ن، بح، بف، جت» والوافي والتهذيب، ج ٦: «ما أكل».

٤. في «ع»: «أَرْغِفْهُ».

٥. في «ن، بح، بن» والوسائل: «قال».

٦. في «ن، بف، جت»: «الأَرْغِفَةُ».

٧. في «بف»: «واحدًا».

٨. في «بف» والتهذيب، ج ٦: «لهما».

٩. في «ع، ل، ن، بح، بف، بن، جت» والوافي والوسائل والتهذيب، ج ٦: «أَرْغِفْهُ».

١٠. في «ن، بح، بن» والوسائل: «صَافِيَتُكُمَا». وفي «ل»: «صَافِيَتُكُمَا مَعَكُمْ» بدل «مَعَكُمْ صَافِيَتُكُمَا».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ج ٦. وفي المطبوع: «ثُلُثُهَا».

١٢. في «بن» والوسائل والتهذيب، ج ٦: «قد بقي».

١٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب، ج ٦. وفي «جت» والمطبوع: «إِلَّا ثُلُثًا».

١٤. في «جد»: «أَرْغِفْهُ».

بَقِيَ^١ لَكَ يَا صَاحِبَ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَ رَغِيفٍ مِنْ زَادِكَ، وَبَقِيَ لَكَ يَا صَاحِبَ الْخَمْسَةِ رَغِيفَانِ وَثَلَاثَ، وَأَكَلْتُ ثَلَاثَةً^٢ غَيْرَ ثَلَاثٍ؟ فَأَعْطَاهُمَا^٣ لِكُلِّ ثَلَاثَ رَغِيفٍ دِرْهَمًا، فَأَعْطَى صَاحِبَ الرِّغِيفَيْنِ وَثَلَاثَ سَبْعَةَ دِرَاهِمٍ، وَأَعْطَى صَاحِبَ ثَلَاثَ رَغِيفٍ دِرْهَمًا^٤.

١١ / ١٤٦٥٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٧ فِي رَجُلٍ أَكَلَ وَأَصْحَابُ لَهُ شَاءَ، فَقَالَ: إِنْ أَكَلْتُمُوهَا فَهِيَ لَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَأْكُلُوهَا فَعَلَيْكُمْ كَذَا وَكَذَا، فَقَضَى فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ، لَا شَيْءَ^٨ فِي الْمَوَاكِلَةِ مِنَ^٩ الطَّعَامِ مَا قَلَّ مِنْهُ وَمَا كَثُرَ، وَمَنْعَ غَرَامَتِهِ^{١٠} فِيهِ^{١١}».

١. في «بن» والوسائل والتهذيب، ج ٦: «قد بقي».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ أرغفة».

٣. في «ل»، بف، بن، جت، والوافي: «فأعطاهما». وفي «ك»: «فأعطاهما».

٤. في «ل»، م، بح، بف، جد، والوسائل والتهذيب، ج ٦: «الثلث».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٠، ح ٨٠٥؛ معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٨، ذيل ح ١١٨٤، بسند آخر. الإرشاد، ص ٢١٨، مرسلاً عن الحسن بن محبوب، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١١١١، ح ١٦٧٥٥؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٨٥، ح ٣٣٧٦٩.

٦. في «ع»: «أحمد بن محمد بن عيسى» بدل «أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى». وورد الخبر في التهذيب عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن يوسف بن عقيل. لكن الظاهر وقوع التحريف في العنوان بجواز النظر من «محمد» في «أحمد بن محمد» إلى «محمد» في «محمد بن عيسى»، فوقع السقط؛ فإنه مضافاً إلى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ رَوَاةِ كِتَابِ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ، وَرَدَّ أَكْثَرُ رَوَايَاتِ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى وَكِلَاهُمَا مِنْ مَشَائِخِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرَادُ بِهِ فِي سَنَدِنَا أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٥١٠، الرقم ٨١١؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٨٧.

٧. في «جت»+: «عليك».

٨. في الوافي: «في».

٩. في «ل»، م، ن، بف، بن، جد: «غرامة».

١٠. في الوسائل: «منه». وفي المرأة: «وأما عدم لزوم الغرامة عليهم لأنها كانت على جهة الرهان والقمار وهو محرم، وأما قيمة ما أكلوا فلا يلزمهم لأنه أباح لهم ذلك».

١١. التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٠، ح ٨٠٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن يوسف بن عقيل. الوافي، ص ٢٨٧.

١٢/ ١٤٦٦٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْكَاتِبِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّقْعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حَرِيزٍ^٢، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ زَادَانَ، قَالَ: اسْتَوْدَعَ رَجُلَانِ امْرَأَةً وَدِيعَةً، وَقَالَا لَهَا: لَا تَذْفَعِيهَا إِلَى وَاجِدٍ مِنَّا حَتَّى نَجْتَمِعَ عِنْدَكَ، ثُمَّ انْطَلَقَا فَقَابَا، فَجَاءَ أَحَدُهُمَا إِلَيْهَا، فَقَالَ: أَعْطَيْنِي وَدِيعَتِي فَإِنَّ صَاحِبِي قَدْ مَاتَ، فَأَبَتْ حَتَّى كَثُرَ اخْتِلَافُهُ^٣، ثُمَّ أَغْطَنَتْهُ، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ، فَقَالَ: هَاتِي وَدِيعَتِي، فَقَالَتْ: أَخَذَهَا صَاحِبُكَ، وَذَكَرْتُ أَنَّكَ قَدْ مِتَّ، فَازْتَفَعَا إِلَى عُمَرَ فَقَالَ لَهَا عُمَرُ: مَا أَرَاكَ إِلَّا وَقَدْ ضَمِنْتَ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: اجْعَلْ عَلَيَّاءُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَفْضُ بَيْنَهُمَا.

ج ١٦، ص ١١٢٠، ح ١٦٧٧٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٩٢، ح ٢٩٣٥١.

١. في «بف» بن: + «عن معلّى بن محمد». وورد الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٠، ح ٨٠٤. وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح - عن الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن أحمد بن علي الكاتب. لكن الظاهر زيادة «عن معلّى بن محمد» في السند؛ فإن المراد من أحمد بن علي الكاتب هو أحمد بن علوية الإصفهاني الكاتب الذي روى كتب إبراهيم بن محمد النقي كلها، وروى عنه الحسين بن محمد بن عامر. راجع: رجال الطوسي، ص ٤١٢، الرقم ٥٩٧٥؛ كامل الزيارات، ص ١٨٦، ح ٦؛ الأمالي للمفيد، ص ٢١، المجلس ٣، ح ٢. هذا، وعلوية لهجة محلّية قد يطلق في موضع «علي»، ومن أوضح مصاديق هذا الأمر هو علي بن محمد بن علي بن سعد القزداني الأشعري المترجم في رجال النجاشي، ص ٢٥٧، الرقم ٦٧٣ والفهرست للطوسي، ص ٢٦٧، الرقم ٣٨١؛ فقد عثر عنه في رجال النجاشي، ص ٣٢٢، الرقم ٨٧٧، في ذكر طريق النجاشي إلى محمد بن سالم بن أبي سلمة الكندي، بعلوية بن متويه بن علي بن سعد أخي أبي الأثار القزداني. ثم إنه لا يخفى أنّ منشأ زيادة «عن معلّى بن محمد» في سند التهذيب وبعض النسخ هو كثرة روايات الحسين بن محمد عن معلّى بن محمد بحيث يوجب سبق القلم بكتابة «عن معلّى بن محمد» في بعض الموارد سهواً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٤٣-٣٤٨.

٢. المراد من حريز في روائنا هو حريز بن عبد الله السجستاني، ولم يثبت روايته عن عطاء بن السائب، كما لم يثبت رواية عبد الله بن أبي شيبه عنه.

والظاهر أنّ عنوان «حريز» في ما نحن فيه محرف من «جرير» والمراد به هو جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الذي عدّ من مشايخ عبد الله بن محمد بن أبي شيبه ومن رواة عطاء بن السائب. راجع: تهذيب الكمال،

ج ٤، ص ٥٤٠، الرقم ٩١٨.

٣. في الوسائل والفقهاء: «إليها».

٤. في الوسائل: «ووعم».

فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام: «هَذِهِ الْوَدِيعَةُ عِنْدِي^١ وَقَدْ أَمَرْتُهَا أَنْ لَا تَذْفَعَهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنْكُمْ حَتَّى تَجْتَمِعَا عِنْدَهَا، فَأَتَيْتَنِي^٢ بِصَاحِبِكَ، فَلَمْ يُضْمَنْهَا^٣، وَقَالَ عليه السلام: «إِنَّمَا أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا ٤٢٩/٧ بِمَالِ الْمَرْأَةِ»^٤.

١٣ / ١٤٦٦١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ لِي^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَوْ رَأَيْتَ^٦ غَيْلَانَ بْنَ جَامِعٍ، وَاسْتَأْذَنَ^٧ عَلِيًّا، فَأَذْنَتْ لَهُ - وَقَدْ^٨ بَلَّغْنِي أَنَّهُ كَانَ^٩ يَدْخُلُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ - فَلَمَّا جَلَسَ، قَالَ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، أَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَامِعٍ الْمُخَارِبِيُّ قَاضِي ابْنِ هُبَيْرَةَ».

قَالَ: «قُلْتُ: يَا غَيْلَانُ، مَا أَطْلُ^{١٠} ابْنَ هُبَيْرَةَ وَضَعَ عَلَى قَضَائِهِ إِلَّا فِقِيهًا، قَالَ: أَجَلْ، قُلْتُ: يَا غَيْلَانُ، تَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَتَفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ^{١١}، قُلْتُ: وَتَقْتُلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَتَضْرِبُ الْحُدُودَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ:

١. في المرأة: قوله عليه السلام: هذه الوديعة عندي، لعل المراد عندي علمها، أو افترضوا أنها عندي، فلا يجوز دفعه إلا مع حضوركما، وإنما روى عليه السلام للمصلحة، ويدل على جواز التورية لأمثال تلك المصالح.

٢. في «ع، ك، م»: «فأتيتني».

٣. في الوافي والوسائل والفتاوى والتهذيب: «ولم يضمنها».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٢٩٠، ح ٨٠٤، معلقاً عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن أحمد بن علي الكاتب. الفقيه، ج ٣، ص ١٩، ح ٣٢٤٨، وفيه هكذا: «وفي رواية إبراهيم بن محمد الثقفي قال استودع...»
الوافي، ج ١٦، ص ١١١٣، ح ١٦٧٥٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٠، ح ٢٤٠٤٣؛ البحار، ج ٤٠، ص ٣١٦، ح ٧٦.

٥. في «ك، جده»: «ولي».

٦. في المرأة: قوله عليه السلام: لو رأيت، جواب «لو» محذوف، أي لرأيت عجباً، أو للتمني.

٧. في الوافي: «استأذن» بدون الواو.

٨. في «ن، بف»: «+ كان». وفي الوافي: «ولقد كان».

٩. في «ن، بف» والوافي: «- كان».

١٠. في «بج»: «فقال».

١١. في «ك»: «- قلت». وفي «ن»: «- قلت: وتفرق بين المرء وزوجه؟ قال: نعم».

وَتَحْكُمُ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَبِقَضَاءِ مَنْ تَقْضِي؟ قَالَ: بِقَضَاءِ عَمَرَ، وَبِقَضَاءِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِقَضَاءِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَقْضِي مِنْ قَضَاءِ عَلِيٍّ عليه السلام ^١ بِالشَّيْءِ.

قَالَ: «قُلْتُ: يَا غِيلَانُ، أَلَسْتُمْ تَزْعُمُونَ يَا أَهْلَ الْبِرَاقِ وَتَزُورُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: عَلَيَّ أَقْضَاكُمْ؟^٢ فَقَالَ: نَعَمْ».

قَالَ: «فَقُلْتُ^٣: وَكَيْفَ تَقْضِي مِنْ قَضَاءِ عَلِيٍّ عليه السلام ^٤ زَعَمْتَ بِالشَّيْءِ وَرَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: عَلَيَّ أَقْضَاكُمْ؟^٥».

قَالَ: «وَقُلْتُ^٦: كَيْفَ تَقْضِي يَا غِيلَانُ؟ قَالَ: أَكْتُبُ: هَذَا مَا قَضَى بِهِ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا مِنْ^٧ شَهْرِ كَذَا وَكَذَا^٨ مِنْ سَنَةِ كَذَا^٩، ثُمَّ أَطْرَحُهُ فِي الدَّوَاوِينِ».

قَالَ: «قُلْتُ: يَا غِيلَانُ، هَذَا الْحُثْمُ مِنَ الْقَضَاءِ، فَكَيْفَ تَقُولُ إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ^{١٠}، ثُمَّ وَجَدَكَ قَدْ خَالَفْتَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَعَلِيٍّ عليه السلام ^{١١}؟ قَالَ: فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ لَجَعَلُ^{١٢} يَنْتَحِبُ^{١٣}، قُلْتُ: أَيُّهَا الرَّجُلُ، اقْصِدْ لِسَانَكَ^{١٤}».

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «أمير المؤمنين» بدل «علي عليه السلام».

٢. في «ن، جت»: «أقضاكم علي».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «قلت».

٤. في «بن»: «كيف» بدون الواو. وفي الوافي: «فكيف».

٥. في الوافي: «+ كما». ٦. في «بح»: «أقضاكم علي».

٧. في «ع»: «قلت» بدون الواو. ٨. في «ع»: «وكيف». وفي «بف» والوافي: «فكيف».

٩. في «بف» والوافي: «+ في». ١٠. في «بف» والوافي: «- وكذا من».

١١. في «ع، بف، جت» والوافي: «- وكذا». ١٢. في «ن، ب، ح، بن»: «+ وكذا».

١٣. في «ن»: «+ واحد».

١٤. في «م، بح»: «وقضاء علي» بدل «وعلي». وفي حاشية «م»: «وعلياً».

١٥. في «ع»: «يجعل». وفي حاشية «جت»: «فجعل».

١٦. في المرأة: «قوله صلى الله عليه وآله: فأقسم بالله، على التكلم، ويحتمل الغيبة، أي أقسم أن لا يرتكب القضاء، وجعل ينتحب ويكي على نفسه». والنحب: أشد البكاء. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٢٨ (نحب).

١٧. في «م، ن، ب، ح» والوافي: «لشأنك». وفي المرأة: «قوله صلى الله عليه وآله: أقصد لشأنك، أي امض حيث شئت».

قَالَ^١: «ثُمَّ قَدِمْتُ الْكُوفَةَ، فَمَكَثْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْحَيِّ يُحَدِّثُ وَكَانَ فِي سَمْرِ^٢ ابْنِ هُبَيْرَةَ، قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَعِنْدَهُ لَيْلَةٌ إِذْ جَاءَهُ الْحَاجِبُ، فَقَالَ: هَذَا غَبِيلَانُ بْنُ جَامِعٍ، فَقَالَ: أَذْخِلْهُ».

قَالَ: «فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا حَالُ النَّاسِ؟ أَخْبِرْنِي، لَوْ اضْطَرَبَ حَبْلٌ^٣ مِنْ كَانَ لَهَا؟ قَالَ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا^٤ أَحَدًا إِلَّا جَفَعَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي^٥ مَا صَنَعْتَ بِالْمَالِ الَّذِي كَانَ مَعَكَ، فَإِنَّهُ^٦ بَلَغَنِي أَنَّهُ طَلَبَهُ^٧ مِنْكَ، فَأَبَيْتُ؟ قَالَ: قَسَمْتُهِ، قَالَ: ٤٣٠/٧ أَفَلَا أُعْطِيْتَهُ مَا طَلَبَ مِنْكَ؟ قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أُخَالِفَكَ، قَالَ: فَسَأَلْتُكَ بِاللَّهِ أَمْزَيْتَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ أَوْلَهُمْ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفَعَلْتُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلَّا خَالَفْتَنِي وَأَعْطَيْتَهُ^٨ الْمَالَ كَمَا خَالَفْتَنِي، فَجَعَلْتَهُ آخِرَهُمْ؟ أَمَا وَاللَّهِ^٩، لَوْ فَعَلْتُ مَا زِلْتُ مِنْهَا^{١٠} سَيِّدًا ضَخْمًا^{١١}، حَاجَتَكَ؟ قَالَ: تُخْلِينِي^{١٢}، قَالَ: تَكَلِّمْ بِحَاجَتِكَ، قَالَ: تُعْفِينِي مِنْ^{١٣} الْقَضَاءِ؟ - قَالَ:

١. في «ن، بح» - «قال».

٢. السر: حديث الليل. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٧٦ (سمر).

٣. في المرأة: «قوله: لو اضطرب جيل، في بعض النسخ بالياء الموحدة، ولعله كناية عن وقوع أمر عظيم، وداهية كبرى، وقضية صعبة يتحرك لها الجبل من كان لكشفها وحلها؟ وفي بعضها بالياء المثناة، وهو الجماعة من الناس، أي تحركت جماعة من الناس ليطلبوا إماماً والياً من يصلح لذلك؟».

٤. في «جت» - «ثم».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «أخبرني».

٦. في «بف»: «فأبني».

٧. في «ن»: «طلب».

٨. في «بف» والوافي: «فأعطيته».

٩. في المرأة: «قوله: ما زلت منها، الضمير إما راجع إلى المخالفة أو الخصلة أو العطية أو الفعلة. و«من» للسببية، أي لو فعلت ذلك كنت بسببها عزيزاً منيعاً دائماً. ويحتمل إرجاع الضمير إلى البلدة، أي من أهلها، أو يكون «من» ظرفية».

١٠. الضخم: العظيم من كل شيء. القاموس المحيط، ج ٢٤، ص ٣٠٢.

١١. في المرأة: «قوله: حاجتك، أي اطلبها، أو ما حاجتك. قال: تخلصني، أي أريد الخلوة لأذكر حاجتي فلم يقبل، وقال: اذكرها في المألأ. أو المراد أتدعني أن أذكر حاجتي».

١٢. في «بف، بن» والوافي: «عن».

فَحَسَرَ^١ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ قَالَ -: أَنَا أَبُو خَالِدٍ لَقِيْتَهُ وَاللَّهِ عِلْبًا^٢ مَلْفَقًا^٣، نَعَمْ، قَدْ أَغْفَيْنَاكَ،
وَاسْتَعْمَلْنَا^٤ عَلَيْهِ^٥ الْحَجَّاجَ بْنَ عَاصِمٍ^٦.

١٤/١٤٦٦٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَامُورَانِيِّ، عَنِ
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَصَّاحٍ، قَالَ:

كَانَتْ بَنِيي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ مُعَامَلَةً، فَخَانَنِي بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى
الْوَالِي، فَأَخْلَفْتُهُ فَحَلَفَ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً، فَوَقَعَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدِي
أُزْبَاحٌ وَدَرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقْتَصَّ^٨ أَلْفَ دِرْهَمٍ الَّتِي كَانَتْ لِي عِنْدَهُ وَحَلَفَ^٩
عَلَيْهَا، فَكَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ^{١٠}، وَأَخْبَرْتُهُ^{١١} أَنِّي قَدْ أَخْلَفْتُهُ فَحَلَفَ وَقَدْ وَقَعَ لَهُ عِنْدِي
مَالٌ، فَإِنْ أَمَرْتَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ الَّتِي حَلَفَ عَلَيْهَا فَعَلْتُ^{١٢}.

٤٣١/٧ فَكَتَبَ^{١٣}: «لَا تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، إِنْ كَانَ قَدْ ظَلَمَكَ^{١٤} فَلَا تَظْلِمُهُ، وَلَوْ لَا أَنَّكَ

١. حسر، أي كشف. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٣٣ (حسر).

٢. في «ل»، م، ب، بن، جت، جد، والوافي: «عليًا». وفي «ن»: «عليًا». ويقال: رجل علب، أي جاف غليظ.
راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٢٧ (علب).

٣. في «ل»، بن، وحاشية «جت»: «ملفقا». وفي «ع»: «طفقا». وفي المرأة: «و أمّا ملفقا، ففي بعض النسخ بتقديم
الفاء على القاف، من لفق الثوب: ضمّ شقّه، إلى آخره، كناية عن عدم التصريح بالمقصود. وفي بعضها
بالعكس من قولهم: رجل ثقّف لقف، أي خفيف حاذق، أو من لفقت الشيء، أي تناولته بسرعة، أي فهمت
سريعا إرادتي لعزلك فأخذتها من كلامي». ٤. في «بج»: «فقد».

٥. في الوافي عن بعض النسخ: «واستأمتا». ٦. في «بف» والوافي: «عليها».

٧. الوافي، ج ١٦، ص ٨٩٣، ح ١٦٣٥٧.

٨. في «ن»، جت»: «أن أخذ». وفي «بف» وحاشية «جت» والتهذيب، ج ٦ والاستبصار: «أن أقبض».

٩. في «جد»: «فحلّف». وفي الوافي: «فأحلّف».

١٠. في «بن» والوافي والوسائل والتهذيب، ج ٦ والاستبصار: «فأخبرته».

١١. في حاشية «بج»: «+ ذلك».

١٢. في «ع»، ل، م، ن، بن، جد، والوسائل والتهذيب والاستبصار: «- قد».

١٣. في «ك»، م، جت، وحاشية «بف»: «+ شيئا».

رَضِيتَ بِيَمِينِهِ فَحَلَفْتَهُ^١ لَأَمْرُكَ أَنْ تَأْخُذَهَا^٢ مِنْ تَحْتِ يَدِكَ، وَلَكِنَّكَ رَضِيتَ بِيَمِينِهِ، فَقَدْ مَضَتْ^٣ الْيَمِينُ بِمَا فِيهَا، فَلَمْ آخُذْ مِنْهُ شَيْئاً، وَانْتَهَيْتُ إِلَى كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ^٤ ٦٠.

١٥ / ١٤٦٦٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَيْتَةِ إِذَا أُقِيمَتْ عَلَى الْحَقِّ: أَيْجَلُ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِقَوْلِ الْبَيْتَةِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُمْ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ^٦؟ قَالَ^٧: «خَمْسَةُ أَشْيَاءَ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ^٨ أَنْ يَأْخُذُوا بِهَا^٩: بَظَاهِرُ^{١٠} الْحُكْمِ^{١١}: الْوِلَايَاتُ، وَالتَّنَاصُحُ، وَالْمَوَارِيثُ^{١٢}، وَالدَّبَائِحُ، وَالشَّهَادَاتُ^{١٣}؛ فَإِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ ظَاهِراً مَأْمُوناً جَازَتْ شَهَادَتُهُ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ بَاطِنِهِ^{١٤}».

١. في «بف» - «فحلَفْتَهُ».

٢. في الوافي والاستبصار: «أَنْ تَأْخُذَهَا». وفي الوسائل والتهذيب، ج ٦: «أَنْ تَأْخُذَ».

٣. في «بن»: «وقد». وفي الوافي: «لقد». ٤. في الوسائل: «وقد ذهب» بدل «فقد مضت».

٥. في المرأة: «بدل على عدم جواز التقاض مع الحلف كما هو المشهور، وقد مر».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٩، ح ٨٠٢، معلقاً عن محمد بن يحيى: الاستبصار، ج ٣، ص ٥٣، ح ١٧٥، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٣، ح ١٠٨٤، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله، عن الحسين بن علي، عن عبد الله بن وضاح. الوافي، ج ١٨، ص ٨١٦، ح ١٨٣٥٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٤٦، ح ٣٣٦٩٢.

٧. في «بف» والوافي والتهذيب والاستبصار: «من غير مسألة إذا لم يعرفهم».

٨. في «بح، بن»، والوسائل - «قال». ٩. في الخصال: «القاضي».

١٠. في «بن» والوافي والوسائل والفقهاء: «فيها». وفي «م» - «بها».

١١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقهاء والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «ظاهر». ١٢. في الوافي والتهذيب، ح ٧٩٨ والاستبصار: «الحال».

١٣. في الفقيه - «والموارث». ١٤. في الفقيه: «والأنساب».

١٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٨، ح ٧٩٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٣، ح ٣٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٣، ح ٧٨١، بسنده عن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ٣، ص ١٦، ح ٣٢٤٤، معلقاً عن يونس بن عبد

١٦/١٤٦٦٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^١، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ:

قُلْتُ^٢ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ يَخْلِطُهَا بِمَالِهِ وَيَتَجَرَّ بِهَا، فَلَمَّا طَلَبَهَا مِنْهُ قَالَ: ذَهَبَ الْمَالُ، وَكَانَ لِغَيْرِهِ مَعَهُ مِثْلُهَا وَ مَالٌ كَثِيرٌ لِغَيْرِ وَاجِدٍ^٣.

فَقَالَ لَهُ: «كَيْفَ صَنَعَ أَوْلَيْكَ؟».

قَالَ: أَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ نَفَقَاتٍ^٤.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: «جَمِيعاً: يَزِجُ عَلَيْهِ^٥ بِمَالِهِ، وَيَزِجُ هُوَ عَلَى أَوْلَيْكَ بِمَا أَخَذُوا^٦».

١. الرحمن، عن بعض رجال. الخصال، ص ٣١١، باب الخمسة، ح ٨٨، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من قوله: «خمسة أشياء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠١٣، ح ١٦٥٩٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٨٩، ح ٣٣٧٧٦؛ وص ٣٩٢، ذيل ح ٣٤٠٣٥.

١. ورد الخبر في التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٨، ح ٧٩٩، عن محمد بن يحيى، عن علي بن إسماعيل، عن محمد بن عمر، عن علي بن الحسين. والمذكور في بعض نسخه: «محمد بن عمرو» وهو الصواب. والمراد به محمد بن عمرو بن سعيد الزيات الذي روى عنه علي بن إسماعيل في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٢٣-٥٢٤.

ثم إن الظاهر وقوع التحريف في عنوان «علي بن الحسين»، كما هو الأمر في نسخة «جد»، وأن الصواب هو علي بن الحسن. والمراد به علي بن الحسن بن رباط الراوي عن حريز في الكافي، ح ٩٥٣٠ و رجال الكشي، ص ٣٨٤، الرقم ٧١٨.

٢. في «ع، ك، م، جد»: «قال».

٤. في التهذيب: - «نفقات».

٣. في «ن»: «لغيرهم».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «إليه».

٦. قال العلامة: «تحمل هذه الرواية على أن العامل مزج مال الأول بغيره بغير إذنه ففرض، وأما أرباب الأموال الباقية فقد كانوا أذنوا في المزج». التحرير، ج ٢، ص ٢٠٥.

وفي المرأة بعد نقل عبارة العلامة: «قال الوالد العلامة: الظاهر أن مال الدافع كان قرضاً في ذمته وكانت أموال هؤلاء قراضاً أو بضاعة، والقرض مضمون دونهما، فيرجع عليه ويرجع هو على الجماعة الذين أخذوا منه

١٧ / ١٤٦٦٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ حَنْزَلَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَلَمْ يَأْمَنْ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَوَضَعَ الْأَجْرَ عَلَى يَدِ رَجُلٍ^٢، فَهَلَكَ ذَلِكَ الرَّجُلُ وَلَمْ يَدْعُ وَفَاءً، فَاسْتَهْلَكَ^٣ الْأَجْرُ؟
فَقَالَ: «الْمُسْتَأْجِرُ ضَامِنٌ لِأَجْرِ الْأَجِيرِ حَتَّى يَقْضِيَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَجِيرُ دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ، فَرَضِيَ بِالرَّجُلِ^٤، فَإِنْ فَعَلَ فَحَقُّهُ حَيْثُ وَضَعَهُ وَرَضِيَ بِهِ»^٥.

١٨ / ١٤٦٦٦. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَيْسَى، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، الْمَرْأَةُ تَمُوتُ، فَيَدْعِي أَبُوهَا أَنَّهُ كَانَ^٦ ٤٣٢/٧
أَعَارَهَا بَغْضَ مَا كَانَ عِنْدَهَا مِنْ مَتَاعٍ وَخَدَمٍ، أَتَقْبَلُ دَعْوَاهُ بِلَا بَيِّنَةٍ، أَمْ لَا تَقْبَلُ دَعْوَاهُ
إِلَّا بِبَيِّنَةٍ^٧؟
فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «يَجُوزُ^٨ بِلَا بَيِّنَةٍ».

«ظلماً أو تبرعاً من الدافع، فكان هبة يصح الرجوع فيها، أو كانت أموال هؤلاء مثل ماله، ويرجع عليهم بالنسبة لأنه صار مفلساً، وهذا أظهر».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٨، ح ٧٩٩، معلقاً عن محمد بن يحيى... عن محمد بن عمر، عن علي بن الحسين، عن حريز الوافي، ج ١٨، ص ٩٠٠، ح ١٨٥٤٠؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤١٧، ح ٢٣٩٥٩.
١. في الوافي: «ووقع».

٢. في «ع، ك، م، جد»: «الرجل».

٣. في «بف» والوافي والفقيه: «واستهلك».

٤. في الوافي والفقيه: «به».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٩، ح ٨٠١، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٣، ص ١٧٤، ح ٣٦٥٨، معلقاً عن هارون بن حمزة الغنوي. الوافي، ج ١٨، ص ٩٤٤، ح ١٨٦٣٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٠٩، ح ٢٤٢٥٨.

٦. في «ع، ك، ل، ن، بف، جد» والوافي والفقيه والتهذيب: «وكان».

٧. في الوسائل: «بلا بَيِّنَةٍ» بدل «إِلَّا بَيِّنَةٍ».

٨. في «ك، م، ن» والوافي والفقيه: «تجوز».

قَالَ: وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: إِنْ ادَّعَى زَوْجُ الْمَرْأَةِ الْمَيْتَةَ، أَوْ أَبُو زَوْجِهَا^١، أَوْ أُمُّ زَوْجِهَا^٢ فِي مَتَاعِهَا أَوْ خَدَمِهَا^٣، مِثْلَ الَّذِي ادَّعَى أَبُوهَا مِنْ عَارِيَةِ بَغْضِ الْمَتَاعِ أَوْ الْخَدَمِ^٤: أَيْ يَكُونُ^٥ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ فِي الدَّعْوَى؟
فَكَتَبْتُ ﷺ: «لَا»^٦.

١٩ / ١٤٦٦٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ أَتَى بِعَبْدٍ لِدِمِّي قَدْ أَسْلَمَ، فَقَالَ:
اذْهَبُوا، فَبِيعُوهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَادْفَعُوا^١ ثَمَنَهُ إِلَى صَاحِبِهِ، وَلَا تَقْرُوهُ^٢ عِنْدَهُ»^٣.
٢٠ / ١٤٦٦٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

١. في «بح» والتهديب: «وأبو زوجها».
٢. في التهديب: «وأُمُّ زوجها».
٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهديب. وفي المطبوع: «وفي».
٤. في «بن» والوسائل: «وخدَمُها» بدل «أو خدَمُها».
٥. في «بن» والوسائل والفقهاء: «والخدم».
٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والفقهاء. وفي «بف» والوافي والتهديب: «أَيكونون». وفي المطبوع: «أَتكون في ذلك».
٧. في الوافي: «وذلك لأنَّ الأب كثيراً ما يعير أولاده المتاع ولأنَّه في التصرف في أموالهم في اتِّساع، ولأنَّه أعرف بما نواه فيما أعطاه، بخلاف غيره».
- وفي المرأة: «لعلَّ الفرق فيما إذا علم كونها ملكاً للأب سابقاً كما هو الغالب، بخلاف غيره فالقول قول الأب لأنَّه كان ملكه، والأصل عدم الانتقال». وقال العلامة: «هذه الرواية محمولة على الظاهر من أنَّ المرأة تأتي بالمتاع من بيت أهلها». التحرير، ج ٢، ص ٢٠٥.
٨. التهديب، ج ٦، ص ٢٨٩، ح ٨٠٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ١١٠، ح ٣٤٢٩، بسنده عن جعفر بن عيسى. الوافي، ج ١٦، ص ٩٤٨، ح ١٦٤٤٦؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٩٠، ح ٣٣٧٧.
٩. في «ك»: «فادفعوا».
١٠. في «ع»: «ولا يقرَّوه».
١١. التهديب، ج ٦، ص ٢٨٧، ح ٧٩٥، معلقاً عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ١٧، ص ٢٦٠، ح ١٧٢٣٩؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٨٠، ذيل ح ٢٢٧٩٣.

عَنْ أَبِي جَمِيلٍ^١، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ^٢، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ضَمْرَةَ بْنِ أَبِي ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ثَلَاثَةٍ^٣: شَهَادَةُ عَادِلَةٍ، أَوْ يَمِينٍ قَاطِعَةٍ، أَوْ سِتَّةَ مَاضِيَةٍ مِنْ^٤ أَيْمَةِ الْهَدْيِ^٥».

١. هكذا في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بح»، «بن»، «جت»، «جده» والوسائل، ص ٤٣ و التهذيب. وفي «بف» والمطبوع والوسائل، ص ٢٣١: «أبي جميلة». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فَإِنَّ المراد من أبي جميلة في روايته هو المفضل بن صالح، ومات هو في حياة مولانا الرضا عليه السلام وقد استشهد سنة ثلاث ومائتين، وأبو جميل يروي عن إسماعيل بن أبي أويس الذي مات سنة ست أو سبع وعشرين مائتين. راجع: رجال الطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٥٤١؛ الكافي، باب مولد أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ الإرشاد، ج ٢، ص ٢٤٧؛ تهذيب الكمال، ج ٣، ص ١٢٤، الرقم ٤٥٩.

هذا، وأما ما ورد في الخصال، ص ١٥٥، ح ١٩٥، من نقل الخبر عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن أبي جميلة عن إسماعيل بن أبي أويس، فالظاهر أَنَّ الصدوق أَخَذَ الخبر من بعض النسخ المعروفة وتخيَّله من روايات أبي جميلة، فأضاف إليه طريقه إليه. ويؤيد ذلك أَنَّ طريق الصدوق إلى أبي جميلة المفضل بن صالح ينتهي إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٤٥٠.

٢. هكذا في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «بح»، «بف»، «بن»، «جت»، «جده» والوسائل. وفي «ن» والمطبوع: «إسماعيل بن أبي إدريس». والصواب ما أثبتناه. وإسماعيل، هو إسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ عبد الله بن عبد الله الأصبحي المدني الذي يروي عن الحسين بن ضميرة بن أبي ضميرة الحميري، الذي يروي عن أبيه عن جده عن أمير المؤمنين عليه السلام، راجع: الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٦٥، الرقم ٢٥٥٢؛ الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ٣٥٦، الرقم ٤٨٨؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٦١، الرقم ٢٠١٣؛ تهذيب الكمال، ج ٣، ص ١٢٤، الرقم ٤٥٩؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٣٩١، الرقم ١٠٨.

وظهر بذلك ما في عنوان «الحسين بن ضمرة بن أبي ضمرة» من التحريف.

٣. في الخصال: «جميع أحكام المسلمين تجري على ثلاثة أوجه».

٤. في الخصال: «أو ستة جارية مع أئمة الهدى».

٥. في المرأة: «ولعل المراد بالسة الماضية سائر أحكام القضاء سوى الشاهد واليمين كالقرعة. وقيل: المراد بها يمين نفي العلم، فإنه لا يقطع الدعوى. وقيل: الشاهد مع اليمين. وقيل: الحيل التي كان يستعملها أمير المؤمنين في إظهار الواقع، والتعميم أولى».

٦. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٧، ح ٧٩٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الخصال، ص ١٥٥، باب الثلاثة، ح ١٩٥.

١٤٦٦٩ / ٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

اِخْتَصَمَ رَجُلَانِ إِلَى دَاوُدَ عليه السلام فِي بَقَرَةٍ، فَجَاءَ هَذَا بِبَيْتَةٍ عَلَى أَنَّهَا لَهُ، وَجَاءَ هَذَا بِبَيْتَةٍ عَلَى^١ أَنَّهَا لَهُ، قَالَ: فَدَخَلَ دَاوُدُ الْمِخْرَابَ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، إِنَّهُ قَدْ أُغْيَانِي أَنْ أُحْكَمَ بَيْنَ هَذَيْنِ، فَكُنْ أَنْتَ الَّذِي تَحْكُمُ^٢، فَأَوْحَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: اخْرُجْ، فَخَذَ الْبَقَرَةَ مِنَ الَّذِي^٣ فِي يَدِهِ، فَادْفَعَهَا إِلَى الْآخَرِ، وَاضْرِبْ عُنُقَهُ.

قَالَ: فَضَجَّتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالُوا^٤: جَاءَ هَذَا بِبَيْتَةٍ، وَجَاءَ هَذَا بِبَيْتَةٍ، وَكَانَ^٥ أَحَقُّهُمَا^٦ بِإِعْطَائِهَا الَّذِي هِيَ^٧ فِي يَدِهِ، فَأَخَذَهَا مِنْهُ، وَضَرَبَ عُنُقَهُ، وَأَعْطَاهَا هَذَا. قَالَ: فَدَخَلَ دَاوُدُ الْمِخْرَابَ، فَقَالَ^٨: يَا رَبِّ، قَدْ ضَجَّتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِمَّا حَكَمْتَ بِهِ^٩، فَأَوْحَى^{١٠} إِلَيْهِ رَبُّهُ^{١١}: أَنْ الَّذِي كَانَتْ الْبَقَرَةُ فِي يَدِهِ لَقِيَ أَبَا الْآخَرِ، فَقَتَلَهُ، وَأَخَذَ الْبَقَرَةَ مِنْهُ، فَإِذَا جَاءَكَ مِثْلُ هَذَا فَاحْكُمْ بَيْنَهُمَا مِمَّا تَرَى، وَلَا تَسْأَلْنِي أَنْ أُحْكَمَ حَتَّى الْجِسَابِ^{١٢}.

١٤٦٧٠ / ٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ

١. بسنده عن أبي جميلة. الوافي، ج ١٦، ص ٩١٥، ح ١٦٣٩٣؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٤٣، ح ٣٣١٦٩؛ و ص ٢٣١، ح ٣٣٦٦٢.

٢. في «ك»: - «على».

٣. في «ك»، ن، والوافي: «يحكم».

٤. في الوافي: «+ هي».

٥. في «ع»، ك، م، ن، «يح، بن، جت» والوافي: «فكان».

٦. في الوافي: «أحقهما».

٧. في «بف، جد» والوافي: «وقال».

٨. في «بف» والوافي: «+ الله».

٩. في «بف» والوافي: «- ربه».

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٧، ح ٧٩٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٨٠، ح ١٦٧٢٧؛ البحار، ج ١٤، ص ٧، ذيل ح ١٤.

الْمَحَامِلِي، عَنِ الرَّفَاعِيِّ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا أَنْ^٢ يَخْفِرَ لَهُ بِثَرٍّ^٣ عَشَرَ قَامَاتٍ بِعَشْرَةِ ذَرَاهِمَ، فَخَفَرَ لَهُ قَامَةً، ثُمَّ عَجَزَ؟

قَالَ: «يُقَسَّمُ^٤ عَشْرَةٌ عَلَى خَمْسَةٍ وَخَمْسِينَ جُزْءًا، فَمَا أَصَابَ وَاجِدًا فَهُوَ لِلْقَامَةِ الْأُولَى، وَالْإِثْنَانِ^٥ لِلثَّانِيَةِ، وَالثَّلَاثَةُ لِلثَّلَاثَةِ عَلَى^٦ هَذَا الْجِسَابِ إِلَى عَشْرَةٍ^٧».

١٤٦٧١ / ٢٣. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلَيْنِ ادَّعَا بَثْلَةً، فَأَقَامَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ^٨ شَاهِدَيْنِ، وَالْآخَرُ خَمْسَةً، فَقَضَى^٩ لِصَاحِبِ الشُّهُودِ^{١٠} الْخَمْسَةَ

١. هكذا في «بح» و«بف». وفي «ع» ك، ل، م، ن، بن، جت، جد، وحاشية «بح» والمطبوع والوسائل: «أبي شعيب المحاملي الرفاعي». وما أنشأه هو الظاهر، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٤٦٥١.
٢. في «ع» بح، «بف» والوافي والتهذيب: «أن». ٣. في «ع» ك، ن، بح، بن، جد، والوسائل: «- بثرأ».
٤. في «بن» والوافي والوسائل: «تقسم». ٥. في الوافي: «و الاثنين».
٦. في الوسائل: «وعلى».
٧. في «جت» والوسائل والتهذيب: «العشرة».

وفي الوافي: «قَتَلَ رَجُلًا»، بالتشديد، أي ضَمَنَهُ العمل. وتوضيح المسألة أَنَّهُ لَمَّا كَانَ حَفْرُ الْقَامَةِ الثَّانِيَةِ أَصْعَبَ مِنْ حَفْرِ الْأُولَى، وَحَفْرُ الثَّالِثَةِ أَصْعَبَ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا إِلَى الْعَاشِرَةِ، فَلَبِذَ أَنْ يَكُونَ أَجْرُ الثَّانِيَةِ أَزِيدَ مِنَ الْأُولَى، وَأَجْرُ الثَّالِثَةِ أَزِيدَ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا، فَيَنْبَغِي أَنْ تُوزَعَ الْعَشْرَةُ الدَّرَاهِمَ عَلَى الْعَشْرِ قَامَاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّزَايُدِ بِالنِّسْبَةِ الْوَاحِدَةِ، فَكُلُّ مَا يَفْرَضُ لِلأُولَى يَكُونُ لِلثَّانِيَةِ ضِعْفَهُ، وَلِلثَّالِثَةِ ثَلَاثَةُ أَمْثَالِهِ، وَهَكَذَا، فَإِذَا فُرِضَ لِلأُولَى جُزْءٌ كَانَ لِلثَّانِيَةِ جُزْءَيْنِ، وَلِلثَّالِثَةِ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ، وَهَكَذَا، فَيَصِيرُ لِلْعَاشِرِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ، فَإِذَا جُمِعْنَا الْأَجْزَاءَ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ صَارَ لِلْعَشْرِ قَامَاتٍ خَمْسَةٌ وَخَمْسِينَ جُزْءًا، فَإِذَا كَانَ الْأَجْرُ الْمَفْرُوضُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَلَبِذَ يَقْسَمُ الْعَشْرَةُ عَلَى خَمْسَةٍ وَخَمْسِينَ، وَيُعْطَى لِحَفْرِ الْأُولَى جُزْءُ مِنْهَا.

٨. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٧، ح ٧٩٤، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ١٦، ص ١١١٠، ح ١٦٧٥٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٥٩، ح ٢٤٣٦٦.

٩. في «ع» ن، بن، «بف» بن، والوافي والوسائل والتهذيب والاستبصار والجعفریات: «- على صاحبه».

١٠. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «فقال».

١١. في الوافي والتهذيب، ج ٦، والاستبصار: «الشهود».

خَمْسَةَ أَصْهُمٍ، وَلِصَاحِبِ الشَّاهِدَيْنِ سَهْمَيْنِ^١.^٢

هَذَا آخِرُ كِتَابِ^٣ الْأَحْكَامِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي، وَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الْإِيمَانِ
وَالنُّذُورِ وَالْكَفَّارَاتِ لِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^٤.

-
١. في الوافي: «سهمان». وفي المرأة: «حمله بعض الأصحاب على الصلح، وبعضهم على أنه ﷺ كان عالماً باشتراكهم بتلك النسبة».
 ٢. التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٧، ح ٥٨٣؛ وج ٧، ص ٧٦، ح ٣٢٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٤٢، ح ١٤٢، بسند آخر عن السكوني، عن جعفر، عن آبائه، عن عليّ ﷺ. الجعفریات، ص ١٤٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن عليّ ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٣٨، ح ١٦٤٢٨؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٢٥٣، ح ٣٣٧٠٤.
 ٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «بف»: «القضاء». وفي المطبوع: «القضايا».
 ٤. في أكثر النسخ بدل «هذا آخر كتاب الأحكام...» إلى هنا عبارات مختلفة.

(٣٤)

كتاب الأيمان والنذور والكفّارات

[٣٤]

كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ وَالْكَفَّارَاتِ^٢١ - بَابُ كَرَاهَةِ^٣ الْيَمِينِ

١٤٦٧٢ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي

أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٤، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ صَادِقِينَ وَلَا كَاذِبِينَ؛ فَإِنَّهُ^٥ - عَزَّ

وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ»^٦ .^٧

١ . في «بف»: «+ رَبِّ يَسْرُ وَأَعْن يَا كَرِيم». وفي «بح»: «+ وَبِهِ نَسْتَعِين». وفي «بن، جد»: «- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم».

٢ . في «ك، ل، ن، جت»: «+ مِنَ الْكِتَابِ الْكَافِي».

٣ . هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي «بف» والمطبوع: «كراهية».

٤ . هكذا في «ع، ك، ل، ن، بح، بن، جت» والوسائل. وفي «م، بف» والتهذيب والمطبوع: «الخرَّاز»، وهو سهوٌ،

كما تقدّم ذيل ح ٧٥. في «ن» وتفسير العياشي: «فإنَّ الله» بدل «فإنَّه».

٦ . البقرة (٢): ٢٢٤.

وفي مرآة العقول، ج ٢٤، ص ٣٠٧: «قوله تعالى: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ»، قيل: المراد به المنع عن كثرة الحلف، أي لا تجعلوا الله معرضاً لأيمانكم حتّى في المحقرات فقوله تعالى بعد ذلك: «أَنْ تَبْذُرُوا وَتَنْتَقُوا وَتُشْلِلُوا بَيْنَ النَّاسِ» علةٌ للنهي بحذف مضاف، أي إرادة بركم وتقواكم وإصلاحكم بين الناس، فإنَّ الحلاف مجتر على الله، فيكذب ولا يصلح أن يكون بازاً ولا متقيّاً ولا مصلحاً بين الناس.

١٤٦٧٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَجَلَ اللَّهُ أَنْ يَخْلِفَ بِهِ^١، أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا مِمَّا ذَهَبَ مِنْهُ»^٢.

١٤٦٧٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «اجْتَمَعَ الْخَوَارِثُونَ إِلَى عِيسَى عليه السلام، فَقَالُوا لَهُ^٣: يَا مُعَلِّمَ الْخَيْرِ، أَرَشَدْنَا. فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ مُوسَى نَبِيَّ^٤ اللَّهِ أَمَرَكُمْ أَنْ لَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ كَاذِبِينَ، وَأَنَا أَمَرْتُكُمْ أَنْ لَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ كَاذِبِينَ وَلَا صَادِقِينَ»^٥.

١٤٦٧٥ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ٤٣٥/٧ عَنْ أَبِيهِ^٦، عَنْ أَبِي سَلَامٍ^٧ الْمُتَعَبِّدِ:

«وقيل: المعنى لا تجعلوا الله حاجزاً ومانعاً لما حلفتم عليه من البر والتقوى وإصلاح ذات البين، فتكون الأيمان بمعنى المحلوف عليه، وأن تبرأ وبياناً له، فالمراد ترك الوفاء باليمين على الأمر المرجوح، وهذا الخبر يؤيد المعنى الأول، وسيأتي في الأخبار ما تؤيد الثاني، ويمكن إرادة المعنيين من الآية لا شتمالها على البطون، والله أعلم».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٢، ح ١٠٣٣، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٥١، ح ٩٢، عن عثمان بن عيسى. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٢، ح ٤٢٨١، معلقاً عن عثمان بن عيسى. تفسير العياشي، ج ١، ص ١١٢، صدر ح ٣٤٠، عن أيوب من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥١، ح ١٦٦٦٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٩٨، ح ٢٩٣٥٧. ١. في الفقيه: «وكاذباً».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٢، ح ١٠٣٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧١، ح ٤٢٩٩، مراسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٢، ح ١٦٦٧٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٩٨، ح ٢٩٣٥٥.

٣. في «بف، بن» والوسائل: «-له».

٤. في الكافي، ح ١٠٣١٣: «كليم».

٥. الكافي، كتاب النكاح، باب الزاني، صدر ح ١٠٣١٣، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن أبي العباس الكوفي جميعاً، عن عمرو بن عثمان. تحف العقول، ص ٥٠٨، ضمن مواضع المسيح ﷺ في الإنجيل وغيره ومن حكمه، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥١، ح ١٦٦٦٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٩٧، ح ٢٩٣٥٤.

٦. في الوافي: «+بن يسهم الشيخ».

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِسَدِيرٍ: «يَا سَدِيرُ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا كَفَرَ، وَمَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ صَادِقًا أَثِمَ^١؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ»^٢.
 ٥ / ١٤٦٧٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ ﷺ: «أَنَّ أَبَاهُ كَانَتْ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ - أَظُنُّهُ قَالَ: مِنْ بَنِي خَنِيفَةَ - فَقَالَ لَهُ: «مَوْلَى لَهْ، يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدَكَ امْرَأَةً تَبْرَأُ مِنْ جَدِّكَ، فَقَضَيْ لِأَبِي أَنَّهُ طَلَّقَهَا، فَادْعَتْ عَلَيْهِ صَدَاقَهَا، فَجَاءَتْ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمَدِينَةِ تَسْتَعْدِيهِ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ: يَا عَلِيُّ، إِمَّا أَنْ تَخْلِفَ، وَإِمَّا أَنْ تُغْطِيَهَا^٤. فَقَالَ لِي: قُمْ يَا بَنِي^٥، فَأَعْطِيَهَا أَرْبَعَمِائَةِ دِينَارٍ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَاهُ^٦، جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَلَسْتُ^٧ مُحِقًّا؟ قَالَ: بَلَى يَا بَنِي، وَلَكِنِّي^٨ أَجْلَلْتُ اللَّهَ أَنْ أَخْلِفَ بِهِ يَمِينَ صَبْرٍ^٩»^{١٠}.

١. في المرأة: «قوله ﷺ: كفر، أي هو مرتكب للكبيرة خارج عن الإيمان المعتبر فيه ترك الكبائر. والإثم أيضاً على المشهور مأول بالكراهة الشديدة، والله يعلم.
٢. التهذيب، ج ٨، ص ١٠٣٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ٤٣١١، بسنده عن سلام بن سهم الشيخ المتعبّد، عن أبي عبد الله ﷺ. الاختصاص، ص ٢٥، مراسلاً. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٣، ح ١٦٦٦٩؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٩٨، ح ٢٩٣٥٨.
٣. السند معلقاً على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدّة من أصحابنا.
٤. في «بف»: «- له».
٥. هكذا في «ع»، ك، ل، م، ن، بح، بف، جت، جد، والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «بن» والمطبوع: «+ حقّها».
٦. في «ك، ل، بف، بن، جد»، والوافي والوسائل والتهذيب: «يا بني قم».
٧. في «ع، جت، جد»، والوسائل: «يا أبت».
٨. في «ع»: «لست» بدون همزة الاستفهام.
٩. في حاشية «جت»: «ولكن».
١٠. من حلف على يمين صبر، أي ألزم بها وحبس عليها، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم. النهاية، ج ٣، ص ٨ (صبر).
١١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٣، ح ١٠٣٦، معلقاً عن أحمد بن محمد... عن أبي بصير، عن أبي عبد الله، عن

٦ / ١٤٦٧٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا ادَّعِيَ عَلَيْكَ مَالٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ^٢ عَلَيْكَ^٣، فَأَرَادَ أَنْ يَخْلُفَكَ، فَإِنْ بَلَغَ مِقْدَارَ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا، فَأَعْطِهِ وَلَا تَخْلِفْ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَاخْلِفْ وَلَا تَعْطِهِ»^٤.

٢ - بَابُ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ

١ / ١٤٦٧٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ يَعْقُوبَ الْأَخْمَرِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ، فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»^٦.

٢ / ١٤٦٧٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

١. أبي جعفر عليه السلام. النواذر للأشعري، ص ٤٩، ح ٨٨، بسنده عن علي، عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٣، ح ١٦٦٧٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٠، ح ٢٩٣٦٤.

١. في الوسائل: «إن».

٢. في الوسائل: «وله».

٣. في التهذيب: «وشي».

٤. في الوسائل: «كانت».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٣، ح ١٠٣٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٣، ح ١٦٦٧٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠١، ح ٢٩٣٦٦.

٦. في المرأة: «وقد بارز الله، أي حارب الله علانية».

٧. ثواب الأعمال، ص ٢٦٩، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد. المحاسن، ص ١١٩، كتاب عقاب الأعمال، ج ١٣١، عن محمد بن علي، عن ابن فضال، عن ثعلبة، عن يعقوب الأحمر. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٥، ح ١٦٦٥١؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٣، ح ٢٩٣٧٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الَّتِي مِثْنُ الصَّبْرِ الْفَاجِرَةُ تَدْعُ الدِّيَارَ بِلَاقِعٍ»^١.

١٤٦٨٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ،

عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُرَاتٍ خَالَ أَبِي عَمَّارٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِيَّاكُمْ وَالَّتِي مِثْنُ الْفَاجِرَةِ؛ فَإِنَّهَا تَدْعُ الدِّيَارَ مِنْ أَهْلِهَا»^٢ بِلَاقِعٍ.

١٤٦٨١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَنَانٍ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ:

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الَّتِي مِثْنُ الْكَاذِبَةِ تَوْرُثُ الْعَقَبَ الْفَقْرَ»^٣.

١٤٦٨٢ / ٥. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. قال ابن الأثير: «فيه: اليمين الكاذبة تدع الديار بلاقع. البلاقع جمع بلقع وبلقعة، وهي الأرض القفر التي لا شيء بها، يريد أن الحالف بها يفتقر ويذهب ما في بيته من الرزق. وقيل: هو أن يفرق الله شمله ويغير عليه ما أولاه من نعمه. النهاية، ج ١، ص ١٥٣ (بلقع).

٢. ثواب الأعمال، ص ٢٧٠، ح ٤، بسنده عن جعفر بن محمد بن عبيد الله، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٥، ح ١٦٦٥٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٤، ح ٢٩٣٧١. في «يف»: «أهلها».

٣. ثواب الأعمال، ص ٢٦٩، ح ٣، بسنده عن محمد بن علي القرشي، عن علي بن عثمان بن رزين، عن محمد بن فرات خال بني عمار الصيرفي. الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٥٨١، مرسلاً عن النبي ﷺ الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٦، ح ١٦٦٥٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٤، ح ٢٩٣٧٢.

٤. في «ن»: «وقال رسول الله صلى الله عليه وآله».

٥. في ثواب الأعمال -: «الصبر».

٦. في حاشية «يح، جت» والوافي: «العقر». وفي «جد»: «العقر».

٧. ثواب الأعمال، ص ٢٧٠، ح ٥، بسنده عن حنان بن سدير. وراجع: الخصال، ص ٥٠٤، أبواب الستة عشر، ضمن ح ٢ الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٧، ح ١٦٦٥٩؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٤، ح ٢٩٣٧٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لِلَّهِ مَلَكَاً رَجُلَهُ فِي الْأَرْضِ^١ السُّفْلَى مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَرَأْسَهُ فِي السَّمَاءِ الْعُلْيَا مَسِيرَةَ أَلْفِ سَنَةٍ، يَقُولُ: سُبْحَانَكَ سُبْحَانَكَ^٢ حَيْثُ كُنْتُ، فَمَا أَغْظَمَكَ! قَالَ: فَيُوجِي اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ: مَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ يَخْلِفُ بِي كَاذِباً»^٣.

٦ / ١٤٦٨٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ يَمِينَ الصَّبْرِ الْكَاذِبَةُ تَتْرُكُ الدِّيَارَ بِلَاقِعٍ»^٤.
٧ / ١٤٦٨٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
حَمَّادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ^٥ يُنْتَظَرُ بِهَا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^٦.
٨ / ١٤٦٨٥. عَنْهُ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ بَغْضِ

١. في «بح» وحاشية «بف» والوافي: + «السابعة».

٢. في البحار: - «سبحانك».

٣. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٨، ح ١٦٦٦٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٥، ح ٢٩٣٧٤؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٩٧، ح ٦٣.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٧، ضمن الحديث الطويل ٤٩٦٨؛ والأمالى للصديق، ص ٤٢٤، المجلس ٦٦، ضمن

الحديث الطويل ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول ﷺ. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٧،

ح ٤٢٩٨، مرسلًا، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٦، ح ١٦٦٥٤؛ الوسائل، ج ٢٣،

ص ٢٠٣، ح ٢٩٣٦٨.

٥. «اليمين الغموس»: هي اليمين الكاذبة الفاجرة كالتى يقطع بها الحالف مال غيره، سئيت غموساً لأنها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار. وفعل للمبالغة. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٦ (غمس).

٦. في المرأة: «وقوله ﷺ: أربعين ليلة، أي يظهر أثرها في صاحبها إلى أربعين ليلة. وفي ثواب الأعمال: «وإرمًا» بدل «ليلة».

٧. المحاسن، ص ١١٩، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٠، عن محمد بن علي. ثواب الأعمال، ص ٢٧٠، ح ٦،

بسند عن محمد بن علي الكوفي، عن علي بن حماد. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٧، ح ١٦٦٦٠؛ الوسائل، ج ٢٣،

ص ٢٠٥، ح ٢٩٣٧٥.

٨. الضمير راجع إلى محمد بن حسان المذكور في السند السابق.

أَصْحَابِهِ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْيَمِينُ الْقَمُوسُ الَّتِي تَوْجِبُ النَّارَ الرَّجُلُ يَخْلِفُ عَلَى حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ عَلَى حَبْسٍ^٢ مَالِهِ»^٣.

٩ / ١٤٦٨٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام: أَنَّ الْيَمِينَ الْكَاذِبَةَ وَقَطِيعَةَ الرَّجِمِ تَذْرَانِ^٥ الدَّيَارَ بِلَاقِعٍ مِنْ أَهْلِهَا، وَتَنْفِلُ^٦ الرَّجِمَ، يَغْنِي^٧ انْقِطَاعَ النَّسْلِ»^٨.

١. في حاشية «ج»: «أصحابنا».

٢. في «ل»، «بف» وحاشية «ج»: «حدس». وفي الوسائل: «خدش».

٣. المحاسن، ص ١١٩، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٢؛ وثواب الأعمال، ص ٢٧١، ح ٩، بسندهما عن علي، عن حريز. وفي الكافي، كتاب الإيمان والنذور والكفارات، باب وجوه الإيمان، ذيل ح ١٤٦٩٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٨٧، ح ١٠٥٥، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٦، ضمن ح ٤٢٩٧، مرسلاً. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٣، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٧، ح ١٦٦٦٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٥، ح ٢٩٣٧٦.

٤. في الكافي، ح ٢٧١٨ والزهد والخصال والأمال للمفيد: - «إِنَّ».

٥. في «ع»، «ل»، «ن»: «يذران». وفي الكافي، ح ٢٧١٨ والزهد والخصال: «لتذران».

٦. في «ل»، «ب»، «ج»، «ن»: «وإنفعل». وفي «م»: «+» وفي «ف»: «وفي الخصال: «ويشقلان». وقال ابن الأثير: «النفعل - بالحريك -: الفساد، وقد نفعل الأديم: إذا عفّن وتهزّى في الدباغ فيفسد ويهلك». النهاية، ج ٥، ص ٨٨ (نفعل).

وفي المرأة: «وقوله عليه السلام: «وتنفل»، في أكثر النسخ بالغين المعجمة... وفي بعضها بالقاف، ولعلّه كتابة عن انقراض هذا البطن وتحول القرابة إلى البطن الأخر».

٧. في الكافي، ح ٢٧١٨: «وإن نقل الرحم». وفي الخصال: «وإن تنقل الرحم» كلاهما بدل «يعني». وفي الزهد: «الرحمة وإن في انتقال الرحمة» بدل «الرحم يعني».

٨. الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب قطيعة الرحم، ذيل ح ٢٧١٨. الأمال للمفيد، ص ٩٨، المجلس ١١، ذيل ح ٨، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، إلى قوله: «بلاقع من أهلها». الزهد، ص ٣٩، ذيل ح ١٠٦، عن الحسن بن محبوب. الخصال، ص ١٢٤، باب الثلاثة، ذيل ح ١١٩، بسنده عن

١٤٦٨٧ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ^٢ التَّيْمِينَ الْفَاجِرَةَ تُنْفِلُ^٣ فِي الرَّجَمِ».

قَالَ^٤: قُلْتُ^٥: مَا مَعْنَى^٦ «تُنْفِلُ^٧ فِي^٨ الرَّجَمِ»؟ قَالَ: «تُعْفِرُ^٩».

١٤٦٨٨ / ١١. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي

عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يَكْنَى أَبُو الْحَسَنِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - خَلَقَ دِيكاً^{١١} أُبْيَضَ عُنُقُهُ تَحْتَ

الحسن بن محبوب. تحف العقول، ص ٢٩٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٦، ح ١٦٦٥٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٢، ح ٢٩٣٦٧.

١. في «ع، ك، ل، م، ن، جت، جد» والوسائل: «عن أبيه». وهو سهو ظاهر؛ فإنه مضافاً إلى ما ورد في بعض الأسناد من رواية إبراهيم بن هاشم «والد علي عن محمد بن يحيى هذا، روى أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد في أكثر أسناد طلحة. وأحمد بن محمد متحد مع إبراهيم بن هاشم طبقاً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٨٧-٣٨٨.

أضف إلى ذلك أنه لم يثبت رواية علي بن إبراهيم عن محمد بن يحيى في موضع.

٢. في «ن، بح»: «إن».

٣. في «ك، ل، بح، بف، وحاشية جت» والوافي: «تنقل». وفي «ع»: «نقل». وفي «ن»: «سفل». وفي ثواب الأعمال: «لتنقل».

٤. في «ع، ل، بن، جد» والوسائل وثواب الأعمال: «قال».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل وثواب الأعمال. وفي المطبوع: «+ جعلت فداك».

٦. في «بف»: «وما معنى».

٧. في «ك، ل، بح، بف، بن» والوافي وثواب الأعمال: «تنقل».

٨. في «م» وثواب الأعمال: «وفي».

٩. في «ن»: «تعفروه». وفي ثواب الأعمال: «تعقم».

١٠. ثواب الأعمال، ص ٢٧٠، ح ٧، بسنده عن محمد بن يحيى الخزاز ومحمد بن سنان وعبد الله بن المغيرة، عن طلحة بن زيد، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٧، ح ١٦٦٥٨؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٣، ح ٢٩٣٦٩.

١١. في الفقيه: «خلق ملكاً على صورة ديك» بدل «خلق ديكاً».

الْعَرْشِ، وَرِجْلَاهُ فِي تُخُومِ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ، لَهُ جَنَاحٌ فِي الْمَشْرِقِ وَجَنَاحٌ فِي الْمَغْرِبِ، لَا تَصِيحُ الدُّيُوكُ حَتَّى يَصِيحَ^١، فَإِذَا صَاحَ خَفَقَ بِجَنَاحَيْهِ^٢، ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ^٣ الْعَظِيمِ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، قَالَ^٤: «فَبِجَبَّتُهُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فَيَقُولُ^٥: لَا يَخْلِفُ بِي كَاذِبًا مَنْ يَعْرِفُ مَا يَقُولُ^٦»^٧.

٣- بَابُ آخَرُهُ مِنْهُ

١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «مَنْ قَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ^٩ مَا لَمْ يَعْلَمْ^{١٠}، اهْتَرَأَ لِدَلِكِ عَرْشُهُ إِعْظَامًا لَهُ^{١١}».

١. في «بح، بف»: «تصيح». وفي «ن»: «يصيح». وفي ثواب الأعمال: «تصيح».

٢. في «بح، بف»: «بجناحه». ٣. في ثواب الأعمال: «+ سُبْحَانَ اللَّهِ».

٤. في «ل»: والمحاسن وثواب الأعمال: «- قال». ٥. في «جد»: «ويقول».

٦. في الوافي: «ما نقوله». وفي المحاسن: «ما آمن بي بما تقول من حلف كاذباً». وفي ثواب الأعمال: «ما آمن بما تقول من يحلف باسمه كاذباً» بدل «فيقول»: لا يحلف بي كاذباً من يعرف بما تقول.

٧. المحاسن، ص ١١٨، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٢٨، عن محمد بن أبي عمير: ثواب الأعمال، ص ٢٧١، ح ١٠،

بسند عن محمد بن أبي عمير. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٥٢٢١، بسند آخر، إلى قوله: «ليس كمثله شيء».

تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٦، بسند آخر عن علي^{١٢}، وفيهما مع اختلاف يسير. الشوحيد، ص ٢٧٩، صدر

ح ٤، بسند آخر عن النبي^{١٣}، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٢٨١، ح ١٠، بسند آخر عن علي^{١٤}، مع اختلاف

وزيادة في أوله وآخره. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧٢، ح ٣٣٣، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته^{١٥} عن رسول

الله^{١٦}، إلى قوله: «لا تصيح الديوك حتى يصيح». الفقيه، ج ١، ص ٤٨٢، ح ١٣٩٥، مرسلاً، وفيهما مع اختلاف

يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٨، ح ١٦٦٦٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٦، ح ٢٩٣٧٧؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٩٧، ح ٦٤.

٨. في حاشية «م» والوسائل: «+ وفي». ٩. في الوسائل: «لا يعلم» بدل «لم يعلم».

١٠. في الأمالي للصديق، ص ٣٥٧: «لله عز وجل» بدل «له».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٣، ح ١٠٣٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. الأمالي للصديق، ص ٣٥٧، المجلس ٥.

١٤٦٩٠ / ٢. عَنْهُ^١، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ: عَلِمَ اللَّهُ وَكَانَ كَاذِبًا، قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَا وَجَدْتُ أَحَدًا تَكْذِبُ عَلَيْهِ غَيْرِي؟»^٢.

١٤٦٩١ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ^٣:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ قَالَ: عَلِمَ اللَّهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ^٤، اهْتَرَأَ الْعَرْشُ إِعْظَامًا لَهُ»^٥.

٤ - بَابُ أَنَّهُ لَا يُخْلَفُ إِلَّا بِاللَّهِ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ^٦ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ

٤٣٨/٧

١٤٦٩٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ

٥٧، ح ٣، بسنده عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن خالد بن نجيع الجواز، عن وهب بن عبد ربّه، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٣، بسنده عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن وهب، عن شهاب بن عبد ربّه. تحف العقول، ص ٣٦٣، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٨، ح ١٦٦٦٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٩، ح ٢٩٣٨٦.
١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٣، ح ١٠٣٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال... عن أبان بن تغلب من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٢٠، المجلس ٦٥، ح ١٢، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٩، ح ١٦٦٦٦؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٠٩، ح ٢٩٣٨٧.

٣. هكذا في «ع، ل، م، يع، بف، بن، جت، جد»، والوسائل. وفي «ك، ن» والمطبوع: «وهب بن حفص». ووهب بن حفص روى عنه الحسن بن محمد بن سماعة بعناوينه المختلفة في الأسناد والطرق. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣١، الرقم ١١٥٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٦-٣٩٧.

٤. في «ل، جت، جد» - «قال».

٥. هكذا في جميع النسخ. وفي الوسائل: «ما لا يعلم» وفي المطبوع: «ما لم تعلم».

٦. في «يع» - «وله».

٧. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٤٩، ح ١٦٦٦٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١٠، ح ٢٩٣٨٨.

٨. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بف، بن، جت، جد». وفي «يع» والمطبوع: «وبالله».

أَبِي حَمَزَةَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَخْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَمَنْ خَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ^١، وَمَنْ خَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ؛ وَمَنْ خَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلَمْ يَرْضَ^٢، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٣».

١٤٦٩٣ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ خَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ لَمْ يَصْدُقْ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ^٥، وَمَنْ خَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٦».

١. في الوسائل: «ومن لم يصدق فليس من الله».

٢. في المرأة: «قوله ﷺ: فلم يرض، سواء كان في الدعاوي أو في الاعتذار عما ينسب. والرضا في الأول هو أن يقطع عما حلف عليه، ولا يتمرض لأخذه بتقاض ولا غيره؛ وفي الثاني هو أن لا يغضب عليه بعد ذلك، ولا يتمرض له بسوء، بل يصدق فيما يحلف عليه إن لم يعلم خلافه».

٣. في الفقيه والتهذيب والاستبصار: «من شيء» بدل «عز وجل».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٣، ح ١٠٤٠، معلقاً عن الكليني. النوار للأشعري، ص ٥٠، ح ٩٠، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن الثمالي. وفي الفقيه، ج ٣، ص ١٨٧، ح ٣٧٠٢؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٣٤٩، ح ٩٨٧؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٥٤، ذيل ح ١٧٥، مرسلاً عن النبي ﷺ، مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٥٠، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٥، ح ١٦٦٧٦؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١١، ح ٢٩٣٩٠.

٥. هكذا في «ع، ك، ل، ب، ج، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «م» المطبوع: «الخرزاز»، وهو سهو كما ذيل ح ٧٥.

٦. في «جت» والوافي والوسائل والفقيه وثواب الأعمال: «في شيء».

٧. في الفقيه وثواب الأعمال: «في شيء».

٨. المحاسن، ص ١٢٠، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٣، عن أبي محمد، عن عثمان بن عيسى العامري، عن أبي أيوب. الأمالي للصدوق، ص ٤٨٣، المجلس ٧٣، ح ٧، بسنده عن عثمان بن عيسى. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٢، ح ٤٢٨٢، معلقاً عن أبي أيوب. النوار للأشعري، ص ٥١، ح ٩٣، عن أبي أيوب، من دون الإسناد إلى أبي عبد

٥- بَابُ كَرَاهَةِ الْيَمِينِ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ

- ١٤٦٩٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ رَفَعَهُ، قَالَ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ، إِذَا بَرَأْتَ^٣ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ^٤، فَعَلَى دِينٍ مَنْ تَكُونُ؟». قَالَ: فَمَا كَلِمَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ^٥.
- ١٤٦٩٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ^٦، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا يُونُسُ^٧، لَا تَخْلِفْ بِالْبَرَاءَةِ مِنَّا؛ فَإِنَّهُ مَنْ خَلَفَ بِالْبَرَاءَةِ مِنَّا صَادِقًا^٨ أَوْ كَاذِبًا، فَقَدْ بَرَأَ مِنَّا^٩».

- عنه الله ﷻ. ثواب الأعمال، ص ٢٧٢، ح ١٢، بسند آخر. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٥، ح ١٦٦٧٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١١، ح ٢٩٣٩٢.
١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «كراهية».
٢. في التهذيب: «-وله».
٣. في «ع، ن، بح، جت، جد» وحاشية «م»: «أبرأت». بدل: «إذا برأت».
٤. في «ن»: «من ديني».
٥. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٤، ح ١٠٤١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ٤٣١٠، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٨، ح ١١٣٥٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١٢، ح ٢٩٣٩٣.
٦. روى صالح بن عقبة عن يونس الشيباني في الكافي، ج ٣٧٣٨ و ١٤٣٦٣ و ١٤٣٦٤؛ وتهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٧، ح ١٩٨؛ و ص ٢٨٢، ح ١١٢٥؛ و ج ٧، ص ١٩، ح ٨٢؛ و ج ١٠، ص ٢٨٣، ح ١١٠٥. ولم نجد روايته عن يونس بن ظبيان في غير سند هذا الخبر. فلا يبعد أن يكون يونس بن ظبيان في ما نحن فيه محرّفاً من يونس الشيباني.
- و يؤيد ذلك ما ورد في رجال الطوسي، ص ٣٢٣، الرقم ٤٨٣٠؛ فقد ورد فيه هكذا: «يونس النسائي، روى عنه صالح بن عقبة». والظاهر أن يونس النسائي محرّف من «يونس الشيباني».
٧. في «ن»: «-يا يونس». وفي «ع»: «-يا».
٨. في «بن» والوسائل والفقيه: «+كان».
٩. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٤، ح ١٠٤٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٢، ص ٣٧٥، ح ٤٣١٧، معلقاً عن

٦- بَابُ وَجُوهِ الْإِيمَانِ

١٤٦٩٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِنَا^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْإِيمَانُ ثَلَاثٌ^٢: يَمِينٌ لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ، وَيَمِينٌ فِيهَا

كَفَّارَةٌ، وَيَمِينٌ غَمُوسٌ تَوْجِبُ النَّارَ؛ فَالْيَمِينُ الَّتِي لَيْسَ^٣ فِيهَا كَفَّارَةٌ: الرَّجُلُ يَخْلِفُ^٤ ٤٣٩/٧

عَلَى بَابٍ يَرَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ، فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ؛ وَالْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ^٥ فِيهَا الْكَفَّارَةُ: الرَّجُلُ

يَخْلِفُ عَلَى بَابٍ مَغْصِيَةٍ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ، فَيَفْعَلَهُ، فَتَجِبُ^٦ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ^٧؛ وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ

الَّتِي تَوْجِبُ النَّارَ: الرَّجُلُ يَخْلِفُ عَلَى حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ عَلَى حَبْسٍ مَالِهِ^٨.

عَلَيْهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «الْإِيمَانُ ثَلَاثَةٌ^٩: يَمِينٌ تَجِبُ^{١٠} فِيهَا النَّارُ، وَيَمِينٌ تَجِبُ^{١١} فِيهَا

١. يونس بن ظبيان، عن الصادق عليه السلام. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٥، ح ٤٣١٨. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٨، ح ١١٣٥٨؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١٣، ح ٢٩٣٩٤.

١. في «بف» وحاشية «جت»: «أصحابه».

٢. في «ن، بح، جد» وحاشية «جت» والوافي: «ثلاثة».

٣. في «جد» وحاشية «بح» والوسائل: «ليست».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي «م» والمطبوع: «+ بالله».

٥. في التهذيب: «يجب».

٦. في «ع، ك، ن، بف، جد» والوافي والوسائل والتهذيب «فيجب».

٧. في التهذيب: «+ فيه».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٧، ح ١٠٥٥، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الإيمان والنذور والكفارات، باب اليمين الكاذبة، ح ١٤٦٨٥؛ والمحاسن، ص ١١٩، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٣٢؛ و ثواب الأعمال، ص ٢٧١،

ح ٩، بسند آخر، من قوله: «اليمين الغموس التي توجب النار». راجع: الكافي، كتاب الإيمان والنذور

والكفارات، باب اليمين التي تلزم صاحبها الكفارة، ح ١٤٧٣٧؛ والفقيه، ج ٣، ص ٣٦٦، ح ٤٢٩٧؛ وفقه

الرضا عليه السلام، ص ٢٧٣. الوافي، ج ١١، ص ٥٥١، ح ١١٣٠٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١٤، ح ٢٩٣٩٨.

٩. في «ع، ك، ل، م، جت»: «ثلاث».

١٠. في «ع، ن، بف»: «يجب».

١١. في «ن، بح»: «يجب».

الْكُفَّارَةُ، وَيَمِينٌ لَا تَجِبُ^١ فِيهَا النَّارُ وَلَا الْكُفَّارَةُ؛ فَأَمَّا الْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ^٢ فِيهَا النَّارُ، فَرَجُلٌ يَخْلِفُ عَلَى مَالِ رَجُلٍ يَخْجَدُهُ، وَيَذْهَبُ بِمَالِهِ، وَيَخْلِفُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ كَاذِبًا، فَيَوْرُطُهُ^٣، أَوْ يَمِينُ عَلَيْهِ عِنْدَ سُلْطَانٍ، وَغَيْرِهِ، فَيَنَالُهُ مِنْ ذَلِكَ تَلَفٌ نَفْسِهِ أَوْ ذَهَابُ مَالِهِ؛ فَهَذَا تَجِبُ^٤ فِيهِ النَّارُ.

وَأَمَّا الْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ^٥ فِيهَا^٦ الْكُفَّارَةُ، فَالرَّجُلُ يَخْلِفُ عَلَى أَمْرِ هُوَ طَاعَةٌ لِلَّهِ^٧ أَنْ يَفْعَلَهُ^٨، ثُمَّ لَا يَفْعَلَهُ^٩، أَوْ يَخْلِفُ عَلَى مَعْصِيَةٍ لِلَّهِ^{١٠} أَنْ لَا يَفْعَلَهَا، ثُمَّ يَفْعَلَهَا، فَيَنْدُمُ عَلَى ذَلِكَ؛ فَتَجِبُ^{١١} فِيهِ^{١٢} الْكُفَّارَةُ.

وَأَمَّا الْيَمِينُ الَّتِي لَا تَجِبُ^{١٣} فِيهَا الْكُفَّارَةُ، فَرَجُلٌ يَخْلِفُ عَلَى قِطْعَةٍ رَجَمٍ، أَوْ يُجْبِرُهُ السُّلْطَانُ، أَوْ يَكْرِهُهُ وَالِدُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ، أَوْ يَخْلِفُ عَلَى مَعْصِيَةٍ لِلَّهِ^{١٤} أَنْ يَفْعَلَهَا، ثُمَّ يَخْنُثُ؛ فَلَا تَجِبُ^{١٥} فِيهِ الْكُفَّارَةُ^{١٦}.

١. في «ع»، «ب»، «ج»، «د»: «لا يجب».

٢. في «ع»، «ن»: «يجب».

٣. قال الفيومي: «الورطة: الهلاك، وأصلها الوحل يقع فيه الغنم فلا تقدر على التخلص، وقيل: أصلها أرض مطمئنة لا طريق فيها يرشد إلى الخلاص... ثم استعملت في كل شدة وأمر شاق». وتورط فلان في الأمر واستورط فيه: إذا ارتبك فلم يسهل له المخرج. وأورطته إبطاً وورطته توريطاً. المصباح المنير، ص ١٠٠ (ورط).

٤. في حاشية «ج»: «السلطان».

٥. في «ن»: «يجب».

٦. في «ع»، «ك»، «ن»، «ب»: «يجب».

٧. في «ع»: «الله».

٨. في «ج»: «فيه».

٩. في «ن»: «أن يفعل».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «ثم لا يفعله».

١١. في «ن»، «ب»: «الله».

١٢. في «ك»، «ب»، «ج»: «فيجب».

١٣. في «ن»، «ج»: «لا يجب».

١٤. في حاشية «ب»: «فيها».

١٥. في «ع»، «ن»، «ب»: «فلا يجب».

١٦. في «ن»، «ب»: «الله».

١٧. الوافي، ج ١١، ص ٥٥١، ح ١١٣٠٤.

٧- بَابُ مَا لَا يُلْزَمُ مِنَ الْإِيْمَانِ وَالنَّذُورِ

١٤٦٩٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: قَالَ: لَا يَمِينُ لِلْوَلَدِ^٢ مَعَ وَالِدِهِ، وَلَا لِلْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا، وَلَا لِلْمَمْلُوكِ مَعَ سَيِّدِهِ^٣.

١٤٦٩٨ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَجُوزُ^٤ يَمِينٌ فِي تَخْلِيلِ حَرَامٍ، وَلَا تَخْرِيمِ حَلَالٍ، وَلَا قَطِيعَةٍ رَجَمٍ^٥».

١٤٦٩٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ:

١. في «ن»: - «قال».

٢. في «ع، بف» والوسائل والتهذيب: «لولد».

٣. قال الشهيد الثاني ما مضمونه: «لا إشكال في توقف انعقاد يمين كل واحد من الثلاثة على إذن الولي المذكور مالم يكن يمينه على فعل واجب أو ترك محرم... وإنما الكلام في أن الإذن هل هو شرط في صحته أو النهي مانع منها؟ فالمشهور - وهو الذي جزم به المصنف هنا - الثاني، والخبر يدل على الأول، وهو أقوى. وتظهر فائدة القولين فيما لو زالت الولاية بفراق الزوج وعتق المملوك وموت الأب قبل الحل في المطلق أو مع بقاء الوقت، فعلى الأول تنعقد اليمين، وعلى الثاني هي باطلة بدون الإذن مطلقاً». المسالك، ج ١١، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٥، ح ١٠٤٩، معلقاً عن الكليني. تحف العقول، ص ١١١، ضمن الحديث، عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «مع زوجها». الوافي، ج ١١، ص ٥٥٨، ح ١١٣٢٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١٦، ح ٢٩٤٠٣.

٥. في «ن» والوسائل: «لا تجوز».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٥، ح ١٠٤٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٧، ذيل ح ٤٧٥٣، بسنده عن عبد الله بن سنان. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٨، ح ١١٣٢٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١٩، ح ٢٩٤١٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَجُوزُ يَمِينٌ فِي تَخْلِيلِ حَرَامٍ، وَلَا تَحْرِيمِ خَلَالٍ، وَلَا قَطِيعَةٍ رَجِمَ».^٢

١٤٧٠٠ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدٍ الْأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَلَفَ فِي قَطِيعَةٍ رَجِمَ؟
فَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَا نَذَرُ فِي مَغْصِيَةٍ، وَلَا يَمِينٌ فِي قَطِيعَةٍ رَجِمَ».
قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَخْلَفَهُ السُّلْطَانُ بِالطَّلَاقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَخَلَفَ؟
قَالَ: «لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ».^٧

وَسَأَلْتُهُ^٨ عَنْ رَجُلٍ يَخَافُ عَلَى مَالِهِ مِنَ السُّلْطَانِ، فَيَخْلِفُ لِيَنْجُو بِهِ^٩ مِنْهُ؟
قَالَ^{١٠}: «لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ». وَسَأَلْتُهُ^{١١}: هَلْ^{١٢} يَخْلِفُ الرَّجُلُ عَلَى مَالِ أَخِيهِ كَمَا
يَحْلِفُ^{١٣} عَلَى مَالِهِ؟
قَالَ: «نَعَمْ».^{١٤}

١. في الوسائل: «ولا تجوز».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٥، ح ١٠٤٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب «الوافي» ج ١١، ص ٥٥٩، ح ١١٣٢٨؛

الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١٩، ح ٢٩٤١١.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٤. في «ع»:- «الرضا».

٥. في «ع، ك، ل، ن، جت»:- «رحم». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: ولا يمين في قطيعة رحم، لعله على سبيل المثال».

٦. في الوسائل، ح ٢٩٤٢٥: «أو غير».

٧. في «ن»:- «و سألته عن رجل أخلفه السلطان... إلى - قال: لا جناح عليه».

٨. في «يح» و الوافي: «قال» و سألته».

٩. في «جد»:- «به».

١٠. في «يف» و الوافي: «فقال».

١١. في «يح، يف» و الوافي: «قال: و سألته».

١٢. في «ن، جت»:- «عن رجل» بدل «هل».

١٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت و الوافي و الوسائل، ح ٢٩٤٢٥. وفي المطبوع:- «يخلف».

١٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٥، ح ١٠٤٨، معلقاً عن أحمد بن محمد «الوافي» ج ١١، ص ٥٥٩، ح ١١٣٢٩؛

قَالَ: «كُلُّ^٧ قَطِيعَةٍ رَحِمٍ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ».^٨

«الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١٩، ح ٢٩٤١٠، إلى قوله: «قطيعة رحم»؛ وفيه، ص ٢٢٤، ح ٢٩٤٢٥، من قوله: «قال: وسألته عن رجل أحلفه السلطان». ١. السند معلق كسابقه.

٣. في «جد»: «كل».

٤. في «بح» وحاشية م، جت، جد، والوسائل: «خبزاً». وفي حاشية «بح، جت»: «جنازة». وفي «يف» وحاشية «بح، والوافى»: «ولا شراً».

٥. في «ك، ل، م، ن، يح، ين، جد، والوسائل»: «له».

٥. في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جد» والوسائل: «له».

٦. في «جت»: «+عليه».

٧. في «بف» والوافي: «+يمين تدعو إلى».

٨. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٩، ح ١١٣٣٠: الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٢٠، ح ٢٩٤١٣.

٩. تقدم تفصيل الخبر في الكافي، ح ٩٨٩٨ بنفس السند عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن منصور بن حازم. والظاهر بملاحظة ورود الخبر في النوائد المنسوب إلى الأشعري، ص ٢٦، ح ٧١، و الأمالي للصدوق، المجلس ٦٠، ح ٤، و الأمالي للطوسي، ص ٤٢٤، المجلس ٥، ح ٣، وكثرة روايات ابن أبي عمير عن منصور بن حازم بالتوسط، توسط منصور بن يونس بين ابن أبي عمير وبين منصور بن حازم.

١٠. في «ل. بح، بن» والوسائل والكافي ح ٩٨٩٨: «للولد».

١١. في «بف، بن» والوسائل والكافي، ح ٩٨٩٨ والتهذيب، ح ١٠٥٠ وتحف العقول: «ولا للمملوك». وفي «ن»: «ولا مملوك».

١٦. في «ل»، ن، بح، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي والأمايلي للطوسي: «ولا للمرأة». وفي «م»: «ولا امرأة». وفي «ك»: «ولا المرأة».

فِي قَطِيعَةٍ رَجِمَ^١،^٢

١٤٧٠٣ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَيْهِ أَيْمَانًا أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْكُتْبَةِ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ عِتْقًا^٣، أَوْ نَذْرًا، أَوْ هَدِيًّا^٤، إِنْ هُوَ كَلَّمَ أَبَاهُ، أَوْ أُمَّهُ، أَوْ أَخَاهُ، أَوْ ذَا رَجِمَ^٥، أَوْ قَطَعَ قَرَابَتَهُ، أَوْ مَاتُمْ^٦ فِيهِ^٧ يَقِيمُ عَلَيْهِ، أَوْ أَمْرٍ لَا يَضِلُّحُ لَهُ فِعْلُهُ؟
فَقَالَ: «كِتَابَ اللَّهِ قَبْلَ الْيَمِينِ، وَ^٨ لَا يَمِينٌ فِي مَغْصِبَةٍ^٩»^{١٠}.

١. في «ع، ل، م، ن، بح، بن، جت» والرسائل والكافي، ح ٩٨٩٨ والتهذيب، ح ١٠٥٠ والأمالى للصدوق والأمالى للطوسي وتحف العقول: - «رحم».

٢. الكافي، كتاب النكاح، باب أنه لا رضاع بعد فطام، ضمن ح ٩٨٩٨. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٥، ح ١٠٥٠. معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٢٦، ذيل ح ١٧، عن ابن أبي عمير ومحمد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس وعلي بن إسماعيل الديلمي، عن منصور بن حازم. وفي الأمالى للصدوق، ص ٣٧٨، المجلس ٦٠، ذيل ح ٤؛ والأمالى للطوسي، ص ٤٢٣، المجلس ١٥، ذيل ح ٩٤٦، بسندهما عن ابن أبي عمير ومحمد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس، عن منصور بن حازم وعلي بن إسماعيل الميثمي، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٥، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والجعفریات، ص ١١٢، ضمن الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٣٨١، عن أبي عبد الله عليه السلام من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٧٣، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق المضطر والمكره، ح ١٠٩٤٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٧٤، ح ٢٤٨؛ و ص ٢٨٨، ح ١٠٦٠. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٨، ح ١١٣٢٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢١٧، ح ٢٩٤٠٤.

٣. هكذا في «ف، ر»، والوافي والوسائل والنوادر والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو عتق أو نذر أو هدي» بدل «أو عتقاً أو نذراً أو هدياً».

٤. في «بن»: + «منه».

٥. في الوافي: «أو ما أئتم» بدل «أو مائتم».

٦. في الوسائل والتهذيب والاستبصار والنوادر للأشعري، ح ١٨: - «فيه».

٧. في التهذيب والاستبصار: - «كتاب الله قبل اليمين».

٨. في التهذيب والاستبصار والنوادر للأشعري، ح ١٨: + «الله».

٩. النوادر للأشعري، ص ٢٧، صدر ح ١٨، عن عثمان بن عيسى. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٣١١، صدر

٨/١٤٧٠٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

أَنَّ امْرَأَةً مِنْ آلِ الْمُخْتَارِ حَلَفَتْ عَلَى اخْتِيهَا، أَوْ ذَاتِ قَرَابَةٍ لَهَا، فَقَالَتْ^١: اذْبَنِي يَا فَلَانَةُ، فَكَلِمَتِي^٢ مَعِي، فَقَالَتْ^٣: لَا، فَحَلَفَتْ وَجَعَلَتْ عَلَيْهَا الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ^٤، وَعَتَقَ مَا تَمْلِكُ^٥، وَالْأَيُّظْلَهَا وَإِيَّاهَا^٦ سَقَفَ بَيْتِ^٧، وَلَا تَأْكُلْ مَعَهَا^٨ عَلَى خِوَانٍ أَبَدًا، فَقَالَتْ^٩ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ.

فَحَمَلَ عَمْرًا^{١١} بَنُ خَنْظَلَةَ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ^{١٢} مَقَالَتَهُمَا، فَقَالَ: «أَنَا قَاضٍ فِي ذَا، قُلْ ٤٤١/٧ لَهَا فَلْتَأْكُلْ^{١٣} وَلِيُظْلَلْهَا وَإِيَّاهَا سَقَفَ بَيْتِ، وَلَا تَمْشِي وَلَا تُعْتِقَ، وَلِتُتَّقِ اللَّهَ رَبَّهَا،

ح ١١٥٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤٦، صدرح ١٥٨، بسندهما عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم^{١٤}. النوادر للأشعري، ص ٣٠، ح ٢٣، بسند آخر. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦١، ح ٤٢٧٧، مرسلًا، وفيهما مع اختلاف. النوادر للأشعري، ص ١٧١، ح ٤٤٨، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم^{١٥}، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٩، ح ١١٣٢٩، الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٢٠، ح ٢٩٤١٤.

١. في «ك، م، ن، بح، بف، بن، والوافي والوسائل»: «وقالت».
٢. في الوافي: «وكلي».
٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «فقال».
٤. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «عليه».
٥. في «بن، جت، والوسائل»: «الحرام».
٦. في الوافي: «+ إن لا تدنين وتأكلين معي». وفي النوادر: «+ إن لم تأتين فتأكلين معي». وفي تفسير العياشي: «إن لم تدني فتأكلي معي».
٧. في «ن»: «+ و معها».
٨. في «بن» والوسائل: «+ وأبدأ».
٩. في «بف»: «أو أكل معك». وفي النوادر للأشعري: «إن أظْلَهَا وَإِيَّاهَا سَقَفَ بَيْتٍ أَوْ أَكَلْتَ مَعَكَ». وفي تفسير العياشي: «وَأَنْ لَا أَظْلَ وَإِيَّاكَ سَقَفَ بَيْتٍ أَوْ أَكَلْتَ مَعَكَ» كلاهما بدل «وَأَلَّا يَظْلَهَا وَإِيَّاهَا سَقَفَ بَيْتٍ وَلَا تَأْكُلْ مَعَهَا».
١٠. في «بف» والوافي: «وقالت».
١١. في «ن» والنوادر: «- وعمر».
١٢. في حاشية «بح» والوسائل: «+ معها».

وَلَا تَعْدُ إِلَى ذَلِكَ^٢؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ خَطَوَاتِ الشَّيْطَانِ^٣.

٩ / ١٤٧٠٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ

ثُعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَمَرَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: عَلَيَّ نَذْرٌ وَلَمْ يُسَمِّ شَيْئاً؟

قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٤.

١٠ / ١٤٧٠٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ جَعَلَ لِلَّهِ^٥ عَلَيْهِ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمِّهِ^٦، قَالَ^٧: «إِنْ سَمَى

فَهُوَ الَّذِي سَمَى، وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»^٨.

١١ / ١٤٧٠٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ،

قَالَ:

١. في «بف» والوافي: «فلا تعودن». ٢. في «ن»: «هذا».

٣. النوادر للأشعري، ص ٢٧، ح ١٩، عن صفوان بن يحيى وفضالة بن أيوب، عن العلاء. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٣، ح ١٤٧، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ٥٦١، ح ١١٣٣٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٢٠، ح ٢٩٤١٥.

٤. النوادر للأشعري، ص ٤٢، ح ٦٣، عن معمر بن عمر. وفي الكافي، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب النذور، ح ١٤٧٧١ و ١٤٧٧٢؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٣٠٣، ح ١١٢٥ و ١١٢٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٧، عن موسى بن جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ٤٢٩٠، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. وفي النوادر للأشعري، ص ٣٤، ح ٣٨ و ٣٩، مرسلان عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفيه، ص ٣٣، ح ٣٧، مرسلان من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، الوافي، ج ١١، ص ٥٣٢، ح ١١٢٦٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٩٦، ح ٢٩٦٠٠.

٥. في الوسائل: «- لله». ٦. في «ك»: «ولم يسم».

٧. في «بف» والوافي والنوادر للأشعري: «فقال».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ٤٢٩٠، معلقاً عن الحلبي من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. النوادر للأشعري، ص ٣٧، ح ٤٩، عن الحلبي. الوافي، ج ١١، ص ٥٤١، ح ١١٢٨٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٩٦، ح ٢٩٥٩٩.

سَأَلْتُ أَبَا إِزَاهِيمَ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَالَ: لِيَّ عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى الْكَعْبَةِ إِنْ اشْتَرَيْتُ لِأَهْلِي شَيْئاً بِنَيْسَبَةٍ؟

فَقَالَ^١: «أَيَشُقُّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ؟».

قَالَ^٢: نَعَمْ، يَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَأْخُذَ لَهُمْ شَيْئاً بِنَيْسَبَةٍ.

قَالَ: «فَلْيَأْخُذْ لَهُمْ^٣ بِنَيْسَبَةٍ، وَلَيْسَ^٤ عَلَيْهِ شَيْءٌ^٥».

١٤٧٠٨ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِزَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ^٦ قَالَ فِي رَجُلٍ خَلَفَ يَمِينُ^٨ أَنْ لَا يَكْلَمْ^٩ ذَا قَرَابَةٍ^{١٠}، قَالَ:

«لَيْسَ بِشَيْءٍ»، فَلْيَكْلَمْ الَّذِي خَلَفَ عَلَيْهِ^{١١}.

وَقَالَ: «كُلُّ يَمِينٍ لَا يَرَادُ بِهَا^{١٢} وَجْهَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَلَيْسَ بِشَيْءٍ^{١٣}، فِي طَلَاقٍ أَوْ

عِتْقٍ^{١٤}».

١. في «ن، بح» والوسائل والنوادر: «قال».

٢. في الوسائل والنوادر: «قلت».

٣. في الوافي والنوادر: - «لهم».

٤. في «بف»: «فليس».

٥. في الوسائل: «ولا شيء عليه» بدل «وليس عليه شيء».

٦. النوادر للأشعري، ص ٣٥، ح ٤٢، عن إسحاق بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٤١،

ح ١١٢٨٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٢٨، ح ٢٩٤٤٤.

٧. في الوافي: - «أنه».

٨. في «م، ن»: «بيميناً».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٢٩٤١٧، والتهذيب، ح ١١٦٠ والاستبصار والنوادر

للأشعري. وفي «بف»: + «أحدأ». وفي المطبوع: «أن لا يتكلم».

١٠. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل، ح ٢٩٤١٧. وفي «بح» والمطبوع: + «له».

١١. في «ل، جت» وحاشية «بح»: «به».

١٢. في المرأة: «وقوله عليه السلام: فليس بشيء، ظاهره اشتراط القرية في اليمين، وهو خلاف المشهور بين الأصحاب،

وقيل: لعل المراد باليمين النذر، فإنه يشترط فيه القرية إجماعاً، أو المراد أن لا يكون يمينه باسم الله، بل

بالطلاق والعناق وغير ذلك، فذلك الذي شرط عليه السلام فيه أمرين: أن يكون من النعم، وأن يذكر فيه اسم الله، فلا

ينعقد نذر الهدى إلا بالأمرين».

١٣. في «جد»: «وعتق». وفي التهذيب، ح ١٠٦٢: «ولا غيره». وفي التهذيب، ح ١١٦٠ والاستبصار: «أو غيره».

١٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٢، ح ١١٦٠، والاستبصار، ج ٤، ص ٤٧، ح ١٦٠، بسندهما عن ابن أبي عمير. «

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ^١ عَنِ امْرَأَةٍ جَعَلَتْ مَالَهَا هَذَا لِجَبْتِ اللَّهِ إِنْ أَغَارَتْ مَتَاعَهَا لِفَلَانَةٍ وَفَلَانَةٍ^٢، فَأَغَارَ^٣ بَغْضُ أَهْلِهَا بِغَيْرِ أَمْرِهَا^٤؟

قَالَ^٥: «لَيْسَ عَلَيْهَا هَذَا، إِنَّمَا الْهَدْيُ مَا جُعِلَ لِلَّهِ هَذَا لِلْكَعْبَةِ، فَذَلِكَ الَّذِي يُوفَى بِهِ إِذَا جُعِلَ لِلَّهِ^٦، وَمَا كَانَ مِنْ أَشْبَاهِ هَذَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ^٧، وَلَا هَذَا لَا يُذَكَّرُ فِيهِ^٨»
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٩،^{١٠}

وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: عَلَيَّ أَلْفُ بَدَنَةٍ - وَهُوَ مُحْرِمٌ - بِأَلْفِ حَجَّةٍ؟
قَالَ: «ذَلِكَ مِنْ خَطَوَاتِ الشَّيْطَانِ»^{١١}.

١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٨، ح ١٠٦٢، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن الحلبي، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام. النوادر للأشعري، ص ٣٣، ح ٣٥، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٣٩، ح ٥٥، عن الحلبي، مع اختلاف الوافي، ج ١١، ص ٥٤١، ح ١١٢٨٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٢١، ح ٢٩٤١٧، إلى قوله: «الذي حلف عليه»؛ وفيه، ص ٢٣٠، ح ٢٩٤٤٨، من قوله: «وقال: كل يمين».

١. في الوافي والوسائل، ح ٢٩٤٥٨: «سألت» بدون الواو.

٢. في «جت»: «وفلان». وفي الوسائل، ح ٢٩٤٥٨: - «وفلانة».

٣. في الوافي: «فأغارها».

٤. في «بغض»: «بغضها».

٥. في «بغض»، بن، والوافي والوسائل، ح ٢٩٤٥٨: «فقال».

٦. في «ول»، بح، جت، والوسائل، ح ٢٩٤٥٨ والنوادر للأشعري، ح ٥٦: «الله».

٧. في «ك»، ن، بح، + «عليه».

٨. في الوسائل، ح ٢٩٦١٠: «وما كان من أشباه هذا فليس بشيء».

٩. في «م»، بغض، جد، «ولا يذكر». ١٠. في «بغض»: «منه». وفي الفقيه: + «اسم».

١١. في الوافي: «إلا يذكر الله» بدل «لا يذكر فيه الله عز وجل».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٢، ح ١١٦٠، بسنده عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٥، ح ٤٢٩٤، معلقاً عن

الحلبي: النوادر للأشعري، ص ٣٩، ح ٥٦، عن الحلبي. الوافي، ج ١١، ص ٥٤١، ح ١١٢٨٣؛ الوسائل، ج ٢٣،

ص ٢٣٣، ح ٢٩٤٥٨؛ وفيه، ص ٣٠١، ح ٢٩٦١٠، من قوله: «إنما الهدي ما جعل لله».

١٣. في المرأة: «أى إذا لم يكن ذلك لله، ولم يسم الله في النذر؛ أو لأنه على أمر ممتنع بحسب حاله، فكأنه لا يريد

إيقاقه وهو لاغ فيه».

وَعَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ وَهُوَ مُخْرِمٌ^٢: بِحَجَّةٍ؟ قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ».

أَوْ يَقُولُ: أَنَا أَهْدِي هَذَا الطَّعَامَ؟ قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ إِنَّ الطَّعَامَ لَا يُهْدَى».

أَوْ يَقُولُ: الْجَزُورُ بَعْدَ مَا نَحَرْتُ هُوَ يُهْدَى بِهَا^٤ لِتَبِتَ اللَّهُ؟

قَالَ: «إِنَّمَا تُهْدَى الْبُذْنُ وَهَنْ^٦ أَخْيَاءَ، وَلَيْسَ^٧ تُهْدَى^٨ جَيْنَ صَارَتْ لَحْمًا»^٩.

١٣ / ١٤٧٠٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ يَمِينٍ لَا يَرَادُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - فِي طَلَاقٍ أَوْ

عِتْقٍ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»^{١٠}.

١٤ / ١٤٧١٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١١}، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَخْلِفُ بِالْأَيْمَانِ الْمُعَاطَةِ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ

١. في «ع، بف» والوافي والوسائل، ح ٢٩٤٥٨، والتهذيب، ح ١١٦٠ والنوادر للأشعري، ح ٥٧: «هو» بدون الواو.

٢. في حاشية «بح»: «بحرم».

٣. في «ع، م، جد»: «أن».

٤. في «ك، م، بح، بف، بن، جت» والوسائل والفتاوى والنوادر للأشعري، ح ٥٧: «لجزور».

٥. في «ه، ن، بح، بف، بن» والوسائل والتهذيب، ح ١١٦٠ والنوادر للأشعري، ح ٥٧: «يهديها» بدل «يهدي بها». وفي الوافي والفتاوى: «هو هدي».

٦. في «ع» والوسائل، ح ٢٩٦١٠ والفتاوى والنوادر للأشعري، ح ٥٧: «وهي».

٧. في الوافي: «ولسن».

٨. في «ك، ن»: «يهدي».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٢، ح ١١٦٠، بسند عن ابن أبي عمير. الفتاوى، ج ٣، ص ٣٦٦، ح ٤٢٩٥، معلقاً عن الحلبي. النوادر للأشعري، ص ٣٩، ح ٥٧، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وراجع: النوادر للأشعري، ص ٣٤، ح ٣٩ و ٤٠. الوافي، ج ١١، ص ٥٤١، ح ١١٢٨٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٣٣، ح ٢٩٤٥٨؛ وفيه، ص ٣٠١، ح ٢٩٦١٠، من قوله: «أو يقول: أنا أهدي».

١٠. الفتاوى، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ٤٢٩١، معلقاً عن الحلبي. الوافي، ج ١١، ص ٥٦١، ح ١١٣٣٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٣٠، ح ٢٩٤٤٧.

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

لَأَهْلِهِ شَيْئاً؟

قَالَ: «فَلْيَشْتَرِ لَهُمْ^١، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي يَمِينِهِ»^٢.

١٥/١٤٧١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ:

وَاللَّهِ لَقَدْ قَالَ لِي^٣ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤: «إِنَّ اللَّهَ عَلَّمَ نَبِيَّهُ التَّنْزِيلَ وَالتَّوِيلَ، فَعَلَّمَهُ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّا^٥» قَالَ^٦: «وَعَلَّمَنَا وَاللَّهِ^٧».

ثُمَّ قَالَ: «مَا صَنَعْتُمْ مِنْ شَيْءٍ أَوْ خَلَفْتُمْ^٨ عَلَيْهِ مِنْ يَمِينٍ فِي تَقِيَّةٍ، فَأَنْتُمْ مِنْهُ^٩ فِي

سَعَةٍ»^{١٠}.

١٦/١٤٧١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^{١١}، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمِينُ فِي غَضَبٍ، وَلَا فِي قَطِيعَةٍ رَجِمَ^{١٢}، وَلَا فِي^{١٣} جَنْبٍ^{١٤}».

١. في «بح»: «لهم».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٦، ح ١٠٥١، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ٢٨٨، ح ١٠٦١، بسنده عن ابن

فضال، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ابن بكير. وفيه أيضاً، ص ٣٠١، ح ١٠٧، بسند آخر عن أبي عبد

الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٢، ح ١١٣٣٨؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٢٩، ح ٢٩٤٤٥.

٣. في «جد»: «ولي».

٤. في «بح»: «وقال». وفي الوسائل، ج ٢٧: «ثم قال».

٥. في «جد»: «وحلفتم».

٦. في التهذيب: «وعلمنا الله».

٧. في «جت»: «فيه».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٦، ح ١٠٥٢، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ بصائر الدرجات، ص ٢٩٥، ح ٢، عن أحمد

بن محمد. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٧، ح ١٣، عن أبي الصباح، عن أبي عبد الله ﷺ، إلى قوله: «فعلّمه رسول

الله ﷺ عليّاً^{١٥}». الوافي، ج ١١، ص ٥٦٤، ح ١١٣٤٤؛ ج ١٦، ص ١٠٦٧، ح ١٦٦٩٩؛ الوسائل، ج ٢٣،

ص ٢٢٤، ح ٢٩٤٢٦؛ وفيه، ج ٢٧، ص ١٨٢، ح ٣٣٥٥٠، إلى قوله: «وعلمنا والله».

٩. هكذا في جميع النسخ والمصادر. وفي المطبوع: «عبد الله سنان»، ولعله سهو مطبعي.

١٠. في معاني الأخبار، ص ١٦٦: «ولا في قطيعة رحم».

١١. في «ن» والوافي ومعاني الأخبار، ص ١٦٦: «إجبار».

١٢. في «بح»: «في».

وَلَا فِي إِكْرَاهٍ^٢.

قَالَ: قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، فَمَا^٣ فَزَقُ^٤ بَيْنَ الْإِكْرَاهِ وَالْجَبْرِ^٥؟

قَالَ: «الْجَبْرُ^٦ مِنَ السُّلْطَانِ، وَيَكُونُ الْإِكْرَاهُ مِنَ الزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ^٧ وَالْأَبِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ

بِشَيْءٍ^٨».

١٧ / ١٤٧١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: قَالَ^{١٠}: «لَا يَمِينُ فِي غَضَبٍ، وَلَا فِي قَطِيعَةٍ رَجِمَ، وَلَا

فِي^{١١} إِجْتِبَارٍ، وَلَا فِي إِكْرَاهٍ».

قُلْتُ^{١٢}: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، فَمَا الْفَزَقُ بَيْنَ الْإِكْرَاهِ وَالْإِجْتِبَارِ؟

قَالَ: «الْإِجْتِبَارُ مِنَ السُّلْطَانِ، وَيَكُونُ الْإِكْرَاهُ مِنَ الزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ^{١٣} وَالْأَبِ، وَلَيْسَ

١. في «ج»: - «في».

٢. في «م»: ن: «جعلت فداك ما» بدل «أصلحك الله فداك».

٣. في «م»: ن: «الوافي ومعاني الأخبار: الفرق».

٤. في «م»: ن: «الوافي ومعاني الأخبار، ص ١٦٦: «والإجبار». وفي «بن»: «الجبر والإكراه» بدل «الإكراه والجبر».

٥. في «م»: ن: «الوافي ومعاني الأخبار، ص ١٦٦: «الإجبار».

٦. في معاني الأخبار، ص ٣٨٩: - «والأُم».

٧. في المرأة: «يظهر منه تعميم في الجبر، وأنه لا يشترط فيه خوف الضرر الشديد، بل يكفي فيه ما يصير سبباً لعدم قصده إلى اليمين».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٦، ح ١٠٥٣، معلقاً عن محمد بن يحيى. معاني الأخبار، ص ١٦٦، ح ١، بسنده عن

موسى بن سعدان. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ٤٣١٢، معلقاً عن عبد الله بن القاسم: معاني الأخبار، ص ٣٨٩،

ح ٢٨، بسنده عن عبد الله بن القاسم. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٣، ح ١١٣٤١: الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٣٥،

ح ٢٩٤٦٤. ١٠. في «م»، يف، جد: - «قال».

١١. في «ل»، بن: - «في».

١٢. في «ج»: وحاشية «بف»: «قال: قلت».

١٣. في «ج»: - «والأُم».

ذَلِكَ بِشَيْءٍ^٢.

١٨ / ١٤٧١٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام: إِنِّي كُنْتُ اشْتَرَيْتُ أَمَةً^٣ سِرًّا مِنْ امْرَأَتِي، وَإِنَّهُ بَلَغَهَا ذَلِكَ، فَخَرَجَتْ مِنْ مَنْزِلِي وَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِي، فَأَتَيْتُهَا فِي مَنْزِلِ أَهْلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ الَّذِي بَلَغَكَ بَاطِلٌ، وَإِنَّ الَّذِي أَتَاكَ بِهَذَا عَدُوٌّ لَكَ أَرَادَ أَنْ يَسْتَفْزِكَ^٤، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ، لَا يَكُونُ^٥ بَيْنِي وَبَيْنَكَ خَيْرٌ^٦ أَبَدًا حَتَّى تَخْلِفَ لِي^٧ بِعْتَقِ كُلِّ جَارِيَةٍ لَكَ، وَبِصَدَقَةِ مَا لَكَ إِنْ كُنْتَ اشْتَرَيْتَ جَارِيَةً وَهِيَ فِي^٨ مِلْكِكَ الْيَوْمَ، فَخَلَفْتُ لَهَا بِذَلِكَ، فَأَعَادَتْ^٩ الْيَمِينَ، وَقَالَتْ^{١٠} لِي: فَقُلْ: كُلُّ جَارِيَةٍ لِي السَّاعَةَ فَهِيَ حُرَّةٌ، فَقُلْتُ لَهَا: كُلُّ جَارِيَةٍ لِي السَّاعَةَ فَهِيَ حُرَّةٌ، وَقَدْ اعْتَزَلْتُ جَارِيَتِي، وَهَمَمْتُ أَنْ أُغْتَبِقَهَا وَأَتَزَوَّجَهَا لِهَوَايَ فِيهَا. فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ فِيمَا أَخْلَفْتَكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِتْقُ وَلَا صَدَقَةٌ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهٌ^{١١} اللَّهُ - عَزَّوَجَلَّ - وَثَوَابُهُ^{١٢}.

١. لم ترد هذه الرواية في «ن».

٢. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٣، ح ١١٣٤١؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٣٥، ح ٢٩٤٦٤؛ وفيه، ص ٢٢١، ح ٢٩٤١٦، قطعة منه.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «جارية».

٤. في «ن»: «وَأَتَاهَا».

٥. استفزه: استخفه وأخرجه من داره وأزعجه. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٦ (فزز).

٦. في التهذيب: «وشيء».

٧. في «ن»: «ولي».

٨. في «ن»: «ولي».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «وأعادت».

١٠. في «ن»، م، جده: «فقلت».

١١. في «ن»، م، جده: «فقلت».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٦، ح ١٠٥٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وراجع: الكافي، كتاب العتق والتدبير

٨- بَابُ فِي اللَّغْوِ

١٤٧١٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ
بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ»^١ قَالَ: «اللَّغْوُ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ، وَلَا يَغْفِقُ عَلَى
شَيْءٍ»^٢.

٩- بَابُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا

١٤٧١٦ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ النَّوْشَاءِ، عَنْ
أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ عَلَى شَيْءٍ وَالَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ إِنْثَانَهُ

١. والمكانة، ح ١١١٤٤ و ١١١٤٥؛ و كتاب الوصايا، باب ما يجوز من الوقف والصدقة، ح ١٣١٩٩. الوافي،
ج ١١، ص ٥٦٣، ح ١١٣٤٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٣٦، ح ٢٩٤٦٥.
١. البقرة (٢): ٢٢٥؛ المائدة (٥): ٨٩.

٢. في «بف، جت» والتعذيب: «+ هو». وفي «ك»: «+ في».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٠، ح ١٠٢٣، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٤٢٧٩؛ والنوادر
للأشعري، ج ٣٧، ص ٤٨، بسند آخر، إلى قوله: «وبلى والله» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١،
ص ١١٢، ح ٣٤١، عن أبي الصباح، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٣٦، ح ١٦٣، عن عبد الله بن سنان، عن أبي
عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٥، ح ١١٣٤٦؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٣٨،
ح ٢٩٤٧٠.

٤. في المطبوع: «عبد الله الرحمن بن أبي عبد الله». وهو سهو واضح.

٥. في «ل، م، بن، جد»: «عن أبي عبد الله عليه السلام». وفي «ن»: «عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام»، وهذا كاشف
عن جواز النظر من «أبي عبد الله» في «عبد الرحمن بن أبي عبد الله» إلى «أبي عبد الله» في «أبي عبد الله عليه السلام» وقوع
السط.

٦. في الكافي، ح ١٤٧٣٣: «- وحلف».

خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ، فَلَيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ خُطُوبِ الشَّيْطَانِ^٢.

١٤٧١٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ رِوَاةٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى^٣ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأَتَى ذَلِكَ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ يَمِينِهِ، وَلَهُ^٤ حَسَنَةٌ^٥».

٤٤٤ / ٧. ١٤٧١٨ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَخْلِفُ عَلَى الْيَمِينِ، فَيَرَى^٦ أَنْ تَرْكُهَا أَفْضَلُ، وَإِنْ^٧ لَمْ يَتْرُكْهَا^٨ خَشِيَ أَنْ يَأْتِمَ: أَيْتْرُكْهَا؟

فَقَالَ: «أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِذَا رَأَيْتَ خَيْرًا مِنْ يَمِينِكَ فَدَعْهَا^٩».

١. في الوسائل و الكافي، ح ١٤٧٣٣ و التهذيب، ح ١٠٧٩ و الاستبصار: «إنما» من دون الواو. وفي التهذيب، ح ١٠٤٤: «فإنما».

٢. الكافي، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب اليمين التي تلزم صاحبها الكفارة، ذيل ح ١٤٧٣٣. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٤، ح ١٠٤٣؛ و ص ٢٩٢، ذيل ح ١٠٧٩؛ و الاستبصار، ج ٤، ص ٤١، ذيل ح ١٤٠، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٩، ح ١٠٦٥، بسنده عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله. النوادر للأشعري، ص ٣٦، ح ٤٤، بسند آخر. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٤، ح ١١٣١٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٠، ح ٢٩٤٧٦؛ و ص ٢٥١، ذيل ح ٢٩٥٠٤. ٣. في «ول»: «ورأى».

٤. في حاشية «بف»: «وهو».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٤، ح ١٠٤٤، معلقاً عن الكليني. الجعفریات، ص ١٦٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٠، ح ٤٢٧٥؛ و النوادر للأشعري، ص ٢٨، ح ٢٠، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٧، ح ١١٣٥٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤١، ح ٢٩٤٧٧.

٦. في «ن»: «ويرى».

٧. في «بف»: «فإن».

٨. في النوادر للأشعري: «وإن تركها».

٩. النوادر للأشعري، ص ٣٩، ح ٥٤، عن سعيد الأعرج. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٧، ح ١١٣٢٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٠، ح ٢٩٤٧٥.

١٤٧١٩ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ^٢، وَلَهُ^٣ حَسَنَةٌ»^٤.

١٤٧٢٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَخْلِفُ عَلَى الْيَمِينِ، فَيَرَى أَنَّ تَرْكَهَا أَفْضَلُ، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْهَا خَشِيَ أَنْ يَأْتِمَ: أَيْ تَتْرُكْهَا؟

فَقَالَ: «أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِذَا رَأَيْتَ خَيْرًا مِنْ يَمِينِكَ فَدَعْهَا»^٥.

١٠ - بَابُ النِّيَّةِ فِي الْيَمِينِ

١٤٧٢١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ وَسِئْلَ عَمَّا يَجُوزُ^٦ عَمَّا لَا يَجُوزُ^٧ مِنَ النِّيَّةِ عَلَى الْإِضْمَارِ^٨ فِي الْيَمِينِ؟

فَقَالَ: «قَدْ^٩ يَجُوزُ فِي مَوْضِعٍ، وَلَا يَجُوزُ فِي آخَرَ، فَأَمَّا مَا يَجُوزُ^{١٠}، فَإِذَا كَانَ

١. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي المطبوع: «وأصحابنا».

٢. في «بح، بن» والوسائل: «+ منها».

٣. في «ن»: «وهو».

٤. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٦، ح ١١٣١٩؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤١، ح ٢٩٤٧٨.

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٤، ح ١٠٤٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٦، ح ١١٣٢٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٠، ذيل ح ٢٩٤٧٥.

٦. في «بح» والتهذيب: «- عَمَّا يَجُوزُ».

٧. في «ع»: «- وَعَمَّا لَا يَجُوزُ».

٨. في الوسائل: «والإضمار» بدل «على الإضمار».

٩. في «ل، ن، بح، بن، جت» والوسائل: «- قد».

١٠. في «بن»: «- فَأَمَّا مَا يَجُوزُ».

مَظْلُومًا، فَمَا خَلَفَ بِهِ^١ وَتَوَى الْيَمِينَ فَعَلَى نَيْتِهِ، وَأَمَّا^٢ إِذَا كَانَ ظَالِمًا فَالْيَمِينَ عَلَى نَيْتِ الْمَظْلُومِ^٣».

١٤٧٢٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ خَلَفَ وَضَمِيرُهُ عَلَى غَيْرِ مَا خَلَفَ؟ قَالَ: «الْيَمِينَ عَلَى الضَّمِيرِ».

١٤٧٢٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَخْلِفُ وَضَمِيرُهُ عَلَى غَيْرِ مَا خَلَفَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «الْيَمِينَ عَلَى الضَّمِيرِ».

١١ - بَابُ أَنَّهُ لَا يَخْلِفُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ

٤٤٥ / ٧

١٤٧٢٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ:

١. في «بف»: «عليه».

٢. في «ن»: «- وأما».

٣. في المرأة: «يدلّ على أنّ المعتبر نية اليمين نية المحقق من الخصمين كما ذكره الأصحاب، وعليه يحمل الخبران الأخيران».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٠، ح ١٠٢٥، معلقاً عن الكليني. وفي قرب الإسناد، ص ٩، صدر ح ٢٨؛ و ص ٤٨، صدر ح ١٥٨، عن هارون بن مسلم، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٦، ص ١٠٦٦، ح ١٦٦٩٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٥، ح ٢٩٤٨٨.

٥. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧١، ح ٤٣٠٢، معلقاً عن إسماعيل بن سعد، مع اختلاف بسير الوافي، ج ١٦، ص ١٠٦٦، ح ١٦٦٩٦؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٥، ح ٢٩٤٨٩.

٦. في «ن»: «- وعليه».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٠، ح ١٠٢٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٦٦، ح ١٦٦٩٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٦، ح ٢٩٤٩٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَخْلِفُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ»^١.

١٤٧٢٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حَكَمِ بْنِ أَيْمَنَ

الْحَيَّاطِ^٢، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَسْتَخْلَفُ^٣ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ»^٤.

١٤٧٢٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٠، ح ١٠٢٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٦٥، ح ١٦٦٩٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٦، ح ٢٩٤٩١.

٢. هكذا في «ف»، «ج». وفي «ك»، «ل»، «ن»، «ي»، «ح»، «ب»: «خالد بن أيمن الحياط». وفي «ع»، «م»، «ج»، «د» والمطبوع والوسائل: «خالد بن أيمن الحنّاط».

هذا، وقد ورد الخبر في التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٠، ح ١٠٢١، وسنده هكذا: «وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن حكم بن أيمن الحنّاط...» لكنّ المذكور في بعض نسخه المعتمدة: «وعنه، عن علي بن إبراهيم» والضمير راجع إلى محدّد بن يعقوب المذكور في سند الحديث ١٠٢٠.

ثم إنّا لم نجد ذكراً لخالد بن أيمن في شيء من طرق وأسناد أصحابنا. والمذكور في الأسناد وكتب الرجال هو حكم بن أيمن الحنّاط أو الحياط. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٤؛ رجال البرقي، ص ٣٨؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٠، الرقم ٢٤٦؛ رجال الطوسي، ص ١٨٥، الرقم ٢٢٥٠؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٦٨-٣٦٩.

٣. في «ي»، «ج»، «د» والتهذيب: «لا يحلف».

٤. في النوار: «العبد».

٥. في المرأة: «قوله: لا يستخلف الرجل، على بناء الفاعل، أي لا يجوز أن يحلف أحد غيره إلا مع علم المدّعي بالحقّ، فيدلّ على عدم جواز الدعوى بالظنّ؛ أو على بناء المجهول، أي لا يطلب الحلف من أحد إلا مع دعوى العلم؛ عليه، فإذا ادّعى عدم العلم كما إذا كان فعل الغير فيستخلف على نفي العلم؛ أو المراد أنّ الحلف والاستحلاف إنّما هو على علم الحالف لا على الواقع، فإذا حلف على شيء مطابقاً لعلمه، وكان مخالفاً للواقع لا يأثم عليه، ولعله أظهر. وكذا قوله عليه السلام: «لا يحلف الرجل إلا على علمه» يمكن أن يقرأ على بناء المجزّد المعلوم بالمعنى الأخير أو المراد أنّه يجب أن لا يحلف على ما لا يعلم يقيناً، ولا يحلف بالظنّ، ويمكن أن يقرأ على بناء التفعيل المجهول أو المعلوم، وفي الأخير بعده.

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٠، ح ١٠٢١، معلقاً عن علي بن إبراهيم... عن الحكم بن أيمن الحنّاط. النوار للأشعري، ص ١٧٠، صدر ٤٤٧، مرسلاً من دون التصريح باسم المصنوع عليه السلام. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٦٥، ح ١٦٦٩٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٧، ح ٢٩٤٩٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١، قَالَ: «لَا يَخْلِفُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ» ^٢.

١٤٧٢٧ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزَارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَسْتَخْلِفُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ، وَلَا يَقَعُ الْيَمِينُ

إِلَّا عَلَى الْعِلْمِ، اسْتَخْلَفَ أَوْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ» ^٣.

١٢ - بَابُ الْيَمِينِ الَّتِي تُلْزَمُ صَاحِبَهَا الْكُفَّارَةُ

١٤٧٢٨ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ يَمِينٍ خَلَفَتْ عَلَيْهَا لَكَ فِيهَا مَنْفَعَةٌ فِي أَمْرٍ دِينٍ أَوْ

دُنْيَا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ فِيهَا، وَإِنَّمَا تَقَعُ عَلَيْكَ ^٤ الْكُفَّارَةُ فِيمَا خَلَفْتَ عَلَيْهِ فِيمَا لِلَّهِ ^٥

مَنْصِبُهُ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ، ثُمَّ تَفْعَلَهُ» ^٦.

١٤٧٢٩ / ٢ . عَنْهُ ^٧، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

١. في «ع، ل، ن، جد»:- «عن أبي عبد الله عليه السلام». ٢. لم ترد هذه الرواية في «بح».

٣. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٦٥، ح ١٦٦٩٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٧، ح ٢٩٤٩٣.

٤. في «بف»:- «لا يحلف الرجل». وفي الوافي والتهذيب: «لا يستحلف العبد».

٥. في «بن»:- «ولا تقع». ٦. في التهذيب: «يستحلف».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٠، ح ١٠٢٢، وفيه هكذا: «وعنه، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام». الوافي،

ج ١٦، ص ١٠٦٥، ح ١٦٦٩٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٧، ح ٢٩٤٩٤.

٨. في «ك، ن، بح، جت»:- «يلزم». ٩. في «ع، ك، ن، بف، جت، جد» والوافي: «يقع».

١٠. في حاشية «بف»:- «عليها». ١١. في «م» والوسائل: «+ وفيه».

١٢. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٢، ح ١١٣٠٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٨، ح ٢٩٤٩٦.

١٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَيْسَ كُلُّ يَمِينٍ فِيهَا كَفَّارَةٌ، أَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا مِمَّا أُوجِبَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَهُ، فَخَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ فَفَعَلْتَ^١، فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهَا^٢ الْكَفَّارَةُ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا أُوجِبَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَهُ، فَخَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ فَفَعَلْتَهُ^٣، فَإِنَّ عَلَيْكَ فِيهِ^٤ الْكَفَّارَةَ^٥».

١٤٧٣٠ / ٣. عَنْهُ^٧، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضِيلِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ ٤٤٦/٧ حُمْرَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام: «الْيَمِينُ الَّتِي تَلْزَمُنِي^٨ فِيهَا الْكَفَّارَةُ؟ فَقَالَا^٩: «مَا خَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا لِلَّهِ فِيهِ^{١٠} طَاعَةً أَنْ تَفْعَلَهُ فَلَمْ تَفْعَلَهُ، فَعَلَيْكَ فِيهِ^{١١} الْكَفَّارَةُ؛ وَمَا خَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا لِلَّهِ فِيهِ الْمَعْصِيَةُ، فَكَفَّارَتُهُ تَرْكُهُ؛ وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْصِيَةٌ وَلَا طَاعَةً، فَلَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ^{١٢}».

١٤٧٣١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ،

١. في «جت» والوسائل والاستبصار: - «فعلت».

٢. في الوسائل والتهذيب: «فيه».

٣. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، جت، جد»: - «فعلت فليس عليك - إلى - أن لا تفعله ففعلته». وفي «جت»: - «فليس عليك فيها - إلى - أن لا تفعله ففعلته».

٤. في «بف» وحاشية «بح» والوافي والاستبصار: «فيها».

٥. في الوسائل: «ثم فعلته فليكن الكفارة» بدل «فعلته»، فإن عليك فيه الكفارة.

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩١، ح ١٠٧٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤٢، ح ١٤٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٢، ح ١١٣٠٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٤٩، ح ٢٩٥٠٠.

٧. مرجع الضمير هو أحمد بن محمد المذكور في سند الحديث الأول.

٨. في «ع، جت» والوافي: «يلزمني».

٩. في «جد»: «قالا».

١٠. في «ن»: «خير».

١١. في الوافي: «فيها».

١٢. في «عقوله»، ج ٢٤، ص ٣٢٥: «ظاهره عدم انعقاد اليمين على المباح، وحمل على ما إذا كان مرجوحاً ديناً أو دنياً، لعدم الخلاف ظاهراً بين الأصحاب في انعقاد اليمين على المباح المتساوي الطرفين».

١٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩١، ح ١٠٧٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤٢، ح ١٤٣: معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن سعد بن سعد. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٢، ح ١١٣٠٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٥٠، ح ٢٩٥٠١.

عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَمَّا يَكْفُرُ مِنَ الْإِيمَانِ؟
فَقَالَ: «مَا كَانَ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَهُ، فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ فَفَعَلْتَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ إِذَا
فَعَلْتَهُ؛ وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ وَاجِبًا أَنْ تَفْعَلَهُ، فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ ثُمَّ فَعَلْتَهُ، فَعَلَيْكَ
الْكَفَّارَةُ»^١.

١٤٧٣٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيُّ شَيْءٍ الَّذِي^٢ فِيهِ الْكَفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ؟
فَقَالَ: «مَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا^٣ فِيهِ الْبُرْءُ، فَعَلَيْهِ^٤ الْكَفَّارَةُ إِذَا لَمْ تَفِ بِهِ؛ وَمَا حَلَفْتَ
عَلَيْهِ مِمَّا فِيهِ الْمَعْصِيَةُ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ إِذَا رَجَعْتَ عَنْهُ^٥؛ وَمَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ
مِمَّا لَيْسَ فِيهِ بَرٌّ وَلَا مَعْصِيَةٌ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»^٦.

١٤٧٣٣ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُثَّاءِ، عَنْ
أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

١. النوادر للأشعري، ص ٤٢، ح ٦٤، عن محمد بن أبي عمير وفضالة بن أيوب، عن جميل بن ذراج، عن زرارة بن أعين. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٢، ح ١١٣٠٨؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٥١، ح ٢٩٥٠٣.
٢. في «بح» وحاشية «جت»: «تلزّم». وفي الاستبصار: «تكون».
٣. في «بح»، «بف» والوافي: «كل».
٤. في «ن»: «بما».
٥. في «بف» والوافي: «والطاعة أن تفعله فلم تف به».
٦. في «م» والوسائل والاستبصار: «فعلبك». وفي «بف»: «ففيه».
٧. في النوادر: «ما حلفت عليه ممّا فيه البرّ، فعليه الكفّارة إذا لم تف به و».
٨. في «ل»، «ن» وحاشية «بح»، «جت»: «فيه».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩١، ح ١٠٧٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤٢، ح ١٤٤، معلقاً عن الحسين بن سعيد. النوادر للأشعري، ج ٤٦، ح ٧٨، عن حمزة بن حرمان. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٣، ح ١١٣١٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٥٠، ح ٢٩٥٠٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^١، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُقْسِمُ عَلَى الرَّجُلِ فِي الطَّعَامِ لِيَأْكُلَ، فَلَمْ يَطْعَمْ: هَلْ^٢ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كَفَّارَةٌ؟^٣ وَمَا الِیْمِینُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الْكَفَّارَةُ؟
فَقَالَ: «الْكُفَّارَةُ فِي الَّذِي يَخْلِفُ عَلَى الْمَتَاعِ أَنْ لَا يَبِيعَهُ وَلَا يَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فِيهِ^٤، فَيَكْفُرُ عَنْ يَمِينِهِ^٥، وَإِنْ^٦ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ وَالَّذِي^٧ عَلَيْهِ^٨، إِنِّتَانَهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ، فَلَيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ، إِنَّمَا^٩ ذَلِكَ مِنْ خُطُوءَاتِ الشَّيْطَانِ^{١٠}»^{١١}.

١. في «ع»، «ك»، «ل»، «م»، «ي»، «ب»، «ن»، «ج»، «د»، «و» وسائل - «عن أبي عبد الله عليه السلام». وفي «ن»: «عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام». وهذا مما يدل على وقوع السقط في السند بجواز النظر من «أبي عبد الله» في «عبد الرحمن بن أبي عبد الله» إلى «أبي عبد الله» في «أبي عبد الله عليه السلام». «كما تبيننا عليه في الكافي» ح ١٤٧١٦. فعليه ما ورد في التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٢، ح ١٠٧٩ من نقل الخبر عن محمد بن يعقوب بنفس السند «عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت... هو الظاهر.

٢. في التهذيب، ح ١٠٧٩ والاستبصار، ح ١٤٠: «فهل».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. والتهذيب، ح ١٠٧٩ والاستبصار، ح ١٤٠. وفي «بن» والمطبوع: «الكفارة». وفي الوافي: «شيء».

٤. في «ع»، «ن»، «و» وسائل، ح ٢٩٥٠ والتهذيب، ح ١٠٧٩ والاستبصار، ح ١٤٠: «فيه». وفي النوادر: «فيشتره».

٥. في «ع»: «فيكف». وفي «ن»: «فيكفر».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٢، ح ١٠٧٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤١، ح ١٤٠، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٤٣، ح ٦٦، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، من قوله: «ما اليمين التي تجب فيها الكفارة». وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٧، ح ١٠٥٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤٠، ح ١٣٨، بسندهما عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله. النوادر للأشعري، ص ٣٠، ح ٢٤، مرسلاً، وتام الرواية في الثلاثة الأخيرة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام يأكل معه فلم يأكل هل عليه في ذلك كفارة؟ قال: لا». وراجع: المحاسن، ص ٤٥٢، ح ٣٦٠. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٤، ح ١١٣١٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٥١، ح ٢٩٥٠٤؛ ص ٢٧٩، ح ٢٩٥٦٨.

٧. في «ن»: «فإن».

٨. في «م»، «ب»، «ن»، «و» وسائل والكافي، ح ١٤٧١٦ والتهذيب، ح ١٠٤٣؛ ح ١٠٧٩ والاستبصار، ح ١٤٠ والنوادر، ص ٣٦: «+ حلف».

٩. في التهذيب، ح ٢٨٩: «حلف».

١٠. في الوسائل، ح ٢٩٤٧٦ والكافي، ح ١٤٧١٦ والتهذيب، ح ١٠٦٥ والنوادر، ص ٣٦: «وإنما». وفي التهذيب، ح ١٠٤٣: «فإنما».

١١. في «ب»: «الشياطين». وفي المرأة: «يدل على وجوب العمل بالمناشدة كما هو المذهب».

١٢. الكافي، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب من حلف على يمين فرأى خيراً منها، ج ١٤٧١٦. وفي «هـ»

١٤٧٣٤ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بَرْزِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

٤٤٧/٧

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ وَالْيَمِينَ الْأَبْيَ هِيَ لِلَّهِ طَاعَةٌ؟ فَقَالَ: «مَا جَعَلَ لِلَّهِ^١ فِي طَاعَةٍ^٢، فَلْيَقْضِهِ؛ فَإِنْ^٣ جَعَلَ لِلَّهِ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْهُ^٤، فَلْيَكْفُرْ^٥ يَمِينَهُ؛ وَأَمَّا مَا كَانَتْ يَمِينُ^٦ فِي مَعْصِيَةٍ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»^٧.

١٤٧٣٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى جَمِيعاً^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ثُعْلَبَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ يَمِينٍ خَلَفَ عَلَيْهَا أَنْ لَا يَفْعَلَهَا^٩ مِمَّا^{١٠} لَهُ فِيهِ^{١١} مَنْفَعَةٌ^{١٢} فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ^{١٣}، وَإِنَّمَا الْكَفَّارَةُ فِي أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ:

• التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٤، ح ١٠٤٣؛ ص ٢٩٢، ح ١٠٧٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤١، ح ١٤٠، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٩، ح ١٠٦٥، بسنده عن أبيان. النوادر للأشعري، ص ٣٦، ح ٤٤، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٤، ح ١١٣١٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٠، ح ٢٩٤٧٦؛ و ص ٢٥١، ح ٢٩٥٠٤.

١. في الوسائل والنوادر: «عليه».

٢. في الوافي: «طاعته».

٣. في حاشية «بف» والوافي: «وإن».

٤. في الوسائل والنوادر: «لم يفعل».

٥. في الوسائل: «عن». وفي النوادر: «فيكفر عن».

٦. في «بف» والوافي: «يميناً».

٧. النوادر للأشعري، ص ٤٥، ح ٧٢، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٥، ح ١١٣١٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٤٧، ح ٢٩٤٩٥.

٨. في التهذيب والاستبصار: - «ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً».

٩. في «بف» والوافي: «أن لا يفعله».

١٠. في «بف»: «فما».

١١. في «ع»، «ك»، «م»، «بف»، «جت»، «جد»، والوافي: «فيها».

١٢. في الاستبصار: «منفعة فيه» بدل «فيه منفعة».

١٣. في «م»، «ن»، «جد»: «عليها».

وَاللّٰهُ لَا أَزْنِي ، وَاللّٰهُ لَا أَشْرَبَ الْخَمْرَ ، وَاللّٰهُ لَا أَسْرِقُ ^١ ، وَاللّٰهُ لَا أَخُونُ وَأُشْبَاهِ هَذَا ، وَلَا أَغْصِي ، ثُمَّ فَعَلَ ^٢ ، فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ ^٣ فِيهِ ^٤ .

٩ / ١٤٧٣٦ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ ^٥ ، عَنْ جَوَيْلٍ ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَمَّا يَكْفُرُ مِنَ الْإِيْمَانِ ؟

فَقَالَ : « مَا كَانَ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَهُ فَخَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ ، ثُمَّ فَعَلْتَهُ ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ ^٦ ؛ وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ وَاجِبًا أَنْ تَفْعَلَهُ ، فَخَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ ، ثُمَّ فَعَلْتَهُ ، فَعَلَيْكَ الْكَفَّارَةُ ^٧ . »

١٠ / ١٤٧٣٧ . أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ ^٨ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ ، وَحَدَّثَنَا مَنْ ذَكَرَهُ ^٩ ، عَنْ مَيْسَرَةَ ،

قَالَ :

١ . في التهذيب والاستبصار : - « الخمر والله لا أسرق » .

٢ . في «ع ، ك ، ل ، م ، ن ، بف ، جت ، جد » : - « الله » .

٣ . في «بف » : + « ذلك » .

٤ . في الاستبصار : « كفارة » .

٥ . في التهذيب والاستبصار : - « فيه » .

٦ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ٢٩١ ، ح ١٠٧٥ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٤١ ، ح ١٤٢ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١١ ،

ص ٥٥٥ ، ح ١١٣١٦ ؛ الوسائل ، ج ٢٣ ، ص ٢٤٨ ، ح ٢٩٤٩٧ .

٧ . السند معلق على سابقه . فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين .

٨ . في الوافي : + « إذا فعلته » .

٩ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ٢٩١ ، ح ١٠٧٤ ، بسنده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ؛ الاستبصار ، ج ٤ ، ص ٤٢ ،

ح ١٤٥ ، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر . الوافي ، ج ١١ ، ص ٥٥٢ ، ح ١١٣٠٨ ؛ الوسائل ، ج ٢٣ ،

ص ٢٥١ ، ذيل ح ٢٩٥٠٣ .

١٠ . هكذا في «ع ، ك ، ل ، ن ، بف ، بن ، جت ، وحاشية «م» . وفي «م ، جد» والمطبوع : «و حدَّثنا عَمَّنْ ذكره» .

هذا ، وما ورد في الوسائل من «ثعلبة وعَمَّنْ ذكره عن ميسرة جميعاً» قال أبو عبد الله عليه السلام : «موافق لما ورد في

أكثر النسخ إلا أن الشيخ الحرّ عليه السلام فهم التحويل في السند بعطف «من ذكره عن ميسرة» على «ثعلبة» عطف طريقتين

على طبقة واحدة ، فيكون الزاوي عن أبي عبد الله عليه السلام اثنين وهما ثعلبة وميسرة . وهذا أحد الاحتمالين

الموجودين في السند .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ^١ فِيهَا^٢ الْكَفَّارَةُ مَا كَانَ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَهُ، فَخَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ، فَفَعَلْتَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَكَ^٣ طَاعَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا كَانَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ، فَخَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ^٤، فَفَعَلْتَهُ^٥، فَعَلَيْكَ الْكَفَّارَةُ^٦»^٧.

١٣ - بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ

١٤٧٣٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ وَزُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَذْكُرُ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ»^٨
قَالَ: «إِذَا خَلَفَ الرَّجُلُ فَتَنَسَّى أَنْ يَسْتَنْتِي، فَلَيْسَتْنِي إِذَا ذَكَرَ»^٩.
١٤٧٣٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

١. فِي «بِف» جت: «لَا تَجِب». وَفِي «ك» ن: «يَجِب». وَفِي الْوَاقِي «لَا يَجِب».
٢. فِي «م» بَح، جَد: «فِيهِ».
٣. فِي «ع» ك، ل، م، بَف، بِن، جَد: «وَالْوَسَائِلُ: «فَعَالِكَ».
٤. فِي «ك»: «اللَّهُ». وَفِي «بِف» «فِيهِ».
٥. فِي «ن»: «أَنْ لَا تَفْعَل».
٦. فِي «بَح»: «فَفَعَلْتُ».
٧. فِي «ن»: «عَلَيْكَ الْكَفَّارَةُ». وَفِي «بِف»: «+» الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ الْوَشَاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَقْسِمُ عَنِ الرَّجُلِ فِي الطَّعَامِ هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا. وَهُوَ تَكَرُّارٌ مَوْضُوعٌ ح ٦ مِنْ هَذَا الْبَابِ.
٨. رَاجِع: الْكَافِي، كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ وَالْكَفَّارَاتِ، بَابُ وَجْهِ الْإِيمَانِ، ح ١٤٦٩٦ وَمَصَادِرُهُ. الْوَاقِي، ج ١١، ص ٥٥٦، ح ١١٣١٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٣، ص ٢٤٨، ح ٢٩٤٩٨.
٩. الْكَهْف (١٨): ٢٤.
١٠. التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ٢٨١، ح ١٠٢٧، مَعْلَقًا عَنِ الْكَلِينِيِّ. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ١٨، عَنْ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ؛ الْتَوَادُّرُ لِلْأَشْعَرِيِّ، ص ٥٦، ح ١٠٨، عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ. تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ١٩، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حَمْرَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِي، ج ١١، ص ٥٥٧، ح ١١٣٧٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٣، ص ٢٥٧، ح ٢٩٥١٣؛ الْبَحَارُ، ج ١٦، ص ٢٨٩، ح ١٤٨.

وَعَلَيْهِ بَنُو إِسْرَٰهِيْمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْأَخْوَلِ^١، عَنْ ٤٤٨/٧
سَلَامِ بْنِ الْمُثَنَّبِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَقَدْ عٰهَدْنٰ اِلٰى اٰدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسٰى وَلَمْ نَجِدْ لَهُ
عِزْمًا»^٢ قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمَّا قَالَ لِآدَمَ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، قَالَ^٣ لَهُ: يَا آدَمَ،
لَا تَقْرُبْ هَذِهِ الشَّجَرَةَ، قَالَ: «وَأَرَاهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ^٤ آدَمَ لِرَبِّهِ: كَيْفَ أَقْرَبُهَا وَقَدْ نَهَيْتَنِي
عَنْهَا أَنَا وَزَوْجَتِي؟».

قَالَ^٥: «فَقَالَ لَهُمَا: لَا تَقْرَبَاهَا^٦ يَغْنِي لَا تَأْكُلَا مِنْهَا، فَقَالَ آدَمُ وَزَوْجَتُهُ: نَعَمْ يَا رَبَّنَا
لَا نَقْرُبُهَا، وَلَا نَأْكُلُ مِنْهَا، وَلَمْ يَسْتَسْتَيْبَا فِي قَوْلِهِمَا: نَعَمْ، فَوَكَّلَهُمَا اللَّهُ فِي ذَلِكَ إِلَى
أَنْفُسِهِمَا، وَإِلَى ذِكْرِهِمَا».

قَالَ: «وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِنَبِيِّهِ عليه السلام فِي الْكِتَابِ: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِتٰى فَاعِلٌ ذَلِكَ
غَدًا^٧ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»^٨ أَنْ لَا أَفْعَلَهُ، فَتَسْبِقُ^٩ مَشِيئَةُ اللَّهِ فِي^{١٠} أَنْ لَا أَفْعَلَهُ، فَلَا أَقْدِرُ^{١١}
عَلَى أَنْ^{١٢} أَفْعَلَهُ».

قَالَ: «فَلِذَلِكَ^{١٣} قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ»^{١٤} أَيِ^{١٥} اسْتَنْتِ مَشِيئَةَ

١. في المطبوع: «أبي جعفر الأحوال»، وهو سهو. وأبو جعفر هذا، هو محمد بن علي بن النعمان الأخول
الملقب عندنا: مؤمن الطاق، وعند المخالفين: شيطان الطاق. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٥، الرقم ٨٨٦؛
الفهرست للطوسي، ص ٣٨٨، الرقم ٥٩٥.

٢. طه (٢٠): ١١٥.

٣. في «ك، ل، م» والوافي: «فقال».

٥. في البحار: «لقد».

٧. في «بن»: «لا تقربا».

٩. في «ع»: «فسبق».

١١. في «بف» والوافي: «ولا أقدر».

١٣. في «بف» والوافي: «ولذلك».

١٥. في «ع»: «أن».

٤. في «بن» والوسائل: «قال».

٦. في «بف» والوافي: «قال».

٨. الكهف (١٨): ٢٣ - ٢٤.

١٠. في «ع»: «وفي».

١٢. في «ع، ك، م، ن، ب، ح، بن، جده» والوسائل: «ولا».

١٤. الكهف (١٨): ٢٤.

اللَّهِ فِي فِعْلِكَ^١.

١٤٧٤٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذْ كُنَّا نَسِيحٌ﴾ قَالَ: «ذَلِكَ فِي
الْيَمِينِ إِذَا قُلْتَ: وَاللَّهِ^٢ لَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، فَإِذَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ لَمْ تَسْتَشِرْ، فَقُلْ: إِنْ شَاءَ
اللَّهُ^٣».

١٤٧٤١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حُسَيْنِ الْقَلَابِيسِيِّ، أَوْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لِلْعَبْدِ أَنْ يَسْتَشِيرَ فِي الْيَمِينِ^٤، فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَرْبَعِينَ
يَوْماً إِذَا نَسِيَ^٥».

١٤٧٤٢ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

١. النوادر للأشعري، ص ٥٥، ح ١٠٧، عن أبي جعفر الأحول. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ١٧، عن سلام
بن المستنير. الوافي، ج ١١، ص ٥٧٩، ح ١١٣٨٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٥٣، ح ٢٩٥٠٦؛ البحار، ج ١٦،
ص ٢٨٩، ح ١٤٩.

٢. في «ن»: «ولا والله».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨١، ح ١٠٢٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٥٧٧، ح ١١٣٧٥؛ الوسائل، ج ٢٣،
ص ٢٥٦، ح ٢٩٥١٢.

٤. في «جد»: «في يمين». وفي الفقيه والتهذيب، ح ١٠٢٨ والنوادر للأشعري، ح ١٠٥: «وفي اليمين».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨١، ح ١٠٢٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد؛ وفيه، ص ٢٨١، ح ١٠٢٩، معلقاً عن
الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٢،
صدر ح ٤٢٨٤، معلقاً عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ النوادر للأشعري،
ص ٥٥، صدر ح ١٠٥، عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٥٥،
ح ١٠٦، عن حسين القلانسي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٥٧٨، ح ١١٣٧٨؛ الوسائل، ج ٢٣،
ص ٢٥٧، ح ٢٩٥١٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَنْ اسْتَثْنَى فِي يَمِينٍ^١ فَلَا جُنْثَ^٢ وَلَا كُفَّارَةَ^٣».

١٤٧٤٣ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْيَمِينِ مَتَى مَا ذَكَرَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: «وَإِذْ كُذِّبَتْ إِذَا نَسِيتَ»^٤.

١٤٧٤٤ / ٧. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ بِإِسْنَادِهِ^٥، عَنْ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ حَلَفَ بَرّاً فَلَيْسَتْ بَرّاً وَمَنْ حَلَفَ عِلَاقَةً فَلَيْسَتْ بَرّاً عِلَاقَةً»^٦.

١٤٧٤٥ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِذْ كُذِّبَتْ إِذَا نَسِيتَ»؟
فَقَالَ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، وَنَسِيتَ أَنْ تَسْتَثْنِي، فَاسْتَثْنِ إِذَا ذَكَرْتَ»^٧.

١. في «بن» والوسائل: «في اليمين».

٢. في «بف»: «فلا حرج عليه» بدل «فلا حنث». وفي التهذيب: «+ عليه».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٢، ح ١٠٣١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٥٧٩، ح ١١٣٨٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٥٦، ح ٢٩٥١٠.

٤. في المرأة: «يمكن حمله على أنه إنما يقيد على الأربعين في العمل باستحباب الاستثناء، لا في أصل اليمين».

٥. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٣٢٥، ح ٢٣، عن القَدَّاحِ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، الوافي، ج ١١، ص ٥٧٩، ح ١١٣٨١؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٥٧، ح ٢٩٥١٥.

٦. المراد من «بإسناده» هو النوفلي المتوسط بين إبراهيم بن هاشم والد علي وبين السكوني في أسناد كثيرة جداً، كما فهمه الشيخ الطوسي في التهذيب والشيخ الحر في الوسائل.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٨٢، ح ١٠٣٢، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧١، ح ٤٣٠١، مراسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. الوافي، ج ١١، ص ٥٧٩، ح ١١٣٨٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٥٤، ح ٢٩٥٠٧.

٨. الوافي، ج ١١، ص ٥٧٨، ح ١١٣٧٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٥٨، ح ٢٩٥١٦.

١٤ - بَابُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلِفَ الْإِنْسَانُ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

١٤٧٤٦ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»^٤، «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى»^٥ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

فَقَالَ: «إِنَّ^٦ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَقْسِمَ مِنْ خَلْقِهِ بِمَا شَاءَ^٧، وَلَيْسَ لَخَلْقِهِ أَنْ يَقْسِمُوا إِلَّا بِهِ»^٨.

١٤٧٤٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «لَا أَرَى أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ^{١٠} إِلَّا بِاللَّهِ، فَأَمَّا قَوْلُ

١ . في «بن»: - «الإنسان».

٢ . في الوسائل، ج ٢٢ والتهذيب: + «عن الحلبي». لكنّه لم يرد في بعض النسخ المعتبرة للتهذيب، وهو الظاهر؛ فقد روى [محمّد] بن أبي عمير عن حمّاد [بن عثمان] عن محمّد بن مسلم في عُدِّدٍ من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٨٩ و ص ٤١٨.

٣ . الليل (٩٢): ١.

٤ . النجم (٥٣): ١.

٥ . في «ع»: - «إِنَّ».

٦ . في «ك، ن»: «الله».

٧ . في الوسائل، ج ٢٢ والفقهاء والتهذيب: «بِشَاء».

٨ . التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٩، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٥١، ح ٩٤، عن محمّد بن مسلم. الفقهاء، ج ٣، ص ٣٧٦، ح ٤٣٢٣، بسند آخر عن أبي جعفر الثاني^{١١}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٧١، ح ١١٣٦٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٤٣، ح ٢٨٧٤٦؛ وج ٢٣، ص ٢٥٩، ح ٢٩٥٢١؛ وج ٢٧، ص ٣٠٣، ح ٣٣٨٠١.

٩ . في الوسائل: «ولا أرى للرجل أن يحلف».

١٠ . في «بف»: - «بن إبراهيم».

الرَّجُلِ: «لَا بَلَّ شَانِيكَ»^١، فَإِنَّهُ مِنْ^٢ قَوْلِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَوْ حَلَفَ الرَّجُلُ^٣ بِهَذَا وَأَشْبَاهِهِ لَسُرَّكَ الْخَلْفُ بِاللَّهِ؛ فَأَمَّا قَوْلُ الرَّجُلِ: يَا هَيَاةَ وَيَا هَنَاءَ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ

١. هكذا في معظم النسخ. وفي حاشية «م» بن: «لَا أَب لشانك». وفي المطبوع الوسائل. «لأب لشانك». وفي مرآة المعقول، ج ٢٤، ص ٣٣٠: «قوله لا بل لشانك، قال الجوهرى: قولهم: لا أب لشانك ولا أبأ لشانك، أي لمبغضك، قال ابن السكيت: وهي كناية عن قولهم: لا أبالك. انتهى. والمراد أنه أسند عدم الأب إلى مبغضه، والمراد نسبته إليه رعاية للأدب، فالمراد في الخبر الحلف على هذا كأنه يقول: لا أب لشانك إن لم يكن كذا، أي لا أب لك فصار بكثرة الاستعمال هكذا.

ويحتمل أن يكون لا نغياً لما ذكره المخاطب، ويكون حرف القسم في شانك مقدراً، فيكون القسم بعرفي رأسه الملزومين لحياته كما في قولهم: لعمرك، أو المراد بل أنا شانك ومبغضك إن لم يكن كذا» وراجع: الصحاح، ج ١، ص ٥٧ (شأن).

وفي روضة المتقين، ج ٨، ص ٢٦: «وَأَمَّا قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا بِلَّ شَانِكَ، فَإِنَّهُ كَانَ أَصْلُهُ لَا أَب لشانك، أي لمبغضك، أي لم يكن أو لا يكون لمبغضك أب، وإذا لم يكن له أب فلا وجود له في الخارج، كما يقول العرب في الذم والدعاء عليه: لَا أَب لكَ، أو لَا أَخَالَكَ.

٢. في الوسائل: - «من».

٣. في «بف» والفيقه والتهذيب، والنوادر، ص ٥٠: «الناس».

٤. في «دل، جد»: «يا هناء» بدون الواو. وفي الوسائل والفيقه والتهذيب: «يا هناء يا هناء».

وفي المرأة: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «يَاهَنَاء» أَي يَا فَلَان فَلَمَّا كَانُوا يَكْتَرُونَ ذِكْرَهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ كَانَ مِظَنَّةً أَنْ يَكُونَ قِسْماً، فَدَفَعَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَعْنَى بِهِ الْحَلْفَ، بَلْ هُوَ نَائِبٌ مَنَابِ الْأَسْمِ فِي الدَّاءِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ مَا إِذَا نَوَى بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وقال ابن الأثير: «وفي حديث الإفك «قلت لها: يا هناء» أي يا هذه، وتفتح النون وتسكن، وتضم الهاء الآخرة وتسكن. وفي التثنية: هتات، وفي الجمع: هنوات وهنات، وفي المذكر هَنَّ وَهَنَات وَهَنُونَ، ولك أن تلحقها الهاء لبيان الحركة، فتقول: يا هنة، وأن تشيع الحركة فتصير أَلِفًا فتقول: يا هناء، ولك ضم الهاء فتقول: يا هناء أقبل. قال الجوهرى: هذه اللفظة تختص بالداء. وقيل: معنى يا هناء: يا تَلْهَاء، كأنها تُسَبِّت إلى قَلَّةِ المعرفة بمكاند الناس وشروهم. النهاية، ج ٥، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ (هنو). وانظر: الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٢٧ (هنو).

وقال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قوله: «لَا بِلَّ شَانِكَ» مخفَّف قولهم: لَا أَب لشانك، أي لمبغض كلمة كانوا ينطقون بها في ضمن كلامهم مردداً كما هو عادة كل أحد من تردد شيء ضمن كلامه مثل يغفر الله لك، ومن فوائده قد ينسى المتكلم ما يريد أن يقول فيردد هذه الكلمة حتى يتذكر ما كان قد نسيه، وليس هذا وأمثاله حلفاً ويميناً إلا أنه قد يمكن جعل «لَا بِلَّ شَانِكَ» قسماً يظهر ما يقال في زماننا: ليمت أبي إن حسنت

يَطْلُبُ^١ الْإِسْمَ، وَلَا أَرَى بِهِ بَأْسًا؛ وَأَمَّا^٢ قَوْلُهُ: لَعَنَ اللَّهُ^٣، وَقَوْلُهُ: لَا هَاهُ^٤، فَإِنَّمَا^٥ ذَلِكَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٦.

٤٥٠ / ٧ ١٤٧٤٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا أَرَى لِلرَّجُلِ أَنْ يَخْلِفَ إِلَّا بِاللَّهِ».

وَقَالَ: «قَوْلُ الرَّجُلِ حِينَ يَقُولُ: «لَا بَلَّ شَانِيكَ» فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَوْ خَلَفَ النَّاسُ بِهَذَا وَشَبَّهَهُ^٧ تَرِكَ^٨ أَنْ يَخْلَفَ بِاللَّهِ»^٩.

١٤٧٤٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ»^{١٠} قَالَ: «كَانَ

«قلت ذاك، أو هلك ابني، وأما في أكثر الأمر فليس قسماً بالبتة. وقول لطلب الاسم، أي لطلب شيء نسيه فيقول: يا هناه ويا هيهاه حتى يتذكره».

١. في الفقيه والتهذيب والنوادر، ص ٥٠: «طلب».

٢. في «بف»: «فأما».

٣. في «ع، ك، ل، ن، بف، بن، جت، جد»: «والله».

٤. في «بن»: «- وقوله».

٥. في حاشية «م» والتهذيب: «لاها الله». وفي الفقيه: «وأيام الله» بدل «وقوله: لاهاه». وفي النوادر، ص ٥٠: «ولا هلاه إذا». وفي الوافي: «ولاهاه: كأنما مشتقة من الإله، ولذا جعلها حلفاً بالله».

٦. في «جت»: «فأما».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٨ ح ١٠١٠، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٣ ح ٤٢٨٨، معلقاً عن حماد. النوادر للأشعري، ص ٥٠ ح ٨٩، عن زرارة، عن أبي جعفر أو عن أبي عبد الله عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٢٩٢ ح ١١٥١، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. النوادر للأشعري، ص ١٧٠، ذيل ح ٤٤٧، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٦ ح ١٦٦٨٠:

الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٠ ح ٢٩٥٢٢. ٨. في التهذيب: «فلو».

٩. في «م، جد»: «أو شبهه».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٨ ح ١٠١١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٧ ح ١٦٦٨١: الوسائل،

ج ٢٣، ص ٢٦١ ح ٢٩٥٢٣. ١٢. الواقعة (٥٦): ٧٥.

أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَخْلِفُونَ بِهَا. فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» قَالَ^١: «عَظُمَ أَمْرٌ مَنِ يَخْلِفُ بِهَا».

قَالَ: «وَكَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ يُعَظَّمُونَ الْمُحَرَّمَ، وَلَا يُقْسِمُونَ بِهِ، وَلَا بِشَهْرِ^٢ رَجَبٍ، وَلَا يَغْرِضُونَ فِيهِمَا^٣ لِمَنْ كَانَ فِيهِمَا ذَاهِبًا أَوْ جَائِيًا وَإِنْ كَانَ قَدْ قَتَلَ أَبَاهُ، وَلَا لِشَيْءٍ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ ذَابَّةً أَوْ شاةً أَوْ بَعِيرًا أَوْ غَيْرَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِنَبِيِّهِ ﷺ: «لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ جِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ»^٤.

قَالَ: «فَبَلَغَ مِنْ جَهْلِهِمْ أَنَّهُمْ اسْتَحَلُّوا قَتْلَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَظَّمُوا أَيَّامَ الشَّهْرِ حَيْثُ يُقْسِمُونَ بِهِ فَيَقُونَ»^٥.

١٤٧٥٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغُضٍ أَصْحَابِنَا^٦، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ»؟

قَالَ: «أَعْظَمُ^٧ إِنْهُمْ مَنْ يَخْلِفُ بِهَا».

قَالَ: «وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُعَظَّمُونَ الْحَرَّمَ، وَلَا يُقْسِمُونَ^٨ بِهِ وَيَسْتَحِلُّونَ^٩»

١. في «بف» والوافي: «فقال».

٢. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد»: «شهر». وما ورد في المتن مطابق لـ «بف» والوافي والوسائل، وهو الظاهر.

٣. في «ع، ك، بح»: «فيها».

٤. في «ع»: «فيها».

٥. في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، جت»: «وغير».

٦. البلد (٩٠): ١ و ٢.

٧. الوافي، ج ١١، ص ٦٠١، ح ١١٤٣٨، الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٤، ح ٢٩٥٣٤.

٨. في «ع، م، بح، بف، جد»: «وحاشية «بن»: «وأصحابه».

٩. في النودار: «عظم».

١٠. في «ل، ن، جت»: «+ ولا».

١١. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، جت، جد» والوافي والوسائل والنودار. وفي «بن»: «ويستحلون». وفي المطبوع: «يستحلون» بدون الواو.

حُزْمَةُ اللَّهِ فِيهِ، وَلَا يَغْرِضُونَ لِمَنْ كَانَ فِيهِ، وَلَا يُخْرِجُونَ مِنْهُ دَابَّةً^١، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ جُلُّ هَذَا الْبَلَدِ وَالِدٌ وَمَا وَلَدٌ»^٢.

قَالَ: «يُعْظَمُونَ الْبَلَدَ أَنْ يَخْلِفُوا^٣ بِهِ، وَيَسْتَجِلُّونَ فِيهِ حُزْمَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^٤.

١٥- بَابُ اسْتِخْلَافِ أَهْلِ الْكِتَابِ

١/١٤٧٥١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ الْمِلَلِ^٥ يَسْتَخْلِفُونَ؟ ٤٥١/٧

فَقَالَ^٦: «لَا تُخْلِفُوهُمْ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٧.

٢/١٤٧٥٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ: هَلْ يَصْلُحُ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْلِفَ أَحَدًا مِنَ الْيَهُودِ

وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ بِأَلْهَتِهِمْ؟

قَالَ: «لَا يَصْلُحُ لِأَحَدٍ^٨ أَنْ يُخْلِفَ أَحَدًا^٩ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^{١٠}.

١. في «بح»: «دابة منه». ٢. البلد (٩٠): ١-٣.

٣. في «ك، ل، ن»: «ويستخلفون». وفي «ع»: «ويستحلوا». وفي «بن»: «وتستحلوا»، كلها بدل «أن يخلفوا».

٤. النوادر للأشعري، ص ١٧٠، ضمن ح ٤٤، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. الوافي، ج ١١،

ص ٦٠١، ح ١١٤٣٩؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٥، ح ٢٩٥٣٥.

٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «كيف». ٦. في «ن، بح» والاستبصار: «قال».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٩، ح ١٠١٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤٠، ح ١٣٤، بسندهما عن ابن أبي عمير. النوادر

للأشعري، ص ٥٤، ح ١٠٤، عن حماد. وفيه، ص ٥١، ح ٩١ وفيه هكذا: «وعنه، عن الحلبي، عن أبي عبد

الله ﷺ... مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٨، ح ١٦٦٨٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٦، ح ٢٩٥٣٨.

٨. في «م» والنوادر للأشعري، ص ٥٣: «لأحد». ٩. في «بن»: «أحد».

١٠. في المرأة: «ولعله في اليهود المراد به عزيز، كما قال بعضهم إنه ابن الله».

١١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٩، ح ١٠١٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٩، ح ١٣٣، بسندهما عن عثمان بن عيسى،

١٤٧٥٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام اسْتَخْلَفَ يَهُودِيًّا بِالتَّوْرَةِ الَّتِي أَنْزَلَتْ

عَلَى مُوسَى عليه السلام»^٢.

١٤٧٥٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

النُّصْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يُخْلَفُ^٣ الْيَهُودِيُّ وَلَا النَّصْرَانِيُّ وَلَا الْمَجُوسِيُّ بِغَيْرِ

اللَّهِ؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «فَاخُكُمُ^٤ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»^٥.

عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. النوادر للأشعري، ص ٥٣، ح ١٠١، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وفيه، ص ١٧٢، ذيل ٤٥١، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٧، ح ١٦٦٨٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٧، ح ٢٩٥٤٠.

١. قال الشيخ الطوسي - بعد نقله هذا الخبر ونظيراً له -: «الوجه في هذين الخبرين أَنَّ الإمام يجوز له أَنْ يحلف أهل الكتاب بكتابتهم إذا علم أَنَّ ذلك أَرَدَ لهم، وإنَّما لا يجوز لنا أَنْ نحلف أحداً من أهل الكتاب ولا غيرهم إِلَّا بالله، ولا تنافي بين الأخبار». تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٧٩.

وقال الشهيد الثاني: «مقتضى النصوص عدم جواز الإحلاف إِلَّا بالله، سواء كان الحالف مسلماً أو كافراً، وسواء كان حلفه بغيره أَرَدَ أم لا. وفي بعضها تصريح بالنهي عن إحلافه بغير الله... لكن استثنى المصنف وقبله الشيخ في النهاية وجماعة إذا رأى الحاكم تحليف الكافر بما يقتضيه دينه أَرَدَ من إحلافه، فيجوز تحليفه بذلك، والمستند رواية السكوني... ولا يخلو من إشكال». المسالك، ج ١٣، ص ٤٧٣ - ٤٧٤.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٩، ح ١٠١٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤٠، ح ١٣٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٩، ح ١٦٦٨٦؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٦، ح ٢٩٥٣٩.

٣. في ذلك، النوادر للأشعري: «لا تحلف».

٤. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «وَأَنْ أَحْكَمَ». وهو الآية ٤٩ من سورة المائدة.

٥. المائدة (٥): ٤٨.

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٨، ح ١٠١٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٩، ح ١٣١، معلقاً عن الحسين بن سعيد. النوادر للأشعري، ص ٥٣، ح ٩٩، عن النضر بن سويد. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٥، ح ١٣١، عن سليمان بن خالد. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٥٨، ح ١٦٦٨٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٥، ح ٢٩٥٣٦.

٥١٤٧٥٥. عَنْهُ^١، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَخْلَفُ^٢ بِغَيْرِ اللَّهِ». وَقَالَ: «الْيَهُودِيُّ وَالنَّضْرَانِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ لَا تَخْلِفُوهُمْ^٣، إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٤».

١٦- بَابُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

١٤٧٥٦ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛ وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ^٦، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ^٧: «يُطْعِمُ^٨ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ^٩ مَدًّا مِنْ حِنْطَةٍ، أَوْ مَدًّا^{١٠} مِنْ دَقِيقٍ وَحَفْنَةً^{١١}، أَوْ كِسْوَتَهُمْ لِكُلِّ إِنْسَانٍ ثَوْبَانِ^{١٢}، أَوْ عِثْقَ رَقَبَةٍ وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِالْجَيَارِ أَيُّ الثَّلَاثَةِ^{١٣} صَنَعَ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَاحِدَةٍ^{١٤} مِنْ الثَّلَاثَةِ^{١٥}،

١. الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد المذكور في السند السابق.

٢. في «ل»، ن، بن، جت، وحاشية «يع»: «قاسم» بدل «القاسم».

٣. في «ن»، يع، بف، جت، والنوادر للأشعري: «لا تحلف».

٤. في «ع»: «لا يحلفوهم».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٨، ح ١٠١٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٩، ح ١٣٢، وفيهما أيضاً هكذا: «عنه، عن النضر بن سويد». النوادر للأشعري، ص ٥٣، ح ١٠٠، عن جرّاح المدائني «الوافي»، ج ١٦، ص ١٥٩، ح ١٦٦٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٦٦، ح ٢٩٥٣٧.

٦. هكذا في «ع»، ك، ل، م، ن، يع، بف، بن، جد، والتهذيب والاستبصار والوسائل. وفي «جت» والمطبوع:

«صفوان بن يحيى».

٧. في «يع»، بف، وحاشية «جت»: «+ قال».

٨. في «بن»: «+ عند».

٩. في تفسير العياشي: «+ مدين».

١٠. في تفسير العياشي: «ومد».

١١. الواو فيه بمعنى مع. والحفنة: ملء الكف ويفتح، والجمع كصرد. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦٥ (حفرن).

١٢. في «ن»: «ثوبين».

١٣. في «بف»: «ذلك». وفي الوسائل: «أي ذلك شاء» بدل «أي الثلاثة». وفي تفسير العياشي: «+ شاء».

١٤. الوافي والتهذيب والاستبصار: «واحد».

١٥. في «بن، جت» والوسائل والعياشي: «الثلاث».

فَالصَّيَامَ عَلَيْهِ^١ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ^٢.

١٤٧٥٧ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ^٣ :

عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فِي قَوْلِهِ^٤ عَزَّ وَجَلَّ : «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ

فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^٥ : مَا حَدَّثَ مَنْ لَمْ يَجِدْ؟ وَإِنَّ^٦ الرَّجُلَ يَسْأَلُ^٧ فِي كَفِّهِ وَهُوَ يَجِدُ؟

فَقَالَ : «إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فَضْلٌ^٨ عَنْ قُوتِ عِيَالِهِ ، فَهُوَ^٩ مِمَّنْ لَا يَجِدُ^{١٠} .»^{١١}

١٤٧٥٨ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حُمْزَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ؟

فَقَالَ : «عَتَقَ رَقَبَةً ، أَوْ كَسُوَّةً - وَالْكَسُوَّةُ ثَوْبَانِ - أَوْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ، أَوْ

ذَلِكَ فَعَلَ أَجْزَأَ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَتَوَالِيَاتٍ ، وَإِطْعَامَ^{١٢} عَشْرَةَ

١ . في «ك، ن» والاستبصار :- «عليه» . وفي تفسير العياشي : «واجب صيام» .

٢ . التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٥، ح ١٠٩١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥١، ح ١٧٤، معلقاً عن الكليني . تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٧٤، عن الحلبي . و راجع : مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٦ . الوافي، ج ١١، ص ٥٨٣، ح ١١٣٨٧ : الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٧٥، ح ٢٨٨١٨ .

٣ . ورد الخبر في النوادر المنسوب إلى الأشعري، ص ٥٧، ح ١١١، عن صفوان بن يحيى وإسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام . والمتكرر في كثير من الأسناد جداً رواية صفوان [بن يحيى] عن إسحاق بن عمار . راجع : معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٣٩٦-٣٩٨ و ص ٤٣٤-٤٣٦ .

٤ . هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والنوادر . وفي «ن» والمطبوع : «قول الله» بدل «قوله» .

٥ . البقرة (٢) : ١٩٦؛ المائدة (٥) : ٨٩ .

٦ . في «بف» والوافي والتهذيب : «فإن» .

٧ . في «م، بح، ن» والوسائل : «ليسأل» .

٨ . في تفسير العياشي : «يوومه» .

٩ . في التهذيب : «هو» .

١٠ . في «ك، بح» وحاشية «ج» : «لم يجد» .

١١ . التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٦، ح ١٠٩٦، معلقاً عن الكليني . النوادر للأشعري، ص ٥٧، ح ١١١، عن صفوان بن يحيى وإسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم عليه السلام . تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٧٧، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام . مع زيادة في آخره . الوافي، ج ١١، ص ٥٨٨، ح ١١٤٠٤ : الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٧٩، ح ٢٨٨٣٤ .

١٢ . في النوادر للأشعري وأو طعام .

مَسَاكِينَ مَدًّا مَدًّا^١.

١٤٧٥٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ^٢ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ :

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٣ : « قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِنَبِيِّهِ ﷺ : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ »^٤ ، فَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجْلَةً أَيْمَانَكُمْ^٥ ، فَجَعَلَهَا يَمِينًا ، وَكَفَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قُلْتُ : بِمَا كَفَّرَ ؟

قَالَ : « أَطْعَمَ عَشْرَةَ^٦ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَدًّا^٧ .

قُلْنَا^٨ : فَمَنْ وَجَدَ^٩ الْكِسْوةَ ؟

قَالَ : « ثَوْبٌ يُؤَارِي بِهِ^{١٠} عَوْرَتَهُ^{١١} »^{١٢} .

١ . التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٥، ح ١٠٩٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥١، ح ١٧٥، معلقاً عن الحسين بن سعيد. النوادر للأشعري، ص ٥٨، ح ١١٤، عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي عبد الله ﷺ. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٩، ح ١٧٩، عن علي بن أبي حمزة. وفيه، ص ٣٣٨، ح ١٧٨، عن أبي خالد القمط، عن أبي عبد الله ﷺ. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٣، ح ١١٣٨٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٧٥، ح ٢٨٨١٩.

٢ . في الوسائل: «ابن أبي عمير» بدل «ابن أبي نجران».

هذا، وقد روى عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد كتاب محمد بن قيس، وتكرر هذا الارتباط في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٣، الرقم ٨٨١؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٨٦، الرقم ٥٩٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٧٦-٤٧٩.

٣ . التحريم (٦٦): ١. وفي الاستبصار والنوادر: «تبغى مرضات أزواجك، والله غفور رحيم».

٤ . التحريم (٦٦): ٢.

٥ . في الاستبصار: «فهم».

٦ . في «بح»: «+» و«ثم».

٧ . في التهذيب: «عشر».

٨ . في «ك، م، ن، بح، جت، جد»، والوافي: «مدًّا».

٩ . في التهذيب والنوادر: «قلت».

١٠ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والاستبصار. وفي المطبوع: «فما حد».

١١ . في الوسائل، ح ٢٨٨٤٩، والتهذيب والاستبصار والنوادر: «به».

١٢ . قال الشيخ الطوسي: «بعد نقله هذا الخبر وأمثاله -: «فهذه الأخبار التي ذكرناها أخيراً في أن الكسوة ثوب واحد

١٤٧٦٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ ، عَنْ أَبِي

جَمِيلَةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ « فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ عِثْقُ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ، وَالْوَسْطُ الْخَلُّ وَالزَّيْتُ ، وَأَرْقَعَةُ الْخُبْزِ وَاللَّحْمُ ^٢ ، وَالصَّدَقَةُ مِثْلُ مِثْلٍ ^٣ مِنْ جَنْطَةٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ ، وَالْكِسْوَةُ ثَوْبَانِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَيْهِ الصِّيَامُ ؛ يَقُولُ : اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » ^٤ . » ^٥ .

« لا تنا في بينها وبين الأخبار الأولى ، لأن الكسوة تترتب ، فمن قدر على أن يكسو ثوبين كان عليه ذلك ، ومن لم يقدر إلا على ثوب واحد لم يلزمه أكثر من ذلك . » تهذيب الأحكام ، ج ٨ ، ص ٢٩٦ ، ذيل الحديث ١٠٩٥ .
وفي رواية العقول ، ج ٢٤ ، ص ٣٣٧ - بعد نقله عبارة الشيخ - : « وقيل : يمكن حمل الثوبين على ما إذا لم يوار أحدهما عورته ، والواحد على ما إذا واراها ، أو الواحد على الدست الواحد أو الثوبين على الاستحباب .
١٣ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ٢٩٥ ، ح ١٠٩٣ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٥١ ، ح ١٧٦ ، معلقاً عن الكليني . النوادر للأشعري ، ص ٥٩ ، ح ١١٥ ، عن محمد بن قيس . الوافي ، ج ١١ ، ص ٥٨٥ ، ح ١١٣٩٣ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ٣٨٠ ، ح ٢٨٨٣٥ ؛ وفيه ، ص ٣٨٤ ، ح ٢٨٨٤٩ ، ملخصاً ؛ وفيه ، ج ٢٣ ، ص ٢٧٢ ، ح ٢٩٥٥٨ ، إلى قوله : « لِكُلِّ مَسْكِينٍ مِثْلُ مِثْلٍ » .
١ . في « ع » والتهذيب : « وإطعام » .

٢ . في الاستبصار : « اللحم والخبز » بدل « الخبز واللحم » .

٣ . في « بن » والوسائل - : « مِثْلُ » .
٤ . في « جد » والاستبصار : « لقول » . وفي « ع » : « يقول » .

٥ . البقرة (٢) : ١٩٦ ؛ المائدة (٥) : ٨٩ .

وقال الشهيد : « إطعام عشرة مساكين في كفارة اليمين مما يسمى طعاماً ، كالحنطة والشعير ودقيقهما وخبزهما . وقيل : يجب في كفارة اليمين أن يطعم من أوسط ما يطعم أهله للآية ، وحمل على الأفضل ، ويجزي التمر والزبيب ، ويستحب الأدم مع الطعام وأعلاه اللحم وأوسطه الزيت والخل ، وأدناه الماء ، وظاهر المفيد وسلاخ وجوب الأدم . والواجب مِثْلُ مِثْلٍ مسكين ؛ لصحيفة ابن سنان ، وفي الخلاف : يجب مدان في جميع الكفارات ، معولاً على إجماعنا ، وكذا في الميسوط والنهاية . واجتزأ بالمد مع العجز . وقال ابن الجنيدي : يزيد على المد مؤونة طحنه وخبزه وأدمه . والمفيد وجماعة : إما مد أو شعبة في يوم ، وصرح ابن الجنيدي بالغداء والعشاء ، وأطلق جماعة أن الواجب الإشباع مرة لصحيفة أبي بصير ، فعلى هذا يجزي الإشباع وإن قصر من المد . الدروس ، ج ٢ ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

٦ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ٢٩٦ ، ح ١٠٩٧ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٥٢ ، ح ١٧٩ ، معلقاً عن الكليني . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٣٣٨ ، ح ١٧٣ ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، مع زيادة في آخره . الفقيه ، ج ٣ ، ص ٣٦٧ ، ذيل

١٤٧٦١ / ٦. عَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ وَالْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عُمَرَ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَمَّنْ وَجَبَتْ^٢ عَلَيْهِ الْكِسْوَةُ^٣ فِي كَفَّارَةِ الْبَيْعِينَ؟
قَالَ^٤: «تَوْبٌ هُوَ يُوَارِي بِهِ^٥ عَوْرَتَهُ^٦».

١٤٧٦٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلَبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ»^٩ قَالَ:
«هُوَ كَمَا يَكُونُ»^{١٠}، إِنَّهُ^{١١} يَكُونُ فِي الْبَيْتِ مَنْ يَأْكُلُ^{١٢} أَكْثَرَ مِنَ الْمُدِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْكُلُ
أَقْلَ مِنَ الْمُدِّ، فَبَيْنَ ذَلِكَ^{١٣}، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ لَهُمْ أَدْمًا^{١٤} وَالْأُدْمَ^{١٥} أَذْنَاهُ الْمِلْحَ^{١٦}،

٤٢٩٨ ح، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٤، ح ١١٣٩٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٨٠، ح ٢٨٨٣٦، إلى قوله: «والكسوة ثوبان».

١. في التهذيب والاستبصار: «معمر بن عثمان»، وهو سهو ظاهر؛ فقد روى ثعلبة [بن ميمون] عن معمر بن عمر [بن عطاء]، في الكافي، ج ٢٥٦٣ و ٥٤٢٥ و ١٤٧٠٥ ومعاني الأخبار، ص ١٤٦، ح ١. ومعمر بن عمر بن عطاء هو المذكور في رجال البرقي، ص ١١. ٢. في «بف» والوسائل والاستبصار: «وجب».

٣. في النوار: «للمساكين». ٤. في «ل، بن، جت»: «فقال».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «ن»: «هي». وفي المطبوع والوافي: «هو». وفي الوسائل: «هو توب». وفي النوار للأشعري: «هو ما».

٦. في الوسائل والتهذيب والاستبصار والنوار للأشعري: «به».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٥، ح ١٠٩٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥١، ح ١٧٧، معلقاً عن الكليني. النوار للأشعري، ص ٦١، ح ١٢٣، عن معمر بن عمر. وراجع: مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٧. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٥، ح ١١٣٩٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٨٤، ح ٢٨٨٥٠.

٨. في «بف»: «- بن إبراهيم». ٩. المائدة (٥): ٨٩.

١٠. في المرأة: «قوله عليه السلام: كما يكون، أي كما هو الواقع في مقدار الأكل. والظاهر أنه عليه السلام فسر الأوسط بالأوسط في الوزن والمقدار، أو مع الكيفية». ١١. في الوسائل: «أن».

١٢. في الوسائل: «- والمد ومنهم من يأكل». ١٣. في الاستبصار والنوار: «- فبين ذلك».

١٤. في «بف»: «فالأدم».

١٥. في «ع، ل، م، يح، بن، جت، جد» والوسائل والاستبصار: «ملح».

وَأَوْسَطُهُ الْخَلُّ^١ وَالرَّزْتُ^٢، وَأَزْفَعَةُ اللَّحْمِ^٣.

٨ / ١٤٧٦٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ قَالَ: وَاللَّهِ، ثُمَّ لَمْ يَفْ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع: «كَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مَدًّا مَدًّا^٤، مِنْ دَقِيقٍ^٥ أَوْ حِنْطَةٍ^٦، أَوْ تَخْرِيرِ رَقَبَةٍ^٧، أَوْ صِيَامٍ^٨ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ^٩ إِذَا لَمْ يَجِدْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ^{١٠}».

٩ / ١٤٧٦٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع: «فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ مَدٌّ مَدًّا^{١١} مِنْ حِنْطَةٍ وَحَفْنَةٍ، لِيَتَكُونَ الْحَفْنَةُ فِي طَخْنِهِ وَخَطْبِهِ^{١٢}».

١. في الاستبصار: - «الخلّ و».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٧، ح ١٠٩٨، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٤، ص ٥٣، ح ١٨٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. النوادر للأشعري، ص ٦٠، ح ١٢١، بسند آخر. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٦، ح ١١٣٩٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٨١، ح ٢٨٨٣٧.

٤. في «بف»: «مدّ مدّ».

٥. في «ع، ل، ن، ب، ج»، الوسائل، ح ٢٨٨٢١ والفقهاء: - «من».

٦. في «جد»: «دقيقاً بدل من دقيق».

٧. في «بن» والوسائل، ح ٢٨٨٢١: «أو صوم».

٩. في «ع، ل، ن، ب، ج»، الوسائل، ح ٢٨٨٢١ والفقهاء والنوادر: «متوالية».

١٠. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٣، ح ٤٢٨٥؛ والنوادر للأشعري، ص ٥٧، ح ١١٠، بسندهما عن علي بن أبي حمزة، من دون التصريح باسم المعصوم ع. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٩، ح ١١٤٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٥، ح ١٨٩. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٤، ح ١١٣٩٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٧٦، ح ٢٨٨٢١؛ وفيه، ص ٣٨٩، ح ٢٨٨٦٠، إلى قوله: «إطعام عشرة مساكين».

١١. في التهذيب والنوادر: - «مدّ».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٧، ح ١٠٩٩، معلقاً عن الكليني. النوادر للأشعري، ص ٦١، ح ١٢٢، عن هشام بن الحكم. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٥، ح ٢٩٢٢؛ والنوادر للأشعري، ص ٦٠، ح ١١٨، بسند آخر، وتام الرواية هكذا: «وفي كفارة اليمين مدّ وحفنة». تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٧، ح ١٧١، عن ابن سنان، عن أبي عبد

١٠ / ١٤٧٦٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنْ لَمْ يَجِدْ فِي الْكَفَّارَةِ إِلَّا الرَّجُلَ وَالرَّجُلَيْنِ، فَلْيَكْزَرْ^٢ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ^٣ الْعَشْرَةَ، يُعْطِيهِمْ^٤ الْيَوْمَ، ثُمَّ يُعْطِيهِمْ غَدًا^٥».

١١ / ١٤٧٦٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

٤٥٤/٧ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ؟ فَقَالَ: «يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». قُلْتُ: إِنَّهُ^٦ ضَعْفَ عَنِ الصَّوْمِ، وَعَجَزَ؟ قَالَ: «يَتَصَدَّقُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ».

١. مع اختلاف يسير وزيادة في أوله وآخره. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٦، ح ١١٣٩٧؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٨١، ح ٢٨٨٣٨.

٢. في «ن» والاستبصار: «لم تجد». ٣. في «ن» والاستبصار: «حتى تستكمل». ٤. في الاستبصار: «تعطيهم» في الموضعين.

٥. قال السيد العاملي: «لا خلاف بين الأصحاب في عدم إجزاء الدفع لما دون الستين مسكيناً؛ لتعلق الأمر بذلك، فكما لا يحصل الامتثال بالدفع إلى غير المساكين لا يحصل بالدفع إلى ما دون الستين. ولو كثر على ما دون الستين من الكفارة الواحدة مع التمكن من العدد لم يجز اتِّعَافاً. أنا مع التعذر فقد نصّ الشيخ وجماعة منهم المصنّف رحمه الله على جواز التكرار عليهم بحسب الأيام، وصرحوا بأنّه لو لم يوجد سوى مسكين واحد أطعم ستين يوماً. ولم نقف لهم في ذلك على مستند سوى ما رواه الشيخ عن السكوني... وضعف هذه الرواية يمنع من العمل بها، والذي يقتضيه الوقوف مع الإطلاقات المعلومة عدم إجزاء الدفع لما دون الستين مطلق. ولو لم يوجد المستحق انتظر المكنة ولو بالوصية كما لو كان عليه دين ولم يتمكن من إيفاله إلى المستحق». نهاية المرام، ج ٢، ص ٢١١-٢١٢.

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٨، ح ١١٠٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٣، ح ١٨٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٧، ذيل ح ٤٢٩٧، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٦، ح ١١٣٩٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٨٦، ح ٢٨٨٥٣. ٧. في الوسائل: «إن».

قُلْتُ: إِنَّهُ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ؟

قَالَ: «فَلَيْسْتَغْفِرَ^١ اللَّهَ، وَلَا يَعُذَّ^٢؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الْكَفَّارَةِ وَأَقْصَاةُ وَأَذْنَاهُ، فَلَيْسْتَغْفِرَ رَبَّهُ^٣، وَلْيُظْهِرْ^٤ تَوْبَتَهُ وَتَدَامَتَهُ^٥».

١٢/١٤٧٦٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «لَا يُجْزَى^٧ إِطْعَامُ^٨ الصَّغِيرِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَلَكِنْ صَغِيرَيْنِ بِكَبِيرٍ^٩».

١٣/ ١٤٧٦٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ

الْيَمَانِيِّ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْقَمَّاطِ:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} يَقُولُ^{١١}: «مَنْ كَانَ لَهُ مَا يُطْعِمُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصُومَ، يُطْعِمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ مَذًا مَذًّا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^{١٢}».

١. في «بن» والوسائل: «يستغفر». ٢. في «بف»: «ولا يعود».

٣. في «ل، بن» وحاشية «ك، بح، جت» والوسائل: «الله».

٤. هكذا في «ع، م، ن، بح، بف، جت، جد» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «و يظهر».

٥. في «بح»: «توبته وتدامته». وفي المرأة: «لا يخفى مخالفته لترتيب الآية، ولم أر من قال به».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٨، ح ١١٠٤، معلقاً عن أحمد بن محمد: الاستبصار، ج ٤، ص ٥٢، ح ١٨٠، معلقاً عن

أحمد بن محمد... عن زرارة، عن أبي عبد الله^٦، وفيهما إلى قوله: «فليستغفر الله ولا يعد». الوافي، ج ١١،

ص ٥٨٩، ح ١١٤٠٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٧٦، ح ٢٨٨٢٣.

٧. في الفقيه والاستبصار: «لا يجوز». ٨. في «ع، ل، بح، بن» والوسائل: «طعام».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٧، ح ١١٠٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٣، ح ١٨٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه،

ج ٣، ص ٣٦٧، ذيل ح ٤٢٩٧. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٧، ح ١١٣٩٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٨٧، ح ٢٨٨٥٥.

١٠. في تفسير العياشي، ح ١٧٨ والنوادر: «في كفارة اليمين».

١١. النوادر للأشعري، ص ٦٠، ح ١٢٠، عن إبراهيم بن عمر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٨، صدر ح ١٧٨، عن

أبي خالد القمَّاط. وفي الكافي، كتاب الصيام، باب وجوه الصوم، ضمن ح ٦٣١٩؛ والفقيه، ج ٢، ص ٧٧،

١٤٧٦٩ / ١٤. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ «أَوْسَطَ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ»^١ فَقَالَ^٢: «مَا تَقَوُّتُونَ^٣ بِهِ عِيَالَكُمْ مِنْ أَوْسَطِ ذَلِكَ». قُلْتُ: وَمَا أَوْسَطُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «الْخَلُّ وَالزَّيْتُ وَالتَّمَرُ وَالْخُبْزُ تُشْبِعُهُمْ^٤ بِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً». قُلْتُ: كَيْسَوْتُهُمْ؟ قَالَ: «تَوْبٌ وَاحِدٌ»^٥.

١٧- بَابُ النُّدُورِ^٦

١٤٧٧٠ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٧، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ

حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَهُوَ مُخْرِمٌ بِحُجَّةٍ، أَوْ عَلَيَّ^٨ هَذِي كَذَا وَكَذَا، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يَقُولَ: لِلَّهِ عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِهِ، أَوْ يَقُولَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُحْرِمَ بِحُجَّةٍ^٩، أَوْ يَقُولَ^{١٠}: لِلَّهِ^{١١} عَلَيَّ هَذِي كَذَا وَكَذَا، إِنْ لَمْ أَفْعَلْ

١. ضمن ح ١٧٨٤؛ والتذهيب، ج ٤، ص ٢٩٤، ضمن ح ٨٩٥؛ وتفسير القمي، ج ١، ص ١٨٥ ضمن الحديث؛ والخصال، ص ٥٣٤، أبواب الأربعين وما فوقه، ضمن ح ٢، بسند آخر عن علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٧٦، عن الزهري، عن علي بن الحسين عليه السلام، فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٠٠، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٩، ح ١١٤٠٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٧٦، ح ٢٨٨٢٢. المائدة (٥): ٨٩.

٢. في «بن» والوسائل: «قال».

٣. في «ع، ل، ي، جت، جد» والوسائل: «يشبعهم».

٤. في الاستبصار: «تقولون».

٥. التذهيب، ج ٨، ص ٢٩٦، ح ١٠٩٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٢، ح ١٧٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. النوادر للأشعري، ص ٥٨، ح ١١٢، بسنده عن أبي بصير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٧، ح ١٦٩، عن أبي بصير، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ١١، ص ٥٨٥، ح ١١٣٩٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٨١، ح ٢٨٨٣٩.

٦. في «ل، بن» والوسائل: «صفوان بن يحيى».

٧. في «ع، ل» - «النذور».

٨. في التذهيب: - «أو يقول: لله علي أن أحرِمَ بِحُجَّةٍ».

٩. في «بن» - «وعلي».

١٠. في «ع، ك، ل، ن، ي، جت» - «لله».

١١. في «م» - «أو تقول».

كَذًّا وَكَذًّا^٢.

١٤٧٧١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ٤٥٥/٧

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرٌ^٣

قَالَ: «لَيْسَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ حَتَّى يُسَمَّى شَيْئاً لِلَّهِ: صِيَاماً، أَوْ صَدَقَةً، أَوْ هَدِيّاً، أَوْ

حَجَّاً^٦.

١٤٧٧٢ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ

١. في «ن»: - «إن لم أفعل كذا وكذا».

وقال الشهيد الثاني: «لا خلاف بين أصحابنا في اشتراط نيّة القربة في النذر... ومقتضى الأخبار أنّ المعبر من نيّة القربة جعل الفعل له وإن لم يجعله غاية له. وربما اعتبر بعضهم جعل القربة غاية بأن يقول بعد الصيغة: لله، أو قربة إلى الله ونحو ذلك كظواهره من العبارات. والأصح الأول؛ لحصول الغرض على التقديرين وعموم النصوص... ولا يكفي الاختصار على نيّة القربة من غير أن يتلفظ قوله: «لله» كما دلّت عليه الأخبار». المسالك، ج ١١، ص ٣١٦.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٣، ح ١١٢٤، معلقاً عن الكليني. النوار للأشعري، ص ٣١، ح ٢٨، عن صفوان. وفيه، ص ٣٠، ح ٢٦، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف. وفيه، ص ٣١، ح ٢٩، مراسلاً. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦١، ح ٤٢٧٨، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. الوافي، ج ١١، ص ٥٠٥، ح ١١٢٠١؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٩٣، ح ٢٩٥٩٠.

٣. في «بف» والتهذيب: + «أنه».

٤. في «ل» والوسائل: - «شيئاً».

٥. في الوافي: «لله شيئاً».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٣، ح ١١٢٥، معلقاً عن الكليني. النوار للأشعري، ص ٣٤، ح ٣٨، عن أبي الصباح الكناني. وفي الكافي، كتاب الإيمان والنذور والكفارات، باب ما لا يلزم من الإيمان والنذور، ح ١٤٧٠٥؛ والنوار للأشعري، ص ٤٢، ح ٦٣، بسند آخر مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ٤٢٩٠؛ والنوار للأشعري، ص ٣٣، ح ٣٧، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٧، عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٠٥، ح ١١٢٠٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٩٣، ح ٢٩٥٩١.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، ومحمد بن يحيى.

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ: عَلَيَّ نَذْرٌ؟

قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يُسَمِّيَ النَّذْرَ^١ وَيَقُولَ: عَلَيَّ صَوْمٌ لِلَّهِ، أَوْ يَصَّدَّقَ^٢، أَوْ يُعْتِقَ، أَوْ يُهْدِيَ هَدِيًّا؛ وَإِنْ^٣ قَالَ الرَّجُلُ: أَنَا أَهْدِي هَذَا الطَّعَامَ، فَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، إِنَّمَا تَهْدِي^٤ الْبُذْنَ»^٥.

١٤٧٧٣ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

كَانَتْ عِنْدِي جَارِيَةٌ بِالْمَدِينَةِ، فَازْتَفَعَ طَمَنُهَا، فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ^٧ نَذْرًا إِنْ هِيَ خَاضَتْ، فَعَلِمْتُ بَعْدَ^٨ أَنَّهَا خَاضَتْ قَبْلَ أَنْ أُجْعَلَ^٩ النَّذْرُ.

فَكَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا^{١٠} بِالْمَدِينَةِ، فَأَجَابَنِي: «إِنْ كَانَتْ خَاضَتْ قَبْلَ النَّذْرِ فَلَا عَلَيْكَ^{١١}، وَإِنْ كَانَتْ خَاضَتْ^{١٢} بَعْدَ النَّذْرِ فَعَلَيْكَ»^{١٣}.

١. في «بف»: «النذور». وفي الوافي: «المنذور». وفي الوسائل: «شيئاً».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتهذيب. وفي «ن، بف» والوافي: «أَوْ تَصَّدَّقَ». وفي المطبوع: «أَوْ يَتَصَّدَّقَ».

٣. في «بف» والوافي والوسائل والتهذيب: «فإن».

٤. في «ع، ن، جد»: «يهدي».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٣، ح ١١٢٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. النوادر للأشعري، ص ٣٤، ح ٣٩، عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٠٦، ح ١١٢٠٣؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٩٤، ح ٢٩٥٩٢.

٦. السند معلق كسابقه. ٧. في الوسائل: «-علي».

٨. في الوسائل: «-بعد».

٩. في «ع»: «فإن يجعل».

١٠. في «ل، ن» والوسائل: «-وأنا».

١١. في «ع، ل، ن، جد»، والوسائل: «-خاضت».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٣، ح ١١٢٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٩، ح ٤٣٣٤، معلقاً عن جميل بن صالح؛ النوادر للأشعري، ص ٤٣، ح ٦٨، عن جميل بن صالح. الوافي، ج ١١، ص ٥٢٤، ح ١١٢٤١؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣٠١، ح ٢٩٦١١.

١٤٧٧٤ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:
 قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي شُكْرًا لِلَّهِ زَكَّعَتَيْنِ أَصْلَيْهِمَا^١ فِي
 السَّفَرِ وَالْحَضَرِ^٢، أَفَأَصْلَيْهِمَا^٣ فِي السَّفَرِ بِالنَّهَارِ؟
 فَقَالَ: «نَعَمْ» ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي أَكْرَهُهُ الْإِيْجَابَ أَنْ يُوجِبَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ».
 قُلْتُ: إِنِّي لَمْ أَجْعَلْهُمَا لِلَّهِ عَلَيَّ، إِنَّمَا جَعَلْتُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِي أَصْلَيْهِمَا^٤ شُكْرًا لِلَّهِ،
 وَلَمْ أُوجِبْهُمَا^٥ عَلَى نَفْسِي، أَفَأَذْعَمُهُمَا إِذَا شِئْتُ؟
 قَالَ: «نَعَمْ»^٦.

١٤٧٧٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى
 الْبَيْتِ، فَمَرَّ بِمَغْبَرٍ؟
 قَالَ: فَلْيَتَّقِمْ فِي الْمَغْبَرِ قَائِمًا حَتَّى يَجُوزَ»^١.

١ . في النوار: «+ الله».

٢ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «في الحضر والسفر». وفي حاشية «جت»: «بالسفر والحضر».

٣ . في «ن، بح»: «فَأَصْلَيْهِمَا» من دون همزة الاستفهام. وفي «ك»: «أَنَا أَصْلَيْهِمَا» بدلها.

٤ . في «ن» والوسائل والتهذيب: «لأكره». ٥ . في «بح، بن»: «- أَصْلَيْهِمَا».

٦ . في التهذيب والنوار: «+ الله».

٧ . التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٣، ح ١١٢٨، معلقاً عن الكليني. النوار للأشعري، ص ٤٤، ح ٧٠، مرسلاً. الوافي، ج ١١، ص ٥٠٧، ح ١١٢٠٦؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣٠٣، ح ٢٩٦١٣.

٨ . في «بف»: «يعبر». وفي المرأة: «عمل به جماعة، وحمله جماعة على الاستحباب».

٩ . التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٤، ح ١١٢٩، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٤، ص ٥٠، ح ١٧١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٨، ح ١٦٩٣، بسنده عن الثوَلِي، عن السَّكُونِيِّ، عن جعفر، عن آبائه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٤، ح ٤٣١٦، معلقاً عن السَّكُونِيِّ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٥٢٤، ح ١١٢٤٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٩٢، ذيل ح ١٤٣٢٦.

١٤٧٧٦ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٢: رَجُلٌ كَانَتْ عَلَيْهِ حَاجَةٌ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَأَرَادَ أَنْ
يَخُجَّ، فَقِيلَ لَهُ: تَزَوَّجْ ثُمَّ حُجَّ، فَقَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ قَبْلَ أَنْ أُحُجَّ فَقَلَامِي حُرٌّ، فَتَزَوَّجْتُ قَبْلَ
أَنْ يَخُجَّ.
فَقَالَ: «أُعْتَقَ غُلَامُهُ».

فَقُلْتُ: لَمْ يَرِدْ بِعَتَقِهِ وَجْهَ اللَّهِ؟
فَقَالَ: «إِنَّهُ نَذَرَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَالْحُجُّ أَحَقُّ مِنَ التَّزْوِيجِ وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ مِنَ التَّزْوِيجِ».
قُلْتُ: فَإِنَّ الْحُجَّ تَطَوُّعٌ^٣.
قَالَ: «وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَهِيَ طَاعَةٌ لِلَّهِ^٤ قَدْ أُعْتَقَ^٥ غُلَامُهُ^٦».

١٤٧٧٧ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ
جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، قَالَ:
سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلشَّيْءِ يَبِيعُهُ: أَنَا أُهْدِيهِ إِلَى بَيْتِ^٨ اللَّهِ
الْحَرَامِ^٩؟

١. في الوسائل: «عن أبي عبد الله».

٢. في «ع، ك، ل، م، ن، يح، بن، جد»، والوسائل: «- «له».

٣. في النوادر: «+ وليس بحجة الإسلام».

٤. في «ك، جد» والنوادر: «الله».

٥. في «بف»: «عتق».

٦. في الواقي: «ينبغي حمله بما إذا سئى الله في نذره؛ لما مر من أنه لا نذر إلا لله. وأما قول السائل لم يرد بعته وجه الله، فإنما أراد به أنه إنما قال ذلك مخالفة لمن أمره بالتزويج قبل الحج وأنه عازم على تقديم الحج لا يفعل غيره، وهذا لا ينافي كونه لله».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٤، ح ١١٣٢، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٤، ص ٤٨، ح ١٦٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. النوادر للأشعري، ص ٤٤، ح ٦٩، عن إسحاق بن عمار. الواقي، ج ١١، ص ٥٣٣، ح ١١٢٤٠.

٨. في «ن، يح، جت»: «لبيت» بدل «إلى بيت». ٩. في «ع، ك، ل، بن»، والوسائل والتهذيب: «- «الحرام».

قَالَ: فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ، كَذِبَةُ كَذَبَهَا».^٢

٩ / ١٤٧٧٨. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ قُلْتَ: لِلَّهِ عَلَيَّ، فَكَفَّارَةُ^٣ يَمِينٍ».^٤

١٠ / ١٤٧٧٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ، قَالَ:

كَتَبَ بُنْدَارٌ مَوْلَى إِدْرِيسَ: يَا سَيِّدِي، نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْتٍ، فَإِنْ أَنَا لَمْ

أَصُومُهُ^٥ مَا يَلْزَمُنِي مِنَ الْكَفَّارَةِ؟

فَكَتَبَ وَقَرَأَتْهُ: لَا تَشْرُكَ إِلَّا^٦ مِنْ عِلَّةٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ صَوْمُهُ فِي سَفَرٍ وَلَا

مَرَضٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٧ نَوَيْتَ ذَلِكَ^٨، وَإِنْ^٩ كُنْتُ أَفْطَرْتُ..... ←

١. في المرأة: وقوله عليه السلام: كَذِبَةُ: أي إذا لم يف به، فقد أكذب وعده ولا يلزمه شيئاً، فالمراد إهداء ثمنه. ويحتمل أن يكون المراد أنه يحلف أنه إن لم يكن اشترى هذا المتاع بهذا المبلغ يكون ثمن متاعه أو متاعه هدياً، فليس في صورة عدم موافقته للواقع إلا كذبته كذبه، ولا يلزمه شيء لوجوه: الأول: عدم ذكر اسم الله تعالى. والثاني: أنه يمين غموس لا يلزم به كفارة. والثالث: أن الهدى لا يكون بغير النعم.

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٥، ح ١١٣٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١١، ص ٦٠٠، ح ١١٤٣٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٩٤، ح ٢٩٥٩٤.

٣. في «م، جد» والاستبصار: «فكفَّارته كفارة» بدل «فكفَّارة».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٦، ح ١١٣٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٥، ح ١٩٣، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٤، ذيل ح ٤٢٩٠، معلقاً عن الحلبي، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. النوادر للأشعري، ص ٤٥، ح ٧٤، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٥٤٦، ح ١١٢٩٣؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩٢، ح ٢٨٨٦٨.

٥. في «ع»: «وَأَتَى».

٦. في «ن، ج»: «فَمَا».

٧. في التهذيب، ج ٨: «أَصُم».

٨. في «ع، ك، ن، ب»: «وَأَنْ يَكُونَ».

٩. في حاشية «بف»: «إِذَا كَانَتْ».

١٠. قال السيد العاملي ما مضمونه: المشهور بين الأصحاب أنه لو شرط صومه سفرأ وحضراً صام، وإن اتفق في السفر، والمستند صحيحة علي بن مهزيار، ويظهر من المصنف في كتاب الصوم التوقف في هذا الحكم حيث أسنده إلى قول مشهور. وقال في المعبر: ولمكان ضعف هذه الرواية جعلناه قولاً مشهوراً. وكأن وجه ضعفها الإضمار، واشتمالها على ما لم يقل به أحد من وجوب الصوم في المرض إذا نوى ذلك، وإلا فهي صحيحة السند، والمسألة قوية الإشكال. نهاية المرام، ج ٢، ص ٣٥٨-٣٥٩.

١١. في «ك، ن، جت»، والتهذيب، ج ٦٨٩ والاستبصار، ج ٤٠٨: «وَأَنْ».

مِنْهُ^١ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، فَتَصَدَّقْ بِعَدَدِ^٢ كُلِّ يَوْمٍ لِسَبْعَةِ^٣ مَسَاكِينٍ^٤، نَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ^٥ لِمَا يُجِبُّ وَيَرْضَى^٦.

١٤٧٨٠ / ١١. وَعَنْهُ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ^٨: رَجُلٌ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرًا أَنْ يَقْضَى اللَّهَ حَاجَتَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدَرَاهِمٍ^٩، فَقَضَى اللَّهَ حَاجَتَهُ، فَصَيَّرَ الدَّرَاهِمَ ذَهَبًا، وَوَجَّهَهَا إِلَيْكَ: أَيْ جَوَزَ ذَلِكَ، أَوْ يُعِيدُ؟

فَقَالَ: «يُعِيدُ»^{١٠}.

١٤٧٨١ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الرُّزَّازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ مِثْلَهُ:

وَكُتِبَ^{١١} إِلَيْهِ: يَا سَيِّدِي، رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^{١٢} دَائِمًا مَا بَقِيَ، فَوَافَقَ ٤٥٧/٧

١. في «ن» والوافي والتهذيب، ح ٨٦٧ و ١١٣٤ والاستبصار، ح ٤٠٨: «فيه».

٢. في التهذيب، ح ٦٨٩: «بقدر».

٣. في «ع»: «ل سبع».

٤. في المرأة: «قوله^٨: لسبعة مساكين، كذا في التهذيب أيضاً. والصدق^٩ نقل في الفقيه مضمون الخبر فذكر «عشرة» مكان «سبعة» وكذا في المقنع على ما نقل عنه. وهو الظاهر مؤيداً للأخبار الدالة على الكفارة الصغرى، والله يعلم». الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٨: المقنع، ص ٤١٠.

٥. في الروافي: «ولنا».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٥، ح ١١٣٤، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٥، ح ٦٨٩؛ و ص ٢٨٦، ح ٨٦٧ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٣٣١؛ و ص ١٢٥، ح ٤٠٨، بسند آخر عن علي بن مهزيار. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٨، ذيل ح ٤٢٩٨١. الوافي، ج ١١، ص ٥٤٧، ح ١١٢٩٥.

٧. الضمير راجع إلى محمد بن عبد الجبار المذكور في السند السابق.

٨. في التهذيب: «أن يتصدق في مسجده بألف درهم نذراً» بدل «أن يتصدق بدراهم».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٥، صدر ح ١١٣٥، معلقاً عن علي بن مهزيار. الوافي، ج ١١، ص ٥٢٩، ح ١١٢٥٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣٠٩، ح ٢٩٦٢٨.

١٠. في الوسائل: «وكتبت».

١١. في «ع، ل، م، ن، ب»، «بن»، وحاشية «ج» والوسائل والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «يوماً من الجمعة» بدل «يوم الجمعة».

ذَلِكَ الْيَوْمَ يَوْمٌ^١ عِيدٌ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى^٢ أَوْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، أَوْ سَفَرٌ^٣ أَوْ مَرَضٌ: هَلْ عَلَيْهِ صَوْمٌ
ذَلِكَ الْيَوْمَ أَوْ قَضَاؤُهُ؟ أَوْ كَيْفَ^٤ يَصْنَعُ يَا سَيِّدِي؟

فَكَتَبَ إِلَيْهِ: قَدْ وَضَعَ اللَّهُ^٥ عَنْهُ الصِّيَامَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ كُلِّهَا، وَيَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٦.

وَكَتَبَ^٧ إِلَيْهِ^٨ يَسْأَلُهُ: يَا سَيِّدِي، رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا^٩، فَوَقَّعَ^{١٠} ذَلِكَ الْيَوْمَ عَلَى
أَهْلِيهِ: مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ؟

فَكَتَبَ إِلَيْهِ^{١١}: يَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ، وَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمِّنَةٍ^{١٢}.

١٣/١٤٧٨٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ

خَفِصِ بْنِ غِيَاثٍ:

١. في «ن»: «يوم».

٢. في التهذيب، ج ٨: «أو يوم الجمعة». وفي الاستبصار: «أو جمعة».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب، ج ٤ والاستبصار. وفي «بف»: «أو سفراً». وفي المطبوع: «أو السفر».

٤. في الوسائل: «وكيف».

٥. في «ن» والاستبصار: «والله».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٥، ح ١١٣٥، معلقاً عن علي بن مهزيار. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٤، ح ٦٨٦؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠١، ح ٣٢٨، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٧، ذيل ح ٤٢٩٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥١٦، ح ١١٢٢٦؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣١٠، ح ٢٩٦٢٩.

٧. في «م»: «فكتب». ٨. في «ن»: «إليه».

٩. في التهذيب، ح ٨٦٥ و ١٠٢٩ والاستبصار، ح ٤٠٦: «والله». وفي الوسائل، ج ١٠ والتهذيب، ح ٨٦٦ والاستبصار، ح ٤٠٧: «وبعنه».

١٠. في التهذيب، ح ٨٦٥ و ٨٦٦ و ١٠٢٩ والاستبصار، ح ٤٠٦ و ٤٠٧: «وفي».

١١. في الوسائل، ج ١٠ والتهذيب، ح ٨٦٥ و ١٠٢٩ والاستبصار، ح ٤٠٦: «وأجابه» بدل «فكتب إليه».

١٢. التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٦، ح ٨٦٦ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٥، ح ٤٠٧، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٥، ح ١١٣٥، معلقاً عن علي بن مهزيار. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٠، ح ١٠٢٩، بسند آخر عن أبي الحسن الثالث عليه السلام. وفيه، ص ٢٨٦، ح ٨٦٥ والاستبصار، ج ٢، ص ١٢٥، ح ٤٠٦، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١١، ص ٥٤٨، ح ١١٢٩٦؛ الوسائل، ج ١٠، ص ٣٧٨، ح ١٣٦٣٨؛ وج ٢٢، ص ٣٩٢، ح ٢٨٨٦٩؛ وج ٢٣، ص ٣١٠، ح ٢٩٦٢٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ كَفَّارَةِ النَّذْرِ^١
 فَقَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ^٢ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ^٣، وَمَنْ نَذَرَ هَدِيًّا^٤ فَعَلَيْهِ نَاقَةٌ يَقْلُدُهَا وَيُشْعِرُهَا
 وَيَقِفُ بِهَا بِعَرَفَةَ، وَمَنْ نَذَرَ جُزْوًّا^٥ فَحَيْثُ شَاءَ نَحَرَهُ^٦.
 ١٤ / ١٤٧٨٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّوْلُؤِيِّ
 رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَقُولُ: عَلَيَّ نَذْرٌ، وَلَا يُسَمِّي شَيْئًا^٧
 قَالَ: «كَفَّ مِنْ بَرٍّ غُلْظَ عَلَيْهِ أَوْ شَدَّدَ^٨.
 ١٥ / ١٤٧٨٤. عَنْهُ^٩، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ^{١٠}

١. في التهذيب، ح ١١٤١: «النذور».
٢. في التهذيب، ح ١١٤١: «النذور».
٣. في الوافي: - «سألته عن كفارة النذر، فقال: كفارة النذر كفارة اليمين».
٤. في «بف» والوافي والوسائل، ج ٢٢ والتهذيب والاستبصار: «بدنة».
٥. في المرأة: «وعلله على المشهور محمول على الاستحباب، أو على ما إذا نوى الناقه. وأما الجزور فلا إشعار فيه بكونه بمكة أو منى، فلذا جوز نحره حيث شاء».
٦. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٧، ح ١١٤١، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣١٦، ح ١١٧٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٤، ح ١٨٦، بسنده عن القاسم بن محمد الإصفهاني. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٧، ذيل ح ٤٢٩٨. الوافي، ج ١١، ص ٥٢٩، ح ١١٢٥٦؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩٣، ح ٢٨٨٧١؛ وفيه، ج ٢٣، ص ٣١١، ح ٢٩٦٣١، من قوله: «و من نذر هدياً».
٧. في المرأة: «ولعل المراد أنه لم يسم شيئاً مخصوصاً ولكن سعى قربة وطاعة مثلاً كما هو المشهور. أو يحتمل على الاستحباب لئلا ينافي في الخبر السابق».
٨. الوافي، ج ١١، ص ٥٣١، ح ١١٢٦٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٩٧، ح ٢٩٦٠٢.
٩. أرجع الشيخ الطوسي الضمير في التهذيب والشيخ الحرّ في الوسائل إلى محمد بن يحيى المذكور في السند السابق. والظاهر رجوعه إلى محمد بن أحمد؛ فإنه لم يرو محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد مباشرة في شيء من أسناد الكافي. والمتوسط بينهما في أكثر الأسناد المشتملة عليهما، هو محمد بن أحمد. أضف إلى ذلك ما ورد في الكافي، ح ٨٠٧١ و ١٣١١٣ و ١٣٩٧١ و ١٤٥٩٥ من رواية محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك.
١٠. هكذا في جميع النسخ والتهذيب والوسائل. وفي المطبوع: «عبدالله جبلة» وهو سهو مطبعي.

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ يَجْعَلُ عَلَيْهِ صِيَامًا فِي نَذْرٍ، فَلَا يَقْوَى^١، قَالَ: «يُعْطِي مَنْ يَصُومُ عَنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَدَّيْنِ^٢»^٣.

١٦ / ١٤٧٨٥. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ^٤، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ، قَالَ:

١. في التهذيب: «ولا يقوى».

٢. في المرأة: «لا يخفى أن ظاهر الخبر أن المدين أجرة لمن يصوم نيابة عنه، ولم يقل به أحد إلا أن يستكلف بأن يقال: قوله «من يصوم» فاعل لقوله «يعطي»، أي من يلزمه الصوم، وقوله «عنه» متعلق بالإعطاء، وضميره راجع إلى الصوم، أو يقال: إن الموصول مفعول، والظرف لم يتعلق بالصوم، بل بما ذكرنا ويكون [إعطاء] المدين للصائم على الاستحباب».

٣. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٦، ح ١١٣٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٤، ح ٤٣١٤، معلقاً عن عبد الله بن جبلة. الوافي، ج ١١، ص ٥٢١، ح ١١٢٣٨؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣١٢، ح ٩٦٦٣٢.

٤. في المقام مواضع للبحث:

الأول: في المراد من «بهذا الإسناد».

الثاني: في تفسير عبارة «قال: سألت عباد بن ميمون وأنا حاضر».

الثالث: في عبارة «سمعت من رواه».

وحيث أجاد الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في ما أفاد حول السند في تعليقه، نذكر عباراته مع شيء قليل من التصرف.

قال: فقد ورد هذا الخبر في كتاب الصوم من التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ١٠٤٨، عن الصفار - وقد عبّر عنه بالضمير - عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، عن عبد الله بن جندب قال: سأله عباد بن ميمون. فقال عبد الله بن جندب: سمعت من زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام.

والظاهر أن «من زرارة» مصحّف من «من رواه»؛ إذ لم يعهد رواية عبد الله بن جندب عن زرارة في شيء من الأسناد. وقد استظهر في مستدرك الأخبار الدخيلة، ج ٤، ص ١٠، صحة «عن زرارة» وتحريف «من رواه». والظاهر العكس؛ لما عرفت.

وأما الموضع الثاني، فقد ورد في الوافي، ج ١١، ص ٥١٥، ح ١١٢٢٤، نقلاً عن التهذيب: سألت أبا عبد الله عليه السلام ميمون وأنا حاضر. ولذلك علّق مصحّح الكافي على قوله: «سألت عباد بن ميمون»: «يعني عن أبي عبد الله عليه السلام»، كما في التهذيب. لكن الخبر ورد في موضعين من التهذيب: أحدهما ج ٤، ص ٣٣٣، ح ١٠٤٨ - كما تقدّم - وثانيهما، ج ٨، ص ٣٠٦، ح ١١٣٩، نقلاً عن الكافي بعين لفظه، وليس في شيء منهما تصريح بما ورد

في الوافي.

والظاهر أن كلامه ناظر إلى الموضع الأول من التهذيب، وقد أرجع الضمير في «سأله» إلى أبي عبد الله عليه السلام، ويمكن أن يكون منشؤه وجود كلمة «عليه السلام» في نسخة من التهذيب بعد كلمة «سأله».

وكيف كان فهذا التفسير غير تام جزماً، كما يفهم من متن الخبر؛ إذ لو كان المسؤول هو أبا عبد الله عليه السلام، فأتى وجه لدخالة عبد الله بن جندب بإيراده رواية «عليه السلام» خصوصاً مع ملاحظة أن ابن جندب يروي عن رواده عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل: «ففي موضعين من الحديث فيهما: من رواده»، وأنه سئل: «

ثم إنه ما هو الوجه في تعبيره: «سمعت من رواده عن أبي عبد الله عليه السلام» إذا كان المفروض حضور الإمام عليه السلام في المجلس، فالضمير في «سأله» لا يرجع إلى أبي عبد الله عليه السلام، وليس هو المسؤول، بل الضمير راجع إلى عبد الله بن جندب والضمير في «قال» - بعد عبد الله بن جندب - لا يرجع إلى ابن جندب، بل يرجع إلى راويه، فهو نظير ما ورد في بعض الأسناد: عن أبي بصير - مثلاً - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام. راجع: الكافي، ج ٤٧٢١ ولاحظ أيضاً: الكافي، ج ٢٤٧ و ١٤٩٠٠.

فمعنى العبارة أن الراوي عن عبد الله بن جندب كان حاضراً حين ما سأل عباد بن ميمون عبد الله بن جندب، فأجابته ابن جندب بنقل رواية عن أبي عبد الله عليه السلام. نته على ذلك في مستدرك الأخبار الدخيلة، ج ٤، ص ١٠.

يبقى الكلام في تعيين الراوي عن عبد الله بن جندب، فنقول: صرح في التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ١٠٨٤، بكون الراوي عن عبد الله بن جندب هو إسحاق بن عمار، وتبعه في الوسائل، ج ٢٣، ص ٣١٣، ح ٢٩٦٣٤؛ والوافي، ج ١١، ص ٥١٥، ح ١١٢٢٤، لكن ورد في الوسائل رواية إسحاق بن عمار، عن عبد الله بن ميمون، عن عبد الله بن جندب، قال: سأل عباد بن ميمون. و«عن عبد الله بن ميمون» في سند الوسائل زائد. وكأنه كان مصحفاً، وأصله «عباد بن ميمون» ساقطاً من السند، فأدرج في المتن في غير محله.

فعليه، قوله «بهذا الإسناد» في ما نحن فيه، إشارة إلى السند السابق بتمامه، لكن الظاهر عدم صحته؛ إذ لم نجد رواية إسحاق بن عمار عن عبد الله بن جندب، بل الظاهر تقدّم طبقته على طبقة عبد الله بن جندب؛ فإن إسحاق قد أكثر من الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام، ويروي عن الكاظم عليه السلام. وقد وردت في رجال الكشي، ص ٤٠٩، الرقم ٧٦٨، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام. والظاهر إرادة الكاظم عليه السلام منه. قال عليه السلام: يا إسحاق، أما إنه قد بقي من عمرك ستان. والظاهر وفاة إسحاق في زمن الكاظم عليه السلام، وعدم إدراكه لزمن الرضا عليه السلام؛ إذ كان الكاظم عليه السلام في السجن سنين من أخريات حياته، واستشهد في السجن، فإخباره لإسحاق بن عمار كان قبل سجنه أي قبل وفاته بستين، فإذا كان وفاة إسحاق بعد الإخبار بستين لكانت وفاته في زمن الكاظم عليه السلام لا محالة.

والظاهر أن إسحاق بن عمار كان كبيراً في زمن أبي عبد الله عليه السلام، بل قد ورد في بعض الأسناد روايته عن

سَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ - وَأَنَا حَاضِرٌ - عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرًا صَوْمًا، وَأَرَادَ

الخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ؟^١

«أبي جعفر عليه السلام، فيظهر إدراكه زمن الباقر عليه السلام، لكن في صحتها نظر.

وأما عبد الله بن جندب فإنه وإن عده الشيخ في رجاله، ص ٢٣٢، الرقم ٣١٤٣ في أصحاب الصادق عليه السلام، لكن لم نجد روايته عنه عليه السلام مباشرة إلا في تأويل الآيات، ص ٤١٣، عن الكافي، لكن في الكافي، ح ١١٠٥، بَدَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام. وقد ورد ذكر عبد الله بن جندب في رجال البرقي، ص ٥٠، في باب أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام. لا في قسم «من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام» منه، وكذا أورده، في ص ٥٣، في باب أصحاب الرضا عليه السلام في قسم: «من أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ممن أدركه» لا في قسم «من أدركه من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام».

وكيف كان يروي عبد الله بن جندب عن الكاظم والرضا عليه السلام، وكان وكيلاً لهما - كما في الغيبة للطوسي، ص ٣٤٨ - فطبقة متأخرة عن طبقة إسحاق بن عمار، فلا يناسب رواية إسحاق عن ابن جندب. فالظاهر وقوع خلل في سند التهذيب، ولا يبعد كون السند الموجود في مأخذ كلام الشيخ - أعني كتاب الصغائر أو مأخذه - نظير ما في الكافي، مشتقاً على «بهذا الإسناد» ففهم الشيخ عليه السلام - أو مؤلف أحد المصادر المتقدمة كالصغائر - كون الراوي عن عبد الله بن جندب هو إسحاق بن عمار، فصرّح بذلك في كتابه فوق وقع الاختلال في السند.

ثم إن في ترتيب أسانيد الكافي جعل عبد الله بن جبلة راوياً عن عبد الله بن جندب، ولا وجه بعد كونهما معاصرين لم نجد رواية أحدهما عن الآخر.

والظاهر من جهة الطبقة كون الراوي عن عبد الله بن جندب هو يحيى بن المبارك، لكن لم نجد روايته عن ابن جندب في موضع، بل المعهود روايته عن ابن جبلة، بل هو عمدة شيوخه، ثم إن المرسوم في الكافي وجود من وقع بعد اسم الإشارة في السند السابق مع عدم ورود عبد الله بن جندب في ما قبله، فالظاهر كون عبد الله بن جندب في السند مصحفاً من عبد الله بن جبلة، وشبهة اللفظين في الخطوط القديمة لا تخفى على العارف. ومما يؤكد ذلك ما ورد في التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ٦٩٩، من رواية يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جندب عن سماعة، وقد رواه في الاستبصار، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٣٤٠ بتبديل «جندب» بـ «جبلة»، وهو الصواب كما يشهد به الراوي والمروي عنه، فيؤكد ذلك تبديل جبلة بجندب في ما نحن فيه أيضاً.

فتحصل أن الظاهر كون السند في الأصل: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة قال [أي يحيى بن المبارك] سأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ [ابن جبلة] وأنا حاضر... فقال: عبد الله بن جبلة: سمعت من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام.

١. في الوافي: «نذر صوم».

٢. في الوافي: «إلى الحج». وفي التهذيب، ج ٤: «في الحج» بدل «إلى مكة».

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنْدَبٍ: سَمِعْتُ مَنْ رَوَاهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سَأَلَهُ^١ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرًا صَوْمًا، فَحَضَرَتْهُ نَيْتُهُ^٢ فِي زِيَارَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَخْرُجُ، وَلَا يَصُومُ فِي الطَّرِيقِ، فَإِذَا رَجَعَ قَضَى ذَلِكَ»^٣.

١٧ / ١٤٧٨٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مَنْ عَجَزَ عَنْ نَذْرِ نَذْرَةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^٤.

٤٥٨/٧. ١٨/١٤٧٨٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا أَنْتَ^٦ وَأُمِّي^٧، جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي مَشْيًا^٨

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والتهذيب. وفي «جت»: «سأل». وفي المطبوع: «سئل».

٢. في «بف»: «عن».

٣. في «بف»: «في نَيْتِهِ بدل «نَيْتِهِ في». وفي الوسائل والتهذيب: «نَيْتُهُ بدل «نَيْتِهِ».

٤. التهذيب، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ١٠٤٨، وفيه هكذا: «عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، عن عبد الله بن جندب...». التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٦، ح ١١٣٩، وفيه هكذا: «وبهذا الإسناد، عن عبد الله بن جندب...». الوافي، ج ١١، ص ٥١٥، ح ١١٢٢٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣١٣، ح ٢٩٦٣٤.

٥. في المرأة: «ولعله محمول على الاستحباب إلا أن يحمل العجز على الترك للمشقة».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٦، ح ١١٣٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٥، ح ١٩٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١١، ص ٥٤٥، ح ١١٢٩٢؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩٣، ح ٢٨٨٧٢.

٧. في الوسائل، ج ٢٣: «عن صفوان الجمال». وهو سهو؛ فقد غد السندي بن محمد من أصحاب أبي الحسن الهادي عليه السلام ولم يثبت روايته عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة. راجع: رجال الطوسي، ص ٣٨٧، الرقم ٥٧٠١.

٨. في «ع، ك، ل، م، ن، بن، جد»: «أنت».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «إني». وفي الوسائل، ج ٢٣: «بأبي أنت وأمي إني».

١٠. في «جت» وحاشية «بف»: «شيتاً».

إِلَى بَيْتِ اللَّهِ؟^١

قَالَ: «كَفَرُ يَمِينِكَ^٢، فَإِنَّمَا جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ يَمِينًا، وَمَا جَعَلْتَهُ لِلَّهِ فَفِ بِهِ»^٣.

١٩ / ١٤٧٨٨. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ وَحَفْصِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيًا؟^٤

قَالَ: «فَلْيَمْشِ، فَإِذَا تَعَبَ فَلْيَرْكَبْ»^٥.

٢٠ / ١٤٧٨٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٦، عَنْ الْعَلَاءِ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١. في «بف»: «عز وجل». وفي «جت» والتهديب: «الحرام».

٢. في «بن» والوسائل، ج ٢٣: «عن».

٣. في المرأة: «قوله عليه السلام: كفر يمينك، لعل الكفارة محمولة على الاستحباب؛ لدلالة آخر الخبر على عدم اقتراحه باسم الله. ويحتمل أن يكون على بناء المجهول، أي يمينك مكفرة لا بأس عليك في مخالفته».

٤. في «بف» والوافي: «وإنما». وفي «ل»: «جعلت».

٥. في «بف»، ج ٨، ص ٣٠٧، ح ١١٤٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٥، ح ١٩١، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٥٠٦، ح ١١٢٠٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩٢، ح ٢٨٨٧٠؛ وج ٢٣، ص ٣٠٨، ح ٢٩٦٢٦.

٦. في «بف»: «يحيى ماشياً» بدل «يمشي إلى بيت الله حافياً». وفي التهديب، ج ٥، والاستبصار، ج ٢: «حافياً». وفي الاستبصار، ج ٤: «ماشياً».

٧. في المرأة: «ظاهرة عدم انعقاد النذر في الحفاء؛ لعدم رجحانه؛ بل يجب عليه المشي على أي وجه كان لرجحانه، ويحتمل على بعد أن يكون المراد فليمش حافياً؛ والأول موافق لما فهمه الأصحاب». قال في الدروس: «لا يتعقد نذر الحفاء في المشي». الدروس، ج ١، ص ٣١٧.

٨. التهديب، ج ٨، ص ٣٠٤، ح ١١٣٠، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٤، ص ٥٠، ح ١٧٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهديب، ج ٥، ص ٤٠٣، ح ١٤٠٣، بسنده عن ابن أبي عمير وصفوان، عن رفاعه بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام: «الاستبصار»، ج ٢، ص ١٥٠، ح ٤٩٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن رفاعه بن موسى النخاس، عن أبي عبد الله عليه السلام. التواتر للأشعري، ص ٤٧، ح ٨١، عن رفاعه، وبسند آخر أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٩٢، ح ٢٧٩١، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٢٥، ح ١١٢٤٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣٠٧، ح ٢٩٦٢٤.

٩. هكذا في «ع»، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والتهديب والوسائل. وفي المطبوع: «صفوان بن يحيى».

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام ^١، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ ^٢عَلَيْهِ مَشْيًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ ^٣؟

قَالَ: «يُخْجُ زَاكِبًا» ^٤.

١٤٧٩٠ / ٢١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ ^٥، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام ^٦ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَيْهِ ^٧الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ؟
قَالَ: «فَلْيُخْجُ زَاكِبًا» ^٨.

١٤٧٩١ / ٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^٩ وَسَمِلَ ^{١٠} عَنِ الرَّجُلِ يَخْلِفُ بِالْأَنْذَرِ ^{١١} وَبَيَّتُهُ فِي يَمِينِهِ الَّتِي

١. في «ع، ك، ل، م، ن، يح، بن، جت، جد» والوسائل: «- عن أحدهما عليهما السلام».

٢. في «بف» الاستبصار: «+ الله».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهديب والاستبصار والنوادر للأشعري. وفي المطبوع: «ولم يستطع».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٤، ح ١١٣١، معلقاً عن الكليني. الاستبصار، ج ٤، ص ٥٠، ح ١٧٣، معلقاً عن أبي علي الأشعري. النوادر للأشعري، ص ٤٧، ح ٨٠، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ٥٢٦، ح ١١٢٤٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣٠٧، ح ٢٩٦٢٣.

٥. في الوسائل: «عن ابن أبي عمير» بدل «عن حماد». وهو سهو؛ فقد روي علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى كتب حريز بن عبد الله، وتكرّر هذا الارتباط في كثير من الأسناد جداً. راجع الفهرست للطوسي، ص ١٦٢، الرقم ٢٤٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٦، ص ٣٧٨-٣٨٠؛ و ص ٤٢٦-٤٢٩.

وأما رواية ابن أبي عمير عن حريز في هذا الطريق، فلم تثبت.

٦. في «ن»: «أبا عبد الله».

٧. في «م»: «على نفسه» بدل «عليه».

٨. النوادر للأشعري، ص ٤٩، ح ٨٧، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١١، ص ٥٢٦، ح ١١٢٤٨؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣٠٧، ح ٢٩٦٢٥.

٩. في «بف» والوافي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام بدل «سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسئل».

١٠. في الوافي: «يخلف بالأنذر، أي ما يتقرب به إلى الله كإتفاق المال ونحوه، فإن النذر إنما يطلق على مثل ذلك بخلاف اليمين، فإنها قد تكون في المباح».

حَلَفَ عَلَيْهَا دِرْهَمٌ أَوْ أَقْلٌ؟^١

قَالَ: إِذَا لَمْ يَجْعَلْ لِلَّهِ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.^٢

٢٣/١٤٧٩٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخُثَمِيِّ،

قَالَ:

كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام جَمَاعَةً إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ مَوَالِي أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ^٣، ثُمَّ جَلَسَ وَتَكَبَّى، ثُمَّ قَالَ لَهُ: جَعَلْتَ فِذَاكَ، إِنِّي كُنْتُ أُعْطِيتُ اللَّهَ^٤ عَهْدًا إِنْ عَافَانِي اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ أَخَافُهُ عَلَى نَفْسِي أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَمْلِكُ، وَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَافَانِي مِنْهُ، وَقَدْ حَوَّلْتُ عِيَالِي مِنْ مَنْزِلِي إِلَى قُبَّةٍ مِنْ^٥ خَرَابِ الْأَنْصَارِ، وَقَدْ حَمَلْتُ^٦ كُلَّ مَا أَمْلِكُ، فَأَنَا بَائِعٌ دَارِي وَجَمِيعِ مَا أَمْلِكُ، فَأَتَصَدَّقُ^٧ بِهِ. ٤٥٩/٧

فَقَالَ^٨ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «انْطَلِقْ وَقَوْمَ مَنْزِلِكَ وَجَمِيعَ مَتَاعِكَ^٩ وَمَا تَمْلِكُ بِقِيمَةٍ عَادِلَةٍ، وَاعْرِفْ ذَلِكَ، ثُمَّ اغْمِذْ إِلَى صَحِيفَةٍ بَيْضَاءَ، فَارْكُتْ فِيهَا جُمْلَةَ مَا قَوْمَتْ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى^{١٠} أَوْتِقِ النَّاسِ فِي نَفْسِكَ، فَادْفَعْ إِلَيْهِ الصَّحِيفَةَ، وَأَوْصِهِ وَمَرَّةً إِنْ حَدَثَ بِكَ حَدَثُ الْمَوْتِ أَنْ يَبِيعَ مَنْزِلَكَ وَجَمِيعَ مَا تَمْلِكُ، فَيَتَصَدَّقَ بِهِ عَنْكَ، ثُمَّ ازْجِعْ إِلَى مَنْزِلِكَ، وَقُمْ فِي مَالِكَ عَلَى مَا كُنْتَ^{١١} فِيهِ^{١٢}، فَكُلْ^{١٣} أَنْتَ وَعِيَالُكَ مِثْلَ مَا كُنْتَ تَأْكُلُ،

١. في الوافي: «وأقل».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٧، ح ١١٤٢، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٥٠٦، ح ١١٢٠٥؛ الوسائل، ج ٢٣،

ص ٢٩٤، ح ٢٩٥٩٣. ٣. في «ن»، «بح» - «فسلم عليه».

٤. في «م»، «ن»، «لله».

٥. في «ع»، «ل»، «م»، «بن» وحاشية «بف»، «جت» والوسائل والتهذيب: «وفي».

٦. في «جت»: «جملت»، أي أحصيته إجمالاً، كما ورد في نفس النسخة.

٧. في «بف» والتهذيب: «وأصدق». ٨. في «بف»، «بن» والتهذيب: «+ وله».

٩. في «بن»: «- وجميع متاعك». ١٠. في «ع»: «- إلى». وفي التهذيب: «انطلق إلى».

١١. في «بن»: «أنت». ١٢. في «ن»: «- وفيه».

١٣. في «بف»: «وكل».

ثُمَّ انْظُرْ بِكُلِّ شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ^٢ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ صَلََّةٍ قَرَابَةٍ أَوْ فِي وَجْهِهِ الْبِرِّ،
فَاكْتُبْ ذَلِكَ كُلَّهُ^٣ وَأَخْصِهِ، فَإِذَا كَانَ رَأْسُ السَّنَةِ فَانْطَلِقْ إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي أُوصِيَتْ إِلَيْهِ،
فَمَرَّةً أَنْ يُخْرِجَ إِلَيْكَ الصَّحِيفَةَ، ثُمَّ اكْتُبْ فِيهَا جُمْلَةَ مَا تَصَدَّقْتَ^٤ وَأَخْرَجْتَ^٥ مِنْ صَلَةٍ
قَرَابَةٍ^٦ أَوْ بَرٍّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، ثُمَّ افْعَلْ^٧ ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ حَتَّى تَقِيَ لِلَّهِ بِجَمِيعِ مَا نَذَرْتَ
فِيهِ، وَيَبْقَى لَكَ مِنْزِلُكَ وَمَالُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: فَرَجَحْتُ عَنِّي يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ^٨.

١٤٧٩٣ / ٢٤. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ^٩، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

إِنَّ أُمِّي كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَيْهَا نَذْرًا نَذَرْتُ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي بَعْضِ وَلَدِهَا فِي شَيْءٍ
كَانَتْ تَخَافُهُ^{١٠} عَلَيْهِ أَنْ تَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَقْدِمُ^{١١} فِيهِ عَلَيْهَا^{١٢} مَا بَقِيَثَ، فَخَرَجْتُ
مَعَنَا^{١٣} إِلَى مَكَّةَ، فَأَشْكَلْ عَلَيْنَا صِيَامُهَا فِي السَّفَرِ، فَلَمْ نَذِرْ^{١٤} تَصُومَ أَوْ تُفْطِرَ^{١٥}، فَسَأَلْتُ

١. في «ك، ن، بح» والوافي: «لكل». وفي الوسائل: «كل» بدون الباء.

٢. في «ك، ل، بح»: «يستقبل». وفي التهذيب: «فيما يسهل عليك» بدل «فيما تستقبل».

٣. في «بح، بن»: «- كله».

٤. في «بن» والتهذيب: «+ به».

٥. في «ل، بح، بن»: «أو أخرجت».

٦. في «بف، جت» والتهذيب: «+ مثل».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٧، ح ١١٤٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١١، ص ٥٣٣، ح ١١٢٦٥:

الوسائل، ج ٢٣، ص ٣١٤، ح ٢٩٦٣٦.

٩. هكذا في «ع، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت» والوسائل. وفي «جد» والمطبوع: «علي بن رثاب».

١٠. في الوافي: «جعلت على نفسها الله عليها نذراً إن كان الله ردَّ عليها بعض ولدها من شيء كانت تخاف» بدل
«جعلت عليها نذراً نذرت الله عزَّ وجلَّ في بعض ولدها في شيء كانت تخاف».

١١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «تقدم».

١٢. في الوافي: «- عليها».

١٣. في الوافي: «+ مسافرة».

١٤. هكذا في «ع، ل، م، ن، بح، جت، جد» والوسائل. وفي الوافي: «لم نذر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلم

١٥. في الوافي: «أنصوم أنفطر».

ندر.

أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ ذَلِكَ؟

فَقَالَ: «لَا تَصُومُ فِي السَّفَرِ؛ إِنَّ اللَّهَ قَدْ وَضَعَ^٢ عَنْهَا حَقَّهُ فِي السَّفَرِ^٣، وَتَصُومُ هِيَ^٤ مَا جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا».

فَقُلْتُ لَهُ: فَمَاذَا إِذَا قَدِمْتُ إِنْ تَرَكْتُ ذَلِكَ؟

قَالَ: «لَا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَرَى فِي وَلَدِهَا الَّذِي نَذَرْتُ فِيهِ بَعْضُ^٥ مَا تَكْرَهُ^٦».

١٤٧٩٤ / ٢٥. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ مُسَمِّعٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ حُبْلَى، فَنَذَرْتُ لِلَّهِ - غَزًّا وَجَلًّا - إِنْ وَلَدَتْ غُلَامًا أَنْ أُجِبَّهَ أَوْ أَحْجَّ عَنْهُ.

فَقَالَ: «إِنَّ رَجُلًا نَذَرَ لِلَّهِ - غَزًّا وَجَلًّا - فِي ابْنٍ لَهُ إِنْ هُوَ أَذْرَكَ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ أَوْ يُجِبَّهَ^٧، فَمَاتَ الْأَبُ، وَأَذْرَكَ الْغُلَامُ بَعْدُ^٨، فَأَتَنِي رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام الْغُلَامَ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ مِمَّا تَرَكَ أَبُوهُ^٩».

١. في الوافي: «بما جعلت على نفسها». ٢. في الوافي: «قد وضع الله» بدل «إن الله قد وضع».

٣. في «ن»: «- في السفر». ٤. في «ن»: «على».

٥. في «بن» والوسائل: «إن».

٦. في الوافي: «قلت ما ذا ترى إذا هي قدمت وتركت ذلك».

٧. في الوافي: «في الذي نذرت» بدل «في ولدها الذي نذرت فيه بعض».

٨. في المرأة: «في التهذيب» أو «الاستبصار»: «قلت: فماترى إذا هي رجعت إلى المنزل، أتقصيه؟ قال: لا، قلت: «أفتترك؟ قال: لا لأني أخاف أن ترى في الذي نذرت فيه ما تكره» ولعله أصوب». وانظر: التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٠١.

٩. الكافي، كتاب الصيام، باب من جعل على نفسه صوماً معلوماً... ح ٦٥٦٧ بسنده عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٤، ص ٢٣٤، ح ٦٨٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٠١، ح ٣٢٩، بسندهما عن زرارة، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥١٣، ح ١١٢٢٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٣١٣، ح ٢٩٦٣٥.

١٠. في «بف» والوافي: «أن يحجَّه أو يحجَّ عنه» بدل «أن يحجَّ عنه أو يحجَّه».

١١. في «يح» «بعده».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٧، ح ١١٤٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١١، ص ٥٢٧، ح ١١٢٥٢؛

١٨ - بَابُ التَّوَادِرِ^١

٤٦٠/٧

١٧٩٥/١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ^٢ مِنْ وَلَدِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ جَدِّهِ عَدِيِّ - وَكَانَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي حَرْوِيهِ - أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ فِي يَوْمِ التَّقْيِ^٣ هُوَ وَمَعَاوِيَةُ بِصَفَيْنَ، وَزَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ لِيَسْمَعَ أَصْحَابُهُ: «وَاللَّهِ لَأَقْتُلَنَّ^٤ مَعَاوِيَةَ وَأَصْحَابَهُ» ثُمَّ يَقُولُ^٥ فِي آخِرِ قَوْلِهِ^٦: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» يَخْفِضُ بِهَا^٧ صَوْتَهُ، وَكُنْتُ قَرِيباً مِنْهُ، فَقُلْتُ^٨: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّكَ خَلَفْتَ عَلَى مَا فَعَلْتَ^٩ ثُمَّ اسْتَشْنَيْتَ، فَمَا أَرَدْتَ بِذَلِكَ؟

فَقَالَ لِي: «إِنَّ الْخَرْبَ خُدْعَةٌ^{١٠}، وَأَنَا عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ كَذُوبٍ^{١١}، فَأَرَدْتُ أَنْ أُحَرِّصَ^{١٢} أَصْحَابِي عَلَيْهِمْ كَيْلًا يَفْشَلُوا^{١٣}، وَلِكَيْ يَطْمَعُوا^{١٤} فِيهِمْ، فَأَفْقَهُهُمْ يَنْتَفِعَ^{١٥}

«الوسائل» ج ٢٣، ص ٣١٦، ح ٢٩٦٣٩.

١. في «ع، ك، ل، م، ن» وحاشية «ج»: «باب نوادر».

٢. في تفسير القمي: «رجل».

٣. في «ك»: «+ فيه».

٤. في تفسير القمي: «ليلة الهرير بصفين حين التقى مع معاوية رافعاً صوته يسمع أصحابه» بدل «في يوم التقى هو ومعاوية بصفين، ورفع بها صوته لسمع أصحابه والله».

٥. في التهذيب وتفسير القمي: «قال».

٦. في «بح» وتفسير القمي: «به».

٧. في «نف» والتهذيب: «+ وله».

٨. في الوسائل والتهذيب وتفسير القمي: «قلت».

٩. في تفسير القمي: «خديعة».

١٠. في تفسير القمي: «عند أصحابي صدوق» بدل «عند المؤمنين غير كذوب».

١١. في «ك، م، ن، جد»: «أحرص». وفي تفسير القمي: «أطمع».

١٢. في «م، بح، نف، جد» والوسائل والتهذيب: «لكيلا يفشلوا».

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «وكي يطمعوا».

١٤. في التهذيب: «فافهم فإنك تنتفع» بدل «فأفقههم ينتفع». وفي تفسير القمي: «في قلبي، كي لا يفشلوا»

بِهَا بَعْدَ الْيَوْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - قَالَ لِمُوسَى ﷺ حَيْثُ^١ أُرْسِلَهُ إِلَى فِرْعَوْنَ^٢: «مَقُولًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى»^٣ وَقَدْ عَلِمَ^٤ أَنَّهُ لَا يَتَذَكَّرُ وَلَا يَخْشَى، وَلَكِنْ لِيَكُونَ ذَلِكَ^٥ أَخْرَصَ لِمُوسَى ﷺ عَلَى الذَّهَابِ^٦.

١٤٧٩٦ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُسَّانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ^٨ الْأَرْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَطِيَّةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ﷺ: إِنِّي آلَيْتُ أَنْ لَا أَشْرَبَ مِنْ لَبَنِ غَنَزِي، وَلَا أَكُلَ مِنْ لَحْمِهَا، فَبِعْتَهَا وَعِنْدِي مِنْ أَوْلَادِهَا؟

فَقَالَ: «لَا تَشْرَبَ مِنْ لَبَنِهَا، وَلَا تَأْكُلَ مِنْ لَحْمِهَا؛ فَإِنَّهَا مِنْهَا»^٩.

١٤٧٩٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ^{١٠}، فَلَزِمَهُ، فَقَالَ الْمَلْزُومُ: كُلُّ

«ولا يفزوا، فافهم فإنك تتفع» بدل «عليهم كيلا - إلى - يتفع».

١. في حاشية «جت» وتفسير القمي: «حين».

٢. في «بف» والوافي والتهذيب: «فأتياء». وفي تفسير القمي: «أنتياء».

٣. طه (٢٠): ٤٤.

٤. في الوسائل: «والله». ٥. في تفسير القمي: «ذلك».

٦. في تفسير القمي: «وأكاد في الحجة على فرعون».

٧. تفسير القمي، ج ٢، ص ٦٠، عن هارون بن مسلم، إلى قوله: «وأفقههم يستفع بها بعد اليوم إن شاء الله».

التهذيب، ج ٦، ص ١٦٣، ح ٢٩٩، بسنده عن هارون بن مسلم. علل الشرائع، ص ٦٧، صدر ح ١، بسند آخر عن موسى بن جعفر ﷺ، مع اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ٢، ص ٦٠، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، وفيهما من قوله: «واعلم أن الله جل ثناؤه قال لموسى ﷺ». الوافي، ج ١١، ص ٥٨٠، ح ١١٣٨٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٧٣، ح ٢٩٥٥٩. ٨. في الوسائل: «أبي عمر».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٢، ح ١٠٨٢، بسنده عن أبي محمد الأرمي، عن عبد الله بن الحكم. الوافي، ج ١١، ص ٥٧٣، ح ١١٣٧٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٧٤، ح ٢٩٥٦٠.

١٠. في الوسائل، ح ٢٩٤٧١: «في رجل كان له على رجل دين».

جَلَّ عَلَيْهِ حَرَامُ إِنْ بَرَحَ حَتَّى يُؤْصِيكَ، فَخَرَجَ مِنْ^١ قَبْلِ أَنْ يُؤْصِيَهُ، كَيْفَ يَصْنَعُ^٢ وَلَا يَذِرِي مَا يَبْلُغُ^٣ يَمِينَهُ، وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا نِيَّةٌ^٤؟
قَالَ^٥: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٦.

٤٦١/٧ رَاشِدٍ، عَنْ نَجِيَّةِ الْعَطَّارِ^٩، قَالَ:
١٤٧٩٨ / ٤. مُحَمَّدٌ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ

سَافَرْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠} إِلَى مَكَّةَ، فَأَمَرَ عَلَامَهُ بِشَيْءٍ، فَخَالَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١١}: «وَاللَّهِ لَأُضْرِبَنَّكَ يَا عَلَامُ».

قَالَ: فَلَمْ أَرَهُ^{١٢} ضَرْبَهُ، فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّكَ خَلَفْتَ لَتَضْرِبَنَّ عَلَامَكَ، فَلَمْ أَرَكَ ضَرْبَتَهُ؟

فَقَالَ: «أَلَيْسَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى»^{١١}»^{١٢}.

١. في الوافي: - «من».

٢. في «بن» والوسائل، ح ٢٩٤٧١: - «كيف يصنع».

٣. في «بف، جد»: «ما تبلغ». وفي الوسائل، ح ٢٩٤٧١: «ما بلغ».

٤. في «ن»: «فيها بينه» بدل «فيها نية».

٥. في «بن» والوافي والوسائل: «فقال».

٦. في رواية العقول، ج ٢٤، ص ٣٥٢: قوله^{١٠}: ليس بشيء، أي كان محض اللفظ بلا قصد، أو المراد أنه لم يقصد خلافاً بعينه، وعلى التقديرين لا ينعقد للمرجوحية، أو عدم التلطف باليمين أيضاً، وفي الأول القصد أيضاً.

٧. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٧، ح ١١٣٥١؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٣٨، ح ٢٩٤٧١؛ و ص ٢٧٧، ح ٢٩٥٦٥.

٨. هكذا في «ع، ل، م، ب، بن، جت، جد». وفي «ن» والمطبوع: «محمد بن يحيى».

٩. ورد الخبر في التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٠، ح ١٠٧٣، بسند لا يخلو من الخلل: عن الحسن بن راشد عن محمد العطار. ولم نعرف هذا العنوان في هذه الطبقة، والظاهر كونه محرفاً من نجية العطار وهو نجية [بن الحارث العطار] الراوي عن أبي جعفر^{١٠} في الكافي، ح ١٦٦٤ و ٦٥٨١ والتهذيب، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٦٦٢؛ وج ٥، ص ٤٣٤، ح ١٥٠٥.

١٠. في «بف»: «ولم أره».

١١. البقرة (٢): ٢٣٧.

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٠، ح ١٠٧٣، بسنده عن القاسم بن محمد، عن أبيه، عن جدّه الحسن بن راشد، عن

محمد العطار. الوافي، ج ١١، ص ٥٥٧، ح ١١٣٢١؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٧٥، ح ٢٩٥٦١.

١٤٧٩٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « مَنْ عَجَزَ عَنِ الْكَفَّارَةِ الَّتِي تَجِبُ عَلَيْهِ ^١ : صَوْمٌ أَوْ عَتَقٌ أَوْ صَدَقَةٌ فِي يَمِينٍ أَوْ نَذْرٌ أَوْ قَتْلٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ فِيهِ الْكَفَّارَةُ ، فَلَا يَسْتِغْفَرُ ^٢ لَهُ كَفَّارَةٌ ، مَا خَلَا يَمِينَ الظَّهَارِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُكْفِّرُ ^٣ حَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَجَامِعَهَا ، وَفُرْقٌ ^٤ بَيْنَهُمَا ، إِلَّا أَنْ تَرْضَى الْمَرْأَةُ أَنْ تَكُونَ مَعَهُ ^٥ وَلَا يَجَامِعَهَا ^٦ . »

١٤٨٠٠ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ ^١ : « الظَّهَارُ إِذَا عَجَزَ صَاحِبُهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ فَلْيَسْتَغْفِرْ رَبَّهُ ، وَيَتَوَيَّ ^٢ أَنْ لَا يَعُودَ ^٣ قَبْلَ أَنْ يَوَاقِعَ ، ثُمَّ لِيَوَاقِعَ ، وَقَدْ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ ^٤ مِنْ ^٥ الْكَفَّارَةِ ، فَإِذَا وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَى مَا يُكْفِّرُ ^٦ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ ^٧ فَلْيُكْفِرْ ، وَإِنْ ^٨ تَصَدَّقَ ^٩ وَأَطْعَمَ ^{١٠} »

١ . في التهذيب والاستبصار : + « من » .

٢ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي . وفي المطبوع : « الاستغفار » .

٣ . في « بن » : « يكفرها » .

٤ . في « بن » : « ما » .

٥ . في « بن » : « إلى » .

٦ . في « بن » والتهذيب والاستبصار : « أن يكون معها بدل « أن تكون معه » .

٧ . التهذيب ، ج ٨ ، ص ١٦ ، ح ٥٠ ؛ و ص ٣٢٠ ، ح ١١٨٩ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ٥٦ ، ح ١٩٥ ، معلقاً عن عاصم

بن حميد - الوافي ، ج ١١ ، ص ٥٩٠ ، ح ١١٤٠٧ ؛ الوسائل ، ج ٢٢ ، ص ٣٦٧ ، ذيل ح ٢٨٧٩٩ .

٨ . في « بن » والتهذيب والاستبصار : - « بن إبراهيم » .

٩ . في التهذيب والاستبصار : « وأن » .

١٠ . في الاستبصار : « ثم لينو » . وفي التهذيب : « ولينو » .

١١ . في المرأة : عليه السلام : « وينوي أن لا يعود ، أي إلى الظهار ، وحمله الشيخ على عدم العود إلى الجماع بدون الكفارة مع القدرة عليها ، وبه جمع بين الأخبار . ولا يخفى بعده ، والأجود حمل المنع على الكراهة » .

١٢ . في « بن » والوافي : « عنه ذلك » .

١٣ . في « بن » والتهذيب : « عن » .

١٤ . في التهذيب والاستبصار : + « به » .

١٥ . في « بن » : « يوماً ما بدل يوماً من الأيام » .

١٦ . في « بن » والوافي : « فإن » . وفي « بن » : « وإذا » .

١٧ . في التهذيب : + « بكفه » .

١٨ . في التهذيب : + « أو أطعم » . وفي الاستبصار : « فاطعم » .

نَفْسَهُ وَعِيَالَهُ، فَإِنَّهُ يَجْزِيَهُ إِذَا كَانَ مُخْتَاجاً، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ فَلْيَسْتَغْفِرْ رَبَّهُ، وَيَنْوِي أَنْ لَا يَعُودَ، فَحَسْبُهُ ذَلِكَ^٩ وَاللَّهُ كَفَّارَةٌ^{١٠}.

١٤٨٠١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ:

كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ^{١١}: رَجُلٌ خَلَفَ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ اللَّهِ وَمِنْ رَسُولِهِ^{١٢}، فَحَنِثَ، مَا تَوَبَّتْهُ وَكَفَّارَتُهُ؟

فَوَقَّعَ^{١٣}: «يُطْعِمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَدًّا، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ^{١٤} عَزَّ وَجَلَّ»^{١٥}.

١٤٨٠٢ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٦} قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٧}: مَنْ خَلَفَ فَقَالَ: لَا وَرَبَّ الْمُصْحَفِ، فَحَنِثَ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ»^{١٨}.

١٤٨٠٣ / ٩. وَيَاسَنَادِهِ، قَالَ^{١٩}:

١. في «ع، ك، ل، م، ن، بف، بن، جد» والوسائل: «وإلا يجد». وفي الاستبصار: «وإذا لم يجد».

٢. في التهذيب والاستبصار: «+ الله».

٣. في التهذيب: «بذلك».

٤. في الوافي: «- كفارة».

٥. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٠، ح ١١٩٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٦، ح ١٩٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٣٥، ح ٢٢٤٩٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٦٨، ح ٢٨٨٠٢.

٦. في «بف، بن» والوسائل: «- من».

٧. في حاشية «ج»: «ربه».

٨. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٩، ح ١١٠٨، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٨، ح ٣٤٣٠، معلقاً عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد الحسن بن علي^{٢٠}. الوافي، ج ١١، ص ٥٩١، ح ١١٤٠٩؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩٠، ح ٢٨٨٦٣.

٩. في الوافي: «يعني من حلف على شيء، ثم أكده بقوله: لا ورب المصحف، ثم حنث فليس عليه إلا كفارة واحدة؛ لأنها يمين واحدة مؤكدة».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٤، ح ١٠٨٧، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٠٢، ح ١١٢٠، بسنده عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي^{٢١}. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٨، ح ٤٣٣٢، مرسلاً عن أمير المؤمنين^{٢٢}. الوافي، ج ١١، ص ٥٩١، ح ١١٤١٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٧٦، ح ٢٩٥٦٣.

١١. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله^{٢٣} المذكور في السند السابق، والمراد من «بإسناده»

الأضاحي؟

فَقَالَ: لَا؛ لِأَنَّهُ قُرْبَانٌ لِلَّهِ.^٤

سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ^٦، فَيُخْلَفُهُ غَرِيمُهُ بِالْإِيمَانِ

٦. في «بف» وحاشية «م، بن، جت» والوافي والتهديب: «الدين».

الْمُنَظَّلَةِ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ إِلَّا يُعْلِمَهُ^٢

فَقَالَ: «لَا يَخْرُجُ حَتَّى يُعْلِمَهُ».

قُلْتُ: إِنْ أَعْلَمَهُ لَمْ يَدْعُهُ.

قَالَ: «إِنْ كَانَ عِلْمُهُ ضَرَرًا عَلَيْهِ وَعَلَى عِيَالِهِ^٣ فَلْيَخْرُجْ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»^٤.

١٤٨٠٥ / ١١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ غَلَاءِ بَيْعِ السَّابِرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٦ عَنِ امْرَأَةٍ اسْتَوْدَعَتْ^٧ رَجُلًا مَالًا، فَلَمَّا حَضَرَهَا الْمَوْتُ قَالَتْ

لَهُ: إِنَّ الْمَالَ الَّذِي دَفَعْتَهُ^٨ إِلَيْكَ لِفُلَانَةٍ، فَمَاتَتْ^٩ الْمَرْأَةُ، فَأَتَى أَوْلِيَاوُهَا الرَّجُلَ، فَقَالُوا

لَهُ: إِنَّهُ^{١٠} كَانَ لِصَاحِبَتِنَا مَالٌ لَا نَرَاهُ إِلَّا عِنْدَكَ، فَاحْلِفْ لَنَا مَا لَنَا^{١١} قَبْلَكَ شَيْءَ، أَيْخِلِفْ^{١٢}

لَهُمْ؟

قَالَ^{١٣}: «إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةٌ عِنْدَهُ فَلْيَخْلِفْ^{١٤}، وَإِنْ كَانَتْ مَتَّهَمَةٌ عِنْدَهُ فَلَا يَخْلِفْ،

١. في «بف»: «حتى».

٢. في الوافي والتهذيب: - «إلا يعلمه». وفي الوسائل: «بعلمه».

٣. في الوافي: «إن كان عليه ضرر أو على عياله».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٠، ح ١٠٧١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سهل، عن ابن سنان. الفقيه،

ج ٣، ص ٣٦٧، ذيل ح ٤٢٩٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٧، ح ١١٣٥٢؛ الوسائل، ج ٢٣،

ص ٢٧٧، ح ٢٩٥٦٤.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٦. في الوسائل، ج ٢٣: «أودعت». في «ن»: «دفعت».

٨. في الوافي والوسائل، ج ٢٣ والكافي، ح ١٣٢٤٩ والفقيه والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: «ومات».

٩. في الوسائل، ج ٢٣ والفقيه والاستبصار: - «له».

١٠. في «ع، ل، ن» والوسائل، ج ٢٣: - «إنه». في الكافي، ح ١٣٢٤٩: «أن مالها» بدل «مالنا».

١٢. في «ك»: «يحلف» من دون همزة الاستفهام.

١٣. في الوافي والكافي، ح ١٣٢٤٩ والفقيه والتهذيب، ج ٩: «فقال».

١٤. في الكافي، ح ١٣٢٤٩ والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: + «لهم».

وَيَضَعُ الْأَمْرَ عَلَى مَا كَانَ، فَأَنَّمَا لَهَا^١ مِنْ مَالِهَا^٢ ثَلَاثَةٌ^٣.

١٢ / ١٤٨٠٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُقْسِمُ عَلَى أَجِيهِ؟

قَالَ^٦: «لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِنَّمَا أَرَادَ إِكْرَامَهُ^٧».

١٣ / ١٤٨٠٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٨، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ، عَنِ الْحَلِيِّ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟

قَالَ^{١٠}: «إِنْ كَانَ وَقَعَهَا فِي اسْتِغْبَالِ الدَّمِ، فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ، وَلْيَتَصَدَّقْ^{١١} عَلَى سَبْعَةِ

نَفَرٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِقَدْرِ قُوَّتِ^{١٢} كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ لِيَوْمِهِ، وَلَا يَعْذَرُ^{١٣}؛ وَإِنْ كَانَ وَقَعَهَا فِي

١. في «ك، م، ن»: «فإن مالها». ٢. في «ك، م، ن»: «إلا».

٣. الكافي، كتاب الوصايا، باب المريض يقر لوارث بدين، ح ١٣٢٤٩، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٦٠، ح ٦٦١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٢، ح ٤٣١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٤، ح ١٠٨٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٥٥٤٣، معلقاً عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان. الوافي، ج ٢٤، ص ١٦٠، ح ٢٣٨٢٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٧٨، ح ٢٩٥٦٦؛ و ج ١٩، ص ٢٩١، ح ٢٤٦٢٢. ٤. السند معلق كسابقه.

٥. في «ك»: «فقال».

٦. في الوافي: «الإقسام على الغير أن يقول له: والله لتفعلن كذا وكذا، ولعل المراد بآخر الحديث أن ذلك إنما يكون في الغالب حيث أراد أن يكرم أخاه في أمر كان لا يقوم له، أو ينزل إلى داره أو يأكل من طعامه أو نحو ذلك، ولا وجه لوجوب الكفارة عليه في مثل هذه الأمور».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٤، ح ١٠٨٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤١، ح ١٣٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. المحاسن، ص ٤٥٢، ح ٣٦٦، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص، عن أبي عبد الله^{١٤}. راجع: الكافي، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب اليمين التي تلزم صاحبها الكفارة، ح ١٤٧٣٣؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٨٧، ح ١٠٥٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤٠، ح ١٣٨، والنواذر للأشعري، ص ٣٠، ح ٢٤. الوافي، ج ١١، ص ٥٧١، ح ١١٣٦٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٧٩، ح ٢٩٥٦٧.

٨. السند معلق كسابقيه. ٩. في «بف» والوافي: «فقال».

١٠. في «ع، ن، ب، جده»: «ويتصدق». ١١. في الوسائل: «يقوت» بدل «بقدر قوت».

١٢. في «بف»: «ولا يعود».

إِدْبَارِ الدَّمِ فِي آخِرِ أَيَّامِهَا قَبْلَ الْغُسْلِ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^١.

١٤٨٠٨ / ١٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ سَوْقَةَ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيُّ شَيْءٍ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ؟

قَالَ: فَقَالَ: «كُلُّ مَا كَانَ لَكَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا، فَلَا حَنْثَ عَلَيْكَ فِيهِ»^٢.

١٤٨٠٩ / ١٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَطَّاهِرُ مِنْ أَمْرَاتِهِ: يَجُوزُ عِنَقُ الْمُؤَلُودِ فِي الْكُفَّارَةِ؟

فَقَالَ: «كُلُّ الْعِنَقِ يَجُوزُ فِيهِ الْمُؤَلُودُ إِلَّا فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿فَتَحْزِرُ رَقَبَتَهُ مُؤْمِنَةً﴾^٣ يَغْنِي بِذَلِكَ مَقْرَّةٌ قَدْ بَلَغَتْ الْحَنْثَ»^٤.

١. في المرأة: «يمكن حمله على المشهور على استحباب التصدق بالدينار أو نصفه على سبعة، لكن الظاهر استحباب الكفارة والتخيير بين تلك التقادير المروية. ثم إن الخبر يدل على عدم الكفارة في أواخر الحيض، وهذا أيضاً مما يؤيد الاستحباب. ويمكن حمل إدبار الدم على انقطاعه أو عدم كونه بصفة الحيض، كما مر أن للدم إقبالاً وإدباراً، فإذا كان بصفة الحيض تركت العادة».

٢. راجع: التهذيب، ج ١، ص ١٦٤، ح ٤٧٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٣٤، ح ٤٦٠. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٤٤، ح ٢٢٠٧٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٩١، ح ٢٨٨٦٧.

٣. في النواتر للأشعري: «+ الله». وفي التهذيب، ح ١١٥٧ والاستبصار: «فيه» بدل «في معصية».

٤. في «ن»، «ذلك».

٥. قال الجوهرى: «الحنث: الإثم والذنب. وبلغ الغلام الحنث، أي المعصية والطاعة». الصحيح، ج ١، ص ٢٨٠ (حنث).

٦. التهذيب، ج ٨، ص ٣١٢، ح ١١٥٧، معلقاً عن ابن أبي عمير: الاستبصار، ج ٤، ص ٤٥، ح ١٥٤، بسنده عن ابن أبي عمير. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٠، ح ١١١٤، بسنده عن حفص بن سَوْقَةَ و عبد الله بن بكير، عن زرارة. النواتر للأشعري، ص ٣٥، ح ٤٣، عن زرارة. الوافي، ج ١١، ص ٥٤٤، ح ١١٢٩٠، الوسائل، ج ٢٣، ص ٣١٧، ح ٢٩٦٤٠، النساء (٤): ٩٢.

٨. النواتر للأشعري، ص ٦٧، ح ١٣٩، بسنده عن معمر بن يحيى، إلى قوله: «يعني بذلك المقرة» مع

١٦ / ١٤٨١٠ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ
عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٢ فِي رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ^٣ عَتَقَ رَقَبَةً، فَأُعْتَقَ أَشْلٌ
أَوْ أُعْرِجَ^٤، قَالَ: «إِذَا كَانَ مِمَّا يُبْتَاعُ أَجْزَاءُ عَنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَمَى^٥، فَعَلَيْهِ مَا اشْتَرَطَ
وَسَمَى^٦».

١٧ / ١٤٨١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَغُضِ
أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَحَدِهِمَا^٧ فِي رَجُلٍ حَلَفَ تَقِيَّةً، قَالَ: «إِنْ خِفْتُ عَلَى مَالِكَ وَدَمِكَ فَاخْلِفْ
تَرْدَهُ بِبَيْمِينِكَ^٨، فَإِنْ لَمْ تَرَ أَنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ^٩ شَيْئاً فَلَا تَخْلِفْ لَهُمْ^{١٠}».

١. اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٤٩، ح ٩٠١؛ والنودار للأشعري، ص ٦٢، ح ١٢٦، بسند آخر، من
قوله: «فإن الله عز وجل يقول» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٨، ص ٣٢٠، صدرح ١١٨٧، بسند آخر عن أبي
عبد الله^{١١} عن رسول الله^{١٢}، من قوله: «كل العتق يجوز فيه». تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٢١٩، عن
معمر بن يحيى. الوافي، ج ١١، ص ٥٩٢، ح ١١٤١٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٣٧٠، ذيل ح ٢٨٨٠٨.

١. هكذا في «م»، بح، بف، بن، والتهذيب والوسائل. وفي «ع»، ك، ل، ن، جت، جده، والمطبوع: «وأحمد بن
الحسين»، وهو سهو؛ فإنه لم يثبت وقوع أحمد بن الحسين - وهو أحمد بن الحسين بن سعيد - في هذا
الطريق المتتهي إلى عمار الساباطي.

وأحمد بن الحسن هذا، هو أحمد بن الحسن بن علي بن فضال الراوي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن
صدقة كتاب عمار بن موسى الساباطي. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٣٥، الرقم ٥٢٧؛ معجم رجال
الحديث، ج ١٣، ص ٣٩٦-٣٩٧.

٢. في «بف» والوافي والتهذيب: «+ الله».

٣. في «ع»، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جده، والوسائل: «فأعتق أشل أعرج». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والوافي
والتهذيب و«بف».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٨، ح ١١٤٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٥٣٠، ح ١١٢٥٨؛ الوسائل، ج ٢٣،
ص ٤٥، ح ٢٩٠٧٣.

٥. في «ك» والوافي: «بيمينك».

٦. في «ك»: «يرد ذلك».

٧. النودار للأشعري، ص ٧٥، ح ١٦٢، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله^{١٣}. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٤،

١٨/١٤٨١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ وَلَمْ يُسَمِّ شَيْئاً؟ قَالَ : إِنْ شَاءَ صَلَّيْ رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ يَوْماً، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِرَغِيفٍ»^٢.

١٩ / ١٤٨١٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ قِيلَ لَهُ : فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ^٣ : لَا وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُهُ وَقَدْ فَعَلْتُهُ، فَقَالَ^٤ : كَذِبَةٌ كَذَبَهَا^٥، يَسْتَغْفِرُ^٦ اللَّهُ مِنْهَا»^٧.

٢٠ / ١٤٨١٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ :

كَانَتْ^٨ مِنْ أَيْمَانِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام : «لَا وَأَسْتَغْفِرُ^٩ اللَّهُ»^{١٠}.

٢١ / ١٤٨١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^{١١}، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ذَكَرَهُ، قَالَ :

١. ح ٤٢٨٩، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١١، ص ٥٦٤،

ح ١١٣٤٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٢٤، ح ٢٩٤٢٧.

١. في «جت» : «فلم يسم».

٢. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٨، ح ١١٤٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٥٣١، ح ١١٢٦١؛ الوسائل، ج ٢٣،

ص ٢٩٦، ح ٢٩٦٠١.

٣. في «ع، ك، ل، م، بف، بن، جد» : «فقال».

٤. في «بف» والوافي والتهذيب : «قال».

٥. في «ن، جت» : «كذب كذبة».

٦. في «بف» والوافي : «فليستغفر».

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٤، ح ١٠٩٠، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١١، ص ٦٠٠، ح ١١٤٣٦؛ الوسائل، ج ٢٣،

ص ٢١٥، ح ٢٩٣٩٩.

٩. في المرأة : «لعل المراد أنه عليه السلام كان يحترز عن اليمين، وكان يقول مكانها : أستغفر الله».

١٠. الوافي، ج ١١، ص ٥٩٩، ح ١١٤٣٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٩٨، ح ٢٩٣٥٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٩١، ح ١٥٥.

١١. في «ع، ك، ل، ن، بف، بن، جد» والوسائل : «عن أبيه».

لَمَّا سَمَ الْمُتَوَكِّلُ نَذَرَ أَنْ عُوْفِي أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالٍ كَثِيرٍ، فَلَمَّا عُوْفِي سَأَلَ الْفُقَهَاءَ عَنْ
حَدِّ الْمَالِ الْكَثِيرِ، فَاخْتَلَفُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِائَةُ أَلْفٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَشْرَةُ أَلْفٍ،
فَقَالُوا فِيهِ أَقَاوِيلٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَاسْتَبَتْ عَلَيْهِ الْأَمْرُ.

فَقَالَ^٢ رَجُلٌ مِنْ نَدَمَائِهِ - يُقَالُ لَهُ: صَفْعَانُ^٣ -: أَلَا تَبْعَثُ إِلَى هَذَا الْأَسْوَدِ، فَتَسْأَلُ^٤
عَنْهُ؟

فَقَالَ لَهُ الْمُتَوَكِّلُ: مَنْ تَعْنِي وَيَحْكُ؟

فَقَالَ لَهُ: ابْنُ الرِّضَا.

فَقَالَ لَهُ: وَهُوَ يُحْسِنُ^٦ مِنْ^٧ هَذَا شَيْئاً^٨؟

فَقَالَ^٩: إِنْ أَخْرَجَكَ مِنْ هَذَا فَلِي عَلَيْكَ كَذَا وَكَذَا، وَإِلَّا فَاضْرِبْنِي مِائَةً مِقْرَعَةٍ.

فَقَالَ الْمُتَوَكِّلُ: قَدْ رَضِيتُ، يَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٠} صِرْ^{١١} إِلَيْهِ، وَسَلِّهُ^{١٢} عَنْ حَدِّ
الْمَالِ الْكَثِيرِ.

فَصَارَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^{١٣} إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام، فَسَأَلَهُ^{١٤} عَنْ حَدِّ
الْمَالِ الْكَثِيرِ؟

١. في «بف» والتهذيب: «وقالوا».

٢. في التهذيب: «+ له».

٣. في «م، بن، جد» والوسائل: «صفوان». وفي «بف، جت» وحاشية «جت»: «صنعان». وفي «ن»: «ضفغان».

٤. في «ع، ك، ل، م، بف، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب: «فتسأله».

٥. في «ع، ل، م، بح، بف، بن، جد» والوافي والوسائل والتهذيب: «- له». وفي «ك»: «هو».

٦. في التهذيب: «هل يحسن» بدل «وهو يحسن».

٧. في «ل»: «- من».

٨. في «بف» والوافي: «شيئاً من هذا».

٩. في «بف» والتهذيب: «+ له يا أمير المؤمنين». وفي الوافي: «+ يا أمير المؤمنين».

١٠. في التهذيب: «محمّد».

١١. في التهذيب: «سر».

١٢. في «ن»: «وسل». وفي التهذيب: «واسأله».

١٣. في التهذيب: «- بن محمود».

١٤. في «ن»: «وسأله».

فَقَالَ لَهُ^١: «الْكَثِيرُ ثَمَانُونَ».

فَقَالَ لَهُ^٢ جَعْفَرُ: يَا سَيِّدِي^٣، إِنَّهُ يَسْأَلُنِي عَنِ الْعِلَّةِ فِيهِ.

فَقَالَ^٤ أَبُو الْحَسَنِ^٥: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ

كَثِيرَةٍ»^٦ فَعَدَدْنَا تِلْكَ الْمَوَاطِنَ، فَكَانَتْ ثَمَانِينَ^٧.

هَذَا آخِرُ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ وَالْكَفَّارَاتِ،

وَيُتْلَوُهِ كِتَابُ الرُّوضَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٨.

١. هكذا في «ك، ل، م، ن، ح، ب، بن، جت» والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: -«له».

٢. في الوسائل والتهذيب: -«له».

٣. في الوافي والتهذيب: +«أرى».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: +«له».

٥. التوبة (٩): ٢٥.

٦. في الوافي والتهذيب: +«موطناً».

وقال الشهيد: «لو نذر الصدقة من ماله بشيء كثير فثمانون درهماً، لرواية أبي بكر الحضرمي عن أبي الحسن^١. ولو قال: بمال كثير، ففي قضية الهادي^٢ مع المتوكل ثمانون، وردها ابن إدريس إلى المتعامل به درهماً أو ديناراً. وقال الفاضل: المال المطلق ثمانون درهماً، والمقيّد بنوع ثمانون من ذلك النوع». الدروس، ج ٢، ص ١٥٥.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٣٠٩، ح ١١٤٧، معلقاً عن الكليني. تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٨٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ٣٦٧، ذيل ح ٤٢٩٨؛ وج ٤، ص ٢٠٥، ذيل ح ٥٤٧٧؛ ومعاني الأخبار، ص ٢١٨، ح ١؛ وفقه الرضا^٣، ص ٢٧٣. الوافي، ج ١١، ص ٥٣٣، ح ١١٢٦٦؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٢٩٨، ح ٢٩٦٠٦.

٨. هكذا في أكثر النسخ وفي بعض النسخ والمطبوع بدل «هذا آخر كتاب الإيمان والنذور و...» إلى هنا عبارات مختلفة.

فهرس الموضوعات

رقم
الصفحة
عدد
الأحاديث
الأحاديث
الضمنية

٥

(٣٠) كتاب الحدود

- ١ - باب التحديد ٧ ١٣ .
- ٢ - باب الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك ١٥ ٧ .
- ٣ - باب ما يحصن وما لا يحصن وما لا يوجب الرجم على المحصن ١٩ ١٣ .
- ٤ - باب الصبي يزني بالمرأة المدركة والرجل يزني... ٢٥ ٣ .
- ٥ - باب ما يوجب الجلد ٢٧ ١١ .
- ٦ - باب صفة حد الزاني ٣٣ ٣ .
- ٧ - باب ما يوجب الرجم ٣٥ ٥ .
- ٨ - باب صفة الرجم ٣٦ ٦ .
- ٩ - باب آخر منه ٤١ ٣ ١ .
- ١٠ - باب الرجل يفتصب المرأة فرجها ٥٠ ٥ .
- ١١ - باب من زنى بذات محرم ٥٢ ٧ .
- ١٢ - باب في أن صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة ٥٥ ٢ .
- ١٣ - باب المجنون والمجنونة يزنيان ٥٦ ٣ .
- ١٤ - باب حد المرأة التي لها زوج فتزوّج، أو تتزوّج وهي في... ٥٧ ٥ .
- ١٥ - باب الرجل يأتي الجارية ولغيره فيها شرك والرجل يأتي... ٦٢ ٨ .
- ١٦ - باب المرأة المستكرهة ٦٦ ١ .
- ١٧ - باب الرجل يزني في اليوم مراراً كثيرة ٦٧ ١ .

- ١٨ - باب الرجل يزوّج أمته ثم يقع عليها ٦٧ ١ .
- ١٩ - باب نفي الزاني ٦٨ ٤ .
- ٢٠ - باب حدّ الغلام والجارية اللذين يجب عليهما الحدّ تاماً ٦٩ ٢ .
- ٢١ - باب الحدّ في اللواط ٧٢ ١٢ .
- ٢٢ - باب آخر منه ٧٩ ١ .
- ٢٣ - باب الحدّ في السحق ٨٢ ٤ .
- ٢٤ - باب آخر منه ٨٤ ٣ .
- ٢٥ - باب الحدّ على من يأتي البهيمة ٨٧ ٤ .
- ٢٦ - باب حدّ القاذف ٩٠ ٢٣ .
- ٢٧ - باب الرجل يقذف جماعةً ١٠٤ ٣ ١ .
- ٢٨ - باب في نحوه ١٠٥ ٤ .
- ٢٩ - باب الرجل يقذف امرأته و ولده ١٠٧ ١٤ .
- ٣٠ - باب صفة حدّ القاذف ١١٥ ٥ .
- ٣١ - باب ما يجب فيه الحدّ في الشراب ١١٦ ١٦ .
- ٣٢ - باب الأوقات التي يحدّ فيها من وجب عليه الحدّ ١٢٥ ٤ .
- ٣٣ - باب أنّ شارب الخمر يقتل في الثالثة ١٢٨ ٦ ١ .
- ٣٤ - باب ما يجب على من أقرّ على نفسه بحدّ و من لا يجب... ١٣٠ ٩ .
- ٣٥ - باب قيمة ما يقطع فيه السارق ١٣٥ ٧ .
- ٣٦ - باب حدّ القطع و كيف هو ١٣٩ ١٧ .
- ٣٧ - باب ما يجب على الطرّار و المختلس من الحدّ ١٤٩ ٨ .
- ٣٨ - باب الأجير و الضيف ١٥٣ ٦ .
- ٣٩ - باب حدّ النباش ١٥٧ ٦ .
- ٤٠ - باب حدّ من سرق حرّاً فباعه ١٦٠ ٣ .
- ٤١ - باب نفي السارق ١٦٢ ١ .
- ٤٢ - باب ما لا يقطع فيه السارق ١٦٢ ٧ .

- ٤٣ - باب أنه لا يقطع السارق في المجاعة ١٦٥ ٣ .
- ٤٤ - باب حدّ الصبيان في السرقة ١٦٦ ١١ .
- ٤٥ - باب ما يجب على المماليك و المكاتبين من الحدّ ١٧٢ ٢٣ .
- ٤٦ - باب ما يجب على أهل الذمة من الحدود ١٨٤ ٧ .
- ٤٧ - باب كراهية قذف من ليس على الإسلام ١٨٨ ٣ .
- ٤٨ - باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود ١٩٠ ٢٠ .
- ٤٩ - باب الرجل يجب عليه الحدّ و هو مريض أو به قروح ٢٠٠ ٥ .
- ٥٠ - باب حدّ المحارب ٢٠٣ ١٣ .
- ٥١ - باب من زنى أو سرق أو شرب الخمر بجهالة لا يعلم ... ٢١٣ ٤ .
- ٥٢ - باب من وجبت عليه حدود أحدها القتل ٢١٦ ٤ .
- ٥٣ - باب من أتى حدّاً فلم يقم عليه الحدّ حتّى تاب ٢١٨ ٢ ١ .
- ٥٤ - باب العفو عن الحدود ٢١٩ ٦ .
- ٥٥ - باب الرجل يعفو عن الحدّ ثمّ يرجع فيه و الرجل يقول... ٢٢٣ ٢ .
- ٥٦ - باب أنه لا حدّ لمن لا حدّ عليه ٢٢٥ ٢ .
- ٥٧ - باب أنه لا يشقّ في حدّ ٢٢٥ ٤ .
- ٥٨ - باب أنه لا كفالة في حدّ ٢٢٧ ١ .
- ٥٩ - باب أنّ الحدّ لا يورث ٢٢٨ ٢ .
- ٦٠ - باب أنه لا يمين في حدّ ٢٢٩ ١ .
- ٦١ - باب حدّ المرتدّ ٢٢٩ ٢٣ .
- ٦٢ - باب حدّ الساحر ٢٤١ ٢ .
- ٦٣ - باب النوادر ٢٤٣ ٤٥ ١ .

عدد أحاديث الكتاب: ٤٤٩

عدد الأحاديث الضميمة في الكتاب: ٥

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٤٥٤

٢٧٧	(٣١) كتاب الديات
١٢	١ - باب القتل
٧	٢ - باب آخر منه
٤	٣ - باب أن من قتل مؤمناً على دينه فليست له توبة
٠	٤ - باب وجوه القتل
١٠	٥ - باب قتل العمد و شبه العمد و الخطأ
١٠	٦ - باب الدية في قتل العمد و الخطأ
١٠	٧ - باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد
٣	٨ - باب الرجل يأمر رجلاً بقتل رجل
٣	٩ - باب الرجل يقتل رجلين أو أكثر
١	١٠ - باب الرجل يخلص من وجب عليه القود
٤	١١ - باب الرجل يمسك الرجل فيقتله آخر
٣	١٢ - باب الرجل يقع على الرجل فيقتله
٣	١٣ - باب نادر
١٦	١٤ - باب من لا دية له
٢	١٥ - باب الرجل الصحيح العقل يقتل المجنون
١	١٦ - باب الرجل يقتل فلم تصح الشهادة عليه حتى خولط
٣	١٧ - باب في القاتل يريد التوبة
٥	١٨ - باب قتل اللص
٥	١٩ - باب الرجل يقتل ابنه ، و الابن يقتل أباه و أمه
١٤	٢٠ - باب الرجل يقتل المرأة و المرأة تقتل الرجل و فضل دية...
٣	٢١ - باب من خطؤه عمد ومن عمدته خطأ
١	٢٢ - باب نادر
٨	٢٣ - باب الرجل يقتل مملوكه أو ينگل به
٢١	٢٤ - باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره أو يجرحه والمملوك يقتل...

- ٢٥ - باب المكاتب يقتل الحرّ أو يجرّحه والحرّ يقتل المكاتب... ٣٧٤ ٥ ٠
- ٢٦ - باب المسلم يقتل الذمّي أو يجرّحه والذمّي يقتل المسلم أو... ٣٧٧ ١٣ ١
- ٢٧ - باب ما تجب فيه الدية كاملة من الجراحات التي دون... ٣٨٣ ٢٤ ١
- ٢٨ - باب الرجل يقتل الرجل وهو ناقص الخلقة ٣٩٥ ١ ٠
- ٢٩ - باب نادر ٣٩٧ ١ ٠
- ٣٠ - باب دية عين الأعمى ويد الأشلّ ولسان الأخرس و... ٣٩٨ ٨ ٠
- ٣١ - باب أنّ الجروح قصاص ٤٠١ ٩ ٠
- ٣٢ - باب ما يمتحن به من يصاب في سمعه أو بصره أو... ٤٠٧ ١٠ ١
- ٣٣ - باب الرجل يضرب الرجل فيذهب سمعه وبصره وعقله ٤١٨ ٢ ٠
- ٣٤ - باب آخر ٤٢٠ ١ ٠
- ٣٥ - باب دية الجراحات والشجاج ٤٢١ ١٢ ٠
- ٣٦ - باب تفسير الجراحات والشجاج ٤٢٨ ٠ ٠
- ٣٧ - باب الخلقة التي تقسم عليها الدية في الأسنان والأصابع ٤٢٩ ٢ ٠
- ٣٨ - باب آخر ٤٣٢ ١٧ ١
- ٣٩ - باب دية الجنين ٤٥٩ ١٦ ١
- ٤٠ - باب الرجل يقطع رأس ميت أو يفعل به ما يكون فيه اجتياح... ٤٧٥ ٤ ٠
- ٤١ - باب ما يلزم من يحفر البئر فيقح فيها المارّ ٤٧٩ ٨ ١
- ٤٢ - باب ضمان ما يصيب الدواب وما لا ضمان فيه من ذلك ٤٨٣ ١٥ ٠
- ٤٣ - باب المقتول لا يدري من قتله ٤٩٢ ٦ ١
- ٤٤ - باب آخر منه ٤٩٧ ٣ ٠
- ٤٥ - باب آخر منه ٤٩٨ ١ ١
- ٤٦ - باب الرجل يقتل وله وليّان أو أكثر، فيعفو أحدهم أو... ٤٩٩ ٨ ٠
- ٤٧ - باب الرجل يتصدّق بالدية على القاتل والرجل يعتدي بعد... ٥٠٣ ٤ ٠
- ٤٨ - باب ٥٠٦ ١ ٠
- ٤٩ - باب ٥٠٧ ١ ٠

- ٥٠ - باب القسامة ٥٠٨ ١٠
- ٥١ - باب ضمان الطبيب والبيطار ٥١٨ ١
- ٥٢ - باب العاقلة ٥١٩ ٥
- ٥٣ - باب ٥٢٣ ٤
- ٥٤ - باب فيما يصاب من البهائم وغيرها من الدواب ٥٢٦ ٩
- ٥٥ - باب النوادر ٥٢٩ ٢١ ٢

عدد أحاديث الكتاب: ٣٧١

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ١٥

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ٣٨٦

٥٥٧

(٣٢) كتاب الشهادات

- ١ - باب أول صلّ كتب في الأرض ٥٥٩ ٢
- ٢ - باب الرجل يدعى إلى الشهادة ٥٦١ ٦ ١
- ٣ - باب كتمان الشهادة ٥٦٤ ٣ ١
- ٤ - باب الرجل يسمع الشهادة ولم يشهد عليها ٥٦٦ ٦
- ٥ - باب الرجل ينسى الشهادة ويعرف خطئه بالشهادة ٥٦٩ ٤
- ٦ - باب من شهد بالزور ٥٧٢ ٣
- ٧ - باب من شهد ثم رجع عن شهادته ٥٧٣ ٨
- ٨ - باب شهادة الواحد ويمين المدّعي ٥٧٦ ٨
- ٩ - باب ٥٨٢ ٤
- ١٠ - باب في الشهادة لأهل الدين ٥٨٦ ٢
- ١١ - باب شهادة الصبيان ٥٨٨ ٦
- ١٢ - باب شهادة الممالك ٥٩٠ ٣
- ١٣ - باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز ٥٩١ ١٤
- ١٤ - باب شهادة المرأة لزوجها والزوج للمرأة ٦٠٠ ٢

- ١٥ - باب شهادة الوالد للولد وشهادة الولد للوالد و...
- ١٦ - باب شهادة الشريك والأجير والوصي
- ١٧ - باب ما يرث من الشهود
- ١٨ - باب شهادة القاذف والمحدود
- ١٩ - باب شهادة أهل الملل
- ٢٠ - باب
- ٢١ - باب شهادة الأعمى والأصم
- ٢٢ - باب الرجل يشهد على المرأة ولا ينظر وجهها
- ٢٣ - باب النوادر

عدد أحاديث الكتاب: ١٢٤

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٤

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ١٢٨

(٣٣) كتاب القضاء والأحكام

- ١ - باب أن الحكومة إنما هي للإمام ﷺ
- ٢ - باب أصناف القضاة
- ٣ - باب من حكم بغير ما أنزل الله عز وجل
- ٤ - باب أن المفتي ضامن
- ٥ - باب أخذ الأجرة والرشا على الحكم
- ٦ - باب من حاف في الحكم
- ٧ - باب كراهة الجلوس إلى قضاة الجور
- ٨ - باب كراهة الارتفاع إلى قضاة الجور
- ٩ - باب أدب الحكم
- ١٠ - باب أن القضاء بالبينات والأيمان
- ١١ - باب أن البيّنة على المدّعي واليمين على المدّعي عليه

- ١٢ - باب من ادعى على ميت ٦٦٠ ١ .
- ١٣ - باب من لم تكن له بيتة فبرد عليه اليمين ٦٦١ ٥ .
- ١٤ - باب أن من كانت له بيتة فلا يمين عليه إذا أقامها ٦٦٣ ٢ ١ .
- ١٥ - باب أن من رضي باليمين فحلف له فلا دعوى له بعد... ٦٦٤ ٣ .
- ١٦ - باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما البيتة ٦٦٦ ٦ .
- ١٧ - باب آخر منه ٦٧٠ ٢ .
- ١٨ - باب آخر منه ٦٧١ ١ .
- ١٩ - باب النوادر ٦٧٢ ٢٣ .

عدد أحاديث الكتاب: ٧٨

عدد الأحاديث الضميمة في الكتاب: ١

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ٧٩

(٣٤) كتاب الأيمان والنذور والكفارات

٧٠٥

- ١ - باب كراهة اليمين ٧٠٧ ٦ .
- ٢ - باب اليمين الكاذبة ٧١٠ ١١ .
- ٣ - باب آخر منه ٧١٥ ٣ .
- ٤ - باب أنه لا يحلف إلا بالله ومن لم يرض فليس من الله ٧١٦ ٢ .
- ٥ - باب كراهة اليمين بالبراءة من الله ورسوله ﷺ ٧١٨ ٢ .
- ٦ - باب وجوه الأيمان ٧١٩ ١ .
- ٧ - باب ما لا يلزم من الأيمان والنذور ٧٢٠ ١٨ .
- ٨ - باب في اللغو ٧٣٣ ١ .
- ٩ - باب من حلف على يمين فرأى خيراً منها ٧٣٣ ٥ .
- ١٠ - باب النية في اليمين ٧٣٥ ٣ .
- ١١ - باب أنه لا يحلف الرجل إلا على علمه ٧٣٦ ٤ .
- ١٢ - باب اليمين التي تلزم صاحبها الكفارة ٧٣٨ ١٠ .

- ١٣ - باب الاستثناء في اليمين ٧٤٤ ٨ .
- ١٤ - باب أنه لا يجوز أن يحلف الإنسان إلا بالله عز وجل ٧٤٨ ٥ .
- ١٥ - باب استحلاف أهل الكتاب ٧٥٢ ٥ .
- ١٦ - باب كفارة اليمين ٧٥٤ ١٤ .
- ١٧ - باب النذور ٧٦٢ ٢٥ .
- ١٨ - باب النوادر ٧٧٩ ٢١ .

عدد أحاديث الكتاب: ١٤٤

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٠

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ١٤٤